الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – بـاتنة 01 –

كلـيّة اللغة والأدب العربي والفنون
قسـم اللّغـة والأدب العــربـــي

شرحُ شرحِ الاستعاراتِ لعصامِ الدِّين

– من الفَريدةِ الثَّالثةِ منَ العقدِ الأوَّلِ حتّى نِهايةِ المخطوطِ–

لامْحَمَّدْ بن يُوسف أَطفيَّش (ت 1332هـ/ 1914م)

– تحقيق ودراسة –

أطروحة مقدّمة لنيلِ درجةِ دكتوراه العلوم في تخصّص: تحقيقِ النُّصوص ونشرِها

– إعداد الطّالب:
يوسف برتال

– إشراف الأستاذ الدّكتور:
السّعيد بن براهيم

لجنة المناقشة:

الاسم واللّقب	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
عبد الكريم بورنان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسًا
السّعيد بن براهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقرّرا
الميسوم فضة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	عضوًا مناقشًا
الصالح غيلوس	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوًا مناقشًا
وردة مسيلي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي ميلة	عضوًا مناقشًا
سليمة بلعزوي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة باتنة –1–	عضوًا مناقشًا

السّنة الجامعيّة: 1444/1443هـ. الموافق لـ: 2022–2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلَى الأَروَاحِ الّتي امتلأتْ طُهرًا وغَابتْ عنِ الدّنيا بلَمْحِ البَصَرِ.....والِدَيَّ الكَرِيمَينِ. رَحِمَهُمَا اللهُ، ورَضِيّ عَنْهُم وأرْضَاهُم.

إلى أقْرَبِ النّاسِ إليّ، ومَنْ سَعادتِي من سَعادتِهم.....زَوْجَتِي.....وابْنِي "حسن سِراج الـــدِّين". حَفِظكُما اللهُ وَرَعَاكم.

إلى كلِ من شَاركَني آلامِي وآمالي،. نجَاحاتِي وانْكِساراتِي.....إخوتي..... وأخواتي. جعــلَ اللهُ حياتكُــم ربيعًــا مُزهــرًا.

إلى كلِّ من عَلّمنِي ودرَّسَني ونَصحَني وتسبَّبَ في نَجَاحِي.....من قريبٍ أو بعـــيدٍ. أثَابـكُم اللهُ، وجــزاكُم عني خيــرَ الجَـزَاءِ.

إلَى هَؤُلَاءِ جَمِيعًا: أُهْدِي هَذا البَحْثَ.....والعمل المُتَواضِعَ.

شُكْرٌ و تَقْدِير

الحمد لله حمدَ الشاكرينَ، على آلائه ونعمائه، أن أنعم علي بإتمام هذا البحث.

إلى أُستاذي الفَاضل الدّكتور: السّعيد بن إبراهيم أَسمَى آيَات الشُّكر والتَّقدير والعرفان، على قبوله الإشراف بدءًا، ثم تعهده رعاية هذا البحثِ حتى استقام، بجميل لا أنساه، وفضل لا أنكره، فلم يدخر جهدا في إبداء التوجيهات القيمة المفيدة، والملحوظات السديدة، والنصائح الرشيدة.

إلى كل منْ له جميلٌ علي في هذا البحث، من أساتيذَ، وإخوانٍ وزملاء وأصدقاءَ، ممن أمدني بمخطوط الدراسة، من القائمين على مكتبة القطب أطفيش ببني يزقن، أو ممن أعانني على قراءة المخطوط وكتابته أخي: صدام برتال، أو ممن سهل لي عملية الحصول على مخطوطات ومصادر أخرى، الأستاذ: علي هاني العقرباوي.

وإلى كل من أفادني بنصيحة وتوجيه، أومراجعة وتدقيق خالصُ الشكر.

فأسألُ اللهَ لهم جَميعاً المثوبةَ والأجْر، وأنْ يُجعلَ ذلك في مَوازين أعمَالهم، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بَنونُ إلا منَ أتَى الله بقَلب سَليم.

مقدمة

الحمد لله حمدًا طيبًا كثيرًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على هادي الأدباء ومعلم البلغاء والفصحاء محمدٍ رسول الله وعلى آله المطهرين النجباء كلما سال مداد على طرسٍ، وأشرقت على بني الغبراء شمسٌ، وبعدُ:

فقد أخلصَ علماءُ العربية —من قديم– للغتهم وأحاطوها بالعناية والدرس والتمحيص، وبذلوا جهدهم الجبار في لم أصولها وصيانة أحكامها وقواعدها، وكان من نتيجة ذلك المصادر اللغوية والأدبية الكثيرة التي خُلفت، والكتبُ الموسوعية المستفيضة التي تموج بها خزائن التراث، أضف إلى ذلك الشروح الكثيرة التي صنفت، والتي لا يزال العديد منها حبيس أرفف المكتبات والزوايا، لم يتم تحقيقه ونشره وإحياؤه بعد.

ولما كان العرب أهل لُسن، صناعتهم الكلام، ومفخرتهم البيان، فقد أولوا —منْ قديم– علومَ اللغةِ العربية بعامة، وعلوم البلاغة بخاصةٍ جل اهتمامهِم وعنايتهم، فتفوقوا فيها، وأَلفُوا فيهَا التآليفَ والمصَنفَات الكثيرة.

ولأن أسلوب المجاز من أبلغ أساليب علم البيان وأكثرها حضورا في تلك التآليف، وقبلها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب، لما له من أثر بارز في إيضاح الأفكار وتوليد المعاني والصور، كان لزامًا أن تُدرسَ الاستعارةُ — باعتبارها ضربا من المجاز– ويُبحث في سر جمالها، فانبرى علماء البلاغة للقيام بهذا الدور، وبذلوا في ذلك جهودًا لا تنكر، ففصلوا القول فيها، وبحثوا في علاقاتها مع مباحث علم البيان المختلفة، فكثرت فيها التعريفات وحولها التقسيمات والتفريعات، وسار التأليف فيها حدا بعيدا، تنوع بين الدراسة الفنية التي ترتكز على التذوق الأدبي والإحساس الفني المرهف بتراكيب اللغة وشواهدها، وبين استحضار العقل وتعقيدات علم المنطق في ضبط حدها وحصر أنواعها وأقسامها، خصوصا بعد أن انتهى بالبلاغة التقعيد على يد "السكاكي" في كتابة "مفتاح العلوم"، وما تلا ذلك الكتاب من شروح مفصلةٍ تراوحت بين مُطولٍ وأَطول. كل ذلك جعل إلمام المتعلمين بها وإحاطتهم بتعريفاتها وأقسامها التي تضاربت آراء العلماء حولها، أمرًا في غاية الصعوبة، بعيد المنال، ما لم يكن هذا المتعلم فطنًا ذكيًا ذا نباهة ومعرفة بدقائق بعض العلوم.

لأجل كل ذلك تصدى بعض علماء اللغة العربية لهذا المبحث المهم بالتأليف المستقل جمعا لشتيته، ووقوفا على ما فيه من مسائل تضاربت حولها آراء البلاغيين قديما وحديثا، وكان من أبرز تلك التآليف اليافعة النافعة، والتي حظيت بشهرة واسعة، وأولع الشراح بها كل الولوع، كتاب: **"الرسالة السمرقندية في الاستعارات"**، والذي ألفه: **"أبو القاسم السمرقندي"**.

والكتاب —الرسالة– عبارة عن متن صغير حاول السمرقندي من خلاله أن يقدم تصورًا منظما دقيقًا موجزًا، تأصيليًا جامعًا للاستعارة، بلغة مكثفة مركزة ودقيقة، جعلت العديد من علماء العربية ينبرون إلى شرحه والتعليق عليه، وفك غامضه وإيضاح مبهمه، فكان من أشهر شروح تلك الرسالة على الإطلاق، شرح: **"عصام الدين بن عربشاه الاسفراييني"**، وهو شرح نفيس موسوم بـ **"شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان"**. فسر فيه العصام كلام السمرقندي، وجمع إليه بعض المسائل الأخرى، وضمنه الكثير من آرائه

البلاغية التي مال بها إلى علم المنطق، فغدا من الشروح المشهورة بصعوبتها وإغلاقها في الأوساط العلمية التي يُدرسُ بها، فمن وعاه وأجادَ تدريسه للطلاب والمتعلمين عُد من كبارِ العلماءِ.

ونظرا لما اشتمل عليه هذا الشرح من الفوائد الغزيرة، والقواعد الكثيرة، والأقوال البلاغية الدقيقة، والآراء المختلفة، وما تضمنه كذلك من شواهد بليغة، فقد تصدى العلماء له بالتحقيق والتعليق والتدقيق، وكان أغزر تلك الشروح وأشملها وأكثرها قيمة علمية –فيما نعلم– ذاك الذي صنفه العالم الموسوعي واللغوي الجزائري "**امحمد بن يوسف أطفيش**"، والموسوم بكتاب: "**شرح شرح الاستعارات لعصام الدين**".

ويعتبر هذا الشرح من أوسع الشروح التي وضعت على شرح العصام على الإطلاق، وذلك تبعا لغزارة مادته المستقاة من شتى المصادر البلاغية وغيرها، مشرقها ومغربها، قديمها وحديثها، ولا عجب في ذلك؛ فمؤلفه "القطب أطفيش" هو صاحب المؤلفات البديعة، والمباحث الرفيعة، الشاهدة على علو كعبه، وعظيم قدره، فقد جد في طلب العلم منذ نعومة أظافره، فنشأ نشأة علمية عصامية صرفة، فحفظ القرآن الكريم، وأخذ مبادئ العلم الأولى على يد شقيقه بدءًا، ثم أساتيذ زمانه في قرى واد ميزاب؛ ليتفرغ بعدها للمطالعة والقراءة في أمهات الكتب ومصادر العربية، فما من علم إلا وأخذ منه بحظ وافر، فلم يبلغ العشرين من عمره حتى كانت له اليد الطولى في التدريس والتصنيف والتأليف.

هذا، ولما كان التراث الثقافِي الجزائري الذِي ورثْنَاهُ عن أسْلَافنا العلماء– من أمثال هذا المصنف–، يَضُمُ –ولا شك– في تخصصَاتِهِ المختلفَةِ كنوزًا منَ العلومِ، ونفائسَ منَ المعارِفِ، فإن دراسة هذا الشرح البلاغي الموسوعي لأمر جدير بالاهتمام، خصوصًا وأن مؤلِفه من أشهر العلماء الموسوعيين الجزائريين الذين اشتغلوا –ضمن ما اشتغلوا عليه– على الدرس البلاغي، وكرسوا له كل جهدهم واهتمامهم، شرحا وتصنيفًا وتأليفا.

ففضلا عن التأليف المستقل في علم البلاغة بفنونها الثلاثة، بيانا وبديعا ومعان. نجد المؤلف –القطب– لا يتوانى في جميع مصنفاته الأخرى –لغوية ودينية– عن تلقف مواطن البلاغة فيها، فيعرض لها متمثلا ما فيها من أوجه الفصاحة والبيان.

لأجل ذلك كان من أبرز أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

- أن هذا الشرح الموسوم بـ "شرح شرح الاستعارات لعصام الدين" يعد من أكبر المصنفات البلاغية التي خلفها علماء الجزائر قاطبة، كما أنه من أكبر مصنفات الشيخ البلاغية على الإطلاق، ومن ثمتَ صَار إخراجُه وتحقيقه ونشْرُه للناسِ –باحثين ودارسين – هَدفًا لا يُمارى فِي أهميَتِهِ، ولا يُختُلفُ في عظيم نفعه، لأن ذلك يكشف لنا عن ملمح من ملامح اشتغال علمائنا في الجزائر بالدرس البلاغي عامة، وعن منهجهم المتبع في تحقيق مباحث وأبواب هذا العلم.
- إشباع الفضول المعرفي للباحث في الوقوف على ما جاء في هذا المخطوط من زاد معرفي، خصوصا وأن متن الرسالة الأصلي لا يتجاوز عدد أوراقه أصابع اليد الواحدة، بينما شرح القطب بلغ ما يربو عن أربع

مئة وسبعين صفحة، فكان تحقيق هذا الشرح ودراسته تحقيقا لهذا المبتغى أولا، وتقصيا لمختلف المسائل البلاغية والعلمية التي حققها القطب فيه ثانيًا.

- إماطة اللثام عن بعض الجهود اللغوية والبلاغية للقطب أطفيش، وتسليط الضوء عليها، خاصة وأن الرجل رغم تصانيفه وشروحاته البلاغية الكثيرة، فقد ضلت شهرته – التي بلغت الآفاق– تصور الرجل على أنه رجل فقه ودين وإصلاح فقط.
- أهمية الكتاب وقيمته العلمية،. إذ حوى الكثير من المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والعقائدية، التي نقلها القطب وحققها على طريقة الأقدمين، بل وسخرها لخدمة الدرس البلاغي، فكان بذلك كتابًا موسوعيا جامعا بحقٍ. صور لنا منهج الشيخ في التأليف، كما وعبر عن شخصيته العلمية الفريدة في الآن نفسه.
- كون المخطوط جزءًا لا يتجزأ من تراثنا الجزائري، ومن ثم ستكون دراسته وتحقيقه ونشره تثمينا للجهود اللغوية للعلماء الجزائريين، ورفدًا للمكتبة العربية عامة والجزائرية خاصة بنص بلاغي تراثي هام، لا زال طي النسيان.
- عرض مادة المخطوط مطبوعة محققة كيما يستفيد منها الباحثون، خصوصا وأن المخطوط —مع شهرة مؤلفه– لم ينفض غباره في دنيا المخطوطات، ولم يخدم خدمة علمية رصينة متينة قبل، فضلا على كونه ذا نسخة فريدة واحدة بخط المؤلف نفسه، وهو ما أتعبت الباحثين —فيما يبدو– وجعلهم يعرضون عن تحقيقه خشية الصعوبات التي تعترض سبيلهم بسبب ذلك.
- ولا أنسى دور أستاذي المشرف ،. الأستاذ الدكتور: السعيد بن ابراهيم—حفظه الله تعالى– فقد كان لنصائحه وتوجيهاته أيام الدراسة في مرحلة الماجستير الأثر البارز في اختيار مواضيع قيمة نافعة، فقد غرس فينا حب التراث الجزائري والغيرة عليه والعمل على بعثه وإحيائه، خصوصا ما كان منه ذا قيمة علمية.

وبعد مشقة الرحلة إلى ولاية غرداية، وصعوبة الحصول على نسخة المخطوط الفريدة مصورةً من مكتبة القطب أطفيش، وبعد أن تم ذلك بحمد الله، عرضت النسخة على الأستاذ المشرف، فوافق على تحقيقها مناصفة مع زميلي في الدفعة والرحلة –الأستاذ محمد العيد سماير– نظرا لكبر حجمها، فكان البحث تحت عنوان: **"شرح شرح الاستعارات لعصام الدين" لـ: امحمد بن يوسف أطفيش —من الفريدة الثالثة من العقد الأول حتى نهاية المخطوط– دراسة وتحقيق.**

هذا، وقصد تحقيق الغاية من هذا البحث قمت برسم خطة له، وتوسلت في تحقيقها بجملة من المصادر والمراجع قديمها وحديثها مطبوعها ومخطوطها، والتي تعنى بموضوع البحث من قريب أو بعيد، ومنها: "أسرار البلاغة في علم البيان"، لعبد القاهر الجرجاني، و"مفتاح العلوم" للسكاكي، و"تلخيص المفتاح" للقزويني، و"البلاغة تطور وتاريخ" لشوقي ضيف، و"معجم المصطلحات البلاغية وتطورها" لأحمد مطلوب، و"الاستعارة

عند عبد القاهر الجرجاني" لزينب يوسف، و"تاريخ الجزائر الثقافي"، لأبي القاسم سعد الله، و"معجم أعلام الجزائر"، لعادل نويهض، ومن المخطوطات أذكر: "حاشية حفيد السعد على المختصر"، و"حاشية الدلجي على شرح العصام"، و"حاشية الغياث على المختصر"، ومخطوط "شرح نظم الاستعارات" لناصر الطبلاوي، و"مخطوط حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لعصام الدين"...إلى غير ذلك من المؤلفات والمصنفات.

فاستقام عمود البحث—إضافة إلى المقدمة والخاتمة– على قسمين هما: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

أولا: قسم الدراسة: وجاء في ثلاثة فصول:

– الفصل التمهيدي: وجاء تحت عنوان "الاستعارة والتأليف"، وقُسم إلى خمسة مباحث،. كان المبحث الأول للاشتغال على مفهوم "الاستعارة" من حيث اللغة، وتناول المبحث الثاني حد الاستعارة اصطلاحا،. من خلال تتبع تطور مفهومها عند علماء اللغة العربيه والمشتغلين بدولة الأدب، وتناول المبحث الثالث نشاط التأليف المستقل في مبحث الاستعارة،. وأما المبحث الرابع فتناول إحدى تلك التآليف المستقلة، وهي "**الرسالة السمرقندية في الاستعارات**"،. من حيث: تعريفها، وبيان أهميتها، وأبرز شروحها. وأما المبحث الخامس والأخير في هذا الفصل فخصص للبحث في "**شرح العصام للرسالة السمرقندية**"، وذلك من خلال: التعريف بالشرحِ، وبيان قيمته العلمية، والوقوف على أبرز الشروح والحواشي التي وضعت عليه، ومنها المخطوط موضوع التحقيق، ومدارُ الفصلين اللاحقين.

– الفصل الأول: وتضَمّن الحَديثَ عن مؤلفِ المخطوط –موضوع التحقيق– "**امحمد بن يوسف أطفيش**" منْ خلَال تركيزِ البحثِ في: مَصَادِرِ ترجمَته، واسْمِهِ ونسبه، وحياته، وصفاته وأخلاقه، وشُيُوخه وتَلَامذَته، ووَفَاته، وآثَاره، ثمّ ختمت الفصل بالحَدِيثِ عَنْ عصرِه،. من خِلَالِ عرض ملمح للحَياةِ السّياسيّة والثّقافيّة في تلْكَ الحِقْبَة مشيرا إلى أبرز قضاياها ومواقف المؤلف منها.

– الفصل الثاني: ورد فيه دراسة كتاب "**شرح شرح الاستعارات لعصام الدين**" للقطب أطفيش، وذلك من خلال جملة من المباحث توزعت بين: تَوثيقِ نسْبَة الكتَاب إلَى القطب، وبيان سَبَب تأليفه وزمانه، والمَنْهَج الذي انتهجه القطب في تَأْليفه.

ليعرج البحث بعدها للخوض في المصادر التي اعتضد عليها المؤلِف في تصنيفه للكتاب، مع الوقوف على شواهده المتنوعة فيه، ثم تناول البحث في مباحثه اللاحقة أيضا: القيمَة العلميَة للكتَاب، والمَآخذ التي أخذت عليه، مع وَصْف دقيق للنُّسَخة الفريدة المعتمَدَة في التَّحْقيقِ وعرض صور منها، وتفصيل دقيق للمنْهَج الذي اتبعه الباحث في تحقيق المخطوط.

كما وانهيت هذا القسم بخاتمة تضمنت خلاصة وزبدة ما انتهى إليه البحث في تحقيق هذا الكتاب.

ثانياً : قسم التَّحقيق، وتَضمَّن ما يلي:

– النَّص المحقَّقَ: وترسمت في تحقيقه المنهج الذي درج عليه أهل التحقيق، وأقره أهل الاختصاص.

– الفَهَارس الفَنيَّة، وهي: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية والأثر، وفهرس الأشعار، وفهرس الأمثال والأقوال، وفهرس الأماكن والفرق والمذاهب، وفهرس الأعلام، وفهرس الكتب والمؤلفات الواردة في المخطوط، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

واقتضت منهجية البحث تتبع جملة من المفاهيم الإجرائية المستمدة من مناهج شتى،.كالمنهج التاريخي في قسم الدراسة، عند الحديث عنِ المؤَلِّفِ والمؤَلَّفِ، والمنهجين المقارن والوصفي في القسم التطبيقي لداعي تحقيق النص والمقارنة بين النصوص المضمنة، وهذا نظرا لما تقتضيه عملية تحقيق النصوصِ ونشرها، كما هو متفق عليه بين أهل الاختصاص.

وقد واجه الباحث في تحقيق نص هذا المخطوط ودراسته جملة من الصعوبات أبرزها:

1- اعتمادي في تحقيقه على نسخة فريدة مكتوبة بخط المؤلف نفسه، أخذتها من مكتبة القطب أطفيش بمدينة بني يزقن –غرداية–، رغم محاولاتي الكثيرة في التقصي والبحث عن نسخ أخرى للمخطوط، سواء بالبحث في فهارس مكتبات ولاية غرداية ك (مكتبة دار التلاميد –إروان–، مكتبة القطب، مكتبة حمو بابا وموسى الغرداوي...الخ)، كما امتد البحث إلى دولة عمان من خلال الاتصال بالمنشغلين بالمخطوطات من أصحاب المذهب الإباضي هناك، خصوصا بعد أن ترك المؤلف على طرة المخطوطة عبارة: (إلى الشيخ سعيد بن علي الصقري العماني، يطبعه ويرده، مع نسخة من مطبعة إلى مؤلفها امحمد بن الحاج يوسف). إلا أن ذلك لم يشفع لي في الحصول على نسخ أخرى للمخطوط، فحرمني ذلك من فائدة المقابلة، وهو ما استعضت عنه بمقابلة أغلب متن المخطوط بالنصوص الأصلية التي نقل منها المؤلف.

2- كثرة الدراسات السابقة حول سيرة القطب "أطفيش" كثرة مفرطة، والتي غلب عليها التكرار في أحيانٍ كثيرة، مع الاختلاف في تناول بعض المراحل المهمة من حياته أحيانا أخرى، وفي المقابل نجد الندرة الشديدة في المصادر التي تحدثت عن المؤلَفِ (المخطوط) –محل التحقيق–، أو في الدراسات الحديثة التي أشارت إليه من قريب أو بعيد (استثني دراسة واحدة فقط للطالب: امحمد لقدي، في رسالته للدكتوراه " امحمد بن يوسف أطفيش وجهوده البلاغية مع تحقيق كتابه: "ربيع البديع في علم البديع").

3- الإحالات الكثيرة داخل المخطوط على كتب ومصادر بلاغية وفقهية ونحوية مختلفة، لم تكن في متناول اليد، إذ أن أغلبها ما يزال مخطوطا وغير متاح، أو أنها مفقودة تناثرت الإشارات إليها هنا وهناك، وهو ما تطلب وقتا وجهدا كبيرين في الحصول على ما أمكن منها، فضلا عن جهد البحث عن مواضع التضمين فيها.

ورغم تلك الصعوبات فإني أخلصت النية في تحقيق هذا المخطوط، ولم أدخر جهدا في ذلك، قصد تقديمه في صورة تليق به، وتكون قريبة مما أراده المؤلف. فإن وفقت فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله المستعان.

القسمُ الأوّلُ : الدِّراسَة

– (أطْفيش وكتابُه "شرحُ شرحِ الاستعاراتِ") –

* **الفصل التمهيدي :**

– الاستعارةُ والتأليفُ.

* **الفصل الأول :**

– امْحمد بن يوسف أطفيش وحياته العلمية.

* **الفصل الثاني:**

– دراسةُ كتابِ "شرح شرح الاستعارات" للقطب أطفيش.

الفَصْلُ التمهِيدِي :

- (الاستعارةُ والتأليفُ) -

1- مفهوم الاستعارة لغة .

2- مفهوم الاستعارة اصطلاحا (تطور مفهوم الاستعارة) .

3- الاستعـــارة والتأليـــف المستقل.

4- الرسالة السمرقندية في الاستعارات.

- التعريف بالرسالة ومضمونها.
- أهمية الرســالة وشروحهــا.

5- شرح عصام الدين على الرسالة السمرقندية.

- التعريــف بشـــرح العصام .
- قيمة الشرح، والحواشي التي وضعت عليه.

1- مفهومُ الاستعارةِ لغةً:

الاستعارة في اللغة مشتقة من الفعل "استعار" المزيد بثلاثة أحرف، وأصلها "عَارَ"، ومنه: العَاريةُ"، ولعل أول تعريف لغوي معجمي نقف عليه لمعنى العارية، هو ذلك التعريف الذي قدمه "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" (**ت170هـ**) في معجمه "العين"، حيث قال: (والعارية: ما استعرت من شيء، سميت به لأنهُ عَارٌ على من طلبها، يقال هم يتعاورون من جيرانهم الماعون والأمتعة، ويقال: العَارِيَةُ: من المعَاوَرَةِ والمنَاولةِ، ومنه: يتعاورون: يَأخذونَ وَيُعْطونَ)[1]. ومن ثمت كانت العارية عنده بمعنى التبادل، أو نقل الشيء من شخص إلى شخص آخر لمناسبة أو اتفاق بينهما.

أما صاحب معجم "لسان العرب"، "**ابن منظور**" (**ت711هـ**)، فيذكر العاريه على أنها مشتقة من الجذر "عور"، حيث يقول: (والعارية والعارة: ما تداولوه بينهم، وقد أعاره الشيء وأعاره منه، وعاوره إياه، والمعاورة والتعاور: شبه المداولة والتداول في الشيء يكون بين اثنين)[2].

وبالبحث عن معنى لفظ "العارية" في معجم "القاموس المحيط" نجد "**الفيروز أبادي**"(**ت817هـ**) يجيز ورودها مشددة ومخففة، يقول: (والعاريةُ: مشددة وقد تخفف، والعَارَةُ: ما تداولوه بينهم، جمعه: عَوَارِيٌ،. مُشَدَدَةً ومخففَةً، أعَاره الشيءَ وأعارَهُ منهُ، وعَاوَرَهُ إياهُ، وتَعَوَرَ، وَاسْتَعَارَ: طَلَبَهَا.واستعاره منهُ:طَلَبَ إعَارَتَهُ. واعْتَوَرُوا الشيءَ وَتَعَوَرُوهُ وَتَعَاوَرُوهُ، تَداولُوه)[3].

وزيادة الألف والسين والتاء عن الأصل "عار" يفيد معنى الطلب، فيكون معنى استعار: طلب العارة، (وتعور واستعار: طلب العارية، واسْتَعَارَ الشيءَ، واستَعَارَهُ منهُ: طلَبَ منهُ أن يُعِيرَهُ إيَاهُ)[4].

ويعرف "**ضياء الدين بن الأثير**"(**ت637هـ**) الاستعارة تعريفًا لغويًا جامعا بالقول: (إنّ الأصل في الاستعارة المجازيّة مأخوذ من العارية الحقيقيّة،. التي هي ضرب من المعاملة،. وهي أن يستعيرَ النّاسُ من بعضهم شيئا من الأشياء ولا يقع ذلك إلاّ من شخصين بينهما سبب معرفةٍ، ما يقتضي استعارة أحدهما من الآخر شيئا، إذ لا يعرفه حتى يستعير منه)[5]. فهي بذلك ضرب من المعاملة اللغوية بين الألفاظ والتراكيب، الشبيهة بالمعاملة الإنسانية التي تتأسس على إعطاء المعير الشيء إلى المعار له، على أن يعيده إياه.

1- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تصنيف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م، ج3، (عير)، ص: 253.

2- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، بيروت، ج4، (عور)، ص: 618.

3- القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز أبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م، (عور)، ص: 446.

4- المصدر السابق، ص: 618.

5- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تقديم وتعليق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، دت، ج2. ص: 77.

لأجل ذلك فإن الاختلاف في أصل عين الفعل (عار، عير، عور) لم يؤد إلى اختلاف في المعنى اللغوي، إذ هذه الأصول مجتمعة تدل على معنى واحد هو: الطلب والأخذ والعطاء والتداول، فالاستعارة في اللغة إجمالا هي طلب الشيء وأخذه، وجعله متداولا بين طرفين فأكثر، أو هو نقل شيء ما من حيازة شخص إلى حيازة شخص آخر كيما ينتفع به ويستفيد منه، فيصبح الشيء هو "العارية".

2- مفهومُ الاستعارةِ اصْطلَاحًا:

الاستعارة -كما شأن الكثير من المصطلحات اللغوية العربية- لم تستقر على وضع أو تعريف اصطلاحي واحدٍ بداءة، وإنما مر هذا المصطلح في سيرورة تشكله بتعاريف مختلفة عبر أحقاب من الزمن تطور من خلالها ونضج، واستقام عوده، وقد أسهم في تطوير تعريف الاستعارة ودلالتها جماعة من العلماء كانت لهم مشارب علمية متباينة، بدءًا بعلماء التفسير والمشتغلين على النص القرآني من علماء الكلام، مرورًا بالأدباء واللغويين والنقاد، وانتهاءً بأرباب البلاغة الذين انتهوا به مبحثًا مستقلا قائما بذاته من مباحث علم البيان.

ولما كانت بداءة الدرس البلاغي عامة والبياني منه خاصة في شكل ملاحظات منثورة في كتب المفسرين واللغويين والمتأدبين، كان من أوائل من ذكر لفظتي "المجاز"، و"الاستعارة" وتناولهما بالتمثيل، "**أبو عبيدة معمر بن المثنى**" (ت 209هـ) من خلال مؤلفه الموسوم بـ: "**مجاز القرآن**"، فقد فسر فيه الكثير من مفردات القرآن الكريم، موظفا كلمة "مجاز" في عديد المواضع، وكان توظيفه لها يحمل معنى: التفسير والتأويل. وأما لفظة "الاستعارة" فقد وردت عنده في سياق تعليقه على بيت الفرزدق:

لَا قَوْمَ أكرمُ مِن تَمِيمٍ إذَا غَدَتْ عُوذُ النِسَاءِ يُسَقْنَ كالآجَالِ

حيث قال: ("عوذ النساء" هن التي معهن أولادهن، والأصل في "عوذ" في الإبل التي معها أولادها، فنقلته العرب إلى النساء، وهذا من المستعار، وقد تفعل العرب ذلك كثيرًا)[1]. ومن ثمت كانت الاستعارة عنده بمعنى النقل، أو الانتقال بالكلمة من معناها الحقيقي إلى معنى آخر[2].

وكان "**أبو عثمان عمر بن بحر، الجاحظ**" (ت 255هـ) هو أول من عرف الاستعارة على أنها: (تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه)[3]. وقد جعلها مرادفة لكل أنواع الصور البيانية، ثم إنه في موضع آخر يشير إلى أن الاستعارة يجب أن ترتكز على التشبيه، من خلال تعليقه على الشاهد الشعري:

وَطَفِقَتْ سَحَابَةٌ تَغْشَاهَا تَبْكِي عَلَى عِرَاصِهَا عَيْنَاهَا

قال: (وجعلَ المطرَ بَكَاءً من السحاب على طريق الاستعارة، وتشبيه الشيء باسم غيره إذا قام مقامه)[4].

1- كتاب النقائض، أبو عبيدة معمر بن المثنى، اعتناء: بيفان، مطبعة بريل، 1905م، ص: 275.

2- ويذكر الأستاذ "أحمد مطلوب" أن أقدم من ذكر الاستعارة هو "أبو عمرو بن العلاء" (154هـ) من تعليق له على بيت ذي الرمة:

أَقَامتْ بِه حتى ذوى العود في الثرى وساق الثريا في ملاءته الفجر

قال: (ولا أعلم قولا أحسن من قوله: " وساق الثريا في ملاءته الفجر"، فصير للفجر ملاءة، ولا ملاءة له، وإنما استعار هذه اللفظة، وهو من عجيب الاستعارات). كما أشار سيبويه (180هـ) والفراء (207هـ) إلى أسلوب الاستعارة، ولم يسموه. ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، دط، 1986م، ص: 137.

3- البيان والتبيين، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط4، ج1، ص: 153.

4- نفسه، ج1، ص: 152-153.

إلى غير ذلك من الشواهد التي شرحها ووقف من خلالها على رؤيته للاستعارة، وهي النظرة نفسها التي نجدها عند كل من جاء بعده من أمثال: "**ابن قتيبة**" (ت276هـ)، و"**المبرد**" (ت285هـ)، و"**ابن المعتز**" (ت296هـ)، و"**الآمدي**" (ت370هـ)، و"**الرماني**" (ت386هـ)، و"**علي بن عبد العزيز الجرجاني**" (ت392هـ)، و"**العسكري**" (ت395هـ)،... وأضرابهم[1]. مع بعض توسعٍ وضبطٍ أكثر.

وكان أولَ من أفرد للاستعارة فصلا في مؤلفاته "**أبو منصور الثعالبي**" (ت430هـ)، حيث حدها، ومثل لها، يقول: (وهي أن يستعير للشيء ما يليق به، ويضعوا الكلمة مستعارة له من موضع آخر، كقولهم في استعارة الأعضاء لما ليس من الحيوان: رأس الأمر، رأس المال، وجه الأمر، عين الماء، حاجب الشمس، أنف الجبل، لسان النار، ريق المزن، يد الدهر، جناح الطريق، كبد السماء، ساق الشجرة...الخ)[2].

على أن " **عبد القاهر، الجرجاني**" (ت471هـ) من أبرز علماء اللغة الذين أولوا الاستعارة اهتماما بالغًا، فبذل قصارى جهده في العناية بأمرها، من خلال استيعاب أفكار سابقيه تحليلا ونقدًا، وفصل القول فيها تفصيلا لم يسبق إليه أحد، من خلال كتابيه: "**دلائل الإعجاز**" و"**أسرار البلاغة**".

عرف "الجرجاني" الاستعارة تعريفا علميا دقيقا في عديد المواضع، منها قوله: (اعلم أن الاستعارة في الجملة، أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي تدلُ الشواهدُ على أنه اختص بهِ حينَ وُضِعَ، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعرِ في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم، فيكون هناك كالعارية)[3].

وفي سياق متصلٍ بالحديث عن ضربي الاستعارة، رأى الجرجاني أن وجه الشبه ينبغي أن يكون في المستعار منه أوضح منه في المستعار له. وأن الاستعارة ليست مجرد نقل،. بل هي **نقل وادعاء**، وهذا النقل غير ثابت شأن العارية. كما أن الادعاء مبني على الاتحاد بين الطرفين، مع تناسي التشبيه، لا نسيانه، لأن نسيان المشابهة يخرج الكلام من الاستعارة. كما أشار إلى ضرورة توفر القرينة، في التركيب الاستعاري، سواءً كانت لفظية أو حالية، لأنها تمنع إرادة المعنى الحقيقي.

فكان بذلك أول من أحاط بالاستعارة من مختلف جوانبها، كما ميز بينها وبين المجاز المرسل والتشبيه، وانتهى إلى جعل الاستعارة من مقتضيات النظم عنده، إذ تستمد قيمتها منه، فهي لا تكتسب قيمتها إلا من السياق الذي وضعت فيه[4].

1- وقد تنوعت إسهاماتهم وإضافاتهم لمصطلح الاستعارة بين: التوسع في تعريفها لتشمل المجاز المرسل والتشبيه البليغ، أو إخراجها من دائرة التشبيه، أو جعلها من مباحث علم البديع أو المعاني، أو الحديث عن جريانها في الاسم أو الفعل أو متعلق معنى الحرف، أو الخوض في بلاغاتها المختلفة...الخ. ينظر: الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب: زينب يوسف عبد الله هاشم، إشراف: علي العماري، جامعة أم القرى، 1994م، ص: 05-20.

2- فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي، ضبط وتعليق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2000م، ص: 432.

3- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، ص: 31.

4- ينظر: الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 110-113.

ولما جاء "**الزمخشري**" (ت538هـ)، طبق الكثير من القواعد البلاغية والآراء التي قررها الجرجاني حول الاستعارة من خلال تفسيره "الكشاف".

هذا، وكان كل من تقدم من العلماء قد جعل الاستعارة لونا من ألوان البديع، أو مبحثا من مباحث علم المعاني[1].

ثم جاء "**أبو يعقوب السكاكي**" (ت626هـ) فعمل على صياغة قواعد من تقدمه من العلماء صياغة علمية دقيقة، فانتهى إلى تقسيم البحوث البلاغية إلى قسمين (المعاني والبيان)، وكان أول من جعل الاستعارة ضمن مباحث "علم البيان".

ذكر "السكاكي" أن أصل الاستعارة هو التشبيه، فعرف الاستعارة بالقول: (أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، كما تقول: في الحمام أسدٌ، وأنت تريد به الشجاع، مدعيا أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه، مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر، أو كما تقول: إن المنية أنشبت أظفارها، وأنت تريد بالمنية السبع، بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئا غير سبع، فتثبت لها ما يخص المشبه به، وهي الأظفار)[2]. وهذا التعريف يعد من أدق تعريفات الاستعارة، لأنه فصلها عن بقية أساليب المجاز، ولأنه حصر من خلاله الاستعارة التصريحية والمكنية وعرفهما كما هو واضح مع الأمثلة[3]. ليحدد بعد ذلك أركان الاستعارة بالقول: (ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك: مستعارًا منه، واسمه مستعارًا، والمشبه به مستعارًا له)[4].

ولما كان السكاكي متأثرا بالمنطق وبالنزعة العقلية فقد أغرقَ الاستعارة في الكثير من التفريعات والتقسيمات ليس المجال واسعا للخوض فيها. وقد تبعه في ذلك جل من جاء بعده.

وأما "**جلال الدين القزويني**" (ت739هـ) فيرى أن الاستعارة هي عبارة عن تشبيه مضمر في النفس، من خلال حذف إحدى ركنيه، فقد عرف الاستعارة بالقول: (وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له، وقد تقيد بالتحقيقية لتحقق معناها حسًا أو عقلا، أي تتناول أمرًا معلوما يمكن أن ينص عليه، ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية، أما الحسي فكقولك: رأيت أسدًا، وأنت تريد رجلا شجاعًا...، وأما العقلي،

1- وليس المقصود بالبديع عندهم البديع بالمعنى العلمي الذي عرف عند المتأخرين، وإنما قصدوا به الشيء الجديد الرائع المبتدع، إذ البديع من أبدع الشيء وابتدعه، اخترعه على غير منوال سابق. ينظر: الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 28.29.

2- مفتاح العلوم: أبي يعقوب السكاكي، ضبط وتهميش: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1987م، ص: 369.

3- ينظر: معجم المصطلحات البلاغية: 140/1.

4- المصدر السابق، ص: 370.

فكقولك: أبديت نورًا، وأنت تريد حجة، فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير وساطة حسٍ)[1]. والملاحظ أن هذا التعريف شامل للاستعارة التصريحية فقط.

أما الاستعارة المكنية فيعرفها في موضع آخر من كتابه بالقول: (أن يضمر التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسًا أو عقلا أجري عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيًا عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية)[2]. وهو من خلال هذا التعريف ينطلق من حد الاستعارة المكنية، وينتهي عند الاستعارة التحقيقية.

على أن مبحث الاستعارة –والدرس البلاغي عامة– قد أصابه ركود وجمود كبيران، فأصبح مجرد قواعد ثابتة لا تحكم الذوق ولا تلقي له بالا، واقتصر بذلك عمل المشتغلين بالبلاغة على الشرح والتعليق والتحشية لكتاب القزويني "**تلخيص المفتاح**"، نجد ذلك عند: **بهاء الدين السبكي** (773هـ) في كتابه: "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، و**سعد الدين التفتازاني** (ت 792)، في مؤلفيه: "المطول شرح التلخيص"، و"المختصر شرح التلخيص"، و**السيد الجرجاني** (ت816هـ) في حاشيته على "المطول شرح تلخيص". و**عصام الدين الإسفراييني** (945هـ)، في شرحه "الأطول شرح تلخيص المفتاح"،...وغيرهم من المهتمين بالشأن البلاغي ممن عاصرهم أو جاء بعدهم[3].

فقد غلب على تناولهم لمبحث الاستعارة الميل إلى شرح تعريفات السابقين خصوصا الجرجاني، والزمخشري والسكاكي والخطيب القزويني، وكذا تتبع تقسيماتهم وتفريعاتهم تأييدًا واعتراضًا عليها، بلغة منطقية فلسفية يسري فيها الغموض في الكثير من الأحيان.

1– الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): الخطيب القزويني، وضع الحواشي: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.ط1، 2003م، ص: 212–213.

2– نفسه، ص: 234.

3– لأجل ذلك يرى شوقي ضيف أن العصور المتأخرة منذ عصر السكاكي لم تضف شيئا على ما رأيناه عند الجرجاني والزمخشري، وذلك للضعف الذي لحق بهذا العصر في جميع الميادين. ينظر: البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1995م، ص: 355–358.

3- الاستعارةُ والتأليفُ المُستَقِلُ:

ونتيجة للتشعبات المختلفة والتفريعات التي مال إليها علماء اللغة والبلاغة -متقدموهم ومتأخروهم- في تناولهم لمبحث الاستعارة في تآليفهم ومصنفاتهم الكثيرة، وكذا اختلاف اصطلاحاتهم في أقسامها وأنواعها، وكثرة تفريعاتها في حواشيهم، ومختصراتهم، ومطولاتهم، فقد انبرى المهتمون بالشأن البلاغي في هذه المرحلة المتأخرة إلى التأليف المستقل في مباحث علم البيان عامة ومبحث الاستعارة خاصة، الأمل في ضبطه، وضم شتيته وجمعه في مصنف واحد، ومحاولة منهم تخليص الاستعارة من الخلافات التي لحقت بها وكانت سببا في ذهاب روعتها وجمالها، وفي الآن نفسه العمل على تخليصها من الحشو والتطويل والتعقيد، ثم بيان أهميتها بتيسيرها لدارسيها وطلابها، ومن العلماء الذين تصدوا للتأليف المستقل فيها نذكر:

- **مُحْيِي الدين محمد بن سليمان، أبو عبد الله الكافيجي**، المتوفى سنة (879هـ) من خلال مؤلفه الموسوم بـ: "**الأنموذج في بحث الاستعارة**". حيث قدم فيه ملخصًا وافيًا لمذهب القوم والسلف في الاستعارة، ثم مذهب السكاكي الموافق لهم حينًا، والمخالف المعترض لهم أحيانًا أخرى، خصوصًا في الاستعارة المكنية والتخييلية. وذكر الفرق بين الترشيح والتخييل، والغاية من الاستعارة، والقول بأنها مجاز لغوي. وغير ذلك من القضايا المرتبطة بها[1].

- **علاء الدين أبو القاسم علي بن محمد، قوشجو زاده**، المتوفى سنة: (879هـ) من خلال رسالته الموسومة بـ: "**رسالة في الاستعارة**"، تحدث فيها بداءة عن الحقيقة والمجاز في اللفظة والتركيب، مقسما المجاز إلى: استعارة ومجاز مرسل، ثم الاستعارة إلى: استعارة في اللفظ المفرد، واستعارة في اللفظ المركب، ومثلُ ذلك في المجاز المرسل. على أن استعمال اللفظ في غير موضعه بلا قرينة مانعة، يجعل المجاز كناية. ثم يقسم الاستعارة تقسيمًا آخر إلى: مكنية وتصريحية وتخييلية، متناولا الخلاف بين الجمهور والسكاكي والخطيب فيهما. وينتهي إلى أن الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي.

يذكر أن الاستعارة التصريحية عند الجمهور والخطيب تنقسم إلى: أصلية، إن كان المشبه به اسم الجنس، وتبعية، إن كان في الأفعال والمشتقات والحروف، على أنها في الأولين تابعة للاستعارة في المصدر، وفي الثاني تابعة لمتعلق معنى الحرف. أما السكاكي فالتبعية عنده مردودة إلى الاستعارة بالكناية، وما جعله القوم استعارة تبعية يجعله السكاكي قرينة المكنية.كما أن ما يعتبره القوم مجازًا عقليًا، يرده السكاكي إلى الاستعارة بالكناية. ثم يقسم المجاز تقسيما آخر إلى: مجاز بالزيادة ومجاز بالحذف، ثم يختم رسالته بتقسيم الحقيقة والمجاز إلى: لغوية وعرفية، والعرفية إلى: خاصة وعامة، والخاصة إلى: شرعية وغير شرعية...،

---

1 - ينظر: مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، دراسة تاريخية فنية، أحمد عبد السيد الصاوي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1988م، ص: 175-177.

والضابط أن كل من الحقيقة والمجاز لابد من انتسابه إلى وضع سابق من الأوضاع، ذلك الوضع هو حقيقته[1].

فالمؤلف في هذه الرسالة تناول الاستعارة بأسلوب تعليمي واضح غير معقد، بين من خلاله حدها وأقسامها، واختلاف البلاغيين في بعض مسائلها، ثم علاقتها بالمجاز بنوعيه، وبالكناية.

– **إبراهيم بن محمد أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي**، المتوفى العام: (ت908) –على خلاف–، من خلال رسالته الموسومة بـ: "**رسالة في الاستعارات**"، أو"**الرسالة السمرقندية في الاستعارات**"، وسيأتي الحديث عنها.

– **أحمد بن محمد مكي الحموي، الحنفي، المتوفى سنة (1098هـ)** من خلال مؤلفه الموسوم بـ:"**درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات**"، والذي أحكم فيه درس الاستعارة من جميع جوانبه، إذ عرفها ذاكرا أركانها، ثم شرع في تقسيمها إلى أصلية وتبعية، ثم يقسم الاستعارة الأصلية إلى تصريحية ومكنية، والتصريحية إما تحقيقية وإما تخييلية، وإما جامعة لهما. ويذكر آراء البلاغيين المتقدمين والمتأخرين في ذلك. ثم يقسم الاستعارة إلى: وفاقية وعنادية، والعنادية إلى تهكمية وتمليحية، ثم يقسمها إلى مجردة ومرشحة ومطلقة. إلى غير ذلك من التقسيمات. وكانت خاتمة مصنفه جملة من التنبيهات المهمة حول الاستعارة[2].

– **عبد الرحمن بن مصطفى العيدروس، (ت1192هـ)**، من خلال رسالته الموسومة بـ: "**نتيجة البشارة بمعرفة الاستعارة**"، والتي تناول فيها الاستعارة بدءًا بالتمييز بن الحقيقة والمجاز، وكيف أن المجاز ينقسم إلى عقلي، وغير عقلي، ثم يقسم هذا الأخير إلى مجاز مرسل واستعارة. يقسم الاستعارة إلى: تصريحية، وتخييلية، ومكنية، ثم يذكر أن المشبه قد يذكر بلفظه الحقيقي، وقد يذكر بلفظ مجازي. ثم يقسم التصريحية إلى: أصلية وتبعية، على أن التخييلية تستلزم المكنية كما عند السلف والخطيب، وتوجد المكنية دون التخييلية عند الزمخشري، وتوجد كل واحدة دون الأخرى عند السكاكي. ثم إنه يذكر آراء القوم والخطيب والسكاكي والعصام في الاستعارة المكنية، وكذا اختلافهم في الاستعارة التبعية، ثم يفصل القول في الاستعارة التمثيلية، ويعقب ذلك بحديثه عن الاستعارة الترشيحية والتجريدية والمطلقة، وغير ذلك من قضايا الاستعارة بأسلوب سهل يسير موضح للخلاف الحاصل بين علماء البلاغة[3].

---

1 – ينظر: علي قوشجو وتحقيق رسالته في الاستعارة، موسى يلدز، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأردن، المجلد 33، العدد 02، العام: 2006م، ص: 313–323.

2 – ينظر: درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات، أحمد بن محمد مكي الحموي، تحقيق ودراسة: إبراهيم عبد الحميد التلب، القاهرة، دط، 1987م.30–40.

3 – ينظر: نتيجة البشارة بمعرفة الاستعارة، عبد الرحمن العيدروس، دراسة وتحقيق: عبد اللطيف أبو بكر بن صالح، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد (02) العدد: 6، ديسمبر، 2016م، ص: 100–137.

- **أبو بكر بن محمد، المير رستمي الكردي (ت القرن 19م)** من خلال رسالته: "**رسالة الاستعارة**"، وتسمى"بيان البيان" عرف المؤلف فيها علم البيان ذاكرا أبواب وفروعه، معرّفاً كل باب، ممثلاً له، فذكر: التشبيه وأركانه، ثم تكلم عن الاستعارة وأقسامها وأركانها، ثم بيّن المجاز ومثّل له، مبينًا أنه أبلغ من الحقيقة، وقد نالت هذه الرسالة شهرة واسعة، نظرًا لأسلوبها السهل الميسر الموجز.

– أبو العرفان محمد بن علي الصبان، (ت 1206هـ)، من خلال مؤلفه "**الرسالة البيانية**"، تناول فيها مباحث علم البيان عامة، إلا أنه عقد أغلب رسالته على المجاز اللغوي، وما اشتمل عليه من مباحث: المجاز المرسل، والاستعارة، فذكر للمجاز المرسل تسعة عشر علاقة، ثم أتى على تعريف الاستعارة، وذكر أركانها، وأقسامها: المصرحة والمكنية، ثم الأصلية والتبعية، والاستعارة في الفعل واسم الفعل، والأسماء المشتقة، والحرف والاسم المبهم، مدعما ذلك بآراء البلاغيين المختلفة في المسألة الواحدة[1].

– محمد زيني دحلان (ت 1304هـ) ومؤلفه: "**رسالة في الاستعارات**" وهي رسالة موجزة مختصرة، تناول فيها مباحث الاستعارة بلغة سهلة يسيرة[2].

بقي أن نشير إلى أن هناك أعلام آخرين خاضوا غمار البحث في الاستعارة، مفردة أو ضمن مباحث علم البلاغة، إلا أننا لم نذكرهم في هذه اللمحة التاريخية لأن جل ما قالوه إما كلام منقول مكرور عن سابقيهم تلميحًا أو تصريحًا. أو أن كلامهم في هذا المبحث لا يشكل منهجًا أو طريقًا خاصًا فيه.

تلكم هي أبرز ملامح الاستعارة في تاريخ الدرس البلاغي من بداياته حتى مرحلة تقعيده، وما يتصل بها من مباحث علم البيان كالمجاز والتشبيه، وقد حظيت كما لاحظنا باهتمام كبير لدى المشتغلين بتفسير القرآن وعلومه، وكذا المهتمين بدولة اللغة والأدب العربي عامة، لغويين ونقاد وبلغاء.

1– ينظر: الرسالة البيانية، محمد بن علي الصبان، تحقيق: مهدي أسعد عرار، فلسطين، 2005م، ص: 03.

2– ينظر: رسالة في الاستعارات، –ضمن مجموع–، محمد زيني دحلان، المطبعة الميرية، مكة المحمية، 1311هـ، ص: 10–11.

4- "الرِسَالَةُ السَمَرْقندِيةُ في الاسْتِعَارَاتِ" للسمَرْقَنْدِي[1]:

ولما كان من عادة علماء العصور المتأخرة أن يحصوا مباحث بعض العلوم بتصانيف مستقلة، اهتماما بذلك الفرع من العلم وبيانًا لفائدته الجمة، وتيسيرا له لمريديه، كان بذلك تأليف هذه الرسالة الموسومة بـ: "رسالة الاستعارات السمرقندية"، والتي أراد بها مصنفها تسهيل هذا المبحث على طالبيه، من خلال ذكره معاني الاستعارات مجملة مضبوطة ملخصة، بعد إن ذكرت قبله في الكتبِ مفصلةً متشعبةً، نظرا لما لهذا المبحث من دور مهم في فهم علم البيان قاطبة، يقول المؤلف في مقدمة رسالته: (أَمَّا بعدُ: فإنَّ معاني الاستعاراتِ وما يتعلقُ بها قد ذُكِرَتْ في الكُتُبِ مفصَّلةً عسيرةَ الضَّبطِ، فأردتُ ذِكْرَها مُجمَلةً مَضْبوطةً على وَجْهٍ نَطقَ بهِ كُتُبُ المُتقدمينَ، ودلَّ عليهِ زُبُرُ المتأخرينَ، فَنَظَمْتُ فرَائِدَ عَوائِدَ لتَحْقِيقِ مَعَاني الاسْتِعَارَاتِ)[2]. ولا شك أن المصنف السمرقندي استطاع من خلالها إيصال فكرته حول الاستعارة ومتعلقاتها بطريقة تعليمية موجزة مكثفة تعتمد التقسيم والترتيب المنطقي.

4-1 التعريفُ بالرسالةِ ومَضْمُونهَا :

هي رسالة موجزة ومختصرة في أهم مبحث من مباحث علم البيان وهو مبحث "الاستعارة" وما يتعلق بها، ألفها أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي[3]، قدم من خلالها المؤلف تصورًا منظما دقيقًا موجزًا

1- أثبت هذه التسمية استنادا إلى عنوان أول طبعة جزائرية لها بمطبعة فونتانة الشرقية سنة: 1323هـ - 1905م، وهي الطبعة التي اعتمدتها في تحقيق هذه الحاشية. وللرسالة عدة تسميات منها: "الرسالة السمرقندية، و"رسالة الاستعارة"، و"الاستعارات السمرقندية"، و"معاني الاستعارات"، و"متن رسالة الاستعارات"، و"فرائد العوائد لتحقيق معاني الاستعارات"، و"فرائد الفوائد لتحقيق معاني الاستعارات"، و"الرسالة الترشيحية" ...إلى غير ذلك من العناوين التي حفلت بها كتب التراجم، أو وسمت بها مخطوطات ومطبوعات الرسالة. ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إلياس سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، دط، دت، ج1، ص: 1044-1045. وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، دط، دت، ج1، ص: 845.

2- الرسالة السمرقندية في الاستعارات، مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر، 1905م، ص: 02.

3- أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي: هو الخواجة إبراهيم بن محمد- وقيل: حسن بن محمد-، أبو القاسم بن أبي بكر- وقيل: ابن بكر- ناصر الدين الليثي السمرقندي، ولد بسمرقند، وهو سليل أسرة عريقة لها باع طويل في العلم والمعرفة، يمتد نسبه إلى الإمام أبي الليث السمرقندي الإمام العالم المعروف (ت373هـ)، قارئ ومحقق من فقهاء المذهب الحنفي، بلاغي وبياني مشارك في بعض العلوم، عالم من علماء القرن التاسع للهجرة، له رحلات عديدة في طلب العلوم وتدريسها، منها رحلته إلى مصر، من مؤلفاته: "بلوغ الأرب من تحقيق استعارات العرب"، و"حاشية على تفسير البيضاوي"، "شرح الرسالة العضدية في علم الوضع"، "حاشية على المطول"، "حاشية على تلخيص المفتاح"..الخ، وقد تباينت كتب التراجم في تحديد سنة وفاته، فقيل: 888هـ. وذكر صاحب "كشف الظنون" أنه توفي العام: 907هـ بعدما انتهى من تأليف كتابه "مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق - في فقه الحنفية-". ينظر ترجمته في: معجم الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، لبنان، ط15، 2002م، ج1، ص:65. وكشف الظنون: 473/1، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: 1044/1. ومعجم المؤلفين: 643/2.

جامعًا للاستعارة، بلغة مكثفة مركزة، جلية واضحة، دقيقة السبك مبني بعضها على بعض في غير إطناب ولا إسراف.

والرسالة رغم صغر حجمها إلا أنها فريدة من نوعها، فقد شملت حد الاستعارة، وأنواعها، وقرائنها، وكل تشعباتها وتفصيلاتها التي ورثها المؤلف عن علماء البلاغة، خصوصًا ما قدمه الزمخشري والسكاكي والخطيب جلال الدين القزويني- والذين حكى أقوالهم-،...وغيرهم ممن جاء بعدهم[1].

ومن ثمت كانت الرسالة زبدة وخلاصة ما انتهى إليه الدرس البلاغي -حتى عصر المؤلف - في هذا الباب. فهي: (مفتاح الوصول إلى خاص الخاص في علم البيان، وهو فن الاستعارة، التي أولاها علماؤنا القدماء جل اهتمامهم، وهو إن كان مقصرًا في عرض شواهده إلا أنه كان محسنًا في عرض مادته وحسن تقديمه وتقسيمه بشكل موجز مكثف مبين من دون تقصير أو تجاهل لأي جزء أو ركن مما يتعلق بفن الاستعارة ومباحثها)[2].

وقد قسم المؤلف رسالته في الاستعارة إلى ثلاثة أقسام أسماها عقودا[3]، وكل عِقْد قسمه إلى مجموعة فرائد[4]، وبيانها كما الآتي:

-استهل الرسالة **بمقدمة** حمد فيها الله، وثنى بذكر سبب تأليفها، واسماها "فرائد العوائد لتحقيق الاستعارات".

* **العقد الأول**: وكان بعنوان: "أنواع المجاز"، وقسمه إلى ست فرائد:

- الفريدة الأولى: عرف فيها المجاز المفرد، ومن خلاله فرق بين الاستعارة والمجاز المرسل.
- الفريدة الثانية: فرق فيها بين الاستعارة الأصلية، والاستعارة التبعية، و رأي السكاكي في التبعية.
- الفريدة الثالثة: عرض فيها رأي السكاكي في الاستعارة التحقيقية والتخيلية وموقفه منهما.
- الفريدة الرابعة: تحدث عن الاستعارة المرشحة، والمطلقة، والمجردة، مفرقا بين القرينة والملائم.

1- يقول طاهر بن عاشور: (فإني رأيت طلبة العلم يزاولون علم البلاغة بطريقة بعيدة عن الإيفاء بالمقصود، إذ يبتدئون بمزاولة رسالة الاستعارات لأبي القاسم الليثي السمرقندي، وهي زُبدَةٌ مستخلصة من تحقيقات المطول-سعد الدين التفتازاني- والمفتاح- لأبي يعقوب السكاكي). موجز البلاغة، سيدي محمد الطاهر، ابن عاشور، المطبعة التونسية، ط1، دت، ص: 02.

2- رسالة الاستعارات لأبي القاسم بن بكر الليثي السمرقندي، دراسة تحليلية وتحقيق، بان حميد فرحان، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ص: 19.

3- قال ابن منظور: (والعِقْدُ: الخيطُ يُنْظَمُ فيه الخَرَزُ، وجمعه عقودٌ، وقَد اعتقدَ الدُرَ والخرزَ، إذا اتخذ منهُ عِقْدًا). لسان العرب، (عقد)، ج3، ص: 296.

4- الفريد، والفَرَائِدُ: الشَذْرُ الذي يفصل بين اللؤلؤ والذهب، واحدتُه فريدةٌ، ويقالُ لهُ: الجَاوَرْسَقُ بلغة العجم، والفَرِيدُ: الدُرُ إذَا نُظِمَ وفُصِلَ بِغَيْرِهِ، وقيلَ: الفَرِيدُ بغير هاءٍ- الجوهرة النَفِيسَةُ، وفرائدُ الدرِ: كبارهَا). لسان العرب (فرد)، ج3، ص: 332. وقد سمى المؤلف أقسام رسالته بذلك تعظيمًا لشأن ما ورد فيها، وتنبيها لشرفها وأهميتها وفرادتها لطالب هذا الفن. قال العصام: (جمع فريدة، وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط بالآلي لشرفها) . شرح العصام على السمرقندية، عصام الدين بن عربشاه الإسفراييني، تحقيق: محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص: 22.

– الفريدة الخامسة: تحدث عن الترشيح، باعتباره تابعا للاستعارة، أو باعتباره مستعارا آخر.

–الفريدة السادسة: عرف فيها المجاز المركب، مفرقا بين، المجاز المرسل المركب[1]، والاستعارة التمثيلية.

* **العِقْدُ الثاني**: وكان بعنوان: "في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية"، وفيه أربع فرائد:

– الفريدة الأولى: حدد فيه ماهية الاستعارة بالكناية عند "السلف"، ومعهم الزمخشري.

– الفريدة الثانية: حدد فيها ماهية الاستعارة بالكناية عند "السكاكي".

– الفريدة الثالثة: حدد فيها ماهية الاستعارة بالكناية عند " القزويني"، وناقشه فيه.

– الفريدة الرابعة: تطرق فيها إلى "المشبه" في الاستعارة بالكناية، هل يجب أن يذكر بلفظه الموضوع له أم لا، لجواز أن يشبه شيء بأمرين، ويستعمل لفظ أحدهما فيه، ويثبت له شيء من لوازم الآخر.

* **العقد الثالث**: وكان بعنوان " في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية"، وفيه خمس فرائد:

– الفريدة الأولى: في قول السلف بأن كل استعارة مكنية قرينتها تخييلية، وإليه ذهب الخطيب.

– الفريدة الثانية: في جواز كون الاستعارة التخييلية تحقيقية عند الزمخشري.

– الفريدة الثالثة: في الاستعارة التخييلية عند السكاكي.

– الفريدة الرابعة: تحدث المصنف عن المختار عنده في قرينة المكنية.

– الفريدة الخامسة: في أن ما كان أقوى اختصاصا وتعلقا بالمشبه، يعد قرينة، وما سواه ترشيح.

بقى أن نشير إلى أن هذه الرسالة ولأهميتها الكبيرة قد طبعت مرات كثيرة، وحققها الدارسون تحقيقات متباينة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بعض التحقيقات التي استأنسنا به في تحقيق هذه الحاشية:

– فرائد العوائد لتحقيق معاني الاستعارات، لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (907هـ)، دراسة وتحقيق، د نعمان شعبان علوان، نشر التحقيق بمجلة كلية التربية، المجلد الأول، العدد الثاني، يوليو 1997م، الجامعة الإسلامية، غزة.– الصفحات: 145-175

– معاني الاستعارات لأبي الليث السمرقندي، دراسة وتحقيق، عامر مهدي صالح، مجلة العلوم الإنسانية في كلية التربية، جامعة الأنبار، العدد (06)، 2004م، في: (20 صفحة).

– رسالة الاستعارات لأبي القاسم بن بكر الليثي السمرقندي، (ت888هـ)، دراسة تحليلية وتحقيق، بان حميد فرحان، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، في (53صفحة).

1 – مصطلح المجاز المرسل المركب لم يذكره الماتن ولا علماء البلاغة المتقدمون، وأول من أشار إليه "سعد الدين التفتازاني" بالقول: (استخدام التركيب في غير ما وضع له...)، ثم جاء المتأخرون فسموه بالمجاز المرسل المركب.

4-2 أَهَمِيــةُ الرسالةِ وشُرُوحهَا:

وقد تهافت المتأخرون من علماء البلاغة والمشتغلين بها مشرقًا ومغربًا على هذه الرسالة البيانية دون غيرها من التآليف المستقلة في هذا الباب، فتناولوها بالأخذ والدرس، وصنفوا فيها التصانيف، ووضعوا لها الشرح بعد الشرح والحاشية بعد الحاشية، وأعقبوا ذلك بالتقارير والتعليقات المتعددة، مستفيدين في ذلك من التآليف البلاغية السابقة المختلفة، فتوفر لها من التصنيف الشيء الكثير، وتجاوزت حدود الحصر والضبط، ما بين شرح وحاشية ونظم ومختصر، على أن أشهر شروح هذه الرسالة والتي حققت القبول:

1- شرح شجاع الدين، إلياس الرومي المتوفى سنة(929هـ)، والموسومة ب: "حاشية على الرسالة السمرقندية في البلاغة"[1].

2- شرح "**عصام الدين الإسفراييني**"، المشتهر بـ:"العصامي"، (ت 945هـ، وقيل: 951هـ). والموسوم ب: "**شرح الاستعارات على السمرقندية في البلاغة**"[2]. وهو مرادنا من هذه الشروح.

3- شرحان على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، كبير وصغير، لعبد الملك بن جمال العصامي بن صدر الدين ابن عصام الدين الاسفراييني، المشهور بالملا عصام (ت 1037هـ).

4- شرح محمد بن محمد بن محمد البديري الدمياطي، المعروف بابن الميت (ت 1131هـ). والموسومة بـ: "نحور الحور المقصورات في عقود السمرقندي في الاستعارات"[3].

5- شرح أبي النافع أحمد بن محمد، المعروف بـ "القازآبادي الرومي" (ت1163هـ)، والمسمى بـ: "تشحيذ الأفهام وتشخيذ الأوهام في رسالة الاستعارات"[4]. حققها محمد سعيد حسين مرعى بالعنوان الأول[5].

6- شرحان لأبي العباس شهاب الدين المجيري الملوي (ت1181هـ)، الأول صغير، وهو الموسوم بـ"شــرح السمرقندية في الــبلاغة"، والثــاني كبير، وهو المعنون بـ: "عقد الدرر البهية في شرح الرسالة السمرقندية".

1- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دط، دت، ج2، ص: 313.

2- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، ت: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، 1993م، ج8، ص: 291. والأعلام 66/1، ومعجم المؤلفين: 101/8.

3- معجم المؤلفين: 264/11، وجامع الشروح والحواشي، معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004م، ج1، ص: 66.

4- معجم المؤلفين: 73/12. وذكر عبد الله بن محمد الحبشي أنها بعنوان: "ملخص نتائج الأنظار ومحصل أبكار الأفكار في الرسالة السمرقندية". جامع الشروح والحواشي: 66/1.

5- ينظر: شرح رسالة الاستعارة المسماة "تشحيذ الأفهام وتشخيذ الأوهام"-دراسة وتحقيق- " مجلة "سر من رأى"، جامعة سامراء، كلية التربية، العراق، 2009، العدد 16، من الصفحة: 67 – 100.

7- شرح "**الحسين بن محمد السعيد الورتيلاني**"[1]، والموسوم بـ: "**الجواهر المنثورات في علم تحقيق الاستعارات**". ووضع مختصرًا عليه. وهذا المخطوط لازال في رفوف مكتبة الموهوب أولحبيب بولاية بجاية، يقع في نحوٍ من: (63 صفحة). بخط الناسخ: محمد الموهوب بن البشير، خطها مغربي، مكتوبة بحبر أبيض وأسود، بتاريخ نسخ هو: 15 رجب 1301هـ[2].

8- شرح الطاهر بن مسعود، أبو الصفا التونسي (ت1234هـ)، والمعروف بـ: المواهب الصمدية لكشف لثام السمرقندية في البلاغة"[3].

9- شرح العطار، أبو السعادات حسن بن محمد العطار المصري (1150هـ -1250هـ)، والمسمى بـ: "حاشية العطار على السمرقندية".[4] طبعت بمطبعة الوهبة، (1288هـ)، ومطبعة عبد الرازق (1309هـ).

10- شرح الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري المصري الشافعي، شيخ الأزهر، (ت 1277هـ)، والموسوم بـ: "حاشية على متن السمرقندية في البيان".

11- شرح الدمنهوري، محمد بن محمد الدمنهوري المصري(1288هـ) على السمرقندية، والموسومة بـ: "لقط الجواهر السنية على الرسالة السمرقندية في البلاغة" طبعة بمطبعة بولاق: 1273هـ[5].

12- شرح أحمد بن أحمد الأجهوري الضرير المتوفى العام: (1292هـ)، والموسوم بـ:"شرح السمرقندية"[6].

13- شرح عبد الحافظ بن علي المالكي الأزهري، المصري (ت1303هـ)، والموسومة بـ: "الرياض الزكية الوافية بمضمون السمرقندية في البلاغة".

14- شرح أحمد بن زيني دحلان المكي، (ت1304هـ)، والموسوم بـ: "حاشية على السمرقندية"[7].

15- شرحان لعبد الصمد بن محمد التهامي بن المدني كنون (ت1358هـ). على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، أحدهما مطول، والآخر مختصر[8].

---

1 – عالم وفقيه مالكي، ومتصوف مشهور، من مصنفاته: "نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار" والمعروف بـ: "الرحلة الورتيلانية". توفي العام: 1193هـ. ينظر الأعلام: 257/2.

2 – خزانة المخطوطات، مكتبة الشيخ الموهوب أولحبيب، بجاية، الجزائر.وللمخطوط نسخة رقمية بالموقع: مدونة سيدي بن عزوز، بتاريخ: 22-09-2021م، الساعة: 23:50:

– https://archive.org/details/Sharh.A-samarqandiya/mode/2up

3– الأعلام: 223/3. جامع الشروح والحواشي: 69/1.

4– نفسه: 70/1.

5– الأعلام: 122/6، و74/7. ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: 884/1.

6– هدية العارفين: 189/1. وجامع الشروح والحواشي: 170/1.

7– نفسه: 171/1.

8– ينظر: معجم البلاغيين والعروضيين بالمغرب الأقصى، تأليف: عزيز الخطيب، والحسين زروق، دار الكتب العلمية، الرباط، ط1، 2019م، ص: 144.

16- شرح عبد الرحمن عبد الله الجُلِي، والموسومة بـ: "الخادم في حل ألفاظ أبي القاسم"[1].

فهذا بعض مما أولاه علماؤنا للرسالة السمرقندية من عناية، إضافة إلى شروح أخرى كثيرة لا يسمح المقام ولا يتسع لذكرها جميعًا.

كما تنوعت عناية العلماء بـ: "الرسالة السمرقندية في الاستعارات"، فمنهم من اختصرها، ومنهم من نظمها، وأشهر منظوماتها:

- منظومة الطبلاوي، أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطَّبلاوي، سبط ناصر الدين محمد بن سالم، الشافعي المصرى، (ت1014هـ)[2] ، والموسومة بـ: "المنظومة الدرية في الاستعارات المبنية". وله شرح عليها[3]. وقد استعان بهما صاحب الشرح –محل التحقيق- في الكثير من المواضع، كما سيأتي، ومطلعها:

يقُولُ سِبْطُ النَّاصِرِ الطبْلاَوِي مَنْصُورٌ الرَّاجِي الجِنَانَ الثَّاوِي [4]

- منظومة أحمد بن محمد بن محمد السجاعي الشافعي المتوفى العام: (1190هـ)، والموسومة ب: "نظم الرسالة السمرقندية في الاستعارات". ومطلعها:

حَـمْدًا لِـخَالِـقِ الحَقِـيقَةِ كَـذَا المَجَازُ منزِلُ الشَرِيعَة [5]

- منظومة محمد (فتحا) بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز الحسني، العلوي، السجلماسي (ت1197هـ)، والموسومة بـ: "نظم رسالة السمرقندي في الاستعارات". وله شرح عليها[6].

على أن الاهتمام بهذه الرسالة لم يقف عند حدود الشرح والتأليف حولها، بل تجاوزه إلى ميدان التدريس، فشرع في تدريس هذه الرسالة، وتدريس شروحها في شتى الأمصار والأقطار العربية مشرقها ومغربها، يتعمقون في تدريسها حدود التعمق، في استقصاء غريب وفهم عجيب جمعوا فيه بين البلاغة وعلوم أخرى كالمنطق وغيرها.

فابتعدت بذلك الرسالة عن ملكة التذوق الفني والجمالي للنصوص، وصارت دروسًا عقلية ونظرية في أنواع الاستعارات المختلفة، في الفعل والحرف، وفي طرق إجرائها، وغير ذلك من التفصيلات التي سيأتي أوانها.

1- جامع الشروح والحواشي: 66/1.

2 – معجم المؤلفين: 15/13.

3 – مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، فهرس وصفي، إبراهيم بن خليل وآخرون، السعودية، ط1، 2007م ص: 558.

4 – مخطوط المنظومة الدرية في الاستعارات المبنية، زين الدين منصور الطبلاوي، ورقة: 01.

5 – جامع الشروح والحواشي: 71/1-72.

6 – نفسه: 72/1. ومعجم المؤلفين: 117/11.

5- شَرحُ العِصَامِ علَى الرسَالَةِ السَمَرقَنْدِية في الاسْتِعَارَاتِ :

ولما كانت الرسالة السمرقندية من أحسن وأشهر ما ألف في الاستعارات وأقسامها، فقد حظيت باهتمام علماء البلاغة العربية وعنايتهم ما لم يحض به كتاب آخر، فقد أقبلوا عليها وتصدوا لها بالدراسة والشرح والتعليق، وبلغت تلك الشروح حدًا يصعب معه الحصر والضبط، على أن أشهر تلك الشروح وأكثرها انتشارًا ورواجًا في الأوساط العلمية والتعليمية هو شرح "**عصام الدين بن عربشاه الإسفراييني**"[1]، المسمى بـ: "فرائد الفوائد"، أو "شرح العصام على الرسالة السمرقندية في الاستعارات" حتى قيل: إن تلك الرسالة قد عرفت بهذا الشرح[2].

5-1 التعْرِيــفُ بشرْحِ عِصَامِ الدِين:

هو شرحٌ مختصر مقتضب سار فيه العصام حسب متن الرسالة السمرقندية، فقسمه إلى: مقدمة، أعقبها بثلاثة عقود، وكل عِقدٍ تضمن مجموعة من الفرائد. حافظ الشارح على كل مسائل المتن، وتتبعها واحدة واحدة، معتمدًا طريقة التضمين والمزج، أين مزج شرحه بالمتن حتى صارا كالشيء الواحد. وحاول في ذلك تلبية حاجة طالب العلم إلى فقه هذا العلم، فنحى فيه منهجًا دراسيا حقق به القبول لدى العلماء وجعلهم يدرجونها في المتون التي يدرسها الطلبة، فسارت في البلاد العربية والإسلامية زمنًا طويلا.

كما أن شرح العصام كان متممًا لمتن السمرقندية مستدركًا ما فات على مؤلفها[3]، فقد اهتم بتحقيق المسائل البلاغية المتعلقة بالاستعارة بأنواعها المختلفة، والتي أثارها المصنف أبو القاسم الليثي السمرقندي أو لمح إليها، فانتقد طريقته في عرض آراء علماء البلاغة، وأتى بمختلف الآراء المخالفة، مناقِشًا ومعللًا ومستشهدًا لها، مبديًا رأيه الخاص في العديد من قضاياها بعبارات صريحة واثقة: (...ولا تفي هذه الرسالة بتحقيقه، لكن نحن نبين لكم ماهو من مواهب الواهب، الملك العلام، قريب إلى الأفهام)[4].

---

1 – عصام الدين: هو أبو إسحاق، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه، الإسفراييني الهروي السمرقندي، الحنفي، المعروف بـ: "العصام"، ولد حوالي العام: 873هـ– وقيل: 879هـ– في إسفراين (من قرى خراسان) من درية أبي إسحاق الإسفراييني، فنشأ في أسرة معروف عنها الفضل والعلم والدين، فقد كان أبوه وجده قاضيان. فأخذ يطلب العلم حتى برع فيه وفاق أقرانه، ثم اشتغل بالتدريس زمنًا، خرج إلى بخارى وسكن بها فترةً، أخذ عن شيوخها العلم والتصوف، ومنها إلى سمرقند. ترك طائفة من التآليف الحسنة، منها: "الفريد" وشرحه في النحو، و"شرح على كافية ابن الحاجب"، و"الأطول في شرح تلخيص المفتاح" في البلاغة، و"حاشية على تفسير البيضاوي سورة عم"، و"ميزان الأدب". توفي حوالي العام: 945هـ–1544م. على خلاف. ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: 1330. والأعلام: 63/1، وهدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ط/ منشورات دار العلوم الحديثة–بيروت، دت، ج1، ص: 26. ومعجم المؤلفين: 67/1.

2– جامع الشروح والحواشي، ص: 61.

3– من ذلك مثلا تعريفه للكناية والفرق بينها وبين المجاز. ينظر: شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 28.

4– نفسه، ص: 33.

وإضافة إلى إحالاته الكثيرة على من سبقه من علماء البلاغة في مؤلفاتهم، كان العصام كثير الإحالة كذلك إلى رسالته المعمولة بالفارسية في تحقيق المجازات[1]، من ذلك قوله: (وإن أردت تحقيقًا تركناه لضيق المقام، لا لضنة الكلام، فعليك برسالتنا الفارسية المعمولة في تحقيق المجازات)[2].

رغم كل ما سبق امتاز هذا الشرح بالعمق والصعوبة، وبأسلوبه المعقد، وجريه على طريقة أهل المنطق، فقد مزج فيه بين البلاغة والمنطق والإعراب في مواضع عديدة منه، ولعل هذا ما جعل أحد محققي هذا الشرح – محمد صالح غرسي...- يحكم بصعوبة هذا الكتاب في الأوساط العلمية، يقول: (فهذا الشرح من الكتب المشهورة بصعوبتها وإغلاقها في الأوساط العلمية، حتى عد في هذه الأوساط أحد المقاييس التي يقاس بها مستوى الأساتذة المدرسين فيها، فمن أجاد تدريسه عد في هذه الأوساط من كبار العلماء، ومن خيار الأساتذة والمدرسين)[3].

وليس ينبغي العجب من ذلك، فهذه الطريقة في التأليف كانت شائعة في عصر الشارح العصام لدى المهتمين بالشأن البلاغي من علماء المشرق، وهي الطريقة التي طبعت كل أعمال الشارح، إذ إن مؤلفاته (تمثل نموذجا للعقلية المشرقية التي عرف عنها اعتدادها المسرف بالمنطق والعقل في دراسة العلوم العربية من نحو وبلاغة وغيرها، وخاصة في بلاد خراسان وما وراء النهر)[4].

– **وقد** استهل العصام شرحه بقوله: (يقولُ العبدُ المفتقرُ إلى ألطافِ ربهِ الخفيةِ عصامُ الدينِ بنِ محمد حَفهُمَا بمغفِرَتِه الجَلِيَةِ: إن أحسنَ مَا تُزَادُ بهِ النِعَمُ الوفيةُ، وَتُدْفَعُ به البليةُ في البُكْرَةِ والعشيةِ **"الحَمْدُ لِوَاهِبِ العَطِيَةِ"**: أيْ كلِ عَطِيَةٍ، أو العَطِيَةِ المعهُودَةِ،...الخ).

– واختتمه بقوله: (والحمدُ للهِ عَلى تَمامِ الإصْبَاحِ، بعدَ الظَلَامِ المحْوِجِ إلَى المصباحِ، ونَرْجُو الانْتِظَامَ بِهِ في سِلْكِ دُعَاةِ الطَلَبَةِ في الصَبَاحِ والرَواحِ. والحَمدُ للهِ رَبِ العَالمينَ، والصَلَاةُ والسَلامُ على سَيِدنَا محمدٍ وَعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ).

ولأهمية هذا الشرح فقد توزعت نسخه الخطية على مختلف مكتبات العالم مما يتجاوز حصره، وطبع مرات عديدة، بعضها مستقلا وبعضها محلى بشروح وحواشي وتعليقات العلماء، ومن هذه الطبعات:

– طبعات القاهرة: الأولى سنة: 1286هـ، والثانية سنة 1299هـ.

1– والرسالة موسومة بـ: "رسالة في تحقيق الاستعارات"، ألفها العصام بالفارسية ولقيت اهتماما واسعا لدى العلماء، وعربها كثير من الفضلاء، وأبرز تعريب لها تعريب: "السيد أحمد المولوي"(ت1113هـ)، الشهير بـ "بمنجم باشا". وطبع التعريب منها العام: 1256هـ. وتأليف العصام لهذه الرسالة سابق على تأليفه لكتاب "الأطول". ينظر: شرح الفريد، لعصام الدين الإسفراييني، ضبطه وحقق نصه: نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1985م، ص: 57.

2– شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 36.

3– نفسه، ص: 14.

4– شرح الفريد، ص: 05.

– طبعات الأستانة: الأولى سنة: 1276هـ[1]، الثانية سنة: 1307هـ، والثانية سنة:1317هـ.

وأما حديثًا فقد حُقق الشرحُ مرات عديدة واعتني به كثيرا، وكانت البداية مع دراسة "محمد توفيق محمد سعد" لهذه الرسالة في رسالته التي نال بها درجة التخصص الماجستير من كلية اللغة العربية وآدابها سنة: 1978م. من خلال العنوان: "آراء العصام في شرحه للسمرقندية وقيمتها في البلاغة والنقد" في جامعة الأزهر، مصر[2]. كما أن من طبعاته المحققة حديثا:

* تحقيق: عدنان عمر الخطيب، والموسوم بـ: "شرح الرسالة السمرقندية في الاستعارات"، تأليف: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني، (ت945هـ)، دار التقوى لطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006م. (عدد الصفحات: 319)[3].

* تحقيق وتعليق: إلياس قبلان، والموسوم بـ: "شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان"، تأليف: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني (945هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2010م، (الصفحات 320)[4].

* تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، والموسوم بـ: "الرسالة العصامية لحل دقائق السمرقندية"، ومعها حاشية محمد بن علي الصبان، مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث – تركيا–، 2015م. في: (360صفحة)[5].

* "شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان". علق عليه وقدم له: محمد صالح بن أحمد الغرسي. وهو التحقيق الذي استأنسنا به في تحقيقنا لحاشية القطب أطفيش.

بقي أن نشير إلى أن هذا الشرح للعصام والذي بلغت شهرته الآفاق ونال كل تلك العناية والتقدير، هو غير "حاشيته على متن السمرقندية في الاستعارات"، والتي طبعت في تونس العام: 1283هـ. في: 24 صفحة[6].

1 – معجم المطبوعات العربية والمعربة: 1331/2.

2 – ينظر: شرح الفريد، ص: 58.

ت: 2021/10/25م، الساعة: 22:30 –https://alkindi.ideo–cairo.org/manifestation/948423

ت: 2021/10/25م، الساعة: 00:20 –https://alkindi.ideo–cairo.org/manifestation/948424

ت: 2021/10/25م، الساعة: 01:20 – https://alkindi.ido–cairo.org/manifestaon/197883205

6– ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج2، ص: 1331.

2-5 قِيمَةُ الشرْحِ، والحَوَاشِي التي وُضِعَتْ عَلَيْهِ:

ولما كان هذا الشرح من أكثر الشروح تداولا في الساحة العلمية، فقد كثرت حوله الحواشي والتعليقات والتقريرات، وتجاوزت العد والحصر، وقد أحصى منها "عبد الله محمد الحبشي" ما يزيد عن ثلاثين حاشية[1]. وذكر "نوري ياسين حسين" أنه أحصاها فوجدها قد تجاوزت الخمسين،. مابين شرح وحاشية وتعليق[2]، وسنركز في ذكر بعضها بدءً بالشروحات التي استأنس بها "**امحمد بن يوسف أطفيش**" في شرحه – قيد الدراسة والتحقيق-، تضمينًا أو إشارة وتلميحًا، ومنها:

1- حاشية شمس الدين محمد الدلجي (ت947هـ) على شرح العصام على السمرقندية، والموسومة بـ: "غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات".منها نسخة بدار الكتب المصرية، ونسخة بالمكتبة الأزهرية[3].

2- حاشية علي بن صدر الدين إبراهيم الإسفراييني، الشهير بحفيد العصام (ت1007هـ)، على شرح العصام، طبعت مرارا، كما طبعت بهامش حاشية الصبان بمصر: 1299هـ، وأعيد طبعها سنة: 1321هـ.

3- حاشية الشيخ الشيرانسي، محمد (الشيرانشي) (ت1016هـ). على شرح العصام على الرسالة السمرقندية في الاستعارات[4]. ولها نسخة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بخط نسخ معتاد[5].

4- حاشية شهاب الدين أحمد بن محمد الغنيمي الأنصاري الخزرجي (ت1044هـ) على شرح العصام على السمرقندية، ومنها نسخة بالمكتبة الأزهرية بمصر[6].

5- حاشية يس بن زين العليمي الحمصي، (ت1061هـ) على شرح العصام على السمرقندية. ومنها نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم: 1200[7].

6- حاشية حسن بن محمد الصهراني الزيباري، الكردي (ت1078هـ)، على شرح العصام[8]. ومنها نسخة بكتبة المسجد النبوي بخط مغربي، في: 26 ورقة[9]. وقد طبعت مع حاشية الصبان سنة: 1307هـ.

7- حاشية علي بن علي الشَبْرَامَلِسيُ (ت1087هـ-1676م) على شرح العصام[10].

---

1 – ينظر: جامع الشروح والحواشي، ج1، ص: 60-67

2 – شرح الفريد، ص: 58.

3 – ينظر: المرجع السابق، ج1، ص: 61.

4 – ينظر: فهرس مخطوطات الأوقاف العامة في الموصل،سالم عبد الرزاق أحمد، العراق، ط2، 1982م، ج4، ص: 129.

5 – ينظر: المرجع السابق: 62/1.

6 – نفسه: 62/1.

7 – نفسه: 62/1.

8 – الأعلام: 274/3.

9- ينظر: مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، (1242)، ص: 246.

10- ينظر: الأعلام: 313/4، معجم المؤلفين: 103/7.

8– حاشية محمد بن أحمد بن علي الخلوتي البهوتي الحنبلي (ت1088هـ) على شرح العصام على السمرقندية. منها نسخة بمكتبة المسجد النبوي، بخط مغربي معتاد، في 23 ورقة[1].

9– حاشية أبو السعود أحمد بن عمر الحنفي، الأسقاطي، المصري (ت1159هـ) على شرح العصام على السمرقندية. منها نسخة بمكتبة المسجد النبوي الشريف بخط فارسي، في 63ورقة[2].

10– حاشية أحمد مصطفى الطرودي التونسي (ت1167هـ) على شرح العصام، والموسومة بـ: "كتاب جامع العبارات في تحقيق الاستعارات"، حققها: محمد رمضان الجربي، في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، العام: 1977م، وطبعت بـ: الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، 1986م[3].

11– حاشية محمد بن مصطفى حميد الكفوي، المكي، الحنفي (ت1174هـ) على شرح العصام على السمرقندية، ويسمى "الخالصة". وللحاشية نسخة بمكتبة المسجد النبوي بخط نسخي، في 35ورقة[4]. والحاشية حققها محمد فيصل موسى في رسالة ماجستير بجامعة مرمرة– إستانبول– 2019م[5].

12– حاشية أحمد بن محمد السحيمي (ت 1178هـ) على العصام والموسومة بـ: "الاعتصام بالعصام"[6].

13– حاشية محمد بن علي الصبان، أبي العرفان (ت1206هـ)، على شرح العصام على السمرقندية، وهي من أكثر الحواشي تحقيقا للقبول، طبعت مرارا، منها: طبعة المطبعة البهية في مصر: 1299هـ. ومطبعة اسطنبول: 1318هـ. وطبعت مؤخرا بتحقيق: مصطفى شيخ مصطفى،بتركيا، 2015م.

14– حاشية أحمد خليل الفوزي بن مصطفى الفلبوي، القسطنطيني (توفي بعد: 1286هـ) على شرح العصام، والموسومة بـ: "الحاشية الجديدة على عصام الفريدة على شرح عصام الدين على السمرقندية في البلاغة" فرغ من تأليفها سنة: 1286هـ. طبعت بإستانبول سنة: 1885م[7].

15– حاشية **امحمد بن يوسف بن عيسى أطفيش**، المعروف بالقطب (**1821م–1914م**)، والموسومة بـ: "**شرح شرح الاستعارات لعصام الدين**". وهي موضوع بحثنا ودراستنا في الباب الموالي.

---

1 – مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف (1230)، ص:541.

2 – ينظر: المرجع السابق، (1229)، ص: 541.

3– https://dlibrary.kfnl.gov.sa/home/handle/12345/8081 22:00 ت:2021/12/12م، الساعة:

4 – ينظر: المرجع السابق، (1245)، ص: 547.

5 – ينظر: حاشية الكفوي على استعارة العصام، الطالب: محمد فيصل موسى، رسالة ماجستير، إشراف: د. علي بنلي، جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم اللغة العربية وبلاغتها، 2019م.وقد بعث المحقق بنسخة منها، جزاه الله عن العلم خير الجزاء.

6 – ينظر الأعلام: 243/1. ومعجم المؤلفين: 130/2.

7 – ينظر: فهرس دار الكتب المصرية، فهرس لكتب العربية الموجودة بالدار لغاية 1921م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1924م، ج2، ص: 178.

الفَصْلُ الأَوَّل :

- (أطْفِيَّش وَحَيَاتُهُ العِلْمِيّة) -

1 - مصـــادرُ ترجمَتِـه .

2 - اسمُهُ ونَسَبُه ولقَبُهُ.

3 - حياتُهُ (مولده ونشأته ورحلاته).

4 - صـــفاتُه وأخلاقُه .

5 - شيـــوخُـــــــهُ.

6 - تـــــلامِـــــذَتُـــه.

7 - وفـــــــاتُـــــهُ.

8 - مؤلفـاته وآثـــاره.

9 - عصر القطب ومواقفه من أهم قضاياه:

* الحيـــــاة السّياسيّـــة .

* الحياة الثّقافيّة والعلميّة .

1- مَصَـادِرُ ترجمـــتِهِ:

ليسَ العَلاّمَةُ محمد بن الشّيخ يوسف بن عيسى بن صالح أطفيش بالرّجُلِ المغمُورِ في زمانه، بل كان قطب الجزائر الأول وعلمها، بل وقطب المغرب الإسلامي، ولذا فقَدْ ترجمَ لهُ معَاصِرُوه من تلاميذه وممنْ جاء بعده، من كُتابِ السيرِ والتراجمِ وغيرهم من المحققين لكتبه، فمنهُمُ المسْهِبُ في التّعريفِ بهِ، ومنهُمُ المحجِمُ المقتَصِدُ، ومن أهَمّ المصَادِرِ والمراجِع الّتي ترجَمَتْ لهُ نذكر:

- "القصيدة الحجازية"، لمحمد بن يوسف أطفيش،. وهي قصيدة مؤلفة من 232 بيتًا، وهي أشبه بالسيرة الذاتية في مضمونها، صور فيها "القطب" رحلته الثانية إلى البقاع المقدسة العام: 1886م، من بدايتها إلى نهايتها.

- السلاسل الذهبية بالشمائل الطفيشية، إبراهيم بن بكير حفار (تلميذ القطب)، إخراج: محمد بن الحاج محمد أطفيش، ط2، 2013م.

- مخطوط ملحق السير –في ثلاثة أجزاء–، إبراهيم أبو اليقضان (تلميذ القطب).

- معجم الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2002م، ج07.

- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دط، دت، ج12.

- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، (من سنة 1301هـ- إلى سنة 1365هـ) (من سنة 1883هـ - إلى سنة 1946م) زكي محمد مجاهد، دار الصناعة المصرية الحديثة، ط 1950م، ج2.

- فهرس الخزانة التيمورية- مصطلح الحديث والحديث- مطبعة دار الكتب المصرية، 1947م، ج2.

- نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، محمد علي دبوز، المطبعة التعاونية، ط1، 1965م، ج1.

- أعلام الإصلاح في الجزائر، محمد علي دبوز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013، ج3.

- معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، ط2، 1980م.

- معجم المفسرين، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، تقديم حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، 1988م.

- تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ج3، ج5، ج7، ج8.

– معجم أعلام الإباضية من القرن الأول إلى العصر الحديث، محمد بن موسى بابا عمي وآخرون، قسم المغرب الإسلامي، لجنة البحث العلمي لجمعية التراث، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000م، ج2.

– دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثًا، حمو محمد عيسى النوري، دط، دت، ج1.

– آراء الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش العقدية، وينتن مصطفى، جمعية التراث، القرارة، غرداية، 1997م.

– قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش، بكير بن سعيد أغوشت، مكتبة الضامري السيب، عمان، دط، دت.

– تيسير التفسير، الشيخ الحاج محمد بن يوسف أطفيش، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة، وزارة التراث والثقافة، عمان، ط1، 2004م، ج1.

– الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن طفيش (1236هـ-1332هـ/ 1818-1914م)، جهلان عدوان، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، عمان.

– الإباضية في موكب التاريخ، علي يحي معمر، مراجعة: الحاج سليمان بن الحاج إبراهيم بابزبر، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2008م.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كثرة المصادر التي ترجمت لمحمد بن يوسف أطفيش، إلا أن هناك اختلافا بينًا بينها في تحديد بعض المحطات المهمة من حياته، كتحديد سنةِ مولده، وتاريخ رحلته الحجازية الأولى...الخ.

2- اسمهُ ونَسَبهُ ولقبـهُ:

هو امْحَمد (محمد)[1] بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير، الحفصي، أطفيش[2]، القطب، الجزائري، سليل أسرة شريفة وعريقة علما ونسبًا، شيخ إباضية الجزائر، وأشهر علماء المذهب بالمغرب الإسلامي في العصر الحديث.

ومحمد بن عبد العزيز،. نسبة إلى عشيرة سكنت واد ميزاب، وهي عشيرة "آل بامحمد بن عبد العزيز"، وقد ذكر الدكتور يحي بن بهون أنها من أكبر العشائر في بني يزقن، وأشهرها إلى اليوم، وتحتوي عائلات عريقة في العلم والدين، وأنه رأى دفترًا بمكتبة الاستقامة يحوي شجرة نسب هذه العائلة، التي يمتد جذر القطب إليها[3].

و"الحفصي": نسبة إلى عمر بن حفص الهنتاني، جد العائلة الحفصية المالكة بتونس بين العام: 625هـ الموافق لـ: 1229م، والعام: 983هـ، الموافق لـ: 1574م[4]، وقد حكمت بعد الموحدين وكان مقر حكمها تونس، وهي من قبيلة المصامدة المتوطنة جنوب المغرب الأقصى، هاجر جد القطب من الساقية الحمراء واستقر بورجلان (ورقلة حاليًا)، ومنها نزح إلى واد ميزاب حوالي القرن التاسع الهجري[5]. فاستقر ببني يزقن وخلف هناك ذريته.

وقيل إن الحفصي،. نسبة إلى أبي حفص عمر بن الخطاب الصحابي الجليل المعروف[6].

و"أطفيش": عبارة عن لفظ أمازيغي مركب تركيبا مزجيًا من ثلاث كلمات، الأول "أطف" بتشديد الطاء المفتوحة وسكون الفاء، ومعناها "أمسك"، والثانية "أيا" بفتح الهمزة وتشديد الياء، ومعناها أقبل، والثالثة "أش" ومعناها "كلْ"، ومعناها: "أمسك تعال كل"[7]. فتلقيبه بهذا اللقب ربما يرجع إلى أنه كان يكثر من دعوة الناس إلى الطعام. ولعل في ذلك تلميح إلى صفة الجود والكرم في طبعه وطبع عائلته.

والده هو "الحاج يوسف"،. من شخصيات ميزاب البارزة، وأحد أعيان زمانه، كان يمتهن التجارة متنقلا بين مدن وقرى بني مزاب، وبين ميزاب ومدن الجزائر الأخرى.

---

1 – ينظر: الأعلام، ج7، ص: 156. وتاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ط1، 1998م، ج3، 265. ومعجم أعلام الجزائر–من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر–، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، ط02، 1980م، ، ص: 19.

2 – معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، ج2، ص: 399.

3 – ينظر: سيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه وتلاميذه، إبراهيم بن بكير حفار القراري نموذجا، يحي بن بهون حاج امحمد، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول قطب الأئمة إسهاماته المعرفية، وامتداداته في العالم والجزائر، غرداية، 2014م، ج1، ص: 79.

4 – معجم أعلام الجزائر، ص: 20.

5 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 165.

6 – والذي قال بذلك خير الدين الزركلي، وأضاف إلى نسبه لفظة "العدوي"، أي نسبة إلى عدي بن كعب القرشي، جد عمر بن الخطاب. ينظر: الأعلام، ج7، ص: 156.

7 – نفسه، ص: 156.

وأما والدته فهي "مَامَا ستي"، بنت الحاج عدون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يدر، من عشيرة آل يدر، ببني يزقن[1]، وكانت من خيرة نساء زمانها قياما وحفظا وصيانة لبيت زوجها وأهله.

وأما "القطب"، فلقب لقبه به مجدد العلم بعمان في زمانه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي[2]، ويعني: سيد القوم ونجمهم الذي لا يبرح مكانه مطلقًا[3]، وقد تلقف طلبته وتلاميذه وأنصاره هذا اللقب، وصاروا يدعونه به، وبقطب الأئمة، فاشتهر به وصار لقبًا له[4].

لأجل ذلك نشأ القطب وترعرع ووعى الدنيا وسط عائلة مثقفة شهيرة، ورث منها عراقة النسب والشرف، سواء من جهة أبيه أم من جهة أمه، وهو ما صنع منه شخصية عظيمة فذة فاقت الأقران علما وخلقًا وتديناً. كما أن هذه الأسرة قد خلفت سراة أمجادًا وعلماء نقادا، بلغوا المعالي الراقية، أمثال أخيه الأكبر إبراهيم، وتلميذه أبي إسحاق، كما سيأتي.

1 – معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 399.

2 – هو عبد الله بن حميد بن سلوم بن عبيد بن خلفان علامة ومحقق وشاعر ومؤرخ عماني، يعد من أبرز شيوخ عمان في القرن التاسع عشر الميلادي، ولد بقرية الحوقين، من مؤلفاته: تلقين الصبيان في علم الفقه، ومنظومة "بلوغ الأمل في المفردات والجمل" في النحو، توفي العام: 1332هـ. ينظر: المصدر السابق، قسم المشرق، ص: 271.

3 – قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش، حياته، آثاره الفكرية، جهاده، بكير بن سعيد أغوشت، مكتبة الضامري، عمان، 1989م، ص: 62.

4 – والقطب في اللغة: سيد القوم الذي يدور عليه أمرهم، ويقال هو كوكب بين الجدي والفرقدين يدور عليه الفلك، وقطب الدار أساسه وسيده، وذكر الأستاذ "صالح بلعيد" أن لقب "قطب الأمة" يطلق على من يحمل صفات القطبية التي تعني علو الإمامة والآية والمرجعية، والطريقة المتجلية في الصوفية التي تنزل صاحب اللقب المكانة العليا التي تقرب إلى درجة اليقين والتعالي عن سقطات البشر... ينظر: القطبية عند أطفيش، صالح بلعيد، قطب الأئمة أطفيش (العلم والعمل لصالح الجماعة والوطن)، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2011، ص: 123–132.

3- حَيَـــاتُـــهُ (مولده ونشأته ورحلاته):

ولد محمد بن يوسف أطفيش –رحمه الله- سنة ستٍ وثلاثين ومئتين وألف هجري (1236هـ)، الموافق للعام: 1820م، كما ذكر ذلك عادل نويهض في "معجم المفسرين"،[1] وقد اختلف في تاريخ مولده، فقد ذهب أبو القاسم سعد الله إلى أنه من مواليد العام: 1818م، وهو الذي عليه محقق كتابه "تيسير التيسير"، والذي حدد التاريخ الهجري لمولده بـ: (1237هـ)[2]. أما معجم أعلام الإباضية، فذكر أن الإمام القطب من مواليد العام: (1237هـ) الموافق لسنة: 1821م[3].

أما أغلب الباحثين والدارسين من تلاميذه وطلبته ممن ترجم له، فقد استقر على أنه من مواليد العام: 1236هـ، الموافق 1820م. على أن الباحث "مصطفى وينتن" قد حقق في تاريخ مولده واستقل لنفسه برأي، وهو أنه لا يمكن أن يكون قد ولد قبل العام: 1238هـ. وهو الرأي الأرجح عندنا نظرًا لما أثبته القطب أطفيش في خاتمة المخطوط محل الدراسة، عن زمن تأليفه.

وقد ولد القطب –رحمه الله- في مدينة "غرداية" التي انتقل إليها والده منفيًا من موطنه الأول "بني يزقن"، فقد رفض والده الأوضاع الاجتماعية السائدة حينذاك، والتي طغت عليها العادات البالية والبدع، وغلب عليها الجهل والتعصب، فانتفض محاولا إصلاحها، ونتيجة للخلافات التي نشبت بينه وبين وجهاء بلدته تم نفيه.

عاش القطب سنواته الأولى في مسقط رأسه بدار بوسعدة في الشارع الكبير حواش[4]، وفي تلك المرحلة الأولى من حياته عاش تجربة الفقد، ففقد أختين له، ثم توفي والده، وهو لما يتجاوز الرابعة من عمره، فنشأ يتيما، غير أن اهتمام أمه به وعطفها عليه ورعايتها له، كان له الدور البارز في تشكيل شخصيته ونبوغه.

إذ وبعد وفاة والده عادت به أمه إلى موطن عائلته الأول "بني يزقن"، وبدأت بذلك مرحلة تكوينه الأولى، فقد توسمت فيه أمه بوادر النبوغ والنباهة، فأرسلته إلى الكتاب لتعلم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن، فولع الصبي مند صغره بقراءة القرآن وحب الصالحين من معلميه والتردد إليهم، فلم يبلغ الثامنة من عمره حتى حفظ القرآن كاملا واستظهره[5]، متفوقًا منمازًا على أترابه في الكتاب، ورغم أن البيئة التي نشأ فيها كانت بدوية أمازيغية، بعيدة عن اللسان العربي الفصيح، وكان ذلك حدود العام: 1828م.

---

1 – معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، تقديم: حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط3، 1988م، ص: 658.

2 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 265. تيسير التفسير، لقطب الأئمة، تحقيق وإخراج: الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، ط1، 2004م، ج1، ص: 14. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديمًا وحديثًا، حمو محمد عيسى النوري، دط، 1982م، ج1، ص: 319.

3 – معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، ج2، ص: 399.

4 – قطب الأئمة العلامة المحمد بن يوسف أطفيش، ص: 63.

5 – ينظر: المرجع السابق، ج2، ص: 399.

شب الفتى على حب العلم والسعي في تحصيله ولا عجب في ذلك، فقد نشأ في بيت علمي محض كان اهتمامه بالعلم والسعي لتحصيله سمة غالبة عليه، فتعاطى العلوم والمعارف بشكل غريب. كان الفتى يحس برغبة شديدة في القراءة والتعليم، وحضور مجالس العلم والعلماء، فكان لا يسمع بحلقة علمية أو درس في مسجدٍ، إلا وهرع إليه متلقفًا كل ما سمعه مدونًا له، (فكان يحضر حلقة الشيخ عمر بن سليمان نوح، وحلقة الشيخ الحاج سليمان بن عيسى في دار التلاميذ اليسجنين، كما كان يحضر دروس الشيخ بابا بن يونس في مسجد غرداية)[1]. فكان أن حصلَ العديد من معارف عصره في واد ميزاب، وهو لما يزل صغيرا.

ولما عاد شقيقه الأكبر "إبراهيم بن يوسف أطفيش" من رحلته المباركة سعيًا في تحصيل العلوم والمعارف في بلاد عمان ومصر وكان قد قضى بهما أعوامًا، تعهده بالرعاية والاهتمام والتكوين العلمي، فعلمه مبادئ العلوم السائدة في عصره دينية ولغوية وعقلية خالصة.

ثم إن القطب كان لا يكتفي بما يدرسه في حِلَقِ العلمِ، بل كان يبحث في الكتب آخذا العلم من بطونها، ومستقيًا المعرفة من مضانها، ففتح له شقيقه الأكبر أبواب مكتبته، ومكنه من كل الكتب التي جمعها من رحلته المشرقية، فكان يطالعها في أوقات فراغه من حلقات الدرس، فلا ينتهي من كتاب إلا وقد وضع نصب عينيه كتابًا آخر، وكان لا ينتهي من علم إلا وهو مستعد للغوص في علم آخر، وكون بذلك زادًا معرفيًا موسوعيًا فاق به حتى بعض أساتيذه.

ولم يكد القطب يبلغ من العمر ست عشرة سنة حتى اعترف له شيوخه بالقدرة على التدريس، فجلس للتدريس مع أخيه إبراهيم، وشاع اسمه وعلا، وسرعان ما أخذ في التأليف، فكان أول كتاب له موسوم بـ"قصيدة الغريب"، وهو نظم لكتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، لابن هشام الأنصاري، (ت761هـ). وقد نظمه في نحوٍ من خمسة آلاف بيت[2]. وكان ذلك قبل العام: 1837م.

ولما كان القطب ذا كفاءة واقتدار في التعليم والتدريس، فقد كثر تلاميذه، وقصدته الطلبة من كل بقاع الأرض، من الجزائر وغيرها،. من جميع قرى واد ميزاب، وورجلان، وجربة وجبل نفوسة، فحول القطب داره إلى معهد للتدريس، أفرغ كل جهده فيه، فكان يدرس نهارًا في معهده وفي المسجد، ويشتغل على الإجابة على الاستفسارات والأسئلة التي تأتيه، أو قراءة الكتب وتأليفها ليلاً، فهو (يدرس للعامة مع الفجر ويصلي الجماعة، ثم يذهب للتدريس لتلاميذه، وكان له أيضًا درسان آخران: درس للعامة بين

1 – معجم أعلام الإباضية–قسم المغرب–، ص: 399.

2 – معجم الأعلام، ج7، ص: 157. وقد حقق الأستاذ "أحمد بن محمد الرحمي" المسألة، وانتهى –استنادا على جملة من النسخ– إلى أن عدد أبيات المنظومة هو ألفان وأربعون بيتا (2040). ينظر مقال: نظم قطب الأئمة لكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، موازنة بين المخطوطات وقراءة في المنهج، من كتاب: الملتقى الدولي الثاني حول العلامة المحمد بن يوسف أطفيش الجزائري، إسهاماته المعرفية وامتداداته الجغرافية، نوفمبر 2014م، ج1، ص: 193.

العصرين، ودرس لكبار التلاميذ المواظبين، وقد خصص وقتًا من النهار للإجابة على الأسئلة الواردة إليه)[1]. وكان ذلك ديدنه في كل أيام الأسبوع، ما عدا يوم الجمعة الذي يختلي فيه بنفسه.

دخل القطب حلقة العزابة ببني يزقن، وترقى في مراتبها، وكان في رسالته التعليمية ينتقد أساليب التربية للأولاد، كما كان ينكر على الناس البدع والخرافات والأباطيل التي لم تكن من الدين في شيء، وشدد عليهم في ذلك، محاولا استعجال إصلاح الأوضاع وتغييرها، وهو ما اضطره للخروج من بني يزقن حوالي العام: 1868م[2]. واستقر بادئ أمره في "بونورة" (آت بونور)، التي مكث بها نحو سبع سنوات مشتغلا فيها كذلك بالتأليف والتدريس والوعظ والإرشاد، وكان في الآن نفسه يقوم بخرجات وزيارات متعددة إلى تلك القرى والمدن التي جاورتها، يقدم في مساجدها دروس الوعظ والإرشاد والنصح، والفتوى، إذ كان يرى أن مسؤوليته في نشر العلم ومحاربة الجهل والخرافة والبدع التي استشرت في العقول بمباركة الاستعمار ينبغي أن تكون في كل قرى واد ميزاب، لأجل ذلك كان ينتقل بين مدنها الفينة بعد الأخرى، وكان من عادته (زيارة مدينة "بريان" مرتين في السنة، في الربيع والخريف، كما زار مدينة "القرارة" مرارًا)[3].

على أن القطب –رحمه الله– كان في كل ذلك يتبع نظام حياة دقيق، فكل وقته إما تدريسٌ أو وعظ، أو مطالعة، أو تأليف، وكان هدفه هو إصلاح أحوال المجتمع الميزابي الإباضي خاصة والجزائري والعربي عامة، الأمل في نهضة الإسلام والمسلمين.

وفي هذه الفترة بالذات قام القطب رحمه الله برحلته الأولى إلى بيت الله الحرام حاجًا مع وفد من طلبته، حدود العام: 1290هـ، الموافق لسنة: 1873هـ، وقد مكث فيها عاما كاملا درس فيها كتابه: "السنوسية في عقائد المالكية" بالمسجد الحرام، وتفسير أواخر سورة البقرة بالمسجد النبوي، والتقى بعلماء الحرم المكي أمثال الشيخ زيني دحلان[4]. وألف لهم كتابه الموسوم بـ: "إيضاح المنطق في بلاد المشرق"[5].

وكان في أثناء تلك الرحلة يقوم بشراء الكتب واستنساخها، وكذا التأليف، حتى وهو في السفينة قافلا راجعا لبلاده.

1– تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 266.

2– ذكر أبو القاسم سعد الله أن القطب اضطر للخروج بنفسه من بني يزقن، أما يحي بن بهون فيذكر أن القطب قد تعرض للنفي إلى بلدة بنورة، ولم يقدم سبب ذلك. فلعل سبب ذلك يكون ما ذكرناه. ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 267. وسيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه وتلاميذه، ص: 59

3– نفسه، ص: 67–68.

4– أحمد زيني دحلان: ولد العام: (1232هـ/ 1818م)، بمكة فقيه ومؤرخ ولغوي ومفتي، تولى الإفتاء والتدريس بمكة، وفي أيامه أنشأت أول مطبعة بمكة، من مؤلفاته: "الفتوحات الإسلامية"، و"رسالة كالحاشية على متن السمرقندية"، و"رسالة في الاستعارات". توفي بالمدينة المنورة العام: (1304هـ/ 1886م). ينظر: الأعلام، ج1، ص: 130.

5– ينظر: أدب الرحلة عند القطب أطفيش، قراءة في قصيدته الحجازية أنموذجًا، يحي بن بهون حاج أمحمد، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، 2010م، غرداية، ص: 34.

عاد القطب بعد ذلك إلى قرية بنورة، ومكث بها زمنًا، ثم رجع إلى موطنه بني يزقن العام: 1296هـ، الموافق لسنة: 1878م، وخلف أستاذه الشيخ الحاج امحمد بن عيسى أزبار في رئاسة مشيخة بني يزقن بعد أن وافاه الأجل، وكان ذلك في حدود: 25 ديسمبر من نفس السنة[1].

ولما تقدم الاستعمار الفرنسي نحو الجنوب الجزائري، واحتل مدينة "غرداية" احتلالا عسكريًا سنة: 1882م كان للقطب أطفيش موقف ثابت منه،. وهو الرفض لكل سياساته العدائية للإسلام والمسلمين، (فقد رفض كل أوجه التعامل مع المستعمر سياسيًا ووظيفيًا وتجاريًا وزراعيًا وعسكريًا)[2].

ولشدة شوقه وحنينه إلى بيت الله الحرام، فقد زاره حاجًا للمرة الثانية في رحلة دامت قرابة العام، بدأها العام: 1886م، وكان القطب في سفريته يمر بمختلف الحواضر والمدن العربية، محليا وخارجيًا، فمن المدن المحلية، زار مدينة "بريان"، و"الأغواط" و"الجلفة"...وغيرها، ولم تكن تلك الزيارات عابرة، بل كانت تشع بنور الوعظ والنصح والإرشاد لعامة المسلمين وخاصتهم، الأمل في توحيد كلمتهم على الحق.

أما خارجيًا فقد زار تونس ومكث بجامع الزيتونة أياما حيث احتفى به علماؤه، وتحاور معهم في شؤون العالم الإسلامي وما أصابه من ضعف وهوان، ثم جامع الأزهر في مصر حيث ألقى فيه بعض الدروس، وأفتى في بعض المسائل التي شغلتهم حينذاك. لينتهي به المقام مجاورا لبيت الله الحرام متنقلا بين "مكة" و"المدينة" مؤديًا لفريضة الحج، مجيبا على من استفتاه من إخوانه في المذهب أو من غيرهم. وقد صور القطب رحمه الله رحلته هذه إلى البقاع المقدسة، ووصفها وصفًا دقيقًا من بدايتها إلى نهايتها في قصيدته الموسومة بـ: "القصيدة الحجازية"، والمؤلفة من: مئتين واثنين وثلاثين بيت[3].

عاد القطب من هذه الرحلة أوائل سنة:1887م، الموافق للعام: 1303هـ. ليتفرغ مرة أخرى للتدريس والتأليف ومحاربة الرجعية والتخلف والتعصب والانحطاط الذي فرضته ظروف الاستعمار على الأهالي في هذه البلاد، وكان يتنقل من حين لآخر كلما سنحت له الفرصة بين مدن الجزائر المختلفة محاولا كشف حجب الجهل والتخلف عن أهلها، وحبا منه في نشر العلم والوعي، فهو ابن الجزائر قاطبة، وليس ابن "بني يزقن" وحدها، لأجل ذلك زار القطب "ورجلان" (ورقلة)، سنة: 1902م، الموافق لسنة 1320هـ. فتلقاه أهلها فرحين مستبشرين محتفين بقدومه، ومكث بها نحو أسبوعين[4].

كما زار القطب المناطق البعيدة عن واد ميزاب، (فقد زار بوسعادة، وتوقف بزاوية الهامل وألقى بها بعض الدروس بطلب من شيخها محمد بن أبي القاسم، وزار قسنطينة ولعله التقى فيها بالشيخ المجاوي،

1- سيرة القطب أطفيش بأقلام طلابه، ص: 59. وكان القطب قد نفي إلى قرية بنورة زمن مشيخة أستاذه، وقد اختلف في زمن وفاة شيخ القطب امحمد بن عيسى أزبار، فذكر محقق كتاب تيسير التفسير أنه توفي: 1872م. أما عادل نويهض فأرجع وفاته إلى العقد الأول من القرن 14هـ. إلا أن الثابت هو أن القطب خلفه بعد موته. تيسير التفسير، ج1، ص: 19. معجم أعلام الجزائر، ص: 12.

2- قطب الأئمة، ص: 98.

3- ينظر: قراءة في بعض قيم وأبعاد القصيدة الحجازية للقطب أطفيش، الملتقى الثاني، ج1، ص: 19-30.

4- أدب الرحلة عند القطب أطفيش- قراءة في قصيدته الحجازية أنموذجًا-، ص: 33.

وغيره من علمائها، وعرج على سطيف والبرج والجلفة وعنابة وقصر البخاري، وكان يلقي دروسا في هذه الأماكن)[1].

تلكم هي مسيرة القطب المجيدة الحافلة من مولده وحتى ارتقائه لدرجات الكمال، فقد كانت نشأته نشأة علمية دينية بحتة بدأها في مسقط رأسه، ثم المدن القريبة من واد ميزاب، لينتهي به المطاف كأشهر علم من علماء الجزائر في زمنه، حاول من خلال ذلك خدمة أهله ووطنه ودينه وإصلاح شأنهم، فعمل على إحياء تعاليم الإسلام الصحيحة التي غطت عليها حجب الجهل والتعصب.

1 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 267.

4- صِـفَاتُــه وأخــلَاقُــهُ:

لقد كان القطب -رحمه الله- عالما فقيها أديبا مفسرا لبيبًا فطنًا، ذا مروءة واستبصار ومعرفة بنوادر التاريخ والأخبار، وهي صفات شهد له بها تلامذته ومن عاصره. فقد وهبه الله بسطة في العلم والجسم، فكان قوي البنية، متوسط القامة، عريض الوجه، حاد البصر، فصيح اللسان، بليغ العبارة، عالما معلمًا مصلحًا، وقد ذكر "محمد علي دبوز" صفاته الخِلقية فقال: (لقد كان عريض الوجه، أبيض مشوبا بحمرة، واسع الجبهة، كث اللحية مسترسلة تصل إلى منتصف صدره، حديد البصر، مرهف الحواس، واسع العينين، يعتني ببصره كل الاعتناء، لأنه عدته في عمله)[1].

كما أن من صفاته الخُلقية:

- عصاميته وحبه للعلم وتفانيه في تحصيله،. فقد نشأ القطب عصاميًا، كثير القراءة والمطالعة والبحث، آخذا مبادئ بعض العلوم من شيوخ قريته في واد ميزاب فحسب، كما أنه لم يسافر للدراسة خارج موطنه، على عادة طلبة العلم في ذلك العصر، لأجل ذلك: (جعل دأبه الحرص على اقتناء الكتب واستنساخها يجتهد في طلبها وشرائها من كل البلدان، رغم قلة ذات اليد وصعوبة الاتصال)[2].

- موسوعيته وغزارة علمه، ونبوغه في شتى المعارف والفنون، فهو لم يترك ميدانا من ميادين العلوم والمعارف المختلفة السائدة في عصره إلا وأخذ منها بحظ وافر، فقد كان ولوعًا بالأدب واللغة والتاريخ وعلم التفسير وبالفقه الإسلامي، وبمختلف العلوم النقلية والعقلية والإنسانية قاطبة، إن مطالعا أو مدرسًا أو مصنفًا، وهو ما جعله من أكابر العلماء، ومن رجال النهضة الحديثة بالجزائر[3]. وكتبه ومؤلفاته الكثيرة والمتنوعة شاهدة على ذلك.

- فطنته ونباهته وذكاؤه الحاد، وذاكرته الحافظة، وفهمه السريع، وبصيرته النافذة، وهي كلها صفات وأمارات ظهرت عليه منذ صغره ولازمته طوال حياته[4].

- تقواه وورعه، وحبه النصح والإرشاد، منتهجا في ذلك نهجًا توعويا إصلاحيًا، فكان يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، لا يخاف في الحق لومة لائم، فهو: (شديد الوطأة على الفساق والعصاة، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم)[5].

- تمجيده الإسلام وخدمته، والاعتزاز به وبمذهبه الإباضي خاصة، يهمه شأن المسلمين ويأسى لحالهم ويسعى لإصلاحها، فهو (شديد الاهتمام بأحوال العالم الإسلامي، يفرح لفرحهم، ويحزن لحزنهم،

1- نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ص: 323.

2 - معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 399.

3 - ينظر: معجم أعلام الجزائر، ص: 19-20.

4 - ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 265.

5 - سيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه، ص: 64.

عاملا بمقتضى الأثر"كل من قال وآمن بحق الشهادتين لا إله إلا الله محمد رسول اله فهو أخي في الإسلام، تلزمني نحوه حقوق كثيرة، أولها النصح في الله)[1]. لأجل ذلك ربط علاقات وصلات أخوية مع عدد من أعلام المسلمين من مختلف دول لعالم داعيا إلى وحدة المسلمين ووقوفهم في وجه الاستعمار.

– أمانته العلمية وموضوعيته في التأليف وتطور فكره ونظرته في فهم كتاب الله، إذ أنه لما تقدمت به السن تأسف على انتشار تفسيره الموسوم بـ: "هميان الزاد"، (نظرًا لم تضمنه من أخبار وآراء ظهر له عدم صحتها وبعدها عن الموضوعية، وتمنى لو أمكنه جمع نسخ الكتاب لإتلافها)[2].

– رقة طباعه وكرم نفسه وزهده، فقد كان القطب في حياته سخيًا معطاءً يحنو على الفقير ويغيث الملهوف، يقول عنه تلميذه "أبو اليقضان": (وكان شفوقا على القراء والمساكين، كريم النفس، سخي اليد، عطوفًا على الملهوف يفكر تفكيرًا إنسانيًا في أوسع آفاقه)[3].

– تواضعه وإجلاله للعلماء، وحسن ظنه بهم، واعترافه بفضلهم عليه وعلى العلم قاطبة، وهي سمة غالبة في كل مؤلفاته ومصنفاته، سواء عند نقله عنهم، أو عند مناقشتهم، ومما يشهد له على ذلك ما جاء في هذا النص المحقق من تلقيب العلماء بألقاب التعظيم، كتلقيبه لأبي العلاء المعري "**بصدر الأفاضل**"، و وللشيرانسي "**بالبحر**"، ، ولابن مالك النحوي بـ"**زين العلماء**"، ولابن العربي بـ"**جهبذ علماء الأندلس**" و"للصبان" بـ"**النبيل النبيه**" تارة، وبـ"**الأعلم العلامة**" تارة أخرى...الخ[4].

تلك هي بعض صفات القطب، والتي لم يتخلق به فحسب، بل حاول أن يجعلها ملكا مشاعا في كل من تتلمذ على يديه، أو احتك به، أو تواصل معه، فهو يرى فيها رسالة الإسلام الحقة، والتي ينبغي أن تتجلى في سلوك المسلم قولا وعملا.

1 – سيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه، ص: 64.

2 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 18.

3– المرجع السابق، ص: 64.

4– ينظر الصفحات (126)، و(350)، و(353)، و(353) و (462)، و(640) من التحقيق.

5- شُيُــوخُــــــــهُ:

لاشك أن عالما حافظا كبيرًا كـ "القطب" قد درس على يد كبار الأساتيذ والمعلمين في عصره، كما هي عادة أهل العلم العظام في كل عصر، غيرَ أنّ الحَديث عَن شُيُوخِه يَجرنَا مُباشَرة إلَى الحَديث عَن أول شيوخهِ، وَهو شقيقه الأكبر "**إبراهيم بن يوسف أطفيش**" فبعد عودته من رحلته إلى "عمان"، كانَ شَدِيدَ العِنَايَةِ بتربية أخيه القطب، متحَاشيا كُلَ مَا قَد يَحولُ دُون نجَاحِهِ ونمو مَسَاعيهِ، ولاسِيمَا في مَجَالِ التّحصيلِ، حيث كَانَ يوليهِ فيها الكَثِير منَ الرعَايةِ والحزم والاجتهادِ، وهي الصفاتُ الّتي تركتْ بصَمَاتها جليّةً في حياةِ القطب، وجعلتهُ يُقبلُ علَى طلبِ العِلمِ والاجتِهَادِ في تحصِيلِه.

والحاج إبراهيم بن يوسف بن عيسى بن صالح أطفيش،. هو شقيق القطب الأكبر وأحد تلامذة الشيخ "**عبد العزيز الثميني**"، وأحد علماء قرية "بني يزقن"، درس مبادئ العلم الأولى بمسقط رأسه بني يزقن، كان كثير التنقل طلبا للعلم والمعرفة، فرحل إلى عمان وأخذ العلم من شيوخها، كما عرج على الجامع الأزهر ودرس به العلوم العقلية نحو أربع سنوات، وكان عالما بالكمياء، عاد إلى المغرب الأقصى واشتغل مدرسا بإحدى مدارسها، ولما عاد إلى قريته حمل معه الكثير من الكتب النفيسة في شتى العلوم، انتصب للتدريس والوعظ، وتتلمذ على يديه الكثير من أبناء قريته وأبناء القرى المجاورة. وقد توفي العام: 1303هـ 1886م[1]. وقيل: 1310هـ. 1893م[2].

فكان "القطب" من أبرز تلاميذه على الإطلاق، وقد أخذ عنه (العلوم الدينية المختلفة، وكذا علوم اللغة العربية، والمنطق، والحساب والفلك والتاريخ)[3]. ووجد "القطب" في أخيه البحر الزاخر الذي روى منه عطشه العلمي ونهمه المعرفي لتلك العلوم،، فقد درس الآجرومية عليه بداءة ثم ختمها بنفسه. كما أنه قرأ على يديه "شرح الملوي على الرسالة السمرقندية في الاستعارات". كما أقر بذلك في النص محل التحقيق[4].

إلا أن الفضل في تكوينه وتنشئته لم يقتصر على شقيقه فحسب، بل كان له شيوخ آخرون، نذكر منهم:

- الشيخ الحاج محمد بن عيسى بن عبد الله اَزْبَار: وهو عالم إباضي، وخطيب وفقيه وموجه وإمام فصيح وقاض، من كبار علماء وادي ميزاب، كانت له رحلة إلى عمان التي أقام بها مدة طويلة يطلب العلم من علمائها، ولما عاد إلى مسقط رأسه جلب منها نفائس الكتب والمخطوطات، وكان يقدم الدروس بمسجد القرية، فيقصده الطلبة من جميع قرى ميزاب ووارجلان[5]. عين شيخًا على مسجد بني يزقن، ثم تولى

1- ينظر: معجم أعلام الإباضية –قسم المغرب-، ج2، ص: 36-37. ونهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ص: 284-285.

2- معجم أعلام الجزائر، ص: 19.

3- تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 266.

4 - ينظر الصفحة (318) من التحقيق.

5- ينظر: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 392.

منصب مشيخة واد ميزاب. وقد نفي القطب زمن مشيخته إلى قرية بنورة، ولم يعد إليها إلا بعد وفاته سنة : 1296هـ-1878م[1].

كان القطب من الطلبة المواظبين على حضور حلقاته العلمية ودروسه المختلفة، ومن المتأثرين بطريقته في علاج أمراض النفوس، و في دعوته الإصلاحية.

– **الحاج سعيد بن يوسف بن عدون وينتن اليسجني**، المعروف باسم الحاج "سعيد أن بافو"(كان حيا سنة: (1267هـ- 1847م): حكيم وعالم وفقيه ومصلح، من بني يزقن، طلب العلم وارتحل لأجل تحصيله، درس في تونس وأخذ العلوم العقلية والنقلية عن علمائها. عاد إلى مسقط رأسه وفتح معهدا للتعليم أنعش به النهضة العلمية الحديثة بالمنطقة، معلما ومدرسا وواعظا. وكانت له مواقف مع الاستعمار. وقد كان حيا سنة: 1267هـ- 1847م[2]. وكان "القطب" ممن يحضر مجالسه ويسمع لدروسه وفتاويه، وتأثر به في نهضته العلمية بعد نبوغه.

– **الشيخ سليمان بن عدون** (ت 1265هـ -1848م): وهو سليمان بن عيسى اليسجني، إليه ينتهي نسب آل الشيخ ببني يسجن، عالم وشيخ وسياسي وعسكري وفقيه إباضي، صاحب فكر علمي وحياتي رائد، فقد كان مهتما بشؤون الدفاع وحماية واد ميزاب من هجمات البدو عليها.

كان عضوًا في حلقة العزابة، ثم تولى مشيخة مسجد بني يسجن، وكان "القطب" من المواظبين على حضور دروسه بالمسجد، وكذا دروسه في المدرسة العلمية التي أنشأها وخرجت علماء كبار في واد ميزاب، وكان القطب على رأسهم[3].

– **بابه بن يونس الداوي الغرداوي** (ت 1280هـ-1863م): مصلح ومدرس وشيخ، من أساطين الإصلاح في زمانه بغرداية، كان إماما لمسجدها العتيق، وفيه ألقى دروسا مختلفة في علوم الشريعة، واشتغل حينا في تدريس القرآن والفتوى، وكان بحوزته مكتبة ثرية بنفائس المخطوطات. وقد ذكر في معجم أعلام الإباضية أنه عاصر القطب "أطفيش"، وحضر حلقاته في غار جبل أبي العباس[4].

– **أحمد بن داود، أمْعِيزْ**، (كان حيًا سنة: 1322هـ- 1907م)[5] عالم وقاض وفلكي، من علماء قرية مليكة بواد ميزاب، له باع طويل في علم المعقول، وكانت له مساهمات جليلة في علم الفلك والتنجيم، وقد تولى القضاء في قريته حينا من الدهر.

1- ينظر الخلاف في تاريخ وفاته في: معجم أعلام الجزائر، ص: 12، ومعجم أعلام الإباضية –قسم المغرب–، ج2، ص: 392، وسيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه وتلاميذه، ص: 59.

2- ينظر: معجم أعلام الإباضية–قسم المغرب–، ج2، ص: 187.

3- ينظر: نفسه، ج2، ص: 210.

4- ينظر: نفسه، ج2، ص: 72.

5- ينظر ترجمته في : معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 43.

وقد أخذ عنه القطب أطفيش علم الفلك، وكان من تلامذته المتميزين في هذا الفن.

-عمر بن سليمان، نوح (ت 1292هـ- 1875م): وهو الفقيه والإمام والعلامة، أحد مشايخ بني يسجن، وقضاتها، أنشأ معهدا للتعليم بمسقط رأسه وسخر حياته لنشر العلم، وقد خلف بنتًا فاضلة عالمة ورثت عنه مكتبته وأهدتها للقطب أطفيش بعد أن تزوجها[1].

وقد ذكر أبو القاسم سعد الله أن القطب درس على يد مشايخ منهم: محمد آزبار، وعمر بن سليمان، والحاج سليمان بن يحي، وأبو عيسى الداوي....الخ)[2].

على أن مسيرة القطب في طلب العلم لم تقف عند أخذه عن الشيوخ، بل إنه تعداها إلى تلقف مختلف الفنون والعلوم من مظانها ومصادرها في بطون المخطوطات، فقد كان -رحمه الله- ممن يهوى المطالعة وقراءة الكتب المختلفة، وكان لأخذه من هؤلاء المصادر والأعلام أثر كبير في تنوع مداركه وتكاملها، فكانت له مشاركات في شتى فنون العلم، وهو ما سنقف عليه بعد.

1- ينظر: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 307.

2- تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 265.

6- تَلامــذَتُــهُ:

اشتغل محمد بن يوسف أطفيش بالتدريس والتعليم في مسقط رأسه بني يزقن، وفي قرى واد ميزاب، والمدن المحيطة بها، ومكث مدرسا للعلوم والفنون بها، ومصلحًا ومربيا ردحًا طويلا من الزمان، أفنى فيه عمره -حوالي القرن-، ومما لاشك فيه أنه تلقى على يديه العلم كثير من طلبة العلم في ذلك الوقت، خصوصا بعد أن حول منزله إلى معهد للتدريس وجعله قبلة للمتعلمين من أهل الجزائر وخارجها.

لأجل ذلك تخرج على يد القطب جماعة من أهل العلم، مشايخ وأئمة ودعاة وقضاة، وسياسيين ومجاهدين وثوار فتأثروا به دينيا وأخلاقيا، أو تأثروا بفكره النهضوي الإسلامي الإصلاحي، فترسموا نهجه في حياتهم وسلوكهم، وشمروا على سواعد الجد خدمة لمصالح أمتهم كل في مجاله. كما أن من تلامذته من كتب عنه وترجم له تكريما له، وإقرارًا منهُم لهُ بالجمِيلِ، ومِن أبرَزِ تلامذته:

- محمد بن صالح بن يحيى الثميني (1897-1970م): من أعلام بني يزقن ورجالها المخلصين، وطني وسياسي، درس بمسقط رأسه، وكان أحد تلاميذ القطب "أطفيش" المتميزين، وهو من خريجي جامع الزيتونة ضمن البعثة اليقضانية، شارك في العمل السياسي تحت لواء الحزب الدستوري الحر التونسي، وهو مبعوث الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى أمريكا والمغرب[1]،كما كانت له اسهامات فكرية وصحفية.

- أبو اليقضان (1888م-1973م): إبراهيم بن عيسى بن داود حمدين، شاعر ومناضل، وباحث في الفقه، ومن كتاب التراجم، وعميد وأب الصحافة الجزائرية،و أبرز أعلام القرارة والجزائر في العصر الحديث، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه، ثم انتقل إلى معهد القطب أطفيش وتتلمذ على يديه العام: 1907م، وكان من أبرز تلامذته[2]. سافر إلى تونس في بعثة علمية ودرس بالزيتونة، ثم بالمدرسة الخلدونية، وكان من المنخرطين في الحزب الدستوري الحر التونسي، عاد إلى مسقط رأسه وأنشأ دارا عصرية للتعليم. ساهم في إنشاء عديد الصحف والجرائد، وهو من الأعضاء الإداريين المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[3].

- حمو بابا وموسى (1863م-1957م): وهو حمو بن باحمد، بابا وموسى الداوي، حافظ وشيخ وإمام ومدرس، وواعظ، من كبار شيوخ واد ميزاب، وهو من أبرز تلامذة القطب وأنجبهم، كان واسع المعرفة، تولى مشيخة المسجد الكبير بغرداية، والإفتاء والتدريس، وهو شيخ واد ميزاب بعد القطب[4]. لازم

1- ينظر ترجمته في: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900-1939م) ، خير الدين شترة، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2009م، ص: 108. ومعجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 383.

2- معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 27.

3- ينظر ترجمته في: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص: 290. ومعجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 27-28. والشيخ أبو اليقضان كما عرفته، فرصوص أحمد محمد، دار البعث، الجزائر، دت، دط، ص: 32-33.

4- معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 124.

القطب نحوا من اثنين وعشرين سنة، وكان كاتبا له في تحرير أجوبة الفتاوي. له مكتبة ثرية بنفائس المخطوطات، ومنها بعض مؤلفات أستاذه[1].

-عمر بن حمو بكلي (1837م-1922م): هو عمر بن حمو بن باحمد بن عيسى بن بكَلِي، من علماء العطف العاملين، حافظ وإمام ومدرس، ومقاوم للاستعمار، درس بمسقط رأسه، حط الرحال بمعهد القطب أطفيش، ولازمه كثيرًا، برع في العلوم النقلية والعقلية، ولكفاءته ونبوغه أسند إليه القطب مهمة التدريس في معهده، تولى مشيخة العزابة، ونتيجة لمواقفه الإصلاحية والوطنية زج به الاستعمار في السجن، وقد كانت له اتصالات وثيقة مع علماء الجزائر وغيرها[2].

-إبراهيم بن بكير حفار القراري (1890م-1954م): إبراهيم بن أبي بكر القراري، حافظ ومدرس وواعظ، نشأ بمسقط رأسه بالقرارة في أسرة متعلمة، فحفظ القرآن، ثم التحق بمعهد القطب أطفيش ومكث فيه خمس سنين ينهل منه العلوم النقلية والعقلية، وقد خصه القطب بدرس في غير الوقت العام للطلبة لنبوغه[3]، التحق بتونس للعلاج والدراسة، فدرس بالزيتونة، ثم قفل راجعًا إلى القرارة بعد أن فقد بصره، واشتغل في تدريس القرآن بمنزله، ثم متنقلا بين قرى واد ميزاب، يدرس علوم اللغة والتجويد والقراءات، حتى وافاه الأجل.

ويعدُ إبراهيم بن بكير من أبرز تلاميذ القطب النجباء وأكثرهم تأثرًا به، إذ كتب عنه في مذكراته، من خلال رسالته الموسومة بـ: السلاسل الذهبية بالشمائل الطفيشية". ذكر فيها تفاصيل قيمة عن سيرة أستاذه "القطب" وحياته الفكرية والعلمية والدينية. وهو ما جعلها مصدرًا مهما من مصادر ترجمته[4].

سليمان بن بكر بن داود، بن بكر المطهري (1862م-1948م): من علماء مليكة، شيخ وإمام ومدرس ومصلح ومفتي، أخذ مبادئ العلم الأولى في مسقط رأسه، وتدرج في المعاهد حتى انتهى إلى معهد القطب، وهو من تلاميذه النجباء، اتخذه القطب أطفيش بعد تقدمه في السن محررا لأجوبته على أسئلة المستفتين، اشتغل بالتدريس والإفتاء وإلقاء الدرس بالمسجد، كما أنه خصص وقتًا لنسخ كتب شيخه القطب، وضمها إلى مكتبته المليئة بنفائس المخطوطات[5].

1- ينظر ترجمته في: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ص: 380. ودور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثًا، ج1، ص: 70. ومعجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 124.

2- ينظر نرجمته في: دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، ج1، ص: 289-290. ومعجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 303-302.

3- معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 09.

4- ينظر: سيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه وتلاميده، ص: 55-8.

5- ينظر ترجمته في: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 197-198. ودور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، ج1، ص: 96. ونهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ص: 379.

– أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أطفيش (1888م-1965م): حفيد شقيق القطب الأكبر، سياسي ومحقق ومصلح، من رواد النهضة الجزائرية الأوائل، حفظ القرآن بمسقط رأسه، ثم اشتغل بالتجارة زمنًا، لينقطع بعد ذلك للتعلم في معهد القطب، ويأخذ عنه العلوم مباشرة، وقد اعترف أبو إسحاق بفضل القطب الكبير عليه، حتى أنه أهداه أولى مؤلفاته، "كتاب الدعاية إلى سبيل المؤمنين"، حيث يقول في مقدمته: (ولما لقطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش من الأيادي علينا، وعلى يده الكريمة اقتبسنا من نور العلم، واغترفنا من يم العرفان، أهدي كتابي هذا، قيامًا ببعض الواجب)[1].

وبعد وفاة القطب انتقل إلى تونس لطلب العلم بمدرسة السلام القرآنية الحرة، ومنها انخرط في الحزب الدستوري الحر التونسي، نفي إلى مصر، وكانت له إسهامات فكرية وإصلاحية، وقد توفي ودفن بها[2].

– سليمان باشا الباروني النفوسي الليبي (1870م-1940م): عالم وأديب ومجاهد وخطيب، وأحد زعماء النهضة العربية والإسلامية، أخذ مبادئ العلم عن أبيه، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة، ومنها إلى جامع الأزهر، في العام: 1895م أرسله والده إلى معهد القطب في بني يزقن، فلقنه أفانين القول ومختلف الفنون والعلوم الشرعية، (واتخذ له دروسًا خاصة في أبواب كبرى من عدة فنون)[3]. حارب الاستعمار الإيطالي لبلده، وألحق به هزائم كبيرة، زار مختلف دول العالم الإسلامي داعيًا إلى الثورة على الاستعمار، والعمل على تحقيق الوحدة العربية والإسلامية، وكانت وفاته بالهند العام: 1940م[4].

– بابكر بن الحاج مسعود بن باحمد (ت1907م): أحد تلاميذ القطب أطفيش البارزين، درس عنده عديد الفنون، ثم تصدى للتدريس ولمع نجمه فيه، اشتغل قاض بالمحكمة الإباضية بغرداية، كان ذا علم وأخلاق، أسس مدرسة علمية تخرج منها عدة أعلام، وقد توفي سنة: 1325هـ -1907م[5].

– صالح بن عمر لعلي (1870م-1928م): من علماء واد ميزاب البارزين في العصر الحديث، رغم فقدانه للبصر وهو بعمر خمس سنوات إلا أن رغبته في العلم لم تتوقف، نشأ في أسرة علمية أخذ منها العلوم الشرعية والمنطق، ثم التحق بمعهد القطب وأخذ عنه الحديث والتفسير والفقه، كان كثير التنقل

1– أبو إسحاق إبراهيم أطفيش الجزائري، الدعاية إلى سبيل المؤمنين، ضمن بحوث ودراسات أبو إسحاق إبراهيم أطفيش الجزائري، تقديم الحاج أحمد بن حمو كروم، الجمعية الثقافية القطبية، ط1 ، غرداية، 2010م، ص: 02.

2 – ينظر ترجمته في: معجم أعلام الجزائر، ص: 19. وبن نعيمة عبد المجيد وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر(1830م–1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ط1، 2007م، ص: 30. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثًا، ج2، ص: 358–359.

3 – معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 207.

4 – ينظر: نفسه، ص: 207–208، ودور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، ج1، ص: 327–330. والإباضية في موكب التاريخ، ج2، ص: 132.

5 – معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 68. وقطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش، ص: 82.

للاستزادة العلمية، فزار تونس ومصر، وحج مرتين، لمع نجمه بعد القطب، وأسندت إليه مشيخة العزابة ببني يزقن، وكان له دور بارز في محاربة الجهل والخرافة والبدع[1].

– صالح بن يحي بن الحاج سليمان بن عيسى آل الشيخ (ت 1948م): من رجالات بني يزقن الوطنيين والثوريين، تلقى مبادئ العلم الأولى بمسقط رأسه، ثم أخذ عن قطب الأئمة أطفيش، رحل إلى تونس للدراسة والتجارة، فقرأ المنطق والسياسة في الزيتونة، وهناك جاهد ضد الاستعمار الفرنسي، وشارك في تأسيس الحزب الدستوري التونسي. توفي بتونس[2].

– إبراهيم بن بنوح مَتْيَاز (1885م-1981م): من علماء واد ميزاب في العصر الحديث، كان مولده في بني يرقن، تعلم بمسقط رأسه، وحفظ القرآن وهو ابن ستة عشر سنة، درس العلوم الشرعية وعلوم العربية وعرف بحبه للتاريخ، وكان من الطلبة المواظبين على دروس القطب أطفيش بالمسجد بعد صلاة الصبح، ومن المرتادين على معهده للاستفتاء، وهو من أنصار نادي الترقي في الجزائر العاصمة، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[3].

– سعيد بن علي الصدغياني، الجربي، ابن تعاريت التونسي (1872-1936م): أحدُ مشايخ جربة المعاصرين، فقيه جليل مناظر واعظ[4]. تتلمذ بمسقط رأسه، وأخذ مبادئ اللغة وحفظ القرآن فيها، درس بجامع الزيتونة ست سنوات، رحل إلى واد ميزاب، وحضر دروس القطب أطفيش، وساعده في التدريس فترة، عاد إلى جربة واشتغل بالتدريس والوعظ، وكان كثير التردد على الجزائر العاصمة[5].

– يحي بن صالح بن عبد الرحمن، باعمارة (1867م-1938م): من مواليد مدينة مليكة، تلقى مبادئ علمه بمسقط رأسه، ثم التحق بمعهد القطب وأخذ عنه أصول الفقه، اشتغل بالتدريس ثم قاضيًا لفترة طويلة، فقد بصره وانقطع عن القضاء، وعاد للتدريس بقريته مليكة حتى توفي سنة: 1938م[6].

---

1 – ينظر: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 229.

2 – ينظر ترجمته في: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 235. وقطب الأئمة العلامة امحمد بن يوسف أطفيش، ص: 82. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 194.

3 – ينظر: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص:12. وتاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 268.

4 – تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2، 1994، ج1، ص: 176.

5 – معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 179–180.

6 – ينظر: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 495. ونهضة الجزائر وثورتها المباركة، ج1، ص: 374. وتاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 268.

7- وَفَـــــاتُـــهُ:

وبعد حياة طويلة دامت ما يقرب من ستة وتسعين عاما (1820م- 1914م) زاخرة بالجد والاجتهاد، والمثابرة في سبيل تحصيل أبواب العلوم المختلفة، والجلوس للإقراء والتعليم والتدريس والفتوى، مصلحا ومربيا ومحاربا للجهل والخرافة، اعتلت صحة الشيخ القطب، وأصيب بالحمى التي جعلته طريح الفراش لمدة أسبوع، ثم وافاه الأجل في مسقط رأسه ببني يزقن[1]، وكان ذلك في يوم السبت ثلاثة وعشرين ربيع الثاني سنة: 1332هـ[2]، الموافق لـ: 21 مارس سنة: 1914م[3].

وقد ذكرت بعض المصادر أن وفاة القطب -رحمه الله- كانت من تدبير الاستعمار الفرنسي، الذي سممه مع مجموعة من علماء الجزائر قبيل الحرب العالمية الأولى، إذ وضع له أحد عملاء الاستعمار السم في حذائه، وهو ما أقعده الفراش نحو ثمانية أيام، انتهت بوفاته[4]. وهو ما رجحه الدكتور "يحي بن بهون"، لأن الاستعمار الفرنسي كان يعد العدة للدخول في أتون حرب عالمية، وكان من مصلحته القضاء على كل بذور المقاومة التي قد تندلع في المناطق والبلدان التي احتلها[5].

وقد بكى فقده القريبُ والبعيدُ من تلاميذه، أو من التقى بهم في رحلاته، أو راسلهم من سلاطين وعلماء، ورثوه بقصائد مطولة، فممن نعاه شعرًا تلميذه أبو اليقضان (ت 1973م)، حيث يقول[6]:

عجبًا لهذا الدهرِ لا يصفُو لــذِي عقلٍ ولا يَخْــلُو من الأكدارِ
وجَهْت جحفَلَكَ العرمرَمَ نحونَــا فَأصــابنَا بـقنابــلِ الأضرَارِ
لم يكْفِ ذَا حَتى نَظرتَ لشيخِنَا شَــزرًا وهـذَا قبلَ أخذِ الثارِ
فرميــتَهُ بِسهَــامِ مــوتٍ بعدمَــا أحيــاكَ ثم كساكَ ثوبَ فخَارِ
اللهُ أكْــبرُ خَــابــَتِ الآمَــالُ في دهْرِ البَوَارِ وقاصِف الأعْمَارِ

كما بكاه أصحابه في المذهب من أهل عمان وزنجبار، يقول أبي مسلم البهلاني (ت1920م)،في رثائه:

يا نَاعي القُطب من ذَا قَام موقِفَــهُ فصَارَ قُطـب مَدارِ العلمِ والعَمَلِ
نعيتَ فردًا أم الــــدُنيا بِأَجْمَــعِهَا إني أُحِس بدهشٍ شامِلٍ جَــلَلِ
إني أُحِــس بدَهْشٍ غمَ كَــــاربُه حَتَى المــلائِكُ حَتَى برزخ الرُسُــلِ

---

1 – معجم أعلام الجزائر، ص: 20.

2 – معجم المؤلفين، ج12، ص: 133.

3 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 273. وقد دفن بمقبرة "باعمحمد" ببني يزقن في واد ميزاب.

4 – ينظر: نبذة من حياة الميزابيين الدينية والسياسية والعلمية –من عام 1505م وحتى عام 1962م–، حمو عيسى النوري، دار الكروان للطباعة والنشر والتوزيع، باريس ، 2003م، ج1، ص: 326.

5 – ينظر: سيرة القطب بأقلام طلابه، ص: 69.

6 – قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش، ص: 168.

8- مُــؤلفَاتُهُ وآثَـــارُهُ:

للقطب أطفيش تآليف عديدة في مختلف ميادين المعرفة، من نحو، وبلاغة، وعروض، وصرف، وخط، وفقه، وتفسير، وتجويد، وتوحيد، وشعر وفلك وتاريخ، وطب، وفلسفة، وفلاحة،...وغيرها من العلوم، وقد تعددت هذه التآليف مابين صغير ومتوسط وكبير، بين تأليف مستقل أوشرح أوحاشية أو تعليق، أو رسالة، أو فتوى.

لأجل ذلك تضاربت الأقوال في عدد تآليفه، فذكر أبو القاسم سعد الله أن (مؤلفاته كثيرة، تبلغ الثلاث مئة، بين الرسالة والمؤلف ذي الأجزاء)[1]. وهو الذي عليه صاحب قاموس "معجم الأعلام"[2].

وذكر الباحث "مصطفى وينتن" أن عدد مؤلفاته هو مئة وستة مؤلفات، إلى جانب المراسلات الكثيرة. وهو الذي عليه الباحث "يحي بن بهون الحاج امحمد"[3]. على أن كل الباحثين في حياته الفكرية والعلمية رغم اختلافهم في عددها يجمعون على كثرتها، وسنقتصر على ذكر أبرزها وأشهرها:

8-1 في العلوم الدينية:

- **علم التفسير والتجويد والقراءات:** (ولعله الوحيد الذي ألف في هذا العلم على ما نعرف في الجزائر في تلك الفترة)[4]، وله ثلاث تفسيرات هي:

– "هميان الزاد إلى دار المعاد"، وهو تفسير للقرآن كله، أتم تأليفة سنة: 1852م، وكان عمره أربعة وثلاثين سنة[5]، طبع مرتين،. في زنجبار سنة: 1888م، في أربعة عشر جزءًا[6]. وأعيد طبعه في عمان في سنة: 1401هـ، تحت إشراف التراث القومي في طبعة جيدة.

– "داعي الأمل ليوم العمل"، وهو من سورة الرحمن إلى سورة الناس، توجد نسخة من أجزائه الأخيرة بمكتبة القطب، وقد طبع في مسقط بعمان في أربعة أجزاء. وقيل إن القطب كان ينوي إكمال هذا التفسير، لكنه توفي قبل إتمامه، وقد تم تحقيقه[7].

– "تيسير التفسير"، وهو تفسير تام، ألفه بعد أن تجاوز سن الثمانين، توجد نسخ مخطوطة منه في مكتبة القطب، وبعض مكتبات تلاميذه، وهو في سبعة أجزاء، وقد طبع في عمان سنة: 1325هـ[8].

– كما طبع في السنة نفسها بالجزائر، وأعيد طبعه بعمان سنة: 1406هـ في عشرة أجزاء.

---

1 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 270.

2 – الأعلام، ج7، ص: 157.

3 – ينظر: تيسير التفسير، ج1، ص: 25. وسيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه وتلاميذه، ص: 62.

4 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 15.

5 – تيسير التفسير، ج1، ص: 26.

6 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 16.

7 – تيسير التفسير، ج1، ص: 27.

8 – نفسه، ص: 28، والأعلام، ج7، ص: 157.

– "جامع حرف ورش"، وهي منظومة في قراءة ورش[1].

– "تلقين التالي لآيات المتعالي"، في التجويد. وهي شرح للمنظومة السابقة. وتوجد منه نسخة في مكتبة الإستقامة، تحت رقم _ج 67_

– "أرجوزة في القراءات"[2].

- **في علم الحديث**: وله فيه جملة من التآليف هي:

– "ترتيب الترتيب في الحديث"، وهو في جزء واحد[3]. وهو إعادة ترتيب كتاب : "المسند" للربيع بن حبيب،وقد أنهى تأليفه العام: 1280هـ. توجد نسخة منه بمكتبة القطب. وطبع في حياته سنة: 1911م.

– "وفاء الضمانة بآداء الأمانة"،[4]، طبع في ثلاثة أجزاء في حياة القطب سنة: 1910م، كما طبع في سلطنة عمان في ثمانية أجزاء.

– "جامع الشمل في حديث خاتم الرسل"، وقد طبع في جزء واحد[5]. وقد ألفه سنة: 1865م. توجد نسخة بخط المؤلف في مكتبة القطب، وقد طبع طبعة حجرية بالمطبعة البارونية سنة: 1889م.

– "السيرة الجامعة في المعجزات اللامعة". وهو مؤلف مطبوع[6]. ألفه القطب بعد عام: 1904م.وطبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة: 1926م. بتعليق تلميذه أبي إسحاق وتصحيحه.

– "الغسول من أسماء الرسول"[7]. وهو مؤلف طبع في حياة المؤلف طباعة حجزية العام: 1319هـ-1904م. ومنه نسخة خطيه في مكتبة القطب.

– "أجور الشهور على مرور الدهور"[8]، ألفه بعد سنة: 1878م، توجد نسخة منه بمكتبة القطب، وقد طبع في حياة المؤلف مرتين، سنة: 1884م، وسنة: 1895م.

– "حاشية القناطر" في علوم الدين[9]. أتم تأليفه أواسط شهر جمادى الثانية سنة: 1319هـ، والحاشية وضعها القطب على أجزاء من كتاب "قناطر الخيرات" للشيخ إسماعيل بن موسى الجيطالي (ت1349م). توجد من الحاشية نسخة مبتورة بمكتبة القطب.

---

1 – قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش، ص: 119. وقد طبعت طباعة حجرية سنة: 1325هـ.

2 – معجم أعلام الجزائر، ص: 20. تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 38.

3 – معجم أعلام الجزائر، ص: 20.

4 – الأعلام، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20. وقد ألفه بعد سنة: 1878م، توجد منه نسختان بمكتبة القطب.

5 – نفسه، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

6 – نفسه، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

7 – نفسه، ج7، ص: 157.

8 – نفسه، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

9 – معجم أعلام الجزائر، ص: 20.

– "الجُنَةُ في وصْفِ الجَنة"[1] ، وهو مؤلف شرح فيه قصيدة "العبيرية" لمحمد بن إبراهيم الكندي العماني (ت 508هـ)، ووصف فيه الجنة ونعيمها، بطلب من إخوانه العمانيين، وقد طبع في حياته بالمكتبة البارونية بمصر سنة: 1906م. وأعيد طبعة سنة: 1345هـ.

– "الرد على البعيد عن الإنصاف" وهو رسائل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، منه نسخة في مكتبة القطب.

- **في الفقه الإباضي وأصوله:** وهو المجال المعرفي الذي برز فيه القطب وأكثر فيه التأليف، ليس في الفقه الإباضي فقط، ولكن في الفقه الإسلامي المقارن بصفة عامه، ومن تصانيفه نذكر:

– "شرح كتاب النيل وشفاء العليل" لعبد العزيز الثميني، وهو مؤلف موسوعي ضم مختلف أبواب الفقه الإباضي، وقد انتهى من تأليفه سنة: 1883م. وأصبح معتمدا في المحاكم كمرجع في الفقه الإباضي سنة: 1886م[2]. بل أصبح العمدة في الفقه الإباضي في كل أنحاء العالم، وقد جاء الشرح في نحو اثني عشر جزءا، وطبع مرات في مصر.

– "جامع الوضع والحاشية"؛ كتاب" الوضع "لأبي زكرياء يحيى بن الخير الجناوني؛ والحاشية "لأبي عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستَّة؛ توجد منه نسخة بمكتبة القطب، وطبع سنة : 1306هـ، ثم ثانية بعنوان "الجامع الصغير"، في مطابع سجل العرب، بنشر وزارة التراث القومي والثقافة، عمان سنة : 1406هـ.

– "الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص"[3] ألفه سنة: 1861م، اختصر فيه القطب ما جاء في كتاب "قواعد الإسلام" للجيطالي[4]. وحاشيته لأبي عبد الله محمد بن أبي سِتة[5]، توجد منه نسخة بمكتبة القطب، وأخرى بمكتبة الحاج صالح لعلي، شمل مباحث العقيدة كالولاية والبراء والإمامة وغيرها، طبع في مجلد واحد بتعليق تلميذ القطب أبي إسحاق، بمصر سنة: 1928م.

– "الذخر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"، تتبع فيه القطب أسماء الله الحسنى بالشرح والتفسير، وأشار لمباحث الصفات ومصدرها، وقد طبع طباعة حجرية سنة 1326هـ[6].

– "مختصر شرح النيل".

---

1 – الأعلام، ج7، ص: 157.

2 – ينظر: نفسه، ج7، ص: 157. وتاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 86.

3 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 88. والأعلام، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

4 – الجيطالي: إسماعيل بن موسى الجيطالي: من علماء نفوسة في القرن الثامن الهجري. ينظر: معجم علماء الإباضية ج2، (110).

5 – أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي السدوكشي، ولد سنة: 1022هـ بجربة، درس بمسقط رأسه، ثم بالأزهر دهرا طويلا متعلما ومعلما، من علماء القرن الحادي عشر، ألف نحوا من عشرين حاشية في الفقه الإباضي، يلقب بالمحشي، توفي العام: 1088هـ. ينظر: معجم أعلام الاباضية: (841).

6 – ينظر: معجم أعلام الجزائر، ص: 20.

– "فتح الله"، شرح شرح مختصر العدل والإنصاف". و"العدل والإنصاف" لأبي يعقوب يوسف الورجلاني (ت 570هـ)، اختصره ثم شرحه أحمد بن سعيد الشماخي (ت 928هـ)[1]، وهو كتاب في أصول الفقه والتشريع الإسلامي، كان يدرس بمعهد الشيخ، وقد ألفه قبل سنة: 1875م.

– "شرح كتاب الدعائم" في الفقه والعقيدة، وهو شرح مختصر، ألفه بطلب من بعض النفوسيين، توجد نسخة منه بمكتبة القطب، وقد طبع منه جزآن في الجزائر سنة: 1336هـ[2]. والدعائم عبارة عن ديوان يضم مجموعة من المنظومات في العقيدة والفقه، لأحمد بن النظر[3].

– "أساس الطاعات لجميع العبادات"[4].منه نسخة بمكتبة الحاج سعيد أيوب، طبع بمصر: 1314هـ.

– "شامل الأصل والفرع"، في علوم الشريعة[5]. جمع فيه بين مسائل العقيدة والفقه وأصوله، ويشمل العبادات (الطهارة والصلاة وأسرارهما)، كما تحدث فيه عن (مفهوم الإيمان، والولاية والبراء، قيام الحجة...الخ). ألفه في آخر عمره، وهو مطبوع في جزأين في القاهرة، سنة: 1930م.

– "حي على الفلاح"، ألفه حوالي العام: 1877م،[6]. وقد شرح فيه باب الصلاة من كتاب الإيضاح" لأبي ساكن عامر الشماخي، يقع في ستة أجزاء.

– "القنوان الدانية في مسألة الديوان العانية"، وقد طبع في حياة المؤلف سنة: 1897م.

– "مختصر الوضع والحاشية"، في الفقه وأصول الدين[7]، ألفه قبل العام: 1864م، وهو مطبوع بالمطبعة البارونية في مصر سنة: 1891م.

- **في التوحيد وعلم الكلام والفلسفة:**

– "شرح عقيدة التوحيد" لأبي حفص عمرو بن جُمَيّع[8]. وذكر أبو القاسم سعد الله الكتاب باسم: "شرح عقيدة العزابة"، والعقيدة أصلا لابن جميع. تضمن مسائل فقهية وعقدية، وتوسع القطب في شرحه، وقد طبع بالجزائر سنة: 1328هـ [9]. وحققه الدكتور "مصطفى وينتن"، وطبع بغرداية سنة: 1420هـ.

---

1 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 88. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

2 – الأعلام، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

3 – أحمد بن النظر: شاعر وعالم عماني، عاش في القرن الخامس الهجري.

4 – ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

5 – الأعلام، ج7، ص: 157. وتاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 88. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

6 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 88.

7 – الأعلام، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

8 – أبو حفص عمر بن جميع: من علماء المغرب في القرن السابع الهجري. ينظر: معجم أعلام الإباضية (686).

9 – ينظر: الأعلام، ج7، ص: 157. وتاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 152. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

– "حاشية الموجز"، وهي حاشية على الموجز الذي وضعه أبو عمار عبد الكافي الإباضي (ت 570هـ) في التوحيد وعلم الكلام[1]. ومنه نسخة مبتورة في مكتبة القطب.

– "حاشية على شرح النونية"، وهي منظومة في العقيدة.

– "شرح كتاب أصول الدين"، لتيبغورين[2]. والكتاب في أصول الدين وعلم الكلام، وقد حقق الأستاذ مصطفى وينتن الجزء الأول منه في رسالته للدكتوراه العام: 2007م.

– "شرح كتاب معالم الدين" لعبد العزيز الثميني (ت1808م) وقد توفي قبل إتمامه[3]. وهو في الفلسفة وأصول الدين، ويعرف كذلك بـ: "فتح الباب للطلاب". وتوجد نسخة منه بمكتبة القطب.

– "الحجة في بيان المحجة في التوحيد بلا تقليد"، وهو متن موجز في التوحيد وما يجب تنزيه الله تعالى عنه، موجه لتلاميذه وللعامة. طبع سنة: 1885م.

– "إيضاح المنطق في بلاد المشرق"[4]. توجد منه نسختان بمكتبة الاستقامة. وهو كتاب ألفه في رحلته الأولى إلى البقاع المقدسة العام: 1873م، وقد ذكر أنه ألف بعضه في السفينة وبعضه في مكة.

– "إزهاق الباطل في العلم الهاطل". وهو مطبوع بالجزائر.

– "رد الشرود إلى الحوض المورود"، توجد نسخة بخط المؤلف في مكتبة القطب، أتم تأليفه سنة: 1286هـ. وقد طبع بعد وفاته العام: 1920م.

8-2 في الفلك والحساب:

– "شرح القلصادي في علم الحساب والفلك"، وهو شرح لكتاب "كشف الأسرار عن علم حروف الغبار" لعلي بن محمد القلصادي، ألفه العام: 1283هـ. وتوجد منه نسخة بمكتبته. ومازال مخطوط.

– "مطلع الملك في فن الفلك"، أو مسلك الفلك، وهو شرح للرسالة "الفتحية في الأعمال الجيبية" لبدر الدين محمد بن محمد، سبط المارديني (ت1506م).

8-3 في التاريخ والسير:

– "كشف الغمة في شرح لامية ابن النظر العماني"، وتسمى بقصيدة "الولاية والبراء"، وقد شرحها القطب شرحا تاريخيًا يقع في جزأين. وللكتاب نسخة مخطوطة بمكتبة القطب.

– "مسائل السير".

---

1 – نفسه، ج7، ص: 152. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20.

2 – تيبغورين بن عيسى الملشوطي، من علماء المغرب في القرن السادس الهجري.ينظر: معجم أعلام الإباضية (221).

3 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 152.

4 – الأعلام، ج7، ص: 157.

– "الإمكان فيما جاز أن يكون أو كان"[1]. "الرسالة الشافية" وهي أول مؤلف مستقل في بعض تواريخ أهل ميزاب في خمسة عشر فصلا، وقد كتبها القطب بعد أن طلب منه المستشرق الفرنسي "**إميل ماسكري**" (**Emile Masqueray**)[2] أن يكتب له خلاصة لتاريخ بني مزاب، تتضمن تاريخهم وأنسابهم وأصولهم وعقائدهم وتواريخهم ورجالهم. وقد طبعت في وقتها على الحجر، ثم أعيد طبعها مرات عديدة بالجزائر سنة: 1880م، وسنة 1908م[3]. في (191) صفحة، وقد ترجم جزء منها إلى الفرنسية على يد المستشرق "بيار كوبرلي"(**Pierre Cuperly**) سنة: 1973م.

– "رسالة موسعة في تاريخ وادي ميزاب". وهو تاريخ آخر لبني ميزاب، توسع فيه أكثر من الرسالة الشافية، وللكتاب نسخة مخطوطة في مكتبة تلميذ القطب "إبراهيم بن نوح امتيار"[4]. وقد طبعت الرسالة الموسعة سنة: 1932م.

– "شرح نونية المديح"، وهو شرح لقصيدة مجهولة في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، وتسمى "القصيدة النونية في شرح مهدي الأمة"، توجد نسخة منها في مكتبة القطب.

8–4 في علوم اللغة:

ولما كانت اللّغةُ العربية من أهم مقومات الأمة، ولسان حالها الناطق بمنجزاتها الحضارية للإنسانية جمعاء، فقد كان للقطب إسهام واضح في تطويرها بكل وجه متاح، من خلال تصانيفه الكثيرة المختلفة اختلاف فروعها وعلومها، فكانت له مشاركات في النحو والصرف والبلاغة والعروض، وذلك من خلال:

- **في علم النحو**: للعلامة أطفيش الكثير من التآليف النحوية، وهي:

– "قصيدة الغريب"، وهي أرجوزة في نظم كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، لابن هشام، (ت761هـ). نظمه في نحوٍ من خمسة آلاف بيت[5]. وهو أول تأليف له، ألفه وهو ابن (16) سنة.

1– الأعلام، ج7، ص: 157. ومعجم أعلام الجزائر، ص: 20. طبع سنة: 1889م.

2 – إميل ماسكري: أديب وعالم ومستشرق فرنسي، ولد بمدينة "روان" سنة: 1848م، تلقى تكوينا أكاديميا، أنهاه مدرسا بثانوية بالجزائر العاصمة، حدق اللغة العربية، كلفته الحكومة الفرنسية بمهام جمع المعلومات في مناطق عديدة في الجزائر، كالأوراس وزواوة والقبائل وميزاب، فكتب عن أثارها ولهجاتها وعاداتها، وهو أول مدير لمدرسة الآداب بالجزائر، ربط علاقات مع القطب، وطلب منه أن يكتب تاريخا موجزًا عن ميزاب، فكتب له القطب "الرسالة الشافية". ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص: 36.

3 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 388. والأعلام، ج7، ص: 157.

4 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 388.

5 – ينظر: الأعلام، ج7، ص: 157. ونهضة الجزائر الحديثة، ج1، ص: 302. وذكر أبو القاسم سعد الله أنها في نحو خمس مئة بيت. ولعله سهو منه. تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص: 44. وقد حقق الأستاذ "أحمد بن محمد الرحيي" المسألة، وانتهى –استنادا على جملة من النسخ– إلى أن عدد أبيات المنظومة هو ألفان وأربعون بيت (2040). ينظر مقال: نظم قطب الأئمة لكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، موازنة بين المخطوطات وقراءة في المنهج، من كتاب: الملتقى الدولي الثاني حول العلامة المحمد بن يوسف أطفيش الجزائري، إسهاماته المعرفية وامتداداته الجغرافية، نوفمبر 2014م، ج1، ص: 193.

– كتاب: "معتمد الصواب من قواعد الإعراب"، وهو شرح لشواهد كتاب "قواعد الأعراب" لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ). توجد نسخة منه في مكتبة القطب، رقم _1-ع-4_ في مكتبة الحاج سعيد تحت رقم _14_ ، والكتاب حقق في رسالة ماجستير من إعداد الطالب: إبراهيم بن علي، وإشراف الدكتور: أحمد بلخضر، بجامعة ورقلة، سنة: 2014م.

– "حاشيتان على شرح الداوي على الآجرومية". وضع الأولى وهو لا يزال يتتلمذ على يد أخيه إبراهيم.ومنه مخطوطة بمؤسسة عمي سعيد، تحت رقم _م23_

– "حاشية على شرح المرادي على الألفية". توجد نسخة منه مبتورة في مكتبة القطب ببني يزقن، تحت رقم _أ م 1_.

– "شرح شرح أبي سليمان داود التلاتي الجربي التونسي على الآجرومية"، وللمخطوط نسخة في الخزانة العامة بمؤسسة عمي سعيد تحت رقم _م4_

– "تسهيل الاجتهاد في تفسير أشعار الاجتهاد"، وهو شرح لشواهد ثلاثة شروح على الآجرومية (شرح أبو سليمان داود التلاتي، شرح أبو القاسم الداوي، شرح الشريف محمد الحسيني). وللمخطوط نسختان بمكتبة القطب، إحداها بخطه، ونسخة في مكتبة الحاج سعيد تحت رقم _2_.

– "حاشية على شذور الذهب وشرحه" لابن هشام الأنصاري، وللمخطوط نسخة بسلطنة عمان.

– "المسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية"، ومنه نسخة بالمكتبة البارونية بجربة التونسية، تحت رقم _107_. ونسخة بخزانة الشيخ محمد بن يوسف ببنانو ببني يزقن، تحت رقم _672_ ونسخة بمكتبة أت خالد، ببني يزقن...الخ. وقد تم تحقيقه في رسالة ماجستير للطالب: حيدر رشيد، وبإشراف الدكتور: المختار بوعناني، في جامعة السانيا، وهران، سنة: 2013م.

– "حاشية القَطر وشرحه"، وهي عبارات حشى بها على هامش مخطوط "قطر الندى وبل الصدى لابن هشام"، وتوجد النسخة بمكتبة القطب. وسماه: "الحواشي المحمدية على شرح المقدمة الهشامية"[1].

- **في علمي التصريف والعروض:** وقد ألف فيهما "القطب":

– "الكافي في التّصريف": وقد ألفه حوال العام: 1274هـ، توجد منه نسختان، الأولى بمكتبة "الحاج صالح بن عمر العلي"، ببني يزقن، والثانية مبتورة في مكتبة القطب ومكتبة الإصلاح، وقد حققته الباحثة: عائشة يطو في رسالة لها لنيل شهادة الماجستير، بجامعة وهران العام: 2002م.

– "شرح لامية الأفعال" لبدر الدين بن محمد بن مالك المتوفى (686هـ). وقد انتهى من شرحها سنة: 1260هـ. وقد طبع الشرح بعمان سنة: 1986م، في أربعة أجزاء.

1 – ينظر: مخطوط التحقيق ورقة 16 ظ.

– "حاشية على شرح لامية الأفعال" لابن الناظم. وللحاشية نسخة مخطوطة في خزانة الشيخ "ببانو" في بني يزقن تحت رقم _ ب93_

– "إيضاح الدّليل إلى علم الخليل"، في علم العروض[1]. وهو عبارة عن حاشية على القصيدة الخزرجية، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ). وللمخطوط نسخة بمكتبة القطب تحت رقم _أم 4_ مؤرخة سنة: 1273هـ.

- **في علم البلاغة:** وقد حظي هو الآخر باهتمام القطب، فكان أن ألف فيه:

– "تخليص العاني من ربقة جهل المثاني"[2]. توجد منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة القطب، وأخرى بمكتبة جمعية التراث بغرداية، وأخرى بسلطنة عمان. وقد حققه بها الطالب "محمد رمزي".

– "ربيع البديع في علم البديع"[3]. منه نسخة واحدة بخط المؤلف القطب في مكتبته، تحت رقم _أس 3_ حققه الطالب امحمد لقدي لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة باتنة -1- سنة: 2017م. وكانت الرسالة بعنوان: "امحمد بن يوسف أطفيش وجهوده البلاغية مع تحقيق كتابه "ربيع البديع في علم البديع".

– "الانشراح في بيان شواهد التلخيص والمفتاح"، توجد نسخة مخطوطة بمكتبة القطب.

– "شرح شواهد جلال الدين الخطيب القزويني". وللمخطوط نسخة بمكتبة القطب رقم _أ ع 1_

– "بيان البيان في علم البيان"[4]. منه نسختان في مكتبة القطب، الأولى بخط المؤلف، وهي نسخة كاملة تحت رقم _أس-1-2_، أما الثانية فهي نسخة مبتورة بخط غيره.

– "**شرح شرح الاستعارات**". ألفه القطب سنة: 1267هـ. وهو شرح على شرح عصام الدين الاسفراييني على متن الاستعارات للسمرقندي، وهو موضوع التحقيق والدراسة في هذه الرسالة.

8-5 تآليف ورسائل وردود وأجوبة مختلفة:

– "الرسم في قواعد الخط العربي"[5]، وهو مختصر في الخط العربي، ألفه في المسجد الحرام، وللمخطوط نسخة بخزانة دار التعليم لآل موسى وعلي، تحت رقم _مع/دغ07_ ونسخة بمكتبة مسجد إروان تحت رقم_إ/دغ175_، طبع بمصر سنة: 1349هـ، وفي الجزائر سنة: 1986م، وفي عمان سنة: 1984م.

– "تُحْفَة الحِبِ في أصل الطب"[6]، ألفه القطب قبل: 1865م. وتوجد نسخة خطية منه بخط المؤلف في مكتبة القطب. وهو مؤلف مطبوع في علم الطب.

1– معجم المؤلفين، ج12، ص: 133. والأعلام، ج7، ص: 157.

2– نفسه، ج7، ص: 157.

3– نفسه، ج7، ص: 187.

4– نفسه، ص: 157

5 – نفسه: 157.

6– نفسه، ص: 157.

– "شرح لغز الماء"، وتوجد نسختان منه في مكتبة الاستقامة، وهو مؤلف مطبوع[1].

– "النِحلة في غرس النحلة"، وهو مؤلف مطبوع في علم الفلاحة.

– "شرح شواهد الوضع"، وتوجد نسخة منه بمكتبة القطب تحت رقم _أ ع 3_

– "مختصر كتاب العمارات في البناء"، توجد منه نسختان بمكتبة القطب. ومكتبة الحاج سعيد.

– "شرح كتاب الزكاة".

- وأما رسائل القطب فكثيرة جدا، فمنها الفقهي والإخواني والسياسي والتاريخي والعلمي، وأشهرها:

– "رسالة إزالة الاعتراض عن محقي آل إباض"[2].

– "الرد على العقبي الطاعن في الدين"، وهو بحث تاريخي عن الإباضية، ومنه نسختان بمكتبة القطب، طبع في تونس سنة: 1903م.

– "جواب في الأوراق المالية".

– "جواب في ملل أهل الكتاب والشرك".

– "جواب لعلماء مكة".

– "قذى العين أهل الغين"، وهو رد على الإنجليزي الطاعن في الدين، طبع بتونس سنة: 1903م.

– "البرهان الجلي في الرد على الجربي"، وهو رد في جواز رؤية الجن.

– "رسالة في حكم الدخان والسعوط"، رسالة إلى عبد القادر المجاوي المالكي (ت 1914م)، توجد نسخة منها في مكتبة الاستقامة، وقد طبعت سنة: 1326هـ / 1908م.

– "الرد على الصفرية والأزارقة" في حكمهم بشرك العاصي، وهو جواب لبعض علماء عمان، وقد طبع بمصر سنة: 1897م.

– "ترتيب نوازل نفوسة"، وهي مجموعة رسائل وأجوبة لبعض أئمة الإباضية. توجد منها نسخة بمكتبة الاستقامة، وأخرى بمكتبة الشيخ الحاج صالح لعلي.

– رسائله إلى السلاطين العمانيين في زنجبار،. وهي حوالي ست عشرة رسالة بعث بها القطب إلى سلاطين الأسرة البوسعيدية، محفوظة في أرشيق زنجبار، ومواضيعها متعلقة بنشر الكتب وطباعتها واستلام الهبات والمساعدات[3].

1– معجم أعلام الجزائر، ص: 20.

2– الأعلام، ج7، ص: 157. وتوجد نسخة بمكتبة القطب، وهو في التعريف بالمذهب الإباضي. طبع سنة: 1897م.

3– ينظر: مراسلات قطب الأئمة للشيخ محمد بن يوسف أطفيش إلى السلاطين العمانيين في زنجبار، د سليمان بن سالم الحسيني، الملتقى الدولي الثاني حول العلامة امحمد بن يوسف أطفيش الجزائري وامتداداته الجغرافية، غرداية، 2014م، ج1، ص: 38–54.

6-8 في ميدان الشعر: "ديوان شعر"[1]. والحق أن القطب أطفيش لم يترك ديوانًا شعريا مستقلا، بل جل قصائده موزعة في ثنايا مصنفاته وكتبه ورسائله، وأكثرها في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، وبعض الشخصيات المعاصرة له، كقصيدته في مدح أخيه إبراهيم، وقصائد في مدح سلاطين زنجبار وعمان وغيرهم، وبعضها في الشكوى من أوضاع زمنه كقصيدتيه "اللامية" –التي يشتكي فيها مما أصابه من الناس– والميمية – في بعض خلافاته مع غيره–، وبعضها في الحث على فضائل الأخلاق أو في التأريخ لرحلاته[2]، أو في نظم العلوم اللغوية والشرعية...وغيرها من المواضيع، على أن أغلب هذه القصائد ما زال مخطوطا في مكتبة القطب.

تبقى الإشارة إلى أن أغلب مؤلفات القطب أطفيش قد طبعت في حياته، في الجزائر وتونس ومصر وعمان وزنجبار، وغيرها من دول العالم، وذلك نظرا لشهرة القطب وعلاقاته العلمية مع علماء وأعيان وملوك عصره خصوصًا إخوانه في المذهب الإباضي بدولة عمان، كما تدل على ذلك رسائله، وتقيداته الكثيرة على ظهر مؤلفاته المخطوطة[3].

كما تعاون بعض تلامذته من بعده كـ: سليمان الباروني، وإبراهيم أطفيش على طبع عدد منها[4]. إلا أنه ورغم ذلك مازال بعضها قيد الخط، رهين الخزائن، لما يقدم للطباعة والتحقيق بعد.

وإضافة إلى هذا التراث العلمي الزاخر الذي خلفه القطب رحمه الله، فقد ترك كذلك إرثا عظيما متمثلا في مكتبته الثرية المليئة بنفائس المخطوطات والمؤلفات في شتى أنواع الفنون، في وقت عز فيه ذلك على غيره من العلماء وأهل العلم، إضافة إلى معهده الذي بقي شاهدا عليه وعلى عصره، فسار من بعده تلاميذه على نهجه في نشر العلم وإزالة حجب الجهل والظلام التي فرضها الاستعمار.

1- معجم أعلام الجزائر، ص: 20. والأعلام، ج7، ص: 157.

2- ونقصد بذلك مثلا: "رائيته في رحلته إلى ورجلان"، و"قصيدته الحجازية" المؤلفة من (232) بيت شعري، والتي صور من خلالها رحلته الثانية إلى البقاع المقدسة، فذكر الأماكن التي مر بها، ووصف عادات أهلها، والفتاوى التي قدمها لهم، وقد كتبها سنة: 1303هـ/1886م. ينظر: قراءة في بعض قيم وأبعاد القصيدة الحجازية للقطب أطفيش، الملتقى الدولي الثاني حول العلامة امحمد بن يوسف أطفيش الجزائري وامتداداته الجغرافية، غرداية، 2014م، ج1، ص: 19-30.

3- كالتقييدات الموجود على ظهر المخطوطات: "بيان البيان"، و"تلخيص العاني من ربقة جهل المثاني"، و"الانشراح في بيان شواهد التلخيص والمفتاح"، و"المعونة لما ينبغي لمن يلقي السمع ويصغي"، و"ربيع البديع"، و"إيضاح الدليل إلى علم الخليل"، و"شرح شرح الاستعارات" وغيرها من المخطوطات التي راسل سعيد بن علي الصقري العماني لأجل طبعها. ينظر: جهود الشيخ سعيد بن علي الصقري (ت 1301هـ-1884م) في نشر الكتاب العماني، بشير بن موسى الحاج موسى، المؤتمر الدولي الخامس بماليزيا، حركة الطباعة العمانية وأثرها في التواصل الحضاري، 03-04 أكتوبر، 2014م، ماليزيا، ص: 22-23.

4- تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 270.

9- عصرُ القطبِ ومواقِفُه من أهمِ قَضَايَاه:

عمر القطب أطفيش – رحمه الله – نحوا من قرن من الزمان، في فترة حاسمة شهدت فيها قرى "واد ميزاب" –كما الجزائر عامة – أحداثًا مهمة، فقد مرت باضطرابات وتقلبات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة، وهو ما سنقف عليه في هذا الموضع من البحث، من خلال المبحثين:

9-1- الحياة السياسية:

- الفتـــرة العثمانيـــــة:

كان ميلاد القطب "أطفيش" في فترة زمنية كانت فيها الجزائر خاضعة للحكم العثماني، وهي الحقبة الزمنية التي سيطر فيها الدايات على الحكم – والتي تبتدئ من العام: 1671م، وحتى عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر،. العام: 1830م- وقد شهدت الجزائر في هذه الحقبة تراجعا كبيرا على جميع المستويات والأصعدة، بسبب عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفوضى وتفرد "الدايات" بالحكم، وإبعاد الجزائريين عن تسيير شؤون دولتهم وحرمانهم من جميع المزايا والمناصب، وهو ما جعل الجزائر كلها على صفيح ساخن، إذ تمرد مختلف سكان القبائل والأرياف على حكم الدايات بسبب الإجراءات الضريبية الظالمة التي أثقلت كاهلهم، وجعلتهم يعيشون في فقر مدقع.

ولربما كانت قرى بني مزاب أوفر حظا عن غيرها من مدن وقرى القطر الجزائري، إذ في الوقت الذي ألحقت فيه الدولة العثمانية الجزائر لسلطتها، كانت علاقتها مع الإباضيين في واد ميزاب تقوم على التقدير والاحترام والوفاق، فعقدت اتفاقا مع قرى واد ميزاب يعترفون بموجبه بسيادة العثمانيين، مقابل خراج سنوي معين يدفعونه لها[1].

وبذلك حافظ الميزابيون على تقاليدهم في التجارة، وفي تنظيم شؤون حياتهم، فازدهر نشاطهم التجاري وتجاوزت قوافلهم التجارية بما تحمله من بضائع وسلع حدود واد ميزاب والواحات الصحراوية، لتشمل كل مدن القطر الجزائري، حتى إن نشاطهم التجاري لقي نجاحًا مبهرًا، فقد (حركوا من خلاله الحركة الاقتصادية للجزائر عامة وبالنسبة للدولة التركية خاصة)[2].

1 – الإباضية في موكب التاريخ، علي يحي معمر، مراجعة: سليمان بن الحاج إبراهيم بابزبز، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2008م، ص: 1008. هذا وقد اتفق الميزابيون مع الدولة العثمانية على أن يعترفوا بسيادتها وأن يدفعوا لها ضريبة قدرت بنحو (45.000) فرنك فرنسي، وأن لا يساعدوا أو يأووا أي قائم عليها أو مناهض لحكمها، ولهم مقابل ذلك أن يتعاطوا تجارتهم في أي بلد خاضع لسيادتها بكامل الحرية، وأن تؤمن طرقهم ومواصلاتهم. ينظر: المصدر نفسه، ص: 1182.

2 – نفسه، ص: 1134.

كما حافظ الميزابيون على نظامهم الاجتماعي والسياسي والديني الذي كان يحكمهم، في إطار مجتمع صغير، يخضع فيه الكبير والصغير والغني والفقير لهذا النظام المعروف بـ"العزابة"[1]. وهو أعلى هيئة وسلطة على الإطلاق لها النفوذ الروحي على السكان جميعهم، دون استثناء، فقد كان مسؤولا عن حماية المجتمع خلقيا ودينيا واجتماعيًا. وربما كان هذا النظام في أحكامه يتجاوز الحدود الجغرافية ليشمل كذلك المغتربين خارج وطنهم[2].

في ظل هذه البيئة ولد القطب ونشأ تنشئته الأولى، ولم تكن أسرته بعيده عن هذه الظروف، فقد كان والده –رحمه الله– أحد أعيان ميزاب، وأحد تجارها المعروفين داخل ميزاب وخارجها، وكذلك الأمر بالنسبة لشقيقيه "موسى بن يوسف أطفيش" و"عيسى بن يوسف أطفيش"، فقد ورثا عن أبيهما هذه المهنة واحترفاها في مسقط رأسهما[3]. وقد ظل الوضع على هذه الحالة في مختلف قرى واد ميزاب حتى انتهى الوجود العثماني بالجزائر، وحل محله الاستعمار الفرنسي، وقد بلغ القطب حينذاك نحو عشر سنين.

- **فترة الاستعمار الفرنسي:**

مع بداية المد الاستعماري في العصر الحديث، كانت الجزائر من أوائل الدول التي تعرضت لحملة عسكرية فرنسية شرشة، قاومها الجزائريون مقاومة عنيفة ضحوا فيها بالغالي والنفيس، إلا أن منطق القوة فرض نفسه، فعاث الاستعمار الفرنسي في الجزائر فسادًا، من قتل للجزائريين وتنكيل بهم، وسلبهم خيراتهم وثرواتهم، ولم يكن قد مر على احتلال الجزائر العاصمة حين من الدهر حتى ضربت الحملة الاستعمارية بأطنابها شرقا وغربًا، كل ذلك على الرغم من مقاومة الجزائريين الشرسة في كل ربع من ربوع الجزائر.

لم يكن الميزابيون بمعزل عن إخوانهم، بل وقفوا إلى جنبهم ومدوهم بالمال والسلاح، وحتى بالرجال في جميع الثورات والانتفاضات التي قاموا بها، (فقد تطوع بنو ميزاب بألف جندي من الشبان في الدفاع عن الجزائر، وإن موقفهم البطولي بين جدران قسنطينة ضد الغزو الفرنسي معروف يثير الإعجاب، حتى من القواد الفرنسيين أنفسهم)[4].

إلا أن الميزابيين لما أحسوا بالخطر الداهم الذي يترصدهم من جهة الشمال، خصوصا لما انهار جدار المقاومة في الشرق والغرب وبعض مدن الجنوب (تقرت والأغواط وورقلة)، وتيقنهم أن لا قبل لهم بمواجهة آلة الدمار الوحشية القادمة صوبهم، التجؤوا إلى أسلوب المهادنة، من خلال خطة وقائية عملت بها هيئة العزابة،

---

1 – مجلس العزابة: هو نظام اجتماعي مسؤول على تنظيم حياة المجتمع الإباضي في واد ميزاب، تنظيما إسلاميًا خالصا مبني على مراعاة الدين و المحافظة عليه، والقيام بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو تنظيم لا يدخل عضويته إلا بشروط، منها: حسن السيرة، وحفظ القرآن، والكفاءة المالية والعلمية، والزواج..الخ. ينظر: قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش، ص: 55

2 – ينظر: الإباضية في موكب التاريخ، ص: 1142.

3 – ينظر: السلاسل الذهبية، ص: 18–19.

4 – الإباضية في موكب التاريخ، ص: 1179.

حيث تم إبرام "معاهدة الحماية" مع الحاكم العام على الجزائر حينذاك، الجنرال "**ألكسندر راندون**" (**Alexandre Randon**)، وذلك بتاريخ: 29 أفريل 1953م، والتي من خلالها حافظ الميزابيون على بعض استقلالهم وحريتهم في أداء أنشطتهم التجارية في الجزائر وخارجها (تونس والمغرب)، وبقيت مجالس العزابة تتولى بنفسها شؤونهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك مقابل الاعتراف بسيادة الدولة الفرنسية، وعدم فتح أبوابهم للثوار، خصوصا بعد أن استشرت الثورات في الجنوب الجزائري[1]، وأن يدفعوا ضريبة سنوية قدرت بنحو: خمسة وأربعين ألف فرنك فرنسي، ظلت ترتفع حتى وصلت حدود مئة وخمسة وثلاثين ألف فرنك فرنسي حدود العام: 1921م[2].

تباينت مواقف الميزابيين حول المعاهدة بين مؤيد ومعارض، كما رفضها أصحاب المذهب المالكي من تلك القرى، خصوصا مع الانتهاكات المتتالية التي تقوم بها السلطات الاستعمارية، والتي ظل القطب يحتج عليها، مطالبا باحترام المعاهدة، أو بالحكم الذاتي، إلا أن الاستعمار ظل وفيا لانتهاكاته وسياساته[3].

وقد انتهت تلك الانتهاكات بإنهاء معاهدة الحماية من طرف واحد، فنقضت تلك المعاهدة، وتم احتلال غرداية، وإلحاق واد ميزاب بالحكم العسكري الفرنسي، في: 21 ديسمبر 1882م. وقد تم الإعلان عن ذلك من قبل الحاكم العام الفرنسي للجزائر وقتذاك "**لويس تيرمان**" (**Louis Tirman**)، وذلك لجملة من المبررات والأسباب منها: أن أهل واد ميزاب كانوا يقدمون في الخفاء الدعم للثوار في الشمال ضد الاحتلال الفرنسي، كما أن تجارة المنطقة في الجنوب أصبحت تغري اليهود والفرنسيين بعد احتكارها من قبل أهل واد ميزاب، ولا يخفى أن وجود هذه المنطقة في قلب الصحراء بنظام الحماية كان أمرا يعرقل سير البعثات الاستكشافية الفرنسية، مثل بعثة "**فلاتر**"، إلى غير ذلك من الأسباب المباشرة وغير المباشرة[4].

ولأجل كل تلك الأسباب تحركت حامية عسكرية من الأغواط باتجاه ولاية غرداية، فاحتلتها عسكريًا، وألحقتها بفرنسا، ولم تلق فرنسا مواجهة أو مقاومة عسكرية، بل لجأ الميزابيون إلى الاحتجاج السلمي، فاحتجوا لدى الحكومة الفرنسية بعدم قانونية هذا الاحتلال بنص المعاهدة المبرمة بين الطرفين، كما ولجئوا إلى أسلوب المقاطعة والعصيان، فرفضوا أوامر الإدارة الفرنسية، ورفضوا الالتحاق بمدارسها التعليمية، كما ورفضوا قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته السلطة الاستعمارية على أبناء الشعب الجزائري فيما بعد[5].

---

1 – ينظر: الحركة الوطنية الجزائرية، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992م، ج1، ص: 360.

2 – ينظر: تاريخ بني ميزاب –دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية–، يوسف بن بكير الحاج سعيد، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص: 114.

3 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 268.

4 – ينظر: الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900م)، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط2 ، لبنان،2005م، ج1، ص: 461–462.

5 – ينظر: تاريخ بني ميزاب –دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية–، ص: 13–15.

هذا وقاطع الميزابيون الاستعمار الفرنسي وإدارته، فرفضوا كل الوظائف الإدارية التي عرضها عليهم، والتي تساعده على إدارة الأعمال في تلك المنطقة، وحافظوا في المقابل على عاداتهم وتقاليدهم في الملبس والمأكل، وعلى أنشطتهم الفلاحية والتجارية، المتوارثة أبا عن جد.

وقد وقف "القطب" موقف المدافع عن حقوق الميزابيين، إذ رفض احتلال مدينة غرداية رفضا قاطعا، ونظم المقاومة ضد تلك الحملة العسكرية، وتم اعتقاله ووضعه تحت الإقامة الجبرية لبضعة أيام، كما قيدت سلطات الاستعمار تحركاته في واد ميزاب وخارجها[1].

كما لجأ القطب إلى أسلوب المراسلات، من خلال مراسلاته المتكررة لممثلي السلطة الاستعمارية، كمطالبته الحاكم العام الفرنسي للجزائر سنة: 1888م، بتخفيف الغرامة المفروضة على أهل ميزاب، وترك إيجارات أملاك الأوقاف في يد مساجد الإباضيين[2]. وكذا رسالته التي وجهها إلى الحاكم العام الفرنسي "**جول كومبون**" (**Jules Combon**) بتاريخ: 12 ربيع الأول 1412هـ- 1894م. والتي عبر من خلالها على اعتراضه على تطبيق القانون الرامي إلى تعديل قانون الملكية العقارية بالجزائر، خاصة ميراث ذوي الأرحام على منطقة واد ميزاب، والذي عرض على مجلس الأمة الفرنسي في فبراير سنة: 1894م[3].

ولأن القطب كان غيورا على الإسلام والمسلمين مدافعا عنهم بما توفر في يديه من سبل في وطنه، فقد عبر كذلك عن موقفه الرافض للاحتلال الإيطالي لليبيا سنة: 1911م، بل ودعا إلى جمع التبرعات بالسلاح والمال لصالح المجاهدين المدافعين عن وطنهم وعن الإسلام في ليبيا[4].

تلك هي أهم الأحداث السياسية التي عاصرت حياة القطب، ومواقفه منها والتي كانت نابعة من رفضه للظلم والاستعمار، وحبه وغيرته على أهله ووطنه وعقيدته.

---

1 – نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ص: 331.

2 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 268.

3 – وللرسالة نسخة كاملة بمكتبة الأستاذ محمد بن أيوب الحاج سعيد، وهي الرسالة السادسة والثمانون والأخيرة ضمن مجموع رسائل القطب أطفيش، الصفحتان: 119–120.

4 – تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 270.

9-2- الحَــيَاةُ الثقَافِيــةُ:

يقصد بالحياة الثقافية دور المؤسساتِ التعليميةِ والتربويةِ المختلفة، كالزوايا والكتاتيب والمساجد والمدارس التعليمية المختلفة، وكذا النشاط التأليفي في شتى العلوم والمعارف، ودور ذلك في محاربة الجهل والأمية وإحياء نهضة علمية تشمل مختلف مناحي الحياة.

حيث لم تمنع الاضطرابات السياسية المتعاقبة على الجزائر من وجود حركة علمية وثقافية اهتمت بتنشيطها فئات المجتمع المختلفة، بعيدًا عن نفوذ ودعم الطغمة السياسية الحاكمة، وهو ما سنحاول تبين ملامحه من خلال:

- الفتــــرةُ العثمانيـــــةُ:

عرف العهد العثماني بالجزائر ركودا ثقافيًا كبيرًا خصوصًا في أواخره، شأن الجزائر في ذلك شأن كل البلاد العربية، فلم تكن هناك حركات تجديد فكرية، ولا انتفاضات علمية ذاتية أو متأثرة بالبلاد الأوربية التي قطعت شوطا كبيرا في مضمار الحضارة والتمدن، ولعل هذا الوضع المتردي كانت له أسبابه، فقد كانت اللغة الرسمية لحكام الدولة الجزائرية هي اللغة التركية، إذ هي لغة الدواوين والوزارات[1]، فالحكام ترك أعاجم، لا يعنون في الغالب باللغة العربية ولا يشجعونها، رغم أنها كانت هي لغة الشعب الجزائري،. مثقفين وعلماء وعامة، فهي لغة المدارس والزوايا والمساجد والحياة اليومية، تعليما وتعلما وإبداعا وتأليفا وتواصلا.

لأجل كل ذلك كان المشهد الثقافي حرًا بعيدا عن سيطرة الحكام العثمانيين، وأخذ المجتمع على عاتقه مهمة تنشيط الحياة الثقافية والعمل على ازدهارها بإمكانياته البسيطة، أملا في الحفاظ على ما توارثه الخلف عن السلف من علوم ومعارف متراكمة عبر القرون الخالية.

فالتعليم ارتكز في الأساس على أموال الوقف الخاصة بكل مؤسسة على حدةٍ، إذ هي التي تغدي المدارس التعليمية بمختلف أنواعها وتسهر على تسييرها، (فالتعليم كان بدون إشراف الحكومة، وكان يكتفي فقط بتعليم القرآن والعربية تبركا فقط، وأن الزوايا وغيرها لم تكن تتبع إدارة موحدة، ولا برنامج يضبط مراحل التعليم)[2].

ورغم ذلك، فقد كان في كل قرية من قرى الجزائر طريقة معينة، ووسائل خاصة لتعليم القرآن والحديث النبوي والعلوم العربية والإسلامية، وكان تعليم القرآن عاملا مشتركا سواء كان التعليم ابتدائيًا أو ثانويًا أو عاليًا[3]، على أن أشهر المؤسسات التي نشطت الحركة التعليمية والثقافية حينذاك هي:

---

1 – ينظر: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث –بداية الاحتلال–، أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، دت، ص: 159.

2 – الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900م)، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط2 ، لبنان، 2005 ، ج3، ص: 35.

3 – ينظر: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص: 161.

المساجد: فقد كانت المساجد أمكنةً للعبادة، وحلقاتٍ للذكر، ومدارسًا للتعليم، ودورًا للقضاء، وربما مأوى للطلبة وعابري السبيل، وكانت منتشرة حيث الكثافة السكانية العالية، وقد بنيت بعضها في مراحل متقدمة من الوجود العثماني، كالجامع الكبير، وجامع سيدي رمضان، وجامع القشاش...الخ.

الكتاتيب القرآنية: وهي عبارة عن حجرة ملاصقة للمسجد، أو مستقلة عنه، تخصص لتعليم القرآن قراءةً وكتابةً وحفظًا، ولا تخلط معه شيئا من العلوم الأخرى. وهي لا تعد بالمئات بل بالآلاف، فهي منتشرة في السهول، كما الجبال، (إذ لا يخلو منها حي من الأحياء، في المدن وفي القرى والأرياف)[1]. وتمثل الدراسة بها المرحلة الابتدائية. وتستقبل الأطفال من سن خمس سنوات حتى سن أربع عشرة سنة، وكان الفقراء يتوقفون عند هذا الحد من التعليم، أما الأغنياء فيكملون المرحلة الثانوية في جامع آخر أو زاوية.

الزوايا: وهي إما مركز للحَضْرَاتِ والزردَاتِ، أو مركز للتعليم والعبادة، وإن كان حديثنا عن النوع الثاني، فهي تأتي في المرتبة الثانية، إذ هي بمثابة مسجد ومدرسة وملجأ، وتمثل مرحلة التعليم الثانوي، وكان لكل زاوية شيخ ينشر تعاليمها بين أنصارها، وهي تشتمل على غرف للتدريس، ومكتبة وجامع، وكان نشاطها مرتبط بالوقف وبأعطيات الأهالي والمحسنين. ويقوم برنامجها التعليمي على جملة من المصادر، يأتي في مقدمتها القرآن الكريم، تليه المتون اللغوية والدينية المشهورة، يتلقى فيها التلميذ الفقه والنحو والتفسير والحديث والقرآن، والحساب والفلك، والتاريخ...وغيرها من العلوم، وهو تعليم تقليدي يغلب عليه الحفظ[2].

وقد لعبت الزوايا دورا مهما في استمرار النشاط العلمي والديني، وخرجت بذلك عددا كبيرا من الطلبة والمعلمين. وقد كانت منتشرة على نطاق واسع، حيث لم تكن مقصورة على المدن، بل حتى الأرياف، فقد كانت الجزائر العاصمة تعج بها، وكذا منطقة زواوة وبجاية، ومن هذه الزوايا نذكر: زاوية عبد الرحمان الثعالبي، وزاوية عبد القادر الجيلالي، زاوية مليانة، زاوية بني سليمان..الخ، بل لقد بلغ عددها قبيل الاحتلال ثلاثمئة وتسعة وأربعين زاوية (349) في مختلف أقاليم البلاد[3].

المعاهد: وهي أماكن مخصصة لإلقاء الدروس المختلفة، وأغلبها بالمدن، تتميز عن الزوايا بتركيزها على الجانب التربوي الأخلاقي، بعيدا عن الزهد والتصوف، ويتم فيها تدريس مختلف العلوم الدينية والأدبية واللغوية، والحساب، وقد اشتهرت في معظم المدن كوهران، وقسنطينة، وتلمسان، وندرومة، وهي أكثر نضجا من الكُتاب وأحسن تنظيما وتسييرًا، وربما تحولت الزاوية إلى معهد، كما الشأن مع الزاوية القشاشية مثلا.

---

1 – أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518–1830)، د/ مؤيد محمود حمد المشهداني، وسلوان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 16، جامعة تكرت، 2013م.ص: 25.

2 – ينظر: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص: 165.

3 – ينظر: العلاقات الجزائرية العثمانية، ص: 53.

كما أن من مظاهر الثقافة في هذا العهد انتشار الطرق الصوفية، خصوصا في الغرب الجزائري، وكان لهذه الطرق مريدوها وأنصارها، ومنها: الطريقة الشادلية، والطريقة القادرية، والطريقة التيجانية، والرحمانية... وغيرها كثير.

وأما التعليم في واد ميزاب، فكان يتبعُ تقريبا نفس النهج، إذ التعليم عندهم يجري في المساجد، أو في دار التلاميذ، على يد الطلبة وتحت إشراف العزابة، وكان لكل مدينة جامع خاص بذلك، وكان الطلبة يسكنون بأماكن خاصة بهم خارج المسجد، والمعلمون يأخذون أجرهم من الأوقاف، وربما سعى الطالب لنيل الدرجات العلى بالهجرة إلى مناطق أو بلدان أخرى[1]. مع ملاحظة غياب الزوايا في واد ميزاب[2]، لغياب الطرق الصوفية عندهم، (إذ لم يكن بها مرابطون ودراويش، بل كان لها مجالس دينية دنيوية يرأسها مشايخ محترمون، أخذوا على عاتقهم مسؤولية أبناء المنطقة، من حيث تعليمهم وتنظيم علاقاتهم، والتحكيم بينهم، وكان لهم علماء وفقهاء خاصين بهم، لأجل ذلك كان لهم جوامع فقط، ولم يكن عندهم زوايا وغيرها من مظاهر الطرقية)[3]. ورغم خروج الحركة العلمية والثقافية عن السلطة الحاكمة، إلا أن النشاط فيها كان حسنًا، والتأليف محمودًا، مقارنة بالعصر اللاحق، إذ (خلف العهد العثماني بعض الشعراء، وكتاب التاريخ والرحالة، وبعض المتطببين)[4].

على أن السمة الغالبة على ميدان التعليم في العهد العثماني في مختلف أقطار الجزائر، شمالها وجنوبها، شرقها وغربها، هو رواجه وشموله لمختلف أطياف المجتمع الجزائري، بطريقة تكاد تكون متشابهة، مع غياب الإبداع والابتكار فيه، فلم يصاحبه مشروع علمي أو فكري.

– فتــرةُ الاحتــلَالِ الفِرَنْسِــي:

ولما أدال الله الفرنسيين شهدت الحركة العلمية والثقافية في الجزائر ركودا كبيرا فاق كل التصورات، وكانت فاتحة ذلك بإصدار إدارة الاحتلال لقرار: 07 ديسمبر 1830م، والذي بموجبه أصبحت كل الأوقاف ملكا للدولة، وتابعة لمصلحة الدومين (أملاك الدولة)[5]. وكان ذلك وبالا ومصيبة عظيمة أصابت حركة التعليم في الجزائر قاطبة، وانعكست على مختلف مؤسساته، إذ كانت في معظمها تعتمد على أموال الوقف في تدبير شؤونها. كما أعقب احتلال الجزائر (نزوح الأدباء والعلماء إلى المشرق، وبعثرت الأسر والمكتبات، وحوربت لغة التعليم، وأغلقت المدارس العربية)[6].

---

1 – ينظر: الحركة الوطنية، ج3، ص: 32.

2 – نفسه، ج3، ص: 47.

3 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص41.

4 – محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص: 159.

5 – ينظر: الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر (188م–1914م) رسالة دكتوراه، في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إعداد: عبد الحميد عومري، إشراف: علي بن حويدقة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ماي 2017م، ص: 26.

6– المرجع السابق، ص: 159.

أهمل الفرنسيون التعليم في الجزائر لاعتبارات مختلفة، لعل من أبرزها محاولة طمس مقومات الهوية الجزائرية العربية الإسلامية، وجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، بخلق دلائل تاريخية ودينية وثقافية، بل وحتى جغرافية، وفي سياق ذلك عملت على اغتصاب موارد التعليم العربي الإسلامي الشائع وقتذاك – الأوقاف–، وهدم المدارس، وإفقار المؤدبين والمعلمين، وكذا تهجير العلماء وترحيلهم، وحتى نفيهم، وفي بعض الأحيان وصل الحد إلى اغتيالهم. فتدهور حال التعليم في مختلف مدن الجزائر وقراها.

فقد تراجع عدد **المدارس القرآنية** بشكل ملفت وملحوظ في كل القطر الجزائري، خصوصا في المدن، ففي الجزائر العاصمة وحدها وفي ظرف عقد من الزمان، بعد أن كان عدد المدارس غداة الاحتلال نحو مئة (100) مدرسة، لم يبق منها سوى أربعة وعشرين (24) مدرسة العام: 1840م[1]. وقد كان مصيرها الهدم، أو التحويل إلى مخازن، ومراكز عسكرية، ومن أمثلة المدارس التي هدمت: مدرسة جامع ستي مريم سنة: 1838م، ومدرسة جامع السلطان: 1838م، ومدرسة سوق الكتان والتي حولت للاستخدام العسكري[2]. وأما ما بقي من المدارس والكتاتيب والزوايا والمساجد، فكان خاضعا للرقابة الاستعمارية في أغلبه، محافظ على نمطه القديم في التعليم، الذي يقوم على التقليد والبساطة والحفظ والاستظهار، دون فهم عميق غالبًا، أضف إلى ذلك تغلغل النشاط الصوفي إليها بعد أن شجع الاستعمار ذلك.

وقد حاول الاحتلال تعويض ذلك بإنشاء معهد خاص بباريس سمي بـ "الكوليج العربي" سنة: 1839م، وكان هدفه استقبال الشباب الجزائري، وتكوينه تكوينا فرنسيا، ليقوم بعد عودته بدور المبشر للحضارة الفرنسية[3]. كما أعقب ذلك إنشاء المدارس الإقليمية الشرعية الثلاثة، وفقا لمرسوم: 30 سبتمبر 1850م، في كل من الجزائر وتلمسان وقسنطينة، وكانت تُدَرسُ القرآن والفقه والحديث والتفسير، وكان الهدف منها تخريج قضاة مسلمين وكذا المترجمين[4].

كما عمل الاستعمار على تعويض المدارس القرآنية بمدارس عربية فرنسية عصرية متطورة، خاضعة للإدارة الاستعمارية، ورغم كون عددها محدود جدا (ستة مدارس في كل القطر الجزائري حدود العام: 1851م)، فقد حاول الفرنسيون استقطاب الجزائريين إليها، بتدريس مادة "حفظ القرآن" والعهد بها إلى معلم جزائري، إلا أنها لم تلق النجاح المنتظر، فقد تردد الجزائريون كثيرا في الالتحاق بها، بل قاطعها أغلبهم، بسبب خوفهم على أبنائهم من التنصير[5]. خاصة وأن أغلب موادها كانت عن الثقافة الفرنسية، وتدرس

---

1 – الحركة الوطنية، ج3، ص: 28.

2 – ينظر: الحركة الوطنية، ج3، ص: 38.

3 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص333.

4 – ينظر: نفسه، ص: 213، و ص:373.

5 – فقد شجع الحكام العسكريون للجزائر على نشر المسيحية، والتبشير بها، من خلال بناء الكنائس، والملاجئ والمعابد الخيرية. ينظر: نفسه، ج6، ص: 108.

باللغة الفرنسية[1]. إذ كان هدف فرنسا منها بداءة نشر الأفكار الفرنسية بطريقة غير مباشرة في أوساط الجزائريين، ثم دمج الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين في مجتمعهم الفرنسي، ثم الانتقال إلى دمج الجزائريين أنفسهم في المجتمع الفرنسي كمرحلة أخيرة.

وقد كادت الحركة التأليفية والإبداعية في هذه الفترة تنعدم في أغلب مناطق الجزائر – باستثناء واد ميزاب– بسبب السياسة الاستعمارية، إذ أفل نجم العلماء ولم يكن للمصنفين شأن يذكر، لولا تلك الشهب التي تلوح الفينة بعد الأخرى، فتنير سواد ذلك الليل الدامس الذي سرى إلى مختلف العلوم اللغوية العربية، وكذا العلوم الدينية المختلفة، ولم يبق منها سوى بعض التعليقات والشروح والحواشي موزعة في بعض المساجد والزوايا، يتم تدريسها بطرق تقليدية، وأما ما عرف من أدباء هذه المرحلة فقد اشتغلوا بالشعر الديني وقصائد المديح النبوي.

كما أن من ملامح المشهد الثقافي في هذه الفترة انتشار الفكر الاستشراقي، والذي شجعته الإدارة الاستعمارية، من خلال "لجنة الاكتشاف العلمي بالجزائر"، التي تأسست بموجب قرار وزاري صدر العام: 1839م، وهي لجان تضم عدد من العسكريين والأكاديميين مكلفين بإنجاز مشاريع وبحوث عن الجزائر، بغرض استكشافها في مختلف المجالات، (جغرافيتها، قبائلها، لهجاتها، عاداتها وتقاليدها...الخ)[2]، وخصوصا في منطقة الصحراء، ومن أبرز هؤلاء المستشرقين: **مونتلانسكي غوستاف** (1854–1907م)، **وإيميل ماسكري** (1843–1894م)...الخ، هذا الأخير الذي كانت له اتصالات وثيقة مع القطب، حيث طلب من "القطب أطفيش" أن يؤلف له كتاب حول تاريخ ميزاب، فكان أن ألف له: "الرسالة الشافية في تاريخ ميزاب"، كما أن من أعلام المستشرقين الجزائريين وقتذاك: "بلقاسم بن سديرة"، و"محمد بن أبي شنب"...الخ.

ورغم كل ما سبق حافظ الجزائريون على هويتهم وثقافتهم ورفضوا الانسلاخ عن جذورهم، ففي الوقت الذي رفضوا فيه إرسال أولادهم وأبنائهم إلى المدارس الفرنسية الاستعمارية، كانوا يشتركون في دفع أجرة شهرية لأحد الطلاب المتمرسين باللغة العربية، يدرس أبناءهم القراءة والكتابة ويحفظهم القرآن.

وأما منطقة واد ميزاب فضلت بعيدة نسبيا عن كل تلك المضايقات، خصوصًا وأنها عوملت معاملة خاصة، حيث تعرضت للحماية الفرنسية، ثم الاحتلال المباشر، إلا أنها احتفظت بتسيير شؤونها الداخلية، فبقي نظام العزابة، واستمرت أنشطة التعليم والتجارة والاقتصاد، كما سمح لأهلها بممارسة مختلف شعائرهم[3]، وهو ما جعل النشاط الثقافي بها يبقى متميزا–رغم الرقابة الاستعمارية–، إذ حافظت حركة

1 – ينظر: الحركة الوطنية، ج3، ص: 37،45.

2 – ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص: 80–102.

3 – ينظر: نفسه، ج7، ص: 78.

التعليم على نشاطها، في المساجد والمدارس والكتاتيب والمعاهد التي أنشئت بها، وقاد تلك الحركة علماء ومعلمون وأساتذة ومثقفون.

ولأن القطبَ علامةٌ فارقةٌ في النهضة العلمية والثقافية بواد ميزاب، فإن كل حديث عنها – في تلك الفترة – يأتي ولاشك مقرونًا به وبسيرته، فقد تصدى للتعليم والتدريس وهو فتى يافع ابن ست عشرة سنة بمنزله، كما كان يلقي الدروس في مسجد بني يزقن، ومسجد بونورة أيام إقامته بها، ثم إنه حول منزله إلى معهد للتعليم العالي مند العام: 1850م، درس فيه مختلف الآداب والفنون والعلوم عقليها ونقليها معية أساتيذ زمانه في تلك القرى.

وقد كان برنامج التعليم عندهم يهدف –إضافة إلى تعليم الكتابة والقراءة وحفظ القرآن– إلى تدريس العلوم الدينية من فقه وحديث وتوحيد وأصول وتفسير وفرائض، وكذا العلوم العربية والعقلية من نحو وبلاغة وعروض ومنطق وحساب...وغيرها[1]. فجذب إليه الطلاب من الجزائر ومن خارجها. كما أن نشاطه التعليمي بها لم يقتصر على الأطفال فقط، بل شمل كذلك النساء من كل الأعمار، ومن بين تلميذاته الشهيرات مثلا: عائشة بنت ناصر[2]. وكل ذلك تطبيقا لمخططه الرامي إلى الحفاظ على الهوية الوطنية، وتنظيف الدين مما علق به من الشوائب والخرافات، والعودة إلى الاجتهاد وتنشيط العقل، والثورة على الجمود والخضوع، (فقد كان التلاميذ يواظبون على الدروس في المساجد التي كانت مجانية بالنسبة لهم، ولا يكاد يوجد رجل أمي في ميزاب لعناية أهله بالتعليم العربي الإسلامي من الأساس)[3].

كما صاحب هذا النشاط التعليمي والإصلاحي، نشاط تأليفي إبداعي، إذا كان القطب من أبرز العلماء في عصره ليس في واد ميزاب أو الجزائر فحسب، وإنما في كل البلاد العربية والإسلامية قاطبه، فكانت تآليفه متنوعة وشاملة لكل أنواع الفنون والعلوم، وربما كانت مرجعًا للفتوى والقضاء حتى عند السلطة الاستعمارية، كما وقفنا عليه قبل، فجسد بذلك مشهدا ثقافيا حافلا قل نظيره في مختلف الأقطار العربية حينذاك.

---

1 – وقد وضع القطب أطفيش شروطا لقبول التلاميذ في المعهد، كان أهمها حفظ القرآن وبعض المتون الضرورية، وكذا الاستقامة في السلوك قولا وعملا، ثم إنه قسم تلاميذ المعهد إلى ثلاث مستويات وطبقات، الأولى: طبقة المبتدئين، ويدرسون الحديث النبوي، والآجرومية في النحو، وعقيدة التوحيد والفقه الإباضي، والشعر والأخلاق...الخ، الثانية: وهي الطبقة المتوسطة، يدرسون الحديث، وقطر الندى في النحو، ونونية أبي النظر في التوحيد..وغيرها، الثالثة: طبقة كبار التلاميذ، ويدرسون ألفية ابن مالك في النحو، والسمرقندية في البلاغة، وأرجوزة في العروض، وألفية السالمي في أصول التشريع، والحديث، والأخلاق..الخ. ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص: 271–272.

2 – نفسه، ج6، ص: 340.

3 – نفسه، ج3، ص: 62.

وحري في هذا المقام الإشارة إلى الدور الذي لعبته المكتبات في محاربة الجهل والأمية، إذ هي أهم مصادر المعرفة ومناهلها، سواء المكتبات العامة الملحقة منها بالزوايا والمساجد والمدارس، أو الخاصة المستقلة كتلك المنتشرة في بعض مدن الجنوب، كتوات وورقلة وبني يزقن في غرداية.

فقد اشتهرت مدن وقرى واد ميزاب بمكتباتها المتعددة، الغنية بمختلف التآليف والمصنفات والمخطوطات الدينية والأدبية والعلمية، والمتوارثة بين الأسر عبر القرون، كما الشأن مع مكتبة عائلة الثميني، وكذا عائلة أطفيش بإرثها المعرفي وباعها العلمي الكبير، وكانت كتبها إما وليدة التأليف المحلي، أو النسخ والجلب من البلاد العربية الأخرى مشرقا ومغربًا، وقد حافظ عليها أهلها، وجعلوا منها بؤرًا لنشاط علمي وثقافي أزال حجب الجهل في تلك البلاد.

ومع مطلع القرن العشرين (1900م)، بدأت بشائر ميلاد نهضة ثقافية وأدبية وإصلاحية جزائرية، تجسدت في انتشار الصحافة وإصدار المجلات، وتأسيس النوادي والجمعيات الثقافية، وبداية تشكل النزعات الإصلاحية الدينية والسياسية على يد علماء وأدباء ومفكرين جزائريين، وقد تغلغت رياح التغيير إلى الأوساط الجزائرية عبر مسارب ثلاث: أولاها كانت قادمة من بلاد المشرق العربي، حين عاد بعض المصلحين الجزائريين من بلاد المشرق (خصوصا بلاد الحجاز ودمشق ومصر)، وفي جعبتهم الكثير من الأفكار والرؤى الإصلاحية، التي أفرزتها الحركات الإصلاحية النهضوية الشاملة في بعض الأقطار العربية، والتي تهدف إلى إخراج العرب والمسلمين من عصر الظلمات الذي قبعوا فيه لقرون في محاولة لإخراج المستعمر من أرضهم، وإحياء لمجد المسلمين التليد، من مثل حركة جمال الدين الأفغاني (1897م)، ومحمد عبده (ت 1905م)...وغيرهم كثير، أما المسرب الثاني فيتمثل في الأفكار التي آمن بها الطلبة الجزائريون العائدون من جامع الزيتونة، أو جامع القرويين، أو من مختلف المعاهد والزوايا العربية، ونادوا بها وعملوا على تحقيقها، وأما المسرب الأخير فتجسد في آراء وتوجهات النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس والمعاهد الفرنسية العليا، فانبلج بذلك صبح جديد أزال حجب ذلك الظلام الدامس، الذي غطى على أغلب مناطق الجزائر خلال القرن الماضي، بفعل نشاط الاحتلال وخططه الهادفة إلى تجهيل الجزائريين وطمس مقومات هويتهم وانتمائهم الثقافي.

لأجل ذلك كانت بدايةُ هذا القرن فاتحةَ خير أفرزت قيام نهضة ثقافية مهدت لها التغيرات الحاصلة بدءا ببروز الصحافة وانتشارها على نطاق واسع باللغتين العربية والفرنسية، ثم بروز النوادي والجمعيات الثقافية، وانتهاء بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فيما بعدُ.

تلكم هي أهم ملامح الحياة السياسية والثقافية في جزائر القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتي صاحبت حياة القطب أطفيش، وكان هو أحد أبرز أقطابها، بفعل مواقفه السياسية، وأنشطته الثقافية المختلفة، مصلحا وإماما ومدرسًا ومؤلفًا، وما لايدرك كله لا يترك جله.

الفَصْلُ الثّانِي :

دِراسةُ كتابِ "شرح شرح الاستعارات" لـ: امحمد بن يوسف أطفيش).

1- تَوثيقُ نسْبَة الكتَاب إلَى القطب أطفيش.

2- بيانُ زَمَن تأْليفِ الكتَاب.

3- سَبَبُ تَـــأليف الـكتَاب.

4- مَنْهَجُ القطب أطفيش في تَأْليف الكتَاب.

5- مَصَــادرُهُ.

6- شَوَاهــدُه.

7- القيمَةُ الكتَاب العلميَّة.

8- مَـــآخذُ عَلَى الكِتَابِ.

9- وَصْفُ النُّسَخة المُعتمَدَة في التَّحْقيق، ونَمَاذِجُ مِنْهَا.

10- المَنْهَجُ المتَّبَعُ في التَّحقيق.

- خَاتمَـــة.

1- توثيقُ نِسبَةِ الكتَابِ إلى القطبِ أطفيش :

إن منْ أهمّ الأعمَالِ الّتِي ينبَغِي علَى البَاحِثِ المحقق بذل جهْده فيهَا بِكُل دقّة وأناةٍ، هو تأكيد نسبة المؤلَف إلى صاحبه، قصْد تجَنب النتائج الخاطئة، ولكَي لا تُنسَب الأعمَال لغيرِ أصْحابهَا، خَاصّة والحال أنّ عدَدا غير يسير منْ أسمَاء المؤلّفِين قد تشَابَهَتْ أسماؤهُم علَى النّاسِخِينَ والمحقّقِينَ على السواء، فوقعوا في مهواة من الغلط، ونسبوا بعضها إلى غير مؤلفيها الحقِيقِيّين.

ولتجنب هذَا الخَلْط حَاولت تتبّع مَا ورَد عنِ الكِتَاب وصاحِبِه في جُملَة منَ الرّوايَات والنّصُوصِ، قديمها وحديثها، وخلَصْتُ إلى أنّ نسْبَةَ هَذَا الكِتَابِ: "**شرح شرح الاستعارات**" إلى "امحمد بن يوسف أطفيش " نِسْبَة صَحِيحَة ثَابِتَة، لَا يرْقَى إليهَا الشّكُّ والرّيبُ، بدَلِيلِ:

أولا:— أنّ أغلب المصَادِر والمراجع الّتي تَرجَمَتْ لِلْعَلَمِ "أطفيش" ذكَرَتْ أنّ لهُ شرحًا على شرح عصام الدين على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ومنْ هَذِهِ المصَادِر والمراجع:

*- معجم أعلام الإباضية، من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر، -قسم المغرب- محمد بن موسى بابا عمي وآخرون، وقد جعله ضمن مؤلفاته في النحو واللغة والعروض، يقول: (ومن مؤلفاته: شرح شرح الاستعارات لعصام الدين" مخطوط)[1].

*- تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، يوسف بن بكير الحاج سعيد.

*- الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش، عدون جهلان.

ثانيًا — أن المؤلف "أطفيش" في هَذَا المخطوط أشار إلى العديدِ من المؤلفات التي صنفها، ومن ذلِك مثلًا:

*- قوله في مقدمة المخطوط، عند شرحه للفظ "العبد": (**العبد**: "ال" فيه للعهد الخارجي الحضوري، وهو في الأصل صفة، لكن تغلبت عليه الاسمية، فاستعمل استعمال الأسماء، وقد تكلمت عليه في "حاشية القطر وشرحه"، و"حاشية شرح الآجرومية لأبي القاسم الغردوي" رحمه الله، و"حاشية التمرين"، بما يقنع الراغب)[2]. وهي كلها مصنفات ثبتت نسبتها للقطب.

*- قوله في الفريدة الأولى من العِقدِ الأولِ، عند شرحه لقول العصام:(**كأن يُقَالَ سهوًا في مقَامِ استعمَال الفرَسِ، الكتَابُ**): ("**الكِتَابُ**" بالرفع نائب فاعل، لأن القول يجوز عمله في المفرد مطلقًا، أو إذا أُريد لفظه كما هنا، وفي ذلك كلام بسطته في "حاشيتي على تمرين الطالب في إعراب الألفية للشيخ خالد")[3].

إلى غير ذلك من مؤلفاته التي أحال إليها بضمير المتكلم، والتي أثبْتنَاها له في مُؤلّفاتِهِ قبل، عند ترجمته.

ثالثًا— أن القطب أطفيش ذكر هذا المصنف-"**شرح شرح الاستعارات**"- على أنه من مؤلفاته، وأحال إليه في العديد من تآليفه الأخرى المثبتة له، من ذلك مثلا:

---

1 – معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 403.

2 – ينظر: مقدمة المخطوط، ورقة (02و).

3– ينظر الورقة (53و) من المخطوط.

*- ما ورد في مصنفه "تيسير التفسير"، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَاشتَعَلَ الرَأسُ شَيْبًا**﴾، حيث قال: (...ففي "اشتعل" استعارة تصريحية تبعية، وفي "الشيب" مكنية، والتحقيق جواز انفكاك المكنية عن التخييلية، كما بينته في "شرحي على شرح عصام الدين"، و"بيان البيان")[1].

*- ما ورد في مصنفه الموسوم بـ: "بيان البيان في علم البيان"، عند تعريف الحرف، حيث قال: (وقد حققت معنى الحرف في "شرحي على شرح عصام الدين للسمرقندية")[2].

*- ما ورد في مقدمة مصنفه الموسوم بـ: "شرح كتاب النيل وشفاء العليل"، حيث قال: (وقد أطلت الكلام في هذين اللفظين بعينهما في "شرح عصام الدين")[3].

رابعًا- مَا جَاء في مقَدّمَةَ المخطوط- النسخة المعتمدة في التحقيق- علَى لسَانِ المؤلف نفسه، حيث قال: (قال العبد الذَّليل المفْتقر إلى رحمة ربّه الجليل، المحَمّد بن الحاج يوسف بن عِيسى بن صَالِح بن عبْد الرَّحْمن، الملقَّب بِأَطْفَيّش)[4]. وكذا ما جاء في نهاية المخطوط: (قال مؤلف هذا الشرح: "المحَمَدْ بن الحَاج يُوسُف بن عِيسَى بن صَالِح بن الحَاج عَبْد الرَّحْمَن": تم هذا الشرح في أواسط المحرم من عام ألف ومائتين وسبعة وستين، وأنا ابن نيف وعشرين عامًا)[5].

أمّا **عُنوانُ الكتَابِ** فقدْ نَصّ عليهِ المؤلّفُ "أطفيش" في مُقَدّمَةِ شرحه، حيثُ قال : (فقد أَلْقَتْ إلَيَّ الغُرْبَة صَدَاهَا، أَن أَضَع على "شرْح الاسْتِعارات" لِعِصَامِ الدّينِ، شرْحًا يبَيّن المُرَاد، ويَجْمع مَا قيل عليْه من الإيراد، مُوَشَّحَا بِما فَتَح به عَلَيَّ الجَوَاد، مُسْتفْتِحًا بِذكْر آيَاتِ اللهِ، وهو خير الفاتِحِين، ومُسْتعِينًا بالله، وهو خيْر من استُعِينَ). وهو تعبير من الشارح ينص بصريح العبارة على عنوان هذا المصنف، وهو:

"**شرح شرح الاستعارات لعصام الدين**" وهوّ العُنوَانُ نفسُه الّذي نجِدُهُ في معجَمِ أعلام الإباضية[6]، وكذلك بَقِيّة المصَادِرِ والمراجع والدراسات التي تناولت حياة القطب، فهي أيضًا لم تخرج عن هذا العنوان.

وبهذَا ثبتَ لنَا صحّةُ نسبَةِ هذَا الكِتَابِ إلى القطب "امحمد بن يوسف أطفيش"، بما لا يترك بادرة شك.

- ولكِنْ متَى ألّفَ القطب أطفيش -رحمه الله- هَذَا الكتَابَ ؟ ومَا سبَبُ تأليفِهِ له ؟

1- تيسير التفسير، ج9، ص: 07.

2- مخطوط بيان البيان في علم البيان، نسخة بخط المؤلف، في مكتبة القطب، رقم: أس-1-2- ، الورقة: 32ظ.

3- شرح كتاب النيل وشفاء العليل، العلامة محمد بن يوسف أطفيش، مكتبة الإرشاد جدة، دار الفتح بيروت، ط1973،2م ،ج1، ص15.

4- ينظر مقدمة المخطوط، ورقة (01 و).

5 - ينظر: الصفحة (647) من التحقيق.

6 - ينظر: معجم أعلام الإباضية، ج2، ص: 403.

2 – بيَـانُ زمــنِ تَأْلِيــفِ الكِتَابِ :

لمْ أجِد في كتُبِ التّراجُمِ التي ترجمت للقطب إشَارةً واضحةً تفيدُ القَارِئَ بتَاريخِ تأليفِ هذَا المصَنّفِ، واقتصَرَ ذِكرُ ذلِكَ علَى النّسخَةِ الفريدة المعتمدَةِ في التّحْقِيقِ، حيثُ قَالَ مؤلّفُهَا في خاتمة المؤلَفِ بصريح العبارة: (تم هذا الشرح في أواسط المحرم من عام ألف ومائتين وسبعة وستين، وأنا ابن نيف وعشرين عامًا)[1].

ومن ثمت فتاريخ إكمال هذا المصنف هو شهر محرم من العام: 1267هـ، وإن كنا لا ندري تاريخ بداية التأليف فيه.

وأما قول المصنف: (وأنا ابن نيف وعشرين عاما)، فيؤكد ما أثبته الباحث "مصطفى وينتن"، من أن تاريخ ميلاده، لا يمكن أن يكون قبل العام: 1238هـ، الموافق لسنة: 1821م، فيكون القطب –رحمه الله– قد ألف هذا المصنف وهو ابن تسع وعشرين سنة، وهو المرجح عندنا.

وهو غير ما أثبت في كتب التراجم عن سنة مولده. فحسبها أن المؤلف قد أتمه عندما كان يبلغ من العمر واحدا وثلاثين سنة، على قول من قال بأنه ولد في حدود العام: 1236هـ[2]، وفي حدود ثلاثين سنة، على قول من قال بأنه ولد العام: 1237هـ[3]. وكلا القولين غير دقيق، والصحيح ما رجحناه قبل.

---

1 – ينظر: الصفحة (647) من التحقيق.

2 – معجم المفسرين، ص: 658.

3 – معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب، ج2، ص: 399.

3- سَبَبُ تأليفِ الكِتَابِ:

لقد اجتمع على تأليف هذا الكتاب جملة من الأسباب، ذكرها المؤلف موجزة مختصرة في مقدمة الكتاب، حيث يقول: (...**فقدْ أَلْقَتْ إِلَيَّ الغُرْبَة صَدَاهَا، أَن أَضَع على شرْح الاسْتِعارات لِعِصَامِ الدِّينِ، شرْحًا يبَيّن المُرَاد، ويَجْمع مَا قيلَ عليْه من الإِيرادِ، مُوَشّحًا بِما فَتَح به عَلَيَّ الجَوَاد، مُسْتفْتِحًا بِذكْر آيَاتِ اللهِ، وهو خيرُ الفاتِحِين، ومُسْتعِينًا بالله، وهو خيْر من استُعِينَ، وهو الذي قال: "واسْتَعِينُوا بِالَصَّبْرِ والصَّلَاةِ"**)[1]. والتي يمكن بيانها وحصرها في الآتي:

1- هروب المؤلف القطب من الغربة التي كان يعيشها زمن عزمه على تأليف هذا المصنف، ولا ندري نوع الغربة التي قصدها الكاتب، أهي غربة البعد عن الديار؟ أم هي غربة العيش في وطن ضرب فيه الجهل بأطنابه شرقا وغربا شمالا وجنوبًا، فبقي وحيدا يقارعه وينازله ؟ أم هي غربة الانعزال عن العالم الخارجي والتي فرضها الاستعمار؟

الحق أن الكتب التي ترجمت للمؤلف –ووقفنا عليها–لم تذكر أنه رحل إلى خارج الجزائر، أو حتى خارج إقليم واد ميزاب، في الفترة التي ألف فيها هذا المصنف، على اعتبار أن المؤلف انتهى من تصنيف الكتاب العام: 1267هـ. الموافق لسنة: 1850م. كما أن النشاط العلمي والثقافي، ورغم تراجعه إلا أنه لم يتوقف في تلك البلاد، إذ كانت بضاعة التدريس بها رائجة، في المساجد أو في المدارس التعليمية الخاصة، كما أن النشاط التعليمي في منطقة واد ميزاب لم يتوقف، إذ انبرى له معلمون وأساتذة تنوعت مشاربهم.

ويبدو أن رجاء القطب كان في أكثر من ذلك بكثير، بحكم معرفته بازدهار الحركة العلمية والفكرية في بعض البلاد العربية الأخرى، وهو ما جعله يأسف لحال وطنه الذي استشرى فيه الجهل، ومما يؤيد ذلك قوله –عند شرحه لقول "الخطيب والسعد"–: (بيانه ليفهمه الناس حتى جهال العصر في هذه البلاد)[2]. وقوله في موضع آخر من الكتاب: (وتعلم مما مر –إن لم ترضع لبان جهال العصر في هذه القرى– أن "إنما" للحصر والقصر...)[3]. فيكون تأليفه لهذا الكتاب مساهمة منه في رفع حجب الجهل المنتشرة.

2- شرح وتبيين مقصد ومرام عصام الدين بن عربشاه في شرحه "للرسالة السمرقندية في الاستعارات"، وإزالة الغموض الذي يكتنفه، والذي أعجز القراء والشراح على السواء عن فهم الكثير من مكنوناته ومدلولاته.

3- وضع شرح موسوعي شامل، يستوعب من خلاله أكبر قدر ممكن من الآراء والتوضيحات الواردة في الشروح المتعددة، التي ألفها أصحابها لشرح "شرح العصام"، وجمع كل ما ورد فيها من فوائد ونوادر بلاغية، والتي تغني قارئ هذا الشرح عنها.

---

1 – ينظر الورقة (01و) من المخطوط.

2 – ينظر الصفحة (376) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (447) من التحقيق.

4- مَنهجُ المؤلفِ في تأليفِ الكتابِ:

أولًا- تَــبْوِيــبُ الكِــتَابِ:

لما كان هذا الكتاب شرحًا على شرح، فقد التزم فيه القطب بالترتيب الموضوعي الذي سار عليه الشارح عصام الدين، ومن قبله المصنف السمرقندي صاحب المتن، وهو أمر بديهي بالنسبة لكتابٍ وضعَ شرحًا على كتاب آخر. لأجل ذلك يمضي القطب مترسما التقسيم الذي جاء في الرسالة، حيث قسمها واضعها إلى ثلاثة عقودٍ معنونةٍ ومفصلةٍ، وتحتَ كلِ عِقْدٍ مجموعةٌ من الفرائدِ، كما الآتي:

- جاء **العقد الأول** تحت عنوان: "في أنواع المجاز"، وقد ضمنه ست فرائد تناول فيها تباعًا: (المجاز المفرد، الاستعارة الأصلية والتبعية، الاستعارة التحقيقية والتخييلية، الاستعارة الترشيحية والتجريدية والمطلقة، في جواز كون الترشيح حقيقة أو مجازًا، في المجاز المركب).

- ثم شرع في **العقد الثاني** المعنون بـ: "في تحقيق الاستعارة المكنية"، والذي ضمنه هو الآخر أربع فرائد فصل من خلالها آراء البلاغيين في الاستعارة المكنية، وهي: (الاستعارة المكنية عند السلف، الاستعارة المكنية عند السكاكي، الاستعارة المكنية عند الخطيب القزويني، في اجتماع التصريحية والمكنية).

- ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى **العقد الثالث**، والذي جاء تحت عنوان:" في تحقيق قرينة الاستعارة المكنية"، باعتبار أن كل قرينة للمكنية استعارة تخييلية، وقد ضمنها خمس فرائد، بيانها: (الاستعارة التخييلية عند السلف، الاستعارة التخييلية عند الزمخشري، الاستعارة التخييلية عند السكاكي، التخييلية عند المصنف السمرقندي، في الترشيح). مع ملاحظة أن القطب استغنى عن ذكر عناوين الفرائد الأربعة للعقد الثاني، كما أنه أعاد صياغة عناوين الفرائد الخمسة من العقد الثالث والأخير[1].

حافظ القطب على هذا التقسيم مرتبًا، وتتبع تلك العقود والفرائد شارحا كل ما ورد فيها من تعاريف وأحكام، مدعما ذلك بالشواهد والأمثلة وأقوال أرباب البلاغة والبيان.

ثانيًا- وَضعُ خاتمةٍ عَقبَ كل فَرِيدَةٍ من الفَرَائدِ:

فقد عقب القطب كل فريدة من فرائد الكتاب بخاتمة تحوصل ما ورد فيها من مسائل بلاغية، وتبين المراد، أو تتم ما ورد فيها من قضايا رأى القطب أن لها علاقة من قريب أو بعيد بما ورد في تلك الفريدة، وهو ما ينم عن منهجية فريدة انتهجها في مصنفه هذا، ومما تناوله في تلك الخواتيم:

- الحديث عن التشبيه باعتبار ذكر أركانه وحذفها. وأن المستعار قد يكون: حسي وعقلي وتوهمي[2].
- في التفريق بين الترشيح البياني، والترشيح البديعي. وذكر المبالغة البديعية، والتجريد البديعي[3].

1- ينظر الصفحات (482)، و(514)، و(539)، و(567)، و(597) من التحقيق.

2- ينظر الصفحة (137) من التحقيق، وما بعدها.

3- ينظر الصفحة (183) من التحقيق، وما بعدها.

- في التجريد البديعي وذكر أقسامه، والالتفات والافتنان، والتنبيه إلى صور الترشيح[1].
- في التمثيل البديعي، وفي اختلاف البلاغيين في التشبيه البليغ والاستعارة[2].
- في الحديث عن طرفي التشبيه وطرق ورودهما، وعلاقة ذلك بمعنى التخييل في الاستعارة[3].
- في الحديث عن حسن الاستعارة الحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة، مع ذكر تقسيمات أخرى للاستعارة: الوفاقية، والعنادية (التهكمية والتمليحية)، ثم أقسام الاستعارة باعتبار الجامع، ثم الاستعارة العامية والخاصية، وكذا التفريق بين براعة الختام وبراعة المطلب، وبراعة المخلص، وبراعة الاستهلال والمطلع، وبراعة المقطع، ورد العجز على الصدر[4]. إلى غير ذلك من المسائل التي تطرق إليها. وهنا نشير إلى أن:
- القطبَ تفرد عن الماتنِ والشارحِ بتلك الخواتيم.
- أغلبَ الخواتيم جاءت مستقلةً في سياقها، بينما جاء القليلُ منها في سياقِ شرحِ كلامِ العصام.
- كلَ خاتمة شغلت حيزًا كبيرًا من الشرح، (من ثلاثة صفحات إلى عشر صفحات، وأكثر) .
- جُلَ المباحث البديعية التي تناولها القطب في هذا الشرح جاءت في تلك الخواتيم.

ثالثًا– منهـــجُهُ في شَرحِ كَلامِ العِصَـــامِ:

اعتمد القطب في شرحه لكلام العصام منهجا يقوم على ثلاثة أسس هي:

أ – اعتمادهُ على طريقة الشرحِ المزجِي غالبًا: حيث عمد القطب إلى ذكر عبارة من شرح العصام، مميزًا كتابتها باللون الأحمر، ثم يبسط القول والشرح فيها، حتى يصير الكل أو المجموع كالكلام الواحد، من ذلك مثلا: قوله في شرح حد الاستعارة المطلقة: ("**الاسْتِعَارَةُ إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِمَا يُلَائِمُ**" أي يناسب، "**شَيْئًا مِنَ**" المشبه به، "**الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ**"..."**وَ**" لا بما يلائم شيئا من المشبه، "**الْمُسْتَعَارِ لَهُ**" فهي استعارة "مُطْلَقَةٌ"، أي تسمى استعارة مطلقة، لإطلاقها عن التقييد بما قيدت به المرشحة والمجردة، وعبارة "المصنّف" أولى من قول "الخطيب": "الاستعارة المطلقة مالم تقترن بصفة، ولا تفريع")[5].

وقوله في تحديد وصف الترشيح في الاستعارة: (وأنه لا يكفي "**فِي التَّقْيِيدِ أَنْ يَكُونَ**" الترشيحُ "**زَائِدًا عَلَى قَرِينَةِ**" الاستعارة "**الْمَكْنِيَّةِ**" أي لا يكفي في كون الترشيح ترشيحًا تقييده بكونه زائدًا على قرينة المكنية فقط، "**بَلْ لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى قَرِينَةِ التّخييليَّةِ أَيْضًا**"، لأن التخييلية استعارة لا بد لها من قرينة)[6].

---

1 – ينظر الصفحة (204) من التحقيق، وما بعدها.

2 – ينظر الصفحة (298) من التحقيق، وما بعدها.

3 – ينظر الصفحة (508) من التحقيق. وما بعدها.

4– ينظر الصفحة (626) من التحقيق، وما بعدها.

5 – ينظر الصفحة (141) من التحقيق.

6 – ينظر الصفحة (601) من التحقيق.

فالملاحظ على القطب أنه حافظ على إعراب كلام العصام، مفرداتٍ وجمل، ودمج شرحه فيه حتى صار الكل نصا واحدا، وهو ما يسمى عند علماء التحقيق بالشرح المزجي.

ب – مقارنةُ شرحِ العصامِ بكلام السعدِ في "المطول" و"المختصر": إذ وفي سياق شرح القطب لكلام العصام يميل في كل المواضع –تقريبًا– إلى الاستشهاد بقول "السعد" في تلك المسألة، لأجل تأكيد ما فهمه من قول العصام وإثباته، أو محاولة منه الإحاطة بكل جوانب تلك القضية أو المسألة محل النقاش، ولعل ذلك ما يفسر كثرة النصوص التي نقلها من كتابي "المطول" و"المختصر".

من ذلك مثلا: ما علق به على قول العصام بأن السكاكي جعل الاستعارة التحقيقية هي ما كان المستعار له محققا حسا أو عقلا، ففسر التحقق الحسي والعقلي بأن المشبه موجود حقا لا توهما وادعاءً. تدركه الحواس الخمس، أو العقل المحض، بأن يشار إليه إشارة عقلية، ليستشهد القطب مباشرة بقول السعد التفتازاني، يقول: (قال السّعدُ والخَطِيبُ: والاستعارةُ قد تقيدُ بالتحقيقيةِ، وبهذا التقييدِ تميزُ عن التخييليةِ، والمكنى عنها، وإنما تسمى تحقيقيةً لتحقق معناهاَ، أي: ما عني بها، واستعملت هي فيه حسا أو عقلا، بأن يكونَ ذلك المعنى أمرًا معلومًا يمكن أن يُنصَ عليه، ويشار إليه إشارةً حسيةً أو عقليةً، فيقال: "إن اللفظَ نقلَ عن معناه الأصلِي، فجعلَ اسما لهذا المعنى على سبيلِ الإعارةِ للمبالغةِ في التشبيهِ بالمعنى الموضوعِ له، فالحِسِي كقوله،. أي: قول "زُهَيْر بْنُ أَبِي سلْمَى":

لَدَى أَسِدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَـــــدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُـــقَلَّمِ

والعقلي: كقوله سبحانه تعالى: ﴿**اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾، أي الدين الحق، وهو ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلًا لا حسًا)[1]. فالقطب هنا يدعم قول العصام بما قاله السعد في "المطول"، مشفعا ذلك بالشواهد والأمثلة. وهي الطريقة التي انتهجها في شرحه لكل الفرائد.

ج – استئناسُه بشروحٍ وحواشيَ سابقةٍ وُضِعَت على الرسَالَةِ السمَرْقندية: إذ إن تتبعه لمختلف المسائل البلاغية ساقه في الكثير من المواضع إلى نقل نصوص بلاغية أخرى لعلماء تقدموه في شرح الرسالة السمرقندية وأجادوا في ذلك، من مثل عرضه لبعض الآراء من: شرح الملوي، وحاشية حفيد العصام، وحاشية الزيباري، وحاشية الغياث، والغنيمي، الدلجي، والشيرانسي، والصبان،...الخ، كما أنه لا يكتفي بنقل تلك النصوص فحسب، بل يعمد إلى شرحها وتبسيط المراد منها، ومناقشتها كلها بالحجة والدليل القاطع، قبولا وترجيحا، أو اعتراضًا وردا.

– من ذلك مثلا: مناقشته لتعريف الخطيب للاستعارة المكنية بأنها التشبيه المضمر في النفس، وقد علق العصام على التعريف بأنه لا وجه لتسميتها استعارة حينئذ، يناقش القطب هذه المسألة مستعرضًا آراء مختلفة حولها:

---

1 – ينظر الصفحة (123) من التحقيق.

* فنقل رأي "السعد" في المطول والمختصر: وهو أن التشبيه لا يسمى استعارة، وإن كان ذلك الاستعمال مبنيًا على التشبيه، فتسمية التشبيه استعارة خالية عن المناسبة. ثم يعرض القطب آراء أخرى، منها:

* نقل رأي "الجربي": سمي التشبيه المضمر في النفس مجازًا بطريق إطلاق اسم الملزوم على اللازم، لأن التشبيه من لوازم الاستعارة، يعني أنه أطلق اسم الملزوم الذي هو الاستعارة واسمه هو لفظة الاستعارة، على اللازم الذي هو التشبيه.

* كما ونقل أيضا رأي "الشيرانسي": وإنما سمي استعارة" يعني التشبيه المضمر في النفس، لكونه –أي التشبيه– مبناها، أي مبنى الاستعارة، فيكون من تسمية السبب وهو التشبيه باسم المسبب وهو الاستعارة.

* ومنها رأي جماعة أخرى وهو أن إطلاق لفظ الاستعارة على التشبيه في مذهب "الخَطِيبِ" من الاشتراك اللفظي، ويمكن التوفيق بينه وبين القول بأنه مجاز، لأن الإطلاق والتسمية كانا أولا مجازًا، ثم صارا حقيقة.

تلك بعض الآراء التي نقلها القطب حول هذه المسألة، والتي انتهى بعد مناقشتها إلى القول: (قلت: ما ذكر "الجَرْبِي" من توجيه التسمية بإطلاق اسم الملزوم على اللازم، وما ذكرته من التوجيه بإطلاق اسم أحد المتلابسين على الآخر، وما ذكره "الشِّيرَانْسِي" من التوجيه بتسمية السبب باسم المسبب، تفيد أن تسمية التشبيه استعارة مجاز مرسل علاقته كما ترى اللازمية أو الملزومية أو هما معًا، أو الملابسة، أو السببية أو المسببية أو هما معًا...)[1].

وهذه الطريقة في الشرح انتهجها القطب تقريبا في كل المسائل التي شرحها، مع ملاحظة أن "حاشية الشيرانسي" هي من أكثر الحواشي التي استند عليها في شرحه، وطغى استئناسه بها على أغلب مراحل شرحه، ولعل ذلك راجع إلى موافقته للشيرانسي في الكثير من تخريجاته وآرائه البلاغية.

رابعًـــا– تمثيلهُ بأبياتٍ من منظومةِ "الطبلاوي" على الرسالةِ السمرقنديةِ:

وهي المنظومة الموسومة بـ: "المنظومة الدرية في الاستعارات المبنية"، والتي لخص فيها الناظم كل ما ورد في متن الرسالة السمرقندية، ثم وضع عليها شرحًا مفصلا، وقد بلغ عدد الأبيات المستشهد بها في هذا الجزء من التحقيق سبعة وأربعين بيتًا (47)، موزعة بين جميع الفرائد، من التمثيل بالبيت الواحد، وحتى ست أبيات، من ذلك مثلا قوله في تقسيم الاستعارة إلى: تحقيقية وتخييلية، ومحتملة لهما:

ثُمّ الّذِي استُـــعيرَ قَـد قُسِمْ إِلَى كَـــلَامٍ بتـــحَقُّقٍ وُسِـمْ
أَوْ بِـــتوهُّمٍ فَتَحْـــــقِيقِيّة ذَاكَ وهَـــــذَا سَمِّ تَخْيِيلِيةْ
والثّـــالِثُ الّـذِي به احْتِمَـــالُ ..... [2]

وكذا قوله في جواز اجتماع المكنية والتصريحية في لفظ واحد، لجواز أن يشبه شيء بأمرين:

---

1 – ينظر الصفحة (417) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (132) من التحقيق

وَجَازَ فِي الـــكَلَامِ أَنْ تَجْتَمِـعَا مَكْنِـــيَّةٌ وَذَاتُ تَصْـرِيحٍ مَـعَـا [1]

وربما يكتفي من البيت بجزء الشاهد فحسب، ثم يشرح قصد الناظم منه، على أنه غالبا ما يقرن التمثيل بأبيات المنظومة، بنصوص وافية من شرح الطبلاوي نفسه عليها.

خامسًا– التحققُ من دقةِ المصادرِ التي اعتمدَ عليهَا:

وذلك بالعودة إلى نسخها المتعددة، والمقارنة بينها، ثم الوقوف على الاختلافات الواردة فيها، ومن المصادر التي دقق في نسخها المختلفة نذكر:

أ – تحققه من نُسخِ الرسالةِ السمرقنديةِ: إذ على الرغم صغر متن الرسالة، وقلة الفروق اللغوية الواردة في نسخها المختلفة، إلا أن القطب تنبه إلى ذلك، وعمل على تحقيق تلك الفروق وتخريجها نحويا ودلاليا وتركيبيا، ومن المواضع التي حققها:

* ما علق به القطب على قول السمرقندي: ("**أَنَّهُ**" أي الشأن، "**إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشَبَّهِ المَذْكُورِ**" في عبارة المستعير، كـ"المنية" في قولك: "أنشبت المنية أظفارها"، أو المراد المذكور المعهود، في المكنيات المثبت له لازم المشبه له "**خَارِجٍ**" أي لازم، وفي بعض النسخ: "إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه"، "**رَادِفٍ**" أي لازم "**المُشَبَّهِ بِهِ**" وفسر "الشارح" "رادف المشبه به"، فقال: "**أَيْ تَابِعهُ**" أي تابع المشبه به وهو لازمه.

فتعبير المصنف أولا "بخارج" أو "تابع"، وثانيًا "برادف" تفنن وفرار من التكرار اللفظي، على أني أظن أن نسخة "خارج" فاسدة، لأنه لا معنى صحيح مقول لتسمية الرادف خارجًا...الخ)[2].

فالقطب لا يقارن فقط بين الاختلاف اللفظي بين النسختين "خارج" و"رادف"، بل إنه يبطل القول الأول ويجعله فاسدا، ويرجح القول الثاني.

ب – تحقُقُه من نسخِ شرحِ العصامِ: حيث وفي إثناء شرح القطب لكلام عصام الدين، كان كثير التدقيق والتمحيص لكلامه، غير مكتف بنسخة واحدة من شرحه، بل قارن بين نسخ كثيرة منه، مبينًا مواطن الاختلاف فيها، ألفاظًا وتراكيب، شارحًا كل ذلك، ومخرجًا له، فمن ذلك مثلا:

* ما ورد في الفريدة السادسة من العقد الأول، عند قول الشارح العصام: "فإنه فِي التحْقِيقِ الوَفِي الأَجْلَى من الحلاوة"، حيث قال القطب: (وقوله: "الوفي" مأخوذ من "الوفى"، أي الموفي بالمراد، و"الأجلى" بالجيم من "الجلاء"، أي: الظهور، أي الذي هو أظهر في تأدية المعنى المراد من غيره. "مِنَ الحَلَاوَةِ" وفي بعض النسخ: "الأحلى"، بالحاء المهملة وإسقاط قوله: "من الحلاوة")[3]. فقد ذكر القطب الاختلاف الحاصل في النسختين بين كلمة "الأجلى"، و"الأحلى" وفسر المراد بالكلمتين تفسيرا دلاليًا خرجَ به كلام الشارح العصام التخريجين معا.

---

1 – ينظر الصفحة (452) من التحقيق

2 – ينظر الصفحة (567) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (293) من التحقيق.

* ما ورد في الفريدة الرابعة من العقد الأول حيث يقول القطب شارحا قول العصام: (وَالتَّرْشِيحِ عَلَى تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ" بقرينتها، "لَكَانَت" الاستعارة "التَّخْيِيلِيَةُ تَرْشِيحًا مطلقًا"...وفي بعض النسخ: "لكان التخييلية"، بترك تاء التأنيث، لجوازه حيث كان الفاعل مؤنثًا، ظاهرًا مجازيَ التأنيثِ)[1].

فقد فسر الاختلاف بين النسخ، في تذكير الفعل "كان" وتأنيثه، وصحة الوجهين معًا، بجواز ذلك نحويًا، إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث.

ج – تحققهُ من نسخِ "المطولِ" و"المختصر" للسعدِ: لم يكتف القطب بتحقيق المصدرين الأساسيين اللذين اعتمد عليهما في شرحه، بل إنه دقق كذلك في بعض المصادر الأخرى التي اعتضد عليها كثيرًا في شرحه، فنقل عنها وقارن بين نسخها المختلفة، ومن هذه المصادر كتابي "المطول" و"المختصر"، ومن أمثلة ذلك: ما نقله عن السعد حيث يقول: (والاستعارة باعتبار آخر، غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ، ثلاثة أقسام، لأنه إما أن لا تقترن بما يلائم المستعار له، أو المستعار منه، أو تقرن بما يلائم المستعار له، أو تقترن بما يلائم المستعار منه. كذا في "الكبير" و"الصّغير"، وفي بعض نسخهما: أو قرنت بما يلائم المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه)[2].

* ومن أمثلة تحقيقه لنسخ "المطول" و"الصغير" أيضا قوله: (وإلى ذلك أشار "الخطيب"و"السّعد" بقولهم: "ومبناه، أي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء...الخ"، وفي أكثر نسخ "المطوّل"، وقليل نسخ "الصّغير": "ومبناها" –بالتأنيث– أي مبنى الاستعارة، والنسخ المصححة بتصحيح "السّيد" التذكير)[3].

فالمؤلف يعمل تحقيقا معمقا في مختلف المصادر التي اعتمد عليها، متلقفًا ما بين نسخها من فروق، ومستخدما في ذلك صيغًا مختلفة للانتقال بين النسخ، من مثل قوله: "وفي نسخة أخرى"، "وفي كثيرٍ من النسخ"، "وفي بعض النسخ"، "وفي بعض نسخهما"...الخ. وهو ما يدل على دقة الشيخ وتمحيصه وتمكنه في قراءة وتخريج تعابير النساخ المختلفة.

سادسًـا– شيوعُ ظاهرةِ الاستطرادِ في مُصَنفِهِ:

وهو ما جعل هذا الكتاب من أكبر مصنفات القطب وشروحه البلاغية على الإطلاق، نظرا لما يحويه من كم هائل من المعلومات في شتى العلوم والفنون، فالقطب يتناول المسألة أو القضية محاولا الإحاطة بها من مختلف جوانبها، وهو ما يؤدي به إلى الانتقال من مجال معرفي إلى آخر، ومن مظاهر الاستطراد فيه نذكر:

أ – الاستطرادُ بالانتقالِ بين الحقولِ المعرفيةِ المتباينةِ: فهو يعرض لمختلف المفردات، والمصطلحات العلمية المتباينة من فقه وتفسير ونحو ومنطق، وغيرها، والتي تأتي في سياق شرحه، فيعرفها ويتناولها بالتحليل والتوضيح خدمة للدرس البلاغي، وإحاطة به من مختلف الجوانب الممكنة، فمن ذلك مثلا ما علق به على

1 – ينظر الصفحة (178) من التحقيق.

2 – ينظر: الصفحة (141) من التحقيق.

3 – ينظر: الصفحة (179) من التحقيق.

قول العصام: "اتفقت كلمة القوم: الظاهر كلمات القوم، لأنه لا بد للاتفاق من فاعل متعدد...". فقد فسر القطب معنى كلمة "الظاهر" تفسيرا لغويا بأنها بمعنى الواضح والظهور، ثم استطرد معرفًا هذه الكلمة المصطلح في عرف واصطلاح الأصوليين، فيقول: (وفي اصطلاح "الأُصولِيّينَ": لفظٌ دلَ على مَعْنى دَلَالةَ راجحةً، فيَحْتَمِلَ غيرَ ذلك المعنَى مرجوحًا، كـ"الأسد"، فإنه راجحٌ في "السبع"، مرجوحٌ في "الرجل الشجَاعِ"، و"الغائط" فإنه راجحٌ في الخارجِ المستقذرِ، مرجوحًا في المكانِ المطمئن الموضوعِ لهُ لغةً أَوَلًا، وخرج المؤول والمشترك والمجمل والنص، كـ"زيد" لأن دلالته قطعية، وعبارة "ابْنِ الحَاجِبِ": الظاهر في اللغة الواضح، وفي الاصطلاح: ما دل دلالة ظنية، إما بالوضع كـ"الأسد" أو بالعرف كـ"الغائط. انتهى)[1]. على أن القطب لا يكتفي بتعريف واحد فقط، بل يعرض لتعريفات جماعة من علماء الأصول، منهم ابن الحاجب، والعضد، والسعد...الخ.

ب – الاستطرادُ بترجمةِ أسماءِ الأعلامِ: فالقطب حين يعرض لبعض الأعلام (شعراء وبلاغيين وفقهاء) ينصرف إلى التعريف بهم، أو الترجمة لهم، ومن العلماء الأعلام الذين ترجم لهم –في هذا القسم من الكتاب– نذكر: زهير بن أبي سلمي، والخطيب القزويني، والسعد التفتازاني.

* من ذلك مثلا ما علق به القطب على قول العصام من أن الترشيح والتجريد قد يجتمعان في موضع واحد كما في بيت "**زهير**" الشهير: لدى أسدٍ شاكي السلاح...، حيث قال: (وهو هنا "زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلْمَى" بضم السين، مات قبل مبعثه ﷺ، نظر إليه رسول الله ﷺ فقال: "اللَّهُمَّ أَعِذْنِي مِنْ شَيْطَانِهِ"، فما لاك بيتًا حتى مات، وهو والد "كعْبٍ" صاحب: "بَانَتْ سُعَادُ"، رضي الله عنه، وكان شاعرًا ماهرًا حاذقا. قال "عمر" رضي الله عنه: "أشعرُ الناسِ الذي يقُولُ: وَمَنْ و مَنْ". قال العلامة "**الأمير**" في حاشية "**المغني**"، يشير لقول "**زهير**" في معلقته:

وَمَنْ يَكُ ذَا مالٍ فَيَبْخَلْ بِـــمالِهِ عَلَى قومِهَ يُسْــتَغْنَ عنهُ ويُذْمَمِ)[2]

وهكذا يستطرد القطب في عرض أبيات المعلقة، فلا يتوقف إلا وقد أتى على ثلاثة وعشرين بيتًا منها، ليعقب ذلك بشرح لغوي لأهم مفرداتها.

هذه بعض مظاهر الاستطراد في شرح القطب والتي تختلف في حجمها من موضع إلى آخر ومن مسألة إلى أخرى، فقد يكون استطرادا في بضعة أسطر، وقد يكون في صفحات طوال.

سابعًا– الدقةُ والأمانةُ في النقلِ من شَتَى المصادرِ:

فهو ينتهج منهجية دقيقة في النقل عن العلماء، مع إشارته إلى المصادر التي نقل منها غالبا، وهو ما يدل على أمانته العلمية وتحريه منهج العلم الدقيق، وكانت منهجيته في النقل تقوم على طريقتين:

---

1 – ينظر: الصفحة (303) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (165) من التحقيق.

أ – النقلُ الحرفِي للنصُوصِ: فقد نقل القطب عمن سبقه من العلماء نصوصًا وأقوالا كثيرة، وكان نقله لها نقلا حرفيا لأجل الاستشهاد بها في مواضع مختلفة من الكتاب، مع استخدامه لصيغ وعبارات تدل على بداية النقل وانتهائه، ومن تلك الصيغ: "ونص كلام الخطيب"، "قال الشيرانسي"، "قال الدلجي"، "وعبارة السعد"، "كذا في الكبير والصغير"، "كما في القاموس"، "انتهى كلام الشيرانسي"، "قاله السعد"، "انتهى كلام باشا الذي حكاه الطَّبْلَاوِي"."كذا للحفيد"...الخ. كما أنه يختتم كل نص منقول بالكلمة "انتهى" كأحسن ما يكون النقل والتضمين[1].

ومن مظاهر التزامه بالدقة والأمانة العلمية –أيضا– نقله لنص العصام من رسالته في الاستعارات– وهي رسالة معمولة باللغة الفارسية– فقد نقل القطب عن "الشيرانسي" نصًا منها ليبين وجهة نظر السكاكي للاستعارة المكنية، ومفاده أن "المنية" في المثال الشهور–أنشبت المنية أظفارها بفلان– مستعملة في الموت الموصوف بالاتحاد بالسبع، ولا شك أن الموت الموصوف بالاتحاد بالسبع غير الموضوع له، أي الموت المجرد، وكيف علق العصام عن ذلك، يقول: ("وأزين اشكال جواب كفته أندله أزمنيه براد موت أست بدعوى أنكدر كمال مشابهة عين سبع شده، ومعنى كفته سكاكي مراد أن ومشبه به أست له سبع إست إست كه مراد أن ومشبه به إدعائي أست نه شبه به حقيقي وبرين جواب اعتراض كرده أنه كه برين تقدير منية وز عير موضوع له مستعمل بناشدر براكه بانكه دعوى كنندكه مرك عين سبعشده أم موضوع له بودن يبرون نرد وحيون منيدور غير موضوع له مستعمل بناشد مجاز بناشد ليس استعارة بناشد، وتقسيم استعارة بالكناية واستعارة مصرحة صحيح بناشد...الخ)[2]. ثم علق القطب بعد نهاية النص المنقول بالقول: (انتهى بألفاظ الشارح الفارسي. وبعضها كما رأيتَ وافقتِ العربيةَ).

ب – النقلُ بتصرفٍ: وكما اعتمد القطب على النقل الحرفي اعتمد كذلك على طريقة نقل النصوص بالمعنى مع التصرف في ألفاظها لأجل الشرح والتوضيح والبيان أكثر، مستخدما في ذلك صيغا تعبيرية مختلفة منها: "قال في القاموس ما حاصله"، "انتهى ببعض تصرف كما هذا"، "نقلته بزيادة مني وإيضاح"، "كما تشير إليه عبارة الصحاح"، "بتصرف قليل"، "انتهى بتصرف قليل"، "ومثل ذلك مع زيادة قليلة في "المطَوَّلِ"،"كذا ذكر الحَفِيدُ بإيضاح مني"، "كما يفهم من عبارة "المِفْتَاحِ" و"السَّيِّدِ" في شرحه"، "انتهى بإيضاح"، "انتهى ملخصًا"، "انتهى بتصرف قليل"...الخ . وهي عبارات تدل كلها على النقل بالمعنى، أو النقل بتصرف[3].

---

1 – ينظر مثلا الصفحات (211)، (246)، (414)، (417)، (418)، (439) من التحقيق

2 – ينظر الصفحة (382) من التحقيق.

3– ينظر مثلا الصفحات (213)، (322)، (380)، (530)، من التحقيق.

ثَامِنًا– التفسيرُ البلاغيُ لكلامِ الشارحِ العصام:

لا يكتفي القطب بشرح كلام العصام وتبيان قصديته منه فحسب، بل يلجأ إلى استخراج ما ورد في شرحه من تمثلات لمباحث البلاغة المختلفة، تطبيقًا وشرحًا وتوضيحًا، فإذا شرح العصام نفسه موضعا للشواهد البلاغية، فمن تمثلاته البلاغية تلك: ما ورد في خاتمة الشرح عند قول العصام: (والحمد لله على تمام الإصباح بعد الظلام المحوج إلى المصباح، ونرجو الانتظام في سلك دعاء الطلبة في الصباح والرواح والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين)، إذ شرح القطب العبارة شرحا لغويا وبلاغيا ماتعا بين من خلاله المراد، موضحا ما تشمله العبارة من تمثلات بلاغية كأحسن ما يكون الشرح.

* حيث فسر جملة: "الحمد لله على تمام الإصباح بعد الظلام" بقوله: (أي الحمد لله على تمام هذا الشرح الذي هو كالإصباح، أي كالدخول في وقت الصباح بجامع إزالة الخفاء المعنوي، ففيه تشبيه الشرح بالإصباح وإطلاق اسم الإصباح على الشرح على طريق الاستعارة التصريحية، وهي أصلية تحقيقية، و"التمام" يلائم الشرح، فهو قرينة و"الظلام" و"الصباح" ترشيح، لأنهما يلائمان "الإصباح". ويجوز أن يكون "الإصباح" بالكسرِ مصدر "أصبح" بمعنى "أوقد المصباح"، فيقال: "شبه الشرح بالمصباح بجامع الاهتداءِ بكل، واستعار "الإصباح" للشرح استعارة تصريحية أصلية تحقيقية، وفي "الصباح" ترشيح)[1].

وبذلك انتهى إلى أن في عبارة الشارح العصام استعارة تصريحية أصلية تحقيقية، بغض النظر عن كون الإصباح بمعنى دخول وقت الصباح، أو بمعنى أوقد المصباح.

* وفسر جملة: "المحوج إلى المصباح" تفسيرا بلاغيا، بقوله: (شبه الخفاء الذي كان حاصلا للطلبة في جهل معاني المتن، أو هذا الفن مطلقًا بالظلام والجامع عدم الاهتداء، وأطلق اسم "الظلام" على الخفاء على طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية التحقيقية، و"تمام الإصباح" أي تمام الشرح يلائم إزالة الخفاء المعنوي، فهو قرينة التصريحية، و"المصباح": أي السراج يلائم الظلام فهو ترشيح، وليس التمام ترشيحًا ولا تجريدًا لملاءمته لكل من الشرح والمصباح، فتمام الشرح بمعنى تكامل تأليفه في الخارج، وتمام المصباح تكامل ضوئه)[2].

* وأما قول الشارح العصام: "ونرجو الانتظام في سلك دعاء الطلبة"، فقد شرحه بالقول: (وفي الكلام استعارة بالكناية، شبه "هؤلاء القوم الداعية لهم الطلبة" بـ"الخرز" بجامع الانتظام، ورمز لذلك بـ"السلك" وهي على طريقة السلف "الخرز المضمر"، وعلى طريقة "**السَّكَاكِي**" "القوم أو الجماعة مثلا"، وعلى مذهب "**الخَطِيبِ**" تشبيههم بالخرز والانتظام على معناه المناسب للخرز ترشيح، و"السلك" قرينة، و تعلم

1 – ينظر الصفحة (640) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (640) من التحقيق.

احتمال غير ذلك مما مر إن حققته)[1]. ولم يكتف القطب بذلك، بل بين من خلال العبارة معنى الاستعارة المكنية عند السلف، وعند السكاكي، وعند الخطيب، كأحسن ما يكون التمثيل البياني البلاغي.

هذا، إضافة إلى نماذج وأمثلة كثيرة مطروحة في ثنايا هذا الشرح، تعبر عن اضطلاع القطب وتمكنه من دقائق وتفصيلات أبواب علوم البلاغة مجتمعة، تنظيرًا وتطبيقًا.

تاسعًا– الإحالةُ على المواضِعَ السابقةِ واللاحقةِ من الشرحِ:

فالقطب –ومع تلافيه للتكرار–كان كثير الإحالة إلى المواضع السابقة واللاحقة، فهو يتناول المسائل المختلفة وتفاديا للإطالة فيها، أو مراعاة لمصلحة الشرح في ذلك الموضع، نراه يحيل القارئ إلى موضع آخر، لذا بلغت الإحالات عنده عددا لا يستهان به، على أن الإحالة عنده تتم من خلال:

أ – الإحالةُ إلى سَـابقٍ: وقد اتخذت عند القطب صورًا متعددة، وصياغات مختلفة، ومنها العبارات التالية: "لما مر"، و"وقد مر بسط ذلك، فراجعه"، و"وقد ذكرت الاقتضاب والتخلص وقريبه في هذا الشرح، فراجعه إن شئت"، و"وقد مر الكلام على ذلك"، و"كما مر في كلامي"، "وانظر ما مر أيضا"، و"قد بينت ذلك في مبحث الإسناد الخبري"، و"وانظر أيضًا ما مر في مثل هذا المقام"، "على حد ما مر، فراجعه إن شئت"،...إلى غير ذلك من الشواهد والأمثلة[2]. ومن السياقات التي تمت فيها الإحالة إلى سابق نذكر مثلا: – ما علق به على تعريف الشارح العصام للمجاز المركب، من أنه اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة، حيث قال القطب: ("لعَلَاقَةٍ": مشابهة أو غيرها، أو التقدير لعلاقةٍ ملاحظة، أو التعليل مغن عن التقدير، على حد ما مر في المجاز المفرد، فراجعه إن شئت. أخرج بذلك الغلط، كقولك: "خُذْ هذَا الفرس"، في مقام: "أعطني هذا الكتابَ"، على حد ما مر في المجاز المفرد، فراجعه إن شئت)[3].

ب – الإحالةُ إلى لاحقٍ: ومن صيغ هذا الضرب من الإحالة في الكتاب نذكر: "بدليل ما سيأتي آخر الفريدة"، "وسيأتي بتمامه في الفريدة الثانية من العقد الثالث"، "فانظره، وسيأتي"، "وسيأتي ذلك إن شاء الله"، "كما يأتي في مقام ذكر تخييلية"، و"كما سيأتي"، و"مما يدل على أنه ليس المراد بـ"الجواز" الجواز المستوي الطرفين، ما يأتي في الفريدة الرابعة"...الخ[4]. ومن سياقات هذا الضرب من الإحالة: ما ذكره عند شرحه للاستعارة المحتملة للتحقيقية والتخييلية، فقد مثل بقول زهير:

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقصَرَ بَاطِلُه وَعُرِيَ أفْرَاسُ الصِبَا وَرَوَاحِلُهْ

---

1 – ينظر مثلا الصفحة (641) من التحقيق.

2 – ينظر مثلا الصفحة (208)، (215)، (222)، (260)، (396) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (208) من التحقيق.

4 – ينظر مثلا الصفحة (143)، (202)، (354)، (394)، (514) من التحقيق.

ثم علق على الشاهد بالقول: (شبه دواعي الصبا بـ"الأفراس"، واستعار لفظ "الأفراس" لها، ثم توهم وتخيل أن "للصبا" "أفراس"، واستعار لفظ "الأفراس" للأفراس المتوهمة، وسيأتي بسط الكلام على هذا البيت)[1]. فرغم شرحه لموضع جريان الاستعارة في البيت، إلا أنه ترك الكلام عن البيت إلى موضع آخر.

ج – الإحالةُ الخَارِج نَصية: على أن هناك بعض الإحالات الخارج نصية،. أين يحيل القطبُ القارئَ إلى البحث في مصدر آخر قصد استقصاء الحقائق واستيفاء المسألة، والاستفادة أكثر من الموضوع، على أن أغلب المصادر التي يحيل إليها هي مؤلفات له، ومن أمثلة هذا النوع من الإحالة:

– ما قاله القطب عند شرحه لمعنى الإيجاز: (و"الإِيجاز" بكسر الهمزة، إن لم تنقل كسرتها للام مصدر "أوجز"، وقد مر معناه مع معنى المختصر، وانظر حَاشِيَّتِي عَلَى التَّمْرِينِ مُعْرب الأَلْفِيَّةِ)[2].

– ومن أمثلته أيضا: شرح القطب للفظ محمد ﷺ في آخر المؤلَفِ: ("**مُحَمَّدٌ**" بالرفع أو النصب أو الجر على ما مر في "الأصحاب"، وفي "محمد" كلام طويل وشحت به "حَاشِيَّتِي عَلَى القَطْرِ وَشَرْحِهِ"، و"حَاشِيَّتِي عَلَى شَرْحِ الآجُرُومِيَّة لِأَبِي القَاسِمِ")[3].

– وقد يحيلُ القطبُ إلى مَصادِرِ غيرِهِ، كإحالته على كتاب "المغني" عند حديثه عن القلب لداع لفظي: (والداعي –للقلب–إما لفظي،. بأن تتوقف صحة اللفظ عليه، ويكون المعنى تابعًا، كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة، وما هو في موقع الخبر معرفة. فانظر أواخر "المُغْنِي"، كقوله: "وَلَا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا"، أي لا يك موقفُ الوداع موقِفًا منك)[4]. وهي كلها إحالات خارجية نبه من خلالها القطبُ القارئَ إلى مواضع تلك المسائل، إن هو أراد الاستزادة، والبحث فيها.

عَاشِرًا – الضّبْطُ والإعـــــرَابُ:

لا يمر القطب على تركيب من التراكيب اللغوية الصعبة من شرح العصام إلا وضبطه ضبطا تاما أمنا للبس الذي قد يعترض للقارئ عند قراءته، ومن أمثلة ذلك قوله: ("ويَرُدّ عليه": من الرد بتشديد الدال، فتقرأ بفتحِ الياء وضم الراء، وتشديد الدال، أو يقال: هي من "الوُرُودِ"، فتقرأ بفتح الياء وكسر الراء وتخفيف الدال...)[5].

ومن أمثلة ذلك أيضًا ضبطه لعبارات: "آبِيَّةٌ وأَبِيَّة"، و"الكِنَايَةِ العُرضِيةِ"، و"العَبد والمُعْتِقُ والمُعْتَقُ... ...إلى غير ذلك من الشواهد الأمثلة[6]، والتي تنوع ضبطها بين الضبط بالشكل، والضبط بالحروف. فهدفه

---

1 – ينظر الصفحة (132) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (268) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (646) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحة (399) من التحقيق.

5 – ينظر الصفحة (373) من التحقيق.

6– ينظر الصفحات: (245)، (642) من التحقيق.

كما يبدو من ضبط مثل هذه التراكيب هو إزالة اللبس وإبعاد التوهم عما قد يفهمه القارئ منها، فيكون فهمه لها على غير ما قصده الشارح، أو أنّه أحيانا يشعر برغبة الطالب أو القارئ في قراءة الألفاظ والتراكيب مضبوطة بالشكل، فينص على ذلك، وربما كان الضبط لأجل الإشارة إلى ما قد تحمله من أوجه ومعان مختلفة.

وكما اهتم القطب بضبط المفردات والعبارات التي استشكلها، اهتم كذلك بإعراب الكلمات والتراكيب المختلفة إدراكا منه لأهمية ذلك في فهم قصد كلام العصام، ومن ذلك مثلا: إعرابه لكلمة " مطلقة" من قول الشارح العصام: "وإلا فالقرينة مما يلائم المستعار له، فلا توجد استعارة مطلقة". قال فيها: ("مطلقةً" بالنصب مفعول ثاني، والأول "استعارة" نائب عن الفاعل، وإن جعل الوجود تاما كان "مطلقةٌ" بالرفع نعت الاستعارة، أو بالنصب حالا من "استعارة"، ولو نكرة لسبقِ النفي...الخ)[1].

ثم إنه في عديد المواضع لا يكتفي بالوجه الواحد في إعراب الكلمة، بل يأتي بالوجه والوجهين وربما الثلاثة أوجه في إعرابها، من ذلك إعرابه لكلمة "عقلا"، من عبارة قول العصام: "لا مانع من ذلك عقلا"، فهو يجعل لها أوجها إعرابية عديدة، يقول: (أي "في عقلٍ"، فهو منصوب على نزعِ الخافضِ، بناءً على جواز مثل ذلك قياسًا سعة، فهو متعلق بالاستقرار المحذوفِ المتعلقِ به قوله: "من ذلك"، أما لو علق بمحذوف خبر "لا"، وعلق ذلك بمانع، أو علق قوله: "عقلا" بمانع، وقوله: "من ذلك بالاستقرار"، أو قلنا: "عقلًا" مفعول مطلق على حذف مضاف منصوب بـ"مانع"، أي: منع عقلٍ، أو قلنا: منصوب على التمييز بـ"مانع"، فإنه حينئذ يجب تنوين "مانع" نصبًا لعمله فيمَا بعده...الخ)[2]. فهو يخرجها على أربعة أوجه إعرابية.

وكما اهتم القطب بإعراب المفردات اهتم كذلك بإعراب العبارات والجمل، ومن أمثلة ذلك تعليقه على قول العصام: "والمقذف اسم مفعول من التقذيف، بالقاف والذال المعجمة، مبالغة في القذف بمعنى الرمي"، حيث قال: (وقوله: "من التقذيف"، متعلق بمحذوف جوازًا نعت للاسم، أي مشتق كما ترى، أو بمحذوف وجوبًا نعت له، أي: كائن من "التقذيف"، أو بمحذوف جوازًا أو وجوبًا، كذلك حال منه لإضافته لمفعول. وقوله: "بالقاف" متعلق بمحذوف جوازًا نعت، وحال من "التقذيف"، أي من "التقذيف" المضبوط بالقاف...الخ، أو من"التقذيف" مضبوطًا أو واقعًا بالقاف، أو وجوبًا، أي: الكائن بالقاف...الخ، أو بمحذوف جوازًا أو وجوبًا، خبر ثاني "للمقذف"، أي مضبوط أو واقع بالقاف...الخ، أو كائن بالقاف..الخ، أو خبر لمحذوف، كذلك على مذهب من يزعم أنه لا يتعدد الخبر)[3]. فهو هنا يقف عند شبه الجملة (من التقديف) فيذكر كل أوجهها الإعرابية الممكنة، وكذلك فعل مع شبه الجملة (بالقاف).

---

1 – ينظر الصفحة (144) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (271) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (170) من التحقيق.

حَادي عشر– اهتمامُهُ بالشرحِ اللغوي لبعضِ المفرداتِ والتراكيبِ اللغويةِ:

إذ كثيرا ما يلجأ القطب إلى تفسير المفردات التي ربما يجد فيها القارئ ضربا من الصعوبة، مستعينا في شرحها بمعاجم: القاموس المحيط للفيروزأبادي، والصحاح للجوهري، وأساس البلاغة للزمخشري، والملاحظ على المفردات التي شرحها ووقف عندها أنها اتخذت طابعين:

أ – ما كانَ مرتبطًا منها بِكَلَامِ العِصَامِ: اهتم القطب بشرح العصام اهتماما كبيرًا، ببيان قصد العصام منه حينا، وبإعرابه حينا آخر، وبالوقوف على ما يحتويه من لمسات بلاغية حينا آخر، وبشرح غامضه ومبهمه أحيانًا أخرى، ومن ذلك مثلا:

– شرحه لقول العصام: "هذا زبدة ما ذكره السكاكي"، حيث يقول: ("**زُبْدَةُ**": بضم الزاي وسكون الباء، أو فتحهما : "ما يعلو الماء أو اللبن أو غيرهما عند تموجه واضطرابه"، وهو كناية عن بعض من كلام "السكاكي"، بل هي ما يخرج من اللبن فيصفى، فيكون سمنا، كناية عن أن هذا الذي ذكره "المصنف" خالص وأفضل ما ذكره "السكاكي".كما أن "الزبدة" خالص ما في اللبن، وفي ذلك استعارة مصرحة، حيث شبه "الكلام" الذي هو بعض كلام "السكاكي" بـ"الزبدة" بجامع الخالصية والأفضلية)[1]. وهو هنا يجمع بين الشرح اللغوي لكلام العصام، مع الوقوف على ما فيه من ظواهر بلاغية متنوعة.

– ومن ذلك أيضًا شرحه للفظة "السلف" من قول العصام عند الحديث عن "الاستعارة المكنية عند السلف": (ذهب السلف)، حيث قال القطب: (أي القدماء، وهو لغة: من تقدم من آبائك أو أقاربك، فسمي القدماء بذلك لأنهم آباء في التعليم كما "لِلْمَلَوِي"، وهو قريب مما "للشارح"، والظاهر أنه اسم جمع "سالف" من "سلف يسلف سلفًا"، كـ"طلب يطلب طلبًا"، أي "مضى"، وجمع السلف"أسلاف" و"سلاف"، والقياس الأول...لأن معناه الحقيقي: من تقدم الإنسان من آبائه وأقاربه...قال في "القَامُوسِ" – ما حاصله–: السلف محركةً: من يقدمك من آبائك و قرائبك. والأقارب جمع "أقرب"، وجمع "قريب" على "أقرباء" شاذ...الخ)[2]. فالقطب يأتي بشرح المفردة شرحا لغويا، ثم ينتهي إلى تدعيم ذلك الشرح بما ورد في معاجم اللغة العربية.

ب – ما كانَ مرتبطًا بالشواهدِ الشعريةِ: كثيرا ما كان القطب مهتما بالشرح اللغوي المعجمي لمعظم الشواهد الشعرية التي مثل بها لمختلف المسائل البلاغية التي ناقشها، فمن ذلك مثلا: شرحه لكلمة "لِبَدٌ"، من بيت زهير المشهور، حيث نقل شرح اللفظة من معجم "القاموس المحيط"، واستغرق ذلك نحو صفحة كاملة، ومما نقل منه: (لَبَدَ، كـ"نَصَرَ" و"فَرِحَ"، لبودًا ولبدًا، أقام و لَزِقَ كأَلْبَدَ، و"اللُبَد" بضم اللام وفتح الباءِ، واللَبِد بفتح اللام وكسر الباء،. "من لا يبرح منزله ولا يطلب معاشا"، و"اللُبَد" أيضا بالضم، فالفتح: آخر "نسور "لُقْمَن"... و"لُبَدى"،. بضم اللام وفتح الباء مشددة والقصر، و"لُبَادى كذلك، لكن بألف

1 – ينظر الصفحة (131) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (321) من التحقيق.

بعد الباء، وقد لا يشدد "طائر"، يقال: لبادى البدي، ويكرر حتى يلتزق بالأرض فيؤخذ، و"المُلْبِدُ". بضم الميم وسكون اللام وكسر الباء، البعير الضارب فخذيه بذَنبه، وتلَبَدَ الصوف ونحوه: تداخل ولزق بعضه ببعض، وتلَبَدَ الطائر بالأرض: جثم عليها، ولُبْدة بضم اللام وسكون الباء جمعه: ألبادٌ و لبودٌ، واللَبَادُ: عاملها...)[1].

– ومن ذلك أيضًا شرح القطب لمفردات البيتين الشعريين اللذين مثل بهما لتشبيه الجمع، يقول:

بَاتَ نَدِيمًا لِي حَتَى الصَّبَاحِ أَغْيَدُ مَجْدُول مَكَانَ الوِشَاحْ

كَأَنَّـــمَا يَبْسُمُ عَنْ لـــؤْلُؤٍ مُنَضَـــدٍ أَوْ بَـرْدٍ أَوْ أَقَـاحْ

فقد شرح القطب جميع مفردات البيت لأجل توضيح معناه، دون الاستعانة بالمعاجم اللغوية، يقول: ("الغيد" النعومة أو السِنَةُ مع ميلان العنق، و"المجدول" المحكم، و"الوشاح" نسج من أديم عريض مرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحها، وأراد بمكان الوشاح "الصدر"، وقيل: "الخاصرة"، وعَدَى "يبسم" بـ"من" لتضمنه معنى "يكشف"، و"المنضد" المنظم، و"البرد" حب الغمام، و"الأقاحي" جمع أقحوان، وهو ورد له نور)[2]. **و**الملاحظ على القطب في شرحه لمعاني المفردات أنه قد يكتفي بمعنى اللفظة في السياق الذي جاءت فيه، وقد يبحث عن استعمالاتها المختلفة في سياقات متباينة ويأتي بكل معانيها المحتملة.

ثاني عَشر– اللمسةُ التعليميةُ في الشرحِ:

إن المطلع على الكتاب يدرك ولا شك الطابع التعليمي الذي انتهجه القطب في شرحه لمختلف فرائد الكتاب، وعلى الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة في مقدمة الكتاب على عادة غيره من العلماء، إلا أنه نبه أو لمح إلى ذلك في غير موضع، ومن ذلك مثلا ما ذكره مبررا استطراده في الحديث عن إحدى مسائل علم المنطق، والتي ختمها بالقول: (وهذا الكتاب لم يوضع لذلك، ولكن لما ذكر "المصنف" العكس، احتجنا أن نفسره بأنه اللغوي المنطقي، فذكرنا المنطقي لئلا يكون لأجله الأسى في قلب الطالب...)[3]. وقوله في موضع آخر: (سألني بعض الطلبة، عند الوصول في هذا المحل والاستدلال بالبيت...الخ). كما أن من القرائن اللغوية التي تدل على الطابع التعليمي لهذا المؤلف نذكر:

أ– أسلوبُ التيسيرِ والتوضيحِ في عرضِ مادتِهِ وموضوعاتِهِ: فقد جاء شرحه ميسرا واضحًا مبسطا يسهل فهمه دون جهد كبير، على الرغم من كثرة استطراداته، إذ أن هدفه الأساس كان شرح تلك الرسالة مع التقريب والتسهيل على المتعلمين، قراءِ هذا الشرح، من ذلك مثلا شرحه لكمات وتراكيب سهلة وواضحة — بل وربما لا تحتاج إلى شرح–، من مثل شرحه لقول العصام: شبهة قوية، لم يحم حول دفعها أحد"، حيث قال: ("شُبْهَةٌ قَوِيَّةٌ لَمْ يَحُمْ"، أي:لم يرمْ ولم يقصدْ، يقال: حامَ فلان على الأمر حومًا، إذا رامه

1 – ينظر الصفحة (150) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (587) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (370) من التحقيق.

وقصده، "حَوْلَ" أي جهة "دَفْعِهَا" وإن قر بِه..الخ)[1]. كما أن مما يعكس أسلوب التيسير عنده، ميله إلى التمثيل بأمثلة بسيطة، من مثل: رأيت أسدا يرمي، زيد كالأسد، تكلم الأسد، رمى الأسد بالنشاب[2].

ب- اعتمادهُ على طريقةِ السؤالِ والجوابِ: إذ أن القطب - وفي أثناء شرحه- كان كثيرا ما يورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها، متمثلا في ذلك دور المعلم والمتعلم معا، حتى إذا لم يجد سائلا تخيله تخيلا، وألقى السؤال على نفسه، ثم تولى الإجابة عنه، ومن ذلك مثلا:

ما علق به على قول السعد التفتازاني: "ومبناها على تناسي التشبيه وادعاء...الخ"، فقد ذكر القطب أن هناك اختلافا في نسخ المطول بين "مبناها"، و"مبناه"، وكيف أن الضمير فيهما هل يعود على "الاستعارة"، أم على الترشيح ؟ حيث قال: (**وإن قلت:** رجوع الضمير لمطلق الاستعارة كما هو ظاهر "المطَوّل" صحيحٌ أيضًا، لأن الاستعارة مطلقًا تقتضي تناسي التشبيه، وادعاء أن المشبه من أفراد المشبه به. **قلت:** قد قيل ذلك، ولكن الظاهر أن مطلق الاستعارة لا يقتضي إلا ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وأما تناسي التشبيه فأمر آخر، كما يشير إليه قول "الخطِيبِ": "وأما التعجب والنهي عنه، فلتناسي التشبيه". **فإن قيل:** كيف يجوز اجتماع المجردة والمرشحة مع ابتنائها على تناسي التشبيه الذي ينافيه ذكر ملائم المستعار له ؟ **قيل:** لا منافاة، لجواز تناسي التشبيه في بعض الصفات دون بعض، ثم كلامهم يدل صريحًا على أن المطلقة أبلغ من المجردة، لأنها وإن لم تشتمل على تحقيق المبالغة في التشبيه فلم تشتمل أيضًا على ما ينبئ عنه...الخ)[3]. ولا شك أن هذه طريقة تعليمية تيسر على المتعلمين فهم المسائل واستيعابها بأخصر سبيل، وهي طريقة معروفة لدى الشراح، خصوصا منهم أصحاب الشروح التعليمية.

* **استخدامُ صيغِ الخطابِ المباشرِ:** والتي توحي بالغاية التعليمية للكتاب، وفي الآن نفسه الدلالة على أن هذا الشرح استهدف به المؤلف فئة معينة من الناس، ومن هذه الصيغ نذكر: قول القطب: (وكثيرًا ما يستعملُ الاختيار في الوجوبِ، اختار كذا: أي: رَآهُ خيرًا وحسنًا، أي ورأى غيره شرًا وقبيحًا، و"اختاره" مال إليه قلبهُ حتى أوجبه، **فافهمْ**، لا عدمتَ الفهمَ)[4]. وقوله أيضا: (...هذا **فتأمل** حتى يظهر لك الظاهر)[5]، وقوله أيضًا تعليقا على مثال الملوي: "رَأَيْتُ بَحْرًا في الحَمَامِ يُعْطِي": (أقول: ويحتمل أن تكون القرينة في مثال "المصنف" غير حالية، بل لفظية، ترك المصنف ذكرها اتكالا على المتكلم، بنحو: "رأيت

1- ينظر الصفحة (380) من التحقيق.

2 - ينظر مثلا الصفحة (301)، (471)، (473) من التحقيق.

3 - ينظر الصفحة (180) من التحقيق.

4 - ينظر الصفحة (388) من التحقيق.

5 - ينظر الصفحة (453) من التحقيق.

أسدًا"، لا على التمثيل ينطق بها على ما أراد فافهم، أو على السامع الطالب بأن يزيد من نفسه ما يكون قرينة، واقتصر على ما هو فيه الشاهد فقط. **فافهم وتأمل**)[1].

إلى غير ذلك من الشواهد والأمثلة التي توحي بالغاية التعليمية لهذا الشرح الكبير، والذي استهدف به القطب – فيما يبدو – الطلبة والمتعلمين.

ثالث عشرَ– الاهتمامُ بالجانبِ الصرفِي وتبيان دورِهِ في بناءِ المَعْنَى:

فعلم الصرف من العلوم التي نبغ فيها القطب، بل وكان له فضل التأليف فيها، لأجل ذلك كان لا يتواني في الوقوف على اشتقاق الكلمات وعلى أوزانها الصرفية، ودلالاتها التي تفيدها في سياقاتها المختلفة.

– من ذلك ذكره لاشتقاقات كلمة "نَشِبَ"، التي هي على وزن "فَرِحَ"، فيأتي منهما بالماضي، ثم المصدر، ثم المضارع والأمر، ثم اسم الفاعل واسم المفعول، يقول: ("**وَنَشِبَ**: فعل ماض مفتوحُ النون مكسور الشين المعجمة، ثلاثي قاصر، (**كَـ: فَرِحَ**): بفتح الفاء وكسر الراء فعل ماض ثلاثي قاصر، والمصدر "النَشَب" بفتح النون والشين، كما أن مصدر "فرح" "الفرح" بفتح الفاء والراء، ويقال أيضًا: النشُوبُ بضمهما، و"النُشبة" بضم النون وَسُكُونِ الشين، واسم الفاعل "النشب"، بفتح النون وكسر الشين، كما أن اسم فاعل:"فرح" "الفَرِح"، بفتح الفاء وكسر الراء، ويقال: هما صفتان مشبهتان)[2]، ثم يأتي على باقي المشتقات، يقول: (واسم التفضيل "أَنْشب" و"أفرح" بوزن: "أفضل"، والتعجب: "ما أفرحه"، و"ما أنشبه"، و"أفرح به"، و"أنشب به"، واسما الزمان والمكان والمصدر: "مَنْشَب" و"مَفْرَح" بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، والآلة: "مِنشب" و"مِفرح" و"مِنشاب" و"مِفراح"، و"مِنشبة" و"مفرحة"...)[3]، وهو بهذا يقدم للمتعلم أو القارئ درسًا صرفيًا حيًا في الاشتقاق والمشتقات من الفعل الثلاثي مكسور العين "فَعِلَ".

– أيضا تعليقه على مثال الشارح العصام "نشبت المنية أظفارها بفلان"، فقد وقف القطب على الفعل"نشب" مبينا استعمالاته المختلفة (نَشَبَ، نَشَّبَ، أنشَبَ) وانعكاسها على الأداء اللغوي والتركيبي، يقول: ("فَنَشّبَت" بتشديد الشين بدليل كون الأظفار مفعولا به له، وأما "نَشَبَ" بالخفة فغير متعد، وإنما يتعدى"أنشبت" المبدو بالهمزة، و"نشّبت" بالتشديد، وأما "نشَبَ" الخفيف المتعدي فمعناه "لزم"، وليس مرادًا في المثال، ويجوز أن يقرأ "نشبت" في كلام "الشارح" خفيفًا، فيرفع "أظفار" على البدلية الاشتمالية من "المنية"، إن اعتبرت غير جزء منها، وعلى البدلية البعضية إن اعتبرت بعضًا منها)[4].

إلى غير ذلك من الملاحظات الصرفية التي تدل على معرفة القطب بعلم الصرف وفهمه لدقائقه، وكذا دور البنية الصرفية للكلمة في تأدية المعنى المراد.

---

1 – ينظر الصفحة (148) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (479) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (480) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحة (437) من التحقيق.

رابعَ عَشر– التمثيلُ بالمنظوماتِ والبديعياتِ المشهورةِ:

حيث كثيرًا ما يلجأ القطب إلى التمثيل بالمنظومات الشعرية والبديعيات المشهورة، بعضها معلوم قائلها، وبعضها مجهول المصدر، ومن هذه المنظومات مثلا (بديعية ابن القصار، بديعية صفي الدين الحلي، بديعية ابن المقري):

* فمما استشهد به من بديعيات صفي الدين الحلي، قوله في "براعة المطلب":

فَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا فِي النَّفْسِ مِنْ أَرَبٍ وَأَنتَ أَكْـــرَمُ مِنْ ذِكْرِي لَهُ بِفَـمِي[1]

– وأيضا ما قاله في "الكافية البديعية في المدائح النبوية" في "التمثيل البديعي":

يَا غَائِبِينَ لَقَدْ أضْنَى الهَوَى جَسَدِي والغُصْـنُ يَذْوِي لِفَقْدِ الوَابِلِ الدِّيَمِ [2]

* ومما استشهد به من بديعيات "ابن القصار" – المفقودة– في "التمثيل البديعي"، قوله:

فعَرَفهُ والّذي بِالجِسْمِ مِنْ عَـــرَقٍ مِـــسكٌ فَتِيقٌ عَبِيقٌ غَيْرُ مُكْتَتَـمِ

وَجُودَا يَدَيْهِ فِي خِصْـــبٍ ومَخْمَصَةٍ بَحْرٌ فرده ولا تَخْشه مِنَ العَـــدَم [3]

– وكقوله في "الترشيح البديعي":

كَمْ خُضْتُ بَحْرًا مِنَ الآثامِ ظلَّ بِهِ وَجْهِـــي غَرِيقـًا بِمَوْجٍ مِنْهُ مُلْتَطِـمِ [4]

* ومما استشهد به من بديعية "ابن المقري"، الموسومة بـ: "الجواهر اللامعة في تجنيس الفرائد الجامعة للمعاني الرائعة"، هذا البيت في "براعة المطلب"، والذي يقول فيه:

وَقَدْ أَصْبَحَ المُرُّ حَالِي فَالحظوهُ عَسَى يَحْـلُو مَذَاقًا فَحَالِي غَيْرُ مُنْكَتِـمِ [5]

*كما استشهد ببعض البديعيات المجهولة القائل، كقول أحدهم في "المبالغة البديعية":

وَلَـــيلِ معْتَـــركُ الأبْـطـالِ مُعْتَكِـــر بِالنّقْـعِ دَاجٍ يُدَاجِي غُـــرَّةَ الدّهم [6]

– وقول آخر:

فَـانْظُرْ لليلٍ دَجَـــا الهَيْجَا مُبَالغَة وللـصَّـوَارِمِ واسْمَعْ وقْـــعَهَا وَشـــم[7]

---

1 – ينظر الصفحة (638) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (298) من التحقيق.

3– ينظر الصفحة (298) من التحقيق.

4 –. ينظر الصفحة (183) من التحقيق

5 – ينظر الصفحة (638) من التحقيق.

6 – ينظر الصفحة (184) من التحقيق.

7 – ينظر الصفحة (184) من التحقيق.

5- مَصَـــــادِرُهُ:

لاشك من أن عملا موسوعيا بهذا الحجم وبتلك القيمة العلمية قد اعتمد فيه مؤلفه على عدد كبير من المصادر المتنوعة والمختلفة – ما يزيد على مئة مصدر-، خصوصًا وأن تأخرَ عصرِ القطب -رحمه الله- (ت 1914م)، ورغبته الجامحة في طلب العلم وتحصيله قد أتاحا له الاطلاع على التراث العربي الأصيل مشرقه ومغربه، قديمه وحديثه، وفي شتى الميادين والفنون العقلية والنقلية، اللغوية والدينية، من بلاغة ونحو وصرف، ومنطق، وفقه، وحديث، وتفسير...وغيرها، وهو ما يتضح جليا في هذا الكتاب.

ولما كان هذا المصنف في علم البلاغة، فقد حشد فيه المصنف من الشواهد البلاغية وغيرها الشيء الكثير، من القرآن الكريم، ومن الحديث النبوي الشريف، ومن كلام العرب شعره ونثره.

فمن **المصادر البلاغية** نذكر:

كتابي"أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب السكاكي، وكتابي "التلخيص" و"الإيضاح" لجلال الدين الخطيب القزويني، وكتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبهاء الدين السبكي"، وكتاب "تجلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" للزركشي، وكتاب "الأطول على التلخيص" لعصام الدين الإسفراييني، و"شرح مفتاح العلوم" للسعد التفتازاني، وكتابي "المطول على التلخيص"، و"المختصر على التلخيص" لسعد الدين التفتازاني، وما وضع على هذين المؤلفين من الحواشي، وهي: حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول، وحاشية حفيد السعد على المختصر، وحاشية سليمان الجربي على مختصر التفتازاني، حاشية محمد الغياث على المختصر على التلخيص، وحاشية ابن القاسم على المطول، و حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على المطول...إلخ.

كما أن من مصادره البلاغية جملة الشروح والحواشي التي وضعت قبلا على الرسالة، ومنها:

- شرح أحمد الملوي على الرسالة السمرقندية. وحاشية الشيرانسي على شرح العصام. وحاشية الصبان على العصام. وحاشية حفيد العصام على السمرقندية. وحاشية الشنواني على السمرقندية. وحاشية الدلجي على شرح العصام.وحاشية الزيباري على شرح العصام. ونظم الطبلاوي للرسالة السمرقندية وشرحه عليه....الخ.

ومن **المصادر النحوية** التي مثل بها ونقل عنها في هذا الجزء من التحقيق نذكر: كتابي "الخلاصة في النحو"، و"شرح الكافية" لابن مالك، وكتابي "المغني"، و"التوضيح –أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-" لابن هشام الأنصاري، وكتاب "حاشية الأمير على المغني"، وكتاب "حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية"، وكتاب "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب"، وكتاب "طَالِع السَّعْد-حاشية على شرح التفتازاني على العزي في التصريف" للطبلاوي.

هذا إضافة إلى شروح وحواشي نحوية للقطب أطفيش منها: "حَاشِيَّته عَلَى التَّمْرِينِ مُعْرب الأَلْفِيَّةِ"، و"حَاشِيَّته عَلَى شَرْحِ الآجُرُومِيَّة لِأَبِي القَاسِمِ"، و"حَاشيّته على القَطر وَشَرحه" ...الخ.

كما أن من النحاة الذين استفاد من جهودهم وآرائهم وناقش بها مسائل مختلفة نذكر: سيبويه، ابن الحاجب، الفراء، يونس النحوي، الأخفش، ثعلب، أبو علي الفارسي، ابن مالك ابن هشام الأنصاري، السيوطي، الرضي الاستراباذي، الشنواني، الصبان، المرادي، الدماميني، خالد الأزهري،...وغيرهم كثير.

هذا، وقد حقق القطب مسائله المختلفة مستندا على مصادر شتى، منها:

– **معاجم اللغة العربية**: ومنها "القاموس المحيط" للفيروز أبادي، و"تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري، و"أساس البلاغة" لجار الله الزمخشري، ومعجم "مقاييس اللغة" لابن فارس.

– **كتب التفسير**: ومن التفاسير التي نقل منها نذكر: "تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في أوجه التأويل" لجار الله الزمخشري، وبعض الحواشي التي وضعت عليه، كحاشية السيد الشريف الجرجاني عليه، وحاشية السعد التفتازاني عليه أيضًا، و"الإتقان في علوم القرآن" لجلال الدين السيوطي، وحاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي، والموسوم بـ"فتح الجليل ببيان خفِي أنوار التنزيل"...الخ.

– **كتب الفقه وأصوله**: ومن أبرز تلك المصادر نذكر: كتاب "جمع الجوامع في أصول الفقه" لتاج الدين السبكي، وشرحه الموسوم بـ" البدر الطالع في حل جمع الجوامع" لجلال الدين المحلي، وما وضع على هذا الشرح من حواشي وتعليقات من مثل: "حاشية البناني على البدر الطالع"، و"الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع" لأحمد بن إسماعيل الكوراني، وحاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح المحلي، و"الآيات البينات على شرح جمع الجوامع" لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي...الخ. كما أن من مصادره الفقهية كذلك: كتاب "القواطع –قواطع الأدلة في الأصول–"، لابن السمعاني، و"المحصول" للفخر الرازي، و"شرح المحصول" للقرافي، و"الكاشف عن المحصول" للأصفهاني، و"نهاية الوصول إلى دراية الأصول" للصفي الهندي، وكتاب "شرح التلويح على التوضيح" للتفتازاني، وكتاب"حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي"، لسعد الدين التفتازاني كذلك...إلى غير ذلك من كتب أصول الفقه التي نقل منها القطب.

– **كتب الحديث والعقيدة** نذكر: كتاب "شعب الإيمان" للبيهقي، و"الأذكار" للنووي، و"شرح صحيح مسلم"، وكتاب "العقائد" للنسفي، و"شرح عقيدة التوحيد لابن جميع"، لأبي العباس بدر الدين الشماخي، و"الإبهاج في شرح منهاج البيضاوي"، لعلي السبكي...الخ.

هذا إضافة إلى **مصادر مختلفة أخرى**، منها: كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة، و"السلم المرونق" للأخضري، وكتاب "الشفا" لابن سينا، وكتاب "الشمسية في المنطق" للسعد التفتازاني،...الخ.

على أن القطب في كل ذلك قد يورد اسم المصدر مع صاحبه، وقد يكتفي بذكر اسم صاحب المصدر فقط، كما أن أغلب الشروح والحواشي التي نقل منها القطب وقفت على أغلبها مخطوطة، ولم أقف على بعضها الآخر.

6- شَوَاهِـــــــدُهُ:

تنوعت شواهد القطب في هذا الكتاب بين شواهد قرآنية، وشواهد حديثية وأخرى شعرية، كما أن الكتاب لم يخل كذلك من أمثال وحكم وأقوال مأثورة، وقد تباينت تلك الشواهد في توظيفاتها، فبعضها كان لشرح قواعد بلاغية وتوكيدها، وبعضها لتوكيد مسائل وقواعد نحوية، كما جيء ببعض النصوص والشواهد القرآنية خصوصا لتدعيم قواعد وأحكام فقهية أو أصوليه. ويمكن تصنيفها كما الآتي:

1- القرآنُ الكريمُ: وهي من أكثر الشواهد حضورا في هذا الكتاب، إذ بلغ عددها في هذا الجزء من التحقيق نحوا من مئة وواحد وخمسين (151) آية، بقراءاتها المختلفة، متواترة أم شاذة، كما أن بعض الآيات قد تكرر في عديد المواضع، مع ملاحظة أن أغلب الآيات المستشهد بها، لم تنسب لقرائها، وقد كان استشهاد القطب بالآيات القرآنية لأجل:

- توضيحُ وتثبيتُ قاعدةٍ بلاغيةٍ: إذ كثيرا ما يعمد القطب إلى التمثيل بالآيات القرآنية لأجل تأكيد مسألة بلاغية أو توضيحها، من ذلك مثلا تمثيله للاستعارة التصريحية التي يكون المشبه فيها محققا عقلا، وهي التي تقيد بالتحقيقية (الاستعارة التحقيقية)، بقوله تعالى: ﴿**اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾، وقد أعقب القطب بيان موضع الشاهد في الآية، وشرحه بقوله: (فإن لفظَ "الصراطِ" قد نقلَ عن معناه الأصلي الذي هو طريقُ المشي والسيرِ، إلى دينِ اللهِ، فجعل اسما "لدين الله" على سبيل العاريةِ، للمبالغةِ في تشبيهِ "دينِ اللهِ" بطريقِ المشي والسيرِ، و"دينُ الله" ثابتٌ حقًا في العقلِ، ولا تراه عين وجهٍ، ولا تسمعه أذن رأسٍ، ولو سُمعت الألفاظ الدالة عليه، ولا تشمه أنفٌ، ولا يذوقه فمٌ، ولا يمسهُ بدنٌ. وقال الله ذلك تعليما لعباده كيفية الدعاءِ، فالمرادُ بـ "الصراطِ المستقيمِ": الدينُ الحق، الذي هو عبارةٌ عن القواعدِ المعقولةِ الدال عليهَا الكتابُ والسنةُ، المطلوبُ العملُ بهَا، وهي أمورٌ متحققةٌ عقلًا رزقنا اللهُ العملَ بها)[1].

ومن ذلك أيضا تمثيل القطب للاستعارة المرشحة بقوله تعالى: ﴿**أولَئكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضّلَالَةَ بِالهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم**﴾، حيث استعير "الاشتراء" للابتدال والاختيار، ثم فرع عليهما ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة، وذلك ترشيح بتفريع كلام، فإذا الاستعارة استعارة تبعية تصريحية ترشيحية.

ومثل هذا الضرب من الشواهد كثير كثرة المسائل والأبواب البلاغية المتنوعة التي تناولها القطب بالتمثيل والشرح والتحليل، والقطب في كل ذلك إنما ينتحي سمت علماء البلاغة قبله في التمثيل والاستشهاد بهذه الآيات، وإنما تتجلى لمسته في شرحه وتوضيحه للشاهد فيها.

- تأكيدُ وشرحُ قاعدةٍ نحويةٍ: وهذا الضرب من الشواهد قليل، وقد مثل به القطب تأكيدا لمسألة نحويه تطرق لها في سياق شرحه لكلام العصام، ومن أمثلة ذلك: استشهاده بقوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾، في التأكيد على أن النفي إذا دخل في المبالغة كانت المبالغة في الانتفاء والنفي غالبا، وليس في

---

1 – ينظر الصفحة (122) من التحقيق.

نفي المبالغة فقط مع بقاء حدوث الفعل، وقد علق القطب على الآية بالقول: (إذ لو أريد نفي المبالغة فقط مع بقاء أصل الفعل لكان المعنى: ربك لا يظلم كثيرًا، ويظلم قليلا، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا. وقد قيل: إن "ظلام" في الآية للنسب، أي: بظلمي، أي: بذي ظلم)[1].

- استدلاله على عدم وجوب تسكين لام الأمر بعد "الواو" و"ثم" و"الفاء"، لجواز تحرك اللام بالفتح والكسر على اللغتين، بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لِيَقْضُوا**﴾، بل جعل القطب هذا الشاهد أيضا رد على من قصر ورود ذلك في الشعر فقط[2].

- استدلاله على ورود حرف الجر "الباء" زائدا، بقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[3].

- **تأكيد وتثبيت قواعد أصولية أو فقهية:** ومن أمثلة ذلك استشهاده بقوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾، في التأكيد على أن أقل الجمع اثنان، وهو من أقوى أدلة الأصوليين القائلين بذلك، يقول: (أي قلوبكما يا "**عَائِشَة**"و"**حَفْصَة**"، وليس لهما إلا قلبان)[4].

– استدلاله بالآية القرآنية: ﴿**إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ**﴾ للتدليل على أن لفظة "السورة" بمعنى تركيبِ بعض السور على بعضٍ، من التسور بمعنى التصاعد والتركب[5].

على أن القطب قد يمثل بالآية كاملة، أو يكتفي بموضع الشاهد منها فقط، وربما يعمد إلى شرح مضمون الشاهد القرآني بتفسيره وبيان سبب نزوله –في أحيان قليلة–، وهو بذلك قد عنيّ بالنّصُوصِ القُرآنيّةِ كثيرا، وارتَضَى الاسْتِشهَادَ بهَا في مواضِعَ كثيرَةٍ لا يسْمَحُ المقَامُ بعرضِهَا جمِيعًا.

2– الحديثُ النبوي والأثر: ولما كان الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد، فقد جُعل الاحتجاج بالحديث النبوي يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، لأجل ذلك اهتم القطب بالشواهد الحديثية وبالآثار، وقد بلغ عددها في الجزء المحقق نحوا من ثمانية وعشرين مابين حديث وأثر، وبالنظر إلى الأحاديث والآثار التي استشهد بها القطب نجد أن استشهاده بهما –غالبا– كان لأجل التمثيل لمسألة بلاغية معينة، أو لأجل توضيحها.

- استدلاله على التمثيل البديعي، بحديث للرسول ﷺ، يقول: (وذكر بعضُ البديعيينَ "**التَّمْثِيلَ**"، وعرفه بأنه: تشبيهٌ من وجه غير حقيقي، كقول النبي ﷺ لرجلٍ رآه يكد في العبادةِ: ((**إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ، وَلَا تُبْغِضْ إلى نَفْسِكَ عِبَادَةَ اللهِ، فَإِنَّ الْمُنْبَتَّ لا أَرْضًا قَطَعَ، ولَا ظهرًا أَبْقَى**))،

---

1 – ينظر الصفحة (167) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (316) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (328) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحة (226) من التحقيق.

5 – ينظر الصفحة (273) من التحقيق.

و"المنبت" الذي حمل دابته فوق ما تطيق، فإذا كانَ وسط الطريقِ انقطعت، فلا ظهرًا قطع، ولا أرضًا أبقى)[1]. فهو لم يكتف بالاستشهاد بالحديث، بل شرح بعض مفرداته وشرح موضع الشاهد فيه.

– ومن ذلك أيضًا استشهاده بحديث: ((**خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا، وَرَجُلٌ فِي شَعْفَةٍ فِي غنِيمَةٍ لَهُ يَعْبُدُ اللهَ حَتَّى يَأْتِيهِ المَوْتُ**))، للقسم الأول من أقسام الاستعارة باعتبار الجامع، وهو ما كان فيه الجامع داخلا في مفهوم الطرفين. يقول القطب معلقا على الحديث النبوي: (فـ"الهيعة" "الصيحة" التي يفزع منها، وأصلها من "هاع" أي "جبن"، و"الشعفة" "رأس الجبل"، والمعنى: خير الناس رجل أخذ عنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل عن الناس وسكن في رأس جبل في غنم له قليل يرعاها، ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

استعار الطيران للعدْوِ، والجامع داخل في مفهومهما، فإن الجامع بين العدْوِ والطيران قطع المسافة بسرعة، وهو داخل في العدْوِ والطيران، إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو)[2].

– استدلاله على حدوث الاقتباس من الحديث في النثر، بحديثين للرسول ﷺ، وهما: ((**أَلَا شَاهَتِ الوُجُوهُ**))، وقوله: ((**حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ**))، وقد اقتبس الحديث الأول الحريري في إحدى مقاماته، واقتبس الثاني أحد الشعراء في بيتين له[3].

– استدلاله على حدوث الترشيح في المجاز بقوله ﷺ: ((**أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا**))، وعقب عليه بالقول: (أي نعمة، فقد استعمل "اليد" وأراد النعمة مجازًا، ورشح هذا المجاز بذكر ملائم "اليد" الحقيقي وهو الطول)[4].

وكانَ أكثرُ استشْهَادِهِ بالحديثِ في خاتمَةِ الكِتَابِ، حينَ حدِيثِهِ عنْ فضل النبي ﷺ ومنزلته بين الأنبياء والأنام، واستشهد القطب لذلك بنصوص كثيرة، منها قولُهُ ﷺ: ((**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ**))، وقوله: ((**أَنا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَّامَةِ**)).

والملاحظ على الأحاديث التي استشهد بها القطب، أنها تتراوح بين القصيرة والطويلة، وهي كلها جاءت دونما سند. على أنه في طريقة استشهاده بها يعمد –غالبا– إلى شرح بعض مفرداتها، وبيان معناها العام، ثم يحدد موضع الشاهد فيها ويشرحه.

3– الشعرُ وأقوالُ العربِ:

يعد الشعر العربي القديم وأقوال العرب من بين أهم مصادر الاحتجاج، إذ بهما يعرف فصيح اللفظ العربي من فاسده ودخيله، لأجل ذلك يعتبران من أهم أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النحوية

---

1 – ينظر الصفحة (298) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (631) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (429) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحة (442) من التحقيق.

والصرفية والبلاغية، ولا يكاد يخلو مصنف نحوي أو صرفي أو بلاغي منهما. وسنحاول في هذا الموضع من البحث تتبع طريقة القطب في الاستشهاد بهما:

3-1- الشعرُ العربي: اعتنى القطب بالشواهد الشعرية واحتج بها على الكثير من المسائل والقضايا المختلفة، وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية التي احتج بها –في هذا الجزء من التحقيق- نحوا من مئة وتسعة وعشرين بيتًا، فضلا عن أنصاف الأبيات، كما أن القطب لم يتقيد بشعراء عصر الاحتجاج، بل إنه تلقف الشاهد الشعري من العصر الجاهلي وحتى زمن متأخر، متبعا في ذلك نهج من تقدمه من علماء البلاغة، ومن الشعراء الذين استشهد بشعرهم نذكر: عمر بن كلثوم، زهير بن أبي سلمي، أبا ذؤيب الهذلي، كثير عزة، جرير، حسان بن ثابت، البحتري، المتنبي، المعري، الوطواط، صفي الدين الحلي،....الخ.

والملاحظ على القطب أطفيش أنه ينسب الأبيات المشهورة إلى أصحابها، ويعرض عن غيرها، كما أنه في عرضه للشواهد الشعرية يكتفي أحيانا بموضع الشاهد فقط من البيت الشعري، وأحيانا يذكر البيت كاملا، وقد يستطرد بذكر أبيات من تلك القصيدة محل الشاهد.

- ومن الشواهد الشعرية التي مثل بها ووقف عندها كثيرا في هذا الكتاب، بيت زهير بن أبي سلمى:

لَدَى أسدٍ شاكي السلاحِ مقذفٍ له لِبَــدٌ أظــفارُهُ لم تــقلمِ

وأول ما استشهد بهذا البيت كان لأجل التأكيد على الاستعارة التحقيقية بأنها التي يكون المشبه فيها محققا عقلا أو حسا، وجاء بهذا الشاهد تمثيلا لمعنى تحققها حسًا، يقول القطب تعليقا عليه: (فإن لفظ "الأسد" قد نقل عن معناه الذي هو السبعُ، إلى الرجلِ الشجاعِ، والرجلُ يشار إليه، وينصُ عليه إشارةً حسيةً، تراه العين ويلمسه الجسدُ كله، حتى ذات العين)[1]. ويعود القطب مرة أخرى –في سياق الشرح- إلى هذا البيت ليقف فيه على معنى الترشيح، ويجعل قوله: "له لِبدٌ"، و"أظفاره لم تقلم" ترشيحين[2].

- من ذلك أيضا استشهاده للمجاز المرسل المركب بقول الشاعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ، مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

فظاهره هذا التركيب الإخبار، والغرض منه إنشاء التحزن والتحسر، فقد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة السببية أو المسببية، أو لعلاقتهما معًا[3].

والملاحظ على شواهده الشعرية أن أغلبها مأخوذ من كتاب المطول للسعد التفتازاني، وقد تنوعت لتشمل الكثير من مباحث علوم البلاغة، فقد مثل من خلالها للاستعارة المكنية، والاستعارة التصريحية، والمجاز المرسل، والتشبيه بأنواعه، والتورية، والاقتباس، وبراعة المطلع...الخ. فهو يشرح ما احتاج منها إلى شرح لغوي، ثم يبين موضع الشاهد ويشرحه.

---

1 – ينظر الصفحة (122) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (155) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (214) من التحقيق.

وبالإضافة إلى الشواهد الشعرية توسع القطب في الاستشهاد ببعض المنظومات التعليمية، كمنظومة الطبلاوي حول الرسالة السمرقندية، وألفية ابن مالك، والسلم المرونق...الخ.

3-2- أمثالُ العربِ وأقوالُهُم: وأمّا أقوالُ العَرَبِ وأمثَالهم، فقَدْ بَلَغَ عدَدُهَا نحوا من أربعٍ وعشرين مَا بينَ حِكَايَة مسمُوعَة عَنِ العرَب، ومَثَل سائِر، وغيرِ ذلِك، ومِن الأمْثَالِ الّتي استَشْهَدَ بهَا: (**هُو كَالرَاقِمِ عَلَى المَاءِ**) لتشبيه مفرد بمفرد مقيدين، و(**أَعَقُّ مِنَ الهِرَّةِ تَأْكُلُ أَوْلَادَهَا**) للتلميح إلى المثل في النثر، و(**دُونَ عُلَيَان القَتَادَةُ**) للتلميح إلى المثل في الشعر، و(**طَارَتْ بِهِ العَنْقَاءُ**) للمستعار منه في الاستعارة التمثيلية والذي قد يكون مقدرا لا تحقق له في الواقع، و(**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَبَنَ**)، و(**إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى**) للاستعارة التمثيلية، و(**هُمْ كَالحَلَقَةِ المُفْرَغَةِ لَا يُدْرَى أَيْن طَرَفَاهَا**) للتشبيه المجمل الذي كان وجه الشبه فيه خفيا لايدركه إلا الخاصة...الخ[1].

على أن القطب حين استشهاده بأقوال العرب وأمثالهم يشرح الشاهد، ويعرض – أحيانا- إلى مورد ذلك المثل أو القول[2].

1 – ينظر الصفحات (584)، (501)، (252)، (258)، (294)، (590) من التحقيق.

2 – ينظر مثلا الصفحتان (258)، (590) من التحقيق.

7- القيمةُ العِلْميةُ للْكِتَابِ:

للكتاب قيمة علمية كبيرة جدا، وذلك لجملة من الاعتبارات بيانها كما الآتي:

1- يعد الكتاب من أكبر الكتب البلاغية التي صنفها عالم أو لغوي جزائري، سواء من حيث الحجم، أو من حيث القيمة العلمية، إذ الكتاب غزير في مادته المعرفية الشاملة، فريد في منهجه. ولا نحسب -فيما نعلم- أن هناك عالِم أو لغوي جزائري صنف مثل هذا المصنف في علم البلاغة.

2- امتاز الكتاب المحقق بغزارة مادته العلمية، إذ هو خلاصة لمجموعة من الشروح والحواشي السابقة التي وضعت على الرسالة السمرقندية، والتي منها: (شرح العصام، وحاشية الدلجي، حاشية الصبان، وحاشية الملوي، وحاشية الشيرانسي، نظم الطبلاوي وشرحه،....الخ)، وهي شروح جليلة القدر، فهم المؤلف القطب مضامينها ووعاها، واختار ما فيها من فرائد ونوادر، فصهرها وأعاد ضمها في قالب جديد بديع.

3- يكشف هذا المصنف عن المدرسة البلاغية التي ينتمي إليها القطب، وهي مدرسة شاملة جامعة، لم يتبع فيها القطب نهجًا واحدًا، بل نراه حينا يترسم طريقة البلاغيين المتكلمين، المولعين بعلم المنطق والفلسفة وعلم الكلام، سواءً من خلال التمثيل والاستشهاد بأقوالهم، كالجرجاني من خلال كتابه "دلائل الإعجاز"، والسكاكي في "المفتاح"، والخطيب القزويني في "التلخيص"، والسعد في "المطول"، أو من خلال تتبع طريقتهم في تقصي المسائل وتحقيقها ضبطا وقياسًا وتقسيما وحصرًا، وتوظيفًا للمصطلحات والألفاظ الفلسفية والمنطقية، من مثل: الوهم والخيال والمفكر والحس المشترك، والعكس المستوي، واللازم والملزوم، والأسباب والمسببات وغيرها من المسائل المشار إليها سابقا أو لاحقا.

في الوقت نفسه نرى القطب يأخذ بمبادئ المدرسة الأدبية الذوقية، سواء من خلال الابتعاد عن التحديد والتقسيم في بعض المسائل البلاغية، أو من خلال الميل في شرحه إلى استخدام العبارات السهلة الواضحة، والتي لا تحتاج إلى عناء كبير لفهمها، مع إكثاره من الشواهد القرآنية والشعرية والتوسع فيها حد الاستشهاد والتمثيل بالقطعة الشعرية، كما الشأن مع معلقة زهير بن أبي سلمى، ومقطوعة أبي ذؤيب الهذلي، وغيرهم، مع تحكيم الذوق في شرحها والوقوف على ما فيها من معان وانفعالات نفسية بديعة تتعلق بالإحساس الفني والوجدان.

4- مما يدل على القيمة العلمية لهذا الكتاب أيضًا، كونه مَصدرًا لبعض مؤلفات الشّارح، فهو يحيلُ القارئَ في كلِّ مرَّة لأحد مُؤَلّفاته من أجل استقصَاء الحقَائق والاستفَادة من الموضُوع المبحوث عنه أكثر، ومن هذه المؤلفات: "**حَاشِيَّة عَلَى التَّمْرِينِ مُعْرب الأَلْفِيَّةِ**"، و"**حَاشِيَّة عَلَى شَرْحِ الآجُرُومِيَّة لِأَبِي القَاسِمِ**"، و"**حَاشيّة على القَطْر وَشَرْحه**"...الخ.

5- ما يحمله المصنف من آراء عقديه –على قلتها- تعبر عن المذهب الديني الذي ينتمي إليه القطب، وهو المذهب الإباضي، بل ويفسر النص القرآني من هذا المنطلق، من ذلك مثلا ما علق به عند تفسير قوله تعال: ﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم**﴾، حيث قال: (وذلك أنا شبهنا على مذهبنا -"**مَعْشَرَ الإِبَاضِيَّةِ**"-

إحداث الله تعالى الأمر المعنوي في قلوب الكفار المانع من وصول الحق إليها بهيئة ختم الشخص على إناء مانع ذلك الختم من الوصول إلى ما في الإناء، بجامع هيئته، وهي عدم التمكن من الوصول إلى ما وراء كل منهما، واستعرنا المركب الدال على الهيئة الثانية للأولى)[1]. وهو بمذهبه ذلك يوافق ما ذهب إليه العصام من أن في الآية استعارة تمثيلية، باستعارة مركب مكان مركب.

وربما قارن القطب رأي فرقته الإباضية بآراء الفرق المذهبية الأخرى، فأنكرها واستحسن رأي مذهبه فيها، ففي الآية السابقة علق القطب على شرح العصام لها، وانتهى إلى أن رأيه فيها،. من أن الله شبه حَال قُلُوبِهِم بحال قُلُوب خَتَمَ الله تَعَالَى عَلَيْهَا، أي خلقها عديمة الانتفاع بالآياتِ كقلوب البهائم، فإنها خلقت خالية عن الفطنة، وهو ما يقول به المعتزلة، فأنكر القطب ذلك عليهم، يقول: (هذا تقرير "**المُعْتَزِلَة**" في الآية المذكورة، والذي ألجأهم إلى ذلك اعتقادهم الفاسد أن الله تعالى لا يخلق القبيح. ولنا معشر "**الإِبَاضِيَّةِ**" أنه لا يقبح منه شيء، لأنه الفعال لما يريد، "لَا يُسْأَلُ عمَا يفعَلُ وهُمْ يفعلونَ"، لأن الفتح مخالفة الأمر، وهو عز وجل لا آمر له، لأنه هو الآمر الناهي، فمن منحه الهدى فبفضلِهِ، ومن منحهُ الردى فبعدله، وشغلهم بالكفر مانعهم هدى، وكل حسن وقبيح وخيرٍ وشرٍ مخلوق لله، والكلام على ذلك مبسوط في كتب علم الكلام)[2].

فهو لا يقارن بين رأي المذهبين في المسألة نفسها فحسب، بل يستطرد بذكر تفسيرات المعتزلة وتأويلاتهم المختلفة للآية، وينتهي إلى وصف مذهبهم المخالف بأنه مذهب باطل وفاسد.

6– كما أن مما يعطي هذا المصنف قيمة علمية كبيرة، هو ذلك الكم الهائل من المصادر التي أخذ القطب منها ونقل عنها، وأحال إليها، والتي تبرز قيمتها في جانبين:

– الجانب الأول: يتمثل في كون أغلبها مصادر للغة العربية، بعلومها المختلفة، من مثل: (معاجم اللغة، وبعض المصادر النحوية والصرفية، والبلاغية،...الخ). وهي مصادر متنوعة استقى منها آراء ونوادر علمية يمكن الرجوع إليها.

– الجانب الثاني: يكمن في أن الكثير من تلك المصادر – وخاصة البلاغية منها– لا يزال مخطوطا لما تصل إليه يد التحقيق والطبع بعد، بل إن بعض تلك المصادر المخطوطة لم نقف لها على أثر، رغم اجتهادنا في العثور عليها والوقوف على ما فيها، فتكون بذلك ربما قد تعرضت للتلف والضياع، ويكون ما نقله القطب منها –حينذاك– شاهدا على وجودها، ودليلا على أهميتها، ومدعاةً للبحث عنها وعما فيها من نوادر وكنوز.

7– ثم إن مما يبرز القيمة العلمية لهذا الكتاب هو التشظي المعرفي الذي شكل أمارة بارزة فيه، تُطالع كل من اطلع على الكتاب وتصفحه، فقد تضمن من العلوم والمعارف الشيء الكثير، من منطق وتفسير وفقه

1 – ينظر الصفحة (249) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (250) من التحقيق.

ونحو وبلاغة، وتراجم...وغيرها من العلوم العقلية والنقلية، اللغوية والدينية، وتنوعت مسائلها وتوزعت بين ثنايا المؤلف، ومن بين هذه العلوم نذكر:

1-7 علمُ المنطقِ: ومن المسائل التي تناولها القطب ذات العلاقة بعلم المنطق:

- **مسألة اللازم والملزم**: والتي استحضرها القطب في سياق حديثه عن الأسلوب الخبري، والغرض منه، إذ أن فائدة الخبر هو الحكم، ولازمها كون المخبِر عالما به، ومعنى اللزوم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به من غير عكس، شرح القطب ذلك وذكر اختلاف الشراح في تأويله، وانتهى إلى موافقة رأي السكاكي في أن الفائدة الأولى بدون الثانية تمتنع، والثانية بدون الأولى لا تمتنع، وهو ما يقابل عند علماء المنطق "حكم اللازم المجهول المساواة"، أو "اللازم الأعم بحسب الواقع أو الاعتقاد"، وهو ما يتولد عنه: (معلومان هما: الحكم، وكونُ المخبر عالمًا به، وعِلْمَان متعلقانِ بهمَا، وإفادتان واستفادتان متعلقتان بهما. فاللازم والملزوم إما أن يجعلا متفقين،. أي معلومين، أو علمين أو إفادتين أو استفادتين، أو مختلفين، أي بجعل الملزوم معلومًا واللازم علمًا، أو إفادة أو استفادة. والعكس يصير الأقسام ستة عشر، حاصله من ضرب الأربعة في الأربعة، أربعة منها أقسامُ الاتفاقِ، واثنا عشر أقسامُ الاختلافِ. هذا إن فرق بين الاستفادة والعلمِ، وإن لم يفرق بينهُما كان أقسام الاتفاق ثلاثة، وأقسام الاختلاف ستة، فالمجموع تسعة، حاصله من ضرب الثلاثةِ في نفسها، فهذه احتمالات عقلية....الخ)[1]. يمضي القطب مدققا في هذه المسألة ومستأنسا بما قاله المناطقة مستغرقا في ذلك حيزا كبيرا من الشرح.

- **قضية العكس عند المناطقة "العكس المستوي"**: وهي المسألة التي جاء الخوض فيها في سياق شرح القطب لقول العصام بأن السكاكي يجعل الاستعارة التبعية قرينة الاستعارة المكنية، وهو عكس ما عليه القوم من علماء البلاغة.

يقف القطب عند لفظة "عكس" فيشرحها شرحًا لغويًا، ثم يعمد إلى تعريفها حسب اصطلاح المناطقة على مصطلح العكس المستوي، فيمثل له، ويبين كيف أنه يكون في القضايا الحملية والشرطية المتصلة، ويأتي بكل تقسيماتهما الممكنة مع التمثيل مستغرقًا في ذلك حدود الورقتين، يقول: ("عَلَى عَكْسِ مَا ذَكَرَهُ القَوْمُ": يعنى العكس اللغوي الذي هو القلب والتحويل، لا المنطقي المستوي الذي هو: قلب جزئي القضية معًا مع بقاء الصدق والكيف الذي هو الإيجاب والسلب عندهم، والكم الذي هو الاتفاق في الكلية والجزئية غير الموجبة الكلية من الكم، فلا يشترط بقاؤها، فتعوض الموجبة الجزئية وتبديل أحد الجزأين فقط لا يسمى عكسا مستويًا، ولا بد أن يكون التبديل في كل واحد من الجزأين بكماله. فلو قيل: "الوتد في الحائط"،لم يكن عكسه: "الحائط في الوتد"، لأن "الحائط" ليس هو في الأصل هو كل المحمول، إذ المحمول هو استقرار الوتد في الحائط لا مجرد الوتد، فالعكس هكذا: "المستقر في الحائط الوتد"، لأن المود

1 – ينظر الصفحة (239) من التحقيق.

بقلب الجزأين تبديل كل واحد من طرفي القضية بعين الآخر ليخرج عكس النقيض، لأن التبديل فيه ليس في غير الطرفين. والعكس المستوي: يكون في القضية الحملية والشرطية المتصلة السابق تعريفها. فالحملية تحوي: "كل إنسان حيوان"، فعكسه المستوي: "بعض الحيوان إنسان"....)[1].

7-2- التفسيرُ وعلومُ القرآنِ: ومن المواضع التي استحضر فيها القطب علم التفسير:

- شرحه للآية القرآنية: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾. إذ توقف القطب عند هذه الآية كثيرًا، مبرزا اختلاف العلماء في شرحها وفي تأويلها وإعرابها، وانتهى حديثه عنها بذكر سبب نزولها، ومعناها مستأنسًا بتفسير الإمامين القرطبي والزمخشري لها، يقول: (قال "القُرْطُبِي" - من متأخري علماء الأندلس- : كان النبي ﷺ حريصًا على إيمانِ قومٍ سبقتْ لهم الشقاوة، كأبي لهب ومن تخلف من عشيرته، فنزلتِ الآية. قال "**الزَّمَخْشَرِي**": نزل استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم في النار، حتى نزل اجتهاد رسول الله ﷺ وكِدُهُ نفسه في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار، وقوله: "أَفَأَنتَ تنقذُ"، يفيد أن الله تعالى هو الذي يقدر على الإنقاذ وحده، لا يقدر على ذلك أحد غيره، فكما لا تقدر أنت أن تنقذ الداخل النار من النار، لا تقدر أن تخلصه مما هو فيه من العذاب بتحصيل الإيمان)[2].

- كما أن من مواضع اهتمامه بعلوم القرآن بحثه في تعريف الآية القرآنية عند علماء التفسير، وذلك في سياق استشهاد علماء البلاغة بقوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ**﴾، حيث قال بأن تسميتهم لها بالآية رغم أنها جزء آية مُجاز بحذف مضاف، أو تسمية بعض باسم كل، وإما حسب اختلافهم في حد الآية وتعريفها، وقد شرع القطب في تعريف الآية، فذكر لها تعريفات كثيرة لعلماء السلف: الجعبري، الواحدي، الزمخشري...الخ. وكلها تعريفات نقلها عن السيوطي من كتابه "الإتقان"، مبينًا اختلاف العلماء في تعريفهم وتقديرهم لها، وهل هي علم توفيقي أم قياسي...الخ. يقول القطب نقلا عن السيوطي: (قال "الجَعْبَرِي" حد الآية قرآن مركب من جمل ولو تقديرًا، ذو مبدأ ومقطع مندرج في صورة، وأصلها "العلامةُ"، ومنه: ﴿**إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ**﴾[3]، لأنها علامة للفضل والصدق، أو الجماعةُ لأنها جماعة كلمة. وقال غيره الآية: طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها". قلت: والحدان صادقان على أن الآية من: ﴿**وَضَرَبَ**﴾ إلى ﴿**يَصْنَعُونَ**﴾. وقيل: "هي الواحدة من المعدودات في السُور، سميت بها لأنها علامة على صدق من أتى بها، وعلى عجز المتحدي بها". وقيل: "لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاع ما بعدها")[4].

---

1 – ينظر الصفحة (367) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (279) من التحقيق.

3– سورة البقرة، الآية: 248.

4 – ينظر الصفحة (460) من التحقيق.

7-3 علمُ الجُغْرَافيا وتاريخِ البُلدانِ والعمرانِ: ومن المواضيع التي تدخل في هذا المجال، ما ذكره القطب في سياق حديثه عن الخطيب القزويني والترجمة له، فقد ذكر أن هذا اللقب "القزويني"، أطلق عليه لما كان خطيبا بجامع الأمويين في دمشق، ليستطرد بعدها في الحديث عن مدينة دِمشقَ، من حيث ضبطها وسبب تسميتها، وبانيها، وطبيعتها وأنهارها، يقول: (و"دَمَشقَ": بفتح الدالِ والميمِ وسكونِ الشينِ، وقد تكسر الميم، وقيل: "داله مكسورة" قاعدة "الشَّامِ"، سميت ببانيها "دِمشَاقُ بنُ كَنْعَان"، بنقصان ألف وتحريك الميم، وهي أجلُ بلاد الشام مكانًا وأحسنها بنيانًا وأعدلها هواءً وأغزرها ماءً، وهي دار مملكة الشام وقصته، ولها "الغُوطَةُ" التي لم يكن على وجه الأرض مثلها، بها أنهار جارية متدفقة، وعيون سارحة، وأشجار باسقة وثمار يانعة، وفاكهة مختلفة وقصور شاهقة، وضياع كالمدن)[1]. ولم يقف القطب عند هذا الوصف، بل تعداه إلى وصف جغرافيتها، والأنهار التي تخترق دُورها وشوارعها، وغير ذلك من الأوصاف الدقيقة.

وأما ما ذكره القطب من علم العمران، فكان حول جامع الأمويين، إذ ذكر بانيه، ونفقة بنائه، وطريقة بنائه المحكمة الفاخرة، وأغرب ما قيل عنه، يقول القطب: (وبها الجامع الذي يعرف "بِجَامِعِ بَنِي أُمَيَّة" الذي لم يكن على وجه الأرض مثله سوى جامع "قُرْطُبَة" من بلاد "الأَنْدَلُسِ"- ردها الله للإسلام، وأوهن شوكة نصاراها- بنى - أعني جامع دمشق - "الوَلِيد بنُ عَبْد المَلِك"، وأنفق عليه أموالا كثيرة، قيل من جملة ما أنفق عليه: أربع مئة صندوق من ذهب، في كل صندوق أربعة عشر ألف دينار...)[2].

7- 4 علمُ النحوِ: ومن المسائل التي تطرق لها:

- الاختلاف في كون "ما" للعاقل، أم لغير العاقل: وذلك حينما عرض لشرح قول العصام: "في قوله أظفاره لم تقلم شائبة تجريد، لأن الوصف بعدم تقليم الأظافر إنما يتعارف فيما من حاله تقليم الأظافر، وهو الإنسان"، حيث قال القطب: (و"ما" في قوله: "فيما"، واقعه عن العاقل وهو الإنسان، إما على خلاف الأصل، أو لتأويله بالعام الذي هو قولك: "الشيء أو الشخص مثلا"، أو لإبهام الأمر بقطع النظر عما في الخارج، وعن قوله: "وهو الإنسان"، كقول راءٍ شبحًا من بعيد: "انظر إلى ما ظهر". وإما بناءً على جواز إطلاقها على العاقل بلا شرط، كما هو رأي جماعة، وادعى "ابن خروف" أنه مذهب "سيبويه"، وفي "التّلويح": هذا يعني كون "ما" لغير العاقل، قول بعض أئمة اللغة، والأكثرون على أنه للعقلاء وغيرهم)[3].. فهو هنا لا يكتفي بعرض المسألة، بل يربطها بسياقها اللغوي، ويقدم آراء العلماء تقديراتهم حولها.

- مسألة جعل تاء لفظ "الخليفة" للنقل من الوصفية إلى الاسمية، لا للتأنيث مخالفا بذلك رأي العلماء قبله، يقول: (و"تاء" الخليفة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، لا للتأنيث فهو مذكر، وأما تأنيث غير واحد من الفقهاء الماضين وتقليد جهال العصر لهم فغفلة وجهل للأمر، نعم ورد أقل قليل مؤنثا، بحيث نصوا

---

1 – ينظر الصفحة (412) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (412) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (156) من التحقيق

جميعًا أنه غير مقيس، فيقال: "هذا خليفة" و"جاء خليفة" والخليفة القول قوله"، بالتذكير في الكل، وإنما يؤنث إذا أريد به مؤنث. والله أعلم)[1].

– مسألة مناقشته لجعل لفظة "كذلك" توكيدا لفظيا للجملة "كما يجعل" من قول العصام: (فكما يجعل المشبه مشبها به مبالغة في كماله..، كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به...الخ)، فهو يناقش المسألة منتهيًا إلى أن لفظة كذلك"، يجوز كونها توكيدا معنويا، كما ويجوز إعرابها توكيدا لفظيا لاعتبارات أخرى، يقول: (وإن قلت: التوكيد هذا غير لفظي بل معنوي، وإلا فأين لفظ "كالجعل" من لفظ "كذلك" ؟ قلت: هو كذلك لفظي، لأن كذلك معبر به عن قولك: "كالجعل"، بخلاف "كلهم" في قولك: "جاؤوا كلهم"، فإنه غير معبر به عن "الواو"، بل يجيء به لغير ذلك، كما يقال في: "هو" و"إياك"، و"إنا" في نحو: "ضربته هو"، و"ضربتك إياك"، و"جئت أنا"، أنها تأكيدات لفظيات، نعم قد عد بعضهم ذلك معنويًا. فانظر حَاشِيَتِي عَلَى القَطْرِ وَشَرْحِهِ)[2].

على أن القطب يناقش المسائل النحوية بطرق مختلفة، منها أن يعرض للمسألة فيوضحها ويستشهد بشاهد نحوي تأكيدا لها، وإما أن يعرض للمسألة ويترك أمر توضيحها للمصدر الذي أحال إليه.

7–5 علمُ الصرفِ: ومن مسائل الصرف التي ناقش فيها وأبدع:

– استدراكه على معاجم العربية بكلمات على وزن "فِعَلَة": إذ في سياق حديثه عن وزن مفرد لفظة "عِنَب" بأنه "عِنَبَة" وهو بناء نادر، وأغلب ما جاء به في العربية كان جمعًا، كـ: "قِردة"، و"فِيلة" ، نبه القطب إلى أن الجوهري في "الصحاح" ذكر أنه قد جاءَ ما وازنها للواحد، وهو قليل، كـ"التِوَلة" و"الحِبَرَة" و"الطِيَبَة" و"الخِيَرة"، ثم عطف الجوهري قائلا: ولا أعرف غير ذلك. فعاب عليه صاحب "القاموس" ذلك بالقول: إن عدم معرفته غير ذلك قصور منه، وقلة إطلاع، وذكر منه أيضا: الزَمِخَةُ والمِنَة والثَوَمَة والحِدَأَة والطِمَخَة، والذبَحَةُ والطِيَرَةُ والهِنَنَة، وغير ذلك.

وهنا علق القطب على العالمين الجليلين بالقول: (قلت: ومنه اللحَية في لغة، والظِزرة، والغِيَرة، والضيَرَة، والمِهَرة، والهِدَرة، والرِبَعة، والشِلَعة، والضلَعة، والمِجعَة، والصهعة، وَالشِلفَة، والفِضَفَة، والنبَقَة، والرِبَكة، والصِلَكة، والهتكة، والثِفَلَة، والخِلَلة، والشِخَلَة، والجِدمَة، والعِظَهة، وغير ذلك)[3]. والمسألة بما فيها توحي بمقدرة القطب اللغوية ودرايته الكبيرة بعلم التصريف، وبكلام العرب، مستدركا بذلك ألفاظا على وزن "فِعَله" على معجمي القاموس المحيط، والصحاح.

– كما أن من المسائل التي ناقشها القطب أيضًا مسألة التفريق بين اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي، وانطباق حد الصفه المشبهة على بعض أسماء الفاعلين، وذلك عند شرحه قول العصام: "وما

---

1 – ينظر الصفحة (433) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (437) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (152) من التحقيق.

يُذكرُ من مُلائِمَات المشبهِ"، حيث ذكر الفرق بين "ملائِمات" بكسر الياء، و"ملاءَمات" بفتحها[1]. مدعما كلامه ببيت لابن مالك [2].

7-6 علمُ الفقهِ وأصولُه: ومن مسائل أصول الفقه التي تناولها القطب:

- حد "الوضع" عند الفقهاء، وذلك في سياق شرحه للفظ "صرح"، من قول العصام: "وصرح العلامة التفتازاني بأنها استعارة تمثيلية نحو: إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، فقد شرح القطب التصريح بمعنى الظهور، والتصريح هو التعبير عن المعنى باللفظ الذي وضع له، ويستطرد بتعريف الوضع عند الأصوليين، بأنه: (تخصيص شيء بشيء، حيث متى علم الأول علم الثاني وفهم)[3]، فالذهن متى توجه إلى الدال نقل توجهه إلى المدلول، وهذا هو منطق الوضع. ويذكر القطب بعد ذلك أقسام الوضع،. إذ الأول: ما كان بحيث إذا وضع الأول وحده فهم الثاني منه. والثاني: ما كان بحيث إذا علم الأول مع غيره فهم الثاني، ومنه الحرف فلا يفهم إلا مع متعلقه.

وقد مهد القطب بكل هذا التمهيد الفقهي لكي يصل بالقارئ المتعلم إلى تحديد وضع المجاز في كل ذلك بأنه موضوع، لكنه ليس مخصصا لوحده، بل مخصص مع قرينته، فيدخل بذلك ضمن القسم الثاني من أقسام الوضع، وفي بيان وضع الحرف والمجاز يقول: (والجواب المصطفى أن المجاز قد خصص بإزاء المعنى واعتبار المخصص مع القرينة، فكأنه قد خصص اللفظ مع القرينة، ولا يعلم المعنى إلا من المجموع، وأما الحرف فخصص وحده بإزاء المعنى من غير اعتبار المتعلق في التخصيص، إلا أن معناه لا يمكن فهمه بدون المتعلق، فإذا ذكر المتعلق كان المعنى مفهوما من الحرف للوضع، إلا أنه يشترط وجود المتعلق)[4].

وهو بذلك يستأنس بمباحث أصول الفقه لأجل إيصال المراد من القضية البلاغية التي يناقشها.

- ومن المسائل الفقهية التي خصها القطب بالحديث واسترسل فيها مسألة "أقل الجمع"، في سياق شرحه للفظة "أقسام"، فقد توقف عند الاختلاف الحاصل فيها بين النحويين والأصوليين، إذ ذهبت طائفة إلى أن أقل الجمع اثنان، وهو المشهور، ومنهم: مالك والإسفراييني والغزالي، وأقوى أدلتهم على ذلك: قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾، أي قلوبكما يا "عَائِشَة" و"حَفْصَة"، وليس لهما إلا قلبان. في حين ذهبت طائفة أخرى إلى أن أقل الجمع ثلاثة، وهو الأصح، ومنهم: الشافعي، وأبو حنيفة، والفخر الرازي، وقد قدمت كل طائفة أدلة على ذلك. يناقش القطب أدلة كل طرف والردود التي حامت حولها، بشواهد فقهية، مستعينا بكلام السعد في "التلويح".

---

1 – ينظر الصفحة (475) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (475) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (281) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحة (282) من التحقيق.

ليذكر بعدها أن جوهر الخلاف راجع إلى نوع الجمع في حد ذاته، إذ أن صيغ الجموع قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، واتفق النحات على أن جمع القلة موضوع للعشرة فما دونها إلى الثلاثة أو الاثنين، على الخلاف، وجمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة. لكن قد يستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا. مناقشًا بذلك القضية من زاوية نحوية مرة أخرى...الخ [1].

7-7 عِلْمُ البلاغَةِ: يكسر الكتاب أفق التوقع لدى القارئ، إذ إن عنوانه يحيل مباشرة إلى أنه كتاب يتناول أحد مباحث البلاغة العربية وهو الاستعارة، أو علم البيان على أقصى تقدير، إلا أن الاطلاع عليه والخوض في غماره يحيل القارئ إلى كم هائل من المسائل البلاغية التي حققها المؤلف القطب، تعريفًا وتمثيلا وتحليلا، وهي مسائل أحاطت بأغلب مباحث البلاغة العربية بعلومها الثلاثة (معاني وبيان وبديع).

أ- فمن مسائل علم المعاني التي حققها القطب نذكر:

- موضوع الإيجاز والإطناب: إذ وفي سياق شرحه لكلام العصام، استطرد بالخوض فيهما، تعريفا وأنواعا، فقد ذكر تعريف السكاكي للإيجاز، وأعقبه بتعريف السعد التفتازاني، مستشهدا له بأمثلة، ومنبها إلى أن السعد فرق بين الإيجاز والاختصار، بينما السيد الشريف الجرجاني لم يفرق بينهما. كما توسع القطب في ذكر أنواع الإيجاز (إيجاز القصر وإيجاز الحذف) مع التمثيل والاسترسال في الشرح...الخ[2].

- موضوع القصر: فقد عرف القطب القصر تعريفًا لغويًا واصطلاحيا، بالقول: (و"القَصْر" وهو لغة: الحبسُ، يقال: قصرت اللقحة على فرس، إذا جعلت درها له، لا لغيره، وقصرت الشيء على كذا، إذا لم تجاوز به إلى غيره. واصطلاحا: "تخصيص شيء بشيء على طريق مخصوص"، وفي "المطَوَّلِ": بطريق معهود، وذلك التخصيص: "إما على الإطلاق، أو على سبيل الإضافة إلى شيء معين")[3]. ليشرع بعدها القطب في شرح التعريفين وبيان وجوه العلاقة بينهما، ويستطرد في الحديث عن إحدى طرق القصر وهي تقديم ما حقه التأخير والغاية منه، لينطلق بعدها في التفريق بين القصر الحقيقي والإضافي، واعتبارات هدا التفريق، وكذا القصر باعتبار آخر وهو قصر صفة على موصوف، أو قصر موصوف على صفة، وتفصيلات كل منهما.

يناقش القطب كل ذلك مرتكزا على آراء السعد التفتازاني ومناقشات السيد الشريف الجرجاني له، مع التمثيل والاستشهاد والتوسع، ويستغرق في ذلك أكثر من أربع صفحات[4] ليعود القطب مرة أخرى إلى

---

1 – ينظر الصفحات (225–226–227) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحتان (269–270) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحة (337) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحات من (337) إلى (344) من التحقيق.

موضوع القصر في موضع آخر من الكتاب ويستعرض آراء بلاغية أخرى في الموضوع (القصر عن طريق النفي والاستثناء، والقصر بـ "إنما" والمعاني التي تفيدها...الخ) [1].

ب – ومن مسائل علم البيان التي تناولها القطب في هذا الكتاب – إضافة إلى الاستعارة التي هي صلب هذا الكتاب– نذكر:

– حديثه عن التشبيه المقلوب تعريفا وتمثيلا، إذ وفي سياق شرحه لموقف العصام من الاستعارة المكنية، هذا الأخير الذي اعتبر الاستعارة ضربا من التشبيه المقلوب، باعتبار أن الاستعارة المكنية مبنية أساسا على تشبيه المشبه به الأصلي "السبع"، بالمشبه "المنية"، في المثال المشهور، وذلك بادعاء أن المشبه هو الأصل في وجه الشبه، وذلك هو الغرض من التشبيه المقلوب.

من هذا المنطلق يتناول القطب العلاقة بين الاستعارة والتشبيه المقلوب، يقول: (ففي قولنا: "أنشبت المنية أظفارها"، يجوز أن يلاحظ بين "المنية"و"السبع" شيء مقلوب، فيشبه السبع بالمنية فيستعار له اسمها، وذلك مبالغة فإن المشبه صار أقوى من المشبه به حتى استحق أن يستعار اسمه للمشبه به،...والغرض من التشبيه في التشبيه المقلوب عاد إلى المشبه به بإيهام أن المشبه أتم من المشبه به في وجه الشبه، فالتشبيه المقلوب جعل الناقص في وجه الشبه مشبهًا به قصدا إلى إدعاء أنه زائد عليه في وجه الشبه وأكمل، فيعلو شأن الناقص حيث جعل أصلا لما هو أكمل في الحقيقة، وذلك كثير)[2]. يتوسع القطب في هذا الموضع من البحث مستشهدا بشاهد شعري بلاغي، شرح من خلاله التشبيه المقلوب شرحا مفصلا. كما أن موضوع التشبيه من المباحث والتي فصل فيها القطبُ القولَ كثيرا، إذ ذكر أنواعًا كثيرة للتشبيه وعرفها ومثل لها[3].

– مسألة أي الصور البيانية أبلغ ؟ فقد نقل القطب آراء وأقوال الجرجاني، والسعد التفتازاني والخطيب، وهي آراء تجمع على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح، وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه[4].

ج– ومن مسائل علم البديع نذكر: – موضوع "الاكتفاء": وهو من مواضيع علم البديع التي نبه عليها القطب في أكثر من موضع من هذا الكتاب، إذ قدم له تعرفين، وفرق بينه وبين عيب شعري يسمى "التضمين"، يقول القطب: (لون بديعي يسمى "**الِاكْتِفَاءُ**"، يكون بحذف بعض الكلمات، أو بحذف بعض الكلمة، ومن الأول قول بعضهم:

لَا أَنْــثَنِي لَا اَنْتَهِي لَا أَرْعَــوِي مَادُمْــتُ فِي قَيْدِ الحَيَاةِ وَلَا إِذَا

أي: "وَلَا إِذَا مِتُ"، ووجه حسنه أنه لو ذكره في البيت الثاني لكان عيبًا من عيوب الشعر، يسمى "التَّضْمِينُ"، مع ما يفوته من حلاوة الاكتفاء ولطفه، ولو كان التضمينُ جائزًا، على عيبِ للمولدينَ

---

1 – ينظر الصفحة (342) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (432) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحات من (584) إلى (596) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحة (421) من التحقيق.

والعلماءِ الناظمينَ، علَى أن بعضهم ذكرَ أنه لا تضمينَ إلا في العمدِ كالمبتدأ والخبرِ، والفعلِ والفاعلِ، ونحو ذلك...)[1]. وقد مثل القطب للاكتفاء بأكثر من سبعة شواهد شعرية، مع شرحها.

– كما أن من مواضيع البديع التي أبدع فيها القطب، حديثه عن "التلميح" كمحسن بديعي، فعرفه بالقول: (**التَّلْمِيحَ**" من الملحقات بمحسنات البديع، وهو: أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكر واحد منها، وميمه مؤخرة عن لامه مأخوذة من: لمَحَهُ، إذا بصره ونظر إليه. وكثيرًا ما يقولون في تفسير الأبيات "في هذا البيت تلميح إلى قول فلان"..)[2]. كما وفرق القطب بينه وبين مصطلح "التمليح"، مفندا ما قاله السعد من أن التلميح غلط محض وقع فيه الشراح عند حديثهم عن "التمليح".

يعود بعدها القطب إلى الخوض في أقسام التلميح (تلميح إلى قصة في الشعر، وتلميح إلى قصة في نثر، وتلميح إلى شعر في نثر، وتلميح إلى شعر في شعر، وتلميح إلى المثل في الشعر، وتلميح إلى المثل في النثر، ومن التلميح ضرب يشبه اللغز...). كل ذلك وهو يمثل بمختلف الشواهد الشعرية والنثرية.

. هذا إضافة إلى مواضيع: الالتفات والافتنان[3]، اللف والنشر، ورد العجز على الصدر، القلب، التورية، التمليح والتلميح، والاستخدام، وبراعة الختام، وبراعة المطلب، وبراعة المقطع، ورد العجز على الصدر، والاقتباس[4]...الخ. وهي مواضيع تناول القطب بعضها بإسهاب، وبعضها الآخر بإيجاز.

على أن الحقيقة التي يمكن الركون إليها أن استحضار تلك العلوم المختلفة وغيرها ضمن مصنف بلاغي ليس عملا اعتباطيًا، بل هو عمل مقصود استهدف من خلاله القطب الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالمسائل البلاغية التي عرض لها وتناولها.

8– يقدم هذا المصنف للقارئ صورة دقيقة حول مرحلة مهمة من مراحل التاريخ الثقافي للجزائر، وهي المرحلة التي شهد فيها النشاط العلمي والثقافي ركودا كبيرًا، نتيجة الاحتلال الفرنسي للجزائر. إلا أن علم أعلام الجزائر القطب أطفيش –رحمه الله– صنع فيها الاستثناء، ليس من خلال هذا المصنف فحسب، بل من خلال نشاطه العلمي والتعليمي، وما خلفه من آثار علمية جليلة.

---

1 – ينظر الصفحة (261) من التحقيق.

2 – ينظر الصفحة (499) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحات (205) وما بعدها من التحقيق.

4 – ينظر الصفحات (390)، (641)، (399)، (605)، (499)، (539)، (639)، (641)، (428) من التحقيق، على الترتيب.

8- مآخِذُ علَى الكِتَابِ:

على الرغم من المزايا الكثيرة لهذا المصنف، والقيمة العلمية الكبيرة التي يحفل بها، إلا أنه -كما كل المصنفات والتآليف البشرية- لا يخلو من بعض الهنات والملاحظات، التي يمكن لكل قارئ محقق ومدقق للكتاب أن يقف عليها، ومن هذه الملاحظات:

1- لم يبين القطب امحمد بن يوسف أطفيش المنهج الذي انتهجه في مقدمة كتابه، كما هي عادة بعض المؤلفين، وإنما اكتفى بمقدمة مقتضبة موجزة استهلها بالبسملة والصلاة والسلام على خير البرية، ثم ثنى بذكر اسمه ونسبه كاملين، ليعرج بعدها إلى ذكر الأسباب التي دفعته إلى وضع هذا الكتاب، ليشرع بعدها في الشرح مباشرة.

2- على الرغم من الدقة والأمانة العلمية التي امتاز بها القطب في هذا الكتاب، بذكره للمصادر التي أخذ منها، وبتحديده لمواضع النقل بدءًا وانتهاءً غالبًا، إلا أنه في بعض المواضع لا ينبه إلى ذلك، أو لأنه هو نفسه لم ينتبه إلى ذلك في غمرة تحقيقه للمسائل البلاغية المختلفة، وهو ما أدى إلى تداخل الشواهد النصية للشراح والعلماء بتعليقاته وإضافاته، وهو ما صعب على الباحث عملية الفرز والفصل بينها.

ومن ذلك مثلا ما ذكره القطب متحدثا عن أقسام التجريد البديعي، حيث يقول: (تقدم غير مرة [(155/ظ)] تعريف "التّجْرِيدِ البَدِيعِيّ"، وهو أقسام: منها ما يكون بـ"من" التجريدية، نحو: "لِي من زيدٍ صديقٌ حميمٌ"، أي "يقعُ زيد من الصداقة حدًا صح معه أن يستخلص منه صديق آخر مثله في الصداقة"، ومنها ما يكون بـ"الباء" التجريدية، الداخلة في المنتزع، نحو: "لئنْ سألتَ بكرًا، لتسألنَ به البحرَ"، بولغ في اتصافه بالجود، حتى انتزع منه بحر في الجود. وزعم بعض في أمثلة "من"و"الباء" التجريدية حذف مضاف بعدهما، أي: "لتسألن بسؤاله البحر"، ولا يخفى ضعف قولك: "لي من حصول زيد صديقٌ"، لفوات المبالغة. ومنها ما يكون بـ"باء المعية"...الخ)[1]. وهو كلام نقله القطب عن الخطيب القزويني من خلال كتابه "الإيضاح في علوم البلاغة"[2] مع تصرف قليل فيه.

3- نقص الشواهد البلاغية المدعمة للشرح، إذ إن أغلبها مكرر مستهلك منقول من متن المصنف السمرقندي، أو من شرح العصام، مثل: "أنشبت المنية أظفارها"، و"رأيت أسدا"، و"إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، و"نطقت الحال بكذا"...الخ. ولعل عذره في ذلك الغاية التعليمية للكتاب.

كما أن الكثير من الشواهد الشعرية جاءت ضمن النصوص البلاغية التي نقلها، خصوصًا تلك المنقولة عن السكاكي والخطيب والسعد من كتب: "المفتاح"، و"التلخيص"، و"المطول".

4- كثرة نقله وتضمينه لكلام العلماء وهو ما غيب شخصيته العلمية في الكثير من المواضع، كما أن استطراداته الكثيرة التي طغت على الكتاب، صعبت عملية قراءته، وجعلت القارئ ملزما على إعمال النظر

---

1 – ينظر الصفحة (204) من التحقيق.

2 – ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 274.

والتثبت والتركيز، كيما يتسنى له فهم وجمع شتات هذا الشرح الموزع على أكثر من أربع مئة وسبعين صفحة.

5– عدم نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، والاكتفاء بالإشارة إليهم بعبارات من قبيل: (قال بعضهم، وزعم بعضهم، وزعم بعض جهال المشارقة، كما زعم بعض الأصوليين، كما قال به بعض...الخ)[1]. وهو ما جعل الباحث المحقق يبذل جهدا كبيرا في تقصي مضان تلك الأقوال، ومحاولة نسبتها إلى أصحابها، وغالبا ما نجد أنفسنا عاجزين عن تحقيق ذلك.

6– ورود بعض الأخطاء في المؤلف، وهي أخطاء مختلفة لغوية وإملائية، وقد ردت موزعة في مواضع مختلفة من الكتاب، مع ملاحظة أن هذه الأخطاء:

– بعضها مرتبط بكتابة الهمزة المتطرفة في كلمات من مثل: ادعاءً، سواءً، بناءً، ،...الخ[2].

– بعضها جاء في نقل بعض النصوص والشواهد الشعرية، ومن ذلك مثلا: الأبيات التي نقلها من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي، وكذا الأبيات التي نقلها من معلقة زهير بن أبي سلمى[3].

– وبعض تلك الأخطاء ورد في نقل وذكر أسماء الأعلام، من ذلك مثلا: ذكر عبد الحكم السيالكوتي بدل عبد الحكيم السيالكوتي[4]، وذكر "ابن الخوارزمنداد" بدل الخويز منداد[5]، وكلا الخطأين تصحيف من المؤلف...الخ.

ثم إن الذي دفعنا إلى الإشارة إلى هذه الأخطاء هو تكرار وقوعها في الكتاب، وقد تم تصويبها مع الإشارة إليها في هامش النص المحقق.

على أن الملاحظات السابقة لا تحط من القيمة العلمية للكتاب، والتي ظهرت جليا فيما سبق من مباحث، ويكفي صاحبه تعمقه بأسرار اللغة العربية وتوسله بمختلف علومها خدمةً للدرس البلاغي، وإحاطة به من كل جوانبه المختلفة.

---

1 – ينظر مثلا الصفحات (162)، (121)، (141)، (249)، (448) من التحقيق.

2 – ينظر مثلا الصفحات (121)، (149)، (156) من التحقيق.

3 – ينظر الصفحات (153–154)، (165–166) من التحقيق.

4 – ينظر الصفحة (319) من التحقيق.

5 – ينظر الصفحة (231) من التحقيق.

9- وصفُ النسخةِ المعتمدةِ في التحقيقِ، ونماذجُ منها:

اعتمد الباحث في تحقيق هذا المخطوط على نسخة فريدة، مكتوبة بخط المؤلف نفسه-القطب أطفيش-موجودة بمكتبة القطب بمدينة بني يزقن بغرداية، وهي مخطوطة غير مرقمة، كاملة سليمة، لم تمسها الأرضة أو الرطوبة، ليس بها بتر أو قطع، وتمتاز بدقتها ووضوحها، وقلة الأخطاء فيها.

كُتبت المخطوطة في حياة المؤلف، وبخط يده، وقد ذكر في آخر صفحة منها تاريخ الانتهاء من كتابتها وهو: "أواسط المحرم من عام ألف ومائتين وسبعة وستين". (1267هـ).

يقع متن هذه المخطوطة في نحو من مئتين وستة وثلاثين ورقة (236 لوحة)، إي حوالي: 472 صفحة. إضافة إلى غلاف المخطوط المجلد المزخرف، والذي به طرة كتبت عليها العبارة التالية: (الأول من شرح امحمد بن الحاج يوسف بن عيسى على شرح عصام الدين، الذي هو على الاستعارات، بخط شارح الشرح امحمد بن الحاج يوسف)، وبجانب هذه العبارة كتب أيضًا: (إلى الشيخ سعيد بن علي الصقري يطبعه ويرده، مع نسخة من مطبعة إلى مؤلفه امحمد بن الحاج يوسف)[1].

ابتدأ المؤلف حاشيته بالبسملة والصلاه والسلام على خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم، ثم ثنى بذكر اسم صاحب هذه الحاشية (اسمه)، حامدا الله وشاكرا له على نعمائه، قبل إن يعدد أسباب تأليفه لها، ليشرع بعد ذلك في شرحها، يقول: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا. قال العبد الذَّليل، المفْتقر إلى رحمة ربّه الجليل، امْحَمّد بن الحاج يوسف بن عِيسى بن صَالِح ابن عبْد الرَّحْمن، الملقَّب بِأَطْفَيّش، المغْرِبِي، الوَهْبِي، الإِبَاضِي، المصْعَبِي، اليَسْجَنِي: حَمْدًا وشُكْرًا لِمَنْ رَشَّحَ قلوب أولِيَائِه، بأَنْوَار معرِفَته...)[2].

وأنهى المؤلف حاشيته بطلب الشفاعة له ولشقيقه ذي الفضل عليه إبراهيم بن يوسف، وبذكر تاريخ انتهاء تأليفها، وبحمد الله وشكره والثناء عليه، ليقول: (والحمد لله رب العالمين ميسر الأمور الصعاب على من شاء ذلك، فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، لا مانع لما يعطي، ولا معطي لما يمنع، ولا راد لقضائه ولا معقب لحكمه. بسم الله وسبحان لله والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عدد كل حرف كتب أو يكتب أبد الآبدين، ودهر الداهرين. والحمد لله رب العالمين)[3].

---

1 – سعيد الصقري: سعيد بن علي بن عيسى بن سعيد الصقري الريامي، ولد بـ"إبراء"، بولاية القابل في عمان، حفظ القرآن ووعى تعاليم الدين بالكتاب، وممن تتلمذ على يديهم: سعيد بن خلفان الخليلي، نشأ في أسرة موسرة وسع لها في رزقها، فكان كريم النفس، وقد ربطته بالقطب أطفيش علاقات صداقة ومودة وأخوة، فكان يرسل للقطب الكتب العمانية الإباضية وينسخها له، كما كان القطب يرسل له مؤلفاته لكي يطبعها له، وكانت وفاته في أواخر القرن 19م، 13هـ (1301هـ-1884م). ينظر ترجمته في: مقال: جهود الشيخ سعيد بن علي الصقري في نشر الكتاب العماني، بشير بن موسى الحاج موسى، حركة الطباعة العمانية وأثرها في التواصل الحضاري، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 03-04 أكتوبر 2018م. ص: 4-10.

2 – ينظر: الورقة 01 (و) من المخطوط.

3 – ينظر: الصفحة الأخيرة (647) من التحقيق.

وإضافة إلى ما سبق، لوحظ على هذه النسخة ما يلي:

1- يبلغ عدد أوراقها نحوا من: 236 ورقة، ومعدل عدد سطور الصفحة الواحدة (35 سطرا)، ومتوسط كلمات السطر الواحد حوالي (18 كلمة).

2- أما نوع الخط، فهو مغربي بطابع جزائري في عمومه، وهو خط حسن واضح ومقروء في مجمله.

3- كما أن صفحاتها مرقمة في الأعلى، وهو ترقيم –يبدو- أنه حديث عن تاريخ النسخ، اعتمد فيه على نظام اللوحة (الوجه والظهر)، على أن واضع الترقيم قد سها وغفل عن ترقيم لوحة واحدة، بين الصفحة (174و) و الصفحة (174ظ)، فتركها دون أن ينتبه إلى وجودها.

4- وجود الكثير من الاستدراكات والتعاليق أسفل المتن وأعلاه، وعلى الجانبين، ومقلوبة أحيانا أخرى، وهي في أغلبها أجزاء من المتن، واستدراكات مهمة لا يمكن الاستغناء عنها –غالبًا-، وهي تدل على مراجعات المؤلف الكثيرة لمصنفه[1].

5- كتبت النسخة بالمداد الأسود، وكتب كلام الشارح العصام وأسماء العقود والفرائد بلون مغاير (اللون الأحمر).

6- التزم المؤلف بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى (الظهر) دون اليسرى (الوجه).

7- التزام المؤلف القطب بشرح المفردات والتراكيب الغامضة، تأكيدا لمعانيها، وضبطا لمواقعها الإعرابية.

8- أما طريقة القطب في الكتابة والترميز، فتتمثل في: (**ش~**)، (**الش**): الشارح العصام غالبا، (**المص**): المصنف السمرقندي غالبا، والخطيب القزويني أحيانا، (**س**): سيبويه، (**يس**): ياسين العليمي الحمصي، (**ع م**): عليه السلام، (**اهـ**): انتهى، (**ص ع م**): صلى الله عليه وسلم، ، (**تع~**) : تعالى، (**ح~**): حينئذ،...الخ.

وفيما يلي نماذج مصورة لبعض صفحات وأوراق المخطوطة:

1 – والذي جعل الباحث يعتقد بكون تلك الاستدراكات للمؤلف التشابه الكبير بين خط المتن وخط الهامش، وكون تلك العبارات والنصوص المستدركة جزء أصيل من المتن بحكم السياق، ينظر مثلا الصفحات (122) و(167) و(197) و(272) من التحقيق.

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحتان 140ظ –141و من المخطوط

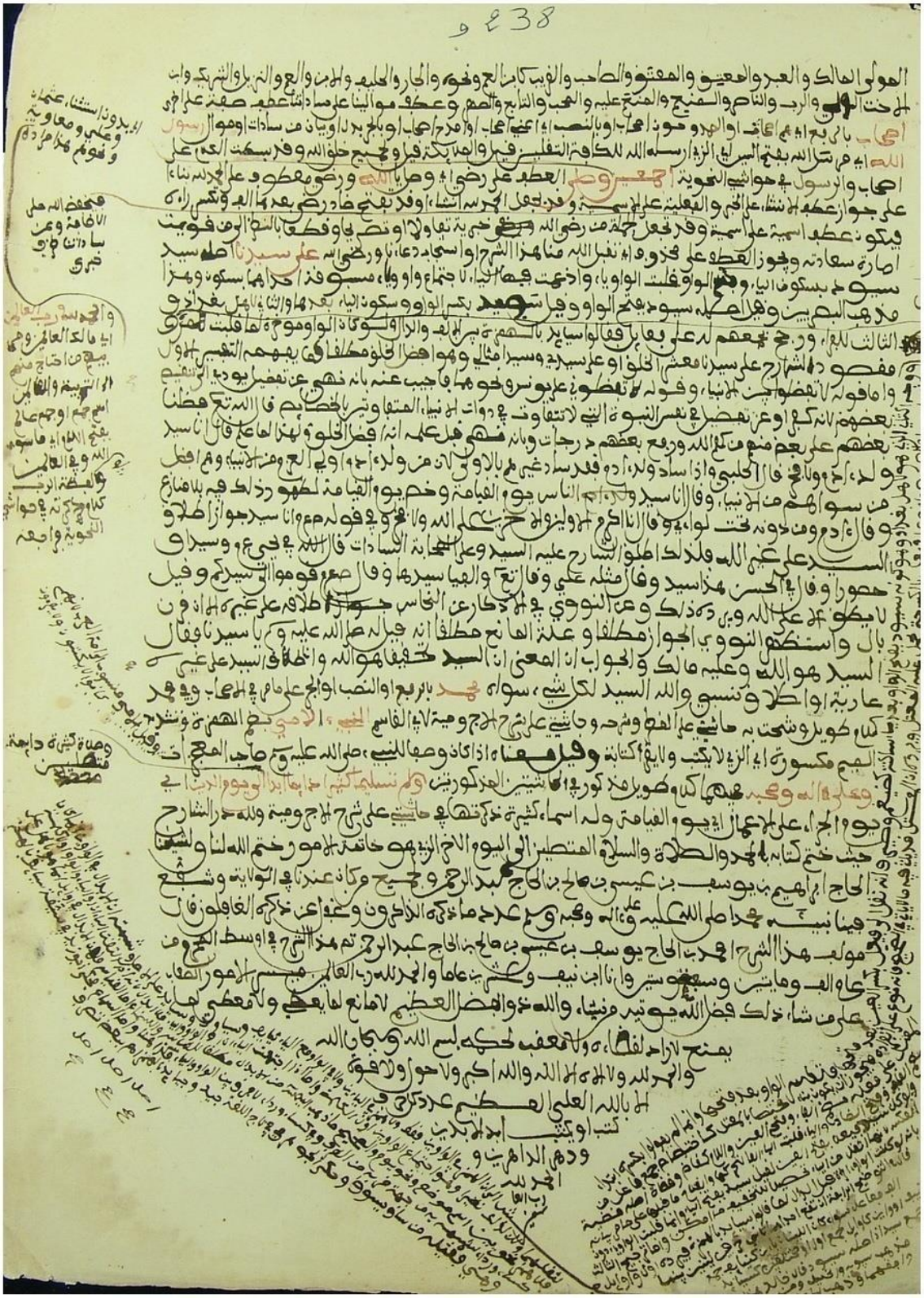

الصفحة الأخيرة من المخطوط

10- المنْهَجُ المتبعُ في التحْقِيقِ:

لاشك أن الهدف الأول لكل باحث أمين مشتغل بتحقيق النصوص ونشرها، هو محاولة إخراج تلك النصوص بالشكل الذي أراده مؤلفها الأول، أو بصورة قريبة من ذلك، وهو ما حاول الباحث الاشتغال عليه في هذا المخطوط، من خلال تتبع ما يلي:

1- أعدت كتابة المتن كما رسمه صاحبه القطب أطفيش، ولم أتدخل فيه إلا بالقدر الذي تقتضيه مصلحة التحقيق، دون مساس بشكل الكتاب أو بجوهره، فصوبت ما جاء فيه من أخطاء لغوية وإملائية، وانتهجت في ذلك قواعد الإملاء الحديثة، ، من مثل: ("آخر" بدل "ءاخر"- "الليل" بدل "اليل"- "الفاء" نقطة فوق الحرف...الخ)، ونبهت إلى ذلك في الهامش.

2- أثبت صفحات المخطوط داخل النص المحقق، ووضعتها بين معترضين.

3- وثقت آراء العلماء وأقوالهم على اختلاف مشاربهم، والتي نقلها القطب أطفيش، فأسندتها ورددتها إلى مضانها التي وردت فيها، مطبوعة كانت أم مخطوطة.

4- وثقت الآي القرآنية،. بتتميمها، مع ذكر اسم سورتها، ورقم الآية في المصحف. كما وخرجت بعض القراءات القرآنية وأسندتها إلى أصحابها.

5- خرجت الأحاديث النبوية من أمهات كتب الحديث النبوي المعروفة.

6- خرجت الشواهد الشعرية في الهامش،. بتتميمها وضبطها بالشكل، وذكر أصحابها-إن أمكن-، مع الإشارة إلى البحور الشعرية التي نظمت على منوالها، ثم إحالتها إلى الديوان الذي وردت فيه، أو إلى أمهات الكتب العربية إن كانت من شواهدها.

7- خرجت الأمثال والأقوال المأثورة، وعزوتها إلى مصادرها.

8- ترجمت لأسماء الأعلام الواردة في الكتاب –رغم كثرتها-، وقمت بضبطها مستعينا بكتب التراجم والسير المعروفة، ولما كانت بعض الأسماء تتكرر مرات عدة، فقد اقتصرت على ترجمة الاسم عند وروده لأول مرة، يستثنى من ذلك بعض الأعلام ممن أغنت شهرتهم عن التعريف بهم.

9- اعتنيت بعلامات الترقيم، وتوزيع الفقرات بدءًا وانتهاءً، كما وضعت بعض العناوين الفرعية تسهيلا للبحث في الكتاب، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

10- اعتنيت بضبط وشكل مختلف الشواهد، والأعلام، والمتون، والنصوص المختلفة، أمنا للبسِ.

11- وقد استعملتُ الأقواس والعَلَامات علَى الشّكلِ التّالِي :

* ﴿ ﴾ للآيّات القرآنيّة، مع تحبِير الآيّة باللّون الأسود.

* ( ) للنصوص التي نقلها المؤلف، **أو** لشرح عصام الدين، مع تحبيره باللون الأسود، تمييزًا له عن شرح القطب.

* (( )) للأحَادِيثِ النّبويّةِ مع تحبيرها بالأسود.

* **[رقم: و/ظ]** للدّلَالَةِ علَى بداية صفحة (ظهر/وجه) من المخطوط.

*[ ] لكلِّ إضَافةٍ، أو زيّادَةٍ سقطَتْ من المتن واستدركها المؤلف القطب على الهامش العلوي أو السفلي أو على الجانبين، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

12- وضعتُ فَهارسَ فنيَّة مفَصَّلة احتَوت عَلَى: الآيَات القُرآنية، والأحاديث النَّبويّة الشَّريفَة، وأبيات الشّعر، وأقوال العَرب، وأسماء الأعلام، والأماكن، وأسماء الكُتُب والمصنفات الوارِدة في المخطوط، ومصادِر التَّحقيق، وموضوعَات الكتَاب.

خَاتِـــمَـــة:

ختاما للبحث، وعودًا على بدء، يمكن إجمال نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1- لقد كان للبيئة الاجتماعية والثقافية التي نشأ فيها القطب عظيم الأثر في تكوينه النفسي والعلمي والديني، فقد كانت أسرتُه مدرستَه الأولى وسندَه الدائمَ له في حياته، وهو ما جعله ينمي إحساسه بالواجب تجاه محيطه ودينه ووطنه، وهو ما صنع منه عالما فذا جليلا تجاوزت شهرته الحدود الإقليمية الضيقة، ورفعته إلى مقام الشخصيات العالمية تأثيرا وإبداعا وتميزًا.

2- يعد القطب أطفيش من أهم رجالات الإصلاح الجزائريين في القرن التاسع عشر، وهي فترة عز فيها رجال الإصلاح، نتيجة للسياسة الاستعمارية الرامية إلى طمس هوية الشعب الجزائري وإبعاده عن منابع ثقافته. فكان القطب بذلك رائدا لحركة إصلاحية مزابية أثبتت وجودها وتفردها عن بقية مناطق الجزائر.

3- إضافة إلى دوره الإصلاحي واشتغاله بالتدريس والتأليف في مختلف الفنون والعلوم، فقد كان للقطب مواقف واضحة وصريحة من القضايا العربية،. الوطنية والإسلامية، خصوصا موقفه الرافض للاستعمار والهيمنة الغربية، وتبنيه للقضايا العربية والإسلامية، وهو ما جعله محل متابعة من طرف الاستعمار.

4- مصطلح الاستعارة من أهم المصطلحات البلاغية التي اعتنى بها علماء البلاغة وكثرت وجهات النظر حولها، تعريفًا وتفريعًا، وهو ما جعله مبحثًا قائمًا بذاته، كثر فيه التأليف المستقل، وما "الرسالة السمرقندية في الاستعارات" –محل الدراسة– إلا عينة ونموذج على ذلك.

5- يمكن اعتبار هذا الكتاب زبدة وخلاصة ما انتهى إلى يد المؤلف القطب من شروح وحواشي سابقة وضعت على "الرسالة السمرقندية في الاستعارات"،- ما يزيد عن ثمانية (08)- وهي شروح جليلة القدر عظيمة النفع، فهم القطب مضامينها ووعاها، وانتخب ما فيها من فرائد ونوادر، فناقشها بالحجة والبرهان، وأعاد ضمها في قالب جديد فريد بديع.

6- انتهج القطب في مؤلفه هذا نهجًا فريدًا ناقش من خلاله كل المسائل البلاغية الواردة في "شرح العصام" بطريقة مبتكرة تقوم على أسلوب المقارنة بين ما جاء به العصام، وبين ما قاله السعد التفتازاني في كتابه "المطول". فكل مسألة بلاغية تصادفه يبحث في أصلها بالعودة إلى ما قاله "السكاكي" فيها من خلال كتابه "مفتاح العلوم"، وبم اعترض عليه الخطيب في "تلخيص المفتاح"، وبما استدرك عليهما السعد التفتازاني والسيد الجرجاني في كتابيهما على الترتيب "المطول على التلخيص"، و"حاشية على المطول".

7- يبدو الشرح من خلال عنوانه أنه تأليف مستقل في علم البيان خاصة، والحق أنه غير ذلك،. فهو تأليف موسوعي في علم البلاغة قاطبة، تناول فيه القطب أطفيش الكثير المسائل المرتبطة بعلوم المعاني والبيان والبديع، تنظيرًا وتطبيقًا.

8- موسوعية القطب وغزارته العلمية والمعرفية لا تظهر فقط في كثره مجالات العلوم التي ألف فيها فقط، من فقه، وحديث، ونحو وصرف وعروض...الخ، وإنما تتجلى أيضًا ضمن حدود التأليف الواحد المفرد، كما الحال مع هذا المصنف.

9- لا يدرس القطب "أطفيش" الظاهرة البلاغية بمعزل عن سياقها، بل إنه يُوجد الروابطَ ووشائجَ القربى المشتركة بينها وبين التراث العربي في جميع تجلياته وتمظهراته النقلية والعقلية، الدينية واللغوية، فهو يتناول المسألة البلاغية تناولا متميزا، فهو يحيط بها من كل الجوانب الممكنة، بل إنه قد يجعل من اللفظة أو الكلمة العابرة من شرح العصام قضيةً ومسألةً تحتاج إلى تحقيق ومعالجة، لأجل ذلك لم يكن الاستطراد عنده عملا اعتباطيًا وعشوائيًا، وإنما هو من أهم المستلزمات التي توسل بها القطب للوصول إلى كنه المسائل البلاغية والبيانية التي توخاها بأبعادها المختلفة.

10- مال القطب في هذا الكتاب إلى التبسيط والتيسير في شرح كلام العصام، وكذا في عرضه لمختلف المسائل والقضايا، ولعل عذره في ذلك هو الغاية التعليمية للكتاب.

11- جمع القطب في مؤلفه هذا بين مستويات مختلفة من الشواهد والأمثلة، تراوحت بين آيات قرآنية وأحاديث نبوية ونصوص شعرية مثلت أعلى مستويات الأداء الفني والذوق البلاغي، وبين أمثلة ونماذج بسيطة مكررة حقق من خلالها الغاية التعليمية التي لأجلها ألف الكتاب، وكل ذلك سيجعل الكتاب –ولا شك– مقصدا للدارس المحقق، ومرجعا للطالب المتعلم.

12- يكشف هذا المصنف عن المدرسة البلاغية التي ينتمي إليها القطب "أطفيش"، وهي مدرسة شاملة جامعة، لم يتبع فيها القطب نهجًا واحدًا، بل نراه حينا يترسم طريقة البلاغيين المتكلمين، المولعين بعلم المنطق والفلسفة وعلم الكلام، من خلال التمثيل والاستشهاد بأقوالهم وآرائهم، وفي الوقت نفسه نراه يأخذ بمبادئ المدرسة الأدبية الذوقية، من خلال تحكيمه للذائقة الفنية والأدبية في شرح بعض الشواهد والأمثلة، والوقوف على ما فيها من تمثلات لمعان وانفعالات نفسية بديعة تتعلق بالإحساس الفني والوجدان.

13- لم تمنع الغاية البلاغية التي لأجلها ألف القطبُ الكتابَ من توخي وتحقيق مسائل أخرى في غير هذا الباب، إذ إن القطب سخر كل إمكاناته ومعارفه اللغوية والدينية وغيرها لخدمة الدرس البلاغي والإحاطة به من مختلف زواياه، لأجل ذلك حقق القطب عديد المسائل المختلفة،.النحوية والصرفية والفقهية والأصوليه والمنطقية، وغيرها.

هذا جملة ما وقف عنده البحث على مدار فصوله المتقدمة، والله أسأل التوفيق والسداد فيما قصدت إليه من إخراج هذا الكتاب، في وجه يليق به، كما أراده مؤلفه، وأن أكون قد ساهمت في خدمة تراث اللغة العربية في الجزائر وإحيائه، وإضافة شيء جديد إلى صرح اللغة العربية الشامخ.

القسم الثّاني : التّحقيق .

* النّـــص المحقّـــق .
* الفهـــارس الفنّية .

النص المحقق

الفَرِيدَةُ الثَالِثَةُ

فِي تَقْسِيمِ الاِسْتِعَارَةِ إِلَى تَحْقِيقِيَةٍ وَتَخْيِيلِيَة

(**ذَهَبَ "السَّكَاكِي"[1] إِلَى أَنَّهُ**): أي الأمر والشّأن.

(**إِنْ كَانَ المُسْتَعَارُ لَهُ**): الذي هو المشبه الذي هو "الرجل الشجاع" في: "جاء أسد"، و"دين الله" في: ﴿**اِهْدِنَا الصِّرَاطَ**﴾[2]، و"أظفار المنية" في: "أظفار المنية نشبت بفلان"، وأشباه ذلك.

ومقصوده المستعار له مطلقا، بدليل التقسيم في قوله: "إن كان المستعار...الخ"، وقوله: "وإلا...الخ"، ولكن ذكرت ذلك للتمثيل، ولأطلعك على حقيقة المستعار، فالمراد به ما استعمل فيه اللفظ وعني به، فإن الرجل الشجاع استعمل فيه لفظ "الأسد" وعني به، أعني بلفظ "الأسد"، و"دين الله" استعمل فيه "الصراط"، أي لفظ "الصراط" وعني به، والصورة المتوهمة للمنية الشبيهة بأظفار السبع استعمل فيها لفظ "الأظفار" وعنيت به. فافهم.

(**مُحَقَّقًا**): أي موجود حقا لا توهما وادعاءً[3]، [وزعم بعضهم أن تقسيمَ التحقيقِ إلى الحسي والعقلي، تقسيمٌ للشيءِ إلى نفسه وغيره، لأن المحقق متى أطلق لم ينصرف إلا إلى الموجود في الخارج، فلا يظهر قوله: "حسا أو عقلا".

قلت: المراد بالمحقق،. مطلق الموجود الثابت العام، لأن يكون موجودا في العقل أو في الخارج، كما علمت، وذلك ليس تقسيمًا للشيءِ إلى نفسهِ وغيرِهِ، بل إلى جزئياته، بل جزئيه][4].

(**حِسًّا**): أي في حس، أو هو تمييز [أو حال على تأويله بمحسوس، أو ذي حس، أي يحسه حاس][5]، أي تدركه حاسة من الحواس الخمس، وهو الموجود في الخارج، وذلك أن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلومٍ، يمكن أن ينص عليه، و يشار إليه إشارة حسية، كقوله:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ..... .....[6]

1– السكاكي: هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكاكي سراج الدين الخوارزمي. ولد بخوارزم سنة:555هـ. لقب بالسكاكي لأنه ولد بقرية تسمى سكاكة، وقيل: لأنه أسرته احترفت صناعة المعادن، وخاصة السكك، وهي محاريث تحرث بها الأرض. إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، وله النصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون. من كتبه: "مفتاح العلوم"، و"رسالة في علم المناظرة ". توفي بخوارزم عام: 626هـ. ينظر: الأعلام: 222/8. بغية الوعاة: 364/2.

2– ﴿اِهْدِنَا الصِرَاط المُسْتَقِيَم﴾.سورة الفاتحة، الآية: 06.

3– وردت في الأصل: "ادعاءًا"، والصواب ما أثبتناه.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– البيت من بحر "الطويل"، وتمامه: لَدَى أسدٍ شاكي السلاحِ مقذفٍ له لِبَـدٌ أظـفارُهُ لم تقلمِ

وهو من معلقة الشاعر" زهير بن أبي سلمى"، وستأتي ترجمته. ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1988م. ص: 108.

فإن لفظ "الأسد" قد نقل عن معناه الذي هو السبعُ، إلى الرجلِ الشجاعِ، والرجلُ يشار إليه، وينصُ عليه إشارةً حسيةً، تراه العين ويلمسه الجسدُ كله، حتى ذات العين.

(**أَوْ**) [محققًا][1] (**عَقْلاً**): أي موجودٌ في العقلِ حقاً، ينصُ عليه ويشار إليه إشارة عقليةً، وذلك هو ما وجد في الذهن ولا يُحس خارجا. فيقال: "إن اللفظ قد نقل عن معناه الأصلي، فجعل اسمًا لهذا المعنى على سبيلِ الإعارة، للمبالغةِ في تشبيهِهِ بالمعنى الموضوعِ له، نحو: ﴿**اِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ**﴾[2]، فإن لفظَ "الصراطِ" قد نقلَ عن معناه الأصلِي الذي هو طريقُ المشي والسيرِ، إلى دينِ اللهِ، فجعل اسما "لدين الله" على سبيل العاريةِ، للمبالغةِ في تشبيهِ "دينِ اللهِ" بطريقِ المشي والسيرِ، و"دينُ الله" ثابتٌ حقًا في العقلِ، ولا تراه عين وجهٍ، ولا تسمعه أذن رأسٍ، ولو سُمعت الألفاظ الدالة عليه، ولا تشمه أنفٌ، ولا يذوقه فمٌ، ولا يمسهُ بدنٌ.

وقال الله ذلك تعليما لعباده كيفية الدعاءِ، فالمرادُ بـ "الصراطِ المستقيمِ": الدينُ الحق، الذي هو عبارةٌ عن القواعدِ المعقولةِ الدال عليهَا الكتابُ والسنةُ، المطلوبُ العملُ بهَا، وهي أمورٌ متحققةٌ عقلًا رزقنا اللهُ العملَ بها.

(**فَالاسْتِعَارَةُ**): استعارة (**تَحْقِيقِيَة، لِكَوْنِ**): متعلق بمحذوفٍ جوازًا، أي: "قالَ"، أو "قيلَ"، أو "سمى"، أو سميت"، أو "تسمى"، أو "كانت"، أو نحو ذلك، أو بمعنى نسبة الخبر إلى المبتدأ، كما قيل به في قولهم: "لغة وعرفًا واصطلاحًا"، ونحو ذلك.

(**المُسْتَعَارِ لَهُ مُحَقَّقًا مُتَيَقّنًا**): مراده بـ"محققًا"، أنه محققٌ في نفسِ الأمرِ، كما أن مرادَ "المصنفِ" بقوله: "محققا"، أنه محققٌ في نفس الأمر، وأراد بقوله: "حِسًا أو عَقْلًا"، [التعميمَ][3] ليشملَ الموجودَ في الخارجِ والموجودَ في الذهنِ. وقول "**الشَّارِحِ**"[4]: "متيقنا"، صفةٌ كاشفةٌ مفسرةٌ لقوله: "محققا"، هذا هو الأظهر، ولا حاجة إلى ما ذكره "**الحَفِيدُ**"[5] وأشار إليه، من أن قول "**الشارح**":"محققا"، راجع لقول "المصنف": "حسًا"، وقوله: "متيقنًا"، راجع لقولِ المصنفِ: "عقلًا"، وأن ذلكَ [نَشْرٌ][6] على ترتيبِ اللّفِ[7].

1– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– سورة الفاتحة، الآية: 06.

3– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– وهو عصام الدين، إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني (873هـ/945هـ)، شارح الرسالة السمرقندية في الاستعارات، وقد سبق ترجمته في الفصل الأول.

5– الحفيد: علي بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني، المعروف بالعصامي، من أئمة الفقه الشافعي، ولي قضاء الشافعية بمكة، له حاشية على شرح جده عصام الدين على السمرقندية، وتسمى: "حاشية الحفيد". توفي بمكة سنة: 1007هـ. ينظر: هدية العارفين: 751/5، الأعلام: 264/4، معجم المؤلفين: 405/2.

6– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– والذي قاله الحفيد بنصه: (كأنه أراد بالمحقق ما هو في نفس الأمر، وعممه بحيث يشمل الموجود في الخارج المشار إليه بقوله: "حساً"، والذهني المشار إليه بقوله: "عقلا"، وقول الشارح "لكون المستعار له محققا متيقنًا" نشر على ترتيب اللف). ينظر: حاشية محمد الصبان على شرح العصام على السمرقندية في علم البيان، وبهامشها مع الشرح: حاشية العلامة علي بن صدر الدين– حفيد العصام– المطبعة البهية بالكحكيين، مصر المحبة. 1299هـ، ص: 81.

قال "**السّعدُ**"[1] و"**الخَطِيبُ**"[2]: (والاستعارةُ قد تقيدُ بالتحقيقيةِ، وبهذا التقييدِ تميزُ عن التخييليةِ، والمكنى عنها، وإنما تسمى تحقيقيةً لتحقق معناهاَ، أي: ما عني بها، واستعملت هي فيه حسا أو عقلا، بأن يكونَ ذلك المعنى أمرًا معلومًا يمكن أن يُنصَ عليه، ويشار إليه إشارةً حسيةً أو عقليةً، فيقال: "إن اللفظَ نقلَ عن معناه الأصلِي، فجعلَ اسما لهذا المعنى على سبيلِ الإعارةِ للمبالغةِ في التشبيهِ بالمعنى الموضوعِ له، فالحِسِي كقوله،. أي: قول "**زُهَيْر بْنُ أَبِي سلْمَى**"[3]:

لَدَى أَسِدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَـــــدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُـــقَلَّمِ [4]

ومعنى "شاكي السلاحِ": تامُ السلاحِ، وكذلك "شائك" و"شاكِ [السلاحِ"][5] بالقلب والحذفِ، ومعنى "مُقَذَف": قذف به كثيرا إلى الوقائع، وقيل: "قذف به كثيرا إلى الوقائع"، وقيل: "قذفَ باللحمِ ورمى به فصارَ له جسَامة ونبالة"، و"لِبْدَةُ الأسدِ": ما تلبدَ من شعرِهِ على منكبيهِ، و"التقليمُ": مبالغةُ القلمِ، وهو القطعُ. فالأسدُ هاهنَا مستعارٌ للرجلِ الشجاعِ، وهو أمرٌ متحققٌ حسًا.

والعقلي: كقوله سبحانه تعالى: ﴿**اِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ**﴾[6]، أي الدين الحق، وهو ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلًا لا حسًا.

وذكر "**صَاحِبُ المِفْتَاحِ**"[7] في قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَ الخَوْفِ**﴾[8].....)[9].

1– السعد: هو سعد الدين بن عمر بن عبد الله التفتازاني: من كبار علماء العربية والبيان وعلم الكلام. وُلد بتفتازان بخراسان سنة: 712هـ. من مؤلفاته: "شرح تلخيص القزويني" وسماه "المطول"، ثم اختصره، فسمي "المختصر"، و "شرح العضد على مختصر ابن الحاجب"، وغيره. توفي بسمرقند سنة: 793هـ. ينظر: الأعلام:219/4.

2– الخطيب: هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني، المعروف بخطيب دمشق، قاض، من الأدباء الفقهاء. أصله من قزوين. ولد بالموصل سنة 666هـ، وولي القضاء في ناحية بالروم، ثم قضاء دمشق، فقضاء القضاة بمصر. من كتبه: "تلخيص المفتاح" و"الإيضاح". توفي بدمشق سنة 739هـ. ينظر: الأعلام :192/6. و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط/ دار العلوم الحديثة، بيروت، دت ، ص: 473.

3– زهير ابن أبي سلمى: ربيعة بن رباح بن قرط بن الحارث بن مازن، من مضر. حكيم الشعراء في الجاهلية. ولد بغطفان حوالي العام: 520م. قال ابن الأعرابي: كان أبوه وخاله وأختاه وابناه شعراء، وهو من أبرز شعراء المعلقات. ومطلع معلقته:

أَمِنْ أُم أَوْفَى دِمنةً لمْ تُكَلمِ بِحَوْمانَةِ الدرَاجِ فالمُتَثَلِمِ

– توفي سنة: 13ق هـ . ينظر: الأعلام: 52/3، الشعر والشعراء: 143/1–159.

4– ينظر: ديوان زهير، ص: 108.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– سورة الفاتحة، الآية: 06.

7– أبو يعقوب السكاكي، وستأتي ترجمته.

8– سورة النحل، الآية: 12.

9– ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013م، ص: 579.

إلى آخر كلامٍ، يأتي إن شاء الله عنْدَ تمثيلِ المصنفِ بقوله: "فَأَذَاقَهَا اللهُ[1] لِبَاسَ الجوعِ والخَوْفِ"[2].

قوله: "ليتميز عن التخييلية والمكنية"، الظاهر المناسب لقوله: "لتحقق معناها حسا أو عقلا"، أن يكون مراده أن بعضهم – وهو من يجعل التخييلية استعارة عن الأمر الموهوم كـ"**السكاكي**"– يقيدها بالتحقيقية، لتتميز عن التخييلية، فلا وجه حينئذٍ لقوله: "المكنية"، إذ لا قائل بكونها استعارة عن أمر موهوم.

وقوله: "شاكي"، أصلهُ "شائك"، من "شيكَ" بالبناء للمفعولِ، أي: "ظهرتْ شوكتُهُ".

وقوله: "بالقلب"، عائد لقوله: "شائك"، لأنه قلب إليه "شاكي"، أو لأن "شائكا" مقلوب "شاكي"، حيث كان آخر "شاكي" وسط "شائك"، لكن قلب همزة، ووسط "شاكي" آخر[3] "شائك".

وقوله: "والحذف" عائد لـ"شاكٍ"، أي: فيكون الإعراب على الكاف كـ"يد" و"دم"، لأن أصله "شاكي"، وأصل "شاكي" "شائك".

و"تقليم الأظافر"، كناية عن الضعف، يقال: "فلان مقلومُ الأظفارِ"، أي ضعيفٌ.

قوله: "قذف به كثيرًا"، من قذف به ورمى، أي ألقاه، فالمعنى ألقي في الحروب كثيرًا.

قوله: "قذف باللحم"، قال "**حفيده**"[4]: (الظاهر أن "الباء" سببية، أي: رمي بواسطَةِ كثرةِ اللحمِ)[5].

قال "**الخطيب**" بعد الكلام الذي وعدتك بإتيانه ما نصه: (فالاستعارةُ ما تضمنَ تشبيهَ معناه بما وضعَ لهُ)[6].

[قال "**السعد**"][7]: (والمراد "بمعناه": ما عني باللفظِ واستعملَ اللفظُ فيه، فعلَى هذا لا يتناولُ قولنا: "ما تضمنَ تشبيهَ معناهُ بما وضعَ له" اللفظُ المستعملُ في ما وضعَ لهُ، **[(141/ظ)]** وإن تضمنَ تشبيهَ شيء به، نحو: "زيدٌ أسدٌ"، و"رأيتُ زيدًا أسدًا"، و"رأيتُ به أسدًا"، لأنه إذا كان معناهُ عين المعنَى الموضوعِ له لم يصح

1– تكرر في الأصل لفظ الجلالة "الله"، ولعله سهو من المؤلف.

2– من قول المصنف السمرقندي في الفريدة الرابعة –العقد الثاني–: (فقد اجتمعت المصرحة و المكنية في قوله تعالى: "فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوفِ". فإنه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر والألم من حيث الاشتمال باللباس، فاستعير له اسمه، ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع، فتكون استعارة مصرحة نظرًا إلى الأول ومكنية نظرًا إلى الثاني، وتكون الإذاقة تخييلًا). الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ص: 06.

3– ورد في الأصل: "ءآخر".

4– الحفيد: أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي. شيخ الإسلام، وهو من فقهاء الشافعية، يكنى بسيف الدين ويعرف بحفيد السعد (التفتازاني). كان قاضي هراة مدة ثلاثين عاما، من مؤلفاته: "حاشية على المطول–شرح التلخيص–". و"الفوائد والفرائد"."شرح ايساغوجي". توفي العام: 916هـ/1510م. ينظر: الأعلام: 270/1، وكشف الظنون: 516.

5– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 104.

6– ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): الخطيب القزويني، وضع الحواشي: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.ط1، 2003م، ص: 212.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

تشبيه معناهُ بالمعنى الموضوع له، لاستحالةِ تشبيهِ الشيءِ بنفسه، على أن ما في قولنا: "ما تضمنَ" واقعةً على المجازِ، أي مجاز تضمن بقرينةِ تقسيمِ المجازِ إلى الاستعارةِ وغيرِهَا، و"أسدٌ" في الأمثلةِ المذكورةِ ليسَ بمجازٍ لكونهِ مستعملا فيما وضعَ له.

قال "**السعدُ**": وفيه نظر، لأنا لا نسلمُ أن "أسدًا" في نحو: "زيدٌ أسدٌ"، مستعملُ فيما وضعَ له، بلْ هو مستعملٌ في معنى الشجاعِ، فيكون مجازًا واستعارةً، كما في: "رأيتُ أسدًا يرمِي"، بقرينة حمله على "زيدٍ"، ولا دليلَ لهم على أن أداةَ التشبيهِ ها هنا محذوفةٌ، وأن التقديرَ: "زيدٌ كأسدٍ".

فإن قلت: قد استدل "**صاحب المفتاح**" على ذلك بأنك إذا قلت:"زيدٌ أسدٌ"، وأوقعتَ "أسداً" على "زيدٍ"، فمعلومٌ أن الإنسانَ لا يكونُ "أسدًا"، فوجبَ المصير إلى التشبيه بحذفِ أداته قصدًا إلى المبالغة.

قلت: لا نسلمُ وجوبَ المصيرِ إلى ذلك، وإنما يجب إذا كانَ "الأسدُ" مستعملا في معناه الحقيقي، وأما إذا كانَ مجازًا عن "الرجلِ الشجاع" فصحة حملهِ على "زيدٍ" ظاهرةٌ، وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا: "رأيتُ أسدًا يرمي"، أن "أسدًا" استعارة، فلا نعني أنه استعارة عن زيدٍ، إذ لا ملازمة بينهما، ولا دلالة عليه، وإنما نعني أنه استعارةٌ عن شخصٍ موصوفٍ بالشجاعةِ.

فقولنا: "زيدٌ أسدٌ"، أصلُه: "زيدٌ رجلٌ شجاعٌ كالأسدِ"، فحذفنَا المشبهَ واستعملنَا المشبه به في معناهُ، فيكونُ استعارةً، ويدل على ما قلنا أن المشبه به في مثل هذا المقامِ كثيرًا ما يتعلقُ به الجار والمجرور، كقوله:

أسدٌ عَلَيَّ وَفِي الحُرُوبِ نَـعَامَةٌ ..... [1]

أي: مُجْترٍ[2] عَلي صَائل. وكقوله:

والطَّيرُ أَغْرِبةٌ عَلَيهِ..... ..... [3]

أي: باكيةٌ، وكقوله ﷺ: ((**هُمْ يدٌ عَلَى من سواهُم**))[4].

1– البيت من بحر "الكامل"، وهو لرجل من الخوارج في جهرة اللغة: لابن دريد ص: 923. وهو للشاعر عمران بن حطان. الأغاني: على بن الحسين أبو الفرج الأصفهاني، ت:عبد الكريم الغرباوي، دار إحياء التراث العربي، ج18ص:116.

2– وردت في الأصل: "مُجتَرِئ"، والصواب ما أثبتناه.

3– البيت من بحر "الكامل"، وتمامه:

والطيرُ أغْرِبَةٌ عَلَيه بأسرِهَـا فُتـخُ السَرَاةِ وسَـاكِنَاتُ لَصَافِ

وهو من قصيدة مطولة للشاعر" أبي العلاء المعري"، وستأتي ترجمته. ينظر: سقط الزند: أبو العلاء المعري، دار صادر، بيروت، ط01، 1957م. ص: 33.

4– الحديث رواه قيس بن عباد، ولفظه: (قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَ الأَشْتَرُ إِلَى عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْنَا: هَلْ عَهِدَ إِلَيْكَ نَبِيُّ اللهِ صلى الله عليه وسلم شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً؟ قَالَ: لاَ، إِلاَّ مَا كَانَ فِي كِتَابِي هَذَا، فَأَخْرَجَ كِتَابًا مِنْ قِرَابِ سَيْفِهِ، فَإِذَا فِيهِ: الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، أَلاَ لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلاَ ذُو عَهْدٍ بِعَهْدِهِ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَى نَفْسِهِ، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالْمَلاَئِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ). سنن أبي داود، تصنيف: أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، و محمد كامل قروبللي، دار الرسالة العالمية، دمشق، 2009م، (4530)، ج6، ص: 586.

وأنه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسنُ دخولُ أداة التشبيهِ عليه، وكذا الكلام في نحو: "لقيتُ أسدًا"، أي: شجاعًا كالأسدِ، وأما إذا تركَ المشبه بالكليةِ، لكن أتى بوجه الشبه نحو:"رأيتُ أسدًا في الشَجَاعَةِ"، ونحو قوله:

وَلَاحَتْ مِنْ بُـروجِ البَدْرِ بُعْدًا بُدُورُ مهًـــا[1] تَبَـرُّجُهَا اكْتِنَانُ [2]

ففيه إشكالٌ، لأن تركَ المشبهِ لفظًا وتقديرًا، وإجراء اسم المشبهَ به عليهِ يقتضي أن يكونَ هذا استعارةً، وذكرُ وجهِ الشبهِ يقتضي أن يكون هذا تشبيهًا، أي: "رأيتُ رجلاً كالأسدِ في الشجاعةِ"، "ولاحتْ من قصورٍ مثل بروجِ البدرِ في البعدِ"، فبينهُمَا تباعُد، كذا ذكرَهُ صدر الأفاضل في ضرام السقط.

والظاهر أن هذا من بابِ التشبيهِ، لأن المرادَ بكونِ المشبهِ مقدرًا أعم من أن يكونَ محذوفاً جزء كلام، كما في قوله تعالى: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ**﴾[3]، أو يكونُ في الكلامِ ما يقتضي تقديرَهُ، كما في قولنا: "رأيتُ أسدًا شجاعًا"، بدليل أنهم جعلوا "الخيط الأسودَ" في قوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ**﴾[4]. تشبيهًا، لأن بيانَ الخيطِ الأبيضِ بالفجرِ، قرينة على أن الخيط الأسود مبين بسوادِ آخر[5] الليلِ.

وأبدعُ[6] من ذلكَ ما يشعر به كلام "**صاحبِ الكشافِ**"[7] من أن قوله: ﴿**ضَرَبَ اللهُ رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلمًا لِرَجُلٍ**﴾[8]، وقوله تعالَى: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي البَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾[9]، من بابِ التشبيهِ المطوي فيه ذكرُ المشبهِ، كما في الاستعارةِ، وهو مشكل،. لأن المشبهَ ليس بمذكورٍ ولا بمقدرٍ.

ويمكن التقصي عن هذا الإشكالِ بأن الاستعارةَ يجبُ أن تكونَ مستعملةً في غير ما وضعَ اللفظُ لهُ، وعلامته أن يصحَ وقوعُ المعنَى الحقيقَي موقعَهُ، ولا يفوتُ إلا المبالغةِ في التشبيهِ، فيصحُ في نحو: "رأيتُ أسدًا"، أن يقال: "رأيتُ رجلًا شجاعًا"، وهذا ليسَ كذلكَ على ما يظهر بالتأملِ.

وكذلك لا يصح أن يراد بالبحرين الموصوفين: "المؤمن"و"الكافر"، لأن قوله: ﴿**وَمِنْ كُلٍ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًا وتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا**﴾[10] الآية، يُنْبِئ على أنه قصدَ التشبيهَ، لا الاستعارةَ، وإرادة تفضيلِ البحر

1– وردت في الأصل: "مهًى"، والصواب ما أثبتناه.

2– البيت من بحر"الوافر"، وهو منسوب للشاعر أبي العلاء المعري. ولم أقف عليه في: "سقط الزند"، واللزوميات".

3– سورة البقرة، الآية: 18.

4– سورة البقرة، الآية: 187.

5– وقد وردت في الأصل: "ءآخر".

6– وفي النص الأصلي: "وأبعدُ مِنْ ذلك"، ينظر: المطول شرح تلخيص المفتاح، ص: 582.

7– صاحب الكشاف "الزمخشري": وهو محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (خوارزم) سنة 467هـ، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان. من أشهر كتبه: "تفسير الكشاف"، و"أساس البلاغة". توفي قرب خوارزم سنة: 538هـ. ينظر: بغية الوعاة : 279/2. الأعلام: 178/7.

8– سورة الزمر، الآية: 29.

9– سورة فاطر، الآية: 12.

10– سورة فاطر، الآية: 12.

الأجاجِ على الكافرِ بأنه قد شاركَ العذبَ في المنافعِ، والكافرُ خلو عن المنفعة، فهي في طريقة قوله تعالى: ﴿**فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَو أَشَدّ قَسْوَةً، وَإِنَّ مِنَ الحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ المَاءُ**﴾[1]، ولخفاء ذلك ذهب كثيرٌ من الناسِ إلى أن الآيتينِ من قبيلِ الاستعارةِ، وأوردهُمَا "**صاحبُ الكشافِ**" مثالينِ للاستعارةِ، ولا يخفى ضعفهُ على من تأملَ لفظَ "**الكشافِ**") انتهى[2].

قوله: "بل في معنى الشجاع"، ظاهر استدلاله بتعلق الجار به، فيما ذكره يدلُ على أنه أرادَ أنه استعملَ الأسدَ في مفهومِ الرجلِ الشجاعِ، وهوَ فاسدٌ، إذ لا يصحُ تشبيهُ هذا المفهومِ بالأسدِ، فلا يكونُ استعارةً، إذ لابدَ فيها من تشبيهِ المعنى المرادِ بالموضوعِ له.

وقد يقالُ: مرادهُ أنه استعملَ في ذاتِ الرجلِ الشجاعِ، يعني أنه أرادَ بقوله: "أسدٌ" ذات[3] ما مبهمة، مشبهَة بالأسدِ، وأما تعلق الجارِ به على هذا التقديرِ فوجهُهُ أنه إنما يطلق على تلْكَ "الذات"[4]، مأخوذة مع ذلكَ الوصفِ، فكانَ الوصفُ جزء مفهومه المجازِي.

واعلم أن "**السيدَ**"[5] قال بعد أن ادعى أن سياقَ الكلامِ في نحو: "زيد أسدٌ" لتشبيه زيد، وأن "أسدا" مستعمل في معناه الحقيقي كما ذكره القوم: (فها هنا ثلاث مراتب:

– الأولى: إدعاء المشابهة بأداة التشبيه لفظا أو تقديرا، نحو: "زيدٌ كالأسِد" و"زيدٌ الأسدُ".

– الثانية: ادعاءُ اندراجهِ تحتَ الأسدِ، وكونه فردًا من أفراده، كقولك: "زيدٌ أسدٌ".

– الثالثة: جعل اندراجِهِ تحتهُ أمرا مسلمًا كقولك: "رأيتُ أسدًا يرمي".

فالأولَى **[(142/و)]** تشبيهٌ اتفاقًا، والثالثة استعارةٌ اتفاقاً، والثانية ليستْ تشبيهًا صريحًا، حيث سيق الكلامُ ظاهرًا لكونه فردًا منه لا لإثباتِ شبهه بهِ، ولم تبلغْ درجة الاستعارةِ، حيث لم يجعلْ اندراجه فيه أمرًا مسلمًا معروفًا، فمن سماها تشبيهًا بليغًا فقد نبه على انحطاطها عن رتبة الاستعارة وترقيها عن صريحِ التشبيهِ.

ولا بعد في إطلاقِ التشبيهِ عليها، فإن المقصودَ بحسبِ الظاهرِ وإن كانَ جعلهُ فردا منهُ، لكن القصدَ حقيقةً إلى إثبات التشبيهِ بطريقِ المبالغةِ ويجوزُ تقديرُ الأداةِ نظرًا إلى المثالِ، وإن لم يحسنْ نظرًا إلى الظاهرِ، ولا ينتقضُ ذلك بالاستعارةِ، لأن اللفظَ هناكَ قد استعيرَ لمعنى آخر وأطلقَ عليه، فتسميتهَا بهذا الاسمِ أولى لمزيدِ الاختصاصِ ومناسبةٍ بينهمَا.

ومن سماهَا استعارةً فكأنهُ أرادَ التنبيهَ على ارتفاعِهَا عن حضيضِ التشبيهِ، ولا بـدَ لـه أن يفسرَ الاستعـارةَ بما

1– سورة البقرة، الآية: 74.

2– المطول على التلخيص، ص: 282–583.

3– وردت في الأصل: "ذاة"، والصواب ما أثبتناه.

4– وردت في الأصل: "الذاة"، والصواب ما أثبتناه.

5– السيد: هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، ويلقب بالسيد، فيلسوف من كبار علماء العربية.ولد سنة: 740هـ، في تاكو (قرب استراباد). من مؤلفاته: "التعريفات" و" الحواشي على المطول للتفتازاني"، ويعرف اختصارا بـ"الأطول". توفي بشيراز سنة: 816هـ. ينظر: الأعلام: 7/5. الضوء اللامع: 328/5.

يتناولهَا أيضًا، وأمَا إدراجُهَا في الاستعارةِ المتعارف فقدْ عرفتَ بطلانَهُ)[1].

(وقوله: "ويدل على ما ذكرنا...الخ"[2]، فيه أن استعمالَ "الأسدِ" في معناهُ الحقيقي لا ينافي تعلقَ الجارِ به إذا لوحظَ مع ذلكَ المعنى ما هوَ لازم له ومفهومٌ منه في الجملةِ من الجرأةِ والصولةِ، على أنه على تقديرِ جعلهِ استعارة عن الرجلِ الشجاعِ، لا يراد به أنه مستعارٌ لمفهومِ رجلٍ شجاعٍ كما عرفتَ، حتى نظهرَ تعلق الجار بهِ، بل أريدَ استعارتهُ "لذات"[3] صدق عليها ذلكَ المفهومُ، فتكونُ الجرأةُ والصولةُ خارجةً عما استعمل لفظ الأسد فيهِ، وكيفَ لا ووجهُ الشبهِ في هذه الاستعارةِ خارجٌ عن الطرفينِ كما لا يخفَى، فيحتاج على هذا التقديرِ أيضًا إلى ملاحظةِ معنى الجرأةِ تبعا، فليسَ في تعلقِ الجارِ به دلالةٌ على كونِه استعارةً، بل لو جعلَ دليلاً على كونهِ حقيقةً لكانَ أولَى، لأن فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على كونه حقيقة أظهرُ). ذكره "**السيد**"[4].

وأجابَ "**الغياثُ**"[5]: (بأن وصفَ الشجاعَةِ مثلا في الاستعارةِ ملتفت إليه البتةَ، إذ لا انتقال إلى المعنى المرادِ إلا بملاحظتهِ، والمعنَى الحقيقِي كثيرًا ما يخلو عن ملاحظةِ أوصافهِ الخارجةِ، فظهرَ أن تعلقَ الجارِ به أنسب بالاستعارةِ، وإن صحَ على الحقيقة أيضًا، وأنت خير بأن غاية مفادُ هذا الجواب منع قوله: "بل لو جعَل دليلًا على كونِهِ حقيقةً...الخ'' وإثبات العكس أعني أولويَةَ الاستعارةِ، لكنهُ لا يثبتُ به ما ادعاه "الشارح" من جعلهِ دليلاً على الاستعارةِ مع صحةِ تعلقِ الجارِ به على تقديرِ الحقيقةِ)[6]. وتمام قولِ الشاعرِ:

أَسَدٌ عَلَيّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتْخَاء تَنْفُرُ مِـنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

ومعنى قوله: "نعامةٌ"، خال عن الشجاعة، فإن النعامة مشهورة بالجبن، و"الفتخاء": المسترخية الجناحين.

وقوله: "**وَالطَّيْرُ أَغْرِبَةٌ عَلَيْهِ**". بعض بيت "**للمعري**"[7]، يرثي به "**الطاهر الموسوي**"[8]، وهو:

1– ينظر: الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة): السيد الشريف الجرجاني، علق عليه: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م، ص: 363.

2– العبارة إشارة إلى قول السعد التفتازاني السابق.

3– وردت في الأصل: "لذاة"، والصواب ما أثبتناه.

4– ينظر: الحاشية على المطول، المصدر السابق، ص: 364.

5– الغياث: هو لطف الله بن محمد الغياث الظفيري، قطب الدين، الشهير بالغياث: من علماء اليمن. له تصانيف، منها" :حاشية على شرح التلخيص" في البلاغة، و" حاشية على مختصر السعد" في المنطق. توفي في " ظفير" بعد سنة: 1035هـ. ينظر: الأعلام: 242/5، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، ط/ دار صادر–بيروت، دت: 303/3.

6– ينظر: مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني،الناسخ عبد الرحمن المجاهد، جامعة الملك سعود، ورقة: 187.

7– المعري: هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري: شاعر فيلسوف. ولد سنة 363هـ بمعرة النعمان في سورية. قال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. من شعره :"لزوم ما لا يلزم"، ويعرف باللزوميات، وأما كتبه فكثيرة، أشهرها: "رسالة الغفران"، و"سقط الزند". توفي بمعرة النعمان عام: 449هـ. ينظر: الأعلام: 157/1. ومعجم الأدباء: 181/1.

8– الطاهر الموسوي: أبو أحمد الموسوي الحسين بن موسى بن محمد، ولد ونشأ بالبصرة سنة: 34هـ، رحل إلى بغداد وأقام فيها، وقد أوكلت إليه مهمة الإشراف على أوقاف بغداد زمن الخليفة الطائع لله العباسي(320هـ–393هـ). وهو والد الشريفين الرَضِي والمُرتَضَى. أصيبت بالمرض وفقد بصره ثم توفي ببغداد العام: 400هـ. ينظر: البداية والنهاية: 155/11. وديوان الشريف الرضي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الجمهورية العراقية، ط1، ص: 15. وسقط الزند: 31.

والطّـــيْرُ أَغْرِبةٌ عَـلَيْهِ بِأَسْرِهَا فَتْـــخَ السَّرَاةِ وَسَاكِنَاتُ لِصَافِ [1]

و"الفُتْخ": بضمِ الفاء وسكون التاء جمع فتْخَاء، ومر معناه آنفا، و"لصاف": جبل "**طيء**"، والعلاقة بين الغراب والبكاء أنه يجعل كأنه يخبر عن الموت.

(قوله: "فيكون مجازا"، إن قلت: لا فائدة في هذه الاستعارة، قلت: إذا حمل على: "زيد الأسد"، الذي جعل استعارة عن "الرجل الشجاع"، كان بمنزلة حجة على مشابهة زيد للأسد. وإن قلت: يجب أن يكون إثبات التشبيه في الاستعارة مسلما معروفا، والمقصود إثبات أمر آخر[2].

قلت: ذلك على الإطلاق في الاستعارة غير مسلم، فإنه لا يجري في الاستعارة التمثيلية المركبة المصرحة، ولا في الاستعارة التبعية مثل: "نطقت الحال"، و"الحال ناطقة"، فيجوز ألا يكون التشبيه مسلما في الأصلية، في المفرد أيضا الفرق غير ظاهر، غاية الأمر الشيوع، لكن الكلام في الوجوب.

قوله: "ويدل ما ذكرنا...الخ" أيضا، فإن قلت: لا يستعار "أسد" لمفهوم الشجاع، بل لذات[3] صدق هو عليها، وليست الشجاعة داخلة في المشبه، فيجوز أن يعمل الأسد المستعمل في معناه الحقيقي، نظرا إلى لازمه المشهور وهو الشجاعة.

قلت: الأنسب أن يجعل "الأسد" العامل مستعملا في المشبه، نظرا إلى أنه لو جعل عاملا باعتبار المعنى الأصلي، لكان الأظهر أن يجعل المعمولات قيودا للمشبه به، وليس كذلك، ولو سلم فالمعنى العقلي قيد للمشبه دون المشبه به. تأمل)[4]. قاله "**الحفيد**".

(**وإن لا**)[5] يكن المستعار له محققا لا حسا ولا عقلا، كـ"الأظفار" في: "أنشبت المنيةُ أظفارهَا"، شبهت "المنية" بـ"السبع" في الاغتيال، وأخذ الوهم في تصويرها بصورة "السبع"، واختراعِ لوازمه لها، وهي "الأظفار"، فاخترع لها صورة متخيلة مثل صورة أظفار السبع، ثم أطلق على تلك الصورة التي هي مثل صورة الأظفار لفظ "الأظفار" حتى يكون لفظ "الأظفار" استعارة تصريحيه تخيلية، وهي قرينة الاستعارة بالكناية التي هي "المنية" على أحد المذاهب الآتية.

(**ف**) الاستعارة استعارة (**تَخْيِلِيَّةٌ**)، قال "**الحفيد**": (هذا التقسيم مختص بـ"**السكاكي**"، وغيره يرى أن الاستعارة التي هي قسم من المجاز لا تكون إلا تحقيقية، وأن إطلاق الاستعارة على التخيلية من قبيل إطلاق المشترك، لا من قبيل إطلاق العام على الخاص)[6]. انتهى.

1– وقد سبق تخريجه.

2– وردت في الأصل: "ءاخر".

3– وردت في الأصل: "لذاة"، والصواب ما أثبتناه.

4– المقصود بـ"الحفيد": "حفيد السعد التفتازاني"، مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 104.

5– والعبارة في كتاب" شرح العصام على السمرقندية: (وإلا فتخييليةٌ لبناءِ المستعارِ لهُ علَى التوهمِ و التخييلِ). ينظر: ص: 46.

6– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية في علم البيان، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 81/80.

وإنما سميت تخييلية (**لِبِنَاءِ المُسْتَعَارِ لهُ عَلَى التّوَهُّمِ وَالتَّخْيِيلِ**)، وفي قوله: "لبناء"، ما في قوله: "لكون".

قال "**الحفيد**": (مقتضى كلامه سابقا، حيث قال: لكون المستعار له محققا متيقنا، إلا أن يكون بناء المستعار في الاستعارة التخييلية التي هي ما عدا التحقيقية على التوهم والتخييل، لجواز أن لا يكون المستعار له فيها محققا [في الخارج][1] ولا متيقنا، بل مجزومًا به أو مظنونًا، إلا أن يراد بقوله: "لبناء المستعار له على التوهم و التخييل" في بعض **[(142/ ظ)]** أفرادها، وهذا القدر كاف في وجه التسمية، لكنه يأبى عنه ما في متن "**التلخيص**" من أن "**السكاكي**" فسر التخييلية بما لا تحقق لمعناه لا حسا ولا عقلا، بل هو صورة وهمية محضة)[2].انتهى.

قال "**الخطيب**" و"**السعد**": (وفسر "**السكاكي**" الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا، بل هو، أي معناه صورة وهمية محضة، لا يشوبها شيء من التحقيق الحسي أو العقلي، كلفظ "الأظفار" في قول "**الهذلي**"[3]:

وإذَا المَـــنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ..... [4]

فإنه لما شبه "المنية" بـ"السبع" في الاغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورته، أي: تصوير "المنية" بصورة "السبع"، واختراع لوازمه لها، أي لوازم "السبع" "للمنية"، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به، فاخترع لها،. أي "للمنية" صورة مثل صورة الأظفار المحققة، ثم أطلق عليه،. أي على المثل يعني لمحل الصورة التي هي مثل صورة "الأظفار" لفظ "الأظفار"، فتكون استعارة تصريحية، لأنه قد أطلق اسم المشبه به[5]، وهو الأظفار المحققة، على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة إضافتها إلى "المنية".

فالتخييلية عنده لا يجب أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية، ولهذا مثل لها بنحو: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع"، و"لسان الحال الشبيهة بالمتكلم"، و"زمام الحكم الشبيه بالناقة"، فصرح بالشبيه لتكون الاستعارة في

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– المصدر السابق، ص: 81.

3– أبو ذؤيب الهذلي: هو خويلد بن خالد بن محرث الهذلي، أحد بني مؤمل بن حطيط بن زيد بن قرد بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل شاعر من الفصحاء. مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، شارك في الغزو والفتوح. توفي زمن الخليفة عثمان بن عفان حوالي العام 27هـ. ينظر: الأعلام: 325/2. وشرح أشعار الهذليين، أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وراجعه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، دار العروبة، القاهرة، ج1،ص: 03.

4– البيت من بحر "الكامل"، وتمامه:

وإذا المَـــنِيَة أنْشَبَتْ أظْفَارَهَا ألفَيْـتَ كُلَ تَميمةٍ لَا تَـنْفعُ

– ينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، ط01، 2014م. ص: 49.

5– ورد في الأصل: "المشبه"، والصواب ما أثبتناه.

الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية، وقال "المصنف"- أي: "**الخطيب**"-: "لأنه بعيد جدا إذ لا يوجد له مثال في الكلام، وأما قول "**أبي تمام**"[1]:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ المَلَامِ..... ..... [2]

فزعم "**السكاكي**" أنه استعارة تخييلية، غير تابعة للمكني عنها، وذلك لأنه توهم "للملام" شيئا شبيها بـ"الماء"، فاستعار له لفظ "الماء" لكنه مستهجن.

وزعم "المصنف"- أي "**الخطيب**"- أنه لا دليل له فيه، لجواز أن يكون قد شبه "الملام" بظرف شراب مكروه، فيكون استعارة بالكناية، ثم إضافة "الماء" إليه استعارة تخييلية، أو يكون قد شبه "الملام" بـ"الماء المكروه"، فأضاف المشبه به إلى المشبه كما في: "**لُجَيْن المَاءِ**"[3]، فلا يكون من الاستعارة في شيء، وعلى التقديرين يكون مستهجنا أيضا، لأنه كان ينبغي أن يشبهه بظرف شراب مكروه، أو شراب مكروه، ولا دلالة للفظ على هذا).انتهى[4].

(**وَهَذَا**): المذكور من أن المستعار له إن كان محققا حسا أو عقلا، فالاستعارة تحقيقية وإلا فتخييلية.

(**زُبْدَةُ**): بضم الزاي وسكون الباء، أو فتحهما : "ما يعلو الماء أو اللبن أو غيرهما عند تموجه واضطرابه"، وهو كناية عن بعض من كلام "**السكاكي**"، بل هي ما يخرج من اللبن فيصفى، فيكون سمنا، كناية عن أن هذا الذي ذكره "المصنف" خالص وأفضل ما ذكره "**السكاكي**".

كما أن "الزبدة" خالص ما في اللبن، وفي ذلك استعارة مصرحة، حيث شبه "الكلام" الذي هو بعض كلام "**السكاكي**" بـ"الزبدة" بجامع الخالصية والأفضلية، للتصريح بالمشبه به، ويجوز أن يكون تشبيها، بل هو الواجب عند بعضهم، وكأنه قال: "وهذا خلاصة". (**مَا ذَكَرَهُ "السَّكَاكِي"**) في "**المفتاح**"[5]، لا جملته.

1- أبو تمام: هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب. أحد أمراء البيان. ولد في جاسم (من قرى حوران بسورية) سنة: 188هـ. له تصانيف منها: "فحول الشعراء،" و"ديوان الحماسة." توفي سنة: 231هـ. ينظر: الأعلام :165/2. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط04، 1997م، ج1، ص: 172.

2- البيت من بحر "الكامل"، وتمامه:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ المَـــلَامِ فَإِنـــني صَبٌ قَدِ اسَـــتعْذبتُ ماءَ بُكَائِي

- شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط02، 1994م، ج1، ص: 24.

3- بعض بيت لابن خفاجة، من بحر "الكامل"، وتمامه:

والرّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وقد جَرَى ذَهَبُ الأَصِيلِ على لُجَيْنِ الْمَاءِ

- ينظر: ديوان ابن خفاجة الأندلسي، تحقيق : السيد مصطفى غازي، مطابع دار المعارف، مصر ،ط1، 1960، ص: 357.

4- المطول شرح تلخيص المفتاح، ص: 618/617.

5- ينظر: مفتاح العلوم: أبي يعقوب السكاكي، ضبط وتهميش: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1987، ص: 385/369.

(**وَإِلَّا**) نقل "هذا زبدة ما ذكره "**السكاكي**" في هذا المقام في "**مفتاحه**"، بل قلنا:"إن هذا هو جملة ما ذكره، ونفسه وعينه".

(**ف**) إنه لا يصح، لأنا نقول: (**القِسْمَةُ الَّتِي تُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِ**)، أي من كلام "**السكاكي**" قسمة (**ثُلَاثِيَّة**): أي أقسامها ثلاثة لا ثنائية، و"الثُّلاثية": بضم الثاءِ الأولى نسبة إلى "ثَلاثة"، بفتح الثاءِ على غير قياس، والقياس فتحها، كما في المنسوب إليه. وذلك جواب عما يرد على "المصنف" من أنه أخطأ في النقل عن "**السكاكي**"، لأن القسمة عنده ثلاثية، و"المصنف" ذكرها ثنائية.

وأجاب بأن ما ذكره "المصنف" زبدة ما ذكره "**السكاكي**"، والمحتملة لا تخرج عن التحقيقية والتخييلية، وراجعة إليهما، كذا قيل.

والصحيح أن الجواب هو قوله: "ولما كانت المحتملة...الخ"، فقط، لا مع قوله: "هذا زبدة"، لأن كونه زبدة لا يخرج القسمة الثلاثية إلى الثنائية، والأقسام الثلاثة هي هذه:

الأول: استعارة (**تحقيقية**)، (**و**) الثاني: استعارة (**تخييلية**، **و**) الثالث: استعارة (**محتملة لهما**): أي للتحقيقية والتخييلية، وإلى ذلك أشار "**الطبلاوي**"[1] بقوله:

ثُمّ الّـذِي استُـــعيرَ قَـد قُسِمْ إِلَى كَـــلَامٍ بتـــحَقُّقٍ وُسِـمْ
أَوْ بِـــتوهُّمٍ فَتَحْـــــقِيقِيّة ذَاكَ وهَـــــذَا سَمِّ تَـخْيِيلِيةْ
والثّـــالِثُ الّـذِي به احْتِمَـــالُ ..... [2]

مثال "المحتملة" قوله:

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقصَرَ بَاطِلُه وَعُرِيَ أفْرَاسُ الصِبَا وَرَوَاحِلُهْ [3]

شبه دواعي الصبا بـ"الأفراس"، واستعار لفظ "الأفراس" لها، ثم توهم وتخيل أن "للصبا" "أفراسا"، واستعار لفظ "الأفراس" للأفراس المتوهمة، وسيأتي بسط الكلام على هذا البيت.

وهذا ما ذهب إليه "**السكاكي**"، حيث قسم الاستعارة إلى المصرح به والمكنى عنها، وقسم المصرح بها، وهي ما يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به، إلى هذه الأقسام الثلاثة المذكورة، وعد التمثيل من التحقيقية. وسيأتي ما فيه إن شاء الله تعالى.

1– الطبلاوي: هو أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطَّبَلاوي، سبط ناصر الدين محمد بن سالم، ولد بالمنوفية، فقيه شافعي مصرى، غزير العلم بالعربية والبلاغة، من مؤلفاته: "منظومة في البلاغة، مجازا واستعارة" و "شرحها" و "العقود الجوهرية في حل الأزهرية" في النحو. وكانت وفاته حوالي العام: 1014هـ. ينظر: الأعلام: 300/7. ومعجم المؤلفين: 916/3.

2– والبيت الثالث تمامه:

وَالثالِثُ الَّذِي بِهِ احْتمالُ وَالِاسْتِعَارَاتُ لهَا أَحْوَالُ

– منظومة الطبلاوي في الاستعارة: منصور بن أبي النصر، سبط ناصر الدين الطبلاوي، ص: 01.

3– البيت للشاعر زهير بن أبي سلمى، وهو من بحر "الطويل:، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، ص: 88.

(**وَلَمَّا كَانَتِ**) الاستعارة (**المُحْتَمِلَةُ لَهُمَا**)، أي للتحقيقية والتخييلية، (**لَا تَخْرُجُ عَنْهُمَا**) ، أي عن التحقيقية والتخييلية، بل تكون إما تحقيقية وإما تخييلية، لا شيئا سواهما.

(**جَعَلَ**) المصنف (**مَآلَ**)[1]، أي "مَرجَع" بفتح الميم بعده همزة بعدها ألف (**القِسْمَةِ**) الثلاثية التي ذكرها "السكاكي" (**الِانْحِصَارُ فِي**) الاستعارة (**التَّحْقِيقِيَّةِ، وَ**) الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةِ**) انحصار الكل في أجزائه، وفي ذلك نظر.

لأن كون المحتملة لهما غير خارجة عنهما غيرُ ظاهر، لأن المحتملة مشكوك فيها، والمشكوك فيه من حيث هو مشكوك لا يصدق عليه أن المستعار له فيه محقق أو متيقن، ولا أنه مبني على التوهم، كذا "**الحفيد**"[2].

وأجاب "**الدلجي**"[3](بأنا لا نسلم أن يكون معنى المحتمل لهما هو المشكوك في كونه أحدهما، بل معناه أنه من قبيل المحقق باعتبار كذا، **[(143/و)]** ومن قبيل المتوهم المتخيل باعتبار آخر، فيكون ذا وجهين باعتبارين، وما كان كذلك لا يخرج عنهما)[4].

(**وَإِنَّمَا قَالَ**) المصنف (**سَتَنْكَشِفُ**[5] **[لَكَ حَقِيقَتُهَا]**[6])، [أي حقيقة التخييلية]**[7]**، أي سأكشفها فتنكشف[8] لك، وذلك في العقد الثالث.

وقوله: (**إِشَارَةً**)، مفعول لأجله متعلق بـ"قال". (**إِلَى مَا سَيَذْكُرُهُ**): هو، أي "المصنف" في العقد الثالث (**مِنْ أَنَّهَا**) أي: من أن التخييلية [هي]**[9]** (**القَرِينَةُ لِلاسْتِعَارَةِ المَكْنِيَّةِ**)، لا أنها –أي التخييلية– لا تفارق المكنية، لتصريح "**السكاكي**" بأن التخييلية لا تستلزم المكنية كما مر، ويأتي إن شاء الله.

ولكن قوله: "من أنها القرينة"، مفيد للحصر، وهو باطل، لأن قرينة المكنية قد تكون غير التخييلية على ما يأتي. وعن "**الدلجي**": (أن ظاهر العبارة من الحصر غير مراد، نعم التخييلية لا تفارق المكنية عند القوم، وليس الكلام معهم)[10].

1– وردت في المتن: "مئال"، والصواب ما أثبتناه.

2– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية في علم البيان، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 82.

3– الدلجي: شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الدلجي، العثماني، الشافعي، ولد بدلجة حوالي العام: 860هـ، محدث ومؤرخ وعروضي، له عديد المؤلفات منها: " الاصطفاء"، "شرح الأربعين النووية"، "حاشية على شرح الرسالة السمرقندية – غاية الإرادات–". توفي العام : 947هـ. ينظر: هدية العارفين: 115/1. كشف الظنون: 831/1. الأعلام: 56/7.

4– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، محمد بن محمد الدلجي، جامعة النجاح الوطنية، ص: 42.

5– وردت في الأصل بالياء والتاء:"ستنكشف، سينكشف" .

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

8– وردت في الأصل: بالياء والتاء:"فينكشف"و"فتنكشف".

9– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

10– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 42.

[ولذا رأيت في بعض الهوامش تفسير قوله: "من أنها القرينة للمكنية"، بأن المعنى قد تكون قرينة للمكنية، إلا أن التعليل غير مسلم،....لغيره أوله نسبيًا.تأمل][1].

(**كَمَا فِي: "أَظْفَار المَنِيَّةِ"**) في المثال المشهور، وهو قولهم: "أظفار المنية نشبت بفلان"، المأخوذ من قوله:

وَإِذَا المَـنِيَةُ أَنْـشَبَـتْ أَظْفَارَهَا .....

أو قولهم: "أنشبت المنية أظفارها بفلان"، المأخوذ من ذلك، أو أشار إلى البيت، لأن "هاء" "أظفارها" فيه وفي مثله عائدة "للمنية" فأظهر، لأنه لو قال:"كما في أظفارها"، لم يعلم مرجع الضمير، وعلى كل حال فإضافة "الأظفار" "للمنية" للعهد الذهني لشهرة ذلك المثال، والذي بعده والبيت.

ولم يرد "أظفار المنية" في قولك: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان"، لأن "الأظفار" فيه ليس قرنية المكنية، وإذا جعلنا قوله: "كما في أظفار المنية"، إشارة إلى البيت، كان في كلامه "**التلميح**"، ويأتي تعريفه إن شاء الله، ويقرب إليه أيضا إذا جعل إشارة لمثال من المثالين.

(**فَإِنَ**): أي لأن (**الأَظْفَارَ**)، أي لفظة "الأظفار" (**أُسْتُعْمِلَتْ**): فالتأنيث لتأويل "الأظفار" باللفظة أو بالكلمة، لأن المقصود بـ"الأظفار" اللفظ لا نفس الأظفار، ويجوز أن يراد نفسها، ويقدر مضاف في قوله: "أُسْتُعْمِلَتْ"، أي استعمل لفظها، أي اللفظ الدال عليها، فحذف المضاف وهو اللفظ، مثلا كاللفظة والكلمة، وناب عنه المضاف إليها، وهو "ها"، وصارت ضمير رفع فاستتر ذلك الضمير.

(**فِي أُمُورٍ**): كل واحد من هذه الأمور، "ظفر" [متخيل][2] متوهم للمنية شبيه بـ"ظفر السبع"، والجمع "أظفار"، فقيل: "أظفار المنية".

(**تُخُيِّلَتْ**): بضم التاء والخاء وكسر الياء مشددة، (**وتُوُهِّمَتْ**): بضم التاء والواو وكسر الهاء مشددة،[وعطف على "تُخُيِّلت" عطف تفسير، إلا إن قيل المعنى "تخُيلت في الذهن"، و"تُوهمت في الخارج"][3].

(**فِي المَنِيَّةِ شَبِيهَةً**): بالنصبِ على الحالِ من ضمير "تخيلت" أو "توهمت"، [أو من][4] أمور لأجل الوصف بـ"تُخُيلت"، أو بالجر نعت ثاني لـ"أمور".

(**بِالأَظْفَارِ**): متعلق بـ"شبيهة"، (**بَعْدَ**) متعلق بـ"تخيلت" أو بـ"توهمت" على التنازع، (**تَشْبِيهِهَا**): أي "المنية" (**بِالسَّبُعِ، و**) بعد (**تَنْزِيلِهَا**) أي المنية، (**مَنْزِلَتَهُ**)، أي منزلة السبع، والعطف في قوله: (**وَ إِلَى مَا يَأْتِي**): على قوله: "إلى ما سيذكره"، أي: وإشارة إلى ما يأتي في العقد الثالث.

(**من تزييفها**): أي من تزييف التخييلية أو القرينة، أي من تضعيفها، (**بِأَنَّهُ**): أي ما ذكره "**السكاكي**"، والجار والمجرور متعلقان بـ"تزييف"، (**تَعَسُّفٌ**): أي خروج عن الطريق المستقيم، ويأتي بيانه، وقد بينه الشارح هنا

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

بقوله: (**لِأَنَ القَرِينَةَ**)، أي زيفها لأن القرينة، أو قيل: إنه تعسف، لأن القرينة (**حَاصِلَةٌ بِمُجَرَدِ إِثْبَاتِ الأَظْفَارِ الحَقِيقِيَّةِ لَهَا**)، أي للمنية، (**مَجَازًا**،): عائد لـ"الإثبات"، أي إثبات مجاز بالإضافة، أو إثباتا مجازا بالوصف، أي:"متجوزا به"، أو ذا مجاز، أوحال كونه مجازا، أي متجوزا به، أو ذا مجاز، أو لأجل المجاز، أي: للتجوز، وإذا علمت ذلك، (**فَتَوَهُّم**): بفتح التاء والواو، وضم الهاء مشدده، وهو مبتدأ مضاف لقوله: (**شَبِيهِ**)، أي شيء شبيه، وخبره قوله: "خروج" [(**بِالأَظْفَارِ**) الحقيقية][1]، (**فِيهَا**): أي في "المنية" متعلق بـ"توهم".

(**وَاسْتِعْمَالُ**): العطف على قوله: "توهم"، وأخبر عن اثنين بـ"خروج"، لأنه مصدر صالح لواحد فأكثر.

(**الأَظْفَارِ فِيهَا**): أي في الشبيه بالأظفار، وقوله: (**لِتَحْصِيلِ**): متعلق بـ"توهم" أو بـ"استعمال" (**القَرِينَةِ**)، وقوله: (**لِلْمَكْنِيَّةِ**) متعلق بـ"تحصيل"، أو بمحذوف حال من "القرينة" أو نعت له، أي المعهودة للمكنية في الجملة.

(**خُرُوجٌ عَنِ الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ**): فيه ما في قوله تعالى: ﴿**اِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ**﴾[2]، وقد مر.

ووجه الخروج على ما ذكره "**الحفيد**": (أن توهم شبيه بالأظفار، واستعمال اللفظ فيه تكلف، ومع ذلك لا يغني عما اكتفى به القوم في القرينة من التجوز في الإثبات، إذ لا يخفى أن "المنية" التي ادعى اتحادها بـ"السبع" ليس لها في نفس الأمر أمر متوهم شبيه بـ"الأظفار")[3].

والحاصل أن [لفظة][4] "الأظفار" استعملت في أشياء تشبه الأظفار الحقيقية، متخيلة متوهمة أثبتت "للمنية"، وهذا تعسف، والأمر في غنية عنه، لأن مجرد إثبات الأظفار الحقيقية مجازا عقليا للمنية، كما هو مذهب القوم كاف في القرينة، وما ذكره "**السكاكي**" عدول عن الطريق المستقيم، لأن توهم شيء شبيه بالأظفار، واستعمال اللفظ فيه، فيه تكلف، مع أن استعمال "الأظفار" في الأمر المتوهم يضعف القرينة، لأن قوتها لا تكون إلا لإثبات ما هو مختص بالمشبه به لفظا ومعنى للمشبه، على ما يأتي التنبيه عليه إن شاء الله، وأن قول "المصنف": "ستنكشف حقيقتها"، إشارة إلى شيئين:

– الأولى: أن التخييلية قرينة المكنية، وإليه أشار "الشارح" بقوله: "إشارة إلى ما سيذكره من أنها القرينة للاستعارة المكنية"، ولكن في قوله هذا نظر، لأن مراد "**المصنف**" بـ"حقيقتها": كونها قرينة للمكنية، وكون قرينتها مكنية، ولكن ليس ذلك بحقيقة له، إلا إن أراد [(**143/ظ**)] بحقيقتها أحوالها، ولكن حمل الحقيقة على ما ذكره "الشارح" أولى لثبوت لفظة "الحقيقة" بلا تأويل بالأحوال، فاندفع النظر.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– سورة الفاتحة، الآية: 06.

3– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 83.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

– الثاني: تزييفها وتضعيفها، لكن لا يخفى عليك أنك إذا نظرت إلى سياق كلام "**المصنف**" فقط، وقطعت النظر عما في الخارج، لم تفهم منه الإشارة إلى شيء منهما، نعم التعبير بـ"الانكشاف" ربما يشير إلى الثاني وهو "التزييف"، لأن الانكشاف يؤذن بالخفاء.

وظاهر قول "الشارح": "لأن القرينة...الخ"، أن القرينة غير الإثبات، مع أنها عندهم نفس الإثبات، إلا أن يقال إنه من تحقق العام بالخاص الذي هو الإثبات، وإن كان المراد ذلك الخاصَ، تأمل.

تنـــــــبيه:

أقسام المستعار ثلاثة:

- حسي، نحو: "رأيت أسدا يرمي"، وهو عقلي أيضا دائما.
- وعقلي، نحو: ﴿**اِهْدِنَا الصِرَاطَ المُسْتَقِيمَ**﴾[1]، أي "الدين الحق"، وهو ملة الإسلام، وهو متحقق عقلا لا حسا، كما مر.
- وتوهمي، كـ: "أنشبت المنية أظفارها بفلان".

فإن "**السكاكي**" يقول: (لما شبهت "المنية" بالسبع في اغتيال النفوس، صورها الوهم بصورة السبع، واخترع لها لوازم السبع من صورة "الأظفار"، لأن قوام اغتيال السبع للنفوس يكون بـ"الأظفار"، وأطلق لفظ "الأظفار" على تلك الصورة الوهمية، فتكون استعارة تصريحية عنده، لأنه أطلق اسم المشبه به، وهو "الأظفار" المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية، والقرينة إضافتها للمنية)[2]. وغير "**السكاكي**" يسقط هذا القسم الثالث، فيبقى القسمان الأولان. والله أعلم.

1– سورة الفاتحة، الآية: 06.

2– ينظر: مفتاح العلوم، ص: 388.

خاتـــــمة:

في مطلق التشبيه أركان أربعة: المشبه به، والمشبه، ووجه الشبه، وأداة التشبيه.

والمشبه به مذكور قطعا فيما قال "**السعد**"، وفيه بحث لجواز حذفه كقولك: "زيد"، في جواب: "من يشبهُ الأسد؟" كما في "**شرح المفتاح**"، بل يجوز تركه وترك المشبه، كقولك: "في الشجاعة"، في جواب: "في أي شيء يشبه زيد الأسد؟"، وأجاب في "**شرح المفتاح**" بأن ذلك من تشبيهات البلغاء[1].

والمشبه إما مذكور مع وجه الشبه أو مذكور وحده دون وجه الشبه، وإما محذوف مع وجه الشبه، وإما محذوف وحده دون وجه الشبه، وكل من الأربعة مع ذكر أداة التشبيه وحذفها، فذلك ثمانية، ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا: "زيد كالأسد"، أو "كالسرحان في الشجاعة"، أو اختلاف الأداة كقولنا: "زيد كالأسد"، و"كأن زيدا أسد"، [فإن "كأن" أقوى من "الكاف"، لأن فيه مبالغة ليست في "الكاف" لإيهام "كأن" ظن الاتحاد بين "زيد" و"الأسد" مثلا، أو الشك فيه، واختلاف الوجه ك: "زيد كالأسد في التخويف"، أو في الشجاعة][2].

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها، و أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة، إذا كان اختلاف المراتب وتعددها باعتبار ذكر أركان التشبيه كلها أو بعضها:

- ما حذف وجهه وأداتهُ دون المشبه، ك: "زيد أسد".

- وما حذف وجهه وأداته ومشبهه، كقولك:"أسد"، في مقام الإخبار عن "زيد"، ومنه في الاستعارة: "جاء أسد".

- والعلي بعد هذه الرتبة ما حذف وجهه فقط، أو مع المشبه ك: "زيد كالأسد"، ونحو: "كالأسد"، عند الإخبار عن "زيد"، ونحو: "زيد أسد في الشجاعة"، ونحو: "أسد في الشجاعة"، في مقام الإخبار عن "زيد".

قيل: و[الأنواع التي قبل][3] هذه الأنواع درجة متوسطة لعموم وجه الشبه، لأنه لم ينص عليه، فيشمل الشجاعة المقصودة بالذات[4] وغيرها من خواص "الأسد"، حتى صار كأنه "الأسد".

ولا قوة لما ذكر فيه وجه الشبه والأداة جميعا، ذُكر المشبه أو لم يذكر، نحو: "زيد كالأسد في الشجاعة"، ونحو: "كالأسد في الشجاعة"، في مقام الإخبار عن "زيد"، لتخصيص وجه الشبه، وعدم إدعاء المشبه من جنس المشبه به مبالغة.

فإذا ذكرت جميع الأركان فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها، وإلا فمتوسطة.

1- شرح مفتاح العلوم، السعد التفتازاني، ولم أقف عليه.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- وردت في الأصل: "بالذاة"، والأصح ما أثبتناه.

وينبغي أن يحمل ذكر الجميع على ذكره لفظا أو تقديرا، باعتبار صحة الإعراب، فدخل ما إذا ذكر الوجه والأداة دون المشبه، فإن الكلام بحسب النحو لا يتم بدون المشبه الذي هو المبتدأ، مع أنه بقي معموله وأثره على قول من جعل عامل الخبر المبتدأ [1].

والمراد بقولي "وإلا نفي حذف الوجه والأداة"، ومحذوف الوجه والأداة[2]، والمشبه متساويان في القوة، ومحذوف الوجه فقط، والأداة فقط، ومحذوف أحدهما مع المشبه متساويان في عدم القوة.

والأربعة الباقية متوسطة، لأن القوة إما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة، لأنه بحسبها لا يكون عاما، لأن التشبيه لا يكون إلا في أخص أوصاف المشبه به وأشهرها، وإما بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو نظرا إلى الظاهر، فما اشتمل على هذين الوجهين فهو في غاية القوة، وهو ما حذف فيه الوجه والأداة وحدهما أو مع المشبه، وما خلا عن الوجهين فلا قوة له، وهو ما حذف فيه الوجه فقط، أو الأداة فقط، أو الوجه مع المشبه، أو الأداة مع المشبه.

وما اشتمل على أحد الوجهين فقط، فمتوسط في القوة والضعف، وهو الأربعة الباقية.

قال "**السعد**": (ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة المتوسطة، بأن حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر. قال: بقي هنا بحث، وهو الفرق بين قولنا: "لقيني أسد يرمي"، و"لقيت في الحمام أسدا"، وبين نحو قولنا : "زيد أسد"، أو "أسد" في الإخبار عن "زيد"، حيث يعد الأول استعارة والثاني تشبيها، وتحقيق ذلك أنه إذا جرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه، فهو على وجهين:

– أحدهما: ألا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا، كقولك: "لقيت في الحمام أسدا"، أي "رجلا شجاعا"، ولا خلاف أن هذا استعارة لا تشبيه.

– الثاني: أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرا، و حينئذ فاسم المشبه به إن كان خبرا عن المشبه أو في حكم **[(144/و)]** الخبر، كخبر "كان" و"إن"، والمفعول الثاني لباب "علمت"، والحال والصفة، فالأصح أنه يسمى تشبيها لا استعارة لأن اسم المشبه به إذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لإثبات معناه لما أجري عليه، أو نفيه عنه.

فإذا قلت: "زيد أسد"، فصوغ الكلام في الظاهر لإثبات معنى "الأسد" وهو ممتنع على الحقيقة، فيحمل على أنه لإثبات شبه من "الأسد"، فيكون الإتيان بـ"الأسد" لإثبات التشبيه، فيكون خليقا بأن يسمى تشبيها،

1– وفي ذلك يقول صاحب الألفية "ابن مالك":

ورَفَـعُوا مُبْتَـــدَأ بالابْتِـــدَا كَـــذَاك رفْعُ خَبَـرٍ بالمُبْتَدَا

– وهذا مذهب سيبويه. ينظر: متن الألفية – الابتداء– البيت (117)، ص: 08. الكتاب: 278/1. واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج01، ص: 125– 130.

2– تكررت في الأصل العبارة: "ومحذوف الوجه والأداة"، ولعله سهو من المؤلف.

لأن المشبه به إنما جِيءَ به لإفادة التشبيه، بخلاف "لقيت أسدا"، فإن الإتيان بالمشبه به ليس لإثبات معناه لشيء، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعا على "الأسد"، فلا يكون لإثبات التشبيه، فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل.

وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة، بأن تسمى أحداهما تشبيها والأخرى استعارة. هذا خلاصة كلام "**الشيخ**"[1] في "**أسرار البلاغة**"، وعليه جميع المحققين.

ومن الناس من ذهب إلى أن الثاني أيضا، أعني: "زيد أسد"، استعارة لأجرائه على المشبه مع حذف أداة التشبيه، والخلاف لفظي راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين، هذا إن كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو في حكم الخبر، وإن لم يكن كذلك نحو: "رأيت بزيد أسدا" و:"لقيني منه أسد"، فلا يسمى استعارة باتفاق، لأنه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعي استعارته له لا باستعماله فيه، كما في:"لقيت أسدا"، ولا بإثبات معناه له كما في:"زيد أسد"، على اختلاف المذهبين، ولا يسمى تشبيها أيضا، لأن الإتيان باسم المشبه به ليس لإثبات التشبيه، إذ لم تقصد الدلالة على المشاركة، وإنما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر إلا بعد تأمل خلافا "**للسكاكي**"، فإنه يسمي مثل ذلك تشبيها، وهذا الخلاف أيضا لفظي.

ثم قال "**الشيخ**" في "**أسرار البلاغة**": "فإن أبيت إلا أن تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم، أعني نحو: "زيد أسد"، فإن حَسُنَ دخول أداة التشبيه عليه، فلا يحسن إطلاقه عليه، و ذلك كأن يكون اسم المشبه به معرفة، نحو: "زيد كالأسد"، و"هو شمس النهار"، فإنه يحسن: "زيد كالأسد"، و"هو كشمس النهار"، وإن لم يحسن دخول شيء من الأدوات إلا بتغيير لصورة الكلام، كان إطلاق اسم الاستعارة أقرب لغموض تقدير أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو: "فلان بدر يسكن الأرض، وشمس لا تغيب"، كقول الشاعر:

شَمْـسٌ تَأْلقُ والفِـــرَاقُ غُرُوبُهَا عَنَّا وبَدْرٌ والصُّـــــدُودُ كُسُـوفُهُ [2]

فإنه لا يحسن دخول "الكاف" ونحوه في شيء من هذه الأمثلة إلا بتغيير صورته نحو: "هو كالبدر إلا أنه يسكن الأرض، وكالشمس إلا أنه لا يغيب"، وعلى هذا القياس.

وقد يكون في الصفات والصلات التي تجري في هذا القبيل، ما يحيل تقدير أداة التشبيه فيه، فيقرب من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاق، وزيادة قرب، كقوله:

1– الشيخ: يقصد به الجرجاني،. وهو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، ولد بجرجان سنة: 400هـ. واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، وهو من أهل جرجان، له شعر رقيق، من مؤلفاته: "أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز"، و"إعجاز القرآن"، و"العمدة في تصريف الأفعال. توفي العام: 471هـ/1078م. ينظر: الأعلام4/48–49.وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1965م، ج2، ص: 106.

2– البيت من بحر"الكامل"، وهو للشاعر البحتري، ينظر: ديوان البحتري، البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف القاهرة، (556)، ص: 1423.

أســـدٌ دَمُ الأسدِ الهِزَبرِ خِـضَابُهُ مَوْتٌ فَرِيـــصُ الموتِ منهُ يُرْعَدُ [1]

فإنه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى أنه كالأسد و كالموت، لما في ذلك من التناقض، لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على أنه دونه أو مثله، وجعل "دم الهزبر" الذي هو أقوى الجنس خضاب يده دليل أنه فوقه، وكذا في الموت، ومثله قول "**البحتري**"[2]:

وَبَدْرٌ أضاءَ الأَرْضَ شَرْقًا وَمَغْـرِبًا ومَوْضِـعُ رِجْلِي منهُ أسْوَدُ مُظْلِمُ [3]

فإنه إن رجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى:"هو كالبدر"، لزم أن يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه، فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر، فهو مبني على تخييل أنه زاد في جنس "البدر" واحدا له تلك الصفة، فليس الكلام موضوعا لإثبات التشبيه بينهما، بل لإثبات تلك الصفة، فيكون كقولك: "زيد رجل كيت وكيت"، لم ترد إثبات كونه "رجلا"، لكن إثبات كونه متصفا بما ذكرت، فإذا لم يكن الاسم المشبه به في البيت محتلبا لإثبات التشبيه، تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم، من كون الاسم مجتلبا لإثبات التشبيه، فالكلام فيه مبني على أن كون الممدوح "بدرا" قد استقر وثبت، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة.

وكما يمتنع دخول "الكاف" في هذا ونحوه، يمتنع دخول "كأن"و"حسبت" لاقتضائهما أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمرا ثابتا في الجملة، إلا أن كونه متعلقا بالاسم والمفعول الأول مشكوك فيه، كقولك:"كأن زيدا الأسدُ"، وخلاف الظاهر كقولك:"كأن زيدًا أسد"، والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة، فدخول "كأن"و"حسبت" عليها كالقياس على المجهول. وأيضا هذا الفن إذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله أنك تدعي حدوث شيء، وهو من الجنس المذكور إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها، فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى، مثلا قولنا: "دم الأسد الهزبر خضابه"، صفة عجيبة اختص بها الأسد المذكور، ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس، أعني "الأسد" الحقيقي، فلا معنى لتقدير التشبيه. هذا محصول كلامه، ومذهب "**صاحب المفتاح**": أنه إذا كان المشبه مذكورا أو مقدرا فهو تشبيه لا استعارة"[4])[5]. وفي ذلك كلام تقدم.

1– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر المتنبي. ديوان المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1983، ص: 48.

2– البحتري: هو الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري، أديب وشاعر كبير. و هو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري. ولد بمنبج (قرب حلب) سنة: 206هـ.اتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي، ثم عاد إلى الشام، وتوفي بمنبج سنة: 284هـ. من كتبه: "ديوان شعر" و "الحماسة الكبرى والصغرى" . ينظر: الأعلام: 121/8. معجم المؤلفين: 170/13.

3– القصيدة من بحر "الطويل"، وهي للشاعر البحتري. ينظر: الديوان (761)، ص: 1970.

4– ورد في الأصل: "فهو تشبيه الاستعارة". والصواب ما أثبتناه. ينظر: المطول على التلخيص، ص: 566.

5– المصدر السابق، ص: 563–566. و أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، ص: 234–235.

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ

فِي تَقْسِيمِ الاسْتِعَارَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُطْلَقَة، وَمُجَرَّدَة، وَمُرَشَّحَة

لأنها إما أن تقترن بشيء يناسب المستعار منه، أو المستعار له، أو لا تقترن بشيء.

قال "**الخطيب**" و"**السّعد**": (والاستعارة باعتبار آخر، غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ، ثلاثة أقسام، لأنه إما أن لا تقترن بما يلائم المستعار له، أو المستعار منه، أو تقرن بما يلائم المستعار له، أو تقترن بما يلائم المستعار منه). كذا في "**الكبير**" و"**الصّغير**"[1]، وفي بعض نسخهما: (أو قرنت بما يلائم المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه)[2].

قال "**الغيّاث**": (الظاهر جريان الترشيح في الاستعارة المكنية أيضا كما يجيء، واعلم أن اعتبار التجريد والترشيح إنما هو بعد تمام الاستعارة **[(144/ظ)]** فلا تعد قرينة المصرح بها تجريدا، ولا قرينة المكنى عنها ترشيحًا)[3].

(**الاسْتِعَارَةُ إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِمَا يُلَائِمُ**): أي يناسب، (**شَيْئًا مِنَ**): المشبه به، (**المُسْتَعَارِ مِنْهُ**): قال بعضهم: ("من" الجارة للمستعار لا يصح أن تكون بيانية، ويحتمل أن تكون ابتدائية، وعليه فالمبتدأ منه مجموع المشبه والمشبه به، والمبتدأ أحدهما، ويقدرنا شيئا، أي شيئا ناشئا، إلا أن يقال: إن الابتدائية لا تنافي التبعيضية، ولا يلزم هذا التقدير). والصواب أنها بيانية، لأن الملائم بفتح "الياء"، هو نفس المستعار منه، والمستعار له لا شيء سواهما ناشئ منهما، فليست ابتدائية.

(**وَ**): لا بما يلائم شيئا من المشبه، (**المُسْتَعَارِ لَهُ**): فهي استعارة، (**مُطْلَقَةٌ**): أي تسمى استعارة مطلقة، لإطلاقها عن التقييد بما قيدت به المرشحة والمجردة، وعبارة "المصنّف" أولى من قول "**الخطيب**": (الاستعارة المطلقة ما لم تقترن بصفة، ولا تفريع).[4] **[**لما يأتي في كلام "**الطّبلاوي**"[5]**]**[6].

ولصدقه -أعني قول "**الخطيب**" – على بعض مواد الاستعارة المرشحة، قال "**الشّيرانسي**"[7]: (فيصدق على

1- المطول على التلخيص، ص: 601. وشرح المختصر على تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني، ترتيب وتعليق: عبد المتعالي الصعيدي، قم انتشارات كتبي نجفي، ج2، ص: 91.

2- ولا بد أن يكون ذلك فيهما بعد ذكر القرينة، لأنها مما يلائم المستعار له في المصرحة، والمستعار منه في المكنية.

3- مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 195.

4- التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص: 78.

5- قال الطبلاوي: (فالمطلقة: هي التي لا يوجد فيها الملائم مطلقًا، يعني لم تقترن بما يلائم شيئا من المستعار منه، أو المستعار له، وسميت مطلقة لإطلاقها عن الاقتران بما ذكر).مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 52.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7- الشيرانسي: محمد الشيرانسي،. عالم ولغوي، اشتهر بشروحاته وحواشيه في مختلف العلوم والفنون، ومنها: "حاشيته على شرح العصام على الرسالة السمرقندية"، وحاشية على شرح العصام على الرسالة الوضعية العضدية للإيجي. كان حيا سنة: 1016هـ.

هذه الاستعارة أنها لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام مما يلائم شيئا من الطرفين، مع أن الاستعارة مرشحة لا مطلقة، على ما قرره "**السّكاكي**"[1]. ويأتي الجواب إن شاء الله.

قول "**الخطيب**": "ولا تفريع"، قال "**السّعد**": (أي تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه، نحو: "عندي أسد") [2]. قال "**حفيده**": (المراد ما هو أعم بحسب اللفظ والمعنى، أي ذكر أمر يلائم أحدهما، [بعد][3] تمام الاستعارة وقرينتها). انتهى.[4]

قوله – أعني "**السّعد**"–: "مما يلائم المستعار له...الخ"، قال "**الغيّاث**": (ينبغي أن يكون قيدا للاثنين، كما يشعر به قوله ءانفا: "إما أن لا يقترن بشيء...الخ"، وإن كانت عبارة "المصنف" – يعني "**الخطيب**"– مطلقة، لكنه يخصصها ما يذكر في تفسير المجردة والمرشحة، وذلك لأن في قولك: "رأيت في الحمام أسدا حرا"، صفة للمستعار، مع أن الاستعارة [مرشحة لا][5] مطلقة.

وأجيب بأن تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الأغلب الأعم لا للحصر، فإن "**السّكاكي**" ذكر في لطائف:﴿**يَا أَرْضِ ابْلَعِي**﴾[6]، الآية، أن الخطاب في "ماءك" ترشيح، مع أنه ليس وصفا ولا تفريعا)[7]. انتهى.

ولا يخفى أن هذا الجواب مع كونه تكلفًا لا يناسبُ مقام التعريفِ، إذ لا يتميز بهذا التوجيه المعرف الذي هو الاستعارة المطلقة عن غيره، ومراد "**الخطيب**" بـ"الصفة" الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير كيف كانت، لا النحوي الذي هو أحد أقسام التوابع الخمس.

قال في بحث "**القَصر مِنَ الكَبِيرِ**": (وبينهما، أي بين الصفتين ["الصفة المعنوية" و"النعت"][8]، عموم من وجه لتصادفهما على العلم، في نحو: "أعجبني هذا العلم"، وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا: "العلم حسن"، وصدقه بدونها على الرجل في قولنا: "مررت بهذا الرجل"، وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، عموم من وجه لتصادقهما في: "جاءني رجل عالم"، وصدقها بدونه في قولنا: "العالم مكرم"، وبالعكس في قولنا: "جاءني هذا الرجل"، ويجوز أن يكون المراد

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، ضمن مجموع، وهو وقف الشيخ أحمد العربي التلمساني برواق المغاربة، تحرير: جمادى الأولى: 1138هـ، المكتبة الأزهرية، مصر، تحت رقم: 2289، بلاغة: 95770، الورقة: 14 (ظ)، 15 (و).

2– المطول على التلخيص، ص: 601.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 108.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– سورة هود، الآية: 44.

7– مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ص: 198.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

بالمعنوية هاهنا، وفي باب القصر هذا المعنى، والأنسب أن المراد بها المعنى القائم بالغير)[1]. وانظر ما بسطته في "**حواشي النّحوية**".

(**المُرَادُ**): في قول "المصنف": إن لم تقترن بما يلائم، [قال بعض: "قوله: المراد...الخ"، أي فلا يرد أنه كان المناسب أن يقول: "المراد بالملائم ما سوى القرينة، لئلا يلزم عليه خروج من الملائم".انتهى][2].

(**بِالاقْتِرَانِ**): المنفي بـ"لم" في كلام "المصنف"، المشروط عدمه، (**بِمَا**): متعلق بـ"الاقتران"، (**يُلَائِمُ**): شيئا من المستعار منه والمستعار له، (**الِاقْتِرَانَ**): المشروط عدمه المنفي[3] (**مما**): بيان لـ"ما"، أي الاقتران بملائم هو ما (**سِوَى القَرِينَةِ، كَمَا سُيُبَيِنُهُ**): "المصنف" في آخر هذه الفريدة الرابعة، حيث قال: "واعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة...الخ"[4]، والأخص والأوضح "للشارح" كما أشار إليه "**الحفيد**" أن يقول: (المراد بالملائم هو ما سوى القرينة). انتهى[5].

(أي بدليل ما سيأتي آخر الفريدة من قوله: "واعتبار الترشيح...الخ"، وإنما قال "الشارح": "المراد ...الخ"، لأن كلام "المصنف" هنا عام فيصدق على القرينة. (**وإلا**): نقل أن مراد "المصنف" بـ"الاقتران بالملائم"، الاقتران بالملائم الذي هو غير القرينة.[وقول "**الدّلجي**": (أي إن لم نقل أن مراد "المصنف" بـ"الملائم" هو ما سوى القرينة...الخ)[6]. ولو كان صحيحا في نفس الأمر والمعنى، لكن لا يناسب ألفاظ قوله: "المراد بالاقتران الاقتران بما يلائم"، لأن المناسب أن تكون هي المضمرة في قوله: "وإلا..."][7].

(**فَ**): إنه لا يصح، لأنا نقول: (**القَرِينَةُ**): في الاستعارة المصرحة هي: (**مِمَا يُلَائِمُ المُسْتَعَارَ لَهُ**): المشبه بغيره، وفي المكنية على مذهب السلف هي مما يلائم المستعار منه، فالواجب على "الشارح" عدم التقيد بالمستعار له، لما علمت من أن القرينة في المكنية على مذهب السلف مما يلائم المستعار منه.

والجواب: [أنه قيد بذلك لعدم بنائه هنا على مذهب السلف، والتعبير بما يشمل المذهبين غير واجب، بل أولى فقط.][8].

وأن في كلامه نوعًا بديعيًا يسمى "**الاكتفاء**"، على حد: ﴿**سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ**﴾[9]، أي "والبرد"، أي: مما يلائم المستعار له، والمستعار منه على سبيل التوزيع كما علمت، ولقد أحسن حيث أطلق في قوله: "المراد

1- المطول على التلخيص، ص: 382.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- ورد في الأصل تكرار العبارة: "(بِمَا): متعلق بالاقتران، (يُلَائِمُ): شيئا من المستعار منه والمستعار له". ولعله سهو من المؤلف.

4- شرح العصام على السمرقندية، ص: 53.

5- حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 84.

6- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 42.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

9- سورة النحل، الآية: 81.

بالاقتران...الخ". وإذا كانت القرينة مما يلائم المستعار له تارة، والمستعار منه أخرى.

(**فَلَا تُوجَدُ اسْتِعَارَة مُطْلَقَة**)ً: بالنصب مفعول ثاني، والأول "استعارة" نائب عن الفاعل، وإن جعل الوجود تاما كان "مطلقةٌ" بالرفع نعت الاستعارة، [أو بالنصب حالا من "استعارة"، ولو نكرة لسبقِ النفي][1]، وإنما لا توجد استعارة مطلقة إذا قلنا: "القرينة تعد من الملائمات"، لأنه لا بد لكل استعارة من قرينة ملائمة للمستعار له، فتكون [الاستعارة][2] تجريدية، أو ملائمة للمستعار منه فتكون ترشيحية، فلا استعارة مطلقة، يعني فلا توجد استعارة مطلقة لاستعارة مصرحة ولا استعارة مكنية، بل المصرحة ومكنية "**السّكاكي**" أبدا مجردتان، ومكنية السلف أبدا مرشحة، وفي ذلك عندي نظر.

ثم رأيته "**للحفيد**"، والحمد لله بيانه: (إن قرينة المصرحة قد تكون حالية، كقولك مشيرا لرجل شجاع: "جاء أسد"، والقرينة الحالية ليست ترشيحا ولا تجريدًا، لأن الترشيح بالمعنى غير المصدر، إنما يطلق على اللفظ، وكذا التجريد، ولو كانت تسمى بذلك لسميت في المثال تجريدًا، فإذا كانت القرينة حالية، وليس ملائم سواها فقد وجدت المطلقة مع تسليمنا كون القرينة من الملائمات، فقد وجدت المطلقة حينئذ غير مقترنة بقرينة لفظية، وأما المكنية فعلى القول بأنها تستلزم التخييلية **[(145/و)]** كما نقله في "**التّلخيص**")[3]، يصدق عليها قوله: "لم تقترن بشيء من الملائمات، لأن التخييلية استعارة أخرى، غاية الأمر أنها بينت المراد من الاستعارة الأولى، والظاهر من الملائم أن يكون غير استعارة، فحينئذ يصح إبقاء كلام "المصنف" على عمومه، فلا حاجة إلى قول الشارح: "المراد بالاقتران...الخ".

[وبقي كلام محله ما مر أذكره هنا، وهو أنه:][4] قال "**الشّيرانسي**": (قوله: "وإلا فالقرينة مما يلائم المستعار له"، فيه أن كون القرينة مما يلائم المستعار له، إنما يتم في الاستعارة المصرحة دون المكنية، فإن القرينة فيها مما يلائم المستعار منه، وهو المشبه به المضمر في النفس على مذهب الجمهور.

نعم يتم ما ذكره في المكنية أيضا على مذهب "**السّكاكي**" فيها دون الجمهور، فإن المشبه به المضمر في النفس مستعار له عنده على ما سيجيء، والقرينة مما يلائمه، ولو بحسب اللفظ فقط، فإن معنى التخييلية عنده أمر موهوم من ملائمات المشبه، وإن كان لفظها من ملائمات المشبه به.

فلعل كلام "**الشّارح**" هنا على سبيل التغليب، أو نقول مراده بـ"القرينة" في قوله: "وإلا فالقرينة مما يلائم المستعار له"، قرينة المصرحة، وسبب التخصيص أن المصنف مثل للأقسام الثلاثة: المطلقة والمجردة والمرشحة

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 84.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

بالمصرحة، وإن كانت تلك الأقسام تجري في المكنية أيضا، ثم لا يخفى أن الأخصر الأوضح أن يقول: "المراد بما يلائم ما سوى القرينة، وإلا فالقرينة...الخ")[1]. انتهى.

ثم بعد ما ذكرت النظر السابق، رأيت "**الدّلجي**" أجاب عنه، إذ قال: (وقد يقال: لا نسلم عدم الاقتران بشيء فيما ذكر، لأن الشيء يشمل المعنوي واللفظي، والقرينة الحالية من المعنوية، والتخييلية وإن كانت استعارة أخرى، إلا أنها لما بينت المراد لم يصدق على المكنية أنها لم تقترن بشيء أصلا، لاقترانها بما بين المراد)[2].

و(**لَا يُقَالُ: الاسْتِعَارَةُ بِاعْتِبَارِ القَرِينَةِ لَا تَقْتَرِنُ بِمَا يُلَائِمُ المُسْتَعَارَ لَهُ،**): الذي هو مستعار له بالفعل، لا بالقوة فقط.

(**بَلْ تَقْتَرِنُ بِمَا يُلَائِمُ مَا**): ليس في الحال مستعارا له بالفعل، لكنه سَ (**يَصِيرُ**): بعد ذلك (**مُسْتَعَارًا لَهُ**): وهو المشبه قبل صيرورته مستعارا له.

(**بِاقْتِرَانِ القَرِينَةِ**): متعلق بـ"يصير"، وحاصل ذلك أنا في غنى عن تخصيص الملائم بغير القرينة وإخراجها منه، لأن الإخراج والتخصيص إنما يكون إذا كان لفظ الملائم شاملا للقرينة، والحال أنه ليس كذلك، لأن المشبه أو المشبه به إنما يصير مستعارا له أو منه بالفعل بعد وجود القرينة ومصاحبتها للفظ، أما قبل ذلك، فإنهما لا يقال لهما: "مستعار له ومستعار منه"، إلا باعتبار أنهما سيصيران كذلك، ويؤول أمرهما إلى ذلك.

وبالجملة فكلام "المصنف" مفروض في الاستعارة بالقوة، لأن الاستعارة حقيقة إنما تكون في اللفظ الذي اعتبر في مفهومه القرينة، وما نحن فيه ليس كذلك، فالقرينة لم تدخل في الملائم المذكور، وهذا كله منفي بمنزلة سؤال.

وقوله: (**لِأَنَّا نَقُولُ**)...الخ بمنزلة جواب، وهو متعلق بـ"لا" النافية، [من قوله: "لا يقال"][3] لا بـ"يقال" على التحقيق الذي تعلمه من "**حَاشِيَتِي على القَطْرِ وَشَرْحِه**"[4]، ولعله قد جرى له ذكر في هذا الشرح، ولكون قوله: "لا يقال...الخ" بمنزلة سؤال، بل صالح لأن يورد سؤالا.

قال "**الدّلجي**": (حاصل هذا السؤال نحن في غنية عن تخصيص الملائم بغير القرينة...الخ)[5]. ما مر آنفا.

وقال "**الشّيرانسي**" أيضا: (حاصل السؤال منع كون القرينة مما يلائم المستعار له، مستندا بأن ملائم المستعار له لا بد أن يكون شيئا لا يتوقف عليه المستعار له من حيث أنه مستعار له، والقرينة ليس كذلك، إذ بها يكون الشيء مستعار له)[6].

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 15 (و).

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص : 43.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- حاشية أطفيش على القطر وشرحه، ولم أقف عليه.

5- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 43.

6- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 15 (و).

وقال "**الحَفِيد**" أيضا: (حاصل قوله: **["**لا يقال"**]**[1]، أنه لا حاجة إلى تخصيص "الاقتران" بـ"الاقتران بما يلائم سوى القرينة"، لعدم دخولها في ملائم المستعار له ولا لملائم المستعار منه، إذ كل منهما إنما يصير مستعارا له، ومستعارا منه بعد القرينة، وقوله: "لأنا نقول...الخ"، هذا جواب...)[2]. انتهى.

فعلم من قوله: "هذا جواب"، أن ذلك سؤال، لأن الجواب إنما يكون عن سؤال، وليس السؤال إلا ذلك.

وقال "**الطّبلاوي**" أيضا: (وحاصل السؤال أنه لا حاجة...الخ)[3]. كلام "**الحفيد**"، أعني قوله: "بعد القرينة"، وقد نص "**الحفيد**" و"**الشّيرانسِي**" و"**الطّبلاوي**" و"**الدّلجي**" أن قوله: "لأنا نقول"، جواب، أي لذلك السؤال.

(**الِاسْتِعَارَةُ تَتَحَقَّقُ**): أي توجد في الخارج على الحقيقة، وتتصور (**بِالقَرِينَةِ المَانِعَةِ عَنْ**): توهم المخاطب لـ (**إِرَادَةِ**) المتكلم للمعنى (**المَوْضُوعِ لَهُ**،): أي: بالقرينة التي تمنع المخاطب عن توهم إرادة المتكلم المعنى الموضوع له اللفظ، فلا بد للاستعارة منها حتى أن ذكر لفظة الاستعارة يستلزمها كاستلزام "السقف" لنحو "الحائط".

(**وَمُلَائِمُ المُسْتَعَارِ لَهُ**): والمستعار منه إنما هو (**القَرِينَةُ المُعَيِّنَةُ**):[بكسر الياء للمعنى المجازي][4]، لا المانعة عن إرادة سواه، وإذا تقرر ذلك، (**فَالِاسْتِعَارَةُ بِاعْتِبَارِ القَرِينَةِ المُعَيِّنَةِ**): للمراد من اللفظ، و"ياء" المعِينة مكسورة، (**تُلَائِمُ المُسْتَعَارَ لَهُ**): كما يلائمه التجريد، وتلائم المستعار منه كما يلائمه الترشيح، فيشملها الكلام، وإذا كانت تلائمهما، (**فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ**): المخرج لها.

(وحاصل هذا الجواب تحرير دعوى السابقة[5]، التي هي أن المراد بالمستعار له والمستعار منه ما كان مستعارا له على الحقيقة، وما كان مستعارا منه على الحقيقة، لا ما كانا كذلك باعتبار المآل[6]، يعني أنه إنما يستغني عن التخصيص في جانب القرينة المانعة، والكلام ليس مفروضا فيها، لتوقف حقيقة الاستعارة عليها، أما القرينة المعينة فتحتاج إلى التخصيص في جانبها، وإخراجها، وحاصله أن لنا قرينتين:

– قرينة لا توجد الاستعارة بدونها، وهي المانعة المصححة، وهذه لا يحتاج إلى إخراجها، كيف يحتاج إلى إخراجها مع أن الاستعارة لم تتم، ولم توجد حقيقتها إلا بها.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 84–85.

3– قال الطبلاوي: (وحاصل السؤال: أنه لا حاجة إلى تخصيص الاقتران بما يلائم مما سوى القرينة، لعدم دخولها في الملائم المستعار له والمستعار منه، إذ كلٌ منهما إنما يصير مستعارًا له ومستعارًا منه، بعد القرينة. وحاصل الجواب: أن المراد بالقرينة التي يجب تخصيص الملائم بما عداها هي القرينة المعينة دون المانعة،لأن في الاستعارة قرينتين، إحداهما مانعة عن المعنى الأصلي، والثانية معينةٌ للمرادِ). مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 41.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– وعبارة الدلجي: "دعوى الشارح السابقة". مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام، ص: 44.

6– ورد في الأصل: "المئال"، والصواب ما أثبتناه.

– وقرينة معينة للمقصود، كما أن التجريد والترشيح للتعيين، وهذه لا بد من تقييد **[(145/ظ)]** الملائم، لأجل أن تخرج، فيتحقق الإطلاق المقابل للتجريد والترشيح، ويؤيد أن المراد بـ"القرينة" "القرينة المعينة" أن "المصنف" عبر بالمستعار له والمستعار منه، والأصل في الكلام الحقيقة، وهي هنا حمل المستعار له والمستعار منه على ما كانا مستعارا له ومستعارا منه، بالفعل على الحقيقة)[1].

وأما حملها على ما سيصير كذلك فتجوز، وما ذكرت من كون القرينة نوعين: "مانعة" و"معينة"، هو المشهور، وحكي عن "**السّبكي**"[2] خلافه[3]، وقد مر، أو يأتي.

وعن بعضهم: (أن حاصل السؤال والجواب أن السائل نظر للقرينة المانعة، والمجيب نظر للقرينة المعينة، فأجاب بأنه ليس مراده المانعة، وإنما مراده القرينة المعينة، إذ المانعة تلائم المشبه، وحينئذ فلا بد من التقييد).انتهى. و لا يخفى عواره، ولعله إذ المعينة تلائم المشبه. تأمل.

(**نَحْو:"رَأَيْتُ أَسَدًا"**): قال "**الملوي**"[4]: (والقرينة حالية، وإنما قيدنا الملائم بالزيادة على القرينة المعِينة، – بكسر الياء – لأنه لولا ذلك لم توجد استعارة مطلقة قرينتها لفظية معينة، وبالمعينة اندفع الاعتراض بأن اللفظ إنما يكون استعارة بعد تمام القرينة، فلا حاجة إلى قيد الزيادة.

وحاصل الجواب أن الاستعارة تتحقق بالقرينة المانعة، مثلا إذا قلت: "رَأَيْتُ بَحْرًا فِي الحَمَامِ يُعْطِي" تحققت الاستعارة بقولك: "في الحمام" لأن القرينة المانعة، وأما "يُعْطِي" فقرينة معينة، إنما يحتاج إليها لتعيين ما أطلق عليه "بحر"، هل هو كثير الكرم، أو كثير العلم، والقرينة المعينة مما يلائم، فلا بد من التقييد بكون الملائم زائدا عليها)[5]. انتهى.

1– المصدر السابق، ص: 44.

2– السبكي: أبو حامد، أحمد بن علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي، بهاء الدين، ولد بسُبْك بالمنوفية العام: 719هـ، شافعي المذهب، تولى التدريس والقضاء والخطابة بمصر والشام، عرف عنه سعة علمه وكثرة عطاءه للمحتاجين، من مؤلفاته "شرح كتاب تسهيل الفوائد في النحو لابن مالك"، و"عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح ". توفي بمكة المكرمة العام: 773هـ. ينظر: الضوء اللامع: 52/12. وشذرات الذهب: 242/6.

3– يقول السبكي: (ثم قد يقال القرينة هنا أمر واحد له متعلقان، لا أمور متعددة، ولو كانت القرينة أمور متعددة لكانت قرائن لا قرينة، أي أكثر من واحد). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ج2، ص: 153.

4– الملوي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر المجيري الملوي، الشافعي الأزهري، ولد في رمضان سنة: 1088هـ. من مؤلفاته: "شرح جوهرة التوحيد"، و"شرح الآجرومية"، و"شرحان على متن السلم المرونق"، و"شرحان على رسالة الاستعارات". توفي سنة: 1181هـ. معجم المؤلفين:278/1، وهدية العارفين: 178/1.

5– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، تاريخ النسخ: 1212هـ. الناسخ: مصطفى الحملاوي، دار الكتب والوثائق القومية، بولاق، مصر، ورقة: 09.

أقول: ويحتمل أن تكون القرينة في مثال "المصنف" غير حالية، بل لفظية، ترك المصنف ذكرها اتكالا على المتكلم، بنحو: "رأيت أسدًا"، لا على التمثيل ينطق بها على ما أراد فافهم، أو على السامع الطالب بأن يزيد من نفسه ما يكون قرينة، واقتصر على ما هو فيه الشاهد فقط. فافهم وتأمل.

وعلى كل حال فـ (**الأَوْلَى تَقْيِيدُهُ**): أي: تقييد "أسد"، أو هذا المثال (**بِالوَصْفِ**): أي بوصف "أسد"، أو بوصف المثال، أي بوصف الأسدِ فيه، (**بِ**) نحو (**الرَّمْيِ**،): مما يمنع المخاطب أن يتوهم أن المراد بالأسد السبع، وذلك الوصف مثل أن يقول: "رأيتُ أسدًا يرمي"، أو "راميًا"، أو "ذا رمي"، أو يعلم الرمي، أو نحو ذلك، كما مر في "الرمي".

وقوله: "بالوصف"، متعلق "بتقييد"، وقوله: "بالرمي"، متعلق بـ"الوصف"، وإنما كان الأولى التقييد بالوصف، بنحو "الرمي".

(**لئلا يُتوهم**): [من عدم التقييد المذكور، وهو][1] بالبناء للمفعول والنائب ما بعده، أو للفاعل مستترًا، أي "لئلا يتوهم متوهم"، أو "لئلا يتوهم السامع"، أو نحو ذلك.

(**أَنَّ الإِطْلَاقَ**): الذي هو عدم قرن الاستعارة بما يلائم شيئا من المستعار منه والمستعار له زيادة على القرينة المعينة (**مَشْرُوطٌ**): وجوده وتصوره، (**بِانْتِفَاءِ القَرِينَةِ**): المانعة والمعينة، ومقتضى المقام أن يعبر الشارح بـ"الوجوب"، أو بـ"الصواب" بدل التعبير بـ"الأولوية"، لأن الاستعارة لا تحقق بدون القرينة المانعة، وإن وجدت المعينة أغنت عن المانعة وزادت عليها.

وقد يجاب بأن "الأولى" بمعنى "الصواب" [والوجوب][2]،كما ثبت مثله عن "**ابن قاسم**"[3]، أو أنه عبر بـ"الأولى" وأبقاه على معناه، لاحتمال أن القرينة حالية، كما جزم به "**الملوي**"[4].

ومعنى "كون القرينة حالية": أن يفهم المراد من الحال الحاضرة، كأن يلتفت شخص بحضرتك فيقول: "رأيت أسدًا"، فترى أنت فتبصر رجلاً، فتعلم أنه أراد بـ"الأسدِ" "الرجلَ" الذي رأيته لشجاعتهِ، ويجاب أيضا بما مر من الاتكال على المتكلم، بـ: "رأيتُ أسدًا"، لا على التمثيل، فإنه لا يتكلم به على سبيل التجوز إلا مع قرينة، أو السامع المفوض إلى جعل القرينة كيف أراد، فينطق بها أو يجعلها حالية.

قال "**الدّلجي**": (أو يقال: المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين)[5]، تأمل.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- ابن قاسم: أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين: فاضل من أهل مصر. له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه سماها: "الآيات البينات" و"شرح الورقات لإمام الحرمين". مات بمكة سنة 992هـ. ينظر: الأعلام: 198/1. شذرات الذهب: 434/8، وفيه ذكر لوفاته سنة: 994هـ. معجم المؤلفين: 42/2.

4- ينظر: مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 09.

5- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 44.

(**وَإِنْ قَرَنْتَ**): الاستعارة، (**بِمَا يُلَائِمُ**): المشبه به، (**المُسْتَعَارَ مِنْهُ**): دون المشبه المستعار له، (**فَهِيَّ**): استعارة (**مُرَشَّحَةٌ**): [بفتح الشين المعجمة مشددة][1] أي مقواة، و"الترشيح" التقوية، وإنما سميت "مرشحة" لتقويتها بذكر ملائم المشبه به المستعار منه.

قال "**الجربي**"[2]: (وإنما سميت مرشحة، لأنه روعي فيها جانب المستعار منه، فزادت فائدة الاستعارة).

و"المرشَحُ" – بفتح الشين – المربى،. من الترشيح، بمعنى التربية، يقال:"رشحت المرأة ولدها"، أي جعلت اللبن في فيه قليلا قليلا، حتى يقوى على المصِ، و"ترشح زيدٌ للوزارة"، أي: تربى، وتأهلَ لهَا، وترشحَ الفصيلُ "قوي على المشي".

و"الترشيح": يطلق بحسب الاشتراك على نفس اللفظ الملائم للمستعار منه، وهو المقصود في الفن المصطلح عليه، وعلى ذكر اللفظ الملائم للمستعار منه، وهو المعنى اللغوي، وهو الأصل لأنه هو المعنى المصدري، لأن "الترشيح" مصدر "رشحَ" بالتشديد، وإطلاقه على نفس اللفظ المذكور إخراج له عن أصله، والاشتقاق يكون من لفظ "الترشيح" الباقي على معناه المصدري اللغوي، الذي هو ذكر ذلك اللفظ، فيقال: منه رشح الاستعارة مثلا بلفظ كذا يرشحها، وهي مرشحة، وهكذا.

وعرفَ "**الخطيب**" الاستعارة المرشحة بأنها: (هي ما يقرن بما يلائم المستعار منه)[3]، وفي نسخة: (ما قرن يعني الاستعارة المقرونة بما يلائم المستعار منه، من وصف أو تفريع كلام عليه)[4]. على ما مر له في المطْلَقَةِ.

واعلم أن تعريف "المصنف" أولى من تعريف "**الخطيب**"، باعتبار تقدير قولنا: "من وصف أو تفريع كلام عليه"، وإن لم يقدر كما هو ظاهر الإطلاق، كانا سواء[5]، بل تعريف "المصنف" الشرطي أولى أيضا مع ذلك، لأنه لا يخفى رجوع ضمير "قرنت" على الاستعارة، بخلاف لفظة "ما" في تعريف "**الخطيب**،**[(146/و)]** لأنه ربما يخفى وقوعها على الاستعارة، وتقديم "المصنف" الترشيح على التجريد أولى من تقديم "**الخطيب**" التجريد على الترشيح، لأن المقام للاستعارة والأنسب لها الترشيح لأنه مقو لها، ولكن الأولى "للمصنف" تقديم الترشيح على الإطلاق [لما مر][6]، والإطلاق على التجريد، لأن التجريد مما يضعف الاستعارة، والإطلاق لا تقوية فيه ولا تضعيف.[ولعله قدم الإطلاق لأنه عدمي، لأنه هو ترك التجريد والترشيح وهما وجوديان، لأنهما التقييد بملائم مخصوص، والعدم قبل الوجود.][7].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– الجربي: هو سليمان بن عبد الرحمن الجربي، ولد العام: 885هـ، درس بجامع الزيتونة، ثم في الأزهر. درَّس بمدرسة الجامع الكبير بجربة. من مؤلفاته: "حاشية المختصر للتفتازاني"، و"شرح على الكافية". توفي سنة: 966هـ. معجم أعلام الإباضية: 3/424–425.

3– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 78.

4– لم أقف على هذه النسخة.

5– وردت في الأصل: "سواءًا". والصواب ما أثبتناه.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**نَحْو**:"**رَأَيْتُ أَسَدًا لَهُ لبَدٌ**")، ومثل "**الخطيب**" بقوله تعالى: ﴿**أولَئكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضّلَالَةَ بِالهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم**﴾[1] استعير "الاشتراء" للابتدال والاختيار، ثم فرع عليهما ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة، وذلك ترشيح بتفريع كلام، ومثال الترشيح بالصفة مثال المصنف، فإن جملة "له لبدٌ" نعت للأسد، ونحو: "اليوم جاورت بحرا زاخرا متلاطم الأمواج".

و"اِللبَد" في مثال "المصنف" هو بكسر اللام وفتح الباء، لأنه هو المختص بالأسد، كما يأتي للشارح، إذ "اللبدة" شعر الأسد المتلبد على رقبته، وأنه يقال للأسد: "ذو لبدة"، وإن "اللبد"كـ"عنب" جمع "لبدة".

وأما (**اِلِّبْدُ**) بكسر اللام وسكون الباء، (**عَلَى وَزْنِ "عِلْمٍ"**.)، بكسرِ العينِ وسكونِ اللامِ، فهو (**الشَعْرُ المُلْتَزِقُ**): الملتصق، (**بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جِدًّا**): سواء كان "شعر أسدٍ" في رقبتهِ أو في غيرها، أو كان "شعر غير أسد".

يقال: (لَبَدَ[2]، كـ"نَصَرَ" و"فَرِحَ"، لبودًا ولبدًا، أقام و لَزِقَ كأَلْبَدَ، و"اللُبَد" بضم اللام وفتح الباءِ، و اللَبِد بفتح اللام وكسر الباء،. "من لا يبرح منزله ولا يطلب معاشا".

و"اللُبَد" أيضا بالضم، فالفتح: آخر[3] "نسور "**لُقْمَان**"، بعثته **[**أعني بعثتْ "**لقمانَ**"**]**[4] عادٌ إلى الحرم ليستسقي لهم، فلما أهلكوا، خُيِر "لقمان" بين بقاء سبع بَعْرَات سُمْر من أَظْبٍ[5] عفر، في جبل وعر، لا يمسها القطر، أو بقاء سبعة أنسر، كلما هلك نسر خلف بعده نسر، فاختار النسور، وكان آخرها لُبَدَا بالضم فالفتح.

و"لُبَدى"،. بضم اللام وفتح الباء مشددة والقصر، و"لُبَادى كذلك، لكن بألف بعد الباء، وقد لا يشدد "طائر"، يقال: لبادى البدي، ويكرر حتى يلتزق بالأرض فيؤخذ.

و"المُلْبِدُ"،. بضم الميم وسكون اللام وكسر الباء، البعير الضارب فخذيه بذَنبه.

وتلَبَدَ الصوف ونحوه: تداخل ولزق بعضه ببعض، وتلَبَدَ الطائر بالأرض: جثم عليها.

وكل شعَرٍ أو صوفٍ متلبد، فهو لِبْد،. بكسر اللام وسكون الباء، ولُبْدة كذلك، ولُبْدة بضم اللام وسكون الباء جمعه: ألبادٌ و لبودٌ، واللَبَادُ: عاملها.

و"اللِّبْدُ" بكسر اللام وسكون الباء،. شعرُ زُبرةِ الأسد، وكُنْيَته: ذُو لِبدَة، واللِبْدة أيضا بالكسرة فالسكون: نُسَالُ الصِلِيَانِ، ودَاخِلُ الفخذِ، والجرَادَةُ، والخرقَةُ يرقع بها صدْر القميصِ، وبلد بين "**برقة**" و"**إفريقية**".

و"اللِّبْد" بالكسرِ فالسكونِ الأمر، وبساط معروفٌ عندهم، وما تحت السرجِ.

2– سورة البقرة، الآية: 16.

3– "لَبدِ" بفتح الباء وكسرها.

3– ورد في الأصل: "ءاخر".

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى. وقد ورد في الأصل: "لقمن"، والصواب ما أثبتناه.

5– جمع ظبيٍ.

وذو لِبْدٍ: بكسر فسكون، موضع ببلاد "**هذيل**"، وبالتحريكِ أعني: بفتحِ اللامِ والباء الصوفُ، و دَعَصُ الإبلِ من الصليانِ.

وأَلْبَدَ السرجَ: عمِلَ لبدَهُ، و أَلبدَ الفرسَ: شده، و أَلبدَ القربةَ جعلها في جُوَالق.

وأَلْبَدَ رأسه: طأطأه عند الدخول، وألبد الشيءَ بالشيءِ ألقصه به، و ألبدتِ الإبلُ: خرجت أوبارهَا وتهيأت للسمُنِ.

وألبدَ بصَرُ المصَلي، أي: لزم موضعَ السجودِ، و اللُّبَادَةُ: بضم اللام وتشديد الباء،.ما يُلبسُ من اللبودِ للمطرِ.

و"اللَّبِيْدُ": بفتح اللام وكسر الباء وسكون الياء،. "**الجُوالقُ**" و"**المخلّاةُ**" و"**ابن ربيعة بن مالك**" و"**ابن عطارد بن حاجب**"، و"**ابن أزنم الغطفاني**"، وهم شعراء.

و"اللُّبَيْدُ": بضم اللام وفتح الباء وسكون الياء طائر، ويقال له أيضا طائر لَبِيْد، بفتح اللام وكسر الباء وسكون الياء، وهما أيضا اسمان "**لأَبِي لُبَيد بْنُ عَبْدَة**"[1]، بضم اللام وفتح الباء وسكون الياء، وهو شاعر فارس.

و"لَبدَ الصّوفَ" بفتح اللام، والمضارع بكسرها: نفَشهُ وبلهُ بماءٍ، ثم خاطه وجعله في رأس العمد وقاية للبجادِ أن يخرقه، ولبَدَ الصوفَ: بالتشديد كذلك، ومالٌ لُبَدٌ: بضم ففتح بدون تشديد، وأيضا بالتشديد.

و"لابدٌ": كثيرُ اللُبَدى، بضم اللامِ وفتح الباء مشددة، والقصر القومُ المجتمعُ، والتّلبيدُ: الترقيع، و"الألبادُ": الترقيع أيضا بكسر همزته، و" التلبيدُ والألبادُ": جعل المحرم في رأسه شيئًا من صمغٍ ليتلبد رأسه، واللُّبُودُ القراد بفتح اللامِ وضمِ الباء خفيفة وسكون الواو.

و"التبدَتِ الورقُ": تلبدت، و التبدتِ الشجرة: كثرت أوراقها، واللَّابِدُ والمُلْبِد -بضم فسكون فكسر-، " لُبَد": بضم ففتح، ولِبَد: بكسر ففتح،. "الأسد"). كما في "**القاموس**"[2].

(**واللِّبْدةُ**): بكسر اللام وسكون الباء،. (**شَعْرُ الأَسدِ المُتَلَبِّدِ**): أي الملتزق (**عَلَى رَقَبَتِهِ**): بفتح الراء والقاف والباءِ، أي: على عنقه، أو الرقبة مؤخرُ أصل العنقِ.

(**وَيُقَالُ لِلْأَسَدِ**: ذُو): أي صاحب، (**لِبْدةٍ**،): بكسر اللام وسكون الباءِ، (**و اللِّبَدُ**): بكسر اللامِ وفتح الباءِ، (**كَـ:عِنَبٍ**): بكسر العين وفتح النون، (**جَمْعُهَا**): أي: جمع "لِبْدة"، بكسر اللام وسكون الباء، كـ"حِرْفَة وحِرَف"، و"قِرْبَة وقِرَبْ"، جمع كثرة ونقصان حرف وزيادة حركة.

1- أبي لبيد بن عبدة: بن جابر بن وهب بن ضباب بن حُجَير بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤي، كان من فرسان قريش، وكان شاعرًا مجيدًا. ينظر: جمهرة النسب لابن الكلبي، رواية أبي سعيد السكري، حققها: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط1، 1983م، ج1، ص: 392.

2- القاموس المحيط، مجد الدين بن محمد الفيروز أبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقوسي، ط6، 1998م، (فصل اللام)، "لبد"، ص: 316. ولسان العرب: 385/3.

هذا، ولا يخفى أن الأولى تقييد المثال الذي ذكره "المصنف"، وهو: "رأيت أسدًا له لبدٌ...الخ"، بنحو: "الرمي"، مما يكون قرينة، لئلا يتوهم أن الترشيح المجرد عن التجريد مشروط بانتفاء القرينة، ولأنه ربما يقال: إن الترشيح يغني عن القرينة، وإذا كان يغني عنها توهم أنه يشترط عند **[(146/ظ)]** وجوده انتفاؤها[1]، ويجاب بمثل ما مر في عدم تقييده. مثال المطلقة وهو: "رأيتُ أسدًا"، من كون القرينة حالية، أو تركها اتكالا على السامع الطالب أو المتكلم به لا على أنه مثال، والأحسن على كل حال التقييد.

ولا يخفى أن قوله – أعني "الشارح" –: "المتلَبِد على رقبته"، مناف لقول بعضهم: **[**وهو "**السعد**"**]**[2]: "المتلبد على منكبيه"[3]، ويجاب بالمقاربة بين "المنكبين" و"الرقبة"، وما قارب الشيء يعطى حكمه، وإن ما على "الرقبة" قد يمتد إلى "المنكبين"، وما عليهما قد يمتد إليها، أو مقصود "الشارح" بـ"الرقبة"، أصل"مؤخر العنق". كما مر، تأمل.

وليس مفرد "عِنَب" بوزن مفرد "لبد"، بل مفرد "عَنبْ" "عِنَبَة"، بكسر العين، وفتح النون كالباء، (وهو بناء نادر أعني "عِنَبَة"، لأن الأغلب على ما وازنَ "عِنَبَة" كونه جمعًا، كـ"قِرَدَة"، و"فِيلَة"، إلا أنه قد جاء ما وازنها للواحد، وهو قليل كـ"التِوَلة" و"الحِبَرَة" و"الطِيَبَة"، و"الخِيَرة"، قال في "**الصّحاح**": ولا أعرف غير ذلك)[4].

قال صاحب "**القاموس**" – ما معناه–: (إن عدم معرفته غير ذلك قصور منه، وقلة إطلاع، ومنه: الزِمَخَةُ والمِنَنَة والثِوَمَة والحِدَأَة والطِمَخَة، والذِبَحَةُ والطِيَرَةُ والهِنَنَة، وغير ذلك). انتهى[5].

قلت: ومنه اللحَية[6] في لغة، والظِزرة، والغِيَرة، والضيَرَة، والمِهَرة، والهِدَرة، والرِبَعة، والشِلَعة، والضِلَعة، والمِجعَة، والصِهعة، وَالشِلفَة، والفِضَفَة، والنبَقَة، والرِبَكة، والصِلَكة، والهتكة، والثِفَلَة، والخِلَلة، والشِخَلَة، والجِدمَة، والعِظَهة، وغير ذلك.

ولا يخفى أن قول "الشارح": "اِللِبْدُ: على وزنِ "عِلْمٍ"، الشَعْرُ...الخ"، لا يناسب ما نحن فيه، لأنه بهذا التفسير المذكور لا يخص المشبه به، بل يكون في غيره من الحيوانات كالإنسان مثلا، فلعل "الشارح" إنما ذكر هذا لأجل استيفاء الكلام على هذه المادة، لأجل مناسبة المقام، لا لكونه احتمالا مرضيا، كما هو ظاهر، وكما يشير إليه قوله: "لأن اللبدَ ملائم المشبه به، ومن خواصه"، فإن "اِللِبْدَ" على وزن "عِلْم"، ليس من خواص المشبه به.

1– ورد في الأصل:"انتفائها"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 579.

4– الصحاح تاج اللغة وسراج العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979م، ص: 189.

5– القاموس المحيط، مجد الدين بن محمد الفيروز أبادي، (عنب)، ص: 118.

6– بفتح الحاء وكسرها"اللحَية"و"اللحِية".

(**"أَظْفَارُهُ" – جَمْعُ "ظفْرٍ"– لمْ تُقَلَّمِ**): بتشديد اللام والبناء للمفعول. واعلم أن قول "المصنف": "أظفاره لم تقلم" تمام التمثيل، فصل "الشارح" بيته بكلامه، ومجموع المثال: "رأيت أسدًا له لِبدٌ أظفَارُه لم تقلم"، وهو تلميح إلى قول الشاعِر:

لدَى أسدٍ شَاكِي السِّلَاحِ .... [1]

فـ"ميم" "تقلمِ"، في مثال "المصنف" مكسورة حكايةً، لأنها مكسورة في البيتِ، والسكون مقدر عليها، منع من ظهوره حركة الحكاية، وفي البيت منع من ظهوره ضرورة القافية، وكذا تمثيله للتجريدية بـ:"رأيت أسدًا...الخ"، تلميح إلى البيت المذكور.

وكذا قوله: "أظفار المنية" فيما مضى، وفيما يأتي تلميح إلى قول الشاعر:

وإذَا المَـــنيةُ أنشبَـــتْ أظفَارَهَا ألفيـــتَ كل تَمِـيمةٍ لا تـــنـــفعُ [2]

و"التميمة": الخرزة التي تجعل معاذة [3]، يعني: إذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل.

روي أنه مات "**لِأَبِي ذُؤَيْبٍ [الهُذَلِي**" بالطاعون في خلافة "**عُثْمَان**"][4] في عام واحد خمس بنين، وكانوا فيمن هاجروا إلى "**مصر**"، فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت، ومنها قوله:

أَوْدَى بَنـــيّ، و أَعْقَبُوني حَسْرةً عِنْـــدَ الـــرُّقَادِ وَعَـــبْرَةً لا تَقْلِعُ

ومنها قوله:

والنَّـــفْسُ رَاغِـــبةٌ إذَا رَغّـبتـــهَا وإذَا تُـــرَدُّ إلَـى قلِـــيلٍ تَقْنَـــعُ [5]

ومنها:

[ســـبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ] [6]

وقد حكى "**الدّمَامِينِي**"[7] منها أبياتا هَكَذا مرتبة:

(أَمـــنَ المنونِ و رَيبِهِ تتَوَجَّعُ والدَّهرُ لَيْـــسَ بمُعْتِبٍ من يَـــجْزَعُ

أَوْدَى بَنِيّ..... ... .

– البيت –

1– البيت للشاعر"زهير بن أبي سلمى"، وقد سبق تخريجه.

2– البيت للشاعر "أبي ذؤيب الهذلي"، وقد سبق تخريجه.

3– من التعويذِ.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– ديوان أبي ذؤيب الهذلي، ص:47–50.

6– البيت ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– الدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين، المعروف بابن الدماميني: عالم بالشريعة وفنون الأدب. ولد في الإسكندرية سنة 763هـ. وقيل: 764هـ. استوطن في القاهرة، وتصدر لإقراء العربية بالأزهر. من كتبه: "تحفة الغريب" شرح لمغني اللبيب، و"العيون الغامزة" شرح للخزرجية في العروض. توفي سنة: 827هـ. ينظر: بغية الوعاة: 66/1. الأعلام: 57/6. شذرات الذهب: 181/7.

فَالعَـينُ بَعدهُمُ كَأَنّ حَدَاقـهَا سُمِلَتْ[1] بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ
سَبَقُوا هَوِيَّ و أَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتَخَرّمُوا، ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرعُ
ولَقَدْ خَرَجْتُ[2] بِأَنْ أدَافِعَ عَنهُمُ فإذَا المَنِيّـةُ أقـبَلَتْ لا تُدْفَعُ
وَإِذَا المَنِيّةُ أَنْشَبَتْ..... ....
وَتَجَلّدِي لِلشّامِتِينَ أُرِيهِـــــمُ أَنِّي لِـرَيبِ الدَّهْرِ لَا أَتَضَعْضَعُ
حَتّـــى كَأَنِّي للحَوَادِثِ مَـرْوَةٌ لِصَفَا[3] المُشَرَّقِ كُلَّ يَوْمٍ تَقْرَعُ
والنَّفْسُ رَاغِبَةٌ .... (البيت))[4]

رُوِي أن "**معاويّة**"[5] مرض ودخل عليه "**الحسن**"[6] ليعوده، فلما رآه **معاوية** قام وتجلد، وأنشد: "**وتجلّدي لِلشّامِتِينَ** (البيت)، فأجابه **الحسن** على الفور: "**وَإِذَا المنيّة أَنْشَبَتْ**" (البيت).

و"تَقَلَمَ": بالتشديد فعلٌ مضارعٌ مشتقٌ (**من "التَّقْلِيمِ"، بِمَعْنَى: القَطْعُ**): المناسب أن يقول بمعنى: التقطيع، لأن التقليم و التقطيع مبالغة القَلْمِ والقَطْعِ، ولا مبالغة في **[**لفظة**]**[7] القطع، والجواب أن المراد بـ"التقليم" المنفي هنا القطع لا التقطيع، فالمراد نفي أصل الفعل وهو مطلق القطع، لا نفيُ المبالغة في القطع المستلزمُ لبقاء أصل القطع، أي: القطع المجرد عن المبالغة، وتفسيره بالقطع إشارة إلى ذلك.

وعن بعضهم المناسب التقطيع، إلا أن يقال: راعى الأصل، وهو المصدر. تأمل.

قال في "**القاموس**": (وَقَلَمَ الظُفْرَ وغيرَه، يَقْلِمُهُ، وقَلَّمَهُ: قطَعَهُ). انتهى[8].

(**جَعَلُوا**): أي البيانيون، (**قَوْلَهُ**): أي قول الشاعر، لأن ما ذكره المصنف من قوله: "له لبد أظفاره لم تقلم"، من شعر يأتي كما مر، لشهرة ذلك البيت، حتى أنه يعلم من تمثيل المصنف الإشارة إليه، حتى أنهم –

1– وقد وردت في الأصل: "سُلِمَتْ"، وهو غير ما جاء في الديوان: "سُمِلَتْ". الديوان: 49.

2– وقد وردت في الديوان: "ولَقَدْ حَرَصْتُ". الديوان: 49.

3– وقد وردت في الديوان: "بِصَفَا المُشَرَقِ". الديوان: 49.

4– شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، ط1، 2007، ج1، (الشاهد 130)، ص: 351.

5– معاوية: معاوية بن صخر بن حرب، بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي. مؤسس الدولة الأموية في الشام، وأحد دهاة العرب. توفي العام: 60هـ. ينظر: الأعلام: 261/7.

6– الحسن: الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي، أبو محمد، سبط النبي محمد ﷺ، وسيد شباب أهل الجنة، ولد سنة: 03هـ. كان ورعًا حييا كريما حافظا لأحاديث. بويع بالخلافة العام: 40هـ. وتنازل عنها لمعاوية بن أبي سفيان. على أن تكون له بعده. توفي سنة: 49هـ. ودفن بالبقيع. ينظر: سير أعلام النبلاء: 260/3. والبداية والنهاية: 34/8.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8– القاموس المحيط، (قلم)، ص: 1151.

[أعني الشراح][1]– جعلوا قول "المصنف" "تقلم" من التقليم، لأنه في البيت كذلك، وإلا فجائز أن يكون من "القلم"، فتسكن القافُ في قوله:"لم تُقْلِمِ"، ويجوز رجوع "هاء" "قوله" "للمصنف".

ومعنى جعل علماء البيان له ترشيحا: أنهم جعلوا هذا الكلام الذي هو "له لِبَدٌ"، الذي قاله الشاعر وغيره قبل "المصنف"، وقاله الشاعر بعدهم ترشيحا، فجعلهم له كذلك، لا باعتبار كونه مقولا "**للمصنف**"، ليشمل "الواو" في "جعلوا" البيانيين الماضين قبل "المصنف"، وإن شئت فاجعل "واو" "جعلوا" للبيانيين الذين في زمان "المصنف" أو بعده، و"هاء" "قوله" "للمصنف"، و"الجعل" باعتبار كونه مقولا له، أي نطقه به، أو لشارحي كلامه كذلك.

(**لَهُ**): أي للأسد، (**لِبَدٌ تَرشِيحًا، لِأَنَّ اللِّبَدَ**): **[(147/و)]** المعهود المذكور قريبا، الذي هو [أعني لفظه][2] بوزن العِنَبْ، (**يُلَائِمُ المُشَبَّهَ بِهِ**): المستعار منه، الذي هو "الأسد".

(**وَمِنْ خَوَاصِّهِ**): متعلق بمحذوف خبر ثاني لـ"أن"، والأول هو قوله: "يلائمُ" مع مستتره، أي: لأن نفس اللبد ملائم للمشبه به، وكائن من خواصه، أي من خواص المشبه به، وعطفه على "يلائم" عطف خاص على عام، لأن ملائم المشبه به أعم من أن يكون خواصه، وأن لا يكون منها، والأولى جعله عطف مرادف، لأن المقصود بـ"الملائم" في مقام الترشيح والتجريد والإطلاق الخاص، لا مطلق الملائم، إلا بقرينة.

(**وَكَذَا**): أي وكالمذكور من قوله: "لَهُ لِبَدٌ"، قوله: (**أظفارُهُ لَمْ تَقَلَّمِ**): في كونه ترشيحًا مثلُهُ، [وفي جعله إياهُ ترشيحًا مثله][3].

أو المراد وكالمذكور من جعلهم قوله: "له لِبَدٌ" ترشيحًا، جعلهم قوله: "أظفارُهُ لم تقلمِ" ترشيحًا، يعني: أظفارُ الأسدِ، وإنما فصله عما قبله، حيث قال: "وكذا"، ولم يقل: "جعلوا قوله: له لبد"، وقوله:"أظفاره لم تقلم"، ترشيحين، ليذكر لكل منهما تعليلا على حدة متصلا به، ولأجل الإشارة إلى الاعتراض عليه، والجواب بقوله: "لا تقول...الخ".

(**لِأَنَّ عَدَمَ تَقْلِيمِ**): أي قلم، (**الأَظْفَارِ**): المدلول على ذلك العدم بقوله:"لم تقلم"، (**أَخَصُّ بِهِ**): أي خاص بالأسد، فاسم التفضيل الذي هو قوله: "أخص" خارج عن بابه من الاشتراك، مع شيء في أصل الفعل والزيادة على ذلك الشيء.

(**لَا تَقُولُ**): بالتاء المثناة الفوقية، أي لا يجوز لك أن تقول، وإذا كان غير جائز لك فلست بقائل، ويحتمل أن يكون نفيا بمعنى النهي، أي: "لَا تَقُلْ"، وفي بعض النسخ: "لا نقولُ" بالنون، فيكون نفيا خالصًا، لا بمعنى النهي إلا على ضعفٍ.

(**فِي قَوْلِهِ**): متعلق بمحذوف خبر لـ"شائبةٍ"، لا بـ"تقولُ"، و في مرجع "الهاء" ما مر في مثله.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ**): مسألة[1]، أو جملة أو نحو ذلك.

(**شَائِبَةُ تَجْرِيدٍ**): والأصل تجريدة شائبة تجريد، أي تجريد غير خالص، (**لِأَنَّ الوَصْفَ**): الذي هو وصف "المصنف" أو الشاعر للأسد، (**بِعَدَمِ تَقْلِيمِ الأَظَافِرِ، إِنَّمَا يُتَعَارَفُ**):بالبناء للمفعول أي: إنما يعرف الناس فيما بينهم، وقوله: "لأن الوصف...الخ"، متعلق بالاستقرار المتعلق به قوله: "في قوله"، لا بـ "تقول"، لفساد المعنى.

(**فِيمَا منْ حَاله**): وشأنه، (**تَقْلِيمُ الأَظَافِرِ**): أي قلْمُهَا، لا فيما ليس من شأنه تقليمُ الأظافرِ، وهو أعني الذي ليس من شأنه تقليمها الأسد، وذلك لأن الشيء إنما ينفى عن المكان القابل له، كنفي التقليم عن الإنسان لقبوله التقليمَ، لأن نفيَ الشيءَ عن غير قابله، كنفي التقليم عن الأسد، لا فائدة فيه لأنهُ معلومٌ، كقولك: الحجر لا يبصر، فلا يقال مثله إلا لنكتة[2] الرد على مدعيه أو ظانه أو الشاك فيه، أو لنكتة التبكيت أو الإنتاج، أو غير ذلك.

و"ما" في قوله: "فيما"، واقعه عن العاقل وهو الإنسان، إما على خلاف الأصل، أو لتأويله بالعام الذي هو قولك: "الشيء أو الشخص مثلا"، أو لإبهام الأمر بقطع النظر عما في الخارج، وعن قوله: "وهو الإنسان"، كقول راءٍ شبحًا من بعيد: "انظر إلى ما ظهر". وإما بناءً [3] على جواز إطلاقها على العاقل بلا شرط، كما هو رأي جماعة[4]. وادعى "**ابن خروف**"[5] أنه مذهب "**سيبويه**"[6].

وفي "**التّلويح**": (هذا يعني كون "ما" لغير العاقل)[7]، قول بعض أئمة اللغة، والأكثرون على أنه للعقلاء وغيرهم. وقد بسطت ذلك في "**كتب النّحو**"[8].

(**وَ**): الذي من حاله تقليم الأظافر، (**هُوَّ الإِنْسَانُ**): لا الأسد، كما مر.

1– وردت في الأصل: "مسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

2– وردت في الأصل: " لنكثة"، والصواب ما أثبتناه.

3– وردت في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

4– يقول خالد الأزهري: (وأما "ما" الموصولة، فإنها في أصل وضعها لما يعقل وحده، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾– النحل96–، وقد تكون لما لا يعقل مع العاقل، كقوله تعالى: ﴿سَبَحَ للهِ مَا فِي السَمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾–الحشر1–، فإنه يشمل العاقل وغيره...، وتكون "ما" للمبهم أمره من الأشخاص، كقولك –وقد رأيت شبحا–: انظر إلى ما ظهر، كذا لو علمت إنسانيته، ولم تدر أذكر هو أم أنثى..الخ). التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ج1، ص: 157.

5– ابن خروف: أبو الحسن الإشبيلي، علي بن محمد بن علي الحضرمي، نظام الدين، من أهل إشبيلية، نحوي أندلسي، أخذ كتاب سيبويه عن ابن ملكون وابن طاهر، من مؤلفاته: "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح كتاب الجمل للزجاجي". توفي العام: 609هـ. ينظر: بغية الوعاة:203/2.

6– سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الفارسي ثم البصري، الملقب بسيبويه، ولد العام: 148هـ، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، من مؤلفاته: "الكتاب" في النحو، توفي في قرية "البيضاء" بشيراز العام: 180هـ. وقيل العام: 188هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 352/8. والأعلام: 81/5.

7– شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص: 60.

8– ينظر: مسائل التحقيقية في شرح الآجرومية، ص: 272.

قال "**الشّيرانسي**": (قوله: "شائبة تجريد"، فيه أنه لو فرض عدم تقليم الأظافر من ملائمات الإنسان دون الأسد، يكون قرينة الاستعارة في المثال المذكور لا تجريدا، إذ الاستعارة في المثال المذكور مصرحة، وقرينة المصرحة من ملائمات المشبه، وليس في المثال من ملائمات المشبه سواه، إلا أن يعتبر القرينة في هذا المثال أيضا حالية). انتهى[1].

(**لِأَنَّا نَقُولُ**): متعلق بـ"لا" لا بـ"تقول"، كما مر.

(**تَوَهُّمُ شَائِبَةِ التَّجْرِيدِ**): إنما هو (**بِاعْتِبَارِ أَصْلِ اللُّغَةِ**): وكلامنا ليس باعتبار أصل اللغة، قال بعضهم: ("إنما قال: أصل اللغة، لأن التقليم فيه مبالغة في القلم، لكن المراد هنا نفي أصل الفعل لا نفي المبالغة).

[قلت: بل قال ذلك لأن تقليم الأظافر باعتبار أصل اللغة القطع الحقيقي للأظفار الحقيقية، لا الكناية عن الضعف][2].

(**لَا بِاعْتِبَارِ مَا هُوَّ المُرَادُ المُتَعَارفُ مِنْ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ**): وكلامنا في هذا أعني فيما هو المتعارف من كون تقليم الأظفار كناية عن الضعف.

(**لِأَنَّهُ**): أي تقليم الأظفار، (**كِنَايَةٌ عَنِ الضُّعْفِ**)، وقد ذكروا (**فِي شُرُوحِ الكَشَّافِ**): أي في حواشيه، وسماها شروحا لاشتمالها على شرح مسائله وشواهده، وإلا فالمتعارف في الشرح أنه ما[3] كان على جميع الكتاب.

وفي الحاشية ما كان على مواضع منه مترجما عنها بلفظة "قوله"، أو بغيرها، والذي على "**الكشّاف**" من الثاني الذي هو على مواضع.

أنه (**يُقَالُ: فُلَانٌ مَقْلُومُ الأَظَافِرِ**): ومقلمها، (**أَيْ ضَعِيفٌ**): والمقصود بجلب كلام شروح "**الكشاف**": الاستدلال على ما ادعاه من كون المراد بـ"تقليم الأظافر" الكناية عن الضعف، فنفي "تقليم الأظافر" كناية عن القوة، لأن التقليم للأظافر كناية عن الضعف كما علمت، وإذا بقي الضعف عن ذات[4] ثبت لها القوة، والمراد قوة الأسد، لأن عدم التقليم أصلا خاص به.

وأما غيره فمن عادته تقليم الأظفار، فيكون قوله: "أظفاره لم تقلمِ"، ترشيحًا ثانيًا، والأولُ قولُهُ: "له لِبَدٌ"، وكلاهما ترشيح بصفة، لأن قوله: "أظفاره لم تقلم" نعت ثان للأسد، أو حال منه لوصفه بـ"له لبدٌ"، وقد مر أن المراد بالصفة هنا ما يشمل الحال.

وبحث "**الشّيرانسي**" في الجواب، أعني: في التعليل الذي هو قوله: "لأنا نقول...الخ": (بأنه كما يجوز أن يكون الترشيح مستعملا في غير ما وضع له -كما سيجيء في المتن عن قريب- يجوز أن يكون التجريد

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"،ورقة: 15 (ظ).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- تكرر في الأصل الاسم (ما)، ولعله سهو من المؤلف.

4- وردت في الأصل: "داة"، والصواب ما أثبتناه.

مستعملا في غير ما وضع له، على ما سيجيء في كلام "الشارح" نفسه، فاستعماله "عدم تقليم الأظافر" في القوة لا ينافي التجريد، لا يقال ما سيذكره "الشارح" في التجريد إنما هو استعماله في لوازم المشبه به بطريق المجاز دون الكناية، والكلام هنا في الاستعمال بطريق الكناية، **[(147/ظ)]** لأنا نقول: لما لم يكن المجاز مع اشتماله على القرينة المانعة عن الموضوع له مانعا عن التجريد، فالكناية أولى بذلك، ويمكن أن يكون أمره بالتأمل لذلك الذي ذكرناه)[1].انتهى كلام "**الشّيرانسي**".

(**وَإِنْ قُرِنَتْ**): الاستعارة، (**بِمَا يُلَائِم**) المشبه (**المُسْتَعَارَ لَهُ**) دون المستعار منه، (**فَ**) الاستعارة استعارة (**مُجَرَّدَة**): و إنما سماها مجردة، وقال: مجردة، (**لِتَجْرِيدِهَا**): أي لتجريد الاستعارة المقرونة بملائم المستعار له، (**عَنْ بَعْضِ مُبَالَغَةٍ فِي الاسْتِعَارَةِ**): صوابه أن يقول: "في التشبيه"، يدل عليه قوله فيما بعد: "لاشتمالهما على تحقيق المبالغة في التشبيه"، إلا أن يقال "في" في قوله: "في الاستعارة" للسببية، أي: عن بعض مبالغة في التشبيه حاصله بسبب الاستعارة.

(**لأَنَّهُ**): كان الأولى الأنسب أن يقول: لأنها صارت برجوع الضمير للاستعارة المذكورة، ولكن أتى بضمير المذكر لرجوعه إلى الشأن أو للمستعار له أو للاستعارة، لتأويلها باللفظ، لأنها اسم للفظ المتجوز به، وقد يستظهر عوده للمستعار له، أي: لأن المستعار له صار بذكر ملائم المشبه...الخ.

والمناسب على هذا أن يقول: صار بذكر ملائمه بالإضمار، ولكن أظهر للإيضاح، وذكر بلفظ المشبه لا بلفظ المستعار له، مع أنه هو المحدث عنه المذكور تفننا في العبارة، كذا قيل.

واللائق بتحقيق "الشارح" أن يقال: إنما أتى بالظاهر مقام الضمير لنكتة[2] أخرى، وهي أنه لو قال: بذكر ملائمه، لعاد الضمير على المستعار له، وهو يشمل المستعار له عند "**السكاكي**"، وهو عنده المشبه به، و إرادته لا تصح، لأن ملائمه يقال له ترشيح لا تجريد.

(**صَارَ**): أي المستعار له، أو اللفظ المسمى استعارة، (**بِذِكْرِ**): أي بسبب ذكر، أو لأجل ذكر، (**مُلَائِمِ المُشَبَّهِ**): المستعار له، (**أَبْعَدَ**): قال "**الشّيرانسي**": (الظاهر أن "أبعد" بمعنى البعيد)[3].

قلت: ذلك إخراج عن اسم التفضيل عن بابه، وهو لا يخرج عن بابه، مع وجود "من" التفضيلية، فجل من لا يسهو وعلا.

والجواب أن "من" التي في قوله: (**مِنْ دَعْوَى الاتِّحَادِ**): ليست تفضيلية، بل بمعنى "عن" مثلا، أي "بعيدة عن معنى الإتحاد".

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 15 (ظ).

2– وردت في الأصل: "نكثة"، والصواب ما أثبتناه.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 15 (ظ).

(**الَّذِي فِي الاسْتِعَارَةِ**): من حيث هي استعارة، (**وَمِنْهُ**): أي من دعوى الاتحاد برجوع الضمير لـ"دعوى"، فيما قاله "**الشيرانسي**"[1] و"**الدلجي**" [2].

قلت: لو كان كذلك لقال: "ومنها"، لأن الدعوى مؤنثة، ولعله بناء على جواز التذكير في مثل ذلك، أو ذكر الإضافة لمذكر هو "الاتحاد"، ويجوز عود الضمير للإتحاد بملاحظة تقييده بالدعوى، أي: الاتحاد الادعائي، وقدم الجار والمجرور للحصر.

(**تَنْشَأُ**): أي تحدث، (**المُبَالَغَةُ**): قال "**الخطيبُ**" في تعريف الاستعارة المجردة: (ما قرن بما يلائم المستعار له)[3]، و"ما" واقعة على الاستعارة.

وكلام "**الخطيبِ**" مرجوح أيضا بالنسبة لكلام "المصنف"، لأنه ربما لا يظهر وقوع "ما" على الاستعارة ورجوع الضمير في "قرنت" ظاهرٌ عودُه للاستعارة.

قال "**الجربي**": (قوله: وهي ما قرن بما يلائم المستعار له يعني من صفة، أو تفريع كلام عليه، سواء كان ذلك المقرون أمرًا زائدًا على معنى الاستعارة، بعد الاستعارة أو قبلها، أو بعضه قبلها وبعضه بعدها، وإنما سميت مجردة لتجريدها عما يلام المستعار منه، مع أن الأصل أن يكون ذلك المقرون ملائما له بناء[4] على دعوى الاستعارة). انتهى.

(**نَحْو:"رَأَيْتُ أَسَدًا شَاكِي السِّلَاحِ"**): أي تام السلاح، أصله "شائك"، فهو من باب القلب، فانظر ما مر، فهو على هذا من "الشوكة" من قولهم: "فلان ذو شوكة"، أو له شوكة، أي: إصرار، فوزنه: "فالع".

وفي "**القَامُوسِ**": (والشوكة: السلاح، أو حدته، ومن القتال: شدَّةُ بأسِهِ، والنكايةُ في العدوِ، ورجل شاكُ السلاحِ وشائكٌ، وشاكي السلاحِ ذو شوكة) [5].

والشاكي: الأسد، وإنما فسروه في هذا المحل بتام السلاح، لأن السلاح إذا كان تامًا، كان غاية في الإضرار، ويرد على تمثيل "المصنف" للتجريد بذلك، أن "شاكي السلاح" قرينة لا تجريد، وإلا بقيت الاستعارة بلا قرينة، وهو ممنوع، بل لا تتصور الاستعارة إلا بها. والجواب أن القرينة حالية، أو غير ذلك مما مر، و"شاكي السلاح"

1– قال الشيرانسي: (قوله: "أبعد من دعوى الاتحاد"، والظاهر أن "أبعد" بمعنى البعيد، والضمير في: "ومنه تنشأ" راجع إلى دعوى الاتحاد، ويمكن أن يرجع إلى الاتحاد، بملاحظة تقييده بالدعوى، الاتحاد الادعائي). مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 15 (ظ).

2– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 45.

3– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 78.

4– وردت في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

5– القاموس المحيط، ص: 945–946.

تجريد، فبطل إيراد بعضهم أن الاستعارة فيه مطلقة، بجعله "شاكي السلاح" قرينة. وتمثيل "**الخطيبِ**" للمجردة بقول "**كثيّر**"[1] :

غَمْرُ الرِّدَاءِ إذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلَقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ المَالِ [2]

لظهور القرينة فيه كل الظهور، وهو قوله: "إذَا تبسمَ ضاحكًا غلقَتْ لضحكَتِهِ رقابُ المالِ".

بل كل من قوله: "تبسمَ ضاحكًا"، وقوله: "غلقتْ رقابُ المالِ"، وقوله: "لضِحكَتِهِ"، صالح لأن يكون قرينة على حدة، بل كل من "تبسم" و"ضاحكا"، لكن في جعل البيت من الاستعارة، خلاف مر في مثله.

ومعنى "غمرُ الرداءِ": كثير العطاءِ، واستعار الرداء للعطاء، لأن العطاء يصون عرض صاحبه، كما يصون الرداءُ ما يلقى عليه، أو فرش له مثلا، ووصفه بالغمر الذي يلائم العطاءَ دون الرداء تجريد، ومعنى "ضاحكًا": شارعًا في الضحكِ آخذًا فيهِ.

وقوله: "غلقت...الخ"، مأخوذ من غلقَ الرهنَ في يدِ المرتهنِ، إذا لم يقدر على فَكِهِ، أي: إذا تبسمَ غلقتْ رقابُ أموالِهِ في يد السائليينَ، قاله "**السّعد**"[3].

قال "**حَفِيدُهُ**": (قوله: "شارعًا في الضحك" يعني أنه تجاوز حد التبسم إلى الضحك، فيكون ضاحكا لا باعتبار التوسعة في زمان التبسم، أو الحال مقدرة، وأما إذا كان التبسم من مراتب الضحك فالحال مؤكدة، قوله: "الضَحْكُ" بالفتحِ على ما فهم من "**الصِّحَاحِ**"[4]. قلت: لا مانع من كسر الضادِ، قوله: "إذا تبسم الخ"، لكن المفهوم من كتاب المصادر أن الضَحكَ محمول على العطاء تجوزًا)[5]. انتهى.

و"الرداء" مستعار منه، و"العطاء" مستعار له، وإنما جعل قوله: "إذا تبسم ضاحكًا...الخ"، دال على أن "الغمرَ" المعروف، ولام "غلَق" مفتوحة، أي استحق الرهن، وذلك إذا لم يفكه الراهن في الوقت المشروط له.

وكان في الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤده عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن، والمقرون في البيت قبل الاستعارة، وهو قوله: "غمر".

وأما ما يكون بعدها، فقولك: "حاورت بحرًا ما أكثر علومه"، فإن قولك: "ما أكثر..الخ"، تفريع للمستعار له بعد الاستعارة، وأما قولك: "حاورت بحرًا ما أكثر علومه"، فبعضه فيه قبل الاستعارة، وهو المحاورة

1– كثير: كثير بن عبد الرحمن بن عبد الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، شاعر متيم مشهور من أهل المدينة المنورة، كان قصيرا دميم الخلقة، وهو من شعراء الدولة الأموية، وكان شيعيا، ويقال له: "كثير عزة"،نسبة إلى حبيبته "عزة". له: "ديوان شعر". توفي بالمدينة المنورة العام: 105هـ. ينظر: الأعلام: 219/5.و سير أعلام النبلاء: 152/5.

2– البيت من بحر "الكامل". وهو من ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م، ص: 288.

3– المطول على التلخيص، ص: 601.

4– قال في الصحاح: (والضَحْكَةُ: المرة الواحدة، ومنهُ قولُ كثير: غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ المالِ. وضَحِكَتْ بهِ ومنهُ بمَعنىً). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ضحك)، ص: 1597.

5– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 108.

بالحاء المهملة، أي راجعته، وبعضه بعدها، وهي قوله: "ما أكثر علومه"، ويجوز أن يكون قوله: "غمر" قرينة.**[(148/و)]**.

وقوله: "إذا...الخ"، تجريد، ويمكن أن يقال إنه أقوى في الدلالة، على أن المراد بـ"الرداء" خلاف ظاهره، وسيأتي أنه إذا اجتمع لازمان للمستعار منه، كان الأقوى اختصاصا هو القرينة، والآخر ترشيح.

قلنا: وإذا تساويا فالتخيير، قيل حاصل معنى البيت: أن السائلين يأخذون مال الممدوح من غير علمه، ويجيئون إلى حضرته، فيتبسم ولا يأخذه منهم، فيتملكونه.

قال "**الغيّاث**": (وأنت خيرٌ بما في هذا من البعد، ومن التقصير في المدح بالنسبة إلى إعطاء السائلين ما ليس في أيديهم، بل معناه إذا تبسم في أوجه السائلين صار ما في خزانته ملكًا للسائلين، وخرج عن ملكه، كما يخرج الرهن عن الراهن، فإن المعروف من حاله أنه لا يتعقب تبسمه إلا إعطاؤهم، وفي ذكر "غلق" مبالغة في مدحه، وإشعار بأن الذي عنده من المال إنما هو معد للسائلين، وأن حصوله لهم على طرف التمام، فكأنه ليس في يده، بل في أيديهم، فإذا تبسم استحكم ملكهم، كما يستحكم ملك الرهن،[1] و هذا مثال الصفة في المجردة)[2]. قلت: ومنها مثال "المصنف".

ومثال التفريع: "رأيتُ في الحمامِ أسَدًا"، فلله من رامٍ ما أعرفهُ. وإلى ما ذكره "المصنف" من المطلقة والمرشحة والمجردة، أشار "**الطّبلَاوي**" بقوله:

..... والاسْـــتِعَارةُ لَهـَا أحـوالٌ
فَـــتَارةً يـُـوجَـدُ مَا يُلَائمُ وتَـارَةً لَا يُوجَـــدُ المُلَائِـمُ
فَهَذِه مطلــقةٌ نُـسمَّي نَحو: رَأَيْتُ أسَــدًا مَـعْ يَـــرْمِي
وَذَلِكَ إمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وجد فِي المســتعـارِ منهُ أوْلَهُ يَرِد
فَذَاتُ تَرْشِيحٍ هِيَّ الأُوْلَى وَقَدْ جَـاءَ: رَأَيْتُ أَسَــدًا لَـهُ لِبَدْ
وذاتُ تجــريدٍ تَسَمَى الثَانِيهْ ..... [3]

قال "**الطّبلَاوِي**" في شرح هذه الأبيات: (هذا شروع في تقسيم الاستعارة إلى: مطلقة ومرشحة ومجردة، وسماه في "**الإيضَاحِ**" التقسيم باعتبار الخارج[4]، أي: الخارج من أركان التشبيه، لأنه ليس باعتبار الطرفين، ولا

1- وقد وردت العبارة بهذا الشكل: (وإذا تبسم استحكم ملكهم، كما يستحكم ملك المرتهن الرهن). مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، خط الناسخ عبد الرحمن بن حسن المجاهد (1260هـ)، جامعة الملك سعود، ص: 198.

2- المرجع نفسه، ص: 198.

3- منظومة الطبلاوي في الاستعارة: سبط ناصر الدين الطبلاوي، ص: 01.

4- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني البيان البديع)، ص: 227.

الجامع ولا اللفظ، والمراد خارج خاص، واعتبار أمر خاص، وإلا فالأقسام باعتبار الخارج مطلقا لا تنحصر في الثلاثة، فإن لها أقساما باعتبار القرينة، فإنها إما حالية أو لفظية، وإما واضحة أو خفية)[1].

(وقولنا: "نحو رأيتُ أسدًا مَعْ يَرْمِي"، زدنا "مَعْ يَرْمِي"، لقول شارح الرسالة – يعني"**عصام الدّين**"–، إن الأولى التقييد بالوصف بالرمي، لئلا يتوهم أن الإطلاق مشروط بانتفاء القرينة[2]. قال بعضهم – يعني "**الحَفِيدَ**" – بل لتحقق الاستعارة، وعلى هذا فمقتضى المقام التعبير بالوجوب دون الأولوية، إلا أن يجاب بأن الإتيان به مثالاً للاستعارةِ، قرينةٌ حاليةٌ، لكونه استعارةً.

هذا، ولكن في "**عَرُوسِ الأَفْرَاحِ**" بعد أن قرر قول "**التّلْخِيصِ**": "إن المطلقة ما لم تقترن بصفة ولا تفريع، والمراد بالصفة هاهنا المعنوية لا النعت، ومثل لها "**الطّيبي**"[3]: بقولك: "رأيتُ أسدًا يرمي بالنشابِ"[4].

قال – يعني صاحب "**عَرُوسِ الأَفْرَاحِ**"–: "وإن كان "يرمي" في صفة ملائمة للمستعار له، فلا يخرِجُها ذلك عن كونها مطلقة، لأن "يرمي" قرينةٌ صارفةٌ عن الحقيقة، لولاها لما حصلت الاستعارةُ، و التفريعُ والتعقيبُ إنما يكون بعد الاستعارة".

قلت: وفيما قاله نظرٌ، فإن القرينة لا مانع أن يحصلَ بها التجريدُ، وقوله: "إنما يحصل التفريع بعد تمام الاستعارة" صحيحٌ، ولكن تمام الاستعارةِ ليس بالقرينةِ، فإن القرينةَ كاشفةٌ عن الاستعارة لا جزءٌ منها لا يقال، فيلزم أن تكون كل استعارة مجردة، فإن كل استعارة لا بد لها من قرينة، لأنا نقول ليس من شرط القرينة أن تكون لفظية، ويحتملُ أن تكونَ لفظيةً، والاستعارةُ غير مجردةٍ، بأن تكون القرينة ليست من أوصاف المستعار له ولا المستعار منه)[5].انتهى.

(وفي كلامه مخالفة لكلام الشارح –يعني "**عِصَام الدّين**"–، وعدل في الرسالة عن قول "**التّلخيص**" في المطلقة: (وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع)، لعدم شمولها نحو: "رأيت أسدًا أبخرًا"، فإن الاستعارة اقترنت بوصف، ولم تخرج بذلك عن كونها مطلقة، والمراد بـ"التفريع" في كلامه: ما يكون إيراده فرعَ الاستعارةِ، سواء ذكر على صفة التفريع، وهي تصديره بالفاء، أم لا.

1– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: الطباوي، ناصر سبط الطباوي (1014هـ)، بخط: عبد الرحيم بن إبراهيم بن حسام الدين، الشهير بابن حسن، تاريخ النسخ: 1120هـ. مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، الورقة: 41.

2– ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 53.

3– الطيبي: هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان.أصله من عراق العجم. وكان آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة. توفي سنة 743هـ. من مؤلفاته: "الخلاصة في معرفة الحديث"، و"التبيان في المعاني والبيان"، و"شرح الكشاف". ينظر: الأعلام: 256/2. و بغية الوعاة 522/1،

4– لم يمثل الطيبي بهذا المثال في كتابيه: التبيان في البيان، ج2 (الاستعارة)، ص: 122–140. ولطائف البيان في المعاني والبيان، ص: 122–125.

5– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطباوي، سبط الطباوي (1014هـ)، الورقة: 42. وينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ج2، ص: 175.

تنبيـــــه:

مثل "**السّيدُ**" في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**" للاستعارة المطلقة بقوله: "نشبت أظفار المنية"[1]. قال الفاضل "**الفَنْرِي**"[2]: "وفيه نظر، لأن "نشبت" ترشيح، فإنه من: نشب الشيء نشوبًا، أي علق، فهو ملائم للمستعار منه، والأولى أن يقال: "أهلكت" بدل "نشبت"، اللهم إلا أن يجعل "نشبت" ترشيحا للتخييلية، على مذهب "**السّكاكي**"، وتُصرف "الأظفار" إلى المكنية، هكذا قيل، والحق أن "نشبت" من تتمة القرينة"[3])[4].

قال- أعني "**الطّبْلَاوِي**" في الكلام على المجردة-، في قوله:

غمْرُ الرِّدَاءِ إذَا..... .....(البيت)[5]

(قال "**الزّمَخْشَرِي**": "ولولا قصدهُ إلى التجريدِ، وكان قصدهُ إلى الترشيحِ، لقال: سابغ الرداء، لأن الرداء هو الموصوف بالسبغِ دون الكثرة". قال في "**الأَطْوَل**" -يعني "الشارح"-: ونحن نقول قد ذكر في "**القَامُوسِ**"[6]: الغمر من الثياب: السابغ، والغمر: مطلق الماء الكثير، فالغمر المضاف إلى الرداء بالترشيح أشبهُ، على أنه لو حمُلِ على الكثرة، لاحتيج إلى التجريد)[7].انتهى.

[قال "**الجَرْبِي**": (وفي "**الأَسَاسِ**" يقال: ثوب غمر أي واسع، وعلى هذا يجوز أن يكون الغمر وصفًا للرداء، كما يجوز أن يكون وصفا للمعروف والعطاء). انتهى.

قال "**الطّبْلَاوِي**"][8] : (وها هنا نكتة[9] لا بد من التنبيه عليها، وهي أنه إذا اجتمع ملائمان للمستعار له، فهل يتعين أحدهما للقرينة، أو الاختيار إلى السامع يجعل أيهما شاء قرينةً، والآخرُ تجريدًا. قال بعض الأفاضل: "ما هو أقوى دلالة على الإرادة قرينة، والآخر تجريد". ونحن نقول: "أيهما أسبق في الدلالة على المراد قرينة،

1- وهو من قول السيد الشريف الجرجاني: (فقولك: "رأيت بدرًا يتكلم"، و"نَشِبَتْ أظفار المنية"، استعارة مطلقة، لا مجردة ولا مرشحة). المصباح في شرح المفتاح، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني-رسالة دكتوراه-، إعداد يوكسل جليك، إشراف: أحمد طوران أرسلان، جامعة مرمرة، 2009م، ص: 649.

2- الفنري: محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري، أو "الفَنَري" الرومي، ولد العام:751هـ بفنار، عالم وقاض ومفسر وعالم بالمنطق والأصول، ولي قضاء بروسا. وارتفع قدره عند السلطان (بايزيد خان)، زار مصر سنة: 822هـ واجتمع بعلمائها. ومات بعد عودته من الحج العام: 834هـ. من مؤلفاته: "شرح إيساغوجي في المنطق"، و "شرح على تلخيص المفتاح للتفتازاني" و "تفسير الفاتحة". ينظر: الأعلام: 110/6.وبغية الوعاة: 97/1. والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى بن خليل طاشْكُبْري زَادَهْ (المتوفى: 968هـ)، دار الكتب العربي، بيروت، ص: 17.

3- مخطوط: حاشية الفناري شمس الدين بن محمد على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني، مكتبة قطر الوطنية، ص: 171.

4- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 42.

5- البيت لكثير عزة، وقد سبق تخريجه.

6- ينظر: القاموس المحيط، (غمر)، ص: 452.

7- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 42.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

9- وردت في الأصل: "نكثة"، والصواب ما أثبتناه.

والآخر تجريد، وكيف لا والقرينة: مُا نصبَ للدلالة على المراد، وبعد سبقِ أحدِ الأمرينِ في الدلالة، لا معنى لنصب اللآحق، فعلى هذا كون "الغمر" تجريدًا، وسياقُ الكلامِ -يعني قوله: "إذا تبسم ضاحكًا...الخ"-، قرينة. محل نظر.

والأَوْجَهُ أن كلا من الملائمين المجتمعين إن صلح قرينةً فقرينةٌ، ومع ذلك الاستعارةُ مجردةٌ، ولا تقابلَ بين المجردةِ ومتعددةِ القرينة، بل كل متعددة القرينة مجردة)[1]. انتهى. **[(148/ظ)]**

(**وَقَدْ يَجْتَمِعُ التَّرْشِيحُ والتّجْرِيدُ**): في استعارة واحدةٍ، بأن تقرن بأمر يناسب المستعار له، وبأمر آخر يناسب المستعار منه، فتكون مرشحة مجردة، وذلك الاجتماع (**كما**): أي كالاجتماع الذي في (**قوله**): أي قول القائل، وهو "**زهير**"، أو قول الشاعر، أو قول **زهير**، على ما قررته من جواز رجوع الضمير للقائل المفهوم من القول، أو للشاعر المفهوم من سوق الكلام شعرًا، أو لصاحب البيت. وهو هنا "**زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلْمَى**"[2] بضم السين، مات قبل مبعثه ﷺ، نظر إليه رسول الله ﷺ فقال: ((**اللَّهُمَّ أَعِذْنِي مِنْ شَيْطَانِهِ**))[3]، فما لاك بيتًا حتى مات. وهو والد "**كَعْبٍ**"[4] صاحب: "**بَانَتْ سُعَادُ**"[5]، رضي الله عنه، وكان شاعرًا ماهرًا حاذقا. قال "**عمر**"[6] رضي الله عنه: (**أشعرُ الناسِ الذي يقُولُ: وَمَنْ و مَنْ**)[7].

1- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 42.

2- وقد سبق ترجمته.

3- الحديث ضعيف ليس له إلا هذا الإسناد، قال أبو الفرج الأصفهاني -في الأغاني-: (وجدت في بعض الكتب عن عبد الله ابن شبيب، عن الزبير بن بكار، عن حميد بن محمد بن عبد العزيز الزهري، عن أخيه إبراهيم بن محمد يرفعه إلى رسول الله - ﷺ - أنه نظر إلى زهير بن أبي سلمى، وله مائة سنة، فقال: ((اللَهُمَ أَعِذْنِي مِنْ شَيْطَانِهِ))، فما لاك بيتا حتى مات). الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: إحسان عباس، و بكر عباس، و إبراهيم السعافين، دار صادر، ط3، 2008م، ج10، ص: 228.

4- كعب بن زهير: هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو المضرب: شاعر عالي الطبقة. هجا النبي ﷺ، وأقام يشبب بنساء المسلمين، فهدر النبي دمه، فجاءه مستأمنا، وقد أسلم، وأنشده لاميته المشهورة: "بانت سعاد فقلبي اليوم متبول"، فعفا عنه النبي ﷺ، وخلع عليه بردته. له "ديوان شعر". توفي سنة 26هـ. ينظر: الأعلام: 226/5، معجم المؤلفين: 144/8.

5- العبارة إشارة إلى قصيدته اللامية، المشهورة بـ"البردة"، التي مدح فيها الرسول ﷺ، وهي من بحر "البسيط"، ومطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ، فقَلبِي اليَومَ متبُولُ، مَتيمٌ إثرَهَا، لمْ يجْزَ مَكبُولُ

- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ص: 60.

6- عمر: هو أبو حفص، عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ولد بمكة العام: 590م. ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، يضرب بعدله المثل، وتوسعت في عهده الدولة الإسلامية، أغتيل على يد أبي لؤلؤة المجوسي العام: 23هـ. ينظر: الأعلام: 45/5.

7- ذكرها الأمير في حاشيته على مغني اللبيب، ص:39.

قال العلامة "**الأمير**"[1] في "**حاشية المغني**"، يشير لقول "**زهير**" في معلقته:

وَمَنْ يَكُ ذَا مالٍ فَيَبْخَلْ بِـــمالِهِ عَلَى قومِهَ يُسْـتَغْنَ عنهُ ويُذْمَـمِ
ومَنْ لَا يزل يَسْتَحِملِ النّاسَ نفْسَهُ ولَا يُـغْنِها يَـومًا مِنَ الدَّهْرِ يَنْـدَمِ
ومَنْ يغْتَرِرْ يَحْسِب عَدُوًا صَديقَـهُ ومَـنْ لا يُكَرِّمْ نفْـسَهُ لا يُـكَرَّمِ
ومَنْ لَا يَذُدْ عن حَوْضِهِ بِسِـلَاحِهِ يُهَـدَّمْ ومَنْ لا يَظْلِمِ النّاسَ يُظْلَمِ
ومَـنْ لَا يُصَـانِعْ في أمورٍ كَثِـيرَةٍ يُضَـرّسْ بِـأَنيابٍ ويوطَأْ بِمَنْسِـمِ [2]

وهذه الأبيات، والبيت الذي ذكره الشارح من قصيدة واحدة، مطلعها:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَـى دِمْنَـةٌ لمْ تكـــلَّمِ "بِحَـوْمَانَةِ الـدّرَاجِ فَالمُتَثَـلَّـمِ" [3]
تبَصَّرْ خَلِيلِيَ هَلْ ترَى مِنْ ظعَائنٍ يَحْمِـلْنَ بالعَلْيَاءِ مِنْ فوقِ جُرْثُـمِ
أَلَا أَبْلِغ[4] **الأَحْلَافَ عَنِّي رسالـةً وَذُبْيَانَ هَـلْ أقْسَمتُمْ كُلَّ مَقْسَـمِ**
فَلَا تَكْتُمُنَّ اللهَ مَا فِي نُفُوسِـكُم لِيَخْفَى ومَـهْمَا[5] **يُكْتَمِ اللهُ يَعْلَـمِ**
يُؤَخَّرْ فيوضَـعْ في كتَابٍ وَيُدّخرْ ليومِ الحِسَابِ أوْ يُعَجَّلْ فَيُنْقَـمِ
ومَا الحَرْبُ إلَا مَا علِمْتُمْ و ذُقْتُمُ ومَا هُوَ عَنْهَا بالحدِيثِ المُرَجَّـمِ
لعَمْرِي لنِعْمَ الحَيّ جَرَّ عَلَيْـهِمُ بِمَا لَا يُؤَاتِيهِمْ حُصَيْنُ بنُ ضَمْضَمِ
وكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكَنِّهِ فَـلَا هُوَ أبْـدَاهَا ولَمْ يتجَمْجَمِ
وقَالَ سَأَقْضِـي حَاجَتِي ثُمّ أتَّـقِي عَدُوّي بِـأَلْفٍ مِنْ وَرَائِي مُلْجِـمِ
فَشَدُّوا وَلَمْ تَفْزَعْ بيـوتٌ كثيـرةٌ إلى حَيْثُ ألقَتْ رَحْلَهَا أمُّ قَشْـعَمِ
(لَدَى أسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مقَذَّفٍ، لَـهُ لِبَـدٌ أظْـفَـارُهُ لَـمْ تُقَلَّـمِ):
جَـرِيءٍ مَتَى يُظلمْ يَعَاقِبْ بظُلْمِهِ سَـريعًا وإلَّا يُـبْدَ بِالـظُّلْمِ يَظْلِـمِ
سَئِمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِـشْ ثَـمَانِينَ عَـامًا لَا أبَـا لـكِ يَسْـأَمِ
رأَيْتُ المَنَايَا خَبْطَ عَشْوَاءَ من تُصِبْ تُمِتْهُ وَمَنْ تُخْطِئْ لَعَمْرِي[6] **فَـيَهْرَمِ**

1– الأمير: هو محمد بن محمد بن أحمد، السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية. ولد في ناحية "سنبو" بمصر سنة 1154هـ، وتعلم في الأزهر. أشهر كتبه: "حاشية على مغني اللبيب لابن هشام" و"ضوء الشموع على شرح المجموع" في الفقه. توفي بالقاهرة سنة 1232هـ. ينظر: الأعلام :70/7، معجم المؤلفين: 183/11.

2– هكذا وردت رواية الأبيات في: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج1، ص: 39.

3– وفي رواية الشنتمري وأبي العباس ثعلب: "بحَومَانَةِ الدَرَاجِ فالمُتَثَلَمِ". ديوان زهير بن أبي سلمى، ص: 102.

4– ورد في الأصل: ألا بلِغِ الأَحلَافَ عني رسَالةً"، والصواب ما أثبتناه.

5– وردت في الأصل: "ومهمى"، والصواب ما أثبتناه.

6– وفي رواية الشنتمري وأبي العباس ثعلب: "ومن تخطئْ يُعَمَرْ فيهرمِ". ديوان زهير بن أبي سلمى، ص: 110.

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأمْـسِ قَبْلَـهُ ولَكـنِّي عَنْ علْمِ مَا فِي غَدٍ عَـمِ
ومَهْمَا[1] تَكُنْ عندَ امْرِئٍ من خَلِيقَةٍ وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى الناسِ تعْلَمِ
وَمَنْ يجْعَلِ المعروفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَقِيهِ وَمَنْ لَا يَتّـقِ الشَّـتْمَ يُشْـتَمِ
وَمَـنْ يَعْصِ أطْرَافَ الرِّمَـاحِ[2] فَإِنَّـهُ يُطِـيعُ العَوَالِي ركِّبَتْ كُـلَّ لَهْـذَمِ [3]

إلى آخر أبيات القصيدة.

و"الدمنة": بالكسر الكناسة، و"**أمّ أَوْفَى**": امرأة زهير، وأصل "تُكَلِم": تتكلم، و"حومانه": بفتح الهاءِ المهملةِ: ما كان من فوق الرمل أو دونه حين تصعده أو تهبطه، و"الدراج" بفتح الدال المهملة، وقيل بضمها: مكان، وقيل: ماء لـ"**بني فزارة**"، وكذا "المتثلم"، و"جُرثم": ماء لـ"**بني أسد**"، والأحلاف: قبائل تحالفت.

قال "**ثعلب**"[4]: هم "**أسد**"و"**غطفان**"، و"المرجم": من الرجم بالغيب، و"اللهذم": السنان الماضي، يعني: من عصى الأمر الصغير صار إلى الأمر الكبير.

(**أَيْ عِنْدَ**): تفسر لِلَدَى (**أَسَدٍ**)، وقوله: (**تَامٍ**): تفسير لشاكي، وقوله: (**كَثِيرِ اللَّحْمِ**): تفسير لـ"مقذف"، فـ"شاكي السلاح" تجريد، لأنه ملائم للمستعار له، وهو الرجل الشجاع، وقوله: "مقذف لَهُ لبدٌ أظفارُهُ لم تقلمِ": ترشيحٌ، لأنه يلائم المستعار منه، وهو الأسد الحقيقي.

وزعم بعضهم أن معنى قولهم: "يجوز اجتماع التجريد والترشيح"، أنه يجوز اجتماع الاستعارة التجريدية والاستعارة الأخرى الترشيحية، وليس كذلك، بل استعارة واحدة مرشحة مجردة.

وما مر من أن "شاكي السلاح" قرينة، و"مقذف له لبد...الخ" ترشيح، هو ما عليه "**السّعد**"[5]، ولا مانع من كون كل واحد من "مقذف"، ومن قوله: "له لبد"، وقوله: "أظفاره لم تقلم" ترشيح على حدة.

وقيل: قوله: "أظفاره لم تقلم" تجريد، لأن الظفر مع القلم تجريد، لأنهما ملائمان للمستعار له، وقوله: "مقذف" يحتمل الترشيح والتجريد، لأن "المقذف" هو كثير اللحم، كأنه قذف باللحم، وهو لا يختص بواحد منهما.

قال "**حفيد السّعد**" – ما معناه– : (إن ما ذكره "**السّعد**" من قوله: "مقذف له لبد أظفاره لم تقلم" ترشيح، إنما هو بالنسبة إلى قوله: "له لبد"، دون قوله: "مقذف"، لأنه لا يختص بالمستعار له، على ما سبق

1– وردت في الأصل: "ومهمى"، والصواب ما أثبتناه.

2– وفي رواية: "أطرافَ الزِجَاجِ"، والزِجاجُ، الحديد المركب أسفل الرمح. الديوان، ص: 110.

3– ديوان زهير بن أبي سلمى، ص: 101–111.

4– ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني البغدادي، أبو العباس، ولد ببغداد سنة: 200هـ. إمام الكوفيين في النحو واللغة، علامة محدث و ثقة، سمي ثعلبًا لأنه إدا سئل عن مسألة أجاب من هاهنا وهاهنا. من مؤلفاته: "الفصيح"، و "قواعد الشعر"، و"مجالس ثعلب". توفي في بغداد سنة: 291هـ. ينظر: الأعلام: 267/1.

5– يقول: (مقذف له لبد أظفاره لم تقلم، هذا ترشيح، لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه، أعني : الأسد الحقيقي، والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد..الخ). المطول على التلخيص، ص: 602.

معناه في أوائل الاستعارة ودون "أظفاره لم تقلم"، إلا أن يراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم، وإلا فقد يوجد في بعض أفراد الإنسان أيضا ذلك. وينبغي أن يعلم أن "لم تقلم" للمبالغة في النفي، لا لنفي المبالغة)[1].

وقد تقرر أن النفي إذا دخل في المبالغة كانت المبالغة في الانتفاء والنفي [غالبا، ولكنه خلاف الأصل، ونحن لا نسلم كونه غالبا][2]، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾[3]، إذ لو أريد نفي المبالغة فقط مع بقاء أصل الفعل لكان المعنى: ربك لا يظلم كثيرًا، ويظلم قليلا، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا. وقد قيل: إن "ظلام" في الآية للنسب، أي: بظلمي، أي: بذي ظلم.

وعبارة "**السّعد**": "هذا ترشيح"، بعدما ذكر "مقذف له لبد أظفاره لم تقلم"، فالإشارة على ما قال "**الحفيد**" إلى قوله: "له لبد...الخ".

قال "**الغيّاث**": (ظاهره أن المشار إليه المصراع الثاني، وليس كذلك، بل الترشيح قوله: "له لبد"، أما قوله: "أظفاره لم تقلم"، فلا اختصاص له بأحدهما)[4].

وقيل: الإشارة إلى "مقذف له لبد...الخ"، قوله: "على ما سبق"، معناه في أوائل الاستعارة قد تقدم ما أشار إليه في التحقيقية والتخييلية، والقرينة في البيت حالية، أو هي لفظة "لدى".

قال "**الشّيرانسي**": (وقوله: "مقذفا"، ليس داخلا في الترشيح ولا في التجريد، لأن كثرة اللحم لا يخص شيئا من الطرفين، وإن كان المتبادر من سَوقِ شرح "**التّلخيص**"، كونه داخلا في الترشيح)[5].

قال "**الحَفِيدُ**": (يتجه على "شاكي السلاح" في البيت أنه قرينة، فلا يكون البيت مثالا لاجتماع التجريد والترشيح، بل فيه **[(149/و)]** المرشحة فقط، والقرينة حالية، و"شاكي السلاح" تجريد، أو القرينة لفظة "لدى"، بمعنى"عند"، لأن الأسد الحقيقي لا يكون المتكلم عنده عادة، وإن سلمنا أن "شاكي السلاح" قرينة، فليكن كونها مجردة، باعتبار اقترانها بـ"المقذف"، نظرا لأحد معنييه، وهو : من قذف به في الحروب كثيرًا والوقائع، وهو يلائم المستعار له بهذا المعنى، كما ذكره "الشارح" في "**أطوله**")[6].

وبذلك التفسير فسره "**السّعد**" في أوائل الاستعارة، وأما تفسيره بالذي قذف باللحم، أي زيد في لحمه، فكأنه لكثرة لحمه رمي باللحم، حتى صار له جسامة ونبالة، أي: عِظم، كما أشار إليه "الشارح"[7]، وكما

1– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 108–109.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– سورة فصلت، الآية: 46.

4– مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ص: 199.

5– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 15 (ظ)، 16 (و).

6– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 87/86.

7– يقول الشارح العصام: (أي عند أسد تام السلاح، كثير اللحم، و المقذف اسم مفعول من التقذيف بالقاف، والذال المعجمة، مبالغة القذف بمعنى الرمي، كأنه رمى باللحم، فالتقسيم اعتباري). شرح العصام على السمرقندية، ص: 52.

حكاه "**السّعد**" قولا، فيحتمل أنه يلائم الأسد، وهو الأظهر، لأن العرب لا يتمدحون بكثرة اللحم، ويحتمل أنه يلائم المشبه.

وزعم "**الطّلاوي**": (أن ظاهر كلام "**المطول**" أن قوله: "مقذف"، ليس بتجريد ولا بترشيح)[1].

قلت: عبارته بعد قول الشاعر: "مقذفٌ له لبدٌ أظفاره لم تقلمِ"، مفصولا عن بقية البيت، ما نصه: (هذا ترشيح، لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه – أعني الأسد الحقيقي–)، وكذا في "**الصّغير**"[2]، لكن فيه، "أي الأسد الحقيقي"، بدل قوله: "أعني الأسد الحقيقي".

قال "**شيخ الطّلاوي**"[3]: ("وكان وجهه"،. أي وجه عدم كون "مقذف" ليس تجريدًا ولا ترشيحًا، أنه عام لكل من المشبه والمشبه به، فلا يكون ترشيحًا ولا تجريدًا". وفي "**شرح الزّركشي**[4] **للتّلخيص**"، – وهو ضخم يزيد على "**المطوّل**"، سماه: "**تجلّي الأفراح**"[5] – ما نصه: (استعارة الأسد للممدوح، وعقبه بقوله: "شاكي السلاح"، وقوله: "مقذف"، اللذين هما من صفات الممدوح، فنظر إلى المستعار له، وبقوله: "له لبد أظفاره لم تقلم"، الذي هو من صفات الأسد، فنظر إلى المستعار منه. وقولُ "**الطّيبي**": "لدى أسدٍ"، يلائم المستعار منه وهمٌ، لأن "أسدٍ" هو الاستعارةُ، لا مُلائمٌ لها).انتهى[6].

وفيه نظر، لأن "مقذفا" ليس من صفات المستعار له وحده، كذا قيل، وأجيب بأن معناه: ملقٍ نفسَهُ في الحروبِ والوقَائعِ كثيرًا، وهذا ملائم للمستعار له.

قال "**الملوي**": (و"المقذف"، يصح أن يراد به الذي رمي باللحم، أي عظيم الجثة، فيكون ملائمًا للطرفين، أي المستعار له والمستعار منه، فلا يكون تجريدًا ولا ترشيحًا، وأن يراد به الذي رمى بنفسه إلى الوقائع كثيرًا، سواءً كان بآلة حرب أم لا، فكذلك، وأن يراد به الذي قذف بنفسه إليها، بآلة حرب، فيكون تجريدًا)[7].انتهى.

1– قال الطبلاوي: (وظاهر كلام المطول أنه ليس واحدًا منهما). مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 44.

2– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 602، والمختصر على التلخيص، ج2، ص: 92.

3– من قول الطبلاوي: (قال شيخنا: وكان وجهه أنه عام..الخ). والمقصود هو "ابن قاسم. وسيأتي. ينظر: مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 44.

4– الزركشي: هو بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الفقيه والأصولي والمحدث والمفسر الشافعي، التركي الأصل، ولد بمصر العام: 745هـ، اشتغل مع والده في الزركش–التطريز بالذهب، لكنه ترك صنعة أبيه واشتغل بالعلم حتى أصبح من أعلام عصره، من مؤلفاته: "البرهان في علوم القرآن"،و"تجلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". توفي بمصر العام: 794هـ. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ط/1، 1414هـ، ج3، ص: 397–398، و الأعلام: 60/6.

5– وهو الكتاب الموسوم بـ: "جلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". ينظر: مخطوط جلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بدر الدين الزركشي، عليها ختم: وقف مكتبة الوزير الشهيد علي باشا، ص: 180.

6– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 44.

7– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 10.

قال "**ابن قاسم**": (الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الواحد، الشامل لكل من المشبه والمشبه به)[1].انتهى.

قال "**الطّبلاوي**": (وأقول: في "**عروسِ الأفراحِ**" إن اجتماع الترشيح والتجريد ليس من شرطه أن يذكر أوصاف بعضها يلائم المستعار له، وبعضها يلائم المستعار منه، بل قد يكون وصفًا واحدًا يلائمهما)انتهى[2].

وتبعه "**الزّركشي**" في شرحه [3].

قلت: هذا، ولا يخفى أن مسألة اجتماع التجريد والترشيح ليست فائدة جديدة غير مستفادة من كلام "المصنف"، خلافا لما يوهمه سياق كلام "الشارح": "حيث وقد يجتمع...الخ"، مع أن "المصنف" لم يأت بعبارة تخرج هذه المسألة، وإنما تخرج هذه المسألة لو قال: وإن قرنت بما يلائم المستعار منه فقط، فمرشحة...الخ، وإن قرنت بما يلائم المستعار له فقط، فمجردة...الخ، بزيادة لفظة "فقط"، و إذا لم يزدها.

وقد نص على أنه متى قرنت بملائم المستعار له فمجردة، ومتى قرنت بملائم المستعار منه فمرشحة، فهم منه أنه متى قرنت بهما سميت بالاسمين، وقد يقال: إنما نبه عليه بقوله: وقد يجتمع...الخ، مع أنها داخلة في كلام "المصنف" لعدم تبادرها من كلام "المصنف"، فلذا عبر بما يفيد أنها فائدة جديدة عن كلام "المصنف".

ولعدم التبادر صرح "**الخطيب**" بها أيضا بعد ذكر المرشحة والمجردة بعد المطلقة، قال: (وقد يجتمعان)[4]، بالياء التحتية المثناة، أي: التجريد والترشيح.

بل قد يقال: صرحا بذلك بعبارة تفيد أنها فائدة جليلة، لعدم دخوله في الكلام السابق، لأن المقصود به الاقتران بملائم المستعار له فقط، وبملائم المستعار منه فقط، كما هو الجاري على مقتضى عباراتهم في مثل ذلك.

قال "**حفيدُ الشَّارِحِ**" – ما معناه– :("إن في قوله: "له لبد"، من المبالغة ما لا يخفى، حيث جمع اللبدة، وقال: لبدٌ، فكأنه جعل الرجل الشجاع الممدوح أسودًا متعددةً، لا أسدًا واحدًا، لأن الأسد الواحد له لبدة واحدة، وأفاد المبالغة في نفي الضعف، بقوله: "لم تقلم"، لأن المبالغة المفهومة من التقليم راجعة إلى النفي، أي انتفاء التقليم عنه كثير مبالغ فيه، والانتفاء الكثير يفيد عدم حصول القلم أصلا، بخلاف ما لو أرجعنا المبالغة للمنفي، الذي هو القلم، بأن اعتبرنا مبالغة القلم أولا، ثم اعتبرنا النفي داخلا عليه، فإنه يفيد أن المنفي كثرة القلم، وأما أصله فهو باق، وهو غير مناسب لمقام المدح، وبذلك قيل في: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾[5])[6].

1– المصدر السابق، ورقة: 44.

2– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 44. وينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص: 175–180.

3– مخطوط جلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بدر الدين الزركشي، ص: 180.

4– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 78.

5– سورة فصلت، الآية: 46.

6– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام عل السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 87.

(**والمُقَذَّفُ**): بضمِ الميمِ وفتح القاف، وفتح الدال مشددة، (**اِسْمُ مَفْعُولٍ**): مشتق، (**مِنَ التَّقْذِيفِ بِالقَافِ والذَّالِ المُعْجَمَةِ: مُبَالَغَة فِي القَذْفِ، بِمَعْنَى الرَّمْي**): لكن المبالغة هنا غير مرادة، بل المراد أصل القلم، أو مرادة راجعة إلى الانتفاء كما مر.

(**كَأَنَّهُ**): أي ذلك الأسد الشاكي السلاح.

(**رَمَى بِاللَّحْمِ**): كما مر، فانظره إن شئت.

وقوله: "من التقذيف"، متعلق بمحذوف جوازًا نعت للاسم، أي مشتق كما ترى، أو بمحذوف وجوبًا نعت له، أي: كائن من "التقذيف"، أو بمحذوف جوازًا أو وجوبًا، كذلك حال منه لإضافته لمفعول.

وقوله: "بالقاف" متعلق بمحذوف جوازًا نعت، وحال من "التقذيف"، أي من "التقذيف" المضبوط بالقاف...الخ، أو من"التقذيف" مضبوطًا أو واقعًا بالقاف، أو وجوبًا، أي: الكائن بالقاف...الخ، أو بمحذوف جوازًا أو وجوبًا، خبر ثاني "للمقذف"، أي مضبوط أو واقع بالقاف...الخ، أو كائن بالقاف..الخ، أو خبر لمحذوف، كذلك على مذهب من يزعم أنه لا يتعدد الخبر.

و"المعجمة": اسم مفعول "أعجم"، بهمزةِ سلبِ الفاعل المفعول. أصل الفعل.

قال "**السّعد**" [في "**شَرْح الزّنجاني**[1]"][2]: (يقال: "أعجمتُ الكتابَ"، أي: أزلتُ عجمَتَهُ)[3].

قال "**الطّبلاوي**" في "**شرح شرح الزّنجاني**" المذكور: (أي لبسته، بنقط ما **[(149/ظ)]** ينقط، وإهمال ما يهمل، تقول: أهملت الحرف وعجمته مشددًا، ولا تقول: عجمته مخففًا. قال "**الفنري**": "قد جوز الشارح كون معنى الإعجام: إزالة العجمة بالتلفظ، وهذا يتم إذا جعل كون الهمزة للسلب، مقيسًا أو مسموعًا في هذه الكلمة. ومن هذا الباب قال "**الشّيخ**": "حروف المعجم، أي: الخط المزال عجمته بالتلفظ".انتهى. قال **شيخنا**: "وظاهره أن جميع الحروف أزيل عجمتها بالتلفظ، ولا مانع إذا ما نقط فظاهر، وأما مالم ينقط فمقابلته للمنقوط سبب لإزالة عجمته، فللفظ دخل في إزالة العجمة عما لم ينقط، وبعضهم يجعل "المعجم" مصدرًا بمعنى: الإعجام، أي: كأنه قيل: حروف الإعجام، كالمُدخَلِ بضم الميم، وفتح الخاء، أي "الإدخال"، أي من شأن هذه الحروف أن تعجم، أي تنقط". ونقل "**الأزهري**"[4] عن "**الليث**" أن الحروف المقطعة سميت

1– الزنجاني: عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني الشافعي، المعروف بالعزِي، ولد بزنجان على حد أذربيجان، وأقام بتبريز والموصل وسكن في أواخر حياته ببغداد ، يقال له العِزِّيُّ (عزُّ الدِّينِ)، من علماء العربية ، كان أديبا شاعرا إماما في النحو واللغة والتصريف والبلاغة، جامعا للعلوم العقلية والنقلية، من مؤلفاته: "تصريف العزي" في الصرف، و"مِعْيارُ النُّظَّار في علوم الأَشْعَار"، و"الهادي "في النحو وشرحه، توفي ببغداد العام: 655هـ. ينظر: طبقات الشافعية(1108): 119/8. وبغية الوعاة: 122/2.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– شرح تصريف العِزي، سعد الدين التفتازاني، عني به: محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، لبنان، ط1، 2011، ص: 88.

4– الأزهري: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، الشافعي النحوي، المصري المعروف بالوقاد، ولد بجرجة بمصر العام: 838هـ، من مؤلفاته: "إعراب ألفية ابن مالك"، و"التصريح بمضمون التوضيح"، و"شرح الآجرومية"، و"مختصر الزبدة في شرح البردة". توفي العام: 905هـ. ينظر: الأعلام: 276/1. والكواكب السائرة: 68/1.

معجمة، لأنها أعجمية، أي: لا بيان لها، وإن كانت أصلا للكلم كلها)[1]. انتهى كلام "**الطبلاوي**". ومراده بقوله "شيخنا": "**ابن قاسم**"[2].

وقول "الشارح" "مبالغة"، منصوب مفعول لأجله، أي: عبر بـ"مقذف" للمبالغةِ، أو قيل: "مقذف" للمبالغة، أو خبر [مرفوع][3] "للمقذف" أيضا، باعتبار معناه دون لفظه، أو خبر لمحذوف هو ضمير المقذف كذلك، أو خبر لمحذوف هو ضمير "التقذيف" كذلك، أو باعتبار اللفظ مع تقدير مضاف، أي هو لفظ مبالغة، أي لفظ دال على مبالغة، أي لفظ "المقذف" أو "التقذيف"، لفظ مبالغة أو ذو مبالغة، أي: بولغ به، [أو حاول باسم المفعول، أي مبالغ به][4] أو منصوب على الحالية، [من المقذف، أو التقذيف][5] بتأويله باسم المفعول، أي مبالغا فيه بفتح اللام، لا من باب الحذف، والإيصال لمكان التأنيث، أو يقدر مضاف، أي ذا مبالغة، أو لا تأويل ولا تقدير مبالغة، كأنه قيل: لفظة "المقذف" أو "التقذيف" نفسر المبالغة، وكذا في الإخبار، وإذا ثبت جواز جمع الترشيح والتجريد.

(**فَالتَّقْسِيمُ اِعْتِبَارِي**): قال "**الحفيدُ**"و"**الدُّلجِي**":(قوله: "فالتقسيم اعتباري"تفريع على قوله: وقد يجتمع)[6].

قال "**الدّلجي**": (والمراد بالتقسيم: هو ما وقع في كلام "المصنف"، في قوله: وإن قرنت بكذا...الخ، أي أن انفراد كل واحد من التجريد والترشيح إنما هو اعتبار المعتبر، فلا ينافي صحة اجتماعهما، فالقضية ليست مانعة جمع)[7]. أي: بل مانعة خلو.

لا تخلو الاستعارة إما أن تكون: مطلقة، أو مجردة، أو مرشحة، هذا باعتبار الكل، وإما باعتبار قوله: "وإن قرنت بكذا فكذا، وإن قرنت بكذا فكذا"، فليست مانعة خلو أيضا، إلا باعتبار أن الاستعارة إذا لم تكن مطلقة، فلا تخلو عن تجريد أو ترشيح معا، بل تقرن بالتجريد أو بالترشيح، أو بهما معًا، و بهذا الاعتبار تكون مانعة خلو فقط. فافهم. ويحتمل أن يشير بقوله: "اعتباري"، إلى ما مر من تسمية "**صاحب الإيضاح**" لذلك التقسيم الذي هو تقسيم الاستعارة لمطلقة ومرشحة ومجردة، أي الخارج من أركان التشبيه إلى آخر ما مر.

هذا كلام "**الطّبلاوي**" من هذا المقام الذي فيه كلامنا هذا[8].

1– من كتابه: "شرح شرح السعد لتصريف العزي" الموسوم بـ: طالع السعد في شرح تصريف العزي للسعد، ولم أقف عليه.

2– وقد سبق ترجمته.

3– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 88.

7– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 45.

8– قال الطبلاوي: (وقول النظم: "وهي بلاغةٌ لتين تالية". أي أن الاستعارة المجردة تابعة في البلاغة للمرشحة والمطلقة، أي هي دونهما فيها، أما الترشيح فلما سيأتي، وأما الإطلاق فلما أشرنا إليه من أن المجردة تجردت عن بعض مبالغة في الاستعارة). مخطوط شرح نظم الاستعارات، ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 44.

وقد يقال: التجريد في البيت لفظة "السلاح"، دون لفظة "شاكي"، لأن الشاكي بمعنى الحاد لا يختص بالسلاح، يقال: ظفر حاد وغيره، إلا أن يقال: إضافته للسلاح مشعرة بأن المقصود به حدة السلاح، ثم تعبيرهم "شاكي السلاح" بتمامه، شيء استفادوه من مقام المبالغة في المدح، ولم يثبت في اللغة. تأمل.

(**وَالتَّرْشِيحُ**) [وحده نحو:"جاء أسدٌ له لبدٌ"][1] (**أَبْلَغُ**): من التجريد، نحو: "جاء أسدٌ [يقرأُ][2] شاكي السلاح"، ومن الإطلاق نحو: "جاء أسد يقرأ"، ومن اجتماع التجريد و الترشيح كالبيت المذكور.

ومعنى "أبلغ": أكثر مطابقة لمقتضى الحال، قاله "**الجَرْبِي**" في "**حَاشِيَّةِ الصَّغِيرِ**"، بناء[3] على أن "الأبلغ" من البلاغة، لا من المبالغة.

وقال "**المَلَوِي**": (معناه أكثر مبالغة، بناء[4] على أنه من المبالغة، لا من البلاغة)[5].

(**لِاشْتِمَالِهِ**): أي لاشتمال الترشيح.

(**عَلَى تَحْقِيقِ المُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ**): أي لاشتماله على تثبيت المبالغة في التشبيه، لأن في الاستعارة مبالغة، وترشيحها بما يناسب المستعار منه تحقيق لذلك، وتقوية له، قاله "**السّعد**" ومن تبعه. [وذلك أن ذكر ملائم المشبه يقوي دعوى الاتحاد][6]، وذلك التعليل جاء في الثلاثة، التي هي كون الترشيح أبلغ من التجريد، وكونه أبلغ من الإطلاق، وكونه أبلغ من اجتماعهما.

أما كونه أبلغ من الإطلاق والتجريد فظاهر، لأن الترشيح فيه تقوية [الاستعارة بما يناسب][7] المستعار منه والإطلاق، وليس فيه تلك التقوية، بل فيه قوة المبالغة اللازمة لمطلق الاستعارة فقط، والمرشحة فيها القوتان، والتجريد فيه القوة الأخرى، لكنها ضعيفة بملائم المستعار له، وإذا كان الترشيح أبلغ من الإطلاق، فبالأولى يكون أبلغ من التجريد.

وأما كون الترشيح أبلغ من اجتماع التجريد والترشيح، فلما ذكره الشارح من أنهما بمنزلة الإطلاق، لتساقطهما بتعارضهما.

قال "**الجَرْبِي**": (قوله: "ومن جمع التجريد والترشيح"، لأن في ذكر صفات المستعار لهما يفوت المبالغة في التشبيه".انتهى. قال بعضهم: قوله: "لاشتماله"، أي: دلالته، وحينئذٍ فيحتمل أن يكون شبه دلالته على المبالغة بإحاطة الظرف بالمظروف، وعبر عن المشبه بما يعبر به عن المشبه به، وهو الاشتمال على طريق الاستعارة الأصلية، بالنظر إلى لفظ الاشتمال).انتهى.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– وردت في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

4– وردت في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

5– ينظر: مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 10.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**إِسْنَادُ الأَبْلَغِيَّةِ**): أي الكون أبلغ، أي إثبات كثرة البلاغة أو المبالغة، وبنسبتها المدلول عليها بقوله: و"الترشيح أبلغ".

(**[إِلَى][1] التَّرْشِيحِ**): متعلق بإسناد، (**مَجَازِيٌّ**): خبر المبتدأ الذي هو قوله: "إسناد"، وقوله: (**مِنْ قَبِيلِ**): أي من صنف ونوع ظرف خبري، فللمبتدأ خبر "إن" أو ظرف لغو متعلق بمجازي، ذكر لبيان علاقة التجوز، و"من" حينئذٍ ابتدائية، أي نشأت مجازيته من الإسناد إلى السبب، أو تعليلية، أي لأجل كونه من الإسناد إلى السبب، وذلك **[(150/و)]** أن الترشيح سبب لكون الكلام بليغًا، إن أخذنا أبلغ من "البلاغة"، أي الكلام المشتمل على الترشيح أبلغ من الكلام الخالي عنه، وإن أخذناه من "المبالغة"، كان المعنى أن مبالغة المتكلم الآتي، فالترشيح أَتَمُّ من مبالغة من لم يأت به في كلامه.

(**الإِسْنَادِ**): أي إسناد ما للمسبب، الذي هو الكلام إن أخذنا أبلغ من البلاغة، والمتكلم إن أخذناه من المبالغة. (**إلى السَّبَبِ**): الذي هو الترشيح، فالمجاز مجاز عقلي إثباتي حكمي إسنادي، والعلاقة السببية أو المسببية أو هما، ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف، أي: وكلام الترشيح أبلغ من الكلام الذي ليس فيه ترشيح، أو فيه ترشيح مع تجريد، فحذف المضاف من أول الكلام، ويجوز حذفه من آخر، أي: والترشيح أبلغ كلامه، فـ"كلامه" فاعل "أبلغ"، مضاف للهاء، ولا ضمير في "أبلغ"، فحذف ذلك المضاف الذي هو الكلام، وناب المضاف إليه الذي هو ضمير الترشيح الذي هو "الهاء"، فانقلبت ضمير رفع متصل مستترا في "أبلغ"، فصار في "أبلغ" ضمير مستتر عائد للترشيح، على حذف مضاف ظاهر مرفوع على الفاعلية، باسم التفضيل الذي هو لفظة "أبلغ"، ولكن اسم التفضيل لا يرفع الظاهرَ قياسًا في مثل ذلك إلا على لغية.

(**وَإِلَّا**): نقل إسناد الأبلغية إلى الترشيح، إسناد مجازي، بل قلنا: إنه حقيقي.

(**فَ**) إنه لا يصح، لأنا نقول (**الأَبْلَغُ**) المشتق [لفظه][2] (**مِنَ البَلَاغَةِ**): هو الكلام لا غيره، وفي الحصر نظر، لأن البلاغة يوصف بها المتكلم أيضا، كما يوصف بها الكلام، بل سبق أنه توصف بها الكلمة أيضا.

والجواب أن الحصر إضافي، أي منظور فيه إلى الترشيح، أي هو الكلام لا الترشيح، لأن الترشيح لفظ مفرد، والمفرد كالكلمة لا يوصف بالبلاغة، فيما تعارفه القوم بينهم، ومعلوم أنه يجوز أن يقال: هذا المتكلم أبلغ من ذاك، أي أشد منه بلاغة، بأن تكون الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام بليغ في أحدهما أكمل وأقوى، كما يجوز أن يقال: هذا الكلام أبلغ من ذاك، أي: أشد بلاغة.

(**مِنَ المُبَالَغَةِ هُوَ المُتَكَلِّمُ**): لا غيره، فيه نظر من وجهين:

– الأول: أن الكلام يوصف بالمبالغة كما يوصف بها المتكلم، فالحصر غير صحيح، والجواب: أن الحصر إضافي منظور فيه إلى الترشيح، أي: هو المتكلم لا الترشيح.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

– الثاني: أن في كون "أبلغ" مشتقا من المبالغة، بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي، لأن "بالغ" رباعي، وهو يبنى من الثلاثي فقط، والجواب: أنه بني على جواز بنائه[1] من غير الثلاثي، وهو قول بعضهم، أو أنه قصد التنزل وتوسيع الدائرة، ولا يلزم منهما التجويز، فكأنه قال: إذا بنينا على الشاذ النادر وأخذنا "أبلغ" من المبالغة، فالإسناد مجازي أيضا.

واعلم أنه إنما تكون[2] المبالغة وصفًا للمتكلم على هذا القول الشاذ، إذا كانت "المبالغة" مصدر الفعل المبني للفاعل، على القياس من كون اسم التفضيل يبنى من مصدر الفعل المبني للفاعل، وأما إذا كان مصدر الفعل المبني للمفعول، أي: بولغ فيه، فهو وصف للكلام، ولكن لا يبنى من المبني للمفعول إلا نادرًا، خلافا لبعضهم. وقول "الشارح": (ومن المبالغة هو المتكلم)، مبني على الاحتمال الأول.

هذا، وقد قال "**الشّيرانسي**": (ومما يليق أن يشار إليه، أن قوله: "على تحقيق المبالغة في التشبيه"، بكون الأبلغ من المبالغة أنسب، وإن جاز كونه وجها لكون الترشيح "أبلغ" من المبالغة، فالأولى تقديم توجيه المبالغة على توجيه البلاغة، إلا أن يقال: قدم توجيه البلاغة على المبالغة، لأنها صفة لها مزية في نفسها على المبالغة، حتى أن المبالغة لو لم يكن لها مدخل في بلاغة الكلام، لا يعتد بها في نظر البلغاء، وأيضًا الرسالة في علم البلاغة، هذا، فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين)[3].انتهى.

قيل: وفي كلام الشارح "**احْتِبَاكٌ**"، حذف من الأول لدلالة الثاني من الثاني لدلالة الأول، أي: وإلا فـ"الأبلغ" من البلاغة، وهو الكلام والمتكلم، ومن "المبالغة" هو المتكلم والكلام، فحذف العاطفين و المعطوفين، وحَذْفُ كل واحد على حدة، يسمى "**اكْتِفَاءً**" أيضا.

[وعرف بعض "**الإِحْتِبَاكَ**": بأن يذكر الشاعر مبدأ أمرين متضادين، ثم يستغني بذكر الضدِ عن ضده، وحيثما ذكر من أحدهما أمرًا، استغنى به عن ذكر الآخر، نحو: ﴿**قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ**﴾[4]...الخ، فعلم من قوله: ﴿**فِئَةٌ تُقَاتِلُ**﴾، أنها مؤمنة، ومن قوله: ﴿**وَأُخْرَى كَافِرَةٌ**﴾، أنها تقاتل في سبيل الشيطانِ، وإليه أشار "**السّيوطي**"[5] بقوله:

1– وردت في الأصل: "بناءه"، والصواب ما أثبتناه.

2– وردت في الأصل: "يكون"، والصواب ما أثبتناه.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 16 (و).

4– سورة آل عمران، الآية:13.تمامها: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾.

5– السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري، السيوطي، جلال الدين، إمام وحافظ ومؤرخ وأديب ومحرر غزير التأليف، ولد بالقاهرة العام: 849هـ، ونشأ بها يتيمًا، قام برحلات علمية كثيرة شملت الحجاز والشام والمغرب الإسلامي ثم تجرد للعبادة والتأليف بمصر. من مؤلفاته: "الإتقان في علوم القرآن"، و"الأشباه والنظائر"، و" الاقتراح" في أصول النحو، و"الفريدة" – ألفية في النحو–. توفي العام : 911هـ. ينظر: شذرات الذهب: 51/8. والضوء اللامع: 72/1.

وَخَاتمُ الرُّسْــلِ قَدْ غدَا وغَدَا خَيرَ النَّبِيئِينَ طُـرًّا فِي احْتِبَاكِهِم [1]

والصواب أنه لا يختص بالشعر.][2].

(**والإِطْلَاقُ**) وحده، نحو:"رأيت أسدًا يصلي"، (**أَبْلَغُ مِنَ التَّجْرِيدِ**) وحده، نحو: "رأيت أسدًا يصلي، شاكي السلاح"، فـ"يصلي" قرينة، و"شاكي السلاح" تجريد.

ومن اجتماع تجريدين أو تجريدات مع ترشيح واحد، نحو:"رأيت أسدًا يقرأ شاكي السلاح يرمي، له لبد".

ومقصود "المصنف" أن الكلام المشتمل على الإطلاق، أبلغ من المشتمل على التجريد، فإسناد "الأبلغية" إلى الإطلاق مجازي سببي، أو مجاز حذف، على ما مر في قوله: "الترشيح أبلغ".

(**وَقَدْ أَشَرْنَا إِلَى وَجْهِهِ**): أي إلى وجه كون الإطلاق أبلغ من التجريد، يعني حيث قال: "لتجريدها عن بعض مبالغة في الاستعارة...الخ"، والحاصل أن الاستعارة المطلقة فيها القوة اللازمة لكل استعارة لم يضعفها شيء، والمجردة فيها تلك القوة، لكن التجريد ضعفها، فلذا كان الكلام المشتمل على الإطلاق أبلغ من المشتمل على التجريد، وإذا ثبت أنا قد أشرنا إلى وجهه، (**فَتَنَبَّهْ**): واعرف في أي موضع أشرنا إلى ذلك.

(**وَجَمْعُ التَّرْشِيحِ والتَّجْرِيدِ فِي مَرْتَبَةِ الإِطْلَاقِ**): فكأنه لا ترشيح ولا تجريد، (**لِتَسَاقُطِ**): حُكْمِ(**هِمَا**): أي الترشيح والتجريد، أي لسقوطها، ولكن عبر بـ"التساقط" لكل، كل واحد يسقط حكمه وقوته المناسبة له، بحكم الآخر وقوته المناسبة له.

(**بِتَعَارُضِهِمَا**): أي الترشيح والتجريد، وهو متلق بـ"التساقط"**[(150/ظ)]** و علم من حكم الشارح بالتساقط، للتعارض أن مراده بالترشيح والتجريد،. الترشيح والتجريد المتساويان عددا وضعفًا وقوةً، لأن حصول التساقط بسبب التعارض، إنما يكون إذا تساوى الملائمات كما وكيفًا، وقد مر تعريف الكم والكيف، وإلا فلا تعارض، وإذا لم يكن التعارض فلا تساقط، فيكون الحكم للأكثر لا للأقل، وللأقوى دون الأضعف.

فلو اجتمع تجريدان مع ترشيح واحد فالحكم للتجريد، وكذا لو اجتمع ثلاث تجريدات مع ترشيحين، ولو اجتمع ترشيحان مع تجريد واحد أو ثلاثة ترشيحات مع تجريدين، فالحكم للترشيح، وهكذا ما لو اجتمع ترشيح قوي وتجريد ضعيف، أو بالعكس، فالحكم للأقوى.

وهكذا الحكم للأكثر الأقوى، ولو اجتمع ترشيحان ضعيفان مع تجريدين قويان هما أو أحدهما، فالحكم للتجريد، أو تجريدان ضعيفان مع ترشيحين قويين هما أو أحدهما، فالحكم للترشيح.

1– البيت من بحر "البسيط". وهو لجلال الدين السيوطي. و روايته:

يَا خَاتِمَ الرُسْلِ وَهْوَ المُبْتَدَا وغَدَا خَيْرَ النَبِيينَ طُرًا فِي احْتِبَاكِهِمِ

– نظم البديع في مدح خير شفيع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: على محمد عوض، و عادل أحمد عبد الموجود، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1995م، ص: 99.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

أو ترشيحان قوي أحدهما فقط، مع تجريدين كذلك، ففي حكم الإطلاق والتفريع ليس مشكلا، ففي البيت: "شاكي السلاح"، و"مقذف" نظرًا لأحد معنييه يلائمان المشبه وهما اثنان، و"له لبد"، و"أظفاره لم تقلم" يلائمان المشبه به، وهما اثنان أيضًا، فتكون الاستعارة في مرتبة الإطلاق، وإن جعلنا القرينة لفظة "لدى"، وإن جعلناها حالية كان "لدى" تجريدًا، فيكون ثلاثة تجريدات وترشيحان، فالحكم للتجريد، وقد مر خلاف ذلك، فانظره، وفرع عليه هنا.

(**وَاعْتِبَارُ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ**): بذكر القرينة المانعة، وكذا بعد المعينة، لا قبل تمام الاستعارة، والاستعارة لا تتم ولا تتصور إلا بالقرينة. وإلى ما ذكره "المصنف" من كون الترشيح أبلغ، وكون الإطلاق أبلغ من التجريد، وكون التجريد والترشيح إنما يعتبران بعد تمام الاستعارة، أشار "**الطّبلاوي**" بقوله:

..... وَهــيَّ بَـلاَغَةً لِتَيْنِ تَالِيَهْ
وَالأَبْلَغُ التَّــرْشِيْحُ..... ..... [1]
واعتــبارهُ آخـرٌ كَتَــجْرِيدٍ عَــنِ اسـتِعَارَة.....

قال في شرح أبياته: (وقول النظم :"وهيَ بلاغةً لت....ثانية"، أي الاستعارة المجردة تابعة في البلاغة للمرشحة والمطلقة، أي هي دونهما فيها)[2]. وقول النظم: ("واعتباره...الخ"، أي وآخر اعتبار الترشيح كالتجريد عن الاستعارة، لأنه إنما يكون بعد تمام الاستعارة)[3].

ولعل "**الشّارحَ عِصَام الدّين**" أخذ قوله: المراد بالاقتران،. الاقتران بما يلائم مما سوى القرينة"، من قول"المصنف": "واعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة...الخ"، قاله "**الشّيرانسي**" [4].

قد جزمنا به فيما مر، عند قول "الشارح": "كما سنبينه"، قبل اطلاعي على كلام "**الشّيرانسي**" المذكور، وإذا كان اعتبار السامع الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة .

(**فَلَا تُعَدُّ**): أي لا تحســب، (**قَرِينَةُ**): الاستعـارة، (**المُصَرَّحَةِ**: **[**كانت مانعة أو معينة**]** [5] **تَجْرِيــدًا**): ولو لاءمت[6]، وناسبت المستعار له.

1– منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 01.

2– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 44.

3– المصدر نفسه، الورقة: 45.

4– ينظر: مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 16 (و).

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– وردت في الأصل: "لايمت"، والصواب ما أثبتناه.

(**نَحْو: "رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي**"): ف"يرمي" قرينة لا تجريد، وإلا بقيت الاستعارة بلا قرينة، والتجريد كالترشيح إنما يتصور بعد تمام الاستعارة بقرينتها، وإن جعلت القرينة حالية، كان "يرمي" تجريدًا، لاستيفاء الاستعارة قرينتها.

(**وَلَا**): تعد (**قَرِينَة**): الاستعارة (**المَكْنِيَّةِ تَرْشِيحًا**): ولو لاءمت[1] وناسبت المستعار منه، نحو: "أظفار المنية نشبت بفلان"، ف"نشبت" قرينة لا ترشيح، وإلا بقيت الاستعارة بلا قرينة.

والترشيح كالتجريد، إنما يتصور بعد تمام الاستعارة بقرينتها، وإن جعلت القرينة حالية، كان "نشبت" ترشيحًا، ومثال ترشيح المكنية: "نطقَ لسَانُ الحالِ"، فإن "النطقَ" ترشيحٌ.

واعلم أن قول "المصنف":"فلا تعد...الخ"، نشر على غير ترتيب اللف، في قوله:"واعتبار الترشيح".

(**وَ إِنْ لَا**)[2]: نقل اعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة، حتى لا تعد قرينة المصرحة تجريدًا، ولا قرينة المكنية ترشيحًا، وهذا التقدير أولى من تقدير: وأن لا نقل لا تعد قرينة المصرحة تجريدًا، ولا قرينة المكنية ترشيحًا.

(**لَمْ تُوجَدْ اِسْتِعَارَة مُطْلَقَة**): لأن كل استعارة لها قرينة تلائم المشبه به المستعار منه، أو قرينة تلائم المشبه المستعار له، لكن قد تكون القرينة حالية، فتوجد المطلقة، ولو جعلنَا قرينة المصرحة تجريدًا وقرينة المكنية ترشيحًا، لأن القرينة الحالية لا تعد البتة ترشيحًا ولا تجريدًا.

والوجود في كلام "المصنف" متعد لواحد، و"استعارة" نائب فاعله، و"مطلقة" نعتها، أو حال لها، لأنها مسبوقة بالنفي، أو لاثنين الأول "استعارة" وهو نائب، و"مطلقة" نعت له، والثاني محذوف أي: في كلامهم، أي ثابتًا فيه، أو الثاني قوله: "مطلقة" فينصب، وانظر ما مر في قوله: "فلا توجد استعارة مطلقة"، [من معنى وإعراب][3].

(**وَيُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِ**): أي من كلام "المصنف" (**أَنَّهُ**): أي "المصنف"، (**لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ**): أي هو -أي "المصنف"-، و (**زِيَّادَةَ**): مفعول به، ويحتمل أن يكون ضمير "أنه" للشأن، ويجوز كون "يشترط" مبنيًا للمفعول، ولا ضير فيه، و"زيادة" نائب الفاعل، ولم يفتح الفعل بالتاء، لأن النائب ولو مؤنثًا، لكن ظاهر مجازي التأنيث.

(**التَّجْرِيدِ**): ذكره التجريد هنا استطراد، وإلا فبحثه المذكور إنما هو للترشيح، أعني بحث "الشارح" الذي نحن فيه.

1- وردت في الأصل: "لايمت"، والصواب ما أثبتناه.

2- في النسخة المعتمدة في التحقيق: (و إلا لم يوجد استعارة مطلقا). شرح العصام على السمرقندية، ص: 53.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**وَالتَّرْشِيحِ عَلَى تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ**) [بقرينتها][1]، (**لَكَانَت**) الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَةُ تَرْشِيحًا**): [مطلقًا على ظاهرِ الكلام، لو لم يشترط الزيادة المذكورة][2] لكنه أعني "المصنف" قد اشترط زيادة الترشيح والتجريد على تمام الاستعارة، حيث قال: "واعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة، فلا تكون التخييلية ترشيحًا".

(**وَلَيْسَ**): الأمر أو الحكم (**كَذَلِكَ**): المذكور الذي هو كون التخييلية ترشيحًا، أي ليس الأمر والحكم مثل ذلك، فضلا عن أن يكون نفس ذلك، ونفي التشبيه مبالغة، أو الكاف زائدة.

(**مُطْلَقًا**): في نفس الأمر وحقيقته على المذهب "**السّكاكي**"، والمذهب المختار، بل لو لم يشترط تلك الزيادة لاستفيد من كلامه كون التخييلية **[(151/و)]** ترشيحًا على المذهب المختار فقط لا مطلقًا. وفي بعض النسخ: "لكان التخييلية"، بترك تاء التأنيث[3]، لجوازه حيث كان الفاعل مؤنثًا، ظاهرًا مجازيَ التأنيثِ.

(**لِأَنَّ التّرشيح**): معناه المصدري، وهو (**ذِكْرُ مُلَائِمِ**): المشبه به (**المُسْتَعَارِ مِنْهُ**): ومعناه لا باعتبار المعنى المصدري، بل باعتبار إطلاقه على اللفظ، هو ما يلائم المشبه به المستعار منه، وكلا المعنيين إنما هو على ما ذكر هنا، وإلا فقد ذكر "الشارح" في الشرح أن الترشيح موضوع لما يشمل ملائم المستعار منه وملائم المشبه به المقارن للتشبيه، أي: ولما يشمل ذكرهما.

(**وَالمُسْتَعَارِ مِنْهُ**) [المشبه به][4] (**فِي**) الاستعارة (**المَكْنِيّةِ**): هو (**المُشَبَّهُ**): المستعمل لفظه في المشبه به، بادعاء أن المشبه عين المشبه به، لا غيره.

(**عَلَى مَذْهَبِ السّكاكي**): لأن مذهبه أن "المنية" مثلا في المثال المشهور، بمعنى الموت الحقيقي مستعمل في "الأسد" الادعائي، فقرينة المكنية عنده من ملائمات المستعار له، فالتخييلية عند "**السّكاكي**" على تقدير عدم الاشتراط تجريد لا ترشيح، لأنها تلائم المشبه، لأن "الأظفار" استعملت عنده في صورة وهمية اخترعها الوهم للموت الحقيقي، فكانت من ملائمات المشبه بهذا الاعتبار، فحق العبارة أن يقول "المصنف": "فلا تعد قرينة المصرحة، ولا قرينة مكنية "**السّكاكي**" تجريدًا، ولا قرينة مكنية السلف ترشيحًا"، ففي عبارة "المصنف" إشكال، أشار إليه "الشارح" بقوله: "ويستفاد من كلامه"، إلى قوله: "**السّكاكي**" بدخوله.

ومذهب "**السّكاكي**" أن المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به، بادعاء أنه عينه. كما يأتي.

(**نَعَمْ**): إثبات لكون التخييلية ترشيحًا وتصديق له لا مطلقًا، بل بناءً[5] على المذهب المختار، كما أشار إليه بقوله: (**تَكُونُ**): التخييلية، (**كَذَلِكَ**): أي ترشيحًا شبيها بما عرفته من الترشيحاتِ، أو "الكاف" زائدة أي لو لم يشترط كون الترشيح زائدًا على القرينة، لكانت التخييلية ترشيحًا.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق. شرح العصام على السمرقندية، ص: 53.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- وردت في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

(**عَلَى المَذْهَبِ المُخْتَارِ**): الذي هو مذهب السلف وصاحب "**الكشّاف**"، الذي هو أن المكنية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس، المرموز إليه بذكر لازمه، من غير تقدير في نظم الكلام، لأن التخييلية تلائم المستعار منه، على هذا المذهب.

بخلاف مذهب "**الخطيب**"، فإن المكنية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس، والتخييلية إثبات بعض ملائم المشبه به للمشبه، فلا استعارة في شيء منهما، وإذا كان كذلك، فلا ترشيح بذكر ملائم المستعار منه، لعدم وجود أصل الاستعارة، لأن الاستعارة استعارة لفظ لغيره، وهذا مفقود على مذهب "**الخطيب**".

والله أعلم.

تنـــبيــه:

مبنى الترشيح على تناسي التشبيه، وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه، لا شيء يشبهه، ويظهر المتكلم من نفسه بعد أن أثبت للمشبه بعض ما اختص بالمشبه به، أنه نسي أنه قد شبه شيئا بشيء، وجعل المشبه فردًا من أفرادِ المشبه به، حتى أنه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان، ما يبنى على علو المكان، يستعيرون الوصف المحسوس للشيء المعقول، ويعتقدون كأن ذلك الوصف ثابت لذلك الشيء المعقول في الحقيقة، وكأن التشبيه لم يوجد أصلا، باستعارتهم العلو المكاني لزيادة الرجل على غيره في الفضل، ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علوًا مكانيًا.

وإلى ذلك أشار "**الخطيب**"و"**السّعد**" بقولهم: (ومبناه، أي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء...الخ)[1]، وفي أكثر نسخ "**المطوّل**"، وقليل نسخ "**الصّغير**": "ومبناها" –بالتأنيث– أي مبنى الاستعارة، والنسخ المصححة بتصحيح "**السّيد**" التذكير، وأما التأنيث فيقع عليه التكرار، لأنه قد سبق قبل ذلك الكلام أن مبنى الاستعارة على التناسي، والسوق يأبى التكرار.

وأيضًا الأولى التذكير لمناسبة المقام، إذ لا وجه لذكر حكم من أحكام مطلق الاستعارة في ذيل الكلام في تقسيمها إلى مطلقة ومرشحة ومجردة، ولما في "**إيضَاحِ الخَطِيبِ**" من قوله: (والترشيح أبلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه)، ولما في "**المِفْتَاح**" من قوله: (ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه)[2]، بل ينبغي أن يجعل الضمير في "مبناها" للاستعارة المرشحة، فتكون "ال" في قوله –أي **المطوّل**"–، "أي الاستعارة" إشارة إلى المعهود المدلول عليه بسياق الكلام، وهو المرشحة.

وإن قلت: رجوع الضمير لمطلق الاستعارة كما هو ظاهر "**المُطَوَّل**" صحيحٌ أيضًا، لأن الاستعارة مطلقًا تقتضي تناسي التشبيه، وادعاء أن المشبه من أفراد المشبه به.

1– يقول التفتازاني: (ومبناه، أي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء أن المستعار له عين المستعار منه، لا شيء مشبه به). التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص: 78. و المطول على التلخيص، التفتازاني، ص: 602.

2– قال السكاكي: (ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه، وصرف النفس عن توهمه). مفتاح العلوم، ص: 385.

قلت: قد قيل ذلك، ولكن الظاهر أن مطلق الاستعارة لا يقتضي إلا ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وأما تناسي التشبيه فأمر آخر، كما يشير إليه قول "**الخطِيبِ**": (وأما التعجب والنهي عنه، فلتناسي التشبيه)[1].

فإن قيل: كيف يجوز اجتماع المجردة والمرشحة مع ابتنائها[2] على تناسي التشبيه الذي ينافيه ذكر ملائم المستعار له ؟

قيل: لا منافاة، لجواز تناسي التشبيه في بعض الصفات دون بعض، ثم كلامهم يدل صريحًا على أن المطلقة أبلغ من المجردة، لأنها وإن لم تشتمل على تحقيق المبالغة في التشبيه فلم تشتمل أيضًا على ما ينبئ عنه، ولأنهم لم يتعرضوا له، لأن دلالة الأمر في أبلغيتها على المجردة سهل، فإن فيها أيضًا ما ينبئ عن التشبيه، أعني القرينة غاية الأمر في المجردة مزيد أنباء، ومثال البناء على علو القدر المذكور، قول "**أبي تمام**":

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُـــنَّ الجَهُولُ بِأَنَ لَـــهُ حَـــاجَةً في السَّمَاءِ [3]

وهو من قصيدة يرثي بها "**خَالِدْ بنُ يَزِيد الشّيْبَانِي**"[4] ويذكر أباه، وذلك البيت في مدح أبيه، وذكر علوه، استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء، [وهو "ظَن الجهُولِ أن لَهُ حاجةً في السمَاءِ"][5]، فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه، ويصر **[(151/ظ)]** على إنكاره، فيجعله صاعدًا في السماء، من حيث المسافة المكانية، لما كان لهذا الكلام وجه، وفي لفظ "الجهول" زيادة مبالغة في المدح، لما فيه من الإشارة إلى أن هذا إنما يظنه الجهول، وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء، لاتصافه بسائر الكمالات.

وهذا المعنى مما خفي على بعض، فتوهم أن في البيت تقصيرًا في وصف علوه، حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفة الأشياء.

1– التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص: 74.

2– وردت في الأصل: "ابتناءها"، والصواب ما أثبتناه.

3– البيت من بحر"المتقارب"، ورواية الديوان:

وَيَصْعَدُ حَتَى لَظَـــنَ الجَهُولُ أَنَ لَـــهُ مَنْزِلًا في السَمَاءِ

– شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، ج2، ص: 200.

4– خالد بن يزيد الشيباني: هو خالد بن يزيد بن مزيد بن زائدة الشيباني، أحد أمراء العصر العباسي المشهورين، من بني شيبان، وهو ابن أخي معن بن زائدة، ولاه الخليفة المأمون ولاية مصر، حوالي العام: 206هـ، ثم ولاه الموصل، ولما ثارت أرمينيا انتدبه الخليفة الواثق بالله لها، لكنه مات قبل بلوغها. ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3، 1997م، ج6، 296.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وفي بعض الروايات: "لَظَنَ الجهولُ"، بـ"اللام" وصيغه الماضي، وهي للابتداء على[1] يفهم من شروح "**المفتاح**"، لكن دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف بدون "قد" مما لا يجوزه الجمهور، ويمكن أن تكون للابتداء، و"قد" مقدرة، أو تكون "لام" جواب القسم المحذوف مع "قد"، أو "لام" جواب["لو"][2] المحذوفة، مع شرطها، أي : "حَتَّى لَوْ رآهُ الجهُولُ لَظَن".

ومثل ذلك البناء المذكور: التعجب في قوله:

قَامَـتْ تُظَلِّلُني مِنَ الشَّمْـسِ نَفْـس أعَـزُّ عَلَيَّ مِـنْ نَفْـسِي

قَامَـــتْ تُظَلِّلُنِي ومِنْ عَجَبٍ شَمْـــسٌ تُـظَلِّلُنِي مِـــنَ الشَّـمْسِ [3]

وسيأتي، والنهْيُ عَنِ التعجبِ، في قوله:

لَا تَـعْجَبُوا مِـــنْ بِلَى [4] غـــلَالَتِهِ قَـــدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَـــلَى القَـــمَـرِ [5]

وسيأتي، ولو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره، لما كان للتعجب أو للنهي عنه وجه، كما يأتي، إلا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه، فإن مذهب التعجب إثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهب النهي عنه إثبات خاصة من خواص المستعار منه، وإذا جاز البناء على الفرع، وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل وهو المشبه، كقول "**العبّاسِ بن الأَحْنَفِ**"[6]:

هَيّ الشّمْسُ مَسْكَنُهَا في السَّمَاءِ فَعَزِّ الفُؤَادَ عَـــزَاءً[7] جَمِيلًا

فَلَنْ تَسْتَطِـــيعَ إليـــهَا الصُّعُودَا ولَنْ تَسْـتطيعِ إليـكَ النُّـزُولَا [8]

فمع جحد الأصل، كما في الاستعارة البناء على الفرع أولى بالجواز، لأنه قد طوي فيه ذكر المشبه أصلا، وجعل الكلام خلوًا عنه، ونقل الحديث إلى المشبه به.

1– لعله سهو من المؤلف، والتقدير: "على ما يفهم من شروح المفتاح".

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– البيتان من بحر"الكامل"، وهما لابن العميد (محمد بنُ العميد، بن أبي عبد الله الحسين بن محمد الكاتب، يُكنّى بأبي الفضل الوزير، تميز ببراعته في الكتابة والترسل، لقب بـ"الأستاذ" و"الجاحظ الثاني"، من مؤلفاته: "ديوان الرسائل"، و"كتاب المذهب في البلاغات"، توفي العام:359م، وقيل: 367هـ. ينظر: كشف الظنون: 46/6. وسير أعلام النبلاء: 138/16). الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقطف، مصر، ط1، ج1، ص: 203.

4– وردت في الأصل: "بِلَا"، والصواب ما أثبتناه.

5– البيت من بحر"المنسرح"، وهو لابن طباطبا العلوي، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد،عالم وشتعر وأديب، ولد بأصبهان وتوفي بها، وهو صاحب كتاب "عيار الشعر"، وكتاب "نقد الشعر". توفى العام: 322هـ. ينظر: الأعلام:308/5). الطراز: 203/1.

6– العباس بن الأحنف: عباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي، أبو الفضل .شاعر غزل رقيق، قال فيه البحتري: أغزل الناس. أصله من اليمامة "نجد" وكان أهله في البصرة، نشأ ببغداد، وتوفي بها، وقيل بالبصرة، خالف الشعراء في طريقتهم فلم يمدح ولم يهج، بل كان شعره كله غزلاً وتشبيباً. له: "ديوان شعر". توفي سنة: 192هـ. وقيل: 194هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 27/1.

7– وردت في الأصل: "عزاءاً"، والصواب ما أثبتناه.

8– البيتان من بحر"الخفيف".ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق: عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب مصر، 1954م،ص:221.

وقد وقع في بعض أشعار العجم النهي عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه، وحاصله: (**لَا تَعْجَبُوا من قِصَرِ ذَوائِبِهِ، فإنَّهَا كاللَّـيْلِ ووجهُهُ كالرّبِيْعِ، واللّيلُ في الرَّبيعِ مَائِلٌ إلى القِصَرِ، وفي هَذَا المَعْنَى من الغَرَابَةِ والمَلَاحَةِ بِحَيْثُ لَا يَخْفَى**)، والأصل في التشبيه، وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف في وجه الشبه، لكن المشبه أيضًا أصل، من جهة أن الغرض يعود إليه غالبًا، وأنه المقصود في الكلام بالإثبات والنفي، ومنهم من استبعد تسمية المشبه به أصلا والمشبه فرعًا، فزعم أن المراد بالأصل هو التشبيه، وبالفرع هو الاستعارة، وهو غلط، لأنه لا معنى للبناء على الاستعارة، مع الاعتراف بالتشبيه.

ويدل على ذلك قوله في "**الإيَضاح**": (وإذا كانوا مع التشبيه، والاعتراف بالأصل يسوغون أن لا يبنوا إلا على الفرع، كقوله:"هِيَ الشَمْسُ -**البيتُ**- "، فمع جحده أولى)[1]، و"عَزِ" أمر من التعزية، وهي الحمل على العزاء، وهو الصبر، و"تستطيع" الأول للخطاب والثاني للغيبة.

ذكر ذلك "**السّعد**" مع "**الخطيب**"، وحاصل قولهما: "وإذا جاز البناء على الفرع...الخ"[2]، أنهم في التشبيه مع الاعتراف بالمشبه وعدم تناسي التشبيه يجرون عليه أحكام المشبه به، فبالأولى أن يجروا أحكامه في الاستعارة، لأن مبناها على تناسي التشبيه.

(وإن قلت: معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه، وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة، فإن المراد من اللفظ المستعار الأصل، أي المشبه. قلت: المستعار في صورة الاستعارة هو اللفظ المفيد بالخاصة، مع ادعاء أن الأصل -أي المشبه- عين الفرع -أي المشبه به-، فلا يرد أنه ينافي ما مر، من أنه يبنى على علو المقدار ما يبنى على علو المكان.

وقوله: "وقد وقع في بعض أشعار العجم...الخ"، فيه أنه ينافي ما سبق، من أنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره، لما كان للتعجب والنهي عنه وجه. قال "**حَفِيدُ السَّعْدِ**": اللهم إلا أن يقال بالتناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه)[3].

1- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، ص: 230.

2- إشارة إلى قول السعد التفتازاني: (و إذا جاز البناء على الفرع، أي المشبه به، مع الاعتراف بالأصل، أي المشبه، وذلك لأن الأصل في التشبيه، وإن كان هو المشبه به، من جهة أنه أقوى وأعرف في وجه الشبه، لكن المشبه أيضًا أصل من جهة أن الغرض يعود غالبًا إليه، وأنه المقصود في الكلام بالإثبات والنفي). المطول على التلخيص، ص: 603.

3- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 109.

خَاتِمَـــــة:

الترشيح المذكور بياني، وزاد بعضهم ترشيحًا بديعيًا، وعرفه: بأن تكون الكلمة مشتركة، فيؤتى بها لمعنى، ويقرن بها لفظة أو لفظات ترشحها للتورية للمعنى الذي لم يرده، كقول "**عليّ**"[1] لـ"**الأشْعَثِ بنِ قَيْسٍ**"[2] – لا أقر الله عينيه–: (**هَذَا كَانَ أبُوهُ يَنْسجُ الشِّمَالَ بِاليمِن**)[3]، فإن لفظة "الشمال" مشتركة بين اليد والمنسوج، وقد أتى بالشمال لمعنى المنسوج، ولما قرنها بلفظة "**اليَمَنِ**" رشحها للتورية بـ"الشمال"، الذي هو ضد "اليمين"، وإن كان الكلام لا يقبل ذلك، وبيت "**الصَّفِي**"[4]:

إنْ حَلَّ أَرْضَ أُنَاسٍ حَـلَّ أزرَهُـمُ بِـمَا أبــاحَ لَهُمْ مَنْ حَظِّ أَزْرِهِمِ [5]

وأشار إليه بعضهم بقوله:

قَدْ لَجَّ بحْرُ الدِّمَا مِنْ فَوْقِ سَابِحَةٍ فَكَمْ حَسُودِ غَرِيقٍ أَبْحر النَّدَمِ [6]

وهو لفظة "أبحر"، و"لج"، و"بحر"، و"سابحة"، و"غريق"، و"السابحة": الفرس. وبيت "**ابْن القَصَّار**"[7]:

كَمْ خُضْتُ بَحْرًا مِنَ الآثامِ ظلَّ بِهِ وَجْهِي غَرِيقًا بِمَوْجٍ مِنْهُ مُلْتَطِمِ [8]

1– علي: هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي، أبو الحسن، رابع الخلفاء الراشدين، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ابن عم النبي محمد ﷺ وصهره، كان أول الناس إسلاما وإيمانا به بعد خديجة أم المؤمنين. توفي العام: 40هـ. ينظر الأعلام: 295/4.

2– الأشعث بن قيس: هو الأشعث بن قيس بن معدى كرب، الكندي، أبو محمد: أمير كندة في الجاهلية والإسلام. ولد سنة 23ق.هـ، ووفد على النبي ﷺ بعد ظهور الإسلام، فأسلم، وأخباره كثيرة في الفتوح الإسلامية. وكان من ذوي الرأي والإقدام، موصوفا بالهيبة. توفي بالكوفة سنة 40هـ. ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير الجزري ، دار الفكر– بيروت، 1989م، 118/1، سير أعلام النبلاء: 362/3.

3– (سلمَ على "علي" رضي الله عنه رجل، فرد عليه رد السنة، وكان في الرجل بَاء–كبر–، فقال له: ما أحسبك عرفتني؟ قال: بلى، وإني لأجد بَنَة–ريحة– الغَزْلِ منك، فقام الرجل ، وكان له في نفسه قَدْرٌ، فقيل له: يا أمير المؤمنين، ما كان هذا؟ قال: كَانَ أَبُوهُ يَنسج الشمال باليمنِ). و"الشمال": ج شَمْلَة، وهي كساءٌ يُشْتَمَلُ بِهِ. الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، لبنان،1993م، ج1، ص:210.

4– الصفي: هو عبد العزيز بن سرايا بن علي، الحلي، صفي الدين، ولد العام: 677هـ، بالحلة (بين الكوفة وبغداد). مهر في فنون الشعر كلها، وتعلم المعاني والبيان. تجول في الأمصار، ثم عاد إلى بغداد واستقر بها. من مؤلفاته: "الكافية البديعية،" و" ديوان شعر". توفي في بغداد العام: 750هـ. ينظر: الأعلام :17/4، و الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن حجر العسقلاني، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد، الهند، ط2، 1972م، ج2، ص: 369.

5– البيت من بحر "البسيط"، وفي رواية الديوان:

إِنْ حَلَ أَرْضَ أُنَاسٍ شَدَ أزرَهُـمُ بِـمَا أَتَـاحَ لَهُمْ مَنْ حَطِ وِزْرِهِمِ

–ديوان صفي الدين الحلي، صفي الدين الحلي، دار صارد، بيروت، دت، ص: 693. و أنوار الربيع في أنواع البديع، ج6، ص: 173.

6– البيت من بحر "البسيط". و لم أهتد إلى قائله.

7– ابن القصار: هو عماد الدين ابن القصار، من أعيان القرن التاسع الهجري. وبديعيته التي ذكر أطفيش منها أبياتا، عارضها فرج بن أحمد بن محرز ببديعية أخرى سماها: "نخبة البديع وأنواعه في مدح الجناب الرفيع وأتباعه". (وهذه البديعية وصاحبها ليس بين يدي من أخبارهما شيء) ينظر: البديعيات في الأدب العربي، علي أبو زيد، عالم الكتب، ط01، 1983م، ص: 97.

8– البيت من بحر "البسيط"، وهو من بديعيته – المفقودة – ولم أهتد إليها.

وقول بعضهم:

كَمْ لَجَ بحْرُ الدِّمَا منْ فَوْقِ سَابِحَةٍ تَرْشِيحُه غَرق الأَعْدَا مِنَ النَّدَمِ [1]

والمبالغة البديعية كاللغوية، الإفراط في وصف الشيء والإغراق فوقها، والغلو فوق الإغراق، وسوى قوم بينهن. قال بعض: "المبالغة ما يمكن عقلا وعادة"، قال بعض: "ومن المبالغة: ﴿**يَوْمَ تَرَونَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾[2]...الخ، وقول "**المُتَنبِّي**"[3]:

خَـرَجُوا من النَّقْـعِ فِي عَارِضٍ وِمنْ عَـرَقِ الـرَّكْضِ فِي وَابِـلِ [4]

وقول "**الصَّفِي**":

كَمْ قَدْ جَلَتْ جِنَح لَيْلِ النّقْعِ طَلْعَتُهُ والشُّهبُ أحْلَكُ ألْوَانًا مِنَ الدُّهُمِ [5]

وقول "**ابنِ القَصَّارِ**":

كَـأَنَّـهُم أُسْـدٌ لَاقُوا بِمَخْبَصَةٍ فَرِيسَـةً فَـعَدَتْ فِي غَايَةِ النّهَمِ [6]

وقول بعض:

وَلَـيلِ معْتَركُ الأبْـطالِ مُعْتَكِر بِالنّقْـعِ دَاجٍ يُدَاجِي غُرَّةَ الدّهم [7]

وقوله:

فَانْظُرْ لليلٍ دَجَا الهَيْجَا مُـبَالغَة و للـصَّوَارِمِ واسْمَعْ وقْعَهَا وَشم [8]

قال "**الخَطِيبُ**" و"**السَعْدُ**": (ومن المحسن المعنوي، المبالغة **[(152/و)]** المقبولة، لأن المردودة لا تكون من المحسنات. وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقًا، وعلى من زعم أنها مردودة

1– البيت من بحر"البسيط". ولم أهتد إلى قائله.

2– سورة الحج، الآية: 02.

3– المتنبي: هو أحمد بن الحسين بن الحسن، الكوفي، المعروف بالمتنبي، أبو الطيب، شاعر حكيم. ولد بالكوفة سنة: 303هـ، ونشأ بالشام. فاق أهل عصره في الشعر، واتصل بسيف الدولة زمنا، ومدح كافور الإخشيدي في مصر. من آثاره:"ديوان شعر". مات مقتولا قرب بغداد سنة 354هـ. ينظر: الأعلام: 115/1. معجم المؤلفين: 201/1.

4– والبيت في الديوان:

خَـرَجنَ من النَقْـعِ فِي عَارِضٍ وِمنْ عَـرَقِ الـرَكْضِ فِي وَابِـلِ

– ديوان أبو الطيب المتنبي، ص: 270.

5– البيت من بحر "البسيط". ديوان صفي الدين الحلي، ص: 692.

6– البيت من بحر "البسيط"، وهي من بديعيته –المفقودة– ولم أهتد إليها.

7– البيت من بحر"البسيط". ولم أهتد إلى قائله.

8– البيت من بحر"البسيط". و لم أهتد إلى قائله.

مطلقًا، وحجة زاعم أنها مردودة مطلقًا: أن خير الكلام ما خرج مخرج الحق، وجاء على منهج الصدق، كما يشهد له قول "**حسّان**"[1]:

وإنّمَا الشِّـعْرُ لبُّ المَرْءِ يعرضُهُ على المجالس إنْ كَيْسًا وإنْ حُمْقًا

فَإِنَّ أَشْعَرَ بيتٍ أنْـــتَ قَائِلُهُ بَيْتٌ يقَالُ إذَا أنْشَـــدْتَهُ صَدَقَا [2]

[وأن أحسن الدلالات، دلالة المطابقة والنهي عن ارتكاب الكذب شرعًا].[3]

وحجة من زعم أنها مقبولة مطلقا، وأن الفضل مقصور[4] عليها، أن **أحسن الشعر أكذبه، وخير الكلام ما بولغ فيه**، وبهذا استدرك "**النّابغة**"[5] على "**حسّان**"، في قوله:

لنَا الجَفَنَاتُ الغرُّ يلمَعْنَ بِالضُّحَى وأَسْيَافُنَا يَقْطُـرنَ مِنْ نجدَةٍ دَمَا [6]

حيث استعمل جمعي القلة أعني "الجفنات" و"الأسياف"، وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام، وقال: "يقطرن"، دون "يسلن" و"يفضن"، ونحو ذلك.

والمذهب الرضي أن من المبالغة مقبولة ومردودة، و"**المبالغة**" مطلقًا: أن يدعي لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدًا مستحيلًا أو مستبعدا، وإنما يدعي ذلك لئلا يظن أن ذلك الوصف غير متناه في الشدة أو في الضعف، وتنحصر في التبليغ والإغراق والغلو بالدليل القطعي لا بالاستقراء، لأن المدعى إن أمكن عقلًا وعادةً فتبليغ، كقول "**امرئ القيس**"[7] يصف فرسًا بأنه لا يعرقُ، وأنهُ أكثر العدوَ:

فَعَادَى عِدَاءٌ بينَ ثَـوْرٍ وَنَعْـجَةٍ دِرَاكًا ولَـمْ ينضَـحْ بمَاءٍ فَيُغْسَلِ [8]

1– حسان بن ثابت: هو حسان بن ثابت بن المنذر، الأنصاري، أبو الوليد: الصحابي، شاعر النبي ﷺ، وأحد المخضرمين، فقد عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة. وكان شديد الهجاء، فحل الشعر. له "ديوان شعر". توفي في المدينة سنة 54هـ. ينظر: الأعلام: 175/2، معجم المؤلفين:191/3.

2– البيت من بحر "البسيط". ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد أ علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، ص: 174.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– تكررت في الأصل كلمة: "مقصور"، ولعله سهو من المؤلف.

5– النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء وتعرض عليه أشعارها، له ديوان شعر، توفي حوالي العام: 18هـ (604م). ينظر: الأعلام:54/3.

6– البيت من بحر"الطويل".ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ص:219.

7– امرؤ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل حندج، وقيل مليكة، وقيل عديّ. وكان أبوه ملك أسد وغطفان، أشهر شهراء العرب على الإطلاق، من أصل يمني، مولده بنجد، ويلقب بالملك الضليل، وبذي القروح، لما أصابه في مرض موته، له" ديوان شعري"، توفي حوالي العام : 80قبل الهجرة. ينظر: الأعلام: 12/2–11.

8– البيت من بحر"الطويل". ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط5، 2004، ص:120.

"العداء" الموالاة بين الصيدين، يصرع أحدهما فالآخر في طلق واحد، والثور الذكر من بقر الوحش، والنعجة الأنثى منها، و"دِراكًا": [أي بكسر الدالِ][1]، متتابعًا، ويُغسلِ: مجزوم كسر لضرورة القافية، عطف على "ينضح"، ادعى أن فرسه أدرك ثورًا ونعجة في مضمار واحد، ولم يعرق، وهذا ممكن عقلا وعادة، وإن لم يكن إلا عقلا، فإغراق، كقوله:

ونُـــكْرِمُ جَـارَنَا مَادَامَ فِينـَا ونتبِعُهُ الكَـــرَامَةَ حَيْـثُ مَالَا [2]

هذا، يمكن عقلا لا عادة، بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا، والتبليغ والإغراق مقبولان [أي: مطلقًا عندَ البلغَاء][3]، وإن لم يكن عادة ولا عقلا فغلو، كقول "**أبي نوّاس**"[4] [بالواو غير مهموزة][5]:

وأَخَفْتَ أهلَ الشِّرْكِ حَتَى إنَّهُ لتخَافُكَ النُّطفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ [6]

فإن خوف ما لم يخلق ممتنع عادة وعقلا، وكل ممكن عادة ممكن عقلا، ولا عكس، وضمير "إنه" للشأن، والمقبول من الغلو ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة، كـ"يكاد" في قوله: ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ**﴾[7]، وقول "**السّقط**":

شَـــجًا رَكَبًا وأفراسًا وَ إبـــلًا وزَادٌ، فَكَادَ أَنْ يَشْجُو الرِّحَالَا [8]

وما تضمن معنى حسنًا من التخييل، كقول "**أبي الطّيّب**":

عَـــقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا لَوْ تَبْـتَغِي عَنَقًا عَلَيْهَا لأَمْكَنَا [9]

وضميرا "سنابكها" و"عليها" للجياد، ومعنى "عليها": فوق رؤوسها، و"عِثْيَار" بكسر العين [أي: والثاء المثلثة وفتح الياء][10] غبار، و"السنابك" الحوافر، وضمير "تبتغي" للجياد"، و"العَنَقُ": نوع من السير [فيه امتداد][11]،

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- البيت من بحر "الوافر"، وهو لعمرو بن الأيهم التغلبى، فى الإشارات، ص: 279، والمصباح، ص: 224.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- أبو نواس: هو الحسن بن هانئ الحكمي بن عبد الأول، أبو علي،، المعروف بأبي نواس، ولد سنة: 146هـ، أشهر أدباء الدولة العباسية، أديب و شاعر ماجن، عرف بشعره في الخمر، وبتمرده على التقاليد العربية، له: "ديوان شعر"، وتوفي فيها سنة: 198هـ. ينظر: العمدة: 1/63-64، الأعلام: 3/120.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6- البيت من بحر: الكامل". ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2010م، ص: 324.

7- سورة النور، الآية:35.

8- البيت من بحر"الوافر". وهو للشاعر "أبي العلاء المعري". أبو العلاء المعري، أحمد تيمور باشا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص: 26.

9- البيت من بحر "الكامل". ديوان أبي الطيب المتنبي، ص: 152.

10- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

11- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وضمير "عليه" للعثير، وضمير "أمكن" للعَنْقِ.

ادعى تراكم الغبار المرتفع من حوافر الخيل فوق رؤوسها، بحيث صار أرضًا يمكن سيرها عليها، وهذا ممتنع عقلا وعادة، لكنه تخييل حسن.

ومن لطائف العلامة[1] في "**شَرْحِ المِفْتَاح**": و"العِثْيَرُ" الغبار، ولا تفتح فيه العين)، [أي لإشارته إلى أن الغبار شديد، حتى لا يقدر أحد أن يفتح فيه عينه الباصرة، وأن عين "العِثْيَر" لا تفتح، بلْ تُكسرُ][2].

وألطف من ذلك ما سمعته أن بعض البغالين كان يسوق بغلة في "سوق **بغداد**"، فكان بعضُ عدولِ دارِ القضاءِ حاضرًا، فضرطت البغلة، فقال البغال –على ما هو في عادتهم–: بلحية العِدْلِ –بكسر العينِ – يعني: أحد شقي الوقر، فقال بعض الظرفاء على الفور: افتح العينَ فإن المولى حاضر، [أي وجه العين][3].

ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة:

عَــلَا فأَصْبَحَ يدعُوهُ الوَرَى مَلِكًا وَرَيْــثمَا فـتَحُوا عَيْــنًا غَــدَا ملَكًا [4]

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي، ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركة نحو الفتحة، أتاني بكتاب، فقلت له: لمن هذا ؟ فقال: لمولانَا عَمر، بفتح العين، فضحكَ الحاضرونَ، فنظر إلي كالمتعرف لسبب ضحكهم، المسترشد لطريق الصواب، فرمزت إليه بغض الجفن وضم العين، فتفطن للمقصود، واستظرف ذلك الحاضرون.

وقد اجتمع إدخال ما يضرب إلى الصحة وتضميين التخييل الحسن، في قول "**القاضي الأرجاني**"[5]، يصف طول الليل[6]:

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سَمَرَ الشُّهْبَ فِي الدُّجَى[7] وَشُــدَّتْ بِأَهْـدَابِي إلِيهِنَّ أَجْفَانِي [8]

أي: يوقع في خياله أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول من مكانها، وأن أجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب، لطول ذلك الليل وغاية سهر فيه، وهذا تخييل حسن، ولفظ "يخيل" يزيده حسنًا، ويقربه للصحة، و"التسمير" و"الشد" ممتنعان عقلا وعادة. وما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقوله:

1– المقصود بالعلامة": الشَيرَازِي". المختصر على التلخيص، التفتازاني، ج2، ص: 168.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– البيت من بحر "البسيط"، وهو للسعد التفتازاني.

5– الأرَجَانِي: هو أحمد بن محمد بن الحسين، أبو بكر، ناصح الدين، المشهور بالقاضي الأرجاني: شاعر، في شعره رقة وحكمة.ولد سنة: 460هـ، وولي القضاء بتستر، وكان في صباه بالمدرسة النظامية بأصبهان. له "ديوان شعر"، شرحه الخطيب القزويني. توفي بتستر سنة: 544هـ. ينظر: الأعلام :215/1. ومعجم المؤلفين: 94/2.

6– ورد في الأصل: "اليل"، والصواب ما أثبتناه.

7– ورد في الأصل: "الدجا"، والصواب ما أثبتناه.

8– البيت من بحر "الطويل". ديوان الأرَجَانِي، ناصر الدين أحمد بن محمد، تحقيق: محمد قاسم مصطفى، مكتبة الفكر الجديد، 1979م، ج3، ص: 1419.

أسكرُ بالأمْـــسِ إن عَـزَمْتُ عَـلَى الـ شُـــرْبِ غَدًا، إنَ ذَا مِنَ العَجَبِ [1])[2]

انتهى كلام "**الخطيب**"و"**السّعد**".

[ولا يقبل من غير الثلاثة، خلافًا لبعض][3]. والمراد بانحسار المبالغة في التبليغ والغلو والإغراق: انحصار الكلي في في جزئياته[4]، لصدق اسم المقسوم على كل من الثلاثة، فهو كانحصار الكلمة في: اسم وفعل وحرف.

هذا، وزعم بعضهم أن انحصار المبالغة في ذلك استقرائي فقط، قالوا: بل استقرائي وعقلي، والمناسبة بين معاني الثلاثة الأصلية والاصطلاحية أن:

- التبليغ: مد الفارس يده بعنان فرسه، ليزيد في جريه.
- والإغراق: استيفاء الشارع في القوس مدها.
- والغلو: مجاوزة الحد في الأمر.

قال "**الحفيد**" في التمثيل بـ ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ**﴾[5]...الخ: (أنت خَبير بأن هذا لا يظهر على مذهب المتكلمين، القائلين بالقادر المختار، وبتجانس الجواهر المفردة التي تركب منها الأجسام، إذ يجوز حينئذ إضاءة الزيت بلا مس نار، اللهم أن يبنى الكلام على متفاهم العرف والعوام وعقلهم وعاداتهم)[6].

ووجه عدم إمكان إتباع الكرامة للجار، حيث مال عادة أنه لا يمكن عادة إتباع الكرامة في أي موضع نزل، والى أي مكان ارتحلَ.

وعن "**الغيّاث**": (يعني أنه بعد أن يرتحل عنا، نرى له حقًا، بكونه جارًا لنا، فنرسل إليه الكرامة، وإن كان قد بعد عنا، ولا شك في بعد ذلك في العادة، وليس المراد أنا نزوده إذا أراد الارتحال، كما قيل، حتى يعترض بأن ذلك شائع عادة، وعنه أن الظاهر أن قوله:

وأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ..... .....(الخ) [7]

من أمثلة المراد، وأن قول الشاعر: "تبتغي"، يجوز أن يكون من الخطاب العام، وأن "الهزل" خلاف الجد، وهو الكلام الذي أريد به المجون والضحك لا غير، وليس فيه غرض صحيح، و"الخلاعة" والوقاحة، يقال: "فلان خليع العذار"، أي يقول كما يريد، **[(152/ظ)]** وليس له مانع من الكذب والمحارفة.

1– البيت من بحر"المنسرح" وهو بلا نسبة في: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 276.

2– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 94–95. و المختصر على التلخيص، ج2، ص: 168–169.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– ورد في الأصل: "جزءياته"، والصواب ما أثبتناه.

5– سورة النور، الآية: 35.

6– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 118.

7– البيت للشاعر"أبي نواس"، وقد سبق تخريجه.

و"**التّجريد البديعيّ**" عرفه صاحب "**التّلخيص**": (بأن ينزَعَ من أمرٍ ذِي[1] صفةٍ أمر آخر مثله، فيه مبالغة في كمالها)[2]. وجعل منه بعضهم:﴿**واجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونُ أَخِيْ**﴾[3]، وقد مر ذلك، وسيأتي الكلام على ذلك.

1– تكررت في الأصل الكلمة" ذي"، ولعله سهو من المؤلف.

2– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 93.

3– سورة طه، الآية: 29.

الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ

فِي كَوْنِ التَرْشِيحِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً، وَأَنْ يَكُونَ مَجَازًا

(**التّرْشِيحُ**): بمعنى اللفظ الدال على ملائم المستعار منه، (**يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى حَقِيقَتِهِ**) أي لم يتصرف في معناه بشيء حالةَ كونه (**تَابِعًا فِي الذِّكْرِ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ الشّيءِ بِلَفْظِ الاسْتِعَارَةِ**): [الإضافة بيانية، أي بلفظ، هو الاستعارة، أي المستعار][1]، أي تابعًا في اللفظِ في التعبيرِ عن المشبهِ بلفظ المشبهِ به، الذي استعرناه للمشبه، وهو معنى قوله: "للتعبير عن الشيء"، ومعنى "التبعية في الذكر"، أن المقصود الأصلي ذكر لفظ المستعار منه، وأما ذكر الترشيح فبطريق التبعية، وليس المراد التبعية في الزمان، لأنه قد يذكر قبل الاستعارة، بل كثيرا، بل قال "**الدّلجي**": (قد يذكران معا، أي عرفًا)[2]، تأمل. ولا التبعية في المكان لأنه قد يكون نقوشه في العبارة قبل نقوشها.

[(**مُزَيِنًا**)[3]: قال "**الدّلجي**": أي مقويًا، وذكر الشارح ليعلق به قوله: (**لِلِاسْتِعَارَةِ**)، لأن لفظ "تابع" قد ذكر له الشارح متعلقًا)[4]، وهو قوله: "للتعبير"، وإلا فقوله: "لا يقصد به إلا تقويتها"، مغن عنه، أي عن قوله: "مُزَيِنًا".

وأما ذكر قوله: "في الذكر"، فلا يمنع تعلق للاستعارة به، لاختلاف الحرفين على ما علمته، ولو ادعاه بعض، وياء "مُزيِنًا" مشددة فتفتح الراء، أو غير مشددة، فتكسر][5]، والمقصود أصالة [كما علمت][6] لفظ الاستعارة.

وأما الترشيح، فمذكور بالتتبع وإن كان مذكورًا قبلها، كما أشار "المصنف" بقوله: (**لَا يُقْصَدُ بِهِ**): أي بالترشيح، (**إِلَّا تَقْوِيَتُهَا**): أي تقوية الاستعارة، وهو أعني قوله: "لا يقصد به إلا تقويتها" بيان لفائدة تبعية الترشيح للاستعارة.

ولا يخفى أن قول "المصنف": "يجوز أن يكون باقيًا...الخ"، يدل على أن المراد بالترشيح الأداة، وهو اللفظ المذكور للتقوية، وتقدم في عبارة "الشارح" في أواخر الفريدة الرابعة قبل هذه، جعله معنى وعرضًا، حيث قال: (لأن الترشيح ذكر ما يلائم المستعار منه)[7]، ففي ذلك مخالفة.

ويجاب بأن إطلاق الترشيح على اللفظ المذكور، وعلى الذكر له، إما بطريق الحقيقة والمجاز، بأن يكون إطلاقه على لفظ ملائم المستعار منه حقيقة في عرف هذا الفن، كما لا ينكر، ولو كان مجازًا باعتبار اللغة،

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص:47.

3– وفي نسخ أخرى لشرح العصام: "مربيًا". والصواب ما أثبتناه.

4– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص:47.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 53.

وإطلاقه على ذكر الملائم مجاز في عرف الفن، ولو كان حقيقة باعتبار اللغة، وإما بطريق الاشتراك بأن يكون إطلاقه على اللفظ وعلى الذكر حقيقة في الفن، فيكون له في الفن إطلاقان حقيقيان، فيكون لفظ الترشيح فيه مشتركًا لشيئين،. يطلق على اللفظ، ويطلق على ذكره.

واعلم أن في قوله: "تابعًا" تسامحًا، لأن التابع لا يكون إلا متأخرًا، وهو قد يكون متقدمًا، كما في: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[1]، وأجاب "الشارح" عن ذلك بقوله: "في الذكر"،. بمعنى أنه إنما ذكر لاحتياج الاستعارة المذكورة قبله أو بعده إليه في التقوية.

فظهر مما ذكرته هنا وهناك أن ليس الترشيح على هذا الاحتمال، الذي هو قوله: "يجوز أن يكون باقيًا...الخ"، تابعً للاستعارة بحسب المعنى، أن يكون هو أيضًا مستعملا في غير ما وضع له، كالاستعارة ،كما في الاحتمال الثاني، الذي هو: "ويجوز أن يكون مستعارًا...الخ"، بل التبعية لها إنما هي في الذكر والتلفظ، لتتزين الاستعارة به، وإليه أشار بقوله: (**كَأَنَّهُ**) [أي الشأن][2] (**نَقَلَ لَفْظَ المُشَبَّهِ بِهِ مَعَ رَدِيفِهِ**): أي رديف المشبه به، أي تابعه، (**إِلَى المُشَبَّهِ**): وأتى بلفظ "كأن" الدال على عدم الجزم بالنسبة للترشيح، وإلا فالمشبه به نقل لفظه حقيقة، وقد يقال: إذا نظرنا إلى الترشيح في هذا الشق، الذي هو شق البقاء على الحقيقة، نراه غير منقول جزمًا، وإذا نظرنا إلى لفظ المشبه به، نراه منقولا جزمًا مطلقًا، فلا معنى للتعبير بـ"كأن".

وأجيب بأنه: لما أسند الترشيحَ إلى المشبه توسعًا، [كان][3]كأنه نقل عن معناه أيضًا، فصح التعبير بـ"كأن".

وإذا قلت: "رأيتُ أسدًا يفترسُ أقرانهُ"، و"رأيت بحرًا تتلاطم أمواجُهُ"، فالمشبه به هو "الأسدُ" الموصوفُ بالافتراسِ الحقيقي، و"البحر" الموصوفُ بالتلاطمِ الحقيقي.

قال في "**المُطَوّل**": (فإن قيل: فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجًا من الاستعارة، زائدًا عليها، قلنَا: فرق بين المقيد والمجموع، والمشبه به هو الموصوف، والصفة خارجة عنه بالمجموع المركب منهما، وأيضًا معنى "زيادته" أن الاستعارة تامة بدونه)[4].

قال "**الفَنْرِي**": (واعترض عليه بأن القول بكون المستعار هو المقيد في المجموع، قول يخالف قانون المجاز، إذ تقرر أن اللزوم المجاز، إنما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي، لا نفسه، وجوابه أن اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك يتحقق بينه وبين المقيد، لأنه ينتقل من المعنى الحقيقي إلى الشجاعة، ومنه إلى الرجل الشجَاعِ، وهذا القول كافٍ في اللزوم. انتهى. قال بعضهم: قول "المصنف": "يجوز أن يكون...الخ"،. هل يجوز ذلك في كل ترشيح، أو أنه يكون ذلك في بعض المواد ؟

1– سورة آل عمران، الآية: 103.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– المطول على التلخيص، ص: 620.

لكن تمثيله الآتي صريح في الأول مع أنه يرد عليه أن الاستعارة تتوقف على قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، فلا يجتمعان، فيتعين الثاني)[1]. انتهى. تأمله، قال ذلك البعض.

قوله: ("للاستعارة"، أي من حيث مضمونها، وهو التشبيه أو دعوى الاتحاد، قال: قوله: "أن يكون باقيًا...الخ"،. أي على معناه الموضوع له أولا، ولا يصح أن يراد به المصطلح عليه، وهو "الكلمة المستعملة ...الخ"، ولا بد من تقدير، أي على دلالته على حقيقته، قال: قوله: "لا يقصد به إلا تقويتها"، فيه أنه مستغنى عنه بقوله: "تابعًا مُزينًا"[2] إلا أن يقال إنه يحتمل أنه قصد تقوية غير ذلك)[3]. انتهى.

وجوابه تعلمه مما مر، مع أن لفظ "مزينًا"، قول "للشارح"، وقوله: "لا يقصد بها إلا تقويتها" قول "للمصنف"، وإنما يستغنى بقول "المصنف" عن قول "الشارح"، لكن أراد أن كلا مغن عن الآخر، لو أتي به وحده لكفى، فافهم.

(**وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ**): أي الترشيح[بمعنى لفظ ملائم المشبه به، مشبها به][4] (**مُسْتَعَارًا مِنْ مُلَائِمِ**): أي مناسب المشبه به، (**المُسْتَعَارِ مِنْهُ لِمُلَائِمِ**): أي لمناسبة المشبه، (**المُسْتَعَارِ لَهُ**): كقولك: "رأيت أسدًا في الحمَام، له لبد"، فيجوز إبقاء لفظة "اللبد" على حقيقتها، ويجوز أن تستعار لشعر الرجل الشجاع.

[(153/و)] هذا، وقد مر عن بعضهم أن قول "المصنف": "ويجوز...الخ"، يحتمل أن يكون المراد أن ذلك يجوز في كل ترشيح، ويحتمل أن ذلك جائز في بعض المواد دون بعض، وتمثيله الآتي يقوي الاحتمال الأول، لكن يرد عليه أنه إذا كان مستعارًا يحتاج إلى قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وبقاؤه على حقيقته يستلزم عدم وجود قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة.

وإن قلت: إذا كان مجازًا، فما قرينتهُ ؟

قلت: الظاهر أنه إذا لم تجعل حالية، فقرينته قرينة المصرحة إن كان ترشيحًا للمصرحة، ونفس المكنية إن كان ترشيحًا للمكنية، ولما كان لا يتعين جعل ما ذكر قرينة مِنعَ أن يراد به حقيقته، جاز الوجهان، ونظيره قولك: "رأيت حمارًا وأسدًا في الحمام"، فيصح أن يرجع قولك: "في الحمام" لـ"الحمار" أيضًا، فيكون استعارة لـ"البليد"، وأن يرجعَ لـ"الأسدِ" فقط، فيكون لفظ "الحمار"حقيقة، ويكون المعنى أنك: "رأيت حمارًا في غيرِ الحمامِ، وأسدًا فيه"، وبهذا يندفع الاعتراض بأنه إن وجدت قرينة مانعة من أن يراد بالترشيح ما هو له كان مجازًا قطعًا، وإلا كان حقيقة قطعًا، فما معنى الجواز؟ واحتمال الوجهين في قول "المصنف" الآتي: "ويحتمل الوجهين...الخ"، وإن وجدت قرينة غير ما ذكره، فالأمر ظاهر فافهم. والله أعلم.

1– مخطوط: حاشية الفناري شمس الدين بن محمد على شرح تلخيص المفتاح، ص: 176.

2– ورد في الأصل: "تابعًا مربيًا"، والصواب ما أثبتناه.

3– المصدر السابق، ص: 176.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**وَيَكُونُ تَرْشِيحُ الِاسْتِعَارَةِ**): أي اللفظ المقوي لها، أو تقويتها بملائم المستعار منه حاصلا، (**بِمُجَرَدِ أَنَهُ**): أي الشأن، (**عَبَّرَ عَنْ مُلَائِمِ**): المشبه، (**المُسْتَعَارِ لَهُ بِلَفْظٍ مَوْضُوعٍ لِمُلَائِمِ**): المشبه به، (**المُسْتَعَارِ مِنْهُ**): لا يخفى و لا شك أن هذا يضعف الترشيح جدًا، فيكون إلى التجريد أقرب كما "**لِلْحَفِيدِ**"[1]، لأنه حينئذ يلائم المشبه، نظرًا لمعناه، فتسميه ترشيحًا على هذا باعتبار ما كان، فيكون مجازًا مرسلاً، أو باعتبار صورة اللفظ فكذلك، أو استعارة على ما تعلم مما مر، وفيه تعسف، وارتكاب اعتبارات لا حاجة إليها، مع أنه يضعف قوة الترشيح.

(**وَلَا يَخْفَى**): هذا كما يأتي إن شاء الله اعتراض على "المصنف" من وجهين،. حصر القسمة في الحقيقة والمجاز الاستعاري مع أنه يجري في المجاز المرسل، و ذكر هذا في الترشيح فقط، مع أنه يجري في التجريد أيضًا، أي لا يخفى [عن أهل الفهم][2] (**أَنَّ هَذَا**): المذكور من التعبير عن ملائم المستعار له بلفظٍ موضوعٍ لملائم المستعار منه، (**لَا يَخْتَصُّ بِكَوْنِ لَفْظِ**) الـ(**مُلَائِمِ**): المذكور للمشبه به، (**المُسْتَعَارِ مِنْهُ مُسْتَعَارًا**): [كما يشير إليه قوله الآتي: "أو للقدر المشترك...الخ"][3].

وقوله: (**بَلْ**) يتأتى و (**يَتَحَقَّقُ التَّرْشِيحُ**): [أي استعمال الترشيح][4]، أي اللفظ المقوي للاستعارة أو تقويتها بلفظ الملائم للمستعار منه، (**بِذَلِكَ التَّعْبِيرِ**): المذكور آنفًا، الذي هو التعبير عن ملائم بملائم، لكن نفس المذكور، التعبير عن ملائم المستعار له بلفظ موضوع لملائم المستعار منه، وليس بمراد هنا، بدليل تسويته الآتية بين [وجهي][5] الاستعارة والمجاز المرسل...الخ، بل مراده التعبير بملائم المجاز عن ملائم الأصل، فافهم.

[بل المقصود التعبير عن ملائم المشبه بلفظ غير موضوع له فإنه يتأتى مع الاستعارة ومع المجاز، فإن اللفظ في كل منهما مستعمل في غير ما وضع له، وبذلك يصح التعميم في قوله: "على وجه الاستعارة...الخ"][6].

(**عَلَى وَجْهِ الاسْتِعَارَةِ كَانَ**،): التعبير بأن يكون الترشيح مستعملًا في غيرِ ما وضع له، لعلاقة المشابهة، (**أَوْ**): كان التعبير (**عَلَى وَجْهِ المَجَازِ المُرْسَلِ**): بأن يكون الترشيح مستعملا في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة، (**إِمَّا لِلْمُلَائِمِ**): المعهود، (**المَذْكُورِ**): قريبًا الذي هو ملائم المستعار منه، فيكون بمرتبتين، (**أَوْ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ**): فيه، (**بَيْنَ المُشَبَّهِ وَالمُشَبَّهِ بِهِ**): أي للقدر الصالح بينهما، فيكون بمرتبة واحدة، فعبارة "المصنف" قاصرة، ولو قال: "ويجوز أن يكون مجازًا فيمَا يلائم المستعار له، أو في القدر المشترك بين المشبه والمشبه به" لكان أشمل، ف"الشارح" اعترض على "المصنف" اعتراضين:

1- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 93.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

- أحدهما تصريحي: وقد ذكره، بقوله: "ولا يخفى".

- والآخر تلويحي: أشار إليه بقوله: "أو للقدر المشترك بين المشبه والمشبه به"، حيث غير أسلوب "المصنف"، ولم يعبر بالمستعار والمستعار له، وحاصل الاعتراض المذكور أن كلامك يا مصنف لا يتناول ترشيح المكنية، على مذهب "**الخَطِيبِ**"، لأنها عنده التشبيه المضمر في النفس، لا اللفظ المستعار، فلو قلت: لملائم المشبه، لتناول ما ذكر، فتأمل.

بل لو قال: "لملائم المشبه، أو للقدر المشترك"، لشمل الاستعارة على جميع المذاهب والمجاز المرسل، وكان مختصرًا.

قال "**الحَفِيدُ**": (عدل "الشارح" عن التعبير بـ"المستعار" و"المستعار له" إلى التعبير بـ"المشبه والمشبه به" ليكون شاملا للقدر المشترك على مذهب "**الخَطِيبِ**" في المكنية، ولو قال:"لملائم المشبه أو للقدر المشترك"، لكان أكثر شمولا، كما لا يخفى)[1]. انتهى.

قال "**الشّيرانسِي**": (الإشارة في قول "الشارح": "و لا يخفى أن هذا...الخ"، ليست إشارة إلى عين ما سبق، بل إلى العام الذي هو في ضمن ما ذكر، وذلك العام بناءً[2] على تقرير "الشارح"، هو كون لفظ "ملائم المستعار منه" مستعملًا في غير ما وضع له، سواءً كان ذلك **[(153/ظ)]** الغير ملائم المستعار له، أو القدر المشترك بين المشبه والمشبه به، وعلى تقدير كون ملائم المستعار له، سواءً كان الاستعمال فيه بطريق الاستعارة، أو على وجه المجاز المرسل.

هذا، وقد ظهر أن تقرير "الشارح" قاصر بالنظر إلى مراده، لأن قوله: "إما للملائم المذكور أو للقدر المشترك بين المشبه والمشبه به"، يقتضي أن يقول أولًا: ولا يخفى أن هذا لا يخص بكون لفظ ملائم المستعار منه مستعارًا، ولا بكون ما استعمل ذلك اللفظ فيه ملائمًا المستعار له، بل يتحقق...الخ، إلا أن يتكلف، ويقال: أشار بقوله: "إما للملائم المذكور، أو للقدر المشترك"، أي أن العديل الأول مشترك بين الاستعارة والمجاز المرسل، والقدر المشترك ليس بمشترك، بل يخص المجاز المرسل. فافهم.

ثم أقول: بل استعمال الترشيح في غير ما وضع له لا يخص ترشيح الاستعارة، بل يجري في ترشيح المجاز المرسل، فإن الترشيح كما يكون للاستعارة يكون للمجاز المرسل، بل استعمال الترشيح في غير ما وضع له لا يختص بترشيح المجاز، بل يجري في ترشيح الحقيقة أيضًا، كما في ترشيح التشبيه، فإن الترشيح كما يتحقق في المجاز يتحقق في التشبيه، وسيصرح الشارح في الفريدة الخامسة من العقد الثالث بتحقق الترشيح للمجاز المرسل والتشبيه). انتهى كلام "**الشّيرانسي**"[3].

(**وَ**): قوله، (**أَنَّهُ...الخ**) معطوف على "أن هذا لا يختص"، فكأنه قال:"ولا يخفى أنه".

1- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 94.

2- ورد في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 16 (ظ)، 17(و).

(**يَحْتَمِلُ مِثْلَ ذَلِكَ**): المذكور، الذي هو التعبير [في الترشيح][1] عن ملائم المستعار له بلفظٍ موضوعٍ لملائم المستعار منه، (**فِي التَّجْرِيدِ**): و"الباء" في قوله: (**بِأَنْ**) للتصوير، أي: تصوير مثل ذلك في التجريد.

(**يَكُونَ**): التجريد، أي اللفظ الملائم للمستعارِ لهُ، (**بَاقِيًا عَلَى حَقِيقَتِهِ**): لم يتصرف في معناه بشيء، (**أَوْ**): يكون، (**مَجَازًا عَمَّا**): أي مما، بمعنى "من"، كذا قيل، وهو صحيح في نفس الأمر، ولكن لا حاجة إليه، حيث كان خلاف الأصل، مع إمكان الأصل بلا ضعف، وهو جعْل "عن" للمجاوزة، أي: منقولاً عما (**يُلَائِمُ**): أو يتعلق بمجاز، لأنه متضمن لمعنى النقل، أي: منقولا متجوزًا به عما يلائم (**المُشَبَّهَ بِهِ**): بلفظ موضوع لملائم المشبه على وجه الاستعارة أو المجاز المرسل، ويكون التجريد بمجرد التعبير عن ملائم المشبه به بلفظ موضوع لملائم المشبه، ويرد عليه ما تقدم، من التعسف وارتكاب مشقة الأمر في غنية عنها، بل هو خلاف المتبادر من قول الأئمة: إن التجريد يلائم المشبه، والترشيح يلائم المشبه به، لأن المتبادر من الملاءمة فيهما الملاءمة[2] لفظًا ومعنًى.

قال "**الحَفِيدُ**": (تصوير مثل ما ذكر في الترشيح في التجريد، أن يكون التعبير عن ملائم المشبه أو القدر المشترك إما بالحقيقة، أو بلفظٍ موضوع لملائم المشبه به، وهذا هو مراد "الشارح" بالمثلية، في قوله:"يحتمل مثل ذلك...الخ"، فلا يرد أنه ليس مثله، من كل وجه، حيث أن جريان مثل ذلك في التجريد ممتنع، لأنه لا يعبر فيه عن ملائم المستعار له،[بلفظ موضوع][3] لملائم المستعار منه، بل الأمر فيه بالعكس)[4]. وإذا كان مثل ذلك محتملا في التجريد، (**فَحِينَئِذٍ**): وقيل: أي إذا كان جائزًا كونه مجازًا عن الملائم المذكور، أي حين إذ جوزنا التعبير عن ملائم كل من المشبه به والمشبه، بملائم الآخر، وتقديم الحين للاهتمام، أو للحصر الإضافي معه.

(**يَجْتَمِعُ التَّجْرِيدُ وَالتَّرْشِيحُ**): من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، فإن كان اللفظ موضوعًا لملائم المشبه به، كان التجريد من جهة المعنى، والترشيح من جهة اللفظ، نحو:"رأيتُ أسدًا يرمي، له لبدٌ"، إذا استعرنا "اللبد" لشعر الرجل الشجاعِ النازل من جهة رأسه على رقبته، وإن كان اللفظ موضوعًا لملائم المشبه، فالترشيح من جهة المعنى والتجريد من جهة اللفظ، نحو:"رأيتُ أسدًا شاكي السلاح"، إذا استعرنا "السلاح" لـ"أظفار الأسد".

قال "**الحَفِيدُ**": (وأما الترشيح والتجريد فمن جهتين: جهة اللفظ، وجهة المعنى، أما التجريد فالنظر إلى المعنى المجازي، وأما الترشيح فبالنظر إلى اللفظ، لأن اللفظ ملائم المشبه به لكونه موضوعًا له.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- ورد في الأصل: "لأن المتبادر من الملائمة فيهما، الملائمة لفظًا ومعنى"، والصواب ما أثبتناه.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 95.

هذا في الترشيح، وأما في التجريد فالأمر بالعكس، قال: كتب "الشارح" بخطه في الحاشية، على قوله: "فحينئذٍ"، أي حين يعبر عن ملائم أحدهما بلفظ ملائم الآخر)[1]. انتهى. وأراد بالحاشية أحد الجوانب البيض [مثلا][2] من الورقة المكتوبة، وهكذا مراده، حيث قال: "قال في الحاشية". أو نحو ذلك.

قال "**الشّيرانسي**": (قوله: "وأنه يحتمل مثل ذلك في التجريد"، أقول: ويزيد فيه مثل ما زدنا في الترشيح، على ما سيجيء في كلام "الشارح"، وقوله: "أو مجازًا عما يلائم المشبه به"، من غير تقييد المجاز بأن يكون على وجه الاستعارة، أو المجاز المرسل، يشير إلى أن ذلك في قوله: "مثل ذلك"، إشارة إلى ما ذكر في المتن من الاحتمالين، مع تعميم الاحتمال الثاني من المجاز المرسل.

وقوله: "فحينئذٍ يجتمع التجريد والترشيح"، متفرع على الشق الثاني، أعني قوله: "أو مجازًا"، فالتجريد باعتبار اللفظ، والترشيح باعتبار المعنى، ولا يخفى أن الترشيح المستعمل في ملائم المستعار له أيضاً مادة اجتماع التجريد والترشيح، ولم يتعرض له، ويمكن أن يتكلف ويقال: لفظ "حينئذٍ"، إشارة إلى ذلك أيضًا.

ثم الظاهر أنه يجوز استعمال التجريد في القدر المشترك كالترشيح، ولم يتعرض له، إلا أن يتكلف، ويقال: أراد بملائم المشبه به ما هو ملائم له فقط، أو مشترك بينه وبين المشبه، لكن حينئذٍ يكون معنى قوله: "فحينئذ يجتمع التجريد والترشيح" أنه يجتمعُ... الخ)[3]. فانظره.

[(154/و)] (**وَ يُحْتَمِلُ الوَجْهَيْن**): المذكورين، اللذين هما كون الترشيح باقيًا على حقيقته، تابعًا للاستعارة لا يقصد به إلا تقويتها، وكونه مستعارًا من ملائم المستعار منه، لملائم المستعار له، (**بَلْ**) يحتمل (**الأَوْجُهَ**): الأربعة المذكورة،. الوجهين المذكورين آنفًا[4]، واللذين ذكرهما "المصنف"، والوجهين الآخرين اللذين ذكرهما "الشارح"، وهما المجاز المرسل للملائم الآخر، وهو المجاز بمرتبتين، والمجاز المرسل للقدر المشترك، وهو المجاز بمرتبة واحدة.

(**قَوْلُهُ**): فاعل، يحتمل، (**تَعَالَى**: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا**﴾[5]) [في بعضِ النسخِ إسقاط "جميعًا"، لأنه شاهد، ولا مثال فيه، وهو أولى][6].

وإلى ما ذكره "المصنف"، وبعض ما ذكره "الشارح"، أشار "**الطّبلاوي**" بقوله:

وجَازَ فِي التَّرْشِيحِ أنْ يَبْقَى عَلَى حَقِيـــــقَةٍ والاسْـــتِعَارَةَ تَـلَا [7]

1– المصدر السابق، ص: 95.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 17 (و).

4– وردت في الأصل: "ءانفا".

5– سورة آل عمران، الآية: 103.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– ورواية الطبلاوي:

وَالأَبْلَغُ التَّرْشِيحُ إنْ يَبْقَى عَـلَى حَقِيقَـةٍ وَلِاسْـتِعَارَةٍ تَـلاَ

– منظومة الطبلاوي في الاستعارة: سبط ناصر الدين الطبلاوي، ص: 01.

والقَـــصْدُ تَقْوِيَتُهَا بِـه قَدْ تَـــمَّا وأنْ يَـــكُونَ مُسْـتَعَارًا مِمَّا
يُلَائِمُ الَّذِي بِـــهِ قَدْ شُـــبِّهَـا أَعْـنِي لِـــمَا يُلائِمُ المُـشَبَّـهَا
يحتَمِلُ الـــوجْهَيْنِ قَوْلُـهُ عَـلَا واعْتَصِمُوا بَلِ المَجَازَ المُرْسَلَا
ومِـثْـــلُهُ فِي ذَلِكَ التّـجْرِيـدُ لَا مُطْلَقًا، بَلْ يَجِـبُ التّـقْيِيـدُ [1]

فإن هذا البيت الآخر، وقوله: "بل المجاز المرسلا"، لم يذكر معناهما "المصنف"، بل "الشارح".

(**حَيْثُ اسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ**): استعارة أصلية تصريحية تحقيقية، كما لا يخفى على المبتدئ في هذا الفن، والقرينة إضافة "الحبل" إلى الله تعالى، و"بل" انتقالية إضافية، كما هو ظاهر، أو إبطالية، لما يفهمه قوله: "الوجهين"، من أنه لا زائد عليهما، إذ لا دلالة فيه على الحصر، إلا أن يقال بدلالة العدد الذي هو التثنية على الحصر، ولو قيل: "يحتمل وجهين"، بالتنكير لتسارع الذهن إلى الحصر، تأمل، ولكن لا وجه للتنكير هنا راجحًا.

(**لِمُشَابَهَةِ العَهْدِ بِالْحَبْلِ، فِي كَوْنِهِ وَسِيلَةً لِرَبْطِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ**): فكما أنه يربط بالحبل بين الشيئين، كذلك يربط بالعهد بينهما، ولكن الربط بالحبل حسي، والربط بالعهد عقلي.

(**وَذَكَرَ**): أي هو، أي الله، (**الِاعْتِصَامَ**) مفعول به، أو "ذُكِرَ" مبني للمفعول، و"الاعتصامُ" نائب.

(**وَهُوَ التَّمَسُّكُ بِالْحَبْلِ تَرْشِيحًا**): أي تقويةً، بدليل نصبه على المفعول لأجله، لأن نصب المفعول لأجله، يشترط في [نصبه][2] أن يكون مصدرًا أو اسمه على الصحيح، فلو أريد بالترشيح نفس لفظ ملائم لجر بحرف تعليل، إلا على قول من لم يشترط ذلك، [أو يقال: نصبَ على نزعِ الخافضِ][3]، ولفسد المعنى، لأن المعنى حينئذٍ، "وذكر الاعتصام لأجل الاعتصامِ"، لأن الترشيح بمعنى اللفظ هو لفظ الاعتصام، إلا أن يراد بالترشيح المعنى العام الذي هو مدانٍ للماهية، أو هو هي، أي لأجل أن يوجد الترشيح المعهود المطلق المفسر بأنه اللفظ الملائم المشبه به سوى القرينة.

وفي بعض النسخ "ترشيحٌ" بالرفع، أي تقوية، فيقرأ "ذِكر" بالرفع وكسرِ الذال على الابتداء، مضاف للمفعول الذي هو "الاعتصام، و"ترشيح" خبره، فيقرأ قوله: "باقيًا" هكذا "باقٍ"، بالكسر كـ"قاضٍ".

وإن شئت فقل: شبه الوثوق بالعهد بالاعتصام، واستعير الاعتصام للوثوق، واشتق منه فعل الأمر، الذي في قوله: ﴿**وَاعْتَصِمُوا**﴾[4]، بمعنى "ثقوا"، وذكر "الحبل" ترشيح، والمقصود هنا الأول الذي هو تشبيه العهد بالحبل، بجامع الربط بكل منهما، واستعارة العهد للحبل، وذِكْرُ الاعتصام ترشيحًا.

1- المرجع السابق، ص:01.
2- الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.
3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.
4- سورة آل عمران، الآية: 103.

(**إِمَّا**) [ترشيحًا][1] (**بَاقِيًا**): أي هو، أي ذلك اللفظ الذي وقع بذكره الترشيح، أي التقوية، وهو لفظ الاعتصام، (**على معناه**): لم يتصرف في معناه بشيء تابعًا لذكر الحبل، لم يقصد به إلا تقوية التجوز بالحبل عن العهد، هذا هو الوجه الأول من وجهي "المصنف"، وهو قوله: "يجوز أن يكون باقيًا على حقيقته، تابعًا للاستعارة"، لا يقصد به إلا تقويتهًا.

(**أَوْ**) [ترشيحًا][2] (**مُسْتَعَارًا**): أي هو، أي ذلك اللفظ الذي وقع بذكره الترشيح، أي التقوية، وهو لفظة "الاعتصام"، استعارة تبعية بالنسبة إلى "اعتصموا"، المشار إليه بقوله: "الاعتصام"، أصلية بالنسبة للاعتصام المشتق منه فعل الأمر، تحقيقية على كل حال.

(**لِلْوُثُوقِ بِالعَهْدِ**): وهذا هو الوجه الثاني من وجهي "المصنف"، وهو قوله: "و يجوز أن يكون مستعارًا من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له"، لأن المستعار منه هو "الحبل"، وملائمه "اعتصم" و"الاعتصام"، والمستعار له "العهد"، وملائمه "الوثوق"، فيستعار ملائم الحبل الذي هو "اعتصم" في التبعية، و"الاعتصامِ" في الأصلية، لملائم العهد الذي هو الوثوق، وإذا جعل الترشيح استعارة ضعف، وصار إلى التجريد أقرب، كما مر، لأن معناه صار يلائم المشبه.

وقد صرح المحقق "**التّفتازاني**" في "**مُطَوّلِه**" بأن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة، قال: (ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة، ما ذكره صاحب "**الكشّاف**" في هذه الآية، من أنه يجوز أن يكون "الحبل" استعارة لعهده، و"الاعتصام" استعارة للوثوق بالعهد، أو هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه)[3].

[هذا، وقد قال بعض: (قوله: "للوثوق"، كان الظاهر أن يقول: "للتوثقِ"، وإلا كان مجازًا بمراتبَ، كما لا يخفى، إلا أن يقول: إنه مصدر "وثقَ"، فهو بمعنى "التعلق"، الذي هو فعل الفاعل لا أثره، لأنه اعتبر الفعل الدال على أصل الحدث هو "وثق"، لا "توثق) انتهى. تأمله][4].

(**أَوْ**): ترشيحًا، (**مَجَازًا**): أي ترشيحًا متجوزًا به عن مكانه الأصلي، (**مُرْسَلًا**): واقعًا، أو كائنًا، (**فِي الوُثُوقِ بِالعَهْدِ لِ**): ملاحظة (**عَلَاقَةِ الإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ**): أي لعلاقة هي الإطلاق والتقييد، فالإضافة بيانية، هذا هو الوجه الثالث الذي زاده "الشارح" على المتن، وإذا كان الاعتصامُ مجازًا في الوثوق بالعهد، فهو مجاز مستعمل في ملائم المشبه. قال "**الحَفِيدُ**": (ومعنى إرادة الوثوق بالعهد بعلاقة الإطلاق والتقييد، أنه انطلق من الوثوق بالحبل إلى مطلق الوثوق، من قبيل الانطلاق من المقيد إلى المطلق، وانتقل من مطلق الوثوق إلى الوثوق بالعهد، من قبيل الانتقال من المطلق إلى المقيد، والداعي إلى ذلك اعتبار المجاز المرسل). انتهى[5].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– المطول على التلخيص، ص: 620.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 96.

(**فَيَكُونُ**): لفظ "الاعتصام" الذي هو ترشيح، مجاز مرسل، (**مَجَازًا**): حاصلا، (**بِمَرْتَبَتَيْنِ**):

- أحدهما: أنه انتقل من الاعتصام بالحبل، أي الوثوق به، إلى مطلق الاعتصام، أي: مطلق الوثوق، **[(154/ظ)]** من قبيل الانتقال من المقيد إلى المطلق.
- والأخرى: أنه انتقل من مطلق الوثوق إلى الوثوق المقيد بالعهد، من قبيل الانتقال من المطلق إلى المقيد، والداعي إلى ذلك اعتبار المجاز المرسل، وإنما لم ينقلوه أولا من الوثوق بالحبل إلى الوثوق بالعهد، لأنهم لم يعتبروا علاقة المجاز المرسل تقييدًا من تقييدٍ، بل تقييدًا من إطلاق، أو إطلاقًا من تقييد، كما ذكروه في العلاقات.

قال "**الشّيرانسي**": (يريد أنه يستعمل أولا الاعتصام الذي هو موضوع للتمسك والوثوق بالحبل لمطلق الوثوق، بعلاقة الإطلاق والتقييد، ثم ينقل من مطلق الوثوق إلى الوثوق بالعهد، بعلاقة الإطلاق والتقييد أيضًا، فيكون المجاز بمرتبتين، لكون العلاقة في كل مرتبة الإطلاق والتقييد، إلا أن في المرتبة الأولى التقييد للمنقول عنه والإطلاق للمنقول إليه، وفي المرتبة الثانية بعكس ذلك)[1] انتهى.

هذا، ويجوز تعليق "بمرتبتين" بـ"يكون"، (**أو**): مجازًا مرسلًا واقعًا، أو كائنًا، (**فِي الوُثُوقِ**): المطلق كما في بعض النسخ، فهو مجاز مرسل استعمل في القدر المشترك بين الوثوق بالعهد، والاعتصام بالحبل، [فهو مجاز بمرتبة واحدة][2]. هذا هو الوجه الرابع الذي زاده "الشارح" أيضًا على المتن.

وناقش "**الحَفِيدُ**" في كل من احتمالي الاستعارة و المجاز المرسل، للوثوق بالعهد: "بأن احتمال الاستعارة والمجاز المرسل للوثوق بالعهد، أي استعمال "الاعتصام" في الوثوق بالعهد على الوجهين المذكورين يلزم عليهما التكرار، فإن الاعتصام مستعمل في الوثوق بالعهد على الوجهين السابقين، و"الحبل" مستعمل في العهد على سبيل الاستعارة، فيصير المعنى: ثقوا بالعهد، بعهد الله، إلا أن يعتبر التجريد، يعني تجريد الوثوق عن تقييده بالعهد، ويضعفه أنه يؤدي إلى اعتبار الشيء، وهو استعمال الاعتصام في الوثوق بالعهد وعدم اعتباره، وهو استعماله في مطلق الوثوق. والاعتبار المذكور وعدمه في حالة واحدة غير معقول، فيرتكب التكرار للتأكيد، وهو معقول، لأن المقام يناسب أن يبقى الاعتصام على حقيقته، أو يحمل المجاز على القدر المشترك، أي مطلق الوثوق"[3]. انتهى. بزيادة إيضاح وغيره.

(**كَأَنَّهُ**): أي الشأن، (**قِيلَ**): أي قال الله، (**ثِقُوا**): بثاء مثلثة مكسورة، [أمر من الوثوق][4]، كـ"عِدوا" بكسر العين وضم[5] الدال، أمر من "الوعد"، حذفت الواو، إذ قال في "**الخُلَاصَةِ**":

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 17 (و).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 97-98.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- ورد في الأصل: "وخفة"، والصواب ما أثبتناه.

فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كوَعَدْ احْذِفْ، وفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ [1]

سألني بعض الطلبة، عند الوصول في هذا المحل والاستدلال بالبيت على ثبوت ذلك في النحو، عن وزن هذا البيت كيف هو، وزعم أنه منكسر غير مستقيم، وذلك حال إقرائي. وأجبته: بأن تنوين "أمر" مكسور، وبكسره [مع حذف همزة "أو" للضرورة][2]، يستقيم الوزن ويزول الانكسار، ولكن التصرف في الحرف بحذف بعضه ضعيف جدًا، ولو ضرورةً، وإن أولى من هذا منع تنوين "أمر" للضرورة، وتثبت همزة "أو"، فيستقيم الوزن، سواءً منع تنوينه وأبقي على الكسر للراء، أو منعَ وفتح راؤه، كما لا ينصرف، وذلك للضرورة جائزٌ، و "فَا" مقصور للضرورة، أي: فاء أمرٍ.

(**بِعَهْدِ اللهِ**): قال بعضهم: ذلك تفسير للآية على جميع الوجوه، وفيه نظر، لأنه لا يناسب الوجه الأول الذي هو البقاء على الحقيقة، إلا أن يقال: إنه أطلق الجميع على المعظمِ، أو يقال: "هم" بيان لما يناسب الآية، لأن التمسك الحقيقي بالحبل الحقيقي أو بالعهد لا يتأتى فيها.

قال "**جَار الله**": (قولهم:"اعتصمت بحبله"، يجوز أن يكون تمثيلًا، لاستظهاره به ووثوقه بحمايته باستمساك المتدلي من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعار لعهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد، أو ترشيحًا لاستعارة الحبل بما يناسبه، والمعنى: اجتمعوا على استعانتكم بالله ووثوقكم ولا تفرقوا عنه، أو اجتمعوا على التمسك بعهده إلى عباده، وهو الإيمان والطاعة أو بكتابه، لقول النبي ﷺ : ((**القُرْآنُ حَبْلُ اللهِ المَتِينِ، لا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، ولا يخلق عن كثرة الرد، مَنْ قَالَ بِهِ صَدقَ، ومَنْ عَمِلَ بِهِ رشَدَ، ومنْ اعْتَصَمَ به هُديَ إلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**))[3] انتهى)[4].

(**وَحِينَئِذٍ**): في بعض النسخ و"ح"، وفي بعضها و "ح" اختصارًا عن "حينئذ"، في الخط على ما مر، و"الحين" متعلق بنسبة الخبر إلى المبتدأ، [أو بترشيح إن فسر بتقوية، أي كل واحد آلة ترشيح، أي تقوية للآخر، وتقديم معمول المصدر عليه مختلف فيه، على ما بسطته في "**الحَوَاشِي**"][5]، والتعويض عوض عن جملة جملة تقديرها [مع غيرها هكذا][6]: "وحين إذ جعلنا الاعتصام غير باق على معناه الأصلي"، سواءً كان مستعملا في الوثوق، على وجه الاستعارة أو المجاز المرسل، على ما تقرر فيهما من كون الاستعارة استعارة الاعتصام للوثوق بالعهد، وكون المجاز المرسل مجازًا عن الوثوق بالعهد، أو عن مطلق الوثوق.

1– متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، مؤسسة الرسالة، لبنان،ط1، 2002م،ص: 124.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– جزء من حديث مطول، نقلة الترمذي، ثم أردف قائلا: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات، وإسناده مجهول). الجامع الكبير للترمذي،(2906) –باب ما جاء في فضل القرآن– ج6، ص: 29.

4– تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه: علي مأمون شيحا، دار المعرفة، لبنان،ط3، 2009م، ص: 186.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وأما تقدير "**الحفيد**": (حين كونِ الاعتصام غير باق على معناه)[1]، فتقدير معنى، لا تقدير إعراب، لأنه أسقط "إذ"، وقدر "الكون" وهو مفرد، وهو قول "**الشّيرانسي**": (أي حين استعمال الحبل في العهد بطريق الاستعارة واستعماله في الوثوق بالعهد بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل، أو في مطلق الوثوق بطريق المجاز المرسل)[2].

(**كُلٌّ**): أي كل واحد، (**مِنَ التَّرْشِيحِ والاسْتِعَارَةِ تَرْشِيحٌ لِلآخَرِ**): ووجه هذا على ما رمز إليه "**الحفيد**" رمزًا، وأوضحته إيضاحًا. **[(155/و)]** إذ لفظ "الاعتصام" الذي معناه الأصلي التمسك بالحبل، ملائم لحقيقة معنى الحبل، فيكون ترشيحا لاستعارة لفظ الحبل لفظًا ومعنى، إن كان باقيا على معناه الأصلي، ولفظا لا معنى إن لم يكن باقيًا على معناه، وكذا "الحبل" يكون ترشيحًا لفظًا لا معنى، لاستعمال لفظة الاعتصام في الوثوق على وجه الاستعارة، أو على وجه المجاز المرسل، لكنه بالنظر إلى وجه الاستعارة ظاهر، وأما بالنظر إلى كونه مجازا مرسل ففيه نوع غرابة، وإليه أشار بـ"التأمل"، لدقة المقام ليطلع على حقيقة الحال، وللتنبيه على أن المجاز المرسل رشح الاستعارة، ورشحته الاستعارة لكن لفظًا فيهما، فعلم منه أن الترشيح يكون للمجاز المرسل كما يكون للاستعارة، وكأنه قال: "تَنَبهْ"، على أنه لزم جواز الترشيح للمجاز المرسل.

هذا، وقد يبحث هنا بأنهم صرحوا بأن الترشيح ليس استعارة ولا مجازًا، واستدلوا عليه بما ذكره صاحب "**الكشّاف**" [في الآية][3]، وقد مر فعل ذلك "**السّعد**" ومتابعوه، فكيف يتم ما ذكره "المصنف" في الاحتمال الثاني، وما ذكره "الشارح" مرارًا من جواز كون الترشيح مجازًا ؟

ويمكن أن يجاب عنه بأن ما حكم عليه بعدم كونه مجازًا، مجازًا بالاستعارة، ولا مجازًا مرسلاً أصلا هو الترشيح الكامل وما هو خال عن التكلف، وما ذكره "المصنف" في الشق الثاني وكرره "الشارح" هو الترشيح الناقص، المشتمل على التكلف، على ما أشار إليه "الشارح" بقوله: "ولا يخفى...الخ".

قال "**الشّيرانسي**": (ومما ينبغي أن يعلم أنه حين [استعمال][4] "الاعتصام" في الوثوق بالعهد، كما يكون كل من الاعتصام والحبل ترشيحًا للآخر، يكون كلا منهما تجريدًا للآخر، الترشيح بالنظر إلى اللفظ، والتجريد بالنظر إلى المعنى المستعمل فيه). انتهى[5]. وإذا اطلعت على ما قلنا، (**فَتَأَمَّلْ**): فيه، وقد علمت مما مر وجه أمره أمره بالتأمل.

1– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 97.

2– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 17 (ظ).

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– "مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 17 (ظ).

(**وَلَا يَخْفَى**): عن الفطن هذا استبعاد للوجه الثاني، الذي ذكره "المصنف" بقوله: "ويجوز أن يكون مستعارا...الخ". واعتراض على "المصنف" حاصله أنه ينبغي إبقاء الترشيح على الحقيقة، لأنه إذا كان [مجازًا عن][1] ملائم المستعار له، فهو بالتجريد أشبه وأنسب و أقرب.

(**أَنَّ التَّرْشِيحَ**): أي التقوية للاستعارة، فـ"باء" قوله: (**بِذِكْرِ**): متعلقة به، كـ"باء":"كتبت بالقلم"، أو بمحذوف نعت له، أو حال منه، أي التقوية الحاصلة أو الواقعة، أو حاصلة أو واقعة بذكر، (**المُلَائِمِ لـ**):لمستعار منه، (**المُشَبَّهِ بِهِ**): ويجوز أن يكون الترشيح بمعناه الاصطلاحي العام، أي الترشيح الواقع في الاستعارة، لا باعتبار ما هو في كلام "الشارح"، الذي هو قوله: "بذكر الملائم المشبه به"، فيصح في "الباء" تعلقها بمحذوف حال أو نعت، على ما مر.

قال بعض: "الباء" للتصوير، أي الترشيح المصور بذكر الملائم للمشبه به.

(**يَبْعُدُ شُمُولُهُ**): هذه الجملة خبر "أن"، (**لِذِكْرِ المُلَائِمِ لِلْمُشَبَّهِ**): المستعار له، (**بِلَفْظِ**): متعلق "بذكر" (**المُلَائِمِ لِلْمُشَبّه به**): المستعار منه.

وقوله: (**وَكَأَنَّهُ**): جواب عن الاعتراض على الوجه الثاني "للمصنف"، والاستبعاد لذلك الوجه، أي: وكأن "المصنف" (**أَخَذَهُ**): أي أخذ تجويز الوجه الثاني، أو أخذ تجويز الوجهين الأول والثاني، اللذين ذكرهما هنا، [اللذين هما بقاء الترشيح على حقيقته، وكونه مستعارًا على ما مر][2].

(**مِمَّا ذَكَرَهُ**) ["**السعد**"][3] (**الشَّارِحُ المُحَقِّقُ**): للتلخيص، وفي بعض النسخ "**الشّ**"، اختصارًا من لفظة "الشارح" في الخط، (**فِي شَرْحِهِ**): أي في تفسيره وكشفه، و ذلك المعنى مصدري، فقوله: (**لِلتّلخِيصِ**): متعلق به على إجازة تعلق لام التقوية، بل من حيث المعنى متعلق به قولا واحدًا، وإن أخرجنا لفظة الشرح عن المعنى المصدري، و فسرناه بالكتاب المعروف تعلق قوله: "للتلخيص" بمحذوف نعت أو حال للشرح، أي في شرحه الواقع "**للتّلْخِيصِ**"، أو في شرحه واقعًا للتلخيص، والمراد بـ"**شرحِ التّلخيصِ**"،"**المُطَوّلُ**"، بدليل أن ما ذكره الشّارح "**عِصَامُ الدِّينِ**" من الاستنباط مذكور فيه، دون "**المُخْتَصَرِ**".

وقوله: (**إِنِّي اسْتَنْبَطْتُ**): بكسر همزة "إن"، أي استخرجت تفسير لقوله: مما ذكره "الشارح" المحقق، أو هو محكي بقول محذوف، أي قائلا: "إني استنبطت"، (**مِنْ كَلَامِ**): "**الزّمَخْشَرِي**" الواقع في "**الكَشَّافِ**"، في تفسير ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[4] من سورة البقرة، الذي هو هكذا ["فإن قلت: من أين][5] شاع استعمال "النقض" في إبطال العهد ؟ قلت: من حيث...الخ، وسيأتي بتمامه في الفريدة الثانية من العقد الثالث.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- سورة البقرة، الآية: 27.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ قَرِينَةُ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ ذِكْرُ مُلَائِمِ المُشَبَّهِ بِلَفْظِ مَا يُلَائِمُ المُشَبَّهَ بِهِ**): وهذا الكلام محكي عن "**السّعد**" بالمعنى لا باللفظ، فقولي، أي قائلا: "إني استنبطت...الخ".

وقول "**الدّلجي**": (قال "**السّعد**": إني استنبطت...الخ، نظرا للمعنى)[1].

وقوله: (**فِيمَا ذَكَرَهُ**): أي مما ذكره، بدل من قوله: من كلام "**الكشّاف**"، ويجوز تعلقه بمحذوف وجوبًا حال من كلام "**الكشّاف**"، أي من كلامه، حال كونه مذكورا في جملة ما ذكره في (**قَوْلُهُ تَعَالَى**: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[2]، **وسَنَذْكُرُ**): أي سأذكر، (**تَفْصِيلَهُ**): أي تفصيل كلام "**الكشّاف**"، (**ومَا عَلَيْهِ**): أي وما يثبت عليه، أو يرد عليه من الإشكال، (**فِيمَا سَنَذْكُرُهُ**): أي في جملة كلام سنذكره.

(**فِي الاسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِيَةِ**): قال "**الشّيرانسي**": (وجه أخذ "المصنف" شمول الترشيح للفظ ملائم المشبه به، المستعمل في ملائم المشبه من كلام شَرْحِ "**التّلْخِيصِ**"، أنه لما ظهر منه أن قرينة الاستعارة المكنية التي بها تتم الاستعارة، تتحقق بالطريق المذكور، فتحقق الترشيح الذي هو لمجرد تزيين الاستعارة بذلك الطريق الأولى) انتهى[3].

تَنْبِيـــــــه:

في الترشيح أربع صور: بقاؤه على حقيقته، واستعارته لملائم المشبه، ومجازيته عنه، أو عن القدر المشترك، ومثلها في التجريد، ومن قال إن صور كلٍ خمسٌ، ففيه نظر ظاهر، لأن كونه تابعًا، ليس شيئا زائدًا على بقائه على حقيقته، قاله "**الدّلجي**"[4]. والله أعلم.

1– إشارة إلى قول الدلجي: (إني استنبطت: أي قال السعد: إني استنبطت تنبيه قد علم أن في الترشيح أربع صور، بقاؤه على حقيقته، واستعارته لملائم المشبه، ومجازيته عنه، أو عن القدر المشترك، ومثلها في التجريد). مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 50.

2– سورة البقرة، الآية: 27.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 17 (ظ).

4– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 50.

خَاتِمَـــــــــــة:

تقدم غير مرة **[(155/ظ)]** تعريف "**التّجْرِيدِ البَدِيعِيِّ**"، وهو أقسام:

– منها ما يكون بـ"من" التجريدية، نحو: "لِي من زيدٍ صديقٌ حميمٌ"، أي "يقعُ زيد من الصداقة حدًا صح معه أن يستخلص منه صديق آخر مثله في الصداقة".

– ومنها ما يكون بـ"الباء" التجريدية، [الداخلة في المنتزع][1]، نحو: "لئنْ سألتَ بكرًا، لتسألنَ به البحرَ"، بولغ في اتصافه بالجود، حتى انتزع منه بحر في الجود.

وزعم بعض في أمثلة "من"و"الباء" التجريدية حذف مضاف بعدهما، أي: "لتسألن بسؤاله البحر"، ولا يخفى ضعف قولك: "لي من حصول زيد صديقٌ"، لفوات المبالغة.

– ومنها ما يكون بـ"باء المعية" في المنتزع، كقوله:

وشَوْهَاءَ تَعْلُو بِي إِلَى صَارِخِ الوَغَى[2] بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلُ الفُنَيْقِ المُرَحَّلِ [3]

أي: تعدو بي ومعي من نفسي مستعد للحرب، بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر[4]، و"شوهاء" أي قبيحة منظرًا، ولكن يمدح الفرس بكونها شوهاء، أي واسعة الشدقين، وقيل: يراد فرس قبيحة الوجه، لما أصابها من شدائد الحرب، و"تعدو" بمعنى تسرع، و"صارخ الوغى" بمعنى المستغيث في الحرب، و"بمستلئم" بمعنى بلابس لآمة بالهمز، و"الباءُ" للمصاحبة، و"الفنيق"[بفتح الفاء وكسر النون][5] الفحل المكرم، و"المرحل": من رحل البعير، شخصه من مكانه، و"اللامةُ" الدرعُ.

– ومنها ما يكون بدخول "في" في المنتزع، من نحو قولهم: ﴿**فِيهَا دَارُ الخُلْدِ**﴾[6]، أي: في جهنم، وهي دار الخلد، لكن انتزع منها دارًا أخرى، وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار، تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة.

– ومنها ما يكون بدون توسط حرفٍ، كقوله:

فَلَئِـــنْ بقيتُ لأَرْحَلَّنَ لِغَــزْوَةٍ تَحْوِي الغَنَائِمَ أَوْ يَمُــوتَ كَرِيمُ [7]

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– وردت في الأصل: "الوغا"، والصواب ما أثبتناه.

3– البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر "ذي الرمة". ورواية الديوان:

وشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلُ الفُنَيْقِ المُدَجَلِ

– ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995م، ص: 233.

4– وردت في الأصل: "ءاخر".

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– سورة فصلت، الآية: 28.

7– البيت من بحر "الكامل"، وهو لقتادة بن مَسْلَمَةَ الحنفي. ديوان الحماسة، أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، رواية: الجواليقي، شرح وتعليق: أحمدحسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، (259)، ص: 139 .

انتزع من نفسه كريمًا مبالغة في كرمه، ولذا لم يقل: "أو أموت"، بخلاف: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ**﴾[1]، إذ لا معنى للانتزاع فيه.

قال في "**الصّغِيرِ**": (فإن قيل: هذا – يعني ما في البيت – من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة، قلنا: لا ينافي التجريد على ما ذكرناه)[2]، أي من أنه أراد بالكريم نفسه، وانتزع من نفسه كريمًا، مبالغة في كرمه.

قال بعضهم: المقصود من "**الالْتِفَات**" المشهور على ما عرف: إرادة معنى واحد في صور متفاوتة، استجلابا لنشاط السامع، واستدرارا لإصغائه إليه، والمقصود من التجريد المبالغة في كون الشيء موصوفا بصفة، وبلوغه النهاية فيها، بأن ينتزع منه شيء آخر[3] موصوف بتلك الصفة، فمبنى "الالتفات" على ملاحظة اتحاد المعنى، ومبنى "التجريد" على اعتبار التغاير إدعاءً[4]، فكيف يتصور اجتماعهما.

نعم، ربما أمكن حمل الكلام في كل منهما بدلا من الآخر، وأما أنهما مقصودان معًا فلا.

ويكفي في "**الِالْتِفَاتِ**" و"**الافْتِنَانِ**" اتحاد المعنى في نفس الأمر، فإذا عبر المتكلم عن نفسه بطريقي الخطاب والغيبة، فإن لم يكن وصف يقصد المبالغة في اتصافهما به لم يكن تجريدًا أصلا، وإن كان هناك وصف يحتمل المقام المبالغة فيه، فإن انتزع من نفسه شخصاً آخر موصوفًا به، فهو تجريد، وليس من الالتفات في شيء، وإن لم ينتزع بل قصده مجرد الافتنان في التعبير عن نفسه، كان التفاتا، عند الجمهور، وعلى مذهب "**السّكاكي**".

وإن شئت زيادة توضيح، فاعلم أن قولنا: "**تَطَاوَلَ لَيْلُكَ**"[5]، إن حمل على الالتفات كان فيه إيهام الخطاب، وملاحظة أن المراد نفس المتكلم، ولم يكن هناك مبالغة في اتصافه بالمحزونية بطريق انتزاع محزون آخر منه، وإن حمل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب، وإظهار أن المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه، وكان فيه مبالغة في اتصافه بالمحزونية، بطريق الانتزاع.

قال "**الحَفِيدُ**"– "**حَفِيد السَّعْدِ**"–: (يكفي في "الالتفات" و"الافتنان" اتحاد المعنى في نفس الأمر، ولا ينافيه اعتبار التغاير ادعاء[6]، ألا ترى أن صاحبَ "**المِفْتَاحِ**" جوز أن تكون فائدة الالتفات في مثل: "**تَطَاوَلَ لَيْلُكَ**"، أن المتكلم من شدة المصيبة وقع شاكًا في اتحاده مع نفسه، فأقامها مقام مكروب، فخاطبها تسليًا لها،

1– سورة الكوثر، الآية: 02/01.

2– المختصر على التلخيص، ج2، ص: 164.

3– وردت في الأصل: "ءاخرا".

4– وردت في الأصل: "ادعاءا"، والصواب ما أثبتناه.

5– جزء بيت من بحر"المتقارب"، و تمامه:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ وَنَامَ الخَلِيُ وَلَمْ تَرْقُدِ

– وقد اختلف الرواة في نسبته. فرواه الأصمعي، وأبو عمر، والشيباني، وأبو عبيدة، لامرئ القيس بن حجر الكندي، ورواه ابن دريد لامرئ القيس ابن عابس الكندي الصحابي، وقال ابن الكلبي: هو لعمرو بن معد يكرب. ديوان امرئ القيس، ص: 53.

6– وردت في الأصل: "ادعاءا"، والصواب ما أثبتناه.

فلا ينافي الالتفات أن تعتبر المغايرة أيضًا، بحيث ينتزع منه موصوفًا آخر[1]. نعم لا يلزم ذلك المغايرة والانتزاع في الالتفات)[2].

و"تحوي" -في البيت- بمعنى: "تجمع"، و"يموت": منصوب بأن مضمرة، أي: "إلا أن يموت"، استثناءً[3] على سبيل المبالغة، لأن الموت ليس داخلا في البقاء.

وقيل: التقدير في البيت "أو يموت مني كريم"، فيكون من قبيل: "لي من زيدٍ صديق حميم"، ولا يكون قسما آخر[4]، وفيه نظر، لأنه لا حاجة إلى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه وتمام المعنى بدونه ولا قرينة عليه.

وفهم بعض من "**التّلْخِيصِ**" أن مراده بقوله: (وفيه نظر)[5]، أن في البيت نظرا، لأنه من باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة، لأنه أراد بالكريم نفسه، ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات، بل هو واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته، فيجعلها لنكتة، كالتوبيخ في: "**تَطَاوَلَ لَيْلُكَ**"، والتشجيع في قوله:

أَقُولُ لهَا إِذَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ مَكَـانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي [6]

- ومنها ما يكون بطريق الكناية، كقوله:

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيّ، ولَا يَشْـرَبُ كَأسًا بِكَفٍّ مَنْ بَخِلَا [7]

أي يشرب الكأس بكف الجواد، انتزعَ منه جوادًا يشربُ هو بكفهِ على طريق الكناية، لأنه إذا نفى عنهُ الشراب بكف البخيل فقد أثبت له الشربَ بكفِ الكريمِ، ومعلوم أنه يشربُ بكفه، فهو ذلك الكريم.

وقد خفي هذا على بعضهم، فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فتجريد، وإلا فكنايةٌ عن كون الممدوحِ غير بخيلٍ، وليس من التجريد.

وأقول: الكناية لا تنافي التجريد على ما قررنا، ولو كان الخطابُ لنفسه لم يكن قسمًا بنفسه، بل داخلًا في مخاطبةِ الإنسان نفسه، قاله "**السّعْدُ**"[8].

قال "**حَفِيدُهُ**": (ينبغي أن يعلم أن قوله: "ولا يشرب" عطفٌ على "يركب"، والضـمير لـ"من"، فالتـجريد

1- وردت في الأصل: "ءاخر".

2- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 117-118.

3- وردت في الأصل: "استثناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

4- وردت في الأصل: "ءاخر".

5- إشارة إلى قول الخطيب القزويني -بعد تمثيله بالبيت السابق (فَلَئِنْ بقيتُ لأَرْحَلَنَ لِغَزْوَةٍ)-: (وقيل: تقديره: أو يموت مني كريم، وفيه نظر). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 94.

6- البيت من بحر "الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب العلمية، مصر، ج3، ص: 35.

7- البيت من بحر "البسيط"، وهو للأعشى الأكبر.ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، ط1، دت، (35)، ص: 235.

8- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 664.

أولا في جنس الممدوحِ، وثانيًا في الممدوحِ، ففيه [يد][1] من المبالغةِ)[2].

قال بعضهم: "مقصودُ الشاعرِ وصفُ الممدوحِ بنفي البخلِ وإثبات الجودِ، وقد نفى عنه الشرب بـ"كف البخيلِ"، ولا شك أنه يشرب بكفه، فلا يكون بخيلًا، لأن كونه بخيلا يستلزمُ الشرب بكف البخيلِ، فكنى بنفي اللازمِ عن نفي الملزومِ، ويفهم من نفي البخلِ عنه كونهِ **[(156/و)]** جوادًا، بحسب اقتضاء المقام، وبهذا المقدار يتم المقصود".

ولا دليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف البخيل، كناية عن إثبات الشرب بكف كريم، منتزع له، مغاير له ادعاءً[3]، ليكون تجريدًا، بل هو تطويل للمسافة بلا ثبت، يؤيد ما ذكرناه أنك إذا قلت: "يا من يشرب بكف كريم"، تبادر منه أنه يشرب بكفه، فهو كريم، لا أنه يشرب بكف آخر[4] منتزعٍ منه، وإن كان محتملا للكلامِ، فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيلٍ، لا يجامع كونه تجريدًا.

نعم، كونُه كناية عن إثبات شربهِ بكف كريمٍ منتزعٍ منه، وأما قوله: "ولو كانَ الخطاب بنفسه...الخ"، فإنما يرد عليهِ إذا كانَ مرادهُ بِمَا ذكره، توجيه ما في "**التّلخيصِ**"، وأما إذا أريد به رده فلا.

وتعبيره بـ"كأنه انتزع" ركيك، والمناسب إسقاط "كأنه".

– ومنها مخاطبة الإنسان نفسه، وبيان **التجريد** في ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصًا آخر مثله في الصفات التي سيق إليها الكلام، ثم يخاطبه، كقول "**أَبِي الطّيّبِ**":

لَا خَيْلَ عندَكَ تُهْدِيهَا ولَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لمْ يُسْعِدِ الحَالُ [5]

أي: المتنبي انتزع من نفسه شخصا آخر مثله، في فقد الخيل والمال وخاطبه، ومثله قول "**الأعشى**"[6]:

وَدِّعْ[7] هُرَيرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وهَــلْ تُــطِيقُ وَدَاعًـا أيُّهَا الرّجُلُ [8]

قاله "**السّعدُ**" [مع "**الخَطِيبِ**"][9]، لكنه عبر بـ"كأنه انتزع"[10]، وقد علمت ما فيه. والله أعلم.

1– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 118.

3– وردت في الأصل: "ادعاءا"، والصواب ما أثبتناه.

4– وردت في الأصل: "ءاخر".

5– البيت من بحر "البسيط". ديوان أبي الطيب المتنبي، ص: 486.

6 – الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل بن عوف ، أبو بصير، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، نشأ راوية لخاله المسيب، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وهو أحد شعراء المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، له:"ديوان شعر"، توفي العام: 7هـ. ينظر: الأعلام: 341/7. وطبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة،ج1،ص:65.

7– وردت في الأصل "فَدَعْ"، والصواب ما أثبتناه.

8– البيت مطلع معلقته المشهورة، وهي من بحر "البسيط"، ديوان الأعشى الكبير، (06)، ص: 55.

9– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

10– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 10.664

الفَرِيدَةُ السَّادِسَةُ
فِي المَجَازِ المُرَكَّبِ

والأصل في المجاز، المجاز المفرد، وهو المقصود عند الإطلاق حيث لا قرينة، كما لـ"**الشّنواني**"[1].

(**المَجَازُ المُرَكَّبُ: هُوَ اللّفْظُ المُرَكَّبُ**)، أخرج بـ"المركب" المفرد، في بعض النسخ: "وهو اللفظ المركب"، (**المُسْتَعْمَلُ**): أخرج المهمل، كقولك: "ديز مُرَكَّمٌ" مقلوب: "زيد مكرم" (**فِي**): معنى، (**غَيْرِ مَا**): أي غير معنى أو غير المعنى [الأصلي][2]، الذي (**وُضِعَ لَهُ**): حقيقة، أخرج به الحقيقة المركبة، نحو: "زيدٌ رجلٌ شجاع"، (**لـ**) ملاحظة، (**عَلَاقَةٍ**):[مشابهة أو غيرها][3]، أو التقدير لعلاقةٍ ملاحظة، أو التعليل مغن عن التقدير، على حد ما مر في المجاز المفرد، فراجعه إن شئت. أخرج بذلك الغلط، كقولك: "خُذْ هذَا الفرس"، في مقام: "أعطني هذا الكتابَ"، على حد ما مر في المجاز المفرد، فراجعه إن شئت.

(**مَعَ قَرِينَةٍ**): [حالية أو مقالية][4] (**كَالْمُفْرَدِ، أَيْ كَقَرِينَةِ**): المجاز (**المُفْرَدِ، فِي كَوْنِهَا مَانِعَة عَنْ إِرَادَةِ**): المعنى (**المَوْضُوعِ لَهُ**): اللفظ أخرج به الكناية المركبة، كقول من يطلب: "والله إني لمحتاج"، فإنه لفظ مركب مستعمل في غير ما وضع له، لملاحظة علاقةٍ، لأن قوله:"والله إني لمحتاج"، موضوع لمجرد الإخبار بالاحتياجِ، فأخرج عن ذلك، واستعملَ كنايةً عن الطلبِ، ولم يوضع للكناية عنه حقيقةً، وليس مجازًا لأنه لا تمنعُ قرينة الإخراجِ عن ذلك.

والاستعمال في الكناية المذكور أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي، الذي هو الإخبار بالاحتياج، والقرينة المذكورة حالية، وهي حال السائل الطالب، بخلاف المجاز [مطلقًا][5]، فإنه لا يصح معه إرادة المعنى الحقيقي، على ما تقدم.

هذا، ولا يخفى أن "الشارح" جعل التشبيه في كلام "المصنف" بين القرينتين، قرينة المجاز المفرد وقرينة المجاز المركب، حيث قال: "أي كقرينة المفرد"، وكأنه راعى قرب قول "المصنف": "كالمفرد"، إلى قوله: "مع قرينة"، وملاصقته به، فأرجع التشبيه إليه.

1- الشنواني: محمد بن علي بن منصور الشنواني، الشافعي، الفقيه النحوي المعقولي، ولد بمحافظة المنوفية بمصر، وبها نشأ، تتلمذ على العديد من أعلام عصره، كان حييا ذكيا فطنا جيد الحفظ، من مؤلفاته: "حاشية على شرح الجوهرة في التوحيد"و"حاشية على السمرقندية" –في علوم البلاغة–، توفي العام: 1233هـ. ينظر: الأزهر خلال ألف عام، محمد عبد المنعم خفاجي،ج2، ص: 256/255. عجائب الآثار في التراجم والأخبار(تاريخ الجبرتي) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ج3، ص: 269.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

ويجوز أيضًا أن يكون التشبيه بين نفس المجازين: المجاز المفرد والمجاز المركب، فشبه المركب بالمفرد، وهو الأظهر عند "**الحَفِيدِ**"[1]، ووجه الشبه ما أشار إليه [المصنف][2] بقوله: (إن كانت علاقته غير مشابهة، فلا يسمى استعارة، وإلا سمي استعارة).

وحاصله أنه أراد أن المجاز المركب كالمجاز المفرد في الانقسام إلى: المجاز المرسل، والمجاز بالاستعارة.

قلت: ويجوز أن يكون التشبيه في كل ما ظهر من الاحتياج إلى العلاقة كاحتياج المجاز المفرد إليها، ومن الاحتياج إلى القرينة كاحتياجِ المجازِ المفردِ إليها، ومن الاستعمال في غير ما وضع له كذلك، ثم فيما ذكره "الشارح"، وما استظهره "**الحَفِيدُ**"، **[**وهو ظاهر "**الطّبلاوي**"، إذ قال:

مُرَكَّبُ المَجَازِ مِثْلُ المُفْرَدِ فِـــي ذَلِكَ المَـــعْنَى..... [3]

قال في الشرح: (لما فرغ من المجاز المفرد بقسميه، شرع في المركب، و ذكر أنه مِثْلُهُ في الحد السابق، فهو المركبُ المستعملُ فيما وُضِعَ لهُ، لعلاقة مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ الموضوعِ له)[4] **]** [5].

وقال "**الخَطِيبُ**"و"**السّعْدُ**": (وأما المجاز المركب، فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي، الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل، وهو ما يكون وجهه منتزع من متعدد للمبالغة في التشبيه)[6].

وخرج بقولنا: "تشبيه التمثيل" الاستعارة في المفرد، وقولنا: "للمبالغة"، إشارة إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب، ونعني بتشبيه التمثيل: تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمورٍ بالأخرى منهما، وبالمبالغة فيه أن تدخل صورة المشبه في جنس المشبه به، مبالغة في التشبيه، وتذكر بلفظ المشبه بها من غير تقييد بوجه من الوجوه. (وحاصله أن تشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها، فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها)[7].

1– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 99.

2– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– قال الطبلاوي:

مُرَكَّبُ المَجَازِ مِثْلُ المُفْرَدِ فِي ذَلِك المَعْنَى، فَإِنْ لَمْ تُوجَدِ

– منظومة الطبلاوي في الاستعارة: سبط ناصر الدين الطبلاوي، ص: 02.

4– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 47.

5 – العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– ينظر المطول على التلخيص، ص: 604.

7– المصدر نفسه، ص: 604.

قال "**الحَفِيدُ**": (لا يخفى أن الهيئة التركيبية موضوعة للإيقاع والانتزاع أو الوقوع أو اللاوقوع، ولا فائدة في تشبيه شيء منها، وذلك لأن المقصود من قولنا: "إني أراك مثلا"، تشبيه التردد المعنوي بالتردد الحسي، بل تشبيه الهيئة الحاصلة لأحد المترددين بالأخرى)[1]. انتهى.

هذا، ولا يخفى أن الظاهر من صنيع "المصنف"، حيث قدم المجاز المفرد المرسل والاستعاري، وقسم الاستعاري إلى: مطلق ومرشح ومجرد، ثم ذكر المركب، ولم يذكر له إطلاقًا ولا تجريدًا ولا ترشيحًا، أن المركب لا ينقسم إلى مرشح ومجرد و مطلق.

وليس كذلك، لأنه ينقسم إلى ذلك مرسلا كان، أو استعاريًا، كالمجاز المفرد، فكان الأولى تقديم مبحث المركب على ذكر الانقسام إلى مطلق ومرشح ومجرد، لئلا يتوهم عدم انقسام المركب إلى ذلك، وإذا كان الأمر كما ذكرت (**فَيَصْدُقُ التَّعْرِيفُ**): المذكور للمجاز المركب، (**عَلَى مَجْمُوعِ**): [مثل قوله تعالى][2]: (﴿**واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾)، وإنما قال: "على مجموع هذه الألفاظ التي هي "اعتصموا بحبل الله جميعًا"، لأجل أن يظهر لك تحقق التركيب في المجاز، مع أن التجوز إنما سار إليه من الاستعارة في بعض أجزائه، والمجاز المركب لا يشمل المركب الذي سرى إليه التجوز من جزئه، فيكون التعريف المذكور غير **[(156/ظ)]** مانع لدخول نحو ما ذكر، [من المركب الذي سرى التجوز فيه، باعتبار الاستعارة في بعض أجزائه][3] فيه، مع أن نفس المجموع المذكور لا يسمى استعارة تمثيلية، لأنها إنما تكون في هيئة المركب، بل ولا يسمى نفس المجموع استعارة مطلقًا، لا تصريحية ولا مكنية ولا تحقيقية ولا تخييلية، و لا غير ذلك، لأن الاستعارة الجارية فيه إنما جرت في نفس جزئه، لا في المجموع.

(**عَلَى الاِحْتِمَالَيْنِ**):[المذكورين][4] اللذيْن هما: كون الترشيح باقيًا على حقيقته، وكونه غير باقٍ، وقد ظهر لك من قوله: "على مجموع...الخ"، أن مراده على مجموع ذلك، لا على "الحبل" فقط، والمراد المركب الذي يكون التجوز فيه باعتبار الاستعارة في بعض أجزائه، كما في الآية، وكما في نحو: "جاءني أسدٌ يرمي".

والحاصل أن ذلك التعريف غير مانع، لصدقه على غير المعرف، ويمكن دفع ذلك بقيد الحيثية المرادة، أي المركب المستعمل في غير ما وضع له، من حيث أنه مركب، والمركب الذي سرى فيه التجوز من جزئه، لم يستعمل في غير ما وضع له من حيث أنه مركب، بل من حيث أن جزءه مستعمل في غير ما وضع له.

(**لِأَنَّهُ إِذَا اسْتُعْمِلَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ المُرَكَّبِ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، فَقَدْ اُسْتُعْمِلَ مَجْمُوعهُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ**): أي لأنه يصدق على المجموع أنه مستعمل في غير ما وضع له، لاستعمال جزء من أجزائه في غير ما وضع له، (**لِأَنَّ المَوْضُوعَ لَهُ المَجْمُوعُ**): نائب للموضوع، (**مَجمُوعُ**): خبرُ "أن"، أي لأن المعنى الذي وضع له

1– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 109.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

4– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

المجموع، هو مجموع (**أُمُورٍ وُضِعَ لَهُ**): أي لمجموع الأمور، (**الأَجْزَاءُ**): (فالمجموع الأول الألفاظ، والمجموع الثاني: المعاني، أي المعنى الذي وضع له مجموع الألفاظ، هو مجموع المعاني التي وضعت لها الأجزاء.

قال "**الدّلجي**": (وإنما ذَكرَ "الشارح" وضع لفظ، لأن التأنيث غير حقيقي)[1].

قلت: غير محتاج نحن لهذا الاعتذار، لأن "الأجزاء" جمع مذكر مكسر، مفرده "جزء"، فإسقاط "التاء" من فعله جاء على أصله، وأما تأنيثه فيحتاج إلى اعتبار تأويله بالجماعة أو بالجملة، أو نحو ذلك، فهو فرع، فأسقط الشارح "التاء"، حيث لم يعتبر ذلك تأويلا، ولم يكلف نفسه إليه.

وأما القول بأنه اعتبره ولاحظه وأسقط "التاء" من فعله، لأنه [ظاهر][2] مؤنث بذلك الاعتبار تأنيثًا مجازيًا، فلا دليل عليه، وهذا ما ظهر لي. والله أعلم.

(**وَفِي تَسْمِيَّةِ مَجْمُوعِ المُذَكَّرِ**[3]): المجازي الذي سرى التجوز فيه باعتبار الاستعارة في جزءه (**اسْتِعَارَة مُرَكَّبَةً نَظَرٌ، بَلْ فِي تَسْمِيَّتِهَا**): الظاهر، بل في تسميته، أي تسمية مجموع المركب المذكور، (**اسْتِعَارَةً**): ولو بدون ضيمة قولك: "مركبة نظر"، ولعله أنث الضمير، حيث قال: "في تسميتها"، لتأويل المجموع المركب بالجملة، ولو جملة غير نحوية. تأمل.

ووجه النظر أن الاستعارة وقعت في بعض الأجزاء دون بعض، فيسمى استعارة خصوص الجزء الذي وقعت فيه الاستعارة، بدون ضميمة قولك: "مركبة"، وأما المجموع فلا يسمى استعارة، ولا استعارة مركبة، إلا أن يقال: خصوه بالتجوز، فيسمى استعارة لوقوع الاستعارة في بعضه، وتسمى تلك الاستعارة مركبة تجوزًا، حيث ركبت مع غيرها، ولا يقال: يلزم تسمية كل كلام وقع فيه تجوز كذلك، لأنا نقول: التجوز شيء اعتباري غير لازم، ومن أراد التجوز تجوز. تأمل.

(**كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي مَعْرِفَةِ**) هذا (**الفَنِّ**): الذي هو فن الاستعارات، والفَن بالفاءِ المفتوحةِ: الضربُ والصنفُ و النوعُ.

(**كَالمُسْتَعِيرِ مِنَ القِنِّ**[4]): بالقاف المكسورة أي العبد، كذا "**للْحَفِيدِ**"[5].

وأقول: بل العبد الذي ملك هو وأبواه، أو الخالص العبودية، البين القنونة والقانة، أو الذي ولد عندك ولا تستطيع إخراجه عنك، والمبالغة في ذلك أشد، لأن الاستعارة من عبد ملك هو وأبواه، أو من عبدين أو من

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 50.

2– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– قال الشارح العصام: (وفي تسمية مجموع المركب استعارة مركبة نظرٌ، بل في تسميتها استعارة، كما لا يخفى على من ليس في معرفة الفن، كالمستعير من الفن، وكذا يصدق على مجموع قولنا: في رحمة الله، أي في الجنة، مع أن في جعله مجازًا مركبًا نظرٌ). شرح العصام على السمرقندية، ص: 57.

4– والنسخة المعتمدة في التحقيق: (كالمستعير من الفن). المصدر نفسه، ص: 57.

5– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 100.

عبد بَيِنِ العبودة، أو المولود عندك، أشنع من الاستعارة من العبد الذي ليس كذلك، فيفهم من ذلك أن ما ذكره "الشارح" لا يخفى، إلا على من كان كالمستعير من ذلك العبد.

وأما من هو كالمستعير من العبد الذي ليس كذلك، أو من الحر فلا يخفى عنه، ويحتمل أنه أشار بذلك إلى من يطلب هذا العلم من جاهله لأنه كالمستعير، أي طالب العارية من العبد الذي لا يملك شيئا، وإنما تخفى على من هو كطالب العارية منه، أي على الذي لا معرفة له في الفن.

ذكر لي بعض الطلبة ممن قرأ في "**تُونُسَ**" حين أقرأني في "**مليكة**" طلبة [من][1] هذه البلدان، أن الشارح "**عِصَام الدّين**" إذا ذكر له ابنه، أو ابن ابنه عالما، قال له: لو رأيت أباك، أو لو رأيت جدك، تعظيمًا لشأن نفسه، على ما حكته طلبة "تونس" لذلك الطالب، الذي هو من أصحابنَا.

وقلت: لعل ذلك كذب ممن حكى لك ذلك، وكيف يقول ذلك وهو من العلماء الكبار، فإن صح ذلك فلعله ترغيب في الأخذ عنه، أو تحديث بالنعمة، لا تعظيما[2] للنفس.

(**وَكَذَا يَصْدُقُ**): التعريف المذكور للمجاز المركب، (**عَلَى مَجْمُوعِ قَوْلِنَا: ﴿فِي رَحْمَةِ اللهِ﴾**): المقصود به محل الرحمة، تعبيرًا باسم الحال عن المحل.

(**أَيْ فِي الجَنَةِ**): التي هي محل الرحمة، وصدق التعريف على ذلك غير مقبول، فهو غير مانع، كما أشار إلى ذلك بقوله: (**مَعَ أَنَّ فِي جَعْلِهِ**)، أي جعل قولنا: "في رحمة الله"، المراد به "في الجنة"، (**مَجَازًا**): مفعول ثاني لـ"الجعل"، والأول "الهاء" أضيف إليها، و(**مُرَكَّبًا**): نعت مجازا، و(**نظرًا**): اسم "أن"، يعني أن ذلك التعريف المذكور للمجاز المركب، كما يصدق على [مجموع][3] قوله تعالى: ﴿**واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[4]، يصدق على مجموع قولنا: "في رحمة الله"، أي"في الجنة"، وصدقه عليهما غير مقبول، فهو غير مانعٍ.

وأورده بعضهم أن في قوله: "وكذا يصدق على مجموع...الخ"، تكرار مع قوله:"يصدق التعريف على **[(157/و)]** مجموع "اعتصموا...الخ".

وأجاب "**الحَفِيدُ**" بأنه لا تكرار، (لأن المعنى كما أنه يصدق التعريف على مركب سرى التجوز فيه باعتبار الاستعارة في جزءه، يصدق على مركب سرى التجوز فيه باعتبار المجاز المرسل في جزءه، فلا تكرار في المثالين)[5].

وأجاب بعض بأنه لا تكرار، لأن الأول – أعني –: "اعتصموا بحبل الله"، مركب تام، وهذا – أعني قولنا –: "في رحمة الله"، مركب ناقص.

1– الحرف "من" ألحق بالحاشية اليسرى.

2– وردت في الأصل: "لا تعظيم للنفس"، والصواب ما أثبتناه.

3– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– سورة آل عمران، الآية: 103.

5– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 101/100.

وأبطل "**الدّلَجِي**" هذا الجواب، بأن المركب الناقص غير كلام، فهو ساقط عن رتبة الاعتبار خصوصًا في كلام البلغاء، وصحح جواب "**الحَفِيدِ**" المذكور بأن الأول مجاز بالاستعارة والثاني مجاز مرسل، وذكر أنهما مركبان تامان،. غاية الأمر أن "الشارح" حذف من الثاني المبتدأ، وذكر محل الشاهد فقط، أي: "زيدٌ مثلا في رحمة الله"، وكيف يصح التخاطب بمذكر ناقص غير مفيد فائدة الكلام[1] ؟.

قلت: قد يقال لا يتوهم التكرار أصلا فضلا عن أن يحتاج إلى جواب، لأنه إنما نبه على أن التعريف صادق على مجموع "اعتصموا بحبل الله"، ثم نبه على صدقه على قولنا: "في رحمة الله"، أي: "في الجنة"، وصدقه على هذا الثاني لا يغني عن التنبيه عنه التنبيه على صدقه على الأول إلا بطريق القياس.

نعم، لو قال: "أو لا" فيصدق التعريف على مجموع نحو: "اعتصموا بحبل الله"، فيتوهم التكرار لدخول الثاني بلفظ "نحو"، فحينئذ يحتاج إلى الجواب عن ذكره بعد دخوله بلفظ "نحو"، بأن الأول في الاستعارة والثاني في المجاز المرسل، أو بأن الأول مركب تام، والثاني ناقص، وقد يقال بتقدير ذلك المضاف الذي هو لفظة "نحو" مثلا، فيتوهم التكرار، فيحتاج إلى الجواب عنه، وقد قدرته فيما مر.

(وَالحَاصِلُ...الخ): مراده بهذا الحاصل توجيه الاعتراضين اللذين أوردهما، وهما "النقض" بمثال الاستعارة وهو الآية، وبمثال المجاز المرسل التام أو الناقص على ما مر، وهو قولنا:"في رحمة الله"، مريدين:"في الجنة"، ومحصلهما أن التعريف غير مانع.

وقال "**الدّلجي**": (وقد يجاب بأن كلام الماتن، أي "المصنف"- أي "صاحب المتن"- لا يصدق على ما ذكر، لأنه يراد بالمستعمل في غير ما وضع، ما وضع له المستعمل لذاته، من حيث تركيبه لا المستعمل لسريان التجوز فيه من جزءه، لأن وصف هذا بالتجوز عرضي، وحمل التعريف على ما هو متصف بالتجوز لذاته أولى، بقرينة أن الفرد إذا أطلق لا ينصرف إلا للكامل، أي على ما صححوا، والتخصيص في الكلام سائغ، بل متعين، إذا لزم على عدم التخصيص فساد كما هنا.

وهذا معنى قول بعضهم كـ"**الحَفِيد**"و"**الطّبْلَاوِي**" بإشارة، وغيرهما بالتصريح: "إن قيد الحيثية معتبر في التعريف، أي المركب المستعمل في غير ما وضع له من حيث هو مركب، وما ذكر من المركبين يقال فيهما مركبان مستعملان في غير ما وضعا له لا من حيث الذات، بل من حيث الجزء"[2]، فلا يرد أن "المصنف" وأمثاله لا يخفى عليهم أمثال هذه المباحث، لإتقانهم الفن، فليسوا كالمستعير من الفن.

هذا، وقد راعى "الشارح" "**الجِنَاسَ اللّفْظِي**" المصحف بين "الفن"و"القن"، لأنه الاختلاف بالنقط، اتفقت الحركات أو اختلفت، وبعضهم يسميه جناس الخط)[3].انتهى ببعض تصرف كما هذا.

1- ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 51.

2- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 102/101.

3- ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص:52/51.

ويجوز أن يريد بـ"القن" العبيدُ بالجمع، لأن "القن" يطلق على العبد وعلى العبدين وعلى العبيد، وقيل للواحد والجمع، وقيل للواحد فقط، والجمع أَقْنَانٌ وأقنةٌ.

(**أَنَّ المَجَازَ المُرَكَّبَ يَخْتَصَّ بـ**) الاستعارة (**التَّمْثِيلِيَّةِ، وَالَخبرِ المُسْتَعْملِ فِي الإِنْشَاءِ**): على سبيل الاستعارة، أو الإرسال.

(**وَالإِنْشَاءِ المُسْتَعْمَلِ فِي الخَبَرِ**): على سبيل الاستعارة أو الإرسال، (**وَلَا يَشْملُ**): المجاز المركب، (**مَا تَجَوّزَ**) بالبناء للمفعول (**فِي أَحَدِ الأَلْفَاظِ**): متعلق بـ"تجوز"، و"في" سببية.

(**فِيهِ**): متعلق بـ"تجوز" أيضًا، و"في" ظرفية، و"الهاء" عائدة إلى "ما"، أي ما تجوز فيه بسبب أحد الألفاظ، أي مركبًا يجوز فيه بسبب أحد الألفاظ فقط، لا بالكل كـ: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[1]، و"زيد في رحمة الله"، أي "في الجنة"، و"جاء أسدٌ يرمي".

فهذا كله التجوز في بعض ألفاظه دون بعض، ويجوز جعل "في" الأولى ظرفية أيضًا، كما تقول: "دخلت في دار بكر في مصر".

(**إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ**): أي علاقة المجاز المركب (**غَيْر المُشَابَهَةِ**) كقوله:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ، مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكّةَ مُوثَقُ [2]

فإن هذا المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إنشاء التحزن والتحسر، فقد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة السببية أو المسببية، أو لعلاقتهما معًا، ولا يصح أن يكون كناية، لأنه لا يصح الجمع بين الإخبار والإنشاء بكلام واحد، كما "**لِلْمَلَوِي**"[3].

(**فَ**): هو مجاز مركب، (**لَا يُسَمَّى اسْتِعَارَة**): قال "المصنف"، (**فِي حَوَاشِيهِ**): أي في هوامشه على كتابه الذي هو المتن، سواءً كان نسخته أو نسخة غيره، أي فيما كتبه على متنه في أطراف الورق، فالمقصود بالحواشي ما يكتبه على المتن من غير المتن في أطراف الورق المكتوب فيها المتن بخطه أو بخط غيره، فـ "في حواشيه" متعلق بـ"قال" المحذوفة، كما ترى، ويجوز كون قوله: "في حواشيه" ظرفًا خبريًا، وقوله: (**وَلَمْ يَقُلْ**):[نحن][4] أي: ولم أقل أنا في كتابي هذا، ولا أمثالي من المصنفين في كتبهم، أو المعنى: ولم أقل أنا في كتابي هذا.

(**وَسُمِيَّ**): أي المجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة، (**مَجَازًا مُرْسَلًا، لِعَدَمِ تَصْرِيحِهِم بِذَلكَ**): المذكور من تسميته مجازًا مرسلًا مبتدءا، مرادا به اللفظ، أي: وفي حواشيه نقوش هذه الألفاظ، التي هي قوله: "ولم نقل"، إلى قوله: "بذلك"، بدخوله أو في حواشيه ما لفظه ونصه: "ولم نقل...الخ".

1- سورة آل عمران، الآية: 103.

2- البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر جَعْفَر بنُ عُلَبَة الحَارثي. ديوان الحماسة، حبيب بن أوس الطائي، ص: 14.

3- ينظر: مخطوط حواشي على شرح الاستعارات السمرقندية للملوي، ص: 21.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

هذا، وقد يقال: اقتصار "المصنف" في الهامش على نفي تصريحهم **[(157/ظ)]** بتسميته مجازًا مرسلًا يشعر بإشعار كلامهم بذلك المذكور من التسمية مجازًا مرسلًا، فيصح أن نقول: لما قسموا المجاز المفرد إلى قسمين، وسموا القسم الأول الذي علاقته المشابهة استعارة، والذي علاقته غيرها مجازًا مرسلًا، وسَمُوا المجاز المركب الذي علاقته المشابهة استعارة تمثيلية، ولم يسموا المجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة باسم، فُهِم أن يكون هذا القسم الذي هو المجاز المركب الذي علاقته غيرها مجازًا مرسلًا، كما في المجاز المفردِ، ولم يصرحوا بذلك.

ولكن – والله أعلم – لو كان كلامهم مشعرًا بذلك ومفهما أياه، لنبه "المصنف" على إشعاره و إفهامه، دون أن يقتصر على التنبيه على عدم تصريحهم، لأنه في غاية الاحتياج إلى الاطلاع على تسميته له منهم، ولو من غير تصريح.

(**هَذَا**): صحيح أو ظاهر أو معلوم [أو واجب][1] أو نحو ذلك، فهو مبتدأ محذوف الخبر جوازًا، والأصل افهم هذا، أو اعرف هذا، أو تأمل هذا، فهو مفعول به لمحذوف جوازا، وهو اقتضاب ليس بين قوله: "والشرطية...الخ"، وبين ما في حواشيه مناسبة، فلا يسمى تخلصًا ولا قريبًا من التخلص، لأنه لا يشوبهما شيء من تناسب بينهما، وقد ذكرت "**الاِقْتِضَاب**" و "**التَّخَلُّصَ**" وقريبه في هذا الشرح. فراجعه إن شئت.

(**و**): الجملة، (**الشَّرْطِيَّةُ**): يعني مجموع قول "المصنف": "إن كانت علاقته غير المشابهة، فلا يسمى استعارةً"، لا لمجرد قوله: "إذا كانت علاقته غير المشابهةِ"، أي ذلك المجموعُ الشرطي، لأن الجوابَ شرطي أيضًا، حيث كان جواب شرطٍ، وحيث معنى الشرط يتم به، فالمقصود بالجملة الجملةُ اللغويةُ، أي ذلك المجموع، فلا يقال: إن في ذلك جملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، أو يقال: سماهما جملة، لأن كلا كالبعض من الأخرى.

(**خَبَرٌ لِقَوْلِهِ:"المَجَازَ المُرَكَّبَ"**): الذي هو مبتدأ أو نعت [ففي الكلام تجوزٌ، بإطلاق الكل وإرادة البعض، لأن مستحق الخبر هو قوله: "المجاز" و"المركب" نعته، ولكن النعت والمنعوت كشيء، وزعم بعض أن "لام" قوله: "لقوله" بمعنى "عن" وله وجه، ولكن الأولى جعلها على أصلها من الاستحقاق][2]، والرابط "ها" قوله: "علاقته"، لسبقه، لا ضمير "يسمى" لتأخره، ولو عاد إليه أيضًا، وجملة المبتدأ والخبر خبر للمبتدأ، الذي هو قوله: "الفريدة"، ولا يحتاج لرابط، لأنه نفس المبتدأ في المعنى، ويجوز أن يكون قوله: "كالمفرد"، ظرفًا خبريًا للمبتدأ، الذي هو قوله: "المجاز"، والجملة خبر للمبتدأ الذي هو قوله:"الفريدة"، ولا يحتاج لرابط لما ذكر، والجملة الشرطية خبر ثاني للمبتدأ الثاني، الذي هو قوله:"المجاز"، والربط هنا علاقته، وقوله: "وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة" اعتراض، لبيان تعريف المجاز المركب بين المبتدأ الثاني، وخبره الأول، فـ"واوه" واو الاستئناف، [كذا ذكر "**الحَفِيدُ**" بإيضاح مني[3]، وقد مر بسط ذلك. فراجعه][4].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية الحفيد، ص: 102.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

أو حال، فالمبتدأ الثاني بناء[1] على جواز الحالية عن المبتدأ، أو حال من ضمير الاستقرار، وعلى نسخة إسقاط "الواو" يكون قولهُ: "هو المركب"، خبرًا أولًا للثاني، وقوله:"كالمفرد" ثان، و"الشرطية" ثالث، وإلى جعل قوله: "وهو المركب...الخ" اعتراضًا أشار بقوله: (**وَمَا بَيْنَهُمَا**): أي بين الشرطية، وقوله: "المجاز المركب"، والمقصود بالذي بينهما عند الشارح قوله: "وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة مع قرينة كالمفرد"، لأنه قال: "أي كقرينة المفرد"، فلم يجعل قوله:"كالمفرد" خبرًا، لأجل إرجاعه التشبيه للقرينة.

(**اعْتِرَاضٌ**): أي جملة اعتراض، أي جملة معترض بها، [بين المبتدأ والخبر][2] ملتبس، (**بِالوَاوِ**): و "واو" الاعتراض هي "واو" الاستئناف، وجملة الاعتراض هي جملة استئناف دائمًا، فاحفظه.

(**وَيُوهِمُ نفْي**): "المصنف" تصريحهم بـ(**التَّسْمِيَةِ**): المذكورة، التي هي تسمية المجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة (**بِالِاسْتِعَارَةِ، أَنَّهُ يُسَمَى بِاسْمٍ آخَرَ**): يختص به غير التسمية بالاستعارة، وغير التسمية بالمجاز المركب، أما تسميته بالاستعارة فقد نفى "المصنف" تصريحهم بها، و مقصوده نفي تسميتهم إياه بها، لا أن مرادهم التسمية ولم يصرحوا بها، كما أشار إليه "الشارح" بقوله: "ويوهم نفيُ التسمية بالاستعارة".

أما تسميته بالمجاز المركب فمسلمة، لكنها ليست تسمية تخصه، بل يسمى بها أيضًا المجاز المركب الذي علاقته المشابهة، وقوله: "أنه يسمى" في تأويل المصدر مفعول به ثاني لـ"يُوهمَ"، والأول محذوف للتعميم، أي: يوهم سامعَ كلام المصنف، أو المطلع عليه [أو سامعه، أي سامع النفي أو المطلع عليه، أي على النفي][3] ونحو ذلك، و"نفيُ" فاعل.

ولعل منشأ إيهامِ نفي التسمية بالاستعارة أنه يسمى باسم آخر[4]، هو تسمية القسم الثاني الذي هو المجاز المركب الذي علاقته المشابهة استعارة تمثيلية، مع نفي الاستعارة فقط هنا، حيث قال: "فلا يسمى استعارة"، ولم يقل: "فلا يسمى استعارة تمثيلية"، كذا "**للشّيرانسي**"[5].

وأقول: بل لو قال: "فلا يسمى استعارة تمثيلية"، لأوهم أنه يسمى استعارة بدون ضميمة لفظة تمثيلية أو تمثيلية، [بل تمثيلا أو تمثيليًا][6]، بدون ضميمة لفظة استعارة، والأولى أن منشأه توجه النفي إلى القيد الذي هو لفظ "الاستعارة"، دون المقيد الذي هو "التسمية"، فكأنه قال: "لا يسمى بهذا الاسم الذي هو لفظ الاستعارة، بل يسمى بغيره"، وتوجه النفي للقيد متبادر، وذلك الغير الذي يسمى به على سبيل الفرض والتقدير هو قولك: "التمثيل أو غيره"، لا هو "التمثيل" فقط، كما قاله بعضهم معللا له بأن المنفي في كلامه

1– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– ورد في الأصل: "ءاخرًا".

5– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 18 (و).

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

التسمية بالاستعارة، ولم يتعرض لنفي التمثيل، وإلى إثبات إيهام تسميته تمثيلًا من حيث أن المنفي في كلامه التسمية استعارة، وبقي التسمية بالتمثيل غير منفية، أشار "الشارح" بقوله: (**بل يكاد**): نفي التسمية بالاستعارة أي يقرب، (**يوهم**): [هو أي ذلك النفي][1] السامع والمطلع، (**أَنَّهُ يُسَمَى تَمْثِيلًا**): أي ذا تمثيل، أي ملتبسًا بالتمثيل، أو ممثلا به، [أو التمثيل اسم مصطلح عليه، بدون تأويل وتقدير][2]، ولا يوهم أنه يسمى تمثيلية، ولو كان لفظ التمثيلية هو **[(158/و)]** الآتي بعد، لأنه مؤنث، والمجاز مذكر.

(**بِغَيْرِ ضَمِيمَةِ**) [بفتح الضاد وكسر الميم][3] لفظة (**الِاسْتِعَارَةِ**): إلى لفظ التمثيل، لأنها المنفية في قوله: "ولا يسمى استعارة"، و"الضميمة" مصدر على غير قياس، والمعنى بغير ضمِ لفظة الاستعارة إلى لفظ التمثيل، إي يوهم التسمية تمثيل دون التسمية بمجموع الاستعارة، والتمثيل إي دون أن يضم لفظة الاستعارة إلى لفظ التمثيل، فيقال: استعارة تمثيل.

ويجوز أن يكون [لفظ] ضيمة وصفا بمعنى مضمومة، وإضافته للاستعارة للبيان، أي: بغير ضميمة هي [لفظة][4] الاستعارة أي بغير كلمة أو لفظة مضمومة هي لفظة الاستعارة، أو إضافة الصفة لموصوف، أي بغير لفظة الاستعارة المضمومة، إلى لفظ التمثيل، أي المقدر ضمها إليه.

(**مَعَ أَنَهُ**): أي المجاز المركب، الذي علاقته غير المشابهة.

(**لَا يُسَمَّى بِاسْمٍ**): يخصه (**بَلْ**): تسميته باسم يخصه (**مِمَّا فَاتَ القَوْمَ**): أي علماء البيان سلفهم وخلفهم، ويجوز أن يكون التقدير: بل التعرض لتسميته باسم يخصه، [والبحث عنه، أي عن التعرض][5] ولتحقيق مسماه مما فات القوم، ففيه ترق من فوات الاسم والتسمية إلى فوات المسمى، أي: لم يتعرض القوم للمجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة، ولم يتداولوه ولم يعرفوه، وهو المسمى فضلا عن أن يجعلوا له اسما، و إنما يجعل الاسم غالبا لما كان في الوجود ثبوتيا، كـ"زيد"، أو سلبيا كـ"العدم"، فإنه اسم لكون الشيء غير ثابت، وكون الشيء معدوما مما هو ثابت مقبول.

ويظهر لي زيادة على ما مر أن يكون كلام "الشارح" ترقيا من فوات المسمى إلى فوات الاسم، على أن يكون التقدير: بل المجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة مما فات القوم. أي: وحيث فاتهم كيف يجعلون له اسما. فافهم.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وقد يجاب عن الإيهام المذكور بأنه – [أي المجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة][1] – إذا لم يسم استعارة، مع كونه لا يسمى مجازا مرسلا لعدم تصريحهم بذلك، فلا اسم له، لأن المجاز عندهم منحصر في الاسمين، فإذا انتفيا فلا اسم له، وإذا انتفى تسميته استعارة فلا يسمى تمثيلا لتلازمهما عندهم، لأن المجاز المركب الذي علاقته المشابهة اسمه استعارة تمثيلية، وإطلاق التمثيل عليه فقط من إطلاق ما هو كجزء العلم اختصارا، و الذي علاقته غير المشابهة إذا لم يسم استعارة، فلا يسمى تمثيلا، لما علم من التلازم الاصطلاحي.

فكلامه مبني على الأمر الاصطلاحي لا على الأمر العقلي، لأن البناء على الأمر الاصطلاحي هو المناسب للفن الذي الكلام فيه، وكلام "الشارح" مبني على أن النفي منصب على القيد، الذي هو [لفظة][2] استعارة، مع أن الأمر لا ينحصر في ذلك لجواز انصبابه على المقيد الذي هو التسمية المفهومة من يسمى الواقعة بعد "لا"، لأن القضية السالبة أي المنفية تصدق مع نفي الموضوع من أصله، كما تصدق مع نفي قيد الموضوع دون الموضوع، فقوله: "يسمى استعارة" قضيةٌ نفيت بـ"لا"، والعبارة التي تفيء بمقصود "الشارح" أن يقول "المصنف": "فلا يسمى باسم"، أو أن يقول: "فلا اسم له"، أو نحوهما، بدل قوله: "فلا يسمى استعارة".

(**وَ**) لكون القوم فاتهم إثبات المجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة، وفاتهم التعرض لتحقيقه وتسميته.

(**اعْتَرَضَ عَلَيْهِم**): أي على القوم، فقوله: "واعترض عليهم"، متعلق من جهة المعنى بقوله: "مما فات القوم"، كما يشعر به تقريري، ولو عبر بـ"الفاء" العاطفة السببية [بدل "الواو"][3] لأفادت ذلك كالتصريح، وليس متعلقا بمجرد قوله: "فات القوم"، خلافا "**للدّلجي**" تابعا "**للْحَفِيدِ**"، كأنه قال: (لما فاتهم ذلك وغفلوا عنه، حصروا المجاز المركب في التمثيلية، فاعترض عليهم [في شرح التلخيص "**المطوّل**"][4] "**السّعْدُ التّفتازَانِي**")[5].

(**الشّارِحُ المُحَقِّقُ**): و في بعض النسخ "**الشا**" اختصارا من حروف لفظة "الشارح".

(**للتّلْخِيصِ**): متعلق بالشارح من جهة المعنى على كل قول، ومن جهة اللفظ أيضا على القول بتعليق لام التقوية.

ونص عبارته: (وها هنا بحث، وهو أن المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة، وتحقيق ذلك أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع، مثلا هيئة التركيب في نحو: "زيد قائم"، موضوعة للإخبار في الإثبات، فإذا استعمل ذلك المركب في غير

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية الحفيد، ص: 103. وينظر: مخطوط حاشية مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 52/51.

ما وضع له فلابد أن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين، فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة، وإلا فغير استعارة، كقوله:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ .....(البيت)[1]

فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسر، فحصر المجاز المركب في الاستعارة، وتعريفه بما ذكر فعدول عن الصواب)[2]. انتهى.

[قال "**الطّبَلاَوِي**": (المجاز المركب قسمان: الأول ما تكون علاقته غير المشابهة، ولم يقع في كلامهم تسميته بالمجاز المرسل، كالخبر المستعمل في الإنشاء وعكسه، وهذا لا يشمله قول "**صَاحِبِ التّلخِيصِ**" أنه اللفظ المستعمل فيما شبه لمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة، ولهذا اعترضه في "**المطول**" فقال: وها هنا بحث وهو أن...إلى آخر[3]. ما مر)[4].][5]، و"الشارح" ذكر حاصل كلامه بالمعنى.

(**بِأَنَ المَجَازَاتِ المُرَكَّبَةِ**): أي جملة المجازاتِ المركبة، (**كَثِيرَةٌ: كَالأَخْبَارِ**): بفتح الهمزةِ إن لم تنقل فتحتها للام [قبلهَا][6] جمع خبر.

(**المُسْتَعْمَلَةِ فِي الإِنْشَاءَاتِ**): بكسر الهمزة، إن لم تنقل كسرتها للام قبلها، جمع "إنشاء" بكسرها، وإذا كانت المجازات المركبة كثيرة، لأن المجاز المركب ما وقَع التجوز في شيء من مفرداته، كما "**للحفيد**"[7]، والخبر المستعمل في الإنشاء، والإنشاء المستعمل في الخبر، والخبر المستعمل في لازم فائدته، والاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة.

(**فَلَا وَجْهَ لِحَصْرِ المَجَازِ المُرَكَّبِ**): أي فلا وجه لحصر القوم له (**فِي الاسْتِعَارَةِ التَّمْثِيلِيَةِ**): لما علمت من الكثرة وعدم الانحصار و تقييد **[(158/ظ)]**"**الشارح العصامي**" الاستعارة بـ"التمثيلية"، زيادة ليس لفظها ولا معناها في كلام "**السعد**" كما رأيت، وقد يقال: معناها في كلام "**السّعد**" لأن "ال" في كلامه المذكور في لفظ "الاستعارة" للعهد الذكري، إشارة إلى الاستعارة التمثيلية، إذ هي المذكورة في "**التّلخيصِ**" هناك.

لكن يرد على ذلك أن "**السّعد**" أورد بحثه المذكور اعتراضا على حصر المجاز المركب في الاستعارة مطلقا، المتفهم من حصره في الاستعارة التمثيلية، لا على حصره في الاستعارة المخصوصة، وهي التمثيلية، حيث قال:"وها هنا بحث،. وهو أن المجاز المركب يكون استعارة...الخ"، ما مر.

1– البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر جَعْفَر بنُ عُلَبَة الحَارثي. وقد سبق تخريجه.

2– المطول على التلخيص، ص: 604–605.

3– ورد في الأصل: "ءآخر".

4– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 6–7.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية الحفيد، ص: 103.

وقد يقال : زاد "**الشّارحُ العِصَامِي**" قيد التمثيلية على كلام "**السّعدِ**"، بناء[1] على أن الاستعارة في المجاز المركب لا تكون إلا تمثيلية. [قال "**الشّيرانْسِي**"][2]: (وأيضا الاعتراض بظاهره على عبارة "**التّلْخِيصِ**"، والحصر المفهوم من "**التّلخِيصِ**" إنما هو في الاستعارة التمثيلية صريحا، وإن كان في مطلق الاستعارة ضمنا)[3].

و أُجِيبَ: بأن ذلك الاعتراض لا يرد على من عَرفَ المجاز المركب بمثل تعريف "المصنف" له، بل يرد على من عرفه بتعريف لا يصدق إلا على التمثيل، كصاحب "**التّلْخِيصِ**"، إذ قال: (إنه اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة)[4]، وتبعه "**الشّنواني**"[5].

وهذا إن قيل: أورد "الشارح" ذلك الاعتراض على "المصنف" كغيره، و أما إن قيل: أورده على غيره من القوم، كصاحب "**التّلْخِيصِ**"، فيجاب بأن "**صَاحِبَ التّلْخِيصِ**" مثلا، لم يتعرض للمجاز المركب الذي علاقته غير المشابهة لقلته، وقلة لطائفه بالنسبة للذي علاقته المشابهة، وأنه والقومَ ليس قصدهم حصر المركب في التمثيلية، بل قصدهم الكلام على نوع خاص منه، وهو التمثيلية، لأجل بيان ما يخصها من الأحكام، فكلامهم من العام الذي أريد به الخاص، بقرينة عدم التعرض لغيرها.

وهذا الجواب يدل على تسليم كثرة المجاز المركب، وعلى أنهم ليس قصدهم حصر المجاز المركب في التمثيلية، ويدل على تسليم الكثرة المذكور، لكن مع إبداء وجه للحصر المذكور، جواب "الشارح" الذي هو قوله: (**وَنَحْنُ نَقُولُ...الخ**): قال "**الشّيرانسي**": (هذا جواب عن اعتراض شارح "**التّلخيصِ**"، لكن لا يخفى أنه لو تم هذا الجواب، لأمكن أن يستنبط منه جواب عما أورده نفسه في ما سبق على تعريف المجاز المركب، بقوله: يصدق على مجموع "**اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ**")[6].انتهى، فتأمل.

وحاصل هذا الجواب –كما قال "**الحَفِيدُ**"–: (دفع اعتراض "**السّعد**" على "**الخَطِيبِ**" صاحب "**التّلْخِيصِ**"، بتسليم تكثير أقسام المجاز المركب بحسب نفس الأمر، ومنع عدم حصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية، و إبداء وجه الحصر في التمثيلية، وعدم اعتبارها في الأقسام)[7].

والحاصل أنهم اعتبروا حصول المجاز المركب أولا و بالذات، ولم يعتبروه ثانيا وبالعرض، وذلك لا يكون إلا في التمثيلية، و أما غيرها فالتجوز فيه بتبعيته في جزءه، فكان حصول التجوز في غير التمثيلية ثانيا وبالعرض.

1– ورد في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 18 (و) (ظ).

4– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 79.

5– "حاشية على السمرقندية في علوم البلاغة"، ولم أقف عليه.

6– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 18 (ظ).

7– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية الحفيد، ص: 104.

[قال "**الطّبْلاوي**": (وهذا الجواب صادق مع كون وضع جميع المركبات نوعيًا، وإلى ذلك أشار في "**الأطول**" بقوله: ولا يبعد أن يقال: ما سوى التمثيلية من المجازات المركبات مجازاتٌ بالعرض، والمجازُ بالأصالة أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد)[1].انتهى.

قال بعض: "فلا يعد اللفظ مجازًا مركبًا، لأن التجوز في جزء من أجزاءه، وإلا لكان مثل:"جاء أسد يرمي" مجازًا مركبًا، ولم يقل به أحد"، تأمله][2].

قال "**الحَفِيدُ**": (ولا يخفى عليك أن جواب الشارح المذكور، و كذا اعتراض "**التّفتازانِي**"، كل منهما يدل على انحصار [المجاز][3] المركب عندهم في التمثيلية، وهو مناف لقول "الشارح" فيما سبق ما نصه: "والحاصل أن المجاز المركب يختص في التمثيلية، والخبر المستعمل في الإنشاء والإنشاء المستعمل في الخبر، فتأمل)[4].انتهى.

قلت: معنى قوله: "يختص" ينحصر، فكلامه هنا يدل على أنه منحصر في شيء واحد، وهو التمثيلية، وما تقدم يدل على عدم ذلك، وهذا تناقض كما أشار إليه "**الحَفِيدُ**" بكلامه المذكور آنفًا.

وأجاب "**الدّلَجِي**" بأن ما قاله هنا بناه على ما بدا له من السر في حصر القوم المجاز المركب في التمثيلية، وما قاله هنالك بناه على ما اختاره "المصنف"، تبعا "**للسّعْدِ**"، فلا تناقض[5].

(**لَا تَجَوُّزَ**): بفتح الجيمِ، وضم الواوِ مشددةً.

(**فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ**): الاستعارة (**التَّمْثِيلِيَّةِ، مِنْ حَيْثُ**) هي (**الاسْتِعَارَة التَّمْثِيلِيَّة**): [بالرفع][6] أو من حيث الاستعارة التمثيلية حاضرة أو متقررة أو موجودة، أو نحو ذلك.

ومن أجاز إضافة "حيث" للمفرد خفض "الاستعارة"، وفي بعض النسخ:"من حيث كونُها استعارة تمثيلية" برفع "الكون" على أنه مبتدأ، والخبر محذوف أو بالعكس، أو بالخفض له على إضافة "حيث" إليه، بناء[7] على جواز إضافتها لمفرد.

(**بَلْ**): الاستعارة التمثيلية (**هِيَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الاسْتِعَارَةِ**): أي قبل استعمال المشبه به في المشبه لعلاقة المشابهة وقرينة، فالمراد بلفظ "الاستعارة" معناه المصدري، وهو ما ذكر، وهو الذي يصح منه الاشتقاق،

1- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 07.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية الحفيد، ص: 105.

5- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 52.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7- ورد في الأصل: "بناءًا". والصواب ما أثبتناه.

وقد مر الكلام على ذلك، وفي الكلام حذف مضاف، أي: بل هي على ما كانت عليه أجزاؤها[1] [قبل الاستعارة][2].

(**مِنْ كَوْنِهَا**): أي من كون تلك الأجزاء، أو يقدر المضاف بعد الكون، أي بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة، من كون أجزائها (**حَقَائِقَ أو مَجَازَاتٍ أَوْ مُخْتَلِفَاتٍ**): بعضها، أي بعض تلك الأجزاء[من] الحقائق، وبعضها [من][3] المجازات، كذلك قيل.

ويظهر لي ألا حذْفَ مضافٍ، وأن قوله: "هي"، عائد على أجزاء الاستعارة التمثيلية، ولا مُلْجِئ للحذف مع أنه فرع لم يحتج إليه، ثم على تقدير الحذف يجوز تقديره بين "بل" و"هي"، أي بل أجزاؤها على ما كانت، فلما حذف المضاف العامل في المضاف إليه، الذي هو انفصل المضاف، الذي هو "ها" لحذف عامله، وارتفع لنيابته عن مرفوع، فصار "هي".

وإذا لم نقل بالحذف [المذكور][4] ورجعنا قوله: "للأجزاء" صح جعل لفظ "الاستعارة" بمعنى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة، وقرينة، وهو المعنى غير المصدري الذي لا يصح منه الاشتقاق، أي قبل تحقق الاستعارة المذكورة وهي التمثيلية، فحذف المضاف، وهو قولنا: "تحقق"، و أشار بقوله: "حقائق أو مجازات ...الخ"، إلى أن التجوز قد يكون في بعض الأجزاء، قبل الاستعارة التمثيلية، (**بَلْ**) التجوز (**فِي المَجْمُوعِ**): من أجزاء الاستعارة التمثيلية، (**مِنْ حَيْثُ هُوَ المَجْمُوعُ**) أو من حيث المجموع موجود أو متقرر أو حاضر، أو نحو ذلك، أو من حيث المجموع هو، أو بالحفظ على ما مر، و هكذا في أمثال العبارة المذكورة.

(**بِخِلَافِ**): متعلق بمحذوف حال من الاستعارة التمثيلية، أو بمحذوف غير حال، أي حصل لها ذلك أو ثبت لها، أو نحو ذلك، مع خلاف أو على خلاف أو بسبب **[(159/و)]** خلاف، أو نحو ذلك.

(**غَيْرِهَا**): أي غير الاستعارة التمثيلية (**مِنَ**) المجازات (**المُرَكَّبَاتِ**): و"فاء" قوله: (**فَإِنّ**): لتعليل المخالفة، أو لتعليل ثبوت المخالفة.

(**التَّجَوُّزَ**): [المسماة لأجله مجازات][5] (**فِيهَا**): أي في المجازات المركبات، التي هي غير الاستعارة التمثيلية (**سَارَ**): إليها وطار عليها، أي المجازات المركبات سار إليها التجوز قبل أن تكون مجازا، فلما سرى إليها صارت مجازات.

(**مِنَ التّجَوُّزِ فِي أَحَدِ أَجْزَائِهَا**): إن كان المستعار الهيئة، وزعم بعضهم أن التجوز [في قوله: "فإن التجوز"][6]، بمعنى المتجوز فيه، وهو ظاهر الفساد من حيث المعنى، لأن المتجوز فيه غيْرُ سَارٍ.

1- ورد في الأصل: "أجزاءها"، والصواب ما أثبتناه.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

قال "**الشّيرانسي**": (وقد يجاب عن اعتراض شارح "**التّلخيصِ**" بأن تلك المركبات التي نقض بها حصر المجاز المركب في الاستعارة، كلها من قبيل إخراج الكلام، لا على مقتضى الظاهر، كما صرح به في "**المِفْتَاحِ**"، وذلك الإخراج من قبيل الكناية، كما نص عليه أيضًا في "**المفتاح**"، وكلامنا في المجاز، فلا وجه لنقض حصر المجاز المركب في الاستعارة بمراد الكناية. ورد هذا الجواب بوجوه:

– الأول: جواز إرادة المعنى الحقيقي مأخوذٌ في مفهوم الكناية، مع أن بعض صور الإخراج لا على مقتضى الظاهر، لا يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقي.

– والثاني: مقتضى الظاهر إرادة المعاني الحقيقية من الألفاظ، فاستعمالها في غيرها يكون إخراجا لا على مقتضى الظاهر، فلو كان ذلك الإخراج بأسره من قبيل الكناية، لكان المجازات كلها كنايات.

– والثالث: أن اعتراض "الشارح" المحقق على "**صَاحِبِ التّلْخِيصِ**"، وليس يظهر من شيء من كلامه كون الإخراج لا على مقتضى الظاهر مطلقا، من قبيل الكناية، إنما هو في كلام "**السّكّاكي**" هذا، لكن يرد على الوجه الأول ما أورده هذا "الشارح"، عند تعريف صاحب الرسالة المجاز المفرد، من أن جواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية إنما هو للانتقال إلى المعنى المراد، لا لذاته)[1]. انتهى.

(**فَلَمْ يَلْتَفِتُوا**): أي القوم، والعطف على "سار" لأنه وصف، أو على قوله: "إن التجوز فيها سار"، بناء[2] على جواز عطف الفعلية على الاسمية، و"الفاء" على كل حال للسببية، أو بسبب السريان لم يلتفتوا، أو بسبب كون التجوز ساريا لم يلتفتوا، أو العطف محذوف، أي كان ذلك فلم يلتفتوا، و الأصل عدم الحذف.

(**إِلَى ذَلِكَ التّجَوُّزِ**): الساري إلى المركب، العارض له بسبب التجوز في أجزاءه، و إنما لم يلتفتوا إلى ذلك التجوز في ذلك ليس أوليا و بالذات، بل هو ثانوي وبالعرض و التبعِ.

(**وَاكْتَفَوْا**): أي اكتفى القوم، ومعنى "اكتفوا" اعرضوا، ولذا عداه بـ"عن"، حيث قال: (**عن بيانه**)، أي بيان التجوز الساري إلى المركب، [أو بيان التجوز في ذلك المركب][3].

(**بِبَيَانِ التَجَوُّزِ فِي مُفْرَدِهِ**):[وهيئته][4] أي في مفرد المجاز المركب، الذي علاقته غير المشابهة وهيئته، ويجوز جعل"باء"قوله:"ببيان"سببية، وما مر من كونه عدا اكتفوا بـ"عن"، لكونه بمعنى: "اعرضوا"هو ما"**للحَفِيدِ**"[5]، والأنسب أن يكون عداه بها، لتضمنه معنى "استغنوا"،لأن الإعراض ربما يشعر بخلاف المراد، كما"**للدّلجي**"[6].

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 18 (و)، 19 (و).

2– وردت في الأصل: "بناءًا" والصواب ما أثبتناه.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية، وبهامشها حاشية الحفيد، ص: 106.

6– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 52.

وقوله: "واكتفوا... الخ"، جواب سؤال مقدر تقريره التجوز الثانوي العرضي إنما تحط رتْبَته عن الأولِي الذاتي، لا أنه تحط رتبته أصلا ورأسًا حتى لا يتعرض له، فأجاب بأنهم لم يهدروه بالكلية، بل بينوه بسبب بيان ما هو منشأه الذي هو التجوز في مفرده، وبيان منشئه بيان له بالقوة.

(**وَهَيْئَةٌ**): مبتدأ (**المُرَكَّبِ الخَبَرِي، أَو**): المركب (**الإِنْشَائِي مَوْضُوعَةٌ**) خبر، والجملة معطوفة على قوله: "إن التجوز فيها سار"، عطف جملة على أخرى، ويجوز أن يقرأ قوله:"هيئةَ"، بالنصب على أنه معطوف على اسم "إن"، وهو لفظة "التجوز"، وقوله: "موضوعةٌ" بالرفع عطفًا على "سَارٍ" من باب عطف معمولين على معمولي عامل واحد، عن عطف المفردات، ولكن "إن" مقدرة، فيقال: من عطف الجملة على الجملة كلتاهما مبدوءتان بـ"أن"، والعطف على كل حال عطف خاص على عام، لأن قوله: "سار من التجوز في أحد أجزاءها"، يشمل الجزء المادي والجزء الهيئي.

ونكتته الاهتمام بالمعطوف، والتنصيص على إفراد المسائل، وخشيةَ أن يتوهم أن المراد خصوص الجزء المادي [لتبادره][1]، لا عطف شيء على مغايره كل المغايرة، بدليل قوله: "سار من التجوز في أحد أجزاءها"، لأن لفظ "أحد" شامل للجزء المادي والجزء الهيئي الصوري.

وزعم بعض أنه عطف خاص على عام، إن أريد التجوز في المادة والهيئة، وعطف مغاير إن أريد التجوز في المادة، لأن لفظ "أحد" يشمل المادي والصوري، ولا وجه للتخصيص، و قد مر الكلام على المادة والهيئة.

وفي بعض النسخ عطف الإنشائي بـ"الواو" لا بـ"أو"، وعليه فـ"موضوعةٌ" خبر لـ"هيئةُ"، و"الإنشائي" بالرفع مبتدأ على حذف مضاف، وخبره محذوف، أي "وهيئة الإنشائي موضوعة"، ويجوز بقاؤه على جره بعد حذف المضاف، لأنه على حد قوله:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْـسِبِينَ امْرَءًا ونَـارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّـيْلِ نَارَا [2]

والمبتدأ هو المضاف المحذوف[3].

ويجوز أن يكون "موضوعة" خبرا لـ"الإنشائي" إن رفع، وللمضاف المقدر إن خفض، وخبر "هيئة" محذوف، أي "موضوعة"، ويجوز العطف على معمولي عامل، فتنصب "هيئةً"، ويرفع لفظ "موضوعةٌ" المذكور إن جعلناه لها، أو المحذوف إن لم نجعل المذكور لها، وينصب لفظ "الإنشائي"، أو يخفض فيقدر المضاف منصوبا، ويرفع لفظ "موضوعة" المنسوب له المقدر أو المحذوف.

(**لِنَوْعٍ مِنَ النِّسْبَةِ فَيَتَجَوَّزُ فِيهَا**): أي في الهيئة، (**بِنَقْلِهَا**): من ذلك النوع (**إِلَى النَّوْعِ الآخَرِ، فَيَصِيرُ المُرَكَّبُ مَجَازًا بِتَبَعِيَّةِ ذَلِكَ التَّجَوُّزِ، بِخِلَافِ التَّمْثِيلِ**): فإن التجوز فيه في المركب من حيث هو مركب، فالتجوز فيه

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– البيت من بحر "المتقارب"، وهو لأبي دؤاد الإيادي، ويسمى جارية بن الحجاج، شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمذاني، ج2، ص: 77. وهو لأبي دؤاد حارثة بن الحجاج، شرح التصريح على التوضيح، ج1،(561)، ص: 729.

3– حيث أبقى "نَارٍ" على جره، مع أنه مضاف لـ"كل" المحذوفة، المعطوفة على "كل" المذكورة.

لذاته، والحاصل أن التجوز الذي في استعمال الخبر في الإنشاء، وعكسه، ثانوي وبالعرض والتبع، لأنه نشأ من جزءه الهيئي، فصارت مجازيته بتبعيةِ التجوزِ في هيئتهِ، لا من ذاته، وقوله: (**نَعَمْ يَتَّجِهُ...الخ**): إيراد على قوله: "واكتفوا عن بيانه، ببيان التجوز في مفرده"، أي أن هذا واضح فيما سرى التجوز إليه من **[(159/ظ)]** جزئه المادي، لأنه داخل في المجاز المفرد، لا يصدق عليه أنه كلمة استعملت في غير ما وضعت له، و أما ما سار التجوز إليه في جزئه الصوري، فالأمر فيه غير واضح، لأن الصورة،. أي الهيئة لا يصدق عليها تعريف المجاز المفرد، وهو أنه: كلمة مستعملة في غير ما وضعت له...الخ، ولا تعريف المجاز المركب وهو: "أنه مركب مستعمل في غير ما وضع له...الخ"، فاتجه وصح (**أَنَ التّجَوُزَ فِي الهَيْئَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنَ الأَقْسَامِ**): أي من القسمين: المجاز المفرد والمركب، فالهيئة غير داخلة في أحدهما، لعدم صدق حد أحدهما عليها.

وتعلم من تقرير (أن الأقسام من وضع الجمع مرادا به اثنان، على سبيل التجوز أو على سبيل الحقيقة، إن قلنا: أقل الجمع اثنان، ويجوز أن يراد بالأقسام أفرادُ المجازِ المفردِ والمجاز المركبِ، فيكون جمعا واقعا على ما فوق الاثنين. والأصح أن أقل مسمى الجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم وجمع التكسير لمذكر أو مؤنث ثلاثا، عند "**الشّـافِعِي**"[1] و"**أَبِي حَنِيفَة**"[2] و"**الفَــخْر**"[3] وأتباعه[4]. وقيل:"اثنان"، وهو المشهور عند "**مَالِك**"[5]، واختاره "**الإسْفَرَايِينِي**"[6] و"**الغَزَالِي**"[7].

1– الشافعي: هو محمد بن إدريس بن العباس، القرشي المطلبي، أبو عبد الله: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد في غزة سنة: 150هـ. برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة. أشهر كتبه:"الأم" في الفقه، و"المسند" في الحديث. توفي بمصر سنة: 204هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،ط 01، 1998م: 265/1، الأعلام: 26/6.

2– أبو حنيفة: النعمان بن ثابت الكوفي، التيمي بالولاء، إمام الحنفية، الفقيه المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان قوي الحجة، أصله من بلاد فارس، من مؤلفاته: "علم الكلام"، "والفقه الأكبر" و"الفقه الأوسط". توفي العام: 150هـ. ينظر: الأعلام: 36/8.

3– الفخر الرازي: هو محمد بن عمر بن الحسن، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. ولد في الري سنة 544هـ، وقيل:543هـ. من تصانيفه: "مفاتيح الغيب" في تفسير القرآن الكريم، و "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" في البلاغة، و"المحصول في علم أصول الفقه". توفي في هراة سنة: 606هـ. ينظر: الوافي بالوفيات :248/4.

4– ينظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق:طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة،ج2، ص: 370–373.

5– مالك: هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله، ولد العام: 93هـ، وهو إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، من مؤلفاته: "الموطأ"و "تفسير غريب القرآن". توفي العام: 179هـ. في خلافة هارون الرشيد، ينظر: الأعلام:257/5. سير أعلام النبلاء:70/8.

6– الإسفراييني: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الفقيه الشافعي الأصولي، الملقب بركن الدين، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، من مؤلفاته: "جامع الخلي في أصول الدين، والرد على الملحدين" و"رسالة في أصول الفقه". توفي العام: 418هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج17، ص: 353–356.

7– الغزالي: أبو حامد محمد الغزالي الطوسي النيسابوري الصوفي الشافعي الأشعري الفيلسوف، حجة الإسلام، ولد سنة: 450هـ، في طوس، وهو أحد علماء عصره وأشهر علماء المسلمين في القرن الخامس الهجري، درس بالمدرسة النظامية ببغداد، نزولا عند رغبة وزير الدولة السلجوقية "نظام الملك"، من مؤلفاته: "إحياء علوم الدين" و"المنقذ من الضلال"، و"الوسيط في فقه الإمام الشافعي".توفي سنة: 505هـ. ينظر: الوافي بالوفيات: 272/1–273. سير أعلام النبلاء: 322/19. الأعلام: 22/7.

وفي (كل ما يدل على جمعية دلالة[1] الجموع، كـ"ناس"و"جيل"، ذلك الخلاف فيما قال "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**"[2] و"**البَرْمَاوِي**"[3]، بخلاف نحو: "قوم"و"رهط"، لأن دلالته على المجموع، لا على الجميع)[4]. انتهى.

وقال "**السّعْدُ**" في "**التّلْوِيحِ**": (بدخول الخلاف، نحو: "قوم"و"رهط"، قال: "والمختار عند "المصنف" إن كان جمعا مثل: "الرجال"و"النساء"، أو في معناه مثل: "الرهط"و"القوم"، جواز التخصيص إلى ثلاثة، تفريعا على أنها أقل الجمع)[5].انتهى.

"و أقوى أدلة القول بأن أقل الجمع اثنان قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[6]: أي قلوبكما يا "**عَائِشَةَ**"[7] و"**حَفْصَةَ**"[8]، وليس لهما إلا قلبان.

وأجيب بأن ذلك مجاز، لتبادر الزائد على الاثنين دونهما إلى الذهن، والداعي إلى التجوز في الآية كراهة الجمع بين تثنيتين، لو قيل: قلبَاكما في المضاف وما احتوى على المضاف، وهو ضمير "**عَائِشَةَ**" و"**حَفْصَةَ**"، فإنه محتوى على المضاف الذي هو "القلوب" احتواء الكل على جزئه، لأن "القلب" جزء من الشخص، والمضاف وما احتوى على المضاف كشيء واحد، بخلاف نحو:"جاء عبداكما"، مما لم يتضمن فيه المضاف إليه المضاف، فإن "العبد" ليس جزءا من "سيده"، ولو أقر زيدا وأوصى لبكر بدراهم، أعطى ثلاثة على الأصح، الذي هو أن أقل الجمع ثلاثة، ويعطى درهمين على القول بأن أقله اثنان، وإنما ذلك إذا لم تمكن مراجعة زيد، بأن مات أو تجنن مثلا، أما لو أمكنت، فإنه يراجع، فيعطى بكر ما قال زيد بعد المراجعة.

1- تكررت في الأصل كلمة: "دلالة"، ولعله سهو من المؤلف.

2- شيخ الإسلام: زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، الأزهري الشافعي، ولد العام: 824هـ، تلقى العلم على يد أشهر علماء عصره، نال الحظوة والتقدير تقلد مناصب عدة بدءًا بالتدريس فالقضاء، من مؤلفاته: "إعراب القرآن"، "بلوغ الأرب في شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري"،"تحفة الباري في شرح صحيح البخاري، توفي العام: 926هـ.ينظر: كشف الظنون:626/1.

3- البرماوي: محمد بن عبد الدائم بن موسى بن فارس، النعيمي، العسقلاني، أبو عبد الله، شمس الدين، ولد بـ"برمة" سنة: 763هـ. حفظ القرآن على يد والده المتأدب، وعلوم الدين والأدب على يد علماء عصره، ثم اشتغل بالإفتاء والتدريس بمصر ثم القدس، من مؤلفاته: "شرح العمدة في فروع الشافعية"، و"ألفية في الأصول". توفي العام: 831هـ بالقدس. ينظر: الأعلام: 60/7. وشذرات الذهب:197/4.

4- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع، تقديم: مصطفى سعيد الخن، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 2007م، ج2، ص: 302.

5- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص:49.

6- سورة التحريم، الآية: 04.

7- عائشة: عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، من قريش، أفقه نساء المسلمين وأعلمهم بالدين والأدب، كانت تكنى بأم عبد الله، تزوجها النبي ﷺ سنة: 2هـ، وكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، وكانت تلقب بـ "الصديقة بنت الصديق"، توفيت بالمدينة العام: 57هـ. ينظر: الأعلام: 240/3.

8- حفصة: هي حفصة بنت عمر بن الخطاب بن نفيل رضي الله عنه، ولدت بمكة قبل البعثة بخمس سنوات، تزوجها النبي ﷺ بعد وفاة زوجها خنيس بن حذافة في غزوة أحد. وروت عنه الحديث، توفيت العام: 41هـ في أول خلافة معاوية بن أبي سفيان. ينظر: أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ج1، ص: 275-277.

لكن مقتضى ما مثلوا به من جمع الكثرة مخالف لإطباق النحاة، على أن أقل جمع الكثرة أحد عشر، فللمخالفة المذكورة"[1].

قال "**ابن السّبْكِي**"[2] في "**مَنْعِ المَوَانِع**" وغيره: "الخلافُ في جمعِ القلةِ"، واعترضه "**الكَمَالُ**"[3]، لأن ذلك يتجه بناء[4] على أن ما مثلوا به من صيغ جمع الكثرة، مستعمل في جمع القلة مجازا، إما لأن ليس لمفرده جمع، أو ليس لمفرده جمع قلة، كـ"درهم"، أو لغير ذلك، لكن ذلك لا يلائم استدلال "**المَحَلِّي**"[5] بـ ﴿**قَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[6]. وجوابه المذكور بأن ذلك مجاز، لدلالة ذلك الاستدلال، وذلك الجواب على أن محل الخلاف الاستعمال الحقيقي.

وقد تعقب "**أَبُو زُرْعَة**"[7]، و"**الزّرْكَشِي**" ذلك، بأن "**الرَّافِعِي**"[8] ذكر في: "**فُرُوعِ الطّلَاقِ**" أنه لو قال:(إن تزوجتُ النساءَ، أو اشتريتُ العبيد، فامرأتي طالق"، لم يحنث إلا إذا تزوج ثلاثة نسوة، أو اشترى ثلاثة أعبد)[9].

1- ينظر: البدر الطالع في حل جمع الجوامع، جلال الدين بن أحمد المحلي، شرح وتحقيق: أبو الفداء مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط1، 2005، ج1، ص:349-350.

2- ابن السبكي: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب السبكي، الخزرجي الأنصاري، ولد العام: 728هـ، في بيت علم وفضل ونباهة، فأبوه قاضي القضاة تقي الدين السبكي، وتتلمذ على يد أفاضل علماء عصره، من مؤلفاته:"جمع الجوامع في الفقه"، "منع الموانع". توفي بالطاعون العام: 771هـ. ينظر: الأعلام: 184/4، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت،ج2، ص: 425.

3- الكمال: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي، أبو المعالي، كمال الدين، الأصولي الفقيه المحدث الشافعي، شيخ الإسلام، ولد العام 822هـ، من مؤلفاته: "الإسعاد بشرح الإرشاد"، و"الدرر اللوامع بتحرير شرح الجوامع". وكانت وفاته العام: 906هـ. ينظر: معجم المؤلفين: 200/11، شذرات الذهب: 29/8-30.

4- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

5- المحلي: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن الشهاب أبي العباس بن الكمال، الأنصاري المصري، الشافعي، النحوي الفقيه، ولد العام: 791هـ، اشتغل بالعلوم فبرع في مختلف الفنون، من مؤلفاته: "البدر الطالع في شرح جمع الجوامع"،"تفسير القرآن- تفسير الجلالين-(أتمه السيوطي)"و" شرح تسهيل الفوائد في النحو". توفي الهام: 864هـ. ينظر: معجم المؤلفين:93/3.

6- سورة التحريم، الآية: 04.

7- أبو زرعة: عبيد الله بن عبد الكريم بن فروخ الرازي، المشهور بأبي زرعة الرازي، ولد حوالي: 200هـ، أو قريبًا منها بالري، بدأ طلب العلم في سن مبكرة، رحل العراق والحرمين،ونقل عنه سعة علمه وقوة حفظه، روى عنه مسلم و الترميذي وابن ماجه، من مؤلفاته: "أعلام النبوة"، "كتاب الفرائض"، كتاب الصوم". توفي العام: 264هـ.ينظر: تاريخ بغداد: 326/10. و شذرات الذهب: 148/2. معجم المؤلفين: 239/6.

8- الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم القزويني الرافعي؛ نسبة إلى رافع بن خديج الصحابي: فقيه، من كبار الشافعية، ولد سنة 557هـ. كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث. من مؤلفاته: "التدوين في ذكر أخبار قزوين"، و"شرح مسند الشافعي" و "فتح العزيز". توفي في قزوين سنة 623هـ. ينظر: فوات الوفيات: 3/2، الأعلام: 55/4.

9- العزيز شرح الوجيز"الشرح الكبير"، أبي القاسم عبد الكريم الرافعي القزويني، تحقيق: علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج9، ص: 159.

وبأن المقر بدراهم يقبل تفسيره بالثلاثة لا بأقل، وفي وجه: يقبل تفسيره بدرهمين، ومقتضى كون الخلاف بجمع القلة، أن لا يحنث إلا بأحد عشر، وأن لا يقبل التفسير إلا بإحدى عشر.

وأجيب بأن العرف في الإيمان والإقرار مقدم في الاعتبار على اللغة، وقد اطرد العرف باستعمال "دراهم" و"نساء"، ونحوهما في جمع القلة كجمع الكثرة، فصح اعتبار الأقل، و بذا يجاب عن استشكال الجمع بين إطباق الفقهاء، على أن من أقر بدراهم قُبِل تفسيره بثلاثة، وإطباق النحات على أن أقل جمع الكثرة أحد عشر.

وقالت طائفة: (الخلاف في جمعي القلة والكثرة)، منهم "**الأَصْفَهَانِي**"[1] شَارح "**مَحْصُولِ الفَخْرِ**"، فإنه قال ما نصه: (التنبيه الرابع: الجواب عن إشكال عرضَ لبعضهم – يعني "**القَرَافِي**"[2]–، وهو أنه قال: لي نحوُ عشرين سنة أورد هذا السؤال على الفضلاء، ولم يحصل لي ولا لهم جواب، وهو الخلاف في هذه المسألة[3]، وهو أن أقل الجمع اثنان أو ثلاثة في صيغة الجمع الذي هو جيم ميم عين، امتنع إثباته في غيرها، إذ لا يلزم من ثبوت الحكم لصيغة ثبوته لغيرها، وإن كان في مدلول هذه الصيغة، فإن مدلول هذه الصيغة كل ما يسمى جمعا، وصيغ الجموع قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، واتفق النحات على أن جمع القلة موضوع للعشرة فما دونها إلى الثلاثة أو الاثنين، على الخلاف، وجمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة.

قال "**جار الله**"[4] وغيره: وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر غيره، وتصريحهم بالاستعارة يقتضي أن كلا منهما يستعمل في موضع الآخر مجازا، وأن جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة، فإن استعمل فيما دون العشرة كان مجازا، فتقول موضع الخلاف إن كان جمع الكثرة، فلا يستقيم، لأن أقل الجمع على هذا التقدير أحد عشر، والاثنان والثلاثة إنما يكون الوضع[5] فيهما مجازا.

والبحث في هذه المسألة[6] ليس في المجاز، فإن إطلاق لفظ المجاز على الاثنين أو الثلاثة على سبيل المجاز، لا خلاف فيه، إنما الخلاف في إطلاقه على الاثنين حقيقة، بل لا خلاف في جواز إطلاقه على الواحد مجازا، فكيف **[(160/و)]** إطلاقه على الاثنين، وإن كان الخلاف في جمع القلة، فلا يتجه لذكرهم الأمثلة من جموع الكثرة، فدل على أن مرادهم من تصوير المسألة ليس حصرها في جمع القلة.

1– الأصبهاني: محمد بن محمود بن عباد العجلي، أبو عبد الله شمس الدين الأصبهاني الشافعي الأشعري، ولد بأصبهان حدود العام: 616هـ، كان إماما في المنطق والأصول والفقه، والكلام والجدل، من مؤلفاته: "الكاشف عن المحصول في علم الأصول"، وكتاب "القواعد"، و"غاية المطلب" في المنطق. توفي العام: 688هـ. ينظر: بغية الوعاة: 103، شذرات الذهب: 406/5.

2– القرافي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان القرافي الصنهاجي، المصري المالكي، أخذ كثيرًا عن العز بن عبد السلام، وجمال الدين بن الحاجب، كان إماما مرموقًا، انتهت إليه رئاسة المالكية، من مؤلفاته: شرح المحصول، "التنقيح"، و"الفروق في قواعد الفقه". توفي العام: 684هـ. ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن عمر قاسم مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط1،ج1،.: 188.

3– وردت في الأصل: "المسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

4– وفي النسخة المعتمدة: "قال صاحب المفصل"، أي جار الله الزمخشري .

5– وفي النسخة المعتمدة: "إنما يكون اللفظ فيهما مجازًا".

6– وردت في الأصل: "المسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

والجواب أن الخلاف فيهما جميعا، لكن جمع الكثرة يصدق على ما دون العشرة حقيقة، وجمع القلة لا يصدق على ما فوقها حقيقة، فإن ساعد على ذلك منقول الأدباء فلا كلام، وإلا فمن خالف فهو محجوج بالأدلة الأصولية الدالة على عموم الجمع على الإطلاق)[1].

قال في "**التَّلْوِيحِ**": (واعلم أنهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة، فدل بظاهره على أن التفرقة بينهما إنما هي في جانب الزيادة،. بمعنى أن جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها، وجمع الكثرة غير مختص، إلا أنه مختص بما فوق العشرة، وهذا أوفق بالاستعمالات، وإن صرح بخلافه كثير من الثقات)[2]. فقد اتفق الجمعان باعتبار المبدأ، وافترقا باعتبار المنتهى، فمبدأ كل منهما ثلاثة ومنتهى القلي عشرة ولا نهاية للكثري.

قال "**الدَّمَامِينِي**": (فلا نقول في محلِ: استعير جمع القلة لجمع الكثرة، ولا العكس)[3]. انتهى. نعم في "**حَاشِيَةِ التّلْوِيحِ**" وجه عدم التفرقة أن كلامهم في الجمع المعرف جمع قلة أو كثرة، فلا بعد في أن لا فرق بين التعريف حيث قصد بهما الاستغراق، وهذا لا يخالف ما صرح به الثقاة، لأن تصريحهم في المنكر، فليتأمل)[4].انتهى. وتأمل قول "**الدَّمَامِينِي**": "فلا نقول...الخ".

قال "**المَحَلِّي**": (وشاع في العرف إطلاق دراهم على ثلاثة، كما قال "**الصَّفِي الهِنْدِي**"[5]: الخلاف في عموم الجمع المنكر في جمع الكثرة)[6].

قلنا هو من كلام "**السبكي**" في "**مَنْعِ المَوَانِعِ**"، وهو جواب سؤال تقديره: لم حمل جمع الكثرة في مسالة الإقرار والوصية على ذلك؟ كما تدل عليه عبارة "**ابْن السَّبْكِي**" في "**المِنْهَاجِ**"[7]، حيث قال: (ولقائل أن يقول: اتفقت الفقهاء على أن من أقر بدراهم قبل منه تفسيره بثلاثة، وهو جمع كثرة، وأقله باتفاق النحات أحد عشرة،

1– مخطوط الكاشف عن المحصول في علم الأصول، محمد بن محمود بن محمد الأصفهاني، إستانبول، تركيا، ص: 228.

2– شرح التلويح على التوضيح، ج1، ص: 51.

3– قال الدماميني: (يريد أن العلماء لم يفرقوا بين أُقْتُلوا المشركين، وبين أَكْرِمِ العُلَمَاءَ مثلا، حيث جعلوا كلا منهما شاملا لثلاثة، وما فوقها إلى غير النهاية، فدل عدم الفرق بحسب الظاهر في هده الحالة، على أن التفريق بينهما حال كونهما منكرين، إنما هو في جانب الزيادة، وحاصله أن الجمعين متفقان باعتبار المبدأ مفترقان باعتبار المنتهى، فمبدأ كل منهما الثلاثة، ومنتهى جمع القلة العشرة، ولا نهاية لجمع الكثرة، وبهذا التقرير لا تحتاج أن تقول في محل من المحال هذا ما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة). نشر البنود على مراقي السعود في أصول الفقه، عبد الله بن إبراهيم الحنفي، اعتنى به: ناجي إبراهيم السيد، دار الكتب العلمية، لبنان، ص: 206–207.

4– وحاصله: (أن المعرف باللام من الجموع وأسمائها لجميع الأفراد، قلت أو كثرت، وإن كان بدون اللام لما دون العشرة، كالرهط، أو للعشرة فما دونها، كجمع القلة مثل: المسلمين والمسلمات والأنفس، ونحو ذلك). شرح التلويح على التوضيح، ص: 49–50.

5– الصفي الهندي: محمد بن عبد الرحيم بن محمد، الشيخ صفي الدين الهندي الأرموي، إمام وفقيه أصولي شافعي ومتكلم على مذهب الأشاعرة، كان مولده العام: 644هـ بالهند، ورحل إلى اليمن ثم مصر والشام، من مؤلفاته: "الزبدة"، و"نهاية الوصول في دراية الأصول"، توفي العام: 715هـ بدمشق. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تقي الدين السبكي، تحقيق: محمد محمود الطناحي، هجر للطباعة والنشر: 63/9.

6– البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 350.

7– والصواب: "في شرحه لمنهاج البيضاوي"، والموسوم بـ: الإبهاج في شرح المنهاج.

فما الجمع بين الكلامين؟ اللهم إلا أن يَدَعِيَ الفقيه أن العرف شاع في إطلاقهم دراهم على ثلاثة، واشتهر فصار حقيقة عرفية، وهي مقدمة على اللغوية، ولا يكفيه أن يقول: إطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازا، و الأصل براءة الذمة مما زاد، فقبلنا تفسيره بثلاثة لذلك، لأنا نقول: لا يُقْبَلُ من اللافظ بحقائق الألفاظ [في الإقرار][1] التفسير بالمجاز، ألا ترى أن من أَقَرَ بأَفْلُسٍ لا يقبل منه التفسير بفَلْسٍ واحد، وإن صح إطلاق الجمع على الواحد مجازا)[2].

وقضيته أن إطلاق دراهم على ثلاثة مجاز لغوي، وهو ممنوع، بل محل كون جمع الكثرة مجازا في العشرة وما دونها، فيما ورد له جمع قلة، و إلا كان مشتركا بينهما.

كما صرح به "**الرّضي**"[3] بقوله: (واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلا بناء جمع القلة، كـ"أَرْجُل" في "الرِجْلِ"، أو إلا جمع الكثرة، كـ: "رِجَالٍ" في"الرَجُلِ"، فهو مشترك بين القلة والكثرة، وقد يستعار أحدهما للآخر، مع وجود ذلك الآخر)[4]. انتهى. موافقا لقول "**ابنِ مَالِك**"[5]:

وبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي [6]

لأن قوله: "وضعا"، صريح في الاشتراك، ولا شك أنه لم يرد لـ"درهم" جمع قلة، فيكون استعمال "دراهم" في الثلاثة حقيقيا، فلا حاجة إلى الاعتذار بشيوع العرف، لأن الحاصل حينئذ أنه يحتمل للقلة والكثرة حقيقة، و الأصل براءة الذمة مما زاد.

وبهذا يظهر في كلام "**الكَمَالِ**"، حيث صرح بالتجوز فيما لم يرد له جمع قلة، وما مر من قولنا: "لكن مقتضى ما مثلوا به...الخ"، لما تقرر أنه مشترك بينهما، فيجوز أن يكون تمثيلهم به من حيث أنه للقلة.

نعم ما سلكه "**ابن السَّبْكِي**" يحتاج إليه، في نحو قولهم: فيما لو قال: "إن تزوجتُ النساءَ أو اشتريتُ العبيد فزوجته طالق"، أنه يحنث بثلاثةٍ، لورود جمع القلة للعبد كأعبد، وقد يدعى شيوع "رجال" عرفا في ثلاثة، كشيوع دراهم فيها، وأجرى "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**" الخلاف في كل جمع كثرة شاع في القلة"، وفيه نظر.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- الإبهاج في شرح المنهاج، "شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي"، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي، دراسة وتحقيق: أحمد جمال الزمزمي، و عبد الجبار ضغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط1، 2004م، ج4، ص: 1217.

3- الرضي: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النجفي الشارح، المعروف بالرضي، ولد حوالي العام: 624هـ بـ "إستراباذ" شمال إيران، إمامي المذهب شيعي، معتزلي العقيدة، عالم في النحو والصرف واللغة، من مؤلفاته: "شرح الكافية وشرح الشافية لابن الحاجب"، توفي العام 686هـ، وقيل بعدها. ينظر: الأعلام: 6/86.كشف الظنون: 2/1020-1022.

4- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة و النشر، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1996م، ج2، ص: 701.

5- ابن مالك: هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان بالأندلس سنة 600هـ، وانتقل إلى دمشق وأقام فيها. من أشهر كتبه: "الألفية"، و"تسهيل الفوائد،" كلاهما في النحو، توفي بدمشق سنة 672هـ. ينظر: الوافي بالوفيات: 3/359، الأعلام:6/233.

6- متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، ص: 101.

هذا، والكاف في قول "**ابنِ السّبْكِي**": "كما قال **الصَّفِي**": للتنظير، أي: جعل محل الخلاف في هذه المسألة جمع القلة، كما جعل "**الصَّفِي**" محل الخلاف في التي قبلها جمع الكثرة، وعبارته: "الذي أظنه أن الخلاف في عموم الجمع المنكر في غير جمع القلة، و إلا فالخلاف فيه بعيد جدا".

وتوقف " **ابن الخُوَيْز مِنْدَاد** "[1] من ذات فيما يضاف إلى ملك، فأضاف إليه القول بأن أقل الجمع اثنان، لأجل مصيره إلى حجب الأم عن الثلث إلى السدس، قال: "ويشبه أن يكون أقل الجمع ثلاثة، لأجل أنه قال في المقر بدراهم: يلزمه ثلاثة دراهم". وأضيف إلى "**عُثْمَانِ بْنِ عَفَّان**"[2]، و"**زَيْد بْن ثَابِت**"[3] أنهما يريان "أقل الجمع اثنين"، لأجل مصيرهما إلى حجب الأم عن الثلث إلى السدس بأخوين[4].

كما أضيف إلى "**ابنِ عَبَّاسٍ**"[5] "أن أقله ثلاثة"، لأنه لم يحجبها إلا بثلاثة، و أضيف أيضا هذا المذهب لـ"**ابن مَسْعُود**"[6]، لأجل قوله: "إن الإمام إذا أيتم به رجلان، قاما عن جانبيه، ولو كان ثلاثة قاموا وراءه". وبه قال

1– ورد في الأصل: ابنُ الخَوَارزمِنْدَاد"، والصواب ما أثبتناه، وهو: ابن الخُوَيْز مِنْدَاد، أبو بكر محمد بن خُوَيْزْ مِنْدَادْ البصري المالكي، أبو عبد الله، الإمام الفقيه الأصولي، تفقه على الأبهري، كان يجانب الكلام وينافر أهله، وله كتاب في أصول الفقه، وكتاب في أحكام القرآن وله اختيارات، وشواذ عن مالك. توفي العام: 390هـ تقريبا. ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية،ج1، ص: 154. و الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، دار التراث للطبع والنشر، ج1، ص: 229.

2– عثمان بن عفان: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية أبو عبد الله القرشي، من السابقين إلى الإسلام، ثالث الخلفاء الراشدين، لقب بذي النورين، وفي عهده انتشر الإسلام في بلاد كثيرة وتفرق الصحابه فخشي على القرآن من اللحن، فجمع القرآن. ينظر: الأعلام: 210/4.

3– زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوذان الأنصاري ،أبو سعيد صحابي جليل، وكاتب الوحي وجامع القرآن، شيخ المقرئين، ومفتي المدينة، روى الحديث عن النبي ﷺ ، وحدث عنه "أبو هريرة" و"ابن عباس". توفي العام: 45هـ، في خلافة معاوية. ينظر: سير أعلام النبلاء: 426/2. وأسد الغابة في معرفة الصحابة: 221/2.

4– "وروي عن زيد بن ثابت قوله: (الأخوة في كلام العرب أخوان فصاعدًا، وأما ماروي عن عثمان بن عفان عندما قال له ابن عباس: كيف تحجب الأم بالأخوين؟ وقد قال تعالى: ﴿فإنْ كَانَ له إخوةٌ﴾، والأخوان ليسا بإخوة، فقال عثمان: لا أستطيع أن أنقض أمرًا كان قبلي وتوارثه الناس ومضى في الأمصار". التقريب والإرشاد(الصغير) أبي بكر الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة،لبنان، ط1، 1998م، ج3،ص: 322.

5– ابن عباس: أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، حبر الأمة، وترجمان القرآن، الصحابي الجليل، ابن عم النبي ﷺ ، روي له في الصحيحين نحوا من (1660) حديثا، توفي العام: 68هـ. ينظر: الأعلام: 95/4.

6– ابن مسعود: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن، صحابي وفقيه ومقرئ ومحدث، أحد رواة الحديث النبوي، وأحد السباقين إلى الإسلام، واحد ممن هاجروا الهجرتين، الحبشة والمدينة، تولى القضاء زمن خلافة عمر وعثمان. توفي العام: 32هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 462/1. والإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (4970)، ط1، 1995م، ج4، ص: 198.

"**ابن فُورَك**"[1] من أئمة "**الأَشْعَرِيّة**"، وأضيف إلى "**الخَلِيل**"[2] و"**سِيبَوَيه**": "أن أقل الجمع اثنان"[3]، وبه قال"**القَاضِي ابن الطَّيّب**"[4] .

وعمدة من يقول من الأصوليين مثلا: "إن أقل الجمع ثلاثة"، إطباق النحات على انقسام الكلام إلى توحيد وتثنية وجمع، وذكرهم التثنية و أحكامها و إعرابها وعلاماتها في فصل مفرد عن أحكام الجمع، كما ذكروا الجمع و أحكامه وعلاماته وإعرابه في فصل آخر[5]، فرقوا في ذلك ما بين الجمع والتثنية في أحكام الألفاظ والعلامات و الإعراب، فمن قال بعدما قالوه إن الجمع يعبر به عن التثنية كان كمن قال **[(160/ظ)]** إن الواحد يعبر به عن الجمع أو عن التثنية)[6].

وأما الصائرون إلى أن (أقل الجمع اثنان)، فاستشهدوا بمعنى عقلي، وهو كون الواحد إذا أضيف إلى الواحد شوهد بينهما التئام وتجمع، فوجب أن يكون أقل الجمع اثنان. وهذا ليس بشيء، لأنه نظر في المحسوسات، ونحن إنما نكلم عن العبارات الموضوعة لها، وقد يوجد معنى التسمية في شيء، ثم لا تنطبق التسمية على ذلك الشيء، كالملك فإنه عند البعض مشتق من الألوكة وهي الرسالة، ولا يسمى من أرسلناه ملكا، واحتجوا أيضا بـ ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[7].

وأجيب بما قد سبق، وبأن النحات ذكروا أن تثنية ما ليس في الإنسان منه إلا واحد، تكون بلفظ الجمع، لأن تقدم العلم بأن الإنسانين ليس لهما إلا قلبان، حَسَنَ العبارة عنهما بلفظ الجمع، لا من الغلط، بخلاف غيره من الجموع التي لا يؤمن الغلط فيه، فيعتقد أن المراد بها ثلاثة، والمتكلم أراد اثنين.

1– ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري، الأصبهاني، أبو بكر، المتكلم والفقيه الشافعي الأشعري، مفسر و أصولي، و نحوي و لغوي وأديب، من مؤلفاته: "تفسير القرآن"، و"دقائق الأسرار"، و"أسماء الرجال"، توفي العام: 406هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 272/4.

2– الخليل: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، اليزدي، اليحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، واضع علم العروض، محدث ألوان من الشعر ليست من أوزان العرب، تلقى العلم على يديه العديد من علماء اللغة العربية ومنهم"سيبويه".من مؤلفاته: "معجم العين"، كتاب: "النقط والشكل". توفي بالبصرة العام: 170هـ. ينظر: الأعلام: 314/2. وفيات الأعيان: 457/3.

3– ينظر: كتاب سيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج2، ص: 48 .

4– القاضي ابن الطيب: هو الإمام أبو بكر القاضي محمد بن الطيب المالكي، المعروف بابن الباقلاني، المتكلم الأشعري، من أهل البصرة، ولد العام: 338هـ، سكن بغداد وسمع بها الحديث، وكان ثقة فاضلا، له تصانيف كثيرة، منها: "التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد" في الأصول، و "إعجاز القرآن". توفي العام: 403هـ. ينظر: تاريخ مدينة السلام "بغداد" وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ج5، ص: 379. الديباج المذهب: 267.

5– وردت في الأصل: "ءاخر".

6– ينظر: التقريب والإرشاد(الصغير)، ج3، ص: 328.

7– سورة التحريم، الآية: 04.

وإلى هذا أشار "**أَبُو المَعَالِي**"[1] بأن هذا له باب وقياس[2]. على أن "**سِيبَوَيه**" استدل لكون (أقل الجمع اثنين) بقوله: "ظهراهما" مثل ظهور الترسين، فجمع "ظهرا"، وليس لكل ترس إلا ظهر، و أورد هذا شاهدا مطلقا، غير مختص بما اتحد في كل جسم. قال "**سِيبَوَيه**": (سألتُ "**الخَلِيلَ**" عن قولهم: ما أحسنَ وجوهَهُمَا ؟ فقال لي: اثنان جمعٌ)[3].

واحتج أصحاب هذا المذهب أيضا بقوله تعالى: ﴿**وَدَاوُودَ وسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الحَرْثِ إِذْ نفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ القَوْمِ وكَنَّا لِحُكْمِهِم شَاهِدِينَ**﴾[4]، فجمع في قوله: "لحُكْمِهِمْ"، ما ثناه بقوله: "يَحْكُمَان"، وأجيب بأن المحكوم بينهما داخل في قوله: "لحُكْمِهم".

كما أجيب به عن الاستشهاد بـ"معَكُمْ" في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**﴾[5]، والخطاب لـ"**مُوسَى**" و"**هَارُونَ**" بأن "**فِرْعَوْنَ**" داخل في الخطابِ.

وكذلك قوله: ﴿**خَصْمَانِ**﴾: بعد قوله: ﴿**إِذْا تَسَوَّرُوا**﴾[6]، و أجيب عن هذا أيضا بأنه تسور مع المَلَكَيْنِ غيرهما[7]. وكذلك أجيب عن قوله: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤمِنِينَ اقْتَتَلُوا**﴾[8]، بأن "الطائفة" تطلق على الثلاثة فصاعدا، بل قيل: تطلق على الواحد أيضا، و الاثنين أيضا.

وقد قررت الخلاف فيها في غير هذا الكتاب، وهذا الجواب يقال به في قوله: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا**﴾[9]، لأن "الخصم" يطلق على الواحد فصاعدا.

1– أبو المعالي: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، فقيه شافعي مشهور بإمام الحرمين، ولد بنيسابور، العام:419هـ. أحكم العربية وما يتعلق بها من علوم الأدب، وأوتي من البلاغة والفصاحة ما عجز عنه البلغاء والفصحاء.من مؤلفاته: "النهاية في الفقه"، و"مختصر التقريب والإرشاد للباقلاني" و"مغيث الخلق في ترجيح مذهب الشافعي". توفي العام: 478هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 174/5. وسير أعلام النبلاء: 468/18.

2– قال أبو المعالي: (فما ذكروه في قوله تعالى في شأن "عائشة" و"حفصة" رضي الله عنهما: " إن تتوبَا إِلَى اللَهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبكُمَا" والمراد بذلك قلبَاكُماَ. وهذا قلة معرفة بالعربية، فإن ما لا يتعدد من شخصين، فالتعبير في اللغة العربية الفصيحة عنهما بصيغة الجمع، فهذه صيغة مستثناة، ولهَا باب وقيَاسٌ). البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم الذيب، دار الأنصار، القاهرة، ج1، ص: 350.

3– و في رواية الكتاب: (وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوهَهما؟ فقال: لأن الاثنين جميعٌ). الكتاب: 48/2.

4– سورة الأنبياء، الآية:78.

5 – قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَ ذَنْبٌ فأَخَافُ أنْ يقتلونِ، قالَ كَلَا فاذَهَبَا بآيَاتِنَا إنَا معكمْ مستمعونَ، فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فقُولَا إنا رسُولُ رَبِ العالمينَ﴾. سورة الشعراء، الآية:15.

6– قال تعالى: ﴿وهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ، إِذْ تَسَوَرُوا المحِرْاَبَ، إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ، قَالُوا لَا تخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِ ﴾سورة ص، الآية: 21.

7– وإنما كانا داود وسليمَان عليهما السلام، وملكين من الملائكة. وقوله: "تَسَوروا" لفظ جمع.

8– سورة الحجرات، الآية: 09.

9– سورة الحج، الآية: 19.

وجعل "**أَبُو المَعَالِي**" المسألة[1] مبنية على القول بالعموم، وقد يخصص العموم، فينظر في المخصص، فما خصص إلى الثلاثة قبل على الإطلاق، إذا كان من جنس ما يخصص به، فإن تعدى التخصيص هذه المرتبة إلى أن أبقى من الخطاب اثنين، تطلب في المخصص زيادة قوة، فإن تعدت هذه المرتبة طلب في التخصيص الزيادة في القوة، والسبب الموازنة بين ما تعارض من أدلة الشرع، فيقدم الأوزن والأرجح، فإفادة الجموع للتعميم ثابتة على حسب اختلاف طبقات العموم في قوة إفادة طلب الاستيعاب، والخروج عن العموم إلى قصره على اثنين، أبعد في حكم الخطاب ودلالتِه من قصره على الثلاثة، فاقتضى هذا- بلا شك- طلب قوة في المخرج له عن بابه.

وقد يميل "**أَبُو المَعَالِي**" في **حمل الجمع على الواحد بشرط قرينة**، بمن رأى امرأته تتصدى لناظر إليها، فإنه يحسن أن يقول: "أنت تتبرجين للرجال"، ولم ير إلا رجلا واحدا، ولكن هذا لا يحمل الكلام عليه، إلا في مثل هذه القرينة[2]، وهذا الذي تمثل به فيه نظر.

والمعلوم من القائلين لمثل هذا الكلام أنهم ما أشاروا به إلى ذلك الواحد الذي شاهدوا إفساده للحريم، و إنما ما يخطر بالبال حينئذ أن هذه الإشارة من هذا لم تكن إلا وقد تقدمتا إشارات لغيره، فيطلقون اسم "الرجال" على من شوهد، ومن استُدِل عليه بمن شوهد.

وتمثل أيضا بأنه **قد يطلق لفظ الجمع على الاثنين بقرينة أخرى**، وهي أن من كان لا يخاف من رجل واحد، ويخاف من رجلين، يقول إذا أقبل عليه اثنان يخافهما: "أقبل الرجال"، وهذا أيضا فيه معنى ما ذكرناه[3].

وأشار "**أَبُو المَعَالِي**" إلى أنه لو لم يكن في طبيعة الكلام ما يحسن به مع القرينة، لما جاز إطلاقه، ولو اقترنت به القرينة[4]. و بالجملة فالمسألة عندي مجالها و ثمراتها لا تبلغ القطعيات في الوضوح، كذا قيل.

(وثمرة الخلاف فائدتان: أصولية و فروعية.

- فأما الأصولية: فالنظر في هذا في هيئة ما يخصص إليه العموم، حتى إذا جاء خبر واحد مخصصا لعموم ما ذكر في القرءان، و أخرج منه جميع مسمياته إلا ثلاث، فإن ذلك مقبول على الأشهر في المذاهب في تخصيص العموم بأخبار الآحاد، فإذا تجاوز هذه المرتبة وأخرج جميع المسميات حتى لم يبق سوى اثنين، فهذا على القول في أقل الجمع، فمن قال: إنه اثنان، سلك مسلك من خصص حتى بلغ إلى الثلاثة، لأن اللفظ حينئذ لم يخرج عما يستعمل عليه في اللغة.

1- ورد في الأصل: "مسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

2- ينظر: البرهان في أصول الفقه، ج1، ص: 352-353.2

3- ينظر: المصدر نفسه، ص: 354.

4- ينظر: المصدر السابق، ص: 354.

ومن أنكر أن يكون أقل الجمع اثنين قال: لا تعبر العرب عن التثنية بلفظ الجمع، ولم يقبل تخصيص الآحاد، لأن قبوله يؤدي إلى إبطال معنى الكلام، ويصير كالرافع لجملته، ورفع جملته لا تكون بخبر الواحد، وهذا في تخصيص ألفاظ الجموع، لا في تخصيص أدوات الشرط.

– وأما الفروعية: أي الفقهية، فهي على ماذا يحمل إقرار المقرين إذا اقروا بجنس من الأجناس، وعبروا عنه بلفظ الجمع، غير منصوص فيه على عدد، كالقائل: "له عندي ثياب"، أو "له عندي دراهم أو دنانير"، فاختلف الفقهاء.

فقال "**ابن المَاجَشُون**"[1]– من قومنا –: يلزمه درهمان، وروي عن "**مَالِكٍ**" ثلاثة، وكما مر من الأمثلة.

ومن مسألة الإرث والحجب استبعد "**أَبُو المَعَالِي**" هذه الفائدة الفقهية، وقال: ما أرى الفقهاء يسمحون بهذا، قيل: وليس الأمر كما قال، بل في كتب لا تحصى كثرة من كتب الفقهاء إجراء إقرار المقر بدراهم أو ثياب، على ما ذكر من الخلاف في أقل الجمع)[2].انتهى.

وإذا كان التجوز في الهيئة التركيبية غير داخل في شيء من الأقسام، أي القسمين: المجاز المفرد والمجاز المركب.

(**فَإِمَّا أَنْ**): يدخل التجوز باعتبار الهيئة في المجاز المفرد، و (**يَتَجَوَّزَ فِي**): لفظة (**الكَلِمَةِ المُسْتَعْمَلَةِ**): المذكورة (**فِي التَّعْرِيفِ**): تعريف المجاز المفرد **[(161/و)]**.

(**وَ**) ذلك بأن (**تجْعَلَ**) لفظة الكلمة المذكورة (**شَامِلَةً لَهَا**): أي للهيئة،. بأن نقول: الكلمة أعم من الصورية واللفظية، أو نقول: الكلمة أعم من الحقيقية والحكمية.

(**وَإِمَّا أَنْ يُتْرَكَ**): أي و إما أن يقال: ترك (**بَيَانَهَا**): أي بيان الهيئة (**لِلْمُقَايَسَةِ**): أي تركوا النص على الهيئة، لأنها تعلم بطريق المقايسة على الجزء المادي من باب قولهم: لا فارق بين الجزء المادي والجزء الصوري، وذلك جواب عن قوله: "نعم يتجه...الخ"، وحاصله التزام تعميم المفرد، بحيث يشمل الهيئة التركيبية، وإذا علمت ذلك (**فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا يَنْدَفِعُ بِهَذَا**): الجواب المشار إليه بقولنا: "ونحن نقول...الخ".

(**مَا ذَكَرُوا مِنَ المُرَكَّبَاتِ**):كقوله: "**اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**"، والهيئة التركيبية، وغير ذلك.

(**فِي مقَامِ الإِشْكَالِ، لَكِنْ هُنَاكَ**): أي في مقام الإشكال (**مَا لَمْ يَذْكُرُوهُ مِنَ المُرَكَّبَاتِ**): والتأنيث في قوله: (**المَقْصُودَةِ**)[3]: ليس لأجل أنه نعت "المركبات"، لأنه نعت سببي له، و إنما التأنيث فيه لأجل أن نائبه مؤنث، وهو قوله: "إفادة".

1– ابن الماجشون: أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن المَاجِشون التيمي، أصله من أصبهان، العلامة الفقيه، تلميذ الإمام مالك، كان فقيها فصيحًا دارت عليه الفتوى بالمدينة في زمانه، عمي في آخر عمره، وتوفي العام: 214هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 166/3، والديباج المذهب: 153، وشذرات الذهب: 28/2.

2– ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمد عبد الرحمن مخيمر عبد الله، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2، ص: 233–234.

3– قال العصام: (لكن هناك ما لم يذكروه من المركبات المقصود بها إفادة لازم الخبر...الخ).شرح العصام على السمرقندية: 60.

(**بِهَا إِفَادَةُ لَازِمِ الخَبَرِ**): وذلك أنه إذا قصد – من يكون بصدد الإخبار والإعلام– إفادة كونه نفسه عالما بالحكم، سمي خبره لازم الخبر، بل لازم فائدة الخبر، لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به.

وليس كلما أفاد أنه عالم أفاد نفس الحكم، لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار، كما في قولنا لمن حفظ التوراة: "قد حفظت التوراة"، وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر، بناءً على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه، والمراد بكونه عالما بالحكم، حصول صورة الحكم في ذهنه.

(ذكر في "**المِفْتَاحِ**": "أن الفائدة الأولى بدون الثانية تمتنع، وهي بدون الأولى لا تمتنع، كما هو حكم اللازم المجهول المساواة"[1]، أي اللازم الأعم بحسب الواقع أو الاعتقاد، فإن الملزوم بدونه ممتنع، وهو بدون الملزوم لا يمتنع، تحقيقا لمعنى العموم، فعلى هذا فائدة الخبر هو الحكم، ولازمها كون المخبِر عالما به، ومعنى اللزوم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به من غير عكس، كما في: "حَفِظْتَ التَوْرَاةَ".

وزعم بعض من شرح "**المِفْتَاحِ**" أن فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم، ولازمها هي استفادته منه أن المخبِر عالم بالحكم، وهو خلاف ما صرح به صاحب "**المِفْتَاحِ**" في بحث "تعريف المسند إليه"، لكونه يوافق ما أورده "**الخَطِيبُ**" في شرح ذلك الكلام، من "**شَرْحِهِ عَلَى المِفْتَاحِ**"، حيث قال: أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني، وهو علم المخاطب بأن المخبِر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه، عند حصول العلم الأول، وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه، إذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده، إما لأنه قد حصل قبل، أو لم يحصل بعد، والأول باطل لأن العلم بكون المخبر عالما بالحكم، لابد فيه أن يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة، وإن لم يجب أن يكون حصوله من ذلك الخبر، وكذا الثاني، لأن علة حصوله سماع الخبر من المخبر، إذ التقدير أن حصوله إنما هو من نفس الخبر، فنبه على الأول بقوله: "لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول"، وعلى الثاني بقوله: "مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه"، ولا يمتنع أن لا يحصل العلم الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني، لجواز أن يكون الأول حاصلا قبل حصول الثاني، فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل، كالعلم بكونه حافظا للتوراة، وحينئذ تكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناءً[2] على أن من شأنه أن يستفاد من الخبر. كما مر.

فإن قيل: كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا أن صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر أم لا، وأيضا إذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به، تحصل في ذهننا صورة هذا الحكم، سواءً علمناه قبل أو لا، فيكون الأول حاصلاً، غايته أنه لا يكون عِلْما جديدا.

فالجواب عن الأول: أن العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته، أعني سماع الخبر، والذهول إنما هو عن العلم بهذا العلم، وهو جائز، وفيه نظر.

1– وردت في الأصل: "المساوات"، والصواب ما أثبتناه. مفتاح العلوم، ص: 166.

2– وردت في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

ويمكن أن يقال: لازمة فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم، أي حصول صورة الحكم في ذهنه، وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع أن المخبر عالم بالحكم أو لم يعلم، لكن هذا ينافي تفسير "**الخَطِيبِ**".

وعن الثاني أن الذهن إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال إنه علمه، ولو سلم، فإنا نفرضه فيما لو كان مستحضرا للخبر مشاهدا إياه، فإنه يحصل العلم الثاني دون الأول، وبهذا يتم مقصودنا، فإن قيل: لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به، لجوز أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا.

قلنا: ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق، بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه، وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار)[1].

(والمراد بالحكم ها هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها، لا إيقاعها أو عدم إيقاعها، لظهور أن ليس قصد المخبر إفادة أنه أوقع النسبة مثلا، وأنه عالم بأنه أوقعها، وأيضا لو أريد هذا لما كان لإنكار الحكم معنى لامتناع أن يقال: إنه لم يوقع النسبة. فإن قلت: قد اتفق القوم على أن مدلول الخبر إنما هو حكم **[(161/ظ)]** المخبر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي، وأنه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه[2]، وإلا لَمَا وقع شكٌ من سامع في خبر سمعه، بل علمَ بثبوت ما أثبت، وانتفاء ما نفي، إذ لا معنى للدلالة إلا إفادته العلمَ بذلك الشيءَ، ولَمَا صح: "ضَرَبَ زيد"، إلا وقد وجد منه الضرب، لئلا يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له، وحينئذ لا يتحقق الكذب أصلا، وأيضًا للزم التناقض عند الإخبار بأمرين متناقضين.

قلت: ظاهر أنَ العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته، فكأنهم أرادوا أنه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعًا، بحيث لا يحتمل عدم الثبوت، وإلا فإنكار دلالة الخبرِ على ثبوتِ أو انتفائه معلوم البطلان قطعًا، إذ لا معنى للدلالة إلا فهم المعنى منه، ولا شك أنك إذا سمعتَ: "خرجَ زيدٌ"، تفهم منه أنه خرج، وعدم الخروج احتمال عقلي. ولهذا يصح إذا قيل لك: من أين تعلم هذا ؟ أن تقول: سمعته من فلان.

ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء لكان مفهوم جميعِ القضايا متحقق دائمًا، فلم يصح قولهم بين مفهومي: "زيدٌ قائمٌ"، و"زيدٌ ليس قائمًا"، تناقض لامتناع تحقق المتناقضين.

ثم الحق ما ذكره بعضُ المحققين، وهو أن جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدقِ، وأما الكذب فليس بمدلوله، بل هو نقيضُه، وقولهم: "يحتمله"، لا يريدون به أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المرادُ أنه يحتمل من حيث هو، أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتًا)[3]. ذكر ذلك كله "**التّفْتَازَانِي**".

وهو واضحٌ ظاهرٌ لا يحتاج إلى إيضاحٍ، إلا أشياء يأتيك تبيينها، منها قوله: "قد اتفقَ القومُ أن مدلولَ الخبرِ"، فإن الظاهر من كلامه أن القول بأن مدلول الخبر هو الإيقاع لا الوقوع، يستلزم أن يكون مقصود المخبر

1- المطول على التلخيص، ص: 181-183.

2- ورد في الأصل: "وانتفاءه"، والصواب ما أثبتناه.

3- المطول على التلخيص، ص: 180-181.

من الخبر إفادة الإيقاع، لكن من قال بأن المدلول هو الإيقاع، مصرح بأن المقصود بالإفادة هو الوقوع، وأن الصدق والكذب باعتبار جهة، وإن تحقق مفهوم القضية باعتبار تحققه، وذلك أنهم اختلفوا في أن الألفاظ وضعت للصور الذهنية، أو للأمور الخارجية.

ذهب البعض إلى الثاني، لأن ما في الخارج هو المقصودُ، والآخرون إلى الأولِ، لأن الألفاظ لا دلالة لها على ما في الخارج، بل دلالتها على الصورة الذهنيةِ أولا وبالذات، وبواسطة الصور على ما في الخارج لارتباط بينهما، كما بين الإيقاع والوقوع، فما وضع للإيقاع يدل على الوقوع، ويشعر به بتوسط الإيقاع، وبذلك ظهر ما في كلامه، ومنها قوله: "للزم التناقض"،: فإن الوجه أن يقول: "للزم اجتماعُ النقيضينِ"، لأن التناقض لازم قطعًا.

ومنها قوله: "لأنه كلما أفاد الحكم...الخ"، فإنه لما ورد عليه منع الملازمة، أن ليس يلزم من إفادة الحكمِ إفادة أنه عالم، إذ قد يكون كاذبا مثلًا، أو ظنًا مثلا، فكيف يترتب عليه العلم الذي هو الاعتقاد الجازم الثابتُ المطابقُ.

أجاب عنه بقوله: "والمراد بكونه عالما...الخ"، وهو أعني قوله:"للزم التناقض...الخ"، إشارة إلى أن اللزوم هنا ليس باعتبار ذات علم المتكلم وذات علم الحكم، وهو الوقوع وأن لا وقوع في نفس الأمر، وإلا فلا لزوم حينئذ، إذ قد يتحقق الحكم بهذا المعنى ولا يعتقده المتكلم، بل باعتبار إفادتهما بمعنى أن إفادة الأول لازمة لإفادةِ الثاني، لكنه منتقضٌ، فإنه يفيدُ الحكمَ ولا يفيد أنه عالم به، لأن كونه عالم معلوم لنا قبل الخبرِ، فلم نستفده منَ الخبرِ، وجوابه أن المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذي يسمى عندنا مثله تصورًا، وليس هو المقصودُ، بل المقصودُ العلم الذي يسمى نظيره عندنا تصديقًا، وهو لا يستفَاد إلا من الخبرِ، لأنه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذي نسميه تصديقًا، بدليلِ الكواذب فإنه يعلمُها، وليست علَى هذا الوجهِ قطعًا، فعلمه بالشيء على وجه نسميه تصديقاً، لا نعلمه إلا بخبره.

بقي أنه قد يمنع اللزوم مطلقًا، لأن المخاطب قد يغفل عن كون المتكلم عالما، فلم تكن إفادة أنه عالم لازمة، لا لإفادة نفس الحكم، والجواب أن المراد اللزوم بالجملة، أي اللزوم الغالبي العرفي الظني.

وظاهرُ قولِ "**الخَطِيبِ**": "ويسمى الأول"، أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته "فائدة الخبر"، و"الثاني"، أي كون المخبر عالما به "لازمها"، يفيد أن الثاني لازم للأول بحسب الواقع والوجود، وليس كذلك، فإنه لا يلزم من تحقق الحكم الإخبار، فضلا عن كون مخبره عالمًا بالحكم، فلا بد من تصرف، إما في اللزوم بجعله بحسب الإفادة أو نحوها، كما فعله "**السَّعد**"، وإما في الطرفين بجعل اللازم والملزوم نفس الإفادتين ونحوهما، وحينئذ يكون اللزوم على ظاهره، أي يكون بحسب الوجود والتحقق.

وكلام "الشارح" [أعني "**السَّعْد التّفتَازَانِي**"][1] لا يحتمل الثاني، لمكان تفسيره الأول في قول "**الخَطِيبِ**": "ويسمى الأول" بما فسرته به، حيث قلت: أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته، وكذلك تفسير لفظ "الثاني".

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ثم إن الاحتمال الثاني لا يوافق ما قاله "**السَّعْدُ**" في تفسير قول "**الخَطِيبِ**": (وقد ينزل العالم بهما)[1]، أي بفائدة الخبر ولازمها، فإنه لا معنى لتنزيل العالم بالإفادتين ونحوهما، وتفسير "**السعد**" بعينه هو ما قاله "**الخَطِيبِ**" في "**الإِيضَاحِ**"، حيث قال: (وَقَدْ يُنَزلُ العالمُ بفائدَةِ الخبِر ولَازِمِ فائدَتِهِ، منزلةَ الجَاهِلِ)[2]، فلو جعل الضمير في قول "**الخَطِيبِ**" بهما راجعًا إلى الحكم، وكون المخبر عالمًا به، لأمكنَ حملُ عبارتهِ على ذلك الاحتمال الثاني، إلا أنه يخالف ما في "**الإِيْضَاحِ**"، الذي هو كالشرح لـ"**تَلْخِيصِه**".

ومنها قوله: "والمراد بكونه "أنت خير"، بأنه لم يَدَعِ أحد أن هذا العلم فائدة الخبر أو مستفاد منه، حتى يقال: إنه لا يعتد بذلك العلم عرفًا، فلا يكون مستفادًا ولا فائدة بحسب العرف، نعم إطلاق العلم على مطلق حصول الصورة في الذهن اصطلاح الحكماء، لكنه قد اشتهر بين الناس.

وقد يقال في تصحيح اللزوم بأنه متى حصل للمخاطب اعتقاد بالحكم من الخبر، اعتقد أيضًا أن المتكلم معتقد لذلك الحكم، وفيه أنه إنما يتم ذلك فيما إذا كان اعتقاد المخاطب تقليدًا، وأما في غيره فلا، كما إذا كان الحكم بديهيًا، يحتاج إلى أدنى التفاتٍ وسماعٍ.

ومنها قوله: "وتسمية مثل هذا الحكم...الخ"، فإنه إشارة إلى دفع دخل مقدر، وهو أن هذا الحكم لما لم يكن حاصلاً **[(162/و)]** في الخبر بل قبله، لم يصح إطلاق فائدة الخبر عليه، وهذا أيضًا لا يوافقُ الاحتمال الثاني، فإن الإفادةَ ونحوها لا يحصلان من الخبر.

وها هنا معلومان هما: الحكم، وكونُ المخبر عالمًا به، وعِلْمَان متعلقانِ بهمَا، وإفادتان واستفادتان متعلقتان بهما، فاللازم والملزوم إما أن يجعلا متفقين،. أي معلومين، أو علمين أو إفادتين أو استفادتين، أو مختلفين، أي بجعل الملزوم معلومًا واللازم علمًا، أو إفادة أو استفادة.

والعكس يصير الأقسام ستة عشر، حاصله من ضرب الأربعة في الأربعة، أربعة منها أقسامُ الاتفاقِ، واثنا عشر أقسامُ الاختلافِ.

هذا إن فرق بين الاستفادة والعلمِ، وإن لم يفرق بينهُما كان أقسام الاتفاق ثلاثة، وأقسام الاختلاف ستة، فالمجموع تسعة، حاصله من ضرب الثلاثةِ في نفسها، فهذه احتمالات عقلية.

1- قال السعد: ("وقد ينزل" المخاطب "العالم بهما"، أي بفائدة الخبر ولازمها "منزلة الجاهل"، فيلقى إليه الخبر، وإن كان عالمًا بالفائدة "لعدم جريه على موجب العلم"، فإن من لم يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء، كما يقال للعالم التارك للصلاة: الصلاة واجبة، لأن موجب العلم العمل،وللسائل العارف بما بين يديك: ما هو؟ هو الكتاب. لأن موجب العلم ترك السؤال). المطول على التلخيص، ص:183.

2- حيث قال: (وَقَدْ يُنَزلُ العالمُ بفائدَةِ الخبِر ولَازِمِ فائدَتِهِ، منزلةَ الجَاهِلِ لعدمِ جَرْيِه على مُوجَبِ العلم، فيُلْقَى إلَيْهِ الخبَرُ كما يلقَى إلى الجَاهِلِ بأَحَدِهِمَا). الإيضاح في علوم البلاغة –المعاني والبيان والبديع–، ص: 27.

وقد ترك فيها أقسام الاختلاف محافظة على التناسبِ بين الملزوم واللازم، وترك من أقسامِ الاتفاق كونهما إفادتين، لأن الإفادة إما أن تنسبَ إلى المخبر أو الخبر أيًا ما كان، فلا يناسب جعلها فائدة الخبر، وجعلَ الخبرَ مفيدًا لها، وبعضٌ جعلهما استفادتين، و"**الخَطِيب**" علمين، هذا إن فرق بين الاستفادة والعلم.

وإلا فمن جعلهما استفادتين فقد جعلهما علمين وبالعكس، ثم إن من جعلهما معلومينِ لم يجعلِ اللزوم باعتبار وجودهما، لأنه لا يلزم من وجود اللزوم أعني الحكم في نفسه، كقيام زيدٍ في الخارج مثلا، وجود الإخبار والمخبر فضلا عن كونه عالما، بل جعل اللزوم باعتبار العلم فيهما وفي الملْزُوم فقط.

ومنها قوله: "كما هو حكم اللازم المجهول المساواة". حكاية عن "**السَّكَّاكِي**"[1]. اعلم أنه لما أطلق "**السّكّاكي**" الملزوم واللازم على المعلومين، وكان اللزوم بينهما باعتبار العلم، نبه على ذلك بقوله: "كما هو حكم اللازم المجهول المساواة"، لأن حكمه هو أن العلم باللزوم، أي بوجوده يستلزم العمل باللازم من غير عكس للجهل بمساواته إياه، لأن العلم بوجود الملزوم، إنما يلزم من العلم بوجود اللازم إذا علم بمساواته، فإذا جهلت لم يلزم، فعلى هذا يكون قوله: "المجهول المساواة" على حقيقته الصريحة، من غير أن يجعل كناية عن الأعم.

وبقيت خدشة[2] وهي أن حكم اللازم المجهول المساواة، هو أن العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم من غير عكس، والعلم إنما اعتبر هنا بالنسبة إلى نفس الملزم واللازم، لا إلى وجودهما، وما يقال إنما ذكر المجهول المساواة، وأراد اللازم الأعم لكونه أولى بمجهولية المساواة لعدمها جرما، ففيه أن إطلاق الجهل لشيء في صورة الجزم بعدمه لا يحسن.

ومنها قوله: "وزعم بعض من شرح "**المِفْتَاحَ**"...الخ"، توجيهه أن اللزوم بينهما لما كان باعتبار العلم فيهما، كان اللازم والملزوم في الحقيقة علمين.

هذا إن لم يفرق بين الاستفادةِ والعلمِ، وإن فرق بينهما قلت في توجيهه إن اللزوم باعتبار الاستفادةِ دون الوجود، فإن اللازم والملزوم في الحقيقة استفادتان لا مستفادتانِ، وإطلاق اللازمِ والملزومِ على ما هو كذلك في الحقيقة أولى.

ومنها قولهُ: "لكنه يوافقُ ما أورده "**الخَطِيبُ**"...الخ"، وجهه أنه جعل الأولى التي هي الفائدة علم المخاطب بالحكم من الخبر واستفادته، والثانية هي لازمها، علمه بكون المخبر عالما به. وفيه تأمل.

لأنه يجوز أن يجعل "**الخَطِيبُ**" الأولى والثانية نفس الحكم وكون المخبر عالما به، وإنما ذكر العلمين لأن اللزوم باعتبارهما هو بصدد بيان اللزوم، وغاية ما يمكن أن يقال: إن امتناع الشيء ظاهر في امتناع وجوده، والظاهر أنه حمل امتناع الأولى والثانية على امتناع وجودهما، ولزم منه حمل الأولى والثانية على العلمين.

1- مفتاح العلوم، ص: 166.

2- هكذا وردت في الأصل.

ومنها قوله: "وهو خلاف ما صرح به "**صَاحِبُ المِفْتَاحِ**"، أي حيث قال: "وأما الحالة المقتضية لتعريف المسند إليه فهي إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع إفادة يعتبر بمثلها"، والسبب في ذلك هو أن فائدة الخبر لما كانت هي الحكم أو لازمة كما عرفت في أول قانون الخبر، ولازم الحكم هو أنك تعلم.

ومنها قوله: "وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه". اعلم أنه قيد بذلك لأن علمه بالحكم من غير الخبر، كما إذا شاهده لا يستلزم وجود الخبر والمخبر فضلًا عن علم المخاطب يكون المخبر عالمًا به، والأول باطل، لا يقال إذا أخبر الله تعالى بخبر، وعلمنا منه الحكم، فعلمنا بكونه تعالى عالمًا بالحكم، كان حاصلا قبل ذلك، لعلمنا بأنه تعالى أحاط بكل شيء علما.

وهذا الحكم مندرج فيه قطعًا، لأنه يمنع تحقق علمنا بأنه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه، قبل علمنا به بخصوصه.

ومنها قوله: "فإن قيل كثيرًا...الخ"، يحتمل أن يورد هذا على المقدمة الكثيرة، القائلة بمنع أن لا يحصل العلم الثاني عند حصول الأول.

كما أن قوله: "وأيضًا...الخ"، يورد على المقدمة الثانية القائلة: لا يمنع أن يحصل العلم الأول عند حصول الثاني، ويحتمل أن يورد على مقدمة من دليل المقدمة الأولى، وهي أن علة حصول العلم الثاني سماع الخبر من المخبر، ويؤيد هذا الاحتمال أنه اقتصر على ذكر السماع، ولم يتعرض لحصول العلم بالحكم.

ومنها قوله: "وفيه نظر"، وجهه أن يقال: لا نسلم أن السماع علة تامة لحصول صورة الحكم في ذهن المخبر، بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل إلى حال المخبر بالنسبة إلى الخبر.

ومنها قوله: "ويمكن...الخ"، قد عرفت مما مر أن مراده أن ما هو اللازم حقيقة **[(162/ظ)]** للفائدة هو كون المخبر عالما به، إنما يكون هو لازم الفائدة باعتبارِ الوجودِ والتحقق لا باعتبار الحكمِ العلم، وأما الملزوم أعني الفائدة، فيحمل أنه على المعلومِ، واللزوم باعتبار علمه، وأن يكون هو العلم واللزوم باعتبار اللزوم والتحقق، لا باعتبار الحكم العلم. وأما الأول: فصحيح للمحافظة على التناسب بين الملزوم ولازمه.

وأما الثاني: فاتحاد جهة اللزوم، فإنه حينئذ يكونُ اللزوم باعتبار وجودهمَا، وأما في الأول فتختلف جهة الزوم، فإن اللزوم فيه باعتبار العلم في الملزوم والوجود في اللازم.

ومنها قوله: "مستحضرا للخبر...الخ"، الأولَى أن يقولَ: "مستحضرًا للحكمِ"، لأن مقصوده أن يكون المخاطب مستحضرًا للحكم، ومشاهدًا له عند ورود الخبر حتى لا يحصل علم بالحكم من الخبر. والله أعلم. تأمل.

(**فَإِنَّ قَوْلَكَ**): أي لأن قولك [مخاطبًا لحافظِ التوراةِ][1]، ("**حَفِظْتَ التّوْرَاةَ**"): بفتح التاءِ في "حفظتَ"، و"التوراة" كتاب أنزله على سيدنا "**مُوسَى**" عليه الصلاةُ والسلام.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

قال "**أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَد**"[1] في "**شَرْحِ العَقِيدَةِ**" – رحمه الله–: (ووزنُ التَوْرَاةِ على وزنِ مَوْمَاة،. وهي المفازة، و دَوْدَاة، وهي أرجوحة الصبي. قال "**الزَّمَخْشَرِي**": ولذا أُنِثَتْ)[2].انتهى.

قال في تفسير "آل عمران": (والتوراة والإنجيل اسمان أعجميان، وتكلف اشتقاقهما من الوري، والنجل، ووزنهما بـ"تَفْعَلَة"و"إِفْعِيل"، إنما يصح بعد كونهما عربيين)[3].انتهى.

وفي "**القَامُوسِ**": (وَوَرْيَةُ النارِ وَ رِيَتُهَا، مَا تُورَى بِهِ من خِرْقةٍ أو حَطَبَةٍ، والتوراة "تَفْعِلَة" منه)[4].انتهى. بكسر العين، بضبط القلم في بعض نسخ "**الكَشَافِ**"و"**القَامُوسِ**".

(**تَقْصِدُ**): أنت بالبناء للفاعل، (**بِهِ**): أي بقولك: "حفظتَ التوراة"، و(**إِفَادَةَ**): مفعول به لـ"تقصد"، وإن بني للمفعول كان نائب له.

(**مَعْنَى عَلِمْتُ**): بضم التاء (**أَنَّكَ حَفِظْتَ**) بفتح التاء، (**التَّوْرَاةَ**): فهو يسمى لازم فائدة الإخبار، ولازم فائدة الخبر على ما مر تفسيره، ولم تقصد به مجرد إخبارك المخاطب الحافظ لها، بأنه حافظ لها، لأنه إن كان حافظا لهَا فقد علم بأنه حافظ لها، نعم إن حسب نفسه غير حافظ من حيث أنه قاصر عن الحفظ، ولو كان حافظًا لها بعض حفظ أو غير ذلك، مما أريد به نوع حفظه، كأن يظن نفسه غير حافظ، بأن يكون معتقدًا أن مثل حفظه لا يسمى حفظًا، فتخبره أنت بأنك حفظتها، أي ما عندك من التذكر يسمى حفظًا، فيكون قولك ذلك يسمى فائدة الخبر كما يعلم مما مر، وليس هنا بمقصود.

قال "**الخَطِيبُ**": (لا شك أن قصْدَ المخبر بخبره إفادة المخاطب، إما الحكم أو كونه عالمًا به،[ويسمى الأول فائدة الخبر، والثاني لازمها] [5])[6]،وقد مر الكلام على ذلك، و"الحكم" مفعول به للإفادة، و"هاء" كونه للمخبر، و"هاء""به" للحكم، ومراده بالمخبر من يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فكثيرًا ما تذكر العبارة الخبرية غير مقصود بها إفادة معناه والحكم، ولا كون المتكلم المخبر عالمًا بالمعنى والحكم، فالتحسر والتحزن في قول امرأة "**عِمْرَانَ**": ﴿**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى**﴾[7]، فإنها لم تقصد إعلام الله بوضعها الأنثى لأنه عالم به، ولا إعلام الله بأنها علمت أنها وضعت أنثى لعلمه بعلمها بالوضعِ، ولعدم الفائدة، وإنمَا قالت ذلك إظهارًا للتحسر على خيبة

1– أبو العباس أحمد: هو أبو العباس أحمد بن سعيد بن بدر الدين الشماخي، من علماء نفوسة، عالم وفقيه ولغوي وطبيب إباضي، تلقى العلم بمسقط رأسه، ثم في تونس، ، كان غزير التأليف، من مؤلفاته:"إعراب القرآن الكريم"، و"شرح عقيدة التوحيد لابن جميع"، و"مشكل إعراب الدعائم"...الخ. توفي بجربة العام: 923هـ. ينظر: معجم أعلام الإباضية –قسم المغرب– ج2، ص: 44–45.

2– شرح عقيدة التوحيد لابن جميع، أبو العباس بدر الدين الشماخي. ولم أقف عليه.

3– تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في أوجه التأويل، أبي القاسم جار الله الزمخشري، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، لبنان، ط3، 2009م، ص: 160.

4– القاموس المحيط (الوَرْيُ)، ص: 1342.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 11.

7– سورة آل عمران، الآية: 36.

رجائها[1] وعكس تقديرهَا والتحزن إلى ربها، لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا، وقول "**زَكَرِيَّاء**": ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ**﴾[2]...الخ، فإنه أيضًا لم يقصد ذلك، بل إظهار الضعف والتخشع على لسانه.

وقوله جل وعلا: ﴿**لَا يَسْتوِيَ اِلقَاعِدُونَ**﴾[3]...الخ، فإن حمله على أن المقصود به إظهار ما بين الفريقين من التفاوت العظيم، ليتأنف القاعد ويرتفع بنفسه عن انحطاط منزلته، أولى من حمله على مجرد الإخبار، ولو ترتب عليه ذلك.

ومثله قوله: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[4]، تحريكًا لهمة الجاهل، وأمثال ذلك كثيرة جدًا لا تحصى عندنا، وكفاك شاهدًا على ما ذكرنا قول "**الإمَامِ المَرْزُوقِي**"[5] في قوله:

قَوْمِي هُـمُ قَتَلُوا أُمَـيْمَ أَخِي ..... [6]

هذا الكلام تحزن وتفجع، وليس بإخبار)[7].

وقد يقال: الكلام الذي أريد به هذه المعاني ونحوها إنشاء لا خبر حقيقي، فلا يحتاج في إخراج مثله إلى تفسير المخبر في كلام "**الخَطِيبِ**"، بمن هو بصدد الإخبار والإعلام، نعم قد يجعل هذا القيد لإخراج نحو قول الساهي: "زيد قائمٌ"، فيكون جيدًا، لأنه لم يقصد الإخبار، بل و لم يقصد الإنشاء.

وأورد على قول "**الخَطِيبِ**": "أو كونه عالمًا به"، أنه لا يخفى أن هذا أيضًا حكم لازم للحكم بأصل القضية مجازًا بالنسبة إليه، وكثيرًا ما يقصد بالخبر مجازًا الحكم اللازم لأصل الحكم، فلا فائدة في تمييز هذا الحكم، اللازم عن سائر الأحكام اللازمة المجازية. وأجيب بأن المراد بالحكم ما يقصد على المتكلم به أو إيقاعه في الجملة، وإن كان المقصود الأصلي هو "الوقوع"، ولا يجري ذلك في غير هذا اللازم، والله أعلم.

(**ولا تَجَوُّزَ**): بفتح التاءِ والجيمِ وضمِ الواو مشددة، (**فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ**):[من حيث أنه مجاز في المركب][8]، أي من أجزاء قولك:"حفظتَ التوراة"، بل التجوز في مجموعه [من أول وهلة][9]، لأنه موضوع

1– وردت في الأصل: "رجاءها"، والصواب ما أثبتناه.

2– سورة مريم، الآية: 04.

3– سورة النساء، الآية: 95.

4– سورة الزمر، الآية: 09.

5– المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي، ولد في أصفهان، عالم ورحالة وجغرافي، كما أنه من علماء اللغة والنحو والأدب، وقد أخد علمه على يد علماء عصره كأبي علي الفارسي، من مؤلفاته: "شرح ديوان الحماسة"، و"شرح المفضليات"، و "شرح الفصيح". توفي سنة: 421هـ. ينظر: بغية الوعاة: 365/1.

6– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر الحارث بن وعلة الذهلي، وتمامه:

قومي هُمُ قَتَلُوا أُمَيمَ أخِي فَإذا رَمَيتُ يُصِيبنِي سَهْمِي

– ينظر: ديوان الحماسة، ص: 36.

7– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 180.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

9– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

للإخبار بحفظها، وخرج إلى إفادة المخاطب الحافظ لها بكون المتكلم عالمًا بحفظه إياها، فهو مركب مجازي، وإذا كان مركبا مجازيًا لا تجوز في شيء من أجزائه.

(**فَهُوَّ**): أي قولك:"حفظتَ التوراة"، (**كَقَوْلِكَ: تُقَدِّمُ رِجْلًا**): تارة و(**تُؤَخِّرُ**) ها تارة (**أُخْرَى**) و"الباء" في (**بِعَيْنِهِ**) زائد، و"عينه" توكيد "القول".

وقد بسطت الكلام على مثل هذه "الباء" في "حواشيَ النحوية"، أي فهو كعين قولك: "تقدم رجلا...الخ"، في كونه مجازًا مركبًا، لا تجوز في شيء من أجزائه.

وحاصل ذلك السؤال، أعني قوله: "فإن قلت: إنما يندفع...الخ"[1]، بالاختصارِ أن ما ذكرته وجها لتخصيص التمثيل بالبحث وعدم **[(163/و)]** الالتفات إلى ما عداه من الأقسام غير مختص بالتمثيل، بل هو جار في المركب المقصود به إفادة لازم الخبر.

وحاصله ببعض بسط وإيضاح أن ما ذكر من توجيه اختصاص التمثيلية بالبحث وعدم الالتفات إلى ما عداها من أقسام المجاز كـ: ﴿**اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[2]، و ﴿**فِي رَحْمَةِ اللهِ**﴾[3]...الخ، لا يختص بالتمثيلية، أي التوجيه المذكور يمكن في المركب المقصود به إفادة لازم الخبر فإن قولك حال كَونِك مخاطبًا شخصًا:"حفظتَ أنتَ التوراة"، تقصد به معنى "علمت أنا أنك حفظتها"، ولا تقصد إعلام المخاطب بأنه يحفظهَا، لأنه عالم بذلك، مركب لم يتجوز في شيء من أجزائه[4] المادية أو الصورية، بل تجوز في مجموعه من حيث هو مجموع، فهو مثل قولهم: "**إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى**" ، مع أنهم لم يجعلوه من بابه ونوعه.

(**قُلْتُ: لَعَلَّهُ**): أي لعل قولك: "حفظتَ التوراة"، (**عِنْدَهُمْ**): أي عند القوم (**مِنْ قَبِيلِ**): بفتح القافِ وكسر الباءِ، وإضافته لما بعده بيانية على حذف مضاف، أي من صنف، أو نوع هو مثل، (**المُسْلِمُ**):...الخ، أي مثل قولك، أو قول الناس، أو قول العلماء، أو نحو ذلك.

المسلم (**مَنْ سَلِمَ**): بكسر اللام (**المُسْلِمُونَ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ**): وفي نسخٍ: "من لِسَانِهِ ويده"[5]، أي: ما المسلم إلا من سلم المسلمون من يده ولسانه، والحصر إضافي منظور فيه إلى من لم يسلمِ المسلمون من يده ولسانهِ، أي الناس قسمان: أحدهما: من سلم المسلمون من يده ولسانه، والآخر: من لم يسلموا من يده ولسانه، ولا تجد المسلم من القسمين إلا القسم الأول، فلا يرد أنه كثيرًا ما يسلم المسلمون من لسان شخص

1- إشارة إلى قول العصام السابق: (فإن قلت: إنما يندفع بهذا ما ذُكِرَتْ من المركبات في مقام الإشكال، لكن هناك ما لم يذكروه من المركبات المقصود بها إفادة لازم الخبر، فإن قولك: حفظت التوراة، تقصد به إفادة معنى: علمت أنك حفظت التوراة، ولا تجوز في شيء من أجزائه، فهو كقولك: تقدم رجلا وتؤخر أخرى، بعينه.). شرح العصام على السمرقندية، ص: 61/60.

2- بعض آية، وتمامها: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾. سورة آل عمران، الآية: 103.

3- بعض آية، وتمامها: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾. سورة آل عمران، الآية:107.

4- ورد في الأصل: "أجزاءه"، والصواب ما أثبتناه.

5- العبارة من حديث للرسول ﷺ، وسيأتي تخريجه.

ويده مع أنه كافرٌ كفر نفاقٍ أو كفر شركٍ، لمقارفته كبيرة أخرى، كظلم المشرك وترك الصلاة، وإنكار الله، [وفي بعض النسخ: "من سلم الناس"، أي الناس الذين ليسوا بأهل للضر باللسان أو اليد][1].

(**فَإِنَّهُ**): أي لأنه، و"الهاء" للشأن، أو لقولك: "المسلم من سلم المسلمون...الخ".

(**يُفَادُ**)[2]: أي يفيد المتكلم السامعَ، (**بِهِ**): أي بقوله: "المسلم من سلم المسلمون...الخ".

(**أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ**): المخاطب بقوله:"المسلم من سلم المسلمون...الخ"، (**لَيْسَ بِمُسْلِمٍ، لَكِن**): يفاد به ذلك، (**مِنْ عُرْضِ**): بضم العين المهملة، أي جانب (**الكَلَامِ**): [وقوته][3] لا من ذاته، (**وَلَا يَصِيرُ اللَّفْظُ بِهِ**): أي بعرض الكلام، أي بسببه، (**مَجَازًا**): وحاصل الجواب بالاختصار أعني قوله: "قلت: لعله...الخ"، أنه يجوز أن يكون مثل: "حفظت التوراة" عند القوم من قبيل الكِنَايَةِ العُرضيةِ، فلا يكون مجازًا، كما أنه ليس حقيقةً، ويكون عندهم مثل: ((**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ**))[4]، حيث مثلوا به للكناية.

وحاصله ببعض بسط وإيضاح أنه يحتمل أن يكون عندهم من قبيل الكِنَايةِ العُرضية، فلا يكون مجازًا كما أنه ليس بحقيقة، ويكون عندهم مثل: "المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه"، حيث مثلوا به للكناية العُرضية، وإذا لم يكن مجَازًا، من حيث المجموع، ولا من حيث السريان، فلا يرد، فنحو: "حفظتَ التوراة"، لم يستعمل في لازم معناه مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع، بل استعمل في لازم معناه على سبيل الكنايةِ العُرْضية، وقولنا: "العُرضية"، بضم العين وسُكون الراء، نسب إلى العرض كذلك، أي الجانب والطرف، والمراد أن المعنى المقصود يفهم من إشارة الكلام، لا من الكلام.

وحقيقة "**الكِنَايَةِ العُرضِيةِ**" إثبات صفةٍ لموصوفٍ إثباتًا لم يذكر في الكلام، ألا ترى أن إسناد المتكلم العلم إلى نفسه بقوله للمخاطَب: "حفظتَ التوراة"، لم يذكر، وكذا إسناده الإذاية للمخاطَب بقوله: "المسلم من سلم...الخ"، غير مذكور، ولو سلمنا استعمال ذلك المركب ونحوه مجازًا، لم نسلم عدم التجوز في شيء من أجزائه، بل يكون حينئذ مجازًا مرسلا تبعيًا، بتبعية المجاز المرسل في المصدر، فإن قولك للسامع: "حفظتَ التوراة" بفتح التاء مجاز مرسل عن "علمتُ حفظك للتوراة"، بضم التاءِ بتبعية جعل "الحفظ" مجازًا مرسلا عن العلم به، من قبيل إطلاق اسم اللازم على الملزوم، فإن العلم اليقيني بالحفظ يستلزم تحققه.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- في نسخ أخرى للشرح: (فإنه يرادُ به أن هذا الشخص ليسَ بمسلمٍ) . شرح العصام على السمرقندية، ص: 61.

3- الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- الحديث رواه عبد الله بن عمر بن العاص، عن النبي ﷺ أنه قال: ((المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، والمهاجر من هَجَرَ مَا نَهَى الله عنْهُ)). صحيح البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2002م، (10)، ص: 13. مسند الإمام أحمد بن حنبل، (6806)، ج11، ص: 410-411.

قال "**الطّبلاوي**": (قد وقع لمولانا "**ابْن كَمَال بَاشَا**"[1] أنه جعل أقسام المجاز أربعة:

الأول: أن يكون للمنقول لفظًا مفردًا، والنقل عما وضع له وضعًا شخصيًا، وهو مجاز مفرد.

الثاني: أن يكون المنقول لفظًا مركبا، والنقل عما وضع له وضعًا شخصيا، فهو مجاز مركب، وهذا القسم من المجاز لا يوجد إلا في الاستعارة التمثيلية، والمجاز المرسل المنقول عن الكناية.

الثالث: أن يكون المنقول لفظًا مفردًا، والنقل عما وضع له وضعًا نوعيًا، وهو مجاز بحسب البناءِ. قال "**الإِمَامُ المَرْزُوقِي**" في شرح قول "**الحَمَاسَةِ**":

"**وَأَبْغِـضْ إِلَـيّ بـإِتْيَانِهَا .....**"[2]

استعير فيه بناء الأمر للخبر، لأن معناه التعجب والتعجب خبر، وهم يستعيرون المباني للمباني، كما يستعيرون المفردات والجمل، وهذا كما يستعار بناء الخبر للأمر، كما في قوله تعالى: ﴿**والمُطَلّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾[3]."[4] انتهى. واستعارة صيغة الماضي للمستقبل [والعكس][5]من هذا القسم المذكور.

الرابع: أن يكون المنقول لفظًا مركبًا، والنقل عما وضع له وضعًا نوعيًا، وهو مجاز بحسب الهيئة التركيبية، كقوله: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى**﴾[6]، فإن هيئة هذه الجملة موضوعة للإخبار، وقد استعيرت لإنشاء إظهار التحزن.

والفاضل "**التّفْتَازَانِي**" لعدم فرقه بين المجاز المركب، الذي لا تجوز في هيئته بل في مادته، والمجاز في الهيئة التركيبية، رَد قول "**صَاحِبِ التَّلْخِيصِ**"، "وأنت خيرٌ" بعد ما نبهتُ على الفرقِ بين المجاز المركبِ، والمجاز بحسب الهيئةِ التركيبيةِ، بأن التجوز **[(163/ظ)]** في الأول بحسب المادةِ، وفي الثاني بحسب الهيئةِ، وعلمت أن كلام "**صَاحِبِ التّلْخِيصِ**" في الأولِ دون الثاني، فقد وقفتَ على أن المُخَطِئ هو المُخَطأُ، نعم لم يصبْ صاحبُ "**التَلْخِيص**" في زعمه انحصار المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية، لما عرفت أن المجاز المرسل المنقول عن الكنايةِ أيضًا منه)[7]. انتهى كلام "**بَاشَا**" الذي حكاه "**الطّبْلَاوِي**".

1– ابن كمال باشا: شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي الحنفي، ولد العام: 873هـ، بطوقات شمال تركيا، مال إلى تحصيل العلم والاهتمام به، من أكابر العلماء العثمانيين في عصره، فهو قاض ومحدث ومفتي موسوعي، من مؤلفاته: "تاريخ آل عثمان"، و"طبقات الفقهاء"، و"أسرار النحو"، والرسائل العقدية". توفي العام: 940هـ بالقسطنطينية. ينظر: شذرات الذهب: 10/335–336.

2– البيت من بحر"المتقارب". وتمامه:

وَأَبْغِـضْ إِلَـيّ بـإِتْيَانِهَا إِذَا أَنَـا لَـمْ آتِهَا أُدْفَـعُ

– وهو للشاعر"خُفَاف بنُ نُدبة السَلَمِي"، للعباس بن مرداس، والشاعر خُفاف أحد غربان العرب، وهو من المخضرمين، مات سنة: 20هـ. ديوان الحماسة، ص: 111.

3– سورة البقرة، الآية: 228.

4– شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أحمد بن محمد المرزوقي، علق عليه: غريد الشيخ، وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان،ج1، ص: 447.

5– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– سورة آل عمران، الآية: 36.

7– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 07–08.

وفيه كما قال "**شيَخ الطّبْلَاوي**"[1]: "إن مَا ادعاه في القسمِ الثاني، من كون الوضعِ فيهِ شخصيًا المقتضي أن وضع بعض المركبات قد يكون شخصيًا"[2]، يعارضه قول العلامة "**التَفْتَازَانِي**" في "**حَوَاشِي العَضُد**" ما نصه: (إن جميعَ المركباتِ وجميعَ الأفعالِ، ومثل المثنى والمجموعِ والمفردِ والمنسوبِ، وبالجملةِ كل ما يكون دلالته بحسب الهيئة دون المادة، إنما هي موضوعة بالنوع دون الشخص)[3].انتهى.

وفيه كما قال: (إنه قد يقال: ما الحكمة في أن هذا القسم من المجاز لا يوجد إلا في الاستعارة التمثيلية، والمجاز المرسل المنقول عن الكناية.

وأن قوله: "والفاضل "**التّفتَازَانِي**" لعدم فرقه...الخ": قد يقال فيه:كونُ الرد لعدمِ الفرقِ مجردُ دعوى، بل جاز أن يكون مراد "**التّفْتَازَانِي**" أن المجاز المركب يصح أن يطلق على المجاز بحسب الهيئة، إذ معنى كون اللفظ مجازًا كونه مستعملًا في غير ما وضع له، وهذا شامل لما كان التجوز فيه من جهةِ المادةِ، ولما كان التجوز فيه من جهة الهيئة، فالاقتصار على إطلاق المجاز المركب وتفسيره بما ذكر الموهم انتفاء القسم الآخر بلا داع، مع إمكان تقسيمهِ إلى القسمين، وتفسير كل منهما كما هو حق البيان خلاف اللائق والأولى، وكثيرًا ما يطلقون الصواب على الأليقِ والأولى، كما لا يمتري فيه من تصفح كلامهم.

وقوله: "فقد وقفتَ عَلَى أن المُخَطِئَ مُخْطَأَ": لا يخفى مع أدنى إنصاف أن الاقتصار في مقام بيان المقام المستدعى استيفاء أقسامه على أحد أقسامه من غير داع معتبر، إلى الاقتصار مع إمكان الاستيفاء في قوة الخطأ إن لم يكن خطأ، بل هو خطأ على أن التصويب كثيرًا ما يراد به خلاف الأولى كما هو معلوم، لمن له تصفح في كلامهم، فالمخطئ "**للتّفْتَازَانِي**"، لرغبته في تخطئته مثل هذا الإمام، لا ينبغي إلا أن يكون مخطئا)[4].

(**وَلِلْمُصَنِّفِ" فِي هَذَا المَقَامِ**): الذي هو مقام المجاز المركب، (**حَاشِيَّةٌ**): أي كلام مكتوب على طرف ورق من أوراق المتن (**يُغْنِي**): الطالبَ (**عَنْهَا**): أي عن تلك الحاشية، (**مَا ذَكَرْنَاهُ**): بقولنا: "ونحن نقول: لا تجوز...الخ".

(**لَكِنَّا نَنْقُلُهَا**): أي تلك الحاشية، ولو كان ما ذكرناه مغنيًا عنها، أي لكني أنقلها.

(**لِ**) أن (**يَكُونَ شَرْحُنَا**): أي شرحي هذا الذي التبس به، (**جَامِعًا لِحَوَاشِيّ**): أي لحواشي "المصنف" التي كتبها على أوراق المتن، وفي كثير من النسخ "جامعةً لحواشيه"، فتحتاج إلى تأويل، فتقول: "التاء" ليست للتأنيث، لأن الشرح مذكر، بل هي للمبالغة، فهي مفيدة للمبالغة في الجمع، فهي كتاب رجل راوية أي كثير الرواية، ومع ذلك ففيها إشارة للتأنيث، لأن المراد أن هذا الشرح يكون غاية في الجمع، وذلك الرجل غاية في

1– ابن كمال باشا، وقد سبقت ترجمته.

2– المصدر السابق، ورقة: 08.

3– شرح مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب، شرحه: عضد الدين الإيجي، وعلى الشرح والمختصر حاشية سعد الدين التفتازاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004م، ص: 507.

4– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 09.

الرواية و"الغاية" مؤنثة، بل لا مانع من تقدير "جامعة" نعتًا لـ"غاية" محذوفة، فتكون "التاء" لمجرد التأنيث، أي: "ليكون شرحنا غاية جامعة"، أو نعتًا لـ"فوائد" أو "مسائل"، أو نحو ذلك، فتكون أيضًا "التاء" لمجرد التأنيث، أي: "ليكون شرحنا فوائد جامعة"، أو مسائل جامعة، أو نحو ذلك، أو يقدر مضاف لـ"لشرح"، أي: " ليكون فوائد شرحنا أو مسائله، أو نحو ذلك جامعة".

(**رِعَايَةً**): بالنصبِ تعليل للكون أو للجمع أو للنقل، فإذا كان تعليلا للنقل كان فيه ما قررناه في قوله: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ**﴾[1]، فانظره.

(**لِحَقِّ مَكْتُوبِهِ**): أي مكتوب "المصنف"، (**و**): تلك الحاشية المذكورة التي أثبتها "المصنف" في هذا المقام، الذي يغني عما ذكرناه.

(**هِيَّ هَذِهِ**): الحاشية، بل هي هذه الألفاظ التي نصها هكذا، (**أَجْزَاء هَذَا المُرَكَّبِ**): المجازي، (**المُسَمَّى**): أي الذي يسميه علماء البيان ومن تبعهم.

(**اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَةً، وَإِنْ كَانَ لَهَا**): أي للأجزاء، (**مَدْخَل**): أي دخول، أو موضع دخول فهو مصدرٌ ميمي أو اسم مكان، وميمه مفتوحة، ويجوز الوجهان، من الإدخال فتُضم الميم، أي: إدخال أو موضع إدخال.

(**فِي انْتِزَاعِ وَجْهِ الشَّبَهِ**): من متعدد، (**إِلَا**): استثناء منقطع، و"أجزاء" مبتدأ محذوف الخبر، أي باقية على ما كانت عليه قبل، بقرينة قوله: "بل هي باقية...الخ"، وقد مر الكلام مبسوطًا على مثل هذه العبارة.

[وزعم بعض المشارقة أن الخبر هو قوله: "هي باقية"، وهو بادي البطلان][2].

(**أَنَّهُ**): أي الشأن، [وزعم بعض أن "الهاء" راجعة للانتزاع، ويرده أن لا رابط حينئذ، لأن اسم "ليس" هو قوله: "تجوز"، نعم لو كان : "تجوز" منصوبًا خبر "ليس"، واسمه عائد لما عادت إليه "الهاء" في زعمه، وهذا البعض من المشارقة][3].

(**لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا**): أي من تلك الأجزاء.(**عَلَى انْفِرَادِهِ**): أي انفراد ذلك الشيء الذي هو من تلك الأجزاء (**بِاعْتِبَارِ هَذَا المَجَازِ**): التركيبي التمثيلي (**المُتَعَلِّقِ بِمَجْمُوعِهَا**): أي بمجموع الأجزاء، (**بَلْ**): أجزاء هذا المركب المسمى استعارة تمثيلية.

(**هِيَّ بَاقِيَةٌ عَلَى حَالِهَا مِنْ كَوْنِهَا حَقِيقَةً، أَو مَجَازًا، أَمَّا الأَوَّلُ**): الذي هو كونها، أي كون تلك الأجزاء حقيقة، (**فَكَمَا فِي المَذْكُورِ**): الذي هو: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، وإنما قال **المُصَنِف**: "المذكور"، لأن هذه الحاشية أثبتها بعد السطر الذي ذكر فيه ذلك المثال، أو لأنه قد ذكره في الحاشية، وأشار إليه فيها، وترك "الشارح" ما أشار إليه فيها، أو ذكره فيها لأنه لا شاهد فيه، أو قال: "المذكور"، لأنه أثبت

1– سورة البقرة، الآية: 19.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

"المصنف" هذه الحاشية بعدما انتهى تأليف المتن، أو بعدما أثبت فيه المثال المذكور، فلا يضر وقوع الحاشية قبل سطر المثال، أي قبل السطر الذي وقع فيه كتابة المثال.

(**وَأَمَا الثَانِي**) الذي هو كونها. أي كون تلك **[(164/و)]** الأجزاءِ مجازًا، (**فَكَمَا لَوْ عَبَّرَ**): بالبناء للمفعول (**فِي الكَلَامِ المَذْكُورِ**): الذي هو: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، (**عَنِ التَّقْدِيمِ**): بلفظ مجازي، (**و**) عن (**التَّأْخِيرِ**): بلفظ مجازي، (**وَ**) عن ("**الرِّجْلِ**" **بِلَفْظٍ مَجَازِي**): وحذف قوله: "بلفظ مجازي" مرتين لدلالة الثالث المذكور عليه، ويحتمل عود المذكور للأول، فيقدر مثله للثاني والثالث، أو للثاني فيقدر مثله للأول والثالث، وهو ضعيف، ويحتمل أن يريد باللفظ الألفاظ أو معناه المصدري، فيكفي الكلَ، بلا تقدير.

(**وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ**﴾[1]): فإن أحد أجزائه[2] مجاز، (**إِذا جَعَلَ "الخَتْمَ" اسْتِعَارَةً**): تصريحية تحقيقية أصلية.

وزعم بعض جهال المشارقة أنها تبعية، وهو ظاهر البطلان، [وإنما تكون التبعية في "خَتَمَ" المشتق من "الخَتْمِ"][3] (**لِإِحْدَاثِ**): الله لـ(**هَيْئَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ حُلُولِ**): أي نزول، (**الحَقِّ فِيهَا**): أي في قلوبهم، وذلك أنا شبهنا إحداث الله تعالى هيئة في أنفسهم، وهي هيئة تمرنهم على حب الكفر والمعاصي واستقباح الإيمان والطاعات، بسبب إعراضهم عن النظر الصحيح بالختم المستوثق به على الأواني، بجامع أنهما يمنعان عن الوصول إلى ما وراءهما، فإن الهيئة المذكورة تمنع عن وصول الحق إلى قلوبهم، والختم يمنع عن وصول الأيدي إلى ما في الإناء المختوم عليه، واستعرنا لفظ الختم لإحداث الهيئة المذكورة استعارة تحقيقية تصريحية أصلية، واشتق منه لفظ "ختم"، فيكون لفظ "ختم" استعارة تحقيقية تصريحية تبعية، والاستعارة في المفرد مجاز غير مفرد غير مركب، والمجاز بجملته استعارة تمثيلية،كما أشار إليه بقوله: (**وَجَعَلَ الكَلَامَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً**): وذلك أنا شبهنا على مذهبنا –"**مَعْشَرَ الإِبَاضِيَّةِ**"– إحداث الله تعالى الأمر المعنوي في قلوب الكفار المانع من وصول الحق إليها بهيئة ختم الشخص على إناء مانع ذلك الختم من الوصول إلى ما في الإناء، بجامع هيئته، وهي عدم التمكن من الوصول إلى ما وراء كل منهما، واستعرنا المركب الدال على الهيئة الثانية للأولى.

غاية ما في الباب أننا اقتصرنا في الأخذ على بعض المركب الثاني، وهو لفظ "الختم" على طريقة لبعض البيانيين جائزة، وقرينة الاستعارتين إسناد "الختم" إلى الله عز وجل.

(**بِنَاءً**[4] **عَلَى تَشْبِيهِ حَالِ قُلُوبِهِم بِحَالِ قُلُوبٍ خَتَمَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهَا**): أي خلقها عديمة الانتفاع بالآياتِ.

1– سورة البقرة، الآية: 07.

2– وردت في الأصل: "أجزاءه"، والصواب ما أثبتناه.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– وردت في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

(**مُحَقَّقَةٍ**): بالجر نعت "قلوب"، [وذلك][1] كقلوب البهائم، فإنها خلقت خالية عن الفطنة، (**أَوْ مُقَدَّرَةٍ**): أي مفروضة على ذلك الوجه، أي فرضنا أن الله عز وجل أحدث فيها هيئة مشبهة بالختم، ثم استعرنا المركب الدال على المشبه به للمشبه، كما في: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، فكما أنه ليس من المخاطب تقديم وتأخير للرِجلِ، فكذلك هنا ليس من الله منع لقبول الحق.

هذا تقرير "**المُعْتَزِلَة**" في الآية المذكورة، والذي ألجأهم إلى ذلك اعتقادهم الفاسد أن الله تعالى لا يخلق القبيح[2]. ولنا معشر "**الإِبَاضِيَّةِ**" أنه لا يقبح منه شيء، لأنه الفعال لما يريد، "لَا يُسْأَلُ عمَا يفعَلُ وهُمْ يفعلونَ"[3]، لأن الفتح مخالفة الأمر، وهو عز وجل لا آمر له، لأنه هو الآمر الناهي، فمن منحه الهدى فبفضلِهِ، ومن منحهُ الردى فبعدله، وشغلهم بالكفر مانعهم هدى، وكل حسن وقبيح [وخيرٍ وشرٍ][4] مخلوق لله، والكلام على ذلك مبسوط في كتب علم الكلام.

والختم والكتم أخوان، لأن في الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه، كتمًا له وتغطية لئلا يتوصلَ إليه ولا يطلع عليه، وكأن الختم آخر فعل يفعل في إحراز الشيء ولا ختم على الحقيقة، وإنما المراد إحداث الله في قلوبهم هيئة، وهي هيئة تمرنهم على استحباب الكفر والمعاصي واستقباح الإيمان والطاعات بسبب غيهم، وانهماكهم في التقليد، وإعراضهم عن النظر الصحيح، فتجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق، وسمي ذلك الإحداث ختمًا، إما على سبيل الاستعارة أو التمثيل.

وجه كونه على سبيل الاستعارة: أنه شبه عدم نفوذ[5] الحق في القلوب بكونها مختومًا عليها، والجمع المنع وعدم القبول، ثم استعمل لفظ المشبه به، وهو "الختم" في المشبه وهو عدم نفوذ الحق، واشتق من "الختم" "ختم" على ما مر، فقلوبهم كأنها مستوثق منها بالختم، لأن الحق لا ينفذ فيها ولا يخلص إلى ضمائرها، من قبل إعراضهم عنه واستكبارهم عن قبوله واعتقاده.

ووجه كونه على سبيل التمثيل: أنه شبه حال القلوب بحال شيء خلق للانتفاع به مع المنع عن ذلك، والانتفاع بطريق الختم، ثم استعمل في المشبه اللفظ الدال على المشبه به، والجامع عدم الانتفاع لمانع، وهو أمر عقلي مركب من عدة أمور، لأن قلوبهم خلقت ليستنفعوا بها في الأغراض الدينية التي كلفوها وخلقوا لها، فإحداث الله فيها ما يمنعهم عن الاستنفاع بها، بمعنى خلق الله أفعالهم الموصلة إلى عدم الاستنفاع بها، فكأنها أشياءٌ مصنوعة للانتفاع، فضرب حاجز دونها يمنع من الاستنفاع بها.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– قال الزمخشري: (فلم أسند الختم إلى الله تعالى، وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه، وهو قبيح، والله يتعالى عن فعل القبيح علوًا كبيرًا، ولعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه). تفسير الكشاف، ص: 42.

3– قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾. سورة الأنبياء، الآية: 23.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– وردت في الأصل: "نفود"، والصواب ما أثبتناه.

وإنما قسمت ذلك التجوز إلى القسمين، تبعًا لقول "**شَيْخِ الإِسْلَامِ**": (وجه الشبه إن انتزع من عدة أمور فتمثيل، وإلا فاستعارة)[1]، (وقد عبر عن إحداث الهيئة المذكورة بـ "الطبع"، في نحو قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قلُوبِهِمْ**﴾[2]،

وبـ"الإغفال" في قوله تعالى:﴿**وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا**﴾[3]،و بـ"الإقساء"في: ﴿**وجَعَلْنَا قُلُوبَهُم قَاسِيَةً**﴾[4]، وأسندت تلك الهيئة أعني فعلها إلى الله تعالى من حيث أن الممكنات بأسرها مسندة إليه تعالى، لوقوعها بقدرتة وبإذنه وخلقه إياها، وهي [أعني تلك الهيئة][5] مسببة عما اقترفوه كما مر، بدليل ﴿**طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِم**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِم**﴾[7]، ولذلك التسبب وردت الآية **[(164/ظ)]** مظهرة قبح صفتهم و وخامَةَ عاقبتهم)[8].

(وفي الختم على الأبصار والسمع، ما مر من التجوزِ التمثيلي والتجوز الاستعاري، لأن أسماعهم تمج الحقَ، وتنبو عن استماعهِ والإصغاءِ إليه، فشبه تحقق نبو الأسماع عن قبولهِ بكونها مختومًا عليها، فكأنها مستوثق عليها بالختمِ، وأبصارهمُ لا تجتلي آيات اللهِ المعروضة، ودلائله المنصوبة كمَا تجتليها أعين المعتبرين المستبصرينَ، فكأنها غطي عليها وحجبتْ، وحيل بينها وبين الإدراك.

شبه عدم اجتلاء الأبصار للآيات بالتغشية عليها والتغطية [وذلك ختم][9]، والجامع عدم القبول والوصول، واستعمل لفظ المشبه به في المشبه، واشتق منَ "الختمِ" "خَتَمَ"، وذلك من جانب الأسماعِ والأبصارِ جميعًا، إلا أن الاستعارة في "ختمَ" تبعية، وفي "غشاوة" أصلية، وذلك كله على سبيل الاستعارة غير التمثيلية.

أما على التمثيليةِ فنشبه حال الأسماع والأبصارِ بحال أشياء مخلوقة للانتفاع بها، معَ المنع منه بطريق الختم والتغطية، ثم استعمل في المشبهِ اللفظُ الدالُ على المشبه به، والجامع انتفاء الانتفاع لمانع، وهو كما ترى أمر عقلي مركب من عدة أمور)[10].

1- مخطوط فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل (حاشية شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي)، الكتبخانة الأزهرية، مصر، ص: 23.

2- سورة النحل، الآية: 108.

3- سورة الكهف، الآية:28.

4- سورة المائدة، الآية:13.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- سورة النساء، الآية:155.

7- سورة المنافقون، الآية:03.

8- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص: 42.

9- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

10- ينظر: مخطوط فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل (حاشية شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي)، ص: 23.

وقد اضطربت "**المعتزلة**" في الآية على مذهبهم الفاسد، من أنه لا يسند القبيحُ إليه، فتخيلوا أن ختمَ اللهِ عليهم منع من قبول الحق وهو قبيح، لأنه إذا كان الخاتم المانع لم يحسن تعذيبهم، وقد علمت أنا لا نحتاجُ إلى تأويل الآية بما يأتي، لأنا نقول –"معشر **الإباضية**"–: لا يقبح منَ الله شيء، وإنما يقبح من العبد، لصدوره منه على خلاف ما أمره به آمره[1]، والممكنات كلها مسندة إليه تعالى، بل القبيح الفعل لذلك القبيح، الفعل الذي ليس بخلق، والله إنما فعلها بمعنى "خلقها"، على أن نتحاشى عن التعبير بالفعل وخلق القبيح، أي الذي يكون قبيحًا من فاعله ليس قبيحًا.

(و"**لِلْمُعْتَزِلَةِ**" في الآية تأويلات:

الأَوَّلُ: أنهم لما أعرضوا عن الحق، وتمكن ذلك في قلوبهم حتى صار ذلك كالطبيعة لهم شبه بالوصف الخلقي المجبول عليه، فالقصد إلى صفةِ القلوبِ لأنها كالمختوم عليها، وأما إسنادُ الختم إلى اللهِ، فلينبه على أن هذه الصفة في فرطِ تمكنها وثبات قدمها كالشيء الخلقي غير العرضي، ألا ترى إلى قولهم: "فلانٌ مجبولٌ على كذا أو مفطور عليه"، يريدون أنه بليغ في الثبات عليه، وكيف يتخيل ما خيل إليك، وقد وردت الآية كما مر مظهره قبح صفتهم وحالهم.

الثَّانِي: "أن تضرب الجملة كما هي، وهي "ختمَ اللهُ على قلوبِهم" مثلا، كقولهم:"**سَالَ بِهِ الوَادِي**"[2]، إذا هَلكَ، و"**طَارَتْ بهِ العَنْقَاءُ**"[3]، إذا طالَ الغيبة، وليس "للوادي" ولا "للعنقاء" عملٌ في هلاكه ولا في طولِ غيبته، وإنما تمثيل مثلت حاله في هلاكِهِ بحالِ من سالَ به الوَادِي، وفي طولِ غيبتهِ بحالِ من طارت به العنقاءُ، فكذلك مثلت في حال قلوبهم فيما كانت عليه من التجافي عن الحق، بحال قلوب ختم الله عليها نحو قلوبِ الأغنامِ التي هي في خلوهَا عن الفطن كقلوبِ البهائم أو بحال قلوب البهائم أنفسها، أو بحال قلوب مقدر ختمُ اللهِ عليها حتى لا تعي شيئا ولا تفقه، وليس له عز وجل فعل في تجافيها عن الحق ونبوها عن قبوله وهو متعال عن ذلك"[4]، والفرقُ بين هذا التمثيل وما مر من الاستعارة، أن الاستعارة واقعة في الختم [والغشاوة][5]، وهنا في الجملة.

الثَّالِثُ: أنه يجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير اللهِ لله، فيكون الختم مسندًا إلى اسم الله وعلى سبيل المجاز، وهو في الحقيقة فعل الشيطان أو الكافر، لكن لما كان صدوره منه بإذن الله وأقداره أسند إليه إسناد الفعل إلى المسبِبِ.

1– ورد في الأصل: "ءامره".

2– وفي معجم الأمثال: (سَالَ الوَادِي فَدَرْهُ).يُضْرَبُ للرَجُلِ يُفَرِط فِي الأَمْرِ. معجم الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ط1، 1955م، (1791)، ج1، ص: 348.

3– وفي رواية: (طَارَتْ بِهِم العنقاء). والعنقاء: طائر أسطوري، (قال الخليل: سميت عنقاء لأنه كان في عنقها بياض كالطوق، وقيل: لطول في عنقها). المصدر نفسه، ج1، (2264)، ص: 429.

4– وهذا الرأي الثاني نقله عن الزمخشري. تفسير الكشاف، ص: 42. 4

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

الرَّابِعُ: أنهم لما كانوا على القطع لا يؤمنون، ولا تغني عنهم الآيات والنذر ولا تجدي عليهم الألطاف المحصلة والمقربة إذ أعطوها لم يبق بعد استحكامِ العلم بأنه لا طريقَ إلى أن يؤمنوا طوعًا واختيارًا إلا القهر والإلجاء، وإذا لم يبق طريق إلا الفهم والإلجاء ثم لم يقهرهم ولم يلجئهم لئلا ينتقض الغرض في التكليف، عبر عن ترك القهر والإلجاء بالختمِ، إشعارًا بأنهم الذين ترامى أمرهم في التصميم على الكفر والإصرار عليه إلى حد لا يتناهون عنه إلا بالقهر والإلجاء، وهي الغاية القصوى في وصف لجاجهم في الغي، وانهماكهم في الضلال.

الخَامِسُ: أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكمًا به، من قولهم: ﴿**قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيهِ، وفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ومِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ**﴾[1]، ونظيره في الحكاية والتهكم قوله: ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ والمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأتِيهُمُ البَيِّنَةُ**﴾[2]، لأن الكفار كانوا قبل البعثة يقولون لا ننفك عما نحن فيه من ديننا، حتى يُبعثَ النبي الموعود به، الذي هو مكتوب في التوراة والإنجيل، ﴿**فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ**﴾[3]، فحكى الله عنهم ذلك، كما كانوا يقولونه تهكمًا واستهزاءً[4] بهم، ولو كان هذا ابتداءً[5] إخبارًا من الله تعالى لكان الانفكاك محققًا موجودًا عند مجيء رسول الله ﷺ.

السَّادِسُ: أن ذلك في الآخرة، وإنما أخبر عنه بالماضي لتحققهِ وتيقنِ وقوعهِ، ويشهد له قوله تعالى: ﴿**ونَحْشُرُهُمْ يوْمَ القِيَّامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا**﴾[6].

السَّابِعُ: أن المراد بالختمِ وسمُ قلوبِهم بسمةٍ تعرفها الملائكةُ، فيبغضونهم ويتنفرون منهم)[7]، والله أعلم.

هذا، ولا يخفى أن قوله: (بناءً على تشبيه حال قلوبهم بحالِ قلوبٍ ختمَ اللهُ عليهَا)، يشعر بجريان الاستعارة التمثيلية بين المفردين، وليس كذلك، و وجه الإشعار أن الظاهر من حال قلوبهم حالها المانعة عن خلوص الحق فيها، والظاهر من حال قلوب ختم الله عليها التختم بختم الله، ولا يخفى أن كلا منهما مفرد.

قال "**الشِّيرَانسي**": (والحق ما ذكره بعض[8]، حيث قال: قوله تعالى: **[(165/و)]** ﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ**﴾[9]، إن جعلَ المشبهَ به قيد المعنى المصدري الحقيقي للختمِ، والمشبه إحداث حالة قلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها، كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية، وإن جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشيء،

1– سورة فصلت، الآية: 05.

2– سورة البينة، الآية: 01.

3– سورة البقرة، الآية: 89.

4– ورد في الأصل: "استهزاءا"، والصواب ما أثبتناه.

5– ورد في الأصل: "ابتداءا"، والصواب ما أثبتناه.

6– سورة الإسراء، الآية: 97.

7– أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ج1، ص: 42–43.

8– وفي الأصل: (والحق في المثال ما ذكره قدس سره، حيث قال: قوله تعالى:...) مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 19 (ظ).

9– سورة البقرة، الآية: 07.

والختم الوارد عليه، ومنعه صاحبه من الانتفاع به، والمشبه هيئةٌ [مركبة][1]منتزعة من القلبِ، والحالَةُ الحَالة فيه، ومنعها صاحبه من الانتفاع في الأمور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين، والاستعارة تمثيلية، قد اقتصر فيها من ألفاظ المشبه به على بعض، وباقي الألفاظ منوية مرادة، وإن لم تكن مقدرة في نظم الكلام، وليس هنا استعارة تبعية أصلا على ما تقرر فيما سبق.

والفائدة في الاقتصار على بعض الألفاظ الاختصار في العبارة وتكثير محتملاته، بأن يحمل تارة على التبعية وأخرى على التمثيلية، ولو صرح بالكل تعينت التمثيلية إلى غير ذلك من الفوائد التي ربما لاحت لك مواردها، إذا فكرت فيها.

وإن قصد في الآية إلى تشبيه قلوبهم بأشياء مختومة، وجعل ذلك الختم الذي هو من توابع المستعار المسكوت عنه تنبيها عليه، ورمز إليه، كان من قبيل الاستعارة بالكناية، وقوله: "حقيقة أو مقدرة"، حال من "قلوب ختم الله عليها"، إشارة إلى تعميم المشبه به وتعميم وجه الشبه في المشبه به من الحقيقي والوهمي، فإن كلا من طرفي التشبيه على مابين في محله، يجوز أن يكون حقيقيًا وأن يكون وهميًا، وكذا وجه الشبه يجوز أن يكون حقيقيًا أو وهميًا في الطرفين، أو في أحدهما، فتأمل)[2]. انتهى كلام "**الشّيرانسي**".

(**هَذَا**): الكلام المذكور الذي أوله "أجزاء هذا المركب"، وآخره "محققة أو مقدرة"، هو (**كَلَامُهُ**): أي كلام "المصنف" المكتوب في الحاشية، المغني عنه ما ذكره "الشارح" فيما قال.

وها هنا مباحث:

[المبحث][3] الأول: أنك إذا قابلت بين عبارة "المصنف" التي نقلها الشارح من الحاشية، وعبارة "الشارح" المتقدمة ترى بينهما مخالفة من وجهين:

- أحدهما: أن "الشارح" قال فيما تقدم في شأن أجزاء المركب المذكور" كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات"، فجمع لفظ "الحقيقة" ولفظ "المجاز"، و"المصنف" أفردهما، حيث قال: "من حيث كونها حقيقة أو مجاز".
- والآخر: أن "الشارح" زاد لفظ "المختلفات" و"المصنف" لم يذكرها، فما وجه التوفيق بينهما ؟

قال "**الدّلجي**": (وقد يقال في وجه التوفيق بالنظر للأول من الوجهين أن عبارة "الشارح" ناظرة إلى مفردات التركيب فلذا جمع، وعبارة "المصنف" ناظرة إلى المجموع ونفس التركيب، فلذا أفرد، أي نفس التركيب حقيقة أو مجازًا، ولذا مثل بمثالين، لأن صورة الاختلاف داخلة في المجاز. وبالنظر للثاني أن "أو" في عبارة "المصنف" مانعة خلو، فتجوزَ الجمعُ)[4].

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 19 (ظ)، 20 (و).

3- من إضافات التحقيق تمييزا لهذا المبحث عن الأوجه اللاحقة.

4- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 54.

أي الجمع بين الحقيقة والمجاز، على معنى كون بعض الأجزاء حقيقة وبعضها حقيقة، كما هو الصورة التي صرحَ بهَا "الشارحُ"، فلا ينافي جعل الشارح الاحتمالاتِ ثلاثة، إذ قال: "حقائق أو مجازات أو مختلفات"، ولا شك أن صورة الاختلاف لم تخل عن الحقيقة والمجاز، بل الأجزاء متصفة بمجموع الحقيقةِ والمجازِ على سبيل التوزيعِ، أي البعض حقيقة والبعض مجاز، ويجوز أن تكون "أو" للانفصال الحقيقي، وصورة الاختلاف داخلة في المجاز، لأنه إذا دخل في جملة الأجزاء مجاز واحد، كان المجموع مجازا، ويلائم الاحتمال الثاني ما في قول "المصنف" من كونها حقيقة أو مجازا بصيغة الإفراد، أي كون مجموعها حقيقة أو مجازا، لا بصيغة الجمع كما عبر به "الشارح"، حين جعل الاحتمالات ثلاثة.

ويؤيده أيضًا تمثيله بالمثالين فإنهما يكونان من الثاني، إذا جعلت "أو" للانفصالِ الحقيقي، وأدخلتَ صورة الاختلاف في كون المجاز المجموعِ مجازًا.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (الظاهر من قولِ "المصنف": من كونها حقيقة أو مجازًا، مع سوقِ الكلامِ والتمثيل، أن المراد بكونها حقيقة كون جميعها حقيقةً، وبكونها مجازًا أعم من أن يكون جميعها مجازًا، أو بعضها فلم يبقَ واسطةٌ. فافهم)[1].

المبحث الثاني: أنه يغني ما ذكرهُ "الشارحُ" عما ذكره "المص" في الحاشية، لأن ما ذكره "الشارح" مشتمل على ما ذكره "المصنف"، مع زوائدَ.

أورد بعضهم أنه لا وجه لجعلِ اللاحق مغنيًا عن السابقِ، وجعل السابق مستدركًا باللاحقِ، بل الجادة المطروقة عكس ذلك.

ويجاب بأن مراد "الشارح" أن ما ذكرناه يغني عن جعل شرحنا مشتملًا على نقلها لتكثير فوائد الشرح، فإن ما ذكر مشتمل على ما فيها مع زوائد، و أنه لا يخفى أن كون كلام "الشارح" لاحقًا، وكلام "المصنف" سابقًا، غير ضائر في جعل كلام "الشارح" مغنيًا عن قول "المصنف". تأمل.

المبحث الثالث: أنه نوقشَ في كونِ [أجزاء][2] المثال المذكور وهو: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، المقصود بقوله: "فكما في المثال المذكورِ حقائق"، بأن هذا الكلام مستعملٌ في المترددين بينَ الإقدامِ والإحجام، ولا يؤخذ فيه تقديم الرِجْلِ وتأخيرها حقيقة، فالحقُ أن التجوز كما يتحققُ في المركبِ من هو، يتحقق في مفرداتهِ، فإنه شبه إزعاجَ الخاطرِ نحو الفعلِ بالتقديمِ ونفس الخاطر بالرِجْلِ، وانقباض الخاطرِ عنه تارةً أخرى بالتأخيرِ، فأطلقَ ألفاظ المشبهِ بها على المشبهاتِ **[(165/ظ)]** استعارة.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (من له ذائقة سليمة في لطائف الكلام علم أن ليس المراد بقوله: "إني أراك تقدم رجلا"، أني أزعج الخاطر نحو الفعل، بل المراد المعنى الحقيقي للتقديم والرِجْلِ، وكذا الحال في تأخيرِ الأخرى، بل

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 19 (ظ).

2- الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

المجاز إنما هو في المجموع من حيث المجموع. و لو سلم فهذه مناقشة في المثال يتحاشى عليها المحصلون، وإلا فظاهر أن تحقيق المجاز في مفردات الاستعارة التمثيلية غير لازم، على ما ذهب إليه القوم)[1].انتهى.

(**وَأَنْ لَا**): تكن علاقته، أي علاقة المجاز المركب غير المشابهة، بأن كانت المشابهة، (**سمي**)[2]: المجاز المركب (**اسْتِعَارَة**): لأنه كلام مستعمل في غير ما وضع لعلاقة المشابهة مع قرينة، وقد ذكر لفظ أحد الطرفين وحذف لفظ الآخر، وذلك طريق الاستعارة.

(**تَمْثِيلِيَّة**): قال "**الخَطِيبُ**"و"**السَّعْدُ**": (يسمى التمثيل [على سبيل الاستعارة، أما قولنا: "التمثيل"][3]، فلكون وجهه منتزعًا من متعددٍ، وأما قولنا: "على سبيل الاستعارة"، فلأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه، [وترك ذكر المشبه بالكلية][4]، كما هو شأن الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقًا من غير تقييد بقولنا: "على سبيل الاستعارة"، ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال: "تشبيهُ تمثيل")[5]، أي بالإضافة أو تشبيه تمثيلي، أي بالوصف.

وقد أبطل المولى "**بَاشَا بَن كَمَال**" قولهما، وقد يسمى التمثيل مطلقًا، لأن المسمى بالتمثيل مطلقًا هو التشبيه التمثيلي لا الاستعارة التمثيلية، فإنها مسماة بالتمثيل على سبيل الاستعارة لا بالتمثيل مطلقًا[6].

وقول "**صَاحِبِ التَّلْخِيصِ**" في النوع الثاني من أصل التشبيه: (و اعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفًا غير حقيقي وكان منتزعًا من عدة أمور، خص باسم التمثيل، كالذي في قوله[7]:

اصْبِرْ عَلَى بُغْضِ الحَسُودِ فَـإِنَّ صَبرَكُ قَاتِـــــلُهْ

كَـالنَّارِ تَأْكُلُ بَعْضَـــــهَا إن لَـمْ تَجِـدْ مَا تَأْكُلُهْ [8]

وقول بعضهم في تحقيق الاستعارة التمثيلية، بعد التمثيل بما ذكره "**صَاحبُ التَّلْخِيصِ**": وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة، صريح فيما ذكرناه. وقد ذكر "**جَارُ اللهِ**" أن المثلينِ في مثلهم: ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[9]، عليهما من باب التشبيه دون الاستعارة[10]، وهو موافق لما ذكرناه، والصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه، أن المثلين كلاهما من جملة التمثيلات المركبة، دون المفردة.

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 19 (و).

2– وقد ورد في شرح العصام على السمرقندية: (و إلا يسمى استعارة تمثيلية)، ص: 61.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 79. و المطول على التلخيص، ص: 604.

6– ينظر: مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 07–08.

7– ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، ص: 190.

8– البيتان من بحر"الكامل المجزوء"، وهما للشاعر عبد الله بن المعتز. ورواية الديوان:

اِصْبر عَلى حَسَدِ الحَسو دِ فَـإِن صبْرَكَ قَـاتِـلُهْ

– ديوان عبد الله بن المعتز، أبو العباس، فسر ألفاظه ووقف على طبعه: محيي الدين الخياط، مطبعة الإقبال، بيروت، ص: 340.

9– سورة البقرة، الآية:17.

10– تفسير الكشاف، ص: 51.

وقال "**صَاحِبُ المِفْتَاحِ**" في آخر بحثِ التشبيه التمثيلي: (ثم إن التشبيه التمثيلي متى فشا[1] استعمالهُ على سبيل الاستعارةِ لا غير، يسمى مثلا)[2]، وكأن "**صَاحِبَ التَّلْخِيصِ**" لم يفرق بين عبارة "التمثيل" وعبارة "المثل".

قال: (وقد يسمى التمثيل)[3]، وكان حقه أن يقول: "وقد يسمى المثلُ".

قال "**الخَطِيبُ**"و"**السَّعْدُ**" [وغيرهما][4]: (ومتى كثر دوران استعمال المجاز المركبِ أو التمثيل في الألسن على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيهِ، ولا في معناه الأصلي سمي هذا المجاز المركب أو التمثيل مثلا، فالمثل تمثيل [سائر][5] طوي فيه ذكر المشبه وأداة التشبيه، ونعني بـ"السائر" ما كثر استعماله.

وأما إذا لم يكن على سبيل الاستعارة كقوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ**﴾[6]...الخ، فلا يسمى مثلًا، [ونعني بقولنا][7]: "على سبيل الاستعارةِ"، أن تذكر الصورةَ المشبهة بلفظ الصورة المشبه بها، بغير تغيير بوجه من الوجوه، ولكون المثلِ تمثيلًا فاشيَ الاستعمالِ على سبيلِ الاستعارة، لا تغيير الأمثال على موردها الأصلِي، ليمكن الاستدلال بمضربها على موردها، فتبقى على ما وردت من تذكير أو تأنيث أو إفراد أو غيرها، ولأن ذكرَ الأمثال بمنزلة من قيل له هذا القول، فتكون حكاية، والحكاية لا تغير)[8].

و"المضرب": موضعُ ضربِ المثل، [وهو الحالة المشبهة][9].

و"المورد": موضع وروده، [وهي الحالة الأصلية التي ورد فيها الكلام، التي شبهت بها الحالة التي هي المضرب][10].

فإنك إذا ضربت المثل في إظهار صدق كلامِ متكلمٍ، قلت:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَـدِّقُوهَا فَـإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ [11]

فمورد المثل "صدقُها"، وقد مثل صدق كلامه بصدق كلامها.

1– ورد في الأصل: "فشى"، والصواب ما أثبتناه.

2– مفتاح العلوم، ص:349.

3– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 69.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– سورة الجمعة، الآية: 05.

7– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 79، والمطول على التلخيص، ص: 605.

9– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

10– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

11– البيت من بحر "الوافر"، وهو لـ"لجيم بن صعب": شرح شواهد المغني، السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال)، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت، دت، دط، ج2، ص: 596. و "للجيم بن صعب في زوجه". لسان العرب (رقش): 306/6.

قال "**السَّعْدُ**" – بعد قول "**الخَطِيبِ**": "لا تغيير الأمثال"–، ما نصه: (لأن الاستعارة يَجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو تطرق تغيير إلى المثلِ لما كان لفظُ المشبهِ به بعينه، فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلا)[1]. أي ولأن المثلَ على ما فشا[2] استعماله، فلو غير لم يكن اللفظ المتداول بينهم، فلا يبقى مثلًا.

قال: (وتحقيق ذلك أن المستعار يجب أن يكون للفظ الذي هو حق للمشبه به أخذ عنه عارية للمشبه، فلو وقع فيه تغييرٌ لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبهَ به، فلا يكونُ عاريه، فلهذا لا يلتفت إلى مضربه، تذكيرًا و تأنيثًا إفرادًا و تثنية وجمعًا، بل إنما ينظر إلى مورد المثل: مثلًا إذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له: "**الصَّيْف ضَيَّعْتِ اللَبَنَ**"[3]، بكسرِ تاء الخطابة، لأن الخطاب ورد في امرأةٍ، وأما ما يقع في كلامهم من نحو: "ضيعتَ اللبنَ بالصيفِ"، على لفظ المتكلمِ، فليس بمثلٍ، بل مأخوذ من المثل وإشارة إليه)[4] انتهى.

وكون "الصيف" مجردًا عن "الباء" كما ذكره مجردًا هو حاله في "**المُطَوَّلِ**"و"**المُخْتَصَرِ**" و"**الصّحَاحِ**"، وهو ظرفٌ، وفي بعضِ نسخِ "**المُخْتَصَرِ**" بـ"الباء"[5].

وذلك المثل خوطبت به امرأة كانت مع رجل موسر كرهته لكبرِهِ فطلقها، فتزوجت رجلًا معسرًا، وبعثت إلى زوجها الأول تطلب منه شيئًا، فقال الزوج الأول ذلك المثل، قاله "**حَفِيدُ السَّعْدِ**"[6].

قلت: اسم تلك المرأة "**دَمْسُوس بِنْتُ لُقَيْط بن زُرَارَة**" [7]، وزوجها الأول اسمه "**عَمْرُو بنُ عُدَس**" [8]، وطلقها بعدما طلبت منه الطلاق، وزوجُها الثاني شاب اسمه "**عَمْرُو بنُ مَعد بْنُ زُرَارَة**"[9]، والشيء الذي بعثتْ إلى زوجها الأول في شأنه تسأله[10] إياه هو "اللبن"، وكان سؤالها إياه في الشتاء، فلما رجعَ مبعوثَهَا وأخبرهَا بمقولهِ، ضربت علَى منكبِ زوجها الثاني وقالت: هذا و مدقة خير، تعني أن هذا الشاب الجميل مع اللبن

1– المطول على التلخيص، ص: 605.

2– ورد في الأصل: "فشى"، والصواب ما أثبتناه.

3– المستقصى في أمثال العرب، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ج1، (1426)، ص: 329. و للمثل رواية أخرى: (في الصَيْفِ ضَيَعْتِ اللَبَنَ)، مجمع الأمثال، أحمد بن محمد النيسابوري، ج2، (2725)، ص:67.

4– المطول على التلخيص، ص: 605.

5– وقد وردت في المطول على التلخيص: "بِالَصيفِ ضَيعْتِ اللبَنَ".

6– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 110.

7– والصواب: دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة بن عُدس بن زيد بن عبد الله بن دارم، شاعرة جاهلية مجيدة حسنة، ولها شعر كثير في الهجاء والمديح، والرثاء. توفيت العام: 594م، نحو: 30 سنة قبل الهجرة. ينظر: الأعلام: 337/2.و الكامل في التاريخ، ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1977م، ج1، ص: 525.

8– عَمْرُو بنُ عَمْرُو بن عُدَس. المستقصى في أمثال العرب: 329/1. ومعجم الأمثال: 67/2.

9– عَميرَ بنُ مَعْبَدِ بن زرارة. المصدر السابق: 329/1.

10– ورد في الأصل: "تسئله"، والصواب ما أثبتناه.

القليل الممزوجِ **[(166/و)]** بالماء خيرٌ منك ومن لبنكَ الكثيرِ. [وروي أنها قالت: " مَذْقُ هَذَا خَيْرٌ"][1]، وإنما خص "الصيفَ"، لأن سؤالها الطلاقَ كان فيهِ.

(ولكونِ المثلِ مما فيه غرابةٌ، واستعير لفظه للحال أو الصفة أو القصةِ، إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة، كقوله تعالى: ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[2]، أي حالهم العجيب الشأنِ، وكقوله: ﴿**وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلَى**﴾[3]، أي الصفة العجيبة، وكقوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ**﴾[4]، أي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة)[5].

(**لِاشْتِمَالِهِ**): أي لاشتمال المجاز المركب الذي علاقته المشابهة.

(**عَلَى التَّمْثِيلِ**): اشتمال الموقوف وهو الكلام على الموقوف عليه وهو التمثيل، بمعنى التشبيه، وزعم "**الدّلجي**" أنه ذكر الضمير في قوله: "لاشتماله"، لرجوعه إلى الكلام الحاوي للاستعارة التمثيلية، وأن الظاهر أن يقول: "لاشتمالها"، أي الاستعارة التمثيلية[6].

قلت: الصواب رجوعه لما رجع إليه ضمير "يسمى"[7] وهو المجاز المركب، لأن قوله: "لاشتماله"، تعليل لقوله: "يسمى"، وأن هذا هو الظاهر، وليس الظاهر هو تأنيثه ورجوعه للاستعارة التمثيلية، لأنها طرف كلامٍ غير معتمد عليه الكلام، بل لا يصح إلا بحذف "أي"، وإنما سميت هذه الاستعارة استعارة تمثيلية لاشتمالها على التمثيل الواقع أو الكائن، أو واقعًا أو كائنًا، أو نحو ذلك.

(**بِمَعْنَى التَّشْبِيه**): [و"التمثيل" في الأصل هو التشبيه مطلقًا][8]، قلت: في ذلك بحث، وهو أنهُ إن أرادَ به أنه بمعنى مطلقُ التشبيهِ فهو ممنوع، كيف وقد عرف "**الخَطِيبُ**" المجاز المركب بـ: (اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل)[9]، وفسر "**السَّعْدُ**" "تشبيه التمثيل"، بما يكون وجههُ منتزعًا من عدة أمورٍ[10].

قال: واحترز [أي "**الخَطِيبُ**"][11] بهذا، يعني بقوله: "تشبيه التمثيل"، عن الاستعارة في المفرد، ولا يخفى أن تفسيره صحيح، في أن المراد بالتمثيل ليس بمعناه اللغوي الذي هو مطلق التشبيه، وإضافة التشبيه إلى

1- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

2- سورة البقرة، الآية: 17.

3- سورة الروم، الآية: 27.

4- سورة محمد، الآية: 15.

5- المطول على التلخيص، ص: 605.

6- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 55.

7- ورد في الأصل: "سمي"، والصواب: "يسمى"، كما سبق تصويبه.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

9- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 79.

10- المطول على التلخيص: 604.

11- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

التمثيل في تعريف "**الخَطِيبِ**" تشعر بذلك، و إلا لزام إضافة الشيء إلى نفسه إلا أن يتخرج عنها بكون الإضافة للبيان، فيكون الأول الذي [هو][1] المضاف بمعنى المسمى، والثاني الذي هو المضاف إليه بمعنى الاسم، وإن أراد أنه بمعنى التشبيه الذي كان وجهه منتزع من متعدد فمسلم، لكن لا نسلم قوله، مع أنه لا استعارة بدون تمثيل.

ويجاب بأنه أراد مطلق التشبيه، وتفسير "**السّعدِ**" "التمثيل" بما ذكر، وإشعار الإضافة في تعريف "**الخَطِيبِ**" لا يوجبان متابعة كل أحدٍ على ذلكَ، وحمل عبارة كل معبر عليه، ولا يلزم إضافة الشيء لنفسه، لما مر من التخريج، كذا ظهر لي.

(**لِتَشْبِيهِ**): متعلق بالاشتمال، بل بمحذوفٍ جوازًا، أي قلنا بالاشتمالِ لتشبيه، أو أثبتنا الاشتمال لتشبيه أو نحو ذلك، (**المُرَكَّبِ**): كقولك: "يتردد فلان في المبايعة".

(**بِالمُرَكَّبِ**): الآخر، كقولك: "يقدم فلان رجلا ويؤخر أخرى"، والمراد بالمركبِ الثاني غير الأولِ، كما ترى وكما لا يخفى، ولو كانا معرفين بقرينة أن الشيءَ لا يشبه بنفسهِ، وذلك جائز كما بسطتُهُ في كتب النحو.

(**وَخَصَّ التَّمْثِيلَ**): يعني المجازَ المركبَ المسمى بالاستعارة التمثيلية، وفي إطلاقِ "التمثيل" عليه إشارة إلى أنه كما يسمى استعارة تمثيليةً، يسمى تمثيلًا.

(**بِهَا**): أي بالاستعارةِ التمثيليةِ [أي باسمها الذي هو قولك: "الاستعارة التمثيلية"][2] أو بالاستعارة في المركب، أو الاستعارة المشتمل عليها التركيب، أو الاستعارة المذكورة، أو بالمجازِ المركبِ الذي علاقته المشابهةِ، وأنثه لأنهُ في معنى الاستعارة المذكورة، والمعنى واحد [والمضاف مقدر كما ترى][3]، و"الباء" داخلة على المقصورِ، أي خص هذا النوعَ من الاستعارة بهذا الاسم، ويجوز أن يريد خص النسبةَ إلى التمثيل، أو التسمية بالتمثيل بنفس الاستعارة التركيبية، فـ"الباء" داخلة على المقصورِ عليه، (**مَعَ أَنَّهُ لَا اسْتِعَارَةَ بِدُونِ تَمْثِيلٍ**): أي بدون تشبيهٍ، وذلك أنه لا تتصور الاستعارة ولا تتعقل إلا مع وجود التشبيه، كما لا يخفى، وضمير "أنه" للشأن.

(**لِأَنَّ فَضْلَ التَّشْبِيهِ**): أي شرفه ومزيته، وقوله (**لِتَشْبِيهِ**): ظرفٌ خبريٌ لـ"أن".

(**المُرَكَّبِ بِالمُرَكَّبِ**): الآخر (**حَتَّى كَأَنَّ مَا عَدَاهُ**): أي ما عدا تشبيه المركب بالمركب.

(**مِنَ التَّشْبِيهِ فِي نَظَرِ**): العلماء، (**البُلَغَاءِ**): أو أراد العلماءَ والعربَ.

(**كَلَا**) تشبيه، وإنما حذف لفظ "تشبيه" لدلالةِ السياقِ عليه.

ثم إن قلنا: إن "لا" هذه اسم بمعنى "غير" و"عدم"، كما هو قولٌ اعتقدنا أنها نائبة عن منون، أي كـ"عدمٍ"، فالتنوين منوي معها [في محلها][4]، أو عن غير منون فلا ينوى، أي كـ"عدمِ" و"غيرِ" بالجر، كما قرأَ:

1- الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

﴿**مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ**﴾[1]، بالجر بغير تنوين ولو قلَ، لأن المضاف إليه كأنه مذكور، ويجوز نيابتها عن [لفظ][2] "غير" المبني، والكلام على أن المبني ينوى في محلهِ الضميرُ أو لا، محله كتب النحو.

وإن جعلت "لا" حرفًا، ورد عليك أن يبقى الجار [الحرفي][3] بدون مجرور مذكورٍ، وهو لفظ تشبيه، وذلك ممنوع. والجواب أنه سهله دخوله على ما هو كالاسم معنى، وهو "لا"، مع ظهور المعنى والدلالة على المحذوف، و إنما كان ذلك التشبيه الذي ليس تشبيه مركب بمركب [كالعدم][4]، لأنه مبتذل يشترك فيه الخاص والعام.

وفي حذف لفظة "تشبيه" لون بديعي يسمى "**الإِكْتِفَاءُ**"، يكون بحذف بعض الكلمات، أو بحذف بعض الكلمة، ومن الأول قول بعضهم:

لَا أَنْـثَنِي لَا اَنْتَهِي لَا أَرْعَـوِي مَادُمْـتُ فِي قَيْدِ الحَيَاةِ وَلَا إِذَا [5]

أي: "وَلَا إِذَا مِتُ"، ووجه حسنه أنه لو ذكره في البيت الثاني لكان عيبًا من عيوب الشعر، يسمى "**التَّضْمِينُ**"، مع ما يفوته من حلاوة الاكتفاء ولطفه، ولو كان التضمينُ جائزًا، على عيبِ للمولدينَ والعلماءِ الناظمينَ، علَى أن بعضهم ذكرَ أنه لا تضمينَ إلا في العمدِ كالمبتدأ والخبرِ، والفعلِ والفاعلِ، ونحو ذلك، ومن ذلك قول بعضهم:

يَا حُـسْـنَ بَعْـضِ النَّاسِ مَـهْلا صَيَّـرْتَ كُـلَّ النَّـاسِ قَـتْلَى
لَـمْ يَـبْقَ غَيْـرُ حُشَـاشَـةٍ مِنْ مُـهْـجَـتِي وَأَخَـافُ أَنْ لَا [6]

أي: "أن لا تبقى"، وقول "**القِيرَاطِي**"[7]:

حَسَـنَاتُ الخَـدِّ مِنْـهُ قَـدْ أَطَـالَتْ حَـسَـرَاتِي
كُـلَّـمَا أَسَـاءَ فِـعَالًا قُـلْـتُ: إِنَّ الـحَـسَنَـاتِ [8]

1– سورة الروم، الآية: 04.

2– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر"ابن مطروح"، واسمه يحيى بن عيسى بن إبراهيم، جمال الدين، شاعر وأديب، ولد بأسيوط العام: 592هـ، خدم الملك الصالح أيوب، كان ناظرًا على الخزانة بمصر. له "ديوان شعر"، توفي العام: 649هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 257/2. و الأعلام: 162/8.

6– البيتان من بحر"الكامل المجزوء"، وهما للشاعر "بهاء الدين زهير"، ينظر:ديوان بهاء الدين زهير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1964م، ض: 255.

7– القيراطي: برهان الدين أبو إسحاق بن شرف الدين بن محمد بن عسكر القيراطي، ولد بالقاهرة العام: 726هـ، روى أحاديث رسول الله عن ابن شاهد الجيش، شاعر رقيق مبدع اتصل بابن نباتة المصري وأخذ عنه طريقته في صناعة الشعر، رحل إلى مكة وجاورها. من مؤلفاته: ديوان شعر"مطلع النيرين"، "الوشاح المفصل"و "الموصل في خلق الشباب المخصل". توفي العام: 781هـ. ينظر: شذرات الذهب: 270/6.

8– البيتان من بحر"الرمل"، لعلهما من ديوانه "مطلع النيرين". ولم أقف عليه.

[(166/ظ)] أي "يُذْهِبنَ السَيِّئَاتِ". ومن الثاني قول بعضٍ:

أَهْوَى الغَزَالَةَ والغَــزَالَ وَرُبَّمَــا نَــهْنَهْتُ نَفْسِـي عِــفَّةً وَتَـدَيُّنَا

ولَقَدْ كَفَفْتُ عنانَ صَبْرِي جَاهِدًا حَتَى إِذَا أُعْيِيتُ أَطْلَقْتُ العَــنَا [1]

وقول "**البَدْر الدَّمَامِينِي**":

الدَّمْعُ قَاضٍ بِافْتِضَاحِي فِي هَوَى ظَبْيٍ يَغَارُ الغُصْنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى

وَغَدَا بِوجْدِي شَاهِدًا وَوَشَى بِـمَا أَخْفَى فَيَا لله مِنْ قَاضٍ وَشَــا [2]

أي: "وَ شَاهِدٍ". وعرف بعضهمُ "**الإِكْتِفَاءَ**": بأن يكتفى بعض الكلام عن تمامهِ، لدلالةِ ما قبلهُ عليه، قال:كقول بعضهم:

واللهِ مَا خَــطَرَ السُّلُوُّ بِخَــاطِرِي مَا دُمْتُ فِي قَيْدِ الحَيَاةِ ولَا إِذَا [3]

أي: "ولَا إِذَا متُ"، ولو تممه في البيت الثاني لكان قبيحًا، يسمى التضمين، وهو عيب، ومنه قوله:

وَظَنَّ مِنِّي قَــبُولَ نُصْحِهِ فَمَضَى عَلَيْهِ دَهْــرٌ، فَلَمْ أَسْمَعْ لَهُ ولَمِ [4]

أي: "ولَمْ أَقْبَلْ نُصْحَهُ". وذكروا أيضًا أن حذفَ حرفٍ أو أحرفٍ أو جميع الحروف المهملة أو المعجمة شرط عدَم التكليف:

– الأول: كالخطبة المعروفة بـ"**المُؤنقَةِ**" لـ"**عَلِيّ بنُ أَبِي طَالِبْ**" التي أخلاهَا من حرف الألفِ، وهو أكثرُ مدارًا في الكلامِ من غيره، قالهَا ارتجالًا حينَ سُئلَ ذلك.

– والثاني: كما فعلَ "**الحَرِيرِي**"[5] في قوله:

أَعْدِدْ لِحُسَّادِكَ حَــدَّ السِّلَاحْ ..... [6]

1– البيتان من بحر" الكامل"، وهما للشاعر "ابن سناء الملك". ورواية الديوان للبيت الثاني:

ولَقَدْ كَفَفْتُ عِنَانَ عَيْنِي جَاهِدًا حَتَى إِذَا أُعْيِيتُ أَطْلَقْتُ العَـنَا

– ينظر: ديوان ابن سناء الملك، المكتبة العربية، القاهرة، دط،1967م، ص :328.

2– البيتان من بحر "الكامل". ينظر: العيون الغامزة على خبايا الرامزة، بدر الدين الدماميني، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة ط2، 1994م، ص: 175.

3– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر"ابن مطروح". وقد سبق تخريجه.

4– البيت من بحر "البسيط"، ولم أقف له على تخريج، وقد قال الشارح امحمد بن يوسف أطفيش حين استشهاده بالبيت: " وقول فرج". امحمد بن يوسف أطفيش وجهوده البلاغية مع تحقيق كتابه: ربيع البديع" في علم البديع، رسالة لنيل دكتوراه العلوم، تخصص تحقيق المخطوطات، الطالب: امحمد لقدي، إشراف: محمد ناصر بوحجام، جامعة الحاج لخضر باتنة01، 2017م، ص: 457.

5– الحريري: هو أبو محمد القاسم بن علي، الحريري، نسبة إلى عمل الحرير أو بيعه. مولده بالمشان (بليدة فوق البصرة) سنة 446هـ. ومن كتبه:"المقامات"، و"درة الغواص في أوهام الخواص". توفي بالبصرة سنة 516هـ. ينظر: الأعلام: 177/5. وبغية الوعاة: 257/2.

6– البيت من بحر "السريع"، وهو للحريري من المقامة الحلبية، وتمامه:

أَعْدِدْ لِحُسَادِكَ حَدَ السِلَاحْ وَ أَوْرِدِ الآمِلَ وِرْدَ السَمَاحْ

– مقامات الحريري، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1978م، ص: 376.

...الخ. وليسَ ذلك مما نحن فيهِ من الاكتفاءِ، لأن معنى حذف الحرفِ في ذلك ألا يذكرَ حرفٌ مثلًا، بمعنى: أن لا يؤتى بكلامٍ فيه ذلك الحرفَ مثلًا، لا أن ذلك الحرف كانَ من الكلمة ثم حذف. وفي كثير من النسخِ "كلا تشبيه".

(وَهَذِهِ الاسْتِعَارَةُ): التمثيليُة، التي هي المجازُ المركبُ الذي علاقتهُ المشابهةُ.

(مُثَارُ): بضمِ الميمِ اسم مفعول من إثارة الغبارِ أي تهييجِه، أو اسم مكان من الإثارة للغبار أيضًا، أي موضعُ إثارةِ الفرسانِ الغبارَ.

وزعم "**الدّلَجي**" أن اسمَ المكان "مَثَار" بفتح الميمِ، قال: (أي موضعُ الإثارة وموضعُ الإقامة، وأنه لا يناسب هنا)[1].

قلتُ: "مَثارْ" بفتح الميم: اسم مكان من "ثارَ" الثلاثي، أي: هاجَ، أي موضعُ هيجانِ غبارِ الفرسانِ، والمناسب أن يقول: "أي موضعُ الثوار"، أي الهيجان، لكن لابد للثورِ أي الهيجان من مُثيرٍ، أي من مهيجٍ، ففسره بموضعِ الإثارةِ، والكلُ مناسب، أما كونُه بالضم اسم مفعول من الإثارة، فوجهه أنه شبه البلاغة بميدانِ السباقِ، أي الموضعُ الذي يتسابقونَ [2] فيهِ، تشبيهًا مُضمَرًا في النفسِ، وإثباتُ الفرسانِ تخييل، والمثار ترشيح، أي الغبارُ المثارُ الذي أثاره **(فُرْسَانِ البَلَاغَةِ)**: ففي الكلامِ استعارة بالكنايةِ، وهي "البلاغةُ" على مذهبِ "**السَّكَاكِي**"، و"الميدانُ" على مذهبِ السلفِ، والتشبيه المضمر على مذهبِ "**الخَطِيبِ**"، وإثبات الفرسان استعارة تخييلية على مذهبِ السلفِ و"**الخَطِيبِ**".

وأما على مذهبِ "**الزَّمَخْشَرِي**": فـ"الفرسانُ" استعارة تحقيقية تصريحية أصلية، لملائم المشبه الذي هُو "البلاغةُ"، و ملائمها العلماء، و أما على مذهبِ "**السّكَاكِي**" فاستعارة تخييلية.

وأما كونُ "المُثار" بالضمِ اسم مكان، أو بالفتح اسم مكان علىَ ما مر، فوجهه أنه تشبيه بليغ، فلا يضر الجَمعُ بين الطرفين، وهما المشبهُ به الذي هو "المُثار" بالضمِ أو الفتحِ اسم مكان، ومعناهُ الميدانُ، والمشبهُ الذي هو "البلاغة" نحو: "زيدٌ أسدٌ".

وقيلَ مثل ذلك استعارة، ويضعفه أنه يلزمه الجمعُ بين الطرفينِ في الاستعارةِ، ويقال أيضًا: أثر الغبارِ وهثره وثَوَرَه أيْ هيَجَهُ، و"الفُرسانُ" بضمِ الفاءِ وسكونِ الراءِ جمع "فارس" على قلةٍ، كـ"راكِب" و"ركبَان"، وأولَى منهُ لمجيئِهِ علَى القياسِ الشائع أن يكونَ جمعُ "فرس" كذلك، و"ذَكَر" و"ذُكران"، كما لا يخفى عن من له معرفةٌ بعلمِ النحو، العزيزُ الشأنِ العلِي المكانِ، و"الفارسُ" من له "فرسٌ"، فهوَ كقولهم: "تامرٌ"، لمن له "التمرُ".

(حَتَّى لَا يَكَادُ): أي هُو، أي الشأنُ، وجملةُ **(يَرْتَضِي مَنْ)**: مفسرةٌ لضميرِ الشأن، ولها مع ذلك محل، لأنها خبر "يكادُ"، ويجوز أن تكونَ "مَنْ" اسم "يكاد"، وفي "يرتضي" ضمير مستتر يعود إلى "من"، لأنها في نية

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 56.

2– ورد في الأصل: "يستابقون" وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

التقديمِ، وجملة "يرتضي" وضميرُه خبرُ "يكادُ"، بناء[1] علَى جوازِ تقديمِ الخبرِ الفعلي علَى المبتدأِ وعلى اسمِ الناسخِ، وتقديمُ المفعولِ الفعلي الجملي على المفعولِ الأولِ أو الثاني، وهو الصحيحُ عندي، حيثُ لا لبسَ.

(**ذَاقَ حَلَاوةَ البَيَانِ وَلَوْ**): ذاقَهَا (**بِطَرَفٍ مِنَ اللِّسَانِ**): وفي ذلك استعارة مكنيةٌ، واستعارةٌ تخييلية، سواءً أريد بالبيانِ علمُ البيانِ أو المنطقُ الفصيحُ، الفصيحُ المعربُ عما في الجنانِ.

بيانهُ أنه شبهَ البيانَ بمطعومٍ حلوِ المذاقِ كـ"العسل" مثلًا، واستعار له لفظ "العسل" المرموزِ إليه بالحلاوةِ، استعارة بالكنايةِ أصلية تحقيقية، وإضافةُ "الحلاوةِ" إليه تخييلًا، فالمكنيةُ على مذهبِ السلفِ "العسل" مثلا، المرموز له بالحلاوةِ.

وعلى مذهب "**السَّكَاكِي**" هي البيان، وعلى مذهبِ "**الخَطِيبِ**" التشبيهُ المضمرُ في النفسِ، والتخييلية على مذهبِ السلفِ، و"**الخَطِيبِ**" هي إثباتُ الحلاوةِ، وعلى مذهبِ "**السَّكَّاكِي**" هي الحلاوةُ، أما علَى مذهبِ "**الزَّمَخْشَرِي**"، فـ"الحلاوةُ" استعارةٌ تصريحية تحقيقية أصليةٌ، واعلم أن قولَه: "ذاق" ترشيحٌ، وكذا "اللسانُ"، فيمَا قاله "**الدّلَجِي**"[2].

والذي يظهرُ لي أن "اللسانَ" وطرفَهُ أو كليهمَا إنما يكونُ ترشيحًا، إذا فسرَ "البيان" بعلمِ البيانِ، أما لو أريدَ به المنطقُ الفصِيحُ، فلا يكونُ تجريدًا ولا ترشيحًا، لاشتراكِ اللسانِ وطرفِهِ بين اللفظِ والطعمِ، على ما استظهرَهُ "**ابن قَاسِم**" في مثلِ ذلكَ، وعلى ما "**للزَّرْكَشِي**"، وصاحبِ "**عَرُوسِ الأَفْرَاحِ**" يكونُ ترشيحًا تجريدًا.

و"**الدّلَجِي**" أطلقَ كونَ "اللسانِ" ترشيحًا، إما بناءً[3] على تفسيرِ "البيانِ" بعلم البيانِ، أو على ما "**لِلزَرْكَشِي**" و"**صَاحِبِ عَرُوسِ الأَفْرَاحِ**"، فيبقى عليه أن يقولَ هو أيضًا تجريدٌ، ويحتمل أن يكونَ "ذاقَ" استعارةً تبعيةً تحقيقيةً تصريحيةً عن علمِ فوائدِ البيانِ. (**أَنْ يَحْمِلَ**): في تأويلِ مصدر **[(167/و)]** مفعول به لـ"يرتضي"، لأنه متعدٍ، قال الله تعالى: ﴿**إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾[4]، أي ارتضاهُ، فلا حاجةَ إلى تقدير ["**الحَفِيدِ**" و][5] "**الدُّلَجِي**" "الباء"، حيث قال: (وقوله: أن يحمل"، مفعول "يرتضي" بحذف "الباء"، أي: "بأن يحمل"، وحذف الجار مطردٌ، مع "أن"و"إن" عند أمن اللبس كما هو مبين في محله)[6].انتهى.

وكذا مع "كي" المصدرية كما هو في محله، نعم يجوز تعديته بـ"الباء"، ولكن لا حاجة ملجئة إلى الحملِ عليه، لبنائه على الحذف، مع أنا في غنى عنه، و ضميرُ "يحمل" عائد على "من".

(**الاسْتِعارَةَ فِي المُرَكَّبِ**): أي الواقعة في المركب، أو غير ذلك من التقاليد المذكورةِ غير مرة.

1– ورد في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

2– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 56.

3– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

4– سورة الجن، الآية: 27.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 56.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (أي الكائنة بحسب بادئ الرأيِ، وأول النظرِ في المركبِ، أعم من أن تكون في الواقع أيضًا فيه، وتكون في الواقعِ في أجزائهِ)[1].

(**عَلَى الإِسْتِعَارَات**[2] **المُتَعَدِّدَةِ**): أي الاستعارات في أجزاء المركب، أو الاستعارتين فيه، كأن تجعل في "تقدمُ" استعارة، وفي "تؤخر" أخرى، في قولك: "تقدم رجلًا وتؤخر أخرى".

(**إِنْ أَمْكَنَ**): الحمل على الاستعارة الواحدة، وقال "**الشِّيرَانْسِي**": (أي إن أمكن حمل تلك الاستعارة، التي هي في بادئ النظر في المركب، على الاستعارة المتعددة)[3]، [أي وإن لم يمكن، فبالأولى أنه لا يكاد يحملُ][4].

(**ويُحْمَلُ**): بالرفعِ عطفًا على "يكاد" لأن "حتى" الداخلة عليها غير ناصبة، [وغير مضمر بعدها "أن" الناصبة][5]، وهي والتي في قوله: "حتى كأن" بمعنى "الفاء"، وضمير "يحمل" عائد لـ"من".

وإذا شئت فقل: لأن ما بعدها حالي فضلة، وقد يجوز النصب فيما بعدها، بها على مذيهب، وبـ"أن" مضمرة على مذهب، فينصب "يحمل" (**عَلَيْهِ**): أي على مُثار فرسان البلاغة، أو على التمثيل المتقدم، أو على المذكور الذي هو الاستعارة المركبة.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (أي على الاستعارة في المركب بحسب الواقع، لا في بادئ الأمر فقط)[6].

(**حَتَى الإِمْكَان**): قال "**الدِّلَجِي**": (أي غاية الإمكان)[7]، قلت: هذا التفسير يؤذن باستعمال "حتى" اسمًا إيذانًا ما، والأظهر عندي أن المراد: "ويحمل عليه حتى حمل الإمكان، الذي لا يكاد يرتضي...الخ"، ولا يحمل عليه، ولو حمل إمكان وجواز لا حمل اختيار وترجيح، هذا ويجوز عطف "يحمل" على "يحمل"، فيكون منصوبًا.

والمقصود أنه متى أمكن الحمل على الاستعارة المركبة، لا يعدل عنها إلى الاستعارة المتعددة، بأن تجعل مثلًا في "تقدم" استعارة، وفي "تؤخر" أخرى.

وقال بعضهم: ومعنى قوله: "الإمكان"، أن الصورة التي يمكن حملها على المتعددة فإنها تحمل على التمثيلية، وإذا كان فضل التشبيه لتشبيه المركب بالمركب، وكان لا يرتضي...الخ.

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 20 (ظ).

2- ورد في الأصل: "الاستعاراة"، والصواب ما أثبتناه، "في الاستعارات المتعددة"، ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص:63.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 20 (ظ).

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 20 (ظ).

7- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 56.

(**فَيَكُونُ المَنْظُورُ لِلْبَلِيغِ**): من العلماء و العرب، أي فيكون التشبيه الذي يعتني به البليغ ويراعيه وينظر إليه هو (**هَذَا التَّشْبِيهَ**): المذكور الواقع في المجازِ المركبِ الذي علاقته المشابهة، المسمى استعارة تمثيلية.

(**النَّبِيهَ**): أي الشريفُ المقام، وفي "**القّامُوسِ**": (روي عن "**ابْنِ طَرِيفٍ**": "نَبَه" بفتح الباء خفيفة، و"نبِه" بكسرها كذلك، و"نبُه" بضمها كذلك، نباهة أي شَرُفَ، فهو نابه ونبيه ونَبْه، بفتح النون وسكون الباء)[1].

(**العَظِيمُ الشَّأْنِ**): وقد ظهر من تقريري أن" المنظورَ" اسم "يكون" وهذا خبره، ويجوز العكس، أي: فيكون هذا التشبيه هو المنظور للبليغ.

(**وَتَحْقِيقُهُ**): أي تحقيق هذا التشبيه النبيه العظيم المذكورِ، أو تحقيق المجازِ المركبِ الذي علاقته المشابهة المسمى استعارة تمثيلية.

(**أَنْ تُؤْخَذَ**): بالبناء للمفعول (**أُمُورٌ**): جمعُ أمرٍ، بمعنى شيء، وأما الأمرُ المقابل للنهي فيجمع على أوامِرْ، بل انظر محل ذلك.

(**مُتَعَدِدَةٌ**): المقصود بالجمع ما يشمل أمرين متعددين (**مِنَ المُشَبَهِ**): متعلق بـ"تؤخذ"، أي: أن تؤخذ منه هيئة أمور، (**وَتُجْمَعَ**): وتحفظ (**فِي**) [محل][2] (**الخَاطِرِ**): أي القلب، ففي الكلام مجازُ حذفٍ، إذ حذفَ المضاف وهو "محل"، ويجوز أن يكون فيه مجاز مرسل، بأن يطلق "الحالُ" بتشديد اللام، أي "النازلُ" وهو الخاطر، أي الوارد في القلب على المحل وهو "القلب"، لأن ما يرد على القلب يسمى هاجسًا وخاطرًا وحديثَ نفسٍ، وهمًا وعَزْمًا وغير ذلك.

(**وَكَذَا**): أي: وكالأخذُ المذكور الذي هو أخذ أمورٍ من المشبهِ، وتجمع في الخاطر، تؤخذ (**مِنَ المُشَبَهِ بِهِ**): أمور وتجمع في الخاطر، أي يؤخذ من المشبه به أمور وتجمع في الخاطر، كما تأخذ من المشبه أمور وتجمع في الخاطر، ويجوز أن يكون التقدير: "وكالمذكور الذي هو أخذ أمور من المشبه وجمعها في الخاطر، تؤخذ أمور من المشبه به وتجمع في الخاطر".

(**وَيُجْعَلَ المَجْمُوعَانِ**): تثنية مجموع، أي ما جمع من المشبه، وما جمع من المشبه به.

(**مُتَشَارِكَيْنِ**): تثنية، وفي بعض النسخ "تجمع" بالتاء المثناة الفوقية، لأن المجموعين في معنى المجموعات، لأنه جمع من المشبه أمران أو أمور، ومن المشبه به أمران أو أمور، فتلك مجموعات.

وفي بعض النسخ "مجموعات" بألف وتاء، ولا ينافيه التثنية في متشاركين [ونحوه][3]، لأن المجموعات مؤول [4] بمجموعين، ما جمع من المشبه وما جمع من المشبه به.

1- ينظر: القاموس المحيط، ص: 1254.

2- الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- ورد في الأصل: "مأول".

(**فِي مَجْمُوعٍ مُنْتَزَعٍ يَشْمَلُهُمَا**): أي يشمل المجموعين المتشاركين، وعن "**الطّبْلَاوِي**" أن حقيقة الاستعارة التمثيلية: (أن يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعي أن الصورة المشبهة [من جنس][1] الصورة المشبه بها، فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على المشبه بها)[2]، وكذا "**لِلدّلجي**" تبعًا "**لِلسَّعْدِ**"، وهو كلام ظاهر.**[(167/ظ)]** و في عبارة "الشارح" نظر من وجهين:

– الأول: أنها توهم أن الاستعارة هي الأخذ، مع أنها المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، وهذا أيضًا وارد على عبارة "**الطّبْلَاوِي**"، دون "**المَلَوِي**" و"**السّعْد**"، لأنهما عبرا بالحاصل[3].

والجواب أن هناك مضافًا مقدرًا، أي: "وحقيقته ذوانِ تأخذ، أي مركب صاحب أخذ...الخ"، "وحقيقتها ذوان تشبيه...الخ"، الأَولُ لعبارة "الشارح"، والثاني لعبارة "**الطّبْلَاوي**"[4].

– الثاني: أنها توهم أن الأخذ يكون بعد التشبيه، حيث عبر بقوله: "المشبه والمشبه به"، مع أن الأخذ إنما هو قبل التشبيه، وبعد الأخذ يشبه أحد المأخوذين بالآخر.

والجواب أن المراد بقوله: "المشبه والمشبه به"، ما يؤول[5] أمره إلى أن يكون مشبهًا، وما يؤول أمره إلى أن يكون مشبهًا به، ففي ذلك تجوز إرسالي علاقته الأول، أو المراد ما أريد تشبيهه بغيره، و ما أريد تشبيه غيره به.

(**وَإِنْ أَرَدْتَ**): أنت أيها المخاطب الطالب (**مَزِيدَ تَفْصِيلٍ**): أي زيادة تفصيل، فـ"مَزِيد" مصدر ميمي، أو تفصيل مزيد، فهو اسم مفعول، كـ"مبيع" من إضافة الصفةِ للموصوفِ، أي وإن أردت التفصيل المزيد، أي الذي زيد في المطولاتِ في هذا المقام.

(**فَلَا تَطْلُبْهُ**): أي مزيدَ التفصيلِ (**مِنْ هَذَا**) الشرح (**المُخْتَصَرِ**): قد تقدم معنى الاختصارِ، (**القَلِيلِ**): الألفاظ والمعاني بالنسبة إلى غيره من المطولات، (**وَارْجِع إِلَىَ مَقَامٍ**): من المطولات.

(**أُعِدَّ**): أي هُيِـــأ [6] (**لِمِثْلِهِ**): أي لمثـل مزيد التفصيل، ومقصوده بـ"مقام" مقام الكلام على المجـازِ المركبِ الذي علاقته المشابهةُ من المطولات، أي ارجع إلى هذا المحل من المطولات.

ويجوز أن يريد بـ"المقامِ" الكتابُ المطول، أي ارجع إلى الكتاب المطول، وانظر في هذا المقام منه.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 09.

3– قال الملوي: (تمثيلية: نسبة إلى "تمثيل"، وهو ما وجهه منتزع من متعدد، وإن كان التمثيل في الأصل هو التشبيه مطلقًا، والحاصل أنه يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعي أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها، فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال على المشبه بها، وكذا يسمى بالتمثيل على سبيل الاستعارة، وبالتمثيل مطلقًا عن التقييد بقولنا على الاستعارة). مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 11.

4– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 09.

5– ورد في الأصل: "يئول"، والصواب ما أثبتناه.

6– ورد في الأصل: "هييء"، والصواب ما أثبتناه.

(**لَا**) [ترجع][1] (**إِلَى كَلَامٍ**): هو كلام هذا الشرح المختصر العصامي، أي لا ترجع إلى هذا المختصر، ولكن لا يصح النهي عن الرجوع إليه، إلا نهي من لم يلتبس بهذا المقام من الشرح العصامي، لأن من كان في هذا المحل من

ذلك الشرح قدرا مختصر لا يصح له أن يتوهم الرجوع إليه، لأنه فيه.

(**عُدَّ**): أي حسب، وجملة "عُد (**الإِيجَازُ**)" [2]: صفة لـ"كلام" أو حال منه، ولو نكرة لسبق النهي كما أن "أعد" مع ضميره صفة لـ"مقام"، و"الإيجاز" بكسر الهمزة، إن لم تنقل كسرتها للام مصدر "أوجز"، وقد مر معناه مع معنى المختصر، وانظر "**حَاشِيَّتِي عَلَى التَّمْرِينِ مُعْرب الأَلْفِيَّةِ**".

(**مِنْ فَضْلِهِ**): "هاؤه" عائدة لـ"كلام"، وهي الرابطة بين الصفة والموصوف، أو الحال الحملي وصاحبه، و الحالية مبنية على جواز، مثل كون تلك الجملة حالا، وأفاد بذلك أن الاختصار والإيجاز زينة وفضل لهذا الشرح، كما أن التطويل والإطناب زينة وفضل للكتاب المطول.

قال "**السَّكَاكِي**": (**الإِيجَازُ**: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف)[3].

قال "**السَّعْدُ**": (وله معنى آخر، وهو كون الكلام أقل مما هو مقتضى ظاهر المقام، وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما فيما هو أقل من عبارة المتعارف، ومن مقتضى المقام جميعًا، كقولك: "رَبِ قَدْ شِخْتُ"، بدل قوله: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[4].

وصدق الأول دون الثاني، في نحو:

....إِذْ قَـالَ الخَمِيسُ نَـعَم [5]

بحذف المبتدأ، أي: "هذا نعم"، كما حذف حرف النداء، والمضاف في الأول، وليس المثال الآخر أقل من مقتضى المقام، لأن المقام لضيقه يطلب حذف المبتدأ وصدق الثاني بدون الأول في نحو: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي**﴾[6])[7]. وقد فسر "**الإِطْنَابَ**" بـ: (أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف)[8]، على ما فيه في محله،

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– في شرح العصام على السمرقندية: (وارجع إلى مقام أُعِدَ لمثلهِ، لا إلى كلام عُد لإيجاز من فضله). ص: 63.

3– مفتاح العلوم، ص: 277.

4– سورة مريم، الآية: 04.

5– البيت من بحر"السريع"، وهو للشاعر"المرقش الأكبر"، وتمامه:

لَا يُبْعِدِ اللَهَ التَلَبَبَ والـ غَارَاتِ إِذْ قَـالَ الخَمِيسُ نَـعَم

– ديوان المرقشين، المرقش الأكبر عمرو بن سعد، و المرقش الأصغر عمرو بن حرملة، ص: 71.

6– سورة مريم، الآية: 04.

7– المطول على التلخيص: 480.

8– المصدر السابق، ص:479.

وبينه وبين الإيجاز بالمعنى الثاني عموم من وجه، وما مر بناءً على أنه لا فرق بين الإيجاز والاختصار، وأيده "**السّيِّد**" في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**"[1]. وفرق بينهما "**السَّعْدُ**"[2]، فانظر "**حَاشِيَّتِي عَلَى التَّمْرِينِ**".

و"**الإِيجَازُ**" هو:

– إما "**إِيْجَازُ القَصْرِ**": وهو ما ليس بحذف، نحو: ﴿**وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[3]، معناه كثير ولفظه يسير، لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتَلَ قُتِلَ، كان ذلك داعيًا إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاعه حياة لهم، ولا حذف فيه، وأما الاستقرار الذي تعلق به الظرفان فقد سد الظرف الخبري عنه وأغنى عنه وأفاد مفاده، حتى أنه لا يجوز ذكره، ولو ذكر لكان تطويلًا، فلم يحذف ما يؤدي به أصل المراد، وفضله على ما هو أيضًا أوجز، وهو قولك: "القتل أنفى للقتل"، قلة حروفه لأنها عشرة، إذا لم يعتبر التنوين، وأحد عشر إن اعتبر، ولا يحسب قوله: "ولكم"، لكونه زائدًا على معنى قولك: "القتل أنفى للقتل"، وحروف هذا أربعة عشر، والمعتبر الحروف المعتبرة باللسان نطقًا أو مدًا، دون ما يختص بالكتابة، وفضله أيضًا النص على المطلوب الذي هو الحياة، بخلاف قولك: "القتل...الخ"، لأنه لا يشتمل على التصريح بها، وما يفيده تنكير "حياة" من التعظيم لمنع القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل أكثر من واحد بواحد، ولو لم يتسبب في قتله الأوحد، ومن نوع حياة حاصلة للذي أريد قتله، ولمريد الفعل، لأنه لو قتَلَ لقُتِلَ.

واطراد: "ولكم في القصاص...الخ"،[فضل أيضًا][4]، لأن الاقتصاص سبب الحياة دائمًا بخلاف الذي ليس قصاصًا فإنه داع للقتل، كالقتل ظلمًا، ومن فضله أيضًا خلوه عن التكرار الذي هو عيب الخالي عنه أفضل، وقولك:"القتل...الخ"، فيه تكرار فهو مرجوح، ولو كان فيه حسن رد العجز على الصدر، لأن حسنه من جهة التكرار، ولذلك قالوا: "الأحسن في "**رَدِّ العَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ**" **[(168/و)]** أن لا يؤدي إلى التكرارِ، بأن يكون كل من اللفظين بمعنى آخر، ومن فضله خلوه عن تقدير غير ما مر.

وقولك: "القتل...الخ"، الأصل فيه أنفى للقتل من تركه، ومن فضله الطباقُ بين "القصاصِ" أي "القتل" و"الحياة"، ونوع غرابة وهو أن القصاص قتل وتفويت، وقد جعل مكانًا وظرفًا للحياة، وسلامته من توالي الأسباب الخفيفة التي تنقص سلالةَ الكلامِ، بخلاف قولك: "القتل...الخ"، فليس فيه ما يجمع حرفين متحركين

1– ينظر: حاشية السيد الجرجاني على المطول، ص: 311–312.

2– قال السعد التفتازاني: (وقد يتوهم من كلام السكاكي أن الفرق بين الإيجاز والاختصار، هو أن الإيجاز ما يكون بالنسبة إلى المتعارف، والاختصار ما يكون بالنسبة إلى مقتضى المقام، وهو وهم. لأن السكاكي قد صرح بإطلاق الاختصار على كونه أقل من المتعارف). المطول على التلخيص: 480.

3– سورة البقرة، الآية: 179.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

متلاصقين إلا في موضع، قيل: وخلوه عما يشتمل عليه قولك: "القتل...الخ"، من التناقض بحسب الظاهر، وهو أن القتل ينفى بنفسه، وفيه نظر، لأن ذلك غرابة محسنة.

قيل: وما فيه من تقديم الخبر الظرفي المفيد للاختصاص، وفيه نظر، لأن تقديمه على المبتدأ المنكر لا يفيد الاختصاص.

– وإما "**إِيجَازُ حَذْفٍ**": جزء جملة فضلة أو عمدة مفردًا أو جملةً بعض لتلك الجملة، كحذف مضاف، أو موصوف أو صفة أو شرط أو جوابه، لمجردِ الاختصارِ، أو للدلالةِ على أنه أعني الجواب شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، كقولك لعبدك: "لَئِنْ قُمْتُ إِلَيْكَ"، ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾[1]، وحذف المبتدأ أو الخبر أو المفعول، أو غير ذلك.

وحذف جملة مستقلة مسببة عن مذكور، نحو: ﴿**لِيُحِقَّ الحَقَّ**﴾[2]، أي "فَعَل مَا فعلَ ليُحِقَ الحقَ"، أو سبب لمذكورٍ، كقوله: ﴿**فَانْفَجَرَتْ**﴾[3]، إن قدر: "فَضَرَبَ فانْفَجَرَتْ"، أو غير المسبب والسبب، أو حذف أكثر من جملة، نحو: ﴿**فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ**﴾[4]، أي:[إلى يوسف لأستعبره الرؤيا][5]، "فأرسلوه، فأتاه، فقال له: يا يوسف".

(**وَفِي حَوَاشِيهِ**): أي حواشي "المصنف" أي: ما يكتبهُ على المتنِ أو غيره، وهو ظرف خبري، وما بعده مبتدأ محكي، أو متعلق بمحذوفٍ جوازًا، وما بعده مفعول به للمحذوفِ، أي أثبت في حواشيه، أو قال في حواشيه كلامًا نصه.

(**كَمَا أَنَّ الِاسْتِعَارَةَ المُصَرَّحَةَ قَدْ تَكُونُ مرُكَّبَةً**): الكاف جارة و"ما" زائدة غير كافة، غير مصدرية، و"أن" بالفتح، وما بعدها في تأويل اسم مجرور بها، أو "ما" زائدة كافة عن عمل الجر، فتكسر همزة "إن".

(**يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الِاسْتِعَارَةُ المَكْنِيَّةُ أَيْضًا مَرَكَّبَةً**): أي لفظًا مركبًا ينتزعُ منه هيئة تكونُ الاستعارة فيها تمثيلية، ولكن هذا إنما يتأتى على مذهب "**الزَّمَخْشَرِي**" والسلف، من أن المكنية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس، المرموز له بذكر لازمه، من غير تقدير لنظم الكلام، وعلى مذهب "**السّكّاكي**" من أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به، بادعاء أنه عينه، لا على مذهب "**الخَطِيبِ**" لأنها عنده التشبيه المضمر في النفس، والتشبيه ليس هو من قبيلِ اللفظِ، وعلى تقدير تركيب المكنية، هل تسمى تمثيلية أو لا ؟

فيه احتمال، إلا أنه على تقدير تسميتها بذلك يلزم عليه اختلال حصرهم المجاز المركب في التمثيلية بما ذُكر. [قاله "**الحَفِيدُ**"][6].

1– سورة الأنعام، الآية: 27.

2– سورة الأنفال، الآية: 08.

3– سورة البقرة، الآية: 60.

4– سورة يوسف، الآية: 45.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(وقد يُجاب بأنه: لا اختلال لاحتمال أن الحصر المذكور مخصوص بما إذا كان المجاز المركب في التصريحية). كما "**للدُّلَجِي**"[1]. (**وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ**): المذكور، الذي هو [جواز][2] كون الاستعارة المكنية مركبة.

(**عَقْلًا**): أي "في عقلٍ"، فهو منصوب على نزعِ الخافضِ، بناءً على جواز مثل ذلك قياسًا سعة، فهو متعلق بالاستقرار المحذوفِ المتعلقِ به قوله: "من ذلك"، أما لو علق بمحذوف خبر "لا"، وعلق ذلك بمانع، أو علق قوله: "عقلا" بمانع، وقوله: "من ذلك بالاستقرار"، أو قلنا: "عقلًا" مفعول مطلق على حذف مضاف منصوب بـ"مانع"، أي: منع عقلٍ، أو قلنا: منصوب على التمييز بـ"مانع"، فإنه حينئذ يجب تنوين "مانع" نصبًا لعمله فيمَا بعده، إلا إن وقفَ عليه بالسكون على "**لُغَةِ رَبِيعَة**"، أو حذف تنوينه تخفيفًا كما قيل به، ولو في قولك: "لا رجل في الدار".

واعلم أن قوله: "لا مانع من ذلك عقلًا"، معطوف على قوله: "يجوز أن...الخ"، بناءً[3] على جواز عطف الاسمية على الفعلية، وهو من قبيل عطف العلة على المعلول، أي لأنه لا مانع من ذلك عقلًا، أو هو مستأنف، فـ"الواو" للاستئناف.

(**لَكِنَّهُمْ**): أي علماءُ البيان، (**لَمْ يَذْكُرُوهُ**): أي [ذلك، أو][4]جواز كونِ المكنية مركبةً، ويجوز كون الإشارة ومرجع الضمير لكون الاستعارة المكنية مركبة، لا لجواز كونها مركبة، وهو الذي يقتضيه الضمير في قوله: (**وَفِي وُقُوعِهِ**): أي: "وفي وقوع كون المكنيةِ مركبةً"، أو "في وقوع ذلك"، أي كونها مركبة، ولا يصح رجوعه للجواز، لأنه لا ترد في وقوع جواز كونها مركبة في كلام العرب، لأنهم لا يتكلمون على جواز ذلك، ولا على منعه.

نعم، يجوز رجوعه للجواز مجازًا، تعبير باسم السبب عن المسبب، لأن جواز كونها مركبة سبب لوقوعها مركبة في كلامهم.

(**فِي الكَلَامِ**): العربي المعتدِ به ككلامِ الله، وكلام رسوله ﷺ، وإلا فقد وقع في قول بعضهم: "**أَنْبَتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ**"، الآتي ذكره، لأنه لما شبه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي لم يصرح في الاستعارة بالمركب الموضوعِ للتلبس الفاعلي، وهو "أنبت الله البقل".

(**تَرَدُّدُ**): وفي بعض النسخِ: "وفي وقوعها في الكلام تردد"، أي: وفي وقوع الاستعارة المكنية المركبة.

وذكر "**الشِّيرَانْسِي**" أن في أكثر النسخ التي رآها[5] للحاشية "وفي وقوعها على كلامهم تردد"، [أي في كلام العرب البلغاء، ويشمل كلام الله، ولا يطلق على "الله" لفظ بليغ][6]، وعلى النسخة التي هي: "و في

1- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 56.

2- الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- وردت في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- وردت في الأصل: "رءاها"، والصواب ما أثبتناه.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

وقوعه في الكلام"، والتي هي "و في ووقوعها في الكلام". يقال: يحتمل أن يريد بالكلام **[(168/ظ)]** القرآن، ويؤيده نوعَ تأييدٍ ما كتب على تلك الحاشية من قوله: "ظفرت بعد حين بوقوعها"، أي المكنية المركبة في كلام الله، ولكن الأولى أن يريد به كلامُ البلغاء مطلقًا، كما مر تقريرهُ عليه، ويشملُ كلامَ الله، ولو أنه لا يطلق عليه لفظ بليغ[1]، وكلام غيرِه، والتأييد بما كتبَ في الحاشيةِ ضعيفٌ جدًا، وقوله: "تردد" هو آخر الحاشية، كتبَ "المصنف" هذهِ الحاشيةَ، فالعطف في قوله: (**ثُمَّ كَتَبَ**): أي "المصنفُ" على كتب محذوفًا مستترًا فيه ضمير "المصنف" كما في كتب المذكور، ويجوز أن يكون العطف على "أثبت"، أو "قال" أو نحوهما، إن قدر في قوله: "وفي حواشيه"، أي: "قال في حواشيه"، أو"أثبت فيها كذا وكذا"، ثم كتب: "ويجوز العطف على قوله: وفي حواشيه ...الخ"، إذا جعلناه مبتدأ، وخبرًا على ما مر، وأجزنا عطف فعلية على اسمية.

(**عَلَى حَاشِيَّتِهِ**): المذكورةِ التي أولها "كما"، وآخرها "تردد" (**هَذِهِ الحَاشِيَّةُ**): الآتية التي نصهَا هكذا.

(**ظَفِرتَ**): إلى قوله: "في سورة تنزيل"، وقوله: "ظفرت...الخ"، بدل من "هذه" أو من "الحاشية"، أو بيان لإحداهما، أو خبر لمحذوف، أي: "وهي ظفرت...الخ"، أو مفعول لمحذوف أي أعني: "أو أتلُ قوله: ظفرت...الخ"، أو نحو ذلك، فقوله: "ظفِرت...الخ"، اسم واحد بالحكاية بكسر الفاء، كـ"فَرِحَ"، والمضارع بفتحها "يَفْرَحُ"، يتعدى بـ"الباء"، وهي هنا "باء" قوله: "بوقوعه"، وبـ "على"، وبنفسه، ومعناه الفوز بالمطلوب.

(**بَعْدَ حِينٍ**): بكسر "الحَاء"، وهو الدهر، فـ"مِن" بعده للبيان، والأولى أن المراد به وقت مبهم يصلح لجميع الأزمان طال أم قصر، سنة أو أكثر أو أقل، ويختص أيضًا بأربعين سنة، [ويطلق أيضًا خصوصًا على][2] سبع سنين أو سنتين، أو ستةَ أشهر أو شهرين، ويطلق أيضًا على غدوة وعشية، والأولى أن المراد وقت مبهم، أي مدة من الدهر، أي من الزمان، فـ "من" للتبعيض.

(**مِنَ الدَّهْرِ**): أي من الزمان الطويل، سنة أو أكثر [أو أقل][3]، ويطلق على الأمد المعدود وعلى ألف سنة، واختلاف الفقهاء فيه في باب الطهارة ليس من حيث اللغة، بل هو من حيث المراد به في الحديث مثلًا، قالوا:"الدهر سنة"، وقيل: "ستة أشهر"، وقيل: "ثلاثة"، وقيل: "شهران"، وقيل: "أربعون يومًا".

قال "**الزَّمَخْشَرِي**" في قوله تعالى: ﴿**حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ**﴾[4]: (طائفةٌ من الزمانِ الطويلِ الممتدِ)[5].

(**بِوُقُوعِهِ**): أي بوقوع ذلك المذكورِ، من كون الاستعارة المكنية المركبة.

(**فِي كَلَامِ اللهِ تعَالَىَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ العَلَّامَةُ**): التاء لتأكيد المبالغة.

1- ينظر: حاشية مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 20 (ظ).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- سورة الإنسان، الآية: 01.

5- تفسير الكشاف: 1163.

("**التَّفْتَازَانِي**" **في**): [حاشية "**الكَشَافِ**"، عند تكلم "**الزَمَخْشَرِي**" على][1] (**قَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ**﴾[2]) [﴿**أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَارِ**﴾][3]: وقوله، (**فِي سُورَةِ**): متعلق بمحذوف حال أو نعت للقول أو للمفعول مرادًا به اللفظ، وإضافة "السورة" للتنزيل للبيان، أو سورة هي "تنزيل"، و"تنزيل" اسم سورة و أصله مصدر، وسميت به لأنه مذكور فيها، [بل في أولها هكذا: ﴿**تَنْزِيلُ الكِتَابِ**﴾[4]، وإذا جعلنا أولها البسملة كان لفظ "تنزيل" وسطًا][5]، ولا يلزم عليه تسمية كل سورة ذكر فيها لفظ "تنزيل" تنزيلًا، لما علمت من أن وجه التسمية لا يستلزمها، ولا يحتمل أن تكون الإضافة للبيان، إعراضًا عن تسميتها تنزيلًا، فيكون "تنزيل" المضافة إليه "سورة" مرادًا به اللفظ، أي سورة ذكر فيها لفظ "تنزيل" أو المعنى المصدري، وكان ذلك مع ما ذكر مختصًا بتلك السورة، كما إذا قلت: "بيتُ اللهِ"، وأطلق حمل على الكعبة، وإذا قلت: "عبد الله" علما، انصرف إلى مخصوص. وتسمى تلك السورة أيضًا "الزمر"و"الغرف"، وسورة الزمر وسورة الغرف، لذكر اللفظين فيها.

ولفظ "السورة" بواو خالص جاءت على تسهيل الهمزة من "أسأرت"، أي: أفضلت من السُؤْرِ، وهو ما بقي من الشرابِ مثلًا في الإناءِ، كأنها قطعةٌ من القرآنِ، وقيل: "شبهت بسورة البناء، أي قطعة منه، أي منزلة بعد منزلة"، وقيل: "من سور المدينة" لإحاطتها بآيات مجتمعةٍ كاجتماعِ البيوت بالسورِ، ومنه السوار لإحاطتها بالساعد. وقيل: "لارتفاعها"، لأنها كلام الله، وقيل: لتركيبِ بعضها على بعضٍ، من التسور بمعنى التصاعد والتركب، ومنه: ﴿**إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ**﴾[6]. وتهمز ويكون معناها هو المعنى الأول، أي المعنى المذكور في القولِ الأولِ[7].

وحَدُ السورة كما قال "**الجَعْبَرِي**"[8]، "**الطَائفَةُ المُتَرْجِمَة**" توقيفًا[9]. قال "**السَّيُوطِي**": (أي المسماةُ باسم خاصٍ بتوفيق من النبي ﷺ، وقد ثبتَ جميعُ أسماء السور بالتوفيقِ من الأحاديثِ، والإثارة، ولولاَ خشيةُ

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– والآية بتمامها: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ سورة الزمر، الآية: 19.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– سورة الزمر، الآية: 01.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– سورة ص، الآية: 21.

7– ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، دط، دت، ج1، ص: 264–265.

8– الجعبري: برهان الدين أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، ولد العام:640هـ، بجعبر –مدينة بين العراق والشام–، مقرئ ولغوي وأديب وفقيه، أكثر التصنيف في شتى الفنون والعلوم، من مؤلفاته: "كنز المعاني في شرح حرز الأماني"، و" رسوم التحديث في علم الحديث". توفي العام: 732هـ. ينظر: هدية العارفين: 14/5. شذرات الذهب: 97/6.

9– في المخطوط سقط، وبيان ذلك: (قال الجعبري: "حد السورة: قرآن يشتمل على آيٍ، ذي فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات".وقال غيره: "السورة الطائفة المترجمة توقيفًا، أي المسماة باسم خاص بتوقيف من النبي ﷺ). الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2008م، ص: 119.

الإطالةِ لبينت ذلك. وما يدل لذلك ما أخرجه "**ابْنُ أَبِي حَاتم**"[1] عن "**عِكْرِمَة**"، قال: كانت المشركونَ يقولونَ سورة "البقرةِ" وسورة "العنكبوتِ" يستهزؤون بها، فنزل: ﴿**إِنَّا كَفَيْنَاكَ المُسْتَهْزِئِينَ**﴾[2].

ولم يلتفت "المصنف" حيث قال: "سورة تنزيل"، إلى كراهةِ بعضهم أن يقال:"سورة كذا"، لما رواه "**الطَّبَرَانِي**"[3] و"**البَيْهَقِي**"[4] عن "**أَنَسٍ**"[5] مرفوعا: ((**لَا تَقُولُ سُورَة "البقرة" ولَا سُورَة "آل عِمْرَان" ولَا سُورَة "النِّسَاءِ"، وكَذَا القُرْآن كُلَّه، ولَكِنْ قُولُوا السُّورَة الَّتِي يَذْكر فِيهَا البَقَرَة، والَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آل عِمْرَان، وَكَذَا القُرْآنَ كُلّهُ**))[6]. لأن إسناده ضعيف، بل ادعى "**ابْنُ الجَوْزِي**"[7] أنه موضوع. وقال "**البَيْهَقِي**": "إنما يعرف موقوفًا على "**ابْنِ عُمَر**"[8]، ثم أخرجه بسند صحيح)[9] قال "**السُّيُوطي**": وقد صح إطلاقُ سورة "البقرةِ" وغيرها عنه.

1– ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المندر بن داود الحنظلي الرازي، أبو محمد، ولد العام:240هـ، رحل لطلب العلم، وكان واسع الإطلاع والحفظ، وصنف في الفقه والعقيدة والحديث، من مؤلفاته: "المسند"، و"الجرح والتعديل"، و"التفسير". توفي العام: 327هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 263/13. وطبقات الشافعية: 324/3.

2– سورة الحجر، الآية: 95.

3– الطبراني: هو سليمان بن أحمد أبو القاسم من كبار المحدثين، ولد بطبرية بالشام سنة : 260هـ، له من المصنّفات: المعاجم الثلاثة، الكبير والأوسط والصغير، وكتاب النوادر، توفي بأصبهان العام : 360هـ. الأعلام : 121/3، وهديّة العارفين : 202/1 .

4– البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر: من أئمة الحديث. ولد في "بيهق،" من بنيسابور سنة 354هـ.، ونشأ فيها ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما. وكان له فضل كبير في نصرة مذهب الشافعي بكثرة تآليفه، ومنها: "ودلائل النبوة" و"شعب الإيمان."توفي بنيسابور سنة 458هـ. ينظر: شذرات الذهب :304/3، الأعلام: 116/1.

5– أنس: أنس بن مالك بن النظر بن ضمضم النجاري الخزرجي أبو حمزة، واسمه تيم الله، صحابي جليل، ولد قبل الهجرة بعشر سنين، خدم النبي محمد ﷺ فكان أمين سره وصاحبه وتلميذه، وروى عنه الكثير من الأحاديث، تولى عمالة البحرين زمن أبي بكر وعمر. توفي حوالي العام: 92هـ. ينظر: تهذيب التهذيب: 331/1. وسير أعلام النبلاء: 402/3.

6– الحديث رواه أنس بن مالك في: الدر المنثور في التفسير بالمنثور، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، 2011م، ج1، ص: 95، (قال: وإسناده ضعيف)، والمعجم الأوسط للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: أبو الفضل، وأبو معاذ، دار الحرمين، القاهرة، ج6، ص: 46.

7– ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد، فقيه حنبلي، محدث ومؤرخ ومتكلم، ولد ببغداد العام: 510هـ. و تصدر الوعظ في مساجدها، كان موسوعي المعرفة والاطلاع، له مصنفات متنوعة ، منها: "زاد المسير في التفسير"، "المنتظم في التاريخ"، و"صفوة الصفوة". توفي العام: 597هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء:365/21. و وفيات الأعيان: 140/3.

8– ابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب،ولد حوالي العام: 10ق هـ. ومحدث وفقيه وصحابي، من صغار الصحابة، من المكثرين في الفتوى ورواية الحديث(2630حديثا)، شهد العديد من الغزوات، وكان من أكثر الصحابة اقتداءً بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم. شارك في فتح الشام والعراق وفارس، واعتزل الفتنة. توفي العام: 73هـ.و صلى عليه الحجاج. ينظر: سير أعلام النبلاء:204/3.

9– التحبير في علم التفسير، السيوطي، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، القاهرة، 1982م، ص: 368–369.

وفي "**الصَّحِيحِ**"[1] عن "**ابْنِ مَسْعُودَ**"[2] أنه قال: "هذا مقامُ الذي أنزلت عليه سورة البقرةِ، ومن ثم لم يكرهْهُ الجُمهور")[3].انتهى.

[وكلام "**السَّعْدِ**" بجملته في "**حاشية الكَشَّافِ**"، أصل الكلام: "أفمن حق عليه كلمة العذاب، فأنت تنقذه" جملة شرطية دخلت عليها همزة الإنكار، والفاء" فاء الجزاء، ثم دخلت "الفاء" في أولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام تقديره: "أ أنت مَالِكُ أمرهم، فمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه"، كررت "الهمزة" في الجزاء لتأكيد الإنكار، ووضع "من في النار" موضع الضمير لذلك، وللدلالة على أن من حكم عليه بالعذاب فهو كالواقع فيه، لامتناع القذف فيه، وأن اجتهاد النبي ﷺ في دعائهم إلى الإيمان سبب في إنقاذهم من النار، نزل ما دل عليه قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ**﴾[4] من استحقاقهم للعذاب وهم في الدنيا، منزلة دخولهم في النار، على طريق الاستعارة بالكناية في المركب، حتى يقرب عليه تنزيل بذل النبي ﷺ جهده في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار، الذي هو من ملائمات دخولهم النار، فصار قرينة على الأول، وقرينة الاستعارة بالكناية هاهنا استعارة تحقيقية ،كما في"نقض العهد"، و"الاعتصام بحبل الله" على مذهب "**الكشاف**".

وأما ما يُذهَب إليه من أن "النار" مجاز عن الكفر المفضي إليها، و"الإنقاذ" ترشيح لهذا المجاز، أو مجاز من الدعاء إلى الإيمان والطاعة، فهو نازل الدرجة بالنسبة لما ذكر)[5].انتهى][6].

والذي قال "المصنف" أن "**السّعْدَ**" ذكره: (هو أنه ذكر أنه نزل ما دل عليه قوله: ﴿**أَفَمَنْ حَقَ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ**﴾[7]، مِن استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا، منزلة دخولهم النار في الآخرة، على طريقة الاستعارة بالكناية في المركب، حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي عليه الصلاة والسلام جهده **[(169/و)]** في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار، الذي هو من ملائمات دخولهم النار، فصار قرينة على الأول)[8].انتهى.

1– ينظر: صحيح البخاري(1747)، وصحيح مسلم (3131).

2– ابن مسعود: عبد الله ابن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، من السباقين إلى الإسلام وأول من جهر بالقرآن، وقد هاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد مع الرسول (ص)، تولى قضاء الكوفة زمن عمر بن الخطاب توفي بالمدينة العام: 32هـ. في أواخر خلافة عثمان. ينظر: تاريخ بغداد: 486/1. وسير أعلام النبلاء: 496/1–499.

3– الإتقان في علوم القرآن، ص: 119.

4– سورة الزمر، الآية: 19.

5– مخطوط حاشية ملا سعد الدين التفتازاني على تفسير الكشاف. ولم أقف عليه.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– سورة الزمر، الآية: 19.

8– مخطوط حاشية ملا سعد الدين التفتازاني على تفسير الكشاف.

قال "**الشّيرَانْسِي**": (لا يخفى أن الظاهر مما ذكره كون طرفي هذه الاستعارة في هذه الآية مفردين، مع أن كلا من طرفي الاستعارة التمثيلية يجب أن يكون مركبا، فإن أحد الطرفين استحقاقهم العذاب حال كونهم في الدنيا، و الآخرة دخولهم النار في الآخرة، ولا يخفى أن كلا منهما مفرد)[1].انتهى.

والهمزتان للاستفهام الإنكاري [الثانية مؤكدة للأولى][2]، والفاء الأولى عاطفة، والثانية رابطة، وأصل الهمزتين أن تكونا بعد الفاءين، لأنهما من الجملتين اللتين بعد الفاءين، ولكن قدمتا تنبيها على أصالتهما في التصدير، وعلى رسوخ قدمهما فيه، لأنها [أعني همزة الاستفهام][3] أصل أدوات الاستفهام، حتى أنها قدمت على الفاء العاطفة مع أنها بعض المعطوف، وبعض المعطوف لا يتقدم على العاطف وعلى فاء الربط، مع أنها بعض الجواب، وبعض الجواب لا يتقدم مع فاء الربط والجواب. هذا مبدأ "**سِيبَوَيْه**" والجمهور.

وقال جماعة منهم "**الزّمَخْشَرِي**": (الهمزة الأولى داخلة على جملة محذوفة معطوف عليها جملتا الشرط والجزاء بـ"الفاء"، أي: "أَ أَنْتَ مَالِكُ أمرِهِ، فَمَنْ حَقَ...الخ"، يدل على تلك الجملة المحذوفة الخطاب)[4].

ويضعف مذهب الجماعة أنه تكلف فيه الحذف بدعوى حذف الجملة. ويجاب أن غاية ما فيه عطف المعطوف عليه جملة أو مفردا، وهو مسلم مقيس لا تكلف فيه.

وقد يقال: "جاء التكلف من قبل أن هذا التركيب واقع في القرآن وغيره كثيرًا، ولم يصرح في شيء من صوره بهذا المحذوف، فادعاء حذفه في هذه الحالة تكلف.

قال "**ابْنُ مَالِكْ**": (المدعي لحذف شيء يصح المعنى بدونه، لا تصح دعواه، حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف. ونحو الآية بخلاف ذلك)[5].

وإن قلت يضعف قول "**سيبويه**"[6] والجمهور تقديم بعض المعطوف على العاطف، وبعض الجواب على فائه.

قلت: تقديم الهمزة أسهل من حذف الجملة، والتجوز في المفرد وهو الهمزة بالتقديم أقل لفظا من التجوز في الجملة بالحذف، مع أن في هذا التجوز تنبيها على أصالة شيء، وهو الهمزة في شيء وهو التصدير، وقد يضعفه أن التجوز في الحرف قليل، والترجيح بأن فيه التنبيه على الأصالة ضعيف.

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 21 (و).

2 – العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– قال الزمخشري: (ووجه آخر وهو أن تكون الآية جملتين: "أفمن حق عليه العذاب فأنت تخلصه، أفأنت تنقد من في النار"، وإنما جاز حذف "أفأنت تخلصه"، لأن "أفأنت تنقذ" يدل عليه استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم النار، حتى نزل اجتهاد رسول الله وكده في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار). الكشاف: 937. ومثله تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عنكُمُ الذِكْرَ صَفْحًا﴾ من سورة الزخرف، الآية: 05. (و "الفاء" للعطف على محذوف، تقديره: أَنُهْمِلُكُم، فنضربُ عنكمُ الذكْرَ إِنْكَارًا) تفسير الكشاف: 984.

5– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ. ص: 64.

6– ورد في الأصل: "س".

وضعف قول الجماعة و"**الزَّمَخْشَرِي**" أيضا أنه غير ممكن في جميع المواضع، لعدم إمكانه في مثل:﴿**أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ**﴾[1]، كما "**لِلْمُرَادِي**"[2] و"**ابْنِ هِشَام**"[3]، وأجيب بالإمكان في ذلك ونحوه، أي: "أهم ضالون، فمن حق على كل نفس بما كسبت"، و"من" مبتدأ حذف خبره، أي: لم يوحدوه، و"الهمزة" للإنكار التوبيخي. ويؤيده ويضعفه مذهب الجمهور، أنه لا يصح العطف على ما سبق في: ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا**﴾[4]...الخ، لعدم صحة عطفه على: ﴿**لَقَدْ أَنْزَلْنَا**﴾[5]...الخ: فتعين العطف على محذوف، كما هو رأي الجماعة، أي:" أَكَفَرُوا بالآيات وكلما عاهدوا...الخ".

ويؤيد قول الجمهور، كما لبعض المحققين أنه لو كان العطف على مقدر لزم وقوع "الواو" العاطفة في أول الكلام، قبل أن يقدم لفظا ما يكون معطوفا عليه، وذلك غير موجود، بل لا بد أن يكون مبينا على كلام متقدم. تأمله. وقد يقال: سبقُ الهمزة كاف، بل يكفي أيضا تعلق ما قبل الهمزة به تعلقا ما من حيث المعنى.

وقد جرى "**الزَّمَخْشَرِي**" على مذهب الجمهور في مواضع منها: ﴿**أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى**﴾[6]، إذ جعل العطف على: ﴿**أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً**﴾[7]، وأصلُهَا: ﴿**إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا**﴾[8] بفتح "الواوِ"[9]، قراءة فـ"آباءَنا" معطوف على المستتر في "مبعوثون" للفصل بالهمزة، بل والنون. تأمل. أو على محل "إن" واسمها، [كذا قيل، ويلزم عليه عمل ما قبل الهمزة فيما بعدها، لأن ما بعدها معمول لما قبلها، ولكن قد يقال: سهله تقدير الجملة معنى أي: "أو يبعث آباءنَا"، وقد يقال: "آباء" مبتدأ، خبره محذوف تقديره "مبعوثون"، لدليل ما قبله، فلا يرد أن الهمزة لا تدخل على المفرد، ويجوز كون الهمزة مقحمة مزيدة للإنكار، فلا مانع من عمل ما قبلها فيما

1– سورة الرعد، الآية: 33.

2– المرادي: هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، أبو محمد، المعروف بابن أم قاسم، مفسر وأديب، له: "تفسير القرآن، و"شرح ألفية ابن مالك" في النحو. توفي العام: 749هـ. ينظر: بغية الوعاة: 517/1.

3– ابن هشام: هو عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، نحوي، ومشارك في المعاني والبيان والعروض والفقه وغيرها. ولد بمصر سنة 708هـ. من تصانيفه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" و"شرح بانت سعاد". توفي بمصر سنة 761هـ. ينظر: الأعلام :147/4، معجم المؤلفين: 163/6.

4– سورة البقرة، الآية: 100.

5– سورة الأنبياء، الآية: 10.

6– سورة الأعراف، الآية: 97.

7– سورة الأعراف، الآية: 95.

8– سورة الواقعة، الآية: 48/47.

9– (قرأ الجمهور: "أَوَ آبَاؤُنَا"، بفتح الواو في "أو"، وقرأ أبو جعفر وشيبة، وابن عامر، ونافع في رواية قالون بالسكون، فهي حرف عطف، ومن فتح فالواو حرف عطف دخلت عليه همزة الاستفهام، قال الزمخشري: "أوَ أبَاؤُنَا" معطوف على محل "إن" واسمها، أو على الضمير في "لمبعوثون"، والذي جوز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام). تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف، المشهور بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان،ط1، 1993م، ج7، ص: 340.

بعدها، و هكذا في أمثلة الهمزة مع "الواو"و"الفاء" و"ثم"][1]. وقد يجعل "أو" حرف عطف وفتحة "الواو" نقلت من الهمزة.

وجريُ "**الزَّمَخْشَرِي**" على مذهب الجمهور في مواضع لا يبحث فيه بجريه في مواضع على خلافه، وقد أجاز الوجهين في: ﴿**أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ**﴾[2]، الأصل: "فَأَغَيْر الله تبغونَ"، أو"أَيَتَوَلَوْنَ، فَغَيْرَ دينِ اللهِ يَبْغُونَ"[3]. و الله اعلم.

ويجوز في "مَنْ" من سورة "التنزيل" على تقدير شرطيتها كون جوابها محذوفا، أي "فأنت تخلصه"، وقوله: ﴿**أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ**﴾[4]...الخ، عطفٌ عليهِ، على حد ما مر، ودالٌ عليه.

ويجوز كونها موصولة خبرها محذوف، "كَمن نجا" أو "أنت تخلصه"، أو هو "الهمزة"، وما بعد "الفاء" في: ﴿**أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ**﴾...الخ، قرن بـ"الفاء" لشبهها باسم الشرط عموما وإبهاما. (وقد زعم بعض على الشرطية أنه اجتمع شرط واستفهام، فعند "**يونس**" الجواب المذكور للاستفهام، وعند "**سِيبَوَيْه**" الجواب للشرطِ، وأما عند "**الزَّمَخْشَرِي**" فلا اجتماع لتقديره الجملة بين الهمزة والفاء)[5]. و"مَنْ" في قوله: ﴿**مَنْ فِي النَّارِ**﴾ موضوعة موضع الضمير للتقوية وإظهار الكون في النار والتصريح به، والأصل "تنقذه".

قال "**القُرْطُبِي**"[6] – من متأخري علماء الأندلس– : (كان النبي ﷺ حريصًا على إيمانِ قومٍ سبقتْ لهم الشقاوة، كأبي لهب ومن تخلف من عشيرته، فنزلتِ الآية)[7].

قال "**الزَّمَخْشَرِي**": (نزل استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم في النار، حتى نزل اجتهاد رسول الله ﷺ وكِدُهُ نفسه في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار، وقوله: "أَفَأنتَ تنقذُ"، يفيد أن

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– سورة آل عمران، الآية: 83.

3– قال الزمخشري: (دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة، جملة على جملة، والمعنى: "فأولئك هو الفاسقون، فغير دين الله يبغون"، ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: "أَ يتولون، فغير دين الله يبغون"، وقدم المفعول الذي هو "غَيرَ دينِ اللهِ" على فعله لأنه أهم، حيث أن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل). الكشاف: 180.

4– سورة الزمر، الآية: 19.

5– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 57.

6– القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أبو عبد الله، الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، ولد أواخر القرن السادس للهجرة، نشأ بقرطبة زمن الموحدين وتلقى مختلف العلوم والفنون على يد علماء عصره، وظل بها حتى سقطت في يد الصليبيين سنة: 633هـ. فانتقل إلى مصر واستقر بها. من مؤلفاته: "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن"، و"التذكرة"، و"منهج العباد". توفي بمصر سنة: 671هـ. ينظر: الأعلام: 217/6. و شذرات الذهب: 335/5. و معجم المؤلفين: 52/3.

7– قال القرطبي في تفسير الآية: (كان النبي ﷺ يحرص على إيمان قوم، وقد سبقت لهم من الله الشقاوة، فنزلت هذه الآية، قال ابن عباس: يريد أبا لهب وولده، ومن تخلف من عشيرة النبي ﷺ عن الإيمان). الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، دار الرسالة، ط1، 2006م، ج18، ص: 262.

الله تعالى هو الذي يقدر على الإنقاذ وحده، لا يقدر على ذلك أحد غيره، فكما لا تقدر أنت أن تنقذ الداخل النار من النار، لا تقدر أن تخلصه مما هو فيه من العذاب بتحصيل الإيمان)[1].انتهى.**[(169/ظ)]**

هذا، وتقرير الاستعارة بالكناية في هذه الآية كما "**لِلدُّلَجِي**"، (أي تشبه الهيئة المنتزعة ممن استحق العذاب في الدنيا بالهيئة المنتزعة ممن دخل النار بالفعل، بجامع الإضرار بكل، ثم ذكر اللفظ الدال على المشبه، وطوى اللفظ الدال على المشبه به، ورمز إليه عن طريق التخييل بقوله: ﴿**أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾، لأنه من ملائمات المشبه به)[2]. والله أعلم.

وفي نسخ من تلك الحاشية المذكورة بعد قوله: "العذاب"، الآية، أي: تمم أو اقرأ الآية، أو نحو ذلك، كما كالمقر، والآية بمعنى اقرأ الآية، فانظر ذلك في "**حَوَاشِيَّ النَّحْوِيَّةِ**"، فقد بسطته فيها.

(**وَمِنْ حَوَاشِيهِ**): أي من حواشي "المصنف" على معنى ما مر، ويحتمل أن يريد بالحواشي ما يكتبه على تصانيف غيره في طرف الورقة، أو حاشية مؤلفة مستقلة بنفسها، كسائر الحواشي المشهورة، وهو ظرف خبري استقراري، وقوله: (**فِي هَذَا المَقَامِ**): متعلق بالاستقرار أو بمحذوف حال أو نعت من "الحواشي"، على حد ما مر في مثله، والمراد بالمقام محل التكلم على المجاز المركب التمثيلي وقوله: (**إِذَا قِيلَ:...الخ**)، مبتدأ لأنه اسم واحد بالحكاية، أي ومن حواشي "المصنف" التي أثبتها في هذا المقام، كلام نصه هكذا: إذا قيل: (**أَنْبَتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ**): يعني إذا قاله موحد أو مشرك يقر أن الإنبات لله، كيهودي ونصراني وصابوني، "أنبتَ الربيعُ البَقْلَ"، أما لو قاله من اعتقد أن المنبت للبقل هو "الربيع" حقيقة، فيكون قوله حقيقة عقلية، وهو إسناد [المتكلم][3] الحدث إلى ما هو عنده في الظاهر، وذلك مبسوط في محله.

أما لو قاله من يعتقد أن الإنبات لله حقيقة لا لغيره فيكون قوله مجازا عقليا، طرفاه اللذان هما المسند الذي هو "الإنبات"، والمسند إليه الذي هو "الربيع" حقيقتان لغويتان، كما هو مبسوط في محله.

والمراد بـ"الربيع": "الغيث"، لأنه سبب نبات البقل، أو ربيع النوار، لأنه زمان نبات البقل، والأول أولى، والبقل،. ما نبت في حبه لا في أصل ثابت.

(**وَقَصَدَ**): بالبناء للمفعول،. أي وقصد القائل: أنبَتَ الربيعُ البَقْلَ، (**تَشْبِيهَ التَّلَبُسَ الغَيْرَ الفَاعِلِي**): أي تشبيه تلبس ما ليس فاعلا، (**بِالَتَلبِس الفَاعِلِي**): بتلبس ما هو فاعل [وفي إدخال "ال" على "غير" في قوله: "الغير الفاعلي" بحث سبق][4]، والتلبس المخالطة [والتعلق][5].

1- تفسير الكشاف: 937-938.

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 57.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

بيان ذلك في المثال أن تشبه مخالطة الربيع للنبات ومجانسته إياه بوقوعه به أو فيه، بمخالطة ومجالسة الله تعالى للنبات بخلقه، فتلبس الربيع غير فاعل للإنبات، وتلبس الله فاعلي، و"مخالطة الله" مقاربته وهو قريب إلى كل شيء، و"مجانسته" كونه أهلا للخلق، وليس المقصود أنه قصد إفادة التشبيه من ذلك القول، لأن الاستعارة كما مر مبنية على تناسي التشبيه، بل المقصود بيان مبنى هذا المجاز وأن منشأه التشبيه.

والحاصل أنه نشأ من تشبيه هذا بهذا استعارة العبارة الدالة على المراد، لكن المذكور في العبارة إنما هو لفظ المشبه، فتكون الاستعارة مكنية كما تقدمت الإشارة إليه.

(**فَيُسْتَعْمَلُ المُرَكَّبُ المَوْضُوعُ بِالوَضْعِ النَّوْعِي**): (إشارة إلى القول الأصح، الذي هو أن نوع المركبات نوعي مطلقا، أي سواءً كانت مفرداتها من علم الشخص، أو من علم الجنس، أو اسم الجنس، أو من اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل، خلافا لمن قال إن نوع المركبات تابع لوضع أجزائها، فإن كان وضع أجزائها نوعي، فوضعها نوعي كاسم الفاعل وما بعده، وإن كان وضعها شخصيا، فشخصي كعلم الشخص وما بعده.

وإنما كان هذا خلاف الأصل، لأن المركب من حيث هو مركب غير أجزائه من حيث هي مفردة، لأن الأجزاء المفردة لها حكم، و الأجزاء المضموم بعضها إلى بعض لها حكم آخر[1]، وذلك بأن يقال مثلا: كل ما كان مركبا من فعل وفاعل، فهو موضوع لمن أوجد حدثا، وكلما كان مركبا من مبتدأ وخبر فهو موضوع لما أسند إليه حدث، وهكذا. ولا شك أن هذا نوعي)، كما "**الدّلَجِي**"[2].

قال "**الحَفِيدُ**": (في كون وضع المركبات نوعيا بحث، إذ الوضع النوعي يجب فيه أن لا يلاحظ الموضوع بخصوصه، فيقال كل ما هو على وزن "فاعل" موضوع لكذا، والوضع الشخصي بخلافه، والمركب موضوع بوضع أجزاءه ووضع الهيئة فيه ووضع الأطراف قد يكون بالنوع كما إذا كان اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل، وقد يكون بالشخص كما إذا كان اسم جنس أو علم جنس أو شخص، فوضع المركب لا يلزم أن يكون نوعيا)[3].انتهى .

قلت: ذكر في "**كِتَابِ الوَضْعِ**" أن من الوضع العام للموضوع له الخاص، أن يلاحظ الموضوع كالموضوع له بأمر عام، لتعدد الموضوع في هذا الوضع الواحد كالموضوع له، ويسمى هذا الوضع وضعا نوعيا، ويسمى وضع اللفظ الملحوظ بخصوصه وضعا شخصيا، سواء كان وضع ذلك اللفظ الملحوظ بخصوصه عاما أو خاصا. فنقول هيئة التركيب في مثل: "أنبت الربيع البقل" موضوعة للتلبس الفاعلي وضعا نوعيا، استعملت في التلبس الغير الفاعلي مجازا، توضيحه أن الهيئة المخصوصة الشخصية في **[(170/و)]** "أنْبَتَ الربيعُ البقلَ"، موضوعة للتلبس الفاعلي المخصوص الشخصي، أعني تلبس الإنبات بالفاعل بالحقيقي الذي هو الله تعالى، وكذا هيئة

1– ورد في الأصل: "ءاخر".

2– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 58.

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 118–119.

قولك: "صَامَ نَهَارُ زَيْدٍ"، موضوعة للتلبس الفاعلي الشخصي، أعني تلبس الصوم بالفاعلي الشخصي الذي هو "زيد"، إلى غير ذلك من الأمثلة بوضع واحد، بواسطة مطلق هيئة التلبس الفاعلي.

(**لِلثَّانِي**): الذي هو التلبس الفاعلي، وهو متعلق بالموضوع، (**فِي الأَوَّلِ**): الذي هو التلبس غير الفاعلي، وهو متعلق بـ"يستعمل"، و إذا قصد تشبيه التلبس غير الفاعلي بالتلبس غير الفاعلي واستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي للثاني في الأول.

(**فَلَا شَكَّ أَنَّهُ**): أي:"أنبت الربيع البقل"، (**مَجَازٌ مُرَكَّبٌ، وَالعَلَاقَةُ فِيهِ**): أي في هذا المجاز المركب الذي هو"أنبت الربيع البقل"، أو في "أنبت الربيع البقل".

(**المُشَابَهَةُ**): أي مشابهة التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي.

(**وَصَرَّحَ**): أي ظهر وبين ولم يعرض، تكلم بكلام ظاهر المراد عند السامع، بحيث يسبق إلى إفهام السامعين المراد منه، لأن الصريح لغة: ما هو ظاهر كذلك، مأخوذ من قولك: "حق صريح"، ومنه سمي "القصر" صرحا، لظهوره وارتفاعه على سائر الأبنية.

وفي "**الأُصُولِ**" [عند "**الحَنَفِيَّةِ**"][1] لفظ "ظهر" المراد منه ظهورا تاما للاستعمال، فهو شامل للمبين والمحكم، وهذا لكونه أنسب بالمعنى اللغوي، ولكون الأكثر في الاستعمال إطلاق الصريح من غير تقييد على اللفظ دون المعنى أو لا من قولهم: "هو ما وضع له اللفظ". و"ما" واقعة على المعنى.

و"**الوضع**": تخصيص شيء بشيء، حيث متى علم الأول علم الثاني وفهم"[2]، أي جعله في مقابلته وبإزائه بأن أريد به ذلك، وهو "التخصيص"، بحيث متى علم ذلك التخصيص وعلم الأول فهم الثاني، وإنما قيدنا العلم بالتخصيص، لأنه لو لم يعلم لم يفهم الثاني من الأول أصلا، وإن ثبت الوضع في نفس الأمر.

وإن قلت: إذا كان الوضع حاضرا في ذهننا وعلمنا الموضوع لم يلزم منه حصول الموضوع له، لأنه كان حاصلا قبله، فلو حصل منه لزم حصول الحاصل مرة ثانية، وهو محال فلا يصدق تعريف الوضع على شيء أصلا، إذ ما من شيء إلا وقد يعلم ولا يفهم منه الثاني، أي إذا كان الثاني حاضرا، فلا يصدق أنه متى علم فهم من الثاني.

قلت: أجيب بأن المراد بأنه يلزم من العلم به العلم بشيء آخر لو لم يكن معلوما، أي بحيث لو لم يكن الثاني حاضرا ووجد الأول حاضرا وجد الثاني، أو المراد من العلم بالشيء وفهمه التوجه والالتفات إليه حاصلا كان أو لا.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– فالوضع: (تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أطلق أو أُحِسَ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، قيل: يخرج عنه وضع الحرف، حيث لا يفهم معه معناه متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضم ضميمة). الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمان الجامي، تحقيق ودراسة: أسامة طه الرافعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بعداد، 1983م، ج1، ص: 167.

والذهن إذا كان متوجها إلى شيء، ثم توجه إلى آخر نقل توجهه إلى الأول على ما تقرر في محله، فمتى يتوجه إلى الدال نقل توجهه إلى المدلول، ثم يلتفت إلى المدلول التفاتا مجردا، وهذا التوجه إلى المجرد من الدال، فصح أنه يلزم من التوجه إلى الدال حصول المدلول، والتوجه إن لم يكن حاصلا ومجرد التوجه إن كان حاصلا. فتدبر.

قال "**الشَّنْوَانِي**" بعد ذلك: "فإن قلت: يلزم أن لا يكون الحرف موضوعا، لأن فهم معناه منه موقوف على ذكر المتعلق، كما تقرر في كتب النحو، فلو ذكر بلا متعلق لم يفهم منه المعنى"[1].

قلت: الوضع على قسمين: أحدهما: [ما كان بحيث][2] إذا وضع الأول وحده فهم الثاني منه.

وثانيهما: ما كان بحيث إذا علم الأول مع غيره فهم الثاني، ومنه الحرف إذ كل ما علم مع متعلقه فهم معناه، فوضعه من القسم الثاني.

ويرد على تعريف الوضع حينئذ أنه يستلزم أن يكون المجاز موضوعا، لأنه متى علم مع القرينة فهم المعنى مع أنه ليس بموضوع، فيفسد التعريف.

وقد يجاب بأنه موضوع بهذا المعنى، وإن كان غير موضوع بمعنى آخر[3] للوضع، على ما حقق في بحث المجاز، فلا يضر دخوله.

والجواب المصطفى أن المجاز قد خصص بإزاء المعنى واعتبار المخصص مع القرينة، فكأنه قد خصص اللفظ مع القرينة، ولا يعلم المعنى إلا من المجموع، وأما الحرف فخصص وحده بإزاء المعنى من غير اعتبار المتعلق في التخصيص، إلا أن معناه لا يمكن فهمه بدون المتعلق، فإذا ذكر المتعلق كان المعنى مفهوما من الحرف للوضع إلا أنه يشترط وجود المتعلق.

فحاصل التعريف أنه تخصيص شيء بنفسه، بحيث إذا علم الأول فهم الثاني منه، فخرج المجاز لأنه لم يخصص وحده بل مع القرينة، فلم يعلم منه بل منه ومن غيره). قاله "**عِيْسَى الصَّفَوِي**"[4].

(**العلَّامَة**): السعد ("**التَّفْتَازَانِي**" **فِي** "**شَرْحِ شَرْحِ الأُصُولِ**" **بِأَنَّهَا**): (أي جملة "أنبت الربيع البقل"، أو الاستعارة المفهومة من قولنا: "مجاز مركب والعلاقة المشابهة فيه"، والمعنى واحد)[5].

1– المصدر السابق: 167/1.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– ورد في الأصل: "ءاخر".

4– عيسى الصفوي: عيسى بن محمد الحسني، الإيجي، أبو الخير، قطب الدين الصفوي، من علماء مسلمي الهند، ولد بالهند سنة 900هـ. ونشأ بها فأخذ العلم عن أبيه ومن علماء عصره، زاك مكة ولبث بها سنين، وهو من فقهاء الشافعية، منطقي ومتصوف، استوطن مصر وبها توفي سنة: 953هـ. من مؤلفاته: "حاشية على تفسير البيضاوي"، و"حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي". ينظر: الأعلام: 108/5، وشذرات الذهب: 297/8. ومعجم المؤلفين: 32/8. و هدية العارفين: 810/1.

– ولعل النص من حاشية على شرح الجامي للكافية في النحو، عيسى بن محمد الصفوي.

5– ينظر: شرح التلويح على التوضيح، ص: 5.73

(**اسْتِعَارَةٌ تَمْثِيلِيَّةٌ، نَحْو: إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا**) [تارة][1](**وَتُؤَخِّرُ**):ها تارة (**أُخْرَى، وَلِي**): ياء للمتكلم الذي هو "المصنف"، لأن هذا من الحاشية (**فِيهِ**): أي في كلام "**السَّعْد التَّفْتَازَانِي**".

(**بَحْثٌ**): وجهه ما أشار إليه بقوله: (**فَإِنَّ**): أي لأن، ويجوز كون "الفاء" رابطة لجواب شرط مقدر، أي: إن قلت: ما هذا البحث؟ (**فَإِنَ الِاسْتِعَارَةَ المُرَكَّبَةَ التَّمْثِيلِيَّةَ – عَلَى مَا**): متعلق بـ "يجب" أو بمحذوف حال أو نعت للاستعارة على ما مر، أو بمحذوف مفعول لأجله ناصبه "يجب"، أي بناء[2] على ما (**صَرَحُوا بِهِ – يَجِبُ**): فيها (**أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الشَبَهِ**): فيها **[(170/ظ)]**.

(**هَيْئَةً مُنْتَزَعَةً**): لم يقل منزوعة، ليدل على اضطراب واكتساب ومعالجة وتكلف، كمن ينتزع الشحم من مواضعه من اللحم. (**مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ**): إضافة صفة لموصوف، أي من أمور عدة، أي ذات عدة أو عديدة أو معدودة.

(**وَكَذَا الطَّرَفَانِ**) [المشبه والمشبه به][3] (**يَجِبُ أَنْ يَكُونَا**): ذوي (**هَيْئَتَيْنِ مُنْتَزَعَتَيْنِ مِنْ مَجْمُوعِ أَشْيَاءٍ**): أي من أشياء مجموعة.

(**قَدْ تَضَامَّت**): بتشديد الميم، أي انضمّ بعضها إلى بعضٍ، حيث كان كل واحدٍ مناسبًا للآخر.

(**وَتَلَاصَقَتْ**): أي التصق بعضها إلى بعض، حيث كان كل واحد مناسبا للآخر، والعطف للتفسير.

(**حَتَّى عَادَتْ**): أي صارت، (**شَيْئًا وَاحِدًا**): مجاز على حد: "زيد أسد"، أو حقيقة على قول من قال: إن نحو "زيد أسد" حقيقة، مراعاة لكون المعنى "زيد كأسد"، أو منصوب على تقدير الخافض، أي كشيء واحد، (**فَيَقَعَ فِي كُلٍّ**): أي في كل واحد (**مِنَ الطَّرَفَيْنِ**): المشبه والمشبه به (**عِدَّةُ أُمُورٍ**): فيه ما مر، وذلك ظاهر على مذهب "**السَّيِّد**"[4].

وأما على مذهب "**التَّفْتَازَانِي**" فيكون الطرفان هيئتين منتزعتين من عدة أشياء، وهذا إنما يستلزم تعدد محل الأخذ، لا تعدد الطرف المأخوذ، ففي الكلام نظر، لأن أصله بحث مع "**السَّعْد التَّفْتَازَانِي**"، وهذا التفريع لا ينبئُ على مذهبه، بل على مذهب "**السّيِّد**".

ويجاب بتقدير مضاف، أي فيقع في كل من مأخذ الطرفين، فيستقيم على المذهبين، لاتفاقهما على تعدد محل الأخذ. (**رُبَّمَا**): للتقليل، (**يَكُونُ الشَّبَهُ**): أي وجه الشبه أو معناه المشابهة، (**فِيمَا بَيْنَهُمَا**): أي فيما بين

1– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– ينظر: حاشية السيد الجرجاني على المطول، ص: 363–364.

كل جزأين من أجزاء الطرفين، بضمير المثنيين للطرفين، وفي نسخ: "فيما بينها" لضمير الواحد، أي بين [عدة الأمور أو بين][1] الأمور، أي جملتها وجماعتها.

(**ظَاهِرًا، لَكِنْ لَا يُلْتَفَتُ**)[بالبناء للمفعول][2](**إِلَيْهِ**): أي إلى الشبه بمعنى وجه الشبه، أو بمعنى المشابهة أو إلى الظهور المفهوم من قوله: "ظاهرا"، و إنما لم يلتفت إليه، لأن تشبيه المفرد بالمفرد غير مقصود والاستعارة المبنية عليه في هذا، بل الملتفت إليه هنا تشبيه المركب بالمركب، إذ هو المقصود، والاستعارة المبنية عليه كذلك.

(**وَفِي كَوْنِ المِثَالِ المَذْكُورِ**): الذي هو "أنبتَ الرَّبِيعُ البقلَ" (**كَذَلِكَ**): في كونِهِ مشتملًا على وجهِ شبه، هو هيئة منتزعة من عدة أمور، وكونِ الطرفين هيئتين منتزعتين من عدة أمور.

(**بَحْثٌ**): لأنه أعني "أنبتَ الربيعُ البقْلَ" مجاز عقلي، وتَجَوُز في الإسناد، كما اشتهر التمثيل به، فليس مجازاً لغويًا مفردا، فضلا عن أن يكون مركباً لغويًا، (**وَلَا يَشْتَبِهُ**): أي لا يلتبس ولا يخفى.

(**أَنَ نَحْوَ:"إِنِّي أَرَاكَ تُقدِّمُ رِجْلًا...الخ"**): أي إلى آخره، أي "وتؤخر أخرى"، (**غَيْر مُسْتَعْمَلٍ فِي التَّلَبُّسِ الغَيْرِ الفَاعِلِي**): هذا كلامٌ للمصنفِ في الحاشيةِ، في البحث مع "**التَّفْتَازَانِي**".

وحاصله أن "المصنف" فهم من كلام "**التّفْتَازَانِي**" أن المثالين اللذين هما: "أَنْبَتَ الربيعُ...الخ"، و"إني أراكَ تقدمُ...الخ"، مشتركان في أنه قصد تشبيه التلبس غير الفاعلي بالتلبس الفاعلي فيهما، واستعمل المركب الموضوع للثاني في الأول فيهما، فاعترض – أعني "المصنف" – عليه – أعني على "**السّعْدِ التّفْتَازَانِي**"– بأن نحو: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، لم يقصد فيه تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي[3].

والجواب أن ما فهمه غير لازم، لأن المشاركة بين المثالين المذكورين من غير هذا الوجه، وهو أن كلا منهما مجاز مركبٌ علاقتهُ المشابهةُ، وسيأتي بحث "الشارح" معه في هذا. (**ثُمَّ**): عاطفة على قوله: "وفي كون...الخ"، أو على قوله: "ولا يشتبه"، عطف الاسمية على الفعلية.

(**القَوْلُ بِمِثْلِ هَذَا النَّوْعِ**): الذي هو المجاز المركب التمثيلي، (**مِنَ المَجَازِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ**): أي المركب الذي هو "أنبت الربيع البقل" (**نَسَبَهُ...الخ**)، خبر "القول"، وإليه تعود "الهاء" (**العَلَّامَةُ "عَضُدْ المِلّةِ والدِّينِ**"[4] في "**الفَوَائِدِ الغَيَّاثِيَّةِ**"[5]، وفي"**شَرْحِ المُخْتَصَرِ**" **إِلَى الإِمَامِ**): متعلق بـ "نسب".

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 66.

4– عضد الملة والدين: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي، عضد الملة والدين، المشهور بالعضد، ولد بإيج أواخر القرن السابع هجري، وأخذ العلم عن شيوخ عصره، فنبغ في المنطق، والفقه وعلم الكلام، والبلاغة والنحو، إمام في المعقول والمعاني والعربية، تصدى للتدريس والإفتاء والقضاء. من مؤلفاته: "المواقف في علم الكلام"، و"العقائد العضدية"، و"شرح مختصر ابن الحاجب"، و"الفوائد الغياثية في المعاني والبيان". توفي العام: 753هـ. ينظر: بغية الوعاة: 75/2، و شذرات الذهب: 174/6.

5– الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، عضد الدين الإيجي، دراسة وتحقيق وتعليق: عاشق حسين، دار الكتاب المصري، ط1، 1991م، ص: 89.

("**عَبْد القَاهِرْ" وَذَكَرَ الفَاضِلُ**) السعد ("**التَّفْتَازَانِي" أَنَّهُ**):[أي القول بما ذكر][1]، (**لَيْسَ قَوْلًا "لِعَبْدِ القَاهِرِ"، وَلَا لِغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ البَيَانِ، لَكِنَّهُ**): أي القول بما ذكر.

(**لَيْسَ بِبَعِيدٍ**): هذا آخر كلام "المصنف" في الحاشية، كما أشار إليه "الشارح" بقوله: (**هَذَا**) الكلام المذكور الذي أوله: "إذا قيل"، وآخره "ليس ببعيد".

(**كَلَامُهُ**): أي كلام "المصنف" في الحاشية بعينه، بدون زيادة أو نقص أو تغيير، و إنما قال "المصنف": "ثم القول...الخ"، تقوية للاعتراض على "**التَّفْتَازَانِي**"، بأن ما قاله "**العَضُدُ**" من نسبة هذا "**لِعَبْدِ القَاهِرِ**"، صرح "**التَّفْتَازَانِي**" نفسه بأنه لم يكن قولا "**لِعَبْدِ القَاهِرِ**" ولا لغيره، فكلام "**التَّفْتَازَانِي**" متناقض، حيث قال أولا: (إن هذا التركيب مجاز مركب، مثل: "إني أراك تقدم رجلًا وتؤخر أخرى")، وثانيا: بأنه لم يكن قولا "**لِعَبْدِ القَاهِرِ**" ولا لغيره. قال "الشارح": (**وَمَا ذَكَرَهُ**): "المصنف"، (**مِنَ البَحْثِ**): حيث قال [بعد كلام][2]: "وفي كون المثال المذكور كذلك بحث، [بل حيث قال: ولي فيه بحث...الخ][3]، (**مُنْدَفِعٌ بِأَنَّهُ لَوْ قَصَدَ تَشْبِيهَ غَيْرِ الفَاعِلِ بِالفَاعِلِ**): ببناء "قُصِدَ" للمفعول، وعود ضمير "أنه" للشأن.

(**لِمُضَاهَاتِهِ**): أي لمشابهته **[(171/و)]** و"المضاهاة" اسم مفرد مصدرها "ضاهى" (**إِيَّاهُ**): أي بالفاعل، و"ها""مضاهاته" عائدة لغير الفاعل.

(**فِي التَّلَبُّسِ**): أي التعلق والمخالطة، (**وَأَسْنَدَ الفِعْلَ إِلَيْهِ**): أي إلى غير الفاعل.(**كَمَا هُوَ المَشْهُورُ، لَمْ يَكُنْ تَجَوُّزًا فِي اللّغة**): وقوله: (**فَضْلًا**): لا يستعمل مثله إلا بعد نفي، على ما صرح به "**ابْنُ هِشَامٍ**" في تأليف لطيف خصه بقولك: ("**لا يجوز كذا فضلا عن كذا**"، نحو: "فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار"، أي لا يملك درهما ولا دينارا، أو أن عدم ملكه الدينار أولى من عدم ملكه الدرهم)[4].

ولذلك رد "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**" على "**المَحَلِّي**" حيث استعمله في الإثبات[5]. و أجاب "**ابْنُ قَاسِم**" بصحة تقدير النفي، وبصحة تأويل الإثبات بالنفي، وعبارة "**المَحَلِّي**": (وأشار بتسميته بذلك إلى جمعه كل مصنف جامع في ما هو فيه، فضلا عن كل مختصر)[6]. انتهى.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- والمسألة بتمامها في كتاب: المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988م، ص:11. و الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين (1252هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، لبنان، ط1، 1990م، ص: 55.

5- قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: ("فضلا عن كل مختصر": أي إذا كان قد جمع كل مصنف جامع، فجمعه لكل مختصر أولى، و"فضلا" مصدر منصوب، إما بفعل محذوف هو حال من مصنف، أو صفة له، وإما على الحال، هذا وفي استعماله في الإثبات-كما هنا- نظر).حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع، ج1، ص: 166.

6- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 73.

وتقدير النفي هكذا: فلم يخل عن جمعه ما في كل مصنف جامع، فضلا عن كل مختصر، و التأويل هو أن قوله: "إلى جمعه كل مصنف" جامع مؤول بقولك: "إلى عدم خلوه مما جمعه كل مصنف جامع".

وقد صرح "**السّيّدُ**" بوقوعه بعد نفي صريح أو ضمني، وأجاز "**ابْنُ قَاسِمْ**" أن لا يسلم "**المَحَلِّي**" امتناع وقوعه في الإثبات المحض[1]، وبه قطع بعضهم، فتقع في الإثبات بلا شرط.

ونص غير واحد بأن "فضلا" يستعمل في الكلام الذي أدناه مستبعد وأعلاه مستحيل، كما تقول: "زيد لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار"، فإعطاؤه[2] الدرهم مستبعد، وإعطاؤه الدينار مستحيل، (وهو مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه، أي:"فضل فضلا")كذا لـ"**ابْنِ هِشَامٍ**" في تأليفه المذكور[3].

وصرح "**السَّنُوسِي**"[4] بأن: ("فضل" بمعنى "نفي"، وأن فاعله راجع للنفي أو المنع الذي فهم مما قبل، والمعنى مثلا: "انتفى إعطاء الدينار بالكلية، وبقي إعطاء الدرهم"، ويجوز كونه في كلام "الشارح" زيادة على ما مر عائدا لما عاد إليه ضمير "يكن"، وأن يكون حالا بمعنى "فاضلًا"، أي ذا فضلٍ، ضمير "يكن"، و"فضلا" الذي في عبارة "**المَحَلِّي**" المذكورة أعربه "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**": (منصوبا بفعل مقدر هو مع فاعله حال من مصنف، أو صفة له أو منصوبا على الحال)[5].

(**عَنْ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا مُرَكَّبًا، أَمَّا لَوْ قَصَدَ تَشْبِيهَ التَّلَبُّسَ**): أي التعلق.

(**فِي المَجَازِ العَقْلِي**) [وقوله][6]: (**الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَفْهُومِ المُرَكَّبِ مِنْ غيْرِ قَصْدٍ إِلَى جُزْءٍ مِنَ الأَجْزَاءِ**): تفسير للتلبس، وهو في الأصل معنى التعلق، لكن استعمله هنا في الهيئة التي دل عليها المركب، فالتلبس والمفهوم كل منهما عبارة عن الهيئة، (**فَلَا خَفَاءَ**) في (**أَنَّهَا**): أي الحالة، أي الهيئة المفهومة من السياق.

(**تَشْبِيهُ أَشْيَاءَ بِأَشْيَاء قَدْ تَضَامَّتْ وَتَلَاصَقَتْ، حَتَّى عَادَتْ شَيْئًا وَاحِدًا، وَحِينَئِذٍ**): أي وحين إذ، فعلى ذلك يكون: "أنبتَ الربيعُ البقلَ" بشرط ما مر مجازا مركبا تمثيليا.

1– قال ابن قاسم: (وأقول: يمكن تقدير النفي هنا، أو تأويل ذلك الإثبات به، فالتقدير على الأول إلى جمعه كل مصنف جامع فيها هو فيه، فلم يخل عن جمعه ما في كل مصنف جامع فضلا...الخ. وعلى الثاني يؤول قوله: "إلى جمعه كل مصنف جامع" بقولك: إلى عدم خلوه مما جمعه كل مصنف جامع، وقد صرح السيد بأنه يقع بعد نفي صريح أو ضمني، وهذا كله إن سلم لهم الشارح امتناع وقوعه بعد الإثبات). الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي، ج1، ص: 44.

2– ورد في الأصل: "فإعطاءه"، والصواب ما أثبتناه.

3– ينظر: المسائل السفرية في النحو، ابن هشام، ص: 20.

4– السنوسي: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب الحسني السنوسي، ولد العام: 832هـ، أقبل على طلب العلم صغيرًا، كان موسوعي المعرفة، وهو عالم تلمسان وإمامها من مؤلفاته: "العقائد المشهورة الكبرى والصغرى"، "شرح الأسماء الحسنى"، و"شرح أيساغوجي". وتوفي بتلمسان العام: 895هـ. ينظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمَشْيَخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982م، ج2، ص: 998–999.

5– حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع، ج1، ص: 166.

6– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**مِثْلَ قَوْلِنَا: إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا**) [تارةً][1] (**وَتُؤَخِّرُ**): "ها" تارة (**أُخْرَى**): وحاصل ذلك أن "الشارح" بحث مع "المصنف" بأن ما ذكرته أيها "المصنف" وفمهته من كلام "**التَّفْتَازَانِي**" لم يقع موقعه ولم يصادف محله، وذلك أن العبارة التي جعلها "**التَّفْتَازَانِي**" من المجاز المركب هكذا، إذا قصد تشبيه التلبس غير الفاعلي بالتلبس الفاعلي...الخ، فالمشبه هو هيئة التلبس غير الفاعلي والمشبه به هو هيئة التلبس الفاعلي، لأن المشبه نفس غير الفاعلي، والمشبه به نفس الفاعلي كما فهمت أيضا أيها "المصنف".

ولا شك أنه إذا كان المشبه هو هيئة التلبس غير الفاعلي، كما تقرر، يكون هذا من المجاز المركب، كقولك: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" قطعا.

(**وَ**): يرد قول "المصنف": "ولا يشتبه إن نحو...الخ"، أنه (**لَا يَلْزَمُ مِنْ تَشْبِيهِهِ**): أي من تشبيه "أنبتَ الربيعُ البقلَ" (**بِهَذَا**): أي بسبب هذا، أو على هذا (**الِاعْتِبَارِ**): الذي هو اعتبار أنه قصد تشبيه التلبس غير الفاعلي بالتلبس الفاعلي (**بِالقَوْلِ المَذْكُورِ**): الذي هو "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى".

[وقوله][2]:(**كَوْنُ**) فاعلُ "يلزم"، (**القَوْلِ المَذْكُورِ مُسْتَعْمَلًا فِي التَّلَبُسِ الغَيْرِ الفَاعِلِي**): كما فهمه "المصنف" لأن التشبيه من المثالين المذكورين ليس تاما من جميع الوجوه بل من وجه مخصوص، وهو أن المشبه والمشبه به في كل منهما الهيئة، وإذا كان كذلك (**فَلَا يَتَّجِهُ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ**): "المصنف" في الحاشية (**بِقَوْلِهِ: "وَلَا يَشْتَبِهُ أَنَّ نَحْو إِنِّي أَرَاكَ...الخ"**): أي تقدم رجلا وتؤخر أخرى، (**غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي التَّلَبُسِ الغَيْرِ الفَاعِلِي**): لأنه لم يلاحظ في قولك: "أنبتَ الربيعُ البقلَ" تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالفاعلي، ليكون: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" كذلك، بل قصده فيه تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب.

(**وَمِمَّا يُؤَيِّدُ**): أي يقوي ما (**ذَكَرْنَا**) به (**مَا نَقَلَهُ**): المصنف نفسه في "**الحاشية عن التَّفْتَازَانِي**"، و قوله: (**إِنَّهُ قَالَ**): "المصنف" في الحاشية، [في تأويل مصدر][3] بدل من "ما"، أو الأصل"لأنه قال"، أو "من أنه قال"، بـ"من" البيانية.

(**قَالَ ذلِكَ المُحَقِّقُ**)[4]: "السعد التفتازاني" (**إِنَهُ**): أي القول بمثل هذا النوع الذي هو المجاز المركب التمثيلي من المجاز في مثل هذا التركيب الذي هو: "أنبت الربيع البقل"، (**لَكِنَّهُ**): أي القول بما ذكر (**لَيْسَ بِبَعِيدٍ**).

فقال ذلك المحقق، ووجه التأييد أن في ذلك إشارة إلى أن المراد توجيه **[(171/ظ)]** غير التوجيه المشهور، لأن المشهور الذي هو كونه مجازا عقليا قاله الناس أجمعون، فلا ينكره أحد، وغير المشهور هو الذي أشار إليه "**التّفْتَازَانِي**"، وذكره "الشارح" ورد به بحث "المصنف"، كما أشار "الشارح" إلى ذلك بقوله: (**فإنه**): أي

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- والعبارة في شرح العصام: (ومما يؤيد ما ذكرنا ما نقله: أنه قال ذلك المحقق: إنه لم يقل به أحد، لكنه ليس ببعيد)، ينظر: ص: 68.

"لأنه"، أي ما نقله (**يُشِيرُ إِلَى أَنَّ تَوَجْيِهَ المركَّبِ المَذكُوْر**): الذي هو "أنبت الربيع البقل"، (**غَيْر مَا هُوَّ المَشْهُور**): من أنه مجاز عقلي، ونقول: كون ما ذكره المحقق "**التّفتَازَانِي**" مشيرا إلى أنه توجيه للمركب المذكور، أي تحصيل وجه له ظاهر، فإن قوله: "ليس ببعيد"، يشير إلى أنه ليس ساقطا بالكلية، وإلى أنه ليس ما لا وجه له أصلا.

وأما كونه غير مشهور فمن أجلى البديهيات مما ذكره، وليس مما يكون حصوله مما ذكره بطريق الإشارة، لأن ما هو المشهور كون مثل: "أنبتَ الربيعُ البَقْلَ" من قبيل المجاز العقلي دون اللغوي، والقول بكونه من قبيل المجاز المركب والاستعارة التمثيلية صريح في أن هذا توجيه غير ما هو المشهور، إلا أن يقال: قوله: "غير ما هو المشهور" ليس داخلا في حيز الإشارة، بل هو مجرد بيان الواقع، لكن لا يخفى أنه بيان لما هو في غاية البداهة ونهاية الوضوح، فليس فيه فائدة يعتد بها.

(**نَحْو: "إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى"**): هذا كلام يقال للمتردد. (ذكر "**السَّعْدُ**" أن "**الوَلِيدَ بنُ يَزِيدَ**"[1] لما بويع [كتب][2] إلى "**مَرْوَان بنُ مُحَمَد**"[3]، وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له: أما بعد: فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، فإذا جاء كتابي هذا، فاعتمد على أيتهما شئت)[4]، يعني المبايعة وتركها.

(**ظَاهِرُهُ**): أي ظاهر قوله: "و تؤخر أخرى"[أن "أخرى" نعت لمحذوف وهو مفعول "تؤخر"، أي][5] (**وَتُؤَخِرُ رِجْلًا أُخْرَى**): بجعل "أخرى" في المثال نعتا "للرِجْلِ"، محذوفة يدل عليها "الرِجْلُ" الأولى، ويجوز عود "ها" "ظاهره" لمجموع المثال، أي: "ظاهر قوله: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، أن المقصود بقوله: "وتؤخر رجلا أخرى"، أو ظاهر قوله: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى": إني أراك تقدم رجلا وتؤخر رجلا أخرى.

وعلى ذلك الظاهر الذي هو كون "أخرى" نعت "رجل" محذوفة، ظاهر قول "**السَّعْدِ**" في "**صَغِيرِهِ**" و"**كَبِيرِهِ**": (شبه – يعني "**الوَلِيدَ**"– صورة تردده – يعني تردد "**مَرْوَان**"– في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمره، فتارة يريد الذهاب فيقدم رِجْلًا، وتارة لا يريده فيؤخرُ أخرى، فاستعمل الكلام الذي على هذه الصورة في تلك، ووجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى، منتزع من عدة أمور كما ترى)[6]. إلا قوله: "في أمره"، فإنه ليس في "**الصّغِيرِ**" على ما في بعض النسخ، وفي بعضها "من أمر".

1– الوليد بن يزيد: هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، أبو العباس من ملوك الدولة المروانية، يعاب بالانهماك باللهو وسماع الغناء. توفي العام: 126هـ. ينظر: الأعلام: 128/8. و الأغاني: 204/9.

2– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– مروان بن محمد: أبو عبد الملك مروان الثاني بن محمد بن عبد الملك المرواني الأموي، المعروف بمروان الحمار، أو مروان الجعدي، ولد سنة: 72هـ. وهو آخر خلفاء بني أمية في دمشق، وقد بويع له بالخلافة بعد مقتل الوليد بن يزيد، وموت وليد بن اليزيد، وكان لا يفتر عن محاربة الخوارج. توفي سنة: 232هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 75/6.

4– المطول على التلخيص: 604.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– المطول على التلخيص: 604. والمختصر على التلخيص: 95/2–96.

ولكون مراد "**السّعْد**" ليس ذلك الظاهر [عند "**المَلَوِي**"][1]، بل ما يأتي من أن "أخرى" صفة "تارة" محذوفة، عبر [أي][2] "**المَلَوِي**" حين حكايته لكلامه-[أي كلام "**السَّعْدِ**"][3]- بقوله: (فيؤخر تلك الرجلَ تارة أخرى)[4].

(**وَلَا مُحَصِلَ لَهُ**): أي لهذا الظاهر الذي هو: "وتؤخر رجلا أخرى": أو لقولك: "وتؤخر رجلا أخرى"، الذي هو ظاهر قولك مثلا: "وتؤخر أخرى"، أو على حذف مضاف لإثباته في معنى المثال المذكور، الذي هو: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"، يعني لا محمل للتخريج عليه، لأن المتردد لا يقدم رجلا إلى قدامه ويؤخر رجله الأخرى إلى خلفه، بل يقدم رجلا واحدة تارة ويقدم تلك الرجل نفسها تارة أخرى، فبطل تخريج "**السَّعْدِ**" عليه فيما هو ظاهر كلامه كما مر، حيث قال: "فتارة يريد الذهاب...الخ"، كما أقره "**السّعْدُ**" نفسه في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**"، ووجهه بأن المراد بالرجل "الخطوة"[5].

بل صرح "**الغِيَاثُ**" بأن قول "**السّعد**": ("فتارة يريد الذهاب...الخ"، يشعر بأن المراد بـ"الرِجْلِ" الخطوةَ، إذ ليس معنى قوله: "ويؤخر أخرى" يؤخر رجلا أخرى، ولا شك أن المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الأخرى، بل يؤخر تلك الرجل المقدمة)[6].

قال بعض شراح "**المِفْتَاحِ**": (معنى "يقدم رجلا ويؤخر أخرى": أنه يقدم رجلا تارة ويؤخر تارة أخرى، فإن هيئته في الذهاب هكذا). وهذا المعنى هو المتبادر من المثال، لأن التقديم والتأخير فيه واقعان على شيء واحد، واتحاد متعلقهما إنما يظهر على ما صورناه، فإذا بني على ذلك الظاهر من كون "أخرى" صفة "للرِجْلِ" المحذوفة، فلا بد من تأويل "الرِجْلِ" بالخطوة .كما قال "**السَّعْد**".

قال "**حَفِيدُهُ**": (المراد بـ"الرِجْلِ" هنا "الخطوة"، يعني: يخطو خطوة إلى قدام وخطوة إلى خلف، لكن القدام بالنظر إلى موضعه الأول، والخلف بالنسبة إلى موضعه عند الخطوة الأولى، لأن ذلك حالة المتردد. فافهم)[7].انتهى.

أي تقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة أخرى خلفك، يعني أن تقديم اليمنى مثلا إلى أمام خطوة، وتأخيرها يقال لذلك خطوة أخرى، فيستقيم الكلام.

وبحث "**الفَنْرِي**" في ذلك: (بأن المراد بـ "القدام" قدام الشخص، فيكون الخلف واقع لمقابلته خلفه أيضا، وأن من البين أن هذا ليس هيئة المتردد، وأن اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز، لأن الخطوة إنما

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- الحرف ألحق بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 11.

5- شرح مفتاح العلوم، السعد التفتازاني، ولم أقف عليه.

6- مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 196.

7- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 109.

تحصل بتقديم الرجل لا أنها حاصلة مقررة تُقدم تارةً وتؤخرُ أخرى، وأن المتبادر من المثال: اتحاد متعلق التقرير التقديم والتأخير. كما لا يخفى على ذي إنصاف.

وعلى ما ذكره "الشارح" [يعني "**السَّعْد**"][1] لا يكونان واقعين على شيء واحد، فالوجه أن يقال: "أخرى" صفة "تارة"، والمعنى: "تقدم رجلا وتؤخرها تارة أخرى"، فيتحد متعلق التقديم والتأخير)[2].انتهى.

وما ذكر أنه الوجه هو ما يذكر "الشارح"، وبحث بعض أيضا بأن تأخير اليمنى مثلا، إنما هو إلى مكانها الذي نقلها منه، لا إلى خلفه، والمثال فيه التأخير، حيث قيل:**[(172/و)]** "وتؤخر أخرى"، والتأخير إنما يكون إلى الخلف لا إلى ما نقلها منه، فلا يستقيم ما قاله "**التّفْتَازَانِي**"، وأقره "**الحَفِيدُ**".

وأجيب بأن المراد بـ "الخلف": خلف "الرِجْلِ" التي نقلها إلى الأمام، لا خلف المتردد.

قلت: هذا الجواب بعيد كما تراه من كلام "**الفَنْرِي**"، وتوجيه "**السَّيِّد**": (بأن المراد بـ"الرجلِ الأخرى"، الرجل التي قدمها، وأن "الرجل" من حيث تقديمها تغاير نفسها من حيث تأخيرها، فكأنها رجل أخرى، تكلف وخلاف الظاهر، وما تقدم من أنه لا شك أن المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الأخرى، يمكن أن يجاب عنه بأن يقال: "إنه يؤخر أخرى بعد أن لحقها الأولى).

وعلى كل حال الأولى ما عند "**الفَنْرِي**" و"الشارح" من أنه ليس قوله: "أخرى" مفعولا به لـ"تؤخرَ" بعد حذف منعوت، وهو لفظ "رِجْل".

(**بَلْ**): مفعول "تؤخر" محذوف، هو ضمير "الرِجْلِ" المذكورة، أو اسم إشارة عائد إليها، أو لفظ "الرجل" المقرون بـ"ال" العهدية، وحذف لدلالة "الرجلِ" المذكورة عليه.

(**وَ"أُخْرَى" صِفَة**): أي نعت (**تَارَةً**) بالخفضِ متابعة للإضافة وتركا للحكاية، ولو كان إذا قدر في المثال يكون منصوبا على الظرفية بمعنى "مرة"، على أنه لا مانع من فتحه منونًا حكايةً، وإنما حذف المنعوت الذي هو لفظ "تارة" لعلمه من السياق، وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه، وفي النعت يقل، (**أَيْ: إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا تَارَةً**): أي مرة، (**وَتُؤَخِّرُ**) "ها"، أو وتؤخر (**تِلْكَ الرِّجْلَ**): أو "وتؤخر الرجل".

(**تَارَةً أُخْرَى**): وغاية ما في ذلك أنه حذف لفظ "تارة" بعد قوله: "رجلا"، لدلالة السياق عليه، ولا مانع من تقديره قبل قوله: "رجلا" وحذف المفعول وحده، إن قدر "تؤخرها" أو "تؤخر الرجل"، والمفعول وتابعه إن قدر "وتؤخر تلك الرجل"، وحذف لفظ "تارة"، وهو منعوت لـ "أخرى".

ولا مانع من ذلك على أنه قد يقال: لا حاجة إلى تقدير لفظ "تارة" الأول في نظم الكلام، ولو كان لا بد منه من حيث المعنى، وكذلك الثاني، لأنه معلوم أن التقديم خلاف التأخير ومغاير له. ومقصود "الشارح" بتلك العبارة بيان المعنى الحقيقي.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- مخطوط حاشية الفناري شمس الدين بن محمد على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني، ص: 172.

وذكر "**الطَّبْلَاوِي**" أنه نوقش في: "إني أراك تقدم رجلا...الخ": (بأن هذا الكلام مستعمل في المترددين أو في المتردد بين الإقدام والإحجام)، ولا يوجد فيه تقديم "الرِّجْلِ" وتأخيرها حقيقة، فالحقُ أن التجوزَ كما هو حاصل في نفس الكلام، كذلكٌ حاصل في مفرداتِهِ، فإنه شبه إزعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم، ونفسُ الخاطر بـ"الرجل"، و انقباض الخاطرِ عنه تارةً أخرى بـ"التأخر". وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال، وإلا فمن المسلمات أن اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم)[1].

وأما بيان المعنى المجازي، فهو الذي أشار إليه "المصنف" بقوله: (**أَيْ تَتَرَدَّدُ فِي الإِقْدَامِ**): بكسر الهمزة إن لم تنقل كسرتها للام.

(**إِلَى الشَّجَاعَةِ وَالجُرْأَةِ [عَلَى الأَمْرِ]**[2]): "الشجاعة" لا تكون إلا عن رَوِيةَ وفِكْرٍ، على رأي الحكماء، فلا تكون في الأسد ونحوه، لأنه لا روية ولا فكر عنده، بخلاف "الجُرأةِ" بضم الجيمِ وسكون الراء وفتح الهمزة، فإنها تكون في من لا يعقل أيضا، فهي أعم من الشجاعة، فعطفه عليها عطف عام على خاص.

وظاهر "**القَامُوسِ**"-[بل نصه][3] - تساويهما، فعطف شيء على مرادفه، فإنه قال- ما معناه-: (إن الجُرْأَة بضَمِ [الجيم][4]، فسكون الراء ففتح الهمزة، والجُرَّأةُ بضمِ الجيم وتشديد الراء مفتوحة، والجَرَأة بجيم فراء مفتوحتين فألف فهمزة، و الجَرَائية بجيم فراء مفتوحتين فألفٍ فهمزةٍ مكسورةٍ بعدها ياءٌ، والجِرَاية بجيمٍ فراءٍ مفتوحتين فألف فياء- وهذه اللغة نادرة – الشجاعة)[5]. (**والإِحْجَامَ: بِـ**) همزة مكسورة إن لم تنقل كسرتها للام، و(**جِيمٍ وَحَاءٍ**): بعد الجيم أو قبلها، ولجواز الوجهين لم يقل: "فحاء"[6]، ولو كان الخط يعين أحدهما ومعناهما جميعا.

(**كَفَّ النَفْسَ عَنْهُ**): أي عن الأمر سواء كان الكف لأجل هيبة أو غيرها، وقيل: "الإحجام" بتقديم الحاء المهملة النكصُ لهيبة[7]، ولا يخفى أن قول "المصنف": "أي تردد في الإقدام والإحجام"، ظاهر في أن ذلك التردد هو المشبه. وقد مر عن "**السّعد**"[صريحًا لا فهمًا وإشارةً، كما تُوهمُه عبارة "بعض"][8] أنه وجه الشبه.

وقد يقال مراد "المصنف" الإقدام والإحجام في أمر مخصوص كالمبايعة المذكورة، ومراد "**السَّعْد**" مطلق الإقدام والإحجام.

1- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 09-10.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- قال الفيروز أبادي: (الجرْأَةُ كَالجُرْعَةِ والثُّبَةِ، والكَرَاهَةِ والكَرَاهِيَّةِ، والجَرَايَةِ، باليَاءِ نادرٌ، الشَّجَاعَةُ). القاموس المحيط: 36.

6- قال: "بجيم وحاء"، ولم يقل "بجيم فحاء"، لأن الإحجام و الإجحام بمعنى واحد، فيصح كل منهما هنا.

7- القاموس المحيط: 1091.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**لَا تَدْرِي أَيُهُمَا**): [يعني الإقدام والإحجام][1] برفع "أيُ" على أنها مبتدأ استفهامية، (**أَحْرَى**): خبرها، أي "أحق وأولى"، والجملة في محل نصب مفعول به لـ"تدري" ساد مسد مفعولين، لاشتماله على المسند والمسند إليه، والاستفهام في الجملة هو الذي علق "تدري" عن عمل النصب في لفظ "أي" على حدةٍ، وفي "أحرى" على حدة، على أنهما مفعولان وليس معلقا له عن نصب لفظ "أيهم" على حدة دون "أحرى"، كما لا يخفى، ولو أوهمته عبارة بعض إيهام.

ويجوز أن تكون "أي" موصولة [مضمومة][2] في محل نصب مفعول به أول، ويجوز إظهار إعرابها على قول، ولو كانت أضيفت وحذف صدر صلتها كما هنا، وأن "أحرى" على جعلها موصولة خبر لمحذوف أي: "هو أحرى"، والجملة صلة "أي".

وزعم غير واحد أن الصلة والموصول معا مفعول به، وليس عندي كذلك، ولذلك كله محل غير هذا، والمفعول الثاني محذوف أي: "لا تدري الذي هو أحرى الإقدامَ أو الإحجامَ" بنصب "الإقدام" و "الإحجام"، والاستفهام فيهما، أو برفعهما على جعل الاستفهام في الإقدامِ والإحجامِ معطوفا عليه، فيكون "الإقدامُ" خبر لمحذوف، والجملة مفعول ثان معلقة عن العمل [فيها][3]بالاستفهام، لجواز التعليق عن المفعول الثاني [فقط][4] في ما يتعدى لاثنين، وعن الثالث فقط في ما يتعدى لثلاثة، كما يجوز التعليق عن الثاني والأول وعن الثاني والثالث.

(**هَكَذَا**): أي كما ذكر "المصنف"[مع تأويلنا][5](**حَقَّقَ**): بكسر القاف الثالثة لالتقاء الساكنين وإن وقف عليه سكن لعدم الالتقاء، لأنه حينئذ ينطق بهمزة الوصل بعدها في قوله: (**المِثَال**): أي حققه بأن المعنى المستعار منه تقديم الرجل تارة وتأخيرها تارة أخرى، أي: كما أولنا به عبارة "المصنف" ولا تحققه كما **[(172/ظ)]**حققه "**التّفْتَازَانِي**" و"**السّيِّد**"،[من التحقيقين المذكورين عنهما][6]، والمراد بالمثال: "إني أراكَ تقدمُ رجلًا وتؤخر أخرى"، ويجوز بناء "حقق" للمفعول، أي حقق كما مر، لأنه أولى.

(**فَإِنَّهُ**): أي: لأنه، أي لأن التحقيق المذكور، أو لأن ما ذكر من التحقيق، أو لأن ذلك التحقيق، والمعنى واحد.

(**فِي التَّحْقِيقِ**): ظرف استقراري، فقوله: (**الوَفِيّ**): هو بالجر نعت له، أي في التحقيق ظرف لغوٍ متعلق بـ"الوفي"، أو بقوله: (**الأَجْلَى**)[7]: فيقرأ "الوفي" بالرفع خبرا لـ"إن" أو يتعلق بأحدهما على التنازع، على جواز

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– الكلمة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

7– وفي شرح العصام على السمرقندية: (هكذا حقق المثال، فإنه التحقيق الوفي الأعلى). ص: 68 .

التنازع في المتقدم، وعلى جواز تقديم متعلق صلة "ال" عليها، إن قلنا "ال" في الصفة المشبهة، و اسم التفضيل موصولة. وقوله: "الوفي" مأخوذ من "الوفى"، أي الموفي بالمراد، و"الأجلى" بالجيم من "الجلاء"، أي: الظهور، أي الذي هو أظهر في تأدية المعنى [المراد][1] من غيره.

(مِنَ الحَلَاوَةِ): وفي بعض النسخ "الأحلى"، بالحاء المهملة وإسقاط قوله: "من الحلاوة" [2].

وقول "**الدّلَجي**" في نسخة الجيم ما نصه: (أي الأجلى في تأدية المراد من غيره فيه المجيء بـ"من" التفضيلية بعد اسم التفضيل المقرون بـ"ال"، وهو لا يجوز، ولعلها متعلقة باسم تفضيل مجرد عن "من" محذوف. [وراجع ما مر][3]. قال: والمعنى أن ما ذكرته لك من تأويل كلام "المصنف" كائن وثابت في التحقيق الموصوف بكونه أوفى وأحلى، أو أوفى وأجلى، فهو مظروف ظرفا معنويا في التحقيق لنفاسته وشرفه، وليس كالأمور المهدرة التي لا يلتفت إليها، فتجعل بلا ظرف لخستها، فشبه ما ذكره من تأويل كلام "المصنف" بشيء نفيس يجعل لنفاسته في ظرفٍ، تشبيها مضمرًا في النفس، وأثبت له الظرف تخييلا)[4].

وقوله: "من الحلاوة" متعلق بمحذوف حال من "التحقيق" أو نعت له. وإلى ما ذكره المصنف وزيادة، أشار "**الطّبْلَاوي**" بقوله:

مُرَكَّـــبُ المَجَازِ مِثْلُ المُفْرَدِ فِي ذَلِك المَعْنَى فَإِنْ لَمْ تُـوجَدِ
فِـــيهِ عَـلاَقَةٌ هِيَّ المُشَابَهَـهْ لَيْسَ اسْتِعَارَةٌ فَـــمَا قَدْ شَابَهَهْ
فَـإِنْ تَكُـــنْ فَتِلْكَ تَمْثِـيـلِيّـَهْ وَهْيَ عَـــلَى تِلْك لَهَا مَـــزِيَّـهْ [5]

(وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ): أي عنك، أو عداهُ بـ"على"، لأن المعنى لا يتعاظم عليك ويتغلب عليك، حتى يخفى ويذهب عنك، لأن من خفي عنه شيء فقد ذهب، أي: عدم حضوره عن قلبه وعن فكره.

(أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الحُكْمُ عَلَى مَفْهُومِ الجُمْلَةِ): لاشتمالها على النسبة الغير المستقلة، والمركب من المستقل وغيره غير مستقل، فمفهوم الجملة غير مستقل،. وهو وقوع شيء أولا وقوعه كنفس الوقوع المتعلق بالمتردد في قولك: "زيد تردد في الإقدام والإحجام"، لأنه هو الذي استفاده المخاطب.

وأما مضمون الجملة فهو نفس الشيء الموصوف بالوقوع، أو أن لا وقوع كنفس التردد الموصوف بكونه واقعا، لأنه الزبدة المأخوذة من نفس الجملة بقطع النظر عن كونها[6] مفادة للغير، وإلا لكانت نفس وقوع التردد.

1– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق، المصدر السابق: 68.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 60.

5– منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

6– تكررت في الأصل العبارة: "في كونها"، ولعله سهو من المؤلف.

وقد علمت أنه مفهوم الجملة لا مضمونها، وأما هيئة الجملة فهي الحالة والصورة التي تؤخذ من مجموع المركب، وإنما كان المفهوم غير مستقل والمضمون والهيئة مستقلين، لأن المفهوم تابع للفظ العبارة، والعبارة مشتملة على غير المستقل وهو المشتق فكان المفهوم كذلك، فلم يكن فيه التشبيه استقلالا بخلاف المضمون والهيئة، فإنهما متصيدان من المفهوم على وجه مستقل بنفسه يمكن فيه التشبيه، وهو ما أشرنا إليه بقولنا آنفا: "بقطع النظر عن...الخ".

ثم يسري من أحدهما إلى المفهوم الذي هو غير مستقل، فنشبه مضمون هيئة تتردد في الإقدام والإحجام أو هيئته بمضمون "إني أراك تقدمُ رجلًا وتؤخرُ أخْرَى"، أو هيئته، ثم يسري التشبيه من مضمونها أو من الهيئة المنتزعة منها إلى مفهوم نفس تلك الجملة، فصار تشبيها مفهومها، بطريق التبعية والسيران من مضمونها أو من الهيئة المنتزعة منها، كما أشار "الشارح" إلى ذلك بقوله: "لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة".

(**كَمَا لَا يَصِحُّ**) الحكم (**عَلَى مَفْهُومِ الفِعْلِ وَالحَرْفِ**): النحوي، وإذا كان لا يصح الحكم على مفهوم الجملة، (**فَلَا يَصِحُّ فِيهِ**) [أي في مضمون الجملة][1] (**التَّشْبِيهُ، الَّذِي هُوَّ مَبْنَى الاسْتِعَارَةِ**): أي تبنى عليه الاستعارة، لا تتصور بدونه.

(**بَلْ لَابُدَّ مِنَ التَّشْبِيهِ فِيمَا يَسْرِي التَّشْبِيهُ مِنْهُ، إِلَى التَّشْبِيهِ فِي مَفْهُومِ ذَلِكَ المُرَكَّبِ، كَأَنْ**): بكاف مفتوحة، فهمزة مفتوحة، فنون ساكنة.

(**يعْتَبر التَّشْبِيهُ فِي مَضْمُونِ الجُمْلَةِ، أَوْ فِي الهَيْئَةِ المُنْتَزَعَةِ مِنْهَا**): أي من الجملة، وذلك من "الشارح" موافق لما قدمه ومشى عليه من الاكتفاء في التبعية بكونها تابعة للتشبيه فيما يسري منه إلى مدلولها من غير التزام، كونها تابعة للاستعارة فيما يسري منه إلى ذلك المدلول التبعي، على ما مر.

ولكن في سريان التشبيه من مضمون الجملة أو من هيئتها المنتزعة منها إلى مفهوم الجملة تردد، إذ كل منهما فرع لمضمون الجملة والمعهود السريان من الأصل إلى الفرع، لا من الفرع إلى الأصل.

وقوله: (**فَتَكُونُ الاسْتِعَارَةُ فِيهَا**): أي في الجملة، (**أَيْضًا بِالتَّبَعِيَّةِ**): تفريع على قوله: "لا بد من التشبيه فيما يسري التشبيه فيه إلى التشبيه في مفهوم ذلك المركب".

(**وَقَدْ خَلَا عَنِ الإِيمَاءِ**): أي الإشارة (**إِلَيْهِ**): أي إلى ما ذكر من أن الاستعارة المركبة التمثيلية تكون تبعية، وأن المتبوع أي شيء هو.

(**كَلَامُ القَوْمِ**): وقد يقال ما سلكه "الشارح" فيه تكلف لا دليل عليه ولا ضرورة تدعو إليه، لأن مفهوم العبارة صار الآن هو المنظور إليه في الاستعارة التمثيلية من غير قصد إلى الأجزاء، ومن غير قصد إلى المضمون، يقوي ذلك ما تقدم في عبارة "الشارح" نفسه **[(173/و)]** عند قوله: "أما لو قصد تشبيه التلبس الغير الفاعلي...الخ"، فإن الظاهر من هذه العبارة أنه لَاحَظَ تشبيه المفهوم بالمفهوم، وقطع النظر عن المضمون

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

والأجزاء، لأن حالة الإنفراد انسلخت بحالة التركيب، حتى أن الاسم تبدل باسم غيره، فصار المفهوم كالمضمون والهيئة في صحة جريان التشبيه، بل صار المفهوم في الاستعارة التي نحن بصددها أصلا لهما، وهما فرعان لها، لأن الهيئة صورة المركب وصفته، والمضمون منسلخ بحالة التركيب، فكان النظر إليه تبعا للنظر في المفهوم في الاستعارة المذكورة، وكأنَ الباعثَ للشارح على ما ذكره أن المفهوم المذكور – وإن كان أصلا بهذا الاعتبار– إلا أنه لما اشتمل على الناقص الذي هو الفعل الذي لم تنفعه أصالته. هذا ما تحرر "**للدّلجي**" في توجيه كلام "الشارح"[1]، و هو حسن.

(**وَمِمَّا**): يحتمل أن تكون "ما" واقعة على الأبحاث أو النفائس أو المهمات أو نحو ذلك، فلذلك صح التبعيض في قوله: "ومما"، ويحتمل أن تكون واقعة على المعنى أو البحث مثلا، وصح التبعيض لأن "ال" للجنس، وهو يصدق على كثيرين، يصح التبعيض فيها.

(**يَخْتَلِجُ**): أي يتحرك ويتكون ويتصور، (**فِي الصَّدْرِ**):[أي القلب][2] المعهود وهو صدر "الشارح"، عهدا ذهنيا عنده حضوريا أيضا عنده، وكذلك عند المخاطب، لأنه يعلم ذلك من المقام فـ "ال" للعهد، ويجوز أن تكون نائبة عن الضمير، أي: في صدري.

(**وَلَا تَجِدُهُ فِي صَدْرٍ بَعْدَ الصَّدْرِ**): أي بعد الصدر المعهود، وهو صدر "الشارح" أو بعد صدري، فالمراد بالصدر الأول والثالِثِ واحد على القاعدة اللازمة والغالبة على ما في محله، وهي أن المعرفة الآتية بعد أخرى المراد بها هو المراد بتلك الأخرى، والمعنى لا تجده في صدر بعد صدري، ولا يصح كون الصدر الثالث هو الثاني لعدم صحة المعنى، ويجوز أن يكون الصدر الثاني بمعنى "عصر" والثالث بمعنى "العصر"، أي: في عصر بعد العصر.

قال "**الحَفِيدُ**": (والمعنى أن هذا شيء انفردت به في هذا العصر، وإذا محصته على الأعصار الماضية لا تجده في شيء منها. تأمل)[3].انتهى.

قلت: يناقش "الشارح" في إدعائه عدم وجوده في قلب بعد قلبه، أو في عصر بعد عصره، كيف يكون له علم بذلك، والحكم على ما سيأتي من الأمور المغيبة إنما يكون عن كشف، والإنسان إنما يحكم على ما علمه، فالمناسب أن يحكم على من تقدمه باعتبار ما اطلع وعلمه، وإلا فقد يكون بعضهم قاله، ولم يطلع هو عليه.

وقد يجاب بأن الحكم على ما سيأتي باعتبار ما جرت به العادة، لأن العادة الغالبة أن العلوم [إنما][4] تؤخذ[5] من المتقدمين.

1– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 60.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 120.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– ورد في الأصل: "تأخذ"، والصواب ما أثبتناه.

وقَلَ أن يظهر للمتأخرين شيء لم ينتبه له المتقدمون، كلا كم ترك الأول للآخر؟ وبأنه إذا وجد عند أحد مِن بَعْدِه، فالغالب إنما أخذه من كلامه فالفضل له، وبأن الحكم بذلك من باب المبالغة، وبأنه لا مانع من أن يكشف له ذلك، والكشف له لا يوجب له ولاية، وبأن "بعد" بمعنى "غير"، أي: في قلب غير قلبي، أو في عصر غير عصري.

والمراد قلوب السلفِ أو عصرهُم باعتبار ما جرت به العادة، إذ لو كان ذلك مما في قلوبهم وعصرهم لنطقوا به فيحفظ عنهم بعدهم غالبا، ولو كان في قلب غير قلبي من قلوب أهل عصري لنطقوا به فأطلع عليه، لأني في مجال البحث وذلك غالي.

وهذا، كما تقول" لا خالق بعد الله"، أي "غير الله، و"لا مانع ولا معطي بعده"، أي: غيره، أو قلوب الخلف وعصرهم باعتبار أنه ولو وجد عندهم لكان أصله مني، وإنما أخذ من كلامي فالفضل إلي...الخ، ما مر.

وقلوب السلف وعصرهم باعتبار ما مر من العادة الجارية وبأن "بعد" بمعنى: "قبل" [مجاز لعلاقة التضاد أو حقيقة واردة من سائر الأضداد كـ"وراء" بمعنى "أمام"][1]، أي في عصر قبل عصري، أي لا تجده لأحد ممن كان قبل عصري، أي: لا تجده كائنا قبل عصري، ومعنى "عدم وجوده في قلب" عدم ثبوته في قلب، فضلا عن أن يترجم له اللسان فيعلم أنه قد كان في قلب بعد قلبه، وعصر بعد عصره.

[وذكر "**الشِّيرَانْسِي**" أنه يحتمل أن يراد بـ "الصدرين" القلب، أي لا تجده في ذهن بعد ذهن، ويحتمل أن يراد به في الموضعين صدر العلماء ورأيهم، أي لا تجده في علوم صدر بعد صدر أي غير شائع، فتجده في هذا و في هذا، ويجوز أن يراد بالصدر الثاني الإشارة إلى نفسه، ويجوز أن يكون "لا نجده" بالنون"[2]][3].

هذا، وفي الكلام استعارة بالكناية إذ شبه المعنى الذي في صدره بشيء محسوس تشبيها مضمرا في النفس، وأثبت الاختلاج تخييلا، وعبر بالمضارع عن الماضي استحضارا للصورة العجيبة، لأن الاختلاج في صدره سابق على إخباره.

(**أَنَّ قَوْلَهُ: "إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى": مُسَبَّبٌ عَنِ التَّرَدُّدِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّجَوُّزُ بِاعْتِبَارِهِ**): قال "**الحَفِيدُ**" (أي: باعتبار أن المعنى الحقيقي للمثال مسبب عن المجاز، فيكون من قبيل إطلاق اسم المسبب على السبب)[4].

(**فَيَتَحَقَّقُ بِالمَجَازِ المُرْسَلِ فِي المَجْمُوعِ، مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ فِي الأَجْزَاءِ**): أي: في مجموع المثال من غير تصرف في أجزاءه.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- ينظر: مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 22 (و).

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 120.

(**كَالاسْتِعَارَةِ**): التمثيلية في كونها تجوزا في المجموع من غير تصرف في الأجزاء، يعني أن المعنى الحقيقي للمثال الذي هو: "تقديم الرجل وتأخيرها"، مسبب عن معناه المجازي الذي هو "التردد"، فيكون من إطلاق المسبب على السبب، فيكون مجازا مرسلا تحقق في المجموع من غير تصرف في الأجزاء كالاستعارة التمثيلية.

ولا يقال أنه قد ذكر "**التَّفْتَازَانِي**" في قوله:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ، مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ [1]

أن المقصود من هذا إظهار التحزن والتحسر[2]، فهو مجاز مرسل علاقته المسببية، فإنه ذكر المسبب وأراد السبب، لأن التحزن سبب للإخبار، فهو مجاز مرسل في المجموع من غير تصرف في الأجزاء، فكيف يسوغ للشارح دعوى التفرد به ؟

لأنا نقول قد انفصل "الشارح" من هذا فيما سبق، بأن هذا وأمثاله من الكناية العُرضيةِ لا من المجاز، **[(173/ظ)]** يصح له ادعاء التفرد به، حتى قال: "ومما يختلج...الخ".

1– البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر جَعْفَر بنُ عُلَبَة الحَارثي. وقد سبق تخريجه.

2– المطول على التلخيص، ص: 605.

خَاتِمَـــــــة:

المستعار منه في التمثيلية يكون محققًا في الواقعِ، كـ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ﴾[1]، فإنه شبه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمايته باستمساك الشخصِ الواقع في مهواة [2]، بحبلٍ وثيق مدلى من مكان مرتفع خشية وقوعه في تلك المهواة، وهو أمر محقق في الواقع، ويكون مقدرًا كقولك: "**طَارَتْ بِهِ العَنْقَاءُ**"[3]، أي طالت غيبته، مع أن "العنقاءَ" مفقودةٌ أصلًا، وقيلَ: "قد كانت ثم فقدَت"، ولذلك محل غير هذا.

وذكر بعضُ البديعيينَ "**التَّمْثِيلَ**"، وعرفه بأنه: تشبيهٌ من وجه غير حقيقي، كقول النبي ﷺ لرجلٍ رآه يكد في العبادةِ: ((**إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ، وَلَا تُبْغِضْ إلى نَفْسِكَ عِبَادَةَ اللهِ، فَإِنَّ المَنْبَتَّ لا أَرْضًا قَطَعَ، ولَا ظهرًا أَبْقَى**))[4]، و"المنبت" الذي حمل دابته فوق ما تطيق، فإذا كانَ وسط الطريقِ انقطعت، فلا ظهرًا قطع، ولا أرضًا أبقى، فانظر كتبَ الحديثِ.

ومثاله من الشعرِ قول "**أَبِي تَمَّام**":

أَحْـــرَجُـــوهُ بُكْرَةً مِنْ سَجِـيَّتِهِ والنَّارُ قَدْ تَلْتَظي مِنْ نَاظِرِ السّلَمِ [5]

وقول "**الصَّفِي**":

يَا غَائِبِينَ لَقَدْ أضْنَى الهَوَى جَسَدِي والغُصْنُ يَذْوِي لِفَقْدِ الوَابِلِ الدِّيَمِ [6]

وبيت "**ابن القصّار**":

فعَرَفهُ والّذي بِالجِسْمِ مِنْ عَـــرَقٍ مِـــسكٌ فَتِيقٌ عَبِيقٌ غَيْرُ مُكْتَتَمِ

وَجُودَا يَدَيْهِ فِي خِصْـــبٍ ومَخْمَصَةٍ بَحْرٌ فرده ولا تَخْشه مِنَ العَدَمِ [7]

1– من قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، سورة آل عمران، الآية: 103.

2– وردت في الأصل: "مهوات" والصواب ما أثبتناه.

3– وقد سبق تخريجه.

4– الحديث رواه "جابر بن عبد الله"، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1985م، (1043)، ص: 614.

5– البيت من بحر "البسيط"، ورواية الديوان:

أَخْـرَجْتُـمُوهُ بِـكُرْهٍ مِنْ سَجِـيَتِهِ والنَارُ قَدْ تُنْتَضَى مِنْ نَاضِرِ السَلَمِ

– شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، ج2، ص: 93.

6– البيت من بحر "البسيط"، (من الكافية البديعية في المدائح النبوية)، ورواية الديوان:

يَا غَائِبِينَ لَقَدْ أضْنَى الهَوَى جَسَدِي والغُصْنُ يَذْوِي لِفَقْدِ الوَابِلِ الرَزِمِ

– ديوان صفي الدين الحلي، ص: 690.

7– البيتان من بحر "البسيط"، وهما من بديعيته –المفقودة– ولم أهتد إليها.

وضابطُ الفرقِ بين التشبيهِ والاستعارة أن اسمَ المشبه به في الاستعارة يكونُ مستعملًا في معنى المشبهِ مرادًا به ذلك، بحيث لو أقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام، وفي التشبيه يكون مستعملًا في معناه الحقيقي مرادًا به ذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي البَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فرَاتٌ**﴾[1] إلى ﴿**مَوَاخِرَ**﴾[2] دلالة على أن المراد بالبحرين معناهما الحقيقي، فكيف يكون تشبيهًا، أي لا يستوي الإسلام والكفر، اللذان هما كالبحرين الموصوفين.

وقد خفي هذا البيان على بعضِ الأذهانِ، فذهب إلى أن الآية من قبيل الاستعارة، وقد فسر "**الخَطِيبُ**" الاستعارة في "**إِيضَاحِهِ**": (بما تضمنَ تشبيهَ معناه بما وضعَ له، والمراد بمعناه: ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه، قال: "فلا يتناول قولنَا: ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له، وإن تضمن تشبيه شيء نحو: "زيد أسد"، و"رأيت زيدًا أسدًا"، و "رأيت به أسدًا"، لأنه إذا كان معناهُ عينُ المعنى الموضوع له، لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له، لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه)[3].

قال في "**المُطَوَّلِ**": (وفيه نظر، لأنا لا نسلم أن "أسدًا" في نحو: "زيد أسد"، مستعمل فيما وضع له، بل مستعمل في معنى الشجاع، فيكون مجازًا واستعارة كما في: "رأيت أسدًا يرمي"، بقرينة حمله على "زيد"، ولا دليلَ لهم على أن إرادةَ التشبيه هنا محذوفة، وأن التقدير: "زيد كالأسد")[4]. فانظره. [وسيأتي][5].

قال: "فقولنَا: "زيد أسدٌ"، أصله: "زيد رجل شجاع كالأسد"، فحذف المشبه، واستعملنا المشبه به في معناه، فيكونُ استعارة. وقال في "**التّلْوِيحِ**": (ونحنُ نقول استعارة بتفسير الجمهور أيضًا، لكونه مستعملًا في المشبه المتروكِ، وهو الرجل الشجاع، لا في المعنى الحقيقي ليفتقر إلى تقديرِ أداةِ التشبيه.

وذكر أن رأي السلف من علماء البيان أن ذلك تشبيه بليغ، وأما المحققون من المتأخرين فقد ذهبوا إلى أنه استعارة للرجل الشجاعِ)[6]. ورد "**السّيّد**": لذلك لا يمنع كونه مذهبًا لهؤلاءِ.

(وقد نص "**الخَطِيبُ**" وغيره من أن "حصيدا"، في: ﴿**فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا**﴾[7]، و"هشيمًا" في: ﴿**فَأَصْبَحَ هَشِيمًا**﴾[8]، استعارتان، قال "**السّبكِي**": وهو يناقض قولهم: إذا وقع المشبه به خبرًا أو حالًا يكون تشبيهًا"[9].

---

1 – سورة فاطر، الآية: 12.

2– وتمام الآية: ﴿وَمَا يَسْتَوِي البَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فرَاتٌ سائغٌ شَرَابُهُ، وَ هَذا مِلْحٌ أُجَاجٌ، ومن كُلٍ تأْكُلُونَ لَحْمًا طريًا، وتستخرجونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا، وتَرَى الفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا منْ فَضْلِهِ وَلَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. سورة فاطر، الآية: 12 .

3– ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 213.

4– المطول على التلخيص، ص: 580–581.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– ينظر: شرح التلويح على التوضيح، التفتازاني، ج1، ص: 85.

7– سورة يونس، الآية: 24.

8– سورة الكهف، الآية: 45.

9– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص: 25.

وجعل "**الرماني**"[1] وغيره: ﴿**وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً**﴾[2]، مـن الاستعارة، مع أن "مبصرة" حال، وجـعل هو و"**الفَخْر**" و"**الزّنْجَانِي**"[3] منها: ﴿**وَسِرَاجًا مُنِيرًا**﴾[4]، وإن كان حالا.

و"**الزّمَخْشَرِي**" منها: ﴿**نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُم**﴾[5]، ﴿**وَسيِّدًا و حَصُورًا**﴾[6]،وجماعة: ﴿**هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ**﴾[7] ، و "**التّنوخِي**"[8]: "زيد أسد".

وعن "**عبدِ اللّطِيف البَغْدَادِي**"[9] في "**قَوَانِينِ البَلَاغَةِ**": (التشبيه مصرح بحرفه، والاستعارة أن يطلق على المشبه اسم المشبه به من غير تصريح بأداة التشبيه، فيقال: "زيدٌ أسد وبحر وغيث،" و"زيد أسد في شجاعتهِ")[10].

وذكر النحاة في نحو: "زيد زهير" شعرا ما يشهد لكونه استعارة، وأن "**ابن مالك**" قال في "**شرح الكافية**": "إذا قلت مشيرًا إلى شخص: "هذا أسد"، ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: تنزيله منزلة الأسد مبالغة دون أداة التشبيه. والثاني: أن ينوى أداة التشبيه، أي: "زيد مثل أسد"، وفي هذين الوجهين لا ضمير في "أسد". الثالث: أن يتأول "أسد" بصفة وافية بمعنى الأسدية، ويجري مجرى ما أولته به، فيتحمل الضمير، أما إذا أشير لحيوان مفترس فلا يتحملُ ضميرًا"[11].

1– الرماني: هو علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن الرماني: أديب، نحوي، لغوي، متكلم، فقيه، أصولي، مفسر. أصله من سامراء. ولد ببغداد سنة 296هـ. من كتبه:" شرح سيبويه"، و" النكت في إعجاز القرآن". توفي ببغداد سنة 384هـ. ينظر: الأعلام :317/4، معجم المؤلفين: 162/7. وطبقات اللغويين والنحويين: 86.

2– سورة الإسراء، الآية: 59.

3– الزنجاني: محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو المناقب شهاب الدين الزنجاني، لغوي وفقيه شافعي، ولد بزنجان–قرب أذربيجان– العام: 573هـ. استوطن بغداد، وولي القضاء والتدريس، من مؤلفاته: "تفسير القرآن"، و"مختصر الصحاح"، استشهد ببغداد أيام نكبها المغول العام: 656هـ. ينظر: الأعلام: 191/7. وسير أعلام النبلاء: 345/23. و شذرات الذهب:182/5.

4– سورة الأحزاب، الآية: 45.

5– سورة البقرة، الآية: 223.

6– سورة آل عمران، الآية: 39.

7– سورة البقرة، الآية: 187.

8– التنوخي: محمد بن محمد بن محمد بن عمر التَنُوخِي، نسبة إلى تنوخ، بالبحرين، العلامة اللغوي، البياني، من مؤلفاته: "الأقصى القريب في علم البيان"، توفي في القرن 7هـ. ينظر: معجم المؤلفين: 684/3.

9– عبد اللطيف البغدادي: موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي، ابن اللبان، ولد العام: 557هـ ببغداد، سمع الحديث وأخذ عن أبيه الأصول وعلوم القرآن، ارتحل إلى مصر ودرس مختلف العلوم ومن بعدها دمشق واشتغل في الطب. من مؤلفاته: "قوانين البلاغة"، و"الجامع الكبير في المنطق"، و"التجريد في اللغة". توفي العام: 629هـ. ينظر: الأعلام: 61/4.

10– من كتاب: قوانين البلاغة، عبد اللطيف البغدادي. ولم أقف عليه.

11– ينظر: شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م، ج1، ص: 341.

لا يقال: جوز "**ابُن مَالِكٍ**" الاستعارة في "هذا أسد"، لأن اسم الإشارة لا يصرف عن الحقيقة، كما أن "زيدًا" يصرف، لأنا نقول: مثل بقوله: "**لِسَانُ الفَتَى سَبْعٌ**"[1]، و"اللسان كزيد في صرفه عن الحقيقة"، وأنه لعله أجاز التجوز في اسم الإشارة كما أجازه بعض.

وجعل"**الخَطِيبُ**" منها قوله ﷺ: ((**هُمْ يدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُم**))[2]، وصاحب "**مَوَارِدِ البَيَانِ**" من التجوز "أمهاته"، من قوله تعالى: ﴿**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُم**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ**﴾[4]، وقوله ﷺ: ((**النِّسَاءُ حَبَائِلُ الشَّيْطَانِ، والشَّبَابُ شُعْبَةٌ مِنَ الجُنُونِ، والمُسْلِمُ مِرْآةُ أَخِيهِ**))[5]، والمانع ينظر إلى امتناع إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه، ويرده أن ليس ذلك من شرط الاستعارة، بل لو قيل: لا بد من عدم الصلاحية، كان أقرب)[6]. **[(174/و)]** لأن الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة، فإن لم تكن، امتنع الصرف للاستعارة، غير أن تلك القرينة معنوية حالية كـ: "رأيت أسدًا"، ولفظية كـ: "زيد"، مخبرا عنه بـ"أسد"، فإنه قرينة تصرف الأسد عن حقيقته وكثير من الألفاظ لا يصلح للحقيقة، ويسمونه استعارة جزمًا كـ: "تكلم الأسد"، و"رمى الأسد بالنشاب"، وكيف يمكن تناسي التشبيه في مثله.

وليس كل ما وقع خبرًا يمتنع حمله على الحقيقة، تقول: "هذا أسد"، فقد وقع "الأسد" خبرًا، ومع هذا لا يمتنع حمله على حقيقته، فكان ينبغي أن يسمى استعارة، بالمعنى الذي قالوا: لا يستمر في كل خبر إلا إذا كان مقيدا بذلك، وتركوه لوضوحه، وعلتهم المذكورة موجودة في الصفة التي لا تصلح أن تجري بالحقيقة على موصوفها، نحو: "رأيت رجلًا بحرًا"، و"مررت بزيد البحر"، وذلك عندهم استعارة، لأنه ليس في حكم الخبر، فـ "زيد أسدٌ" استعارة، كما هو مذهب "**السّعْدِ**" في بعض المواقع، و"**الخَطِيب**" في بعضها.

1– من قول الشاعر:

لِسَانُ الفَتَى سَبْعٌ عَلَيْهِ شَداتُهُ فَإِنْ لَمْ يَزَعْ عَنْ غَرْبِهِ فَهُوَ آكِلُهْ

– البيت أنشده ثعلب ولم يسَمِ قَائلهُ، والسبع: ما كان ذا مخلب من البهائم، و الشذاة: بقية القوة والشدة، و"لم يزَعْ" من وزعه، بمعنى كفه ومنعه. لسان العرب، (سبع)، ج8، ص: 147.

2– الحديث رواه "علي بن أبي طالب" قال قيس بن عباد: (انطلقت أنا والأشتر إلى علي فقلنا: هل عهد إليه رسول اللهِ ﷺ شيئا لم يعهده إلى الناس عامة ؟ قال: لا ! إلا ما في كتابي هذا ، فأخرج كتابًا من قراب سيفه، فإذا فيه: المؤمنون تكَافأ دماؤُهُم، وهمْ يدٌ علَى مَنْ سِوَاهُم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده، من أحدث حدثا فعلى نفسه، ومن أحدث حدثا، أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين). سنن أبي داود، (باب أيُقَاد المسلم بالكافر ؟)، (4530)، ج6، ص: 586–587.

3– سورة الأحزاب، الآية: 06.

4– سورة البقرة، الآية: 223.

5– الحديث رواه "عبد الله بن مسعود، قال ﷺ: (الشبابُ شُعبَةٌ منَ الجُنونِ والنِّساءُ حِبالَةُ الشيطانِ). المقاصد الحسنة، (586)، ص: 401–402.

6– ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص: 26–28.

قال "**السَّعْدُ**": (ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" في: ﴿**وَاعْتصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[1])[2]، فانظر ما مر.

قال "**السَّيِّد**": (مر آنفًا إيماءً إلى أن "**صَاحِبَ الكَشَّافِ**" جوز كونه حقيقة ومجاز، كما في قرينة المكنية، فله أن يؤول عبارة "**الكَشّاف**" بأن المراد بقول "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" أو هو ترشيح فقط، فإن الأول مع كونه ترشيحا في الجملة استعارة أيضًا، وإن كانت تابعة لاستعارة "الحبل" لـ"العهد")[3]. بل يجوز فيه الحقيقة والمجاز المرسل والاستعارة.

1– سورة آل عمران، الآية: 103.

2– المطول على التلخيص، ص: 620.

3– حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول، ص: 391.

العِقْدُ الثَّانِي

فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى الاِسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ

("**اِتَّفَقَتْ كَلِمَةُ القَوْمِ**"، **الظَّاهِرُ**): للذهن، ("**كَلِمَاتُ القَوْمِ**"): بدل قوله: "كلمة القوم"، أي الأولى أن يقول: "اتفقت كلمات القوم"، (**لِأَنَّهُ لَابُدَّ لِلْاِتِّفَاقِ مِنْ فَاعِلٍ مُتَعَدِدٍ**): فاعلين أو أكثر، لأن الاتفاق لا يكون إلا بين شيئين أو أشياء، و"الظاهر" لغة: الواضح، ومنه الظهور.

(وفي اصطلاح "**الأُصولِيِّينَ**": "لفظٌ دلَ على مَعْنى دَلَالةً راجحةً، فيَحْتَمِلَ غيرَ ذلك المعنَى مرجوحًا، كـ"الأسد"، فإنه راجحٌ في "السبع"، مرجوحٌ في "الرجل الشجَاعِ"، و"الغائط" فإنه راجحٌ في الخارجِ المستقذرِ، مرجوحًا في المكانِ المطمئن الموضوعِ لهُ لغةً أَوَلًا"[1].

وخرج المؤول[2] والمشترك والمجمل والنص، كـ"زيد" لأن دلالته قطعية، وعبارة "**ابْنِ الحَاجِبِ**"[3]: "الظاهر في اللغة الواضح، وفي الاصطلاح: ما دل دلالة ظنية، إما بالوضع كـ"الأسد" أو بالعرف كـ"الغائط"[4] انتهى.

فالنص، كما قال "**العَضُدُ**"[5]: "وهو ما دل دلالة قطعية فسيم له، وقد يفسر "الظاهر" بما دل دلالة واضحة، فيكون النص قسمًا منه"[6]، وأخرج "**السَّعْدُ**" بقول "**ابْنِ الحَاجِبِ**": ""دلالة ظنية"، النص لكون دلالته قطعية، و"المجمل" و"المؤول" لكون دلالتهما مساوية ومرجوحة، وظاهر قول "**ابْنِ الحَاجِبِ**": "إما بالوضع أو بالعرف" أنه من تمام الحدِ احترازًا عن المجاز، و به صرح "**الآمِدِي**"[7]. وكلام بعضهم يشعر بأنه تقسيم للدلالة بعد تمام الحد فيه، فيدخل المجاز، وهذا أقرب". كما قاله "**السَّعْدُ**"[8].

والمجاز يخرج في الحد الأول من قولنا: "دل"، لأن المتبادر الدلالة بنفسه، والمجاز يدل بالقرينة.

1- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج01، ص: 421.

2- ورد في الأصل: "المأول".

3- ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، المالكي الكردي، المشهور بابن الحاجب، فقيه ونحوي وصرفي، وأصولي، وقرئ ومتكلم، من مؤلفاته: "الكافية في النحو"، و"شرح المفصل للزمخشري"، "جامع الأمهات في الفقه المالكي". توفي العام: 646هـ. ينظر: معجم المؤلفين:265/6. وهدية العارفين: 654/1-655.

4- شرح مختصر المنتهى الأصولي لعضد الدين الإيجي، وعلى المختصر حاشية السعد التفتازاني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004م، ج3، ص: 146.

5- وقد سبق ترجمته.

6- المصدر نفسه، ص: 146.

7- الآمدي: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن محمد الثعلبي، سيف الدين الآمدي، الأصولي المحدث، المتكلم، ولد بعد العام: 550هـ، كان حنبليًا، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وتفنن في علم النظر، من مؤلفاته: "كتاب الإحكام"، و"المنتهى في أصول الفقه"، و"الإبكار في أصول الدين". توفي العام: 631هـ. ينظر: الطبقات: 306/8.

8- المصدر السابق، ص: 146.

وعن بعض أن دلالة اللفظ من حيث الوضع قطعية فالنص، أو ظنية فالظاهر، أو مرجوحة فالمؤول، أو لا راجحة ولا مرجوحة فالمشترك، والمشترك لا يكون إلا ظاهرًا، ولا نصا، وذلك يقتضي أن من لازم الظنية الرجحان، واحتمال معنى آخر مرجوح، وحينئذ فقد يقال: " التعبير بالظنية كالتعبير بالراجحة"، ولا حاجة إلى تفسير بعضهم كـ"**المَحَلّي**" الظنية بالراجحة[1]، إلا أن يقال: نبه به على احتمال اللفظ معنى آخر[2]، كما يشعر به قوله: "فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحًا"، ودفع توهمًا أن المراد لفظ له معنى واحد يدل عليه بطريق الظن لا القطع، و إن لم يوجد ذلك). كما يفهم ذلك مما تقرر، كما لـ "**ابْنِ قَاسِم**"[3].

والاستثناء في قوله: (**إِلَّا أَنْ يُقَالَ**): منقطع، أي: لكن قد يقال: (**قَصَدَ**): "المصنف" (**بِتَوْحِيدِهَا**): أي بتوحيد الكلمة أي إفرادهَا أي: بالإتيان بالكلمة واحدة مفردة لا مثناة ولا مجموعة، بل مفردة واحدة لا مجموعة (**المُبَالَغَةَ فِي الِاتِّفَاقِ حَتَى تَجَاوَزَتْ**): الكلمة في كل واحد من القوم، من التعدد (**إِلَى الاتِّحَادِ**): أي كونها واحدة، فإن كلا من القوم له كلمة غير الكلمة التي نطق بها الآخر،لأن نُطق أحد ليس نطقَ غيره، وكلماتهم جميعًا متفقة في معنى واحد، فهي كالكلمة الواحدة الناطق بها واحدًا.

ومثل ذلك الذي ذكره "الشارح" جوابا، ذكره "**المَلَوِي**"، حيث قال: عند قول "المصنف": "كلمة القوم" (أي: كلماتهم، لأن الاتفاق لا يكون إلا بين متعدد، لكن عبر بـ"الكلمة" مبالغة في الاتفاق، حتى كان الصادر عنهم كلمة واحدة، و المراد: "اتفقت آراؤهم")[4].

قلت: قد يقال ذلك الجواب منهما لا يدفع الإشكال، لأنه إذا كان لا بد للاتفاق من فاعل متعدد، فتوحيد الكلمة مناف لذلك، سواءً قُصِدَتِ المبالغة أم لا، إلا أن يقال مراد "الشارح" أن الفاعل متعدد في المعنى، أي "اتفقت كلمات القوم"، لكنه تجوز في إطلاق "الكلمة" على الكلمات لقصد المبالغة، والعلاقة الكلية أو الجزئية أو هما.

أطلق البعض وأراد الكل، ففي الكلام المجاز المرسل غير العقلي، فذلك منهما جواب أول عن توحيد "المصنف" الكلمة، والجواب الثاني ما أشار إليه "الشارح" كـ"**الملوي**، بقوله: (**فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ**): التجوز في "اتفقت"، لا في "كلمة".

ف(**الإِسْنَادُ**): أي إسناد الاتفاق للكلمة، إسناد (**مَجَازِيٌّ**): عقلي مرسل لا غير عقلي، وإنما يكون غير عقلي لو كان في كلمة، كما في الجواب الأول، وحيث كان في الإسناد فهو عقلي، أي:" اتفقوا في كلمتهم"، على حد: "طلع نهار زيد"، و"ربحت تجارته"، أي زيد **[(174/ظ)]** في نهاره، وربحَ في تجارتِهِ، ولكن هذا

1– قال: (الظاهر: ما دل على المعنى دلالة ظنية، أي راجحة...الخ). البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج01، ص: 421.

2– ورد في الأصل: "ءاخر".

3– الآيات البينات، للإمام أحمد بن قاسم العبادي، على شرح جمع الجوامع لمحمد بن أحمد المحلي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 2012م، ج3، ص: 129–130.

4– مخطوط الشرح الصغير المختصر علي الرساله السمرقنديه في الاستعارات، ورقة: 13.

عندي لا يدفعُ الإشكالَ، ولو كان [هو والجواب][1]عند "الشارحِ" ومقلده جوابين متغايرين: الأول تجوز لغوي والثاني عقلي، لاحتياج الثاني إلى تأويلِ "الكلمةِ" إلى معنى "كلمات".

(**وَحَقِيقَةُ**): أي حقيقةُ هذا الإسناد [المجازي][2] (**اتَّفَقَتْ القَوْمُ فِي كَلِمَتِهِمْ**): أي اتفقتِ الجماعة في كلمتهم، ولذا أتى بـ"تاء" التأنيث، وإذا كان الإسناد مجازيًا (**فَلَا**) يجب تعدد فاعله، لأن وجوب تعدد فاعله في الإسناد الحقيقي، ولا (**يَضُرُّ**) حينئذ (**وَحْدَة الكَلِمَة فِي فَاعِلِيَتِهَا**): أي في كونها فاعلًا، لأن الفاعل المجازي لا تضر وحدته، ونقول: فرقوا بين الحقيقي والمجازِي في جواز تأنيث الفعلِ و تذكيره نحو: "اتفق الكلمة"و"اتفقت الكلمة"، أما في الفاعل فلا.

وقد يقال: ذلك مبني على إخراج الكلمة على خلاف مقتضى الظاهر، حيث عبر بالمفرد وأراد الجمع، كقوله: ﴿**والمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرَا**﴾[3]، أي: "ظهراءَ"، كما يعبر بالمفرد عن اثنين نحو: "الزيدان ظهير"، أي "ظهيران"، ونكتة[4] ذلك الإشارة إلى أن الشيئين أو الأشياء امتزجت وصارت كالشيء الواحد.

والجواب الثالث: أن المراد بـ"الكلمةِ" الكلام بمعناه المصدري، أو "ال" فيه للجنس.

والجواب الرابع: أن التاء في "الكلمة" للوحدة النوعية، وهي لا تنافي التعدد الشخصي.

والخامس: أن "ال" في "الكلمة" للجنس، فتصدق على القليل و الكثير.

والسادس: أن المفرد المضاف إلى جمعٍ أو نحوه في قوة المتعدد، أي كلمة "زيد" وكلمة "عمر"، ولأن الكلمة الواحدة من كل وجه لا تنسب لمتعدد لأنها عرض، ومحل هذا العرض غير محل الغرض الآخر. وقول "الشارح": "لابد للاتفاق من فاعل متعدد"، مسلم.

قال "**الشِيرَانْسِي**": (لكن الدال على التعدد، لا يلزم أن يكون صيغةَ جمع، فإن اسم الجنس أيضًا فيه تعدد، باعتبار صدقه على الأمور المتعددة، نعم التاء في "الكلمة" للوحدة، لكنها لا تنافي الجنسية، فإنها للوحدة الجنسية لا للوحدة الشخصية، لكن تلك الوحدة الشخصية ليست للدلالة على أنه لا يجوز أن يراد بذلك اللفظ المتعدد، بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة الشخصية، من حيث أنها أفراد لها، حتى لا يصح جعل كلمتين معًا فردًا لهذا المفهوم، وهذا لا ينافي الكثرةَ التي يستدعيها الجنس، على ما حققه بعض المحققين. وفي كون إسناد "الاتفاق" إلى "الكلمات" مجازيًا، بحثٌ، لا يخفى أن المراد بـ"الكلمات" الآراء، يؤيده قول "الشارح" المحقق "**لِلتَّلْخِيصِ**": اتفقت الآراء على أن في مثل قولنَا: "أظفار المنية نشبت بفلان"، استعارة

1- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- سورة التحريم، الآية: 04.

4- ورد في الأصل: "نكتة"، والصواب ما أثبتناه.

بالكناية[1]. ولا يخفى أن الاتفاق للآراء حقيقي لا مجازي، ووجوب كون فاعل "الاتفاق" ذا شعور، محل تأمل)[2].

(**عَلَى**): يتعلق مع مجروره بـ"اتفقت". (**أَنَّهُ**): أي الشأن.

(**إِذَا شبّهَ أَمْر بِـ**) أمر (**آخَرَ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ التَّشْبِيهِ**): الأربعة،. المشبه والمشبه به وأداة التشبيه ووجه الشبه، ويقال للأولين طرفَا التشبيهِ، وهما الأصل والعمدة في التشبيه، لكون وجه الشبه معنًى قائمًا بهما، وأداته آلة في ذلك، وإطلاقُ الأركانِ [مع خروجها عن التشبيه المصطلح عليه، الذي هو الدلالة نفسها][3] على الأربعةِ المذكورةِ إما باعتبارِ أنها مأخوذة في تعريفه المشهور، أعني الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بـ"الكاف" ونحوه.

وإما باعتبار أن التشبيه كثيرًا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا:"زيدٌ الأسدُ في الشجاعة"، و إنما قلنا:"بالكافِ ونحوهَا"، ليخرج نحو: "قابل زيدٌ عمرًا"، و"جاءني زيد وعمرو"، وينبغي أن يعلم أنه إذا زِيدَ ذلك أغنى عن زيادة بعض في تمام التعريف قولَه:"لا على وجه الاستعارة".

(**سِوَى المُشَبَّهِ، المُرَادُ بِالمشبه**)[4]: إنما لم يقل المراد به لمزيد الإيضاحِ، (**مَا لَوْ أُتِيَ**): بهمزة مضمومة فتاء مكسورة فياء مفتوحة (**بـ**) أداة (**التَّشْبِيهِ**): وقصد معناه (**كَانَ مُشَبَّهًا**):[ففي الكلام مجاز مرسل، علاقته المآل[5]][6].

(**لَا مَا ذُكِرَ لِكَوْنِهِ مشبّهًا فَإِنَّ**): أي لأن (**المَنِيَّةَ**): أي هذا اللفظُ الذي هو قولُك "المنيةُ"، و لذلك قال: "ليس"، دون "ليست" (**فِي: "أَظْفَار المَنِيّةِ"، لَيْسَتْ هَكَذَا**): أي ليسَ مذكورًا لكونه مشبهًا.

(**إِذْ لَيْسَ فِي نَظْمِ هَذَا الكَلَامِ**): الذي هو "أظفارُ المنيةِ نشبت بفلانٍ"[بدلالة السياق][7]، وأما "أظفارُ المنيةِ" فليس بكلامٍ إلا في اللغةِ، أو باعتبار أنه بعض كلام، فأطلق اسمَ الكلِ على البعضِ، ويأتي تفسير نظم الكلام. إن شاء الله.

(**تَشْبِيهٌ، بَلِ التَّشْبِيهُ**)[أي تشبيه المنية بالسبع][8]، (**مَرْمُوزٌ إِلَيْهِ بِإِضَافَةِ الأَظْفَارِ**): إلى "المنية" إضافةً معنوية نحويةً. يعني أن المذكور في الاستعارة بالكناية مشبه بالقوة، أي أنه قابل لأن يكون مشبهًا لو أتي بالتشبيه، لا أنه مشبهٌ بالفَعل بفتحِ الفاء، بل بالقوة والإمكان، لأن الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه على ما مر، فذكر

1- المطول على التلخيص، ص: 606.

2- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 22 (ظ).

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- ورد في الأصل: "المراد بالتشبيه"، والصواب ما أثبتناه. شرح العصام على السمرقندية، ص:71.

5- ورد في الأصل: " المثال"، والصواب ما أثبتناه.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

أحد الطرفين على وجه الشبه ينافي الاستعارة، والتشبيه في الاستعارة مرموز إليه فقط، وإنما قلت ذلك مراسلة لتوجيه "الشارح"، وإلا فقد نقول: توجيهه المذكور إنما يحتاج إليه لو كان المراد بالمشبه الاصطلاحي، أما لو كان المراد به المشبه اللغوي فلا، إذ لا يخفى أنه يصدق على طرفي الاستعارة سواء كانت تصريحية أم مكنية المشبه والمشبه به بالمعنى اللغوي، على ما يظهر عند الرجوع إلى مباحث التشبيه وستأتي.

(ولا ينافي ما ذكرنا ذكر الأركان، بقوله: "ولم يصرح بشيء من أركان التشبيه سوى المشبه"، لأن الأركان كما تكون للتشبيه **[(175/و)]** الاصطلاحي تكون للتشبيه اللغوي، بل كل تشبيهِ اصطلاحي تشبيهٌ لغوي، ولو سلم أن المرادَ به الاصطلاحي دونَ اللغوي فأولى موضع بهذا التوجيه قوله: "إذا شبه"، أو قوله: "أركان التشبيه"، إلا أن يقالَ: أشارَ بقوله "المرادُ بالمشبه"، إلى توجيهِ المواضعِ الثلاثة، لكن الكلام بعد لا يخلو من بحث). كما "**للشِّيرَانْسِي**"[1]. تأمل.

(**وَالشَّرْطُ المَذْكُورُ**): يعني الشرط النحوي وهو قوله:"إذا شبه أمر بآخر"، والنحاة يطلقون الشرط على فعل الشرط، وعلى أداته وعليهما معًا، [وعلى فعل الشرط وفاعله وعليهما مع الأداة][2]، وربما أطلقوا عليها وعلى الجواب معًا، ولم يرد الشرط المعنوي، وهو مجموع المعطوف عليه، وهو قوله: "شبه أمر"، والمعطوف وهو: "دل عليه...الخ".

وقوله: "المذكور"، إشارة إلى ذلك، لأن قوله: "ودل...الخ"، لم يذكر، بل يأتي ذكره، وادعاء أن المراد ما ذكر وما يذكر، إما جمع بين الحقيقة والمجاز إن قلنا: اسم المفعول حقيقة في الماضي دون الآتي، و استعمال للمشترك في معنييه إن قلنا: حقيقة في الماضي والآتي، مع أن قوله: "فأخرجه بقوله: ودل...الخ"، قرينة على ذلك.

وإنما قلنا المعطوف على قوله: "شبه أمر، "مع قوله: "شبه أمر" لأنه حيث عطف على الشرط كأنه بعضه، فكان المجموع شرط بل يجوز إطلاق الشرط عليه، لأن المعطوف على الشرط شرط.

(**يَشْمَلُ قَوْلَنَا**: "**زَيْدٌ**"): أي "هو زيدٌ"، أي من يشبه عمرًا، هو زيد.

(**فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ**): مستفهمًا.

(**مَنْ يُشْبِهُ عَمْرًا ؟ مَعَ أَنَّهُ**):[أي الشأن][3](**لَيْسَ هُنَاكَ**): أي في قولنا "زيدٌ" في الجواب.

(**اسْتِعَارَة بِالكِنَايَةِ**): قد يقال: لا نسلم أن الشرط المذكور شامل لذلك الذي هو قولنا: "زيدٌ"، مجيبين به من قال: من يشبه عمرًا؟ لأن قولنا هذا خارج بقوله: "المشبه بمعناه المذكور"، وهو أنه ما لو أوتي بالتشبيه كان مشبهًا، لأنه لا يصح أن نقول: "زيد كعمر"، وفي جواب من قال: "من يشبه عمرًا؟"، إلا على ركة، ولأن المشبه المفسر بالتفسير المذكور فرضي وتقديري، و"زيد" في قولنا ليس كذلك، لأنه مشبه بطريق التصريح لا من

1- ينظر: مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 22 (ظ).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

رمز الكلام وعرضه، فليس شامل حتى يخرج بقوله: "ودل...الخ"، بل نقول: يشمله لكن يخرج بقوله: "المشبه بتفسيره المذكور" لسبقه.

ويجاب: بأن إخراجه بقوله: "المشبه بمعناه المذكور" يحتاج إلى دقة نظر وتأمل، فلم يعتد به، فأخرجه بقوله: "ودل...الخ"، بل لا بأس أن يقال أخرج مرتين، مرة باعتبار دقة النظر والتأمل بقوله: "إذا شبه أمر بآخر"، نظرًا للتفسير المذكور ،بل يخرج أيضًا كذلك بقوله: "المشبه على معناه المذكور"، وإخراجه بأحدهما أو بهما أشار إليه "الشارح" بتفسيره المشبه بما ذكر، ومرة بالتصريح وبقوله: "ودل...الخ"، كما أشار إليه "الشارح" بقوله: (**فَأَخْرَجَهُ**): أي قولنا: "زيدٌ"، في الجواب، أي فأخرجه "المصنف".

(**بِقَوْلِهِ: وَدُلَ**) [بالبناء للمفعول، ونائبه هو قوله:][1] (**عَلَيْهِ**): [فهو في محل رفع، أو المجرور وحده، أو النائب قوله: "بذكر" كذلك، وذلك][2]: لأن التشبيه في قولنا: "زيد" في الجواب لم يدل عليه بذكر ما يخص المشبه به، بل دل عليه بالسؤال.

هذا، ولكون قولنا: "زيد" خارج بالمشبه بالمعنى المذكور مع دقة نظر، كتب "الشارح" في حاشية ورقة هذا الكلام- أي في طرفها- ما نصه: (لا يخفى أن حمل المشبه على ما ذكر يخرج المثال المذكور، لكنه يحوج إلى دقة نظر، فلم يكتف به وأخرج إخراجًا صحيحًا، بقوله: "ودل عليه...الخ"، فقولنا: "يشمل قولنا: زيد"، معناه يشمله في بادئ النظر).

وقد أجاز بعضٌ إخراجَ الشيءِ مرتين و لكنه باطل، حيث أخرج بالأول إخراجًا صحيحًا فلا مدخل له، ولا بقاء بعد ذلك حتى يخرج بالثاني، وهنا يخرج بالأول خروجًا ضعيفًا يقل التنبه له، فأخرج ثانيًا، بما يتبادر الإخراج به.

وعن "**الشِّيرَانْسِي**": (أن مراد "الشارح" بقوله: "و الشرط المذكور...الخ" أن قول "المصنف": "إذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشيء من أركان التشبيه سوى المشبه"، ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به بمنزلة التعريف للاستعارة بالكناية، فإنه يستنبط منه تعريفها، ومن عادة التعريف أنه إذا دخل في مفهومِ بعض أجزائه ما لم يكن من أفراد المعرفِ، أخرج بجزء من التعريف، فلما دخل "زيد" في جواب: "من يشبه عمرًا ؟"، في الجزء الأول من التعريف أعني الشرط المذكور، مع أنه ليس من أفراد المعرف، أعني الاستعارة بالكناية، وجب إخراجه بجزء آخر من التعريف، فأخرجه بقوله: "ودل عليه...الخ")[3].

(**أَيْ عَلَى ذَلِكَ التَّشْبِيهِ**): المضمر في النفس [والمفهوم من قوله: "شبه"][4].

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 23 (و).

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**بِذِكْرِ**): لفظ، (**مَا يَخُصُّ**): أي بذكر لفظ المعنى الذي يخص، (**المُشَبَّهَ بِهِ**): ويجوز وقوع "ما" على اللفظ، لأنه كما يختص [في الحقيقة][1] نفس الأظفار بالسبع دون المنية، كذلك يختص لفظها به دونها، [ولا يخفى أن قوله: "بذكر...الخ" مناف لشمول الكلام المكنية التي قرينتها حالية، بناء[2] على أنه لا تلازم بينهما من الجانبين، وأنها توجد بدون التخييلية، وهي بدون المكنية][3].

(**لَا يَشْمَلُ**): أي هو، أي ما ذكر أو كلام المصنف، وهو الشرط المعنوي، الذي هو مجموع المتعاطفين، وهما قوله: "شبه أمر...الخ"، وقوله: "ودل عليه..الخ".

(**مِثْلَ قَوْلِنَا**): حاكين لكلام الله (﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾): أو قولنا: "الزيدون ينقضون عهد الله".

(**إِذَا أُرِيدَ بِالنَقْضِ إِبْطَالُ العَهْدِ**): فإن "النقض" إذا أريدَ به ذلك لا يختصُ بالمشبهِ به، بل يختصُ بالمشبهِ لكن بلفظ يخص المشبه به، وذلك اللفظ هو "ينقض"، المشتق من "النقض"، أو "النقض" في الأصلية.

وأما إذا أريد بـ"النقض" معناه الحقيقي وهو إبطال فتل الحبل وتفريق طاقاته بعضها عن بعض، فشمول كلام "المصنف" له ظاهر، وإذا كان لا يشمل"ينقضون عهد الله"، إذا أريد بالنقض إبطال العهد فالتعريف المستنبط غير جامع، لأن قولنا: "ينقضون عهد الله"، إذا أريد بالنقض إبطال العهد استعارة بالكناية، مع حذف التعريف المستنبط من الكلام لها عليه للدليل المذكور، فأنت خير بأن قوله:"لا يشمل"، اعتراض على "المصنف".

(**فَإِنَهُ**): أي قولنا: "ينقضون عهد الله" أو الشأن، أي لأنه (**لَمْ يَدُلَّ عَلَى التَّشْبِيهِ**): ببناء "يدل" للمفعول ونائبه قوله: "على التشبيه"، أو قوله: (**فِيهِ**): أي في "ينقضون عهد الله"[أو يعلق بالتشبيه أو بمحذوف حال أو نعت له على ما مر][4]، أو قوله. (**بِذِكْرِ**): لفظ (**مَا يَخُصُّ المُشَبَّهَ بِهِ**): الذي هو: الحبل**[(175/ظ)]**.

(**بَلْ**): دل على التشبيه فيه، (**بِذِكْرِ**): لفظ، (**مَا يَخُصَّ المُشَبَّهَ**): الذي هو العهد، (**بِلَفْظِ مَا يَخُصُّ المُشَبَّهَ بِهِ**): وذلك اللفظ هو "النقض" أو "ينقض"، وقوله: (**إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ**): استثناء منقطع، راجع لقوله: "لا يشمل"[جواب عنه][5]، و "يتكلف" مبني للمفعول، وقوله: (**بِمَا**): نائبة.

(**أَرْجُو أَنْ لَا يَخْفَى عَلَى مِثْلِكَ**): أيها المخاطب الفاطن المتنبه الفاهم، وذلك الذي يرجو "الشارح" أنه لا يخفى على مثلك، هو أن يحمل ما يخص المشبه به في كلامه عما هو أعم مما يخصه لفظًا ومعنى أو لفظًا

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ورد في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بأسفل الصفحة.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

فقط. [قال "**الشِّيرَانْسِي**"][1]: (والمراد بالتكلف المذكور[2] ما أشار إليه فيما سبق، بقوله: "ويكون ترشيح الاستعارة بمجرد أنه عبر عن ملائم المستعار له بلفظ موضوع لملائم المستعار منه)[3].

(**وَفِي شُمُولِ البَيَانِ**): أي بيان "المصنف"، أي تبيينه للاستعارة بالكناية تبيينا كالحد، بقوله: "إذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشيء من أركان التشبيه سوى المشبه"، ودل عليه أي على ذلك التشبيه بذكر ما يخص المشبه به، هذا مراده بالبيان، لأنه بيان للمكنية، إذ قال: "كان هناك استعارة بالكناية".

(**لِلْاسْتِعارةِ بِالكِنَايَةِ**): الواقعة (**عَلَى مَذْهَبِ "السَّكَاكِي"**): المفسرة عليه.

(**نَظَر**): لأن هذا البيان إنما هو ظاهر على مذهب "**الخَطِيبِ**"، لأن ما يخص المشبه به يدل على التشبيه المضمر في النفس على مذهبه، وأما على مذهب "**السّكَاكِي**" فالذي يخص المشبه به لا يدل على التشبيه، بل يدل على تقرر اتحاد المشبه والمشبه به، أي كونهما شيئا واحدًا، من جنس واحد.

(**لِأَنَّ مَبْنَى**): أي ما يبنى عليه الكلام (**الكَلَامِ فِي مَذْهَبِهَ**): أي في مذهب "**السَّكَاكِي**".

(**عَلَى تَنَاسِي التَّشْبِيهِ**): [أي تعاطي نسيانه وفرضه][4]، فما قاله "**السَّكَاكِي**" يشكل عليه قوله: "اتفقت كلمة القوم"، (**كَمَا هُوَّ مُقْتَضَى الاسْتِعَارَةِ**): في كونها مبنية على تناسي التشبيه في مذهب "**السَّكَاكِي**"، ومذهب غيره.

ويجوز أن يكون معنى الكلام هكذا: كتناسي التشبيه الذي هو مقتضى الاستعارة"، وإذا كان مبنى الكلام في مذهب "**السَّكَاكِي**" على تناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة.

(**فَلَيْسَ**): ـت، و حذف "التاء"، لأن الفاعل مجازي التأنيث ظاهر.

(**الدَّلَالَةُ**) [في مذهبه][5] (**بِذِكْرِ مَا يَخُصُّ المُشَبَّهَ بِهِ عَلَى التَّشْبِيهِ**): المضمر في النفس، (**بَلْ**): في الدلالة في مذهبه بذكر ما يخص المشبه به.

(**عَلَى دَعْوَى تَقَرُّرِ الاتِّحَادِ**): اتحاد المشبه والمشبه به، أي كونهما شيئا واحدا من جنس واحد، لأنه لازم لتناسي التشبيه، ونوقش في كونه دالا على تقرر الاتحاد لا على التشبيه، بأنه أعني خاص المشبه به، لا يخلو عن الدلالة على التشبيه، كيف وهو علاقة الاستعارة، [ولهذه المناقشة عبر الشارح فيما يأتي بـ"الأولى"][6].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– وقد ورد في الأصل: (والمراد بالتكلف المذكور، بقوله: "إلا أن يتكلف..." ما أشار إليه فيما سبق...) مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 23 (و).

3– المصدر نفسه، الورقة: 23 (و).

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

وقد يجاب بأن مراد "الشارح" الأمر القريب، وهو أن المقصود حينئذ الدلالة بما يخص المشبه به على دعوى تقرر الاتحاد، وأما كون العلاقة في الاستعارة المشابهة فهو الأصل الأول الذي بنيت عليه الاستعارة (**بِحَيْثُ لَا يُقْصَدُ**): الاتحاد.

(**بِالدَّعْوَى بَلْ يُجْعَلُ**): الاتحاد، (**مَسَلَّمَ الثُّبُوتِ**): والمقصود بالدعوى إنما هو نفس تقرره، (**وَيُعَبَّرَ عَنْهُ**): أي عن المشبه به، وهو نائب "يعبر"، أو نائبه هو قوله: (**بِالِاسْمِ**): اسم المشبه بناءً[1] على أنهما إذا اتحدا يكون اسم المشبه اسما للمشبه به، حتى كأنه صار لفظ "المنية" ولفظ "السبع" اسمين مترادفين.

(**وَكَذَاَ فِي شُمُولِهِ**): أي شمول البيان، وهو قول "المصنف": "إذا شبه"، إلى قوله: "ما يخص المشبه به بدخوله"، بل إلى قوله: "كان هناك استعارة بالكناية"، (**الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ**): الواقعة (**عَلَى المَذْهَبِ [المُخْتَارِ]**[2]): هو مذهب السلف و"**الزَّمَخْشَرِي**"، يعني كما أن في شمول البيان للاستعارة بالكناية على مذهب "**السّكاكي**" نظرًا كذلك في شموله لها على المذهب المختار، نظرٌ لأن دلالة ما يخص المشبه به إنما هي على لفظ هو المستعار لا على التشبيه، كما أشار إليه بقوله: (**إِذِ الدَّلَالَةُ**)، أي لأن الدلالة.

(**بِذِكْرِ**): لفظ (**مَا يخَصُّ المُشَبَّهَ بِهِ**)، وقوله: (**على لفظ**): ظرف خبري لقوله:"الدلالة"، وإضافة "لفظ" إلى قوله:"المستعار" بيانية، أي لفظ هو المستعار، كما تعلمه من قولي فيما سبق "إنما هي على لفظ هو المستعار".

(**لِلْمُشَبّهِ، لَا عَلَى التَّشْبِيهِ**): قال "**الشِّيرَانْسِي**": (مراده: ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به على وجه يثبت للمشبه، على ما يتضح في العقد الثالث، [ولعله لهذا قال: "فالأولى"، ولم يقل: "فالصواب"][3].

وإن قلت: التعريف المستنبط من كلام "المصنف" للاستعارة بالكناية يصدق على التشبيه المرشح، الذي حذف فيه المشبه به وأداة التشبيه ووجه الشبه، ولم يذكر فيه إلا المشبه، إذ يصدق هناك تشبيه شيء بشيء مع عدم التصريح بشيء من أركانه سوى المشبه، والدلالة عليه بذكر ما يخص المشبه به، فإن التشبيه المرشح: هو ما يذكر معه ما يخص المشبه به، مع أن ذلك التشبيه لا يدخل تحت المجاز، فضلا عن دخوله تحت الاستعارة بالكناية.

قلت: قد صرح "**السَّعْدُ**" بأن حذف المشبه به في التشبيه غير جائز، وإلا جاز حذف ما عداه من الأمور الثلاثة)[4]، وإذا علمت أن عبارة "المصنف" قاصرة، لعدم شمولها لمذهب "**السَّكَاكِي**" وللمذهب المختار.

(**فَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ:...الخ**)، لم يقل: "فالصواب أن يقال" مع أن مقتضى عدم شمولها للمذهبين المذكورين[5] أن تكون عبارته خطأ، فالمناسب التعبير بالصواب، لأنه يمكن أن يقال أن ما يخص المشبه به يدل

1– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– "مخطوط حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 23 (و) (ظ).

5– ورد في الأصل: "المذكوران"، والصواب ما أثبتناه.

على التشبيه على مذهب "**الخَطِيبِ**" كما هو ظاهر، وعلى مذهب السلف و"**السَّكَاكِي**"، لأن التشبيه علاقة الاستعارة، فكيف لا يدل عليه ما يخص المشبه به على ما مر، فقول "الشارح": "فيما تقدم" إن ما يخص المشبه به لا يدل على التشبيه على المذهب السلفي، و"**السكاكي**" في حيز المنع، وقد سبق الجواز عنه بأن "الشارح" نظر إلى الأصل الثاني **[(176/و)]** و يجوز أن يقال: عبر بـ"الأولى"، وأراد به "الصواب"، وذلك كثير، ولكن يوهم أن خلافه خطأ، وليس بخطأ، ومن وجوه أولوية عبارة الشارح أنها مختصرة، لكونها تحتاج إلى أن يراد بالمشبه ما لو أتي بالتشبيه كان مشبها، لا أنه مشبه بالفعل.

ولذا قيل: أولى من عبارة "المصنف" ومن عبارة "الشارح" قول "**السَّعْدِ**"في"**كَبِيرِهِ**": (وقد اتفقت الآراء على أنه في مثل قولنا: "مخالب المنية نشبت بفلان" استعارة بالكناية واستعارة تخييلية)[1].

(**إِذَا لَمْ يُذْكَرْ مِنْ أَرْكَانِ التَّشْبِيهِ شَيْءٌ سِوَى المُشَبَّه، وَذُكِرَ مَعَهُ**): أي مع المشبه، (**مَا يَخُصُّ المُشَبَّه بِهِ**): وكان أيضًا هذا أولى لشموله مكنية "**السَّكَّاكِي**" ومكنية السلف، [وهو مقصد "الشارح"][2].

(**كَانَ هُنَاكَ**): أي في الكلام الذي شبه فيه أمر بآخر من غير تصريح بشيء من أركان التشبيه سوى المشبه، ودل عليه بذكر ما يدل على المشبه به.

(**اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ**):[واستعارة تخييلية، وتركها "**المُصَ**" لأنه ليس بصددها في هذا العقد][3]. وقوله: (**لَكِنْ**) استدراك على البيان السابق، (**اضْطَرَبَتْ**) في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان،. لفظ استعارة، ولفظ بالكناية.

ووزن "اضطربت" "افتعلت" من الاضطراب، و"طاؤه" عن "تاء" لملاقاتها، وهي همسية الضاد، وهو حرف إطباق جهري، أي: ضربت هاهنا وهاهنا، ومعناه فعل الفاعل بنفسه كـ"اكتحل"، أو المبالغة، قال في "**القَامُوسِ**": (اضطرب: تحرك وماج)[4].

(**أَقْوَالُهُمْ**): [أي أقوال القوم][5] جمع "قول" بمعنى كلام، كما مر أنه يجوز أن يراد بالكلمة في: "اتفقت كلمة القوم" – الكلام– :

..... وَكَلْـمَةٌ بِــهَا كَلَامٌ قَـدْ يُـؤَمْ [6]

1– المطول على التلخيص، ص: 606.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– القاموس المحيط، (ضرب)، ص: 108.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص: 06.

(**أَيْ: اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ**): وتحركت هاهنا، وهاهنا وماجت، كل يخالف الآخر، والاضطراب المذكور مأخوذ، (**مِنْ قَوْلِهِم**): [أي قول العرب ومن تبعهم][1] (**اضْطَرَبَ حَبْلُ القَوْمِ**): وفي "**القَامُوسِ**": (وَ-خَيْلهم، اختلفت كلمتهم)[2]، أي واضطرب خيلهم، بمعنى اختلفت كلمتهم.

وقد فسره "الشارح" كذلك، حيث قال: (**بِمَعْنَى: اخْتَلَفَتْ كَلِمَاتُهُمْ**): لكن "**صَاحِبَ القَامُوسِ**" أفرد الكلمة، و"الشارح" جمعها، ولعله لم يقل بمعنى "اختلفت أقوالهم" مع أنه المناسب، لقوله قبل ذلك: "اختلفت"، أي: اختلفت أقوالهم، للإشارة إلى أن الأنسب بقول "المصنف": "اتفقت كلمة القوم"، أن يقول: لكن اضطربت كلماتهم، ولا مانع من جمع الكلمة هاهنا، وإفرادها فيما مر، لأن ما مر يناسبه الإفراد لمكان الاتفاق، وهاهنا يناسبه الجمع لمكان الاضطراب، أو للإشارة إلى أن المراد بالكلمة والأقوال واحد، أو لمتابعة تفسير "**صَاحِبِ القَامُوسِ**"، وغيره بعض المتابعة.

(**كَمَا**): زعم بعض المشارقة أن "الكاف" زائدة و"ما" موصولة، وأقول: بل "الكاف" للتشبيه غير زائدة، و"ما" موصولة اسمية واقعة على الاختلاف المفهوم، من [قوله: "بمعنى][3] اختلفت" الذي هو تفسير "اضطربت"، وإنما صح التشبيه لمغايرة الاختلاف المخصوص في هذه العبارة مع مطلق الاختلاف الذي: (**هُوَّ أَحَدُ مَعَانِي الاضْطِرَابِ**): مغايرة العموم والخصوص، وقد مر لهذا مزيد بيان. فانظره.

فلا يقال فيه تشبيه الشيء بنفسه، ولعل داعي المشْرِقِيِّ إلى ادعاء زيادة "الكاف" توهمه تشبيه الشيء بنفسه، لو جعلت غير زائدة، فلو سلمنا زيادتها كانت "ما" بدلا من معنى "أو"، من لفظ قوله: "اختلفت كلمتهم"، لأنه اسم واحد بالحكاية أضيف إليه معنى أو خبر لمحذوف، أي وذلك الاختلاف المفسر به الاضطراب، هو الاختلاف الذي هو أحد معاني الاضطراب، ويجوز كون "ما" كافة، وكونها مصدرية بناءً[4] على جواز دخولها على الاسمية.

(**لِعَدَمِ اخْتِلَافِ قَوْلِ السَّلَفِ**): متعلق بمحذوف جوازًا، أي: فسرنا الاضطراب بالاختلاف دون الاختلال لعدم اختلال قول السلف، وفي نسخ: "وليس بمعنى "اختلت"،كما هو أحد معاني الاضطراب[5]، كما هو قول السلف، وإنما لم يقل "أحد معنيي الاضطراب" بالتثنية، مع أنه لم يذكر الاثنين الاختلاف والاختلال، لأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد، أو لأنه راعى المعنى الثالث وهو التحرك.

قيل: ولم يتعرض له لا نفيًا ولا إثباتًا لعدم مناسبته هنا.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- القاموس المحيط، (ضرب) ص: 108.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

5- جاء في القاموس: (واضْطَرَبَ، كَتَضَرَبَ، وطال مع رخاوة، واختل). ص: 108.

قلت: بل لم يخل الاضطراب عن معنى التحرك، لكنه أعني "التحرك" هنا مجازي، ولذا فسرته به وبغيره فيما مر، وإنما قال: "لعدم...الخ"، لأن قول السلف مختلف مع قول غيرهم لا مختل، والاختلاف مقابل للاتفاق، فكأنه قال: لعدم اختلاف قول السلف ولعدم مقابلة الاختلال للاتفاق.

قال في "**القَامُوسِ**": (واضطرب تحرك وماج وطال مع رخاوة، واختل واكتسب، وسأَل أن يضرب له، واضطرب القوم ضاربوا، واضطرب خَيْلُهم: اختلفت كلمتهم)[1].انتهى. والاختلال: الفساد والانتفاض.

(**وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ**): أي أن يقول "المصنف": "وهذا فيما مر"، ولم يقل: "والصواب"، لأن اضطرابها إلى ثلاثة يفهم من صيغة الجمع، لأن أقل الجمع ثلاثة على الأصح، فالثلاثة متيقنة ويتبادر الذهن إلى المتيقن، لكن هذا لا ينافي أولوية ما قاله "الشارح" لكونه أظهر، لأنه نص في المراد بخلاف صيغة الجمع، فقد يحمل على اثنين مجازًا أو حقيقة على ما مر، ولأنها لا تعين الثلاثة فقط، لجواز وقوعها على أكثر من ثلاثة.

(**اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُمْ إِلَى ثَلَاثَةٍ**): أي اضطربت أقوالهم وانتهى اضطرابها إلى ثلاثة أقوال:

أحدها: ما يفهم من كلام القدماء.

والثاني: ما ذهب إليه "**السَّكَاكِي**".

والثالث: ما ذهب إليه "**الخَطِيبُ**".

ولذلك عقد "المصنف" لكل قول فريدة، و بهذا يظهر وجه قوله: "ولنتعرض لها في ثلاث فرائد لا أقل ولا أكثر"، لأن اختلاف أقوالهم انتهى إلى ثلاثة، وإلا فلقائل أن يقول: ما وجه انحصارها في ثلاثة ؟

وإلى ذلك أشار الشارح بقوله: (**حَتَى [(176/ظ)] يَتَبَيَنَ وَجْهُ قَوْلِهِ:...الخ**): [سبق الكلام على "حتى" في مثل هذه العبارة][2].

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (حتى يتبين وجه قوله: "ولنتعرض لها في ثلاثة فرائد"، أي وجه مضمون ذلك القول أعني التعرض لها في ثلاث فرائد لا أزيد ولا أنقص، يمكن أن يقال اقتصر على: "اضطربت أقوالهم"، ولم يقل: "إلى ثلاثة"، لاحتمال قول رابع.

قال "**السَّيِد**" في "**حَاشِيَةِ كَبِيرِ السَّعْدِ**": عنِ "**السَعْدِ**" في "**حَاشِيَتِهِ**"، في قوله: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[3] ما نصه: (فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب، يعني "**الكشاف**": أن الاستعارة بالكناية في:" أنشبت المنية أظفارها"، هي "الأظفار" من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمنية. و هذا المعنى الذي فهمه البعض من "**الكَشَّافِ**" غير الأقوال الثلاثة، وأحدث بذلك في الاستعارة بالكناية قولا رابعًا، ثم قال – أي "**السيد**" –: "ولعمري أن نسبة هذا الفهم إلى البعض المذكور سهو عظيم لم ينشأ إلا عن فرط غفلة، ثم أطال الكلام وساق حيث شاء الله. إن شئت الاطلاع عليه فارجع إليه.

1– القاموس المحيط، ص: 108.

2– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

3– سورة البقرة، الآية: 27.

لا يقال ما ذكرته من حيث عدم الاحتمال قول رابع ينافي ذكر تلك الأقوال في ثلاثة فرائد، في كل فريدة قول، لأنا نقول: يجوز أن يكون الاقتصار على ذكر الثلاثة لأنها المشهورة، والقول الرابع مما استنبطه العلامة "**التّفْتَازَانِي**" من كلام بعض شراح "**الكَشَافِ**"، ورد "**السَّيِدُ**" ذلك الاستنباط على ما أشرنا إليه)[1] انتهى.

وإلى ما أراده "المصنف"، ولم توف به عبارته أشار "**الطّبْلَاوِي**" بعبارة وافية، ناحيا نحو ما اختاره "الشارح" في التعبير، بقوله:

إِنْ وُجِدَ التَّشْبِيهُ ثُمَّ مَا ذُكِرْ مَـعْهُ سِـوَى مُشَبَّهٍ مِـمَّا اعْتُبِرْ
وَمَـا مُشَبَّهٌ بِهِ خُـصَّ وُجِدْ فَـيهِ فَـذَا استِعَارَةٌ وِهْيَ تَرِدْ
مَكْنِـيَّةً بِـالإِتِّفَاقِ مِنْـهُمُ لَكِـنَّ فِي المعْنَى خِلَافاً عَنْهُمُ [2]

وعدل عن التعبير بعبارة "المصنف" مع أنه في صدد نطقها لأجل ما أورد عليها "الشارح"، فنظم مختار "المصنف" في التعبير، وهو قوله: "إذا لم يذكر من أركان التشبيه شيء سوى المشبه، وذكر معه ما يخص المشبه به كان هناك استعارة بالكناية"، وهكذا عادته ينظم عبارة "المصنف" إلا ما اختل فيه، فإنه ينظمه بكلام غير مختل وشرح النظم بكلام "الشارح" وينقل كلام "**الحَفِيدِ**" وكلام غيره، و"اللام" في قوله: (**وَلِنتعَرَضْ**): **[(177/و)]** "لام" الأمر وحركتها الكسر، والفتحُ لغةٌ، وتسكن بعد "الواو" و"الفاء" و"ثم"، قالها "**الصَّبَّانُ**"[3].

وأقول: كانت حركتها الكسر حملا على "لام" الجر، لتآخيهما في الاختصاص بقبيل والعمل فيه، فإن "لام" الأمر تختص بالفعل و"لام" الجر بالاسم، و"لام" الأمر تعمل الجزم المختص بالفعل، و"لام" الجر تعمل الجر المختص بالاسم، وحركت لضرورة الابتداء، ولم يفتح مع أن الأصل في الجارة الفتح، ولذا ظهر مع الضمير غير ياء المتكلم، ومع المستغاث وإن حق ما على حرف الفتح خفة، لأن مدخولها المضارع وهو شبيه بالاسم الظاهر كالجارة الداخلة على الظاهر، قضاءً لحق المشابهة.

واللغة التي ذكر "**الصَّبَّانُ**" أن "لام" الأمر تفتح فيها هي "**لُغَةُ سُلَيم**"[4]، كفتح الجارة في لغة، ومع الضمير غير الياء، وفي لغة مع الفعل المنصوب. وما ذكره "**الصَّبَّانُ**" من تسكين "لام" الأمر بعد "الواو" و"ثم" و"الفاء" لم يرد به الوجوب، لجواز تحركها مع الثلاثة بالفتح والكسر على اللغتين، ولكن سكونها بعد "الواو"

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 23 (ظ) 24 (و). وينظر: الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص: 374.

2- منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

3- الصبان: هو محمد بن علي الصبان، أبو العرفان: مصري عالم بالعربية والأدب. من تصانيفه: "حاشية على شرح العصام على السمرقندية" في الاستعارات، و"حاشية على السعد" في المعاني والبيان، جزآن. توفي بالقاهرة سنة 1206هـ. ينظر: الأعلام: 297/6. هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ط/ منشورات دار العلوم الحديثة-بيروت، دت: 349/2.

4- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 93.

و"الفاء" أكثر من تحركها تخفيفًا للحمل على باب "كتف"، وقل مع "ثم"، وبه قرأ: ﴿**ثمَّ لِيَقْضُوا**﴾[1]، ففي هذه القراءة رد على من قصره على الشعر[2].

وقيل: إنما تفتحها "**سُلَيْم**" إن فتح تاليها، وقيل: إن لم تلي "الواو" ولا "الفاء" ولا "ثم" ووجه سكونها الرجوع إلى الأصل في البناء، ومشاكلة عملها لإمكان السكون، حيث زالت الضرورة الموجبة للتحرك وهي الابتداء، وإنما جاز تحركها مع الحروف الثلاثة لعروضها حتى كأنها لم تكن، فاختير البقاء على الأصل الثانوي الذي هو الكسر في لغته، والفتح في لغته، والأول هو السكون، وإنما قل السكون مع "ثم"، لأنها مع "الواو" و"الفاء" كثر لكثرة اتصالهما بها، لكونها على حرف فهما معها ككلمة، فخففت عن الكسر إلى السكون بخلاف، ثم فلا تبلغ في الكثرة مبلغها لأنها محمولة عليهما في ذلك.

وقيل: السكون مع "ثم" ضعيف، و"الواو" و"الفاء" المذكورتان سواء فيهما العطف وغيره، و"اللام" في كلام المصنف يجوز سكونها وكسرها وفتحها، و"اللام" في كلام [("المص" داخلة على][3] فعل المتكلم المبني للفاعل، ودخولها عليه قليل بالنون أو بالهمزة، لأن أمر المتكلم نفسه على خلاف الأصل.

(**لَهَا**): أي للأقوال المضطربة أو للاستعارة بالكناية (**فِي ثَلَاثِ فَرَائِدَ**): قال "**الدّلَجِي**": (حذف التاء من ثلاثة لكون المعدود مؤنثًا، كما هو المشهور)[4]. انتهى.

وإنما نبه عليه، لأن الجاهل قد يصوب إثباتها دون إسقاطها مع أن الأمر بالعكس، إلا في لغة من أجاز إثباتها مع كون المعدود مؤنثا[5].

(**وَبَعْد**): أي وبعد ما قررت، أو وبعد ذلك، أي وإلى الآن. (**لَمْ يَتَبَيَّنْ**): تبيينا (**حَقًّا**): أو الأصل"تَبْيِينَ حقٍ"، فحذف المضاف وناب عنه المضاف إليه، وفي بعض النسخ: "لم يتبين خفاء"، بخاء معجمة وفاء بعدها ألف

1- سورة الحج، الآية: 29.

2- وقد قرأ بكسر اللام على الأصل: ورش عن نافع، وقنبل عن ابن كثير، وأبو عمرو، و رويس عن يعقوب، وقرأ باقي الرواة بإسكان اللام للتخفيف، ويبدؤون بكسر اللام على الأصل. قال ابن خالويه: ("ثُمَ لِيَقْضُوا"، يقرأ بكسر اللام و إسكانها مع ثم، والواو، والفاء، والكسر مع "ثم" أكثر، فالحجة لمن كسر: أنه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها، والحجة لمن أسكن: أنه أراد التخفيف لثقل الكسر، وإنما كان الاختيار مع "ثم" الكسر، ومع "الواو" و"الفاء" الإسكان، أن "ثم" حرف منفصل يوقف عليه، والواو والفاء لا ينفصلان، ولا يوقف عليهما. وكل من كلام العرب). الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح: عبد العالي سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1979م، ص: 252-253.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 64.

5- نشأت مقولة المطابقة بين العدد المتأخر ومعدوده المتقدم، من عالم متأخر وهو قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمد الشريف، الإيجي الصفوي (900هـ-953هـ)، والذي نقل عنه ذلك الشيخ الصبان في شرحه على الأشموني على شرح ألفية ابن مالك، يقول: فلو قدم العدد وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها، كما لو حذف، تقول: مسائل تسع، ورجال تسعةٌ، وبالعكس، كما نقله الإمام النووي عن النحاة، فاحفظها فإنها عزيزة. شرح الكافية للسيد الصفوي). حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، دار الفكر، بيروت، 1424هـ، 2003م، ج4، ص: 1493.

ممدودة، أي وإلى الآن لم ينكشف خفاء (**وَجْهُ قَوْلِهِ: مُذَيَّلَة بِفَرِيدَةٍ أُخْرَى**): ولو قال: "لم يتبين وجه قوله:..الخ"، لكان أخصر وأظهر، لكنه راعى نكتة[1] الجمع بين الخفاء، وذكر التبيين ولو منفيًا.

ووجه الخفاء أن معنى قوله: "مذيلة بفريدة أخرى"، أنه جعل ذيلها فريدة أخرى، كما أشار إليه "الشارح" بقوله: (**أَيْ مَجْعُولًا ذَيْلُهَا فَرِيدَةً أُخْرَى**): و"التذييل" في اللغة لم يرد بمعنى جعل الشيء ذيلا لآخر، بل التذييل و الإذالة فيها بمعنى: "تطيل الذيل"، وذيل كل شيء آخره، وذيل الإزار والثوب ما جر منهما، و ذيل الريح ما تتركه في [الرمل][2] كأثر ذيل مجرور، وذيل الفرس أو نحوه ما أسبل من ذنبه، وقيل: هو ذنبه، وذال الفرس أو الثوب أو غيرهما صار ذا ذيل، وأذيل صار ذا ذيل أيضًا، وذال الفرس أو نحوه ذال بذنبه، وذال زيد تبختر، فجر ذيله وهزل، وأذلته، وأذالت هند القناع أرسلته، وفرس أو نحوه ذائل أي ذو ذيل، وفرس أو نحوه ذيال، أي طويل الذيل، وقيل: الذيال: الطويل الذيل والمتبختر في مشيه، و"تذيل" تبختر، ودرع ذائل وذائلة ومذالة طويلة، و"الرداء المذيل" بتشديد الياء مفتوحة طويل الذيل"، وهكذا ونحوه ورد التذييل في اللغة[3].

(**وَ**): أما كونه بمعنى جعل الشيء ذيلا لآخر فـ(**كَأَنَّهُ مُسْتَحْدَثٌ**): أي مولد غير عربي، وإنما هو مولد مخترع على طريق النقل إلى هذا المعنى، و"السين" و"التاء" زائدتان للتأكيد، أي: تأكيد الأحداث، أي بالغوا أو اجتهدوا في استحداثه أي استعماله، فحدث حدوث شهرة، أو غير زائدتان الزيادة المذكورة بل للطلب على الأصل، أي طلبوا حدوثه وعالجوا فيه، فحدث بإحداثهم، أو للإصابة أصبناه أو أصابوه حادثا ممن قبل من غير العرب كـ"المصنف"، أو بمعنى إحداث كـ:"استبان زيد شيئا" أي: أبانه، وبمعنى حدث كاستبان الأمر، بمعنى "بانَ"، أو لمطاوعة إحداث أو حدث كـ: أحكمته فاستحكم، ووسعته فاستوسع.

(**وَإِلَّا**): نقل أن كون التذييل بمعنى "جعل الشيء ذيلًا لآخر مستحدث"، بل قلنا: إنه وارد في لغة العرب.

(**فَ**): تفسيرنا التذييل بمعنى "جعل الذيل لشيء" لا يصح، لأنه لم نقل بحدوثه و (**لَمْ نَجِدْ**) له، أي (**التَّذْيِيلُ**): مفسرا (**بِهَذَا المَعْنَى**): الذي هو جعل الذيل لشيء. (**فِي اللُّغَةِ**) **[(177/ظ)]** وعدم وجود في كتب اللغة ومسموع اللغة من المشايخ المتكفلة تلك الكتب والمسموع من المشايخ، ببيان لغة العرب مظنة عدم وجوده بالكلية في لغتهم.

قال "**الحَفِيدُ**": (كأن "الشارح" جعل "الباء" في قوله: "بفريدة أخرى" للتعدية، ففهم معنى الجعل كما يقال في: "جئت بزيد"، أي: جعلته جائيًا)[4]. أي: فيكون "التذييل" بمعنى "الجعل"، وكونه بمعنى "الجعل" لم يرد في اللغة فهو خفي، حتى أن قول "الشارح":"لم يتبين خفاؤه...الخ"، على حذف مضاف، أي: جواب الخفاء...الخ، أي لم يتبين الجواب عند شيء من اللغة، وإلا فقد أجاب عنه بأنه كان مستحدث.

1- ورد في الأصل: "نكثة"، والصواب ما أثبتناه.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- لسان العرب، (ذيل)، ج11، ص: 260.

4- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 121.

ورد "**الصَّبَّانُ**" كلام "**الحَفِيدِ**" بأن "باء" التعدية المقابلة للهمزة، أي التي تجعل الفاعل مفعولًا، وشيء آخر فاعلًا كما في:"جئت بزيد"، الأصل:"جاء زيد"، فأوتي بـ"باء" التعدية وجعل "زيد" مفعولًا، وضمير المتكلم فاعلًا، و"الباء" في قوله: "مذيلة بفريدة أخرى" ليست كذلك، كما هو ظاهر[1].

وأقول- مجيبًا عن "**الحَفِيدِ**" -: إنها كذلك، لأن المعنى أنها ثلاث فرائد، تجيء فريدة أخرى ذيلا لهن، فكأنه قيل: "ذالتهن فريدة أخرى"، ثم قال: "مذيلة بفريدة أخرى"، وذلك كاف في باب التعدية.

ويرد على تفسير "الشارح" التذييل [للفرائد][2]، بجعل الذيل لهن فريدة أخرى أن الذيل بعض ما أضيف إليه كما يفهمه كلام "**الصِّحَاحِ**" و"**القَامُوسِ**"، والفريدة الرابعة ليست بعضًا من الثلاث قبلها.

وأقول: بل "الذيل" قد يكون من غير الذي أضيف إليه نحو:"ذيلت هذا بهذا"، أي خطته به، وأوصلته به ذيلًا له.

وعلى تسليم كون الذيل لَابُدَ بعض ما أضيف إليه نقول:"لم لا يجوز تنزيل شيء منزلة الذيل لغيره لشيء ما مثل شدة الاتصال، فلشدة اتصال الفريدة بما قبلهَا نُزلت منزلة الجزء منه وشبهت بالذيل.

هذا، وكنت أول مطالعتي لهذا الشرح العصامي بعد قراءتي "**شَرْحَ المَلَوِي على المتن**" على "**شَيْخ الحَاج إبْرَاهِيم بَنْ يُوسُف**"[3] استشكل كلام "الشارح" في هذا المحل، وأتعجب منه قائلا: ما ألجأه إلى استشكال قول "المص": "مذيلة بفريدة أخرى"، حتى احتاج إلى الجواب؟، باستحداثه مع إمكان جعله من التجوز والتوسع، لجواز جعل "مذيلة" استعارة مصرحة تبعية، بأن يشبه "المص" الإلحاق بتطويل الذيل بجامع الزيادة في كل من الإلحاق والتطويل للذيل، واستعار للإلحاق التذييل الذي هو اسم لتطويل الذيل، واشتق منه "مذيلة" بمعنى ملحقة، فحينئذ يندفع قول "الشارح": "وبعد لم يتبين...الخ"، وقوله: "كأنه مستحدث"، اللهم أن يقال: "معنى قوله: "مستحدث"، متجوز به بأن ورد "التذييل" في لغة العرب كما مر، ثم استعمله "**المُصَنِّفُ**" بذلك المعنى الذي ذكره – أي "الشارح"- فهو معنى حادث .

وقد سبق الكلام على كون المجاز موضوعًا أم لا، وأيضًا ورد في اللغة "رداء مذيل"، أي طويل الذيل كما مر، فتحمل عبارة "المص" عليه، أي: طويلة الذيل مصاحبة بفريدة أخرى، أو طال ذيلها بفريدة أخرى، تأمل.

[قوله: "و مذيلة" هو بالنصب بدليل تفسير "الشارح" له بالمنصوب، إذ قال: "أي مجعولا"، فهو حال من "ثلاث" لإضافته أو من "فرائد"، ولو مضافًا إليه، لأنها نفس الثلاث، ويجوز أن لا يجعل قوله: "مذيلة" منصوبًا، فلا يفسر بالمنصوب بل مجرور نعت "ثلاث" أو "فرائد"، أو مرفوع خبر لمحذوف أي "هي"، أو: "هن مذيلة"][4].

1- ينظر: المصدر السابق، ص: 93.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- وقد سبق ترجمته في قسم الدراسة.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

أو"كأن" في كلام "الشارح" جاءت على طريق الاحتمال أو القطع، وكل من الاحتمال والقطع يصح جوابًا.

(**لِبَيَانِ أَنَهُ**): أي الشأن (**هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المُشَبَّهُ**): المستعار له، (**فِي الاسْتِعَارَةِ**): الملتبسة، (**بِالكِنَايَةِ مَذْكُورًا بِلَفْظِهِ المَوْضُوعِ لَهُ**،): أي للمشبه (**أَمْ لَا**): أقول: حق العبارة أن يؤتى بـ"أو" بدل "أم"، أو بالهمزة بدل "هل"، لأن "أم" هنا متصلة، لعدم استغناء ما بعدها عما قبلها، لا منقطعة لأن معناها الإضراب، وهو لا يناسب هنا، و"أم" المتصلة لا تستعمل مع "هل" إلا شذوذًا.

قال المحقق "**عَبْد الحَكيم**"[1] في "**حَاشِيَةِ التَّلْخِيصِ وَشَرْحِهِ للسَعْدِ**": (حيث استعمل "**السَّعْدُ**" مثل عبارة "المص"ما نصه: (قوله: "أم" منقطعة كان المتردد، ينتقل من الاستفهام لحكم آخر[2].

وفي"**الرَّضِي**": "قال: "**سيبويه**"[3] في قولك: أزيدٌ عندك أم لا ؟ منقطعة، لأن ظن السائل أن زيدا عنده فاستفهم، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أن ليس عنده، فقال: أم لا. وإنما عدها منقطعة، لأنه لو سكت عن قولك: أزيد عندك؟ لعلم المخاطب أنه يريد: "أهو عندك أم ليس عندك"، فلا بد أن تكون لقولك: "أم لا"، فائدة متجددة، وهي تغيير ظن كونه عنده، إلى كون ظنه ليس عنده، وهذا إضراب"[4] انتهى.

وإن كانت منقطعة جاز استعمالها مع "هل"، فإنها تستعمل مع جميع أسماء الاستفهام و"الهمزة" و"هل". فافهم، فإنه قد ذل فيه الإقدام)[5].

- والمتصلة: هي الواقعة بعد همزة التسوية أو بعد همزة يطلب بها و بـ"أم" تعيين أحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت، نحو: "أزيد عندك أم عمرو؟" فيجاب: بـ"زيد" أو"عمرو"، لا بـ"نعم" أو بـ"لا".
- والمنقطعة: هي الخالية عما ذكر، ولا يفارقها معنى الإضراب، ثم تقتضي معه استفهاما حقيقيًا أو إنكاريًا، وقد لا تقتضي استفهاما أصلًا، ف "أم" المتصلة إنما يعطف بها عند طلب التصور، وذلك لا يكون

1- ورد في الأصل: "عبد الحكم"، وهو تصحيف من الناسخ، والصواب ما أثبتناه. وهو عبد الحكيم بن شمس الدين. محمد السيالكوتي، البنجابي، الهندي، الحنفي. ولد بسيالكوت التابعة للاهور، فقيه، مشارك في أنواع من العلوم. من مؤلفاته: "حاشية على تفسير البيضاوي"، و"حاشية على شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني"، و"حاشية على المطول"و"فيض الفتاح على تلخيص المفتاح". توفي سنة: 1067هـ. ينظر: الأعلام: 283/3. و معجم المؤلفين: 95/5. وهدية العارفين: 504/1.

2- ورد في الأصل: "ءاخر". وعبارة الأصل: ("قوله أم لا": منقطعة كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر، في الرضي: "قال سيبويه: "أم" في قولك: أزيد عندك أم لا، منقطعة كان عند السائل أن زيدا عنده فاستفهم، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: أم لا، و إنما عدها منقطعة لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك؟ لعلم المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك؟ فلا بد أن يكون لقولك: "أم لا" فائدة متجددة، وهي تغيير ظن كونه عنده، إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع و الإضراب" انتهى. وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل، فإنها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام، فافهم فإنه دقيق قد زل فيه الإقدام). حاشية السيالكوتي على كتاب المطول، عبد الحكيم السيالكوتي، منشورات الرضي، قم، ص: 100.

3- ورد في الأصل: "س".

4- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: يحيى بشير مصري، ط01، 1996م، ج2، ص: 1341.

5- حاشية السيالكوتي على كتاب المطول، ص: 100.

بـ"هل"، لأنها لطلب التصديق فقط، وأما المنقطعة فإنها تعطف عند كل من الطلبين. ومحل بسط ذلك **كتب النحو**[1].

1- ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب،ج2، ص: 1334-1343.

الفَرِيدَةُ الأُولَى

[فِي الاسْتِعَارَةِ المَكْنِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ][1]

أي هذه الفريدة الأولى، أو اقرأ، أو حقق الفريدة، أو ابحث في الفريدة الأولى، فحذف المضاف ونصب المجرور بناء على جوازه سعة، **[(178/و)]** ولكن ضعيcف لا يصار إليه مع إمكان الأولين، والأول أولى، ويضعف جعل "الفريدة" مبتدأ، و "ذهب السلف" إلى آخرها خبره لم يحتج لرابطٍ، لأنها نفس المبتدأ معنًى. وإن قلت: ما المراد بقوله: الفريدة الأولى ؟

قلت: مراده الفريدة الأولى من الفرائد الثلاثة المذيلة، لأن هذه الثلاث هي المقصودة، والرابعة المذيل بها تابعة، هذا هو الأظهر، ويجوز أن يكون المراد الفريدة الأولى من الأربع باعتبار الفريدة المذيل بها، قيل: ويؤيده وصف "المصنف" الثلاث بالرابعة المذيل بها.

(**ذَهَبَ السَّلَفُ**): أي القدماء، وهو لغة: من تقدم من آبائك أو أقاربك، فسمي القدماء بذلك لأنهم آباء في التعليم كما "**لْلْمَلَوِي**"[2]، وهو قريب مما "للشارح"، والظاهر أنه اسم جمع "سالف" من "سلف يسلف سلفًا"، كـ"طلب يطلب طلبًا"، أي "مضى"، وجمع السلف"أسلاف" و"سلاف"، والقياس الأول.

(**يُرِيدُ**): "المصنف" (**بِهِ**) أي: بلفظ "السلف" (**مَنْ تَقَدَمَ**): العلامة ("**السّكّاكي**"): يعدون تقدم لأنه بمعنى سبق، وهذا أولى من جعل المنصوب كـ"**السّكّاكي**" هنا منصوبا على نزع الخافض، أي: على "**السّكّاكي**".

ومراد "الشارح" كما هو ظاهر من سبق "**السّكّاكي**" لا من سبقه معه، ولا من سبقه ومن معه في زمانه، بدليل أنه سيقرر له مذهبا، ويحتمل أن "المص" أراد بـ"السلف" ما يشمل من سبقه مطلقًا، قبل "**السّكّاكي**" و"**الخَطِيب**"، أو قبلهما أو معهما، إلا "**السّكّاكي**" و"**الخَطِيب**"، لأنه سيقرر لكل منهما مذهبًا غير مذهب السلف. وإنما عبر بـ "يريد" إشارة إلى أن إطلاق السلف على من تقدم من العلماء خلافُ الظاهر، وخلاف المتبادر من لفظ "السلف"، لأن معناه الحقيقي: من تقدم الإنسان من آبائه وأقاربه.كما يأتي "للشارح".

(**وَ**) السلف (**هُوَّ فِي اللّغَةِ**): لغة العرب، (**مَنْ تَقَدَّمَ**) لـك (**مِنْ آبَائِكَ وَ**) من (**أَقْرِبَائِكَ**): بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر الراء، بعدها ألف بعد الألف همزة جمعُ "قريب"، ويجمع على "قرائب".

قال في "**القَامُوسِ**" – ما حاصله–: السلف محركةً: (من يقدمك من آبائك و قرائبك)[3].

والأقارب جمع "أقرب"، وجمـع "قريب" على "أقرباء" شاذ، كما يقتضيه "**التَّوْضِيحُ**"[4]، وقليل على ما تقتـضيه

1– ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 75.

2– ينظر: مخطوط حواشي على شرح الاستعارات السمرقندية للملوي، ص: 23.

3– القاموس المحيط (سلف)، ص: 820.

4– قال ابن هشام في أبنية الكثرة: (السادس عشر: "أَفِعِلَاءْ" –بكسر ثالثه– وهو نائب عن "فُعَلَاء"، في المضعف، كَشَدِيد، و عَزِيز، وفي المعتل، كـ: "وَلِيٍ"، و"غنيٍ"، وشذ في نحو: نَصِيبٍ، و صَدِيقٍ، و هينٍ). أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، ج4، ص: 320.

"**الأَلْفِيَّةُ**"[1]، لأن "أفعلاء" مطرد في "فعيل" بمعنى "فاعل"، مضعفًا كـ"شديد"و"أشداء"، و"عزيز"و"أعزاء"، أو معتل لام كـ"ولي" و"أولياء"، و"غني وأغنياء"، وشذ "أنصباء" و"أصدقاء" و"أهوناء"، جموع ["نصيب"][2] و "صديق" و"هين"[3].

(**وَ**)"المصنف"(**كَأَنَّهُ سمَّى**): ويحتمل رجوع ضمير "كأنه" للشأن، وضمير "سمى" "للمصنف"، ورجوعهما إليه أولى، وفي نسخة "سُمي" بالبناء للمفعول، فضمير "كأنه" للشأن.

(**أَهْلَ العِلْمِ المَاضِيَّةِ**): أنث نعت "أهل العلم" لتأويلهم بالجماعة أو بالطائفة.

(**سَلَفًا، لِأَنَّهُمْ آبَاءُ التَّعْلِيمِ**): حاصله أنه أطلق السلف على المتقدمين من علماء البيان، بناءً على تشبيههم بالآباء لمن بعدهم بجامع النفع والشفقة، حيث مهدوا العلم وضبطوه بالتأليف والإقراء، وأطلق عليهم اسم "الآباء" وهو "السلف"، فهو استعارة مصرحة أصلية.

وإضافة "الآباء" لـ"التعليم" من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، لأن التعليم سبب تسميتهم "آباء"، والمعنى كأنهم آباء للمتعلمين بسبب التعليم، ومصب الاستعارة كون التسمية لأجل أنهم مثل الآباء في النفع والشفقة، لا تسمية "المِصَنف" لهم سلفًا.

ويحتمل أن يكون من المجاز المرسل الذي هو بمرتبتين وعلاقته الإطلاق والتقييد، بأن انتقل من المتقدمين من "الآباء" و"الأقرباء" إلى مطلق المتقدمين، ثم منه إلى من تقدم من العلماء، ويحتمل أن لا تجَوُزَ أصلا، لأن "السلف" لغةً: مطلق من تقدم، والعلماء الماضون بعض من تقدم فهم سلف، كما تطلق "الرجال" مثلا على البعض.

وأما ما ادعاه "الشارح" و"**المَلَوِي**" من تخصيص السلف بـ"الآباء والأقرباء"[4]، [وهو ظاهر القاموس][5]، فغير مسلم على الإطلاق، وإنما ذلك إذا أضيف السلف إلى فرد، كما تشير إليه عبارة "**الصِّحَاحِ**"[6].

1– قال ابن مالك في الألفية:

وَنَابَ عَنْهُ "أَفْعِلَاءُ" في المُعَلْ لَامًا ومُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذاكَ قَلْ

– متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص: 104.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ص: 546/2.

4– قال أحمد الملوي: (السلف: أي القدماء، وهو لغة: من تقدم من آبائك، أو أقاربكَ، فسمي القدماء بذلك لأنهم آباء في التعليم). مخطوط الشرح الصغير المختصر علي الرساله السمرقنديه في الاستعارات، أحمد الملوي، ورقة: 13.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– قال الجوهري في الصحاح: (والقوم السلاف: المتقدمون، وسَلَفُ الرَجلِ: آباؤه المتقدمون، والجمع أسْلَافٌ، وسُلَافٌ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (سلف): 1376/2.

فإذا قلت: "قال سلفي مثلا"، فالمراد على الحقيقة الآباء والأقرباء، وأما إذا لم يضف لمفرد، كأن قلت: "قال السلف"، فمعناه[حقيقة][1] من تقدم من الآباء أو الأقرباء، أو غيرهم كما تصرح به عبارة "**الأَسَاسِ**" وغيره[2]، فلا حاجة إلى ما ذكره "الشارح" بقوله: "وكأنه...الخ".

غاية الأمر أن قرينة مقابلة السلف بـ"**السّكاكي**" و"**الخَطِيبِ**" تدل على أن المراد من تقدم عليهما، واقتصار "الشارح" على "**السكاكي**" لتقدم "السكاكي" على"**الخَطِيبِ**"، فالتقدم على "**السّكاكي**" يستلزم التقدم على "**الخَطِيبِ**".

ولكن قد يقال: تلك المقابلة تدل على أن المراد بـ"السلف" من عداهما، فمن تقدم على "المصنف"، ولا شك أن هذا أشمل من حمل "الشارح" السلف على من سبق "**السَّكَاكِي**".

هذا، (ولا يخفى أن قول "المصنف": "ذهب السلف"، نص على أن من ذكره بعد، هو مذهب السلف جزمًا، وحكم "الشارح" – المحقق للتلخيص "**السعد**" – بأنه **[(178/ظ)]** مفهوم من كلام السلف، حيث قال: "ومحصل ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدهما: ما يفهم من كلام القدماء، الثاني: ما ذهب إليه "**السَّكَاكِي**"، الثالث: ما أورده "المصنف"، يعني "**الخَطِيبَ**"[3].

وقد يقال: لما كان كونه مذهب السلف كالصريح في الفهم عن عبارة السلف، حتى إن الشارح "**السَّعْدَ**" في موضع آخر بعد نقل كلام "**الكشَّافِ**" في الاستعارة الواقعة في: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[4]، قال: "وهو صريح في أن الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك صريحًا المرموز إليه بذكر لوازمه"[5]، نَصَ على أنه مذهب السلف).كما "**للشِّيرَانْسِي**"[6].

وعبارة "**السَّعْدِ**" في "**الكَبِيرِ**":(قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا: "مخالب المنية نشبت بفلان"، استعارة بالكناية واستعارة تخييلية، لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلقان عليهما هذان اللفظان، ومحصل ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام القدماء، والثاني: ما ذهب إليه "**السَّكَاكِي**"، ويجيء بيانهما، والثالث: ما أورده "المصنف)[7] انتهى. ولم يذكر ذلك في "**الصَّغِيرِ**".

(**إِلَى أَنَّ المُسْتَعَارَ**) [(**بِالكِنَايَةِ**)][8]: أقول: الأولى أن يقول: " إلى أن الاستعارة بالكناية"، لوجهين:

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– قال الزمخشري: (قال: وسلف القوم: تقدموا سلوفًا، وهم سلف لمن وراءهم، وهم سلاف العسكر، وكان ذلك في الأمم السالفة، والقرون السوالف). أساس البلاغة (سلف)، ص: 475.

3– المطول على التلخيص، ص: 606.

4– سورة البقرة، الآية:27.

5– المطول على التلخيص، ص: 608.

6– ينظر: "حاشية الشيرانسي على شرح العصام على السمرقندية"، ولم أقف عليه.

7– المطول على التلخيص، ص: 606.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

– الأول: بموافقة قوله: "العقد الثالث في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية"، وقوله: "كأن هناك استعارة بالكناية"، وقوله: "لبيان أنه هل يجب أن يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورًا بلفظه الموضوع له أم لا"، وإذ قال: إلى أن المستعار بالكناية خالف ذلك، ولم يطابقه لفظًا. ولو قلنا بمطابقته معنى، بأن نجعل المستعار مصدرًا ميميًا بمعنى الاستعارة، فكأنه أحمل الخلاف في شيء، وفصله فيه وفي غيره.

– الثاني: أن الاسم المتفق عليه بين أرباب المذاهب الثلاثة هو "الاستعارة بالكناية"، لا "المستعار بالكناية"، لأن "**الخَطِيبَ**" لا يثبت مستعارًا بالكناية في الاستعارة بالكناية، لأن الاستعارة بالكناية عنده هي التشبيه المضمر في النفس، وإنما يثبته من قال: (إن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به، المستعار للمشبه في النفس، المرموز إليه بذكر لازمه من غير تقدير في نظم الكلام)[1]، وهو السلف، كما قال "**المُصَ**"، ومن قال: "إنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به إدعاءَ أنه عينه"، وهو "**السَّكَاكِي**"[2].

ويجاب بأن "المستعار" مصدر ميمي، بمعنى "الاستعارة":

وَكَاسْمِ مَفْـعُولٍ غَيْرَ الثَّلَاثَةِ صُغْ مِنْهُ لِمَا مَفْعَلٌ وَمِفْعِلٌ جُعِلَا [3]

بناءً على قياسه، وبأنه لما لم تكن الاستعارة بالكناية على مذهب السلف لفظًا حقيقيًا بل حكميًا، لم يبعد أن يتوهم عند ذكر الاستعارة دون المستعار أن الاستعارة بالكناية عندهم ليس إلا بالمعنى المصدري، دون اللفظ المستعار، إذ لا لفظ حقيقة هناك على مذهبهم، على أن يكون قوله: "لفظ المشبه به على حذف مضاف"، أي ذكر لفظ المشبه به في القلب وملاحظته، فعدل عما هو المشهور، أعني لفظ "الاستعارة" إلى لفظ "المستعار" لدفع هذا التوهم.

قال "**الشّيرَانْسِي**": (فاحفظه، فإنه من ملهمات الغيب)[4]، ثم إن ما ذكره "المص" نصٌ في أنه مذهب السلف، فينبغي أن يراد بالمستعار الأول المعنى المصطلح، وبالمستعار الثاني المعنى اللغوي للمستعار، لئلا يكون الحد دوريا. قال "**الشّيرَانْسِي**": (لكن لا يخفى أن هذا التوجيه إنما يتم لو كان المستعار بالكناية من مصطلحاتهم، وذلك غير ظاهر، بل الظاهر أن مصطلحهم "الاستعارة بالكناية"، أو "الاستعارة المكنية" وبه يشعر إشعارا ما قول "المصنف"و حينئذ وجه تسميتها استعارة بالكناية، أو مكنية ظاهر)[5] انتهى.

1– شرح العصام على السمرقندية، ص: 75.

2– مفتاح العلوم، ص: 379.

3– ورد في الأصل:

وَكَاسْمِ مَفْـعُولٍ غَيْرَ ذي الثَّلَاثَةِ صُغْ مِنْهُ لِمَا (مَفْعَلٌ) وَ(مِفْعِلٌ) جُعِلَا

– شرح بدر الدين على لامية الأفعال، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010م، ص: 103.

4– قال ذلك "الشيرانسي" في الفريدة الثانية من هذا العقد. كما سيأتي. مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 26 (و).

5– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 24 (و).

(**لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ**): الذي لم يصرح به (**المُسْتَعَارُ**): بالرفع نعت لـ "لفظ"، ولا حاجة إلى كسره للمجاورة، (**لِلْمُشبَّهِ**): فالمشبه به هو مثل "السبع" الغير المصرح به في قولك: "أظفار المنية نشبت بفلان"، والمشبه "المنية" في المثال.

(**فِي النَّفْسِ**): نفس المتكلم المستعير، وهو متعلق بالمستعار الثاني، ويقدر تشبيه ظرف مثله، أي للمشبه فيه أو فيها، أي في النفس، أو متعلق بالمشبه، ويقدر مثله للمستعار كذلك، فهو متنازع فيه المستعار والمشبه.

(**المَرْمُوز**): أي المشار إليه بالرفع نعت ثاني للفظ "إليه"، أي إلى "ذلك اللفظ"، الذي هو لفظ المشبه به المستعار للمشبه.

(**بِذِكْرِ لَازِمِ**): معنَا(**هُ**) قرينة على نفس اللفظ، وعلى إرادة المعنى المجازي منه، وذلك اللازم مثل "الأظفار" في المثال، و "ها" قوله: "بذكر لازمه"، عائدة إلى لفظ "المشبه به" على حذف مضاف كما رأيت، ولا بد من تقديره، لأن اللازم لازم للمعنى لا للفظ، وهذا أولى من عودها "للمشبه به" الذي هو معنى لفظ "السبع".

وأرجع "**المَلَوِي**" ضمير "إليه" إلى معنى لفظ المشبه به، والغاية واحدة، قال: (فالمقصود بقولنا: "أظفار المنية": استعارة السبع للمنية، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا: "رأيت أسدًا في الحمام"، إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار، أعني السبع، بل ذكر لازمه)[1].

(**مِنْ غَيْرِ تقْدِيرٍ فِي نَظْمِ الكَلَامِ**): أي في تأليفه وتركيبه، لأن المقدر **[(179/و)]** في نظمه كالمصرح به فينافي الاستعارة بالكناية، لأن الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها المشبه به بل يضمر، ولذا سميت استعارة بالكناية، أو بالرمز إليه بلازمه، فلا يقدر"السبع" في نظم المثال المذكور.

[وقوله][2]: (**وذِكْرُ اللَّازِمِ قَرِينَةٌ عَلَى قَصْدِ**) لفظ (**المُشَبَّهِ بِهِ**): [جواب سؤال مقدر تقديره: كيف لا يكون مقدرا في نظم الكلام مع أن ذكر اللازم قرينة على تقديره فيه؟

فأجاب بأن ذكر اللازم قرينة على قصده، لكن من عرض الكلام لا من جوهره، فلا يكون مقدرًا في نظمه][3].

ونقول: أما كون ذكر اللازم الذي هو "الأظفار" في المثال قرينة على قصد لفظ المشبه به الذي هو "السبع" على المثال، فيظهر على أن استعمالنا اللازم الذي هو "الأظفار" في المثال فيما وضع له، وهو "مخالب السبع" التي يضرب بها في المثال، وأما إن استعملناه في غير ما وضع له بل في ملائم المشبه به الموهوم كما ذهب إليه "**السّكاكي**" في جميع مواد قرينة الاستعارة بالكناية على ما هو المشهور عنه، وكما ذهب إليه "**الزَّمَخْشَرِي**" في بعض موادها، مثل ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[4]، بأن نستعمل "الأظفار" في المثال في شيء نخيله لـ"المنية" شبيه بـ"أظفار السبع"، فغير ظاهر.

1- مخطوط الشرح الصغير المختصر علي الرساله السمرقنديه في الاستعارات، أحمد الملوي، ورقة: 14.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- سورة البقرة، الآية: 27.

(**مِنْ عُرْضِ الكَلَامِ**): [متعلق بـ"قصده"][1]، بضم العين وسكون الراء، أي من جهة الكلام وجانبه وسياقه، لا من جوهره وذاته، ويجوز ضم العين والراء معًا، فذكر اللازم لينتقل منه إلى المقصود، الذي هو تشبيه المنية بالسبع كما هو شأن الكناية، والمستعار لفظ السبع الذي لم يصرح به، والمستعار منه هو "الحيوان المفترس"، والمستعار له هو "المنية" واللازم "الأظفار"، وذلك في المثال المذكور.

ومذهب السلف هذا صححه بعض المتأخرين واختاره، وبه يشعر كلام "**الكَشَّافِ**" في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[2].

قال صاحب "**جَوْهَرَةِ العُقْيَانِ**": (الاستعارة بالكناية: أن تذكر المشبه وتريد المشبه به، وتدل على ذلك بإضافة شيء من لوازمه إلى المشبه، مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تُفْرِدَهَا بالذكر مضيفًا إليها الأنياب والمخالب قائلًا: "**أنيابُ المنيةِ قدْ نشَبَتْ بفلانٍ**"، ونحوه: "**لِسَانُ الحَالِ نَاطِقٌ بِكَذَا**"، و"**زِمَامُ الحُكْمِ بِيَدِ فُلَانٍ**"، وقول "**لَبِيد**":

..... إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشِّمَالِ زِمَامُهَا [3]

ومنه ظاهر قول "**الهُذَلِي**":

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ..... [4]

انتهى)[5].

وأقول: إما مذهب رابع في الاستعارة بالكناية، وإما هو مذهب السلف، وفسره على المعنى المصدري للاستعارة، ولم يذكر "**الأَخْضَرِي**"[6] [في نظمِهِ][7] سوى مذهب "**الخَطِيبِ**"[8].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– سورة البقرة، الآية: 27.

3– وتمامه من رواية الديوان:

وَغَدَاةِ رِيحٍ قَدْ وَزَعَتْ وَقَرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشِمَالِ زِمَامُهَا

والبيت من بحر "الكامل"، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، ط01، 1962م، ص: 315.

4– وقد سبق تخريج البيت.

5– ينظر: مفتاح العلوم، ص: 379.

6– الأخضري: هو عبد الرحمن بن محمد الأخضري: علامة جزائري، مشارك في أنواع من العلوم. ولد سنة 918هـ ببنطيوس (من قرى بسكرة). من آثاره: "السلم" و"شرحه" في المنطق، و"الجوهر المكنون في ثلاثة فنون" في البلاغة. توفي سنة 983هـ. ينظر: إيضاح المكنون :1/384–456، معجم المؤلفين: 5/187.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، ص: 2/998. الأعلام: 4/108.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8– ينظر: الجوهر المكنون في صدفِ الثلاثة الفنون، عبد الرحمن بن صغير الأخضري، تحقيق: محمد بن عبد العزيز نصيف، مركز البصائر للبحث العلمي، ص: 38.

وذكر "**الطَّبْلَاوِي**" المذاهب الثلاثة، واختار مذهب السلف، إذ قال:

فَـالْمُستـعَارُ عِنْدَمَـــنْ تَقَدَّمَـــا لَفْـظٌ مُـــشبَّهٌ بِـهِ يَـجْرِي لِمَا
شُبِّـــهَ فِـي النَّفْـــسِ لَهُ أُشِـــيرَا بِـــذِكْرِ لازِمٍ وَلَـــوْ تَقْـدِيـرَا
فِي النَّظْمِ وَالمُخْتَارُ فِي الإِنْصَافِ هذَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الكَـــشَّافِ [1]

واشترط صاحب "**عَرُوسِ الأَفْرَاحِ**" في اللازم أن يكون مساويًا، لأن اللازم غير المساوي لا يُدَل به على المشبه،. أي لا يفهم منه، وفيه مع مخالفته في إطلاق الجمهور نظر، لأن المراد اللازم العرفي لا ما يبحث عنه علماء الميزان[2].

وإنما اختار مذهب السلف لسلامته من الاعتساف، ولأن الاستعارة حينئذ أقرب إلى الضبط، لأنها كلها حينئذ المشبه به المستعمل في المشبه.

(وأما "**عَبْدُ القَاهِرِ**" فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية، وإنما دل على أن في قولنا: "أظفار المنية" استعارة، بمعنى أنه يثبت للمنية ما ليس لها، على تشبيهها بمثال الأظفار وهو السبع، وهو قريب مما ذكره "**الخَطِيبُ**" في التخييلية.

قال "**عَبْدُ القَاهِرِ**" في "**أَسْرَارِ البَلَاغَةِ**": "الاستعارة على قسمين: أحدهما: أن ينقل الاسم عن مسماه إلى أمر متحقق يمكن أن ينص عليه أو يشار إليه، نحو: "رأيت أسدًا"، أي رجلًا شجاعًا، والثاني: أن يؤخذ الاسم عن حقيقته، ويوضع موضعًا لا يتبين فيه شيء يشار إليه فيقال: هذا هو المراد بالاسم، كقول "**لَبِيد**:

وَغَدَاةَ ريحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشِّمَالِ زِمَامُهَا [3]

جعل لـ"الشمال" "يدًا" من غير أن يشير إلى معنى، فيجري عليه اسم اليد.

ولهذا لا يصح أن يقال: "إذ أصبحت بشيء مثل اليد للشمال"، كما يقال:"رأيت رجلًا مثل الأسد"، وإنما يأتي لك التشبيه في هذا بعد أن تغير الطريقة فتقول: "إذ أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه الملك في تصريف الشيء بيده"، فيجد التشبيه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف إليه، لأنك تجعل "الشمال" مثل "ذي اليد" من الأحياء، فيجعل المستعار له أعني "الشمال" مثلا ذا شيء، وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء".

وقال أيضًا: "لا خلاف في أن لفظ "اليد" استعارة، مع أنه لم ينقل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئًا بـ"اليد"، وإنما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدًا"). كما حكاه "**السَّعْدُ**"[4].

1- منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 03.

2- ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ص: 186.

3- وقد سبق تخريجه.

4- المطول على التلخيص، ص: 608-609.

(**وَلَا بُعْد**): بضم الباءِ وسكون العينِ، ويجوز فتح الباءِ والعينِ، والفعل "بعد" كـ: "كَرُم" بضم العين، و"بَعِد" كـ: "فَرِح"، بكسرها (**فِيهِ**): أي في مذهبِ السلفِ، أو فيما ذكر من أن المستعار عند السلف بالكناية هو لفظ المشبه به...الخ، أو في قصده من "عُرْضِ الكلام من غير تقدير في نظمه"، وقد يؤيد هذا الآخر قوله: (**عِنْدَ مَنْ شَاهَدَ الإِشَارَةَ إِلَى المَعَانِي العُرْضِيَّةِ**): بضمِ العين وسكون الراءِ، أو ضمهمَا معًا، أي إلى المعاني **[(179/ظ)]** التي تفهم من عرض الكلام، أي: من جهته.

(**وَصَدَقَ**): بتشديد الدال، ومفعوله محذوف أي: صدق العلماء للعلم به، ولعدم تعلق الغرض به، فـ"الباء" في قوله:(**بِمَحَاسِنِهَا المُرْضِيَّةِ**): ظرفية أي: صدقهم في محاسنها...الخ، أو "الباء" زائدة و"محاسن" مفعول به على حد: ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[1]، على ما تقرر في محله أو أستعمل"صدق" لازما، وفي ذلك استعارة بالكناية: إذ شبه المعاني العرضية بحسناء ذات جمال تشبيها مضمرا في النفس والمشاهدة، وإثباتها تخييل، والإشارة في "المحاسن" ترشيح، واقتصر "**الصَّبَّانُ**" في الترشيح على المحاسن[2].

و"**الحَفِيدُ**" جعل "الإشارة" ترشيحا أيضا، قال: (ويجوز أن يكون في قوله: "وصدق بمحاسنها المرضية" استعارة أيضا بالكناية، وإثبات المحاسن تخييلية)[3].

(**وَهَكَذَا**): أي: وكهذا المذهب [الأول][4] الذي هو مذهب السلف في جعل التشبيه معنى عرضيا غير مقدر في نظم الكلام.

(**المَذْهَبُ الثَّالِثُ**): الذي هو مذهب "**الخَطِيبِ**" (**الَّذِي جَعَلَهَا**): أي: الاستعارة بالكناية أو المستعار بتأويله بالاستعارة بالكناية، ونسب "الجعل" للمذهب تجوزا، والجاعل حقيقة هو صاحبه، أي على حذف مضاف في قوله: "جعل"، أي جعل هو، أي "المذهب"، والأصل: جعلها صاحبه، فحذف "صاحب" ونابت عنه "الهاء"، فرجعت بضمير رفع فاستتر ذلك الضمير.

(**التَّشْبِيهُ المُضْمَرُ**) المستور (**فِي النَّفْسِ**): نفس المتكلم المستعير، (**المَدْلُولُ عَلَيْهِ**): دلالة التزام.

(**بِذِكْرِ**) المتكلم لِـ (**مَا يُلَائِمُ**): أي يطبق ويجانس، وهو "الأظفار" في المثال، (**المُشَبَّهَ بِهِ**) المستعار منه وهو"السبع" في المثال، (**مَبْنِيٌّ**) خبر ثان لـ"المذهب الثالث"، والأول متعلق"هكذا" معنى ولفظا، إن قلنا بتعليق الكاف، ومعنى إن قلنا بعدمه أو الأول نفس الجار والمجرور في قول أو الجار والمجرور، وللمتعلق في قول، أو الكاف إن جعلت اسما بناء على قياسه مطلقا، [أو مبني" خبر لمحذوف، أي"هو مبني"][5]، أو "المذهب" مبتدأ و"مبني" خبره و"كذا" متعلق به، بناءً على تعلق الكاف، أو بمحذوف وجوبا نعت لمصدر محذوف جوازا،

1- سورة البقرة، الآية: 195.

2- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 94.

3- المصدر السابق، ص: 123.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

و"الكاف" اسم نعت للمصدر، وتجوز الإشارة بـ"ذا" إلى البناء المفهوم مما مر، أي:"المذهب الثالث مبني هكذا"، أي كالبناء المذكور في كونه معنى عرضيا، أي المذهب الثالث،. وهو كون الاستعارة بالكناية التشبيه المضمر في النفس مبني على أن التشبيه مفهوم من عرض الكلام، لا من نظمه.

قال بعضهم: (والدلالة المفهومة من عُرضِ الكلام دلالة خارجية لا لفظية)، ويجوز كون "كذا" متعلق بمحذوف حال أو الكاف اسم حال، والحالية من المذهب إذا أجزناها من المبتدأ، أو هي من ضمير مبني.

هذا، ولا يخفى أن المذهب الثاني الذي هو مذهب "**السّكّاكِي**" الذي هو أن الاستعارة بالكناية لفظ مشبه المستعمل في المشبه به، بادعاء أنه عينه. (**مَبْنِيّ عَلَى جَعْلِ التَّشْبِيهِ مَعْنًى عُرْضِيًّا، لَا مُقَدَّرًا فِي نَظْمِ الكَلَامِ**): أيضا، فاقتصار "الشارح" في ذلك البناء على المذهب الأول والثالث مما لا ينبغي، ولعل كلامه هنا مبني على ما أسلفه من أن القرينة على مذهب "**السّكّاكِي**" إنما تدل على تقرر الإتحاد لا على التشبيه وأنت خبير بما فيه.

(**وَ"حِ"**): وفي بعض النسخ "حآ" وهو اختصار من "حينئذ" وبه يقرأ، وإنما هو اختصار في الخط لا في اللسان، وفي بعض النسخ: "وحينئذ"، والحين متعلق بظاهر قدم للحصر، أي: "وحين إذ ذهب السلف إلى هذا"، فحذف: "ذهب السلف" مع متعلقه الذي هو قولنا: "إلى هذا"، وعوض عنه التنوين.

(**وَجْهُ تَسْمِيَّتِهَا**): أي تسمية المستعار بالكناية، وأنثه باعتبار المفعول الثاني الذي هو قوله: (**اسْتِعَارَة**): لأنه أصله الخبر، وأصل الأول المبتدأ، وقد تقرر أنه يجوز تأنيث ضمير المذكر المخبر عنه بمؤنث، وأن بعضا اختاره وتذكير ضمير لمؤنث المخبر عنه بمؤنث، وأن بعضا اختاره وأنثه لتأويل المستعار بالكناية بمؤنث، وهو قولك:"الاستعارة بالكناية"، لأنهما بمعنى، ويجوز رجوع الضمير إلى الاستعارة بالكناية في قوله: "العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية"، وكذا الضمير في قوله: "ذهب"**السّكّاكِي**" إلى أنها"، وقوله: "ذهب "**الخَطِيبُ**" إلى أنها"، في أولى الفريدتين الآتيتين.

ويؤيد ذلكَ أَن ما في الفرائد الثلاث تفصيل لقوله: "في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية"، ولقوله: "ولنتعرض لها"، أي: للاستعارة بالكناية في ثلاث فرائد وهو أحسن، فكأنه قال: ما وجه تسمية الاستعارة بالكناية استعارة (**بِالْكِنَايَةِ**): ظاهر، إلا حين إذ ذهب السلف إلى ذلك.

(**أَوْ**): استعارة مكنيا عنها، أو (**مَكْنِيَّة، أَيْ: اسْتِعَارَة مَكْنِيَّة**): أي فيقدر المعطوف لفظ "استعارة"، بقرينة ذكره في الاسم الأول، أعني قوله: "استعارة بالكناية"، لا أنه عطف "مكنية" على "بالكناية"، فتسحب الاستعارة من حيث العطف، لئلا يلزم العطف على جزء الاسم، والمحذوف لقرينة في قوة المذكور صراحة، فلا يرد على "المصنف" أنه حذف جزء العلم، في غير مواضع جواز حذفه.

على أن "**جَارَ الله**" نص في تفسير سورة البقرة على جواز حذف جزء العلم، وعلى أنه أيضا قد لا نسلم أن قولك: "استعارة بالكناية" و "استعارة مكنى عنها" و"استعارة مكنية" أعلام، ولو سلمنا العلمية، لكن يجوز حذف جزء العلم المشتهر، فانظر ما مر **[(180/و)]**.

وإنما قلنا: أي استعارة مكنية، (**لِأَنَّ الِاسْمَ**) الآخَر [بفتح الخاء][1] للاستعارة المكنى عنها، (**هُوَ المَجْمُوعُ**): مجموع قولك: استعارة مكنية، (**لَا مُجَرَّدُ المَكْنِيَّةِ**): كما أنه ليس مجرد الاستعارة.

وإن قلت: لو أثبت الشارح لفظ "استعارة" قبل قول "المصنف": "مكنية" وبعد "أو"، لأفاد أن الاسم هو المجموع وكان أخصر، لأنه حينئذ لا يحتاج إلى "أي"، ولا إلى قوله ثانيا: "مكنية".

قلت: نعم، لكن لما أراد التصريح بأن الاسم هو المجموع لا مجرد المكنية لأنه أولى لإفادته ذلك نطقا لم يفعل ذلك، بل أتى بـ"أي" التفسيرية وأثبت لفظ "استعارة" بعدها وأعاد قول "المصنف": "مكنية"، ولو أثبت لفظ "استعارة" قبل قول المصنف:"مكنية"، وبعد قوله: "أو"، لم يحتج بعد ذلك إلى أن يقول: "أي استعارة بالكناية"، فلا يقوله، فإذا لم يقله لم يصح له أن يقول: لأن الاسم هو المجموع لا مجرد المكنية"، لأنه حينئذ لا يظهر كون قوله: "لأن الاسم...الخ"، تعليلا لتقدير الاستعارة، قيل: "مكنية"، كذا ظهر لي سؤالا وجوابا.

وإن قلت: لم قال: لأن الاسم هو المجموع؟، ولم يقل: لأن العلم هو المجموع ؟

قلت: لاحتمال كون قولهم: "استعارة مكنية" مثلا غير علم كما مر، بل اسم جنس، وحكم اسم الجنس حكم العلم في منع العطف على جزءه إلا في نحو: "عبد الله" علما، وفي منع حذف جزئه في غير نداء ترخيمي أو ضرورة أو نحوهما، على أن هذه إما حذف الحرف أو الحرفين.

(**ظَاهِرٌ**): لا إشكال فيه، أما ظهور تسميتها استعارة، فـ(**لِأَنَّهُ**): أي المستعار بالكناية أو لفظ الاستعارة بالكناية، أو ما ذكر من الاستعارة بالكناية أو الشأن، وعليه فـ"استعارة" خبر لمحذوف، أي "هي استعارة" أي: "استعارة بالكناية".

(**اسْتِعَارَةٌ بِالمَعْنَى المُصْطَلَحِ**): عليه عند علماء البيان، وذلك المعنى المصطلح عليه هو: "استعارة لفظ لغيره"، فإطلاق لفظ الاستعارة الذي هو مصدر على اللفظ المستعار مجاز لغوي، أمر عرفي حقيقي مصطلح عليه عند علماء البيان، استعمل لفظ المشبه به في المشبه الذي هو غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، (**و**): أما ظهور وجه وصفها أو تسميتها مكنية أو مكنيا عنها و الإتيان[بقولهم][2]: "بالكناية" بعد قولهم: "استعارة"، فلان لفظ "الاستعارة" الذي هو المستعار الذي هو الاستعارة بالكناية المذكورة (**مُلْتَبِسٌ**) [أي مقترن][3] (**بِالْكِنَايَةِ، بِمَعْنَى**

1- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

اللّغةِ، أَيْ الخَفَاءِ): أي بالمعنى اللغوي الذي هو الخفاء بقرينة قوله: بالمعنى المصطلح [أي بمعناها الكائن في اللغة، فالإضافة بمعنى"في"][1].

و"**الكِنَايَةُ**" لغة: الخفاء كما ذكر، وذلك الاسم المستعار قد خفي وأضمر ولم يصرح به، والإشارة إلى الشيء، وقد أشير إلى ذلك المستعار بذكر لازمه.

وفي قول "الشارح": "ملتبس بالكناية"، إشارة إلى أن "الباء" في قولهم: "الاستعارة بالكناية" للملابسة، ولكن المراد بـ"الملابسة" الإلصاق أو المصاحبة، فلا يرد ما ذكره "**يَس**"[2] من أن الملابسة ليست من معاني "الباء"[3]، على أنا لا نسلم الليسية، فانظر "**كُتُبِي النَّحْوِيَّةَ**".

(وَلَكَ): أيها المخاطب الصالح للخطاب في هذا الفن، أي مخاطب كان [وجه آخر وهو][4] **(أَنْ لَا تَتَجَاوَزَ**[5] **اللُّغَةَ)**: العربية الاصطلاح في وجه التسمية، بأن تقتصر على المعنى اللغوي في الجزأين من قولهم: "الاستعارة بالكناية" وفي الجزأين، ومن قولهم: "استعارة مكنية" وفي الجزأين من قولهم: استعارة مكنى عنها، أما في الاستعارة، فبأن تجعل إطلاقها على اللفظ المستعار [لاتصافه بها أو][6] للمبالغة، كـ"القصد" بمعنى "المقصود"، و"الخلق" بمعنى "المخلوق"، و"اللفظ" بمعنى "الملفوظ".

[وأما في الكناية ومكنية ومكني، فالكناية لغة: الخفاء والإشارة][7]، وذلك هو المتبادر من عبارة "الشارح"، لأنه بعد ذكره الوجه الذي لفق من الاصطلاح واللغة، الذي هو تفسير الاستعارة بالمعنى المصطلح، والكناية بالمعنى اللغوي.

قال: "ولك أن لا تتجاوز اللغة"، بمعنى: ولك أن لا تتجاوز اللغة أصلا، لا في[تفسير][8] الجزء الذي هو الاستعارة ولا في تفسير الجزء الذي هو الكناية أو مكنية أو مكني من قولك: "مكني عنها"، بأن قولك: "مكني عنها" بأن تقتصر في تفسيرهما جميعا على المعنيين اللغويين المذكورين اللذين هما تفسير "الاستعارة" بالمستعار على حد "الخلق" بمعنى "المخلوق"، وتفسير "الكناية" ونحوها بالخفاء والإشارة.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- يس: هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر الحمصي، الشهير بالُعليمي. نحوي، بياني ومتكلم. ولد بحمص، ونشأ بها. من آثاره: "حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني"، و"حاشية على شرح الاستعارات." توفي بمصر سنة: 1061هـ. ينظر: الأعلام 130/8. وخلاصة الأثر: 491/4. ومعجم المؤلفين: 177/13.

3- حاشية يس العليمي على الألفية، ومعه شرح ابن مالك للكافية، المطبعة المولوية بفاس الكبرى، 1327هـ. ج1، ص: 354.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- والعبارة وردت: (وملتبس بالكناية، بمعنى اللغة، أي الخفاء، ولك أن لا تجاوز اللغة. فافهم). شرح العصام، ص 76.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ولا يخفى أن الوجه الملفق فيه مجاوزة اللغة في تفسير أحد الجزأين الذي هو الاستعارة، إذ فسرت بالمعنى المصطلح والمتبادر عند الإطلاق، حمل الفرد على الكامل، وعدم التجاوز الكامل هو عدم التجاوز في الجزأين أصلا. وهذا الذي حملنا عليه كلام "الشارح" أظهر وأولى، من حمل "**الحَفِيدِ**"[1] و"**الزّيبَارِي**"[2] على وجهين:

أحدهما: [وهو الذي صدرا به][3] أن يكون متمما لمقوله وملتبس بالكناية، بمعنى اللغة أي: كون الكناية بالمعنى اللغوي كاف في وجه التسمية، ولا حاجة إلى كونها بالمعنى المصطلح عليه كالاستعارة. أي: "ولك أن لا تتجاوز اللغة في خصوص الجزء الثاني الذي هو كون اللغة بمعنى الخفاء"، أي: أنه لا يشترط أن يكون الجزءان بالمعنى الاصطلاحي، بل يصح وجه التسمية ولو كان أحدهما بالمعنى اللغوي.

والثاني: وهو الذي أَخَرَاهُ، هو ما حملت عليه كلام "الشارح"، وهو الظاهر المتبادر من عبارة "الشارح"، وأشار بقوله: (**فَافْهَمْ**): فيما ترجاه "**الحَفِيدُ**" إلى الوجهين، ولعل "الشارح" **[(180/ظ)]** أشار به إلى الوجه الذي حملت به، أو الذي حملت عليه كلامه، لأنه يحتاج معه إلى تأويل الاستعارة بالمستعار، كتأويل الخلق بالمخلوق.

قال "**الشّيرَانْسِي**": ([قوله][4]: ولك أن لا تتجاوز اللغة،" الظاهر أن مراده أن لك أن لا تتجاوز في تسمية شيءٍ من الجزأين عن اللغة إلى الاصطلاح، بل تجعل وجه تسميتها استعارة أيضا بالمعنى اللغوي، لكن تحقق الاستعارة بالمعنى اللغوي من غير ذي الشعور كالمعنى الحقيقي في ما نحن فيه غير ظاهر، ويحتمل احتمالا بعيدا لفظا ومعنى، أن يكون معنى قوله: "ولك أن لا تتجاوز اللغة": و لك أن لا تتجاوز إلى اللغة من الاصطلاح في تسمية شيء من الجزأين، بأن تكون[5] "اللغة" منصوبا بنزع الخافض، ويكون وجه التسمية بالكناية أيضا المعنى الاصطلاحي للكناية، ويكون إشارة إلى ما سيأتي من تحقيقه الرابع في الاستعارة بالكناية، وإلى ما ذكره بعض أصحاب حواشي "**الكَشَّافِ**"، بناءً[6] على ما حمل عليه كلام "الشارح" المحقق "**لِلتَلْخِيصِ**" في "**شَرْحِهِ**

1– قال الحفيد في شرح العبارة: ("قوله: ولك أن لا تتجاوز اللغة".يحتمل معنيين، أحدهما: أن يكون متمما لقوله: "وملتبس بالكناية بالمعنى اللغوي"، أي كون الكناية بالمعنى اللغوي كاف في وجه التسمية، ولا حاجة إلى كونها بالمعنى المصطلح عليه كالاستعارة، والثاني: أنه يجوز لك الاكتفاء بالمعنى اللغوي، في كلا الجزأين، ولا يحتاج إلى التجاوز عنه إلى المعنى الاصطلاحي، فإطلاق الاستعارة على لفظ المشبه به الذي هو مستعار، إما على وجه المبالغة، كإطلاق الخلق على المخلوق، أو أنه يسمى استعارة لاتصافه بها، ولعل قوله: "فافهم"، إشارة إلى المعنيين). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 123.

2– الزيباري: حسن بن محمد بن إبراهيم الكردي، أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، الصهراني، النورديني، الشافعي، ولد بزيبار سنة: 1038هـ. عالم بالفقه الشافعي، أديب ولغوي، من مؤلفاته: "حاسية على شرح العصام للاستعارات". توفي العام: 1078هـ. ينظر: الأعلام: 173/5. ومعجم المؤلفين: 274/3. مخطوط: حاشية الزيباري على شرح عصام للاستعارات، حسن بن محمد الزيباري، (ضمن مجموع). مكتبة جامعة الملك سعود–قسم المخطوطات– ص: 51.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– ورد في الأصل: "يكون"، والصواب ما أثبتناه.

6– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

لِلْكَشَّافِ" على ما أسلفنا لك، وهذا الاحتمال لا ينافي كلامنا في تسمية الاستعارة بالكناية على مذهب السلف، وإن كان في نفسه بعيدا، ولعله أي الشارح لما ذكرنا أمر بالتأمل، أي بالفهم)[1] انتهى.

(**وَ**): أنت خير من ما مر لي، ومما مر "للشارح" ترجيح مذهب السلف.

و(**مِنْ وُجُوهِ تَرْجِيحِ هَذَا المَذْهَبِ**): الذي هو مذهب السلف (**أَنّ الاسْتِعَارَةَ**): [مطلقًا تصريحية أو مكنية، تحقيقية أو تخييلية][2] كما مر في كلامي (**حِينَئِذٍ**): وفي بعض النسخ: "**ح**"، أي" حين إذ بنينا على مذهب السلف أو قلنا به، أو حين إذ قلنا الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار بالمشبه في النفس المرموز إليه بذكر لازمه من غير تقدير في نظم الكلام، كما هو مذهب السلف.

(**أَقْرَبُ إِلَى الضَّبْطِ، لِأَنَّهَا كُلَهَا**): أي الاستعارة مطلقا (**حِينَئِذٍ**): فيه ما في "حينئذ" السابق من نسخ وتقدير.

(**المُشَبَّه بِهِ**) [أي لفظ المشبه به بقرينة قوله: "المستعمل"، لأن الاستعمال من عوارض الألفاظ][3]، (**المُسْتَعْمَلَ فِي المُشَبَّهَ**): ويبحث فيه بأننا لا نسلم أن الاستعارة التخييلية هي: لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، لأنها ليست كذلك عندهم، وإنما هي تجوز في الإسناد، بأن يثبت المشبه به للمشبه.

وإن أراد بالاستعارة التي هي كلها المشبه به المستعمل في المشبه الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز اللغوي كلها، لم ترد الاستعارة التخييلية، لأنها تجوز في الإسناد، لكن يرد أنه حينئذ لا يصلح مرجحا على مذهب "**الخَطِيبِ**"، لأن المكنية عنده ليست كذلك.

وأجيب بإمكان أنه لم يعتد بمذهب "**الخَطِيبِ**"، وبأن المراد حصر الاستعارة المقصودة لذاتها، وأما التخييلية فمقصودة لغيرها لأنها قرينة المكنية، ولأن مراده حصر الاستعارة التي هي من المجاز اللغوي، وأما التخييلية فمن العقل لأنها تجوز بإسناد ما للمشبه به للمشبه.

لكن يرد على هذا الآخر أنه لا يصلح مرجحا على مذهب "**الخَطِيبِ**"، فيدفع في ما قيل بإمكان أنه لم يعتد بمذهب "**الخَطِيبِ**" كما مر.

وأجاب "**الشِّيرَانسِي**": (بأن المراد بقوله: "إن الاستعارة حينئذ أقرب إلى الضبط" أن ما يصدق عليه تعريف الاستعارة حينئذ أقرب إلى الضبط. ولا يخفى أن تخييلية السلف لا يصدق عليها تعريف الاستعارة، وإن سموها استعارة، قال: لكن يرد عليه حينئذ أن الاستعارة بالكناية على مذهب "**الخَطِيبِ**" لا يصدق عليها تعريف الاستعارة على ما سيصرح به "المصنف)[4] انتهى.

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 24 (ظ).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 24 (ظ).

ومن وجوه ترشيح مذهب السلف أن وجه التسمية عليه ظاهر بخلاف مذهب "**الخَطِيبِ**" القائل بأنها: "التشبيه المضمر في النفس"، فإنه لا يظهر عليه وجه التسمية، إذ لا لفظ مستعار حينئذ، ولم يذكر "الشارح" [هذا الترجيح][1]، لإشعار قول "المص": "وحينئذ وجه تسميتها...الخ" به، ومن وجوه ترجيحه سلامته من التعسف ومن وجوه ترجيح هذا المذهب (**وَكَفَى شَاهِدًا**) [على ترجيح مذهب السلف وصحته][2](**لِقُوَّتِهِ**): أي هذا المرجح الذي أردنا ذكره (**أَنَهُ**) أي: هذا المذهب السلفي (**إِلَيْهِ**): فقط (**ذَهَبَ "صَاحِبُ الكَشَّافِ"**): الإمام المحقق والهمام المدقق "**جَارُ اللهِ**".

(**لَا إِلَى غَيْرِهِ**): أي غير المذهب السلفي (**وَلَوْ**): كان ذهابه إلى غَيْرِهِ (**احْتِمَالًا**): أي محتملا [أو ذهابَ احتمالٍ][3]، فلا يلتفت إليه، لأن الاحتمال الضعيف الذي لا قرينة عليه لا يعول عليه، لأن الظاهر المتبادر أنه لم يذهب إلى غيره لتصريح "**السَّعْدِ**" وغيره بأن ما ذكر مذهبه، فاحتمال أنه ذهب إلى غيره أيضا مجرد خيال لا يلتفت إليه إلا ذو خيال، ولا يعول عليه إلا مقيد بحبال، لقلة تفكره وتدبره أن "**صَاحِبَ الكَشَّافِ**" لم يذهب إلى غيره لا ذهابا مقطوعا به ولا ذهابا محتملا، ولو كان ذهاب صاحب "الكشاف" إليه احتمالا غير مقطوع به لكفى شاهدا لقوته، ولو كان ذهابه إلى غيره محتملا لا يلتفت إليه، لأن الظاهر [أنه][4] لم يذهب إلى غيره وأنه ذهب إليه فقط لتصريح "**السَّعْدِ**" في "**كَبِيرِهِ**" بأن كلامه صريح في أن المستعار: "هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه".

وتصريح "**السَّعْدِ**" وغيره بذلك، يقوي تعلق قول "الشارح": "ولو احتمالا"، بالذهاب المنفي في قوله: "لا إلى غيره"، أي انتفى ذهابه إلى غيره ذهابا محققا وذهابا محتملا كما مر، وكما تعرفه من حلي عبارته، وإلا فمن الجائز تعلقه بـ"ذهب" في كلام "المصنف"، أي: ولو كان ذهابه إليه محتملا لكفى في كونه شاهدا لقوته، كما أشرت إليه بقولي: "ولو كان ذهاب "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" احتمالا غير مقطوع به لكفى شاهدا لقوته"، ويظهر من جواز ذلك احتمال التعلق بالمجموع الذي هو "ذهب" في كلام "المصنف"، و"الذهاب" المنفي في كلام "الشارح".

قال "**الشّيرَانْسِي**": (قوله: "لا إلى غيره **[(181/و)]** ولو احتمالا"، أي لا إلى غيره من المذاهب المشهورة في الاستعارة بالكناية، لئلا ينافي ذهابه إلى غيره من محتملات كلامه، لا من منصوصاته. يؤيده قول "الشارح" المحقق "**للتّلْخِيصِ**" بعد نقل مذهب السلف: وبهذا يشعر كلام "**الكَشَّافِ**" في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[5]، فلو كان المراد بغيره مطلق مغايرة أعم من المذاهب المشهورة، لم يتم قوله: "ولو

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– سورة البقرة، الآية: 27.

احتمالا"، بناءً على ما ذكرنا من معناه، إذ غاية الأمر لا يحتمل كلامه غير مذهب السلف من المذاهب المشهورة، ولا يلزم منه أن يحتمل معنى آخر بل يجوز أن يحتمل كلامه معنى آخر، ويكون ذلك المعنى هو المختار عنده في الاستعارة بالكناية)[1] انتهى.

قال "**السَّعْدُ**" في "**الكَبِيرِ**" – بعد ذكرِ مذهبه "**الخَطِيبِ**"[2]–: (فإن قلت: ما ذكره[3] "المصنف" من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو يبتنى على مناسبة لغوية، وكأنه استنباط منه، فما تفسيره الصحيح ؟

قلت: معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: "أظفار المنية" استعارة "السبع" "للمنية"، كاستعارة "الأسد" للرجل الشجاع في قولنا: "رأيت أسدا"، لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني "السبع"، بل اقتصرنا على ذكر لازمه [الذي هو "الأظفار"][4]، ليتنقل منه إليه [أي إلى المقصود الذي هو ذات السبع][5]كما هو شأن الكناية، فالاستعارة هو لفظ "السبع" الغير المصرح به والمستعار منه هو" الحيوان المفترس"، والمستعار له هو "المنية".

وبهذا يشعر كلام "**صَاحِبِ الكشّاف**" في قوله تعالى: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[6]، حيث قال:"شاع استعمال "النقض" في إبطال العهد من حيث تسميتهم الحبل بالعهد على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من لوازمه، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو:"شجاع يفترس أقرانه"، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد[أي بقرينة "الافتراس"][7]، هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه، لكنا قد استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية، بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد)[8] انتهى.

قال "**السّيِّدُ**": (وإن قلت: لو كان "النقض" مثلا مستعملا في إبطال العهد لم يكن شيء من روادف المستعار المسكوت عنه، أعني "الحبل" مذكورا، ولا يصح قوله: "ثم يرمز إليه بذكر شيء من روادفه"، فوجب أن يكون "النقض" ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روادف المستعار

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 24 (ظ) 25 (و).

2– تم تصويب العبارة على الحاشية اليسرى: "الخَطيبِ مذهبه".

3– ورد في الأصل: "ذكر"، الصواب ما أثبتناه.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– سورة البقرة، الآية: 27.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8– المطول على التلخيص، ص: 608.

المسكوت عنه، وحينئذ إثباتها للمستعار له على سبيل التخييل، فصح أن الاستعارة المكنية تستلزم التخييلية، و"**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" لا يقول بالاستلزام.

قلت: لما صرح باستعمال النقض في إبطال العهد علم أنه أراد بذكر الروادف ما هو أعم من أن يراد معناها الأصلي الذي هو الرادف الحقيقي، أو يراد ما هو مشبه بذلك منزل منزلته، فإن النقض من روادف الحبل، أما إذا أريد معناه الحقيقي فظاهر، وأما إذا أريد معناه المجازي فلأنه إذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادف "الحبل" أيضا، فالرادف على الأول مذكور لفظًا ومعنًى حقيقة، وعلى الثاني مذكور لفظًا حقيقةً ومعنًى إدعاءً، أو كلاهما يصح قرينة للاستعارة المكنية[1])[2] انتهى.

قلت: ما ذكره "**السَّعْدُ**" عن "**جَارِ اللهِ**" ليس [كله][3]بلفظه، والذي "**لِجَارِ اللهِ**" بلفظه [كله][4]في تفسير "سورة البقرة": ("النقض": الفسخُ وفك التركيبِ، فإن قلت: من أين ساغ استعمال النقض في إبطال العهد ؟ قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة، لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين، ومنه قول "**ابنِ التَّيْهَانِ**"[5] في "بيعة العقبة": ((**يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ القَوْمِ حِبَالًا وَنَحْنُ قَاطِعُوهَا، فَنَخْشَى إِنِ اللهُ أَعَزَّكَ وَأَظْهَرَكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ**))[6].

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه، ونحوه قولك: "شجاع يفترس أقرانه"، و"عالم يغترف منه الناس"، وإذا تزوجتَ امرأة فاستوثرها"، لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنهما "أسد" و"بحر"، وعلى المرأة بأنها فراش)[7] انتهى. ومعنى "استوثرها" أطلبها وثيرة، أي وطيئة مهيئة، أشار إلى أنها فراش.

قوله: "فنبهوك بتلك الرمزة على مكانه"، أي على أنه قد دخل في ذلك الجنس، وصار فردا من أفراده، [وعلى الحال الذي له، وهو أنه أثبت لغيره.][8].

1- ورد في الأصل: "استعارة بالكناية".

2- الحاشية على المطول شرح تلخيص المفتاح، ص: 376.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- ابن التيهان: أبو الهيثم مالك بن التيهان بن مالك بن عتيك، الأوسي، الأنصاري، بدري من صحابة رسول الله وأحد النقباء، وقيل أول من أسلم من الأنصار، واتفق أنه من السابقين إلى الإسلام فكان يكره عبادة الأصنام ويأنفها منذ طفولته وكان موحداً في الجاهلية. توفي العام: 20هـ. وقيل في معركة"صفين"، بين "علي" و"معاوية". ينظر: الطبقات الكبرى، ج 3، ص 448.

6- ورواية الكشاف: (يَا رَسُولَ اللهِ إِنَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ القَوْمِ حِبَالًا وَنَحْنُ قَاطِعُوهَا، فَنَخْشَى أن اللهَ أعز وجَل أعزك وأَظْهَرَكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ). تفسير الكشاف، ص: 68. والحديث أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ج3، ص: 461-462.

7- تفسير الكشاف،(سورة البقرة)، ص: 68.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

وقول "**السَّعْدِ**": (كما هو شأن الكناية)، يعني به شأن الكناية في الانتقال من اللازم إلى الملزوم وأسلوبها، وإن لم تكن كناية اصطلاحية، والمعنى أنها شبه الكناية، وقد علمت أن "**السَّعْدَ**" مصرح باختيار مذهب السلف وارتضائه، إذ قال: إنه الصحيح.

وحاصله بالمعنى المصدري أن الاستعارة بالكناية: هي استعارة اسم لمعنى آخر باعتبار تشبيهه به من غير تصريح بذلك الاسم، بل إنما يصرح بمرادفه أو لازم من لوازمه، أو قل هي أن لا يصرح بذكر المستعار، بل برديفه أو لازمه، و"شاهدا" في كلام "الشارح" حال، ويضعف كونه تمييزا، لأن كون التمييز مشتقا خلاف الأصل قليل، كما لـ"**ابنِ هِشَامٍ**"[1]، **فانظر كتبي النحوية [(181/ظ)]**.

و"الفاء" في قوله: (**فَتَقْدِيمُ**)، للتفريع، على قوله: "لا إلى غيره"، لأنه مشعر بأن في الكلام القصر، فصرح بما أفهمه في قوله: فتقديم (**الظَّرْفِ**): الذي هو قول المصنف: "إليه"، لأنهم يسمون الجار والمجرور ظرفا، وكأنه قال: "فتقديم الجار والمجرور على ما يتعلق فيه"، وهو قوله: ذهب [(**لـ**) الاهتمام][2].

و(**القَصْر**): وهو لغة: الحبسُ، يقال: قصرت اللقحة على فرس، إذا جعلت درها له، لا لغيره، وقصرت الشيء على كذا، إذا لم تجاوز به إلى غيره.

واصطلاحا: "تخصيص شيء بشيء على طريق مخصوص"، وفي "**المُطَوَّلِ**": (بطريق معهود)[3]، وذلك التخصيص: "إما على الإطلاق، أو على سبيل الإضافة إلى شيء معين"، كما في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**".

وهذا المعنى الاصطلاحي للقصر مناسب للغوي، بل ليس خارجا عنه، لأن تخصيص شيء بشيء من حبس شيء على شيء.

وإذا قلت في "قصر الموصوف على الصفة": "إنما زيد قائم"، فكأنك جعلت "زيدا" محبوسا على "القيام" حتى أنه لا يجاوزه إلى غيره.

وإذ قلت في "قصر الصفة على الموصوف": "إنما قام زيد"، فكأنك جعلت "القيام" محبوسا على "زيد" حتى لا يتصف غيره به.

فكل من اللغوي والاصطلاحي عبارة عن تخصيص أحد الأمرين بالآخر وحصره فيه، وذلك القصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور على المتعلق الذي هو: "ذهب"[4]، لأن تقديم المعمول يلزمه التخصيص غالبا.

1- قال ابن هشام في الفرق بين الحال والتمييز: (السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتقع الحال جامدة، نحو: هذا مالك ذهبًا، و﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بيُتًا﴾، ويقع التمييز مشتقًّا، نحو: (لله دره فَارِسًا)، وقولك: كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفًا، إذا أردت الثناء على ضيفِ زيدٍ بالكَرَمِ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص: 534.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- المطول على التلخيص، ص: 381.

4- من قول الشارح السابق: (وكفى شاهدًا لقوته، أنه إليه ذهب صاحب الكشاف، لا إلى غيره ولو احتمالا). شرح العصام على السمرقندية، ص: 76.

[(فالتخصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ما حقه التأخير، فهو لازم للتقديم لزوما جزئيا أكثريا، كما يقال: "تحرك الفك الأسفل لازم للمضغ غالبا"، أي بخلاف التمساح.

ومن غير الغالب كون التقديم لمجرد اهتمام العارض بحسب [اعتبار][1] المتكلم أو السامع، أو للتبرك أو للإسناد أو للاستلذاذ، أو لموافقة كلام السامع، أو لضرورة الشعر أو لرعاية السجع أو الفاصلة، ونحو ذلك، كوجوب التصدير، نحو: "كم عبدًا ملكت ؟"

والوقوع بعد "أما" في مثل: "أما زيد فضربت"، ومن التقديم لمراعاة الفاصلة، قوله تعالى: ﴿**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الجَحِيمَ صلُّوهُ**﴾[2]...الخ، وقوله: ﴿**وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ**﴾[3]، وقوله: ﴿**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[4]، وقوله: ﴿**فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ**﴾[5] [زاد في "المطول": ﴿**وأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾[6]][7]، وقوله: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[8]، وغير ذلك مما لا يحصل فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام لنبو المقام عنه، الذي عندي أن التقديم في آية ﴿**والضُّحَى**﴾[9] لأجل "أما".

نعم، قد يقال اختار "أما" الملزم لذلك، ليلزم ذلك، أي: "التقديم"، فتتم الفاصلة، و يفيد التقديم في جميع صور التخصيص: الاهتمام بالمقدم زيادة على التخصيص إلا على رتبة.

وإن قلت: لمَ لمْ يذكر "الشارح" الاهتمام مع لزومه للتقديم الاختصاصي، وهم يقدمون الذي شأنه أهم، وَ هَمَ بيانه، أعني قلت: "لم يذكره لأن كون التقديم للقصر يستلزمه".

وقد اشتهر عند ممارسي الفن ومن دونهم أنه يلزم من التقديم للاختصاص الاهتمام، ووجه الاهتمام والعناية هنا بمذهب السلف، وذهاب "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" إليه تصحيحه واختياره وكونه هو المتكلم عليه بالذات، ولكن لا يظهر لزوم الاهتمام للتقديم الاختصاص، إلا إن أريد أي اهتمام كان.

وإن قلت: هذا القصر الذي ذكره "الشارح" حقيقي أو إضافي ؟

قلت: بالنسبة إلى ما عد الثلاثة المذاهب الواقعة في الاستعارة بالكناية فإضافي، وذلك لأن القصر حقيقي وإضافي، ويقال: حقيقي وغير حقيقي، لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا وهو الحقيقي، وإما بحسب الإضافة إلى شيء آخر [معين، هو بعض ما

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- سورة الحاقة، الآية: 30.

3- سورة الانفطار، الآية: 10.

4- سورة القيامة، الآية: 23.

5- سورة الضحى، الآية: 10/09.

6- سورة الضحى، الآية: 11.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8- سورة النحل، الآية: 118.

9- سورة الضحى، الآية: 01.

عدا المقصود][1] بأن لا يتجاوز إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة، وهو غير الحقيقي بل إضافي، لأن تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق، بل بالنسبة إلى معنى آخر نحو: "ما عمرو إلا قاعدا"، بمعنى أنه لا يتجاوز القعود إلى القيام [فهو قصر موصوف على صفة قصرًا نسبيًا إلى صفة معينة، لا بالنسبة إلى ما عدا المذكور][2]، فالحقيقي هو القصر على الصفة لا باعتبار صفة أخرى معينة، بل في نفس الأمر أو على الموصوف به، أو على الموصوف باعتبار موصوف آخر معين بل في نفس الأمر، وذلك أن السلب المتضمن في القصر إن كان عن كل ما عدا المقصور عليه فقصر حقيقي، وإلا فغير حقيقي.

واعلم أن الإضافة إلى شيء آخر حاصلة أيضا في الحقيقي، لكن ذلك الشيء جميع ما عداه، وتفسير الحقيقي بتخصيص الشيء بغيره بالشيء بسب الحقيقة ونفس الأمر...الخ، وغير الحقيقي بكون التخصيص بحسب الإضافة إلى شيء آخر...الخ)**]**، هو مذهب "**السَّعْدِ**" في "**الصَّغِيرِ**" و"**الكَبِيرِ**" ببعض زيادة مني[3].

وظاهر تفسيره الحقيقي مخرج للادعائي مع أنه داخل في الحقيقي عندهم، وكأنه راعى ونظر أن الحقيقي هو الأصل وهو كذلك، ولو أراد الشمول واضحا لقال: "لأن تخصيص الشيء بالشيء إما بنفيه عن جميع ما عداه أو عن بعضه".

وأجيب بأن قوله: "بحسب الحقيقة ونفس الأمر" أعم مما هو كذلك حقيقة أو إدعاء[4]، فيتناول القصر التحقيقي والادعائي.

قال بعضهم: "الأحسن تفسير "الحقيقي" هنا بما يخص التحقيقي، كما هو ظاهر كلام "**السعد**" لمكان قول "**الخَطِيبِ**" في قصر الموصوف على الصفة: (من الحقيقي،...وهو لا يكاد يوجد)[5]، فإن قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا ادعائيا موجود كثير، وترك تعرض "**الخَطِيبِ**" له ابتداءً، اعتمادًا على ما يذْكَرُ بعدُ من قوله: "وقد يقصد به المبالغة ومقابلته بالإضافي" غير ظاهرة.

وقول "**السَّعْدِ**": "وإن أمكن ألا يتجاوز...الخ" ، يعني به أنه لا يمتنعُ أن يوجد بالفعل في ذلك الوقتِ تَجَاوزُهُ إلى غيره، وإلا فإمكان التجاوز عنها لا ينافي الحقيقة أيضا، وقد علمت أنهم قابلوا القصر الحقيقي

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– ينظر: المختصر على التلخيص، ج1، ص: 180–190، والمطول على التلخيص، ص: 375–380.

4– ورد في الأصل: "ادعاءا"، والصواب ما أثبتناه.

5– قال الخطيب القزويني: (القصر حقيقي وغير حقيقي، وكل منهما نوعان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد المعنوية لا النعت. والأول من الحقيقي نحو: ما زيد إلا كاتب، إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها، وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء. والثاني كثير، نحو: ما في الدار إلا زيد، وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 37.

بالإضافي في بعض العبارات، لا بالمجاز، مع أن إطلاق التخصيص على الإضافي مجاز بحسب اللغة، كما قال المحقق "**السيد**"وغيره: (إن تخصيص الشيء بالشيء على معنى، أنه لا يتجاوزه إلى غيره أصلا[1] **[(182/و)]**.

والظاهر إنه يسمى قصرا وتخصيصا حقيقيا، لأنه حقيقة التخصيص المنافية للاشتراك، ولذلك يتبادر هذا المعنى عند الإطلاق للتخصيص وما في معناه.

وأما تخصيص شيء بآخر على معنى، أنه لا يتجاوزه إلى بعض ما عداه، فهو معنى مجازي للتخصيص غير مناف للاشتراك، ولذلك يحتاج في فهمه من لفظ التخصيص إلى قرينة، فسمي تخصيصا غير حقيقي)[2].

وذلك لأن الإضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما مر، وحمل تقسيم أرباب الاصطلاح على اللغة غير مقبول مع أن المتعارف إطلاق الإضافي على قسمه دون المجازي.

وإن قلت: التخصيص أمر إضافي، لا يصلح جنسا للحقيقي والإضافي، لما فيه من تقسيمه إلى نفسه وإلى غيره.

قلت: انقسام القصر إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى الذي هو كون المراد بـ"الحقيقي": ما يكون بالإضافة إلى جميع ما عداه، وبالإضافي: ما يكون بالإضافة إلى بعض ما عدا المقصور عليه، لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات، لأن في الحقيقي أيضا معنى الإضافة إلى كل مغاير، لا لأن غير الحقيقي بالإضافة إلى معنى آخر معين، والحقيقي بالإضافة إلى جميع ما عداه.

قال "**حَفِيدُ السَّعْدِ**": (قوله: "وهو حقيقي...الخ"، أنت خبير بأن السوق ليس لإفادة أن بعض الإفراد معنى حقيقي للقصر، وبعضها معنى مجازي له كما ذكره "**السَّيِدُ**"، وبأن عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لا تظهر مقابلته لعدم التجاوز بحسب الحقيقة، ونفس الأمر كما فهمه "الشارح". – يعني "**السَّعْدَ**"، وفي نسخ: "كما فهم من الشرح"– لأن كليهما في نفس الأمر، وظني أن التقسيم إلى الحقيقي وغيره باعتبار أنه قد تلاحظ الحقيقة، ونفس الأمر بلا ملاحظة لحال المخاطب من اعتقاد القلب والاشتراك والتردد، وقد يلاحظ حاله، فذكروا أن الانقسام إلى قصر "الإفراد" و"القلب" و"التعيين" بملاحظة حال المخاطب من لوازم القصر الغير الحقيقي دونه.

قال: "قوله: وإن أمكن الظاهر، وإن تجاوز إلا أن يقال" كفى في الغير الحقيقي عدم التجاوز إلى ما يعتبر القصر بالإضافة إليه)[3]انتهى. قلت: يستفاد الجواب عما ذكره مما مر.

1– قال السيد: (أقول قد يطلق الحقيقي على ما يقابل الإضافي فيقال مثلا: الصفة إما حقيقة، وإما إضافية، وقد يطلق على ما يقابل المجازي، فيقال هذا معنى حقيقي، وهذا معنى مجازي، والظاهر أن تخصيص الشيء بالشيء على معنى أنه لا يتجاوزه إلى غيره أصلا، إنما يسمى قصرا وتخصيصا حقيقيًا، لأنه حقيقة التخصيص المنافية للاشتراك، ولذلك يتبادر إلى هذا المعنى عند إطلاق التخصيص، وما في معناه). الحاشية على المطول شرح التلخيص، ص: 236.

2– الحاشية على المطول شرح التلخيص، ص: 236.

3– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 76.

وإن قلت: هذا القصر الذي ذكره "الشارح" من قصر الموصوف على الصفة أو من قصر الصفة على الموصوف؟.

قلت: من قصر الموصوف – الذي هو هنا "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" – على الصفة التي هي هنا "ذهابه إلى مذهب السلف"، وليست الصفة التي هي الذهاب إلى ذاك المذهب مقصور على "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**"، لأن السلف أيضا قد ذهبوا إلى ذلك المذهب، وذلك أن القصر حقيقيا كان أو غيره، إما:

– **قَصْرُ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ**: وهو ما إذا لم يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة، لأن معناه أن هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة، بأن يكون الموصوف لا يتجاوز تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن تلك الصفة يجوز حصولها لموصوف آخر.

– **وَإِمَّا قَصْرُ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ**: وهو ما إذا لم تتجاوز تلك الصفة إلى موصوف آخر، ويمتنع أن يشاركه غيره فيها، لأن المعنى أن تلك الصفة ليست إلا لذلك الموصوف، فكيف يصح حصولها لغيره ؟

لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر، (ووجه الانحصار –كما قال "**السَّيِّدُ**" – أن القصر إنما يتصور بين شيئين بينهما نسبة، فإما أن يكون قصرا للمنسوب إليه على المنسوب، وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة، وإما أن يكون قصرا للمنسوب على المنسوب إليه، وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف.

والمراد بالصفة هنا المعنى القائم بالغير)[1]. [وهو الحدث، وهو المعنى المصدري ونحوه، كـ"السواد"][2]، أو بالموصوف من حكم عليه بذلك المعنى، هذا ما ظهر لي.

ولا يقال: كون الصفة معنى قائما بالغير اصطلاح للمتكلمين والمناسب هنا اللغة، لأن أهل اللغة قد سبقوهم إلى إطلاق الصفة على ذلك، وقد مثل لها في "**الصِّحَاحِ**" بـ: "العلم والسواد"[3]، ويقابل المتكلمون بها الذات، وهي الصفة المعنوية، وليس مرادهم بالصفة هنا النعت النحوي ولا الصفة النحوية،. وهي ما دل على ذات باعتبار معنى، وهو المقصود كـ: "قائم" و"أفضل" و"كريم" و"مضروب"، ويقابلون بها الاسم كـ: "زيد" و"رجل"، وتسمى أيضا صفة معنوية وهو قليل، والأكثر في التسمية بالصفة المعنوية الصفة المذكورة أولا، وقد تطلق الصفة المعنوية على الثانية أيضا.

وإن قلت نحو: "ما زيد إلا أخوك"، و"ما هو إلا زيد"، و"ما الباب إلا ساج"، مما الخبر فيه جامد ليس من قصر الصفة على الموصوف ولا العكس، لعدم الصفة، فيختل حصرك القصر في قصر الموصوف على الصفة، أو الصفة على الموصوف.

1– الحاشية على المطول، ص: 237.

2– العبارة ألحقتب الحاشية اليسرى.

3– قال الجوهري: (والصفة كالعِلْمِ والسَوَادِ، وأما النحويون فليس يريدون بالصفة هذا، لأن الصفة عندهم هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل، نحو: "ضارب"، أو المفعول، نحو:"مضروب"، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو: "مِثْلٍ" و"شِبْهٍ"، وما يجري مجرى ذلك). الضحاح تاج اللغة وصحاح العربية (وصف)، ج3، ص: 1438.

قلت: ذلك من قصر الموصوف على الصفة [تقديرًا][1]، لأن المعنى قصر "زيد" على كونه "أخا"، وقصر "الأخ" على كونه "زيدا"، و"الباب" على كونه "ساجا"، بل ذلك قابل للتأويل بالصفة المرادة في هذا المحل، بأن تزيد عليه "ياءً"[2] مشددة بعدها "تاء"، فيكون في معنى المصدرية، فالمعنى قصر زيد على الأخوية، أو قل الأخوة زيادة على ما ذكر، وقصر الأخ على الزيدية، والباب على الساجية، وهذا في معنى الكون أخا، والكون زيدا، والكون ساجا.

وهذا مبني على التأويل في جانب المقصور عليه، وهو ظاهر لكونه خبرا، وإن أعتبر التأويل في جانب المقصور كان ذلك من قصر الصفة على الموصوف على معنى قصر الكون أخا على زيد، والكون زيدا على الأخ، والبابية على الساج، وفيه تكلف.

[(وقصر الموصوف على الصفة الحقيقي، فيما قيل لا يكاد يوجد، لتعذر الإحاطة بصفة الشيء[3]، إذ ما من متصور إلا وله صفات يتعذر إحاطة المتكلم بها، [أو تتعسر][4]، فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية ؟

بل تقول: إن هذا النوع من القصر مفضٍ إلى المحالِ، لأن الصفةَ المنفيةَ نقيضا ألبتةَ، وهذا أيضا من الصفات، وإذا نفيت جميع **[(182/ظ)]** الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا، قاله "**السَّعْدُ**" [بزيادة مني][5]، قال: إذا قلت: "ما زيد إلا كاتب"، على معنى أنه لا يتصف بغيرها [ظاهرًا ولا باطنًا][6]، لزم ألا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال، اللهم إلا أن يراد الصفات الوجودية، وإن أريد أنه يتصف بها لا بمقابلها، فغير حقيقي)**]**[7] انتهى ببعض زيادة.

ولا يقال: تمكن الإحاطة الإجمالية وكفايتها في القصر كما في "ليس في الدار إلا زيد"، لأنه كان لا يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، لا بكثرتها لأن الصفات أمور خفية خصوصًا الصفات النفسية، فلا يقع من الغافل المتحري للصدق إثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقًا، وأما في "ليس في الدار إلا زيدٌ،" فالحس حاكم.

– وأما قصر الصفة على الموصوف الحقيقي، فكثيرٌ واقعٌ في الكلام شائعٌ، لأنه لا يتعسر ولا يتعذر انحسار صفة في موصوف معين، وقد يقصد بهذا القصر المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور، كقولك مثلا: "ما في

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ورد في الأصل: "ياءا"، والصواب ما أثبتناه.

3– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 37. والحاشية على المطول، ص: 40.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

6– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

7– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 382–383.

المسجد إلا العالم الفلاني"، إذا كان فيه عالم غيره، لكنه في حكم المعدوم، فيكون هذا قصرًا حقيقيًا ادعائيًا لا قصر غير حقيقي لفوات المقصود.

– وأما في غير الحقيقي، فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في المسجد مقصور على العالم المذكور، لا للعالم الذي هو "عمرو" مثلا، ولو حصل للعالم الذي هو "بكر"، وكل من قسمي الحقيقة وقصر الموصوف على الصفة قصرًا حقيقيًا مبالغة وادعاء كثير شائع.

وقد يقال: إن قصد المبالغة قد تكون في غير الحقيقي، لعدم الاعتداد بما يقابل المقصور عليه، وقد علمت أن القصر الحقيقي نوعان: حقيقي تحقيقًا وحقيقي مبالغة، والفرق بين الادعائي الحقيقي وغير الحقيقي، عدم جعل غير المذكور بمنزلة العدم في غير الحقيقي.

والفرق بين الادعائي من الحقيقي والادعائي من غيره: أنك في الحقيقي تجعل جميع ما عدا المذكور بمنزلة العدم، وفي غير الحقيقي تجعل بعض من عدا بمنزلة العدم، وذلك البعض هو الذي اعتقد المخاطب مشاركته للمقصور عليه أو انفراده، أو تَرَدَدَ.

وقصر الموصوف على الصفة من الإضافي: (تخصيص أمر بصفة دون أخرى، أو مكان صفة أخرى). قاله "**الخَطِيبُ**"[1].

وبحث فيه بأنه إن أراد بقوله: "دون أخرى"، دون صفة واحدة أخرى، فقد خرج ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين فيه، كقولك: "ما زيد إلا كاتب"، لمن اعتقده كاتبا وشاعرًا أو منجمًا، وإن أراد أعم من الواحدة دخل الحقيقي من القصر. وكذا الكلام في قوله: "أو مكان صفة أخرى".

وكذا قوله: "قصر صفة على الموصوف من غير الحقيقي": (تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر، أو مكانه)، أو كلامًا معناه هذا.

وإن قلت: تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات يقتضي أن يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات، لأن القصر يقتضي أن يعتقد المخاطب ما نفاه المتكلم قطعًا أو احتمالا، وهذا مما لا يقع، وكذا الكلام في البواقي.

قلت: هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي، ألا ترى أنهم اتفقوا على صحة: "ما في الدار إلا زيد" قصرا حقيقيا، مع أنه ليس ردًا على من اعتقد أن جميع الناس في الدار.

1– من قول الخطيب: (والأول –قصر الموصوف على الصف– من غير الحقيقي: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، أو مكانها، والثاني: –قصر الصفة على الموصوف– تخصيص صفة بأمر دون آخر، أو مكانه، فكل منهما ضربان، والمخاطب بالأول من ضربي كل من يعتقد الشركة، ويسمى قصر إفراد، لقطع الشركة، وبالثاني من يعتقد العكس، ويسمى قصر قلب، لقلب حكم المخاطب، أو تساويا عنده، ويسمى قصر تعيين. وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادًا عدم تنافي الوصفين، وقلبًا تحقق تنافيهما، وقصر التعيين أعم). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 37.

وأجاب "**السَّعْدُ**" بإرادة الشق الثاني، وهو إرادة أعم من الواحدة والأمر الواحد، وذلك المعنى مشترك بين الحقيقي وغيره، وخصه "**الخَطِيبُ**" بغيره، لأن غرضه من هذا الكلام تفريع التقسيم عليه إلى: قصر الإفراد والقلب والتعيين، لا التعريف.

وهذا التقسيم لا يجري في الحقيقي، إذ العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات، ولا اتصافه بجميعها إلا صفة ولا تردده بين ذلك، وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور.

وهذا الجواب من "**السَّعْدِ**" خلاف الظاهر كما "**للسّيّد**"[1]، والأولى الجواب باختيار الشق الأول،. وهو إرادة الصفة الواحدة والأمر الواحد، بأن اقتصر في التعريف [إذا قلت: إنه تعريف مراد][2] على أقل ما يكون منه قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف، أو باختيار الشق الثاني إلا لِمَا ذكره، بل لأنه لما كان الحقيقي معلومًا قبله أراد هاهنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي، اعتمادًا على ما ذكره قبله بأن يراد به أعم من الواحد والاثنين والجماعة، لكن لا إلى ما لا نهاية له، حتى لا يتناول الحقيقي.

و لما لم يكن "**الخَطِيبُ**" بصدد التعريف على ما ذكر "**السَّعْدُ**" في "**الكَبِيرِ**" لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر، ومع هذا لا يخفى بعده، بل قول "**الخَطِيبِ**" بعد ذلك: (أو تساويا عنده)، لا يساعد على اختيار هذا الشق الثاني.

وإن قلت: هذا القصر الذي ذكر "الشارح" قلبي أو إفرادي أو تعييني ؟

قلت: تعييني، فيما يظهر من أن قصد "**المُصَنف**" بالقصر: تعيين ما هو غير متعين عند قارئ كتابه أو سامعه، من كون "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" ذهب مذهب السلف وإن أراد به الرد على من قال: إن مذهب "صاحب الكشاف" غير مذهب السلف، أو قال: تساوى عنده مذهبهم والمذهب الآخر فقصر قلب، أو الرد على من قال بأنه يقول بمذهبهم، ويقول بمذهب غيرهم، فقصر إفراد، لكن لم يظهر أن أحدا يقول بذلك.

والكلام على ذلك طويل الذيلِ، فلنقتصر على القدر المذكور، والتقديم إنما يفيد القصر بالفحوى، وهي مفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر، وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء كذلك وغيره من مفيدات القصر دلالته على القصر بالوضع، بأن وضعه الواضع للقصر بدون أن يحيلها ويعلقها على ذي الذوق يفهمه منها ويستخرجه منها، والذي "**لِلسَّعْدِ**" و"**الخَطِيبِ**" أن دلالة "لا" مع "بل"، و النفي مع الاستثناء، و"إنما" على القصر وضعية، ودلالة التقديم بالفحوى، ولم يذكر باقي الأدوات المفيدة للحصر[3].

1– الحاشية على المطول، ص: 240.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 38–39.

قال "**السَّعْدُ**": (وضعها. أي: "لا" مع "بل"، والنفي مع الاستثناء، و"إنما"، لمعان تفيد القصر)[1]، أي حتى أن العقل يجزم بذلك، عند ملاحظة معانيها، وهذه وإن دلت بالوضع على **[**(183/و)**]** القصر، لا تدل على القلب والتعيين والإفراد، نعم يستفاد ذلك منها بمعونة المقام، وهي المقصودة في علم المعاني دون ما استفيد منها بمجرد الوضع، والذوق القوة المدركة لخواص التركيب ولطائف اعتبارات البلغاء، حتى إن من لم يكن له هذا مع كمال قوته الإدراكية والتسابق إلى المعاني العقلية، ربما يناقش في ذلك.

(**وَالتَّعبِيرُ**): أي وتعبير "المصنف" عن "**الزَّمَخْشَرِي**"، بـ(**صَاحِبِ الكَشَافِ**) [إشارة إلى أنه ذكره في "**الكَشَافِ**"][2] و (**تَنْوِيهٌ**): أي إشاعة وإظهار ورفع وتقوية (**بِشَأْنِهِ**): أي بشأن صاحب "**الكَشَّافِ**"، أو بشأن "**الزَّمَخْشَرِي**"، ولم يذكر بهذا اللفظ لأنه هو "صاحب الكشاف"، وذلك هو المتبادر والأنسب، وأما رجوع الضمير إلى "**الكَشَّافِ**" أي: تنويه بشأن "الكشاف"، فجائز جوازًا دون جواز ذلك، لأن الكلام في "صاحب الكشاف"، وذهابه إلى مذهب السلف، ولأن رجوع الضمير إلى المضاف أولى من رجوعه إلى المضاف إليه، ووجه التنويه بشأن "صاحب الكشاف" أن وصفه بـ"صاحب الكشاف" أشهر من غيره من بقية الأوصاف، وفيه مدح له، لأن "**الكَشَّافَ**" معتبر عند المحققين، فكأنه يقول: "إن هذا القول ذهب إليه صاحب هذا الكتاب، الذي هو عمدة في التحقيق وغاية في التدقيق".

ويترتب على ذلك مدح مذهب السلف، واختياره حيث ذهب إليه من هو غاية في التحقيق والتدقيق، وحيث ثبت في كتابه الذي هو أيضا غاية في التحقيق والتدقيق أيضًا، و"الشأن": الأمر والخطب، كما في "**القَامُوسِ**"[3]، وهو مهموز مسكن الهمزة.

وإذا علمت ذلك (**فَـ**) نقول: (**لَا يَخْفَى**) أو: "إذا علمت ذلك، فلا يخفى، و إن لم تعلمه وقع الخفاء فيما يأتي من أن ما سبق...الخ"، تأمل.

وفي كلا الوجهين ما مر في إثبات "الفاء" مع "لا" النافية في جواب الشرط، وهو جائز. فراجع ما مر.

وفي بعض النسخ "و لا يخفى"، بـ"الواو" لا بـ"الفاء"، وعلى كل حال فهذا مع ما بعده توطئة للاعتراض على "المصنف" الذي ذكره بقوله: "فالأولى...الخ"، أي: ولا يخفى عن مستعمل نظره.

(**أَنَّ مَا سَبَقَ**): في كلام "المصنف" من المرجحيْن لمذهب السلف، اللذين هما ظهور وجه التسمية بالاستعارة بالكناية أو مكنية، وذهاب "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" إلى مذهب السلف، أو ما سبق في كلام "المص" من المرجحين المذكورين، وفي كلام "الشارح" من المرجع الذي هو الأقربية إلى الضبط. وقول "**الدُّلَجِي**": (أي

1– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 393.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– وجمعه: (شؤونٌ وشِئِينٌ). القاموس المحيط (شأن)، ص: 1208.

إذا علمت ما ذكر فلا يخفى أن ما سبق من المرجحات الثلاثة، وإذا لم يذكر "المصنف" أولها، أي ظهور وجه التسمية، وقرب الضبط، وذهاب "صاحب الكشاف")[1].

(**يَسْتَلْزِمُ**)...الخ: سهو من حيث أن "المصنف" ليس غير ذاكر للأول، وهو "ظهور وجه التسمية"، بل ذاكر له أو [ذلك][2]سهو من الناسخ، والصواب: "وإن لم يذكر "المصنف" ثانيها وهو الأقربية"، وسهو أيضًا من حيث ذكر من المرجحات "قرب الضبط"، لأن "قرب الضبط" موجود في غير مذهب السلف أيضًا، و أن الذي اختص بمذهب السلف هو "أقربية الضبط" كما يفيده تعبير "الشارح" باسم التفضيل، إذ قال:"أقرب إلى الضبط"، ولم يقل: "قريب إلى الضبط".

فالصواب "**لِلدُّلَجِي**" أن يقول: (وأقربية الضبط، أو وكونها أقرب إلى الضبط)، وقد يجاب بأنه عبر بالقرب إلى الضبط دون الأقربية، والكون الأقرب إشارة إلى أن "أقرب" في كلام "الشارح" خارج عن معنى التفضيل، وأنه بمعنى "قريب"، بناءً على جواز ذلك، على أن قرب الضبط غير موجود في مذهبِ السلَفِ، أو على أنه ولو وجد فيه كالعدم بالنسبة إلى القرب الذي في مذهب السلف.

(**كَوْنَهُ**): أي كون مذهب السلف (**المُخْتَارَ**): بالنصبِ خبر "الكون".

(**عَلَى أَبْلَغِ وَجْهٍ**): أي على وجه أبلغ، (**وَأَتَمِّهِ**): أي أكمله، أي وأتم الوجه، وغير مذهب السلف ولو اختير، لكن لا على أبلغ وجه وأتمه، وإذا كان ما سبق يستلزم كون مذهب السلف هو المختار.

(**فَالأَوْلَى**): أي فالأفضل (**بِقَوْلِهِ**): أي بقول "المصنف" [و"الباء" بمعنى "في"، أي في قوله: "أو هي على أصلها"، أي فالأنسب اللائق بقوله][3].

("**وَهُوَّ المُخْتَارُ**"): مفعول به "للقول"، وهو اسم واحد محكي مركب من حرف العطف وهو "الواو"، والمبتدأ الذي هو ضمير، وهو قوله: "هو"، والخبر وهو "المختار"، فالنصب مقدر على آخره لمنع حركة الحكاية وهي الضمة، أي التي في "المختار" من ظهوره، وليس ذلك باقيا على العطف، والجملة فتنبه.

(**التَّفْرِيعُ**): خبر لقوله: "الأولى"، ووجه إفادة التفريع أن يقال: "فهو المختار" بـ"فاء" التفريع بدل "الواو"، أي فإذا كان وجه التسمية على مذهب السلف ظاهر، أو ذهب "صاحب الكشاف" إليه، فهو أي مذهب السلف هو المختار، وإنما كان الأولى التفريع لإشعاره بالاستلزام المذكور.

(**وَيُمْكِنُ أَنْ يعْتَذرَ**): بالبناء للمفعول، والنائب قوله: "لتركَ"، أو قوله: "بأن المقصود...الخ"، أو بالبناء للفاعل أي "المصنف"، والأولى الأول لعمومه في فاعل الاعتذار.

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 67.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**لِتَرْكِ**) المصنف (**التَّفْرِيعِ**): واللام في "لترك" بمعنى "عن"، أو على أصلها للتعليل أو للاستحقاق، أي يطلب العذر للترك أو لأجل الترك، من حيث أنه يحتاج لعذر والاعتذار "افتعال" بمعنى الطلب، أو بمعنى الاكتساب، أي: يكتسب له عذرًا.

(**بِأَنَ المَقْصُودَ**) "للمصنف" (**أَنَّهُ**): أي مذهب السلف، (**مُخْتَارُ الجُمْهُورِ**): بضم الجيم أي جل العلماء ومعظمهم، (**وَفِي التَّفْرِيعِ**): متعلق بـ"يستفاد"، قد قدم عليه للحصر.

(**يُسْتَفَادُ أَنَّهُ**): أي مذهب (**السّلَفُ المُخْتَارُ بِنَاءً[1] عَلَى الدَّلِيلِ**): الذي هو التفريع المفروض الوجود، يعني أنه على عدم التفريع يستفاد كونه المختار مجردًا، لا بناءً على شيء، وأما على التفريع فاستفادة أنه المختار مبنية على ذهاب "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" إليه ومترتبة عليه، و"المصنف" غير مريد لأن يخبر أن اختياره مترتب ومبني على ذهاب صاحب **[(183/ظ)]** "**الكَشَّافِ**" إليه، ولذلك لم يأت بالتفريع، بل أراد مطلق الإخبار، بأنه المختار [عند الجمهور][2]، فلم يأت بالتفريع، لا لإشعاره بأن الاختيار مستفاد من ذهاب "صاحب الكشاف" إليه.

والحاصل أنه يمكن الاعتذار عن ترك التفريع، لأن "الواو" أولى، لأن ترك التفريع أولى لأنه يفيد أن مذهب السلف مختار الجمهور، والتفريع يفيد أن اختياره من جهة الدليل، لا من جهة نص الجمهور على كونه مختارا لهم، فترك التفريع يفيد أن اختياره أمر زائد على ما تقدم، والتفريع يفيد أن الاختيار من تتمة ما تقدم من ذهاب "صاحب الكشاف" إليه، فترك التفريع فيه تكثير جهات الترجيح لمذهب السلف، بخلاف التفريع فإنه يفيد أن جهة الترجيح ما مر، لا مع اختيار الجمهور له.فترك التفريع يعتذر له بما ذكره "الشارح" وبإشعاره بمرجح آخر، وهو كونه المختار عند الجهور.

فالمرجحات أربعة: ثلاثة ذكرها "المصنف" وهي: "ظهور وجه التسمية"، و"ذهاب "صاحب الكشاف" إليه، و"كونه المختار عندهم"، والمرجح الآخر لم يذكره "الشارح"، وهو "الأقربية إلى الضبط".

هذا، ويستفاد من صورة التفريع أن الدليل يقتضي كونه المختار، وإن لم يحصل اختيار الجمهور له، وفسر بعضهم الدليل الذي ذكره "الشارح" بأنه المرجحات، التي هي "الظهور" و"الأقربية و"الذهاب".

(**وَكَثِيرٌ مِنْ كَلَامِ "السَّكَاكِي" يَمِيلُ**): بفتح الياء، ويجوز أن يكون بضم الياء على أن يكون المعنى: يميل كثير من كلامه العالم به، أو قارءه العالم به، أو سامعَه العالمَ به.

(**إِلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ**): هو أي "**السَّكَاكِي**"، هو (**هَذَا**): المذهب السلفي، وإنما قال [الشارح][3]: "يميل" توطئة وتمهيد لقول "المصنف": "يُشْعِرُ"، ولقوله: "ظَاهِرُ"، إذ قال: "يشعر ظاهر كلام "**السّكَّاكِي**" إذ عبر بالإشعار والظهور اللذين في عدم الجزم كالميل.

1– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

فكلام "**السّكّاكي**" لا صراحة فيه، بأحد المذهبين لا مذهب السلف، ولا المذهب الآتي في الفريدة الثانية، فعبارات "**السّكّاكي**" محتملة للمذهبين، فحمل "**السَّعْدُ**" كلامه على ما ذهب إليه السلف، كما ذكر الشارح، وحمله "المصنف" شعورًا وظهورًا إلى ما ذكره في الفريدة الثانية.

بل ذكر بعضهم أن "**السّكّاكِي**" صرح في بعض المواضع بالمذهب السلفي أن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك، اللهم إلا أن يقال: "تصريحه بهذا جرى على مذهب السلف، وقصد الإخبار به لا أنه مذهبه"، لكن هذا تكلف بعيد.

(**حَتَّى ذَهَبَ**): "حتى" هذه للغاية ولا إشكال، ولو أثبته "**الدَّمَامِينِي**"[1] ثم أزاله، لأن المعنى أن ميل كثير من كلام "**السَّكَاكِي**" إلى مذهب السلف أَوْصَلَ "**السَّعْدُ التَّفْتَازَانِي**" وأَنْهَاهُ إلى أن قال: "مذهب "**السَّكَّاكِي**" مذهب السلف، وإلى أن صرف عبارته...الخ"، هذا ما ظهر لي.

(**الشّارِحُ المُحَقِقُ**) "**للتَّلْخِيصِ**"، وإنما لم أقل "**الشّارِحَ للتَّلْخِيصِ**" المحقق، ولو كان قولي للتلخيص متعلقًا بـ"الشارح"، لأن الصحيح أن المصدر ينعت قبل معموله إلا ضرورة، و"المحقق" نعت، فانظر "**حَاشِيَتِي عَلَى القَطْرِ وشَرْحِهِ**".

وإنما عبر بـ"الشارح" إشارة إلى أن ما ذكره – أعني الشارح "**العِصَامِيَّ**" – شارح هذه الرسالة [عنه][2]من كون مذهب "**السَّكَّاكِي**" مذهب السلف، ومن صرف العبارة الآبية[3] أثبته في شرح "التلخيص"[ولو بإشارة ما][4].

ولكن قد يقال: من أين نعرف أن هذا "الشارح" المحقق هو "**السّعْدُ**"؟، وهو هو، ومن أين نعرف أن الشرح "**شَرْح التَّلْخِيصِ**" ؟

فنقول: اصطلاح المتأخرين بعد "**السّعْدِ**" إطلاق "المحقق الشارح" عليه، وإذا أثبت أنه هو تبادر أن المراد بالشرح "**شَرْحُ التّلْخِيصِ**"، لأنه الأكثر الأشهر.

واصطلاحهم المذكور يثبتونه في التكلم على فن المعاني والبيان والبديع، وهذه الرسالة وشرحها من فن البيان، وأحال معرفة أي شرح من شرحه على "**التَّلْخِيصِ**" على النظر فيهما، فإن أثبت فيه ما ذكره "**العِصَامِي**" فهو المراد بالشرح، وإن ذكره فيهما جميعًا، فهما مع المراد.

ولا إشكال لأنه عبر بالشارح لا بالشرح، على أنه ولو عبر بـ"الشرح" لصح حمله على المعنى المصدري فيشملهما، ولصح أن يراد به الجنس، جنس ما "**للسَّعْدِ**" على "**التَّلْخِيصِ**" من شرح. وانظر ما مر أيضًا، [ويحتمل أن يريد شرح "**السّعْدِ**" على مفتاح "**السّكّاكِي**"][5].

1– وقد سبقت ترجمته.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– كذا وردت، وهي بمعنى: "الممتنعة".

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

فأنت خير بأن المقصود بالشارح المحقق "**السّعْدُ التّفْتَازَانِي**"، بل "**سَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِي**"، ويقال أيضًا: "**سَعْدٌ**"، وهو علم يوصف بـ: "**التَّفْتَازَانِي**"، ويقال: "**سَعْدٌ التَّفْتَازَانِي**".

واســمه: مسعود بن عمر، و"**التَّفْتَازَانِي**" نسبة إلى "**تَفْتَزَان**" بألف بعد تاء، وآخر بعد الزاي، وهذا بلد "**بِخُرَاسَان**"، كما لـ"**أَحْمَدْ المَلَوِي**" في "**شَرْحِ خُطْبَةِ المُخْتَصَرِ**"[1]، وهو "**شَافِعِيُّ المَذْهَبِ**" عجمي، كشارح هذه الرسالة، صنف "**شَرْح [تَصْرِيف][2] الزَّنْجَانِي**"[3] في أوائل شبيبته وهو ابن ست عشرة سنة حينئذ، وهو أول مؤلفاته، وفي تلك السنة التي ألفه فيها ولد "**السَيِّدُ المُحَقِّقُ الجُرْجَانِي**"، وآخر مصنفاته "**شَرْحُ الكَشَّافِ**"، كذا يقولون يعبرون عن "حاشيته على الكشاف" بـ"**الشَّرْحِ**" كما مر، وأظن أنه ختمها وأتمها، أما وصوله إلى [آخر][4] سورة الزمر، فمما تحققته.

ومن تآليفه[5]:

- "**المطوّلُ شَرْحُ التَّلْخِيصِ**" وهو مرادي، حيث عبرت بـ"**الكَبِيرِ**" أو بـ"**كَبِيرِهِ**"، أو "كبير السعد".
- و"**المُخْتَصَرُ**".[وهو][6] شرح "**التَّلْخِيصِ**" أيضًا صنف المطول حال الطلب، ولذا ذكره "**الإسْفَرَايِينِي**" في "**شَرْحِ إِيضَاحِ المَعَانِي**" بقوله:"قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضه في "**المُطَوَّلِ**" و"**المُخْتَصَرِ**" وإياه أراد، والمختصر إنما اختصره فيما قيل من المطول بعد ستين عامًا" ، وأقول: اختصره من "المطول" تحقيقا كما نص عليه هو، ولكن لعله بعد تأليف "المطول" بسنتين لا بستين.

ومن مؤلفاته:

- "**شَرْحُ المِفْتَاحِ فِي المَعَانِي وَالبَيَانِ والبَدِيعِ**"[7].
- و"**الإِرْشَادُ فِي النَّحْوِ**"[8].

1– وهو شرح لكتاب المختصر في الفقه المالكي، والذي يعد من أمهات الفقه المالكي، اقتصر فيه مؤلفه على مشهور المذهب، وما تكون به الفتوى من الأقوال، ومؤلفه هو ضياء الدين أبو المودة خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المالكي، المعرف بالجندي (767هـ).

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– وهو متن في علم الصرف ألفه: عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن إبراهيم الزنجاني (ت655هـ) –وقد سبق ترجمته– وقد امتاز المتن بالوضوح وحسن التفريع، فتصدي له العلماء بالشرح والتعليق والتحشية. وشرحه التفتازاني العام: 738هـ. وهو أول مصنفاته، وأول طبعة له كانت سنة: 1253هـ بالقسطنطينية. ينظر: المطول على التلخيص، ص: 09.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– ورد في الأصل: "تواليفه"، والصواب ما أثبتناه.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– شرح المفتاح في المعاني والبيان والبديع، وقد أتمه في شوال سنة: 789هـ. بسمرقند.

8– وهي رسالة في النحو، أتمها سنة: 774هـ. وهو متن مختصر على غرار كافية ابن الحاجب، طبع محققا بجدة– مطبعة دار البيان العربي– 1405هـ. وقد كتب عليه العلماء شروحًا.

- و"**شَرْحُ الكَافِيَّةِ**"، وأظنها كافية "**ابنُ الحَاجِبِ**" وهي نثر، لا كافية زين العلماء "**ابْنُ مَالِك**" وهي نظم، والله أعلم[1] **[(184/و)]**. ثم بدا أن الأظهر "كافية ابن مالك".

ومن مؤلفاته:

- "**شَرْحُ الشّمْسِيَةِ فِي المَنْطِقِ**"[2].
- و"**شَرْحُ العَقَائِدِ النَّسَقِيَةِ**"[3] .
- " **المَقَاصِدُ**" و"**شَرْحُ المَقَاصِدِ**"[4].
- و"**شَرْحُ البَرْدَوِي**"[5].
- و"**التَّلْوِيحُ**"[6].
- و"**حَاشِيَّةُ المُخْتَصَرِ عَنِ الحَاجِبِ**"[7].
- و"**شَرْحُ الغَايَةِ القُصْوَى فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الإِمَامِ الشَّافِعِي**"[8].
- و"**شَرْحُ الجَامِعِ الكَبِيرِ فِي فِقْهِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ**"[9].
- و"**شَرْحِ فَرَائِضِ السَّجَاوَنْدِي**"[10].

1– شرح الكافية في النحو. ولعله كتاب الإرشاد في النحو نفسه.

2– شرح الرسالة الشمسية المعروفة بالسعدية (في المنطق)، بمزارجام. هو شرح على رسالة مختصرة في المنطق ألفها نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني (ت:675هـ)، وقد ألفها للخواجة شمس الدين الجويني، ولذا سميت بالشمسية، وشرح السعد من أهم شروح متن الشمسية. أتمه في جمادى الآخرة سنة: 757هـ. طبع حديثا (2011) في الأردن –دار النور–.

3– شرح العقائد النسفية، وهو شرح على متن العقائد الذي وضعه الإمام نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي (ت:537هـ)، و تعددت شروحه، إلا أن شرح السعد هو أعظمها شهرة وأكثرها قبولا واهتمامًا وعناية من العلماء. أتمه بخوارزم في شعبان سنة 768هـ.

4– المقاصد،. وهو متن في علم الكلام، وشرح المقاصد: شرح له، وهو من أعظم كتب علم الكلام على الإطلاق، اعتنى به العلماء وكتبوا عليه الحواشي، وقد طبع المتن مع شرحه بتركيا، سنة: 1305هـ ثم تعددت طبعاته. أتمهما السعد في الفترة: (784–789هـ).

5– شرح البردوي، ولم أقف عليه.

6– التلويح: التلويح إلى كشف حقائق التنقيح. وهو حاشية على كتاب التوضيح شرح متن التنقيح(في الفقه الحنفي)، وكلا الشرح والمتن لعبد الله بن مسعود المحبوبي (ت747هـ)، وقد فرغ منه بتركستان، شهر ذي القعدة سنة: 758هـ. وقد طبع الكتاب في الهند سنة: 1267هـ، ثم في الأستانة، ثم طبع بالقاهرة بالمطبعة الميمنية سنة: 1327هـ.

7– الحاشية على شرح عضد الدين الإيجي على "مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" لابن الحاجب جمال الدين أبي عمرو (ت: 646هـ)، وقد شرح هذا المختصر عدة شروح من أفضلها شرح عضد الدين الإيجي شيخ السعد التفتازاني، فحشاه السعد بهذه الحاشية، وقد فرغ منها بخوارزم في ذي الحجة من سنة 770هـ. وقد طبعت هذه الحاشية بمطبعة بولاق سنة: 1319هـ.

8– شرح الغاية القصوى في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو الكتاب المعروف بالمفتاح في فروع الفقه الشافعي، وأتمه سنة: 772هـ.

9– شرح مختصر الجامع الكبير في فقه الإمام أبي حنيفة، والجامع الكبير في الفروع ألفه محمد بن الحسن الشيباني (ت187هـ)، ولخصه جملة من العلماء منهم كمال الدين محمد الخلاطي (ت652هـ) وعلى هذا التلخيص عدة شروح منها شرح الإمام مسعود الغجدواني، فعمد السعد التفتازاني إلى هذا الشرح وشرع في اختصاره وتلخيصه، توفي السعد قبل أن يتمه. والكتاب لم يطبع إلى الآن.

10– شرح فرائض السجاوندي، وهو شرح لكتاب: "الفرائض السراجية"، وهو لسراج الدين محمد بن محمود السجاوندي الحنفي (ت600هـ).

[وبالجملة قد بالغوا في تعظيم "**السَّعْدِ**"، حتى قال "**ابْنُ قَاسِمٍ**" رادًا عليهم ما نصه: (من العجب أنهم تجرؤوا على هذا الإمام، وبالغوا في حقه بما هو كسراب بقيعةٍ يحسبهُ الظمآن ماءً[1]، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا)][2].

ومرادهم بـ "**الحَفِيدِ**" في حواشي شرحي "**التَّلْخِيصِ**" ونحوها فيما فيه ذكر "**لِلسَّعْدِ**"، أو إشارة إليه: ابن ابنه، ما لم تكن قرينة على الغير، و"الحفيد" القريب، فهو حفيده، أي قريبه.

و"التحقيق": في قول إثبات المسألة[3] بدليلها. و"التدقيق": إثبات دليل المسألة بدليل آخر[4]، فبين التحقيق بذلك المعنى، والتدقيق تباين، كذا قيل.

والذي أصطفيه أن التدقيق أخص، حيث أن التحقيق "تفعيل"، مأخوذ من "حق"، أي ثبت.

– فالتحقيق: إثبات المسألة بدليلها، سواء كان [على وجه][5] فيه دقة أم لا.

– والتدقيق: إثباتها بدليلها على وجه فيه دقة، سواء كانت الدقة لإثبات دليل المسألة بدليل آخر، أو لغير ذلك مما فيه دقة. فانظر "**مُحَمَد بنُ أَبِي شَرِيفٍ المَقْدِسِي**"[6]، وهو مرادهم بـ"**الكَمَالِ**" ما لم تكن قرينة.

(**إِلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ**): أي إلى أن مذهب "**السّكَّاكِي**" [ومن أرجع الهاء إلى السعد" فقد غفل عن معنى الكلام][7] هو (**هَذَا**): المذهب السلفي، (**وَصَرَفَ**): بفتح الراء مخففة ويجوز تشديدها للمبالغة، أي: وصرف الشارح المحقق الذي هو "**التَّفْتَازَانِي**".

(**عِبَارَتَهُ**): أي عبارة "**السّكّاكِي**" عن ظاهرها، وردها بالتأويل إلى مذهب السلف، (**الآبيّة**): أي الممتنعة عن تطبيقها على مذهب السلف، أي الكثيرة الإعراض عن كون مذهبه، أي مذهب "**السّكَّاكِي**" مذهب السلف.

قال "**الدُّلجِي**": (وهو بتشديد الياء والقصر)[8]،[أي وكسر الهاء وتركه لظهوره][9] وأراد بالقصر أن الهمزة التي بعد اللام غير مطول النطق بها حتى يخرج الألف، أي لا ألف بعدها.

قلت: وعليه فوزنه "فَعِيلة" بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء، وليس ذلك بمتعين، بل يجوز أن يكون بتخفيف "الياء" مفتوحة والمد، أي مد الهمزة التي بعد اللام، أي مد الصوت بها وبفتحها حتى تخرج الألف، فهو بالهمزة بعدها ألف بعدها باء موحدة تحتية بعدها ياء مثناة فوقية مفتوحة خفيفة فوزنه "فاعلة".

1– ورد في الأصل: "الضمئان ماءا"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– ورد في الأصل: "المسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

4– ورد في الأصل: "ءاخر".

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– محمد بن أبي شريف المقدسي (الكمال)، وقد سبق ترجمته.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 67.

9– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وفيه استعارة بالكناية، حيث شبه العبارة – والله أعلم – بجمل أو فرس صعب لا ينقاد، فطوى عنه ورمز إليه برادفه وهو "الإباء" أي الامتناع، والجامع عدم الانقياد إلى ما أريد الانقياد إليه، أو استعارة تصريحية بأن يشبه عدم قبول عبارة ما التفسير على مذهب السلف، وعدم فهمها عليه، بامتناع الشيء وإبائه[1] مطلقا [واستعير لذلك العدم "الإباء"][2]، واشتق من هذا "الإباء" "ءَابِيَةٌ" أو "أَبِيةٌ"، والجامع الانتفاء.

أو مجاز مرسل بعلاقة السببية أو المسببية، أو بعلاقتهما أو بعلاقة اللازمية والملزومية أو بعلاقتهما حيث أطلق "الإباء" وأراد الصعوبة، فإن "الإباء" سببه ثبوت الصعوبة، والصعوبة سبب، والإباء مسبب، والصعوبة يلزمها أي يترتب عليها "الإباء" في الجملة، فـ"الإباء" لازم و"الصعوبة" ملزومة (**عَنْ ذَلِكَ**): المذهب السلفي، وهو متعلق بـ"الآبية".

1– ورد في الأصل: "وإباءه"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

خَاتِمَـــــة:

(قال "الشارح" في "**الأَطْوَلِ**": لا نسلم أن "السبع" مستعار للمنية في: "أنشبت المنية أظفارها"، لأن القصد من استعارة السبع للمنية أن دعوى كونها سبعًا تقررت وصارت مسلمة، لكمال البلاغة في التشبيه، وهذا حاصل من إضافة "الأظفار" إلى "المنية"، فإنها تفيد بإطلاق السبع عليها، أن كونها سبع مسلم، ففي الحكم بأن هناك سبعًا مستعارًا لها منويًا نُصِبَ إضافة "الأظفار" إليها قرينة تكلف، خلاف ما شهد به الوجدان من غير حاجة إليه، إما لجواز الاستعارة بالكناية استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز إليها، بذكر مرادفه الذي هو "الأظفار"، وفي ذكر "**الكَشَّافِ**" حيث قال: "عن ذكر الشيء المستعار"[1]، ولم يقل: "عن ذكر المستعار". وقوله: "ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد"، دون أن يقول: "فيه تنبيه على استعارة الأسد للشجاع"، شهادة ظاهرة لما قلنا.

نعم، يتجه عليه أن في الاستعارة دعوى ظهور الأسدية وكونها مسلمة، لا دعوى أنه أسد كما ذكره، ويمكن دفعه بأن في قوله: "تنبيه"، تنبيهًا على ظهور الدعوى، فتنبه).انتهى.كما "**لِلطَّبْلَاوِي**"[2].

وإن قلت: حمل الشارح المحقق على صرف عبارة "الأبي" عن ذلك.

قلت: حمله على ذلك أنه رأى مذهب السلف أقوى دليلا ورجالا، ورأى بعض عبارات "**السّكَّاكِي**" صريحًا في مذهبهم، فأول ظاهره المخالفة لمذهب السلف إلى الموافقة له حملا لحال على الموافقة، لأنه لو كان مخالفًا له لصرح بالمخالفة ورد عليهم، وذكر مستند المذهبية، كما هو العادة في مثل ذلك، وذلك وجه وجيه ذكره "**الصّبَّانُ**" النَبِيلُ النبِيهُ.

هذا، وقد ذكر البحر "**الشِّيرَانْسِي**": (أنه لا يخفى أن المتبادر من قول "الشارح": "وكثير من كلام "**السّكَّاكِي**" يميل...الخ"، أن ليس في كلام "**السّكّاكي**" ما هو صريح في أن مذهبه هذا، مع أن المحقق "**التّفتازاني**" قال في "**شَرْحِ التّلْخِيصِ**": "قد صرح "**السّكَّاكِي**" بأن المستعار بالكناية هو اسم المشبه به المتروك"، ويمكن أن يتكلف ويقال: يجوز أن يكون ذلك القول منه مبنيًا على مذهب السلف، لا لأنه مذهبه)[3] انتهى. قلت: انظر ما مر قبل. وإن قلت: ما تلك العبارة الأبية ؟

1- وهو من قول صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿الَذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾. سورة البقرة، الآية: 27: (وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بذلك الرمزة عن مكانه، و نحو: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس...الخ). ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد. هذا كلامه. الكشاف، ص: 68. وينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2، ص: 298.

2- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 14. وينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ج2، ص: 298.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 25 (و).

قلت: المراد بها جنس عباراته الأبية منها، أنه صرح في آخر[1] بحث الاستعارة التبعية بأن "المنية" استعارة بالكناية عن "السبع"، وأن الحال في: "**نَطَقَتِ الحَالُ بِكَذَا**" استعارة عن المتكلم، إلى غير ذلك **[(184/ظ)]** من الأمثلة، ومنها ما نقل أنه قال في آخر فصل –المجاز العقلي–: (إن "الربيع" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي)، ومنها ما نقل أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿**قِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ**﴾[2]: ("إن "الماء" استعير "للغداء" استعارة بالكناية، تشبيها له بالغداء)، ولا خفاء في أن جميع ما ذكرنا يدل على أن المستعار بالكناية عنده لفظ المشبه. كما ذكر "**الشِّيرَانْسِي**"[3]، وسيأتي ذلك أيضًا إن شاء الله.

وإن قلت: فما وجه صرف العبارة ؟

قلت: صرف "**السَّعْدُ**" هذه العبارة عن ظاهرها، وارتكب حذف المضاف فيها وفي أمثالها، حيث قال: (وجه التوفيق بين هذه العبارة وبين ما صرح فيه بأن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتروك أن يحمل هذه العبارة على حذف مضاف، أي ذكر المنية استعارة بالكناية، على أن تكون الاستعارة بالمعنى المصدري)[4].

(ولا يخفى أن ذكر كون الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري يدل على كون لفظ "المنية" مستعارا بالمعنى الآخر للاستعارة، فكيف التوفيق المذكور ؟). كذا رد عليه "**السَّيِّدُ**"[5].

(**لَكِن**): استدراك على قوله: "الآبية"، لإيهامه أنها آبية[6] قطعًا، مع أن المراد تعاصيها وصعوبتها في قبول التفسير بمذهب السلف.

1– ورد في الأصل: "ءاخر".

2– والآية بتمامها: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾. سورة هود، الآية: 44.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 25 (و) (ظ).

4– وتمام كلام السعد: (وقد صرح بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك، وعلى هذا لا إشكال عليه، إلا أنه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بأن المنية استعارة بالكناية عن السبع، والحال عن المتكلم إلى غير ذلك من الأمثلة، وفي آخر فصل المجاز العقلي بأن الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، فجاء الإشكال، فالوجه أن يحمل هذا على حذف المضاف، أي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاءً، على أن المراد بالاستعارة معناها المصدري، أعني: استعمال المشبه المشبه به ادعَاءً، فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية، وحينئذ يندفع الإشكال بحذافيره). المطول على التلخيص، ص: 623.

5– ونص رد السيد الجرجاني: (أقول: لا يخفى عليك أن تفسير الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري، بذكر المشبه وإرادة المشبه به، يفهم منه أن المستعار هو لفظ المشبه، كما أن تفسير الاستعارة المصرح بها بالمعنى المصدري بذكر المشبه به وإرادة المشبه، يفهم منه أن المستعار هو لفظ المشبه به، اللهم إلا أن يقال: المراد أن الاستعارة بالكناية هو تقدير إطلاق المشبه به على المشبه، وذكر المشبه وإرادة المشبه به ادعاءً، فيفهم من الجزء الأول أن المستعار هو لفظ المشبه به، لكن دعوى إرادة هذه المعاني في التعريفات لا يلتفت إليه قطعًا). الحاشية على المطول شرح التلخيص، ص: 394.

6– ورد في الأصل: "ءابية".

(**الحَقَّ أَنَّ عبَارَتَهُ**): أي أكثرها [أي أكثر عبارة "**السّكَّاكِي**"][1]، كما يستفاد من "**المُطَوَّلِ**"، فحذف المضاف، ولو صرح به لكان أولى، وإنما قدرنا مضاف لأنه ليس كل من عباراته أظهر، فيما يذكره "الشارح"، بدليل العبارات التي نقلتها عنه ونحوها، فثبت أن الذي هو أظهر هو بعض عباراته.

لكن بعض عباراته أظهر في خلاف ما يذكره "الشارح"، و لك أن تستغني عن تقدير مضاف بأن تقول بأن المراد أن مجموع عباراته (**أَظْهَرُ**): مما ذهب إليه "**السَّعْدُ**"، من كون مذهب "**السَّكَّاكِي**" مذهب السلف (**فِي كَوْنِ مَذْهَبِهِ**): أي مذهب "**السّكّاكي**".

(**مَا**): أي مذهب أو المذهب، الذي (**هُوَ المَشْهُورُ**): عنه من أنه "أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به، بادعاءِ أنه عينه، كما ذكره "المصنف"، والمقصود بعبارته التي قدرنا معها المضاف، أو أولناها بالمجموع جنس عباراته، فالمراد به عبارات يعتبر أكثرها، أو تأول بالمجموع. فافهم.

ولكن قول "الشارح": "أظهر"، يفيد أن كلام "**السَّعْدِ**" أيضًا ظاهر تقبله عبارة "**السّكَّاكِي**"، ولو بعد تعاص وصعوبة وإباء، ولكن ما ذكره "المصنف" أظهر منه، لأن "أظهر" اسم تفضيل يدل على المشاركة وزيادة، فلذلك قدرت المفضول مع "من"، بعد قوله: "أظهر"، ولكن إذا راعيت مجرد قول "المصنف": "ظاهر كلام...الخ"، مع مجرد كلام "**السّعْدِ**"، ظهر أن كلام "**السَّعْدِ**" غير ظاهر، لأن "المصنف" ذكر الظهور ومقابل الظهور عدم الظهور، فبين كلام "الشارح"، إذ عبر بـ"أظهر" المفيد أن كلام "**السَّعْدِ**" ظاهر، وبين كلام "المصنف" إذ عبر بـ"الظاهر" المفيد أن سواه غير ظاهر تناف، حيث دل تعليل "الشارح" بقوله: "الأظهرية"، فلهذا قال: "مع أن "المصنف" عبر بالظهور، لا بالأظهرية".

وإنما يصح هذا التعليل لو عبر "المصنف" بـ"الأظهرية"، إلا أن يقال: "أظهر" بمعنى "ظاهر"، خارج عن معنى التفضيل، فلا تقدر من التفضيلية و مجرورها بعده، وإذا علمت الحقية المذكورة، فنقول: "أو فاعلم أنه".

(**لِهَذَا**)[2] الحق، أو لهذا المذكور من الحقية، أو لهذا الذي هو كون عبارته أظهر أو ظاهرة، أو لهذا المذكور من الأظهرية، أو الظهور المستفاد من أظهر، أو نحو ذلك.

(**قَالَ**): أي "**المُصَ**"، أي: فلهذا لا لغيره قال "المصنف".

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– قال العصام: (لكن الحق أن عبارته أظهر في كون مذهبه ما هو المشهور من مذهبه، فلذا قال: الفريدة الثانية ...الخ). شرح العصام على السمرقندية، ص: 77.

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَّةُ

[(فِي الِاسْتِعَارَةِ المَكْنِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ "السَّكَّاكِي")][1]

من الفرائد الثلاث أو الأربع، بحساب المذيل بها، كما مر.

وظاهر تعليل الشارح الأظهرية، [أو الحقية][2] المذكورة بقوله: "الفريدة الثانية، يشعر...الخ"[3]، أن "الفريدة": مبتدأ، و"يشعر...الخ" خبره، لم يحتج لرابط لأنه نفس المبتدأ في النية، إذ لو أعرب "الفريدة" مبتدأ محذوف الخبر أو العكس، أو غير ذلك من الأوجه المشهورة في إعراب التراجم لم يصح التعليل، لأن قوله: "هذه الفرائد الثانية" أو "الفريدة الثانية هذه"، أو "اقرأ الفريدة الثانية"، أو نحو ذلك ليس معلولًا للأظهرية أو الحقية المذكورة.

ويجاب بأنه يصح ذلك و المعلولية ليست مقصورة عليه، بل هي عليه مع ما بعده، فكأنه قال: "فلهذا أثبت فريدة ذكر فيها أن ظاهر كلام "**السّكَاكِي**" يشعر بأنها...الخ، فالمراد مجموع قوله: "الفريدة الثانية: يشعر...الخ".

(**يُشْعِرُ**): أي يُعلمُ بضم الياء، والمفعول به محذوف لعدم تعلق الغرض به، أي: يشعر القارئ، أو المطالع، أو نحو ذلك و للعموم.

(**ظَاهِرُ كَلَامِ "السَّكَّاكِي" بِأَنَّهَا، أَيْ**) بأن (**الِاسْتِعَارَةَ**) الملتبسة (**بِالكِنَايَةِ**): بنصبِ "الاستعارةَ" بدلا أو بيانًا أو نسقًا من "ها" "أنها"، على ما مر، و أراد بالاستعارة بالكناية المذكورة في قوله: "العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية المعبر عنها بالمستعار بالكناية في الفريدة الأولى".

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (لا يظهر وجه تغيير "المصنف" الأسلوب من المستعار بالكناية إلى الاستعارة بالكناية، نعم له وجه ظاهر فيما ذكر في الفريدة الثالثة، فإن الاستعارة بالكناية كما تطلق على اللفظ المستعار، تطلق على المعنى المصدري بخلاف المكنية، فإنه لا يكون إلا اللفظ المستعار، والاستعارة بالمعنى المصدري مناسبة في الجملة مع التشبيه المذكور في تلك الفرائد، وإن لم يصدق على ذلك التشبيه الاستعارة بالمعنى المصدري أيضًا، بخلاف المستعار فإنه في غاية البعد عنه.

ثم أقول وبالله التوفيق يمكن أن يقال: وجه العدول في الفريدة الثانية، وكذا الثالثة من المستعار إلى **[(185/و)]** الاستعارة أن الأشهر في هذا القسم من الاستعارة لفظة الاستعارة بالكناية، دون لفظ المستعار بالكناية، إلا أنه لما لم تكن الاستعارة بالكناية على مذهب السلف لفظًا حقيقيًا بل حكميًا، لم يبعد أن يتوهم عند ذكر الاستعارة دون المستعار أن الاستعارة بالكناية عندهم ليس إلا بالمعنى المصدري، دون اللفظ المستعار،

1- ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 77.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- إشارة إلى قوله الشارح: (لكن الحق أن عبارته أظهر في كون مذهبه ما هو المشهور من مذهبه، فلذا قال: الفريدة الثانية- في الاستعارة المكنية على مذهب السكاكي-: يشعر ظاهر كلام السكاكي بأنها أي الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أي المشبه عينه، أي: المشبه به). شرح العصام على السمرقندية، ص: 77.

إذ لا لفظ حقيقة هناك على مذهبهم، على أن يكون قوله: "لفظ المشبه به"، على حذف مضاف، أي ذكر لفظ المشبه به في القلب وملاحظته، فعدل عما هو المشهور، أعني لفظ "الاستعارة" إلى لفظ "المستعار" لدفع هذا التوهم، فاحفظه، فإنه من ملهمات الغيب)[1] انتهى. وقد مر بعض ذلك.

(**لَفْظُ المُشَبَّهِ**): الذي هو المنية في قوله:"نشبت المنية أظفارها".

(**المُسْتَعْمَلُ** [بفتح الميم][2] **فِي المُشَبَّهِ بِهِ**): الذي هو "السبع"[المضمر][3] في المثال.

(**بِادِعَاءِ**): المستعمِل بكسر الميم، (**أَنَهُ، أي**) أن (**المُشَبَّهُ عَيْنُهُ، أَيْ**): عين (**المُشَبَّهِ بِهِ**): وقوله: "بادعاء" متعلق بـ"المستعمل"، بل بمحذوف وجوبًا حال من المشبه، أي: كائنًا بادعاء، أو جوازًا، أي ملتبسًا بادعاء [وقال"**الدّلجِي**": ("الباء" للسببية فتعلق بالمستعمل، أي المستعمل في المشبه به بسبب إدعاء...الخ"، وللملابسة على أن ذلك حال من المشبه، أي ملتبسًا بادعاء ..الخ")[4]][5].

والمعنى أن الاستعارة بالكناية: لفظ المشبه المستعمل في المشبه به، المدعي أن المشبه عينه، بقرينة إثبات لازم المشبه به، وهو "أظفار" في المثال، وإلى مذهب "**السَّكَاكِي**" أشار "**الطَّبْلَاوِي**" بقوله:

وَبَعْضُـــهُمْ كَـلاَمُهُ قَدْ أَشْعَرَا بِـــأَنَّهُ المُشَـبَّهُ الَّـــذِي جَرَى

فِـــيما بِـــهِ شُبِّـهَ بِـــادِّعَـــاءِ عَـــيْـنِيّةٍ وَالِاسْـــمُ ذُو خَـفَا [6]

وأشار بقوله: "والاسم ذو خفا"، إلى قول "الشارح" في مذهب "**السَّكَاكِي**" ما نصه: (ولا خفاء في أن تسميتها استعارة بالكناية أو مكنية غير ظاهرة، وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة)[7] انتهى.

فالاستعارة بالكناية عند "**السَّكَاكِي**" هي أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه والمشبه مرادًا به المشبه به، فالمراد بـ"المنية" في المثال "السبع"، بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئا غير "السبع" بقرينة إضافة "الأظفار"- التي هي من خواص "السبع"- إلى "المنية"، فقد ذكر المشبه الذي هو "المنية" وأريد المشبه به، الذي هو "السبع"، فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية، بمعنى أنها لا توجد الاستعارة المكنى عنها دون

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 25 (ظ) 26 (و).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 68.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

7- شرح العصام على السمرقندية، ص: 77.

الاستعارة التخييلية، لأن إضافة خاص المشبه به إلى المشبه استعارة تخييلية، ذكره "**السَّعْدُ**" في "**صَغِيرِهِ**" و"**كَبِيرِهِ**"[1].

وإنما قال: "فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية"، لتخييل صحة ما يذكره "**الخَطِيبُ**" في اعتراضه على "**السَّكَاكِي**"، من قوله: (فلم يكن المكني عنها مستلزما للتخييلية)[2]، لا لبيان الواقع عند القوم، فإنهم لا يقولون باستلزام المكنية للتخييلية، كما ذكره هو، ولا لبيان مذهب "**السَّكَاكِي**"، فإنه لا يذهب إلى ذلك على ما ذكره أيضًا.

ورد ما ذهب إليه "**السَّكَاكِي**" في تفسير الاستعارة بالكناية بأن لفظ المشبه في الاستعارة المكنية كلفظ "المنية" في المثال [مستعمل فيما وضع له تحقيقًا][3]، لقطع كل عاقل بأن المراد بـ"المنية" فيه "الموت" لا غيره من "السبع"، والاستعارة ليست مستعملة فيما وضعت له، لأنها على الصحيح قسم من المجاز اللغوي، والاستعارة بالكناية لا بد مجاز، لأنها قسم من مطلق الاستعارة، التي هي أحد قسمي المجاز اللغوي.

ولظهور أن "المنية" في المثال مراد بها "السبع"، الذي لم يوضع لفظ "المنية" له، و ذلك استعمال للشيء في غير ما وضع له، على ما مر في حد المجاز، فلزم التجوز، ولأنه فسرها: "بأن يذكر أحد طرفي التشبيه، وهو المشبه، ويراد به الطرف الآخر، وهو المشبه به".

ولا يقال: لو أريد بـ"المنية" هنا معناها الحقيقي، لم يكن لإضافة "الأظفار" إليها معنى، لأنا نقول: إضافة "الأظفار" إليها قرينة تشبيهها المضمر في النفس بالسبع. وهذا من أقوى اعتراضات "**الخَطِيبِ**" على "**السَّكَاكِي**".

وأقول: هذا الاعتراض غير خاف عن "**السَّكَاكِي**"، وقد أورد هو في "**مِفْتَاحِهِ**" سؤالا، وهو: (أن الاستعارة تدعي اقتضاء أن المستعار له – وهو المشبه – من جنس المستعار منه – وهو المشبه به–، وتقتضي إنكار أن يكون المستعار له غير المستعار منه، والذي تبنى عليه الاستعارة بالكناية هو ذكر المشبه باسم جنسه، والاعتراف[4] بحقيقة الشيء أكمل من التصريح باسم جنسه)[5].

وأجاب هو أيضًا – أعني "**السَّكَاكِي**" – في "**مِفْتَاحِهِ**": (بأن نفعل في الاستعارة بالكناية باسم المشبه– الذي هو "المنية" في المثال – ما نفعل في الاستعارة التصريحية بمسمى المشبه، الذي هو "زيد" [مثلا المَنْوِي][6]،

1– قال السعد التفتازاني: (والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان، وهما فعلان معنويان للمتكلم، ويتلازمان في الكلام، لا يتحقق أحدهما بدون الآخر، لأن التخييلية يجب أن تكون قرينة المكنية البتة، وهي يجب أن يكون قرينتها التخييلية البتة). المطول على التلخيص، ص: 608. المختصر على التلخيص،ج2، ص: 100.

2– قال الخطيب: (فلم تكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية، وذلك باطل بالاتفاق). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 82.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– ورد في الأصل: "ولا اعتراف"، والصواب ما أثبتناه.

5– ينظر: مفتاح العلوم، ص: 379.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

في نحو: "جاء أسد يرمي"، فكما يدعي أن "زيدًا" الشجاع مسمى بلفظ الأسد بارتكاب تأويل قد سبق حتى يتهيأ لنا الخروج من التناقض بين ادعاء الأسدية ونصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص الذي هو ذات السبع، كذلك ندعي في الاستعارة بالكناية اسم المنية في المثال اسمًا لذات "السبع" مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل، بأن ندخل مسمى "المنية" في جنس مسمى "السبع" للمبالغة في التشبيه، بجعل أفراد مسمى السبع قسمين: متعارفًا وهو "الحيوان المفترس"، وغير المتعارف وهو "المنية")[1].

ثم نقول على سبيل التخييل: كيف يصح للواضع أن يضع اسمين، وهما في المثال "المنية" و"السبع" لحقيقة واحدة وهي ذات السبع، ولا يكون أعني الاسمين مترادفين، فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ "المنية".

وتقرير هذا الجواب: أن لفظ "المنية" لما جعل مرادفًا "للسبع"، وجب أن يكون استعماله في الموت بطريق المجاز، كما إذا استعمل لفظ "السبع" في الموت فإنه بطريق المجاز قطعًا، وأحد المترادفين لا يخالف صاحبه، في كونه حقيقة أو مجازًا **[(185/ظ)]** إذا استعملا في معنى واحد، ووجه قولنا: "كيف يصح للواضع أن يضع...الخ"، أن "المنية" إذا دخلت في جنس "السبع" كان اسمها موضوعًا لذلك الجنس، كلفظ "السبع"، إلا أن وضع أحدهما الذي هو [لفظ][2] "السبع" لذلك الجنس حقيقي، ووضع الآخر إدعائي، فيكونان اسمين لذلك الجنس، متعارفًا وغير متعارف كالمترادفين[3]. كذا ظهر في نقل كلام "**السَّكَاكِي**" بزيادات مني وإيضاح مني.

وقد يبحث فيه من وجهين:

– أحدهما: أن إدعاء كون "المنية" من أفراد "السباع" وإدخالها في جنس السبع، لا يوجب كون اسمها موضوعًا لذلك الجنس، بل يقتضي كونه موضوعًا منه، فكيف يدعي الترادف بناءً[4] على أنه لا يصح وضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين؟ فإن وضعهما لحقيقة واحدة ليس واقعًا حقيقة ولا إدعَاءً، إذ لم يدعي كون "المنية" من أفراد "السبع"، وهذا لا يوجب كون اسمها موضوعًا لهذا الجنس، بل يقتضي خلافه.

ويجاب عن هذا البحث بأنه إذا كانت "المنية" من أفراد "السبع"، لزم تسميتها باسم السبع، تأمل.

– الثاني: أنه ولو سلمنا ما ذكر، لكنه يقتضي أن لفظ "المنية" مستعمل في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل، حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة، فلا يصير استعمال اسم "المنية" في الموت بطريق المجاز، إذا جعلنا اسم "المنية" مرادفًا لاسم "السبع" بالتأويل، حتى يكون استعارة بالحقيقة، كما لا يصير

1– ينظر: مفتاح العلوم، ص: 379.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– ينظر: المصدر السابق، ص: 379.

4– ورد في الأصل: "بناءًا" والصواب ما أثبتناه.

لاستعمال لفظ "الأسد" في مسمى الرجل الشجاع بطريق الحقيقة، إذا جعلنا مسمى "الرجل الشجاع" من جنس مسمى "الأسد" بالتأويل.

والحاصل أنه لا يخفى عن عاقل أن "المنية" في المثال "الموت"، وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق، فلا يكون مجازًا البَتَةَ.

[(وحاصل هذا الوجه الثاني أن ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته، فلا يكون لفظ "المنية" مستعملا في غير ما وضع له تحقيقًا، وذلك أن الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له هاهنا، كما أنه لا يجعل غير الموضوع موضوعًا له في الاستعارة المصرحة)**]**[1]. وجعل "المنية" مرادفًا للفظ "السبع" بالتأويل المذكور، لا يقتضي أن يكون استعماله في "الموت" استعارة.

[(فبطل قول بعضهم: إن "المنية" بعدما جعل مرادفًا "للسبع"، استعماله في "الموت" استعمال فيما وضع له إدعاءً لا تحقيقًا، فلا يكون حقيقة، بل مجاز.

وقول بعضهم أيضًا: إن المراد بلفظ "المنية" هو المشبه به الذي هو "السبع"، وأن هذا لا يمكن إنكاره، وأن ذلك متقرر لأن المشبه به هو "السبع" الحقيقي المتعارف، لا الادعائي الغير المتعارف، لأن الادعائي إنما هو عين المشبه، الذي هو "المنية"، وهو ظاهر.

وأجاب "**السَّعْدُ**" عن ذلك الوجه الثاني، لأن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة: (فالحقيقة: هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق، من حيث أنها موضوعة له بالتحقيق"، وإنا لا نسلم أن استعمال لفظ "المنية" في "الموت" في مثل قولنا: "أنشبت المنية أظفارها"، استعمال فيما وضع له بالتحقيق، من حيث أنه موضوع له بالتحقيق، بل من حيث أنه جعل فردًا من أفراد "السبع" الذي لفظ "المنية" موضوع له بالتأويل، الذي هو ادعاء أن "المنية" في المثال من جنس "السبع"، وذلك أن استعماله في "الموت" قد يكون باعتبار أنه موضوع له في مثل قولنا: "دنت منية فلان"، وقد يكون باعتبار أنه موضوع "للسبع" مرادف له، و"الموت" فرد من أفراد "السبع" غير متعارف،[كما في: "أظفار المنية"، فاستعماله باعتبار الأول على سبيل الحقيقة، بخلاف الاعتبار الثاني فإن استعماله فيه ليس من حيث أنه موضوع له بالتحقيق، بل من حيث أنه مرادف للسبع، و"الموت" فرد من أفراده.

وهذا الجواب وإن كان مخرجًا له عن كونه حقيقة، إلا أن تحقيق كونه مجازًا ومرادًا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد، ففيه ما فيه، والحق أن الاستعارة بالكناية هو لفظ "السبع" المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ "المنية"، المرادف له إدعاءً، والمنية" مستعار له، و"الحيوان المفترس" مستعار منه، على ما سبق][2].

1– الحاشية على المطول، ص: 393.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

و"**السّكَاكِي**" حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وإرادة المشبه به، أراد بها المعنى المصدري، حيث جعلها من أقسام المجاز اللغوي أراد بها اللفظ المستعار، وقد صرح بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك.

وعلى هذا فلا إشكال عليه، إلا أنه صرح في آخر بحث "الاستعارة التبعية"، بأن "المنية" استعارة بالكناية عن "السبع"، والحال عن المتكلم في: "**نَطَقَتِ الحَالُ**"، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وفي آخر "فصل المجاز العقلي" بأن "الربيع" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، فجاء الإشكال، فالوجه أن يحمل مثل هذا على حذف مضاف، أي ذكر الاستعارة بالكناية حال كونها عبارة عن "السبع" إدعاءً، على أن المراد بالاستعارة معناها المصدري، أعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاءً، فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية، ويندفع حينئذ الإشكال بحذافيره)**]**[1].

ووجه ما ذكر من أن "تحقيق كونه مجازًا ومرادًا به الطرف الآخر غير ظاهر"، ومن كون الجواب: "فيه ما فيه"، أن غاية ما أفاده ذلك الجواب، أعني عدم كون لفظ "المنية" حقيقة، بناءً على قيد الحيثية، مع أنه مستعمل فيما وضع له، لكن لا من حيث أنه موضوع له، وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له، حتى يلزم كونه مجازًا، ومرادًا به الطرف الآخر.

وإن قلت: اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحًا إذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا، فقد ظهر من عدم كون لفظ "المنية" حقيقة، مع العلم بأنه ليس كناية، كونه مجازًا.

قلت: مراد "**السَّعْدِ**" أن تعريف المجاز الذي ذكره "**السَّكَاكِي**" لا يصدق عليه، نعم لو عَرفَ المجاز: بما لا يكون مستعملًا في الموضوع له من حيث أنه موضوع له، لدخل بقيد الحيثية في التعريف، لكنه لم يعرفه به.

وأما اعتبار قيد الحيثية في تعريفه الذي نقله "**السَّعَد**" عنه، فليس له جدوى في دخول لفظ المشبه في المكنية، في المجاز، كما لا يخفى على الناظر فيه. والله أعلم.**[(186/و)]**.

(**وَلَا خَفَاءَ فِي تَسْمِيَتِهَا**): أي تسمية الاستعارة بالكناية على مذهب "**السَّكَاكِي**"، (**اِسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ، أَوْ**) استعارة مكنيا عنها، أو استعارة (**مَكْنِيَةً**): أي مكنيًا عنها، فاستعمل الحذف والإيصال كما مر بيانه [وفي قوله: "أو مكنية" ما في قول المصنف: "أو مكنية" (**غَيْر ظَاهِرَةٍ**)][2]، (**وَإِنْ سَلُمَ ظُهُورُ وَجْه كَوْنِهَا اسْتِعَارَةً**): فمحض الاعتراض قوله: "بالكناية أو مكنية"، وقولنا: "مكنيًا عنها"، لا قوله: "وقولنا استعارة"، يعني أن كونها بالكناية أو مكنية غير ظاهر، على كل حال سلمنا وجه تسميتها أو لم نسلمه، لأن "الكناية" بمعنى الخفاء لا تظهر في هذا المقام، للتصريح بلفظ المشبه.

1- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 622-623.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وما يوجد "**لِلدُّلَجِي**" من أنها: (لا تظهر باستعمال المشبه في معناه غير مناسب)، فلعله تحريف ناسخ، وأما الاستعارة فإن نظرنا إلى أن لفظ المشبه مستعمل في معناه الادعائي كان هناك استعارة، وإن نظرنا إلى أن لفظ المشبه مستعمل في حقيقته وادعاءُ أنه عين المشبه به لا يخرجه عن حقيقته، لم يكن هناك استعارة.

ولذلك الاحتمال قال "الشارح": (وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة)، أي سواءً سلمناه بأن ننظر إلى استعمال لفظ المشبه في معناه الادعائي الذي هو "السبعية" في المثال، [كما يفيده دفع "الشارح" إيراد المتن][1]، أو لم نسلمه بأن ننظر إلى استعمال لفظ المشبه في حقيقته وادعاء أنه عين المشبه به، لا يخرجه عن كونه حقيقة [كما يفيده الإيراد المذكور في المتن][2]، وإنما نفى ظهور وجه التسمية ولم ينف صحتها، لأن صحة التسمية لا تتوقف على المناسبة، وإنما يتوقف على المناسبة ظهور التسمية، ولم ينف أن يكون لها بالتسمية بالكلية بأن يقول مثلا: "التسمية غير ممكنة"، لأنه يمكن بالتأمل تحصيل وجه بكونها بالكناية أو مكنية مثلا.

لأنا نقول: لا نسلم عدم إمكانه، لأن استعمال لفظ المشبه في معنى المشبه به الادعائي فيه خفاء فقط، وهو معنى الكناية بالمعنى اللغوي، لا أنه غير ممكن.

وإن شئت فقل: لأنه إذا استعمل لفظ المشبه في معنى المشبه به الادعائي، ففي كونه استعارة خفاء بالنسبة إلى المصرحة، كما يشعر به اعتراض "المصنف" الآتي عليه في تسميتها استعارة بالكناية، في اللغة "الخفاء" كما مر.

وإن شئت فقل: إنما اقتصر على لفظ "الظهور"، لأن "الظهور" يقتضي وجود المناسبة، وهي غير موجودة، بخلاف أصل التسمية فإنه لا يشترط فيه وجود المناسبة.

ولذلك قال: "ولا خفاء في أن تسميتها"، ولم يقل: "ولا خفاء في أن وجه تسميتها"، الذي هو عبارة عن وجود المناسبة، وإن شئت فقل: لأن الكثير هو الاستعارة من القوي الذي هو المشبه به، نحو: "جاء أسد يرمي"، للضعيف الذي هو المشبه [نحو: "جاء أسد يرمي"][3]، والاستعارة من الضعيف للقوي كما في: "أنشبت المنية أظفارها" قليل، فلما سميت الجارية على الكثير استعارة مصرحة أو تصريحية أو مصرحًا بها، سميت الجارية على القليل استعارة مكنية واستعارة بالكناية أو مكنيا عنها، لأن التصريح يقابل الكناية.

وقال "**الشِّيرَانْسِي**": (أراد بقوله: "وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة": تسليم ظهور الوجه على تقدير استعمال لفظ المشبه في المشبه به، كما ذكره "المصنف"، فلا يرد أن "المصنف" سيرد كونها استعارة مستعملًا في المشبه به، وهو نفسه أيَدَ الرد المذكور بأنه شبهة، لم يحم حول دفعها أحد، لا يقال: "دعواء الظهور مبني على

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

دفع الإيراد المذكور بقوله: "ونحن دفعناها"، لأنا نقول: إن دفعه لو تم فإنما يتم بتكلف، فكيف يدعي معه ظهور وجه كونه استعارة ؟)[1].

واختار: "**السَّكَاكِي**"[- إيثارًا للضبط وتقليلا للأقسام -][2] (**رَدَّ**) الاستعارة (**التَّبَعِيَةِ**) [وهي كما مر أن لا يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا أوليًا، وتكون في الحروف والأفعال وغيرها، أي وغير الأفعال من المشتقات][3].

(**إِلَيْهَا**): أي إلى الاستعارة بالكناية، وعن "**الغَيَّاثِ**" في "**حَاشِيَّةِ صَغِيرِ السَّعْدِ**" ما نصه: (قوله: "واختار رد التبعية"، يعني التركيب المشتمل على المكنية عنها)[4] انتهى.

وكذا يقدر هنا، لأن "**السَّكَاكِي**" لا يرد نفس التبعية إلى المكنية، بأن يجعل ما هو استعارة تبعية استعارة مكنية، بل إنما يجعل استعارة بالكناية قرينة التبعية لا التبعية نفسها، والتبعية إنما يجعلها قرينة لتلك المكنية، كما ذكره الشارح ك"**السَّعْدِ**"[5]، [فقوله: "واختار رد التبعية إليها" تسامح][6].

[(وقد اعترض على "**السَّكَاكِي**" في ذلك بأنه كيف يفعل إذا كانت قرينة التبعية أمرا عقليًا، كيف يكون الأمر العقلي استعارة بالكناية، مع أن الاستعارة بالكناية عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه، والأمر العقلي غير لفظي، بل قد قال "**الكَافِيجِي**"[7] الأولى رد المكنية إلى التبعية عكس ما قاله "**السَّكَاكِي**"، لأن التبعية أظهر، لأنها في المشتقات وهي ألفاظ ظاهرة، والمكنية بخلاف ذلك، والأظهر أولى، بأن يكون أصلا لغير الأظهر)**]**[8].

وقد قال "**السَّعْدُ**"في"**شَرْحِ المِفْتَاحِ**" [- في بحث الترشيح-][9]ما نصه: (وليت شعري ماذا يفعل المصنف - يعني "**السَّكَاكِي**" - لأنه هو مصنف "**المِفْتَاحِ**" بالاستعارة التبعية في "يصعد"، يعني من قوله:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الجَهُولُ بِـأَنَّ لـهُ حَاجَةً فِي السَّمَـا [10]

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 26 (و).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 201.

5- المطول على التلخيص، ص: 623.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7- الكافيجي: محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي، ولد العام: 788هـ، بـ"ككجة كي" بديار ابن عثمان الروم، اشتغل بطلب العلم والتقى العلماء الأجلاء، برع في مختلف العلوم، من نحو وصرف وبلاغة ومنطق وفلسفة. عرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، من مؤلفاته: "حاشية على المطول"، "شرح القواعد الكبرى في النحو لابن هشام". و"الأنموذج في بحث الاستعارة". توفي العام: 879هـ. ينظر: الأعلام: 150/6.معجم المؤلفين:51/9. هدية العارفين: 208/2.

8- ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 68.

9- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

10- وقد سبق تخريج البيت.

وفي كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية) [1] انتهى.

ثم رأيت "**السَّيِّدَ**" أشار إلى توجيه رد التبعية في "يصعد" في البيت، إلى المكنية، حيث قال: (وإن أريد رد التبعية التي في "يصعد" إلى المكنية، لكنه لا يجري توجيها في نحو: "قتلت زيدًا"، استعير لضربه الشديد، قيل: تقدير الكلام: "ويصعد في **[(186/ظ)]** المكارم"، فيجعل "المكارم" استعارة بالكناية عن الأمكنة المرتفعة، ونسبة الصعود إليها قرينة لاستعارتها، و"المنية" على مذهب "**السَّكَاكِي**" في: "أنشبت المنية أظفارها" كما مر، وكما قال هو استعارة بالكناية على "السبع"، وجعل إثبات "الأظفار" "للمنية"، وإضافتها إليها قرينة الاستعارة، [ومثل ذا يعمل في تركيب التبعية][2]، وبالجملة إن كل ما جعله القوم قرينة للاستعارة التبعية جعله هو استعارة بالكناية)[3].

(قال "**السَّعْدُ**" في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**" – بعد الكلام المذكور له – ما نصه: "وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية. قال "الشارح" في "**الأَطْوَلِ**": هذا الإيراد في غاية القوة، غير أنه يتم في مثال تكون فيه قرينة التبعية حالية، ولم يكن هناك ما يجعل مكنية، والتبعية قرينتها معًا، وأما في نحو: "قتلت زيدًا" إذا ضربته ضربًا شديدًا، فيجعل "زيدًا" استعارة مكنية عن المقتول إدعاءً، وإثبات القتل تخييلا)[4]انتهى. ملخصًا.

قال "**الصَّبَانُ**": (نحو هذا المثال وإن تم فيه جعل التبعية قرينة المكنية، لم يتم فيه جعل قرينة التبعية مكنية، كما هو رأي "**السَّكَاكِي**"، إذ المجعول مكنية، غير قرينة التبعية)[5].

وبهذا تعلم أن المحقق – أي "**السَّعْد**" – لو قال: كيف يجعلها قرينة عن الاستعارة المكنية، ويجعل قرينتها استعارة مكنية؟ لكان أتم في الاعتراض.

ويمكن دفع هذا بأن "**السَّكَّاكِي**" إنما يجعل قرينة التبعية مكنية، إذا كانت تلك القرينة قابلة لهذا الجعل، بأن كانت لفظية، وإلا جعل غيرها مكنية.

ثم أقول: يمكن دفع الاعتراض بالتبعية التي قرينتها حالية، وليس هناك ما يجعل مكنية، والتبعية قرينتها بأن اختيار "**السَّكَاكِي**" ما مر، إذا لم يكن هناك ضرورة إلى القول بالتبعية.

وقد مثلها "**عَبْد الحَكِيم**"[6] في حواشيه على "**المُطَوَّلِ**" (بقوله تعالى: ﴿**لَعَلَّكُمْ تَتَقُونَ**﴾[7]، وقوله: ﴿**رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[8]، فإن "لعل" استعارة تبعية لإرادته تعالى لامتناع الترجي عليه لكونه علام الغيوب، و"ربما"

1– شرح المفتاح (مفتاح العلوم)، السعد التفتازاني، ولم أقف عليه. وينظر: حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية: 122.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– ينظر: حاشية السيد على المطول، ص: 394–395.

4– الأطول شرح التلخيص، إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني، ج2، ص: 164.

5– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 94.

6– ورد في الأصل: "عبد الحكم"، وهو تصحيف من المؤلف، والصواب عبد الحكيم السيالكوتي. وقد سبق ترجمته.

7– سورة البقرة، الآية: 183.

8– سورة الحجر، الآية: 02.

استعارة تبعية على سبيل التهكم، بقرينة مناسبة كثرة الوداد لحالهم)[1]. انتهى.

[قال "**الفَنْرِي**": (وفي كلام "**السَّكَاكِي**" بحث، لأن هذا لا يتأتى في مثل: ﴿**لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾، لأن القرينة استحالة الترجي عليه تعالى، وقوله: ﴿**رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[2]، لأن القرينة مناسبة حالهم لكثرة الوداد)[3]، وأجاب بعض بجعل "لعل" قرينة المكنية، والودادة الكثيرة استعارة، والمراد: "تتقون الاتقاء الخاص".

وقد استعمل على توجيه "**السّكَّاكِي**" في المرجو الخاص، فهذه الاستعارة بالكناية لابد أن تكون تبعية، وكذا الكلام في: "ربما يود...الخ"، قيل: والأوجه أن يقال: طريقة الرد ها هنا أن يقال المخاطبون استعارة مكنية عمن يرجى منهم الاتقاء، والقرينة نسبة التقوى للمرجو إليهم، بذكر"لعل" و"تتقون"، وكذا الحال في: ﴿**رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[4]. انظر هذا الكلام في شرح نظم "**الطّبْلَاوِي**"[5].][6].

ولما كان قول "الشارح":"واختار رد التبعية إليها" تسامحًا- كما مر بيانه - بين ذلك بقوله: (**بِجَعْلِ...الخ**): و"باؤه" للتصوير وكثيرا ما استعملها في عبارتي. ومن ذلك قول صاحب "**عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ**"- رحمه الله -: (وتجب علينا ولاية أنفسنا، وذلك بالتوبة، وذلك لأن ولاية أنفسنا ليست شيئا غير التوبة يحصل بالتوبة، وولاية أنفسنا هي نفس التوبة والانقلاع من الذنوب)[7].

ولما قال: "وتجب علينا ولاية أنفسنا"، كان قوله مجملا غير مفهوم، لأنه لا يعلم منه ولاية أنفسنا ما هي، فصورها بقوله: "وذلك بالتوبة" لتفهم، هذا ما ظهر لي. وقد أخطأ في ذلك من ليس له علم المعقول، ومن لم يجعل "الباء" فيه للتصوير، ممن له يد في علم المعقول، كـ"**أَبِي العَبَّاس أَحْمَد**"[8]،

1- والذي في الأصل: (هذا يجرى في كل صورة تكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية، ولا يجرى فيما تكون القرينة حالية، إذ ليس هاهنا لفظ يجعل استعارة بالكناية، كما في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون﴾، فإن "لعل" استعارة تبعية لإرادته تعالى، لامتناع الترجي عليه، لكونه علام الغيوب، وكذا في قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾. فإن "رب" استعارة تبعية على سبيل التهكم، بقرينة مناسبة كثرة الوداد لحالهم). حاشية السيالكوتي على كتاب المطول، ص: 524.

2- سورة الحجر، الآية: 02.

3- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 16.

4- سورة الحجر، الآية: 02.

5- ينظر: مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 19، ومخطوط حاشية الفناري على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني، ص:173.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7- ينظر: شرح عقيدة التوحيد لأبي حفص عمر بن جميع، امحمد بن يوسف أطفيش، تحقيق: مصطفى بن الناصر وينتن، المطبعة العربية، غرداية، ط1، 2001م، ص: 342-343.

8- أبو العباس أحمد: هو أبو العباس أحمد بن سعيد بن بدر الدين الشماخي، من علماء نفوسة، عالم وفقيه ولغوي وطبيب إباضي، تلقى العلم بمسقط رأسه، ثم في تونس، وهو من علماء القرن التاسع هجري، كان غزير التأليف، من مؤلفاته: سير المشايخ، و"إعراب القرآن الكريم"، و"شرح عقيدة التوحيد لابن جميع"، و"مشكل إعراب الدعائم"...الخ. توفي بجربة العام: 923هـ. ينظر: معجم أعلام الإباضية -قسم المغرب- ج2، ص: 44-45.

و"**الشَّيْخ عُمَرْ التَلَاتِي**"[1] – قدس سرهما –، فقد سهيا[2]، وجل من لا يسهو.

وقد قررت هذه المسألة في مجلس إقرائي في مسجد "**قَرْيَة مَلِيكَة**"، فذكر لي بعض الطلبة الحاضرين ممن قرأ في "**تونس**" أن العلامة الشيخ "**عَبْد العَزِيز اليَسْجَنِّي**"[3] – رحمه الله– جعلها للتصوير في كتاب له، اطلع عليه في "**جَرْبة**" –أحيا الله رمقها– وذلك الكتاب فيما ذكر ذلك الطالب جمع فيه نبذًا من الفنون، فقلت له: "الحمد لله إذ وقع حافر هجان على حافر حصان".

(**قَرِينَتُهَا**): أي قرينة الاستعارة التبعية، (**اسْتِعَارَة بِالكِنَايَة**): أي بجعل ما هو قرينة التبعية عند القوم استعارة بالكناية، (**وَبِجَعْلِهَا: أَيْ**) و(**بِجَعْلِ**) الاستعارة (**التَّبَعِيَّة**): أي وبجعله ما هو عند القوم استعارة تبعية، (**قَرِينَتَهَا**): أي قرينة الاستعارة بالكناية.

وفي قول "الشارح": "إن "**السَّكَاكِي**" يجعل التبعية قرينة المكنية" تسامح أورده "**الحَفِيدُ**": (لأن "**السّكَاكِي**" يجعل "نطقت" في: "نطقت الحال"، قرينة بل يجعله مستعملًا في معناه الحقيقي، ويجعل نسبة "النطق" إلى الحال قرينة، كما صرح غير واحد به، كـ"**السَّعَد**" في "**المُطَوَلِ**"، أو أن التسامح في كلام "**السَّعْدِ**"، ويؤيده قول "الشارح" بعد إذ الاستعارة عند "**السَّكَاكِي**" مطلقًا قسم من المجاز، لا أنه يسمى قرينة المكنية استعارة تخييلية كالقوم)[4].

قلت: فيه نظر، لأن "**السَّكَاكِي**" نفسه، صرح في "**المِفْتَاحِ**" بأن "نطقت" المستعمل في أمر وهمي من: "نطقت الحال" قرينة المكنية في الحال.

وهذا الذي رأيناه منقولا عن "**السَّكَاكِي**" في "**المُطَوَّلِ**"، وهو الذي نقله عنه "المصنف" بقوله: "وقد صرح إلى آخره"، فالتسامح والنظر إنما هما في تجويزه الوجه الأول من الوجهين اللذين في كلامه، إلا أن يحمل على أن ذلك من "**السَّكَاكِي**" على لسان القول.

قال "**الشِّيرَانْسِي**" – بعد قول الشارح –"بجعل قرينتها...الخ": (لا يخفى أن الرد المذكور لو تم فإنما يظهر في أمثال: "نطقت الحال"، من الاستعارة التبعية التي قرينتها لفظية، وأما في التبعية التي قرينتها معنوية، كما في قولنا: "قتل زيد عمرًا".**[(187/و)]** مع العلم بأنه لم يقع من "زيد" إلا ضرب شديد لعمرو، فلا يظهر ذلك،

1– عمرو التلاتي: هو عمرو بن رمضان بن أبي بكر، بْدُر الدين، أبو حفص الجربي التلاتي، وقيل: الثلاثي: فاضل. له " الدرر التلاتيات" شرح بها منظومة الزواوي، في المنطق، وشرح لـ"الرامزة" المسماة بـ"الخزرجية"، فرغ منه سنة: 1140هـ. توفي سنة: 1187هـ. ينظر: الأعلام 46/5، الشيخ أطفيش وثلاثية العلم: 59.

2– ورد في الأصل: "سها"، والصواب ما أثبتناه.

3– عبد العزيز اليسجني: إبراهيم بن بحمان بن أبي محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الثميني اليسجني، المصعبي، ولد العام: 1133هـ. ببني يزقن، بولاية غرداية، وبها تلقى تعليمه الأول وحفظ القرآن. من مصنفاته:"المعدن المصون على سورة الكنز المدفون" في تفسير سورة الفاتحة. و"ديوان شعر"، و"رحلة المصعبي". توفي العام: 1232هـ. ينظر: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ص: 92–93.

4– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 122. و شرح العصام على السمرقندية، ص: 78.

فإن القرينة هناك ليس إلا عدم وقوع القتل ووقوع الضرب الشديد فقط، وهذه لا تصلح لأن تجعل استعارة بالكناية)[1].

[قال "**حَفِيدُ السَّعْدِ**" في "**حَاشِيَّةِ صَغِيرِهِ**": (قوله: "جعل قرينة...الخ"[2]، لا يجري فيما إذا كانت القرينة حالية، نعم يمكن أن تعتبر الاستعارة بالكناية في آخر الكلام)[3] انتهى.][4].

(**عَلَى عَكْسِ مَا ذَكَرَهُ القَوْمُ**): يعنى العكس اللغوي الذي هو القلب والتحويل، لا المنطقي[المستوي][5] الذي هو: (قلب جزئي القضية معًا مع بقاء الصدق والكيف الذي هو الإيجاب والسلب عندهم، والكم الذي هو الاتفاق في الكلية والجزئية غير الموجبة الكلية من الكم، فلا يشترط بقاؤها، فتعوض الموجبة الجزئية وتبديل أحد الجزأين فقط لا يسمى عكسا مستويًا، ولا بد أن يكون التبديل في كل واحد من الجزأين بكماله.

فلو قيل: "الوتد في الحائط"، لم يكن عكسه: "الحائط في الوتد"، لم يكن عكسه: "الحائط في الوتد"[6]، لأن "الحائط" ليس هو في الأصل هو كل المحمول، إذ المحمول هو استقرار الوتد في الحائط لا مجرد الوتد، فالعكس هكذا: "المستقر في الحائط الوتد"، لأن المود[7] بقلب الجزأين تبديل كل واحد من طرفي القضية بعين الآخر ليخرج عكس النقيض، لأن التبديل فيه ليس في غير الطرفين.

والعكس المستوي: يكون في القضية الحملية والشرطية المتصلة السابق تعريفها:

فالحملية نحوي: "كل إنسان حيوان"، فعكسه المستوي: "بعض الحيوان إنسان".

والشرطية المتصلة: نحو: "كلما[8] كان هذا إنسانًا كان حيوانًا"، فعكسه هكذا قد يكون: إذا كان هذا حيوانا كان إنسانًا، ولا يكون في الشرطية المنفصلة، لأن العكس إنما يكون فيما يعرف فيه قلب جزئي لقضية حتى يتميز العكس من الأصل، وذلك في الحملية والمتصلة، لأن الترتيب بين الطرفين فيهما طبيعي، حتى أنه لو أزيل ذلك الترتيب تغير المعنى بخلاف المنفصلة نحو: "إما أن تكون الشمس طالعة و إما أن يكون النهار مفقودًا"، فلا ترتيب فيها طبيعي يقتضيه المعنى، إذ لو أبدل كل واحد من الطرفين بالآخر لما تغير المعنى، فتقول: "إما أن يكون النهار مفقودًا وإما أن تكون الشمس طالعة"، فهو المعنى الأول لا غيره وإن تغيرت العبارة، والاعتبار بالمعنى لا باللفظ، فلا فائدة في عكسها، ولا يسمى ذلك التبديل عكسا.

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 26 (و) (ظ).

2- والذي في الأصل: (يجعل قرينتها...الخ).

3- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 111.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- هذه العبارة مكررة، ولعله سهو من الناسخ.

7- كذا وردت العبارة.

8- وردت في الأصل: "كل ما"، والصواب ما أثبتناه.

بعكس المتصل كعكس الحملية، فإنها إذا كانت كلية موجبة انعكست جزئية نحو:"كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا"، فعكسه قد يكون: "إما كان هذا حيوانًا كان إنسانًا"، أو كلية سلبية انعكست سلبية كلية كقولنا: "ليست البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودًا"، وعكسه:" ليست البتة كلما كان الليل موجودًا كانت الشمس طالعة".

وأما عكس النقيض الموافق فحقيقته: تبديل كل واحد من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف، كما مر في العكس المستوي، إلا أن التبديل هنا بالنقيض، فيجعل نقيض المحمول موضوعا، ونقيض الموضوع محمولا في الحملية، ويجعل نقيض التالي مقدما ونقيض المقدم التالي في الشرطيات المتصلة، مثاله في الحمليات: "كل إنسان حيوان"، فعكس نقيضه الموافق:"كل ما ليس حيوانا ليس إنسانا"، ومثاله في الشرطية: "كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا"، فعكس نقيضه: "كلما لم يكن هذا حيوانًا لم يكن إنسانًا"، والكلية الموجبة تنعكس كنفسها، في عكس النقيض كما رأيت في المثال.

وأما عكس النقيض المخالف فحقيقية: تبديل الطرف [الأول][1] بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، مثاله في الحمليات: "كل إنسان حيوان،" فعكس نقيضه المخالف: "لاشيء من لا حيوان إنسان"، ومثاله في الشرطية:"كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانًا"، فعكس نقيضه المخالف: "ليس البتة إذا لم يكن الشيء حيوانًا كان إنسانًا"، وسمي مخالفًا لمخالفته لأصله في الكيف.

وبهذا، وبأن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا بنقيضهما معًا، بل بعين أحدهما وبنقيض الآخر خالف الموافق، وإنما سمي الموافق موافقًا لموافقته لأصله في الكيف فأشبه العكس المستوي، و خرج بقيد بقاء الصدق" تبديل كل واحد من الطرفين بعين الآخر بدون بقاء الصدق، كقولنا: [في عكس][2] "كل إنسان حيوان"،"كل حيوان إنسان"، فالأصل الذي كان في الأصل قد انتفى في العكس فلا يسمى عكسًا، وبقاء الصدق شرط أيضًا فيما مر من العكوس، لأن العكس لازم لأصله ويستحيل أن يصدق الملزوم دون لازمه، وبيان كون العكس لازمًا لأصله مذكور في المطولات الموضوعة في المنطق.

والمراد ببقاء الكيف أن الأصل إذا كان موجبا كان العكس موجبًا، أو سالبًا كان سالبا، وخرج ما إذا كان الأصل موجبا والعكس سالبًا، أو العكس موجبًا والأصل سالبًا، لعدم استوائهما في الصدق، وكذلك خرج ما إذا كان الكم غير باق فيهما، بل اختلف الأصل والعكس كمًا، إلا الكلية الموجبة، فلا يشترط فيها بقاء الكم نحو: "كل إنسان حيوان"، فإنها تنعكس جزئية لا كنفسها، لأن المحمول إذا كان أعم من الموضوع لا يكون فيه عكسه بنفسه، ومن شرط العكس صدقه مع أصله، فعكس "كل حيوان إنسان"، إلى "كل حيوان إنسان "كاذب، بل تنعكس كما مر جزئية نحو: "بعض الحيوان إنسان"، وإذا كان المحمول مساويًا للموضوع انعكست

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

الكلية الموجبة كلية موجبة، كعكس "كل إنسان ناطق" إلى "كل ناطق إنسان"، و [لا يقال][1] :إنما لم يعتبر الكلية في عكس قضية المحمول **[(187/ظ)]** الأعم، لأنها غير لازمة تصدق تارة وتكذب أخرى، وبخلاف الجزئية فإنها صادقة بكل حال، فلذلك اعتبروها، لأنا نقول: الصواب التفصيل كما ذكر، لأن الكلية لازمة لعكس المحمول المساوي والجزئية لازمة للمحمول الأعم، والتبديل المسمى عكسًا عند الجمهور هو ما كان الصدق لازما له في أي مادة فرضت كعكسنا الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة، فهذا العكس لازم الصدق للأصل دائمًا، و أما ما كان الصدق فيه بعض المراد فلا يسمونه عكسًا، بل هو أمر اتفاقي.

ومعلوم أن أصول القضايا أربعة: كلية وجزئية ومهملة وشخصية، وكلها موجبة إرسالية، فالمجموع ثمانية:

– فأما الكلية الموجبة فتنعكس جزئية، وأما الكلية السالبة فتنعكس كنفسها نحو: "لاشيء من الجائز بقديم"، فعكسها: "لاشيء من القديم بجائز"، وإنما لزم صدق العكس في هاتين القضيتين، لأنهما لما دلتا على منافاة[2] موضوعها لحقيقة محمولهما لزم العكس، إذ لا تتصور المنافاة من أحد الجهتين دون الأخرى.

– وأما الجزئية والمهملة فإن كانتا سالبتين فلا عكس لهما، وذلك أنهم قالوا: العكس لازم لكل قضية إلا التي وجد فيها السلب والجزء، وهو المراد عندهم بالخستين، وهي الجزئية السالبة كـ: "بعض الحيوان ليس بإنسان"، فهذه قضية صادقة، ولا يصدق عكسها وهو: "بعض الإنسان ليس بحيوان"، وقد تنعكس، وكالجزئية السالبة المهملةُ السالبةُ لأنها في قوة الجزئية كـ"الحيوان ليس بإنسان"، فهذه قضية صادقة في قوة "بعض الحيوان ليس بإنسان"، ولا يصح عكسه، وهو "الإنسان ليس بحيوان"، وإن كانت الجزئية والمهملة موجبتين انعكستا جزئيتين نحو: "بعض الحيوان أبيض"، وعكسه: "بعض الأبيض حيوان"، وتقول في المهملة: " الحيوان أبيض"، فعكسه: "بعض الأبيض حيوان"، وتعكس أيضًا إلى مهملة مثلها، وهي: "الأبيض حيوان"، لأنها في قوة الجزئية.

– وأما الشخصية: ويقال لها المخصوصة فإن كانت موجبة نحو: "زيد حيوان"، فعكسه: "بعض الحيوان زيد"، وإذا قلت: "زيد عالم"، فعكسه: "بعض العالم زيد"، والشخصية تنزل منزلة الكلية لإنتاجها في كبرى الشكل الأول، كـ: "هذا زيد"، "وزيد إنسان".

وإن كانت الشخصية سالبة، فإن كان محمولها جزئيًا كـ: "زيد ليس بعمر"، ولأنها تنعكس بنحو: "عمرو ليس بزيدٍ"، وإن كان محمولها نحو: "زيدٌ ليس بفرس" انعكست إلى مثل: "لاشيء من الفرس بزيد"، وما مر من جواز عكس الشرطية هو المشهور، ومنعه بعضٌ مطلقًا مستويًا و نقيضيًا، موافقًا ونقيضيًا مخالفًا)[3].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– وردت في الأصل: "منافات"، والصواب ما أثبتناه.

3– ينظر: شرح السلم المرونق في علم المنطق للسعيد قدورة (1066هـ) دراسة و تحقيق– رسالة ماجستير– الطالب: محمد هواري، إشراف الأستاذ: عبد الحق زريوح، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الموسم الدراسي: 2013م، ص: 135–240.

وهذا الكتاب لم يوضع لذلك، ولكن لما ذكر "المصنف" العكس، احتجنا أن نفسره بأنه اللغوي المنطقي، فذكرنا المنطقي لئلا يكون لأجله الأسى في قلب الطالب، واعتمدت على ما قاله "**قَدُّورَة**"[1] من علماء الجزائر المحققين. ردها الله للإسلام.

(**فِي مِثْلِ: "نَطَقَتِ الحَالُ"، مِنْ أَنَ "نَطَقَتْ" اسْتِعَارَة لَدَلَّتْ**): بيانه أن نشبه الدلالة المطلقة بالنطق المطلق، بجامع الإرشاد والإيصال والإفادة أو نحو ذلك، واستعير "النطق المطلق" للدلالة المطلقة، واشتق من "النطق" الذي هو بمعنى "الدلالة"، "نطق" من قولك: "نطقت"، بمعنى دل، ف"نطقت" استعارة لما علمت، تصريحية لذكر المشبه به الذي هو "النطق"، إذا قلنا: "نطقت"، تبعية لتبعية استعارة "نطق" لدل لاستعارة النطق للدلالة مطلقة، لعدم ملائم المشبه وملائم المشبه به، والقرينة لا تعد ترشيحًا ولا تجريدًا تحقيقية، لأن المستعار له محقق له عقلا، بل عقلا وحسًا، وهو الدلالة.

(**وَالحَالُ**) الذي هو فاعل "نطقتِ" (**قَرِينَة**): مقالية، مانعة من توهم الإرادة بالنطق النطق الحقيقي الواقع لبني آدم مثلا، هذا مذهب القوم.

وأما "**السَّكَاكِي**" فالاستعارة عنده في "الحال"، فتكون "الحال" استعارة بالكناية، لأنه لفظ يشبه بإنسان مثلا مستعمل في الإنسان مدعى أنه عين الإنسان، ونسبة "النطق" إليه قرينة الاستعارة، وقد علمت ما في ذلك.

قال "**السَّعْدُ**" ما حاصله: (إن "**السَّكَاكِي**" جعل "المنية" استعارة بالكناية، وإضافة "الأظفار" إليه قرينتها، ففي قولنا: "نطقت الحال بكذا"، جعل القومُ "نطقت" استعارة عن "دلت"، و"الحال" حقيقة لا استعارة، لكنها قرينة لاستعارة "النطق" الدلالة، فهو يجعل "الحال" استعارة بالكناية عن المتكلم، ويجعل نسبة النطق إليها قرينة الاستعارة.

قلت في قولهم: "إضافة الأظفار قرينة، ونسبة النطق قرينة"، ونحو ذلك، دليل على أن في نحو قول "المصنف" و"**الخَطِيبِ**" وغيرهما: (وجعل التبعية قرينتها)، أي قرينة المكنية تسامحًا، لأن القرينة نسبتها، أي نسبة ما هو عند القوم استعارة تبعية إلى ما هو عند "**السَّكَاكِي**" استعارة مكنية، وإثباته له لا القرينة نفس التبعية بل إثباتها، وهكذا إذا وقع مثل ذلك في كلامي.

على أنه قد يقال: لا حاجة إلى ذلك بل التبعية نفسها قرينة، فلا تسامح، وما كان استعارة عندهم قرينة عنده، وما هو قرينة عنده استعارة عندهم، فيعلم من قولك "نطقت" في:"نطقت الحال"، أن المراد بـ"الحال" المتكلم، كما يعلم من "الحال" أن المراد بـ"نطقت" "دلت".

1- قدورة: سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن قدورة الجزائري، ولد بمدينة الجزائر حوالي العام: 979هـ. أخذ العلم عن علماء عصره، وسافر إلى تلمسان ثم فاس وأخذ التاريخ والبلاغة والأدب، تصدر الفتوى بالجزائر وأحسن فيها ولقب بـ"شيخ الإسلام"، من مؤلفاته: "رقم الأيادي على تصنيف المرادي في النحو"، "شرح السلم المرونق في المنطق"، و"نوازل تلمسانية". توفي العام: 1066هـ. ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 365/1. معجم المؤلفين: 761/1. هدية العارفين: 393/1.

وهكذا في قولهم:

نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ..... .....[1].

بجعل "اللهذميات" استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم، ونسبة لفظ "القِرى" قرينة الاستعارة، فيجعل العداوة والحزن **[(188/و)]** في الآية استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط، ويجعل نسبة "لام" التعليل إليه قرينة، وكذا في: ﴿**لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[2]، يجعل "الجذوع" استعارة بالكناية عن الظروف والأمكنة، واستعمال "في" قرينةٌ على ذلك)[3].

وأما على طريقة القوم (فيشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة بجامع التمكن، فيقدر لفظ الظرفية للاستعلاء المطلق، فيسري التشبيه للاستعلاء الخاص الذي هو معنى "على" والظرفية الخاصة التي هي معنى "في"، فاستعير لفظ "في" الموضوعة لكل جزئي[4] من جزئيات الظرفية، الاستعلاء الخاص، و"لأصلبنكم" قرينة، فالاستعارة تبعية.

وكذا استعارة "اللام" في آية العداوة والحزن[5]، فيقدر تشبيه [ترتب][6] نحو العداوة والحزن، على نحو الالتقاط بترتب العلة الغائية كالمحبة والتمني بجامع مطلق الترتب الأعم من الطرفين، فالترتب الثاني متعلق معنى "اللام"، فقدر استعارة الترتب الكلي المشبه به للترتب الكلي المشبه، فسرى التشبيه لمعنى "اللام" الذي هو الترتب الجزئي، فاستعير لفظ "اللام"، واستعمل في الترتب الجزئي، والعداوة والحزن قرينة. كما "**لِلْمَلَوِي**" في "**شَرْحِ المَتْنِ**"[7].

هذا مذهب القوم، و مذهب "**السَّكَاكِي**" قد مر، ومثل ما مر "**لِلسَّكَاكِي**" في الآيتين، والأمثلة يعمل مثله في مثلها. و بالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية، وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية.

1– البيت من بحر"البسيط"، وهو للشاعر القطامي، وتمام الشاهد:

لَمْ تَلْقَ قَوْمًا هُمْ شَرٌ لِإِخْوَتِهِم مِنَا عَشِيَةَ تَجْرِي بالدَمِ الوَادِي

نقرِيهمُ لَهْـذَمِيَات نَـــقُــدُ بِهَا مَـا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُـلَ زَرَادِ

– ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، و أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت،ط1، 1960، ص: 89–90.

2– سورة طه، الآية: 71.

3– المطول على التلخيص، ص: 623.

4– وردت في الأصل: "جزءي"، والصواب ما أثبتناه.

5– أي في قوله تعالى: ﴿فالتقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًا وحَزَنًا﴾. سورة القصص، الآية: 08.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– مخطوط الشرح الصغير المختصر علي الرساله السمرقنديه في الاستعارات، ورقة: 08.

(ورد عليه صاحب "**الكشف**"[1] بأنه: قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الأصلي الواضح الجلي، ويكون ذكر المتعلقات تابعا مقصودا بالعرض، والاستعارة تكون تبعية، كما في قوله:

تَقْرِي الرِّيَاحُ رِيَاضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً [إِذَا سَرَى النَّوْمُ فِي الأَجْفَانِ أَيْقَاظَا [2]

فإن التشبيه هنا إنما يحسن أصالة بين "هبوب الرياح" وبين "القرى"، ولا يحسن التشبيه ابتداءً بين "الريح" و"الضيف"، ولا بين "الرياض" و"الصيف"، ولا بين "الأيقاظ" و "الطعم"، نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور تبعًا لذلك التشبيه، ولا يصح أن تنعكس ويجعل التشبيه بين "الهبوب" و"القرى" تبعًا لشيء من هذه التشبيهات، فلا يصح هاهنا رد التبعية إلى المكنية عند من له ذوق سليم.

قلت: ومن الواضح في ذلك ما في قوله:

..... ضَـــحِكَ المَشِيـــبُ بِرَأْسِهِ..... [3]

فإن التشبيه إنما يحسن أصالة بين ظهور المشيب والضحك، ولا يحسن ابتداءً بين المشيب وشخص ضاحك أو ثغر ضاحك، كما لا يخفى.

وقد يكون التشبيه في المتعلق عرضًا أصليًا و أمرًا جليًا يكون ذلك الفعل، واعتبار التشبيه فيه تبعًا، فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كـ: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[4] فإن تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور، وقد يكون التشبيه في صدور الفعل وفي متعلقه على السوية، فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية أو مكنية، كما في: "نطقت الحال"، فإن كلا من تشبيه "الدلالة" بـ"النطق" وتشبيه "الحال" بالمتكلم ابتداءً مستحسن، فظهر أن ما اختاره "**السَّكَاكِي**" من الرد مطلقًا مردودٌ)[5] انتهى.

(**وَيَرُدُّ عَلَيْهِ**): أي على "**السَّكَاكِي**" في تفسيره الاستعارة بالكناية، ورده التبعية إليها.][6].

وهذه النقوش الموجودة في المتن هكذا، "ويرد" بـ"ياء" بعد "واو"، وبعد الياء راء، وبعد الراء دال، (**إِمَّا**) أن يقال هي (**مِنَ "الرَّدِ"**) بتشديد الدال، فتقرأ بفتح الياء وضم الراء وتشديد الدال، فيكون قوله:"إن لفظ

1– لعله قصد صاحب "الكشاف"، يعني الزمخشري.

2– البيت من بحر "البسيط"، لم أقف على قائله. وهو بدون نسبة أيضا في معجم الشواهد العربية، ومفتاح العلوم: 383، والمطول على التلخيص: 600، والحاشية على المطول: 395. تقرِي: تطعه، رياض: أرض ذات نبات، الحزْن: ما غلظ من الأرض.

–ومعنى البيت: الزهور التي تبدو نائمة ولم تتفتح أكمامها في تلك الأرض، سرعان ما تتفتح وتستيقظ أن هبت عليها الرياح، كمن قام من نومه.

3– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر"دعبل الخزاعي"، وتمامه:

لَا تَضْحَكِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

– ديوان دعبل بن علي الخزاعي، شرحه : حسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م، ص: 106.

4– سورة البقرة، الآية: 27.

5– الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص: 396.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

المشبه...الخ"، في تأويل المصدر فاعلا له، بل المؤول بالمصدر "أن" وقوله: "يستعمل المنفي [حدثهُ][1] بـ"لم" ويدخل التغيير في غيرهما، والمفعول محذوف، أي:" يرد عليه أو له عدم استعمال لفظ المشبه به إلا في معناه"، (**أَوْ**) أن يقال: هي (**مِنَ الوُرُودِ**): فيقرأ بفتح الياء، وكسر الراء وتخفيف الدال، أي جعلها خفيفة أو اعتقادها خفيفة، أو الإتيان بها خفيفة، لا أَنَهَا شددت ثم خففت.

ومعنى "الورود" الذي يذكره المتأخرون في مقام البحث والرد وصول الإشكال، أو ما يبطل المدعى، أي كان لكذا إليه طريق يصله منها فيبطله أيضًا، وفاعله أيضًا ما ذكر، ولا يطلب مفعولًا صريحًا، فظهر أن "ما ذكر" فاعل عن كل شق من الشقين، لكن الإسناد على الأول مجاز، لأن الراد هو الذي أورد على "**السّكّاكِي**" أن لفظ المشبه به لم يستعمل...الخ، لا ما ذكره، لكنه سبب وآلة[2]، فالعلاقة السببية أو المسببية أو هما، أو الكون آلة.

ويجوز جعل "يَرُدُ" بتشديد الدال استعارة تبعية تصريحية مطلقة، وقوله: "إن لفظ...الخ"، قرينة، وجعْلُ قوله: "إن لفظ...الخ"، تأويلا استعارة بالكناية، على ما علمت "**لِلسَّكَاكِي**"، وإثبات الرد قرينة إلى غير ذلك.

وعلى تشديد الدال وهو مرادي بالأول، يجوز أن تضم الياء وتفتح الراء والدال مشددة كما علمت، فيكون قوله: "عليه" نائبًا، وقوله: "إن لفظ...الخ"، على تقدير "الباء" أي"يرد عليه بأن لفظ"، أو هو النائب على تقدير "الباء" كذلك، لا "عليه"، ولا تجوز على هذا، كما لا تجوز على الثاني الذي هو التخفيف.

وإن قلت: إذا كانت من "الورود" فما سبب حذف الواو الأولى في "يرد" ؟ وهلا ثبتت ؟

قلت: حذفت لاستثقالها بين "ياء" مفتوحة وكسرة لازمة، كما في: "يَعِدُ" مضارع "وَعَدَ"، لأن "الواو" لما وقعت بين الياء والكسرة ثقل، كالضمة بين الكسرتين، فحذف، ولأن "الياء" في تقدير كسرة، والشيء إذا وقع بين شيئين يضادانه يستثقل، ومحل البسط في ذلك كتب **النحو والتصريف**[3].

وقول "الشارح": (إما من الرد أو الورود)، أفادت ذلك بين تصريح وتضمن والتزام، وخارج مع الاختصار [(**بِأَنّ لَفْظَ المُشَبَّهِ**): في صورة الاستعارة بالكناية كـ:"المنية" في المثال،][4](**لَمْ يُسْتَعْمِلْ إِلَّا فِي مَعْنَاهُ**) [الموضوع له تحقيقًا][5]: للقطع بأن "المنية" في المثال المرادُ بها "الموت" لا "السبع" لأنه خلاف الواقع، وادعاء اتحاد الموت والسبع لا يوجب استعمال اللفظ فيما وضع له لأنه خارج عن معنى "المنية" لا جزء داخل فيها، والإدعاء لا يجعل اللفظ الموضوع للمشبه موضوعًا للمشبه في المكنية كما لا يجعل الموضوع للمشبه به موضوعًا

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ورد في الأصل: "ءالة".

3– وبيانه: (إذا كان الفعل ثلاثيًا، واوي الفاء مفتوح العين، فإن فاءه تحذف في المضارع ذي الياء، نحو: وعد، يعدُ، والأصل: يوعد، فحذفت "الواو" استثقالاً، لوقوعها بين ياءِ مفتوحة وكسرة، وهما ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص: 479.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

للمشبه في التصريحية، وإذا كان لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه، (**فَلَا يَكُونُ**) [لفظ المشبه في صورة الاستعارة بالكناية][1] (**اسْتِعَارَة**): أصلا (**إِذِ**) بكسر الذال، لدفع التقاء الساكنين، تعليل لقوله: "فلا يكون"، أي "لأنه".

(**الِاسْتِعَارَةُ عِنْدَهُم**): أي عند علماء البيان جميعًا (**مُطْلَقًا**): مصرحة أو مكنية إلى غير ذلك.

[كذا قيل، و في بعض النسخ "عندي"، أي عند "**السَّكَاكِي**"، والإطلاق معناه سواء كانت مكنية أو مصرحة، تحقيقية أو تخييلية، بخلاف سائر المذاهب، فإن التخييلية عندهم حقيقة دائمًا][2].

(**قِسْمٌ مِنَ المَجَازِ**): اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة مانعة من إرادة الحقيقة، والمستعمل في معناه غير مجاز، فلا يكون استعارة.

[(وقيل: "الاستعارة مجاز عقلي"، ومذهب الجمهور أنها مجاز لغوي [لا عقلي][3]، بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وقرينة، لأن الاستعارة كـ"أسد" في: "رأيت أسدًا يرمي" موضوعة للمشبه به وهو "السبع" لا للمشبه وهو "الرجل الشجاع"، ولا لأمر أعم من المشبه به والمشبه كـ"الشجاع"، ليكون إطلاقه على كل منهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما، وهذا معلومٌ قطعًا بالنقل عن أئمة اللغة، فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما **[**(**188**/**ظ**)**]** وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وهو "السبع" المشبه به فيكون مجازًا لغويًا، وهذا كلام صريح في أنه إذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه، فهو ليس من المجاز في شيء، كما إذا رأيت زيدًا، فقلت: "رأيت إنسانا" أو "رأيت رجلًا"، فلفظ "إنسان" أو "رجل" لم يستعمل إلا فيما وضع له، لكنه قد وقع في الخارج على "زيد".

كذا إذا قال قائل: "أكرمتَ زيدًا أو أطعمته وكسوته نِعْمَ مَا فَعَلْتَ"، لم يكن لفظ "فعلت" مجازًا، كذا لفظ "الحيوان" في قولنا: "الإنسان حيوان ناطق".

قال "**السَّعْدُ**": فليتأمل فإن هذا بحث اشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا أنه مجاز، باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص، ويعترضون أيضًا بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه، ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج)**]**[4]. قاله "**السَّعْدُ**" في "**كَبِيرِهِ**".

ووجه قوله: "هذا كلام صريح...الخ"، أنه نفى المصنف "**الخَطِيبُ**" كونها موضوعة لأعم من المشبه والمشبه به، في مقام إثبات مجاز لغوي، إذ قال: (ودليل أنها – يعني الاستعارة – مجاز لغوي كونها موضوعة

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– ينظر: المطول على التلخيص، ص:583–584.

للمشبه به لا للمشبه، ولا لأعم منهما -يعني من المشبه والمشبه به-)[1]. فيلزم أن يكون اللفظ الموضوع للعام حقيقة، إذا أطلق على الخاص باعتبار عمومه، حتى يكون لنفي كونها موضوعة للأعم فائدةً.

ويبحث فيه بأنه إنما استعملت الاستعارة في المشبه به بخصوصه لا في المعنى العام، فعلى تقدير كونها موضوعة للأعم في مقام إثبات أنها مجاز لغوي، إلا أنها لو كانت موضوعة للأعم، لم يقم الدليل على كونها مجازا لغويا، وذلك يحتمل أن يكون، لكون إطلاق العام على الخاص مطلقا حقيقة، أو كون إطلاق العام على الخاص باعتبار عمومه، فالمفهوم من عبارة "**الخَطِيبُ**" خال عن التقييد بقوله: "باعتبار عمومه".

وكذا يبحث في قوله - في "**صَغِيرِهِ**"-: (وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص...الخ)[2]، ولو قال بدل قوله في "**الكَبِيرِ**": "وهذا كلام صريح...الخ"، هكذا: "وهذا كلام صريح في أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا يلزم منه أن يكون إطلاقه عليه مجازًا لغويًا، وذلك لأنه إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه...الخ".

وقال: "وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص إلى آخر ما مر آنفا". وإلى آخر ما مر "**لِلسَّعْدِ**"، لكان أولى.

واعلم أن الضمير في "خصوصه" للخاص، وفي "عمومه" للعام، ومعنى "الإطلاق باعتبار العموم": أنه أطلق على الفرد الموجود باعتبار الحقيقة موجودة فيه، فهو لم يستعمل إلا فيما وضع له، أي: لم يرد به إلا الحقيقة، ولزم من ذلك البعد باعتبار الوجود، بخلاف "الإطلاق باعتبار الخصوص"، فإنه: لم يرد باللفظ إلا هذا المعنى الخاص، وحينئذ يكون مجازًا من قبيل إطلاق العام على الخاص.

لا يقال: "لا دلالة للعام على الخاص بوجه، فكيف يطلق عليه"، لأنا نقول: إنما يدل عليه بالقرينة لا بنفسه.

وقيل: (الاستعارة مجاز عقلي كما مر، بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي، لأن الاستعارة لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، بأن يجعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد، كان استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع مثلًا استعمالا فيما وضعت له). قاله ["**الخَطِيبُ**"][3] و"**السَّعْدُ**" في "**الصَّغِيرِ**" و"**الكَبِيرِ**"[4].

1- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 74.

2- قال السعد: (وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومه، فهو ليس من المجاز في شي، كما إذا لقيت زيدًا فقلت: لقيت رجلًا أو إنسانًا أو حيوانًا، بل هو حقيقة، إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له). المختصر على التلخيص، ج2، ص: 70.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- المطول على التلخيص، ص:584. والمختصر على التلخيص، ج2، ص: 70.

بيانه ليفهمه الناس حتى جهال العصر في هذه البلاد: **[**(أنه استعير الهيكل المخصوص الذي هو "السبع" للرجل الشجاع، ثم استعمل في الرجل الشجاع اسم ذلك الهيكل، وذلك الاسم هو لفظ "الأسد"، على أنه استعمال فيما وضع له، لأن المتكلم قد أثبت الأسدية للرجل الشجاع، فكان لفظ الأسد باقيًا على معناه اللغوي، لكن ذلك الإثبات إنما هو بالتصرف العقلي، حيث جعل ما ليس بأسد أسدًا، فالأمر العقلي الذي حصل التصرف فيه هو ما ليس في الواقع.

وأشار "**الخَطِيبُ**" بقوله: (بمعنى أن التصرف في أمر عقلي)[1]، إلى أن المراد بالمجاز العقلي هنا غير ما هو المراد فيما سبق، أعني المجاز الحكمي، وهو ظاهر، فإن المراد بالمجاز ها هنا هو الكلمة، وفيما سبق هو الإسناد أو الكلام)**]**. قاله "**الغَيَّاثُ**"[2].

قلت: إذا كان المجاز هو الكلمة فقد تم مطلوب من قال: "إنها مجاز لغوي"، لأنه لا معنى لذلك، إلا أن الكلمة مستعملة في غير ما وضعت له، وهو لا ينكر أن الادعاء متقدم على استعارة اللفظ، فلا خلاف.

وإنما قلت: إن الاستعارة لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في المشبه، لأنها لو لم يكن الأمر كذلك لما كانت استعارة، لأن نقل الاسم من غير أن يكون تبعًا لمعناه، بأن يجعل الاسم لغير ما وضع له مجردًا عن ادعاء معنى الموضوع له للمنقول إليه، لو كان استعارة لكان العلم المنقول كـ: "يزيد"، استعارة مع أنه لَيْسَهَا، لأن مجرد النقل حاصل فيها، ويبحث في ذلك بتوقف الاستعارة على التجوز وعلاقة المشابهة، ولا خفاء في عدم تحققهما في العلم المنقول، ولا يجوز أن يكون في الاستعارة الادعاء ولا مجرد نقل الاسم ولو إلى معنى بوضع آخر، فالفرق بأن لا وضع في الاستعارة، فالأقرب أن يقال: يلزم على كون مجرد النقل استعارة كون المجازات **[**(189/و)**]** كلها استعارات، لأن الفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح، وأيضًا لو كان مجرد النقل استعارة لم تكن الاستعارة أبلغ من الحقيقة، إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريًا عن معناه، وهم جازمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة، هذا ما قاله "**السَّعْدُ**"[3] وأقره "**حَفِيدُهُ**" و"**الجَرْبِي**".

قلت: يبحث فيه بأن كون المجاز أبلغ من الحقيقة لا يتوقف على الادعاء، بل من جهة أن فيه انتقالا من الملزوم إلى اللازم، فيكون كدعوى الشيء ببينة كما مر، وبأن طريق الإطلاق إذا كان قوة المشابهة بحيث تقرب وتستفاد منه المبالغة، فتكون الاستعارة أبلغ، وأيضًا لو كان مجرد النقل استعارة لَمَا صح أن يقال: "رأيت أسدًا"، وأراد "زيدا" أنه جعله "أسدا".

كما لا يقال لمن سمى ولده "أسدًا" أنه جعله أسدًا، لأن "جعل" المتعدي لمفعولين بمعنى "صير"، يفيد إثبات صفة لشيء حتى لا يقال: "جعلته أميرًا"، إلا إذا أثبت له صفة الإمارة.

1- قال الخطيب: (وقيل: إنها عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي، لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 74.

2- مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 188.

3- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 584.

وبحث فيه "**الغَيَّاثُ**": (بأن هذا موقوف على أن لا يصح أن يقال لمن قال: "رأيت أسدًا"، و أراد "زيدًا" أنه جعله أسدًا، وعلى القول بأنهما استعارة، وليس ببعيد أن يقال في وجه كونها لا تطلق على المشبه إلا بعد الادعاء المذكور، أنه لولا ذلك لم يتميز عن التشبيه من حيث المعنى، فإنه يكون المعنى فيها على المشابهة كما فيه لا على دعوى الاتحاد)[1].

وإذا كان نقل الاسم المشبه به إلى المشبه تبعًا لنقل معناه إليه، بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي إدعاءً، ثم أطلق عليه اسم "الأسد"، كان الأسد مستعملا فيما وضع له، فلا يكون مجازًا لغويًا نظرًا إلى هذا الادعاء، فإن كونه لغويًا يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما وضعت له، بل عقليا بمعنى أن العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الأسد.

وجَعْلُ ما ليس في الواقع واقعًا مجاز عقلي، لأن التصرف فيه لما كان من جهة العقل كان مجازًا عقليًا، ولا يتوهم انحصاره في الإسناد، ولكون إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما هو بعد إدعاء دخوله في جنس المشبه به، صح التعجب في قول "**أبي الفَضْلِ بن العَمِيدِ**"[2] في غلام قام على رأسه يضلله:

قَامَتْ تُضَلِّلُنِي منَ الشَّمْسِ شَمْـسٌ أَعَزُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي

قَامَتْ تُضَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُضَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ [3]

فلولا أن "**أَبَا الفَضْلِ**" ادعى أن الغلام شمس حقيقة لما كان لتعجبه معنى، إذ لا تعجب في أن يضلل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر، فقد جعل المشبه – الذي هو "الغلام"– داخلا في الجنس المعروض للمشبه به وهو "الشمس"، فيكون ذلك من المجاز العقلي، وشبه الغلام بالشمس لجماله وبهائه.

وقيل: ذلك الغلام مسمى بـ"**الشمس**"، والأول أبلغ وأصوب.

ولكون إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما هو بعد إدعاء دخوله في جنس المشبه به، صح النهي عن التعجب في قوله:

لَا تَعْـــجَبُوا مِنْ بلَا غلَالَتِهِ قَدْ زَرَّ زرارةُ عَـلَى القَـمَـرِ [4]

1– مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 189.

2– أبو الفضل بن العميد: محمد بن العميد، الحسين بن محمد الكاتب المعروف بابن العميد، فارسي الأصل، كان وزيرًا لركن الدولة البويهي مند العام: 328هـ. كان متوسعا في علوم الفلسفة والنجوم، وكان بارعًا في الأدب والترسل، لقب بالجاحظ الثاني، توفي سنة: 360هـ. بهمذان. ينظر: الأعلام: 98/6. وفيات الأعيان: 4/346–347.

3– البيتان من بحر "الكامل"، وهما لابن العميد أبو الفضل. الإيضاح في علوم البلاغة: 217. والمطول على التلخيص: 585.

4– البيت من بحر"المنسرح"، و هو لابن طباطبا. الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 217. والمطول على التلخيص، ص: 585. و ابن طباطبا: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، ولد بـ"أصبهان" ولم يغادرها، وأخذ العلم واللغة عن أئمتها. عالم ضليع، وشاعر مفلق، وشيخ من شيوخ الأدب. من مؤلفاته: "سنام المعالي"، و"عيار الشعر"، و"نقد الشعر". توفي بأصبهان سنة: 322هـ. وقيل: 348هـ. سير أعلام النبلاء: 397/15. وفيات الأعيان: 53/1.

فلولا أنه ادعى أنه قمر حقيقي لم يكن للنهي عن التعجب معنى، لأن الكتان إنما يسرع إليه البلا بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا سبب ملابسة إنسان كالقمر في الحسن، و"الغِلالةُ" بكسر الغينِ شعار يلبس تحت الثوب والدرع.

تقول: "زررت القميص عليه أزره"، إذا شددت أزراره عليه، و"الزر" شد الإزار، واستعمله في مجرد الشد، و"الأزرار" جمع زِر بكسر الزاي، وهاء "أزراره" للممدوح، والإضافة لأدنى ملابسة، أو "هاؤه" للغلالة بتأويلها بالمذكر، وهو الثوب، و "البلا" هو بالقصر أنكر قومه بلا الكتان بسرعة، وتعجبوا من ذلك ونهاهم عن ذلك التعجب قائلا: أما ترونه قد زر أزراره على القمر، ومن شأن القمر أنه يبلي الكتان.

وهذا النهي يصح إذا جعل الممدوح داخلا في جنس القمر، لأن احتراق الكتان بملابسة آدمي لا يكون موضع نهي عن التعجب.

وزعم بعض شراح "**التَّلْخِيصِ**" – غير "**السَّعْدِ**" – أنه لا استعارة في البيت لذكر المشبه، الذي هو ضمير "أزراره" إذا أعيد للممدوح، وضمير "غلالته"، والمشبه به و هو "القمر".

ورده "**السَّعْدُ**" بأن ذكر المشبه به والمشبه على هذا النمط لا ينافي الاستعارة[1]، كما تقول: "سيفُ زيدٍ في يَدِ أسَدٍ"، وتعريف الاستعارة صادق عليه، لأنه يصدق على "أسد" في هذا المثال أنه مجاز أطلق على الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة، فإن "زيد" مشبه في المعنى، لا في اللفظ فلا يكون ذكره مانعًا من الاستعارة، لأنه لم يكن المشبه جاريًا على المشبه به أو واقعًا بيانًا، لأن المراد بذكر المشبه جريانه على المشبه به ووقوعه بيانًا، لا أن يكون مذكورًا فقط.

ورد "**حَفِيدُ السَّعْدِ**" القول (بأن الاستعارة مجاز عقلي، لأنه إن حمل المجاز العقلي على معناه المتعارف فمحصل الخلاف أن الكلام المشتمل على الاستعارة إما أن يقع التجوز في الطرف، فيكون فيه مجاز لغوي، أو في الإسناد فالمجاز عقلي.

والاستدلال المذكور بالبيتين والرد، أي: الآتي لا يوافقانه، وأيضًا ليس المقصود من المجاز العقلي المشابهة المستفادة بـ"الكاف" ونحوه، وإن حمل على غير المتعارف لا لاعتبار المذهب المستحدث، أي التصرف العقلي، فيؤول الخلاف إلى جعل اللفظ مجازًا لغويًا أو جعله حقيقة لغوية، لكن على التصرف من العقل، فيرد عليه أن لزوم التصرف العقلي ينبغي أن يكون في محل الاتفاق، بلا نزاع واشتباه.

قال: وبالجملة لا يظهر أن تردد الشيخ–أي "**السَّعْد**"– وغيره من علماء البيان في أن اللفظ بمجرد التصرف العقلي يصير حقيقة، والادعاء لا يصير حقيقة لغوية)[2] انتهى.

1– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 585.

2– ينظر: مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 105.

والرد الذي وعدتك بإتيانه هو أنه رد إدعاء أن دخول المشبه في جنس المشبه به سبب كون الاستعارة مجازًا عقليًا، بأنه أي الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له ضرورة، إنها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا، والموضوع له هو "السبع" المخصوص، فمنع توقف الاستعارة على ادعاء إثبات الهيكل المخصوص الذي هو ذات السبع، لزيدٍ **[(189/ظ)]** مثلا في قولنا: "رأيت أسدا يرمي"، بل على ادعاء أنه لا تطلق الاستعارة على المشبه إلا بعد أن جعل أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين.كما يأتي إن شاء الله.

فالتصرف واقع في ما يطلقُ عليه "الأسد"، حيث جعل له قسمان وأنه أمر لغوي، وتحقيق الردِ على من قال: "إن الاستعارة مجاز عقلي بسبب إدعاءِ دخول المشبه في جنس المشبه به"، أن دخولَه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل قسمينِ:

– متعارفًا: وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة، في مثل تلك الجثة والصورة والهيئة، وتلك الأنياب والمخالب، وغير ذلك.

– وغير متعارف: وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة، لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص.

ولفظ "الأسدية" إنما هو موضوع للمتعارف المفرد دون الفرد غير المتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، فلا يكون مجازا عقليا، بل هو مجاز لغوي والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف لتعيين غير المتعارف.

وبما ذكر من التحقيق وكَوْنِ القرينة مانعة عن إرادة المتعارفِ يندفعُ ما قال "**السَّكَّاكِي**" من أن الإصرار على الأسدية دعوى للرجل الشجاعِ، ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة "السبع" المخصوصِ، لأن الإصرارَ على دعوَى الأسديةِ للرجلِ الشجاعِ إنما هو بالمعنى غير المتعارفِ، ونصب القرينةِ لا يمنع إلا عن إرادة المعنى المتعارف، فلا منافاة، لأن القرينة على هذا التشبيهِ ليست بمانعة عن إرادةِ "السبع" المخصوصِ، فتحصل المنافاة، بل عن إرادة المعنى المتعارفِ، فيتعين المعنى [غير][1] المتعارف له، والإصرار على دعوى الأسدية للرجلِ الشجاعِ لا ينافي نصب القرينة حينئذ.

وأما التعجب والنهي عنه المذكورين في البيتين فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه فيها، حتى كأنه لا مشابهةَ قضاءً لحقِ المبالغة في التشبيهِ، حتى أعتقد أنه ليس هناك استعارة ولا مجاز لا للإدعاء المذكور، وكونَهَا مستعملة في ما وضعت له بل للمبالغة في التشبيه ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبهِ به أصلا حتى إن ما يترتبُ على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب عن المشبه أيضا.

فقد منع توقف التعجبِ والنهي عنه على الإدعاء المذكورِ، الذي هو إدعاء أن المشبهَ فردٌ حقيقي للمشبه به، بل يحصل بسبب تناسي التشبيه.

1– الكلمة ألحقت بالحاشية اليسرى.

قال "**الغِيَاثُ**": (فاندفع ما قيلَ": "فيه بحثٌ"،. لأن محصلَ الرد السابق تسليم الإدعاءِ المذكور ومنع كونِ الاستعمال في ما وضعت له وصحة التعجب، وكذا النهي عنه إنما يترتبُ عن نفس الإدعاء كما يشير إليه كلامُ القائلِ، فحينئذ لا حاجة إلى الاعتذار بالبناء على تناسي التشبيه قَضاءً لحق المبالغةِ، ووجه الاندفاعِ أنك قد عرفت مما سبق أن ليس محصل الرد السابق تسليم الإدعاء المذكورِ، بل منعه وإدعاءَ ثبوت الإدعاء بمعنى آخر كما مر، ولا خفاء أن التعجب والنهي عنه لا يترتبانِ على الإدعاء بالمعنى المذكورِ، إذ لا معنى للتعجب من فرد غير متعارفِ "للشمس تظل إنسانا"، كما لا يخفى)[1]. انتهى بتصرف قليل.

(**وَهَذَا**): المذكورُ من أن لفظ المشبهِ لم يستعمل إلا في معناه، فلا يكون استعارة، إذ الاستعارة عندهم مطلقًا قسم من المجاز (**إِيرَادٌ**): وَرَدٌ من "المصنف" (**عَلَى**) "**السَّكَاكِي**" في (**تَفْسِيرِهِ**) (**لِلْاِسْتِعَارَةِ**): الملتبِسَة، (**بِالكِنَايَةِ**): بأنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه، فهو رد على قوله:"الاستعارة بالكنايةِ لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاءِ أنه عينه".

(**وَهَذِهِ**): الشبهةُ المذكورة التي هي: "أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه...الخ"، الواقعةُ على كلام "**السَّكَاكِي**" المفسدة له، الموردة عليه، المردود بها عليهِ.

(**شُبْهَةٌ قَوِيَّةٌ لَمْ يَحُمْ**): أي: لم يرمْ ولم يقصدْ، يقال: حامَ فلان على الأمر حومًا، إذا رامه وقصده، (**حَوْلَ**): أي جهة (**دَفْعِهَا**) وإن قر بِه (**أَحَدٌ**) وهنا استعارة بالكناية، إذ شبه "الشارح" دفع هذه الشبهة المذكورة بشيء محسوس يحام حوله تشبيهًا مضمرا في النفس، و"الحوم" رمز إلى الشيءِ وتخييلٌ، فالمكنية على طريقِ السلفِ: الشيء المحسوس المرموز إليه بالحوم، وعلى طريق "**السَّكَاكِي**": الدفع، وعلى مذهب "**الخَطِيبِ**": هي نفس التشبيه، ونفي الحوم حول دفعها لعزته وفقد وجوده، فإن علماءَ الفن لم يحم منهم حول دفعها أحد (**بِمَا يَلِيقُ أَنْ يُصْغَى**): أي يستمع (**إِلَيْهِ**): بل منهم من لم يحم حول دفعهَا أصلا، ومنهم من حام حوله بما لا يستمع إليه لبطلانِه.

(**وَنَحْنُ**): بمنِ الله تعالى وفضله كشفنَا مستورهَا، وبيناه أتم تبيينٍ، و(**دفَعْنَاهَا**): أقوَى دفعٍ يليقُ أن يصغى إليه لصحته ورشاقته، ولحسنَ ذلك الدفعِ وعظمهِ عبر بـ"نحن"، عبر به لإظهارِ ملزومهِ الذي هو العظمَةُ، وهو تعظيمُ الله إياه، بتأهيلهِ للعلمِ حتى أخرج هذه المسألة، والعظمة أمر لازم له، وذلك التعظيمُ للمسألة التي أخرجها من العدم، تعظيم لنعمة الله وتحديثٌ بها، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾[2].

ويبعدُ جعلُ "نحن" للمتكلم ومن معه، بل يمنع، لأن الرسالة الفارسية ألفها وحده، بل لأنه إنما ذكر مسألة الدفع فيها وحده، ويحتمل أن يقال: عبر بـ"نحن" تواضعا، لأنها تنبئ في الجملة بإسناد الفعل إليه مع غيره،

1- مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 189.

2- سورة الضحى، الآية: 11.

أصلها ذلك، وفي ذلك احتقاره نفسه عن الاستقلال بالقيام بمسألة[1] الدفع العظيمةِ، ولو استقل بها، فأوقعها على نفسه وغيره، أو عبر بـ"نحن" تعظيمًا للمسألةِ، لأن إنشاءها على لسانين أو أكثر أبلغ من إنشائها من واحدٍ، وأقرب إلى القبول، ويصحُ أن يكون عبر بـ"نحن" لتلك الوجوه معًا، إذ لا منافاة بينها.

(**فِي رِسَالَتِنَـا المَعْمُولَـةِ**[2]): لنا [أي التي عملناها][3] (**بـ**) اللغةِ (**الفَـارِسِيَّةِ**): لا باللـغةِ العربيةِ [لتسهل على أصحاب اللغة الفارسية، فيما قصد الشارح. والله أعلم][4].

(**فِي الإِسْتِعَارَاتِ**): متعلقٌ بالمعمولةِ أو بمحذوفٍ حال من ضمير معمولة، أو من "ال" لاتحادهما لمسمى واحد.

وإن قلت: ما هذا الكلام الذي دفع به الشبهةَ في هذه الرسالةِ الفارسية ؟

قلت: الله أعلم، لأنا لا نعلمُ الفارسيةَ، فلا نستملك [ولا نستوهب][5] كتابا، لا نعرف لغتهُ التي ألف عليها، ولكن بحثتُ ورأيتُ "**الحَفِيدَ**" نقل حاصله **[(190/و)]** بالعربية، وهو: (إن "**السَّكَاكِي**" يقول: إن المنيةَ مستعملةٌ في الموت الموصوف بالإتحاد بالسبع، ولا شك أن "الموتَ" الموصوفَ بالإتحاد بالسبع غير الموضوع له،. أعني الموت المجردَ.

ثم قال – أي "الشارح" – في رسالته المعمولة بالفارسية: يمكن البحث عليه بأنا لا نسلم أن المراد بالمنية الموتُ الموصوفُ بالاتحاد بالسبع، لم لا يجوز أن يكون المراد به مجرد الموت، ويكون الاتحاد مفهوما من إضافة الأظفار إليهِ، غير أن هذا البحث لا يضره جدا، فإن ما ذهبَ إليه حملٌ للفظ على أحد احتماليه، إما أنه ترجح عنده، فالكلام في الترجيح، لأن تقسيمه مما لا يصح)[6]، كذا قال "**الحَفِيدُ**".

ثم بحثت فرأيت أن "**الدّلجِي**" نقل حاصله بالعربية أيضا: (حاصل ما دفع به: أنَ "**للسَّكَاكِي**" أنْ يقول: "المنيةُ" مستعملةٌ في الموت الموصوف بالإتحاد بالسبعِ، وهذا المعنى غير المعنى الذي وضعت له لفظة "المنية"، لأنه إنما وضعت للموت المجرد عن الوصف بالإتحاد بالسبع.

ثم بحث فيه بأنا لا نسلم أن المراد بـ"المنية" "الموتُ" الموصوفُ بالإتحاد بالسبع، لجواز أن يكون المراد "الموت" المجرد عن الاتصاف بما ذكر، ويكون الإتحادُ إنما فهم من إضافةِ الأظفارِ إلى المنية.

ثم قال: غير أن هذا البحث لا يضره–أي "**السَّكَاكِي**"–، لأن غاية الأمرِ أنه حمل اللفظ على أحد احتماليه، لمرجوحية الاحتمالِ الثاني عنده، لأن جعلَ الاتصاف بالاتحادِ مفهوما من لفظ المنية أبلغ من جعله مفهوما من

1– وردت في الأصل: "بمسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

2– وعبارة الشارح: (لم يحم حولَ دفعها أحد بما يليقُ أن يصغى إليه، ونحن دفعناها في الرسالة المعمولة بالفارسية، في الاستعارة). شرح العصام على السمرقندية، ص: 78.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 122.

إضافة الأظفار إليها، لأن الأولَ من جواهر لفظ "المنية"، والثاني من غير جوهر اللفظِ، وحمل اللفظ على أحد احتماليه لا يقتضي الفسادَ.

فالكلام في الترجيح وعدمه لا في الصحة وعدمهَا، لأن كلا من الحملينِ صحيحٌ في نفسه، فهذا التقرير يجري في لفظ "الحال" في: "نطقت الحال"، فتقول: الحال مستعمل في المعنى الموصوفِ بالإتحاد بالإنسان الناطق...إلى آخر ما سمعته.) [1]. كذا قاله "**الدّلجِي**".

ثم بحثت فرأيت أن "**الصَّبَّانَ**" قد نقل حاصله أيضا بالعربية، قال: (حاصل ما ذكره من الدفع بإيضاح أنه كما أفصح به كلام "**السَّكَاكِي**" ليس المراد من "المنية" مثلا مجرد الموتِ، حتى تكون مستعملةً في معناها الحقيقي، ولا في السبعِ الحقيقي حتى يكون الكلام مخالفا للواقع، بل في الموتِ المتحد بالسبعِ إدعاءً[2]، على أن هذا الوصفَ جزء من المستعمل فيه، فيكون لفظ المشبه مستعملا في المشبه به الادعائي، وهو الموت المتحد بالسبع إدعاءً إلا في مجرد الموت، ولا في المشبه به الحقيقي الذي هو السبع الحقيقي، قالَ: "قال "**العِصَامُ**": لكن هذا البحثُ لا يضره جدا، فإنما ذهبَ إليه حملُ للفظِ على أحد احتماليهِ، لأنه ترجح عنده، فالكلامُ في الترجيح)[3].

ثم بحثت فرأيت أن "**الطَّبْلَاوِي**" ذكر حاصله بالعربية قال: (وحاصل ما قاله- أي "**العِصَامُ**"- فيها، أي في رسالته المعمولة بالفارسية: أن "**لِلسَّكَاكِي**" أنْ يقول "المنية" مستعملة في الموتِ الموصوف بالإتحاد بالسبع، ولا شك أن الموت الموصوف بالإتحاد غير الموضوع له... إلى آخر كلام "**الحَفِيدِ**" المذكورِ أولا بألفاظِه)[4].

ثم بحثت فرأيت أن "**الشِّيرَانْسِي**" نقل ذلك بألفاظه الفارسية، كما وضعها "الشارح" هكذا: ("وأزين أشكال جواب كفته أندله أزمنيه براد موت أست بدعوى أنكدر كمال مشابهة عين سبع شده، ومعنى كفته سكاكي مراد أن ومشبه به أست له سبع إست إست كه مراد أن ومشبه به إدعائي أست نه شبه به حقيقي وبرين جواب اعتراض كرده أنه كه برين تقدير منيتوز عير موضوع له مستعمل بناشدر براكه بانكه دعوى كنندكه مرك عين سبعشده أم موضوع له بودن يبرون نرد وحيون منيدور غير موضوع له مستعمل بناشد مجاز بناشد ليس استعارة بناشد، وتقسيم استعارة بالكناية واستعارة مصرحة صحيح بناشد وابن إشكال تا عاية ورميان أزكيا وفحول أين فن مانده وهيج مبارز جواد طبيعة راود ميدان وقع أو نراندة ووقع ممكت أست بانكه

1- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 69.

2- ورد في الأصل: "ادعاءًا"، والصواب ما أثبتناه.

3- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 94.

4- ونص كلام الطبلاوي: (وحاصل ما قاله فيها: أن "لِلسَّكَاكِي" أنْ يقول "المنية" مستعملة في الموتِ الموصوف بالإتحاد بالسبع، ولا شك أن الموت الموصوف بالإتحاد غيرَ الموضوع له، أعني الموت المجرد، ثم قال: يمكن البحث عليه بأنا لا نسلم أن المراد بـ"المنية" الموت الموصوف بالإتحاد بالسبع، ثم لا يجوز أن يكون المراد به مجرد الموت، ويكون الاتحاد مفهومًا من إضافة الأظفار إليه، غير أن هذا البحث لا يضره جدا، فإن ما ذهبَ إليه حملٌ للفظ على أحد احتماليه، إما أنه ترجح عنده، فالكلام في الترجيح، لأن تقسيمه مما لا يصلح). مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 15.

سكاكي في شائل كه بران رفته باشدكه منية موت موصوف أستبمتحد بورن باسبع معنى نشبت أظفار المنية بفلان أن باشدكه تاخنها سرك له باسبع متحدا أست بفلان حبيد وشك نسبت كه موت موصوف باتحاد غير موضوع له أست له موت مجرد أستأري با سكاكي بحث في توان كردكه لا نسلم له مرادا زمنته سرك موضوف باتحاد باسبع باشد في شايدكه مجرد مرك باشد واتحا دار اضافة ناخن باو فهم شوداما أين بحث حندان مضرنيست جدابخة اوبران رقبه حمل لفظيت بريكي إيزدد احتمال أو ينايد أنكه ورنظر أو أن احتمال ترجيح بافته وسنحن باوى در ترجيح أست أنه أن له تقسيم أو صوق عقلينه أردا")[1]. انتهى بألفاظ الشارح الفارسي. وبعضها كما رأيتَ وافقتِ العربيةَ. ومعناها ما ذكرهُ "**الحَفِيدُ**"و"**الدّلجِي**"و"**الطَّبْلَاوِي**" و"**الصَّبَّان**".

وإذا علمنَا أن الدفعَ الذي ذكرهُ في رسالته الفارسية هو ما ذكر هؤلاءِ بالمعنَى، ظهر لك بطلانُ قولِ "الشارحِ": (لم يحم حولَ دفعها أحد بما يليقُ أن يصغى إليه)، لأن ذلك قد ذكره "**السَّعْدُ**" في "**صَغِيرِهِ**" و"**كَبِيرِهِ**"[2]، جوابا عن اعتراض "**الخَطِيبِ**" على "**السّكَّاكِي**" في إنكاره المجاز العقلي.

وذكره أيضا "**ابن السَّبْكِي**" بأوضح من ذلكَ في "**شَرْحِ التَّلْخِيصِ**"[3].

وقد يجاب بأنهُمَا ولو ذكراه كمَا يليقُ **[(190/ظ)]** أنه يصغى إليه كما ذكره "الشارح"، لكن "الشارح" لم يطلع على ذكرهما إياه، واجتهد فاستخرج ما قالاه، فكان من وقع الحافر على الحافر.

ولذلك قال: (لم يحم حول دفعها أحد بما يليق أن يصغى إليه)، ولكن الأولى أن يقول: (لم يحم في ما ظهر لي حول دفعها...الخ).

وقد يجاب بأن مراده أنه لم يحم حول دفعها أحد بما يليق أن يصغى إليه في مقام هذه الشبهة، فلا ينافيهِ [مجرد][4] ذكر غيرِهِ له، فالتفرد إنما هو في مجرد ذكره في مقام هذه الشبهةِ، ولكن تفرده بمجرد هذا لا يليق أن يبتهج به، مع أن ما ذكرهُ هو وارد عليه إشكالان آتيان إن شاء الله تعالى.

أما ما ذكره "**السَّعْدُ**" في "**صَغِيرِهِ**" فقد سبق مع ما فيه من إلزاماتٍ، وضمنته ما في "**كَبِيرِهِ**" من زيادةِ فائدةٍ.

وأما ما ذكره "**ابنُ السَّبْكِي**" فنصه: (بعد قولِ "**الخَطِيبِ**": "ورد بأن لفظ المشبه مستعمل في ما وضعَ له تحقيقًا، والاستعارةُ ليست كذلك"[5]، هكذا قال في "**الإِيضَاحِ**"، للقطعِ بأن المراد بـ"المنية" في "**البَيْتِ**" "الموتُ"، لا الحيوانُ المفترسُ.

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 26 (ظ).

2– المطول على التلخيص، ص:620–622. والمختصر على التلخيص، ج2، ص: 110–111.

3– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص: 198.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– من قول الخطيب ردا على السكاكي: (وعنى بالمكنى عنها أن يكون المذكور هو المشبه، على أن المراد بالمنية السبع، بادعاء السبعية لها بقرينة إضافة الأظفار إليها. ورد بأن لفظ المشبه فيها مستعمل في ما وضعَ له تحقيقًا، والاستعارةُ ليست كذلك، وإضافة نحو "الأظفار" قرينة التشبيه). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 82.

قلت: وهذا لا يدل، لأن "**السَّكَّاكِي**" لا ينكر أن يكون المراد بـ"المنية" "الموت"، ولكن يقول المراد بها "الموت" الذي هو سبع مجازًا، لا "الموت" الذي هو معنى من المعاني، فأريدَ به الموت بقيدِ كونه على صورة السبعِ، كما حققناه آنفًا.

وهذا القدر الذي أوقع المصنفَ في الاعتراضِ، ولم يتأمل أن قول "**السَّكَّاكِي**" بأن المراد بـ"المنية" "السبع" لا ينفي ما هو مقطوع به من إرادة الموت.

وقول "المصنف": "إن إدخال المنية في جنسِ السبعِ للمبالغة"، لا يقتضي كون اسم "المنية" مستعملاً في ما لم يوضع له على التحقيق ليس صحيحا، لأن "المنية" التي وضع لها اللفظ "موت" هو معنى "المنية"، و"المنية" المرادة في المكنية "موت" له صورة السبع، وما ذكره "**السَّكَّاكِي**" من كون الاستعارة بالكناية مجازا عليه الأكثرون، وصرح به "**الزَّمَخْشَرِي**" عند قوله تعالى: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ**﴾[1])[2]. انتهى كلام "**ابن السَّبْكِي**".

ومراده بالبيت قوله:

وَإِذَا الــمَنِيَّةُ أَنْشَبــَتْ أَظْفَارَهَا ..... [3]

...الخ، مع أن في ما ذكر "**ابْنُ السَّبْكِي**" و"**السَّعْدُ**" و"**الشَّارِحُ**" في رسالته إشكالين:

- أحدهما: أنا لا نسلم أن المراد من "المنية" "الموت" الموصوُف بما مر، لم لا يجوز أن يكون المراد منها مجرد الموت، ويكون القيد السابق مفهوما من إضافة "الأظفار" إليها لا من لفظ "المنية".

- والأخر: أنه على تسليم أن المراد بـ"المنية" الموت الموصوفُ بما مر، تكون "المنية" مجازا مرسلاً من إطلاق اسمِ المطلقِ وإرادة المقيد، لا استعارة كما هو المتكلم فيه، إذ لا معنى لتشبيه الموت بالموت المتحد بالسبع ادعاءً، ولا وقوع لمثله في كلام العقلاءِ.

وقد ذكر "**الصَّبَانُ**" - في "**رِسَالَتِهِ البَيَانِيَّةِ**"[4]- الإشكالين المذكورين وغيرهما، ولم تحضرني في هذه الحالة تلك الرسالةِ.

قال بعض من حشى على "**التَّلْخِيصِ**": "ولو سلم أن المراد بـ"المنية" الموت المتحد مع السبع، لا نسلم أن "المنية" حينئذ هي التي لم تستعمل في ما وضعت له، إذ الموت المتحد مع السبع ليس إلا حقيقة الموت

1- سورة البقرة، الآية: 27.

2- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص: 198.

3- وقد سبق تخريج البيت.

4- ينظر: مخطوط رسالة في الاستعارات، الصبان محمد بن علي.مكتبة جامعة الرياض-قسم المخطوطات- تاريخ النسخ: 1280هـ. ص: 27.

وماهيته، فجازَ مع ذلك كونه موضوعا له". قال"**الشِّيرَانْسِي**": (فعلم أن قوله -أي قول "الشارح" في رسالته الفارسية-: "أين بحث حندان مضرنيست "[1]، ليس كما ينبغي)[2].

(**وَقَوْلُهُ**): مبتدأ، خبرهُ قوله: "إيراد"، (**وَ**) "**السَّكَاكِي**" (**هُوَّ قَدْ صَرَّحَ**): [في "**المفتاح**"][3] أقول: لو قال "المصنف": "وأنه قد صرح"، عطفا على قوله: "أن لفظ المشبه لم يستعمل...الخ"، بل عطفًا لمصدر يسبك على آخر[4] مثله، لكان أولى وأليق، لأنه يكون كلامه حينئذ صريحا في الرد والإيرادِ، لأن العطف على معمول قوله:"يردُ"، فكأنه قال: "ويرد عليه أيضا أنه قد صرح" بخلاف قوله: "وهو قد صرحَ"، فإنه لا يُعلم ردَا وإيرادًا إلا بعد فهم معناه، وإذا فهم معناهُ وجد ردا وإيرادا على "**السَّكَاكِي**".

(**بِأَنَ "نَطَقَ"**): من قولك: نطق(**تِ**)[الحال][5]، ولا دخلَ لـ"التاء" في الاستعارةِ.

(**مُسْتَعَارٌ لِلْأَمْرِ الوَهْمِي**): الذي توهمه المتكلم المستعيرُ شبيها بمعناه الحقيقي، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(**فَيَكُونُ**): لفظ: نطقَ (**اِسْتِعَارَة**) [في الفعل، وإنما كان استعارة لضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة، و"الفاء" للعطف على "صرح" عطف مضارعية على ماضوية لجوازه، وهو أولى من قول "**الدّلجِي**": (أي فإذا كان "نطقت" مستعارًا للأمر الوهمي، فيكون...الخ)[6]، بجعلها رابطة لجواب شرط محذوف، لأن عدم الحذف أولى، ولما مر اقتران المضارع المجرد بـ"الفاء")][7].

وأجاز "**الدّلجِي**" أن يكونَ قوله: "استعارةٌ"، مرفوعًا فاعلًا لـ"يكون"، فيصيرُ تاما، ورَجَحَ النقصان بأن كلامه يكون نصًا في أن "نطقت" استعارة، (**وَ**) بأن (**الاسْتِعَارَة**): وإنما قدرت "أن" مع "الباء" تبعا لقولِ "الشارحِ".

(**الأَظْهَر**): في لفظ الاستعارةِ من قول "المصنف": والاستعارة [أي الذي هو أظهر من الرفع أنه... الخ"][8].

(**أَنَّهُ**): أي لفظُ "الاستعارةِ"، أو قوله: "الاستعارة" يُقْرَأُ[9] (**بِالنَّصِب**) أو كائن بالنصب.

(**عَطْفٌ**): خبر ثاني لقوله: "الأظهر"، والأولُ محذوفٌ، وهو "يقرأ" مع مستتره النائب، أو هو "كائن" كما علمت، والأول جائز الحذف والثاني واجبه، ويجوز نصبُ "عطف" على المفعولية الأجلية، وهو أولى من

1- العبارة من نص عصام الدين السابق باللغة الفارسية.

2- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة:27 (و).

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- ورد في الأصل: "ءاخر".

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 69.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

9- وردت في الأصل: "يقرؤ".

الرفع على الخبرية، لاحتياجه إلى تأويل العطف بالمعطوف، أو إلى تقدير مضاف أي: "ذو عطف"، ومن النصب على الحالية، للاحتياج حينئذ إلى أحد التأويلين.

(**عَلَى نَطَقَت**): الذي هو اسم منصوب بأن مركبة من فعل، وتاء تأنيث محكي، [ويجوز ظهور الإعراب فيه][1]، فـ"الاستعارة" عطفت عليه بـ"الواو"، وقوله: "لا تكون إلا تبعية"، جملة معطوفة بتلك "الواو" أيضا على قوله: "مستعار"، لأن "المستعار" صفة، والعطف من باب عطف معمولين بعاطف واحد على معمولي عامل واحد، وذلك كلهُ جائز، وفي عطف معمولين بعاطف واحدٌ بحث، ذكرته في "**حَاشِيَّتِي عَلَى القَطْرِ وَشَرْحِهِ**".

والمعمولان المعطوف عليهما هما "نطقت" و"مُستعار"، والمعمولان المعطوفان هما "الاستعارة"، وقوله: "لا تكون إلا تبعية"، والعامل"أن" والعاطف "الواو"، فكأن "المصنف" قال: "وهو قد صرح بأن "نطقت" مستعار للأمر الوهمي، فيكون استعارة، وصرح أيضا بأن الاستعارة الواقعة أو الموقَعة أو الكائنة (**فِي الفِعْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا**) [استعارة][2] (**تَبَعِيَّة**): عنده، أي: عند "**السّكَّاكِي**" كالقوم، فيلزم أن "نطق" من: "نطقتِ الحالُ"، استعارة تبعية، ووجه أظهرية النصب أن إلزام "**السّكَّاكِي**" يكون قطعيًا حين النصب، لتصريحه بما ذكرَ **[(191/و)]** فالنصب [للفظ "الاستعارة"][3] ليعلم أن "**السَّكَاكِي**" مصرح بأن الاستعارة في الفعلية تبعية، فيتم الإلزامُ الذي ذكره "المصنف" عليه، أولى من الرفعِ له، لأنه لا يعلم من الكلام حين الرفعِ أن الاستعارةَ في الفعل لا تكون عند "**السَّكَاكِي**" إلا تبعية، فكيف يعلم منه أنه صرحَ بذلك، فلا يتم الالتزام ؟

فالحاصل أنه على الرفع لا يفهم منه نسبة ذلك "**لِلسَّكَاكِي**" لا تصريحا ولا تلويحا، والإلزام إنما يكون قطعيا بالتصريح بالشيء، لأن الإنسان مثلا يلزمه ما يقول به، لا ما لا يقول به، كما "**للدُّلَجِي**"[4].

واختار "**المَلَوِي**" الرفع، (لأن قوله: "والاستعارةُ في الفعلِ...الخ"، قضية قصد ارتباط موضوعِها، الذي هو قوله: "الاستعارة"، لقوله قبل ذلك: "فيكون استعارةً"، ليكونَ المجموع دليلا)[5]، وعلى الرفع يكون مبتدأ، وخبره قوله: "لا تكون إلا تبعيةً"، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة لقصدِ الإلزام، لأن مدلولها أمر محقق لا يسع "**السَّكَاكِي**" إنكارهُ، ولو أنكره.

ولو قلت: فإذا الرفع على ما ذكر أولى من النصب، لأن "**السَّكَاكِي**" لا يثبتُ التبعية، فكيف يصار إلى النصب المستلزم، لأن يكون "**السَّكَاكِي**" صرح بأن الاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية ؟

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

4– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 69.

5– ثم إن الملوي صحح النصب أيضا، قال: (ويصح النصب عطفًا على اسم "إن" المعمول لـ"صرح"، ليدل على أنه صرح بذلك أيضًا). مخطوط الشرح الصغير المختصر علي الرساله السمرقنديه في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 15–16.

قلت: نعم، ولكن "**السّكَاكِي**" لا ينكر التبعية أصلا، بل يختار ردها إلى المكنيةِ، فهي عنده محتملةٌ، ولذا قال "المصنف" في هذه الرسالة – كـ"**الخَطِيبِ**" في "**التَّلْخِيصِ**"–: "واختار "رَدُّوا" [التبعية][1] ولم يقولا: "وَ رَدَ" [التبعية][2]. ولهذَا قال "الشارحُ" في آخر[3] الفريدة الثانية من العقد الأول ما نصه: "فإن قلت: لا وجه لإنكار التبعية"، غايته إخراجها عن كونها متيقنة، إذ احتمال كونها مكنية لا يدفع احتمالها.

قلتُ: يرجح المكنيةَ عدم كونها تابعة لاعتبار استعارةٍ أخرى، واعتبار المرجوح منكر عند ذوي العقولِ الراجحةِ، ونبه [أي "المصنف"][4]– فيما بعد – على أن يكون الإنكار إنكارا مبنيا على الرجحان لا على البطلان، لو كنت ذا تنبهٍ)[5] انتهى.

وحاصله أن الإنكار بمعنى التضعيف والتوهين، لكن قول "المصنف: (**فَلَزِمَهُ**): أي لزمَ "**السَّكَاكِي**".

(**القَوْلُ بِالاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيةِ**): يقتضي أن "**السَّكَاكِي**" لا يقولُ بالتبعيةِ أصلًا، لأن هذِه العبارةُ إنما تقال إذا كان المحكيُ عنه لا يقول بذلك القولِ، لكنه لزمهُ من حيثُ لا يدري، وذلك أن عادتهم أنهم إنما يقولون: "لزم فلاناً القول بالأمر الفلاني"، إذا لم يقل به في نفس الأمر لكن لزمه ذلك من حيث لا يدري، ألا ترى أنه لما نسبَ إلى "**النَّظَامِ**"[6] أنه قال: (**الجِسْمُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْزَاءَ لَا تَتَجَزَّأُ، غَيْر مُتَنَاهِيَّةٍ**)[7].

قال بعض المحققين: (ما نسب إلى "**النَّظَّامِ**" ليس مذهبه، بل مذهبه تركب الأجسام من الألوان والطعوم وغيرها من الأعراض، إلا أن ما نسب إليه لزمه من حيث لا يدري)[8].و"**السَّكَاكِي**" لا يقول بنفي التبعية أصلا، فلا يكون القول بالاستعارة التبعيةِ لازمًا له لزوما، بل هو مثبت له بنفسه إثباتا مرجوحا.

فتفسير [الشارح][9] الإنكار بالتضعيف و التوهين المشعرين بإثبات أصل جواز التبعية عند "**السَّكَاكِي**" منافٍ لقول "المصنفِ": "فلزمه القول بالاستعارة التبعية المشعر بنفي "**السّكَاكِي**" التبعية البتة"، فيشكل كلام

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– ورد في الأصل: "ءاخر".

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– ينظر: مخطوط الشرح الصغير المختصر علي الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 16.

6– النظام: إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام البصري، ولد بالبصرة سنة: 160هـ–على خلاف–، تتلمذ على يد علماء البصرة، وأخذ الاعتزال عن أبي الهديل العلاف، ثم انفرد بمذهب خاص له في الاعتزال، وهو أستاذ الجاحظ، ومن كبار الفقهاء والمتكلمين. توفي ببغداد سنة: 221هـ .–على خلاف–. ينظر: الأعلام:42/1. والوافي بالوفيات: 12/6–12.

7– المواقف في علم الكلام، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، علم الكتب، بيروت، دت، دط، ص: 185. والإشارات والتنبيهات، ابن سينا، مع شرح محمد بن الحسن الطوسي، (في علم الطبيعة)،–نشر البلاغة– قم، ط2، 1335هـ. ج2، ص: 09.

8– شرح المواقف في علم الكلام، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، ج7، ص: 03.

9– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

"المصنف"، حيث أشعر بنفي "**السَّكَاكِي**" التبعية أصلا مع أنه لم ينفها أصلًا، بل أثبتها مرجوحة كما دل عليه قول "المصنفِ": "واختار رد التبعية".

وقول "المصنف": "فلزمه القول" بناءً على ما ذكر من عادته يدل على عدم قوله بالاستعارة التبعية البتةَ، إلا أنه لزمه من حيث لا يدري، ولو كانَ قوله: "والاستعارة" معطوفًا على "نطقت"، لزم أن يكون القول بالاستعارة التبعية صادرا عنه عن قصدٍ لا لازما عليه من حيث لا يدري، كما بينته ويفهمه من ذاق حلاوة الكلام لا لجهالِ العصر في هذه القرى.

فادعاء "الشارح" النصب غير ظاهر، فضلا عن أن يكون أظهر، فادعاؤه[1] الأظهريةَ مشكلٌ، وقد تدفع المنافاة المذكورة بين كلامي "المصنف"و"الشارح" بأن معنى قولِ "المصنفِ": "فيلزمه القول بالاستعارة التبعية"، فلزمه القول باعتبارِ التبعيةِ وارتكابها [كما يدلُ عليه قوله: "واختار رد التبعية إليها"][2].

وليس المرادُ القول بوجودها حتى تثبت المنافاةُ، ولكن اعتبارها وارتكابها ينافيان منافاة[3] ما توهينها ومرجوحيتها، وقد علمت أن المرجوح منكر عند ذوي العقول الراجحة. ويجاب بأن اعتبار المرجوح وارتكابه جائزان لا ممنوعان البتة. تأمل.

وعندي أنه قد يقال: معنى "اختار رد التبعية إليها" أوجب ردَ التبعيةِ إليه، فتجوز "المص" كـ"**الخَطِيبِ**"، فاستعمل "اختار" بمعنى "أوجب"، فقوله: "فيلزمه القول...الخ"، إشارة إلى أن "اختارَ" بمعنى "أوجبَ"، فيكون موافقًا لقولهِ في أواخر الفريدة الثانية من العقد الأول: "وأنكرَ التبعية "**السَّكَاكِي**" وردها إلى المكنية"[4]، فلا يكونُ قولهُ هنا: "اختار [رد التبعيةِ][5]" تفسيرًا للمرادِ بالإنكار في قوله هنالك: "وأنكر التبعية"، كما ادعاه "الشارح".

وكثيرًا ما يستعملُ الاختيار في الوجوبِ، اختار كذا: أي: رَآهُ[6] خيرًا وحسنًا، أي ورأى غيره شرًا وقبيحًا، و"اختاره" مال إليه قلبهُ حتى أوجبه، فافهمْ، لا عدمتَ الفهمَ.

فيكون "**السَّكَاكِي**" قطع بنفي التبعية أصلاً، فلا يشكل كلام "المصنف" بإشعاره بنفيها عند "**السَّكَاكِي**"، لأن "**السَّكَاكِي**" نافٍ لهَا.

1– ورد في الأصل: "فادعاءه"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– ورد في الأصل: "منافة"، والصواب ما أثبتناه.

4– الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ص: 03.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– ورد في الأصل: "رءاه".

وفي بعض النسخ: "فيلزمه القول بالاستعارة التبعية"، وفي بعضها: "فلزمَهُ القول بالتبعية"[1]، فإذا لزمه ذلك لم يكن ما ذهب إليه من رد التبعية إلى المكنية مغريا عما ذكره غيره، من تقسيم الاستعارةِ إلى التبعيةِ وغيرها، لأنه اضطر آخرًا إلى القولِ بالتبعيةِ.

(**إِيرَادٌ**): خبرُ المبتدأ الذي هو "القولُ"، من قول "الشارحِ": "وقوله"، الذي دخل به على قولِ "المصنفِ": "وهو قد صرح...الخ"، كما مر هنالك. أي وقوُل "المصنفِ": "وهو قد صرح...الخ، إيراد منه على "**السَّكَاكِي**" في ردهِ أي: "**السَّكَاكِي**" [الاستعارة][2] (**التَّبَعِيَّة**): مفعول لـ"رد" المضاف لفاعله الذي هو "الهاء". (**إلى**) الاستعارة (**المُكَنَّى عَنْهَا، تَقْلِيلًا لِلْأَقْسَامِ**): أقسام الاستعارة (**وَتَقْرِيبًا لِلضَّبْطِ**): ضَبطُ هذه [الأقسام][3]، أقسام الاستعارة، وعطفُ "التقريبِ" على "التقليلِ" عطفَ لازمٍ على ملزومٍ، اللازم "التقريب"، والملزوم "التقليل"، لأنه يلزم من تقليل الأقسام تقريب الضبط، تأمل.

والأولى أن يثبت "الشارحُ" قوله: "تقليلاً للأقسامِ...الخ"، بعد قولِ "المصنفِ": "واختار"، وقبل قولهِ: "ردًا"، وبعد قوله: "إليهَا"، وقبلَ **[(191/ظ)]** قوله: "بجعل"، وأما إثباته في هذا المحل فيوهم أن محط قوله: "إيراد"، وقوله: "تقليلا للأقسام وتقريبا للضبط"، فكأنه قال: "إيراد على تعليل رد التبعية إلى المكنى عنها بتقليل الأقسام وتقريب الضبط"، وليس كذلك، لأن محط الإيراد هو رده التبعيةَ إلى المكنى عنها، وإنما توهمَ ذلك لأن الأصلَ في مثل نفي المقيد أن يتوجه النفي إلى القيدِ، فكأن الأولى أن يثبت ذلك الكلام في ما مر.

أو أن يقول هنا: والحاصلُ له على الرد تقليل الأقسام وتقريبُ الضبط، ولكن فعلَ ذلك ولو كان الأصل ما ذكرت لجواز نفي المقيد أو مثل نفيه معَ إثبات قيده أو مع عدمِ اعتبار نفي قيده أو إثباتهِ، فالإيراد واقعٌ على الردِ، مع قصد تسليم مجرد التقليل والتقريب أو مع عدم قصد التسليم وعدمه، ولجواز نفي المقيد والقيد جميعًا، فالإيراد حينئذ على الردِ وعلى التقليل والتقريب تبعا للردِ، ولكن الأصل أي: الكثيرُ نفي القيد مع ثبوت أصل المقيد، وقد مرت أوجه ذلك بأمثلتهَا.

(**كَمَا صَرَّحَ**): "**السّكَاكِي**" في "**المِفْتَاحِ**" به، أي كما صرح بأن الرد لأجل التقليلِ والتقريبِ، فقوله: "كما صرح" مرتبط بقوله: "تقليلًا للأقسامِ وتقريبًا للضبطِ".

وفي بعض النسخ: "كما صرح به"[4]، وإذا كان قول المصنف: "ويرد عليه أن لفظ المشبه...الخ"، إيرادا على تفسير "**السّكَاكِي**" الاستعارة بالكنايةِ بما ذكرَ، وكأن قول "المصنف" أيضا: "وهو قد صرح...الخ"، إيرادًا على رد "**السَّكَاكِي**" التبعية إلى المكنى عنها.

1- ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق، ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 78.

(**فَفِي الكَلَامِ**): الذي هو كلام "المصنف" المذكور من قوله: "يشعر ظاهر كلام...[الخ][1]"، إلى قوله: "فليزم القولُ بالاستعارة التبعية".

(**نَشْرٌ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ**): أي الجمع، أي المنشور ثانيا على ترتيب الملفوفِ أولا، فقوله: "يرد عليه أن لفظ المشبه...الخ"، رد لقوله: "إنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه...الخ".

وقوله: "وهو قد صرح...الخ"، رد لقوله: واختار رد التبعية...الخ، أي رد لاختيارهِ رد التبعيةِ...الخ، لأنه ذكر أوَّلًا أمرين: "جَعْلُهُ المكنية لفظ المشبه المستعملُ...الخ"، و: "رده التبعيةَ للمكنية"، فرد الأول من هذينِ الأمرين الملفوفينِ بأول الأمرينِ المنشورين، وهو أن لفظ المشبه لم يستعملْ...الخ، ورد الثاني من الأمرين الملفوفين بالثانِي من الأمرين المنشورينِ، وهو قوله: "وقد صرح".

و"**اللَّفُّ والنّشْرُ**" من محسنات البديع، وهما من الوجوه المعنوية المحسنة للكلام، وهما: ذكر شيئين [كما هنا][2] أو أكثر على التفصيل كما هنا، أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحدٍ بدون تعيينِ ما لكل، لأجل الوثوق بأن السامع مثلا يرد ما لكل واحد إليه، يعلَم ذلك بالقرائن المعنوية [كما هنا][3] أو اللفظيةِ أو بهما جميعا أو بها معا، فاللفُ والنشرُ التفصيليانِ نوعانِ:

– أحدهما: أن يكون الأول من النشر للأول من اللف والثاني للثاني كما هنا، والثالث للثالث والرابع للرابع، وهكذا.[ويقالُ: لف ونشر مرتبان][4]، وهكذا كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾[5]، ذكر الليل والنهار تفصيلا، وذكر [أولا][6] للأول وهو "الليل"[7] ما يناسبه وهو" السكون فيه"، وذكر ثانيا للثاني وهو "النهار" ما يناسبه، وهو "الابتغاء من فضله" [8]. كذا مثل في "**المُطَوَّلِ**".

قلت: قال في "**المُخْتَصَرِ**": (فإن قيل:"عدم التعيين في الآية ممنوع، فإن المجرور من "فيه" عائد إلى الليلِ[9] لا محالةَ. قلت: نعم لكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدمُ التعيينِ)[10]، أي: فما ذاك إلا قرينةٌ معنويةٌ مسلمٌ وجودهَا، والضمير باعتبار اللفظ صالح للرجوع إلى كل، كما قال.

– الثاني: ألا يكون الأول للأول والثاني للثاني، وهذا نوعان:

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– سورة القصص، الآية: 73.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– ورد في الأصل: "اليل"، والصواب ما أثبتناه.

8– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 98.

9– ورد في الأصل: "اليل"، والصواب ما أثبتناه.

10– المختصر على التلخيص، ج2، ص: 154.

* الأول: أن يكون الأول من النشر للآخر من اللفِ، والثاني من النشرِ لما قبل الآخر من اللفِ، وهكذا رجوعًا في اللفِ من الآخر إلى أن يوصل الأول، وذهابا في النشرِ من الأول إلى الآخر، وهو معكوسُ الترتيبِ، كقول "**ابْنِ حيّوس**"[1]:

كَيْفَ أسلُو وأَنْتَ حِقْفٌ وغُصْنٌ وَغَـزَالٌ لَحْظًا وقَـدًّا وَرِدْفـًا [2]

فـ"اللحظُ" للغزال، و"القدُ" للغصن، و"الردفُ" للحقف، والمنصوبات تمييزات نسبية معطوف ثانيها وثالثها، و"الحِقْفُ": بكسر الحاء المرتفع من الرمل، واللحظُ باق على معناه، أو هو بمعنى العين تجوزا، و"السلو عن الشيء": الإعراض عنه.

* الثاني: أن لا يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني من النشر لتالي الآخر من اللف، وهكذا. بل يختلـط الترتيب، ولذلك يسمى "مختلطا" كمـا في "**الصَّغِيرِ**" "**للسّعْدِ**"[3]، و"مختـلط الترتيب"، كمـا في "**المُطَوّل**" له[4]، ومشوشا كما في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**"[5] ، كقولك: "هو أسد وبحر وشمس جودا وبهاءً وشجاعة"، أو بتقديم "شجاعة" على "بهاءٍ". وهكذا ما خالف الترتيب ما مر.

واللف الإجمالي مع النشر، أن يذكر الشيئان أو الأشياء إجمالا ويفصلا بعدُ، نحو: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾[6]، فإن الضميرَ في "قالوا" لليهودِ والنصارى، فقد لفوا فيه جميعا وأجملوا، ثم فصلوا بقوله: ﴿**هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾، وأيضا لف بين قوليهم: أي قالت اليهود:" لن يدخل الجنة إلا من كان هودا"، وقالت النصارى: "لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى"، فلف بين القولين والفريقين في "قالوا"، لعدم اللبس للاعتماد على أن السامع يرد إلى كل فريق وقول مقوله، ولا لبس للعلم بتظليلِ كل فريق صاحبَهُ، واعتقاد أنه يدخل الجنة لا صاحبه، وما كهذه الآية لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وليس المرادُ كل فريق من الفريقين يقول مجموع: ﴿**لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾، حتى لا تكون الآية من اللفِ والنشرِ بل قوله: ﴿**إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا**﴾، من تتمة قول اليهود، وقوله: ﴿**أَوْ نَصَارَى**﴾، من تتمة قول النصارى.

1– ابن حيوس: هو محمد بن سلطان بن محمد، ابن حيوس الدمشقي، الأمير، أبو الفتيان، شاعر الشام في عصره. وهو من شعراء العصر العباسي، ولد بدمشق سنة: 394هـ. تقرب من بعض الولاة والوزراء الفاطميين ومدحهم، رحل إلى حلب وبقي في كنف آل مرداس إلى أن انقرضت دولتهم. له:"ديوان شعر". توفي:473هـ. ينظر: الأعلام :147/6. وفيات الأعيان: 10/2. شذرات الذهب: 343/3.

2– البيت من بحر"الخفيف". ديوان ابن حيوس الأمير مصطفى أبي الفتيان الغنوي الدمشقي، عني بشرحه وتحقيقه: خليل مردم بك، دار صادر بيروت، 1984م، ج2، ص: 47.

3– المختصر على التلخيص، ج2، ص: 154.

4– قال في المطول: (وإما على غير ترتيبه، كقول ابن حيوس –البيت السابق–). المطول على التلخيص، ص: 98.

5– شرح المفتاح (مفتاح العلوم)، السعد التفتازاني، ولم أقف عليه.

6– سورة البقرة، الآية: 111.

ولهم من اللف والنشر نوع غريبٌ لطيفُ المسلكِ، وهو أن يذكر شيئان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل شيء من الشيئين أو الأشياء نحو: "الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابهِما ما كان مفتوحًا وفتح من طرفهَا ما كان مسدودًا".

فقولك: "قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا"، راجع "للراحةِ والعدلِ"، وقولك: "فتح من طرفها ما كان مسدودا"، راجعٌ "للتعبِ والظلمِ".

وألطف من ذلك أن يذكر شيئان أو أكثر تفصيلًا، ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعد ذلك بذكر الشيئين أو الأشياء إجمالا ملفوظا أو مقدرا **[(192/و)]** فيقع النشر بين لفين، أحدهما مجمل والآخر مفصل، تقول [في التلفظ بالإجمال][1]: (ضربت زيدا، وأعطيت عمرا، وخرجت من مكة، وللتأديب والإكرام، ومخافة الشر فعلت ذلك)، فقولك: "فعلت ذلك"، إجمالٌ جاء بعد نشرٍ، فإن المخافة راجعة للخروج من مكة، أي مخافة شر أهلها، والإكرام راجع للإعطاء لعمرُو، والتأديبُ راجعٌ لضربِ زيدٍ، وهذا النشرُ واقع بعد لف تفصيليٍ، وهو قولك: "ضربت زيدا، وأعطيت عمرا وخرجت من مكة"، [ومنه في تقدير إجمال][2]: ﴿**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**﴾ إلى ﴿**تَشْكُرُونَ**﴾[3].

قال "**الزَّمَخْشَرِي**": (الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره: ﴿**وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[4]، شرع ذلك، يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهدِ بصومِ الشهرِ، وأمر المرخصِ له لمراعاةِ عدة ما أفطر فيهِ، ومن الترخيصِ في إباحة الفطرِ، فقوله: ﴿**لِتُكْمِلُوا**﴾، علةُ الأمر بمراعاةِ العدة، ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا**﴾، علةُ ما علم من كيفية القضاءِ، والخروجُ عن عُهدةِ الفطرِ، ﴿**وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾، أي: إرادة أن تشكروا علة الترخيصِ والتيسيرِ، وهذا نوعٌ آخرٌ من اللفِ لطيف المسلك لا يكاد يُهتدى إلى تبيينه إلا بالتفات المحدثِ من علماءِ البيانِ)[5] انتهى.

وبحث فيه "**السَّعْدُ**": (بأنه جعل الأول من تفاصيل المعللات أمر الشاهد بصوم الشهرِ، ولم يجعل شيئا من العللِ راجعاً إليه، وجعل: ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ**﴾، علة ما علم من كيفيةِ القضاءِ وهو مما لم يذكر في تفاصيلِ المعللاتِ، فما ذكره في بيانِ تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقريرِ الكلامِ.

1- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- والآية بتمامها: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ، وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. سورة البقرة، الآية: 185.

4- الآية نفسها.

5- تفسير الكشاف، ص: 113.

وأجاب "**السَّعْدُ**" عن البحث بأن يقال:"إن ذكرَ أمر الشاهد بصوم الشهر في تفسير المعللات، ليس لكونه مستقلا في تعليل شيء من المعللات المذكورة، بل توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص، ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه، ويشهد بذلك أنه لم يقل: "ومن أمر المرخصِ"، بإعادة حرف الجر، كما قال: "ومن الترخيص". فالحاصل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص، وأمر المرخص له بمراعاة عدةِ ما أفطرَ، ليصومها في أيام أُخَرَ.

وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاءِ، فصار المذكور بعد الأمر بصوم الشهرِ ثلاثة: أمر الملخص له بمراعاة العدة، وتعليم كيفية القضاء، والترخيص. وجميعُ ذلك متفرع على الأمر بصومِ الشهرِ، فجعل كلا من العلل راجعةً إلى واحدةٍ من هذه الثلاثةِ.

وقد يقال: إن قوله: ﴿**وَلِتُكْمِلُوا**﴾، علة الأمر بمراعاة العدة شاملٌ لأمر الشاهد بصوم الشهر بناءً على أن العدةَ هي الشهر كله في الشاهد، وعدة أيام الإفطار في المرخصِ له، قال: "وفيه نظر"، إذ لا معنى لتعليلِ أمر الشاهد بصومِ الشهرِ بإكمال عدة أيام الشهرِ، على أنه لا ارتياب في أن الأمر بمراعاة العدة في قوله: ﴿**وَلِتُكْمِلُوا**﴾، علة الأمر بمراعاة العدة إشارة إلى المذكور قبله، وهو أمر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر فيه)[1]. انتهى.

وخرج باشتراطنا "عدم التعيين في اللف والنشر" الجمع مع التقسيم، لأنه يعتبر فيه تعيين الإضافة إلى كل متعددٍ.

(**وَحَاصِلُ**) هذا (**الإِيرَادِ**) الآخرُ [الذي أورده على ردهِ التبعية للمكنيةَ، وهو...الخ][2]، هو أن "**السّكَاكِي**" صرح بأن:"نطقت" مستعارا للأمر الوهمي، فيكون استعارةً، والاستعارة في الفعل إنما تكون تبعية، فيلزم "**السَّكَاكِي**" القولَ بالاستعارةِ التبعية.

(**أنك**): يا "**سَكَّاكِي**"، لأن الشارح فرضَهُ حاضرًا حيًا وخاطبه.

(**لَاتَسْتَغْنِي بِالرَّدِّ**): للتبعية إلى المكنية، بجعل قرينتها استعارة بالكنايةِ وجعل قرينتها (**عَنْ اعْتِبَارِ**) الاستعارةِ (**التَّبَعِيَّةِ، لِأَنَكَ**): يا "**سَكَّاكِي**" (**جَعَلْتَ**) في "**مِفْتَاحِكَ**" (**الفِعْلَ**) الذي هو"نطق" من قولك: نطقت الحال" (**اسْتِعَارَة لِلْأَمْرِ الوَهْمِيّ**): الذي توهمه المتكلم المستعيرُ شبها بمعناه الحقيقي، وهو أعني ذلك الأمر المتوهم شيء متخيل للحال شبيهٌ بالنطقِ [الحقيقي][3]، وليس بنطقٍ ولا بدلالة ،كتخييل الأظفار للمنيةِ شبيهةً بأظفار السبع الحقيقيةِ.

1– المطول على التلخيص، ص: 656.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**لِيَتِمَّ مَا ذَكَرْتهُ**): يا "**سَكَّاكِي**" في "**مِفْتَاحِكَ**" (**فِي**) شأن (**الاسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِيَّةِ**): من تجويزِ كون الأمر الذي أثبت للمشبهِ من خواصِ المشبه به مستعملاً في أمرٍ وهميٍ توهمه المتكلم شبيها بمعناه الحقيقي، ويسميه استعارةً تخييلية، كما يأتي في مقام ذكر تخييليته، أي تخييلية "**السَّكَاكِي**".

والحاصل أنك – يا "**سَكَّاكِي**" – يلزمك القول بالتبعيةِ لتصريحك بوقوع الاستعارةِ في الفعلِ، وتصريحك [بأن][1] الاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية.

هذا حل مبني على نصب "الاستعارة" في قول "المص": "والاستعارةَ في الفعل...الخ"، على ما علمت.

أما الحلُ على الرفع أنك – يا "**سَكَّاكِي**"– يلزمك القول بالتبعية لتصريحك بوقوع الاستعارة في الفعل، لأنه معلوم أن الاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية.

قال "**الخَطِيبُ**"[2] و"**السَّعْدُ**": **[**(ورد ما اختاره "**السَّكَاكِي**" [من رد التبعية للمكنية][3]بأن "السكاكي" إن قدر التبعيةَ كـ: "نطق"، من "نطقتِ الحالُ" حقيقة، بأن يراد بها معناهَا الحقيقي [الذي هو النطق بالفم][4]، لم تكن تخييلية، لأن التخييلَ عند "**السَّكَاكِي**" مجازٌ، لأنه جعلَ التخييليةَ من أقسامِ التصريحية المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، وجعل التصريحية أحد قسمي الاستعارة، والقسم الآخر المكنية وجعل الاستعارة مطلقًا كغيره أحد قسمي المجاز، إلا أن المشبهَ في التخييلية يجب أن يكونَ مما لا تحقق لمعناه حسًا ولا عقلًا، بل [صورة][5]وهميةً محضةً، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازًا، فإذا لم تكن التبعية تخييليةً فلا تكون الاستعارة المكنيةُ مستلزمة للتخييلية، بمعنى أنها توجد بدون التخييليةِ لوجودِ المكنى عنها بدون التخييلية في مثل: "نطقتِ الحالُ"، [حين تقدير التبعية مكنية، والتبعية قرينة المكنية][6]، ووجودِ الملزومِ بدونِ اللازم محالٌ، وعدم استلزام المكنية التخييلية باطلٌ إجماعًا، لأن المكنية لا تستقل عن التخييلية، لأن إضافة اللوازمِ المساوية **[(192/ظ)]** للمشبه به إلى المشبه لا يكون إلا على سبيل التخييل.

وإنما الخلاف في التخييلية تستلزم المكنية، فعند "**السَّكَاكِي**" لا يلزم من وجود التخييلية وجود المكنية، فتوجد التخييلية بدون المكنية كما في: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع"، فإن إضافة "الأظفار" "للمنية" تخييلية ولا مكنية لظهور أداة التشبيه، الذي هو قولك: "الشبيهة"، وظهور المشبه به مرادا معناه الحقيقي وهو "السبع"، والمشبه وهو "المنية". وباعتبار "**السَّكَاكِي**" الاستعارة بالكناية في ذا المثال.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ونص قول الخطيب: (واختار رد التبعية إلى المكنى عنها، بجعل قرينتها مكنيًا عنها، والتبعية قرينتها، على نحو قوله: "أظفار المنية". ورد بأنه إن قدر التبعية حقيقة لم تكن تخييلية، لأنها مجاز عنده، فلم تكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية، وذلك باطل بالاتفاق، وإلا فتكون استعارة، فلم يكن ما ذهب إليه مغنيًا عما ذكر غيره). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 82.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وبما ذكرنا من عدم استلزام التخييلية للمكنية ظهر فساد قول بعضٍ: "إن مراد "**السَّكَاكِي**" بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنية لا العكس، نعم يمكن أن يناقش في إدعاء الإجماع على عدم استلزام المكنية التخييلية لإشعار كلام "**الزَّمَخْشَرِي**" بالخلاف.

وتصريح "**السَّكَاكِي**" في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكنية قد تكون أمرًا وهميًا، كـ"أظفار المنية"، وقد تكون أمرًا محققًا في العقل و الحس، كـ"الإنبات" في: "أَنْبَتَ الرَبِيعُ البَقْلَ"، إذ شبه "الربيع" بالمنبت حقيقة تشبيها مضمرًا في النفس، فهذا كناية، والقرينة "الإنبات".

فصح وجود المكنية بدون التخييلية، [لأن "الإنبات" أمر محقق مستعمل فيما وضع له][1]، و كـ"الهزم" في: "هَزَمَ الأَمِيرُ الجُنْدَ"، إذ شبه "الأمير" بالهازم حقيقة تشبيها في النفس، فهذا كناية. إلا أن ذلك لا يدفع الاعتراض عن "السكاكي"، لأنه صرح في المجاز العقلي بأن "نطقت" في:"نطقت الحال"، أمر وهمي جعل قرينة للمكنية، ولتجويزه وجود المكنية دون التخييلية كما في مثال "البقل"، والعكس كما في: "أظفار المنية الشبيهة...الخ"، لأنه إذا جعل "نطق" مستعمل في وهمي لم يصح من جانب "**السَّكَاكِي**" اعتبار لفظ التبعية حقيقة لا مجازًا، ودفع الاعتراض عنه بأن المكنية لا تستلزم التخييلية، لأنه اضطر آخرا إلى اعتبار التبعية كما مر، فلا وجه لقول "**السَّكَاكِي**": "إن المنية لا تنفك عن التخييلية"، لمناقضته قوله بوجود كل بدون الأخرى.

وأجيب بأن "**السَّكَاكِي**" صرح بأن عدم انفكاك المكنية عنه إنما هو مذهب السلف، ولا وجه أيضًا للحكم على "**السَّكَاكِي**" بأنه يقول باستلزام المكنية إياها، وإن قدر "**السَّكَاكِي**" التبعية التي هي قرينة المكنية عنده مجازًا كانت التبعية كـ"نطق" في المثال استعارة ضرورة، إنما مجاز علاقته المشابهة، والاستعارة في الفعل تبعية لا غير، فلم يغن "**السَّكَاكِي**" رد التبعية للمكنية عن تقسيم الاستعارة إلى تبعية وغيرها، لاضطراره آخرًا[2] إلى القول بالتبعية إذا لم يتأت أن يجعل "نطقت" في المثال حقيقة، لأنه خلاف المفروض، فلزم أن يكون مجازًا، ولزم أن يكون المجاز استعارة، لأن العلاقة المشابهة، ولزم أن تكون تبعية لأنها في الفعل.

وأما ما قيل من أن مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة، بل إنما يكون إذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه، وتحقيق هذين الأمرين ممنوع، فمما لا ينبغي أن يلتفت إليه)**]**[3].

قال "**السَّعْدُ**"-[في "**المُطَوَّلِ**"][4]-: (فإن قلت: إن أراد – أي "**الخَطِيبُ**" – بالاتفاق على استلزام المكنى عنه أو المكني عنه للتخييلية اتفاق غير "**السّكَاكِي**"، فهو لا يقوم دليلا على إبطال كلامه، لأنه بصدد الخلاف معهم، على أنه قد ذكر "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" في قوله تعالى: **[وَلَا تَنْقُضُوا عَهْدَ اللهِ]**[5]، أن في

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– ورد في الأصل: "ءاخرا".

3– وهو من شرح السعد التفتازاني على كلام الخطيب السابق. ينظر: المطول على التلخيص، ص: 623–625.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– والصواب قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَهِ﴾. سورة البقرة، الآية: 27.

"العهد" استعارة بالكناية وتشبيهًا بـ"الحبل"، و"النقض" استعارة لإبطال العهد، وهذا أمر متحقق عقلا لا وهمي، فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية، لا تخييلية.

وإن أراد اتفاق "**السَّكَاكِي**" وغيره فظاهر البطلان، لأنه قد صرح بأن عدم انفكاك المكنية عنها عن التخييلية إنما هو مذهب السلف، و عنده لا لزوم بينهما أصلًا بل توجد التخييلية بدونها، كما ذكر في:"أظفار المنية الشبيهة بالسبع"، وهي توجد بدون التخييلية كما صرح في المجاز العقلي، حيث قال: "إن قرينة المكنية إما أمر مقدر وهمي كـ"الأظفار" في: "أظفار المنية"، و"نطقت" في: "نطقت الحال"، أو أمر محقق كـ"الإنبات" في قولك: "أَنْبَتَ الربيعُ البَقْلَ"، و"الهزم"، في: "هزَمَ الأَمِيرُ الجُنْدَ".

قلت: هذا يصح إبطالا لكلام المصنف أي الخطيب، لا توجيها لكلام "**السَّكَاكِي**"، لأنه قد صرح بأن "نطقت" من قبيل الوهمي كـ"الأظفار"، فيجب أن يقدر أمر وهمي شبيه بـ"النطق" كما ذكره في "الأظفار"، وهذا قول بالاستعارة التبعية.

نعم يستفاد من كلامه أنه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية إلى التركيب المشتمل على المكني عنها، إذا اعتبر في المكنى عنها و التخييلية تفسير المصنف مثلا في: "نطقت الحال بكذا"، بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية، وإثبات "النطق" لها استعارة تخييلية، ويكون "نطقت" حقيقة مستعملة في المعنى الأصلي كما هو مذهبه في "الأظفار"، فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية، وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف أيضًا، لما مر أن التخييلية عندهم حقيقة كـ"يد الشمال"، أو "أظفار المنية)[1] انتهى.

(**وَهَذَا الإِيرَادُ**) الآخر المذكور الذي أورده المصنف على رد "**السَّكَاكِي**" التبعية للمكنية، الذي هو أن "**السَّكَاكِي**" قد صرح بأن "نطقت" مستعار...الخ، (**مما لا يُذب**): بالبناء للمفعول، أي مما لا يدفع (**عَنِ السَّكَاكِي**): وفي بعض النسخ: "مما لم يذب عن "**السَّكَاكِي**"[2].

والمراد أن هذا الإيراد غير مدفوع عن "**السَّكَاكِي**" إلى الآن، وهو مشكل، لأن الوجه الأول من الوجهين الأولين اللذين دفعه بهما "الشارح" مستفاد من "**كَبِيرِ السَّعْدِ**" في غير موضع واحد، بل في مواضع، كما ذكره "**الطَّبْلَاوِي**"[3]، [وأيضا قد ذب عنه في "**الصَّغِيرِ**" بما سنراه إن شاء الله][4].

وقد يجاب بأن المراد مما لم يذب [بالوجهين اللذين ذكرتهما][5] تصريحًا، فلا ينافي الذب المفهوم، فهما غير التصريحي.

1– المطول على التلخيص، ص: 625.

2– ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق. ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 79.

3– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 16.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

والإشكال باق على نسخة "لا يذب" بـ"لا" النافية المقتضية لعدم الذب ولو في الاستقبال، وقد يجاب بأنها استعملها الشارح للمضي مجازًا، فيكون فيه ما مر في نسخة "لم"، أو بأن المراد أنه مما لا يذب عنه بغير ما ذكره "الشارح" ولو في الاستقبال، أو أنه مما لا يقرب أن يذب عنه، أي يصعب الذب عنه، كما يقال: لا يكاد فلان يفعل ولو فعل أو قصد الفعل إشارة إلى، لتثاقله عن الفعل وتفريطه، **[(193/و)]** وإن قلت: أما على نسخة "لا" فيذب، باؤه محركة برفعة، فما حالها على نسخة "لم".

قلت: هي على نسخة "لم" مضمومة استصحابًا للأصل قبل دخول "لم"، فالسكون مقدر منع من ظهورها ضمة استصحاب الأصل، أو مكسورة على أصل التقاء ساكنين، والمانع من ظهور السكون الحركة الدافعة لالتقائها أو مفتوحة تخفيفًا، فالمانع من ظهوره حركة التخفيف، أو مفتوحة تبعًا لفتحة "الذال"، فالمانع من ظهوره حركة الإتباع، وإنما لم تسكن لئلا يلتقي ساكنان: هي و"الباء" المدغمة فيها، ويجوز الفك، فيظهر السكون بأن يقال: "وهذا الإيراد مما لم يُذَبْ عن "**السَّكَاكِي**".

هذا، وأما الإيراد الأول الذي أورده "المصنف" على رد التبعية إلى المكنية، الذي هو أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه، فمما قد ذب عن "**السَّكَاكِي**"، كما علمت مما مر.

قال بعض من له حذاقة في غير هذا الفن: لا نسلم أن لفظ "نطقت" إذا كانت حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لأنها ليست في "نطقت" بل في "الحال"، بأن يجعل لها لسان.

وأيضًا معنى قوله في "**المِفْتَاحِ**": "لا ينفك المكني عنها عن التخييلية"، أن التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف، فإذا قلنا: "نطق لسان الحال"، وأردنا بـ"اللسان" الصورة التخييلية لـ"الحال" التي هي بمنزلة اللسان للإنسان، فلا بد من استعارة المتكلم للحال، فهاهنا استعارة مكني عنها وتخييلية، أما إذا قلنا: "نطق الحال"، فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية، فإنها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في:"نطقت الحال")[1] انتهى.

قال "**السَّعْدُ**": (ولا مساس لكلام "**السَّكَاكِي**"، والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام أحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظرة)[2] انتهى.

(**وَ**): [ذلك][3] الإيراد الآخر الذي ذكر أنه لا يُذبُ عن "**السَّكَاكِي**" (**لَا يُمْكِنُ**): ذبه أي دفعه: عن "**السَّكَاكِي**" (**بِـ**): وجه ذكره "**السَّعْدُ**"، و بـ (**وَجْهَيْنِ**): ذكرهما "الشارح".

أما الوجه الذي ذكره "**السَّعْدُ**"، فهو أنه لا يجب أن يكون كل مجاز علاقته المشابهة استعارة، لجواز أن تكون له علاقة أخرى باعتبارها واقع الاستعمال، كما بين "النطق" و"الدلالة"، فإن اعتبر إطلاق الملزوم الذي هو "النطق" على اللازم الذي هو "الدلالة"، فمن المجاز المرسل، لأن العلاقة اللازمية أو الملزومية أو هما، لا

1- المطول على التلخيص، ص: 624-625.

2- المصدر نفسه، ص: 625.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

المشابهة، وإن قصد التشبيه فشبه "دلالة الحال" بـ"نطق الناطق"، واستعير لها النطق، فمن الاستعارة المكنية [الأصلية][1]، وإثبات "النطق" تخييلية، وإن اشتققت من ذلك النطق "نطق" فمن الاستعارة التبعية، بل إنما تلزم الاستعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة، وقصدت المبالغة في التشبيه.

قلت: هذا الجواب يفيد إبطال كلام "الخطيب" في الرد على "**السَّكَاكِي**"، لأن "**الخَطِيبَ**" قد ادعى أن "**السّكَاكِي**" لم يقدر لفظ التبعية حقيقة، وجب أن يكون استعارة، والتخلف في بعض المواد يقدح فيه، ولا يفيد تصحيح كلام "**السَّكَاكِي**" لما بحث به "**السَّعْدُ**" نفسه في ذلك الجواب من أن "**السَّكَاكِي**" قد صرح بأن "نطقت" ها هنا أمر مقدر، وهي كـ"أظفار المنية" استعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية، ولو كان مجازًا مرسلًا عن الدلالة لكان أمرًا محققًا عقليًا، على أن هذا لا يجري في جميع الأمثلة لجواز أن تنحصر العلاقة في المشابهة في بعض المواد، مع أن ذلك الجواب مع عدم تصحيحه لكلام "**السَّكَاكِي**" مبني على أن "**السَّكَاكِي**" يشترط في العلاقة اعتبارها لا وجودها، أما لو كان يكتفي بوجودها فكلام "**الخَطِيبِ**" تام بلا شبهة.

وذلك الجواب مندفع من أصله، ولو سلم الجريان في جميع الأمثلة، بأن يكون في كل مثال علاقتان، علاقة مشابهة وعلاقة غيرها، عاد الاعتراض بوجود المكنية بدون التخييلية، لأن التخييلية عند "**السَّكَاكِي**" استعارة عن الصورة الوهمية، وليست القرينة على مقتضى ذلك الجواب إلا مجازًا غير استعارة.

ويمكن الجواب عن قولنَا: "ولو سلم...الخ"، بأن المراد بعدم انفكاك المكنية عن أن التخييلية، "أن التخييلية"[2]، لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء، إذ لا نزاع في عدم شيوع أظفار المنية الشبيهة بالسبع، فقد وجدت بدونها في غير الشائع من كلامهم كهذا المثال، فإنه غير شائعٍ إجماعًا فلا يرد نقضًا، وإنما الكلام في صحة مثل هذا المثال، هل يصح ؟

أما كونه غير شائع على تقدير صحته وجوازه فمجمع عليه، وأما وجود المكنية وحدها، فشائع على ما "**لِلزَّمَخْشَرِي**" في: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[3]، من إثباته الاستعارة بالكناية فيه، إذ شبه العهد بالحبل في النفس، فهذا كناية و"النقض" قرينة [4].

لا يقال العهد قرينة المكنية مترجمة عن التشبيه المضمر، والنقض أمر محقق عقلًا، فيكون استعارة تحقيقية لا وهمية، حتى تكون تخييلية، فظهر مما "**لِلزَّمَخْشَرِي**" عدم استلزام المكنية للتخييلية، وإلا لم توجد بدونها، والحال أنها وجدت بدونها، بل معها التحقيقة أيضًا.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– كذا وردت العبارة مكررة، ولعله سهو من الناسخ.

3– سورة البقرة، الآية: 27.

4– تفسير الكشاف، ص: 68.

وشائع على ما "**لِلسَّكَاكِي**" في: "أنبتَ الربيعُ"، فالحاصل من مذهبه كمذهب "**الزَّمَخْشَرِي**" بأن قرينة الاستعارة المكنية قد تكون تخييلية كـ"أظفار المنية"، و"نطقت الحال"، و تحقيقية على ما ذكره في: ﴿**يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ**﴾[1]، من أن "البلع" استعارة تحقيقية عن غور الماء في الأرض، لأن معناها متحقق حسًا، وهي قرينة المكنية، فإن إتباعَ البلع على الماء مشعر بتشبيه الغذاء، والماء استعارة مكنية عن الغداء، و [قد تكون][2] حقيقية، كما في: "أنبتَ الربيعُ البقلَ"، تأمل.

وأما الوجهان اللذان ذكرهما "الشارح" فـ(**أَحَدُهُمَا**): أي أولهما (**أَنَّهُ**): أي "**السَّكَاكِي**" (**يَعْتَرِضُ عَلَى القَوْمِ**): كما هو عادته معهم، (**بِأَنَّهُمْ**): أي القوم، (**لَوْ قَلَبُوا الاعْتِبَارَ فِي**): الكلام المشتمل على الاستعارة، (**التَبَعِيَةِ**): بجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة المكنية، كفعله هو أعني "**السَّكَاكِي**"، وهذا هو "**القَلْبُ**" اللغوي، وهو مراد "الشارح"، لا لم يرد القلب المذكور في المعاني والبيان [ولو تقاربا][3]. وهو: [(أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر **[(193/ظ)]** والآخر مكانه، بحيث يصير المتكلم كأنه يريد أن يجري حكم أحد الأجزاء على الآخر، سواء كان في محليهما أو لا، ولولا هذه الحيثية وجب أن يكون تقديم المفعول على الفاعل مثلًا من القلب مع أنه ليس منه، وألا يكون قوله:

..... **وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا** [4]

من القلب، مع أنه منه، وهو مخصوص بالمركب، والداعي إليه:

– إما لفظي: بأن تتوقف صحة اللفظ عليه، ويكون المعنى تابعًا، كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة، وما هو في موقع الخبر معرفة. فانظر أواخر "**المُغْنِي**"، كقوله: "**وَلَا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا**"، أي لا يك موقفُ الوداع موقِفًا منك[5].

– وإما معنوي: بأن يتوقف صحة المعنى عليه، ويكون اللفظ تابعًا كـ: "عرضت الناقة على الحوض"، والمعنى عرضت الحوض على الناقة، لأن المعروض عليه ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه، والحوض مما يميل إليه الحيوان، فيعرض على الحيوان لا الحيوان عليه.

1– سورة هود، الآية: 44.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بأسفل الصفحة.

4– البيت من بحر "الوافر"، وهو للشاعر" القطامي التغلبي"، وهو: عمير بن أشيم بن عمرو بن عباد من بني جشم بن بكر، أبو سعيد التغلبي، شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم، توفي العام: 130هـ. ينظر: الأعلام: 88/5.

وتمام البيت:

قِفِي قَبْلَ التَفَرُقِ يَا ضِبَاعَا وَلَا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

– ديوان القطامي، عمر بن شييم التغلبي، دراسة وتحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2001م، ص: 531.

5– ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1991م، (693)، ص: 524.

والاعتبار اللطيف في المثال هو أنه لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه، والأمر هنا بالعكس، قلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار، وكـ: "دخلت القلنسوة في رأسي"، و"الخاتم في الأصبع"، لأن القلنسوة والخاتم ظرفان، والرأس والأصبع مظروفان.

والاعتبار اللطيف في المثالين أنه لما كان المناسب أن يتحرك المظروف نحو الظرف، والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار، و أما قوله:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَـــوْلٍ أَظَبْـيٌ كَـانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارًا [1]

أي ذهب السؤدد من الناس، واتصفوا بصفات اللئام[2]، حتى بقوا على هذه الصفة سنة لا يبالي إنسان منهم، أهجينًا كان أم غير هجين، فقيل: إنه قلب من جهة اللفظ، بناءً على أن الظبي مرفوع بـ"كان" مقدرة لا بالابتداء، لأن الاستفهام بالفعل أولى، فصار الاسم نكرة والخبر معرفة، كما في:

..... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا [3]

وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد "أم"، وما وقع بعد الهمزة، بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر، وبأنه غير مقصود فوجوده كعدمه، فالمقصود الموجود بعد الهمزة هو "ظبي"، لا الفعل العامل فيه، وهو معادل لما وقع بعد "أم".

قيل: والحق أن "الظبي" مبتدأ، وفي "كان" ضميره، و"أمَك" بالنصب خبر "كان"، والجملة خبر لمبتدأ، وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الاستفهام، و"الحمار" معطوف على "ظبي"، لأن دخول الهمزة على الاسم غير تالية لفعل لفظًا ولا تقديرًا، فلا قلب فيه من جهة اللفظ، لأن اسم "كان" ضمير، والضمير معرفة، بل من جهة المعنى لأن المخبر عنه في الأصل هو الأم، أي: "أظبيًا كانت أمَك أم حمارًا"، لأن المقصود أن تكون أمه ظبيًا، وأن تكون حمارًا، والقلب واردٌ في النظم والنثر، كما رأيت.

وهو عند "**السَّكَاكِي**" مقبول مطلقًا، تضمن اعتبارًا لطيفًا أم لم يتضمنه، قائلا بأنه: "مما يورث الكلام ملحة، ويشجع عليه كمال البلاغة وأمن اللبس، ويأتي في المحاورات والأشعار والتنزيل"[4].

ورده غير "**السَّكَاكِي**" مطلقًا، لأن فيه إخلالا بفهم المراد ظاهرًا، وإليه ذهب "**ابْنُ مَالِك**" ومن نحا نحوه.

وقال "**الخَطِيبُ**": الحق أنه إن تضمن اعتبارًا لطيفًا [قُبِلَ][5]، سواءً قلنا: كـ"**السَّكَاكِي**": إن في القلب مطلقًا ملاحة أورثها نفس القلب، فيعتبر [انضمام][6] ذلك الاعتبار اللطيف إلى تلك الملاحة، أو قلنا فيه

1– البيت من بحر"الوافر"، وهو للشاعر "خداش بن زهير" في شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، لجنة التراث العربي، ج2، ص: 918.

2– ورد في الأصل: "الهيام"، والصواب ما أثبتناه.

3 – وقد سبق تخريجه.

4– مفتاح العلوم، ص:217.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ملاحة لما فيه من الإيقاظ، لكونه غير المترقب، كما في "**الإِلْتِفَاتُ**"، فلا يعتد بتلك اللطافة أيضا ما لم ينضم إليها ذلك الاعتبار اللطيف،كقول "**رؤبة**" [1]:

وَمَهْـمَهٍ مُـغْبَرَّةٍ أَرْجَـاؤُهُ [2] كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَمَاؤُهُ [3]

أي: كأن لون سمائه[4] لغبرتها لون أرضه، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة، حتى صار بحيث يُشَبَهُ به لون الأرض في ذلك لغبرتها، مع أن الأرض أصل في الغبرة، ففي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لإفادته ذلك.

وإن لم يتضمن اعتبارًا لطيفًا لم يقبل، لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة[5] تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال، وهذا الذي لا يقبل نوعان:

– أحدهما: لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود، كقول "**القطَامِي**" واصفًا ناقته بالسمن:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمَنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالفَدَنِ السِّيَاعَا [6]

و"الفدن" القصر و"السياع" الطين، فكأنه قال: كما طينت بالسياعِ الفدنَ. أي كما طينت بالطين القصر، و"أن" زائدة وجواب لما قوله: "أمرت" من البيت بعد ذاك البيت، وهو:

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَظُنُّ أَنْ لُنْ تُسْتَطَاعَا [7]

وتلك مبالغة باردة.

ولك أن تقول: إن البيت فيه اعتبار لطيف لتضمنه المبالغة في سمن الناقة لإيهامه أن السياعَ قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل [للفدن بإدخال "الباء" عليه][8]، و"الفدن" بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن، ويلزم من ذلك جعل "الفدن" في الناقة والناقة فرع عليه.

وفي "**الصِّحَاحِ**": "كما بطنت" بدل "طينت"، فلا قلب أصلا، لأن القصر بطانة السياع، وعلى رواية "طينت" يقال أيضًا: المقصود من التطيين ليس هو التكثير، لأنه بالتكثير يكون مستقبحًا، بل التملس وارتفاع

1– رؤبة: وهو رؤبة بن العجاج، راجز من الفصحاء المشهورين أخد عنه أعيان اللغة، توفي العام: 145هـ. ينظر: الأعلام: 34/3.

2– ورد في الأصل: "أرجاءه"، والصواب ما أثبتناه.

3– البيت من بحر "الرجز". ورواية الديوان:

وَبَـلْدَةٍ عَـامِيَةٍ أَعْمَـاؤُهُ كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَمَاؤُهُ

– مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، ص: 03.

4– ورد في الأصل: "سماءه"، والصواب ما أثبتناه.

5– ورد في الأصل: "نكثة"، والصواب ما أثبتناه.

6– سبقت ترجمته، والبيت من بحر الوافر، ديوان القطامي، ص: 459.

7– البيتان من بحر "الوافر"، ديوان القطامي، ص: 459.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

الخشونة، فالبيت محمول على تضمين معنى التطيين معنى الإلصاق، أي كما ألصقت السياع بالفدن على طريق التطيين، فلا قلب أصلا أيضًا[1].

والنوع الثاني: أن يتضمن ما فيه عكس المقصود، فيكون أدخل في عدم القبول كقوله:

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ ولمْ أُصَبْ جَـــذَعَ البَصِيرَةِ قَـــارحَ الإِقْدَامِ [2]

أي قارح البصيرة جدع الأقدام، على أنه حال من ضمير "انصرفت"، أو "لم أُصَبْ" أي لم أجْرَح لأن الجذوعة حداثة السن، والقرح قدمه وتناهيه، فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح، ووصف الإقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة، كما يقال:" **إِقْدَامُ غِرٍّ وَرَأْيُ مُجَرِّبٍ**"[3]. فلا اعتبار لطيفًا في هذا القلب، بل فيه إيهام لعكس المقصود.

وأجيب بأنه لا قلب، لأن "جذعَ البصيرة" حال من ضمير "أُصَبْ" لقربه، أي لم أوجد بهذه الصفة بل وجدت بخلافها، "جذع الإقدام قارح البصيرة"، وليس معناه: لم أجرح، لأن ما قبله من الأبيات يدل على أنه جرح، وانحدر منه الدم، ولأن فحوى كلامه الدلالة على أنه جرح ولم يمت، إعلاما بالأقدام ليس علة للمنية، وحثًا على ترك الفكر **[(194/و)]** في العواقب، وعلى رفض التحذر خوفًا من المعاطب. قاله في "**الإِيضَاحِ**"[4]. وبحث فيه "**السَّعْدُ**" بأن قوله: ("وقد أصبت"، أي جرحت، يصلح قرينة على أن "لم أصَبْ" بمعنى" لم أجرح"، وأما جعله بمعنى "لم أوجد" فلا قرينة عليه، لما فيه من بتر النظم، ودلالة الكلام على إثبات الجرح له لا ينافي ذلك، لأنه إذا جعل "جذع البصيرة" حالا من "لم أُصَب"، صار المعنى "لم أجرح" في هذه الحالة، بل جرحت جذع الأقدام قارح البصيرة، على أنه لما جعله بمعنى "لم أوجد"، كان الأنسب أن يجعل "جدعَ البصيرة" مفعولا ثانيًا، لا حالا، لأنه أحسن تأدية للمقصود.

قال: "والجواب المرضي ما أشار إليه الإمام "**المَرْزُوقِي**"[5]،. وهو أن "جدعَ البصيرة" حال من الضمير في "انصرفت"، و"جذوع البصيرة" عبارة عن أنه على بصيرته التي كان عليها أولا لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم يتطرق إليه تقاعد عن الإقدام، و"قروح الإقدام" عبارة عن أنه قد طالت ممارسته للحرب، وذلك لأنه قال: المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما أردت من الأعداء، ولم ينالوا ما أرادوا مني، وأنا على بصيرتي الأولى لم يبد لي في

1– ينظر: الصحاح (سيع)، ص: 1234.

2– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر "قطري بن الفجاءة. وهو جعونة بن مازن بن يزيد الكناني المازني التميمي، أبو نعامة، من أهل قطر قرب البحرين، شاعر الخوارج وفارسهم وخطيبهم، وكان من رؤساء الأزارقة وأبطالهم. توفي العام: 78هـ. ينظر: أسرار البلاغة، ص: 108. ولسان العرب (بزل)، ج12، ص: 52.

3– وقد ورد في المطول: (إقدام غرور، أي مجرب)، المطول عل التلخيص، ص: 299. والصواب ما أثبتناه.

4– الإيضاح في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، ص: 73.

5– المرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، ولد في أصفهان، تتلمذ على يد علماء عصره أمثال"أبي على الفارسي". وهو من علماء الأدب واللغة والنحو، رحالة وجغرافي، من مؤلفاته: "شرح ديوان الحماسة"، و"شرح المفضليات" و"شرح الفصيح". توفي سنة: 421هـ. ينظر: بغية الوعاة: 159. وسير أعلام النبلاء: 476/17.

الاقتحام الندم ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف، بل قد صار إقدامي في الحروب قارحًا لطول ممارستي، وتكرر مبارزتي")[1]. انتهى.

(**لَصَارَتْ**): التبعية قرينة الاستعارة بالكناية وقرينة التبعية، (**اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ، وَلَاسْتَغْنُوا عَنْ اعْتِبَارِهَا**): أي عن اعتبار الاستعارة التبعية كاستغناء "**السَّكَاكِي**" عن اعتبارها، وفي هذا الاستغناء ما ذكرته في قوله: "واختار رد التبعية إليها...الخ".

(**لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الاسْتِعَارَةَ التَّخْيِيلِيَّةَ**) [التي هي قرينة المكنية][2] (**إِثْبَاتُ لَازِمِ المُشَبَّهِ بِهِ**): أي خاصه، أي ملائمه ومطابقه، كـ"الأظفار" الملائمة للسبع، الذي هو المشبه به، و"النطق" الملائم للمتكلم الذي هو المشبه به (**لِلْمُشَبَّهِ**): الذي هو "المنية" في: "أنشبت المنية أظفارها"، و"الحال" في: "نطقت الحال".

(**مَعَ اسْتِعْمَالِهِ**): أي مع استعمال لازم المشبه به (**فِي حَقِيقَتِهِ**): فتجوز الإثبات إثبات لازم المشبه به للمشبه، لا في نفس اللازم، ولكن هذا المذكور من قوله: "لأنهم يجعلون الاستعارة التخييلية"، إنما يتم على من عدا صاحب "**الكَشَافِ**"، وأما عليه فلا، لأنه يجعل قرينة المكنية تحقيقية لا تخييلية، فلا يلزم من قلبه الاعتبارَ الاستغناءُ عن اعتبار التبعية[3]. كما "**لِلشِّيرَانْسِي**".

(**وَلَا يُشْعِرُ كَلَامُهُ**): أي كلام "**السَّكَاكِي**" (**بِأَنَّهُ**): أي "**السَّكَاكِي**"، (**يَرُدُّهَا**): أي يرد الاستعارة التبعية، أي يرد الكلام المشتمل على الاستعارة التبعية [أو الأصل "يردها" وقرينتها، وحذفت "الواو" ومعطوفها، فقوله:"إلى الاستعارة بالكناية" راجع إلى المعطوف المحذوف، وقوله: "والتخييلية"، راجع إلى المعطوف عليه المذكور الذي هو "ها" من قوله: "يردها"، وقوله: "على مذهبه" راجع إلى التخييلية][4].

(**إِلَى الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ، و**) الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِهِ**): أي مذهب "**السَّكَاكِي**" بجعل قرينة الاستعارة التبعية استعارة مكنية، وجعل الاستعارة التبعية قرينة الاستعارة المكنية.

(**بَلْ مَنْ يَنْظُرُ فِي كَلَامِهِ**): أي في كلام "**السَّكَاكِي**" [المنصوص عليه في "**مِفْتَاحِهِ**"، هكذا "لو جعلوا التبعية من المكنية لكان أقرب إلى الضبط"][5].

(**يَعْرِفُ أَنَّهُ**): أي كلام "**السَّكَاكِي**"، (**كَلَامٌ مَعَ القَوْمِ**): يعترض به عليهم، فإنه قال لهم: "لو قلبتم الاعتبار وجعلتم "الحال" مثلا في: "نطقت الحال" استعارة مكنية وإثبات "النطق" "للحال" استعارة تخييلية مع استعمال "نطقت" في معناها الحقيقي، كما هو شأنكم في الاستعارة التخييلية، واستغنيتم عن اعتبار التبعية وإثباتها لكان أولى، لما فيه من تقليل الأقسام وتقريب الضبط"، مع أنه لا ضرورة داعية إلى اعتبارها وإثباتها، إذ

1– المطول على التلخيص، ص: 297–300.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 27 (ظ).

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

في اعتبارها وإثباتها تكلف، وهو كون الاستعارة إنما جاءت بطريق تبعيتها لغيرها، وإيقاع الاستعارة أولا في شيء، ثم إيقاعها في شيء آخر[1] أيضًا.

فكلام "**السَّكَاكِي**" اعتراض على القوم، لا أنه مذهبه، وإن كان غرضه الاعتراض عليهم فهو غير قابل لهذا، فلا يتأتى عليه الاعتراض.

هذا مراد "الشارح"، وبحث فيه "**الدّلجِي**"، أن اعتراض "**السَّكَاكِي**" على القوم بما ذكر يستلزم أنه مرضي عنده، إذ لا يعترض الشخص على قوم بما لم يرتضه، وإذا كان كذلك توجه عليه الاعتراض سلمنا أن اعتراضه عليهم بما ذكر لا يستلزم أنهم مرضي له، لجواز أنه ذكره مجاراة لهم على وجه الإيراد عليهم، لا لأنه مختار عنده، لكن قول "المصنف": "واختار رد التبعية"، ظاهر في أنه مذهب "**السَّكَاكِي**"، إلا أن يقال: "معنى قول المصنف: واختار...الخ". أي اختار الاعتراض عليهم بما ذكر، مع أن ما قاله "**السَّكَاكِي**" أورد عليه "**الحَفِيدُ**" أنه لا يغني القوم عن اعتبار التبعية، لأن التبعية التي قرينتها حالية لا يمكن ردها إلى المكنية، إذ القرينة الحالية لا لفظ لها موجود في العبارة، حتى يحكم عليه بأنه استعارة مكنية ،كقولك: "أَقْرِ ضَيْفَكَ"، وتريد"أقره بهذا السيف" مثلا.

قلت: سبق غير مرة الجواب عن هذا الإيراد الذي ذكره "**الحَفِيدُ**" كغيره، وتبعه "**الدّلجِي**" عليه بإيضاح.

(**وَثَانِيهِمَا**): أي وثاني الوجهين (**أَنَهُ**): أي "**السّكَاكِي**": (**جَعَلَ الاسْتِعَارَةَ التَّخْيِيلِيَّةَ لِلصُّورَةِ الوَهْمِيَّةِ...الخ**): حاصل هذا الثاني أنه راعى أولا مناسبة لفظية، فله أن يعدل عنها ثانيًا لنكتة معنوية، وبحث فيه "**الصَّبَّانُ**" بأن اللائق في مقام "**السَّكَاكِي**" ألا يذهل عن عاقبة الأمر، ولا يقبل هذه الغفلة.

(**لِتَكُونَ**): الاستعارة التخييلية، (**حَقِيقَةً**): أي جديرة وحرية [(**بـِ**) استحقاق][2]، (**اسْمِ الاسْتِعَارَةِ فِي الغَايَةِ**): القصوى من الحسن، لأن الاستعارة التخييلية حين إذ جعلت للصورة الوهمية تكون مجازًا لغويًا لا عقليًا، فتكون موافقة لباقي الاستعارات في كونها من المجاز اللغوي، بخلاف ما إذا كانت مجازًا عقليا بأن كانت في الإثبات، فإنها ولو كانت حينئذٍ جديرة باسم الاستعارة لاستعارة هذا الإثبات من أن المشبه به للمشبه، لكن لا في الغاية القصوى ووجْهِ الكمالِ،**[(194/ظ)]** لأن [لفظة][3] "الاستعارة" فيه مجازية لا حقيقية، لأننا شبهنا نقل الإسناد بنقل اللفظ، واستعرنا ما حقه أن يستعمل في نقل اللفظ وهو لفظة "الاستعارة"، أعني قولك: "الاستعارة"، إلى نقل الإسناد، وفي قوله: "في الغاية" على تفسيره بوجه الكمال الأقصى في الحسن، إشارة إلى أن تخييلية القوم أيضًا استعارة، وأن ذلك أيضًا بتأويل ونوع تكلف، على ما يأتي إن شاء الله.

1– ورد في الأصل: "ءاخر".

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ويحتمل أن يكون معنى قوله: "في الغاية"، في الجملة إشارة إلى كون تخييلية القوم استعارة، لكونه مبنيًا على التكلف، والتأويل في حكم العدم. كما "**للشِّيرَانْسِي**"[1].

(**قَبْلَ**): متعلق بجعل،. أي جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية قبل أن يقول بـ (**رَدَّ**) الاستعارة (**التَّبَعِيَّة**): إلى المكنية، وإذا كان إنما جعلها للصورة الوهمية قبل القوم، برد التبعية إلى المكنية.

(**فَلَهُ**): أي فـ"**لِلسَّكَاكِي**" (**أَنْ يَعْدِلَ**) ويميل (**عَنِ القَوْلِ بِهِ**): أي يجعل الاستعارة التخييلية في مثل "نطقت" للصورة الوهمية، إلى كلام القوم، فيجعل التخييلية من المجاز في الإثبات، فتكون من المجاز العقلي لا استعارة للصورة الوهمية، فتكون قرينة المكنية على هذا عند "**السَّكَاكِي**" نوعين: تخييلية بمعناها عند القوم، وهو إثبات خاص المشبه به مستعملا في حقيقته للمشبه، وذاك إذا لزم القول باعتبار التبعية من جعل التخييلية بمعناها عنده، أي عند "**السَّكَاكِي**"، كما إذا كانت في الفعل، ومعناها عنده الأمر المتوهم شبيهًا بخالص المشبه به وتخييلة بمعناها عنده إذا لم يلزم كما في: "أظفار المنية أنشبت بفلان"، كما "**لِلْوَسْطَانِي**".

وأقول: ما ذكره الشارح لو سلمه "**الحَفِيدُ**" و"**الصَّبَّانُ**" منظور فيه كما "**للدّلجِي**"[2]، لأن كون "**السَّكَاكِي**" جعل التخييلية للصورة الوهمية، قبل القول برد التبعية إلى المكنية، وعدل عن ذلك إلى كلام القوم مجرد احتمال لا قرينة عليه، والاحتمال إنما يقبل عند وجود قرينة تقربه من القبول.

وظاهر عبارة "**السَّكَاكِي**" صريح في ردِ قرينة التبعية إلى المكنية بجعلها مكنية، وردِ التبعية إلى قرينة المكنية بجعلها قرينة للمكنية، والمتبادر حمل الألفاظ على ظواهرها حتى يوجد صارف عنها فلتصرف.

(**لِ**)أجل (**مَصْلَحَةِ الرَّدِّ المذْكُورِ**)[3]: في المتنِ فالشرحِ، وهو رد التبعية إلى المكنية بجعل قرينة التبعية مكنية، وجعل التبعية قرينة هذه المكنية، ومصلحته تقليل الأقسام وتقريب الضبط.

(**لِأَنَّ النَّفْعَ فِيهِ**): أي في الرد المذكور، وذلك النفع هو المصلحة المذكورة (**أَكْثَرُ مِنْ**): النفع في (**رِعَايَةِ شِدَّةِ المُنَاسَبَةِ**): وهي أن تكون حقيقة باسم الاستعارة، بجعل الاستعارة تخييلية للصورة الوهمية كما مر.

(**فِي إِطْلَاقِ الاسْتِعَارَةِ**): هذا، (**وَلَا يَخْفَى**): عمن رد نظره أن في كلام "المصنف" ركاكة، حيث ذكر حديث رد "**السَّكَاكِي**" التبعية في المكنية في غير موضعه، لأن الرد المذكور فرع بيان التبعية والمكنية والتخييلية، فذكر الرد قبل بيان التخييلية ذكر له في غير موضعه والحكم على الشيء فرع تعلقِهِ فظهر (**أَنَّ المُنَاسِبَ**

1-" مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 27 (ظ).

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 71.

3- قال العصام: (وثانية أنه إنما جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية، لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية، قبل رد التبعية، فله أن يعدل عن القول به، لصحة الرد المذكور، لأن النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في إطلاق الاستعارة، ولا يخفى أن المناسب بحديث رد التبعية، أن يذكر بعد تحقيق معنى التخييلية عنده، فإن مبنى الرد عليه ،كما لا يخفى). شرح العصام على السمرقندية، ص:79 .

لِحَدِيثِ): وفي بعض النسخ: "بحديث"[1] بـ"الباء" لا بـ"لام"، لتضمين المناسب ما معنى اللائق، أي أن اللائق بحديث.

(**رَدِّ**) الاستعارة (**التَّبَعِيَّةِ**): إلى المكنية ذكر حديث ذلك الرد، (**بَعْدَ تَحْقِيقِ مَعْنَى**) الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةِ عِنْدَهُ**): أي عند "**السَّكَاكِي**"، (**فَإِنَ**): أي لأن، فـ"الفاء" للتعليل، (**مَبْنَى**): بفتح الميم، وسكون الباء وفتح النون بعدها ألف، مصدر ميمي بمعنى "البناء".

(**الرَّدِّ**): المذكور المعهود، الذي هو رد التبعية للمكنية على ما مر.

(**عَلَيْهِ**): أي كائن عليه، أي على تحقيق معنى التخييلية عند "**السّكَاكِي**"، فالمناسب اللائق تأخير حديث رد التبعية المذكور إلى الفريدة الثالثة من العقد الثالث بعد التحقيق لمعنى التخييلية.

فقول "الشارح": "لا يخفى...الخ"، اعتراض على "المصنف" بأنه ذكر حديث الرد في غير موضعه، وقوله: "بعْد"، ظرف متعلق بمحذوف جوازًا خبر "إن"، أي أن المناسب ذكره بعد...الخ، أو إثباته بعدَ...الخ، أو تقريره بعد...الخ، وهكذا.

أو جواز، أي كائن بعد...الخ، وهو ضعيف من حيث المعنى ركيك، وإنما قال: "عنده"، أي عند "**السَّكَاكِي**"، ولم يقل: "عندهم"، أي عند الجمهور أو السلف أو القوم أو عند الجميع، لأنه رأى ما أورده "المصنف"على "**السَّكَاكِي**" من أنه جعل "نطقت" مستعارًا للأمر الوهمي، فرد عليه بما قاله. فكأن "الشارح" يقول: "مبنى رد التبعية"، والاعتراض عليه بعد تحقيق مذهبه.

وقد يجاب عن "المصنف" بأنه إنما ذكر حديث رد التبعية هنا ولم يؤخره إلى ما سيأتي، مراعاة لحفظ الأصول، لأن المكنية أصل للتخييلية، لأن التخييلية قرينتها فهي فرعها، فذكر حديث رد التبعية عقب ذكر الأصل، اهتماما بشأن الأصل، الذي هو رد التبعية إلى المكنية.

قال "**الدُّلَجِي**": (فإن قلت: فعلى هذا الجواب لا وجه لذكر التخييلية لأنها فرع كما ذكرت، قلت: ذكرها هنا قبل محلها المناسب لها تبعًا لأصلها، وكم من تابع لا يستحق التقديم بنفسه، ويستحقه تبعًا، والمقدم بطريق التبعية لغيره لا ينكر وجه تقديمه)[2] .انتهى.

1– ومنها هذه النسخة المعتمدة في التحقيق. ص: 79.

2– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 71.

خَاتِمَـــــة:

كما خالف "**السَّكَاكِي**" القوم في التبعية بردها للمكنية، قد خالفهم في الحقيقية اللغوية غير العقلية، إذ فسرها بـ: "الكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل بالوضع"[1].

[(قوله: "من غير تأويل بالوضع": مخرج **[(195/و)]** للاستعارة على الصحيح من أنها مجاز لغوي، لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي، فلا بد من الاحتراز عنها. وأما على القول بأنها مجاز عقلي، بمعنى أن التصرف في أمر عقلي، وهو جعل غير الأسد أسدا، فإن اللفظ حينئذ مستعمل فيما وضع له، فيكون حقيقة لغوية، فلا يجوز الاحتراز عنها بقوله: "من غير تأويل في الوضع"، لأنه أي: ذلك اللفظ من أفراد المحدود.

وإنما وقع الاحتراز من الاستعارة على ما مر، لأنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل، وهو إدعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، بجعل أفراد المشبه به قسمين: متعارفًا وغير متعارف، مع أنها لا تعد حقيقة، بل تعد مجازًا لغويًا، لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعًا للمستعار له على ضرب من التأويل، ومجرد قول القوم في حد الحقيقة ما نصه، أو ما معناه: "المستعملة فيما وضعت له" لا يخرج الاستعارة، بل لا بد من التقييد بقوله: "من غير تأويل")**]**[2].

قال في "**المُطَوَّلِ**": (هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أن يقصده "**السَّكَاكِي**"، لكن عبارته قاصرة عن ذلك، لأنه قال: "وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة نعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين، ولا نسميها حقيقة، بل مجازًا لغويًا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعًا للمستعار له، على ضرب من التأويل"[3].

والظاهر أن قوله: "على أصح القولين"، متعلق بقوله: "مستعملة فيما وضعت له"، لا بقوله: "ليحترز به عنه"، وليس بصحيح، لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازًا لغويًا أم عقليًا، لا في كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة.

ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين، ولو كان فكيف يخرج بقوله: "من غير تأويل" ؟، فليتأمل، فالوجه أن يتعلق بقوله: "ليحترز به عن الاستعارة"، فيرتكب كون الكلام قلقا)[4].

وخالف "**السَّكَاكِي**" القوم أيضًا في المجاز اللغوي، إذ عرفه بـ: (الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع)[5].

1- مفتاح العلوم، 358.

2- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 611.

3- مفتاح العلوم، ص:358.

4- المطول على التلخيص، ص: 611.

5- مفتاح العلوم، ص: 359.

قوله: "بالنسبة" متعلق بالغير، لأنه بمعنى المغاير، كذا في "**الكَبِيرِ**" و"**الصَّغِيرِ**" كـ"**السَّعْدِ**"[1]، ولو لم يذكر "**السَّكَاكِي**" قوله: "استعمالا في الغير"، لكان قوله: "بالنسبة"، متعلق بـ"غير" في قوله: "في غير ما هي موضوعة له"، وكان المقصود حاصلًا.

قال "**الغِيَّاثُ**": (ولعله أراد الغير ليظهر تعلق الجار به، وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول، وأما ذكر قوله: "استعمالا"، فللتبعية إظهار متعلق الجار الداخل في الغير، وحاصل ما ذكره أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له بالتحقيق، مغايرة بالنسبة إلى تلك الكلمة المستعملة)[2] انتهى.

و"ال" في "الغير" للعهد الذكري، أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف، غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتى لو كان نوع حقيقتها لغويًا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي، فتكون مجازًا لغويًا.

ولو كان نوع حقيقتها شرعيًا تكون الكلمة غير مستعملة في معناها الشرعي، فتكون مجازًا شرعيا، ولو كان نوع حقيقتها عرفيًا كانت مستعملة في غير معناها العرفي، فتكون مجازًا عرفيًا.

قوله: "في ذلك النوع"، متعلق بمعناها، أي عن إرادة ما هو معنى لتلك الكلمة في ذلك النوع، المراد بـ"النوع" نوع الحقيقة المستعملة في غير المعنى الوضعي. كذا "**لِلْجَرْبِي**" في "**حَاشِيَةِ الصَّغِيرِ**". والأظهر بالنوع غير نوع الحقيقة، لأن المراد بنوع حقيقتها هو اللغوي والشرعي والعرفي.

(فلو أريد هذا المعنى بذلك النوع لصار المعنى مع قرينة مانعة عن إرادة ما هو معناها في اللغوي والشرعي والعرفي، ولا يخفى فساده، بل المراد بذلك النوع اللغة والشرع والعرف، فيصير المعنى مع قرينة مانعة عن إرادة ما هو معناها في اللغة مثلا، ولا يخفى بعده) .كما "**لِلْغِيَّاثِ**"[3].

وإنما زاد "**السَّكَاكِي**" قيد "بالتحقيق" لتدخل في تعريف المجاز الاستعارةُ التي هي مجاز لغوي مستعملة في ما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق، ولو لم يقيد" الوضع بالتحقيق" لم تدخل الاستعارة في المجاز اللغوي، لأنه لا يصدق عليها مستعملة في غير ما وضعت له، هذا واضح. **[**(ولكن في عبارة "**السَّكَاكِي**" في "**المِفْتَاحِ**" قلق،. حيث قال: (وقولي: بالتحقيق" احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة).[4]

وهذا فاسد، لأنه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها، فيجب أن تكون "لا" زائدة، ويكون المعنى احترازًا لئلا تخرج الاستعارة من المجاز، أو يكون الاحتراز بمعنى الحذر، أي حذرا من أن لا تخرج. ويقال:

1– المطول على التلخيص، ص: 611. والمختصر على التلخيص، ج2، ص: 105.

2– مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 198.

3– مخطوط حاشية محمد الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 198.

4– قال السكاكي بعد تعريف المجاز: (وقولي: "بالتحقيق"، احتراز عن أن لا تخرج الاستعارة، التي هي من باب المجاز، نظرا إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له. وقولي: "استعمالا في الغير"، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، احترازًا عما إذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ "الغائط"، فيما يفضل عن الإنسان من منهضم متناولاته...الخ). مفتاح العلوم، ص: 359.

"الخارج"، بمعنى الحاصل، يقال: "الخارج من القسمة كذا"، أي الحاصل منها، أو المراد الاحتراز عن ألا تخرج الحقيقة بدخولها فيما وضعت له، فيدخل في الحقيقة ويخرج عن المجاز، بمعنى أن لا يخرج عن الدخول في الموضوع له، لو لم يقيد بقيد زائد.

وقال "**السَّكَاكِي**" –أيضًا–: (وقولي:"استعمالا في الغير" بالنسبة إلى نوع حقيقتها، احترازًا عما إذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ "الغائط" في فضلات الإنسان مجازًا، وصاحب الشرع لفظ "الصلاة" في الدعاء مجازًا، وصاحب العرف لفظ "الدابة" في "الحمار" مجازًا، وهذا أيضًا في الظاهر فاسد، لأن مثل ذلك مجاز، فكيف يصح الاحتراز عنه ؟

فلا بد هاهنا من حذف مضاف، أي "احترازًا من خروج ما إذا اتفق"، أو نحو ذلك)**]**. قاله "**السَّعْدُ**" في"**كَبِيرِهِ**"[1].

ورد ما ذكره "**السَّكَاكِي**" في تعريف [الحقيقة اللغوية، و][2] المجاز اللغوي بأن الواضع كنحوه مما اشتق منه، إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل، [لأنه يفهم منه الوضع بالتحقيق][3]، لأنه نفسه قد فسر لوضع **[(195/ظ)]** بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه، قال: "قوله: "بنفسه" احتراز عن المجاز المعين بإزاء المعنى بقرينة، [لأن هذا التعيين لا يسمى وضعًا، فلا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف المجاز بالتحقيق][4].

ولا شك أن دلالة "الأسد" على "الرجل الشجاع"، وتعيينه بإزائه إنما هو بواسطة القرينة لا بنفسه، فلا يدخل في تعريف الحقيقة، فلا يحتاج إلى التقييد، فلا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللهم إلا أن يريد زيادة الإيضاح لا تتميم الحد، وإذا أراد ذلك فقوله: "ليحترز عن كذا"، مبني على تجوز وتسامح.

(ويمكن الجواب من قبل "**السَّكَاكِي**" بأنه لم يقصد مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره "**السَّكَاكِي**" بتناول الوضع بالتأويل، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى الذي ذكره "**السَّكَاكِي**"، والوضع بالتأويل، كما في الاستعارة، لأن اللفظ المستعار عرض له اشتراك بين معناه الحقيقي الموضوع له بالتحقيق، ومعناه الموضوع له إدعَاءً[5]، فالتقييد "بالتحقيق" ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور، لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانًا، وهو الوضع بالتأويل.

1– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 612.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

5– ورد في الأصل: "ادِعاءًا"، والصواب ما أثبتناه.

وبالجواب والتوجيه المذكورين يخرج الجواب عن سؤال آخر، وهو أن يقال: لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل، فلا يخرج عن تعريف المجاز اللغوي الاستعارة أيضًا، على تقدير تسليم تناول الوضع للوضع بالتأويل، لصدق تعريف المجاز اللغوي عليها، لأنها يصدق عليها أنها: "كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة باعتبار المعنى الحقيقي، لأنها لم تستعمل فيه بل في الادعاء"، كما لم تخرج عن تعريفه على تقدير عدم تناول الوضع للوضع بالتأويل، فلا حاجة إلى ذكر قيد التحقيق لدخول الاستعارة.

وقصارى ما في الباب أن "الوضع" يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل، لكن لا وجه لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط، حتى تخرج الاستعارة عن تعريف المجاز اللغوي البتة، بسبب أنه لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في الغير)[1].

قال في "**المُطَوَّلِ**": (وأجيب – أي عن "**السَّكَّاكِي**" – بأنا لا نسلم أن الوضع عند الإطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد، بقولنا: "بنفسه"، إنما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة، لأن تعيين اللفظ في الاستعارة بإزاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء، ونصب القرينة إنما هو لتعيين الدلالة، فلا ينافي الوضع كما في المشترك، فإن المستعير يدعي أن أفراد "الأسد" قسمان: متعارف وغير متعارف، ونصب القرينة إنما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد، أعني غير المتعارف، لا لنفي "الأسد" مطلقًا، إلا لم يستقم الادعاء المذكور، فلا يكون استعارة، ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام)[2] انتهى.

ورد ما ذكره "**السَّكَّاكِي**" أيضًا، فإن التقييد بقوله: "مستعملًا في الغير"، بالنسبة إلى نوع حقيقتها أو بمثله من نحو قولهم في اصطلاح التخاطب، لا بد منه في تعريف الحقيقة كما لا بد منه في تعريف المجاز، ليدخل فيه أنواعه الثلاثة: اللغوي والشرعي والعرفي، كلفظ "الصلاة" إذا استعمله الشارع في الدعاء مجازًا، باعتبار كون الدعاء جزء ما وضع له لفظ "الصلاة" في الشرع، وإذا كان لابد منه في تعريف الحقيقة تناول تعريفها الحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية، ولا ينتقض تعريفها بالمجاز، مع أنه قد أهمله في تعريفها، وخرج لفظ "الصلاة"، إذ استعمله الشارع في "الدعاء" لاستعماله فيما وضع له في الجملة".

وأجاب "**السَّعْدُ**": (بأن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والإضافات، ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز يختلفان باختلاف الاعتبارات والإضافات، فلا يحتاج في تعريفها – أي الحقيقة– إلى التقييد بمثال في الاصطلاح التخاطبي، لأن المعنى حينئذ أن الحقيقة الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث أنها موضوعة له، فيخرج لفظ "الصلاة" المستعمل في الدعاء للشرح، لأن الاستعمال الشرعي له فيه ليس من حيث أنه موضوع للدعاء.

1– ينظر: مختصر المعاني، ص: 245.

2– المطول على التلخيص، ص: 612–613.

والكلمة الواحدة بالنسبة للمعنى الواحد، قد تكون حقيقة، وقد تكون مجازًا بحسب وضعين مختلفين، مع أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية، فهو مفيد للعلية نحو: "الجواد لا يخيب سائله"، من حيث أنه جواد، لا من حيث أنه إنسان مثلا.

فخرج لفظ "الصلاة" المستعمل في عرف الشرع في الدعاء، لأن استعماله فيه ليس من حيث أنه موضوع للدعاء، بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع، لأنه لازم للموضوع له، لأن الجزء لازم للكل.

قال "**السَّعْدُ**": وقد يجاب بأن اصطلاح التخاطب مراد في تعريف الحقيقة، لأنه اكتفى في تعريف المجاز بذكره، لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن، و بأن "اللام" في "الوضع" للعهد، أي الوضع الذي وقع به التخاطب، فلا حاجة إلى هذا القيد، وفي كليهما نظر)[1].

أما الأول: فلأنه ينبغي أن لا يلتفت إليه لاسيما في التعريفات، لعدم جواز الإحالة في بعض، باعتبار عدم ذكر بعض القيود، وفيه على بعض باعتبار ذكره فيه.

وأما الثاني: فلأن المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع، لا الوضع الذي وقع به التخاطب، إذ لا دلالة عليه، ولو سلم ذلك فلا يتم أيضًا حتى يفيد بالموضوعة في قوله: "فيما هي موضوعة له بالوضع"، الذي وقع فيه التخاطب، ولا يعني بفساد التعريف إلا هذا.

(واعترض أيضًا على تعريف "**السَّكَّاكِي**" للمجاز بتناوله الغلط، لأن "الفرس" في قولك: "خذ هذا الكتاب"، مشيرًا إلى "فرس" بين يديك، مستعمل في غير ما وضع له، والإشارة إلى "الفرس" قرينة، على أنه لم يرد بـ"الكتاب" معناه الحقيقي، وإذا وجدت القرينة في الغلط، فلا بد من زيادة قيد في التعريف، وهو قولنا: "على وجه يصلح...الخ". وأجيب بأن المراد بـ "الاستعمال" القصد، فخرج الغلط")[2].

1- مختصر المعاني، ص: 245.

2- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 614.

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ

[فِي الاسْتِعَارَةِ المَكْنِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ "الخَطِيبِ"][1]

من الفرائد الثلاث، المذيلة بفريدة أخرى هي رابعة.**[(196/و)]**.

(**ذَهَبَ "الخَطِيبُ"**): صاحب "**التَّلْخِيصِ**"و"**الإيْضَاحِ**"، قاضي القضاة "**مُحَمَّدُ بنُ عبْدِ الرَّحْمَانِ القَزْوِينِي**"، المولود سنة ست وستين وست مئة، المتوفى في منتصف جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وسبع مئة.

(**أَيْ خَطِيبُ "دِمَشْق"**)[2]: تفسير معنى لا تفسير نحو، ويحتمل أن يكون تفسير نحو، بأن يشير إلى أن "ال" في "**الخَطِيبِ**" نائبة عن المضاف إليه، على قول من أجاز نيابتها عنه ولو كان ظاهرًا.

والأظهر أن "**الخَطِيبَ**" مغلب عليه، كـ"البيت" للكعبة، و"الخطبة" تلك الخطبة الإمامية المنبرية[3]، و"**دَمَشقَ**": بفتح الدالِ والميمِ وسكونِ الشينِ، وقد تكسر الميم [وقيل:"داله مكسورة"][4] قاعدة "**الشَّامِ**"، سميت ببانيها "**دِمشَاقُ بنُ كَنْعَان**"[5]، بنقصان ألف وتحريك الميم، وهي أجلُ بلاد الشام مكانًا وأحسنها بنيانًا وأعدلها هواءً وأغزرها ماءً[6]، وهي دار مملكة الشام وقصته، ولها "**الغُوطَةُ**" التي لم يكن على وجه الأرض مثلها، بها أنهار جارية متدفقة، وعيون سارحة، وأشجار باسقة وثمار يانعة، وفاكهة مختلفة وقصور شاهقة، وضياع كالمدن.

وبها الجامع الذي يعرف "**بِجَامِعِ بَنِي أُمَيَّة**" الذي لم يكن على وجه الأرض مثله سوى جامع "**قُرْطُبَة**" من بلاد "**الأَنْدَلُسِ**"- ردها الله للإسلام، وأوهن شوكة نصاراها- بنى - أعني جامع دمشق - "**الوَلِيد بنُ عَبْد المَلِك**"[7]، وأنفق عليه أموالا كثيرة، قيل من جملة ما أنفق عليه: أربع مئة صندوق من ذهب، في كل صندوق أربعة عشر ألف دينار[8].

1- ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 80.

2- وفي النسخة المعتمدة في التحقيق:" ذهب الخطيب،. أي الخطيب الدمشقي"، شرح العصام على السمرقندية، ص: 80.

3- الخطبة الإمامية المنبرية: وهي خطبة للإمام علي بن أبي طالب. ينظر: خطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، إعداد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ص: 15.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- قال مرتضى الزبيدي: (دِمَشْقُ: كحِضَجْر، وقد تكسر ميمه، كما هو المشهور على الألسنة: قاعدة الشام، وفي الصحاح: قصبة الشام، وفي التهذيب: اسمُ جندٍ من أجناد الشام، سميت ببانيها "دمشاق بن كنعان بن سام"، وهو أخو حماة وحمص، وأرواد، وأرودى، وطرابُلس، وصيدون، أو اسمه "دامشقيوس"، وفيه اختلاف..الخ). تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، ج13 (دمشق)، ص: 176.

6- وردت في الأصل: "وأعدلها هواءًا، وأغزرها ماءًا"، والصواب ما أثبتناه.

7- الوليد بن عبد الملك: هو الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو العباس، الأموي، الدمشقي، ولد في خلافة معاوية بن أبي سفيان بالمدينة المنورة حوالي العام: 50هـ، كان قليل العلم لَحِنًا، مولع بالبناء، أنشأ جامع الأمويين، وبنى مسجد رسول الله وزخرفه. فتح في عهده بوابة الأندلس وبلاد الترك والهند. توفي سنة: 96هـ. ينظر: البداية والنهاية، ج9، ص: 183.

8- قال ابن كثير: (أنفق في مسجد دمشق أربعمائة صندوق من الذهب، في كل صندوق أربعة عشر ألف دينار، وفي رواية: في كل صندوق ثمانية وعشرون ألف دينار...الخ). البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط08، 1990م، ج09، ص: 148.

واجتمع في ترخيمه اثنا عشر ألف مرخم، وقد بني بأنواع الفصوص المحكمة والمرمر المصقول، والجزل المحكوك، وفيه قبة النسر تحتها عمودان اشتراهما "**الوَلِيدُ**" بألف وخمس مئة دينار، وهما عمودان مجزعان بحمرة لم ير مثلهما.

ويقال: غالب رخامه معجون، ولذا يذوب إذا وضع على النار أو وضعت عليه، وفي محرابها عمودان صغيران، كانا – قيل– في عرش "**بَلْقِيس**"، ومنارته المشرقية ينزل عليها، قيل: "**المَسِيحُ**" عليه الصلاة والسلام، وعندها حجر قيل: "إنه قطعة من الحجر الذي ضربه "**مُوسَى**" بعصاه، فانبجست منه اثنتا عشر عينًا"[1].

ذكر أن بعض الصالحين مكث أربعين سنة ما فاتته صلاة به من الخمس، وما دخله إلا وقعت عينه على شيء لم يره قبل ذلك من صناعة ونقش وحكمة.

وقرب باب دمشق الغربي "**وَادِي البَنَفْسَج**" طوله اثنا عشر ميلًا في عرض ثلاثة أميال، مغروس بأنواع الثمار البديعة المنظر والمخبر، ويشقه أنهار خمسة.

ومياه "**الغُوطَةِ**" كلها تخرج من "**عَيْنِ الفَيحَةِ**"، وهي عين تخرج من أعلى جبل، وتنصب إلى أسفل بصوت هائل ودوي عظيم، فإذا انتهى إلى المدينة انفرق إلى الأنهار وهي"**بُودِي**"، و"**ثُورَا**" و"**يَزِيد**" و"**قَنَاةُ المزَّةِ**" و"**بَانْيَاس**"، و"**نَهْرُ سَقْط**" و"**بَلْسون**" ونهر "**عَادِيَة**"، وهذا النهر ليس للشرب، لأن عليه أوصاف المدينة، وهذا النهر يشق المدينة وعليه قنطرة، وكل هذه الأنهار تخترق المدينة وتجري في شوارعها وأسواقها وأزقتها وحماماتها ودورها، ويخرج إلى بساتينها.

وبالجملة إن الشام ما عظمه، مدينته الكبرى هي "**دِمَشْق**"، التي تمكن الإمام "**مُحَمَّدْ بنُ عَبْدِ الرّحْمَان القَزْوِينِي**" من الخطبة بجامعها.

الذاهب في شأن الاستعارة بالكناية (**إِلَى أَنَّهَا**): أي الاستعارة بالكناية، هي (**التَّشْبِيهُ**): أي تشبيه المستعار له وهو "المنية" في: "أظفار المنية أنشبت" مثلًا، و"الحال" في: "نطقت الحال" مثلًا، بالمستعار وهو "السبع" في المثال الأول، والمتكلم في الثاني.

(**المُضْمَرُ**): أي المستور (**فِي النَّفْسِ**): أي نفس المتكلم. وإلى مذهب "**الخَطِيبِ**" أشار "**الطَّبْلَاوِي**" بقوله:

وَقِيلَ تَـشْبِيهٌ بِنَفْسٍ مُـضْمَرُ وَهْوَ عَنِ الخَطِيبِ أَيْضاً يُذْكَرُ [2]

[أقول][3]: يعترض تعبير "المصنف" بأنه إن أراد من إضمار التشبيه أن تكون أركانه كلها مضمرة، لأن المتبادر من الإضمار كون الأركان جميعًا مضمرة، لحمل الأفراد على كامل وجوهها عند الإطلاق، إذ هو الصحيح عندهم.

1– قال تعالى: ﴿وأوحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اِسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَن اَضْرِبْ بَعَصَاكَ البحْرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾. سورة الأعراف، الآية: 160.

2– منظومة الطبلاوي على الاستعارة، ص: 02.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ورد عليه أنه تعريف بالمباين، فلا يصدق على شيء من أفراد المعرف، لأن المشبه لا يكون في الاستعارة بالكناية إلا مذكورًا، وإن أراد أن تكون بعض أركانه مضمرة أخذًا بأدنى ما تطلق عليه الكلمة عند الإطلاق، صدق التعريف،. تعريف المكنية المذكورة، على مثل: "زيد أسد"، فإنه قد أضمر فيه أداة التشبيه مع أنه ليس استعارة مكنية باتفاق بل تصريحية، فذلك تعريف بالأعم، لأن التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو غير ذلك، فلا يفيد خصوص المراد، الذي هو الاستعارة بالكناية.

فالصواب أن يحكي "المصنف" كلام "**الخَطِيبِ**" كما هو عليه، [ولو كانت فيه زيادة فائدة، ليس هذا المحل محلها][1]، حتى لا يرد عليه ذلك أو يختصره بحيث لا يرد ذلك.

ونص كلام "**الخَطِيبِ**" في "**التَّلْخِيصِ**": (قد يضمر التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيًا عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية)[2] انتهى.

فتراه كلاما مبسوطً مفهومًا خاليًا عن الإشكال، قوله: "في النفس"، أي في نفس المتكلم أو في نفس اللفظ، قوله: "فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه"، أي وإن كان المشبه به مذكور ضمنًا، لأن ذكر ما اختص بالمشبه به مع المشبه كذكر المشبه به معه، وليس المراد أنه لا يذكر مع أركانه إلا المشبه، لئلا يناقض قولهم: "لا يجوز حذف المشبه به"، وإنما يكون ذلك في **[(196/ظ)]** التشبيه المصطلح.

قال "**السَّعْدُ**":(وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هو في التشبيه المصطلح عليه، وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية. قوله: "ويدل عليه" أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس، قوله: "أمر مختص بالمشبه به"، هذا الاختصاص بالنظر إلى المشبه، فلا ينافي ثبوت الأمر المذكور لغير المشبه به أيضًا، مع المشبه به سوى المشبه، وإنما اشترطوا إثبات الأمر المذكور للمشبه، بل ذكره ليكون قرينة دالة على المراد من التشبيه المضمر، ولا يكون المشبه أمرًا ثابتًا حسًا أو عقلًا، أو عليه اسم ذلك الأمر المختص، مثل أن تشبه "المنية" بـ"السبع" لتفردها بالذكر، وتثبت لها المخاطب المختص بـ"السبع". فتقول: "المنية نشبت بفلان"، ويشترط في ذلك الأمر أن لا يكون هناك أمر متحقق حسًا أو عقلًا، يطلق عليه اسم ذلك الأمر)[3]. قاله "**السَّعْدُ**".

قلت: أي يقصد إطلاقه عليه، إذ لو كان هناك ذلك لكان تحقيقية، كما في بيت "**زُهَيْر**"[4] الآتي إن شاء الله، فلا يكون مختصًا بالمشبه به، ولكن لو قال:"أو وهما"، ليكون إشارة إلى خلاف ما قال "**السَّكَاكِي**" لكان أولى، وإذ كان نص كلام "**الخَطِيبِ**" ما رأيت، علمت أن "المصنف" نقله نقل مسخ، كذا أقول.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 79.

3– ينظر: المختصر على التلخيص، ج2، ص: 98. والمطول على التلخيص، ص: 606.

4– زهير بن أبي سلمى الشاعر المعروف، وقد سبق ترجمته.

ثم رأيت في كلام "**الحَفِيدِ**" ما يأخذ[1] الجواب عن الاعتراض على "المصنف" والمسخ المذكورين، إذ قال: ("اللام" في "التشبيه" للعهد، إشارة إلى التشبيه المفهوم من قوله في العقد الثاني: "إذا شبه أمر بـــآخر من غيـــر تصريح بشيء من أركان التشبيه...الخ"، فلا يرد أنه تعريف بالأعم)[2].

فالمقصود بـ"التشبيه": التشبيه المفهوم من قوله المتقدم، إذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشيء من أركان التشبيه سوى المشبه...الخ، فاندفع قول بعض: "إنه تعريف بالأعم"، وقول بعض: "إنه تعريف بالمباين"، وأن الصواب أن يقال: "إنها التشبيهُ المضْمرُ في النفس المتروكُ أركانه سوى المشبه، المدلولُ عليه بإثبات لازم المشبه به، وأنه كأنه لشهرة ذلك تساهل "المصنف" فيه، ووجه اندفاع ذلك كله أن "ال" في "التشبيه" للعهد الذكري.

فاعتمد المصنف على ما قدمه في أول العقد. إذ صرح فيه بجميع ما يعترض عليه به، إذ قال: "اتفقت كلمة القوم...الخ"، فكلامه هنا إنما هو مقيد بكلامه هناك، وإنما ترك إعادة ما ذكر للاختصار، ولئلا يعترض عليه بالتكرار، ولأنه الآن بصدد بيان خصوص محل الخلاف.

وقد اتفق من وقع بينهم الخلاف على ذكر المشبه فيما بينه "المصنف"، إذ قال: (اتفقت كلمة القوم على أنه إذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشيء من أركان التشبيه سوى المشبه، ودل عليه أي على ذلك التشبيه بذكر ما يخص المشبه به، كان هناك استعارة بالكناية، لكن اضطربت أقواله...الخ)[3].

وكيف يتساهل في مقام البيان، ولو كانت شهرة الشيء تغني عن ذكره لاستغنى "المصنف" عن تأليف كتابه، لأن جميع ما ذكر فيه مشهور بين أربابه ومعلوم بين أصحابه، وقد يبحث في جعل "ال" للعهد، لأنه ينافي كون التعريف للحقيقة، ويجاب بأن "ال" للعهد النوعي لا الشخصي.

(**وَحِينَئِذٍ**): أي وحين إذ ذهب "**الخَطِيبُ**" إلى أنها التشبيه المضمر في النفس، أو حين إذ فسرها بالتشبيه المضمر في النفس، أو نحو ذلك، و"الحين" إن علق بتسمية، ورد عليه أن معمول المصدر لا يتقدم عليه [ومعمول معمول الخبر لا يتقدم على "لا"، أو "أن"][4] أو بما يتعلق به قوله: "لتسميتها"، من الخبر الاستقراري. ورد عليه أن معمول خبر "لا" كخبر "إن" لا يتقدم على "لا"، كما لا يتقدم على "إن"، إلا إن قيل بجواز تقديم معمول المصدر مطلقًا، أو إن كان ظرفًا ولو كان ذلك المصدر صالحًا لأن يحل الفعل وحرف السبك محله، أو بجواز تقديم معمول الخبر على "لا" أو "أن" أو معمول معمول الخبر وقد تعلق بمحذوف، أي يقال: "حينئذ"، أو"يعلم حينئذ"، أو نحو ذلك.

1- ورد في الأصل: "يوخذ"، والصواب ما أثبتناه.

2- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 124.

3- الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ص: 04.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**لَا وَجْهَ لِتَسْمِيَّةِ**): أي لتسمية التشبيه، وأنث الضمير، باعتبار أن ذلك التشبيه يسمى عنده – أي عند "**الخَطِيبِ**"– استعارة ومكنية [بالكناية][1] أو باعتبار المفعول الثاني، الذي هو قوله (**اسْتِعَارَة**): بناءً[2] على أن "سمي" يتعدى لاثنين هما في الأصل مبتدأ وخبر، بل ولو لم يبن على ذلك.

وإنما لم يكن لتسميتها "استعارة" وجه، لأن الاستعارة على معناها المشهور: "اللفظ المستعمل في غير ما وضع بعلاقة التشبيه، والتشبيه حدث، إذ هو فعل المشبِه بكسر الباء ليس بلفظ، فلا يكون استعارة، لأن هذا التشبيه المضمر غير لفظ، بل هو فعل من أفعال النفس.

وأما الاستعارة على معناها المصدري فهي استعمال اللفظ في غير ما وضع له بعلاقة التشبيه، فلا يسمى التشبيه استعارة، لأنه ليس هو الاستعمال المذكور، وإن كان ذلك الاستعمال مبنيًا على التشبيه، فتسمية التشبيه استعارة خالية عن المناسبة ،كما صرح به "**السَّعْدُ**" في "**صَغِيرِهِ**" و"**كَبِيرِهِ**"[3].

[قيل][4]: وأيضًا "المنية" في المثال مثلا لم تستعر لشيء، بل استعملت في معناها الأصلي. قلت: ركيك، ولو اقتصر عليه "**الجَرْبِي**"، لأن الكلام في تسمية التشبيه نفسه استعارة، لا في تسمية المشبه كـ"المنية" في المثال.

(قلت: أجاب "**الْجَرْبِي**" عن الاعتراض بعدم ثبوت وجه لتسمية التشبيه استعارة، لأنه يمكن أن يقال: "سمي التشبيه المضمر في النفس مجازًا بطريق إطلاق اسم الملزوم على اللازم، لأن التشبيه من لوازم الاستعارة، يعني أنه أطلق اسم الملزوم الذي هو الاستعارة واسمه هو لفظة الاستعارة، على اللازم الذي هو التشبيه".

قلت: وإن شئت فقل: "وجه التسمية أن بين التشبيه والاستعارة ملابسة،. وهي أن الاستعارة مبنية على التشبيه، فأطلق اسم الاستعارة على ملابسها وهو التشبيه، ويجوز أن يكون وجه التسمية أن التشبيه يشبه الاستعارة في صفة، وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به).**[(197/و)]**. قاله "**الفَنْرِي**"[5] و "**الشِّيرَانْسِي**"[6]، ويؤيده نقل لازم المشبه به، إثباته للمشبه للدلالة على الإدعاء المذكور.

قلت: هذا ولو صح توجيهًا في الجملة لا يصح توجيهًا دافعًا لاعتراض "المصنف"، لأن التسمية بالاستعارة على ما قال ليست ذاتية، بل عرضية جاءتها من غيرها بطريق الشبه، والمنفي في كلام "المصنف" وجه التسمية الذاتية لا العرضية. وقد يقال كذلك في التوجيه بما مر أيضًا، إلا إن لم يسلم أن المنفي في كلامه وجه التسمية الذاتية.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

3– ينظر: المختصر على التلخيص، ج2، ص:99. و المطول على التلخيص، ص: 606.

4 – العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– ينظر: مخطوط حاشية الفناري شمس الدين بن محمد على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني، ص: 174.

6– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 27 (ظ).

قال "**الشِّيرَانْسِي**": "(ويمكن أن يقال: "وإنما سمي استعارة" يعني التشبيه، لكونه -أي التشبيه- مبناها، أي مبنى الاستعارة، فيكون من تسمية السبب وهو التشبيه باسم المسبب وهو الاستعارة.

وإن قلت: يرد على كل توجيه من التوجيهات المذكورة أن تلك الوجوه موجودة في الاستعارة المصرحة، مع أنه لا يسمى التشبيه فيها استعارة بالكناية.

قلت: "وجه التسمية لا يستلزم التسمية على أن ذلك ولو ورد لا يضر هنا، لأن الكلام مع المصنف في دعواه عدم تحقق وجه تسميتها استعارة"[1].

قلت: ما ذكر "**الجَرْبِي**" من توجيه التسمية بإطلاق اسم الملزوم على اللازم، وما ذكرته من التوجيه بإطلاق اسم أحد المتلابسين على الآخر، وما ذكره "**الشِّيرَانْسِي**" من التوجيه بتسمية السبب باسم المسبب، تفيد أن تسمية التشبيه استعارة مجاز مرسل علاقته كما ترى اللازمية أو الملزومية أو هما معًا، أو الملابسة، أو السببية أو المسببية أو هما معًا، إلا ما ذكره "**الفَنْرِي**" و"**الشِّيرَانْسِي**" من التوجيه بمشابهة التشبيه الاستعارة في صفة، فيفيد أن التسمية مجاز بالاستعارة علاقته المشابهة.

وصرح غير واحد أن إطلاق لفظ الاستعارة على التشبيه في مذهب "**الخَطِيبِ**" من الاشتراك اللفظي، ويمكن التوفيق بينه وبين القول بأنه مجاز، لأن الإطلاق والتسمية كانا أولا مجازًا، ثم صارا حقيقة عرفية.

هذا، وفي جعل "**الشِّيرَانْسِي**" التشبيه سبب الاستعارة، تساهل وتسامح.

(**وَإِنْ كَانَ**): "إن" وصلية، و"الواو" للحال، أو في ذلك وجوه أُخر تقدمت. (**كَوْنُهَا كِنَايَةً**): أو مكنية أو مكني عنها (**غَيْرَ خَفِيٍ**): وفي نسخ "غير مُخفَىً" بضم الميم وفتح الفاء والتنوين، من: أخفاه، وفي نسخ "غير مَخفِي" بفتح الميم وكسر الفاء، بعدها ياء مشددة، قال في "**القَامُوسِ**": (وخفاه: كتمه وستره)[2].

ووجه عدم الخفاء ما ذكره "الشارح" في "**أَطْوَلِهِ**"، أنه لم يصرح بالتشبيه، بل أشير إليه بذكر لازم المشبه به، فهو ملتبس بالكناية، بمعنى الخفاء[3].

قال "**المَلَوِي**": (وأما كونها بالكناية أو مكنية فله وجه ظاهر، وهو ما مر أن الكناية لغة: الخفاء، والتشبيه المذكور خفي في النفس لم يصرح به، فلفظ المشبه عنده أي عند "**الخَطِيبِ**" مستعمل في معناه الحقيقي الموضوع له.

وبالجملة فقد قال "**السَّعْدُ**": ما ذكره في تفسيرها بأنه" التشبيه"، شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو مبني على مناسبة لغوية، فكأنها استنباط منه، بل معناه الصحيح والمذكور في كلام السلف كما تقدم في الفريدة الأولى من هذا العقد)[4]. انتهى.

1- المصدر السابق، الورقة: 27 (ظ).

2- القاموس المحيط، ص: 1280.

3- ينظر: الأطول شرح تلخيص المفتاح، عصام الدين بن عربشاه الإسفراييني، طباعة حجرية، ج2، ص: 162.

4- مخطوط الشرح الصغير المختصر علي الرساله السمرقنديه في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 16.

قلت: نص عبارة "**السَّعْدِ**" في "**الصَّغِيرِ**" هكذا: (ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره "المصنف" شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو مبني على مناسبة لغوية، ومعناها اللغوي مأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار، بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه)[1].

ونصها في "**الكَبِيرِ**" هكذا: (فإن قلت: ما ذكره "المصنف" من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو يبتنى على مناسبة لغوية، وكأنه استنباط منه، فما تفسيرها الصحيح ؟ قلت: معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه)[2] انتهى.

وقال قبل ذلك فيهما: (أما الكناية، فلأنه لم يصرح به بل إنما دُل عليه بذكر خواصه ولوازمه، وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة)[3]. انتهى.

والضمائر في "لأنه" و"به" و"عليه"، عائدة للتشبيه.

وظاهر العبارة أن يكون ضميرا "خواصه" و"لوازمه" للتشبيه، مع أن المذكور إنما هو خواص المشبه به ولوازمه، اللهم إلا أن يقال:"في الكلام حذف مضاف، أي خواص جزئيه، لأن المشبه به جزئي[4] للتشبيه، أو جَعْلُ خواص جزئي[5] الشيء خواص له.

وأعاد "**الجَرْبِي**" الضمائر كلها للمستعار منه نظرا للمعنى، لأنه لم يجر للمستعار منه ذكر بلفظه، ولكن ذكر المشبه به وهما بمعنى، قال: ([قوله: لأنه لم يصرح به][6] أي بذكر المستعار منه المستغنى عنه بذكر بعض روادفه ولوازمه لينتقل الذهن منه إليه كما هو شأن الاستعارة، فإن الانتقال فيها من اللازم إلى الملزوم، فعلى قوله يكون إطلاق اسم الاستعارة على هذا النوع باشتراك اللفظ، وقيل: "بالكناية"، لأن هذا التشبيه غير مذكور صريحًا، بل بطريق الكناية بإثبات ما هو من لوازم المشبه للمشبه المذكور الذي هو من لوازم التشبيه لزومًا عرفيًا لا عقليًا) انتهى.

قال "**الدّلجِي**": (وأما وجه كونها كناية فظاهر، وهو معنى قوله: "غير خفي"، لأن معنى الكناية لغة: "الخفاء"، والتشبيه المضمر خفي غير ظاهر، وإنما دُلَ عليه بلازم المشبه به، ولا يلزم من صحة إطلاق الكناية صحة إطلاق الاستعارة)[7]. انتهى. **[(197/ظ)]**

قال "**ابنُ السَّبْكِي**" في "**عَرُوسِ الأَفْرَاحِ**": (وإنما سميت استعارة بالكناية حينئذ، يعني حين إذ فسرت بما ذكر "الخطيب"، لأن فيها حقيقة الكناية المصطلح عليها، لأنه أطلق فيها اللفظ على شيء لإفادة لازمه،

1– ينظر: المختصر على التلخيص، ج2، ص: 101.

2– المطول على التلخيص، ص: 608.

3– المصدر نفسه، ص: 606.

4– ورد في الأصل: "جزءي"، والصواب ما أثبتناه.

5– ورد في الأصل: "جزءي"، والصواب ما أثبتناه.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 71–72.

فأطلقت "المنية" على حقيقتها اللغوية لإفادة لازمها، وهو أن لها اغتيال السبع المدلول عليها بقولها: "أنشبت أظفارها"، وكان الواجب على هذا عدها من أقسام الكناية [بياض ينظره المؤلف/ انظر: "**عَرُوسَ الأَفْرَاحِ**"، أو "**الطَّبْلَاوِي**" في شرح قوله: "**تَشْبِيهٌ بِنَفْسه مُضْمَر**"[1] –**البَيْت–**][2]...الادعاء[3]، لا بطريق الحقيقة، فإن حقيقة اغتيال "السبع" لا توجد في المشبه، وأشير إلى المعنيين، بقولنا: استعارة بالكناية)[4]. انتهى.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (أقول: من وجه ضعف هذا المذهب – أي مذهب "**الخَطِيبِ**" – أن وجه كون الاستعارة كناية مشترك بين المكنية والمصرحة، فإن التشبيه فيهما كليهما مرموز إليه لا مصرح به، على ما لا يخفى. غاية الأمر أن التشبيه في المكنية مرموز بالقرينة التي هي من ملائم المشبه به بالقرينة، التي هي من ملائم المشبه، فيحتاج إلى ما ذكرنا من أن وجه التسمية لا يستلزمها)[5] انتهى.

وتلخيصه أن من وجوه ضعف مذهب "**الخَطِيبِ**" أن التوجيه المذكور لكونه بالكناية مشترك بين المكنية والمصرحة، فإن التشبيه فيهما كليهما مرموز إليه لا مصرح به، فيحتاج إلى الجواب بأن وجه التسمية لا يستلزمها.

(**وَيَتَّجِهُ**): بفتح الياء وتشديد التاء مفتوحة وكسر الجيم "يفتعل" من الاتجاه، أصله "يوتجه" قلبت الواو تاءً وأدغمت في "التاء" لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء، لما بينهما من قرب المخرج، ومنافاة الصفة والإدغام أيضًا يرفع الثقل، ولم تقلب "ياء" لأنه لو قلبت ياءً[6]، لزم أيضًا قلب الياء تاءً فتدغم، فالإعلال الواحد أولى. و بحث بعض بأنها لو قلبت ياء لم تقلب الياء تاءً، لأن هذه الياء لم تنقلب عن همزة.

وأجيب بجواز القلب، [للياء تاء[7] هنا][8]، فرقا بين المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن همزة، لأن الهمزة لا تبدل تاء[9] فوقية، وعلى لغة يقال: "يَاتَجِهُ" بفتح الياء بعدها ألف بعد الألف "تاء" مفتوحة غير مشددة، وبعد التاء جيم مكسورة، وتلك الألف منقلبة عن الواو المذكورة، وفي هذا كلام بسيط لا محل له هنا.

1– من قول الطبلاوي:

وَقِيلَ تَشْبِيهٌ بِنَفْسٍ مُضْمَرُ وَهْوَ عَنِ الخَطِيبِ أَيْضاً يُذْكَرُ

– منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– وتمام هذا البياض: (وكان الواجب على هذا عدها من أقسام الكنايات، وتسميتها كناية، لكنه لما كان هذا اللازم الذي دل عليه لفظ "المنية" من السبعية لازما بطريق الادعاء، لا بطريق الحقيقة، فإن حقيقة اغتيال السبع لا يوجد في المنية، فسميت: "استعارة"، فأشير إلى المعنيين بقولنا: "استعارة بالكناية"). عروس الأفراح، ج2، ص: 185.

4– ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 185.

5– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 27 (ظ) 28 (و).

6– وردت في الأصل: "تاءًا"، والصواب ما أثبتناه.

7– وردت في الأصل: "تاءًا"، والصواب ما أثبتناه.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

9– وردت في الأصل: "تاءًا"، والصواب ما أثبتناه.

ومعنى "يتجه" "يَرِدُ"، يعني أنه كما اتجه على مذهب "**الخَطِيبِ**" أنه لا وجه لتسميتها استعارة، يتجه (**أَيْضًا**) عليه (**أَنَ ذِكْرَ لَازِمِ**): ك "الأظفار" و"النطق" في المثالين.

(**المُشَبَّهِ بِهِ**): ك"السبع" والمتكلم في المثالين، (**كَمَا يَرْمُزُ**): هو أي ذكر لازم المشبه به بضم الميم وكسرها، و"الرمز": (بفتح الراء وضمها وسكون الميم وفتحهما أيضًا: الإشارة أو الإيماء بالشفتين، أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد أو اللسان). كما في "**القَامُوسِ**"[1]، والمراد هنا: الدلالة، أي: كما يرمز المتكلم به.

(**إِلَى التَّشْبِيهِ**): المضمر في النفس المصطلح عليه الخالي عن الاستعارة، الذي ذكره "**الخَطِيبُ**"، (**يَرْمُزُ**): هو أي لازم المشبه به، بل ذكره أي يرمز به المتكلم.

(**إِلَى الاسْتِعَارَةِ**): التي هي استعارة لفظ المشبه به للمشبه في النفس، كما قال السلف.

(**وَالْاسْتِعَارَةُ**) المطلقة (**أَبْلَغُ مِنَ التَّشْبِيهِ**): لأنها من المجاز، والمجاز أبلغ من الحقيقة كما مر، وإذا كانت الاستعارة أبلغ من التشبيه.

(**فَلَا وَجْهَ لِلْعُدُولِ**): عدول "**الخَطِيبِ**" إلى أن الاستعارة المكنية التشبيه المضمر في النفس، عما حققه القوم:[سوى"**السَّكَاكِي**"][2] غير تقدير له في نظم الكلام، وعلى مذهب "**الخَطِيبِ**" الألفاظ كلها حقيقة ولازم المشبه به أيضًا مستعمل في حقيقته، و المجاز إنما هو في إثباته، هذا حاصل كلام "الشارح" ومراده، وفيه مباحث:

* **الأَوَّلُ**: أن["المصنف"][3]ك"**الخَطِيبِ**" وإن فسرها بالتشبيه المضمر مسلم لتسميتها، لأنه جعلها التشبيه المضمر تفسيرًا لما لها على مذهب "**الخَطِيبِ**"، غاية الأمر أن لا لفظ مستعار فلا وجه لتسميتها استعارة كما في المتن، وقد سبق للتسمية توجيهات، وسبق المناقشة فيهن.

و"**الخَطِيبُ**" في "**التَّلْخِيصِ**" بصدد بيان أقسام الاستعارات، لأنه بعد أن فرغ من أقسام التشبيه المطلق ذكر أقسام الاستعارات، فكيف يقال: إنه جعل هذه من أقسام التشبيه لا الاستعارة، مع أنه بصدد بيان الاستعارات، ومع قول "المصنف": "اتفقت كلمة القوم...الخ"، فهذا كله يدل على أن "**الخَطِيبَ**" لم يرد بالتشبيه في الكناية التشبيه بالمعنى المصطلح ،كما زعمه "الشارح". تأمل.

* **الثَّانِي**: للعدول عما قال القوم سببان:

– أحدهما: أنه [أي "**الخَطِيبُ**"][4] قصد المغايرة بين المصرحة والمكنية من جميع الوجوه، أي في اللفظ والتقدير، لأنهم لما جعلوا المكنية لفظ المشبه به المستعار في النفس كان بينها وبين التصريحية اشتباه في التقدير، فقصد المغايرة بينهما لفظًا وتقديرًا.

1– القاموس المحيط (رمز)، ص: 512.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

– والآخر: أن إضمار التشبيه في النفس أقوى مناسبة من إضمار لفظ المشبه به، لأن التشبيه معنى، والمعاني كثيرًا ما تضمر في النفس، فالإضمار أنسب بها بخلاف الألفاظ.

ورُوي أن وجه تسميتها استعارة أمر يرجع إلى اللفظ، فلا يترتب على عدم مراعاتهم مفسدة معنوية، لأن المقصود تمييز الأقسام الواقعة في كلام البلغاء أتم تمييز، حتى لا يشتبه بعضها ببعض لا لفظًا ولا تقديرًا، ورأى **[(198/و)]** أن وجه التسمية يكفي فيه أدنى مناسبة ،كمشابهتها لغير ما مر بغية الاستعارات.

وأما قول "الشارح": "الاستعارة أبلغ من التشبيه"[1]، فأمر لا ينكره "**الخَطِيبُ**"، بل "**الخَطِيبُ**" أولى به، وقد صرح به في "**التَّلْخِيصِ**" وغيره[2]، وقد مر الكلام عليه.

قال في "**التَّلْخِيصِ**""و"**السَّعْدُ**" في "**الكَبِيرِ**": (– فصل– : أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح، لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشيء ببينته، فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم، لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم.

وهذا ظاهر، وإنما الإشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز، وأطبقوا أيضًا على أن الاستعارة التحقيقية أو التمثيلية أبلغ من التشبيه، لأنها نوع من المجاز، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وإنما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية، لأن التخييلية والمكني عنها ليستا من أنواع المجاز.

وقال الشيخ "**عَبْدُ القَاهِرِ**": وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه، بل لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى لا يفيده خلافه، فليست مزية قولنا: "رأيت أسد"، على قولنا: "رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة"، أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات أن تلك المساواة له، لم يفده الثاني، وليست فضيلة قولنا: "كثير الرماد"، على قولنا: "كثير القرى"،. أن الأول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيدًا لإثبات كثرة القرى له، لم يفده الثاني.

واعترض "المصنف" بأن الاستعارة أصلها التشبيه، والأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر، فقولنا: "رأيت أسدًا"، يفيد للمرئي[3] شجاعة أتم مما يفيدها قولنا: "رأيت رجلا كالأسد"، لأن الأول يفيد له شجاعة الأسد، والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الأسد، فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ؟

ثم أجاب بأن مراد "**الشَّيْخِ**" أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك، وليس المراد أن ذلك ليس سببا في شيء من الصور، فهذا يتحقق في قولنا: "رأيت أسدًا"، بالنسبة إلى قولنا: "رأيت رجلًا كالأسد"، لا بالنسبة إلى

1– وهو من قول الشارح العصام: (ويتجه أيضًا أن ذكر لازم المشبه به، كما يرمز إلى التشبيه يرمز إلى الاستعارة، والاستعارة أبلغ، فلا وجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة). شرح العصام على السمرقندية، ص: 80.

2– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 85.

3– ورد في الأصل: "للمرءي"، والصواب ما أثبتناه.

قولنا: "رأيت رجلا مساويا للأسد" أو زائدًا عليه في الشجاعة، ولا يتحقق أيضًا في: "كثير الرماد"، و"كثير القرى"، ونحو ذلك.

وهذا وهم من "المصنف"، بل معنى كلام "**الشَّيْخِ**" أن شيئًا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى، مثلا إذا قلت: "رأيت أسدًا"، فهو لا يوجب أن يحصل لـ"زيدٍ" في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنَا: "رأيت رجلًا كالأسد"[1].

وهذا كما ذكره "**الشَّيْخُ**" من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي، وقد بينا ذلك في بحث الإسناد الخبري.

والدليل على ما ذكرنا أنه قال: فإن قيل: مزية قولنا: "رأيت أسدا" على قولنا: "رأيت رجلا مساويًا للأسد في الشجاعة"، أن المساواة في الأول تعلم من طريق المعنى، وفي الثاني من طريق اللفظ.

قلنا: لا يتغير حال المعنى في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى آخر[2]، ولا يتغير معنى "كثرة القرى" بأن يكنى عنه بـ "كثرة الرماد"، فهكذا لا يتغير معنى مساواة الأسد بأن يدل عليه، بأن يجعل "أسدا"، وهذا صريح في أن مراده ما ذكرنا. لكن "المصنف" كثيرا ما يغلط في استنباط المعنى من عبارة "الشيخ" لافتقارها إلى تأمل وافر)[3] انتهى. فانظر ما مر أيضًا.

* **الثَّالِثُ**: قوله: "والاستعارة أبلغ"، مقامه مقام إضمار، بأن يقول: وهي أبلغ، لتقدم ذكر الاستعارة، وإنما أظهر لقصد الإيضاح وزيادة التمكين في ذهن السامع، وقد مر الكلام على مثل ذلك.

* **الرَّابِعُ**: أنه قد علم أن الاستعارة على الصحيح لفظ اسم، فيلزم من قوله: "الاستعارة أبلغ"، اتصاف اللفظ المفرد بالبلاغة، والمفرد لا يوصف بها.

وأجاب "**الحَفِيدُ**" بأن في الكلام حذف مضاف، أي:"والاستعارة ذات أبلغ" [أي ذات كلام أبلغ][4]، والإضافة لأدنى ملابسة، لأن المعنى أن الكلام المشتمل على الاستعارة أبلغ، فنسبت الأبلغية للاستعارة [بحسب الظاهر][5]، لكونها في كلام أبلغ، لأن الكلام المشتمل على الاستعارة أبلغ من المشتمل على مجرد التشبيه، والمفرد لا يوصف بالبلاغة، بل يوصف بها الكلام، ويقدر مضاف قبل الاستعارة، أي: "وذو الاستعارة أبلغ"[6]، أي الكلام الذي هو مشتمل عليها أبلغ، وبأنه يحتمل أن يكون "أبلغ" مشتقًا من "المبالغة"، والمفرد لا يمتنع وصفه بالمبالغة بل بالبلاغة، لكن يلزم عليه بناء اسم التفضيل من المزيد فيه على الثلاثة، وهو إنما يبنى من الثلاثي،

1- والعبارة في الأصل: "رأيت رجلان كالأسد". المطول على التلخيص، ص: 639.

2- ورد في الأصل: "ءاخر".

3- المطول على التلخيص، ص: 638-639.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 124.

و"بَالِغَ" كـ: "قَاتَلَ" رباعي، ويلزم عليه أيضًا بناؤه[1] على المبني للمفعول، وهو إنما يبنى من المبني للفاعل، والمفرد مثلا "بُولِغَ" فيه، مبالَغٌ فيه بالبناء للمفعول، وليس هو المبالِغ بكسر اللام.

نعم قد يبنى من غير الثلاثي ومن المبني للمفعول شذوذًا، أو جعل الفرد مثلًا مُبَالِغًا بكسر اللام تجوزًا، فهو مبني من المبني للفاعل، وذلك مبسوط في محله.

[وأجاز "**الأَخْفَشُ**"[2] بناءه من كل مزيد، فيجوز الحمل عليه، وأجاز بعض المتأخرين وصف المفرد بالبلاغة. كما يأتي][3]. **[(198/ظ)]**

قال "**الخَطِيبُ**" و"**السَّعْدُ**": (والبلاغة يوصف بها الآخران فقط،. أي الكلام والمتكلم دون المفرد، إذ لم يسمع كلمةٌ بليغةٌ)[4]، وبحث مع "**السَّعْدِ**" في قوله: (إذ لم يسمع كلمة بليغة)، بأنه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف المفرد، لأن المفرد على توجيهه في هذا المقال يتناول المركب الناقص، كـ: غلام زيد، والتعليل أخص من المعتل. وأجيب بأن المراد بـ"الكلمة" ما يشمل المركب الناقص، إذ قد تطلق عليه لكنه بعيد، قيل: جدًا.

وقيل: لم يتصف المفرد بالبلاغة، لأنها إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، وهي لا تتحقق في المفرد، لأن بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال، وبلاغة المتكلم اقتداره على تأليف كلام بليغ، والمطابقة معتبرة في كليهما. ورد بأن ذلك في بلاغة الكلام والمتكلم، ولو قدر اتصاف المفرد بها لم يلزم أن تكون بلاغته المطابقة لمقتضى الحال، بل يجوز أن تكون أمرًا آخر يُخالف بلاغة الكلام، وبلاغة المتكلمِ.

وأجيب بأن مراد ذلك القائل أن البلاغة ليست إلا بالاعتبار المذكور.

قلنا: وقول "**المُطَوَّلِ**": (وكانت البلاغة عندهم تقال لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال)[5] صريح في ذلك، فصح تعليل ذلك القائل، لأن حاصله راجع للسماع والاستقراء، بمعنى أنه حصل بسبب الاستقراء أن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة أن العرب لا تطلق البليغ إلا على ماله المطابقة، فسقط ما قيل: "إن البلاغة بهذا الاعتبار إنما عرفت بما في الكتبِ من أخذ المطابقة في تعريف بلاغتي الكلام والمتكلم"، ولم ينقل ذلك عن العرب أصلا.

1– ورد في الأصل: "بناءه"، والصواب ما أثبتناه.

2– الأخفش: الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعي، البلخي، البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب، من أهل "بلخ"، سكن البصرة، وتتلمذ على يد سيبويه. من مؤلفاته: "تفسير معاني القرآن"، و"الاشتقاق"، و"القوافي". توفي العام: 215هـ. ينظر: الأعلام: 3/101–102.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 06. والمطول على التلخيص، ص: 139.

5– المطول على التلخيص، ص: 139.

قال "**حَفِيدُ السَّعْدِ**": (قوله: "لأن ذلك [إنما هو][1] في بلاغة الكلام والمتكلم، لا دليل على انحصار علم البلاغة فيهما، لا في كلام العرب، ولا في كلام الأدباء والمصنفين)[2] انتهى.

قال" **السَّعْدُ**": (والبلاغة يعني لفظتها تنبئ عن الوصول والانتهاء)[3]، وهذا لغةً.

واصطلاحًا: (قال بعض من شرح "**المِفْتَاحَ**": البلاغة في الأصل: مصدر بلغ الرجل إذا صار بليغًا، وهو أن يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده، مع إيجازٍ بلا إخلال، وإطالة من غير إملال)[4].

وقيل: "هي اسم جامع لحسن اللفظ في صحة المعاني".

وقيل: (هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حالة اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها")[5].

* **الخَامِسُ**: قد علمت أن البلاغة المذكورة في الشرح إذا جعل قوله: "أبلغ"، من البلاغة لا المبالغة إنما هي بلاغة الكلام، وهي: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته)، كذا "**لِلسَّعْدِ**" في "**الصَّغِيرِ**" ك"**الكَبِيرِ**"[6].

وزاد في "**الكَبِيرِ**" أن البلاغة إنما تتحقق عند تحقق الأمرين،. أي: الفصاحة ومطابقة مقتضى الحال، وكلام "**الصَّغِيرِ**" مفيد لذلك، وكلام "**الخَطِيبِ**" أيضًا، و لو وجد ما يخل بالفصاحة لم يكن بليغًا، ولو وجدت المطابقة [7].

قلت: ظاهر "**المِفْتَاحِ**" أن الفصاحة لفظية كانت أو معنوية ليست شرطًا في البلاغة، والمعول عليه اشتراطها مطلقًا كما "**لِلسَّعْدِ**" و"**الخَطِيبِ**"، لا ما يعطيه ظاهر "**المِفْتَاحِ**"، ولا ما اختار "**حَفِيدُ السَّعْدِ**" من اشتراط المعنوية، لأن مرجعها علم البيان الذي هو جزء من علم البلاغة، كإيراد الكلام على طبق ما يقتضيه من حقيقة أو مجاز وتأكيد وغيره، بخلاف مرجع الفصاحة اللفظي، فإنه الحس أو اللغة أو النحو أو الصرف، والحال هو الأمر الداعي إلى أن تعتبر مزية مختصة بالكلام مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد، وتلك المزية هي مقتضى الحال، فكون المخاطب منكرًا لما تخاطبه به حال تقتضي التأكيد، والتأكيد مقتضى الحال)[8]. هذا كلام "**السَّعْدِ**" ملخصًا أنا له.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 39.

3- المطول على التلخيص، ص: 139.

4- ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تحقيق:محمد إبراهيم عبود، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004م، ص:93 .

5- المطول على التلخيص، ص: 169.

6- المطول على التلخيص، ص: 139. والمختصر على التلخيص، ج1، ص: 27.

7- ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 07.

8- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 163. والمختصر على التلخيص، ج1، ص: 33.

وقولنا: [إلى أن تعتبر][1]، مشعر بأن الحال لا تقتضي نفس الكلام، وهو كذلك من حيث الشائع منهم على سبيل المسامحة، وكما أن أصل الكلام ليس مقتضى الحال كذلك اعتبار المزية ليس مقتضى الحال، بل شرط في الاعتداد بالقرينة، ومقتضى الحال هو المزية، كما يدل عليه قولنا: "وهو مقتضى الحال".

وأردنا بـ"الاعتبارِ" وهو فعل القلب "التكلمَ" وهو فعل اللسان مبالغة في التشبيه بينهما، وإنما يعد التكلم على الوجه المخصوص مقتضى الحال إذا قارنه القصد والاعتبار، ولو حمل الاعتبار على ظاهره لكفى في الخواص الاعتبار، مع أنه يشترط فيه ذكر ما يمكن ذكره، فالأسهل أن نقول: هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام على وجه مخصوص معتبر.

وإنما قلنا: "مع الكلام"، دون: "في الكلام"، لأن المزية خارجة عن الدخول في الكلام الموصوف بكونه مؤديًا لأصل المراد، بل فضلة عند مصاحبته، وإنما دخلت في مجموع الكلام المشتملة عليه وعلى التأدية لأصل المراد.

وإن قلت: قد يقتضي الحال إيراد الكلام على أصل المعنى مجردًا عن المزية إذا كان المخاطب بليدًا.

قلت: هذا الإيراد [المقتصر عليه][2] أمر زائد على أصل المراد مفيد للسامع البليغ بلادة المخاطب، فليس مقتضى الحال زائدا على أصل المعنى تأمل. واعلم أن تلك المزية إنما تتحقق المطابقة بها لا غير.

***السَّادِسُ**: قال "**الشِّيرَانْسِي**": (قوله: "ويتجه أيضًا"، لا يخفى أن هذا ينافي ما سبق من عدم شمول البيان الذي أتى به" المصنف" في أول العقد في الاستعارة بالكناية على المذهب المختار، إذ الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على اللفظ المستعار للمشبه لا على التشبيه، إلا أن يتكلف بما لا يليق بعاقل فضلا عن فاضل، فافهم)[3] انتهى. ولله أعلم.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 28 (و).

[الاسْتِعَارَةُ المَكْنِيَّةُ عِنْدَ الشَّارِحَ][1]

(**وَإِذَا عَرَفْتَ**): أيها القارئ لكتابي، أو أيها الطالب أي طالبٍ كانَ، (**الأَقْوَالَ الثَّلَاثَةَ**): قول السلف، وقول "**السَّكَاكِي**"، وقول "**الخَطِيبِ**"، كل قول منها في فريدة.

(**فَاسْتَمِعْ**): لما نقول، وإنما قال: "فاستمع"، تعظيما لما يقول، ولم يقل: "فاسمع" بدل "استمع"، لأن الاستماع أقوى، لأنه "افتعال" من السمع، ففيه علاج واكتساب وتكثير.**[(199/و)]**.

(**فَلَنَا**): أي: فلي، و"الفاء" للتعليل، (**تَحْقِيقٌ**): في المكنية، (**رَابِعٌ**): غير الثلاثة الأقوال الماضية، وكل من الثلاثة تحقيق عند قائله، ولو زيفه غيره.

وهذا الآتي "للشارح" تحقيق رابع قائل في شأنه، (**أَرْجُو**): **[**(وإنما عبر أولا بـ"لنا "بضمير المعظم نفسه، ترويجًا لشأن ذلك التحقيق وترغيبًا فيه، وعبر ثانيًا بـ: "أرجو" بالهمزة دون "نرجو" بالنون، لأن مقام الرجاء يطلب التواضع وهضم النفس، أو للتفنن في العبارة أي سلوك فَنينِ من فنون الكلام.

وقدم ضمير المعظم نفسه، إذ قال: "قلنا"، يحدث بنعمة الله عليه حيث ألهمه ذلك التحقيق، قال تعالى: ﴿**وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾[2]، ومن شكر النعم إفشاؤها، ثم إنه خشي على نفسه من عواقب التعظيم وآفاته[3]، فتواضع لله بقوله: "أرجو"، ومن تواضع لله رفع، ولما للمنكسرة قلوبهم من الخير ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا أَتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ**﴾[4] الآية، وانظر أيضًا ما مر في مثل هذا المقام.

(**أَنْ يَكُونَ**): ذلك التحقيق (**مِمَنْ**): أي من الله، فـ "من" واقعة على العالِم الذي هو الله، بكسر اللام، وأن يكون في تأويل مصدر مفعول "أرجو"، و"ممن" متعلق بمحذوف خبر يكون، والمعنى: "أرجو أن يكون من الله الذي".

(**لَيْسَ لِمَا أَعْطَاهُ مَانِعٌ**): و"لما" متعلق بمحذوف وجوبًا خبر "ليس"، و"أعطى" ماض، فاعله مستتر عائد لـ"من"، والجملة صلة "ما"، والهاء مفعول به ثاني "لأعطى"، [وهي الرابطة للصلة هذه][5]، والأول محذوف لعدم تعلق الغرض به، لأن القصد التعميم "أعطانا إياه"، فحذف "نا" الذي هو المفعول الأول، إذ لم يكن غرضه ذكر كونه- أي "الشارح" – "معطَى" بفتح الطاء، لأن المقصود "لا مانع لما أعطاه الله لأي كائن ممن كان من الخلق"، فلما حذف الأول المانع من كون الثاني متصلًا، صار أي الثاني متصلا لا منفصلا، فاتصل بـ"أعطى")**]**، كذا "**لِلدّلجِي**"[6].

1- ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 81.

2- سورة الضحى، الآية:11.

3- ورد في الأصل: "وءافاته"، والصواب ما أثبتناه.

4- سورة المؤمنون، الآية: 60.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 73.

قلت: لا أدري ما ألجاه إلى هذا الانفصال المرجوح، ثم الاتصال مع إمكان أن يقال: الأصل أن "أعطاناه" بالاتصال لا بالانفصال، فلما حذف الأول وهو "نا"، كان الثاني وهو "الهاء" تاليًا للفعل، والاتصال في مثل هذا أرجح، حتى اقتصر عليه "**سيبويه**"[1].

وقد اشتهر أن الأرجح في الضمير الثاني من ضميرين أولهما أعرف منه [غير ضمير رفع][2] مقدم عاملا فيهما فعل واحد غير ناسخ الوصل، لكونه الأصل، كـ"هاء""**سَلْنِيهِ**"[3]، فإن "أعطى" فعل غير ناسخ عامل في "نا"و "الهاء"، أو في: "نا"و"إياه"، و"نا" أعرف من "الهاء"، أو "إياه" بأنه للمتكلم، و"الهاء" أو "إياه" للغائب، وهو مقدم على "الهاء"، أو "إياه" وهو المفعول الأول، وليس الأول مرفوع المحل بل منصوبه، كما علمته. فإذ قلنَا كذلك استرحنا من ادعاء انفصال الثاني الذي هو وجه المرجوح، ومن ادعاء انفصاله بعد اتصاله، وهذان لازمان "**للدّلجِي**".

و"مانع" اسم ليس، و"ليس" واسمها وخبرها صلة "من"، والرابط الضمير المشترك في "أعطى".

وإن قلت: ما الدليل على أن المحذوف هو الأول ؟

تعبيره بـ"ما" في قوله: "لما"، فـ"ما" واقعة على الشيء المأخوذ لا على الإنسان الآخذ، والأصل في "ما" وقوعها لغير العالِم بكسر اللام، أو قال: ليس لمن كان المحذوف هو الثاني، وحذفه للعموم أيضًا، أي لا مانع للإنسان الذي أعطاه الله شيئًا، أي شيء كان إذ لا حجر على الله عز وجل.

وفي بعض النسخ: "أن تكون"، بالتاء المثناة الفوقية للخطاب فتقع من على البشر، وضمير ليس "له"، وضمير أعطى "لله" لعلمه من السياق، و"مانع" خبر "ليس" وقف عليه بالسكون على "**لُغَةِ رَبِيعَة**"، لأنهم يقفون به ولو على المنصوب المنون، وإفراد "مانع" وضمير "ليس" مراعاة للفظ "من"، أي: أرجو أن تكون أنت

1– ورد في الأصل: "س"، (والقاعدة الأساس أنه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، لأن وضع الضمير على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فنحو: قمت، وأكرمتك، لا يقال فيهما: قام أنا، وأكرمتك إياك، لأن "التاء" أخصر من "أنا"، و"الكاف" أخصر من "إياك". ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال، إحداهما: أن يكون عاما الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا آخر في ضمير أعرف منه مقدم عليه، وليس المقدم مرفوعًا، بأن كان مجرورا أو منصوبًا، فيجوز في الضمير الوجهان: الاتصال نظرا إلى الأصل، والانفصال هروبًا من توالي اتصالين في فضلتين.

ثم إن كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ، كما في باب "أعطى"، فالوصل أرجح لكونه الأصل، ولا مرجح لغيره، ولذلك اقتصر عليه سيبويه،كـ:"الهاء" من قولك لشخص في عبد: سلنيه، أو ملكنيه، ويجوز على مرجوح: سلني إياه، وملكني إياه...الخ). شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص: 107. وينظر: الكتاب، ج2، ص: 363.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– من قول ابن مالك في ألفيته:

وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ومَا أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتَمَى

– متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف (64)، ص: 12.

من الذين ليسوا مانعين لما أعطاه الله أحدًا، بعدم قبوله والمبادرة إلى رده، ومفعول "أعطى" الأول محذوف، على هذا أيضًا، لعدم تعلق الغرض به، وهو "أحدًا" لأنه الأول، ولو نُطِقَ به مؤخرًا.

وإن قلت: الصواب القطع أن ذلك التحقيق من الله، لا رجاء كونه منه.

قلت: معلوم أن جميع الأمور من الله خيرها وشرها، محبوبها ومكروهها، ولكن إنما قال: "أرجو أن يكون ممن...الخ" بالياء التحتية المثناة، كناية عن كون هذا التحقيق الذي هو قد ذكره، وهو بصدد بيانه مطابق للواقع، إذ لا خطأ فيما هو من الفيوضات والإلهامات، لأن المراد: أرجو أن يكون من الأمور الشريفة التي لا خطأ فيها، والتي تليق نسبتها للمنزه عن النقائص.

وأشار بقوله: "ممن ليس مما أعطاه الله مانع"، إلى قوله ﷺ: ((**اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ**))[1]، وهو اقتباس.

و"**الِاقْتِبَاسُ**": هو أن يضمن الكلام النثري أو النظمي شيئًا من مركبات القرآن أو الحديث، لا على طريقة أن ذلك الشيء المركب من القرآن والحديث، [بل على طريقة أنه من نفسه كلام المتكلم][2].

وخرج بقولنا "من مركبات" تضمين المفرد من القرآن أو الحديث، إذ لا يعرف أنه من القرآن أو الحديث فلا يسمى اقتباسا، وخرج بقولنا "القرآن والحديث" تضمين المركبات من غيرهما، فلا يسمى اقتباسًا، وقيل: "تضمين مركبات الفقه اقتباس"، وجعل منه قول "**الشَّافِعِي**"[3]:

خُذُوا بِدَمِي ذَاكَ الغلام فَإِنَّهُ رَمَانِي بِسَهْمي مُقْلَتيه عَلَى عَمْدِ

وَلَا تَقْتُلُوهُ إِنَّنَي أَنَا عَبْدُهُ وَ"فِي مَذْهَبِي لَا يُقْتَلُ الحُرُّ بِالعَبْدِ" [4]

وخرج بقولنا: "لا على طريقة...الخ"، ما إذا ذكر في أثناء الكلام مثلًا مركب من مركبات القرآن أو الحديث [مع إشعار الكلام بأنه منه][5]، كقول المصنفين: قال الله كذا، وقال (**ص ع و**) كذا.

1– من حديث طويل للرسول صلى الله عليه وسلم، كان يقوله دبر كل صلاه، رواه عنه المغيرة بن شعبه، وهو حديث صحيح. صحيح البخاري (7292)، ص: 1800. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد العدل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1424هـ. ج4، ص: 1783.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– وقد سبق ترجمته.

4– البيتان من بحر "الطويل". وليسا في الديوان. ينظر: ديوان الشافعي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2، 1985م، (حرف الدال)، ص:67–79. والأبيات لأبي الفتح البستي، في ديوانه برواية:

خُذُوا بِدَمِي هذا الغلامَ، فَإِنَهُ، رَمَانِي بِسَهْمَيْ مُقْلَتيه، عَلَى عَمْدِ

وَلَا تَقْتُلُوهُ، إِنَنَي، أَنَا عَبْدُهُ وَلَمْ أَرَ حُرًا قَطُ، يُقْتَلُ بِالعَبْدِ

– ديوان أبي الفتح البستي، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1989م. ص: 63.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

والاقتباس إما من القرآن في النثر، وعليه جاء قول "**الحَرِيري**": (**فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمْحِ البَصَرِ أَو هُوَّ أَقْرَبُ، حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَبَ**)[1]، فإنه اقتبس قوله تعالى: ﴿**كَلَمْحِ البَصَرِ**﴾[2]. وإما من القرآن في الشعر كقوله:

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ عَلَى هَجْرِنَا مِـنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ، فَصَبْرٌ جَمِيلٌ

وَإِنْ تَبَـــدَّلْتِ بِـنَا غَيْـــرَنَا، فَ"حَسْبُـــنَا اللهُ وَنِـعْـــمَ الوَكِيلُ" [3]

اقتبس قوله تعالى: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ**﴾[5].

وإما من الحديث في النثر،**[(199/ظ)]** كقول "**الحَرِيري**": (**قُلْنَا شَاهَتِ الوُجُوهُ**)[6]، اقتبس قوله –**صلى الله عليه وسلم**–، يوم "**حُنَيْنٍ**": ((**أَلَا شَاهَتِ الوُجُوهُ**))[7]، أي قبحت.

وإما من الحديث في الشعر كقوله:

قَـــالَ لِـي: إِنَّ رَقِيـــــبِي سَـــيِءُ الخُـــــلُقِ فَدَارِهْ

قَلْتُ: دَعْنِي وَجْهُكَ الْجَـ ـنَّـــةُ حُـــفَّتْ بِالْمَـكَارِهْ [8]

اقتبس قوله –**صلى الله عليه وسلم**–: ((**حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ**))[9].

فتلك أربعة أقسام وإن أثبتنا الاقتباس من الفقه كان إما في النظم أو النثر، فالأقسام إذا ستة.

والاقتباس إما لم ينقل فيه المقتبَس بفتح الباء عن معناها الأصلي ككلام "الشارح"، والأمثلة السابقة، وإما نقل فيه عن معناه الأصلي كقول "**ابْنِ الرُّومِي**"[10]:

1– مقامات الحريري، (المقامة الحلوانية)، ص: 25.

2– سورة النحل، الآية:77.

3– البيتان من بحر "السريع"، ولم أقف على قائلهما. العقد الفريد: 405/2، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 314.

4– سورة يوسف، الآية: 118.

5– سورة آل عمران، الآية: 173.

6– مقامات الحريري، (المقامة العمانية)، ص:318.

7– من حديث للرسول صلى الله عليه وسلم قاله يوم "حنين"، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طريق سلمة بن الأكوع – رضي الله عنه– قال: (غزْونا مع رسولِ الله– ﷺ حنْيناً...الخ)، وفي آخره: (فلما غَشُوا رسول الله – ﷺ– نزل عن البغلة، ثم قبض قبضة من تراب من الأرض، ثم استقبل به وجوههم، فقال: شاهت الوجوه، فما خلق الله منهم إنسانًا إلا ملأ عينه ترابًا بتلك القبضة...الخ). وشاهت: "قبحت". ينظر: صحيح مسلم –كتاب الجهاد والسير– (غزوة حنين) رقم الحديث: (1777). ص: 854.

8– البيتان من بحر" الرمل المجزوء"، و عزاهما صاحب المطول للصاحب بن عباد، المطول على التلخيص، ص: 120.

9– الحديث أخرجه البخاري من رواية أبي هريرة قال: (حُجِبَت النَارُ بالشَهَوَاتِ، وحُجِبَتِ الجَنَةُ بالمَكَارِهِ)، وأخرجه مسلم من رواية أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: (حُفَّتِ الجَنَّةُ بالمَكارِهِ، وحُفَّتِ النَّارُ بالشَّهَواتِ). صحيح البخاري (6487)، ص: 1613. وصحيح مسلم –كتاب الجنة وصفة أهلها ونعيمها– (2822)، ص: 1298.

10– ابن الرومي: هو علي بن العباس بن جريج، أو جورجيس، الرومي، أبو الحسن، الشهير بابن الرومي، ولد ببغداد سنة 225هـ، وبها نشأ، كان جده من موالي بني العباس، رومي الأصل وهو شاعر كبير، من طبقة بشار والمتنبي، له " ديوان شعر". مات ببغداد مسموما سنة: 283هـ. ينظر: معجم الشعراء : 289، والأعلام: 297/4.

لَئِـنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِيــــ ـكَ مَـا أَخْطَأْتَ فِي مَنْعِـي
لَــقَدْ أَنْزَلْــتُ حَــاجَاتِـي بِـــوَادٍ غَـيْــرِ ذِي زَرْعِ [1]

اقتبس من قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ**﴾[2]، لكن معناه في القرآن "واد لا ماء فيه ولا نبات"، وفي كلام "**اِبْنِ الرُّومِي**" جناب لا خير فيه ولا نفع.

ويجوز في الاقتباس التغيير اليسر في المقتبَسِ في الوزن وغيره، كقول مغربي عند موت صاحب له[3]:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّـا إِلَى اللَّـــهِ رَاجِعُــونَا [4]

اقتبس ﴿**إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾[5]، وذلك التحقيق الرابع.

(وأورد عليه "**الشّيرَانْسِي**": أنهم اعتبروا في الكناية عدم كون قرينتها مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وفي تحقق ذلك في جميع مواد الاستعارة بالكناية نظر، لا يخفى عند أدنى تأمل)[6]. وأن حصول معنى في جميع صور الاستعارة بالكناية يصلح لأن يكون الكلام كناية عنه، كما في: "أنشبت المنية أظفارها بفلان" غير ظاهر.

(وأورد عليه "**يَس**" أيضًا أنه: يلزم أن يكون المذكور في الاستعارة بالكناية المشبه به، لأن المشبه على الوجه كذلك، وخلاف ما اتفقت عليه كلمة القوم".

وأورد عليه "**الصّبَّانُ**" بعدهما أيضًا: أن ذلك التحقيق ينافي ما أسلفه "الشارح" على ما في بعض النسخ، من الجواب عن البحث الذي أورد على الفرق بين المجاز والكناية من حيث القرينة، فإن مقتضى ذلك الجواب أن الكناية إنما تكون حيث يوجد المعنى الحقيقي، وهذا ينافي جعل "الكلمة" هنا كناية، لعدم وجود المعنى الحقيقي فيه. كما ستراه إن شاء الله)[7].

قلت: وأراد بما أسلفه "الشارح" قوله في الفريدة الأولى من العقد الأول ما نصه: (ويمكن أن يجاب عنه بأن صحة إرادة الموضوع له للانتقال، معناها أن يكون الموضوع له متحققًا، وتكون إرادته للانتقال، ففي: "جاءني أسد يرمي"، ليس إتيان الأسد متحققا بخلاف: "جبانِ الكلبِ"، فإن جبن الكلب موجود، فيصح أن يراد الحقيقي، للانتقال إلى المضيافية)[8] انتهى. فانظره في **شَرْحِي** هذا هنالك[9].

1– البيتان من بحر: الهزج"، ديوان ابن الرومي، شرح الأستاذ: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط03، 2002م، ج2، ص: 394.

2– سورة إبراهيم، الآية: 37.

3– (كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه: –البيت–). الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 315.

4– البيت من بحر"البسيط"، ولم أقف على قائله.

5– سورة البقرة، الآية: 156.

6– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 28 (و).

7– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 102.

8– شرح العصام على السمرقندية، ص: 28–29.

9– ينظر: الورقة من 70 إلى 80 من المخطوط.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (التحقيق المذكور لو تم لأمكن تطبيق مذهب "**السَّكَاكِي**" عليه إلا في التخييلية، إذ يمكن أن يقال: مراده بقوله: "المنية استعارة بالكناية عن السبع"، أن "المنية" استعارة للسبع ملتبس بالكناية عند تحقق الموت بلا ريبة، أي بكفاية مجموع الكلام عنه، ثم الظاهر أن المراد بالكناية الاصطلاحية، والكلام من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

قال: وإنما قلنا: "إلا في التخييلية"، لأن الأظفار التي هي عبارة عن التخييلية عند "**السَّكَاكِي**" مستعملة في هذا التحقيق في الموضوع، بل لا تجوز في إسنادها أيضًا، بخلاف مذهب "**السَّكَاكِي**" فإن "الأظفار" عنده مستعملة في الأمور الوهمية، على ما هو المشهور من مذهبه، وإنما قلنا: "لو تم"، لأن حصول معنى في جميع صور الاستعارة بالكناية يصلح لأن يكون الكلام كناية عنه، كما في: "أنشبت المنية أظفارها بفلان"، غير ظاهر)[1] انتهى.

(**وَ**): ذلك التحقيق الرابع المذكور العظيم الذي اخترعه "الشارح"، (**هُوَّ أَنَ الاِسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ مِنْ فُرُوعِ التَّشْبِيهِ المَقْلُوبِ**): أي مبنية على تشبيه المشبه به الأصلي كـ"السبع"و"المتكلم" في المثالين بالمشبه كـ"المنية" و"الحال" فيهما، بادعاء أن المشبه هو الأصل في وجه الشبه، ففي: "أنشبت المنية أظفارها"، شبهنا "السبع" بـ"المنية" واستعرنا له اسمها، وفي: "نطقت الحال بكذا"، شبهنا "المتكلم" بـ"الحال" واستعرنا له اسم الحال، لأن الغرض من التشبيه المقلوب ادعاء أن المشبه أتم من المشبه به في وجه الشبه، وسماه "**ابنُ الأَثِيرِ**"[2] في "**كَنْزِ البَلَاغَةِ**": بـ (غلبة الفروع على الأصول)[3].

وحاصل كلام "الشارح" أن الاستعارة مطلقًا مبنية على التشبيه، وهو أن يشبه أمرٌ بآخر، كتشبيه "زيدٍ" بالأسد، و"المنية" بالسبع، و"الحال" بالمتكلم، فيعطى له اسمه ولو محذوفا مطروحًا عن نظم الكلام، والتشبيه قد يكون مقلوباً فيشبه بالشيء ما حقه أن يكون مشبهًا به، كأن يشبه الأسد بـ"زيد"، والسبع بالمنية، والمتكلم بالحال، فينشأ عليه أن يعطي اسم ما كان حقه أن يكون مشبهًا به.

ففي قولنا: "أنشبت المنية أظفارها"، يجوز أن يلاحظ بين "المنية"و"السبع" شيء مقلوب، فيشبه السبع بالمنية فيستعار له اسمها، وذلك مبالغة فإن المشبه صار أقوى من المشبه به حتى استحق أن يستعار اسمه للمشبه به، لكن لما كان الكلام غير صحيح لكونه مخالفًا لما قرروه وقالوه باعتبار إرادة السبع من المنية في المثال وهو غير صادق، احتاج "الشارح" إلى جعل الكلام حينئذ من باب الكناية، فـ: "نشب السبع أظفاره بفلان"، كناية عن

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 28 (و).

2– ابن الأثير: أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم، محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، ضياء الدين، ولد بجزيرة عمر العام: 558هـ نشأ بالموصل وحصل العلوم وحفظ القرآن. من مؤلفاته: "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، وكتاب" المعاني المخترعة في صناعة الإنشاء" و"ديوان الترسل". توفي العام: 637هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 2/208.

3– قال ابن الأثير: (واعلم أن من التشبيه ضربًا يسمى "الطرد والعكس"، وهو أن يجعل المشبه به مشبها والمشبه مشبهًا به، وبعضهم يسميه: "غلبة الفروع على الأصول"، ولا تجد شيئا من ذلك إلا والغرض به المبالغة...الخ). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، و بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دت، ج2، ص: 156.

موته بالتحقيق، بمعنى أنه سيموت قطعًا، لا بمعنى أنه تحقق موته في الزمن الماضي ولا في الحال، لأنهم يقولون ذلك عند شدة مرضه واليأس منه، وهذه الكناية مرتبة على الاستعارة، وقرينة الاستعارة ذكر الأظفار، إذ ليس للمنية **[(200/و)]** أظفار، وقرينة الكناية حالية،. وهي عدم وجود سبع عند فلان في الواقع، وفي اعتقاد الشخص المتكلم بهذا الكلام، لكن ما في اعتقاده لا يدل، وهذه الكناية من جملة الكنايات التي لا يجوز معها إيراد المعنى الحقيقي لوجود القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، والغرض من التشبيه في التشبيه المقلوب عاد إلى المشبه به بإيهام أن المشبه أتم من المشبه به في وجه الشبه، فالتشبيه المقلوب جعل الناقص في وجه الشبه مشبهًا به قصدا إلى إدعاء أنه زائد عليه في وجه الشبه وأكمل، فيعلو شأن الناقص حيث جعل أصلا لما هو أكمل في الحقيقة، وذلك كثير [**(فَكَمَا يجْعَلُ المُشَبَّه مُشَبَّهًا بِهِ مُبَالَغَةً فِي كَمَالِهِ)**: أي في كمال المشبه (**فِي وَجْهِ الشَّبَهِ)** متعلق بالكمال (**حَتَّى اسْتَحَقَّ أَنْ يَلْحَقَ بِهِ المُشَبَّهُ بِهِ)**: ويجعل فرعًا عليه في وجه الشبه.

ذكر بعض المتأخرين أن المبالغة أن تنسب لشيء أكثر مما له][1]، (**كـ**) قوله:

فِي طَلْعَةِ البَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَحَاسِنِهَا وَلِلْقَضِيبِ نَصِيبٌ مِـنْ تَثَنِّـيهَا [2]

فإن العادة أن تشبه المرأة الممدوحة مثلا بطلعة البدر والقد بالقضيب، فعكس القضية، وفضل الممدوحة على طلعة البدر حتى لم يثبت لطلعة البدر إلا شيئا قليلا من محاسنها، وقدها على القضيب حتى لم يثبت للقضيب إلا نصيبًا من تثنيها، أي تمايلها واهتزازها. و(**قَوْلُهُ)**: أي قول القائل، أو قول الشاعر بقرينة القول والسياق، فإن القول دال على القائل، والشعر دال على الشاعر وهو "**مُحَمَّدُ بْنُ وَهِيبٍ**"[3]: كما "**للدّلجِي**"[4]و"**الصَّبَّانِ**" [و"**الغُنَيْمِي**"[5]][6]، تبعًا "**لِلسَّعْدِ**" في "**كَبِيرِهِ**"[7].

ورأيت في "**شَـــرْحَ شَوَاهِـدِ صَغِيرِ السَّعْدِ**" أنه "**مُحَمَّد بْنُ نُمَيْرِ الحِمْيَـــرِي**"، وأن البيت من قصيدة من

1– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

2– البيت من بحر"البسيط"، وهو للشاعر البحتري. ديوان البحتري، ج2، ص: 2410.

3– محمد بن وهيب: هو محمد بن وهيب الحميري، أبو جعفر: شاعر مطبوع مكثر، من شعراء الدولة العباسية. أصله من البصرة. عاش في بغداد وكان يتكسب بالمديح. وله مراث في أهل البيت. عاصر دعبلا الخزاعي وأبا تمام. توفي سنة 225هـ. ينظر: معجم الشعراء: 420، الأعلام: 134/7. الأغاني: 03/19.

4– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 73.

5– الغنيمي: الشيخ الفاضل شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الغُنَيمي، الأنصاري الخزرجي الشافعي، المصري، ولد حوالي العام: 972هـ، تلقى العلم على يد أعيان علماء عصره في مختلف الفنون، عرف عنه تدقيقه وتحقيقه في المسائل، وبرز في شتى العلوم والمعارف، من مؤلفاته: "حاشية على شرح العصام على السمرقندية"، و"حاشية الغنيمي على شرح المقدمة الأزهرية" و"شرح قطر الندى". توفي العام: 1044هـ. ينظر: خلاصة الأثر: 312/1. كشف الظنون: 64/1.معجم المؤلفين: 132/2.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 546.

"**الكَامِلِ**" كما لا يخفى، يمدح بها "**المَأْمُونَ**"[1] وإن اشتهر البيت لأحدهما جاز عود الضمير إليه.

(**وَبَدَا**): بالألف لا بالإمالة كـ"دعا" أي: و ظهر، (**الصَّبَاحُ**): أي الفجر حال كونه مقولا في شأنه.

(**كَأَنَّ غُرَتَهُ**): أي غُرة الصبح بضم الغينِ وتشديد الراء، أي بياضه، و"الغُرة" بالضم كالغُرغُرة بضم الغينين، بياض في الجبهة مطلقًا، وقيل: في جبهة الفرس. قال "**السَّعْدُ**" وغيره: (وذلك البياض فَوقَ الدرهم)، قال في "**الكَبِيرِ**": (ثم يقال: غرة الشيء لأغرهُ وأكرمه، وغرة الصباح بياضه)[2]،

وفي "**الصَّغِيرِ**: (استعير لبياض الصبح)[3].

وإن قلت: إذا كان الصباح هو الفجر، والفجر هو البياض المعلوم، فما وجه إضافة الغرة التي هي البياض إلى ضميره، كأنه قيل: كأن بياض البياض؟

[قلت: الصباح وقت ذو بياض ولو سلم أنه البياض، لكن][4] الإضافة للبيان، أي كأن غرة هي الصباح وجه الخليفة فلا إشكال، أو المقصود بالصباح وقته، وظهور وقته حضوره، فالإضافة لامية، أو المقصود بـ"الصباح" أول النهار بعد الفجر، و"غرته" أوله وهو الفجر أول ما يأتي، فالإضافية أيضًا لامية، أو المراد بالصباح مجموع بياض وسواد، لأنه لا يخلو عن أجزاء سواد، فالبياض فيه بمنزلة البياض في وجه الفرس، فالإضافية لامية أيضًا.

(**وجْهُ الخَلِيفَةِ**): "**المَأْمُونُ**" حالة كونه يمتدح، وهذا معنى قوله: (**حِينَ يُمْتَدَحُ**): و"تاء" الخليفة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، لا للتأنيث فهو مذكر، وأما تأنيث غير واحد من الفقهاء الماضين، وتقليد جهال العصر [البلدية][5] لهم فغفلة وجهل للأمر. نعم ورد أقل قليل مؤنثا، بحيث نصوا جميعًا أنه غير مقيس، فيقال: "هذا خليفة" و"جاء خليفة" والخليفة القول قوله، [بالتذكير في الكل، وإنما يؤنث إذا أريد به مؤنث][6]. والله أعلم.

وضمير "يُمتدحُ" للخليفة أو للوجه، و"يُمتدح" بضم الياء وفتح الدال "يفتعل" من المدح، أي يكثر في مدحه ويبالغ فيه، فالافتعال للتكثير والمبالغة، كـ:"اكتسب"، أي: "بالغ في الكسب واضطرب فيه"، ويجوز أن يكون "يمتدح" "يفتعل" من المدح على معنى "يمدح"، فالافتعال لموافقة المجرد وهو مبني للمفعول.

1- المأمون: عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، الخليفة العباسي السابع، ولد العام: 170هـ، من أم فارسية تدعى "مراجل"، عاش في بيت الخلافة، فقرأ العلم والأدب والأخبار. تولى الخلافة بعد مقتل أخيه الأمين في معركة بينهما، شهد عصره ازدهارا وتطورا كبيرين على جميع الأصعدة. توفي سنة: 218هـ. سير أعلام النبلاء: 273/10.

2- المطول على التلخيص، ص: 547.

3- المختصر على التلخيص، ج2، ص: 38.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**حَيْثُ شَبَّهَ**) هو، أي القائل أو الشاعر أو "**مُحَمَّد بنُ وُهَيْبٍ**"، أو "**ابنُ نُمَيْرٍ**" على ما مر، أو "شُبِهَ" بالبناء للمفعول، بالنصب على بناء شبه للفاعل، وبالرفع على بنائه للمفعول [وعلى البناء له أسقط التاء من "شبه"، لأن النائب ولو مؤنثًا لكنه ظاهر مجازي التأنيث][1].

(**الصَّبَاحَ [بِوَجْهِ الخَلِيفَةِ]**[2]): و"حيث" متعلق بقوله: "أو بمحذوف وجوبًا حال من "ها" قوله: المضاف إليها، القول الصالح للعمل في الحال لكونه مصدرًا.

[(وكلام "الشارح" كما قال "**الغُنَيْمِي**" ظاهر في أن المشبه نفس الغرة[3]، وهو أولى مما اقتضاه كلام "**التَّفْتَازَانِي**" في "**مُخْتَصَرِهِ**" و"**مُطَوَّلِهِ**"من أنه "الصباح".

قال "**حَفِيدُهُ**": "قوله:"كأن غرته" إضافة الغرة إلى البياض، أي بياض الصبح من إضافة الصفة إلى الموصوف، لكن الوصف للمبالغة على طريقة "رجل عدل"، فإن ذا البياض مشبه بالوجه". كذا "**لِلْغُنَيْمِي**".

قال "**الصَّبَانُ**": "ما صنعه "**السَّعْدُ**" أنسب لاجتماع طرفي التشبيه في كون كل ذا لون، وعلى ما صنعه الشارح المشبه لون والمشبه به ذو لون، ولا أنسبية بينهما)**]** [4].

بيانه أن المشبه الغرة وهي البياض والبياض لون، والمشبه به وجه الخليفة وليس لونًا، إذ ليس هو نفس البياض، ولكن متصف به، وأما "الصباح" فوقت ذو لون كالوجه الذي هو ذو لون.

قلت: ونص كلام "**السَّعْدِ**" [في "**الصَّغِيرِ**"][5] مع "**الخَطِيبِ**" هكذا -مع بعض إيضاح مني- : (وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به، وهو قربان أحدهما وهو الكثير إيهام أنه المشبه به إدعاء وهو وجه الخليفة في مثال [البيت][6] أتم من المشبه أي المشبه إدعاءً[7]، وهو الصباح في المثال في وجه الشبه وهو البياض في المثال، مع أنه ليس كذلك في الحقيقة، وذلك في التشبيه المقلوب الذي يجعل فيه الناقص[وهو وجه الخليفة في المثال][8] مشبها به، قصدًا إلى ادعاء أنه أكمل، كقوله: "**وَبَدَا الصَبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ**"، هي أي الغرة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح، "**وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ**" فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح، [في الوضوح والضياء][9] أي حيث جعل الصباح فرعًا ووجه الخليفة أصلا.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- لعله من حاشيته على شرح العصام على السمرقندية. ولم أقف عليه.

4- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 103.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7- ورد في الأصل: "ادعاءا"، والصواب ما أثبتناه.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

9- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وفي قوله: "يمتدح"، دلالة على أن اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم، حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح)[1] انتهى. ومثل ذلك مع زيادة قليلة في "**المُطَوَّلِ**"، وتلك الزيادة قد مرت.

قوله: "هي بياض"، قال "**الغِيَّاثُ**": (في جعل الغرة التي هي البياض مشبهًا بوجه الخليفة أيضًا مبالغة لا تخفى)[2]، فأفاد كلامه جواز كون المشبه الصباح، وكونه الغرة أيضًا.

وقوله: "أتم من الصباح"، قال "**الغِيَّاُث**": (لو قال: من غرة الصباح، لكان أنسب، وهو ظاهر)[3].

قال شارح "**شَوَاهِدِ الصَّغِيرِ**": (والشاهد في البيت أي إيهام أن المشبه به أتم)، وحكى **[(200/ظ)]** كلام "**السَّعْدِ**" في "**الصَّغِيرِ**".

وقول "**السَّعْدِ**": "وفي قوله: حين يمتدح، دلالة على اتصاف...الخ"، يدل على أن "يَمتدِحُ"، [هو][4] بفتح الياء وكسرِ الدال بالبناء للفاعل، أي يستمع للمدح واستماعه إليه وقبوله إياه، طلب له.

والضرب الثاني[5]: بيان الاهتمام بالمشبه به، بأن يكون الغرض بيان كون المشبه به أهم عند المتكلم، وهذا الضرب قليل بالنسبة إلى الأول، كما يفهم من عبارة "**المِفْتَاحِ**" و"**السَّيِّدِ**" في شرحه[6]، ومقصود "الشارح" الأول.

ومثال الثاني: أن يشبه الجائع الوجه الذي هو كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف، لاهتمامه بشأن الرغيف، ويسمى إظهار المطلوب، ولا يحسن المصير إليه إلا في مقام الطمع في تسهيله، وإن أريد الجمع بين أمرين في شيئين من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصًا والآخر زائدًا، سواءً وجدت الزيادة والنقصان أو لم يوجدا، فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه، ليكون كل واحد من الشيئين مشبهًا ومشبهًا به احترازًا من ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه من غير مرجح، لأن السابق في الذهن ترجيح المشبه به، والغرض هنا التساوي، فحكم بالتشابه حتى يكون كلا مشبها ومشبهًا به، كقوله[7]:

1- مفتاح العلوم، ص: 343. و المختصر على التلخيص، ج2، ص: 38.

2- حاشية الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، الورقة: 180.

3- المصدر نفسه، ص: 180.

4- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

5- وهو من قول الخطيب: (والغرض من التشبيه أن يعود إلى المشبه...، وقد يعود إلى المشبه به، وهو ضربان: أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه، وذلك في التشبيه المقلوب كقوله: وبدا الصباح كأن غرته (البيت)، والثاني: بيان الاهتمام كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف، ويسمى هدا إظهار المطلوب). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 67.

6- ينظر: حاشية السيد على المطول، ص: 344-345.

7- هذا البيت والذي بعده، من بحر" الطويل"، وهما للشاعر أبي إسحاق الصابي،. وهو إبراهيم بن هلال بن إبراهيم بن زهرون بن حبون الحراني البغدادي، ولد في بغداد سنة: 313هـ. تلقى الآداب والفنون حتى أصبح كاتبا وشاعرًا، من مؤلفاته: "أخبار النحاة"، "أخبار الوزراء"، "ديوان الرسائل"، وديوان شعر. توفي العام: 384م. ينظر: كشف الظنون: 07/5. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبي منصور الثعالبي، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، لبنان،ج2، ص: 301-305.

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَ مُـدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ

فإنه لما اعتقد التساوي بين الدمع والمدامة أي "الخمر"، ترك التشبيه المفضي إلى الترجيح إلى التشابه حتى قال:

فَوَاللهِ مَـا أَدْرِي أَبِالْخَمْرِ أَسْـبَلَتْ جُفُونِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ ؟ [1]

و"باء""بالخمر"، زائدة على ما في "**الأساس**" من تأدية الإسبال بنفسه، يقال: "أسبلت أنا عبرة"، أي: صببتها، وأكثر كتب اللغة يعدونه بالباء فهي للتعدية، وإذا ثبت ما ذكرته عن "**الأساس**"، فلا وجه لنسبة "**السَّعْدِ**" القول بالزيادة إلى التوهم[2].

نعم، عدم القول بالزيادة لإمكانه، كما في أكثر كتب اللغة أولى، اللهم إلا إن يقال: "إنما نسبه للتوهم من حيث أن المرجوح عند البلغاء كالوجه الذي لا يجوز، ويفهم من قولي "فالأحسن ترك التشبيه إلى التشابه"، أن عدم الترك جائز أيضًا حسن، وهو كذلك لغرض، لأن الشيئين وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم لكن جائز أن يُجعل أحدهما مشبها به والآخر مشبهًا لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب، كزيادة الاهتمام وكون الكلام فيه، تقول: "بدت غرة الفرس كالصبح" في الأصل، وتقول: "بدا الصبح كغرة الفرس" في التشبيه المقلوب الذي في غير الزيادة في المشبه، وذلك إذا أريد [بالتشبيه][3] ظهور منير في مظلم أكثر منه، وهو ظهور بياض قليل في سواد كثير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ[4]، إذ لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصباح لأجل المبالغة في الضياء، لا لأجل وقوع منير في مظلم، لوجب جعل الغرة مشبهًا والصبح مشبهًا به) [5]. قاله "**السَّعْدُ**".

قال "**السَّيِّدُ**": (فإن قلت: إذا أريد شيء من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكره، بل جاز عكسه، لكونه أقوى في الزيادة. قلت: أراد أنه يجب التشبيه بينهما، ولا يجوز تذكر التشابه، فضلا عن كونه أحسن فلا يكون مما نحن فيه، وإنما اقتصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لأنه الأصل، وإذ عكس فقد ترك الأصل لزيادة المبالغة)[6] انتهى.

(**كَذَلِكَ**): تأكيد لفظي لقوله: "كما يجعل"، لأن المعنى: "يستعار اسم...الخ"، "كما يجعل المشبه...الخ"، والإشارة إلى الجعل في قوله: "يجعل".

1- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر،ج2، ص: 303. والمختار من رسائل أبي إسحاق إبراهيم ابن زهرون الصايبي، تنقيح وتعليق: شكيب أرسلان، الدار التقدمية، لبنان،ط1، 2010م، ص: 19.

2- وهو من قول السعد: (يقال أسبل الدمع والمطر إذا هطل، وأسبلتِ السماء، فالباء في "بالخمر" للتعدية، وليست بزائدة على ما توهم). المطول على التلخيص، ص: 547.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- ورد في الأصل: "التلؤلؤ" والصواب ما أثبتناه.

5- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 78. وص: 547.

6- الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص: 346.

وإن قلت: التوكيد هذا غير لفظي بل معنوي، وإلا فأين لفظ "كالجعل" من لفظ "كذلك" ؟

قلت: هو كذلك لفظي، لأن كذلك معبر به عن قولك: "كالجعل"، بخلاف "كلهم" في قولك: "جاؤوا كلهم"، فإنه غير معبر به عن "الواو"، بل يجيء به لغير ذلك، كما يقال في: "هو" و"إياك"، و"أنا" في نحو: "ضربته هو"، و"ضربتك إياك"، و"جئت أنا"، إنها تأكيدات لفظيات، نعم قد عد بعضهم ذلك معنويًا. فانظر "**حَاشِيَتِي عَلَى القَطْرِ وَشَرْحِهِ**".

(**يُسْتَعَارُ**): بناءً على التشبيه المقلوب.

(**اسْمُ المُشَبَّهِ**): الأصلي (**لِلْمُشَبَّهِ بِهِ**) الأصلي، (**فَتَكُونُ غَايَةً المُبَالَغَةِ فِي كَمَالِ المُشَبَّهِ**): دون المشبه به، (**فِي وَجْهِ الشَّبَهِ**): كالبياض في البيت المذكور، إذ فضل وجهَ الخليفة على غرة الصبح في البياض حتى صار هو المشبه به والعادة تقتضي تشبيه الوجه بالغرة. والله أعلم.

(**كَمَا فِي**): أنشبت ("**أَظْفَارُ المَنِيَّةِ**"): أي الموت بفلان، والفاء في قوله: (**فَالمُرَادُ**) للتفريع، أو للتعليل.

(**بِـ"المَنِيَّةِ"**): في المثال (**السَّبُعُ**): الحقيقي الفرضي، (**وَيُجْعَلُ الكَلَامُ**): أي مجموع الكلام وهو قولنا:"نشبت أظفار المنية بفلان" (**حِينَئِذٍ**) أي حين إذا أريد بالمنية السبع (**كِنَايَةً**):[بالمعنى][1] المصطلح عليه، وهي التي تقدمَ الكلام عليها في الفريدة الأولى من العقد الأول، التي قالوا إنها أبلغ من المجاز، وإنما جعل الكلام كناية ليكون صادقًا، إذ السبع الحقيقي لم ينشب أظفاره بفلان في الواقع، والقرينة على هذه الكناية كما مر حالية، وهي عدم وجود السبع الحقيقي عند فلان وقت التكلم بهذا الكلام أو في وقت مضى، تكلم المتكلم بذلك الكلام في شأنه، وقرينة الاستعارة "الأظفار" المضافة للمنية، أو إضافتها إليها.

(**عَنْ تَحَقُّقِ المَوْتِ**): في المستقبل، لا في الماضي ولا في الحال، بل في المستقبل، لا مطلقًا بل من حيث المرض الموجود مثلًا، لأن ذلك الكلام يقال في حال شدة مرضه مثلا، واليأس منه، كما "**لِلْحَفِيدِ**" و"**الزِّيبَارِي**" و"**الدُّلَجِي**"[2].

وفي نسخة: "عن تحقيق الموت"، أي جعله حقا، أي اعتقادًا وقوعه جزمًا (**بلا ريبة**): أي بلا شك يعتري، وإذا كان المراد بـ"المنية""السبع"، وكان الكلام كناية عن تحقق الموت بلا ريبة.

(**فَنَشِبَت**): بتشديد الشين بدليل كون الأظفار مفعولا به له، وأما "نشبَ" بالخفة فغير متعد، وإنما يتعدى **[(201/و)]** "أنشبت" المبدو بالهمزة، و"نشبت" بالتشديد، وأما "نشَبَ" الخفيف المتعدي فمعناه "لزم"، وليس مرادًا في المثال، ويجوز أن يقرأ "نشبت" في كلام "الشارح" خفيفًا، فيرفع "أظفار" على البدلية الاشتمالية من "المنية"، إن اعتبرت غير جزء منها، وعلى البدلية البعضية إن اعتبرت بعضًا منها.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 123، ومخطوط: حاشية الزيباري على شرح عصام للاستعارات، حسن بن محمد الزيباري، (ضمن مجموع). مكتبة جامعة الملك سعود-قسم المخطوطات- ص: 50. و مخطوط: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 74.

(**المَنِيَّةُ أَظْفَارَهَا بِفُلَانٍ**):[أي في فلان][1] (**بِمَعْنَى**): قوله"بمعنى"، متعلق بمحذوف وجوبًا، أي كائن مثلا بمعنى، أو جوازًا، أي ملتبس بمعنى أو مفسر بمعنى [خبر لقوله: "نشبت المنية أظفارها بفلان"، لأنه اسم حكاية، كما أن كناية الآتي حال من قوله: "نشبت السبع أظفارها به"، لأنه اسم حكاية][2]، (**نَشَبَ السَّبُعُ أَظْفَارَهُ**): بتشديد الشين ونصب الأظفار أو بالخفة ورفع الأظفار على ما مر (**به**): أي فيه [أي في فلان][3]: (**كِنَايَة عَنْ مَوْتِهِ**): أي موت فلان، (**لَا مَحَالَةَ**): بفتح الميم، أي لابد.

(**وَحِينَئِذٍ**): أي وحين إذ كان المراد بالمنية السبع، وكان "نشبت المنية أظفارها بفلان" بمعنى: نشب السبع أظفاره به، والحين متعلق بمحذوف، أي أقول حينئذ، أو اعلم حينئذ، أو نحو ذلك، أو بتجوز "محذوفًا مع لا" مدلولا عليهما، بقوله "لا تجوز"، أي لا تجوز حينئذ لا تجوزه، و انظر باب التوكيد من "**حَاشِيَّتِي عَلَى القَطْرِ وَشَرْحِهِ**".

(**لا تَجَوُّزَ في إضَافَةِ "الأَظْفَارِ" لِلْمَنِيَّةِ**): أي لا تجوز في إثبات الأظفار للمنية، لأن المراد بها على هذا "السبع" كما ذكره "الشارح" لأن السبع شبه بها، واستعير اسم "المنية" له على ما هو المفروض من أن التشبيه مقلوب، فمعنى "المنية" "السبع" الحقيقي، بل ولا مجاز لغوي في "الأظفار"، فالتعبير الأشمل أن يقول:"لا تجوز في الأظفار، ولا في إضافتها للمنية"، أي لا مجاز لغوي فيها [كما يقول "**السَّكَاكِي**"][4]، لأن "الأظفار" على أصلها وحقيقتها، ولا عقلي كما يقول القوم، لأن المراد بـ"المنية" على هذا هو "السبع" الحقيقي كما مر غير مرة لا الادعائي، فلا يكون إثبات "الأظفار" للمنية مجازًا في الإسناد فضلا عن أن يقال مجاز عقلي لأن إثباتها للمنية إثبات للسبع، لما علمت أن المنية حينئذ السبع.

فلا يرد على "الشارح" ما أورده المصنف على "**السَّكَاكِي**"، قال "**الحَفِيدُ**": (قوله: "وحينئذ لا تجوز في إضافة الأظفار...الخ"، بل لا تجوز في الأظفار لغة)[5].

قال "**الزِّيبَارِي**": (كان الأولى أن يقول -أي "الشارح" -:"لا تجوز في الأظفار"، ولا في إضافتها للمنية، ليكون الأول نفيا لمذهب "**السَّكَاكِي**"، والثاني نفيًا لمذهب السلف)[6].

قال "**الصَّبَّانُ**": (ولا يخفى أنه حيث لا تجوز في الأظفار ولا في إضافتها للمنية، لم يكن لتسميتها استعارة تخييلية وجه، فإن كان الشارح يوافق على التسمية ورد عليه ذلك، وإلا فلا)[7] انتهى.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 123.

6- مخطوط: حاشية الزيباري على شرح عصام للاستعارات، ص: 50-51.

7- حاشية الصبان، المصدر السابق، ص: 104.

قال "**الحَفِيدُ**" – عقب كلامه المذكور آنفًا–: (نعم لا يظهر حينئذٍ وجه تسميتها، أو وجه تسمية قرينتها، أي المكنية استعارة تخييلية، اللهم إلا أن لا يسميها "الشارح" بهذا الاسم)[1] انتهى.

وفي بعض النسخ: "لا تجوز في إضافة الأظفار إلى المنية"[2]، والمقصود بالإضافة الإسناد، أي النسبة والإثبات، لا النحوية ولو اتفقت، إذ كان "أظفار" مضافًا و"المنية" مضافا إليه، ولو اتحدتا معنى، أو كادتا، ويجوز أن يكون المقصود النحوية باعتبار معناها اللغوي.

(**وَلَا إِشْكَالَ فِي جَعْلِ**)نا لـ (**المَنِيَةِ اسْتِعَارَةً**): كما ورد على "**السَّكَاكِي**"، لأن المراد بالمنية السبع الحقيقي لا الادعائي، على ما قاله "الشارح":[فلفظة][3] "المنية" مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة على طريق الاستعارة التصريحية.

(**وَوَجْهُ تَسْمِيَّتِهَا**): أي المنية: (**اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ**) [أو مكنية أو مكنيًا عنها][4](**فِي غَايَةِ الوُضُوحِ**): أما كونها استعارة فلكونها كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة، وأما كونها بالكناية أو مكنية أو مكنيًا عنها فلِما فيها من الكناية بالمعنى المصطلح عليه، إذ جعل الكلام كناية بالمعنى الاصطلاحي دون اللغوي، كما أن الاستعارة بالمعنى الاصطلاحي لا اللغوي أيضًا، فذلك غاية في الوضوح، والكناية على المذاهب الثلاثة لغوية لا اصطلاحية.

وأما على ما ذكر "الشارح" فاصطلاحية على ما مر، لأنه أريد بالكلام الذي هو "نشبت المنية أظفارها" لازم معناه، و هو "موت فلان لا محالة"، فالكناية في كلامه في غاية الوضوح بخلافها على كلام القوم، فليست في غايته.

قال "**الدُّلجِي**" – ولله دره –: (وقد يناقش في هذا التحقيق الذي ذكره "الشارح" بأن "الأظفار" إذا كان لا تجوز فيها لغة ولا عقلا، على ما قاله من التشبيه المقلوب، وأن لفظة "المنية" مستعارة "للسبع"، فتكون "الأظفار" مستعملة في حقيقتها، فكيف تكون استعارة تخييلية، فتسميتها بذلك خروج عن كلام القوم وعن كلام "**السَّكَاكِي**".

فإن قلت: "الشارح" يسميها هكذا.

قلنا: إنه لا وجه له ومخالف لكلامهم، والمخالفة إنما تكون لوجه وجيهٍ، وأيضًا التشبيه المقلوب لا يصار إليه بالتشهي، بل إنما يصار إليه إذا كان المعنى مساعدًا عليه، وليس المراد هنا في: "نشبت المنية...الخ" السبع الحقيقي، بل المعنى أن المنية الشبيهة بالسبع في اغتيال النفوس نشبت...الخ، فحمل "المنية" هنا على حقيقة السبع حمل للكلام على خلاف مراد قائله، لأن الكلام إنما يشرح بالمعنى الذي أراده قائله، كما في قول الشاعر:

1– المصدر نفسه، ص: 123.

2– ومنها النسخة التي المعتمدة في التحقيق. شرح العصام على السمرقندية، ص: 82.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وَبَدَا الصَّبَاحُ .... [1]

(**البَيْتُ**) ، لأن غرض الشاعر المبالغة في مدح الخليفة، فالحمل عليه أي على التشبيه المقلوب موافق لعبارة قائله، ولغرضه بخلاف نشبت المنية...الخ، مع أنه لا يصح المبنى عليه إلا بجعل الكلام من باب الكناية، فهو حمل محوج إلى الجمع بين الاستعارة والكناية، مع أن لازم الكناية جواز إرادة[2] الملزوم، ولازم الاستعارة عدم جواز إرادته، وتنافي اللوازم يوجب تنافي الملزومات مع أن المختار في مثل هذه الكناية أنها مجاز، لوجود القرينة المانعة عن إرادة الملزوم، فتسميتها كناية مخالف لمختاره، وأيضًا يلزم على كلام "الشارح" اشتباه المصرحة بالمكنية، فلا يبقى بينهما فرق في اللفظ في مثل هذه الصورة التي تنفرد فيها إحداها عن الأخرى والمكنية.**[(201/ظ)]** يذكر فيها لفظ المشبه، والمصرحة يذكر فيها لفظ المشبه به)[3] انتهى.

وقال "**الشِّيرَانْسِي**": (لا يخفى أن الظاهر من سوق كلامهم أن تكون الكناية في نفس الاستعارة وما هو المستعار، لا في مجموع الكلام، والكناية بذلك الوجه غير متحققة في التحقيق الرابع، لكن لا يخفى على من أنصف أنه لا يجب لصحة التسمية أن تكون الكناية بذلك الوجه، ثم إن التحقيق المذكور في مجرد الكناية دون الاستعارة يجري في مذهب السلف، وقد أشرنا إليه فيما سبق، وكذا يجري في مذهب "**الخَطِيبِ**)[4] انتهى.

1– البيت من بحر "الكامل"، وهو لمحمد بن وهيب الحميري، و قد سبق ترجمته.

2– تكرار كلمة: "إرادة" في الأصل، ولعله سهو من الناسخ.

3– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 74–75.

4– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 28 (و) (ظ).

خَاتِمَـــــــــة:

قال "**السَّعْدُ**" و"**الخَطِيبُ**": (ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية، لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يخص المشبه به، وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه، ليخيل للسامع عند إضافته ذلك الأمر للمشبه أن المشبه من جنس المشبه به)[1].انتهى بإيضاح.

قلت: ذكر "**السَّعْدُ**" بعد ذلك أيضًا ما مر منه في آخر فصل عقده "**الخَطِيبُ**" للمكنية، ولكن الأنسب لقوله: "إن ذلك الأمر على ضربين ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، وما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به، ولقول "**الخَطِيبِ**": "فأثبت لها"[2]، أي للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك فيه بدونها. و قوله: "فأثبت لها اللسان الذي به قوامها"، فيه أن يقول: "و به كمال وجه الشبه أو قوامه فيه"، وأيضًا القول بقوام المشبه به في الشبه لا يخلو عن بعد".

قال "**الجَرْبِي**": (ولا توجد الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ليستا بمجاز لغوي، لأنه لفظ بخلافهما على ما "**لِلْخَطِيبِ**" لأنهما التشبيه والإثبات، مع أن أكثر السلف من أرباب البيان جعلوهما من أقسامه، وجعلوا المجاز اللغوي لفظًا،[وكذا][3] يفهم من كلام "**الخَطِيبِ**" أن المشبه والأمر المذكور حقيقة، لأنهما كلمتان مستعملتان فيما وضعتا مع جعله الاستعارة مجازًا). انتهى ملخصًا.

ومثال ذلك الأمر مختص بالمشبه به المضاف للمشبه، الذي لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، قوله:

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَـــا .....

فإنه شبه "المنية" بـ"السبع" في إهلاك النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ولا رقة لمرحوم، ولا رحمة على ذي فضيلة، فأثبت للمنية الأظفار الذي لا يكمن وجه الشبه الذي هو الإهلاك [في المشبه به الذي هو "السبع"][4] بدونها تحقيقًا للمبالغة في التشبيه مع أنه ليس للمنية أمر ثابت حسا أو عقلا أجري عليه اسم "الأظفار"، فتشبيه المنية بالسبع استعارة مكنية على مذهب "**الخَطِيبِ**"، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية، ومثال ذلك الأمر المختص بالمشبه به المضاف للمشبه الذي لا يكون قوام وجه الشبه في المشبه به إلا به، قوله:

..... فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ [5]

1– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص:79. والمطول على التلخيص، ص: 606.

2– من قول الخطيب: (وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية كما في قول الهذلي: –وإذا المنية أنشبت– (البيت)، شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاعٍ وضرار، فأثبت لها "الأظفار" الذي لا يكمل ذلك فيه بدونها). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 79.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– البيت من بحر"الطويل"، وتمامه:

ولَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِكَ مُفْصِحًا فَلِـسَانُ حَالِي بِالشِـكَايَةِ أَنْطَقُ

وهو لمحمد بن عبد الله العتبي"، أو"لأبي النظر بن عبد الجبار" في: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، ج4، ص: 404.

فإنه شبه الحالَ بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود، فهذا التشبيه على مذهب "**الخطيب**" المقصود استعارة مكنية، وأثبت للحال اللسان، الذي به قوام الدلالة في الإنسان، وهذا الإثبات استعارة تخييلية، كذا "**لِلْخَطِيبِ**" تصريحًا واقتضاءً[1]، ولكن ناقشه "**حَفِيدُ السَّعْدِ**" في جعل اللسان قوام الدلالة في الإنسان [المتكلم][2]، بأن الدلالة فيه مقصودة بالإشارة، قال: (نعم الإنسان المتكلم لا يوجد بدون اللسان)[3] انتهى.

وكلام "**الخَطِيبِ**" كما ترى مفهم كما مر أن كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في موضعها، وأن لا مجاز لغوي في الكلام [بل إسنادي، وهو العقلي][4]، وأن المكنية و التخييلية فعلان للمتكلم، إذ فسر المكنية بالتشبيه و التخييلية بالإثبات، والفعلان المذكوران متلازمان لوجوب كون المكنية قرينتها التخييلية.

ولا يقال: لا ملازمة بينهما لجواز: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانًا"، إذ فيه إثبات الأظفار للمنية وحده وهو التخييلية، والتشبيه المضمر غير موجود وهو المكنية للتصريح بالتشبيه، لأنا نقول ذلك ترشيح للتشبيه، وترشيح التشبيه هو ذكر ما يلائم المشبه به، وترشيح المجاز اللغوي ذكر ما يلائم المعنى الحقيقي، وقد يكون الترشيح للمجاز العقلي، وذكر ما يلائم ما هو له، كقوله: "وإذا المنية أنشبت...الخ"، فإن إثبات "الأظفار" مجاز عقلي، وذكر "الإنشاب" ترشيح له على مذهب "**الخَطِيبِ**"، ويجوز كونه ترشيحًا للمكنية.

وأما الاقتران بالمشبه به فإنما هو في ترشيح الاستعارة، والاستعارة بالمعنى المصدري هو إطلاق لفظ المشبه به على المشبه، فتفسير السلف [في بعض العبارات][5] في المكنية بأن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه، تسامح.

ومما رشح فيه المجاز قوله ﷺ: ((**أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا**))[6]، أي نعمة، فقد استعمل "اليد" وأراد النعمة مجازًا، ورشح هذا المجاز بذكر ملائم "اليد" الحقيقي وهو الطول، ومثل قوله: "فلسان حال...الخ"، قوله:

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ وَعُــرِيَ أَفْــرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِــلُهْ [7]

1– ورد في الأصل: "اقتضاءا"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 110.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى

6– الحديث روته أمنا عائشة رضي الله عنها: (أن بعض أزواج النبي ﷺ قلن للنبي ﷺ : أينا أسرع بك لحوقًا ؟ قال: أَطْوَلُكُنَ يَدًا. فأخذوا قصبةً يذرعونها. فكانت سَوْدَةُ أطولهن يدًا، فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة، وكانت أسرعَنَا لحوقا به، وكانت تحب الصدقة). صحيح البخاري(1420)، ص: 345. وفي صحيح مسلم: (أسرَعُكُنَ لَحَاقًا بِي، أطوَلُكُنَ يَدًا). صحيح مسلم (2452) –باب من فضائل زينب رضي الله عنها– ص: 1147.

7– البيت من بحر"الطويل"، وهو للشاعر "زهير بن أبي سلمى". ديوان زهير بن أبي سلمى، ص: 88.

وهذا البيت يحتمل كون تخييلية تحقيقية، وهو التي سماها "**السّكَّاكِي**" المحتملة للتحقيق و التخييل، وعند حملها على التحقيق تنتفي المكنية.

أراد الشاعر أن يبين ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والغي وإعراض عن معاودة ذلك الذي كان يرتكبه، فبطلت آلات ذلك الذي يرتكبه، فيشبه الصبا بجهة من جهات السير كالحج والتجارة، قضى من تلك الجهة وطره، فأهملت آلاته بسبب الإعراض عنه، ووجه الشبه الاشتغال التام بركوب المسالك الصعبة فيه مع عدم مبالاة بمهلكة، وعدم احتراز عن معركة، وهذا تشبيه مضمر فهو مكنية، فأثبت "للصبا" بعض ما يخص تلك الجهة وهو الأفراس والرواحل الموقع عليها التعرية التي بها قوام جهة المسير والسفر، فهذا الإثبات تخييلية والصبا هو المشبه، وجهة المسير والسفر هي المشبه به، و"الصِبا" هذا بالكسر والقصر بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة، أو حالة الإنسان عند الميل إلى الهوى،**[(202/و)]** وهو الأنسب، ويمكن حمله على ما يمال إليه ويرتكب من الجرائم والشهوات، وليس "للصبا" أمر ثابت حسًا أو عقلا أجري عليه اسم الأفراس والرواحل، إلا أنه لما شبه الصبا بالجهة المذكورة، ولا بد لها من الأفراس والرواحل توهم للصبا شيئًا يشبه الأفراس والرواحل، وأطلق اسمها على ذلك الشيء.

وأما "الصَبَاء" بالفتحِ والمدِ فاللعب مع الصبيان، ويحتمل أن يريد الشاعر بالأفراس والرواحل الدواعي الحاملات للنفوس على الفعل والترك، وشهواتها والقوة الحاملة لها على استيفاء اللذات أو الأسباب التي قلما[1] تجتمع في إتباع الغي، إلا أوان الصبا كالمال والأعوان، فتكون استعارة الأفراس والرواحل استعارة تحقيقية لتحقق معناها عقلا إذا أريد بالأفراس والرواحل الدواعي، لأنها أمر معقول، وحسًا إذ أريد بها أسباب إتباع الغي من المال والأعوان.

وعلى ذلك الاحتمال يكون "الصبا" بمعنى الكون صبيًا، أي صغيرًا، أو أجاز "**حَفِيدُ السَّعْدِ**" حمله على معنى واحد وهو الاحتمالين، ومعنى "صحا": سلا عن كذا، تركه ونسيه بعد الذكر [والعشق][2]، وعدم الترك مجاز بالاستعارة، والتبعية من الصحو الذي هو خلاف السكر، و"أقصر عن الشيء": أقلع عنه، أي تركه وامتنع عنه، أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله، قيل: هذا معنى مجازي للإقصار، فإن المذكور في "**الصِّحَاحِ**" وغيره أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار.

قال في "**الصِّحَاحِ**": (وأقصرت عنه، أي: كففت ونزعت من القدرة عليه، فإن عجزت عنه قلت: قصرت بلا ألف)[3].

1- ورد في الأصل: " قل ما"، والصواب ما أثبتناه.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- معجم الصحاح (قصر)، ص: 795.

قال "**حَفِيدُ السَّعْدِ**": (لا يقال اعتبار القلب في قوله: "وأقصر باطله" لازمٌ، لأنه ذكر في كتب اللغة، يقال: "أقصر عن الأمر"، إذا امتنع عنه وهو قادر عليه، لأنا نقول: ذكر صاحب "**الأَسَاسِ**": ومن **المَجَازِ**: "أقصر المطر"، إذ امتنع، من أن في إسناد المذكور إلى الباطل بدون اعتبار القلب إشعار إلى شغله به، لا عن اختيار)[1].

[ولفظة][2] المنية بمعنى الموت، مأخوذة من مُنِي الشيءُ، أيْ قُدِرَ، سمي به الموت، لأنه مقدر.

هذا، وقد تقدم أن المفرد لا يوصف بالبلاغة، وقيل: يوصف.

قال "**الشَّنْوَانِي**": (قلت: قد تقرر عند أهل المعاني أن البلاغة تكون صفة الكلام والمتكلم، ولا تكون صفة المفرد، لكن قال بعض المتأخرين: ليس بمسلم في نفس الأمر، بل تكون صفة لمفردات الكلام، إذ كل واحد من مفردات الكلام مطابق لمقتضى الحال، كما أنه أي الكلام مطابق له، ألا ترى أن إيراد المسند إليه معرفة في مقام التعريف بلاغةٌ، في نحو: "زيد قائم"، كما أن إيراد المسند نكرة في مقام التنكير بلاغة أيضًا، ومعلوم عندك بالضرورة أن كل واحد من: "زيد"و"قائم"، ليس بكلام أصلا، وإلا لانقلب المفرد مركبا تامًا وهو باطل بالضرورة، ولا شك أيضًا أن إيراد "دابة" نكرة، في قوله تعالى: ﴿**مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾[3]، تطبيق لمقتضى المقام والحال، كما أنه مطابق له.

فإن قلت: فماذا تقول في كلامهم وتصريحهم ؟

قلت: يؤول كلامهم بوجهين:

– الأول: أن المراد من الكلام في قولهم: "البلاغة مختصة بالكلام"، لا يتعدى إلى المفردات وهو مطلق المركب، سواء كان مركبًا بمعنى الكل والمجموع، أو مركبًا مع غيره ك "زيد" في: "زيد قائم"، فإنه مفرد في حد ذاته ومركب مع "قائم"، من حيث النظر إليه.

– الوجه الثاني: أن المراد بالمفردات هو المفردات اللغوية قبل وقوعها في التركيب، فإنها في حكم النعيق، ولا تتعلق بها المعاني النحوية لانتفاء مقتضاها مع قيام المانع عنها، فضلا عن أن يتعلق بها المعاني المتعلقة بالبلاغة)[4] انتهى.

هذا، وقد قال "**ابنُ السَّبْكِي**" في "**عَرُوسِ الأَفْرَاحِ**": (بقي هاهنا بحث، وهو أن الاستعارة المصرح بها قسمت إلى تحقيقية وتخييلية، ولم تقسم المكنية إلى ذلك، فما المانع من تقسيم المكنية أيضًا إلى تحقيقية: "وهي ما كان المشبه به فيها ثابتًا في الحس أو العقل"، وتخييلية: "وهي ما لم يكن ثابتًا في الحس ولا العقل"، بل الوهم، كذا ذكره بعض شراح "**المِفْتَاحِ**".

1– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 110.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– سورة النحل، الآية: 61.

4– لعله من مؤلفه: "حاشية على السمرقندية في علوم البلاغة"، ولم أقف عليه.

وقد يجاب بأن المكنية لا يكون المشبه فيها إلا تخييليًا، لأن المشبه به هو الفرد المدعى دخوله في حقيقة المشبه به، كما أن "المنية" مشبهة بالسبع الذي هو مجازي، فالمشبه "المنية" والمشبه به الذي هو مجاز السبع الذي هو متوهم، هذا على رأي "**السَّكَاكِي**" في معنى الاستعارة بالكناية، وأما على رأي "**الخَطِيبِ**"، فلا يأتي ذلك)) [1]. وسكت عن رأي الجمهور، لأن التقسيم إلى التحقيقية و التخييلية ليس في كلامهم. والله تعالى أعلم.

1- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج2، ص: 194.

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ

[فِي أَنَ المُشَبَّهَ فِي صُورَةِ الاِسْتِعَارَةِ المَكْنِيَّةِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا بِلَفْظِهِ المَوْضُوعِ لَهُ][1]

المذيل بها الفرائد الثلاث في أنه: هل يجب في صورة الاستعارة بالكناية ذكر لفظ المشبه الموضوع له تحقيقًا أم لا؟ وفي وجوب الجمع بين المصرحة والمكنية.

(**لَا شُبْهَةَ فِي أَنَ المُشَبَّهَ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ**): الملتبسة، (**بِالكِنَايَةِ**): من حيث أنها استعارة بالكناية، والمراد بصورة الاستعارة بالكناية المواد والأمثلة التي تحقق فيها الاستعارة بالكناية، وكان الأولى التعبير بـ"المادة"، بأن يقول: "في مادة الاستعارة بالكناية"، لأنه ربما توهم من لفظ الصورة أن المراد صورة بعينها، مع أن المراد الماهية، وإن أمكن أن يجاب بأن إضافة "صورة" للاستعارة للاستغراق، لما تقرر أن أقسام "ال" تكون جميعًا للإضافة.

(**لَا يَكُونُ مَذْكُورًا بِلَفْظِ المُشَبَّهِ**): **[(202/ظ)]** في التشبيه الذي هو مدار الاستعارة بالكناية، وأما في تشبيه آخر[2]، فجائز أن يكون مذكورًا بلفظ المشبه به، كما يدل عليه آخر[3] كلام "**المُصَنِّفِ**"، ووجه منع ذلك المشبه هو المشبه في صورة[4] الاستعارة بالكناية، من حيث أنها استعارة بالكناية بلفظ المشبه به، أنه لو ذكر بلفظه كان استعارة تصريحية للتصريح بالمشبه به لا استعارة بالكناية، وبالحيثية المذكورة اندفع ما يتوهم من المنافاة بين هذا الكلام وقوله: "لجواز أن يشبه شيء بأمرين ويستعمل لفظ أحدهما فيه"[5].

ووجه المنافاة أن المراد كما مر بصورة الاستعارة بالكناية المادة التي تحقق فيها الاستعارة بالكناية وصرح بأن المادة التي شبه فيها شيء بأمرين واستعمل لفظ أحدهما في ذلك الشيء وأثبت له من لوازم الآخر، كما في الآية المذكورة هي مادة الاستعارة بالكناية، مع أن المشبه مذكور بلفظ المشبه به، فتحققت المنافاة بين أول كلامه وآخره، ووجه الدفع اعتبار الحيثية المذكورة.

وحاصل الكلام أن المشبه من حيث أنه مشَبهُ الاستعارَةِ بالكناية لا يكون مذكورًا بلفظ المشبه به من حيث أنه مشبه الاستعارة المصرحة.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (وفيه بحث، إذ المفهوم من كلام المصنف هنا، ومن "**حاشيته في شَرْحِ التَّلْخِيصِ**" ومن كلام غيره في كتب الفن أن الاستعارة بالكناية تقتضي ذكر المشبه مطلقًا، سواءً كان بلفظه أو بلفظ المشبه

1– ينظر: شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 82.

2– ورد قي الأصل: "ءاخر"، والصواب ما أثبتناه.

3– ورد في الأصل: "ءاخر".

4– ورد في الأصل: "كورة"، والصواب ما أثبتناه.

5– من قول المصنف في الفريدة الرابعة من العقد الثاني: (لا شبهة في أن المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورًا بلفظه المشبه به، كما في صورة الاستعارة المصرحة، وإنما الكلام في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له، والحق عدم الوجوب، لجواز أن يشبه شيء بأمرين ويستعمل لفظ أحدهما فيه، ويثبت له من لوازم الأمر الآخر، فقد اجتمع المكنية والمصرحة، مثال قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوفِ ﴾). الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ص: 06.

به، لكن بشرط أن يكون المشبه به هناك متعدد أو واحد من ذلك المعدد متروك مرموز إليه بإثبات لوازمه للمشبه، فكيف يتأتى اعتبار الحيثية المذكورة ؟ فافهم إن كنت ذا حيثية)[1] انتهى.

(**كَمَا**): يكون المشبه (**فِي صُورَةِ**): أي مادة (**الِاسْتِعَارَةِ المُصَرَّحَةِ**): أي المصرح بها مذكورًا بلفظ المشبه به، تقول: "جاء أسد رام"، فإن المشبه وهو الرجل الشجاع مذكور باسم "السبع" الذي هو المشبه به، وذلك الاسم هو لفظة "الأسد"، وتعلم من تقريري هذا أن قوله: "كما"، راجع للمنفي، وهو قوله:"يكون"، من قوله: "لا يكون لا للنفي"، إذ ليس المراد كما لا يكون مذكورًا في صورة الاستعارة المصرحة بلفظ المشبه به، بل المراد كما يكون مذكورًا بلفظ المشبه به.

(**وَإِنَّمَا الكَلَامُ فِي وُجُوبِ ذِكْرِهِ**): أي ذكر المشبه في صورة الاستعارة بالكناية (**بِلَفْظِهِ**): أي بلفظ المشبه في صورة الاستعارة بالكناية.

(**المَوْضُوعِ**): هو أي ذلك اللفظ، (**لَهُ**): أي للمشبه في صورة الاستعارة بالكناية، والمراد بلفظه الموضوع له تحقيقًا، وتعلم مما مر – إن لم ترضع لبان جهال العصر في هذه القرى – أن "إنما" للحصر والقصر، وأن القصر من قصر الموصوف الذي هو الكلام على الصفة التي هي كونه في وجوب ذكر المشبه في صورة الاستعارة بالكناية بلفظه الموضوع له تحقيقًا قصر قلب بالنسبة لمن توهم أن الكلام في ذكر المشبه في صورة الاستعارة بالكناية بلفظ المشبه به، وقصر إفراد بالنسبة لمن توهم أن الكلام في ذلك، وفي وجوب ذكره بلفظ الموضوع له.

وقصر تعيين لمن يقطع بشيء من ذلك، ويظهر هنا الأول، بل ذكر صاحب "**دَلَائِلِ الإِعْجَازِ**" أن "إنما" و "لا" العاطفة تستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الإفراد، ولكن الصحيح استعمالهما فيه في قصر الإفراد، وفي قصر التعيين، كما بنى عليه "**الخَطِيبُ**"[2].

قال في "**دَلَائِلِ الإِعْجَازِ**": (ليس المراد بقولهم: "إن "لا" ينفي عن الثاني ما وجب للأول"، أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل، ألا ترى أن ليس معنى: "جاء زيد لا عمرو"، أنه لم يكن من "عمرو" مجيء مثلما كان من "زيد"، حتى كأنه عكسُ قولك: "جاءني زيد وعمرو"، بل المعنى أن الجائي هو "زيد" لا "عمرو"، فهو كلام تقوله مع من غلط، فزعم أن الجائي "عمرو" لا "زيد"، لا من اعتقد أنهما جائيان، وهذا المعنى قائم بعينه في "إنما".

فإذا قلت: "إنما جاء زيد"، لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع "زيد" غيره، بل تنفي المجيء الذي أثبته لزيد عن عمرو، فهو كلام مع من زعم أن الجائي "عمرو"، لا من زعم أن زيدًا وعمرو جائيان، فإن زعمت أن المعنى: "إنما جاءني من بين القوم زيد وحده"، ليكون إفرادًا فإنه تكلف، والكلام هو الأول، وبه الاعتبار إذا

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 28 (ظ).

2– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 38.

أطلق ولم يقيد بنحو "وحده"، لأنه السابق إلى الفهم)[1] انتهى. (وإنما أفادت "إنما" الحصر لتضمنها معنى "ما" النافية و"إلا")، قاله "**الخَطِيبُ**"[2].

وفي قوله: لتضمنه [معنى "ما" و"إلا"][3]، إشارة إلى أن "ما" في "إنما" ليست هي النافية، كما زعم بعض الأصوليين حتى استدل على إفادته الحصر بأن "إن" للإثبات و"ما" للنفي، ولا يجوز أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه، بل يجب أن يكونا لإثبات ما بعده ونفي ما سواه، أو على العكس، والثاني باطل بالإجماع، فتعيين الأول وهو معنى القصر، وذلك لأن "إن" لا تدخل إلا على الاسم، و"ما" النافية لا تنفي إلا ما دخلت عليه بإجماع النحاة، وأشار بلفظ "التضمن" إلى أنه ليس بمعنى "ما"، والأحق كأنهما لفظان مترادفان، إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وأن يكون الشيءُ الشيء على الإطلاق، وليس كل كلام يصلح فيه "ما"و"إلا" يصلح فيه "إنما"، كما صرح بذلك في "**دلائل الإعجاز**"، قال تعالى: ﴿**مَا مِنْ إِلَاهٍ إِلَّا إِلَاهٌ وَاحِدٌ**﴾[4]، ولا يصح: "إنما من إلاه إلاه واحد"، وتقول:"ما من أحد إلا و هو يقول كذا"، ولا يجوز:"إنما من أحد، وهو يقول كذا"، وتقول:"إنما هو درهم لا دينار"، ولا تقول:"ما هو إلا درهم لا دينار".

قيل: الموجب [للحصر][5] في "إنما" بالكسر موجود في "أنَما" بالفتح، فمن قال: موجبه تضمن معنى "ما"، وإلا قال بذلك في "أنما" بالفتح، ومن قال اجتماع حرفي التأكيد قال به فيها، ومن هنا صرح "**الزَّمَخْشَرِي**" بأن "أنما" بالفتح يفيد الحصر، ويدل على أن "إنما" بالكسر للحصر، وأنها بمعنى "ما"و"إلا".

قول المفسرين معنى: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ**﴾[6]، بنصب "الميتةَ" وبناء "حَرم" للفاعل،"ما حرم عليكم إلا الميتةَ"، فـ"إنما" كاف ومكفوف، **[(203/و)]** إذ لو كان "ما" [اسما][7] موصولًا لبقيت "إن" بلا خبر، والموصول بلا عائد، ولفسد المعنى، ومثل هذه القراءة النصية قراءة الرفع[8]، لأن "ما" فيها موصولة والعائد محذوف، و"الميتةُ" خبر إن، والقصر مستفاد من تعريف الظرفين، أي: "إن الذي حرمه الله عليكم الميتة"، و"حَرم": ومبني للفاعل، وقرئ بالرفع كذلك، و"حُرم" مبني للمفعول، فالعائد مستتر فيه، [أو "إنما" كاف ومكفوف، و"الميتة" نائب "حرم"][9].

1- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، ص: 335-336.

2- ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 38.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- سورة المائدة، الآية: 73.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6- سورة البقرة، الآية: 173. قال الزمخشري: (قرئ "حَرَمَ" على البناء للفاعل، و"حُرِمَ" على البناء للمفعول، و"حُرِمَ" بوزن كُرِمَ"). تفسير الكشاف، ص: 108.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8- أي: إنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ. برفع كلمة "الميتةُ".

9- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ويبعد في قراءة النصب جعل "ما" اسما و"الميتة" بدلا منه، وخبر "إن" مقدر بحسب المعنى، والرابط محذوف.

وذكر "**حَفِيدُ السَّعْدِ**": (أن الاستدلال بالتفسير لا يناسب الاستدلال باستعمالات العرب العرباء)[1]. ويدل على أن "إنما" للقصر، [متضمنة معنى "ما" و"إلا"][2].

(قول النحاة: إنما" لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه).كذا "**لِلْخَطِيبِ**"[3].

قيل: "إنما" يدل على وجود معنى القصر لا خصوص تضمنها معنى "ما" و"إلا".

قال "**الغَيَّاثُ**": (قلت: بل تدل على خصوص تضمنها معنى "ما"و"إلا"، فإنه ليس لنا من طرق القصر شيء يثبت به ما بعده وينفي ما سواه إلا "ما" أو نحوها و"إلا"، إذا قلت: "ما زيد إلا قائم"، فالواقع بعد مجموع "ما" و "إلا" هو قيام زيد مثبت، وما سواه منفي ولا يحصل مثل ذلك شيء من طرق الحصر، لأنه لا يصدف في"لا"، في نحو: "زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ"، أنها لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه. وهكذا.

ولا يبعد أن يقال: كما أنه لا ضرورة في العدول عن لفظ من لا ضرورة إلى القول بأن "يقوم" في: "إنما يقوم" إما فعل لغير الغائب، مع إجماع النحاة على أن "الياء" للغائب على مفرد المؤنث غير مفرد المؤنث ومثناه، ولا إلى القول بأنه مسند إلى المستثنى منه في المعنى، لما فيه من مخالفة الظاهر)[4].

ويدل على أن "إنما" للحصر ك "ما" و"إلا" صحة انفصال الضمير معه نحو: "إنما يقوم أنا"، والانفصال لا يجوز غالبًا إلا عند تعذر الاتصال، ولا تعذر في المثال إلا بأن يكون المعنى "ما يقوم إلا أنا"، فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض.

(قال في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**": إذا أريد حصر الفعل في الفاعل المضمر احتمل أن يجب الانفصال نظرًا إلى أن الفصل المقدر كالمحقق، وحينئذ تكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل ألا يجب، بل يجوز الانفصال نظرًا إلى المعنى والاتصال نظرا إلى اللفظ، إذ لا فصل لفظًا، الأول هو الوجه)[5] انتهى.

(وعلى الأول الذي هو الوجه [قد يقال][6]: لا يتعين أن يكون المراد بالصحة ما يعم الوجوب، فإن المراد أن لفظ "إنما" من حيث هو مع قطع النظر عن كونه مقصود أنه قصر الصفة على الموصوف، أو بالعكس يجوز معه الأمران، وأما تعين شيء من الاتصال والانفصال حين القصد إلى قصر الصفة على الموصوف، والعكس فبأمر آخر)[7].

1– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 77.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 38.

4– حاشية الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 139.

5– المصدر نفسه، ص: 142.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– ورد في الأصل: "ءاخر". حاشية الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 139.

(وزعم "**الآمِدِي**" و"**أَبُو حَيَّان**"[1] أن "إنما" لا تفيد الحصر، لأنها "إن" المؤكدة و"ما" الزائدة الكافة، فلا تفيد النفي المشتمل عليه الحصر، لأن "ما" ركبت به، وهو "إن" و"ما" لا يفيدانه.

وعلى عدم الحصر بها، ورد قوله ﷺ: ((**إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ**))[2]، إذ ربا الفضل ثابت إجماعًا، وإن تقدم هذا الإجماع خلاف لعدم استقراره لرجوع القائلين به، وهم "**ابن عباس**" وغيره، كانوا يقولون بجواز بيع الذهب بالذهب والورق بالورق نسيئة، لما بلغهم [حديث][3]: ((**لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ**))[4] – الحديث –، والصواب عندي أن لا دليل في قوله: "إنما الربا في النسيئة" على عدم الحصر، لجواز كونها للحصر الإضافي.

كأن سائلا سأله عن الربا في المختلفين، فأجاب بأنه في المتوافقين فقط، كالذهب بالذهب، أو سأله عن الربا في النقد، فأجابه بأنه في النسيئة فقط.

ومن منع الحصر بها جعل استفادة الحصر من خارج، نحو: ﴿**إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَاهٌ وَاحِدٌ**﴾[5]، يستفاد الحصر من سوق الآية للرد على المخاطبين في اعتقاد الإلهية غير الله.

وقال "**أَبُو إِسْحَاق الشِّيرازِي**"[6] و"**الغَزَالِي**" و"**أَبُو الحَسَن الكَبِير**"[7] و"**الرَّازِي**": تفيد الحصر الفهمي المشتمل على نفي الحكم عن غير المذكور، نحو: "إنما جاء بكر"، أي: "لا زيد"، ونفي غير الحكم عن المذكور،

1– أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي، الغرناطي، الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد بغرناطة سنة 654هـ، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. من كتبه: "البحر المحيط" و"ارتشاف الضرب". توفي بالقاهرة سنة: 745هـ. ينظر: الدرر الكامنة: 302/4، وبغية الوعاة: 121.

2– الحديث رواه أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ أنه قال: ((إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ))، وفي رواية قال: (الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ). صحيح مسلم –باب بيع الطعام مِثْلًا بمِثلٍ– (1596)، ص: 749.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– الحديث رواه أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: (لا تَبِيعُوا الذهبَ بالذَهَبِ إلا مِثْلا بِمِثلٍ، ولا تُشِفُوا بَعْضَها على بعْضٍ، ولا تَبِيعُوا الوَرِقَ بالوَرِق إلا مِثلًا بِمِثْلٍ، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غَائبًا بناجزْ). صحيح البخاري (2177)، ص: 521. صحيح مسلم –باب الربا– (1584)، ص: 744.

5– سورة الأنبياء، الآية: 108.

6– أبو إسحاق الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي، أبو إسحاق الشيرازي الشافعي الأصولي المحدث، ولد بفيروز أباد العام: 393هـ. تنقل إلى شيراز و لازم علماء عصره و أخذ عنهم.ثم اشتغل بالتدريس ببغداد ثم بالمدرسة النظامية. من مؤلفاته: "التنبيه" و"المهذب في الفقه الشافعي"، و "اللمع وشرحه"و "طبقات الفقهاء". توفي العام: 476هـ. ينظر: هدية العارفين: 08/5. وشذرات الذهب: 349/3. و الطبقات: 215/4.

7– أبو الحسن الكبير، وهو شمس الإسلام أبو الحسن إلكِيَا الهُرَاسِي– و الهُرَاسِي بالفارسية الكبير–، أحد فحول العلماء و رؤوس الأئمة فقها و أصولا وجدلا، ولد العام: 450هـ، تفقه على إمام الحرمين، وهو أجل تلامذته بعد الغزالي،من مؤلفاته: "شفاء المسترشدين"، و"كتاب في أصول الفقه" و"أحكام القرآن". توفي ببغداد سنة: 504هـ. ينظر: الطبقات: 231/7.

نحو: "إنما زيد قائم"، أي: "لا قاعد"، ولا إشكال في صدق حد المفهوم على النفي الثاني)[1]، ولو أثبته "**اللّقَانِي**"[2].

وقيل: تفيد الحصر نطقًا، أي بالإشارة لتبادر الحصر منها إلى الأذهان، وإن عورض الحصر في بعض المواقع بما هو مقدم عليه، كما في: إنما الربا في النسيئة، فإنه عورة بمقدم عليه، وهو قوله ﷺ: ((**لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ**))[3]. الحديث.

وعندي أنه لا دليل "**لِلْآمِدِي**" والإمام "**أَبِي حِيَّانٍ**" في أن كلا من "ما" الزائدة و"أن" لا يفيد الحصر، فلا يفيده المركب منهما، إذ لا بعد في إفادة المركب ما لم تفده أجزاؤه[4]، ثم رأيته "**للمَحَلِّي**" كذلك[5]، والحمد لله.

كالخبر المتواتر فإنه يفيد العلم كالعمل مع أنه مركب من آحاد كل منها على انفراده لا يفيد العلم بل العمل، وكالحبل المركب من الشعرات مثلا، فإنه يحمل الصخرة العضيمة، والشعرة لا تحملها.

على أنه قد يقال: المركب في نحو المثالين قد وجد فيه جنس ما ثبت في أجزائه[6] في الجملة، بخلاف "إنما" لأنها لا دلالة بجزء من أجزائها الذي تركبت منهما على النفي، نعم لو قيل تركبت من "إن" و"ما" النافية كما قال به بعض.

وإلى الآن تبقى "إن" لأنها لا دلالة لها عليه، وأما "أنما" بالفتح فتفيد الحصر كما مر على الصحيح، لأنها على الصحيح فرع "إنما" بالكسر، لأن ما ثبت للأصل يثبت للفرع، حيث لا معارض، والأصل عدم المعارض، ومن قال بإفادة "أنما" بالفتح الحصر: "**التّنّوخِي**" و"**البَيْضَاوِي**"[7].

(**وَالَحُقُّ عَدَمُ الوُجُوبِ**): أي عدم وجوب ذكر المشبه في صورة الاستعارة بالكناية بلفظه الموضوع له تحقيقًا، (**لِجَوَازِ**):...الخ، أفاد الشيخ "**يس**" أن الأنسب لما قبله والأعم، **[(203/ظ)]** أن يقول: (لجواز أن يذكر بغير لفظه، أي الموضوع له، ليشمل ما لو ذكر بلفظٍ مستعار، أو مجاز مرسلٍ أو كناية)[8].

1- ينظر: البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 210.

2- اللقاني: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين، فاضل متصوف مصري مالكي، لقب باللقاني نسبة إلى لقانة بمصر، عرف بكثرة اطلاعه وتبحره في العلوم والفتوى، من مؤلفاته: "جوهرة التوحيد" في العقيدة، و"حاشية على مختصر خليل" في الفقه. توفي العام: 1041هـ. ينظر: الأعلام: 28/1. معجم المؤلفين: 01/2.

3- وقد سبق تخريج الحديث.

4- ورد في الأصل: "أجزاءه"، والصواب ما أثبتناه.

5- البدر الطالع، ج1، ص: 208.

6- ورد في الأصل: "أجزاءه"، والصواب ما أثبتناه.

7- البيضاوي: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، القاضي تاج الدين البيضاوي الشافعي، القاضي الفقيه، الأصولي النحوي، المتكلم المؤرخ، ولد بشيراز وبها نشأ واشتغل بالقضاء. من مؤلفاته: "المنهاج في أصول الفقه"، و"شرح المصابيح في الحديث" و "المصباح في أصول الدين" و". توفي العام: 691هـ. ينظر: بغية الوعاة: 50/2. وشذرات الذهب: 392/5. الطبقات: 157/8.

8- مخطوط حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني، العليمي ياسين بن زين الدين، الناسخ: محمد بن عمر بن محمد بن عبد الرحمان المانجلاتي (1104هـ)، جامعة الملك سعود، ص: 68.

(**أَنْ يُشَبَّهَ شَيْءٌ**): كاصفرار اللون والنحافة، أي الهزال أو عدم السمن، لأجل الجوع في الآية الآتية، (**بِأَمْرَيْنِ**): كاللباس والطعم المر البَشِعِ بفتح الباء وكسر الشين، أي: الكريه الذي فيه جفوف ومرارة في الآية الآتية، وليس التشبيه بأمرين شرطًا، إذ مثله التشبيه بأمر واحد أو بأمور. تأمل.

(**وَيُسْتَعْمَلَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا**): أي أحد الأمرين المشبه بهما، كلفظة "اللباس" في الآية.

(**فِيهِ**): أي في ذلك الشيء المشبه بالأمرين، (**وَيُثْبَتَ لَهُ**): أي لذلك الشيء (**مِنْ لَوَازِمِ**) (**الأَمْرِ الآخَرِ**): من الأمرين [كالطعم المر البشع في الآية][1]، والذي من لوازمه في الآية الإذاقة، وإذا فعل ذلك (**فَقَدْ اِجْتَمَعَ**)تِ الاستعارة (**المُصَرَّحَةُ**) أي المصرح بها، (**و**) الاستعارة (**المَكْنِيَّةُ**) فذلك استعارتان، بل ثلاث بزيادة التخييلية، فالتصريحية هي لفظ أحد الأمرين وهو "اللباس" في الآية، لأنه لفظ المشبه به كـ: "أسد" في: "جاء أسد رام"، وذلك اللفظ بنفسه استعارة بالكناية على ظاهر كلام "**السَّكَاكِي**" في المكنية، من حيث أنه لفظ دال على المشبه بالأمر الآخر، لأنه من هذه الحيثية قد ذكر لفظ المشبه وحذف لفظ المشبه به الآخر، فهو لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه.

وعلى مذهب السلفِ الاستعارة بالكناية هو لفظ المشبه به المذكور، وهو الطعم المر البشع المرموز إليه بذكر لازمه وهو الإذاقة، كما تعلم مما مر في تحقيق المكنية السلفية.

وأما على مذهب "**الخَطِيبُ**" فالمكنية: هي التشبيه المضمر في النفس، والاستعارة التخييلية هي الإثبات المذكور، وهو إثبات "الإذاقة" لاصفرار اللون والنحافة، فقد اجتمع المكنية مع المصرحة كالتخييلية، قال "**الطَّبْلَاوِي**":

وَجَازَ فِي الكَلَامِ أَنْ تَجْتَمِـعَا مَكْنِيَّةٌ وَذَاتُ تَصْـرِيحٍ مَـعَا [2]

قال "**الصَّبَانُ**": ("وقد اجتمعَا...الخ"، تفريع على قوله: "لجواز أن يشبه شيء بأمرين...الخ")[3]، مثاله أي في الاجتماع المفهوم من قوله: "فقد اجتمعَا" .

(**قَوْلُهُ**): أي قول الله، بدليل لفظة (**تَعَالَى**)، ولفظ المقول وهذا، (﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَالخَوفِ**﴾[4]): وذلك بناءً على التحقيق من أن اللباس استعارة تحقيقية أو تخييلية، وقيل: تخييلية قرينة على استعارة مكنية في "الجوع""والخوف"، لشبههما في التأثير بشخص ذي لباس قاصد لتأثير مبالغ فيه.

وضعفه "**السَّعْدُ**" في "**مُطَوَلِهِ**"[5]، و"**السَّيِدُ**" في حواشيه قائلا: (الحمل على التخييلية ركيك جدًا لا يناسب بلاغة القرآن، فإن الجوع إذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده، فلا بد أن يثبت له من لوازمه ما له

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 104.

4– سورة النحل، الآية: 112.

5– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 579. وسيأتي ذلك.

مدخل في الإضرار)[1]. كالسيف وغيره من آلات[2] الإضرار، وذلك ليدل على المشبه به وهو الشخص الضار، وليحسن إيقاع الإذاقة عليه. فتأمل.

ثم إنه على أنها تحقيقية يحتمل أن تكون حسية وأن تكون عقليه، لأن المشبه إن كان ما يغشى الإنسان و يلتبس به عند الجوع والخوف من انتقاع اللون والنحافة وتغيير الهيئة فحسية.

وذكر "**السَّعْدُ**" أنه يحتمل أن في الآية الاستعارة التصريحية فقط، و"الإذاقة" تجريد، فقط كما سيتضح[3].

وذكر "**السَّيِدُ**" (أنها يحتمل أن تكون من قبيل "**لُجَيْنُ المَاءِ**"[4] أي الجوع والخوف اللذين كاللباس)[5].

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (لا يخفى أن "المص" جعل اللباس استعارة تحقيقية، لكن الظاهر من قوله: "من أثر الضرر" أن الاستعارة عقلية لا حسية، إذ جعل إضافة الأثر إلى الضر بيانية، وإن جعلت لامية، فيحتمل أن تكون الاستعارة حسية بأن يراد بأثر الضر ما يلبث من انتقاع اللون وتغيره، ورثاثة هيئة. وإلى الاحتمالين أشار صاحب "**الكَشَّافِ**"، حيث نقل عنه في "**شَرْحِ التّلْخِيصِ**" أنه قال: "شبه ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس، لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه، يحتمل أن يريد به الضر الحاصل من الجوع فتكون عقلية، وإن أريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية". كذا في "**شَرْحِ التّلْخِيصِ**".

ونقل في "**شَرْحِ التّلْخِيصِ**" عن "**السَّكَاكِي**" أنه قال: "المفهوم من كلام أصحابنا أن الظاهر أن اللباس استعارة تخييلية لا تحقيقية، وإن كان يحتمل عندي أن تحمل على التحقيق بأن استعير لملابسه عند جوعه من انتقاع وتغير ورثاثة". ورد عليه الشارح المحقق بما نقل عن "**الكشاف**" مما مر آنفًا.

أقول: حمل المصنف في "**حَاشَيَّة شَرْحِ التَّلْخِيصِ**" التخييلية في العبارة المنقولة عن "**السَّكَاكِي**" على تخييلية "**السَّكَاكِي**" دون السلفِ، استعارة بالكناية، حيث قال في بيان قول "**السَّكَاكِي**": إن اللباس استعارة تخييلية، بأن شبه الجوع في التأثير بذي اللباس الضار القاصد للتأثير المبالغ فيه، فيخترع له صورة وهمية شبيهة باللباس استعارة تخييلية، ويطلق عليها اسمه، كما هو مقتضى معنى التخييل، على مذهب "**السّكَاكِي**"، لكن الظاهر من تقريره – قدس سره – في "**حَاشِيَّةِ شَرْحِ التّلْخِيصِ**" أنه حمل التخييلية في العبارة المنقولة من "**السَّكَاكِي**" على تخييلية السلف، حيث قال – عند نقل الشارح تلك العبارة–: "قيل إن الحمل على التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن، فإن الجوع إذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده من الضرر، فلا بد أن يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الإضرار". هذا فتأمل حتى يظهر لك الظاهر.

1– الحاشية على المطول شرح تلخيص المفتاح، ص: 361.

2– ورد في الأصل: "ءالات".

3– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 601–602.

4– بعض بيت من بحر"الكامل"، للشاعر ابن خفاجة. وقد سبق تخريجه.

5– الحاشية على المطول شرح تلخيص المفتاح، ص: 361.

فعلى هذا الظاهر من عبارته – قدس سره – ينبغي أن يكون مراد "**السَّكَاكِي**" بـ"الأصحاب" علماء البيان السلف، ويؤيد هذا رد "الشارح" على "**السَّكَاكِي**" بما نقل عن "**الكَشَّافِ**"، إذ لا يظهر وجه المراد المذكور، إلا أن صاحب "**الكَشَّافِ**" من الأصحاب مع عدم حمل اللباس على التخييلية، بل على الحقيقية.

وعلى ما ذكره المصنف في "**حَاشِيَةِ شَرْحِ التَّلْخِيصِ**" ناسب أن يكون مراد "**السَّكَاكِي**" بـ"الأصحاب" من كان من علماء البيان على مذهبه في تخييلية الاستعارة بالكناية، ويؤيده كون مراده بالتخييلية [تخييليته في الاستعارة بالكناية دون][1] تخييلية السلف، وكون المراد بـ"الأصحاب" موافقيه في التخييلية أن الظاهر من **[(204/و)]** قوله: "إن اللباس استعارة تخييلية"، الحمل على معنى يصدق عليه عنده الاستعارة التخييلية)[2] انتهى.

هذا، وقد ذكر "**الدّلجِي**": (أنه ذكر المشبه بلفظ المشبه به، أي اللباس، لكن في تشبيه آخر ليس هو مدار تشبيه الاستعارة بالكناية، وأنه يجوز اجتماع المجاز المرسل والمكنية بأن يعبر عن أمر بلفظ المجاز المرسل، ويشبه ذلك الأمر بآخر ويثبت له من لوازم المشبه به، فقد اجتمع في هذه الصورة أيضًا المجاز المرسل والمكنية)[3].

قلت: ونص كلام "**السَّعْدِ**" في "**المُطَوَّلِ**" هكذا: (وعليه أي على ما ذكر من قوله:

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا ..... [4]

في كون الاستعارة مجردة أو على ما ذكر من التجريد، أو على ما ذكر من الاستعارة المجردة، أو على ما قرن بما يلائم المستعار له أو على ما ذكر من الاقتران، قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجوعِ**﴾[5]، حيث لم يقل: "كساها"، لأن الترشيح وإن كان أبلغ لكن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك بالحس من غير عكس، وكأن في الإذاقة إشعار بشدة الإصابة بخلاف الكسوة، و إنما لم يقل: "طعم الجوع"، لأنه وإن لاءمَ[6] الإذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس، من بيان أن الجوع والخوف أعمَ أثرهما جميع البدن وعموم الملابس.

فإن قيل: المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والإذاقة لا تناسب ذلك، فكيف يكون تجريدًا ؟

1– العبارة ألحقت بأسفل الصفحة.

2– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 29 (و) (ظ). وينظر: المطول على التلخيص، ص: 579. والحاشية على المطول، ص: 361.

3– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 75.

4– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر "كثير عزة". ينظر: ديوان كثير عزة، ص: 288.

5– سورة النحل، الآية: 112.

6– ورد في الأصل: "لَايَمَ"، والصواب ما أثبتناه.

قلنا: المراد بـ"الإذاقة" إصابتها بذلك الأمر الحادث الذي استعير له اللباس، كأنه قيل: "فأصابها بلباس الجوع والخوف"، والإذاقة جرى عندهم مجرى الحقيقة، لشيوعها في البلايا والشدائد، كما يقال:"ذاق فلان البؤس والضرر، وأذاقه العذاب"، والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية أن في "لباس الجوع" استعارتين:

- **أَحَدُهُمَا تَصْرِيحِيَّةٌ**: وهي أنه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس، ثم استعير له اللباس.
- **والأُخْرَى مَكْنِيَّةٌ**: وهو أنه شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر، واتسع فيه حتى أوقع عليه الإذاقة. كذا في "**الكَشَّافِ**". فعلى هذا تكون "الإذاقة" بمنزلة "الأظفار" "للمنية"، فلا تكون ترشيحًا)[1] .

(**يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا البَيَانِ**): الذي هو قوله: "وإنما الكلام في وجوب"، إلى قوله: "والحق عدم الوجوب" خصوصًا قوله: "والحق عدم الوجوب"، فإنه يستفاد منه أقوى من الاستفادة من غيره، لأن مادة الحق بل لفظه استعماله شائع في المحاكمة بين أهل الخصام، والمحاكمة فرع الخلاف.

(**أَنَّه اخْتُلِفَ**): بالبناء للمفعول، أي أنه اختلف العلماء (**فِي جَوَازِ ذِكْرِ**) المتكلم المشبِهِ المستعير لـ(**المُشَبَّه**) في الاستعارة بالكناية (**بِ**) لفظ (**غَيْرِ لَفْظِهِ**): أي غير لفظ المشبه، (**وَلَمْ يُعثَرْ**) بضم الياء وفتح الثاء المثلثة مبنيا للمفعول، وفي نسخ: "لم نعثُر"[2]، بنون المتكلم ومن معه مفتوحة والثاء مضمومة، مضارع "عثر" بضمها أيضًا كـ: "ظَرُفَ، يظرف"، أو مضارع "عَثَرَ"، بفتح الثاء كـ"نَصَرَ" "ينصر"، أو الثاء مكسورة فيكون مضارع "عثر" بالفتح كـ"ضرب""يضربُ"، أو مفتوحة فيكون مضارع "عَثِر" بالكسرِ كـ"عِلِم""يعلم"، أي لم نقف [ولم نطلع][3] (**عَلَيْهِ**): أي على الخلاف [في وجوب ذكر المشبه في صورة الاستعارة بالكناية بلفظه الموضوع له][4].

قال في "**القَامُوسِ**": ("عَثَر" كـ"ضَرَب ونصرَ وعلم وكرم"، وعثرًا و عثيرًا و عثارًا: كبا، أي انكب على وجهه، أو طاح مطلقًا، أو مال يطيح ولو لم يطح، "وجده تعس" أي: وعثر جده بمعنى تعس، وأَعْثَرَهُ و عَثَرَه أي بتشديد ثاء الثاني فيهما، أي في "عثر" بمعنى "كبا"، و"عثر"[5] بمعنى تعس، [قال][6]: والعثور الاطلاع كالعَثْرِ، وأعثره أطْلَعَهُ)[7].

ومراد الشارح "العثور" بمعنى الاطلاعُ والوقوفُ على الشيء بتشديد الطاءِ، في الإطلاع أو الطوحِ تجوزا من قولك: عثرت على الحجر أو به، أي: طحت عليه أو به.

1– المطول على التلخيص، ص: 601–602. و ينظر: تفسير الكشاف: 586.

2 – ينظر: شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 82.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– وَعَثَرَ جدُهُ، بمعنى: تَعِسَ.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– القاموس المحيط (عثر)، ص: 436.

شبه الاطلاع على الخلاف بالوقوع على الشيء، والأول أرجح لسلامته من التجوز، أو مراده الإعثار، أو التعثير، فيبنى للمفعول، أي:"لم يوقعن عليه أحد ولم يطلعن عليه"، والأول أرجح لسلامته من البناء للمفعول، ولأنه ممن لا يحتاج بعد رسوخه إلى توفيق أحد له على ذلك غالبًا، ومقصود "الشارح" الاعتراض على "المصنف" بأنه لم يطلع على الخلاف الذي يفيده كلامه.

(**بَلْ**): اطلع على ما يدل على الاتفاق على عدم الوجوب، وهو كلام "**السَّعْدِ**"، إذ (**قَالَ**) "**السَّعْدُ**" (**الشَّارِحُ المُحَقِقُ**): للتلخيص في ("**شَرْحِ التَّلْخِيصِ**) "**المُطَوَّل**" في مقام الاستعارة المجردة ما نصه: ((**والذي**)، أي والأمر الذي (**يلوح**) أي يظهر، فيُرَى أي يعلم [أي يظهر ظهور فهم، لا تصريح][1] (**من كلام القوم**): أي علماء البيان (**في هذه**) متعلق بكلام بمعنى التكلم، أو بمحذوف نعت أي بكلامهم الواقع أو الكائن في هذه، أو بمحذوف حال منه، (**الآية**): أي قوله تعالى:﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوفِ**﴾[2]، أن في لباس الخوف والجوع استعارتين:

- إحداهما: أي إحدى الاستعارتين: تصريحية: وهي أنه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس، ثم أستعير له اللباس.
- والأخرى مكنية: أي والاستعارة الأخرى أي المغايرة للأولى استعارة مكنية وهي أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم **[(204/ظ)]** بما يدرك من طعم المر واتسع فيه حتى أوقع عليه الإذاقة، كذا في "**الكَشَّافِ**"، فعلى هذا تكون "الإذاقة" بمنزلة "الأظفار" للمنية، فلا يكون ترشيحًا)[3]. انتهى كلام "**السَّعْدِ**".

وأوله مع هذا قد تقدم بنصه، فتعلم من مزيدي قولي: "وهي أنه شبه ما غشي الإنسان" إلى قولي: "ثم أستعير له اللباس بدخوله" و[من مزيدي][4] وقولي: "وهي أنه شبه ما يدرك"، إلى قولي: "ترشيحًا بدخوله" أن "الشارح" حكى كلام "**السَّعْدِ**" باختصار واقتصار، وقوفا مع الحاجة فقط، ونصه ما ذكره مع ما ذكرته من الزيادتين، فقولي أولا: "ما نصه"، راجع إلى مجموع كلام "الشارح"، وكلامي إلى المحكيين على "**السَّعْدِ**".

وتعلم من جلبي بقية كلام "**السَّعْدِ**" أن ذلك الكلام ليس "**لِلسَّعْدِ**" بل "**لِلزَّمَخْشَرِي**"، كما نص عليه "**السَّعْدُ**"، إذ قال: (كما في "**الكَشَّافِ**"). ففي نسبة الشارح إياه "**لِلسَّعْدِ**" وإطلاقه عندي نظر، لأنه يوهم أن "**السَّعْدَ**" قبله كل القبول، مع أن قوله: (كذا في "**الكَشَّافِ**")، تبرٍ منه، بل غالب ما يقول المصنفون: "كذا لفلان"، أنه لم يصح عندهم، أو لم يظهر وجه صحته ووجه دلالته على الاتفاق، قوله: "من كلام القوم"، المفيد بظاهره الكلية، كأنه قال: "القوم كلهم"، أي علماء البيان كلهم.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– سورة النحل، الآية: 112.

3– المطول على التلخيص، ص:601–602.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

وإذا كان كلام "**السَّعْدِ**" الذي حكاه عن "**الكَشَّافِ**" دالا على الاتفاق، فلا وجه لتكلم "الشارح" بما يستفاد منه ثبوت الخلاف.

ويجاب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، و"المصنف" لعله حفظ خلافا واطلع عليه، فلذا تكلم بما يدل على الخلاف، على أن كلام "**السَّكَاكِي**" غاية ما يدل عليه على تسليمه اتفاق من قبله [أو من قبله ومن معه][1]، فلا ينافي وجود الخلاف بعده إلى زمن "المصنف" وإلى غيره، مع أن كلام "**السَّعْدِ**" منسوب "**لِلْكَشَّافِ**"، كما "**لِلسَّعْدِ**" نفسه، فغاية ما يدل عليه على التسليم وجود اتفاق من قبله، أو من قبله ومن معه، فلا ينافي وجود الخلاف بعده إلى زمن "**السَّعْدِ**"، إلى زمان "المصنف" إلى غير ذلك.

ولا يقال: وجود اتفاق أهل عصر يمنع من بعد ذلك أهل العصر على الاختلاف، لأن ذلك في مسائل الشرع والفقه لا غيرها، سلمناه في غيرها، لكن منهم من أجاز الاختلاف بعد اتفاق علماء عصر، وأيضًا يحتمل أن المختلف لم يطلع على الاتفاق فاجتهد مخالفا من قبله، وهذه المباحث تنظر في محلها.

ويجاب أيضًا بأنه ليس معنى قول "المصنف": "وأما الكلام في وجوب...الخ"، "وإنما الخلاف في وجوب...الخ"، بل معناه: "وإنما البحث والتردد الاحتمال في وجوب...الخ.

ومعنى قوله: "والحق عدم الوجوب"، الحق من الاحتمالات عدم الوجوب، لأن المسألة ليست منصوصًا عليهَا صريحًا، ومثل هذا الكلام صحيح لا فساد فيه، حيث كان في المسألة[2] احتمالات، ولو لم تكن الاحتمالات إلا "للمصنف" وحده، ويقويه قول "**السَّعْدِ**" المحكي عن "**الكشَّافِ**": (والذي يلوح من كلام القوم أن في الآية استعارتين...الخ)، لأن في لفظ "يلوح" إشارة إلى أن المسألة ليست منصوصا عليها صريحًا، وإذا كانت ليست منصوصًا عليها صريحًا، ففيها احتمال.

والحق الذي قوي في نفس "المصنف" لِمَا قام عنده من الدليل عدم الوجوب [كما يدل على قوته كلام "**السَّعْدِ**" المذكور][3]، وحمل الكلام على معنى صحيح خير من حمله على شيء يعترض عليه، فلا حاجة "للشارح" في الإضراب، إذْ أتى بإضراب انتقالي من عدم عثور على الخلاف إلى العثور على ما يدل على الاتفاق.

[وقال "**الشِّيرَانْسِي**": (قوله: بل قال "الشارح" المحقق في "**شَرْحِ التَّلْخِيصِ**": "الظاهر أنه إضراب عن عدم العثور على الاختلاف إلى الاستدلال على عدم وقوعه بما ذكره الشارح المحقق، لكن في دلالة ما ذكره الشارح المحقق عن عدم وقوعه بحث، إذ لا يلزم أن يكون جريانه الاستعارتين لائحًا من كلام جميع القوم حيث يثبت

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- ورد في الأصل: "المسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

عدم وقوع الاختلاف، بل يجوز أن يكون لائحًا من كلام بعض القوم، يؤيده قول المحقق بعد ذكر الاستعارتين: كذا في "**الكشاف**")[1] انتهى][2].

وقد يقال: ليس مراد "الشارح" الاعتراض على المصنف، بل مراده مجرد الإخبار بأن هذا الخلاف الذي يشير إليه كلام "المصنف" لم نعثر عليه نحن، وإن عثرت على كلام "**السَّعْدِ**" المفيد عدم الخلاف، ونص كلام "**الكَشَّافِ**" هكذا: (فإن قلت: الإذاقة واللباس استعارتان، فما وجه صحتها عليه ؟ والإذاقة المستعارة موقعة على اللباس المستعار فما وجه صحة إيقاعها عليه ؟

قلت: أما "الإذاقة" فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد، وما يمس الناس فيما فيها، فيقولون: "ذاق فلان البأس والضر"، وإذاقة العذاب شبه ما يدركه من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر البشع، وأما "اللباس" فقد شبه به لاشتماله على اللابس ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث، وأما إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف، فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى منهما و يلابس، فكأنه قيل: "فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف"، ولهم في نحو هذا طريقان لا بد من الإحاطة بهما، فإن الاستنكار لا يقع إلا لمن فقدهما.

أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار [له][3] كما نظر إليه هاهنا، ونحوه قول "**كُثَيِّر**"[4]:

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَـــسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضِـــحْكَتِهِ رِقَابُ المَالِ [5]

استعارة الرداء للمعروف، لأنه يصون عرض صاحبه صون الرداء لما يلقى عليه، ووصَفَه بالغمر الذي هو وصف المعروف والنوال، لا صفة الرداء نظرًا إلى المستعار له.

والثاني: أن ينظروا فيه إلى المستعار، كقوله:

يُنَـــازِعُنِي رِدَائِي عَبْـــدُ عَـــمْرٍو رُوَيْـــدَكَ يَـــا أَخَا عَمْرو بْنِ بَكْرِ
لِيَّ الشَّـــطْرُ الّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي وَدُونَـــكَ، فَاعْتَـــجِزْ مِنْهُ بِشَطْرِ [6]

أراد بـ"ردائه" سيفه، ثم قال: "فاعتجز منه بشطر"، فنظر إلى المستعار في لفظ "الاعتجاز"، ولو نُظِرِ إليه فيما نحن فيه لقال: "فكساهم لباس الجوع والخوف"، ولقال "**كثير**": "**صَافِي الرِدَاءِ إِذَا تَبَسَم ضَاحِكًا**")[7]

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 29 (ظ).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- كثير عزة: هُوَ كثير بن عبد الرحمن بن الأسود، الخزاعي، أبو صخر: شاعر، متيم مشهور. من أهل المدينة. كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه أحدا. وأخباره مع عزة الضمرية كثيرة. وكان عفيفا في حبه لها. له " ديوان شعر". توفي بالمدينة سنة 105هـ. ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: 2/381-383، طبقات فحول الشعراء: 121.

5- البيت من بحر "الكامل". ديوان كثير عزة، ص: 288.

6- البيتان من بحر"الوافر"، وهما بلا نسبة.

7- تفسير الكشاف، ص: 586.

[انتهى][1]. قال: (وقرئ و"الخوفَ"، أي بالنصب عطفًا على "اللباس" على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أصله: "ولباس الخوف"، وقرئ: لباسُ الخوفِ والجوعِ)[2] انتهى.

والضمير البارز في "أذاقها" عائد "للقرية"، أي: أذاق الله أهلها لباس الجوعِ والخوفِ.**[(205/و)]**.

قال في "**المُطَوَّلِ**": (وذكر "**صَاحِبُ المِفْتَاحِ**" في قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ**﴾،[3] أن الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل، وإن كان يحتمل عندي الحمل على التحقيق، و هو أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته، وفيه بحث، لأن كلام صاحب "**الكَشَّافِ**" مشعر بأنه استعارة تحقيقية، ويحتمل أن تكون عقلية، وأن تكون حسية لأنه قال: "شبه ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه، يحتمل أن يريد به الضرر الحاصل من الجوع، فتكون عقلية وأن يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة، فتكون حسية كما ذكره "**السَّكَاكِي**". وبالجملة ليس المشبه هو الجوع، بل الأمر الحادث عنده، فتوهم كونه تشبيهًا لا استعارة غلط)[4] انتهى. ومراد "**السَّكَاكِي**" بـ"أصحابه" علماء البيان، أو من وافقه على مذهبه.

ومراد "**الزَّمَخْشَرِي**"بـ "الحوادث" ما يعم الكل ولا يخص بشيء من العقلي والحسي، كما للشارح في "**أَطْوَلِهِ**"، وقال فيه: (إن "**السَّيِدَ**" المحقق ذكر أن احتمال التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن، فإن الجوع إذا شبه شخص ضار، مجد فيما هو بصدده، فلا بد وأن يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الإضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه.

هذا، ويمكن دفعه بأن لباس الشخص يبرز فيه، فلما شبه الجوع بشخص، ثبت له لباسه برز فيه مطلق ما يلبس، "فأذاقها لباس الجوع" عبارة عن إبرازها في معرض الجوع، وفيه إفادة أنها ابتليت بالجوع في الغاية، حتى كأنها نفس الجوع، وبارزة في لباسه، وظاهرة في معرضه)[5] انتهى.

وبحث فيه "**الطَّبْلَاوِي**" (بأن "**السَّيِدَ**" ذكر ذلك غير مرتض له، فإنه قال: قيل عليه أن الحمل على التخييلية ركيك جدًا لا يناسب بلاغة القرآن، فإن الجوع إذا شبه بإنسان، بل بشخص ضار، مجد فيما هو بصدده، فلا بد أن يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الإضرار، وأقرب منه أن يحمل على التشبيه من قبيل "**لُجَيْنُ المَاءِ**"، ويكون وجه الشبه الإحاطة والشمول والملابسة التامة، والأولى أن يجعل استعارة تحقيقية على

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– المصدر السابق، ص: 586.

3– سورة النحل، الآية: 112.

4– المطول على التلخيص، ص: 579.

5– الأطول شرح التلخيص، ص:245–246.

أحد وجهين، ثم الحمل على الضرر والألم الحاصل من الجوع أكثر مناسبة للإذاقة، فإنها تستعمل في المضار والألم، فيقال: أذاقه الضرر والبؤس)[1] انتهى.

بقي لي بحث، وهو أنهم سموا قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ**﴾، آية، مع أنه بعض آية، والآية بتمامها ﴿**وَضَرَبَ اللهُ مثلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَةً يَاتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾[2]، والجواب أن تسميته آية مجاز بحذف مضاف أو تسمية بعض باسم كل، وإما حقيقة على حسب اختلافهم في الآية.

قال في "**الإِتْقَانِ**": (قال "**الجَعْبَرِي**"[3]: حد الآية قرآن مركب من جمل [ولو][4] تقديرًا، ذو مبدأ ومقطع مندرج في صورة، وأصلها "العلامةُ"، ومنه: ﴿**إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ**﴾[5]، لأنها علامة للفضل والصدق، أو الجماعةُ لأنها جماعة كلمة. وقال غيره الآية: طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها")[6].

[قلت][7]: والحدان صادقان على أن الآية من: ﴿**وَضَرَبَ**﴾ إلى ﴿**يَصْنَعُونَ**﴾.

(وقيل: "هي الواحدة من المعدودات في السُور، سميت بها لأنها علامة على صدق من أتى بها، وعلى عجز المتحدي بها". وقيل: "لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاع ما بعدها".

قال "**الوَاحِدِي**"[8]: "وبعض أصحابنا يجوز على هذا القول تسمية أقل من الآية آية، لولا أن التوفيق ورد بما هي عليه الآن". وقال "**أَبَوُ عَمْرو الدَّانِي**"[9]: (لا أعلم كلمة وهي وحدها آية، إلا قوله: ﴿**مُدْهَامَّتَانِ**﴾[10]).

1- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 32.

2- سورة النحل، الآية: 112.

3- الجعبري: أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الربعيُ، الجعبريُ الخليلي السلفيُ، برهان الدين، ولد العام: 640هـ. من أسرة عريقة فلسطينية، تلقى العلوم العقلية و النقلية، من فقه وحديث وقراءات، كان عالما شاعرًا نحويًا، فقيها مفتياً، من مؤلفاته: "كنز المعاني"، "عقود الجمان في تجويد القرآن". توفي بالخليل العام: 732هـ. ينظر: شذرات الذهب: 121/6.معجم المؤلفين: 69/1.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- سورة البقرة، الآية: 248.

6- الإتقان في علوم القرآن، ص: 145.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

8- الواحدي: علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري، أبو الحسن الشافعي، الإمام العلامة الأستاذ، كان طويل الباع في العربية واللغات، تصدر للتدريس مدة، وعظم شأنه، له مؤلفات قيمة، منها: "أسباب النزول". توفي العام: 468هـ بنيسابور. ينظر: شذرات الذهب: 330/3.

9- أبو عمر الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، ولد بقرطبة الأندلس العام: 371هـ أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده. من مؤلفاته: "التيسير في القراءات السبع"، الاهتداء في الوقف والابتداء"و "جامع البيان". توفي العام: 444هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 77/18. معجم الأدباء: 125/12.

10- سورة الرحمن، الآية: 64.

وقال غيره: بل فيه غيرها مثل: ﴿**وَالفَجْرِ**﴾[1]، ﴿**والضُّحَى**﴾[2]، ﴿**وَالعَصرِ**﴾[3]، وكذا فواتح السور عند من عدها". قال بعضهم: "الصحيح أن الآية إنما تعلم بتوفيق من الشارع كمعرفة السورة، قال: فالآية طائفة من حروف القرآن علم بالتوفيق انقطاعها معنًى عن الكلام الذي بعدها في أول القرآن، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن، وعما قبلها وما بعدها في غيرهما غير مشتمل على ذلك، قال: وبذلك القيد خرجت السورة".

وقال "**الزَّمَخْشَرِي**": الآيات علمٌ توفيقيٌ لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدوا ﴿**أَلَمْ**﴾[4] آية، حيث وقعت، و﴿**آلَمِصَ**﴾[5]،ولم [يعدوا][6] ﴿**آلَمِرَ**﴾[7]، و﴿**آلَرَ**﴾[8].وعَدُوا: ﴿**حَمِ**﴾[9] أيةً في سُورها، و﴿**طَهَ**﴾[10] و﴿**يَسِ**﴾[11]، ولم يعدوا ﴿**طَس**﴾[12].

قلت: ومما يدل على أنه توفيقي ما أخرجه "**أَحْمَدُ**"[13] في "**مُسْنَدِهِ**"من طريق "**عَاصِم بنُ أَبِي النّجُود**"[14] عن "**زِرٍ**"[15]، عن "**ابْنِ مَسْعُودٍ**" قال: أقرأني رسولُ الله ﷺ سورة من الثلاثين، من آل حم، قال: يعني "الأحقاف"، قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آيةً سميت الثلاثين".

1– سورة الفجر، الآية: 01. ووردت: ﴿وَالنَجْمِ﴾. الإتقان في علوم القرآن، ص: 146.

2– سورة الضحى، الآية: 01.

3– سورة العصر، الآية:01.

4– سورة السجدة، الآية: 01.

5– سورة الأعراف، الآية: 01.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– سورة الرعد، الآية: 01.

8– سورة هود، الآية: 01.

9– سورة الأحقاف، الآية: 01.

10– سورة طه، الآية: 01.

11– سورة يس، الآية: 01.

12– سورة النمل، الآية: 01.

13– أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الذهلي، المشهور بابن حنبل، إمام الحديث في زمانه، ورابع الأئمة الأربعة عند أهل السنة، صاحب المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي، ولد ببغداد العام: 164هـ و بها نشأ، ظل يتنقل طلبا للعلم، ثم جلس للتحديث والإفتاء ببغداد. من مؤلفاته: "المسند"، وهو أحد أشهر كتب الحديث وأوسعها. توفي العام: 241هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 179/11، 332.البداية والنهاية: 340/10.

14– عاصم بن أبي النجود: عاصم بن بَهْدَلة أبي النَّجُود، الأسديّ بالولاء، أبو بكر، ويُقال: أبو النَّجود هو اسم أبيه، وقيل: إن اسمه عبد الله، أحد القُرَّاء السبعة، إمام كبير من أئمة القراءات والنحو، ورحل إليه النَّاس للقراءة، وقد جمع بين الفصاحة والإتقان، والتَّحرير والتَّجويد. توفي العام:129هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 256/5. غاية النهاية: 346/1.

15– زِر: زِر بن حُبيش الأسدي، أبو مريم، المكنى بأبي مطرف، تابع كوفي، وأحد رواة الحديث النبوي، أدرك الجاهلية وأسلم، لكنه لم يلق النبي محمد ﷺ سكن الكوفة ولقي أصحاب النبي وتفقه على يديهم، كان من أعلم الناس باللغة وأقرئهم للقرآن. توفي العام: 81هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 167/4. أسد الغابة، ابن الأثير، تحقيق علي محمد معوض، و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، –حرف الزاي–، ص: 322.

وقال "**ابنُ العَرَبِي**"[1] – من جهابذة علماء "**الأَنْدَلُسِ**" – : "ذكر النبي ﷺ أن الفاتحة سبع آيات، وسورة "الملك" ثلاثون آية، وصح أنه قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة "آل عمران". قال: وتعديد الآي من معضلات[2] القرآن، ومن آياته[3] طويلٌ وقصيرٌ، ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنه ما يكون في أثناءه". وقال غيره:"سبب الخلاف بين السلف في عدد الآي أن النبي ﷺ **[(205/ظ)]** كان يقف على رؤوس الآي للتوفيق، فإذا علم محلها وصل للتمام، فيحسبُ السامع أنها ليست فاصلة). انظر"**الإِتْقَان فِي عُلُومِ القُرْآن**"، "**السَّيُوطِي**"[4].

وإن قلت: كيف كانت الآية السابقة مثالًا لاجتماع المصرحة والمكنيةِ ؟

(**ف**) اعلم (**إِنَّهُ**) لقد (**شبّهَ**) بالبناء للمفعول بدليل"استعير" و"هاء" "أنه" للشأن، وفاعل التشبيه "الله"، واعلم أنه يرد عود ضمير "أنه" إلى "الله"، وبناء "شبه" للفاعل حتى يكون فيه ضمير عائد إليه تعالى لأجل قوله:"فاستعير"، (**مَا غَشِيَّ**) بكسر الشين وفتح الياء كالغين، ك"رَضِي" و"بَقِي".

(**الإِنْسَانَ عِنْدَ الجُوعِ**): والخوف (**مِنْ**) بعض الحوادث، أي (**أَثَرِ الضَّرَرِ**) والألم من النحافة واصفرار اللون. كما "**لِلْحَفِيدِ**" و"**المَلَوِي**" وغيرهما[5].

قال "**الدّلجِي**": (أثر الضرر الذي يَغشى الإنسان عند الجوع هو رثاثة الحال ونحافة البدنِ، والذي يغشاه عند الخوف هو انتقاعُ اللون)[6]، أي: تغير، وفعله مبني للمفعول دائمًا وهو "انتُقِع" بضم التاء وكسر القاف.

قال في "**القَامُوسِ**": (وانْتُقِعَ لَوْنُهُ، مجهولا تغير، وكذا "استنقع")[7].

وقوله: "من أثر الضرر"، بيان لِمَا (**مِنْ حَيْثُ**) متعلق بـ"شبه"، والحيثية هذه حيثية تقييد أو حيثية تعليل، لا حيثية إطلاق.

(**الاشْتِمَالُ**): بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف أي موجود أو نحوه، والجملة مضاف إليها حيث لا بالجر، لأن "حيث" لا تضاف لمفرد، نعم أجاز بعض إضافتها لمفرد، و قال بعض: إن إضافتها إليه لغة، فيجوز

1– ابن العربي: هو محمد بن عبد الله بن محمد، الإشبيلي، أبو بكر ابن العربي: قاض، من حفاظ الحديث، بلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين.ولد بإشبيلية سنة: 468هـ، ورحل إلى المشرق. من كتبه: "العواصم من القواصم"، و"أحكام القرآن". مات بفاس سنة: 543هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 296/4، الوافي بالوفيات: 265/3.

2– ورد في الأصل: "مفضلات"، والصواب ما أثبتناه. الإتقان في علوم القرآن، ص:146.

3– ورد في الأصل: "ءاياته".

4– الإتقان في علوم القرآن، ص: 145–146.

5– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 123. ومخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 17.

6– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 76.

7– القاموس المحيط (نقع)، ص: 768.

عليهما جره على إضافة "حيث" إليه، فانظر محله من **كُتُبِ النحْوِ**[1].

(**بِاللِّبَاسِ**): متعلقٌ بـ"شبه" لا بـ"الاشتمالِ"، وإنما شبه ما غشي الإنسان عند الجوع باللباس، لاشتمال اللباس على لابسه واشتمال أثر الضر على من به الجوع والخوف، كما تعلم مما مر.

والمقصود بـ"اللباسِ" مدلوله، فكأنه قال: بمدلول اللباس، لأن الأصل الحكم على مدلول اللفظ لا على نفس اللفظ، فلا يصار إلى الحكم على اللفظ إلا بقرينة كـ: "كتبت زيدًا"، فإن الذات نفسها لا يكتبها كاتب بل يكتب اسمها، وهو في المثال "الزاي"و"الياء"و"الدال"، ونحو: "زيد مبتدأ"، فإن ذات "زيد" لا يقال هي مبتدأ، بل المبتدأ لفظ "زيد"، وهو اسم الذات، فكأنه قيل: "كتبت لفظ زيد"، ولفظ "زيد" مبتدأ، وتقول:"جاء زيد"، أي الذات المسماة بهذه الحروف، التي هي الزاي والياء والدال، لا لفظ "زيد"، لأن الحروف لا توصف بالمجيء حقيقة، وهذا ظاهر فكفى ذلك في بيانه.

(**فَاسْتُعِيرَ لَهُ**): أي لما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر.

(**اسْمُهُ**): أي اسم مدلول لفظة اللباس، فالضمير عائد للباس باعتبار معناه، لا باعتبار لفظه، وهو المتبادر، فالضمير عائد إلى اللباس الذي في قوله: "باللباس" المقصود به ذاته الساترة للغير الملبوسة، لا لفظته، ويجوز عود الضمير للفظة "اللباس"، فتكون الإضافة بيانية، أي: "فاستعير له اسم هو اللباس"، أي اسم هو هذا اللفظ، وعليه "**المَلَوِي**"[2].

قلنا: فيكون في ذلك الاستخدام لأنه لم يتقدم لباس مراد به اللفظ، بل تقدم لباس مراد به معناه الساتر لغيره، فقد ذكر "اللباس" أولا في قوله: "باللباس"، وأراد به مدلول لفظة "اللباس" وهو ذلك الساتر المخصوص، وأعاد عليه الضمير ثانيًا في قوله: "اسمه"، مرادًا به اللفظ، والحامل على هذا التقرير أن التشبيه يتعلق بالمعنى وهو مدلول لفظ "اللباس"، وهو الساتر المخصوص والاستعارة تتعلق باللفظ وهو لفظة:"اللباس" الهمزة المحذوفة درجًا الثابتة ابتداءً[3]، لأنها وصلية [على الصحيح][4]، واللامان والباء والألف والسين، كما تقول: "في زيد أسد"، إن المشبه به مدلول لفظ "الأسد" وهو "السبع"، وهو الذات المفترسة المخصوصة، وهي المتعلق بها التشبيه، والمستعار هو لفظ "الأسد" وبه تتعلق الاستعارة. فافهم، فقد أوضحت.

1– قال خالد الأزهري: (وأما "حيث"، فنحو: جلست حيثُ جلسَ زيدٌ، بإضافة "حيث إلى الجملة الفعلية، و: حيث زيدٌ جَالسٌ، بإضافة "حيث" إلى الجملة الاسمية، ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية، وشرط الاسمية ألا يكون الخبر فيها فعلا، نص على دلك سيبويه، وربما أضيفت "حيث" إلى المفرد، كقول "الأعشى":

وَنَطْعَنُهُم تَحْتَ الحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِم بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

فأضاف "حيث" إلى "لَيِّ"، وهو مصدر مفرد، خلافا للكسائي، فإنه قاس عليه). شرح التصريح على التوضيح في النحو، ج1، ص: 699.

2– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 17.

3– ورد في الأصل: "ابتداءا"، والصواب ما أثبتناه.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**و**): "شبه" بالبناء للمفعول أو "شبه" بالبناء للفاعل على ما مر، ما غشي الإنسان عند الجوع، أي: ما يدرك من أثر الضرر والألم، باعتبار أنه مدرك.

(**مِنْ حَيْثُ الكَرَاهِيَّةُ**): بكسر الهاءِ وفتح الياءِ خفيفة، وبالرفعِ على الابتداء، والخبر محذوفٌ، أو الجر على ما مر، و الكراهيةُ: مصدر "كره".

قال في "**القَامُوسِ**": ("كَرِهَهُ" كسَمِعَهُ، كَرْهًا، ويُضَمُّ، وكَرَاهَةً وكَرَاهِيَةً، ومَكْرَهَةً[1]، وتُضم راؤه وَتَكَرَّهَهُ، وشيءٌ كَرْهٌ، بالفتح وكخَجِلَ وَ أَسِرَ: مَكْرُوهٌ)[2] انتهى.

(**بِـ**) ما يدرك من (**الطُّعْمِ**): بضمِ الطاءِ وسكون العين، وهو الشيءُ المطعوم، قال "**الصَّبَانُ**": (وهو المناسب هنا)[3] انتهى.

قلنا: وجه المناسبة أن المقصود التشبيه بالشيء المطعوم لا بصفة المطعوم التي تصل إلى الذائقة، وأن المصنف وصفه بالمر والبشع، والصفة التي هي هنا"المرارة" كالبشاعة، لا تقوم بالصفة التي هي هنا صفة المطعوم التي تصل الذائقة لئلا يلزم قيام المعنى بالمعنى، وإنما يقوم المعنى كالمرارة والبشاعة بالذات كالشيء المطعوم، وليس "الطَعْم" في كلام المصنف بفتح الطاء وسكون العين، لأنه حينئذ لا يصل إلى القوة الذائقة عند ذوق المطعوم، ومثل ذلك "الأُكْل" بضم الهمزة بعد اللام الساكنة وقد تنقل الضمة للام، للشيء المأكول، و"الأَكل" بفتح الهمزة كذلك للمعنى المصدري.

وقال في "**القَامُوسِ**": (الطُعْم" بالضمِ: الطعام، والقدرة، وبالفتح: ما يشتَهَى منهُ)[4] انتهى.

فَخالف في جعله "الطَعْم" بالفتح اسمًا لما **[(206/و)]** يشتهى من الطعام، (**المُرِّ**) بضم الميم، أي الذي ليس بحلو، قال في "**القَامُوسِ**": ("والمُرُ" بالضَمِ ضِدُ الحُلْوِ، ومنه مَرَ يَمَرُ بالفتحِ، مَرَارَةً، و أَمَرَ)[5] انتهى.

(**البَشِعِ**): بكسر الشين بعد فتح الباء كما مر، أي"الكريه من الطعام"، الذي فيه جفوف ومرارة.

واقتصر "**الصَّبَّانُ**" على "الكريه"، والذي ذكرته هو ما في "**القَامُوسِ**"، وعليه فيكون نعت مؤكد [لنعت آخر، لا لمنعوته][6]، لاشتماله على المرارة التي يفيدها قوله: "المر"، ولا ينافي كونه لتأكيد زيادة الجفوف، فإن التأكيدية إنما هي من حيث اشتماله على معنى "المر"، وعلى التفسير بالكريه فقط يكون [المر][7] ملزوما له، لأن المرارة تترتب عليه الكراهة.

1– بضم الراء وفتحها في المخطوط. (مكرَهة، مكرُهة) .

2– القاموس المحيط، (كَرِهَ)، ص: 1252.

3– من قول الصبان: (قوله: "بالطَعم"، هو بفتح الطاء: ما يصل إلى القوة الذائقة عند ذوق المَطْعوم، وبالضم: الشيء المَطْعُوم، وهو المناسب هنا، وقوله "البَشِع"، أي الكريه). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 105.

4– القاموس المحيط (طعم)، ص: 1133.

5– المصدر نفسه (مرر)، ص: 474.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

وقوله: "ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع"، من العطف على معمولي عامل، لأن قوله: "من حيث"، معطوف على "من حيث" السابق، وقوله: "بالطعم" على قوله: "اللباس"، والعامل في الكل هو قوله: "شبه" ما بين عمله بالاستقلال وعمله بواسطة عاطف، وذلك كله يفهم من تقديري السابق لـ"شبه" بعد "واو" قوله: "ومن حيث الكراهية"، فكأنه قال: "وشبه ما غشى الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر والألم من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له اسمه، وشبه ما غشي الإنسان عند الجوع من حيث الكراهية بالطعم المر البشع حتى أوقع عليه الإذاقة".

(**فَيَكُونُ**): بالياء المثناة تحْتُ، أي يكون هو، أي لفظ "اللباس"، أي الاسم الذي هو "اللباس"، أي هذا الاسم المركب من هذه الحروف الهمزة و اللامان والباء والألف والسين.

(**اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً**): أي مصرحًا بها (**نَظَرًا**): أي للنظر، أي: فيكون لفظ "اللباس" استعارة مصرحا بها، لأجل النظر.

(**إِلَى الأَوَّلِ**): الذي هو تشبيه ما غشى الإنسان عند الجوع [والخوف][1] من حيث الاشتمال باللباس، فقد شبهنا ما غشيه عند جوعه وخوفه من الألم والاصفرار باللباس بجامع الاشتمال، وحذفنا أداة التشبيه وذكرنا المشبه به وصرحنا به وهو "اللباس"، فهو استعارة مصرحة حيث استعملنا الكلمة التي هي "اللباس" في غير ما وضعت له، وهو ما غشي الإنسان وإنما وضعت للساتر المخصوص لعلاقة المشابهة وقرينة "الإذاقة".

(**وَ**): يكون لفظ اللباس أيضًا استعارة (**مَكْنِيَّةً**): أي مكنيًا عنها، (**نَظَرًا**): أي لأجل النظر (**إِلَى الثَّانِي**): الذي هو تشبيه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من حيث الكراهية بالطعم المر البشع، فقد استعملنا لفظ المشبه وهو ما غشي الإنسان لا بهذا اللفظ أو بلفظ الاصفرار والألم الموضوع اسمًا له، أي لما غشيه، بل بغير لفظه الموضوع له، وهذا اللفظ الذي لم يوضع لما غشيه هو لفظ اللباس في المشبه به الذي هو الطعم المر البشع، بادعاء أنه أي لفظ المشبه به عين المشبه به أي بادعاء أن ما غشيه، وهو المسمى باللباس اسم غير موضوع له، وهو غير الطعم المر البشع، والقرينة الإذاقة.

فقد ذكر المشبه في المكنية بغير لفظه الموضوع له، لأن المشبه هو ما غشيه، وذكر بـ"اللباس" مع أن "اللباس" ليس اسمًا موضوعًا له ولكن سميناه به توسعًا، والاسم الموضوع له هو الاصفرار والألم، ولفظ المشبه المستعار الذي هو "اللباس" توسعًا المستعمل في المشبه به الذي هو الطعم المذكور بادعاء أنه أي المشبه الذي هو ما غشيه عينه، أي عين المشبه به الذي هو "الطعم" هو الاستعارة بالكناية المذكورة بغير لفظها الموضوع لها، ولكن هذا على طريقة "**السّكَّاكِي**" في المكنية.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

فكلام "المصنف" في الرسالة هذه مائلة إلى مذهب "**السّكَّاكِي**" في الاستعارة بالكناية من أنها: لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه هو عينه، كما أشار إليه "**المَلَوِي**" بقوله: (وهذا مرور منه)[1]، أي: من "المصنف" هنا، على ظاهر مذهب "**السّكَّاكِي**" في المكنية.

وكما أشار إليه "**الحَفِيدُ**" بقوله: (عبارة المصنف ناظرة إلى سلوكه مسلك "**السَّكَّاكِي**" في الاستعارة بالكناية من أنها لفظ المشبه المراد به المشبه به الادعائي، وهو في الآية لفظ "اللباس"، فإنه الاستعارة المصرحة نظرًا إلى تشبيه ما يغشى الإنسان عند الجوع باللباس" واستعمال لفظه في ذلك، فيكون أيضًا استعارة مكنية نظرا إلى تشبيه ما غشي الإنسان في حال الجوع من الضرر المراد باللباس، أعني ما يغشى الإنسان من الطعم المر الكريه، بقرينة إثبات لازم الطعم له وهو الإذاقة)[2].

وكما أشار إليه "**الطَّبْلَاوِي**" بقوله: (واعلم أن ظاهر كلام الرسالة – أعني هذه الرسالة – أي رسالة "المصنف" هذه في تقرير الاستعارة بالكناية يميل إلى مذهب "**السَّكَاكِي**" فيها، من أنها لفظ المشبه به المراد به المشبه...)[3]. إلى آخر كلام "**الحَفِيدِ**"، بلفظه المذكور آنفًا.

وأما على مذهب السلف فالمكنية هي لفظ المشبه به [المحذوف][4] الذي هو الطعم المذكور المستعار للمشبه في النفس وهو "ما غشيه"، المرموز إليه بذكر لازمه وهو "الإذاقة"، التي هي قرينة على قصده،. [أي: قصد المشبه به الذي هو الطعم][5] من عرض الكلام، إذ ليس بمقدر في نظم الكلام.

وأما على مذهب "**الخَطِيبِ**" فالمكنية هي نفس تشبيه "ما غشيه" بالطعم المذكور، وذلك التشبيه مضمر في **[(206/ظ)]** النفس، فظهر أن كلام "المصنف" لا يشمل في المكنية إلا مذهب "**السَّكَاكِي**" فيها، كما هو ظاهر "**الحَفِيدِ**" و"**المَلَوِي**"، وصرح به "**الدّلَجِي**".

قلت: ذلك بناءً على رجوع ضمير قوله: "فيكون استعارة"، بالياء التحتية المثناة إلى لفظ اللباس، كما قال هؤلاء أنفسهم برجوعه إليه، وليس عندي بمتعين، لجواز رجوعه إلى مجموع ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ**﴾[6]، أي: "فيكون هذا الكلام استعارة...الخ". أي: "مستعملًا على استعارة...الخ".

أو إلى القول من قول المصنف: "مثاله قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ**﴾...الخ"، أو المثال من قوله: "مثاله قوله تعالى:...الخ"، والمعنى واحد، فيشمل المذاهب الثلاثة في المكنية، بتطبيق الآية على أي شيء منها على ما

1– من قول الملوي: (وهذا مرور منه، على ظاهر كلام السكاكي في المكنية، وإلا فالمكنية إن مررنا على مذهب السلف هو لفظ المشبه به المحذوف، وعلى مذهب الخطيب هو التشبيه المضمر في النفس). مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 17.

2– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 123.

3– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 18.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– سورة النحل، الآية: 112.

يقتضيه، كما يقتضيه تعين الشمول في نسخة "تكون" بالتاء المثناة الفوقية برجوع الضمير للآية، أي "فتكون الآية استعارة مصرحة...الخ"، أي "مستعملة على استعارة مصرحة...الخ".

وفي الآية احتمال غير ذلك، وهو أن تكون إضافة "اللباس" إلى "الجوع" من قبيل إضافة المشبه به الذي هو "اللباس" للمشبه الذي هو "الجوع"، أي "فأذاقها الله جوعًا كاللباس" [في الإحاطة والشمول باعتبار ضرره][1]، كقوله: "**لُجَيْنُ المَاءِ**"، على ما مر من التقرير في هذا المثال، ويكون التجوز في "الإذاقة"، حيث شبه إدراك أهل القرية للجوع بالإذاقة، والجامع مطلق الإدراك واستعير لفظ "الإذاقة" للإدراك، واشتق منه "أذاق" فيكون قوله:"أذاق" استعارة تبعية مصرحة، وأيضًا هي تحقيقية.

(**وَتَكُونُ "الإِذَاقَةُ" تَخْيِيلًا**): أي ويكون إثبات "الإذاقة" "للباس" تخييلا على ما مر في مثله، (فيكون "أذاق" بمنزلة الأظفار المثبتة للمنية في نحو: "أظفار المنية نشبت بفلان"، فلا يكون ترشيحًا كما يؤخذ ذلك من كلام "**الكَشَّافِ**" المتقدم، وكما يلوح إليه كلام القوم.

فتعبير المصنف بـ"الحق"، في قوله: "والحق عدم الوجوب"، لكون المقام مقام ترديد لصعوبة المسألة مع أنه عبر سابقًا بقوله: "هل يجب أن يكون المشبه به في صورة الاستعارة بالكناية مذكورًا بلفظه الموضوع له أم لا ؟"

وبقوله: "وإنما الكلام في وجوب ذكره بلفظ، ولا يلزم من ذلك أن تكون المسألة فيها خلاف، إذ لا يعلم خلاف فيها". قاله "**المَلَوِي**"[2]، وهو بعض كلام قدمته، فراجعه إن شئت.

(قال "**حَفِيدُ السَّعْدِ**": "الإذاقة مع كونها تخييلا بالنسبة للمكنية تجريد بالنسبة إلى المصرحة" انتهى. قال "**الصَّبَّانُ**": وهذا يظهر إذا جعلت بمعنى الإصابة، لشيوعه فيه حتى جرى مجرى الحقيقة، فكأنه قيل: "فأصابها الله بلباس الجوع والخوف". كما "**لِلتَّفْتَازَانِي**.انتهى.

قال: "وحينئذ فكونها تخييلا باعتبار اللفظ فقط"، وفي "**يَسِ**" تضعيف كونها تجريدًا، وعدل إلى "أذاقها" عن "أطعمها"، للإشارة إلى أن هذا النوع الذي أصابهم كالعدم بالنسبة لما يقع عليهم بعد ذلك لَمَا أن الذوق مقدمة الأكل وأوله، وعن "كساها" مع أنه المناسب للباس، لأن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس، ففي "الإذاقة" إشعار بشدة الإصابة بخلاف الكسوة، ولم يقل: "طعم الجوع والخوف"، لأن الطعم وإن لاءم الإذاقة مفوت لما يستفاد من اللباس من العموم المفيد أن الجوع والخوف عم أثرهما القرية عموم اللباس")[3].انتهى بتصرف قليل. والله أعلم.

(**وَتَحْقِيقُ**): أي الإثبات بالدليل تفصيلًا على المذاهب، كذا "**لِلصَّبَانِ**"[4].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 17.

3– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 105.

4– قال الصبان: (قوله: "وتحقيق ذلك...الخ". أي جواز ذكر المشبه في المكنية بغير لفظه الموضوع له، والمراد بتحقيقه إثباته بالدليل مفصلا على المذاهب). المصدر نفسه، ص:105.

قلت: الأولى أن المراد بالتحقيق هنا إثبات الشيء على الوجه الحق فقط، إذ لم يأت الشارح بدليل، وأما قوله: "إن كانت تشبيهًا...الخ"، وقوله: "وإن كان المشبه به المرموز...الخ"، وقوله: "وإن كان المشبه المستعار...الخ"، فتفصيل وتبيين لا استدلال، اللهم إن جعل "**الصّبَّانِ**" ذلك استدلالا ما، ففسر "التحقيق" بإثبات الشيء بدليل، والمعنيان قد سبقَا (**ذَلِكَ**): الذي هو جواز ذكر المشبه في المكنية بغير لفظه الموضوع له). كذا "**للصّبَّانِ**"[1].

قلت: وجائز أن تكون الإشارة إلى البيان الذي بينه "المصنف" في الآية، إذ قال: "فإنه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف...الخ"، وإنما احتاج الشارح إلى تحقيق ما ذكر لأن في كلام "المصنف" إجمالا، حيث لم يتعرض للمذاهب ويفصلها.

(**أَنَ الاسْتِعَارَةَ**) الملتبسة (**بِالكِنَايَةِ إِنْ كَانَتْ تَشْبِيهًا**): غير مصرح بشيء من أركانه سوى المشبه مدلولا عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، (**مُضْمَرًا فِي النَّفْسِ**): نفس المتكلم كما هو مذهب "**الخَطِيبِ**".

(**فَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ المُشَبَّهِ فِي التَّشْبِيهِ**) متعلق بـ"كون"، أو بقوله: (**مَذْكُورًا**): والأول أولى، لأن تعليقه بمذكور يحتاج في تقديمه إلى نكتة[2] وليست نكتته الحصر والاهتمام ولا السجع، ولا غير ذلك من نكت التقديم إلا ببعض تكلف، والتعليق بالكون جائز على الصحيح، [ويجوز تعليقه بمحذوف حال من ضمير "مذكورًا"، وفيه ما في تعليقه بـ"مذكورا"][3].

(**مَجَازًا**): أي بلفظ مجازي، أي بغير لفظه الموضوع له، أي من كون المشبه مذكورًا في التشبيه، وكونه مجازًا أي مذكورًا بغير لفظه الموضوع له، فـ"مجازًا" خبر ثاني للكون أو من كونه مذكورًا ذكرا مجازًا، أي: مجازيًا أو تجوزًا أو ذا مجاز، فهو مفعول مطلق، أو مذكورًا للمجاز أي للتجوز، فهو مفعول لأجله على أن "مجازًا" بمعنى التجوز كما علمت، أو مذكورًا حال كونه مجازًا، أي: متجوزا به فهو حال.

(**وَإِنْ كَانَتْ**): الاستعارة بالكناية، (**المُشَبَّهُ بِهِ**): أي لفظ المشبه به المحذوف، (**المَرْمُوزُ**): إليه المشار إليه بذكر لازمه من غير تقدير له في نظم الكلام (**المُسْتَعَارُ لِلْمُشَبَّهِ**)**[(207/و)]** في النفس، كَمَا هُو مَذْهَبُ السَلَف، (**فَلَا مَانِعَ أَيْضًا**): كما لا مانع مما ذكر على مذهب "**الخَطِيبِ**"، (**مِنْ ذَلِكَ**): الذي هو كون المشبه مذكورًا، أي: التشبيه مجازًا.

وفي بعض النسخ "من ذلك"، أي "من ذكر المشبه في مجاز"، و أنت خير بأن في قوله: "وإن كانت المشبه به" مضافًا محذوفا، أي: لفظ المشبه به، لأن الاستعارة تتعلق في اللفظ لا في الذات، وأن في قوله: "المرموز" أيضًا لا وحذفا، أي المرموز إليه، فحذف إلى بناءً على جواز حذف حرف الجر سعة وبقاء مجروره منصوبًا، وبقيت "الهاء" في محل نصب، فصارت نائبًا لـ"مرموز"، واتصلت به واستترت، فرجعت ضمير رفع مستترا.

1- المصدر نفسه، ص: 105.

2- ورد في الأصل: "نكثة"، والصواب ما أثبتناه.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**وَإِنْ كَانَتْ**): الاستعارة بالكناية (**المُشَبَّهَ**): أي لفظ المشبه (**المُسْتَعَار لِلْمُشَبَّهِ بِهِ**): المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه، (-**كَمَا هُوَ مَذْهَبُ "السَّكَاكِي" – فَصِحَّتُهُ**): أي صحة كون المشبه في التشبيه مذكور مجازًا (**تَدُورُ**) وتبنى (**عَلَى صِحَّةِ الاسْتِعَارَةِ مِنَ**) اللفظ (**المُسْتَعَارِ**) أي على صحة الاستعارة للفظ المستعار، أي: على صحة استعارة المستعار، ف "من" بمعنى "لام" التقوية. ذكره "**الصّبَّانُ**"[1].

قلت: ركيك كون "من" بمعنى "لام" التقوية، والأولى أنها للابتداء، أي على صحة الاستعارة الناشئة من اللفظ المستعار، ويجوز أن يريد بالمستعار المعنى المستعار له، فحذفت "لام" الجر وأوصلت "الهاء" على حد ما مر، فتكون "من" للابتداء، كما ذكره "**الصّبَّانُ**".

ولو قال: "على صحة استعارة المستعار" لكان أوضح، وذلك أنه استعير لفظ المشبه به الذي هو "اللباس" للمشبه الذي هو "ما غشي الإنسان"، وبعدما استعير للمشبه استعير للمشبه به الذي هو الطعم المُر البشع ليكون استعارة بالكناية على طريقة "**السَّكَاكِي**"، والاستعارة بالكناية من اللفظ المستعار فيها خلاف كما ذكر فيما مر، بناءً[2] لتجوز من التجوز، قيل: تصح، وقيل: لا تصح.

(**فَإِنْ صَحَّتْ**): هي أي الاستعارة من المستعار، كما هو مذهب البيانيين. (**صَحَّ**): مذهب "**السّكّاكِي**" في نحو الآية، على حد ما مر. (**وَإِلَّا**): تصح الاستعارة من المستعار [كما هو مذهب "**الأُصُولِيِّينَ**"][3].

(**فَلَا**): يصح مذهب "**السّكَّاكِي**"، ومبنى الخلاف في بناء الاستعارة من المستعار، الخلاف في بناء المجاز المطلق من المجاز. كذا "**لِلدّلجِي**"، ومثله "**لِلصَّبَّانِ**"[4].

قال "**الصّبَّانُ**": (يعني -أي "الشارح"- أن "اللباس" مثلا مستعار لأجل الضرر من حيث الاشتمال استعارة تصريحية، فهل يصح أن يستعار ثانيًا من معناه المجازي المذكور للطعم المر المذكور الادعائي من حيث الكراهية استعارة بالكناية على مذهب "**السّكَّاكِي**"؟

ينبني ذلك على صحة استعارة المستعار، فإن كانت صحيحة كما يفيده قول جمهور الأصوليين والبيانيين، فإن المجاز ينبني على المجاز بمرتبتين أو مراتب صح ما ذكره "المصنف" على مذهب "**السَّكَّاكِي**" أيضًا، وإن كان غير صحيحة كما يفيده قول الآخرين بامتناع بناء المجاز على المجاز لم يصح)[5] انتهى.

وتخالف في حكاية مذهب الأصوليين والبيانيين، ف"**الدّلجِي**" حكى المنع على الأصوليين، والجواز عن البيانيين، و"**الصّبّانّ**" حكى الجواز عن جمهور الأصوليين والبيانيين، ولا يوفق بينهما بتقدير المضاف في كلام

1– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 105–106.

2– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– المصدر السابق، ص: 106.

5– المصدر نفسه، ص: 105.

"**الدّلجِي**"، أي بعض الأصوليين منعوا، وجمهور البيانيين جوزوا، لأنه لا دليل في كلامه على هذين المذهبين المضافين.

قال "**الدّلجِي**": (وقد نوقش في هذا التردد الذي ذكره – أي الذي ذكره "الشارح"– بأنه إذا كان مذهب البيانيين الجواز فالأمر في غنية عنه، لأن أهل كل فن إنما بينوا كلامهم على مذهبهم، لا على مذهب غيرهم)[1] انتهى.

قلت: إن قلنا المجوزون جمهور البيانيين لا كلهم، كما أفاده "**الصَّبَانُ**"، إن عطف "البيانيين" في كلامه على "الأصوليين" صح التردد، وأما إن عطف "البيانيين" على "الجمهور" لم يصح التردد، كما أشار إليه "**الدّلجِي**"، لأن المجوزين حينئذ كل البيانيين، لا جمهورهم.

[قال "**الشِّيرَانْسِي**": (في قوله: "فصحته تدور...الخ"، إشارة إلى جعل مدار الصحة وعدمها الاستعارة الشرعية، وظاهر أن الاستعارة الشرعية من مستعير غير صحيحة)[2] انتهى.

قلت: هو تقرير لكلام "الشارح" بما لا ينبغي، تأمله][3].

[(وفي قوله: "فصحته تدور"، استعارة مكنية على المذاهب الثلاثة، وتخييلية لأنه شبه الصحة بشيء محسوس يتأتى منه الدوران، وإثبات الدوران تخييل)**]**[4]. والله أعلم.

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 76.

2– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 29 (ظ).

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4 – مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 76.

خَاتِمَـــــــة:

وقع في مواضع من المتن والشرح إخراج الآيات على التجوز، ووقع في الشرح إخراج الحديث عليه أيضًا، بناءً على جواز وقوع المجاز مطلقًا في القرآن والحديث، وهو الصحيح، فهو واقع فيهما كغيرهما من الكلام.

وقال "**الإِسْفَرَايِينِي**" و"**الفَارِسِي**"[1]: (لا يقع المجاز في القرآن ولا في الحديث ولا في غيرهما، و ما يظن مجازًا كـ: "رأيت أسدًا يرمي"، فحقيقة)[2]. قال "**اللَّقَانِي**"[3]: (بجعل الرجل الشجاع من جنس الحيوان المفترس ادعاء[4])[5].

قال "**ابنُ القَاسِمِ**": (لعل الحقيقة عند "**الإِسْفَرَايِينِي**" و"**الفَارِسِي**" اللفظ المستعمل مطلقًا. قال صاحب "**جَمْعِ الجَوَامِعِ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ**": وأما من أنكر المجاز في اللغة مطلقًا، فليس مراده أن العرب لم تنطق بمثل قولك: "الشجاع إنه أسد"، فإن ذلك مكابرة وعناد، ولكن هذا دائر بين أمرين:

أحدهما: يدعي أن جميع الألفاظ حقائق، ويكتفي في كونها حقائق في الاستعمال في جميعها وهذا مسلم، ويرجع البحث لفظيًا، فإنه يطلق حينئذ الحقيقة على المستعمل وإن لم يكن في أصل الوضع، ونحن لا نطلق ذلك وإن أراد بذلك استواء الكل في أصل الوضع، فقد قال "**القَاضِي**"[6] في "**مُخْتَصَرِ التَّقْرِيبِ**": "هذه مراغمة للحقائق، فإنا نفهم أن العرب ما وضعت اسم "الحمار" "للبليد"، ولو قيل "للبليد""حمار" على الحقيقة كالدابة المعروفة، وأن تناول الاسم لها متساو، فهذا دنو من جحد الضرورة) .انتهى كلام صاحب "**جَمْعِ الجَوَامِعِ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ**"[7].

قال "**الصَّفِيُّ الهِنْدِي**" في "**النِّهَايَةِ**": فإن عنى الخصم بالحقيقة ما يفيد المعنى ولا **[(207/ظ)]** يحتمل غيره، سواء كان ذلك المعنى لفظًا صرفًا أو لم يكن كذلك، لكن يشترط أن يكون بعضه لفظًا، إذ الدلائل العقلية لا توصف بها حقائق، فهو نزاع لفظي، فإنا لا تعني بالحقيقة إلا اللفظ الذي يكون مستقلا بالإفادة بدلالة وضعية، فإن كان الخصم يريد بها غيره، فله ذلك، إذ لا مشاحة في الألفاظ".

1- الفارسي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ولد بنواحي فارس العام: 288هـ. من أب فارسي وأم عربية، ظل يتنقل طلبا للعلم أحد الأئمة في علم العربية. عاش حياة حافلة بالانتقال والدرس والتصنيف، من مؤلفاته: "التذكرة في علوم العربية"، "العوامل في النحو". توفي العام: 377هـ. ينظر: الأعلام: 179/2. وسير أعلام النبلاء: 380/16.

2- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 252.

3- وقد سبقت ترجمته.

4- وردت في الأصل: "ادعاءا"، والصواب ما أثبتناه.

5- المصدر نفسه، ج1، ص: 252.

6- القاضي: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم القاضي أبو بكر الباقلاني البصري، الملقب بشيخ السنة، ولسان الأمة، المتكلم على مذهب أهل السنة والجماعة، وأهل الحديث، أحد كبار علماء عصره انتهت إليه رئاسة المذهب الأشعري، وإليه انتهت رئاسة المالكية في وقته. من مؤلفاته: "التقريب والإرشاد"، و"إعجاز القرآن". توفي العام: 403هـ. ينظر: البداية والنهاية: 350/11. و الديباج لابن فرحون: 267-268.

7- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 252.

قال "**ابنُ القَاسِمِ**": ولا يخفى أن ما جوزه "المصنف"، أي صاحب "**جَمْعِ الجَوَامِعِ**" و"**الهِنْدِي**" الحمل عليه ينافي استدلاله، كما في "**العَضُدِ**" وغيره بأنه لو كان المجاز واقعًا لزم الإخلال بالتفاهم، إذ قد تخفى العرفية، وإن أجيب بأن هذا لا يقتضي الامتناع، غايته أنه استبعاد، وهو لا يعتبر مع القطع بالوقوع أي الذي أفاده ما سيأتي عن "**العَضُدِ**)[1] انتهى.

وقالت "**الظَّاهِرِيَّةُ**": (لا يقع المجاز في القرآن والحديث، لأنه بحسب الظاهر كذب، كما في قولك في البليد: "هذا حمار"، وكلام الله ورسوله منزه عن الكذب)[2]. و أجيب بأنه لا كذب مع [اعتبار][3] العلاقة.

قال "**الخَطِيبُ**" و"**السَّعْدُ**": (الاستعارة تفارق الكذب بوجهين: بالبناء على التأويل ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر، ففي الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل، وهو جعل أفراد المشبه به قسمين كما ذكرنا، أي: متعارفًا وغير متعارف، ولا تأويل في الكذب. وأيضًا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له، دلالة على أن المراد خلاف الظاهر، بخلاف الكذب فإنه لا تنصب فيه القرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره.

وزعم "**صَاحِبُ المِفْتَاحِ**" أن الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها، أي: في الاستعارة على التأويل، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إرادة الظاهر. و"الشارح" العلامة فسر "الباطل": بما يكون على خلاف الواقع، و"الكذب": بما يكون على خلاف ما الضمير، وأنت تعلم أن تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور، واختاره "**السَّكَاكِي**". ومع هذا فلا وجهة لتخصيص التأويل لمفارقة الباطل، والقرينة بمفارقة الكذب، بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعًا.

نعم، فرق بين الباطل والكذب بأن الباطل يقابل الحق، والكذب يقابل الصدق، والحق هو كون الخبر مطابقًا للواقع بقياس الواقع إليه، والصدق هو كونه مطابقًا للواقع بقياسه إلى الواقع، فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار، لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد)[4]. انتهى كلام "**السَّعْدِ**" ككلام "**الخَطِيبِ**".

قوله: "والاستعارة تفارق الكذب"، قد يبحث فيه بأن الاستعارة في المفرد، والكذب في الحكم في الكلام، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج إلى الفرق.

ويجاب بأن المراد الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب، أو بأن المراد بالكذب سببه، فإنك إذا قلت: "رأيت زيدًا"، أو "أنت إنما رأيت بكرًا" مثلا وقصدت الكذب، فلا شك أن كذب هذا الخبر حصل بسبب لفظة "زيد"، وهذا الجواب أقرب، لأن الغرض بيان الفرق بين المفردين لا بين الكلامين المشتملين عليهما.

1- ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ج2، ص: 164.

2- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 252.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- ينطر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 74. والمطول على التلخيص، ص: 586.

قال "**اللّقَانِي**": (إذا تأملت قول المجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة، وقول المستدل على عدم وقوع المجاز في القرآن والحديث لأنه بحسب الظاهر كذب، وجدت الجواب غير ملاق للدليل، والمناسب سوق الدليل مجردًا عن قوله: "بحسب الظاهر".

قال: ثم الكذب لازم لإرادة المعنى الحقيقي، فارتفاعه إنما هو بإرادة المعنى المجازي، لا لأجل اعتبار العلاقة والعلاقة غير القرينة، إذ قولك: "رأيت أسدًا يرمي"، العلاقة في المشابهة، والقرينة "يرمي")[1] انتهى.

قال "**البَنَّانُ**"[2]: (وهو وجيه جدًا، وكلام "**ابنِ القَاسِمِ**" لا يعول عليه هنا)[3].

قلت: كلام "**ابُن القَاسِمِ**" هكذا: ("أما قوله: "وجدت الجواب غير ملاق للدليل"، فيجاب عنه بمنعه، ويكفي في الملاقاة جعل حاصل الجواب أنه لا يتصور كذب مع اعتبار العلاقة ومجرد إيهام الكذب الذي هو الكذب بحسب الظاهر لا التفات إليه ولا محذور فيه، مع اندفاعه بالتأمل في المعنى.

غاية الأمر أنه ترك التصريح بذلك لظهوره، ومثله كثير في كلامهم، كما لا يخفى على المتتبع له بملخص الجواب كونه كذبا بحسب الظاهر لا يؤثر مع انتفائه حقيقة، وهذه ملاقاة أي ملاقاة، إذ لا معنى لها إلا دليل المستدل أو تأثيره، وهذا حاصل بما ذكره.

وأما قوله: "والمناسب سوق الدليل مجردًا، عن قوله: بحسب الظاهر"، فجوابه أنه إنما ترك سوقه كذلك، إما لكونه واقعًا في كلام المستدل كذلك، فاللائق سوقه كذلك كما هو ثم دفعه، وإما لأنه لو ساقه كذلك لورد على جوابه أن المراد الكذب بحسب الظاهر، والجواب لا يدفعه فيحتاج لكلام آخر[4]، لبيان أنه يدفعه، بخلاف ما إذا ما ساقه مع التقييد، فإن في الجواب حينئذ مع الاختصار إشارة إلى دفعه بأنه لا أثر لإيهام الكذب مع انتفائه حقيقة، فكان اللائق التقييد. فتأمله، فإنه في غاية الحسن والدقة للمتأمل المنصف العارف بطريقتهم وأساليب الكلام.

وأما قوله: "ثم الكذب لازم لإرادة المعنى الحقيقي"، فارتفاعه إنما هو بإرادة المعنى المجازي والدال عليها هو القرينة، فانتفاء الكذب لأجل وجود القرينة على المعنى المجازي، لا لأجل اعتبار العلاقة كما قال "**المَحَلِّي**"، والعلاقة غير القرينة، إذ قولك: "رأيت أسدًا يرمي"، العلاقة فيه المشابهة، والقرينة "يرمي")[5] انتهى.

1- ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ج2، ص: 164.

2- البنان –البناني- : عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي، وبنانة قرية من قرى منستير بإفريقية، المالكي، ورد مصر وجاور الجامع الأزهر، فقيه، أصولي، درس برواق المغاربة وتولى مشيخة رواقهم. من تصانيفه: "حاشية على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع" في أصول الفقه. توفي العام:1198هـ. ينظر: معجم المؤلفين: 132/5. وعجائب الآثار:84/2.

3- حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع لتقي الدين السبكي، وبهامشها تقرير عبد الرحمن الشربيني، دار الفكر للطباعة والنشر، و ج1، ص: 308-309.

4- ورد في الأصل: "ءاخر".

5- ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ج2، ص: 165.

فجوابه أنه مبني على الاشتباه، وذلك أنه لا يخفى مع التأمل الصحيح أن المحقق لإرادة المعنى المجازي الدافع للكذب إنما هو العلاقة، وأما القرينة فإنما هي دليل على ذلك الانتفاء، فما زعمه الشيخ من انتفاء الكذب لأجل وجود القرينة لا لأجل اعتبار العلاقة منشأه اشتباه سبب الشيء بسبب العلم به، والمراد **[(208/و)]** إنما هو الأول دون الثاني، فتأمله لتعرف أن ما قاله "الشيخ" وهمٌ محضٌ، وأن الصواب ما ذكره ["**المَحَلِّي**"][1]، من انتفاء الكذب لأجل اعتبار العلاقة.

على أن "**المَحَلِّي**" ناقل عن غيره، كما هو صريح تعبيره بقوله: "أجيب"، فإسناده إليه لا محوج إليه إلا مجرد صحبة التشنيع عليه، فكان الصواب أن يبدل قوله: "كما قاله "**المَحَلِّي**" بقوله: "كما نقله "**المَحَلِّي**"). انتهى كلام "**ابْنِ قَاسِمٍ**" بتصرف قليل جدًا[2].

1- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

2- ينظر: المصدر السابق، ج2، ص: 165.

العقْدُ الثَّالِثُ

–وهو آخر العقود–

فِي تَحْقِيقِ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ

(**وَ**) تحقيق (**مَا يُذْكَرُ**): حال كونه (**زِيَادَةً**): أي ذا زيادة أو مزيدًا أو زائدًا (**عَلَيْهَا**): أي على قرينة الاستعارة بالكناية.

وتعلم من تقديري "لفظة" تحقيق قبل "ما يذكر"، وبعد "الواو" أن "ما يذكر" معطوف على "قرينة"، فيسلط عليه لفظ "التحقيق" من قوله: "في تحقيق" لتسلطه على "قرينة" فيكون مدخل في التحقيق، والأمر كذلك لأنه ذكره على غاية من التحقيق، فليس بمعطوف على "تحقيق"، لأنه إذا عطف على "تحقيق" لا يسلط عليه لفظ "التحقيق" فضلا عن معناه، بل يسلط عليه لفظ "في" والظرفية، كأنه قيل: "في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية، وفيما يذكر زيادة عليها"، هذا ما ظهر لي في إيضاح قول "**الحَفِيدُ**": (الظاهر أنه معطوف على "قرينة الاستعارة" لا على "تحقيق"، لما ذكره فيه من زيادة التحقيق).[1] انتهى.

(**مِنْ مُلَائِمَاتِ المُشَبَّهِ بِهِ**): أي من مطابقاته ومناسباته، بكسر الياء التحتية المثناة وفتحها، لأن الملاءمة[2] نسبة بين طرفين، المشبه به الذي هو "السبع" ولازمه "كالمخالب"، فكل منهما ملازم للآخر، فإذا كسرت الياء كان اسم فاعل مضافًا لمفعول، أي: "المخالب مثلا ملائمة للسبع"، وإذا فتحت كان اسم مفعول مضافًا لفاعله، أي "المخالب لاءَمها السبع".

كما تقول: "جاء مضروب عبده"، بالإضافة، أي: "الذي ضربه عبده"، والكسر أولى لحسن قولك:"المخالب تلائِم السبعَ"، لا دون قولك: "السبعُ يُلائمُ المخالبَ"، ولا ضير في تسمية "ملايِم" بكسر الياء اسم فاعل، ولو قيل: ماعدا فاعلا مما صدر منه الفعل أو شابه الصدور كله صفة مشبهة، وقد قال "**ابْنُ مَالِكٍ**":

وَزِنَةُ المُـضَارِعِ اِسْـــمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي ثَلَاثٍ كَالمُوَاصِلِ [3]

على أنا لا نسلم أن حد الصفة المشبهة صادق على كل اسم فاعل من رباعي أو خماسي أو سداسي، نعم يصدق على نحو "المؤمن" و"الكافر"، ومنه "ملائمات[4] المشبه"، لأن المقصود الثبوت، ومن أراد التحقيق فعليه بالحواشي النحوية.

1– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 123.

2– ورد في الأصل: "الملايمة"، والصواب ما أثبتناه.

3– ورواية الألفية:

وَزِنَةُ المُضَـارِعِ اِسْـمُ فَاعِلِ مِنْ غَـيْرِ الثَلَاثِ كَالمُـوَاصِلِ

– متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص:60.

4– ورد في الأصل: "ملايمات"، والصواب ما أثبتناه.

(**فِي نَحْوِ**): قال "**الصَّبَّانُ**": (الأحسن أنه متعلق بمحذوف، أي "وجوبًا" صفة لـ"قرينة"، وما يذكر، أي الكائنين في نحو:...الخ")[1].

قلت: أو جوازًا أي الواقعين في نحو...الخ، والحسن تعليقه بمحذوف وجوبًا أو جوازًا صفة لملايمات، أي الكائنة أو الواقعة في نحو، أو تعليقه بمحذوف كذلك حال من القرينة وما يذكر، أو من ملائمات (**قَوْلِكَ: مَخَالِبُ المَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ، فَإِنَّ**): أي لأن، أو الفاء رابطة لجواب شرط محذوف.

(**المَخَالِبَ فِيهِ**): أي في قولك: "مَخَالِبُ المنيةِ نَشَبَتْ بِفُلَان"، أو في نحو قولك: "مخالب المنية نشبت بفلان"، كـ: "نشبت مخالب المنية بفلان"، وكـ: "المنيةُ نَشَبَتْ مخالِبُهَا بفلانٍ"، إلى غير ذلك.

(**قَرِينَةُ الاِسْتِعَارَةِ**): المكنية، أي مانعة عن الإرادة بـ"المنية" مجرد الموت، بل الموت المدعى أنه سبع، وكون المخالب نفسها هي القرينة مذهب "**السَّكَاكِي**". وأما على مذهب السلف فالقرينة إثبات المخالب. فانظر كلاما مر.

(**وَهُوَّ**): أي لفظ "المخالب" ولذا أفرد الضمير مذكرا، ولم يقل: "هم" أو "هي"، كما تقول في قولك: "جاء الزيدون الزيدون"، فاعل، أي هذا اللفظ الذي هو قولك: "الزيدون".

ولو أريد المعنى لقيل: "وهم" أو"هي" جمع مخلب، و"الزيدون" فاعلون، لكن ذلك غير مراد وغير لائق، وليس الإفراد [والتذكير][2] في قوله: "وهو"، لأجل الإخبار عنه، بقوله: "جمع"، كما قد يزعمه زاعم، يعني أن لفظ "المخالب" (**جَمْعُ**): تكسير للفظ (**مِخْلَبٍ**): جمع كثرة، وبيان تكسيره أي تغييره أن ميم المفرد مكسورة وميم الجمع مفتوحة وخاء المفرد مسكنة وخاء الجمع مفتوحة، ولام المفرد مفتوحة متصلة بالخاء، ولام الجمع مكسورة مفصولة بألف، لم تكن في المفرد، فهو [أي ذلك التغيير][3] شكل وزيادة، وهذا الجمع مطرد مقيس، لأن "مفاعل" و"فياعل" و"فواعل" ونحوها مطرد في مزيد الثلاثي الذي ليس من نحو: "أحمر وسكران وصائم ورام"، وباب "كبرى" و"سكرى" و"مخلب" من مزيد الثلاثي، لأن الميم زائدة ولم تحذف الزيادة لأنها واحدة، فهو كـ:"مسجد ومساجد"، و"جوهر وجواهر"، و"صيرف وصيارف"، و"أفضل وأفاضل"، و"علقى وعلاق"، كغواشٍ.

(**بِكَسْرِ المِيمِ**): لأنه آلة الجرح والخدش، كـ"مِفْتَحٍ"، أي آلة[4] الفتح، قال "**ابنُ مَالِكٍ**":

كمِفْعَلٍ وكمِفْعَالٍ ومفـــــعلةٍ مِنَ الثُّلَاثِي صُغِ اسمَ مَا بِهِ عُمِلَا [5]

1– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 106.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– ورد في الأصل: "ءالة".

5– نظم لامية الأفعال، جمال الدين ابن مالك، ضبطها وراجعها: أبو مالك العوضي، ص: 08.

ولكن "المخلب" تغلبت عليه الاسمية، وتُنوسيت فيه الآلية، فصار لا يدل عليها إلا دلالة "رَجلٍ" أو "زَيدٍ" على ذاته، ولا يدل عليها دلالة "مفتح" أو "مفتاح"، على الآلية وإسكان الخاء المعجمة.

(**وَفَتْحِ اللَّامِ**): فهو كـ"مِفْتَح" بكسر الميم وفتح التاء، ولم يبين حال الخاء لأنه يتبادر العامة سكونها، ولم يبين حال الباء لأنها بحسب الإعراب، فلا حال لها لازمة فيبينها.

وهو، أي المخلب (**إِمَا بِمَعْنَى "ظُفْر"**): بضم الظاء وسكون الفاء ويجوز ضمهما معًا، وشذ كسر الظاء وسكون الفاء، (**كُلِّ**)[بإضافة ظفر إليه][1] (**سَبُعٍ**): بفتح السين وضم الباء وفتحها وسكونها [وهو][2] المفترس من الحيوان، (**طَائِرًا كَانَ**) السبع (**أَوْ مَاشِيًّا**)، أي: المخلب، إما مستعمل في ظفرِ كل سبعٍ طائرٍ أو ماشٍ، (**أو**) المخلب (**هُوَّ**) آلة صيدٍ، (**لِمَا يَصِيدُ**): بوزن يبيع، (**مِنَ الطَّيْرِ**): **[**(208/ظ)**]** جمع طائر، وقد يطلق على الواحد وهو الموجود في السنة العامة.

(**وَالظُّفْرُ لِمَا لَا يَصِيدُ**): وهذا التردد الذي ذكره "**العِصَامُ**" "**كَالَمَلِوي**"[3]، تبع فيه صاحب "**القَامُوسِ**"، قال فيه: (الخِلْب بالكسر الظُّفُرُ، وخَلَبَهُ بِظُفْرِهِ يَخْلِبه، ويخْلُبُه: جرحه، أو خدشه أو قطعه، كـ: اسْتَخْلَبَهُ وشقه، والفريسةَ: أخذهَا بمَخْلَبِهِ، أي: و خَلَبَ الفريسة أي: المفترَسة بفتح الراء، أخذها بمخلبه، وفُلَانا عَقْلَه: سلبهُ إياه، أي وخَلَبَ فلانا عَقْلَهُ: سلبهُ عقلَهُ وعَضَهُ، قال: والمِخْلَبُ المِنْجَلُ، وظُفُرُ كلَ سَبُعٍ من الماشِي والطائِرِ، وهو لما يصيدُ من الطَيْرِ، والظُفُرُ لما لَا يَصِيدُ)[4] انتهى.

وعلى كون المخلب ظفر كل سبع الظفر أعم من المخلب، لأن المخلب مختص بالسبع، ومعلوم عدم اختصاص الظفر بالسبع، بل يكون للإنسان وغيره.

قال في "**القَامُوسِ**": (الظُفر" بالضم وبضتين وبالكسر شاذا، يكون للإنسان وغيره، كـ"الأُظْفُور. وقول "**الجَوْهَرِي**": جمعه "أُظْفُور" غلط، وإنما هو واحد، قال الشاعر:

مَا بَيْنَ لُقْمَتِهَا الأُولَى إِذَا انْحَدَرَتْ وَبَـيْنَ أُخْرَى تَـلِيهَا قَيْـدُ أُظْفُورِ [5]

جمعها: أظفار وأظافر).[6] انتهى.

قلت: لعل "الأَظَافيرَ" جمع الجمع الذي هو "أظفار"، ولعله لا دليل في البيت على أن "الأُظْفُورَ" مفرد، لجواز كونه جمعا، كما قال "**الجَوْهَرِي**"، ولكن الأقرب من جهة المعنى في البيت ما قاله "**القَامُوسِي**"، لأن المراد وصفها بتقارب لقمها جدا.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 16.

4- القاموس المحيط،(خِلب) ص: 81.

5- البيت من بحر"البسيط"، وقد أنشدَته غيثة أم الهيثم. ينظر: الجمهرة: 378/3.

6- القاموس المحيط، (ظفر)، ص: 433.

قال "**الزَّمَخْشَرِي**" في قوله تعالى: ﴿**كُلَّ ذِي ظُفُرٍ**﴾[1]: (و"الظفر" ما له إصبع من دابة أو طائر)[2].

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (الظاهر أن التردد إشارة إلى اشتراك المخلب بين معنيين اثنين: أحدهما: ظفر السبع مطلقًا، طائرًا كان أو ماشيًا، وثانيهما: ظفر الطائر الصائد).[3] انتهى.

قال "**الصّبَّانُ**": (قوله: "و الظفر لما لا يصيد"، أي: حالة كونه من الطير، فالنفي متوجه على مقيد، بقيد محذوف للعلم به ما قبل، فيصدق بثلاث صور: انتفاء المقيد، والمقيد بأن كان لا يصيد، وهو ليس من الطير كالإنسان والخيل والبغال والحمير، وانتفاء المقيد فقط: بأن كان لا يصيد، وهو من الطير كالحمام والغراب، وانتفاء المقيد فقط: بأن كان يصيد وهو ليس من الطير كالكلب والذئب[4]، وبذلك يندفع الاعتراض باقتضاء العبارة ثبوت القسم الثالث واسطة بين ذي المخلب وذي الظفر، مع أنه أي ذاك الثالث من ذي الظفر)[5] انتهى.

وقد تبع فيه "**الحَفِيدَ**"، قال "**الحَفِيدُ**": (قوله: "والظفر لما لا يصيد"، أي من كل حيوان طائرا أو ماشيا أو غيره، وفيه أنه يبقى ما يصيد من الماشي واسطة بين المخلب والظفر، فإنه لا يصدق على صاحبه أنه مما لا يصيد من الطير حتى يسمى مخلبًا، ولا يصدق عليه أنه مما لا يصيد حتى يسمى ظفرا.

وظاهر من اللغة أنه لا واسطة، والجواب أن النفي في قوله: "والظفر لما لا يصيد" داخل على المقيد، أي لما لا يصيد من الطير، وحينئذ لا واسطة بل هو داخل فيما له أظفر، فإن الواسطة أعني "الماشي الصائد" يصدق عليه أنه لا يصيد من الطير، وذلك لما تقرر أن النفي إذا ورد على مقيد كان صادقًا بثلاث صور: انتفاؤهما معًا، وانتفاء القيد دون المقيد، وعكسه)[6] انتهى.

وتبعه أيضًا "**الدّلجِي**" إذ قال: (قوله: "والظفر لما لا يصيد"، أي مطلقًا من كل حيوان طائرًا كان أو ماشيًا، إنسانًا كان أو غيره، ويلزم على كلامه هذا أن ما يصيد وهو من غير الطير واسطة بين المخلب والظفر، لأنه لا يصدق عليه أن الذي يصيد من الطير حتى يسمى مخلبًا، ولا يصدق عليه أنه لا يصيد مطلقًا حتى يسمى ظفرًا.

وظاهر كلام أهل اللغة أنه لا واسطة، والجواب: أن معنى قوله:"الظفر لما لا يصيد"، أي من الطير، فالنفي داخل على الكلام المقيد بالقيد، وهو قوله: "يصيد من الطير"، والنفي إذا دخل على كلام مقيد يصدق بثلاث صور: نفي المقيد والقيد بأن كان لا يصيد وهو من [غير][7] الطير، وبنفي المقيد فقط بأن كان لا يصيد وهو

1– سورة الأنعام، الآية: 146.

2– تفسير الكشاف، ص: 350.

3– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 30 (و).

4– ورد في الأصل: "الذيب"، والصواب ما أثبتناه.

5– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 106.

6– المصدر نفسه، ص: 123–124.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

من الطير، وبنفي القيد فقط بأن كان يصيد وهو من غير الطير، وهو الذي قلنا إنه واسطة، وهو داخل في الظفر)[1] انتهى.

قلت: بل النفي إذا دخل على مقيد صادق بخمس صور، وقد مرت بأمثلتها موضحة.

وظاهر قول "الشارح": "أو هو لما يصيد من الطير، والظفر لما لا يصيد"، يقتضي أن الظفر لا يطلق على مخلب ما يصيد من الطائر.

والذي ذكره "**الشِّيرَانْسِي**" خلافه، قال: (والمراد بقوله: "والظفر لما لا يصيد"، أنه على المعنى الثاني بالمخلب، لا يطلق المخلب على ما لا يصيد من الطائر، بل يطلق عليه الظفر كما يطلق على ما يصيد، وليس المعنى حينئذ على أن الظفر حينئذ لا يطلق على ما يصيد على ما تُوهمه العبارةُ، إذ الظاهر من كتب اللغة بل من نفس "القاموس" أن الظفرَ عامٌ للإنسانِ والسبع، والماشي، والطائر الصائد وغير الصائد)[2] انتهى.

هذا، وكون المخالب أو إثباتها قرينة، و"نشبت" زائد عليها موافق لطريقة "المصنف" من كون ما هو أقوى اختصاصًا بالمشبه به هو القرينة، وما عداه زائد عليه، فيكون ترشيحًا، لأن "المخالب" أشد اختصاصًا بالسبع من "النشب"، وموافق لطريق "الشارح" من أن ما يحضره السامع أولا هو القرينة وما سواه ترشيح، و[المخالب][3] يحضرها السامع أولا لتقدمها في الذكر. فالمخالب جامعة للوصفين: الاختصاصية الأقوى، والإحضار أولا، فهي موافقة للطريقتين طريقة المصنف وطريقة الشارح.

(**وَنَشِبَ**): فعل ماض مفتوحُ النون مكسور الشين المعجمة، ثلاثي قاصر، (**كـ: فَرِحَ**): بفتح الفاء وكسر الراء فعل ماض ثلاثي قاصر، والمصدر "النَشَب" بفتح النون والشين، كما أن مصدر "فرح" "الفرح" بفتح الفاء والراء، ويقال أيضًا: النشُوبُ بضمهما، و"النُشبة" بضم النون **[(209/و)]** وَسُكُونِ الشين، واسم الفاعل "النشب"، بفتح النون وكسر الشين، كما أن اسم فاعل:"فرح" "الفَرِح"، بفتح الفاء وكسر الراء، ويقال: هما صفتان مشبهتان، كما علمت مما مر.

والمضارع "يَنْشَب"، بفتح الياء وسكون النون وفتح الشين، كما أن مضارع "فرَح": "يَفْرَح" بفتح الياء وسكون الفاء وفتح الراء، والأمر "اِنْشَب" بكسر همزة الوصل إذا ثبتت، وسكون النون وفتح الشين، كما أن أمر "فرح" "اِفْرَح" بكسر همزة الوصل إذا أثبتت وسكون الفاء وفتح الراء، واسم المفعول "مَنُشوب" و"مفروح"، إذا أجزنا بناءهُ من ذلك، فيكون النائب ظرفا أو مصدرًا نحو: هذه الشجرة منشوبٌ بها، أو متعلق بها، ومنشوب فوقَهَا. و"النشب" منشوب، أي هو، أي: النشب، والمال مفروح به أو مفروح إزاءه، أو الفرح مفروح، أي هو أي الفرح، ويجوز نيابة ضمير غير راجع للمصدر على الحذف والإيصال نحو: "المال مفروح" أي مفروح به.

واسم التفضيل "أَنْشب" و"أفرح" بوزن: "أفضل".

1- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 77.

2- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 30 (و).

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

والتعجب: "ما أفرحه"، و"ما أنشبه"، و"أفرِح به"، و"أنشب به".

واسما الزمان والمكان والمصدر: "مَنْشَب" و"مَفْرَح" بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث.

والآلة: "مِنشب" و"مِفرح" و"مِنشاب" و"مِفراح"، و"مِنشبة" و"مفرحة" بكسر الأوائل، وسكون الثواني وفتح الثوالث.

ويأتي اسم الفاعل أيضًا من "فرح" أيضًا على: "مفروح"، كـ"مضروب" شاذًا و"فرحان"، ويقال: "فارح" وناشب إذا أريد الاستقبال ومقصودُ الشارحِ الأعظم بتشبيه "نشب" بـ"فرح"، الدلالة على أنه مكسور العين لازم.

(**بِمَعْنَى عَلِقَ**): كـ"فرح" أيضًا، أي تعلق، تقول:"نشب ظفري بلحمه"، أي: تعلق به ودخل فيه، وعلق الشوك به أي"تعلق"، ويتعدى أيضًا.

(**زِيَّادَةً**):[أي زائدة أو مزيد أو ذو زيادة، وهو][1] بالرفع خبر للمبتدأ وهو"نشب"، وأما قوله: "كفرح"، وقوله:"بمعنى"، فمتعلقان بمحذوفين حال من المبتدأ على القول بالجواز، وليسا خبرين، أو حدهما خبرًا، لأن المقصود الإخبار بأن نشب الذي هو بوزن "فرح" الذي هو بمعنى "علق"، زيادة (**عَلَى القَرِينَةِ**).

كما أن مراده فيما مضى الإخبار بأن المخالب قرينة، وليس المقصود بالذات أن يخبر بأن "نشب" بوزن "فرح"، ولا هو بمعنى "علق"، ويجوز تعليقهما بمحذوف وجوبًا أو جوازًا نعتين لـ"نشب"، أي: الكائن أو الواقع كـ"فرح"، والكائن أو الواقع بمعنى "علق"، والمراد بالعلق العلق الحسي ليكون ترشيحًا، لكونه حينئذ ملائما للمشبه به فقط، دون المشبه، وأما العلق المعنوي فلا يختص بالمشبه به، بل يكون أيضًا للموت، ويجوز مجيء مصدر "علق" على العُلُوق كالقعود، و به عبر "**الصّبّانُ**" و"**الدّلجِي**"[2].

ومقصود الشارح بالإخبار بأن "نشب زيادة على القرينة" الإشارة إلى أنه ترشيح، فكأنه قال: "وإذا كان زيادة على القرينة فهو ترشيح إما للمكنية – وهو الأظهر– أو للتخييلية، إن كانت قرينة المكنية تخييلية، أو للتحقيقية إن كانت قرينة المكنية تحقيقية، كما سيأتي لك إن شاء الله.

ونوقش بأنه لكون "نشبت" ترشيحًا لو كانت مثبتًا للمشبه، أي المنية هنا، وهو إنما أثبت للمخالب لأنه مسند إليها.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 106. و مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 77.

وأجيب بأن المخالب لما كانت مثبتة للمنية، كان ما أثبت للمخالب مثبتًا للمنية، لأن المثبت للمثبت لشيء مثبت لذلك الشيء بواسطة، فـ"نشبت" مثبت للمنية بواسطة إثبات المخالب لها. قاله "**المَجْدُولِي**"[1] و"**الصّبّان**" و"**الدّلجِي**"[2].

(**وَفِيهِ**): أي في هذا العقد (**خَمْسُ فَرَائِدَ**).

1- المجدولي: عبد الرحمن المجدولي الشهير بالتونسي، من تلاميذ أبي عبد الله الأبي. وهو من علماء فاس برز في علم المعقول، أخذ عنه الشيخ أحمد زروق إحياء علوم الدين للغزالي. توفي آواخر القرن التاسع للهجرة. ينظر: جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، أحمد ابن قاضي المكناسي، ج2، ص: 405. و نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، ليبيا، ط2، 2000م ، ص: 172.

2- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 106. و مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 77.

الفَرِيدَةُ الأُولَى

منهن في قرينةِ الاستعارةِ بالكنايةِ عند السلفِ

[مَذْهَبُ "السَّلَفِ" فِي الاسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِيَّةِ][1]

(**ذَهَبَ السَّلَفُ سِوَى**): [بكسر السين وضمها، والأول أولى][2] ("**صَاحِبِ الكَشَّافِ**"): منهم، فإن له تفصيلا غير تفصيلهم كما يأتي، فهو مستثنى عند المصنف بقرينة "ما يأتي له"، لأنه جوز كون ذلك الأمر مستعملا في معناه الاستعاري، كما تفهمه من الفريدة الثانية بعد، فصرح "الشارح" باستثنائه لدخوله في السلف بالمعنى السابق في الفريدة الأولى من العقد الثاني، لأنه ممن تقدم "**السّكاكي**" مع أنه جوز كون ذلك الأمر مستعملا في معناه المجازي كما سيأتي، فاحتاج إلى استثنائه، و"**السّكاكي**" لم يدخل فلم يحتج لاستثنائه.

(**إِلَىَ أَنَّ الأَمْرَ**): كـ"الأظفار" في مثل:"أظفار المنية نشبت بفلان"، و"المخالب" في مثل: "مخالب المنية نشبت بفلان" (**الَّذِي أُثْبِتَ**): بالبناء للمفعول، أي: أثبته المتكلم المستعير [سوى بالإضافة أو باللام أو بالإسناد وغير ذلك][3].

(**لِلْمُشَبَّهِ**): كـ"المنية" في المثالين، حال كونه أي: كون ذلك الأمر (**مِنْ خَوَاصِ**): أو الكائن أو الواقع، أي ذلك الأمر من خواص، أي من لوازم (**المُشَبَّهِ بِهِ**): كالسبع في المثالين، أي من لوازم المشبه به المساوية له المطابقة له في صورة الاستعارة بالكناية، الكائنة تلك اللوازم قرائن لها، أي للاستعارة بالكناية.

(**مُسْتَعْمَلٌ**): خبر "أن"، وفي الكلام مضاف يقدر هنا أو في أول الكلام، على الخلاف في المختار، أي أن لفظ الأمر الذي أثبت...الخ، أو مستعمل لفظه بأن يكون نائب مستعمل، قولنا:"لفظ"، فحذف فنابت عنه "الهاء" لأنه مضاف هو إليها، فارتفع محلها فصارت نائبًا وصيرت ضميرًا مستترًا، وذلك لأن لفظ "الأظفار" أو "المخالب" مثلا هو المستعمل، لأن الاستعمال من عوارض الألفاظ لا ذات الأظفار أو المخالب.

ويجوز حمل الكلام على الاستخدام دون ادعاء تقدير مضاف، بأن نرجع الضمير المستتر جوازًا في مستعمل في الأمر المذكور لا بمعناها المذكور المعنوي، بل بمعناها اللفظي، فذلك استخدام. لأنه ذكر الأمر أولا وأريد معناه، لأن المثبت للمشبه هو المعنى، وأعيد عليه الضمير في مستعمل وأريد لفظه، لأن المستعمل هو اللفظ كما ذكر، فذلك كذكر "**جِبْرِيل**"[4] شارح "**الجَرُّومِيَّةِ**"[5]، كأن تقول: (هذا شرح العلامة "**جِبْرِيل**)، ثم

1- ينظر: شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 85.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- جبريل: علي بن ناصر الدين المصري، ولد بالقاهرة سنة: 857هـ. وأخذ العلم عن علمائها، من مصنفاته: "البداية في التجويد"، و"شرح مختصر خليل"، و"شرح الآجرومية في النحو". توفي العام: 939هـ. ينظر: كشف الظنون: 374/1. ونيل الابتهاج: 212.

5- الآجرومية: متن مختصر مشهور، لخص فيه واضعه "ابن آجروم" أبواب النحو ومسائله، في تسلسل منطقي وبساطة في الطرح، وهو ما جعلها من أشهر المتون النحوية وأكثرها شيوعا لدى العلماء والدارسين على السواء.

تقول: "عليه السلام"، مريدًا بهاء "عليه" "**جِبْرِيل**" الذي هو ملك، فكأنه قال: "مذهب السلف أن الأمر الذي أثبته المتكلم المستعير للمشبه الكائن من لوازم المشبه به، لفظه مستعمل (**فِي مَعْنَاهِ الحَقِيقِي**): فهو حقيقة لا تجوز فيه نفسه، (**وَإِنَّمَا المَجَازُ**): أي التجوز، (**فِي الإِثْبَاتِ**): الذي هو إثبات شيء كالأظفار والمخالب لشيء كالمنية ليس هو، أي ذلك الشيء الأول **[(209/ظ)]** له، أي: ذلك الشيء الثاني، وهذا مجاز عقلي كإثبات "إنبات البقل" للربيع، و"الهزم" للأمير،[لا مجاز لغوي لأن المجاز اللغوي متجاوز بالكلمة فيه عن موضعها الأصلي، والملائم المذكور لم يتجاوز به موضعه الأصلي][1]، وفي قوله: "وإنما المجاز في الإثبات"، إشارة إلى أن ذلك يسمى مجازًا في الإثبات، بل مجاز بمعنى التجوز في عبارة "الشارح"، وإلا فالمجاز هو نفس الإثبات لا شيء غير الإثبات واقع في الإثبات، وإذا لم يؤول[2] بالتجوز، كانت الظرفية مجازية على حد: ﴿**فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾[3]، كما في محله، وإنما سمي ذلك مجازًا في الإثبات، مع أنه يقعُ ذلك التجوز أيضًا في النفي، لأن المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات، أو لأن النفي ما لم يجعل بمعنى الإثبات لم يكن مجازًا، ولذلك فسروا: ﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾[4] بـ"خسرت"، و: "مَا نَامَ لَيْلِي"بـ: "سهرت"، فعلى هذا لو قيل: "مَا نَامَ اللَّيْلُ، بَلْ صَاحِبُهُ"، و"مَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ، بَلْ رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ"، لم يعد مجازًا أصلا.

قال "**حَفِيدُ السَّعْدِ**": (وإنما يسمى مجازًا في الإثبات، لأن مجازية النفي بملاحظة حال الإثبات، بل التحقيق أن التقرير أو أن النفي يرجع إلى ما يلازمه من صورة الإثبات، مثلا: "ما ربحت تجارتهم"، راجع إلى خسرت)[5] انتهى.

فالتسمية بذلك باعتبار الأشرف الذي هو الأصل وهو الإثبات، لأنك إذا أردت نفي شيء تصوره مثبتًا ثم تدخل عليه أداة[6] السلب، ويسمى ذلك أيضًا مجازا حكميًا لأن التجوز في الحكم الذي هو إدراك وقوع في النسبة أو لا وقوعها، فتسميته بذلك لتعلقه بالحكم، أي: الإسناد بمعنى النسبة، وإنما سمي مجازًا حكميًا وإن كان قد يقع في الإضافة والإيقاع فلتعلقه بالحكم إما ظاهرًا أو مقدرًا، ولأن الحكم أشرف، أو لأن المراد بالحكم النسبة كما هو أحد إطلاقاته.

ثم رأيت "**ابنَ القَاسِمِ**" قال في "**حَاشِيَّةِ المُطَوَّلِ**": (قوله: "ويسمى مجازًا حكميًا"، إما باعتبار أن كل مجاز عقلي إنما هو مجاز في الحكم، والإسناد إما ظاهر أو مقدر كما يجيء، أو باعتبار أن المجاز وإن كان في الإضافة والإيقاع، لكن الحكم أشرف سهما، فاعتبر الأشرف في وجه التسمية، أو أن الإضافة والإيقاع منسوبان إلى

1– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

2– ورد في الأصل: "يأول"، والصواب ما أثبتناه.

3– سورة الأحزاب، الآية: 21.

4– سورة البقرة، الآية: 16.

5– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 52–53.

6– ورد في الأصل: "أدات"، والصواب ما أثبتناه.

الحكم لاستلزامهما إياه بالمجاز، وهما منسوبان إلى الحكم، فيكون حكميًا، لأن المنسوب إلى المنسوب إلى الشيء منسوب إلى ذلك الشيء)[1] انتهى.

(ويسمى إسنادا مجازيًا، لأن الإسناد المجازي في الإسناد لا في الطرفين، أو لاعتبار الأشرف، أو لأن الإسناد بمعنى مطلق النسبة، ويسمى مجازًا عقليا لأن حكمه يعلم من العقل لا من اللغة لأنه لم يخرج عنها، وخص المجاز بتلك التسميات وإن أمكن أمثالها في الحقيقة اعتناء[2] بشأنه لكثرة فوائده، وهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابَس له بفتح الباء غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني بتأول)، قاله "**الخَطِيبُ**" باختصار[3].

قال "**السَّعْدُ**": (يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول، سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر، وبهذا سقط ما قيل: إنه إذا أراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله: "بتأول"، وهو ظاهر، وإن أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل: "أنبت الله البقل"، مجازٌ باعتبار الإسناد إلى السبب)[4] انتهى.

قلنا: لا حاجة إلى التقييد بالملابس وإن كان بيانًا للواقع، إذ يكفي في تعريف المجاز أن يقال: إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس يكون غير ما هو له، وأما كونه غير الملابس الذي هو له، فإنه زائد لا حاجة إليه.

وقوله: "سواء كان ذلك الغير"، فيه أن المتبادر من قولك: "ما هو له" ما هو له بحسب الواقع، وألفاظ التعريف يجب حملها على ما هو المتبادر وعدم إرادة ما لا يتبادر منها فيها.

(وقول "**الخَطِيبِ**":"بتأول"،. متعلق بإسناد، ومعنى "التأول" تطلُبُ ما يؤول إليه من الحقيقة، أو الموضع الذي يحول إليه من العقل، لأن "أولت"[5] و"تأوَلتُ"[6]، "فعلت"[7] و"تفعلت"[8] من: "آل الأمر إلى كذا، يؤول، بمعنى: انتهى، و"المآل" المرجع". كذا في "**دَلَائِلِ الإِعْجَازِ**")[9].

1– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للتفتازاني على تلخيص المفتاح، ابن القاسم أحمد بن قاسم، مكتبة جامعة الرياض –قسم المخطوطات، جامعة الملك سعود، 1094هـ، ص: 42.

2– ورد في الأصل: "اعتناءا"، والصواب ما أثبتناه.

3– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 12.

4– مختصر المعاني، ص: 38.

5– (أولتَ، وأولتُ) بضم التاء وفتحها.

6– (تأوَلتُ، وتأَولتُ)، بفتح الواو وكسرها.

7– (فعلتَ وفعلتُ) بفتح التاء وضمها.

8– (تفعلتَ و تفعلتُ) بفتح التاء وضمها.

9– المطول على التلخيص، ص: 197.

فـ"المآل" بمعنى "الرجوع" أو"المرجوع إليه" اسم مكان أو مصدر ميمي، بمعنى اسم المفعول، و"من" في "من الحقيقية" بيانية، و في "من العقل" ابتدائية، و"من العقل": حال، أي يطلب الموضع كائنًا من جهة العقل محضًا، وإن لم يكن له تحقيق في نفس الأمر.

والحاصل أنك تطلب الحقيقة إن كانت موجودة، والموضع العقلي أي أن موضعه ما هو، وكيف ينبغي أن يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل إن لم تكن موجودة على ما جوز "**السَّعْدُ**" ولو اقتصر على قوله: "تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة" لم يلزم أن يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الأمر، لأن تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها، لجواز أن تطلب ولا يظفر بها، فأي حاجة إلى قوله: "أو الموضع الذي...الخ".

ويمكن أن يجاب عنه بأن المتبادر من قولنا: "إسناد كائن مع تطلب الحقيقة" هو أن تلك الحقيقة موجودة، فلا ينبغي أن يقتصر عليه في تفسير التأويل عند "**السَّعْدِ**"، (وحاصل التأول أن تنصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له). قاله "**السَّعْدُ**"[1].

إشارة إلى أن التأول ليس معنى التأول ظاهرا، لأنه تطلب الحقيقة أو الموضع كما ذكر، وهو ليس غير نصبها، لكن تطلبها بعد الإسناد إلى ملابس غير ما هو له ليس إلا لينصب قرينة مانعة **[(210/و)]** عن إرادتها، وفيه بحث:

– أما أولا: فإنك إذا قلت: "جرى النهر"، وأردت إثبات الجري له حقيقة يصدق عليه أنه إسناد إلى غير ما هو له بتأول، لأن قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر، مع أنه حقيقة.

وأجيب بأن المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد على ما يفهم من لفظ "نصب"، حيث لم يقل: انتصاب، ومن قولهم: أنه لا يحمل نحو قوله:

أَشَــابَ الصَّــغِيرَ .... [2]

على المجاز ما لم يعلم أن المتكلم موحد، مع أنه مستحيل عقلا كون ما هو له حقيقة هو "كر الغداة ومر العشي"، بالنظر الصحيح، وهذا مفقود في المثال المذكور.

– وأما ثانيًا: فلأنه إذا أراد حمل التأول على نصب القرينة لم يكن في قول "**السّعْدِ**" فيما بعد، "ولا بد من قرينة فائدة يعتد بها". وأجيب بأن ذكر ذلك فيما بعد توطئة لتقسيم القرينة إلى لفظية وغيرها.

– وأما ثالثًا: فلأن نصب القرينة إنما يحتاج إليه من جهة المخاطب، لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه، والتأول إنما يحتاج إليه لتصحيح أصل الكلام، وكونه جاريا على القوانين، فكيف يكون أحدهما حاصل الآخر ؟

1– المصدر نفسه، ص: 197.

2– البيت من بحر "المتقارب"، وهو للشاعر الصَّلَتَانُ العَبْدِيُّ الْحَمَاسِيُّ.، قثم بن خبية العبدي، وتمامه:

أَشَابَ الصَغِيرَ وَ أَفْنَى الكَبِيـ ـــرَ كَرُ الغَدَاةِ ومَرُ العِشِيِ

– شعر الصلتان العبدي (من شعراء البحرين في العصر الأموي) – جمع وتحقيق ودراسة: شريف علاونة، عمّان الأردن، ط 1، 2007م، ص: 80.

وأجيب بأن علماء هذا الفن صرحوا بأن وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي، وإن كان شرطًا عند الأصوليين، فالظاهر أن الأمر كذلك في المجاز العقلي، فيجب أن يحمل التأول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره، ولا يقدح في هذا كون القرينة لأجل فهم المخاطب، ولو قيل بتقدير مضاف محذوف، أي: "بعلامة تأول"، لاندفع الأول والثالث اندفاعًا ظاهرًا، وليس فيه بعد (**يَعُم**): هذا (**البَيَانَ**): الذي هو قول "المصنف": (إن الأمر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به...الخ)، (**التَّرْشِيحَ و**) الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةَ**): لأنه عبر بلفظ "الأمر"، والأمر يعم الأمرين جميعًا، أي يشملهما.

(**و**): في ذلك العموم بحث، لأنه (**لَيْسَ كَلَامُ السَّلَفِ فِيمَا**): أي في الذي (**رَأَيْنَا**) ـه من الكتب، أنا ومن معي أو أنا وحدي، باحثًا ما يبحثه أكثر من واحد، أو "ما" ظرفية مصدرية: أي مدة رؤيتنا، وأتى بذلك تحريًا للصدق وهضما للنفس.[قال"**الدّلَجِي**":(ولأنه لو أطلق لربما جره إلى الكذب، لما علم من عجز الإنسان)[1]][2].

(**إِلَّا فِي التَّخْيِيلِيَّةِ**): وأما الترشيح فليس في كلامهم تعرض لكونه مستعملا في حقيقته، والتجوز في إثباته فقط، وهذا ما قصده "الشارح" من الاعتراض على "المصنف".

ويجاب بأنا ولو سلمنا عدم ذلك العموم في كلام السلف، لكن لا مانع أن يظهر للمصنف ما لم يظهر لمن قبله، وكم فتح الله به للآخر لم يفتح به للأول:

وَإِنِّـي، وَإِنْ كُـنْتُ الآخِرَ زَمَـانُـهُ، لَآتٍ بِمـَا لَا تَـسْـتَطِيـعُ الأَوَائِـلُ [3]

فليقبل عنه ما أداه إليه اجتهاده، وليس كل ما لم يقل به السلف حرام القول به للخلف:

لَازِلْـت مِنْ سُـــكري فِي حـــلّة لابســـها ذُو سَـــلْبٍ فَـــاخِرِ

يَـــقُولُ منْ تَـــفَرّغ أَسْـــمَاعِهِ كَـــمْ تَـــرَكَ الأَوَّلُ لِـــلآخِـــرِ [4]

ولسنا نقول كما قال المحقق المدقق الشاب المغربي، "**أَبُو إِسْحَاق، إبْرَاهِيم بنُ بَكْرٍ التِّلِمْسَانِي**"[5]:

إِذْ لَـمْ تَـدَعْ سَـالِفَة الأَوَائِـلِ فِي كُـلِّ عِـلْمٍ قَـوْلَـةً لِـقَائِـلِ [6]

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 78.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– البيت من بحر"الطويل"، وهو للشاعر" أبي العلاء المعري". ورواية الديوان:

وَإِنِـي وَإِنْ كُـنْتُ الأَخِيرَ زَمَـانُـهُ لَآتٍ بِمـَا لَمْ تَـسْـتَطِعْهُ الأَوَائِـلُ

– سقط الزند، أبو العلاء المعري، دار صادر، دار بيروت، لبنان، 1957م، ص: 193.

4– البيتان من بحر"السريع"، ولم أقف لهما على نسبة.

5– أبو إسحاق إبراهيم بن بكر التلمساني: إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني، يُكنّى أبا إسحاق، ويعرف بالتلمساني، ولد بغرناطة العام: 615هـ، نزيل سبتة، فقيه و أديب وشاعر، من مؤلفاته: "الأرجوزة" الشّهيرة في الفرائض، و "منظومة في السِّيَر"، ومدائح النّبيّ ﷺ. توفي بتونس في حدود العام: 685هـ .ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ط1، 1998م، ج7، ص: 283.

6– البيت من بحر"الرجز"، وهو للشاعر إبراهيم بن بكر التلمساني.

فقد اجتهد "المصنف" وأداه اجتهاده إلى العموم المذكور. وأيضًا يجاب بأنا ولو سلمنا عدم ذلك العموم في كلام السلف، لكن يمكن أن يقال: لم يتركوا ذلك العموم لانتفائه[1] عندهم، بل غايته أنهم تركوا التنبيه للترشيح على ذلك وسكتوا عنه اختصارًا، لاتكالهم على فهمه من النص على التخييل بطريق المقايسة من باب عدم الفرق بينهما، ففهم "المصنف" عنهم ذلك فعمم في العبارة. قال "**الحَفِيدُ**": (وتصريحهم في أحدهما بمنزلة التصريح في الآخر)[2]، ويدل على أن هذا العموم مراد للمصنف أنه ذكر في الترشيح جواز بقاء الترشيح على حقيقته وجواز كونه مستعارًا من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له، على ما تقدم شرحه، فيكون المصنف أتى هنا بالعبارة الشاملة للترشيح و التخييلية ترجيحًا، لأحد الوجهين المذكورين على الآخر، وهو بقاؤه على حقيقته.

ويجاب أيضًا بأن ذلك عموم مراد به الخصوص بقرينة قوله بعد: [ويسمونه][3] "استعارة تخييلية"، فالأخصر والأليق "للشارح" بدل الاعتراض المبادرة ببيان المراد، بأن يقول بعد قول "المص": "الأمر الذي أثبت للمشبه ولا تتم الاستعارة إلا به بدليل قوله بعد: "ويسمونه استعارة تخييلية".

وقد يقال أيضًا: لم يرد "للشارح" بقوله: "وليس كلام السلف...الخ"، الاعتراض على "المصنف"، بل أراد الإخبار أن هذا الذي ذكره "المص" لم يسبقه إليه أحد وأنه كلام صحيح، لكن قوله أيضًا، دال على أن مراده الاعتراض بقوله: "وليس كلام السلف...الخ"، اللهم إلا أن يقال: أراد "الشارح" أن في كلام المصنف شيئا بديعًا هو ذلك العموم الذي لم يثبته السلف وشيء آخر أيضًا وهو أنه لا يصلح على عمومه قوله: "ويسمونه...الخ"، تأمل. ويبحث في كلام الشارح بأن "**السَّعْدَ**" من السلف، بالنسبة إلى ["المصنف" و][4] الشارح ونحوه.

و"**السَّعْدُ**" قد ذكر أن الترشيح ليس من المجاز بل هو باق على حقيقته، قال في "**مُطَوَّلِهِ**": (ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب "**الكشَّافِ**" في قوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا**﴾[5]، أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده، و"الاعتصام" استعارة للوثوق بالعهد، أو هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه)[6] انتهى.

1- ورد في الأصل: "لانتفاءه"، والصواب ما أثبتناه.

2- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 124.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- سورة آل عمران، الآية: 103.

6- المطول على التلخيص، ص: 620.

فإذا كان كلام "**الكَشَّافِ**" دالا على بقاء الترشيح على حقيقته، ورد أيضًا على "الشارح" أن "**الزَّمَخْشَرِي**" من السلف، وقد أشعر كلامه – أي "**الزَّمَخْشَرِي**"– ببقائه[1] على حقيقته، فما ذكره **[(210/ظ)]** "المصنف" من العموم قد قال به غير واحد من السلف.

[قال "**الغُنَيْمِي**": (وقوة كلام "**الخَطِيبِ**" واعتراضه على "**السَّكَاكِي**" ومطالبته بالفرق بين الترشيحية والتخييلية يقتضيان عدم التجوز في الترشيح)[2] انتهى.

وهو في معنى الاعتراض على الشارح، كما تراه ظاهرا][3].

(**وَأَيْضًا لَا يَصْلُحُ**): بضم اللام على أنه مضارع "صلُح" بضمها أيضا كـ"كرم" أو بفتحها على أنه مضارع "صلح" أيضًا كـ"منعَ"، [وفي بعض النسخ: "لا يصح"][4].

(**عَلَى عُمُومِهِ**): أي عموم البيان الذي هو قول المصنف: "إن الأمر الذي أثبت للمشبه...الخ"، وهذا أولى من إرجاع الضمير للمصنف أو للأمر من قوله: "إن الأمر"، لأن البيان تقدم له ذكر بخلاف "المص"، فمعلوم من المقام والأمر، ولو تقدم له ذكر في كلام المصنف لكنه بعيد.

(**قَوْلُهُ**): فاعل "يصلح" أو"يصح"، قال "**الغُنَيْمِي**": (قوله: "وأيضًا لا يصح على عمومه، قوله...الخ)، كأنه – والله اعلم – اعتراض آخر بعد التسليم، أي: لو سلمنا إجراء كلام المصنف على عمومه، وأن ذلك في كلام السلف لم يصح قوله: (**وَيُسَمُّونَهُ**) أي إثبات ذلك الأمر، فـ"الهاء" راجعة للأمر، والمضاف مقدر و هو الإثبات المذكور. كما "**لِلزِّيبَارِي**"[5].

(ويوافقه ما في "**التَّلْخِيصِ**" "**لِلْخَطِيبِ**"، وأرجع بعض الضمير وهو "الهاء" للأمر المثبت، وكلام "الشارح" في توجيه التسمية بالاستعارة للتخييلية يميل إليه، إذ قال: "وتخييلية، لأنه يخيل بثبوته للمشبه...الخ".

وأرجعه "**الوَسْطَانِي**" للأمر المثبت، بمعنى اللفظ الدال على ذات الأمر المثبت، وادعى أن في قول الشارح: "لأنه استعير ذلك الإثبات من المشبه به للمشبه"، إشارة إلى تسمية اللفظ الدال على الأمر المثبت بالاستعارة تسمية له باسم حال مدلوله، ولا بعد في صحة كل من الأوجه الثلاثة). كما "**لِلصَّبَّانِ**"[6]. ويجوز رجوع الضمير للإثبات، وعليه "**المَلَوِي**" في "**شَرْحِ المَتْنِ**"[7].

1– ورد في الأصل: "ببقاءه"، والصواب ما أثبتناه.

2– لعله من حاشيته على شرح العصام على السمرقندية. ولم أقف عليه.

3– العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– مخطوط: حاشية الزيباري على شرح عصام للاستعارات، ص: 51.

6– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 107.

7– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 17.

(**اسْتِعَارَة تَخْيِيلِيَّة**): مفسرة بجعل الشيء للشيء عندهم، كجعل "اليد" "للشَمال" بفتح الشين، [وتُكسَرُ أيضًا][1] أي: الريح التي تَهُبُ مِن قِبَلِ الحِجْرِ[2]، وما استقبلك عن يمينك وأنت مستقبل، أو من ما بين مطلع الشمال وبنات نعش، أو من مطلع النعش إلى مسقط النسر الطائر، و أحد هذه الثلاثة الآخرة هي الصحيح[3].

(تقول: "أخذته يد الشمال"، وكجعل الأظفار للمنية، فالاستعارة التخييلية فعل من أفعال النفس، لأن الجعل والإثبات فعلان لا ذاتان، فالاستعارة التخييلية في نحو: "أَخَذَتْهُ يَدُ الشَمَالِ"، إثبات "اليد" للشمال، فهو مجاز عقلي، وأما "اليد" نفسه فحقيقة لغوية مستعمل في معناه الموضوع له. قال "**عَبْدُ القَاهِر**": لا خلاف أن "اليد" استعارة، أي: إثبات اليد، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ "اليد" قد نقل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى أنه شبه شيئا باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا، ويسمونه استعارة تخييلية، لأنه قد استعير للمشبه إثبات الأمر الذي يخص المشبه به، وبه يكون كمال المشبه به لتخييل أن المشبه من جنس المشبه به)[4] انتهى.

والاستعارة التخييلية في نحو: "أَنْشَبَتِ المَنِيَةُ أَظْفَارَهَا بِفُلَان"، إثبات الأظفار للمنية، فهو مجاز عقلي، وأما نفس الأظفار فحقيقة لغوية مستعمل في معناه الموضوع له، وكذلك في: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان"، ولكن لا استعارة مكنية فيه على حد ما مر، فراجعه إن شئت.

وأما نحو: "مخالب المنية ذات اللبد أهلكت فلانا"، فالترشيح فيه محترز عنه بقولنا: [فيما مضى][5]، و"كأن" قرينة لها، وإذا تقرر أن البيان يعم الأمرين ولم يصح التعميم في قوله: "ولم يسمونه استعارة تخييلية"، لأن الذي يسمونه بذلك أحدهما والآخر يسمونه ترشيحًا.

(**فَ**) اعلم أنه (**يَجِبُ تَخْصِيصُ الأَمْرِ**): الواقع في كلام المصنف، إذ قال: "ذهب السلف إلى أن الأمر ...الخ"، (**بِمَا**): أي بالأمر المخيل الذي (**لَا تَتِمُّ الاسْتِعَارَةُ إِلَا بِهِ**):[حتى يناسب قوله: "ويسمونه...الخ"][6].

وفسر "**الدّلَجِي**" ما لا تتم الاستعارة إلا به بالتخييلية، وكأن هذا من "الشارح" جواب عن اعتراضه عن "المصنف" السابق.

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– الحِجْرُ: وهو ما حول الحطيم، المدار بالكعبة من جانب الشمال.

3– (الشَمال: و يُكسَرُ،. الريح التي تَهُبُ مِن قِبَلِ الحِجْرِ ، وهو ما حول الحطيم المدار بالكعبة من جانب الشمال. أو ما استقبلك عن يمينك وأنت مستقبل، والصحيح أنه التي تهب بين مطلع الشمال وبنات نعش، أو من مطلع النعش إلى مسقط النسر الطائر. ويكون اسما وصفة). محيط المحيط، بطرس البستاني المعلم، اعتنى به: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، لبنان، ج5، (باب الشين)، ص: 195.

4– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 18.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

ولهذا – والله أعلم – قال "**الصّبَّانُ**": (الأخصر والأليق للشارح بدل الاعتراض والجواب، المبادرة ببيان المراد، بأن يقول بعد قول المصنف:" الأمر الذي أثبت للمشبه ولا تتم الاستعارة إلا به، بدليل قوله: ويسمونه...الخ"، فأنت خير، بأن الشارح أجاب بتخصيص العموم)[1].

وأجاب "**الدُّلَجِي**:" (بإبقاء الأمر على عمومه، وأن غاية ما في الباب حذف مضاف وعاطف ومعطوف مع متعلقات ذلك، أي: ويسمون بعضه استعارة تخييلية وبعضه ترشيحًا، أو أنه استعمل الأمر أولا بالمعنى الشامل للأمرين، ثم أعاد عليه الضمير في قوله: "ويسمونه"، بالمعنى الخاص، ففيه استخدام. وإن قلت: أي توجيه من توجيهي "**الدُّلَجِي**" أرجح ؟

قلت: التوجيه الأول أشمل لإفادته تسمية الآخر ترشيحًا، والثاني سالم من الحذف، ففي كل منهما جهة ترجيح فتساويَا، ولم يكن أحدهما أرجح). كما "**للدُّلَجِي**"[2].

قال "**الحَفِيدُ**": (ويمكن الجواب عن الماتن أي "صاحب المتن" أن مراده بالأمر الذي أثبت: الأمر الذي أثبت للمشبه، لأن ينتقل منه إلى الاستعارة بالكناية، أو أن المراد العموم لما أن تصريح القوم في التخييلية بمنزلة تصريحهم في الترشيح، ويلزم الاستخدام في قوله: "ويسمونه استعارة تخييلية")[3] انتهى.

وأنت خير أن الشارح ذكر العموم والبيان والتخصيص فحق أن نبينهما، أما العموم فاستغراق الصالح للفظ بناءً[4] على أنه من عوارض الألفاظ، وأما على أنه من عوارض المعاني والألفاظ فهو شمول أمر لمتعدد.

قال "**ابن السَّبْكِي**" [في تعريف العام][5]: (العام: لفظٌ يستغرقُ الصالحَ لهُ منْ غيرِ حصرٍ)[6].

[(وإنما صدر التعريف بـ "اللفظ"، لأنه تعريف على القول بأن العموم من عوارض الألفاظ دون المعاني، وهو الراجح، وأما على القول بأنه من عوارض المعاني، فيعرف العام بأنه: (أمر شامل لمتعدد)، وهو المختار عند جماعة.

ومراد "**ابنُ السَّبْكِي**" بـ"اللفظ": اللفظ الواحد، **[(211/و)]** لتخرج الألفاظ المتعددة الدالة على معان متعددة، وقوله: "يستغرق"، أراد به أن شأنه الاستغراق، فتدخل الشمس والقمر والسماء والأرض، فإن كلا منها عام، وإن انحصر في الواقع في واحد وسبعة.

1– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 107.

2– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 78.

3– حاشية الصبان، المصدر السابق، ص: 124.

4– ورد في الأصل: "بتاءا"، والصواب ما أثبتناه.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى

6– جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م، ص: 44.

وقوله: "الصالحَ له"، أي: للفظ العام، قيد لبيان الواقع لا للاحتراز، إذ ليس لنا لفظ يستغرق ما لا يصلح له، فضلا عن أن يحترز عنه، وعموم "ما" مثلا هو بالنسبة إلى غير العقلاء غالبًا لا إليهم، وعموم "من" بالنسبة للعقلاء غالبًا لا لغيرهم. فتعبير "**أَبِي زُرْعَة**" وغيره، كبعض شراح "**المِنْهَاجِ**" بـ: "الاحتراز"، منتقد.

وإن قلت: إن أريد بالصلوح صلوح الكلي لجزئياته، خرج نحو: "المسلمين" و"الرجال"، أو صلوح الكل لأجزائه، خرج نحو: "لا رجل".

قلت: أريد الأعم، فيتناولهما، وهذا بالنظر إلى تناول العام لأفراده كما رأيت، فلا ينافي ما قرره من أن مدلوله كلية لا كلي ولا كل، لأن ذلك بالنظر إلى الحكم، وهذا بالنظر إلى اللفظ، والمراد بـ"استغراقه الصالحَ له" تناوُلُه له دَفعَةً، كما "**لِلْمَحَلِّي**"[1].

و"الدَفعة" هذه بفتح الدال مرة من "الدفع"، وأما "الدُفعة" بالضم فالشيء المدفوعُ، وخرجت النكرة في الإثبات مفردة أو مثناة أو مجموعة، فإن النكرة فيه ولو عمت، لكن عمومها بدلي لا استغراقي، نحو: "أكرم رجلا ورجلين أو رجال"، فلفظ "رجل" لا يتناول رجلين أو أكثر، ولفظ "رجلين" لا يتناول ثلاثة أو أكثر، ولفظ "رجال" لا يتناول رجلا واحدًا أو رجلين اثنين فقط، وخرج [اسم][2] العدد لا من حيث الآحاد، ومثله النكرة المثناة والمجموعة كما مر تمثيلهما.

فالنكرة في الإثبات بأنواعها تتناول ما يصلح لها على سبيل البدل، فالمفردة تتناول كل فرد فرد، والمثناة تتناول كل اثنين اثنين، والمجموعة تتناول كل جمع جمع، والخمسة مثلا تتناول كل خمسة تناول بدل في الجميع لا تناول شمول.

وتخرج أيضًا صيغة العموم إذا أريد بها بعض الأفراد، الذي الحصر فيه بقرينة، كما إذا أريد بلفظ "المشركين" الشيوخ منهم مثلا، مع نصب قرينة على ذلك بناءً[3] على أن المراد بقوله: "الصالح له"، جميع ما يصلح له كما هو ظاهر العبارة، إلا أن يقال: "قياس قول "الشارح" الآتي كما يصدق على المشترك المستعمل في أفراد معنى لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره دخول صيغة العموم المذكورة، لأنها مع القرينة لا تصلح لغير من وجدت فيه القرينة)]. قاله "**البَنَّانُ**"[4]. وأراد بالشارح "**المَحَلِّي**".

وقول "**ابنِ السَّبْكِي**": "الصالح له"، جار على غير من هو له، فالأولى إبراز الضمير، إذ التقدير "يستغرق المعنى الصالح"، هو أي: المعنى له، أي اللفظ، وصلاحية المعنى للفظ لكون اللفظ موضوعًا له ولو في الجملة، بل يلزم من صلاحية اللفظ للمعنى صلاحية المعنى للفظ.

1- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ص: 335.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

4- حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، ج1، ص: 399.

وقوله: "من غير حصر"، مخرج لاسم العدد من حيث الآحاد، فإنه يستغرقها بحصر، ومثله النكرة المثناة من حيث الآحاد، فإنها تفيد مدلول اثنين، وأما المجموعة ففي عمومها خلاف، ولا حصر فيها من جهة الآحاد.

وبحث "**الكَمَالُ**"[1] في إخراج العدد بذلك، لأنه إنما يحتاج إلى إخراجه بهذا القيد إذا فسرت صلاحية اللفظ بأن يدل على ما يندرج في معناه دلالة كل على جزئيات معناه، أو دلالة موضوع لكل على أجزاء معناه، أما إن فسرت بالأول فقط وهو المعروف في تفسيرها، فلا يحتاج إلى إخراج اسم العدد من حيث الآحاد بقوله: "من غير حصر"، لأنه خارج بدونه، إذ الصلاحية فيه منتفية.

ويجاب بأن المراد بـ"الصلوح" صلوح اسم الكل لجزئياته أو الكل لأجزائه، فاعتبرت الدلالة مطابقة أو تضمنًا، فلا يقال: "لفظ "المائة" يصلح لجزئيات المائة، لا لما تضمنه المائة من الآحاد، وبهذا الاعتبار تصير صيغ الجموع وأسماؤها مثل: "الرجال" و"المسلمين" و"الرهط" و"القوم" بالنسبة إلى الآحاد مستغرقة لما تصلح له، فدخلت في الحد.

وزاد "**الفَخْرُ**" و أتباعه في حد العام قولهم: "بوضع واحد"[2]، لإخراج اللفظ المستعمل في حقيقته أو حقيقته و مجازه أو مجازيه، بناءً على جواز هذا الاستعمال، وهو الراجح عند "**ابْنِ السَّبْكِي**"[3]، واختار بعض عدم الجواز.

قلت: أما على الجواز فلا حاجة لإخراجه لأنه مستحق الدخول فهو من العام، وأما على عدم الجواز فظاهر.

واعترض كونه من العام بأنه لم يستغرق جميع ما يصلح له، في نحو لفظ "العين"، إذا استعمل مستغرقًا ألفاظ الباصرة فقط أو الجارية فقط، لقرينة فإنه لم يعم جميع ما يصلح له.

وأجاب "**المَحَلِّي**" بأن اللفظ مع القرينة غير صالح، لما عدا المعنى الذي نصبت له القرينة[4].

والصحيح أن العموم من عوارض الألفاظ دون المعاني، وليس المراد المعاني التابعة للألفاظ، فإنه لا خلاف في عمومها لأن لفظها عام، والمراد المعاني المستقلة كالمقتضى والمفهوم.

وقيل: من عوارض الألفاظ والمعاني على الحقيقة، فيقال: "معنى عام"، كما يقال: "لفظ عام"، ذهنيًا كان: كمعنى الإنسان، أو خارجيًا: كمعنى المطر والخصب.

1- ينظر: مخطوط شرح جمع الجوامع (الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع)، محمد بن شريف المقدسي، جامعة الرياض، قسم المخطوطات، 1074هـ، ص: 81.

2- قال الفخر الرازي: (في العام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له، بحسب وضع واحد، كقولنا: الرجال، فإنه مستغرق لجميع ما يصلح له).المحصول في علم أصول الفقه،ج2، ص: 309.

3- من قول ابن السبكي في تعريفة للعام: (لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر، والصحيح دخول النادرة وغير المقصودة تحته، وأنه قد يكون مجازً، وأنه من عوارض الألفاظ..الخ). جمع الجوامع في أصول الفقه، ص: 44.

4- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ص: 336.

وقد شاع أن "الإنسان" يعم الرجل والمرأة، وأنه يقال: "أعم المطر والخصب الأرض"، فالعموم شمول أمر لمتعدد سواء كان لفظًا أو معنى، وإنما صح عروض العموم في الذهني حقيقية لوجود الشمول لمتعددٍ فيه بخلاف الخارجي، والمطر والخصب في محل غير المطر والخصب في المحل الآخر، فاستعمال العموم فيه مجازي، وعلى أن العموم من عوارض الألفاظ فقط استعماله في الذهني أيضًا مجازي، وعلى أنه من عوارض المعنى أيضًا ولو ذهنيا. فالحد السابق هو للعام من اللفظ، قاله "**المَحَلِّي**"[1].

وأشار بقوله:" كمعنى الإنسان" إلى ما ذهب إليه بعض المحققين، أن الكلي لا وجود له في الخارج ولا في ضمن الجزئيات[2]، لأنه لو وجد في الخارج لانحصر فيما وجد فيه، بل الموجود صور مطابقة لما في الذهن.

وبحث في قوله: "أو خارجيًا كمعنى المطر والخصب"، بأن معنى كل مفهوم كلي غير موجود خارجًا، والموجود خارجًا جزئياته **[(211/ظ)]** إلا أن يكون القصد إلى مجرد التمثيل مع صحة جريان ما قيل في كل في الآخر، أو يقال: (إن شمول المطر والخصب الخارج للأماكن أظهر من شمول الإنسان الخارجي)، قاله في "**الآيَاتِ البَيِّنَاتِ**"[3].

وقوله: "العموم شمول...الخ"، تفريع على أن العموم من عوارض الألفاظ والمعاني.

وقوله: "والمطر والخصب في محل...الخ". إشارة إلى أنه لا عموم فيهما، بل هما شخصيان، فلا يصدق عليهما حد العام، وهو الأمر الشامل المتعدد.

قال "**الكَمَالُ**": (قوله: وقيل: بعروض العموم في الذهني حقيقة[4] حال من العموم، و إن احتيج في تصحيحه إلى تكلف لا من العروض إلا تساهلا، إذ لا يوصف العروض بكونه حقيقة ولا بكونه مجازًا، بل المراد حكاية القول بأنه يطلق على المعنى الذهني عام حقيقة دون المعنى الخارجي.

ومنشأ الخلاف في كون العموم من عوارض المعاني الخارجية هو الخلاف في وحدة الأمر الشامل لمتعدد، فمن اعتبر وحدة شخصية منع الإطلاق الحقيقي في المعاني الخارجية، ومن فهم من اللغة أن وحدته أعم من الشخصية والنوعية أجاز الإطلاق حقيقة.

قال "**أُسْتَاذُ الكَمَالِ**"[5]: الحق أن الوحدة أعم من الشخصية والنوعية لقولهم: "مطر عام" و"خصب عام"، والوحدة فيهما نوعية، و"صوت عام" والوحدة فيه شخصية"، ولذلك اختار هو و"**ابنُ الحَاجِبِ**" و"**العَضُد**" وغيرهما أن العموم توصف به المعاني حقيقة كاللفظ)[6].

1- ينظر: المصدر السابق، ص: 337-338.

2- ورد في الأصل: "الجزءيات"، والصواب ما أثبتناه.

3- الآيات على شرح جمع الجوامع، ج2، ص: 349.

4- تكررت في الأصل كلمة "حقيقة"، ولعله سهو من المؤلف.

5- وفي النص الأصلي: (وفي تحرير شيخنا أن الحق أن الوحدة....الخ).

6- مخطوط شرح جمع الجوامع (الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع)، ص: 82-83.

وأما "**البَيَانُ**" بمعنى "التبيين": (فهو إخراج الشيءِ من حيزِ الإشكالِ إلى حيزِ [التجلي و][1] الاتضاح)[2]، فالإتيان بما هو ظاهر من غير سبق إشكال لا يسمى بيانًا اصطلاحًا، بل لغويًا،. و هو الإظهار والتفصيل لغة، وهذا الظاهر لا يسمى مبينًا ولا مجملًا اصطلاحًا، أعني في اصطلاح الأصوليين.

وبحث فيه "**الشِّهَابُ**"[3] بأنه لا واسطة، وأجيب بأنه لا إشكال في إثبات الواسطة، لأنه أمر اصطلاحي لا مشاحة فيه، وسماه "**القَاضِي**" بيانًا، فأورد أن التعريف غير جامع، وأجيب بما ذكر أنه بيان لغة، وإنما قيدت "البيان" في التعريف بمعنى "التبيين"، ليصح قولي: "إخراج"[4].

ف"**البَيَانُ**" على ذلك التعريف مطلق على فعل المبِين بالكسر، كالسلام والكلام بمعنى: التسليم والتكليم، مأخوذ من "بان"، أي: ظهر، وأورد على التعريف ما مر من أن الظاهر ابتداء بيان، وجوابه ما مر أنه بيانٌ لغة، لا اصطلاحًا، والكلام في الاصطلاح. و أورد أن لفظ "الحيز" في الموضعين مجاز، والتجوز غير جائز في الحد.

وجوابه: جواز التجوز فيه عند وضوح المعنى بالقرينة، وظاهرٌ كون استحالة ثبوت الحيز للمعاني كالإشكال والاتضاح قرينة على المقصود، وأورد أيضًا أن[5] التجلي والاتضاح بمعنى فلزم التكرار.

والجواب أن عطف "الاتضاح" عطف تفسير والزيادة في الحد للإيضاح لا تعد تكرارًا باطلا، ويطلق البيان على ما حصل به التبيين وهو الدليل، وعلى متعلق التبيين وهو المدلول، وإضافة الحيز بيانية، والمراد به الصفة، أي إخراج الشيء من صفة هي الإشكال إلى صفة هي الاتضاح.

فعلمت أن البيان في كلام "الشارح" لغوي، لأن "المص" بين ما ذكر ابتداءً لا بعد إشكال وإبهام، إلا أن يقال: اصطلاحي بالنسبة إلى إشكاله وإبهامه في كلام السلف، ولو بعض إشكال أو إبهام.

وأما "**التَّخْصِيصُ**": فمصدر "خصص" بمعنى "خص"، فالتشديد لغير التكثير والتعدية، ونحوهما من معاني "فعلَ" بالتشديد، وإنما هو موافق للمجرد في المعنى، وهو: (قصر العام على بعض أفراده)[6]. قال "**المَحَلِّي**": (بأن لا يراد منه البعض الآخر)[7]، والمراد بقصر العام – فيما زعم بعض–: قصر حكمه، والمقصود بـ "أفراده" الغالبة، لا ما يعم النادرة وغير المقصودة، فإن القصر على أحدهما ليس بتخصيص، وذلك تعريف بالأعم لجوازه

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– جمع الجوامع في أصول الفقه، ص: 57.

3– الشهاب: شهاب الدين ابن قاسم الصباغ العبادي صاحب: "الآيات البينات"، وقد سبق ترجمته.

4– ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ج3، ص: 158.

5– تكرر في الأصل الحرف "أن"، ولعله سهو من المؤلف.

6– قال تاج الدين السبكي: (قصُر العامِ عَلى بَعْضِ أفرَادِهِ، والقَابِلُ له حكْمٌ ثَبَتَ لِمُتَعَدِدٍ، والحقُ جَوَازُهُ إِلَى وَاحِدٍ...الخ). جمع الجوامع في أصول الفقه، ص: 47.

7– قال المحلي: (التخصيص: قصر العام على بعض أفراده، بأن لا يراد منه البغض الآخر، يصدق هذا بالعام المراد به الخصوص، كالعام المخصوص). البدر الطالع في حل جمع الجوامع،ج1، ص: 364.

عند السلف المتقدمين، فلا يقال غير مانع حيث شمل القصر بعد دخول وقت العمل به، مع أنه حينئذ نسخ لا تخصيص.

وقول "**المَحَلِّي**": "بأن لا يراد...الخ"، الظاهر أن الباء للتصور، واستظهر "**البَنَّانُ**": (أنها سببية، لأن القصر إثبات ونفي [لا نفي][1] فقط، إذ هو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه)[2]، والذي عندي أنها للتصور.

وقوله: بأن لا يراد منه البعض الآخر، مُفهِمٌ أنه أراد البعض الآخر دون البعض الآخر، فذلك نفي وإثبات.

والمراد بعدم الإرادة عدمها من حيث الحكم سواء أريد تناوله من حيث اللفظ كالعام المخصوص أم لم يرد ذلك كالعام الذي أريد به الخصوص.

قال "**المَحَلِّي**": (ويصدق ذلك بالعام المراد به الخصوص، كالعام المخصوص)[3]. انتهى.

ولا يقدح فيه قول صاحب "**جَمْعِ الجَوَامِعِ**": (والقابلُ لهُ -[أي للتخصيص][4]- حُكْمٌ ثَبَتَ لِمُتَعَدِدٍ)، لأن المراد بثبوت[5] الحكم لمتعدد، كون الحكم بحيث يثبت لأفراد العام لولا التخصيص، وبعبارة أخرى: ثبوته باعتبار دلالة الكلام وما يفهم من ظاهره.

ألا ترى أن العام المخصوص إذا انتهى تخصيصه إلى واحد صدق عليه ذلك، مع انتفاء ثبوت الحكم بالفعل المتعدد، فوزان العام الذي أريد به الخصوص، وزان العام المخصوص الذي انتهى تخصيصه إلى واحد.

ولو عبر بـ"الفاء" في قوله: "ويصدق" بدل "الواو"، لكان أولى، لأنه قال ذلك بعد قوله: "لأن يراد منه...الخ"، ولم نقل قصر العام على بعض مسمياته، كما قال "**ابْنُ الحَاجِبِ**": (لأن مسمى العام - أي معناه- واحد، وهو مجموع الأفراد)[6]، من حيث هو مجموع، أي الهيئة المركبة من الآحاد بجملتها.

(وبحث في ذلك بأنه إذا كان مسماه ما ذكر يلزم أن تكون دلالته على بعض الأفراد تضمنا مع أنها مطابقة. وأجيب بمنع اللزوم، فإنه لم يوجد هنا شرط دلالة التضمن لأنها دلالة اللفظ على جزء المعنى في ضمن دلالته على الكل حتى لو دل على الجزء استقلالا لم تكن دلالة التضمن، والعام دلالته على كل فرد مستقلة لا في ضمن دلالته على المجموع، فليست هذه الدلالة تضمنية)[7]. كذا في "**الآيَاتِ البَيِّنَاتِ**".

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع، ج2، ص: 03.

3- البدر الطالع في حل جمع الجوامع،ج1، ص: 364.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- تكررت العبارة "بثبوت" في الأصل، ولعله سهو من المؤلف.

6- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 364.

7- ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ص: 05.

قلنا: الظاهر أن يقال: الكلام في مقامين،. دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب، ودلالة في حد ذاته بدون ذلك، والأولى مطابقة، لأن **[(212/و)]** الحكم فيها على كل فرد، وأما الثانية فتضمن، لأن الفرد جزء والمعنى عام بلا شبهة.

(**وَتَسْمِيَةُ**): أي و تسمية ذلك الأمر المثبت للمشبه من خواص المشبه به، المستعمل في معناه الحقيقي، وإنما أرجعنا إليه الضمير لقرينة قوله: "لأنه استعير ذلك الإثبات...الخ".

ولو رجع إلى الإثبات لكان قوله: "ذلك الإثبات" من وضع الظاهر موضع الضمير بلا مقتضى صحيح، وإما أن يقال: مقتضاه الإيضاح فباطل لأنه يوهم ذكر الظاهر، أن هذا الظاهر خلاف الضمير، وكذلك الضمير فيه، لأنه راجع للأمر.

(**اسْتِعَارَة**): مفعول به للتسمية على ما تقرر في محله. (**لِأَنَّهُ**):..الخ، هو ظرف خبري، والمبتدأ هو قوله: "تسمية"، من قوله: "و تسميته"، والرابط ضمير الاستقرار المقدر، وهو منتقل إلى الظرف مستتر فيه، وإنما نحتاج إلى رابط إذا قدره الاستقرار [الخبري][1] فعلا، وأما لو قدرناه اسمًا فلا نحتاج إلى رابط على أنه قد تحمل الاسم الذي هو خبر ذلك الضمير أيضًا، لأنه وصف أو ينتقل للظرف.

وإذا علمت ما قررته لك ظهر بطلان قول "**الصَّبَّانِ**" : (إن الرابط محذوف تقديره (**لِأَنَّهُ اسْتُعِيرَ ذَلِكَ الإِثْبَاتُ**): له بجعل "هاء" "له" رابطًا عائدا للأمر، وأنه لو قال "الشارح":"لأنه استعير إثباته" لكان أقصر وأظهر وأحسن، لوجود رابط الخبر بالمبتدأ صريحًا)[2] انتهى.

ووجه بطلانه أنه إن قدرنا الخبر جملة، فالرابط مقدر [أو مستتر في الظرف][3]، وهو بعض تلك الجملة أو مفردًا لم يحتج لرابط، وكذلك إن جعلنا الخبر نفس الظرف، أو هو والاستقرار المقدر.

وأما كون قولنا: "لأنه أستعير إثباته" فلا يخفى كونه أخصر وأظهر وأحسن، لكن لا لما زعمه من وجود الرابط الذي هو "هاء" "إثباته"، بل لقلة ألفاظه وظهور المعنى معه بلا خفاءٍ ما، ولا حاجة إلى جعل الرابط هو ما اتصل بمتعلق الخبر، مع وجوده في نفس الخبر، فاقبل الحق.[كذا قيل.

قلت: أين الحق فيقبل؟ بل الحق مع "**الصَّبَانِ**"، لأني وجدت ذلك الكلام الصباني على قول "الشارح"، لأنه أستعير ذلك الإثبات، حيث رجع ضمير "لأنه" للأمر، وقوله: "أستعير ذلك" خبر "أن" وهو جملة، ولا رابط عائد إلى اسم "أن" المخبر عنها بجملة، فجعل الرابط محذوفًا، أي أستعير له ذلك الإثبات، فحذف قوله له: نعم يصح كون "هاء" "أنه" للشأن، فلا حاجة لرابط، وعلى عودها للأمر يجوز كون الرابط "ال" نائبة عن

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 107.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

الضمير المضاف إليه بناء[1] على جوازه، على أن المعنى أستعير ذلك الذي هو إثباته، أو أستعير ذلك إثباته، على أن "إثباته" بدل اشتمال أو بيان لذلك][2].

وبعد، فإلى الآن في عبارة "الشارح" مناقشة، لأن المستعار هو "اللفظ"، و"الإثبات" معنى، فالمراد من هذه العبارة أننا استعرنا اللفظ الذي أثبتنا مدلوله أي معناه للمشبه، فالمستعار هو "اللفظ"، و"المثبت" هو معناه، والاستعمال وصف للفظ كما تقدم التنبيه عليه، والمسمى استعارة تخييلية هو اللفظ.

والجواب أنه قد مر جوازًا كون ذلك الإثبات استعارة، بل تسمية ذلك الأمر استعارة تجوز وتسامح، لأن إطلاق اسم الاستعارة على اللفظ المذكور إطلاق على سبيل الاستعارة، وذلك أن الاستعارة الحقيقة عندهم: "أن يشبه معنى لفظ بمعنى لفظ آخر، ثم ينقل لفظ الثاني مجردًا عن معناه ويستعمل في معناه المشبه"، وما نحن فيه ليس كذلك، لأنهم نقلوا معنى اللفظ المذكور وأثبتوه لمعنى المشبه على سبيل المجاز العقلي.

ثم إنهم نقلوا لفظه تبعًا، فشبهوا النقل على طريق المجاز العقلي بنقل اللفظ على سبيل المجاز اللغوي والجامع مطلق النقل، واستعملوا ما حقه أن يستعملوه في النقل الثاني، وهو لفظ الاستعارة في الأول (**مِنَ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ وَ**) تسميته، أي تسمية ذلك الأمر المثبت، (**تَخْيِيلِيَّة**) كذا قيل، والأولى أن يقدر: "وتسمية تلك الاستعارة تخييلية"، ولكن لما كان تلك الاستعارة هي ذلك الأمر جاز التقدير الأول.

(**لِأَنَّهُ**):...الخ، ظرف خبري لمحذوف كما علمت، وهو لفظ "التسمية" المحذوف، الباقي مفعوله، وهو قوله:"تخييلية"، وإن شئت فقل: من باب العطف على معمولي عامل، فـ"تخييلية" معطوف على "استعارة"، و"لأنه...الخ" معطوف على "لأنه...الخ" السابق، و "هاء" "أنه" للأمر أو للشأن.

(**يُخَيَّلُ**): بالبناء للمفعول، والياء الثانية مشددة.

(**بِثُبُوتِهِ**): أي بثبوت ذلك الأمر، (**لِلْمُشَبَّهِ ادِعَاءَ**): نائب يخيل (**اتِحَادِهِ**): أي اتحاد المشبه، (**مَعَ المُشَبَّهِ بِهِ**): وفي هذا الكلام مناقشة، لأن الذي تخيله بثبوت ذلك الأمر للمشبه هو اتحاد المشبه مع المشبه به، أي كونهما واحدًا، وليس الذي تخيله للسامع هو إدعاء ذلك الاتحاد للقطع بتخييل نفس الاتحاد، فالاتحاد مقطوع بتخييله لا مدعى تخييله، فقوله: "إدعاءً" مستدرك، [لأن تخييل الإدعاء أضعف من تخييل الاتحاد، كذا "**للدّلَجِي**"[3].][4].

قلت: ويجاب بأنه زائد بناءً على جواز زيادة الأسماء نحو: "ثم اسم السلام عليكما"، أي "ثم السلام"، أو بأن الادعاء مصدر بمعنى اسم المفعول، وهو قولك: "المدعى"، وإضافته إلى الاتحاد إضافة صفة لموصوف، والأصل: "يخيل بثبوته للمشبه اتحاده مع المشبه به المدعى".

1- ورد في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 78.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

وقولنا "المدعى": نعت لـ"الاتحاد"، أو وقوله: "إدعاء" منصوب على نزع الخافض، بناءً على جوازه سعة أو مفعول لأجله، أو حال من "هاء" ثبوته على تقديره باسم مفعول نكرة أو تقدير مضاف أو مفعول مطلق على حذف مضاف، أي ثبوت إدعاء، والناصب له على كل حال هو "الثبوت"، كذا ظهر لي تأمله.

وفي بعض النسخ: "خُيلَ"، بإسقاط حرف المضارعة والبناء للمفعول[1]، وفيه مع ما بعده ما مر، وفي نسخ: "خَيل"، بإسقاط الحرف المذكور والبناء للفاعل، ونصب "ثبوته" [مسقطة باءه][2] على المفعولية لـ"خيل"، وادعاء فاعله. قال "**الشِّيرَانْسِي**": (وهو عكس المراد وتصحيحه يحتاج لتكلف)[3].

قلت: لعل التكلف هو أن إضافة "إدعاء" لـ"الاتحاد" إضافة صفة لموصوف على حد ما مر، ولا مانع من كون "ثبوته" فاعلا لـ"خيل" و"اتحاده" فاعل، و"ادعاء" منصوب على ما مر، أو هو الفاعل مضافا للاتحاد إضافة صفة لموصوف، أو زائدًا.

(**وَقَوْلُه**): مبتدأ، أي وقول المصنف (**إِنَّمَا المَجَازُ فِي الإِثْبَاتِ، بِمَعْنَى**): متعلق بمحذوف وجوبًا حال لازمة من المبتدأ بناءً[4] على جوازه أو من ضمير وقع.

(**مَا المَجَازُ إِلَّا فِي الإِثْبَاتِ**): إشارة إلى أن "إنما" للحصر بمعنى "ما" النافية و"إلا" الاستثنائية، وقد سبق الكلام على ذلك.

(**أَيْ فِي إِثْبَاتِ تِلْكَ الخَاصَّةِ**): بالمشبه به اللازمة له كـ"الأظفار" و"المخالب".

(**لِلْمُشَبَّهِ**): متعلق بإثبات (**وَقْع**): هو مع مستتره خبر المبتدأ.

(**عَلَى أَلْطَفِ بَيَانٍ**): أي على بيان ألطف، فالإضافة إضافة صفة لموصوف، ووجه الألطفية الإشارة إلى **[(212/ظ)]** أن إثبات ذلك الأمر للمشبه يسمى مجازًا في الإثبات.

وقال "**الدُّلَجِي**": (وجهها الإشارة إلى أن المجاز العقلي يسمى مجازًا في الإثبات)[5].

قلت: لم يجر للمجاز العقلي ذكر بهذا العنوان حتى يشير إلى تسميته مجازًا في الإثبات، فلا تفهم تلك الإشارة ولو كان المجاز العقلي والمجاز في الإثبات شيئا واحدًا، وإنما يفهم تلك الإشارة من حقق المجاز العقلي وتسمياته، حتى إذا وجد مسمى المجاز العقلي مسمى باسم آخر علم أنه هو، لكن سمي باسم آخر فالأولى ما ذكرته.

1- ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق، قال العصام: (وتسميته استعارة لأنه استعير ذلك الإثبات من المشبه به للمشبه، وتخييلية لأنه خُيلَ ثبوته للمشبه ادعاء اتحاده مع المشبه به). شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 86.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 30 (ظ).

4- ورد في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

5- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 78.

وإلى ذلك البيان الألطف أشار بقوله: (**لِأَنَّهُ**): أي الشأن (**يُسَمِّي مِثْلَ هَذَا المَجَازِ**): الذي هو إثبات شيء لشيء ليس له.

(**مَجَازٌ فِي الإِثْبَاتِ**): كما يسمى مجازا في الإسناد، و مجازًا عقليًا، [لأن التجوز في أمر معقول وهو الإسناد][1] ومجاز حكمي، وقد مر توجيه الكل.

وقد تقرر أن ذلك التجوز يكون أيضًا في النفي ويسمونه مع ذلك مجازًا في الإثبات لما مر، أو لأن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف لا الإثبات المقابل للنفي، لجريانه في النفي أيضًا كما علمت، وهذا الآخر كثيرًا ما يتطيح إلى قلبي، ثم رأيته "**لِلدُّلَجِي**" كما أريد، والحمد لله على الموافقة في ذلك.

وقيل: وجه الألطفية الإشارة [بقوله: "وإنما المجاز...الخ"][2] إلى أن في الكلام تورية، وهو ضعيف لبعد تقرير معنى "**التَّوْرِيَّةِ**" في هذا المقام، لأنها إطلاق لفظ له معنيان: قريبٍ وبعيدٍ مرادٍ، اعتمادًا على قرينة خفية، [وتسمى الإيهام أيضًا][3].

ولو قيل: إن "الشارح" أشار إلى أن في كلام "المصنف" تلميحًا، أي إشارة إلى التسمية المذكورة لكان أوجه، لأن "**التَّلْمِيحَ**" من الملحقات بمحسنات البديع، وهو: أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكر واحد منها، وميمه مؤخرة عن لامه مأخوذة من: لمَحَهُ، إذا بصره ونظر إليه.

وكثيرًا ما يقولون في تفسير الأبيات "في هذا البيت تلميح إلى قول فلان"، وقد لمح هذا البيت فلان، ونحو ذلك من العبارات.

(وأما "**التَّمْلِيحُ**" مع تقديم الميم: فمصدر "ملَح" الشاعر مثلا بتشديد اللام، أي أتي بشيء مليح، وأما تفسيره بتفسير التلميح بتأخير الميم، فغلط محض نشأ من قبل بعض شراح "**الإِيضَاحِ**" و"**التَّلْخِيصِ**"، ثم صار غلطًا مستمرًا مأخوذا مذهبا لعدم التمييز، قاله "**السَّعْدُ**"[4].

قلت: قد رأى من رأى نسختي "**الإِيضَاحِ**" و"**التَّلْخِيصِ**" بخط مؤلفه "**الخَطِيبِ**"، فإذا فيهما التمليحُ بتقديم الميم في باب تفسيره بالإتيان بالمليح وهو باب التشبيه، وفي باب السرقات الشعرية المفسر فيه بـ: الإشارة في فحوى الكلام إلى قصة...الخ، ما مر، فالشارح لـ"**لِإِيضَاحُ**" و"**التَّلْخِيصِ**" تبع في ذلك الغلط "**لِلْخَطِيبِ**".

وإلى الآن أرى التمليح بتقديم الميم على اللام في البابين في نسخ صحاحٍ.

والتلميح بتأخير الميم: إما تلميح إلى قصة في الشعر كقول "**أَبِي تَمَّام**":

فَوَ اللهِ مَا أَدْرِي أَأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمَّ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ [5]

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– المطول على التلخيص، ص: 730.

5– البيت من بحر" الطويل". شرح ديوان أبي تمام، ج1، ص: 397.

أشار إلى قصة "**يُوشَع**"[1] إذ دعا الله أن يوقف له الشمس عشية [يوم][2] الجمعة ليفرغ من قتال العمالقة، قبل دخول السبت بغيوبها، حيث لم يحل له قتالهم فيه، فردها سبحانه له حتى فرغ من قتالهم.

وإما تلميح إلى قصة في نثر كقول "**الحَرِيرِي**": "**وأَحْزَان يَعْقُوبِيَّة**"[3]، [عقب قوله: "فبت بليلة نابغية"][4] أشار إلى حزن "**يعقوب**" (**عليه السلام**) على "**يُوسُف**" (**عليه السلام**)[5].

وإما تلميح إلى شعر في نثر كقول "**الحَرِيرِي**": "**فَبِتُّ بِلَيْلَةِ نَابِغِيَّةٍ**"[6]، أشار إلى قول "**النابغة**":

فَـبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَـــــئِيلَةٌ مِنَ الرَّقْـشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِـعُ [7]

وإما تلميح إلى شعر في شعر، كقوله:

لِعَمْرٌو مَعَ الرَّمْـضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَظِي أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنَكَ فِي سَاعَةِ الكَرْبِ [8]

أشار إلى قوله:

المُسْتَجِيرُ بِعَـــمْرو عِنْدَ كُـــرْبَتِهِ كَـــالمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ [9]

وإما تلميح إلى المثل في الشعر، كقوله:

..... وَمِـــنْ دُونِ ذَلِكَ خَـــرْطُ القَتَادِ [10]

1– يوشع: هو يوشع بن نون بن أفرانيم بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم السلام، وهو فتَى موسى الذي سافَر معه إلى الخَضِرِ، وصار نبيًّا بعدَ موتِ موسى عليه السلام، وهو المقصود في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ﴾. سورة الكهف، الآية: 60.

ذكر المؤرخون أن الله تعالى فتح على يديه بيت المقدس، وقد خصه بكرامة لم ينلها غيره، وهي حبس الشمس له، لياليَ سار إلى بيتِ المقدِسِ"، أي: حدثتْ هذه المعجزةُ له عندما ذَهَب لتَحريرِ بيتِ المَقدسِ من الجَبَّارينَ. وكان ذلك القتالُ يومَ الجُمُعة، وكادتِ الشمسُ تَغرُبُ، وتَدخُلُ ليلةُ السَّبتِ، فخاف يوشعُ –عليه السلامُ– أنْ يَعجِزوا؛ لأنَّه في شَريعتِهم لا يحِلُّ لهم القِتالُ في يوم السبتِ، فدعا اللهَ ألَّا تغرُبَ فأمْسكَها اللهُ حتى دخَل بيتَ المقدسِ. روى الإمام أحمد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: ((إن الشَّمْسَ لَمْ تحبَسْ لبَشَرٍ إلا ليُوشع لَيَاليَ سَارَ إلى بَيْتِ المَقْدِسِ)). ولما استقرت يد بني إسرائيل على القدس استمر يوشع يحكم بينهم بالتوراة حتى قبضه الله إليه وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة. ينظر: البداية والنهاية: 301/1، 286/6. وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث،ط1، 1986م، ج6، ص: 255.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– مقامات الحريري، (المقامة الوبرية)، ص: 217.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5 – وقد وردت في الأصل: "ع س"

6– مقامات الحريري (المقامة الوبرية)، ص: 217.

7– البيت من بحر "الطويل". ديوان النابغة الذبياني، ص: 33.

8– البيت من بحر" الطويل"، وهو للشاعر أبي تمام. ديوان أبي تمام، ج2، ص: 255.

9– البيت من بحر"البسيط"، وهو بلا نسبة في : لسان العرب (دعص)، ج7، ص: 36، ولم أقف له على نسبة.

10– البيت للشاعر عمرو بن كلثوم في المطول على التلخيص، ص: 732. وليس في ديوانه. ينظر: ديوان عمر بن كلثوم التغلبي، تحقيق أيمن ميدان، النادي الأدبي الثقافي، ط1، 1992م.

أشار بذلك إلى المثل السائر المضروب للأمر الشاق، وهو قولهم: (**دُونَ عُلَيَان القَتَادَةُ**)[1].

وإما تلميح إلى المثل في النثر، كقول "**العتبي**": (**يَا لَهَا مِنْ هِرَّةٍ تَأْكُلُ أَوْلَادَهَا**)، أشار إلى المثل الذي هو قولهم: (**أَعَقُّ مِنَ الهِرَّةِ تَأْكُلُ أَوْلَادَهَا**)[2].

ومن التلميح ضرب يشبه اللغز، كما روي أن تميمًا[3] قال "**لِشريك النُّمَيْرِي**" : ("ما في الجوارح أحب إلي من البازي"، فقال "**النّميريُّ**": "وخاصة إذا كان يصيد القَطا")، أشار "**التَّمِيمِيُّ**" إلى قول "**جرير**"[4]:

أَنَا البَازِيّ المُـــطلُّ عَـــلَى نُمَيْرٍ أُنِيخُ مِنَ السَّـــمَاءِ لَهَا انْصِـــبَابَا [5]

وأشار "**شريك**" إلى قول "**الطِّرِمَاحِ**"[6]:

تَمِيمٌ بَطُرْقِ اللُّؤْمِ أَهْدَى مِنَ القَطَا وَلَوْ سَلَكَتْ طُرْقَ المَكَارِمِ ظَلَّتِ [7]

وروي أن رجلا من "**مُحَارِبٍ**" دخل على "**عَبْدِ الله بن يَزِيد الهِلَالِي**"[8]، فقال "**عَبْدُ اللهِ**": (ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب، ما تركونا ننام"، وأراد قول "**الأَخْطَل**"[9] – لعنه الله–:

1– وللمثل روايات منها: "دونَ عُلَيَّانَ القتادَةُ والخَرْطُ"، قاله كليب حين سمع جساسا يقول لخالته: ليقتلنّ غدا فحلٌ أعظمُ شأنًا من ناقتكِ، وظن أنه يتعرض لفحل كان يسمى "عُلَيَّان"، والخرط: أن تمر يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينثر شوكها. وأيضًا: "دُونَهُ خَرْطُ القَتَادِ"، يضربان لأمر دونه مانع، أو يضربان للأمر الشاق). المستقصى في أمثال العرب(299، 300) ج2، ص: 82. و ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، (خرط)، ج10، ص: 129.

2– قالت العرب: "أَبَرَّ من هِرَّةٍ". بلغ بها فرط برها وتمادي شفقتها أكل أولادها، ثم جاءت إلى ما هو في العقوق فضرب بها المثل في الضد، فقالوا: "أعقّ من الهرّة تأكل أولادها"، فحين سئلوا على الفرق، وجهوا أكل الهرّة أولادها إلى شدة الحب لها، فلم يأتوا في دلك بحجة مقنعة. ينظر: المستقصى في أمثال العرب (48)، ج1، ص: 18. ومجمع الأمثال (2616)، ج2، ص: 47–48.

3– وهو محمد بن عمير بن عطاء التميمي، شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المدائني، ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية بيروت، 1971م، ج5، ص: 13.

4– جرير: هو جرير بن عطية بن الخطفي، التميمي، أبو حزرة الشاعر. ولد باليمامة عام 28هـ،، وعاش عمره يناضل شعراء زمنه و يساجلهم، وكان هجاء مرا، وكانت بينه وبين الفرزدق والأخطل مهاجاة ونقائض. من آثاره: "ديوان شعر". توفي باليمامة سنة 110، وقيل: 111هـ. ينظر: معجم الشعراء :71، معجم المؤلفين : 193/3.

5– البيت من بحر "الوافر"، وهو للشاعر"جرير". ورواية الديوان:

أَنَا البَازِيّ المُـــدِلُّ عَـــلَى نُمَيْرٍ أُتِحْتُ مِنَ السَّـــمَاءِ لَهَا انْصِـــبَابَا

– ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1986م، ص:61.

6– الطّرماح: الحكم بن حكيم بن الحكم بن نقر بن قيس من قبيلة طيء، من بيت شرف في قومه، ولد حوالي العام: 50هـ. نشأ بالشام، ونزل الكوفة وصحب الشاعر الكميت، كان خطيبًا شاعرًا فصيحًا هجاءً. توفي العام: 125هـ. ينظر: البداية والنهاية: 265/9.

7– البيت من بحر"الطويل". ديوان الطرماح بن حكيم، اعتنى بتحقيقه: عزة حسن، دار الشرق العربي، لبنان، ط2، 1994م، ص: 74.

8– وفي رواية أخرى "عبد الملك بن يزيد الهلالي والي أرمينية. المنتخب من كنايات الأدباء وإرشادات البلغاء، أبو العباس أحمد بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 95.

9– الأخطل: هو غياث بن غوث بن الصلت، أبو مالك، الملقب بالأخطل: شاعر مصقول الألفاظ، في شعره إبداع. ولد سنة 19 هـ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل.اتصل بالأمويين فكان شاعرهم. له "ديوان شعر". توفي سنة 90هـ. ينظر: الأعلام: 123/5، معجم المؤلفين: 42/8.

تكـشّ بِلَا شَيْءٍ شُيُوخُ مُحَارِبٍ وَمَـــا خِلْتُهَا كَانَتْ تَرِيشُ ولَا تَبْرِي
ضَفَادِعُ فِي ظَلْمَاءِ لَـيْلٍ تَحادَبَتْ فَـــدَلَّ عَلَيْـــهَا صَوْتُهَا حَيَّةَ البَحْرِ [1]

فقال له: أصلحك الله أضلوا البارحة برقعا، وكانوا في طلبه). أراد قول القائل:

لِكُـــلّ هِلَالِيٍّ مِنَ اللُّـــؤمِ بُـرقع وَلِابْـــنِ يَـزِيدٍ بُـــرْقُـــعٌ وَجَـلَالُ [2]

قال في "**المُطَوَّلِ**": وأقول: قد يبحث باحث فيقول: إن التسمية مجاز في الإثبات، ليس بقصة فضلا عن أن تكون الإشارة إليه تلميحًا، وظاهر أنها ليست مثلا ولا شعرًا مقصودًا إليه بالإشارة)[3]. تأمل.

(**و**): إن قلت: الترشيح الذي وجد زائدًا على القرينة قد وجد فيه وجه تسمية القرينة المذكورة بالتخييلية، لأن لفظ الملائم الذي يسمى ترشيحًا مستعار ومثبت للمشبه، و يخيل الاتحاد بين المشبه والمشبه به، كما أن الملائم الذي جعل قرينة كذلك، فكان القياس تسمية الترشيح المذكور تخييلية أيضًا.

قلنا: (**وَجْهُ التَّسْمِيَّةِ**): الذي هو تخييل إتحاد المشبه مع المشبه به، بثبوت ذلك الأمر الخاص بالمشبه به للمشبه.

(**لَيْسَ مُوجِبًا**)[بضم الميم وكسر الجيم][4] (**لِلتَّسْمِيَّةِ**): التي هي تسمية الترشيح تخييلية، لأن وجه التسمية لم يعتبر موجبًا لها حتى يلزم اطراده، وإنما اعتبر مناسبًا للمسمية لا أنه علة حقيقية مؤثرة في وجود المعلَل بفتح اللام، يلزم من وجودها وجوده كالإسكار المستلزم وجوده لوجود التحريم، ولأن قصدهم التفرقة بينهما لفظًا ومعنى، لا معنى فقط، ولأن وجه التسمية ليس موجبًا للتسمية صح قول بعضهم: إن العيد سمي عيدًا **[(213/و)]** لعوده وتكرره في كل سنة، ولا يقدح فيه أن الأيام متكررة عائدة أكثر من تكرار العيد وعوده، وكذا الشهور، وأيضا في كل سنة "يوم عرفة" و"يوم عاشوراء"، ولم يسم واحد من ذلك عيدًا، ولو وجد فيه وجه التسمية الذي هو العود والتكرار، كأن علة التسمية التي هي العود والتكرار اعتبرت مرجحة لا مصرحة، فلا يجب اطرادها كما علمت.

وأما تسمية "يوم الجمعة" عيد فتشبيه بالعيد، وإنما سلمناها تسمية أصلية لا تشبيهية فرعية فلنقل فيها ما قلنا في العيد.

وكذلك في قول من قال: "سمي العيد عيدًا لعوده بالفرح والسرور على الناس"، وقول من قال: "سمي بذلك تفاؤلا بعوده على من أدركه من الناس"، وقوله مثلا: "سمي بذلك لمجموع ما ذكر لتقارب بعضه لبعض"، لأن تلك العلل كلها موجودة في غيره، فلم يسمى ذلك الغير عيدا، لأن وجه التسمية لا يستلزمها.

1– البيتان من بحر"الطويل". ورواية الديوان للبيت الأول: (تَنِقُ بِلَا شَيءٍ..) من النقيق، ديوان الأخطل، شرح وتحقيق: مهدي محمد ناصر الدين–رسالة ماجستير– دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، ص: 113.

2– البيت من بحر"الطويل". ولم أقف له على نسبة.

3– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 30–33.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وجائز تعليل تسمية العيد بجميع ما ذكر، لأنه ليس أقوالا متباينة كما ذكر الشيخُ "**عَبْدُ اللهِ بنُ سَعِيدٍ السَّدويكشي**"[1] شيخ "**أَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدٍ بن عَمْرو بن أَبِي ستّة**"[2] – رحمهما الله– في "**حَاشِيَةِ إِيضَاحِ الصَّلَاةِ**"[3]، فثبت أن وجه التسمية لا يستلزمها.

(**حَتَّى**): غاية للمنفي بـ"ليس" لا للمنفي، لأن كون وجه التسمية موجبًا للتسمية مُوصِلٌ ومُنْهٍ إلى التوجه الذي ذكره الشارح، فنفي بـ"ليس" ذلك المذكور من إيجاب وجه التسمية للتسمية الموصِل المُنْهِيَ إلى ذلك التوجه، و إن شئت فقل: "حتى" بمعنى فضلًا، كأنه قال: "ليس موجبًا للتسمية فضلا على أن يتوجه كذا وكذا".

ويجوز كونها للتعليل على ركاكة، فليس موجبًا للتسمية، لأنه على إيجابه لم يرد. ويتجه على "المصنف" كغيره كذا وكذا، مع أن علة عدم إيجابه لها الحقيقية ليست هي الورود والاتجاه المذكورين.

(**يَتَّجِهَ**): أي حتى يكون وجها صحيحًا واردا على المصنف كغيره.

(**أَنَّ**): [لفظ][4] الأمر الخاص بالمشبه به المثبت للمشبه، (**الزَّائِد عَلَى القَرِينَةِ شَارَكَهَا**): أي شارَكَ القرينة (**فِي كَوْنِهِ**): أي في كون ذلك الزائد (**مُسْتَعَارًا مُتَخَيِّلًا**): بضم الميم وكسر الياء، وإسناد التخييل إلى اللفظ الذي هو اسم ذلك الأمر المثبت إسناد مجازي، لأن الذي خيَلَ هو ذلك المتكلم بسبب ذكر اللفظ الذي أثبت مدلوله للمشبه، فالإسناد إلى اللفظ من قبيل الإسناد إلى السبب.

والأولى "للشارح" أن يقول: "شاركها في كونها مستعارة مخيلة"، أو شاركها في الاستعارة والتخييل، ومراد "الشارح" أنه لما كان وجه التسمية غير موجب لها، لم يرد على "المصنف" كغيره أن الزائد على القرينة قد وجدت فيه وجه التسمية، وهو كونه مستعارًا مخيلا. فلم لم يسمى استعارة تخييلية ؟ ولو كان موجبًا لها لورد

1– عبد الله بن سعيد السدويكشي: عبد الله بن سعيد بن أحمد بن عبد الملك السدويكشي، ولد حوالي العام: 1003هـ. بسدويكش بجزيرة جربة، أخذ العلم على يد مشايخها ثم سافر إلى مصر، ودرس بالمدرسة الإباضية ثم الأزهرية، عاد بعدها إل جربة وتولى بها زعامة مجلس العزابة، ثم مفتي بها. من مؤلفاته: "حاشية على جزء الصلاة من كتاب تيسير الإيضاح"، و "حاشية على شرح القطر في النحو". توفي العام: 1068هـ. ينظر: نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربه، جعبيري فرحات، وزارة الشؤون الثقافية، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس، 1975م، ص: 224–225. الإباضية في موكب التاريخ، علي يحيى معمر، مراجعة: سليمان بن الحاج إبراهيم بابزبز، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2008. (الإباضية في تونس)، ص: 602–606.

2– أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة: محمد بن عمرو بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن أبي ستة القصبي السدويكشي، ولد العام: 1022هـ بجزيرة جربة، أخذ العلم عن والده وعمه، ثم رحل إلى جامع الأزهر ونهل منه العلم، اشتغل بالتدريس بالمدرسة الإباضية بمصر، ثم مدرسا بالجامع الأزهر. عاد إلى جربة مواصلا رسالته التعليمية بها. عرف بـ "المحشي"، من مؤلفاته: "حاشية على كتاب قواعد الإسلام"، و "حاشية على كتاب البيوع". توفي العام: 1088هـ. وقيل: 1087. ينظر: الإباضية في موكب التاريخ، ص: 606–608..

3– حاشية جزء الصلاة من كتاب الإيضاح، عبد الله بن سعيد السدويكشي الجربي، والكتاب طبع مع متن الإيضاح طبعة حديثة ببيروت ولم أقف عليه.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

عليه ذلك، وأنه كيف لا يسمى كذلك. هذا، وقد علمت وجه الألطفية التي ذكرها بقوله: "على ألطفية البيان".

وكون قول "الشارح": "ووجه التسمية" جواب سؤال مقدر قد مر تقريره هناك، وذلك التقرير أولى من تقرير المحشي، إذ قال: "قوله: ووجه التسمية ليس موجبًا للتسمية"، هو جواب ناشئ من قوله: "فيجب تخصيص الأمر بما لا تتم الاستعارة إلا به، وتقديره: أنه إذا خص الأمر الذي أثبت للمشبه بما لا تتم الاستعارة إلا به فتكون التسمية في الاستعارة التخييلية مختصة به، مع أن وجه التسمية غير مختص به، بل موجود في غيره، فأجاب بأن وجه التسمية لا يكون موجبًا للتسمية" انتهى.

(**وَيَحْكُمُونَ**): أي السلف غير صاحب "**الكَشَّافِ**"، أما هو فإنه يقول بانفكاك المكنية عن التخييلية، لأنه جوز كون قرينة المكنية استعارة تحقيقية كما يعلم مما مر، ومن الفريدة الثانية.

(**بِعَدَمِ انْفِكَاكِ المَكْنِيِّ عَنْهُ**): متعلق بالمكني أي بعدم انفكاك الاستعارة المكني عنها.

قال: واقعة على الاستعارة، وذكر الضمير في "عنه" مراعاة للفظ "ال"، أو واقعة على الشيء مثلا، والشيء مرادًا به الاستعارة.

(**عَنْهَا**): [أي عن التخييلية][1] متعلق بانفكاك، أي بعدم انفكاك المكنية عنها، أي عن التخييلية التي هي الأمر المثبت للمشبه. قال "**المَلَوِي**": (يعني أن الاستعارة بالكناية تستلزم الاستعارة التخييلية، بل الاستعارة التخييلية أيضًا تستلزم الاستعارة بالكناية، على ما فيه من البحث قال: وبالجملة فالمكنية والتخييلية متلازمتان عند السلف و"**الخَطِيبِ**")[2] انتهى.

وقد مر البحث الذي أشار إليه، وإذا كان كل منهما ملازما للأخرى، فالأولى أن يقول: "يحكمون بعدم انفكاك المكني عنه عنها، وبعدم انفكاكها أي التخييلية عن المكني عنه"، بل أن يقول: "يحكمون بتلازم المكنية و التخييلية".

قال "**الصَّبَّانُ**": (ولعله سكت عن عدم انفكاك التخييلية عن المكنية، لأنه لا خلاف فيه بين السلف لموافقة صاحب "**الكَشَّافِ**" عليه والذي يخالف فيه "**السَّكَاكِي**")[3]، ولم يدخل في السلف الذي ذكره "المصنف" كما تعلم مما مر.

قلت: وقد جزم "**الدُّلَجِي**" بذلك إذ قال: (وإنما قال "المصنف": ويحكمون بعدم انفكاك المكنية عنه عنها، أي عن الأمر المذكور، الذي هو التخييلية، ولم يقل: ويحكمون بملازمته لها، أي بملازمة الأمر المذكور للمكنية، لأن ملازمة الأمر المذكور أي التخييلية للمكنية لا خلاف فيه، فلا توجد التخييلية بدون المكنية باتفاق صاحب "الكشاف" وغيره، بخلاف ملازمة المكنية للتخييلية، فإنه خالف فيه "**صَاحِبَ الكَشَّافِ**"،

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 18.

3- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 108.

فإنه جوز أن تكون قرينة المكنية تحقيقية فاعتنى "المصنف" بالنص على صورة الخلاف لأجل الرد على المخالف، ففيه إشارة لترجيح القول المذكور وهو ملازمة المكنية للتخييلية على الأخر، وهو **[(213/ظ)]** انفكاك المكنية عن التخييلية)[1].

والمراد بقول "**الصَّبَّانِ**": (ولو قال: ويحكمون بتلازمها لكان أولى، لأن السلف سوى "صاحب الكشاف" يحكمون بتلازمها وكذا "**الخَطِيبُ**")[2]، أن الأولى أن يقول ويعبر بما تضمنه قولنا: "ويحكمون بتلازمها" مثل أن يقول: ويحكمون بتلازم المكني عنه و التخييلية، لا أن يقول ويعبر بنفس قولنا: ويحكمون بتلازمها، لأنه لو عبر به لخفي مرجع ضمير الاثنين، إذ لم يجر هنا ذكر للمكنية، والضمير يرجع إليها مع التخييلية. فافهم.

هذا، وقد قال "**الحَفِيدُ**": ("ويحكمون بعدم انفكاك المكني عنه عنها"، أراد بـ"المكني عنه" الاستعارة بالكناية، وتسميته مكنيًا عنه، إما على مذهب السلف، فلأن الاستعارة بالكناية عندهم لفظ المشبه به المرموز إليه بذكر رادفه فهو مكني عنه، وعلى مذهب "**الخَطِيبِ**" وهو التشبيه المضمر في النفس، وهو يكنى عنه بذكر ملائم المشبه به، وأما على مذهب "**السَّكَاكِي**" فالمراد بالمكني عنه في عبارته المشبه، فإنه كنى عنه كناية لغوية، والمراد بالسلف من سوى "**صَاحِبِ الكَشَافِ**"، وإلا فهو يقول بانفكاك المكنية عن التخييلية، فإنه جوز كون قرينة المكنية استعارة تحقيقية، كما سيعلم من الفريدة الثالثة)[3] انتهى.

قلنا: وأما "**السَّكَاكِي**" فقد حرر عنه "**السَّعْدُ**" في مواضع أن مذهبه انفكاك كل منهما عن الآخر، كما مر.

(**وَإِلَيهِ**): قيل: أي إلى ما ذهب إليه السلف من استعمال ذلك الأمر في حقيقته، والتجوز في مجرد الإثبات والتسمية بالاستعارة التخييلية، والحكم بعدم الانفكاك المذكور لا إلى غيره.

(**ذَهَبَ** "**الخَطِيبُ**"): قيل: وإن شئت فقل: الضمير راجع إلى ما ذكر في هذه الفريدة، وهو نفس ما ذكرته آنفًا عن السلف. قال "**الطَّبْلَاوِي**":

إِنَّ الَّذِي أَعْطَيْتَهُ المُـــشَبَّهَا مِـمَّا يَخُصُّ مَا بِهِ قَدْ شـبِّهَا
مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا لَهُ قَدْ وضِـعَا وَفِـــي ثُبُـوتِهِ مَـجَازٌ وَقَـعَا
وَذاتُ تَخْـــيِيلٍ فَسَمِّيَنْـــهَا وَلْيَس لِلْمَكْنِي انْفِكاكٌ عَنْهَا [4]

قال في شرح الأبيات: (يعني أن الأمر الذي أعطيته للمشبه وأثبته له من خواص المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي الذي وضع له، وفي ثبوته بمعنى إثباته للمشبه وقع المجاز، كإثبات "الإنبات" "للربيع"، والمراد بالأمر الذي أثبت للمشبه ما لا تتم الاستعارة إلا به بقرينة قوله: "وذات تخييل...الخ".

1- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 79.
2- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 108.
3- المصدر السابق، ص: 124.
4- منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

لأن الذي يسمى استعارة تخييلية في كلام السلف هو ما ذكر بخلاف الترشيح، وإنما أطلق الأمر أولا تبعًا للرسالة، لينبه الطالب على كيفية الاستفادة وتلقي المعاني، لأنه إذا رأى أولا العموم، ثم رأى ما يقتضي الخصوص حمل الأول على الثاني، والتفت إلى الفرق بين التخييلية والترشيح، ولا يخفى أن هذا أفيد له من التقييد أولا. فتأمله.

وسمي ما ذكر استعارة، لأنه استعير ذلك الإثبات من المشبه به للمشبه، وتخييلية لأنه يخيل بثبوته للمشبه ادعاء اتحاده مع المشبه به.

وقوله: "وليس للمكنِي...الخ"، أي ليس للمكني به انفكاك عن تلك الاستعارة التخييلية، بل هما أمران متلازمان لا يتحقق أحدهما بدون الآخر، لأن التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة، وهي يجب أن تكون قرينتها التخييلية كذلك)[1].

وقد ذهب إلى هذا "**صَاحِبُ التَّلْخِيصِ**"، قال في "**المُطَوَّلِ**": (فإن قلت: فماذا تقول في مثل قولنا: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانًا. قلت: له أن يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام أنه ترشيح للتشبيه كما سمي "أطولكن"، في قوله ﷺ: ((**أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا**))[2]، ترشيحًا للمجاز، أعني "اليد" المستعملة في النعمة)[3] انتهى.

قال [أيضًا][4] في شرح الأبيات المذكورة: (وحاصل جواب "**السَّعْدِ**" المذكور: "أنا لا نسلم صحة هذا المثال"، يعني قولنا: "أظفار المنية الشبيهة...الخ"، لأنه مخترع لم يصدر عن البلغاء، وبعد التسليم فهو ترشيح للتشبيه كما في الحديث، لأن "أطولكن" – كما قال شيخنا – من "**المطول**"، وهو الإنعام والإعطاء، فهو ترشيح لأنه يلائم المشبه به وهو "اليد" لا من "الطول" وهو" الامتداد"، قال: ولك أن تقول: الإنعام لا يخص المشبه به لثبوته للمشبه أيضًا، وهو النعمة لأنها متعلقه)[5] انتهى.

ويعني بالرسالة هذا المتن الذي نحن بصدد شرح شرحه.

فَائِـــــدَة:

قال "**الطَّبْلَاوِي**" في "**طَالِع السَّعْدِ**": (وهي أي اللطافة في الاصطلاح "رقة القوام"، أي الجسم، وكونه شفافًا لا يحجب البصر عن إدراك ما وراءه)[6] انتهى.

1– ينظر: مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 32.

2– وقد سبق تخريج الحديث.

3– المطول على التلخيص، ص: 608.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– ينظر: مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 32.

6– طالع السعد، حاشية على شرح سعد الدين التفتازانى على العزي في التصريف، سعد الدين منصور الطبلاوى. ولم أقف عليه.

المراد جلبه منه، ومقصود "الشارح" بالألطف من البيان، البيان الدقيق الذي لا يُهتدى إليه إلا بنظر دقيق، فهو مجاز مرسل لعلاقة اللزوم في الجملة، إذ من شأن "القوام" و"الشفاف" ألا يدرك إلا بنظر دقيق، تأمل، ويحتمل الاستعارة التبعية المصرحة.

خَاتِمَـــــة:

"في طرفي التشبيه، لا بقيد كونه في الاستعارة".

اعلم أن طرفيه،. وهما المشبه والمشبه به:

[(- إما حسيان: ك"الخد" و"الورد" في المبصرات، و"الصوت الضعيف" و"الهمس" في المسموعات، و "النكهة "[1] و"العنبر" في المشمومات، و"الريق"و"الخمر" في المذوقات، و"الجلد الناعم"و"الحرير" في الملموسات.كذا مثل "**الخَطِيبُ**"[2]، وفيه تسامح، إلا الصوت الضعيف و الهمس و النكهة[3]، لأن المدرك بالبصر لون الخد والورد لا هما، وبالشم رائحة العنبر لا هو، وبالذوق طعم الريق والخمر لا هما، وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا هما، لأن تلك الأشياء أجسام، لكن استمر في العرف أن يقال: أبصرت الورد وأبصرت الخد، وشممت العنبر وذقت الخمر، ولمست الجلد الناعم ولمست الحرير)**]**[4]. ومراده بـ"الصوت الضعيف": الصوت الذي لا يسمع إلا عن قريب، و"بالهمس": ما دونه، وهو الذي أخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم، و بـ"النكهة": ريح الفم.

[ولا تسامح في الثلاثة في أمثلتها، وعنها احترز "**السعد**" بقوله في "**الصغير**": (وفي أكثر ذلك تسامح)[5].

وأما قول "**الغياث**": (إنه احتراز عن جعل الصوت الضعيف مسموعًا، لأن لا تسامح فيه)[6]، ففيه قصور][7].

[(- وإما عقليان: **[(214/و)]** كالعلم والحياة، قاله "**الخَطِيبُ**" في "**تلْخِيصِهِ**"[8].

ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك، كما قال "**الخَطِيبُ**" في "**إِيضَاحِهِ**" و"**السَّكَاكِي**" في "**مِفْتَاحِهِ**"[9]. والمراد بـ"العلم" –هنا-: الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية[10] لا نفس الإدراك، ولا يخفى أنها جهة إدراك وطريق إليه كالحياة.

1- ورد في الأصل: "النهكة". وهو تصحيف من المؤلف، والصواب ما أثبتناه.

2- ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 62.

3- تصحيف من المؤلف، ورد في الأصل: "النهكة"، والصواب ما أثبتناه.

4- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 518. والمختصر على التلخيص، ج2، ص:11.

5- المختصر على التلخيص، ج2، ص: 11.

6- مخطوط حاشية الغياث على الشرح المختصر للتفتازاني، ورقة: 173.

7- العبارة ألحقت بأسفل الصفحة.

8- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 62.

9- ينظر: مفتاح العلوم، ص: 333. والإيضاح في علوم البلاغة، ص: 168.

10- ورد في الأصل: "الإدراكات الجزءيات"، والصواب ما أثبتناه.

[قلت][1]: ويجوز أن يراد به الأصول والقواعد [لا نفس الإدراك كما قيل، ولو كان إدراك الدليل يستلزم إدراك المدلول، لأن "العلم" اصطلاحا لا يختص بهذا الإدراك، ولا يصح أن يقال الكواكب بالملاحية مع أن المشبه الثريا][2].

وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك، لأن العلم نوع من الإدراك والحياة مقتضية للحس، الذي هو نوع من الإدراك، وفساده واضح، لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الإدراك، على ما هو شرط في وجه الشبه.

وأيضًا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا: "العلم كالحياة" و"الجهل كالموت"، أن العلم إدراك كما أن الحياة معها إدراك، بل ليس في ذلك كبير فائدة، كالفائدة التي في قولنا: "العلم كالحس في كونهما إدراكًا".

– وإما مختلفان،. و العقلي هو المشبه والحسي هو المشبه به: كـ"المنية" و"السبع"، فإن "المنية" شيء عقلي لأنه عدم الحياة، عما يكون من شأنه الحياة بالفعل، فالموت عدم ملكة كما في العمى الطارئ على البصر، ولا يلزم كون عدم الحياة عن الجنين عند استعداده لها موتًا، فيرجع معناه إلى المذكور في عامة الكتب من أن الموت عدم الحياة عمن اتصف بها.

وقد يبقى على ظاهره لقوله: ﴿**وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُم**﴾[3]، والأصل الحقيقة، وأما: ﴿**لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا**﴾[4]، فلا يرد على التفسيرين، لأنه مجاز باتفاق أهل اللغة.

ولا يقال: قد تقرر في القرآن خلق الموت، فلو كان الموت عدميًا لم يوصف بالمخلوقية، لأنا نقول: المراد بالخلق التقدير، والتقدير يتعلق بالعدمي كالوجودي، كما تقرر في "**عِلْمِ الكَلَامِ**"، ولو سلم. فالمراد خلق أسباب الموت على حذف المضاف، وهو كثير حديث بحر، والسبع حسي.

– وإما مختلفان،. والعقلي هو المشبه به، والحسي هو المشبه: كـ"العطر" و"خلق رجل كريم"، فإن العطر محسوس بالشم والخلق عقلي، لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة، وإنما جاز تشبيه المعقول بالمحسوس لتقدير المعقول محسوسًا وجعله كالأصل لذلك المحسوس مبالغة، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا وللأصل فرعًا، وذلك لا يصح)]. كذا "**للسَّعْدِ**" في "**صَغِيرِهِ**"[5].

وأورد عليه "**حَفِيدُهُ**" ما ملخصه والزيادة عليها هكذا: (إن أصالة المحسوس للمعقول إنما هي باعتبار العلم به وإدراكه لا مطلقًا، كما يشعر به تعليله، والتشبيه إنما يقتضي أصالة المشبه به في وجه الشبه لا مطلقًا،

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– سورة البقرة، الآية: 28.

4– سورة الفرقان، الآية: 49.

5– ينظر: المختصر على التلخيص، ج2، ص: 12–13.

فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار مبالغة وتقدير المعقول محسوسا، نعم تشبيه العطر بالخلق هاهنا إن اعتبر في الرائحة الملائمة للشامّة، فالمشبه أصل، ففي الكلام مبالغة، واحتياج إلى التقدير وإن اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ[1] العين به، فالمشبه به أصل كما هو المعهود، ولا حاجة إلى التكلف)[2].

وأيضًا ليس كل محسوس أصلا لكل معقول، فيجوز أن يكون بعض المعقول أوضح و أقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح أصله الذي هو محسوس مخصوص، فتشبيه محسوس آخر[3] ليس بأصل له، ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول.

وأجيب -كما أبداه "**الغَيَّاثُ**" – : بأن المعقول لا يمكن أن يبلغ درجة المحسوس في الاتصاف بوجه الشبه، أي وجه شبه، كان مثلا في المثال المذكور، لا يبلغ خلق الكريم في الاتصاف بالحسن والتذاذ العين مبلغ العطر، وكذا المعقول لا يبلغ درجة أي محسوس كان في الوضوح، وهذا باد لمن أنصف. فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول، إلا بطريق الإدعاء والتنزيل.

وبيان قول "**السَّعْدِ**": "إن العلوم العقلية مستفادة من الحواس...الخ"،[4] في العقلية الصرفة، أن النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها، فيحصل لها العلوم باعتبار استعمال الحواس، والعلم الحضوري وإن حصل بغير اعتبار الحواس لكنه ساقط عن درجة الاعتبار، كذا قيل، وعليه "**الحَفِيدُ**"[5].

وأورد عليه "**الغَيَاثُ**": أنه واضح [أما][6] بالنسبة إلينا فإنه قليل، وأما بالنسبة إليه تعالى فلا، فإن المحققين على أن علمه تعالى ليس إلا حضوريا)**]**[7] انتهى. تأمله فإنه مشكل جدا.

قال في "**الكَبِيرِ**": (وقيل: إن تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، ولذلك قيل: من فقد حسًا فَقَدْ فَقَدَ علمًا، يعني العلم المستفاد من ذلك الحس، وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول، فتشبيهه به يكون جعلا للفرع أصلا والأصل فرعًا، وهو غير جائز،. ولذلك لو حاول محاولٌ المبالغةَ في وصف الظهور بالشمس، والمسك بالطيب، فقال: "الشمس كالحجة في الظهور"، و"المسك

1– ورد في الأصل: "والتداد"، والصواب ما أثبتناه".

2- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد (حفيد السعد)، ص: 92.

3– ورد في الأصل: "ءاخر".

4– من قول السعد: (والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يُقَدَرَ المعقول محسوسًا، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس عن طريق المبالغة، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والأصلِ فرعًا، وذلك لا يجوز). المختصر على التلخيص، ج2، ص: 11–12.

5– ينظر: مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد (حفيد السعد)، ص: 92.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– مخطوط حاشية الغياث على مختصر السعد، ورقة: 174.

كخلق فلان في الطيب"، كان سخيفا من القول. وأما ما جاء في الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول، فوجهه أن يقدر المعقول محسوسًا، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريقة المبالغة، فيصح التشبيه حينئذ).[1] انتهى.

والمراد بالحس المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمسة الظاهرة: البصر والسمع والشم والذوق واللمس، ودخل بقولنا: "أو مادته" في الحس الخيالي، وهو المعدوم الذي فرض مجتمعًا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، ويسمى هذا النوع خياليًا، لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك كالمشبه به في قوله:

وَكَأَنَّ محمرَّ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ

أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْنَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ [2]

فإن الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما **[(214/ظ)]** لا يدركه الحس، لأن الحس إنما يدرك ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة، لكن مادته التي تركب هو منها كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر.

والمراد بالعقلي،. ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل فيه الوهمي،. وهو الذي لا يكون للحس مدخل فيه، أي ما لا يكون مدركًا هو ولا مادته بإحدى الحواس الخمس، ولكنه لو أدرك لكان مدركًا بها .كذا "**لِلْخَطِيبِ**"[3].

وفي عبارته الآخرة بحث لم يتعرض له "**السَّعْدُ**" وهو أن الإدراك المذكور بعد "لو"، إن كان مطلق الإدراك فالملازمة ممنوعة، لأن المحسوس قد يدرك إدراكا عقليا بدون الحواس، وإن كان المراد الإدراك في الخارج اتحد الشرط والجزاء وكان حق العبارة أن يقال: "ولو وجد لكان مدركًا"، اللهم إلا إن يقال: "إن المعنى لو أدرك موجودًا، أو لو أدرك بذاته لا بصورته"، أو يجعل الإدراك في الشرط مجازًا على الوجود، فمعنى"لو أدرك": "لو وجد". وإنما لم يكن للحس مدخل في الوهمي، لكونه غير منتزع منه، بخلاف الخيالي فإنه منتزع منه، وبقول "**الخَطِيبِ**": و [لكنه][4] "لو أدرك لكان مدركًا بها يتميز الوهمي عن العقلي، ومن ذلك المشبه به في قوله[5]:

..... وَمَسْنُونَةٍ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ [6]

---

1 – المطول على التلخيص، ص: 518.

2– البيتان من "مجزوء الكامل"، وهما للشاعر"الصنوبري"، أحمد بن محمد الحلبي. ينظر: أسرار البلاغة، ص: 158.

3– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 62. والمطول على التلخيص، ص: 518.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– من قول الخطيب: (وبالعقلي ما عدا دلك، فدخل فيه الوهمي، أي ما هو غير مدرك بها، ولو أدرك لكان مدركًا بها، كما في قوله: وَمَسْنُونَةٍ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ...الخ). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 62.

6– البيت من بحر"الطويل"، وهو للشاعر "امرئ القيس"، وتمامه:

أَيَقْتُلُنِي و المَشْرِفِي مُضَاجِعِي وَ مَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

– ديوان امرئ القيس، ص: 125.

فإن الحس لا يدرك "أنياب الأغوال" لعدم تحققها، مع أنها لو تحققت لم تدرك إلا بحس البصر.

(وليس المراد بـ"الخيالات" الصور المرتسمة في الخيال المتأدية إليه من طرف الحواس، و لا بـ"الوهمية" المعاني المدركة بالوهم، لأن الأعلام الياقوتية لن تتآد إلى الخيال من الحس المشترك، إذ لم يقع بها إحساس قط، ولأن أنياب الأغوال أو رؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور، لأنها لا يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة، بل وجدت لم تدرك إلا بها، وليست أيضًا مما له تحقق، ك "صداقة زيد" و"عداوة عمرو".

وتحقيق هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى مُتَخيلة ومُفكرة، ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها، والتصرف فيها و اختراع أشياء لا حقيقة لها كإنسان له جناحان أو رأسان، أو لا رأس له، وهي دائمة لا تسكن نومًا ولا يقظة وليس عملها منتظما، بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية، وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة العقلية، وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة)[1]. كذا في "**المُطَوَّلِ**".

وهو بأسره ظاهر موافق لمذهب الحكماء من إثبات قوة للإدراك غير العقل، لكن المقرر عند الحكماء أنه لا يصدر عن قوة عاقلة واحدة فعلان، فينبغي أن يختص بالمخيلة نوع من الإدراك فقط.

وأما "**المُتَكَلِمُونَ**" فلا مدرك عندهم سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة ولم يثبتوا الحواس الباطنة أيضًا. والمراد بالخيالي المعدوم الذي ركبته المتخيلة والأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة.

قال "**الغَيَّاثُ**": (لا يخفى أنه على تقدير التعميم الحسي، بحيث يشمل الخيالي بالمعنى المذكور، والعقلي بحيث يشمل الوهمي بالمعنى المذكور ونحوه من الوجدانية، يبقى الخيالي المحقق والوهمي المحقق غير متعرض لدخوله في العقلي، ويمكن أن يقال: إنه يدخل في العقلي بالطريق الأولى، فإنه إذا دخل فيه الوهمي بالمعنى المذكور، كان دخولهما فيه أولى وأحرى)[2] انتهى.

والمراد بـ"الوهمي" ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها، كما إذا سمع أن "الغول" شيء يهلك الناس كـ"السبع"، فأخذت المتخيلة تصويرها بصورة "السبع" مع اختراع ناب لها، كما للسبع.

وظاهر "**السَّعْدِ**" أن القوة المتخيلة مدركة، (وليس كذلك، بل معينة على الإدراك، ومن شأنها التركيب، فإدراكها بالنفس الناطقة المرادة بالقوة العاقلة، لا يقال: المراد أنها ليست مما يدركها النفس بلا معونة أمر آخر[3]، لأنا نقول: فإدراجها في العقل لا يحتاج إلى صرف عن الظاهر، كما هو المتبادر في العبارة ".كذا لـ"**حَفِيدِ السَّعْدِ**" في "**حَاشِيَتِهِ عَلَى صَغِيرِ السَّعْدِ**"[4].

1– المطول على التلخيص، ص: 520.

2– مخطوط حاشية الغياث على مختصر السعد، ورقة: 175.

3– ورد في الأصل: "ءاخر".

4– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد (حفيد السعد)، ص: 93.

(ودخل في العقلي أيضًا ما يدرك بالقوى الباطنة، ويسمى وجدانيًا، كـ"اللذة" و"الألم" الحسيين. وأما العقليان فليسا من الوجدانيات، بل من العقليات الصرفة، كـ"العلم" و"الحياة"، فإن "اللذة": إدراك ونيل لما هو كمال وخير من حيث هو كذلك، و"الألم": إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك، وكل منهما حسي أو عقلي:

– أما الحسي: فكإدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها وكمال، كتكيف الذائقةِ بالحلو، واللامسةِ باللينِ، والباصرةِ بالملاحةِ، والسامعةِ بصوت حسن، والشامة برائحة طيبة، والمتوهمة بصورة شيء ترجوه، وكذلك البواقي. فهذه مستندة إلى الحس.

– [وأما العقلي][1]: فلا شك أن للقوة العاقلة كمالا وهو إدراكاتها المجردات اليقينية، وأنها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا "الألم"، فاللذة العقلية ليست من الوجدانية المدركة بالحواس الباطنة، وكذا "الألم". وهذا ظاهر.

وأما "اللذة" و"الألم" الحسيان فلما كانا عبارتين عن الإدراكيين المذكورين، والإدراك ليس مما تدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك بأيدي الحواس الظاهرة، وليسا من العقلية الصرفية، لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوة الباطنة، كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف، وما شاكل ذلك). قاله في "**الكَبِيرِ**"[2].

وقوله: "إدراك ونيل"، زاد "النيل" بمعنى الوجدان، لأن اللذة لا تحصل بمجرد إدراك اللذيذ، **[(215/و)]** بل لا بد معه من وصول اللذيذ إلى الملتذ، ولم يقتصر عليه، لأن اللذة لا تتحقق بدون الإدراك، والنيل لا يدل عليه إلا بالالتزام، ولما لم يكن لفظ دال على مجموعهما احتاج إلى ذكرهما، وإنما قال: "عند المدرك" لأن الشيء قد يكون كمالا وخيرًا بالقياس إلى شخص، وهو لا يعتقد كماليته وخيريته، فلا يلتذ به، بخلاف ما إذا اعتقد كماله وخيريته، وإن لم يكن كذلك بالنسبة إليه في نفس الأمر. وقيد الحيثية، لأن الشيء قد يكون ملائما وكمالا من وجه دون وجه.

واللذة العقلية: ما يكون المدرك فيه العقل، والمدرك من العقليات، والحسية: ما يكون المدرِك – بالكسر – فيه من الحواس، والمدرك مما يتعلق بالحواس، وكذا الفرق بين الألمين، و المسطور في كتب الكلام، أن الوهمي المعاني القائمة بالمحسوسات. وإنما قال: "من حيث هو كذلك"، لأن الشيء يكون ملائما من وجه دون وجه، فإن إدراك "المسك" من جهة الرائحة لا الطعم، والقوى الباطنة عند الحكماء إنما تتعلق بالمحسوسات، أو المعنى القائم بها. والظاهر أن "اللذة" و"الألم" ليسا من هذين القبيلين، فلا يظهر جعل إدراكهما بها، ولذا جعل بعضهم الوجدان ما سوى المشهورة، وكأن أرباب البيان أرادوا بالوجدانيات ما يتعلق بنفس المدرك فقط. والله أعلم . ومن تيقن هذه الخاتمة هان عليه كل ما تعلق بالتخييل من الاستعارة وغيرها .

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى. وقد رد في الأصل: "وأما العقل"، والصواب ما أثبتناه.

2– المطول على التلخيص، ص: 521.

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَّةُ

–من الفرائد الخمس من العقد الثالث–

[مَذْهَبُ "الزَّمَخْشَرِي" فِي قَرِينَةِ المَكْنِيَّةِ][1]

في كون قرينة المكنية يجوز أن تكون [غير][2] تخييلية في بعض المواضع، بل في بعض المادة عند "**الزَّمَخْشَرِي**" صاحب "**الكَشَّافِ**".

(**جَوَّزَ**): العلامة "**الزَّمَخْشَرِي**" (**صَاحِبُ**): تفسير القرآن المسمى بـ("**الكَشَّافِ**"): المراد بالجواز المشعر به، قوله: "جوز" الإمكان بمعناه الأعم، الذي هو سلب الضرورة عن أحد الجانبين، فيصدق بالواجب لا بمعناه الأخصر، الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين حتى يكون جوازًا مستوي الطرفين.

فالمراد به عدم الامتناع [الصادق بالوجوب والجواز، لأن الذي لا يمتنع إما واجب وإما جائز، فلا يضر إطلاق الجائز هنا على الواجب][3]، ويدل على ذلك ما يعلم من كلام "الشارح" من أنه متى أمكن كونه استعارة تحقيقية لا يلتفت إلى غيره، كما أشار إليه "**الحَفِيدُ**"[4].

ومما يدل على أنه ليس المراد بـ"الجواز" الجواز المستوي الطرفين، ما يأتي في الفريدة الرابعة أنه إذا كان للمشبه تابع يشبه تابع المشبه به تعين عنده، أي عند "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" أن يكون استعارة تحقيقية.

وأبقى "**الزِّيبَارِي**" الجواز على ظاهره كما يفهمه قوله: (فإن قرينة المكنية عنده – أي عند "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" – قد تكون تخييلية وقد تكون تحقيقية وهو محتمل للتقييد، أي جواز التخييلية إذا لم تمكن التحقيقية)[5].

قلت: ولا بأس إن قلت: المراد بـ"الجواز" عدم الامتناع الصادق بالرجحان، لا استواء الطرفين، فلا ينافي ما سيأتي في الشرح من أن [صنيع][6] "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" يشعر بأنه متى أمكن هذا الاحتمال لا يلتفت إلى غيره، فيكون كالواجب لا واجبًا، خلافاً "**لِلْحَفِيدِ**"، كما اصطفاه "**الصّبَّانِ**"[7].

(**كَوْنَهُ**): أي كون ذلك الأمر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به، أي كونه دال ذلك الأمر، أي الذي يدل على ذلك الأمر وهو اللفظ، لأن اللفظ والاسم يدلان على المعنى والمسمى.

1– ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 87.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 124.

5– ذكر ذلك الدلجي في حاشيته على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 80.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 108.

(**اسْتِعَارَة تَحْقِيقِيَّة**): زاد "**المَلَوِي**" (تصريحية)، قبل قول "المصنف": "تحقيقية"، وظاهره تسليم كل من التصريح والتحقيق لتلك الاستعارة.

واستظهر "**الدّلجِي**": (أن المراد بالتحقيقية [في كلام "المصنف"][1] التصريحية، لا ما تقدم عن "**السَّكَاكِي**" من أنه إذا كان المستعار له محققًا حسًا أو عقلاً، فالاستعارة تحقيقية، وإلا فتخييلية، بل جزم بذلك جزمًا.

ومثله "**لِلْبَهُوتِي**"[2]، [و وجهه أن صاحب "**الكَشَّافِ**" متقدم على "**السَّكَاكِي**" المخصوص به التقسيم السابق في العقد الأول إلى تحقيقية وتخييلية، وليس وجهه عدم صحة كون هذه الاستعارة تحقيقية بمعناها عند "**السّكَاكِي**" كما توهم بعض. وقال "**الزِّيَارِي**": "ينبغي أن يكون مجازًا مرسَلا أيضًا"][3]، ويدل على أن المراد بـ"التحقيق" التصريحية، ما سيأتي في الفريدة الرابعة)[4].

(**فِي بَعْضِ المَوَادِّ**): (قال "**الزِّيَارِي**": "هو المادة التي شاع فيها استعمال اللفظ الموضوع لملائم المشبه به في ملائم المشبه، كما يرشد إلى ذلك عبارة "**الكشَّافِ**". واختار "المصنف" في الفريدة الرابعة أن المادة التي وجد فيها للمشبه ملائم حقيقي يشبه ملائم المشبه به ليستعار فيها لفظه الملائم للمشبه، وإن لم يشع استعماله فيه، فتكون القرينة تحقيقية، والتي لم يوجد فيها للمشبه ذلك كما في: "أظفار المنية"، يبقى اللفظ فيها على حقيقته، فتكون القرينة تخييلية، فما "للمصنف" أعم مما لـ"صاحب **الكَشَّافِ**" في الشق الأول، وأخص منه في الشق الثاني). انتهى كلام "**الزيباري**" بزيادة من كلام "**الصَّبَانِ**"[5].

(**لِمُلَائِم**): أي لمناسب (**المُشَبَهِ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ**): أي قول الله – بقرينة السياق كما مر– (**تَعَالَى**: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[6] **حَيْثُ أُسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ**): استعارة تخييلية، وهي على مذهب السلف الحبل المضمر الذي لم يكن له تقدير في نظم الكلام، المرموز له بذكر النقض المستعار للعهد.

وعلى مذهب "**السَّكَاكِي**" "العهد" المستعمل في "الحبل" المدعى هو أنه غير الحبل.

وعلى مذهب "**الخَطِيبِ**" تشبيه "العهد" بـ"الحبل" التشبيه المضمر في النفس.

(**وَ**): استعير، (**النَقْضُ**): الذي هو تفريق طاقات **[(215/ظ)]** الحبل بعضها عن بعض، (**لِإِبْطَالِهِ**): أي "لإبطال العهد" استعارة تصريحية لذكر المشبه به الذي هو "النقض"، تحقيقية لكون المشبه المستعار له الذي هو

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– البهوتي: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس البهوتي، أبو السعادات، الحنبلي، المصري القاهري، ولد حوالي العام: 1000هـ، ببهوت بمصر، تتلمذ على يد علماء عصره وسرعان ما انتهى إليه الإفتاء والتدريس، وهو شيخ الحنابلة بمصر، وخاتمة علمائهم بها، من مؤلفاته: "كشاف القناع عن الإقناع"، و "المنح الشافيات في شرح المفردات". توفي العام: 1051هـ. ينظر: الأعلام: 307/7. و معجم المؤلفين: 22/13. و هدية العارفين: 476/2.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 80.

5– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: ص: 108.

6– سورة الرعد، الآية: 25.

"الإبطال" محققا عقلا أصلية، لأن النقض ليس بحرف [ولا بفعل ولا مثله][1]، بل اسم جنس غير مشتق، واشتق من ذلك "النقض" المستعار للإبطال الاستعارةَ المذكورةَ "ينقض"، [فينقض من قوله][2]: "ينقضون"، استعارة تحقيقية تصريحية تبعية لتبعية استعارة "النقض". على ما مر في محله.

ومعنى كونها تحقيقية في الآية في هذا المقام على ما "**للدُّلجِي**" و"**البَهُوتِي**" أنها تصريحية.

قال "**الدُلَجِي**": (واستعارة النقض الذي هو إبطال فتل الحبل لإبطال العهد استعارة تحقيقية، أي تصريحية، لأن المذكور هو لفظ المشبه به والمطوي هو المشبه، فهنا قرينة المكنية تصريحية)[3] انتهى.

والحيثية التي ذكرها "المصنف" في قوله: "حيث استعير"، حيثية تعليل لما تضمنه التمثيل بالآية من أن فيها مكنية قرينتها تحقيقية. وإلى ما ذكره "المصنف" في هذه الفريدة أشار "**الطبلاوي**" بقوله:

وَجَازَ عِنْدَ صَاحِبِ الْكَشَّافِ أَنْ تَــكُونَ تَحْقِيــقِيَّةً وَمـثَّـــلَنْ

بِــآيَةِ الَّـــــذِينَ يَــنْقَضُونَ ..... [4]

وأشار إلى مذهب "**السَّكَاكِي**" الآتي في الفريدة الثالثة بقوله:

وَثَـــمَّ غَيْــرُ ذَاكَ يَــنْقُلُونَـا ..... [5]

(**قَالَ"صَاحِبُ الكَشَّافِ"**): في "**الكَشَّافِ**" في تفسير الآية التي ذكر "المصنف" من سورة البقرة ما نصه: "النقض" الفسخ وفك التركيب[6].

فإن قلت: من أين (**شَاعَ اسْتِعْمَالُ النَّقْضِ فِي إِبْطَالِ العَهْدِ؟**): قلت: (**مِنْ حَيْثُ تَسْمِيَّتُهُم**[7] **العَهْدَ بِالَحْبِلِ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ لمَا فِيهِ: أَيْ فِي العَهْدِ، مِنْ ثَبَاتِ الوصْلَةِ بَيْنَ المُتَعَاهِدَيْنِ**): (ومنه قول "**ابنِ التَّيْهَان**"[8] في "**بَيْعَةِ العَقَبَةِ**": "يا رسول الله إن بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها، فنخشى إِنِ اللهُ أعزكَ وأظهرك أن ترجع إلى قومك"[9].

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه، ونحوه قولك: "شجاع يفترس أقرانه"، و"عالم يغترف منه الناس"، و"**إِذَا**

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 80.

4– منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

5– المصدر نفسه، ص: 02.

6– تفسير الكشاف، ص: 68.

7– "تسميتهم"، بضم التاء الثانية وكسرها.

8– وقد سبقت ترجمته.

9– وقد سبق تخريجه.

تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً فَاسْتَوْثِرْهَا"[1]، لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنهما أسد وبحر، وعلى المرأة بأنها فراش).انتهى كلام "صاحب **الكَشَّافِ**"[2].

وفي بعض النسخ "ساغ" بسين مهملة غير معجمة، وقد مر هذا الكلام بجملته، و"الشارح" حكاه باختصار وباقتصار كما ترى.

[قال "**الطَّبْلَاوِي**": (وفي التعبير بـ"صاحب الكشاف" تنويه بشأنه)[3] انتهى].[4] و إنما ساق "الشارح" كلام "الكشاف" ليبين مآخذ "المصنف"، منه ما ذكره في هذه الفريدة عن "صاحب الكشاف"، وإنما اقتصر عن بعض كلامه، لأن الشاهد في ذلك البعض.

(وقوله: "شاع"، لا يخفى أنه مشعر بجواز ذلك الاستعمال، وجواز خلاف هذا الاستعمال بأن يكون باقيًا على حقيقته، كما يقول الجمهور)[5] انتهى بإيضاح وزيادة.

والحيثية في قوله: "من حيث تسميتهم...الخ"، حيثية تعليل، [أي لأجل تسميتهم العهد بالحبل][6].

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (وقولهم:"من حيث تسميتهم"، أي بسبب تسميتهم العهد بالحبل، بأن تكون[7] كلمة "حيث" تعليلية، على ما دل عليه كلامه –قدس سره – يعني كلام "**السَّيِّدِ**" في "**حاشية شَرْحِ التَّلْخِيصِ**" يعني "**المُطَوَّل**"، حيث قال– أي "**السَّيِّدُ**"–:"إن النقض إنما شاع استعماله في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل، فلما نزل "العهد" منزلة "الحبل" وسمي باسمه نزل "إبطال" منزلة نقضه. فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن، بل ما يصح استعارة النقض للإبطال.

هذا، فنقول إشعار شاع بجواز خلاف ذلك الاستعمال يمكن نظرا إلى نفس العبارة تقريره بوجهين– وإن كان صحة أحدهما غير ظاهرة – :

– الأول: أن يقال: أشار بقوله:"شاع"، إلى جواز استعمال "النقض" في معناه الحقيقي، كاستعارة الحبل للعهد على مذهب السلف في التخييلية.

– والثاني: أن يقال: أشار بقوله: "شاع"، إلى جواز استعمال "النقض" في إبطال العهد لا من حيث تسميتهم العهد بالحبل، ولأجل ذلك قال: "بل يجوز ذلك الاستعمال مع عدم وقوع الاستعارة بين العهد والحبل"، فحينئذ يكون "النقض" استعارة، ويكون "العهد" قرينة لها.

1– وفي المثل: (المرأة فراشٌ فاسْتَوْثِرُوهُ)، مجمع الأمثال،(أمثال المولدين)، ج2، ص: 330.

2– تفسير الكشاف، ص: 68.

3– ينظر: مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 33.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 109.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– ورد في الأصل: "بأن يكون"، والصواب ما أثبتناه.

لكن صرح – قدس سره – يعني "**السَّيِدَ**"، بعدم صحة الاستعمال المذكور بدون استعارة الحبل للعهد، وإن كان يمكن أن يناقش فيما ذكر – قدس سره – يعني "**السّيّدَ**"، وبالجملة صحة الوجه الثاني غير ظاهرة)[1]. انتهى كلام "**الشِّيرَانْسِي**".

وقول "صاحب **الكَشَّافِ**": "على سبيل الاستعارة"، متعلق بـ"تسمية".

وقوله: "لما فيه" علة للتسمية، وبيان لوجهِ الشبه بين الحبل والعهد الجامع بينهما.

وقوله: "لما فيه من ثبات الوُصلة بين المتعاهدين"، يعني كالوُصلة بين المتماسكين بطرفي الحبل، وفي بعض النسخ: "من إثبات الوصلة"[2]، وفي "**القَامُوسِ**": (الوُصلة" بالضم الاتصال، وكل ما اتصل بشيء فما بينهما وُصْلَة)[3] انتهى.

(**قَالَ**) [في "**المُطَوَّلِ**": في بحث تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية المخصوصتين بفصل"][4] "**السَّعْد**" (**الشَّارِحُ**): وفي بعض النسخ "الش"، بألف ولام وشين اختصارا من لفظة "الشارح"، ويقرأ بالتمام.

(**المُحَقِّقُ**): على زعم "**ابْن قَاسِمٍ**" صاحب "**الآيَاتِ البَيِّنَاتِ**" ("**للتَّلْخِيصِ**"): متعلق بـ"الشارح"، إن قلنا بتعليق "لام" التقوية، وإلا فمتعلق به من جهة أنه مفعوله، ويجوز على ضعف تعليقه بـ"المحقِقِ" ما نصه وهو يعني كلام "**الزَّمَخْشَرِي**" صريح في أن المستعار هو المشبه به المتروك صريحًا المرموز إليه بذكر لوازمه، لَكِنا **[(216/و)]**.

(**قَدْ اسْتَفَدْنَا**): أي نحن معشرَ طَالبي الفائدةِ (**مِنْهُ**): أي من قول "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**".

("**أَنَّ قَرِينَةَ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ أَي لَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ اسْتِعَارَةً، بَلْ قَدْ تَكُونُ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً، كَاسْتِعَارَةِ النَّقْضِ لِإِبْطَالِ العَهْدِ**"). [انتهى][5].

(**هَذَا**) [الكلام المذكور هو][6] (**كَلَامُهُ**): أي كلام "**السَّعْدِ**" في "**المُطَوَّلِ**"، وقد مر أيضًا جلبه في المكنية، اقتصر "الشارح" منه على ما فيه الشاهد حتى أنه ترك منه لفظتي "لكنا" اللتين هما "لكن" و"اسمها"، وذكر خبر "لكن"، وهو قوله: "قد استفدنا"، ولا يقال: إنه حذف "الشارح" "لكن" واسمها وخبرها، [مع أن ذلك لا يجوز][7]، لأنه إنما حكى كلام الغير وذكر منه ما ذكر وأسقط ما أسقط، مثل قولك: قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾[8]، لا يقال: إنه من حذف حرف القسم والمقسم به.

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 31 (و).

2– ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق. شرح العصام على السمرقندية، ص: 87.

3– القاموس المحيط،(وصل) ص: 1068.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى. ينظر: المطول على التلخيص، ص: 606.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8– سورة العصر، الآية: 02.

قوله: "قد استفدنا" معناه الطلب التقديري، كـ"استخرجت الوتد من الحائط"، إذا لم يكن هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل أتفهمُ حتى خرجت تلك الفائدة من كلامه، ولم أزل أتلطف و أتحيل حتى خرج الوتد من الحائط، أو معناه الإصابة على صفة، أي وجدنا وأصبنا من كلامه فائدة هي أن قرينة الاستعارة...الخ.

أو معناه جعل مفعوله متصفا بأصله، أي: "جعلنا كون قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب...الخ" فائدةً.

أو معناه مطاوعة "أفْعل"، أي: "أفاد كلام "**الزَّمَخْشَرِي**" كون قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب...الخ"، فاستفدناه أو أفدنا صاحب "الكشاف" بكلامه، أو أفادنا "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" بكلامه كون قرينة الاستعارة ...الخ، فاستفدناه: كأحْكَمْتُه فاستحكم.

أو معناه "الاتخاذ"، أي: "اتخذنا منه كون قرينة الاستعارة بالكناية...الخ" فائدةً، بل اتخذنا منه فائدة هي كون قرينة الاستعارة...الخ، كذا ظهر لي.

قوله: "لا يجب أن يكون...الخ"، يستفاد منه أنه يجوز أنْ تكونَ...الخ، لأن نفي الوجوب دال على بقاء الجواز كما في **الأُصُولِ**، كذا قيل.

قلت: تقرر في الأصول: ([أن الأصح][1] أن الوجوبَ لشيءٍ إذَا نُسِخَ، كأن قال الشارع: "نسخت وجوبه"، بقي الجواز له، الذي كان في ضمن وجوبه من الإذن في الفعل بما يُقَوِمُهُ من الإذن في الترك، الذي خلَفَ المنعُ منهُ، إذ لا قوام للجنسِ بدون فصلٍ). كما في "**جَمْعِ الجَوَامِعِ**" و"**شَرْحِهِ**"[2].

قال شارحه: (ولإرادة ذلك قال:"أي عدم الحرجِ"، أي قال "المصنف" لـ"**جَمْعِ الجَوَامِعِ**" في تفسير "بقاء الجواز" أي "عدم الحرج"، قال "الشارح" له عقب قوله: "عدم الحرج": يعني في الفعل والترك من الإباحة أو الندب أو الكراهة، بالمعنى الشامل لخلاف الأولى، إذ لا دليل على تعيين أحدهما.

وقيل: الجواز الباقي بمقومه الإباحة،. إذ بارتفاع الوجوب ينتفي الطلب فيثبت التخييرُ.

وقيل: هو الاستحباب،. إذ المتحقق بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب الجازم، فيثبت الطلب غير الجازمِ.

وقال "**الغَزَالِي**": "لا يبقى الجواز، لأن نسخ الوجوب بجعله كأن لم يكن، ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة، أي لكون الفعل منفعة أو مضرة")[3] انتهى.

قال "**الكَمَالُ**": (قوله كأن قال الشارع: نسخت وجوبه، بيان لأن صورة المسألة[4] ما إذا رفع الوجوب فقط مثل: نسخت الوجوب أو رفعته، لا ما إذا قال الشارع: رفعت ما دل عليه الأمر السابق من جواز الفعل والمنع مع الترك، فإن هذه الصورة يرتفع فيها الجواز قطعًا، ويثبت التحريم)[5].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ينظر: جمع الجوامع في أصول الفقه، ص: 16.

3– البدر الطالع في حل جمع الجوامع، ج1، ص: 134–135.

4– ورد في الأصل: "المسئلة"، والصواب ما أثبتناه.

5– مخطوط الدرر اللوامع في تحرير شرح الجوامع، ص: 28.

وقال "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**" أيضًا: (قوله:"كأن قال الشارع: نسخت وجوبه"، أي ولم يبين الحكم الناسخ، فإن بيَنه ،كأن قال: "نسخت وجوبه بالتحريم"، اقتصر عليه جزما)[1].

قوله: "بقي الجواز"، قال "**ابُن القَاسِمِ**": (بقاء الجواز بمقتضى النسخ، لا ينافي أنه قد يمتنع العمل به عند المعارض، فلا يرد أن نسخ استقبال بيت المقدس لم يبق معه الجواز، لأن انتفاء الجواز من دليل آخر لا من مجرد النسخ، هذا إن لم يثبت أن النسخ له برمته وجوبًا وجوازً، وإلا فلا ورود مطلقًا لذلك. وقال "**الكُورَانِي**"[2]: "وقد علم من تقريرنا جوابه، حيث قلنا: انتفاء المركب تارة يكون بانتفاء جميع الأجزاء، والقائلون ببقاء الجواز بعد النسخ لم يدَعوا قضية كلية حتى يرد عليهم النقض". قال "**ابنُ القَاسِمِ**": فيه ما فيه، وقد نقل "**السَّعْدُ**" في "**شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ**" عن أن "**الشَّيْخَ**" في "**الشِّفَاءِ**" أن المطْلَقَات المستعملة في العلوم كليات)[3] انتهى.

وقوله: "من الإذن في الفعل"، بيان للجواز، وقولهم:"من الإذن في الترك"، بيان لما في قوله:"بما يقومه"، و"باء" "بما" سببية أو بمعنى "مع".

(قوله: "إذ لا قوام...الخ"، أي لا وجود للجنس بدون فصل، لاستحالة وجوده مجردًا عن فصل بناء على أنه علة لما له، كما ذهب إليه في "**الشِّفَاءِ**"، والجنس هنا: هو الإذن في الفعل، فإنه قدر مشترك بين الإيجاب، والندب، والإباحة، وكل منهما إنما يوجد بفصله، وفصل الإيجاب المنع الجازم من الترك، فإذا ارتفع خلَفه فصل آخر يقوم به الجنس، وإلا لارتفع الجنس، والفرض خلافه). قاله "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**"[4].

وقال "**الكمال**" أيضًا: (أي لا وجود ولا قوام للجنس بدون فصل ضرورة انتفاء المعلول لانتفاء علته، وهذا بناءً على أن كل فصل فهو علة لوجود حصة النوع من الجنس، كما ذهب إليه "**ابنُ سِينَا**"، لاستحالة وجود جنس مجرد عن الفصول، كالحيوانية المطلقة"، وقد خالفه فيه الإمام "**الرَّازِي**"، فذهب إلى أن الفصل ليس بعلة لوجود الحصة)[5].

(قوله: "ولإرادة ذلك...الخ"، قيل: أي ولإرادة أن الجواز الباقي هو الإذن في الفعل، بما يقومه من الإذن في الترك، قال ذلك. ولا يخفى على ذي لب أن الكراهة يصدق عليها عدم الحرج، دون الإذن في الفعل والترك، لأنها نهي، ومن ثم كان المكروه من القبيح المعروف بالمنهي عنه **[(216/ظ)]** دون الحسن المعروف بالمأذون فيه، فكيف يصح أن يراد إحدى العبارتين بالأخرى؟

1- حاشية زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع، ج1، ص: 325.

2- الكوراني: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، شهاب الدين، الشافعي، ولد بالسليمانية بكردستان العراق سنة: 813هـ. من عائلة فقيرة، انتقل إلى بغداد ودمشق ثم القاهرة، فحفظ القرآن ودرس النحو والبيان والمنطق والعروض والتفسير، وترقى حتى أصبح معلم السلاطين، فكان معلم: محمد الفاتح". من مؤلفاته: "الأماني في تفسير السبع المثاني" وهو تفسير للقرآن. و"الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع". و"شرح الكافية لابن الحاجب في النحو". توفي سنة: 892هـ. ينظر: الأعلام: 97/1-98. وهدية العارفين: 135/1.

3- الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ج1، ص: 313.

4- حاشية زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع، ج1، ص: 326.

5- مخطوط الدرر اللوامع في تحرير شرح الجوامع، ص: 28.

وأجاب "**ابنُ القَاسِمِ**" بأنه: لا يخفى على ذي لب صحة التجوز ووقوعه وشيوعه، وأنه لا حرج[1] فيه، حيث وجدت العلاقة والقرينة، بل صرح أهل البيان بأنه أبلغ من الحقيقة، فحينئذ يجوز قطعًا أن يراد على وجه التجوز، فالإذن في الفعل والترك عدم المنع منهما على سبيل التحتم، وأن يجعل...[2] قرينة التفسير المذكور، أعني قوله: "أي عدم الحرج"، لأن الظاهر المتبادر من الحرج هو الإثم، فالتفسير بعدم الإثم دال على أن المراد بالإذن في الفعل والترك انتفاء الإثم عنهما. فالمراد بـ "الإذن" معناه المجازي وهو عدم المنع منهما على سبيل التحتم، وهذا قطعًا صادق على الكراهة، إذ لا منع فيه على وجه التحتم.

وقوله: "فكيف يصح أن يراد إحدى العبارتين بالأخرى"، [قلنا: هذا][3] عجيب للقطع، بأنه يصح أن يراد بإحدى العبارتين معنى مجازي وهو موافق لمعنى الأخرى، فيصح أن يراد بإحدى العبارتين الأخرى، فإنه يصح قطعًا أن يراد بـ: "هذا أسد"، معنى "هذا شجاع"، وفي هذا إرادة إحدى العبارتين بالأخرى، فقد ظهر أنه لا إشكال في صحة ما ذكر عند من رَاجَعَ لبهُ، على أنه[4] يمكن أن يكون إطلاق الإذن في الفعل والترك على عدم المنع المذكور حقيقة عرفية أيضًا، و إن كان أقل من إطلاقه على ما هو الظاهر منه، إذ لم يثبت عنهم ما ينافي ذلك.

ولا ينافيه قول "المصنف" السابق – يعني صاحب "**جَمْعِ الجَوَامِعِ**": "الحَسَنُ: المَأْذُونُ ...الخ"[5]– لأنه مبني على الإطلاق الأكثر. ثم رأيت "**شَيْخَ الإِسْلَامِ**" قال: "قوله: "والكراهة"، قد يقال: إنه يقتضي دخولها في الجواز المبين بقوله: "والإذن في الشيء تجويزه". انتهى. و الظاهر أن مراده بقوله: "تجويزه" عدم المنع منه على سبيل التحتم، وإن ذلك استعمال آخر للإذن، ثم يحتمل أن مراده أن ذلك استعمال آخر عرفي حقيقي أو مجازي على ما بينا. فليتأمل)[6].انتهى.

(قوله: "أي عدم الحرج"، قال "**البَنَّانُ**": وجه هذا القول أن الوجوب هو الإذن في الفعل مع المنع في الترك، فإذا انتفى هذا القيد الذي تحقق به الوجوب ثبت نقيضه وهو عدم المنع من الترك المقيد للإذن في الترك كالفعل، و هذا جار على القاعدة المقررة من أن النفي الوارد على كلام مقيد بقيد يتوجه للقيد فقط، أي: على الأصل الغالب.

قوله: "وقيل الإباحة"،. وجه هذا القول أن الوجوب هو الطلب وبارتفاعه يرتفع الطلب، وإذا ارتفع الخبر ثبت التخيير، وهذا غير جار على القاعدة المذكورة من توجه النفي الوارد على كلام مقيد بقيد لذلك القيد، إذ

1– وردت في الأصل: "وأنه لا حجرَ فيه" ولعلة تصحيف من المؤلف، والصواب ما أثبتناه.

2– في النص المنقول سقط، وتمامه: (وأن بجعل علاقة هذا التجوز اللزوم، فإن العدم المذكور لازم للإذن المذكور، وأن يجعل قرينته التفسير المذكور). الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ج1، ص: 313.

3– العبارة مستدركة من النص الأصلي، المصدر نفسه.

4– تكررت في الأصل العبارة: "على أنه"، ولعله سهو من المؤلف.

5– من قول تاج الدين السبكي: (الحَسَنُ المأذونُ وَاجِبًا وَمَنْدُوبًا ومُبَاحًا...الخ). جمع الجوامع في أصول الفقه، ص: 16.

6– الآيات البينات في شرح جمع الجوامع، ج1، ص: 213–214.

قياس ذلك أن يتوجه للجازم المقيد به الطلب، إذ الوجوب هو الطلب الجازم، و جوابه أن تلك القاعدة أغلبية لا كلية، فقد يتوجه إلى المقيد المستلزم لنفي القيد تبعًا، كما هنا. قوله: وقيل: "الاستحباب"،. وجهه أن المرتفع بانتفاء الوجوب هو الطلب الجازم، فيثبت الطلب غير الجازم، وهذا على القاعدة المذكورة من أن النفي يتوجه للقيد دون المقيد على الغالب)[1].

وفي ذلك تنبيه على أن هذا القول في الخلاف المفرع على الأصح المذكور أول الكلام، أعني الخلاف في معنى الجواز الباقي بعدم رفع الوجوب لا من الخلاف في أصل المسألة، إذ مقابل الأصح في أصل المسألة هو قول "**الغَزَالِي**" السابق، المبني على أن النفي يتوجه إلى المقيد وقيده معًا، أو على أن النفي يتوجه إلى القيد، وقد ينتفي المقيد أيضًا تبعًا لا قصدًا.

(قال "**ابنُ التِّلِمْسَانِي**"[2] و"**الصَّفِيّ الهِنْدِي**" وغيرهما: "الخلاف لفظي"، والصواب أنه معنوي، كيف وقد علمت أن "**الغَزَالِي**" يقول: إن الحال قد يرجع بعد النسخ إلى التحريم الأصلي، وغيره يقول: يبقى الإذن الشرعي المستفاد من الأمر السابق متقومًا بفصل الإذن في الترك ولا يرجع الحال إلى التحريم أصلا.

واعلم أن القول بأن الباقي بعد رفع الوجوب هو الاستحباب غير بعيد للتوجيه المذكور. لكن صرح "**الغَزَالِي**" بأنه لم يقل به أحد، وأشار "**الزَّرْكَشِي**" في "**شَرْحِهِ**" إلى أخذه من قول "**المَجْدِ بنُ تَيْمِيَّة**"[3] في "**المُسْوَدَّةِ الأُصُولِيَّةِ**": إذا صرف الأمر عن الوجوب جاز أن يحتج به على الندب والإباحة، و به قال بعض "**الشَّافِعِيَّة**"[4] وبعض "**الحَنَفِيَّةِ**".انتهى. وفي أخذه من ذلك نظر، فإن ظاهر العبارة أنها إشارة إلى مسألة غير مسألتنا، وهي أنه إذا دل دليل على أنه لم يرد بالأمر الوجوب هل يجوز الاحتجاج به في الجواز الشامل للندب والإباحة ؟ فيه وجهان: حكاهما "**القـــاضي أبو الطَّيِّـــب**"[5] والشيـــخ "**أَبُو إِسْحَاق**"[6] في "**شَـــرْحِ اللّمَعِ**"،

1- حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع، ج1، ص: 174-175.

2- ابن التلمساني: عبد الله بن محمد ، أبو محمد، شرف الدين الفهري التلمساني،. فقيه أصولي شافعيّ. ولد العام: 567هـ. تلقى مختلف العلوم والفنون، واشتهر بمصر، وتصدر للإقراء. من مؤلفاته: "شرح المعالم في أصول الدين"، و"شرح الجمل في النحو للزجاجي"، و"المجموع في الفقه"، و"شرح خطب ابن نباتة". توفي بالقاهرة سنة: 644هـ. وقيل: 658هـ ينظر: هدية العارفين: 460/1.

3- المجد بن تيمية: هو مجد الدين، عبد السلام بن عبد الله الحَرَّانيّ، أبو البركات. ولد بحَرّان سنة 590هـ. كان إماماً حجةً بارعاً في الفقه والحديث، وله يد طولى في التفسير، ومعرفة تامة في الأصول، والإطلاع على مذاهب الناس. من مؤلفاته: "المحرر في الفقه"، و"أرجوزة في علم القراءات". توفي بحرَّان سنة: 652هـ. ينظر: الأعلام: 6/4، وشذرات الذهب: 44/7.

4- وفي الأصل: (وبه قال بعض الشارحين، وبعض الحنفية).مخطوط الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، ص: 28.

5- القاضي أبو الطيب: طاهر بن عبد الله، الشافعي، ولد بجرجان العام: 348هـ. ودرس على يد علمائها، رحل إلى بغداد واستوطن بها، فدرس وأفتى وأفاد، ثم ولي القضاء، وأصبح أحد أكبر فقهاء الشافعية في العراق، من مؤلفاته: "شرح على مختصر المزني"، ومؤلفات في الأصول والخلاف. توفي سنة: 450هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 668/17. وشذرات الذهب: 284/3. وهدية العارفين: 429/5.

6- أبو إسحاق: إبراهيم بن علي، جمال الدين الشيرازي، شيخ الشافعية في وقته، الإمام الفقيه، ولد بفيروزآباد سنة: 393هـ، تفقه في مسقط رأسه، ثم انتقل إلى بغداد سنة: 415هـ، درّس بالمدرسة النظامية في بغداد، من مؤلفاته: "اللمع في أصول الفقه" وشرحه، و" الملخص في أصول الفقه" وبعض الأشعار. توفي في بغداد سنة: 476هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 452/18. وهدية العارفين: 8/5.

و"**ابْنُ السَّمْعَانِي**"[1] في "**القَوَاطِعِ**" وصححوا المنع، ثم بتقدير أن يكون المراد بصرف الأمر عن الوجوب في عبارة المسودة نسخه، فليست صريحة في تعيين الندب بل محتملة لأن يراد القدر المشترك بين الندب والإباحة). قاله "**الكَمَالُ**"[2].

وقول "**السَّعْدِ**": "لا يجب أن يكون استعارة تخييلية"، وجهه أن يكون النقض مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو إبطال فتل الحبل وتفريق طاقاته بعضها عن بعض، والتجوز في إثباته، وأما على أنها تحقيقية فالمراد بالنقض معناه اللغوي، أي: إبطال العهد لأن الاستعارة مجاز لغوي علاقته المشابهة، ومراد "**السَّعْدِ**" بالتخييلية تخييلية السلف، والمراد بـ"التحقيقية" ظاهرها على ما مر "**لِلْمَلَوِي**"، والتصريحية على ما "**للدَّلجِي**" و"**الصَّبَّانِ**".

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (الظاهر أنه – أي: "**السَّعْد**"– أراد بالتخييلية ما هو مذهب السلف، لا تخييلية "**السَّكَاكِي**"، وإن أوهم قوله: "بل قد تكون تحقيقية" أن المراد تخييلية **[(217/و)]** "**السَّكَاكِي**"، فإن تقسيم الاستعارة[3] إلى التحقيقية والتخييلية من "**السَّكَاكِي**" أشهر منه من غيره، لأنه لو حمل على تخييلية "**السَّكَاكِي**" لربما يتسع الكلام بتجويز صاحب "**الكَشَّافِ**" كونه تخييلية بالمعنى الذي فسر به "**السَّكَاكِي**" التخييلية. والظاهر أن ذلك لا يجوز عنده كما يظهر من عبارتهم)[4].

وإذا كان الأمر كذلك (**فَالقَرِينَةُ**): للاستعارة هي (**مُجَرَّدُ التَّعْبِيرِ**): إضافة "مجرد" "للتعبير" إضافة صفة لموصوف، أي التعبير المجرد وجعله القرينة "مجرد التعبير" تسامح، وإنما القرينة "اللفظ المعبر به" لا "التعبير".

(**عَنْ مُلَائِمِ المُشَبَّهِ**): الذي هو إبطال العهد، (**بِمَا**): أي بلفظ أو باللفظ الذي، (**وُضِعَ لِمُلَائِمِ المُشَبَّهِ بِهِ**): الذي هو النقض، (**وَيَجْرِي**):...الخ، توطئة لقوله: "فجعلها...الخ"، وهو أعني قوله: "يجري" بياء فجيم فراء فياء، من "الجريان". قال "**الشِّيرَانْسِي**": (هو الظاهر)[5].

والمعنى أنه يجري في الآية التخييل بإثبات النقض للعهد أيضًا، ويحتمل أن يكون "يجزء"، يعني بياء فجيم فزاي فهمزة، أي: "يليق" و"يكفي"، ويحتمل احتمالا بعيدًا محتاجًا إلى التوجيه أن يكون "يحري" بياء فحاء فراء فياء، على أن "الباء" للملابسة، أي ملتبس بأمر حري لائق.

1– السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن مسلم بن عبد الله التميمي، الإمام أبو المظفر السمعاني. الحنفي ثم الشافعي، ولد في مرو سنة: 426هـ. في أسرة عريقة، رحل إلى بغداد وأجرى مناظرات مع علمائها، ثم رحل إلى مكة حاجا، ومكث بها زمنا قبل أن يعود إلى مرو. من مؤلفاته: "قواطع الأدلة في الأصول"، و"تفسير القرآن"، و"الرد على القدرية". توفي سنة: 489هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 114/19.

2– مخطوط الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، ص: 28.

3– تكررت في الأصل كلمة "الاستعارة"، ولعله سهو من المؤلف.

4– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 31 (و) (ظ).

5– المصدر نفسه، الورقة: 31 (ظ).

(**التَّخْيِيل بِإِثْبَاتِ النّقْضِ الحَقِيقِي**): الذي هو إبطال فتل الحبل، وذكر ذلك توطئة لقوله: "يشعر" (**فِي الآيَةِ**): المعهودة المذكورة، التي هي قوله تعالى: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾. (**أيضًا**): أي كما يجري بمجرد التعبير المتقدم.

قال "**الشّيرانْسِي**": (اعلم أن رادف المشبه به على تقدير التخييل مذكور لفظًا وحقيقة ومعنى إدعاء، لأنه لما نزل العهد منزلة الحبل ادعى دخوله فيه واتحاده معه صار الإبطال من روادف الحبل أيضًا ولو ادعاءًا[1]، وكل من التقديرين يصلح قرينة للاستعارة بالكناية. كذا ذكره – قدس سره– يعني "**السَّيِّدَ**" في "**حَاشِيَّةِ شَرْحِ التّلْخِيصِ**)[2]. انتهى.

وحاصل كلام "الشارح" أن الاستعارة التخييلية ممكنة في الآية أيضًا، بأن يكون "النقض" مستعملا في معناه الحقيقي، والتجوز إنما هو في إثباته للمشبه، وإذا كانت التخييلية جريانها في الآية أيضًا.

(**فَجَعَلَهَا**): أي فجعْل "النقضِ"، وأنثه إذ رجع إليه ضمير المؤنث باعتبار المفعول الثاني، الذي هو قوله (**اسْتِعَارَةً**): لأنه في الأصل خبر للمبتدأ في الأصل وهو "ها"، والمبتدأ المخبر عنه بمؤنث، يجوز تأنيثه ولو كان لمذكر، أو أنثه لتأويله بالاستعارة، لأنه استعارة (**لِإِبْطَالِ العَهْدِ مِنْ غيْرِ التِفَاتٍ إِلَى هَذَا الاحْتِمَالِ**): المشار إليه فيما ذكر الذي هو جريان التخييل بإثبات النقض الحقيقي.

(**يُشْعِرُ**): هو مع فاعله المستتر خبر الذي هو قوله: "جَعْلُ" من قوله السابق:"فجعلها"، والمفعول به محذوف لعدم تعلق الغرض به، وكأنه قال:"إذا كانت التخييلية تتأتى في الآية أيضًا فالاقتصار على التحقيقية يشعر" (**بِأَنَّهُ**): أي الحال والشأن، (**مَا**): ظرفية مصدرية، أي مدة إمكان ذلك أو شرطية واقعة على الإمكان مفعول إطلاقي،أعني مفعول مطلق، والناصب لمحلها محذوف مفسر بشرطها، أي: أيَ إمكان (**أَمْكَنَ ذَلِكَ**): المذكور الذي هو "جعلها استعارة"، أي تحقيقية (**لَا يُلْتَفَتُ**): بالرفع لا غيره، إذا جعلت "ما" ظرفية مصدرية إلا على قول من جوز الجزم بها شرطًا وجوابًا، وعليه فيجوز رفعه وجزمه لكون الشرط ماضيًا كما يجوزان إذا جعلت شرطية.

(**إِلَى غَيْرِهِ**): أي إلى غير ذلك المذكور الذي هو "جعلها استعارة تحقيقية".

قال "**الصّبَّانُ**": (وحاصل كلامه أنه كما يحصل التمثيل بجعل النقض استعارة تحقيقية يحصل بإثباته باقيًا على معناه الحقيقي كما عليه الجمهور، وحينئذ فَجَعلُ "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" النقض استعارة تحقيقية من غير التفات منه إلى بقائه على معناه الحقيقي، يشعر بأنه لا يلتفت إلى الثاني ما أمكن الأول.

1– ورد في الأصل: "ادعاءا"، والصواب ما أثبتناه.

2– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 31 (ظ).

وأقول: الذي يشعر به كلام "**الكَشَّافِ**" أنه لا يلتفت إلى الثاني ما شاع الأول ولا يشعر أنه لا يلتفت إلى الثاني ما أمكن الأول، لأن كلام صاحب "**الكَشَّافِ**" في الشائع لا في الممكن المطلق، ولما قلناه يظهر أن المنشئية التي سيذكرها "الشارح" منشئية[1] في الجملة فقط، كما سيأتي فتأمل)[2] انتهى.

(**وَمِنْ هَاهُنَا**): لا من غيره، والإشارة إلى إشعار كلام "صاحب الكشاف" بعدم الالتفات إلى التخييلية عند إمكان التحقيقية إذا كان للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به، واختيار التخييلية إذا لم يكن ذلك. لكن قد مر أن كلام "صاحب الكشاف" في الشائع، لا في مطلق الممكن.

(**يَنْشَأُ**): بياء مفتوحة فنون ساكنة فشين معجمة مفتوحة، فهمزة فوق صورة ألف، مضارع "نَشَأ" كـ"منعَ"، أو بشين معجمة مضمومة مضارع "نشُأ" كـ"كرُمَ".

والمعنى ومن هاهنا لا من غيره، ثبت وحدث (**مَا ذَكَرَهُ**) "المصنف" (**فِي الفَرِيدَةِ الرَّابِعَةِ**): الآتية من قوله: "المختار في قرينة المكنية"، أنه إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيًا على معناه الحقيقي، وكان إثباته له استعارة تخييلية كـ: "مخالب المنية"، وإن كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارًا لذلك التابع على طريق التصريح، والأولى أن يريد بقوله: "ما ذكره في الفريدة الرابعة"، ما تراه فيها من أنه إن كان للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به كان مستعارًا لذلك التابع.

وقال "**الشِّيرَانْسِي**": (أي ومن إشعار ما ذكره صاحب "**الكَشَّافِ**" بما ذكرناه نشأ ما ذكره "المصنف" في الفريدة الرابعة من اختيار الاستعارة التحقيقية على تقدير تحقق رادف للمشبه بشبه رادف للمشبه به، واختيار التخييل على مذهب السلف على تقدير عدم تحققه من هذا المقام يلوح تأييدًا لكون التخييلية **[(217/ظ)]** في قوله آنفا: "لا يجب أن تكون الاستعارة التخييلية تخييلية السلف". فافهم.

ومما يليق أن يشار إليه وانجر الكلام إليه أن ما ذكره "المصنف" في الفريدة الرابعة بمنزلة التفصيل لما ذكره في الفريدة الثانية أنه جوز "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" كونه استعارة تحقيقية لما يلائم المشبه، إذ لم يعلم منه أن ذلك التجويز على سبيل الترشيح في المادة التي تحقق فيها الاستعارة التحقيقية، فعلم في الفريدة الرابعة على سبيل الترجيح)[3]. انتهى.

(**وَلَا يَخْفَى**): عند ذي الفهم (**أَنَّهُ**) أي مجرد التعبير عن ملائم المشبه بما وضع لملائم المشبه به (**قَرِينَةٌ ضَعِيفَةٌ، يُسْتَبْعَدُ**): أي يطلب بعده، لأن من يتَفَهَمْه كلما حصل منه جزءًا حصل له بعض بعد، فكأنه طالب للاستبعاد أو معناه "يجعل" أو "يوجد" أو "يتخذ بعيدا"، أو معناه "يبعد"، أو نحو ذلك.

1- ورد في الأصل: "منشأية"، والصواب ما أثبتناه.

2- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 109.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 31 (ظ).

(**كَوْنُهَا**): أي كون تلك القرينة (**مُعْتَبَرَةً عِنْدَ البُلَغَاءِ**): جمع "بليغ". (وهو من له ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ)[1]، وقد علمت مما مر بلاغة الكلام ما هي؟

وذلك تعريف "**الخَطِيبِ**" وأقره "**السَّعْدُ**"[2]، واعترضه "**حَفِيدُهُ**"[3] و"**الجَرْبِي**": (بأنه غير مانع لصدقه على ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ في نوع من أنواع المعاني كالمدح والذم والشكر والشكاية، أو في نوعين أو أنواع منها، ولا يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في جميع الأنواع، وهذه البلاغة ليست بلاغة المتكلم).

وأجابا بناءً[4] على جواز دفع الإيراد بالإرادة أو بالقرينة بأنه يمكن أن يدفع الإشكال بالعناية، وهي أن يقال لما عرف سابقًا فصاحة المتكلم بـ: "ملكة يقتدر بها على التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح"، عرف أن المراد بما ذكر في تعريف بلاغة المتكلم "ملكة يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ، للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني المركبة".

فمرادهما بـ"العناية": أن يراد أنه يقتدر بها، أي بالملكة على تأليف كلام بليغ من أي نوع أراد المتكلم من المعاني لا في نوع واحد ونوعين أو أنواع لأنه لا يكفي، ولا كل كلام بليغ كل البلاغة، لأن البشر لا يقدر على ما في حد الإعجاز كتأليف مثل القرآن، فلعدم هذه القدرة في البشر لم يصح أن يورد أن النكرة الموصوفة عامة فتشمل مثل ذلك التأليف.

قال "**الغِيَّاثُ**": (ولا يبعد أن يقال: إن غير البليغ لا يقتدر على شيء من الكلام البليغ، بناءً[5] على أن الكلام إنما يسمى بليغًا ويعتبر، إذا صدر من البليغ)[6].

كما قال "**صَاحِبُ المِفْتَاحِ**": (لابد لحسن الكلام من انطباق له على ما لأجله يساق، ومن صاحب له عراف لجهات الحسن لا يتخطاها)[7]، وقال في "**أَحْوَالِ المُسْنَدِ**": (فإن هذا التركيب، أعني تركيب نحو: "نعم الرجل زيد"، متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة إلى حيث يناطح السماك. وموقعه أن يحصل من بليغ عالم بجهات البلاغة يصير بمقتضيات الأحوال ساحرًا في اقتضاب الكلام ماهرًا في أفانين السحر، وحينئذ

1- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 9.

2- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 9، والمطول على التلخيص، ص: 18.

3- قال حفيد السعد: (قوله: "والبلاغة في المتكلم...الخ" أنت خبير بأن ملكة الاقتدار على كلام بليغ في نوع من المعاني لا يكفي في بلاغة المتكلم، فتصحيح التعريف يمكن بالعناية على قياس ما سبق في فصاحة المتكلم، لا يقال النكرة الموصوفة عامة على ما علم في موضعه، لأنا نقول: البشر لا يقدر على تأليف مثل القرآن). مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 39.

4- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

5- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

6- مخطوط حاشية الغياث على الشرح الصغير (المختصر) للتفتازاني، ورقة: 32.

7- مفتاح العلوم، ص: 226.

لا يرد على التعريف شيء فإن من عرف إيراد الكلام مطابقا لمقتضى الحال في نوع أو نوعين أو أنواع فقط لا يصدق عليه أن له ملكة الاقتدار على تأليف كلام بليغ، إذ لا يسمى كلامه بليغًا)[1]. انتهى.

وفي قول "الشارح": "ولا يخفى...الخ"، إشارة إلى أنه – أعني "الشارح" – لم يرض حمل عبارة "**الكَشَّافِ**" على ظاهرها ليستفاد منها ما استفاده "**السَّعْدُ**"، لأن مجرد التعبير عن ملائم المشبه بما وضع لملائم المشبه به قرينة حقيقية، فكيف يعتبرها "صاحب الكشاف" ؟

فأولَ كلامه بالتأويلات الثلاثة الآتي تفصيلها، المتكلفة الراجع بعضها إلى بعض، أشار إلى الأول بقوله: "يحتمل...الخ"، وإلى الثاني بقوله: "وأن يكون...الخ"، وإلى الثالث بقوله: ["أو في إظهار إبطال العهد". كذا "**لِلْحَفِيدِ**"[2]][3].

قال "**الطِّبْلَاوِي**": (بل لك مع ذلك دعوى ضعف القرينة في الاحتمال الأول بأقوى مِنْ ضُعْفِهَا ثَمَ، لأن المقصود بالذات في الكناية غير المعنى الموضوع له والمعنى الحقيقي إنما هو وسيلة، فالأظهر كلام "**الكَشَّافِ**" على ظاهره، كما قرره المولى "**سَعْدُ الدِّين التَّفْتَازَانِي**")[4].

وقد تبع "**البيضاوي**" صاحب "**الكشاف**" في قوله: "إن النقض مستعمل في إنقاض العهد"، قال: (والنقض فسخ التركيب وأصله في طاقات الحبل، واستعماله في إبطال العهد من حيث إن "العهد" يستعار له "الحبل"، لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر، فإن أطلق "النقض" مع لفظ "الحبل" كان ترشيحًا للمجاز، وإن ذكر مع "العهد" كان رمزًا لما هو من روادفه، وهو أن العهد حبل في ثبات الوصلة بين المتعاهدين، كقولك: "شجاع يفترس أقرانه"، و"عالم يغترف منه الناس"، فإن فيه تنبيهًا على أنه "أسد" في شجاعته، "بحر" بالنظر إلى إفادته)[5].

قال "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**": (كما في قولهم: "إن بيننا وبين القوم حبلا"، أي عهدا، ففي ذلك –كما قال "**التَّفْتَازَانِي**"– استعارة بالكناية، حيث سكت عن الحبل المستعار ونبه عليه بذكر النقض، و"النقض" استعارة تحقيقية تصريحية، حيث شبه إبطال العهد بإبطال تأليف الجسم، وأطلق اسم المشبه به على المشبه، لكنها إنما جازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد بالحبل.

1– المصدر السابق، ص: 226.

2– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 39.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– ينظر: مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 33.

5– تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، نصر الدين الشيرازي البيضاوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، (سورة البقرة)، ج1، ص: 46.

فبهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة الحبل للعهد، قال: وبهذا ظهر أن الاستعارة بالكناية قد توجد بدون التخييلية، وأن قرينتها قد تكون استعارة تحقيقية). انتهى كلام "**شَيْخِ الإِسْلَامِ**" في "**حَاشِيَةِ البَيْضَاوِي**"[1].

وقول "**البَيْضَاوِي**": "فإن أطلق"، أي "النقض" مع لفظ "الحبل" المستعار بأن يقول: "ينقضون حبل الله"، أي عهده كان ترشيحًا للحبل لملاءمته للمستعار المصرح به، وأن ذكر أي "النقض" مع "العهد" كان رمزًا إلى ما [أي شَيْءٍ][2] هو [أي النقض][3] من روادفه، أي الشيء أو الحبل المستعار المكنى عنه برديفه). كذا قاله "**شَيْخُ الإِسْلَامِ**"[4].

قال "**ابْنُ الكَمَالِ**": (لقائل أن يقول: من أين علم كون النقض مستعملا في معنى الإبطال، فإنه يجوز أن يكون مستعملا في معناه الوضعي، وكون الحبل مستعارا للعهد بطريق الاستعارة المكنية لا ينافيه، كما أن استعارة الأسد للشجاع كذلك لا يقتضي خروج الافتراس عن معناه الأصلي، بل نقول: إن ذلك يستدعي بقاءه في معناه الوضعي، لأنه قرينة لاستعارة الحبل للعهد بالكناية، ولا بد أن يكون من خواصه، **[(218/و)]** أو إذا وقفت على أن استعارة الحبل للعهد ناشئ عن استعارة النقض للإبطال، فقد عرفت أن قول "**السّعد التّفْتَازَانِي**"[5]: "لولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن، بل لم يصح استعارة النقض عكس الأمر، ومما يدل على بطلانه قوله تعالى: ﴿**وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ**﴾[6]. فإن فيه استعارة "الجناح" "لليد"، كناية عن استعارة الطير لشخص "**مُوسَى**" عليه الصلاة والسلام). انتهى كلام "**ابْنِ الكَمَالِ**"[7].

وإذا كان ما أفاده "الكشاف" من أن قرينة المكنية قد تكون استعارة تحقيقية، مستلزمًا لأن تكون قرينة ضعيفة يستبعد اعتبارها، فنحن نقول: ينبغي صرف كلامه، أي كلام "صاحب الكشاف" عن ظاهره وحمله على معنى غير مستلزم للمحذور المذكور، وكيفية ذلك الصرف أنه (**يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ صَاحِبِ الكَشَّافِ أَنَّ النَّقْضَ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِلْعَهْدِ كِنَايَةٌ عَنْ إِبْطَالِهِ**): قال "**الشِّيرَانْسِي**": (أقول: إن أراد أنه بعد إثباته للعهد بطريق الحقيقة وإتمام المكنية به يجعل كناية عن إبطاله، على ما هو الظاهر من كلمة "بعد"، فهذا يجري في الاستعارة التحقيقية له أيضًا، بأن يقال: أثبت أولا النقض على الحقيقة للعهد وبه يتم للمكنية، ثم استعير لإبطال العهد استعارة تحقيقية، فلم يظهر ترجيح للعدول عن الاستعارة التحقيقية إلى المكنية.

1– مخطوط فتح الجليل ببيان خَفِي أنوار التنزيل، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري،(ورقة 40)، ص: 79.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– مخطوط فتح الجليل ببيان ما خفي أنوار التنزيل، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، (ورقة 40)، ص: 79.

5– ورد في الأصل: "السيد التفتازاني"، والصواب ما أثبتناه.

6– سورة القصص، الآية: 32.

7– (الكمال)، وهو محمد بن أبي شريف المقدسي، ينظر: العقد الثاني الفريدة الأولى. وقد سبقت ترجمته.

على أن قول "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**":"من حيث تسميتُهم العهد بالحبل" يأبى كون الكناية أو الاستعارة التحقيقة بعد تمام المكنية نوع إباء، فإن الظاهر منه أن "حيث" تعليلية، وقد أشرنا إليه فيما سبق.

فيكون حاصل كلام "**الكشَّافِ**": "شاع استعمال النقض في إبطال العهد لأجل تسميتهم العهد بالحبل وبسببه". ولا يخفى أن الظاهر منه كون ذلك الاستعمال سواء كان بطريق الكناية أو الاستعارة التحقيقية لإتمام المكنية، وإن أراد "النقض" بعد إثباته "للعهد" جعل كناية عن إبطاله، وتلك الكناية قرينة الاستعارة، و بها تتم المكنية، فقد وقع فيها عرض عنه من ضعف قرينة الاستعارة بالكناية، إذ لا يخفى أن الظاهر من كلامه أن ما جعل كناية هو لفظ "النقض" فقط، وأن المعنى المكني عنه هو إبطال العهد، و أن المراد الكناية المصطلحة، ف"النقض" مستعمل في إبطال العهد كناية بالملزوم على اللازم، فإن نقض الحبل وتفكيكه مستلزم لإبطاله.

فنقول: كما أنه على تقدير كون النقض استعارة تحقيقية لإبطال العهد يلزم منه ضعف قرينة المكنية بسبب عدم كون معنى النقض، أعني الإبطال من ملائمات الحبل وأن لفظ "النقض" موضوع لملائمه، فكذلك على تقدير كون النقض كناية عن إبطال العهد، يلزم الضعف المذكور بالسبب المذكور، والفرق بحكم البحث على أنه يرد عليه مثل ما أوردناه عليه فيما سبق من أن الكناية على ما هو المشهورة لا تكون قرينتها مانعة عن إرادة الموضوع له، والقرينة في: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[1]. مانعة)[2].انتهى. قال: والفاء في: "فنقول"، تفريع على الحكم بضعف القرينة.

ولم يجعل "**الصَّبَّانُ**" التأويلات ثلاثة بل اثنين، وقال: (حاصل الأول أن مراد "صاحب الكشاف" أن النقض مستعمل في حقيقته، وبعد إثباته للعهد مجازا عقليًا، ويجعل الكلام كله كناية اصطلاحية عن الإبطال)[3].

(**كَمَا أَنَّ "نَشَبَتْ مَخَالِبُ المَنِيَّةِ بِفُلَانٍ"**): جميعًا (**كِنَايَةٌ عَنْ مَوْتِهِ**): وفي النسخ "نشبت مخالب المنية" كناية عن الموت.

قلت: وفي هذا الوجه إشارة إلى نوع غريب استنبطه "**الزَّمَخْشَرِي**" من الكناية، وهو أن تعمد إلى جملة من الكلام معناها يكون على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها الحقيقية أو المجازية، فتعبر بها عن المقصود، كما تقول في نحو قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَانُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى**﴾[4]. أنه كناية عن "الملك"، فإن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك، فجعل كناية عنه[5].

1– سورة البقرة، الآية: 27.

2– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 32 (و) (ظ).

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 109.

4– سورة طه، الآية: 05.

5– ينظر: تفسير الكشاف، ص: 651.

وكذا في قوله تعالى: ﴿**وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[1]. كناية عن "عظمته وجلالته"، من غير أن تذهب بلفظي القبض واليمين إلى حقيقة أو مجاز.

وقيل في تقرير التأويل الأول: إن المجعول كناية عن لفظ "النقض" فقط لا الكلام كله، بناءً[2] على أن الكناية من الحقيقة، وأن اللفظ المستعمل في معناه مقصود منه بالذات لازمه كما أوضحناه سابقًا.

قال "**الصَّبَّانُ**": "ويشكل عليه التنظير بـ: "نشبت مخالب المنية". فتأمل. (**و**) التأويل الثاني: فيما ذكرت وفيما ذكر الصبان أنه يحتمل (**أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ**): أي مراد "صاحب الكشاف" (**شَاعَ اسْتِعْمَالُ**) لفظ (**النَّقْضِ** دون لفظ الإبطال. (**فِي مَقَامِ إِفَادَةِ**) المتكلم للمخاطبِ لـ (**إِبْطَالِ العَهْدِ**): وإنما إفادة ذلك بمجموع الكلام، وذلك إن كان المخاطب يجهل إبطال العهد، (**أَوْ فِي**) مقام (**إِظْهَارِ إِبْطَالِ العَهْدِ**): وهذا إذا كان الخطاب يعلم إبطال العهد، وليس في ذلك ما يقتضي أن "النقض" مستعمل في حقيقته أو مجازه لسكوته عن المعنى الذي استعمل هو فيه. هذا كلام "**الصَّبَّانِ**" بزيادة مني وإيضاح[3]. فتراه لم يحمل كلام "الشارح" إلا على تأويلين، ولكن قال ذلك تبعًا لبعض. وبعد ذلك أورد عليه أن المفيد لإبطال العهد على الوجه الثاني هو مجموع الكلام، أو لفظ "النقض" فقط، على طريقة الكتابة، واستظهر هو أن ليس قصد "الشارح" إلا التأويل بوجه واحد، وأن قوله: "وأن يكون ...الخ". من تتمة هذا الوجه يعني الوجه الأول.

وأن "الشارح" بعد أن ذكر أن [مراد][4] "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" أن "النقض" استعمل في حقيقته، وأثبت مجازًا للعهد، وجعل الكلام كله أو لفظ "النقض" فقط كناية عن إبطال العهد، طَبقَ عبارة "**الكَشَّافِ**" على هذا المراد، فذكر أن في عبارته حذف، والأصل : "شاع استعمال النقض في مقام إفادة أو إظهار إبطال العهد بمجموع الكلام، أو بلفظ "النقض" فقط على طريق الكناية"، فأعاده ليكون ما بعده تطبيقًا على ما قبله، لا لكونه وجهًا ثانيًا، وهذا وجه وجيه يستحسنه كل نبيهٍ، فظهر لك **[(218/ظ)]** أن في كلام "الشارح" ثلاثة مذاهب :

– القول الأول: أن فيه ثلاثة تأويلات: التأويل الأول: هو قوله: "يحتمل أن يكون...الخ"، التأويل الثاني: هو قوله: "وأن يكون مراده"، التأويل الثالث: قوله: "أو في إظهار...الخ"، وهذا القول أثبته "**الحَفِيدُ**" وتبعه "**الطَّبْلَاوِي**"[5]، وقد أبطله "**الدُّلَجِي**" و"**الصَّبَانُ**"[6].

1– سورة الزمر، الآية: 67.

2– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

3– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 109–110.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 33.

6– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 80. وحاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 110.

أما "**الدُّلَجِي**"، فقال ما قاله المحشي – يعني "**الحَفِيد**" – (من أن "النقض" مستعمل في حقيقته، وأن الأوجه أو التأويلات ثلاثة، فهو من الكلام الذي يقال في شأن قائله: "**إِنَّ لِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَة وَلِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَة وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَة**"[1]، ولذلك قال بعضهم: "لم يظهر للوجهين الآخرين أي التأويلين الآخرين وجه من كلام "الشارح")[2].انتهى.

[وأما "**الصَّبَانُ**" فقال: (وقد قال المحشي – يعني "**الحَفِيد**" – في هذا المقام ما لا فائدة فيه سوى تشويش الأفهام)[3]][4].

– القول الثاني: أن فيه تأويلين، التأويل الأول: هو قوله: "يحتمل...الخ"، التأويل الثاني: هو قوله: "وأن يكون"، وقوله: "أو في إظهار إبطال العهد وما بينهما". وعليه "**الدُّلَجِي**"، قال: (وأما الوجهان الآخران، فالظاهر أنهما واحد، وأما "أو" في قوله: "أو في إظهار" للتنويع في التعبير. و حاصلهما أن مقام إفادة الإبطال أو إظهاره هو أن الفاسقين أبطلوا عهد الله، وشاع في مثل ذلك المقام التعبير بالنقض لا الإبطال، وليس في ذلك ما يقتضي أن "النقض" مستعمل في غير حقيقته، بل إن التعبير به هو الشائع، دون أن يقال:"أبطل فلان عهده". فليتأمل)[5].انتهى. وقد مر ما أورده على هذا القول "**الصَّبَّانُ**"، ولعل "**الدّلجِي**" عناه بقوله: "فليتأمل".

– القول الثاني: أن فيه تأويلا واحدًا وهو مجموع تلك التأويلات، وعليه "**الصّبَّانُ**".

قلت: إفادة النقض ذلك الإبطال إما بطريق المجاز، أو بطريق الكناية فهو رجوعه إلى أحد الاستعمالين السابقين يستلزم المحذور المذكور، أعني ضعف قرينة المكنية، وإن أراد استعمال "النقض" في مقام إفادة مجموع الكلام إبطال العهد على نحو ما ذكره في: "أظفار المنية نشبت بفلان"، في تحقيقه الرابع في المكنية، فلا يظهر أن استعمال النقض في أي شيء.

ويمكن أن الظاهر أنَ قوله: (**وَلَا يَخْفَى**)...الخ: من تتمة الاحتمال، فيكون قرينة على استعمال النقض في الاحتمال الثاني في معناه الحقيقي، و مجموع الكلام مفيد لإبطال العهد بطريق الكناية، وعلى أن استعماله في الاحتمال الأول أولا في معناه الحقيقي، وبه تتم المكنية وتتحقق قرينتها، ثم يجعل كناية عن إبطال العهد، وإن كان يرده عليه ما مر في الاحتمال الأول، كما "**لِلشِّيرَانْسِي**"[6].

1– قالت العرب: (لِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَة. ولِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَة. وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَة). المستقصى في أمثال العرب، ج2، (1024)، (1027)، (1029)، ص: 291–292. قال الميداني: ("لِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَة، ولِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَة، وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَة". يقال: نبا السيف: إذا تجافى عن الضريبة، وكبا الفرس: عثر، وهفوة العالم: زلته). مجمع الأمثال، (3297)، ج2، ص: 187.

2– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 80.

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 110.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 80–81.

6– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 32 (ظ).

وذكر "**الحَفِيدُ**" بعد قول "الشارح": "يحتمل أن يكون...الخ": (أن حاصل التوجيه أن القرينة ليست مجرد التعبير عن ملائم المشبه بما وضع لملائم المشبه به، بل هي المعنى الموضوع له وهو ملائم المشبه به مرادا في كونه كنايه. أقول وبعد: في خروج القرينة عن الضعف تردد، لأن المقصود بالذات في الكناية عير الموضوع له، و عليه مدار الصدق والكذب، وأما المعنى الحقيقي فإنما هو وسيلة وسُلَم)[1].

وذكر أن حاصل قوله: "وأن يكون مراده شاع استعمال النقض في مقام إبطال العهد أو في إظهار إبطال العهد": (أن في قول "صاحب **الكَشَّافِ**": ليست صلة، أي متعلقة للاستعمال، بل هي التي هي صلته محذوفة، أي: "شاع استعمال النقض في معناه الحقيقي في مقام إفادة إبطال العهد، وأما إفادة إبطال العهد فبطريق الكناية أيضًا، فحاصله يرجع إلى التوجيه الأول غير أن التصرف في العبارة مختلف)[2].

وذكر أنه يحتمل أن تكون في قوله: "أو في إبطال العهد": (صلة الاستعمال، فيكون إظهار إبطال العهد معنى لغويا لنقض العهد، فهو مناسب للتوجيه الأول، والفرق بينهما مجرد زيادة الإظهار، ولا يظهر به فائدة.

ويحتمل ألا تكون في صلة، فيناسب التوجيه الثاني، والفرق بينهما أن المضاف المقدر في الأول إفادة إبطال العهد، وهنا الإظهار فقط)[3].

هذا، و قوله: "ولا يخفى...الخ"، سبب ثان لضعف ما فهمه "**السَّعْدُ**" من كلام "**الكَشَّافِ**"، وتقوية لما حمل "الشارح" عليه كلام "**الكَشَّافِ**"، كأنه قال في فهم "**السَّعْدِ**": ما مر عنه من كلام "**الكَشَّافِ**"، بحثان:

– أحدهما: "لا يخفى أن مجرد التعبير قرينة ضعيفة...الخ".

– والآخر: أنه لا يخفى (**أَنْ جَعَلَ القَرِينَةَ مُطْلَقًا**): أي في جميع مواد الكناية، أو سواء كان المشبه رادف يشبه رادف المشبه به، أم لا.

(**التَّخْيِيلُ**): مفعول ثاني لـ"الجعل"، والأول القرينة مضافًا إليه بعد حذف فاعله.

(**أَقْرَب**): [خبر إن][4] (**إِلَى الضَّبْطِ**): وإذا كان كذلك (**فَمُجَرَّدُهُ**): أي مجرد التخييل، أي فالتخييل المجرد عن اعتبار التحقيقية معه في بعض المواد.

(**أَنْسَبُ بِالِاعْتِبَارِ**): كذا "**لِلصَّبَّانَ**"[5]، وأرجع "**الدَّلَجِي**" "هاء" "مجرده"، إلى الجعل المذكور، قال: (اعلم أن كلام "الشارح" ظاهره تسليم رجوع كلام "الكشاف" لكلام القوم بالتأويل المذكور، لأنه إنما اعترض على التأويل المذكور، بعدم الانضباط فقط، وأما اعتراض المحشي فصريحه عدم الرجوع مع التأويل المذكور، وذلك

1– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 124.

2– المصدر نفسه، ص: 124.

3– نفسه، ص: 125.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– قال الصبان: (قوله: "فمجرده"، أي التخييل المجرد عن اعتبار التحقيقية معه في بعض المواد أنسب بالاعتبار). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 110.

لأن المعنى الحقيقي للملائم مقصود لذاته على كلام القوم، دون كلام "صاحب **الكَشَّافِ**"، لأنه جعل الكلام كناية عن إبطال العهد)[1] انتهى. ومراده بالمحشي "**الحَفِيدُ**"، و"أنسب": اسم تفضيل مأخوذ من "نَسَبَ" الثلاثي، لأن "نَاسَبَ" الرباعي المزيد فيه، والبناء مما لا خلاف فيه أولى مما فيه خلاف.

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 81.

خَاتِمَـــــــة:

(اشتراك المشبه والمشبه به في وجه الشبه يكون تحقيقيًا، ويكون تخييليًا، ووجه التشبيه هو: المعنى الذي قصد اشتراك المشبه والمشبه به فيه، والمقصود في نحو: "زيد أسدٌ"، الشجاعةُ. فهي الوجه، لا الحيوانية، أو الجسمية، أو الوجود، أو غير ذلك.

ذلك، ولو اشترك فيها لعدم القصد، فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما، وقصد بيان اشتراكهما فيه. ولذلك قال "**عَبْدُ القَاهِر**": "التشبيه: الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة، كالشجاعة في الأسد، والنور في الشمس"[1].

والمراد بالتخييلي أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل، كقوله:

وَكَأَنَّ النُّـــجُومَ بَيْنَ دُجَـاهَا سُـــنَنٌ لَاحَ بَيْـــنَهُنَّ ابْتِـــدَاعُ [2]

و"الدجى" جمع "دجية"، وهي الظلمة، والضمير للنجوم أو لليالي المفهومة فهمًا مما قبل البيت، والرواية الصحيحة "دجاه" بالهاء، لا بـ"ها"، وهي عائدة "لليل" في قوله:

رُبَّ لَـــيْلٍ قَطَـعْتُـــهُ بِصُـــدُودٍ أَوْ فِـــرَاقٍ مَـــا كَـانَ فِيهِ وَدَاعٌ

[(219/و)]

مُوحِشُ كَـــالثَّقِيلِ تَقْذَى بِهِ الـــ عَيْنُ وَتَـــأْبَى حَدِيثَـــهُ الأَسْمَاعُ [3]

ووجه التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيضٌ في جوانبها شيء مظلم أسود، فتلك الهيئة غير موجودة في المشبه به أعني السنن بين الابتداع إلا على طريق التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق، ولا يأمن أن يناله مكروه شبهت البدعة وكل ما هو جهل بالظلمة، ولزم بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن تشبه "السُّنَّةَ"(...)[4] المناسبة للبيت أن يقول: "بين الظلمة"، بدل قوله: "في جوانبها شيء مظلم أسود")[5]، وقول "**الخَطِيبِ**" بطريق العكس[6].

1– قال عبد القاهر الجرجاني: (لأن التشبيه أن تثبت لهذا معنى من معاني ذاك، أو حكمًا من أحكامه، كإثباتك للرجل شجاعة الأسد، وللحجة حكم النور). أسرار البلاغة في علم البيان، ص: 68.

2– البيت من بحر "الخفيف"، وهو للقاضي التنوخي. أبي القاسم علي بن محمد بن داود أبي الفهم القاضي التنوخي الأنطاكي، الأديب الكاتب والمؤرخ، ولد بالبصرة العام: 327هـ. اشتغل بالقضاء زمن الدولة العباسية. تنسب إليه مؤلفات منها: "الفرج بعد الشدة"، و"عنوان الحكمة"، و"ديوان شعر". توفي العام: 384هـ. ينظر: الأعلام: 288/5. و تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ، (الأعصر العباسية)، دار العلم للملايين بيروت، ط1، ص: 548. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 169، والمطول على التلخيص، ص: 522.

3– البيتان من بحر "الخفيف"، وهما للقاضي التنوخي– سبق ترجمته–. ينظر: المطول على التلخيص، ص: 522.

4– في العبارة سقط، وتمامة من الأصل: (أن تشبه السنة، وكل ما هو علم بالنور، لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل، كما أن النور يقابل الظلمة). المطول على التلخيص، ص: 522.

5– المصدر نفسه، ص: 522.

6– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 63.

قال"**الحفيد**": (لا يخفى أنه يمكن جعل كل من التشبيهين أصلا برأسه، كما في "**المِفْتَاحِ**")[1].

قلت: ويمكن عكس التفريع، لكن ما ذكره "**الخَطِيبُ**" أقرب، لما فيه من تقليل الأصول بالنسبة إلى الأول، ومن مناسبة جعل المشبه بالظلمة أصلا للمشبه بالنور كما هو حكم المشبه به فيهما.

هذا، وقد شاع كون "السُّنّة والعلم" كالنور، و"البدعة والجهل" كالظلمة، حتى تخيل أن "السُّنَّة" وكل ما هو "علم" مما له بياض وإشراق، نحو: "أتيتكم بالحنفية البيضاء"، وأن "البدعة" وكل ما هو "جهل" مما له سواد وظلمة كقولك: "شاهدت سوادَ الكفرِ من جبين فلان".

فصار بسبب تخييل أن "السُّنّة" ما هو علم مما له بياض وإشراق، وأن "البدعة" وما هو جهل مما له بسواد وظلمة تشبيه النجوم بين الدجى [2] بالسُّنن بين البدع، كتشبيه النجوم ببياض المشيب في سواد الشباب. قال "**السَّعْدُ**": (أي أبيضه في أسوده)[3].

قلنا: إنما حمل البياض والسواد على الأبيض والأسود، لأنه ذكر "المصنف" أنه يخيل أن "السُّنَّة" مما له بياض وإشراق، و"البدعة" مما له سواد، فصار بسبب ذلك التخييل تشبيه النجوم بين الدجى كالسُّنن بين البدع، كـ: تشبيه النجوم ببياض الشيء في سواد الشباب، فينبغي أن يحمل البياض على الأبيض، والسواد على الأسود فتتحقق المشابهة بين الشبيهين، فإن المشبه به في الأول ذو بياض في ذي سواد، وإن كان على سبيل التخييل.

ووجه الشبه الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم، فوجب أن يراعى ذلك في التشبيه الثاني.

وينبغي أن يحمل "الدجى" على صاحبها، ويصير أبيض بسبب التخييل السابق، تشبيه النجوم بين الدجى بالسُّنن بين البدع، كتشبيه النّجوم بالأزهار اللامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى ضرب إلى السواد، فيتخييل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى[4] والسُّنن بين البدع في كون كل منهما شيء ذا بياض بين سواد، وعلم أن قوله: "سُنَنٌ لاح بينهن ابتداع" من باب القلب، أي سنن لاحت بين الابتداع.

ولطيفته بيان كثرة السُّنَنِ حتى كانت البدعة هي التي تلمع من بينها، وتنبيه إسناد اللوح المنبئ عن سرعة الزوال إلى البدعة على أنها – مع قلتها – إن وجدت فيكون لها تقابل يلمع ويعدم كخطفة البرق لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها، ويحتمل كون القلب في المصراع الأول، أي: وكأن النجوم بينها دجاها، ولكن لا نكتة فيه، لأنه لا لطف في كثرة النجوم وقلة الظلمة.

1– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ورقة: 94.

2– ورد في الأصل: "الدجا"، والصواب ما أثبتناه.

3– المطول على التلخيص، ص: 523.

4– ورد في الأصل: "الدجا"، والصواب ما أثبتناه.

ويعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه، فساد جعل وجه التشبيه في قول بعض من لم يطلع على فوائد النحو: (**النَّحْوُ فِي الكَلَامِ كَالمِلحِ فِي الطَّعَامِ**)، كون القليل مصلحًا والكثير مفسد، لأن المشبه الذي هو النحو لا يشترك مع المشبه به في الإفساد، لأن كثرته تصلح غاية الإصلاح، كما لا ينكره إلا عديم النجاح، بل النحو قيل: لا يحتمل القلة والكثرة، بناءً على أن المراد هنا[1] رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل: رفع الفاعل ونصب المفعول، وذلك إن وجد في الكلام بكماله صار صالحًا لفهم المراد، وإن لم يوجد بقي فاسدًا، أو لم ينتفع، بخلاف الملح، فإنه يحتمل القلة والكثرة، بل يجعل في الطعام القدر الصالح منه، أو أقل أو أكثر، بل وجه الشبه الصلاح في إعمالها والفساد بإهمالهما، و كأن من جعل وجه التشبيه كون الكثير مفسدًا أراد بالنحو استعمال الوجوه الغريبة، والأقوال السقيمة، واللغات الضعيفة، وإن أراد ذلك فنعم.

والظرفان في ذلك المثال متعلقان بمحذوف، أي: استعمال النحو في الكلام كاستعمال الملح في الطعام، أو على أنهما حالان عاملهما معنى المشابهة من الكاف، أي: النحو كائن في الكلام ومستعمل فيه يشبه الملح كائنًا في الطعام، أو على أنهما نعتان للنحو والملح، أي: النحو الكائن في الكلام والمستعمل فيه كالملح الكائن في الطعام.

* ووجه الشبه:

– إما غير خارج عن حقيقة الطرفين، بأن يكون تمام ماهيتهما [النوعية][2] أو جزءا منها مشتركًا بينها وبين ماهيته، أو مميزًا لها عن غيرها. و مثل ذلك ما لو خرج عن حقيقة أحد الطرفين دون الآخر، وذلك كتشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما نحو: "هذا الثوب مثل ذلك في كونهما كتانًا أو صوفًا".

– وإما خارج عن حقيقتهما معنى قائمًا بهما، ضرورة اشتراكهما فيه. وغير الخارج أكثر أقساما واعتبارًا. وهذا القائم في الخارج:

إما هيئة متمكنة في الذات، متقررة فيها تحقيقًا، مدركة بإحدى الحواس.

[قال "**السَّعْدُ**"][3] : (كالكيفيات المختصة بالجسم مما يدرك بالبصر)[4]، من الألوان والأشكال والمقادير والحركات وما يتصل بها، أو بالسمع من الأصوات القوية والضعيفة والمتوسطة، أو بالذوق من الطعوم أو بالشم من الروائح أو باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملامسة واللين والصلابة والخفة والثقل وما يتصل بما ذكر كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة".

1– تكرت في الأصل العبارة " المراد به هنا"، ولعله سهو من المؤلف.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– المطول على التلخيص، ص: 524. و مختصر المعاني، ص: 195.

(وقول "**السَّعْدِ**":"بالجسم"، الأولى أن يقول: "بالمقدار"، ليتناول أشكال المجسمات والمسطحات، وتكون الدائرة ونصفها مثالا في **[(219/ظ)]** المسطحات، فإما أن يقال: "لفظ" للجسم وقع موقع لفظ بالمقدار سهوًا، وإما أن يجعل قوله: "كالدائرة"، تنظيرا أو تشبيها، لا تمثيلا فإنه خطأ قطعًا.

و لو قيل: "بالجسم أو السطح كالكرة ونصف الكرة، والدائرة ونصف الدائرة...الخ"، لكان أوضح وأفيد). قاله "**السّيِّدُ**" في حواشي "**المُطَوَّلِ**"[1].

قلنا: الصواب الثاني، وهو جعل قوله: "كالدائرة" تنظيرا وتشبيهًا، إذ من البعيد أن يقع لفظ الجسم موقع المقدار سهوا في كلا الشرحين، والمقصود بالشرح: الهيئة، ليكون من الكيفيات، لا نفس السطح المخصوص، ولو فسره "**السَّعْدُ**" بهيئة إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم. ومثّل بالدائرة ونصفها والمثلّث والمربّع، فإن تمثيله بذلك يوهم أنه نفس السطح المخصوص، حيث فسّروا الدّائرة بأنه: "سطح يحيط به خط في وسطه نقطة، يكون جميع الخطوط الخارجة منها إلى المحيط متساوية". والمثلث بأنه: "سطح يحيط به ثلاثة خطوط"، فيقدر مضاف في كلامه، أي هيئة أو شكل الدائرة، أو المثلث، أو المربع.

وإما هيئة عقلية: كالكيفيات النفسانية،. من الذكاء، والعلم، والغضب، والحلم، وسائر الغرائز.

وإما أن يكون ذلك الخارج عن حقيقة الطرفين إضافيًا،. (وهو ما لا يكون هيئة متقررة في الذات، بل يكون معنى متعلقًا بشيئين، كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس، فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس، ولا ذات الحجاب، وقد يقال: الحقيقي على ما يقابل الاعتبار الذي لا تحقق له، إلا بحسب اعتبار العقل، كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب، أو الناب للمنية. قال "**السَّكَّاكِي**": "الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية، وبين اعتباري ونسبي، كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود والعدم عند النفس، أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض")[2] انتهى.

(والاعتباري أعم من النّسبي وأكثر الأوصاف الاعتبارية نسبية، لأنّ النّسب والإضافات لا وجود لها في الخارج). كذا "**لِلسَّيِّدِ**"[3].

قلت: لا يصلح قوله: "أن النسب...الخ"، علة لكون أكثر الأوصاف الاعتبارية نسبية، لأنه إنما يفيد أن جميع النسب والإضافات اعتبارية فيجوز أن يكون جميع النسب جزءا قليلا من الاعتباري.

وقول "**السَّكَّاكِي**":"كاتصاف...الخ"، مثل للنسبي، فإن مطلوبية المطلق ليست وصفًا متقررا في ذات المطلوب، بل وصف اعتبره العقل بالنسبة إلى الطلب القائم بالنفس.

1- الحاشية على المطول شرح التلخيص، ص: 335.

2- المطول على التلخيص، ص: 527.

3- ينظر: الحاشية على المطول شرح التلخيص، ص: 335.

وقوله: "أو كاتصافهم...الخ"، مثال للاعتبار المحض وذلك مثل اتصاف "السُّنَّة"، وكل ما هو علم بما يتخيل منها من البياض والإشراق، واتصاف "البدعة" وما هو جهل به، بما يتخيل فيه من السواد والإظلام، وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين. والله أعلم.

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ

[مَذْهَبُ "السَّكَاكِي" فِي قَرِينَةِ المَكْنِيَّةِ][1]

من الفرائد الخمس من العقد الثالث في الاستعارة "التّخييليّة" عند "**السّكَّاكِي**".

وزعم "**المَلَوِي**" أن هذه الفريدة لقرينة الاستعارة بالكناية[2].

(**جَوَّزَ "السّكَّاكِي"**): في "**المِفْتَاحِ**" (**كَوْنَهُ**): الضمير يرجع إلى الأمر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به على حذف مضاف أي:"كون لفظ الأمر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به"، أو كون دال ذلك الأمر المذكور، وداله: بمعنى اللفظ الذي يدل عليه دلالة الاسم على المسمى، أو الضمير راجع إلى الأمر المذكور باعتبار أنه بمعنى اللفظ الدال عليه، فيكون من باب"**الاسْتِخْدَامِ**"، والقرينة على ذلك قوله: "مستعملا"، لأن الاستعمال من عوارض الألفاظ، وكذلك يقال في "الهاء" من قوله: "ويسميه" بقرينة قوله: "استعارة"، لأن الاستعارة محلها الألفاظ.

(**مُسْتَعْمَلًا – رَأَيْنَا مَا رَأَيْنَا**): "رأى" الأول علمي، والثاني بصري، و(**بيَانَهُمْ –**): مفعول به لـ: "رأى" الثاني البصري.

و(أن "**السّكَاكِي**"):...الخ، تأويل مصدر مع متعلقاته، وذلك المصدر نائب مناب مفعولي "رأى"، الأول العلمي لوجود المسند إليه والمسند بعد أن، و"ما" مصدرية حينية. أي ظرفية زمنية، أي: علمنا حين رأينا بيان القوم بأبصارنا في الكتب، أن "**السَّكَاكِي**"...الخ.

وهذا أحسن من جعل الرؤيتين بصريتين، و"ما" موصولة اسمية والاستفهام التعجبي مفعول به للرؤية الأولى، ومفعول الثانية محذوف، أي: "ما رأيناه"، و "ما" واقعة على البيان مبهمة للتفخيم، أي البيان العظيم أو الكثير، و"بيانُهُم" بالرفع مبتدأ، و"أن "**السَّكَاكِي**"...الخ، في تأويل مصدر خبر، والجملة استئناف بياني، كأن قائلا قال: فماذا كان بيانهم ؟

فقال: "بيانهم أن "**السَّكَاكِي**""، وأحسن أيضا من جعل الرؤية الأولى علمية مفعولها الأول هو قوله: "بيانهم"، ومفعولها الثاني هو قوله: "أن **السّكَاكِي**...الخ"، على التأويل بالمصدر، أي: "علمنا بيانهم جعل "**السَّكَاكِي**" الاستعارة التخييلية...الخ"، والرؤية الثانية بصرية و"ما" نافية، أي "ما أبصرنا"، ومفعولها محذوف، أي: "ما أبصرنا الذي نقله المصنف عن "**السَّكَاكِي**" من التجويز الذي ذكره "المص"، ويدل على هذا المحذوف قول "الشارح": "ولم نعثر من غيره على...الخ"، وهو حسن.

1– ينظر: شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 88.

2– قال الملوي في مقدمة الفريدة: (في قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي). مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 19.

(**جَعَلَ الاسْتِعَارَةَ التَخْيِيلِيَّةَ مُسْتَعْمَلَةً**): في ما لا تحقق له لا حسًا ولا عقلا، أي (**فِي أَمْرٍ وَهْمِيٍ**): محض لا يشوبه شيء من التحقيق الحسي ولا العقلي.

(**تَوَهَّمَهُ المُتَكَلِمُ**): شبيها[حال من هاء توهمه][1]، (**بِمَعْنَاهُ الحَقِيقِي**): وذلك المتوهم صورة وهمية.

(**وَلَم نَعْثُرْ**):...الخ، هذا، وقوله: "-رأينا ما رأينا-...الخ"، اعتراض على "المصنف" في نسبة التجوز إلى "**السَّكَاكِي**" بأن الذي في بيانهم أنه يعيِن استعماله في الأمر الوهمي، كأنه قال: "رأينا بيانهم وكلامهم في تخييلية "**السَّكَاكِي**"، وبحثنا في ذلك ولم نعثر.

(**مِنْ غَيْرِهِ**): أي من غير كلام "المصنف"، [المضاف بين "غير" و"الهاء"، ويجوز تقديره بين "من" و"غير"، أي من كلام غير "المصنف"][2]، بتقدير قيل:"من" بمعنى "عن"، والأولى بقاؤها[3] على أصلها معلقة بـ"نعثر"، أو بمحذوف وجوبًا حال من النسبة بناءً على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، ويجوز كونها بمعنى "في" متعلق بـ "نعثر"، ولا إشكال كأنه قال: "ولم نعثر في كلام غيره (**عَلَى نِسْبَةِ التَّجْوِيزِ إِلَيْهِ**): أي إلى "**السّكّاكِي**" **[(220/و)]** (**بِأَنْ يكُونَ**): "الباء" للتصوير، تصوير التجويز، الذي لم يطلع على نسبته "**للسَّكَاكِي**" في غير كلام "المص"، أي لم نطلع على كلام غير "المصنف" على "**السّكَّاكِي**" (**مَذْهَبُهُ التّجْوِيزُ**): الذي هو تسوية الطرفين، الذي هو (**دُونَ التَّرْجِيحِ و**) دون (**التَّعْيِينِ**)، وإنما الذي اطلعنا عليه في غير كلام "المصنف" نسبة التجويز مع الترجيح أو التعيين إلى "**السَّكَاكِي**"، وأما "المصنف" فنسب إليه التجويز،. الذي هو بمعنى جعل الطرفين سواءً فهو مشكل، هذا مقصود "الشارح".

أقول: "يا للعجب، لم لا يحمل التجويز في كلام "المصنف" على عدم المنع، فيصدق بالراجح والواجب ومستوي الطرفين، فيحمل في كلام "المصنف" على أحد هذه المعاني، الذي لا يرد عليه إشكال، وهو كونه بمعنى الترجيح أو التوجيب، فيوافق كلام "المصنف" كلام غيره، فالتجويز في كلام "المصنف" بمعنى: الترجيح أو التوجيب.

ثم يا للعجب من "**الحَفِيدِ**" إذا ذكر فيما مضى هذا التأويل، عند قول "المصنف": "جوز صاحب **الكَشَّافِ**"[4]، مع أنه لم يقم عليه دليل، وترك مثله في هذا المقام، مع الاحتياج إليه في صحة الكلام، وعدل عنه مع صحته المقطوع بها إلى جواب مشكل، وهو الجواب بأن المحقق "**التَّفْتَازَانِي**" قال: (قال "**السَّكَاكِي**": إن قرينة المكني عنها إما أمر مقدر وهمي، كـ "الأظفار" في: "أنشبت المنية أظفارها بفلان"، أو أمر محقق

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- وردت في الأصل: "بقاءها" والصواب ما أثبتناه.

4- قال حفيد العصام "جوز صاحب الكشاف": (المراد بالجواز عدم الامتناع، دون استواء الطرفين، كما سيعلم مما يأتي، من الشارح أن صنيعه يشعر بأنه ما أمكن الاحتمال لا يلتفت إلى غيره، فيكون واجبًا). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 124.

كـ"الإنبات" في: "أنبت الربيع البقل"، و"الهزم" في: "هزم الأمير الجند"، قال: فمذهبه التجويز). أي: مذهب "**السَّكَاكِي**"[1].

ووجه إشكال جوابه هذا: أن المحقق "**التَّفْتَازَانِي**" إنما نقل عنه تنويع القرينة في المكنية، بأنها في بعض المواد كذا، وفي بعضها كذا، لا أن المادة الواحدة يجوز فيها الأمران، فكأنه قال: "قرينة المكنية يجب أو يترجح أن تكون، إما أمرًا مقدرا أو وهميًا، وإما أمرًا محققًا، فالصورة التي هي فيها أمر محقق مقدر وهمي، لا يجوز أن تكون فيها أمر محققا، ولا يترجح أن يكون فيها أمرًا محققًا، والصورة التي هي فيها أمر محقق، لا يجوز ولا يترجح فيها أن تكون أمرًا مقدرًا أو وهميًا". والمتبادر من التجويز التوارد في المادة الواحدة، والعطف في قوله: "والتعيين" على أصله، كما يعلم من تقريري. وقال "**البَهُوتِي**": (عطف تفسير، إما استعمالا للراجح في الواجب المعين، وإما من حيث كون الراجح عند البلغاء واجب أو بمنزلة الواجب).

وفي بعض النسخ: "أو التعيين"، فيحتمل أن تكون "أو" للإضراب الإبطالي على الترجيح.

هذا، وقد ذكر "**الشِّيرَانْسِي**": (أنه إذا أراد عدم العثور على نسبة التجويز إليه في قرينتها، أي هي التخييل عنده، فمسلم أن قرينة المكنية المسماة عنده بالتخييل لا يكون مستعملا عنده إلا في الأمر الوهمي. لكن الضمير في قول "المصنف": "كونه مستعملا"، راجع إلى ملائم المشبه به المثبت للمشبه، الذي هو قرينة المكنية عنده، على ما نقل ["**السَّعْدُ**" عن "**السَّكَاكِي**"][2] عند تقسيم الاستعارة إلى تخييلية وتحقيقية، حيث قال: "إن قرينة المكنية عنها: إما أمر وهمي كـ"الأظفار" في: "أظفار المنية"، أو أمر متحقق كـ"الإنبات" في: "أنبت الربيع البقل". وإن أراد عدم العثور على نسبة التجويز إليه، في مطلق قرينة المكنية، فهو وهم، بدليل ما نقل عن "**السَّكَاكِي**"، وما ذكر آنفًا، وهذا ما سبق الوعد به أنه سيجيء، فتذكر)[3].

ومعنى "دون" "غير" في كلام "الشارح"، لا بمعنى "فوق"، أو "تحت"، أو "أمام"، أو "وراء"، ولو كانت تأتي لذلك. قال "**الشَّنْوَانِي**": (ومعنى "دون" في الأصل: أدنى مكان من الشيء، يقال: "هذا دون ذاك"، إذا كان أحط منه قليلا، ثم استعيرت للتفاوت والأحوال والرتب، فقيل: "زيد دون عمرو في الشرف"، ثم اتسع فيه، فاستعمل في كل تجوز حد وتخطي حكم إلى حكم)[4].

(**وَيُسَمِّيهِ**): "**السَّكَاكِي**" (**اسْتِعَارَةً**): تصريحية، لأنه لما شبه المتكلم "المنية" بـ"السبع" في الاغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورة "السبع"، واختراع لوازمه لها، فاخترع للمنية صورة مثل صورة الألفاظ المحققة، ثم أطلق على تلك الصورة لفظ "الأظفار"، فقد أطلق لفظ المشبه وهو "الأظفار"، على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة نسبتها للمنية.

1- المطول على التلخيص، ص: 625.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 33 (و).

4- "حاشية على السمرقندية في علوم البلاغة"، ولم أقف عليه.

(**وَهَذَا**): الذي ذكره "المصنف" من تسميته استعارة، أو هذا الكلام الذي ذكره، وهو قوله: "ويسميه استعارة". (**ظَاهِرٌ**): لأن ذلك المختص بالمشبه به لفظه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، لعلاقة وقرينة مانعة، العلاقة المشابهة، والقرينة في كل مثال بحسب ما فيه، وهي في مثال "الأظفار" المذكور: إضافة الأظفار للموت، فإن "الأظفار" كلمة مستعملة في شيء يشبه الأظفار، وإنما وضعت "الأظفار" لـ"مخالب السبع" مثلا، لا لذلك الشيء المشبه به إدعاءً، والعلاقة والقرينة هما ما ذكر، وسميت مصرحة للتصريح بالمشبه به، الذي هو "الأظفار".

ومقصود الشارح بقوله: "هذا ظاهر"، الإخبار بأنه ظاهر لا يحتاج إلى أن أبينه، كما يحتاج قوله: "تخييلية"، إلى أن أبينه بعض احتياج، فإن ظهور التسمية خفي بعض خفاء، ولو كان في الجملة ظاهرًا.

وقد صرح "**المَلَوِي**" بظهوره، حيث قال: (ووجه التسمية ظاهر، وهو - يعني "**السَّكَاكِي**" - قد فسر التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا، بل هو صورة وهمية محضة، وذلك كلفظ "الأظفار" في قول "**الهُذَلِي**":

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِـيمَةٍ لَا تَنْفَعُ [1]

لما شبه "المنية" بـ"السبع" في الاغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورة "السبع"، واخترع لوازمه لها وهي "الأظفار" التي بها قوام اغتيال "السبع" للنفوس، فاخترع لها صورة مثل صورة الأظفار المحققة، ثم أطلق على تلك الصورة التي هي مثل صورة الأظفار لفظ "الأظفار"، فيكون استعارة تصريحية، لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو "الأظفار" المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، **[(220/ظ)]** والقرينة إضافتها إلى المنية)[2] انتهى.

وقد مر غير مرة أن التخييلية عند "**السَّكَاكِي**" لا يجب أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية، ولهذا مثل لها بنحو: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع"، لتكون الاستعارة في "الأظفار" فقط، من غير استعارة بالكناية.

ولم يصرح "**الطَّبْلَاوِي**" بقول "**السَّكَاكِي**" المذكور في هذه الفريدة، لما فيه من التعسف، كما يذكره المصنف "**الخَطِيبُ**"، فلذلك قال "**الطَّبْلَاوِي**":

..... **وثَـــمَّ غَـــيْرُ ذَاكَ يَـــنْقُلُونَا** [3]

ومما مثل به في انفراد التخييلية: "لسان الحال الشبيه بالمتكلم"، و: "زمام الحكم الشبيه بالناقة"، فصرح بالتشبيه، لأن الاستعارة في "الأظفار"، و"الزمام"، و"اللسان"، تخييلية مجردة عن مكنية.

1- وقد سبق تخريجه.

2- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 19.

3- منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

قال "**الخَطِيبُ**": (ذلك بعيد جدًا، ولا يجد له مثال في الكلام)[1]، أي في الكلام البليغ، فتلك الأمثلة الثلاثة ونحوها، لا تقع في كلام البلغاء، فالتخييلية في كلام "**الخَطِيبِ**" لا توجد إلا مع المكنية في كلامهم، وقد مر جميع ذلك وزيادة.

وإنما وصفت تلك الاستعارة بالتخييل، وسميت (**تَخْيِلِيَّةَ، لِأَنَّهُ**): أي الأمر الخاص بالمشبه به المثبت في المشبه المسمى استعارة عنده، أي عند "**السَّكَاكِي**"، (**مِمَّا خيَّلَهُ**): أي مما خيل ثبوته، أي ثبوت معناه الوهمي للمشبه، (**اسْتِعْمَالُ**) اسم (**المُشَبَّهِ فِي المُشَبَّهِ بِهِ**): وإسناد التخييل للاستعمال تجوزًا للملابسة، أو على حذف مضاف أي: ذو استعمال، أو تأويله استعمال للمستعمل، بكسر الميم الآخرة، وبذلك التقرير السابق المدخول به، بين قوله: "مما خيله"، وقوله: "استعمال"، ونحو ذلك، ظهر أن كلام "المصنف" لا يخفى عن قصور، فإن حق البيان أن يقول: "في أمر وهمي من جانب المشبه"، لكنه اكتفى بشبهة كون ذلك الأمر من جانب المشبه، وظهوره في غاية الوضوح.

(**وَلَا يَخْفَى**): عن الفاهم (**أَنَهُ**): أي مذهب "**السَّكَاكِي**"، أو قول "**السَّكَاكِي**"، أو كلام "**السَّكَاكِي**"، أو تجويز "السكاكي" كونه مستعملا...الخ، [أو تفسيره التخييلية بما ذكر][2]، والمعنى واحد.

(**تَعَسُّفٌ**): وكذا ذكر "**الخَطِيبُ**"، فإنه بعدها قال: (فسر "**السَّكَاكِي**" التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا، بل هو صورة وهمية محضة، كلفظ "الأظفار" في قول "**الهُذَلِي**"، فإنه لما شبه "المنية" بـ"السبع" في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واخترع لوازمه لها مثل صورة "الأظفار"، ثم أطلق عليه لفظ الأظفار)[3]، قال: "وفيه تعسف"[4]، (**أَيْ خُرُوجٌ**): صادر من "**السَّكَاكِي**" (**عَنْ سُلُوكِ الطَّرِيقِ**): الواضحة (**وَانْفِرَادٍ عَنْ كُلِّ رَفِيقٍ**).

قال "**يس**": (المقصود التعسف بمجموع الأمرين الخروج والإنفراد المذكورين، فلا يلزم أن يكون كل من مذهب "صاحب الكشاف" ومذهب "المصنف"، تعسفًا لأن كل منهما منفرد عن الرفيق)[5] انتهى.

قال "**السَّعْدُ**" و"**المَلَوِي**": (المراد بالتعسف: الأخذ على غير الطريق، لما في تفسير "**السَّكَاكِي**" التخييلية بما ذكر من كثرة الاعتبارات، التي لا يدل عليها دليل، ولا تدعو ولا تمس إليها حاجة)[6].

1- ذكر ذلك السعد التفتازاني. مختصر المعاني، ص: 47. ولم يذكر ذلك الخطيب في التلخيص في علوم البلاغة، ص: 61-85، ولا في الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 212-241.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 237.

4- المصدر نفسه، ص: 237.

5- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 111.

6- المطول على التلخيص، ص: 618، و مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 20.

قال في "**القَامُوسِ**": (عسَف عَن الطريقِ، يعسِفُ: مالَ وعدلَ، كـ"اعْتَسَفَ" وتعسفَ، أو خَبَطَهُ علَى غَيْرِ هِدَايَةٍ)[1] انتهى.

(قال "**الجَلَالُ الشَّاشِي**"[2] في "**شَرْحِ الإِيضَاحِ**": ويشكل على قول "**السَّكَاكِي**" هذا ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية، كما تقول: "أظفار المنية والسبع نشبت بفلان"، فإن "أظفار المنية" مجاز عنده، و"أظفار السبع" حقيقة، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. وأما على قول "المصنف" – يعني صاحب "**التَّلْخِيصِ**" – : فلا يلزم هذا المحذور، لأن الألفاظ حقيقة، وإنما التجوز في إثباتها للمنية وإضافتها إليه. وأجاب "**الفَنْرِي**" في حواشي "**المُطَوَّل**" "بأن "**السّكَاكِي**" يقرر في مثله أظفارا أخرى، بأن يقول: "التقدير أظفار المنية، وكذا أظفار السبع، كما يقدر في نظائره")[3].

(**وَذَلِكَ**): (المذكور من كون مذهب "**السَّكَاكِي**" تعسفًا). قاله "**الحَفِيدُ**" والشيخ "**الصّبَّانُ**"[4].

قلنا: الظاهر أن الإشارة عائدة إلى كونه خروجًا [عن سلوك][5] الطريق، لأن التعسف قد فسره "الشارح" بمجموع أمرين، الخروج عن سلوك الطريق والانفراد عن كل رفيق، وهذا بيان لأولهما، كما "**لِلصّبَّانِ**"[6].

ويدل عليه قول "الشارح": "فجعل المعنى تابعًا للفظ خروجًا عنها"، إلا أن تجعل الإشارة تعسف باعتبار بعض مدلوله وهو الخروج المذكور على حد الاستخدام في الضمير، إذ ذكر أولا لفظ "التعسف"، بالمعنى الشامل للأمرين، وأشار إليه ثانيًا بمعناه الخاص بأحد الأمرين. بل قال بعضهم: (إن ذلك من الاستخدام، وأن الاستخدام لا يختص بالضمير)، صرح به "**يس**"[7].

قلت: "**الاسْتِخْذَامُ**": (هو بخاء وذال معجمتين، من خذمت الشيء قطعته، ومنه "سيف مخذم".

فقد قطع هنا اسم الإشارة عما هو حقه، من عوده إلى التعسف بالمعنى الشامل للأمرين، وكذلك إذا كان الاستخذام بالضمير. و يروى بالخاء المعجمة والدال المهملة، لأنه جعل الذي لم يرد أولا تابعًا في الذكر للمعنى المراد، فرد إليه الضمير أو أشير إليه مثلا، (ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة: من "حذمت"، أي: قطعت). قاله "**السَّيِّدُ**" ونقلته بزيادة[8].

1– القاموس المحيط، (عسف) ص: 837.

2– لم أقف له على ترجمة.

3– مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 49.

4– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 111، 125.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– المصدر السابق، ص: 111.

7– لعله من حاشيته على شرح الاستعارات. ولم أقف عليها.

8– الحاشية على المطول، ص: 413.

و قد عرفوه –كما مر –: (بأن يراد بلفظ له معنيان، أحدهما، ثم يراد بضميره العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر. أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، ثم يراد بالضمير الآخر المعنى الآخر)[1].

وهذا تعريف له على كونه واقعًا بالضمير، وسواء في ذلك كان المعنيان حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين، فالذي أريد به باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر، كقوله:

إِذَا نَزَلَ السَّـــمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْـــنَاهُ وَإِنْ كَانُـــوا غِضَـــابَا [2]

أراد بـ"السماء" الغيث، و بـ"هاء" "رعيناه" العائدة إليه بناءً على جواز تأنيث "السماء"، أو على تأويله بالمذكر الذي هو الغيث النباتُ، وكلا المعنيين مجازي.

والذي أريد فيه بأحد الضميرين أحد المعنيين، وبالضمير الآخر المعنى الآخر كقوله:

فَسَقَى الغَضَا وَالسَّاكِنَيْهِ وَإِنْ هُمُ شَبُوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي [3]

أراد بـ"هاء" "الساكنيه" العائدة إلى"الغضا" المكان الذي فيه شجر الغضا، [أو قرية][4] و بـ"هاء" "شبوه" العائدة إلى "الغضا" النار الحاصلة من شجر الغضا، وكلاهما مجازي، ويعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا، ومعنى "شبوا": أوقدوا.

واعلم أن القسم الذي يراد فيه بأحد الضميرين أحد المعنيين وبالآخر الآخر يستلزم القاسم الذي يراد فيه بالضمير العائد للفظ المعنى الذي لم يستعمل لذلك اللفظ في تلك العبارة، ولو كان جائزًا استعماله فيه، لأنه لا يتحقق استخدام بين الضميرين إلا ويتحقق باعتبار الضمير والاسم الظاهر.

[(**وَهُوَّ**) أي الانفراد عن كل رفيق أو ما ذكر من الإنفراد والخروج، (**فِي السُّلُوكِ**): متعلق بـ"يليق"، وقدم عليه رعاية للسجع، بناءً[5] على جواز خروج "لا" النافية عن الصدر مطلقًا، أو ما لم تقع في صدر جواب القسم. (**لَا يَلِيقُ،**)][6] (**لِأَنَّ الجَادَّةَ**) **[(221/و)]** بتشديد الدال المهملة، أي: الطريق الواضح، [أو المستقيم، ولا يكون واضحًا هنا إلا مع الاستقامة][7]. وفي "**القَامُوسِ**": (الجادة: معظم الطريق)[8].

ومعظم الطريق يكون واضحًا لكثرة المرور عليه، وفي الكلام استعارة تصريحية [أصلية تحقيقية][9]، إذ شبه جعل اللفظ تابعًا للمعنى...الخ، بطريق واضح بجامع الظهور، فأطلق عليه اسم المشبه به وهو لفظ "الجادة"، وهو

1– المطول على التلخيص، ص: 653.

2– البيت من بحر "الوافر"، وهو للشاعر معاوية بن مالك، في لسان العرب (سما)، وللشاعر الفرزدق في تاج العروس (سما).

3– البيت من بحر "الكامل"، وهو بلا نسبة في تاج العروس (غفر).

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

6– العبارة ألحقت بأسفل الصفحة.

7– العبارة ألحقت أعلى الصفحة.

8– القاموس المحيط،(جدد) ص: 271.

9– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ليس مشتقا في الحال قطعًا ولا في الأصل، إلا إن قيل: مشتق في الأصل من "الجِد" بالكسر، بمعنى أن الناس يجدون في الطريق بالمشي هم أو مع دوابهم، والجعل المذكور شيء محقق عقلا.

(**هِيَّ جَعْلُ اللَّفْظِ تَابِعًا لِلْمَعْنَى**): بأن يحفظ جانب المعنى وينظر إلى معنى يناسب المقام ويستحصل ذلك المعنى أولا ثم يطلب لفظ يوضع بإزائه، فيؤتى بذلك اللفظ على وفقه، أعني وفق المعنى ولو كان في مناسبة ذلك اللفظ لذلك المعنى تكلف كما صنع السلف، فإنهم لما احتاجوا إلى تكلف في اللفظ لإصلاح المعنى المناسب لم يتحاشوا عن ذلك التكلف.

وإذا كانت الجادة جعل اللفظ تابعًا للمعنى، (**فَجَعْلُ المَعْنَى تَابِعًا لِلّفْظِ**): بأن يحفظ جانب اللفظ ويطلب له معنى يناسبه ولو مع تكلف، فلزم التكلف في المعنى لإصلاح اللفظ، كما صنع "**السَّكَاكِي**".

(**خُرُوجٌ عَنْهَا**): أي عن "الجَادةِ"، فقد خرج "**السَّكَاكِي**" عن الجادة، إذ جعل المعنى تابعًا للفظ، حيث تكلف معنًى وهميًا مخترعًا ليصلح إطلاق لفظ الاستعارة، وتكون تسمية للاستعارة على الاصطلاح، وذلك مما يجب أن يتحاشى عنه، فإن "**السَّكَاكِي**" رأى لفظ الاستعارة مستعملا في الكلمة المتجاوز بها عن مكانها الأصلي، لعلاقة المشابهة، وفي نقل الإسناد من مكان إلى آخر[1].

لكن استعمال لفظ الاستعارة في الكلمة المتجاوز بها عن مكانها الأصلي لعلاقة المشابهة حقيقة، بمعنى أن تسميته استعارة حقيقة واستعماله في نقل الإسناد من مكان إلى آخر مجاز، أعني تسمية نقل الإسناد بلفظ الاستعارة مجاز، فأراد جعل إطلاق لفظ الاستعارة حقيقة في كل موضع فاخترع معنى متوهما شبيها بمعنى ملائم المشبه به، واستعمل فيه لفظ الملائم المذكور وأطلق عليه لفظ الاستعارة الذي كان موجودًا قبل اختراعه المذكور، فصار المعنى تابعًا للفظ بهذا الاعتبار كالاعتبار السابق.

(**لِأَنَّ "السَّكَاكِي" عَدَلَ عَمَّا عَلَيْهِ طَبِيعَة المَعْنَى**): يظهر لك مما قررنا أن المراد بالعدول عما عليه طبيعة المعنى: العدول عن المعنى المناسب للمقام، فإن المعنى المناسب لأن يثبت للمشبه فيما أنت فيه، هو المعنى الحقيقي الملائم للمشبه به، دون المخترع من جانب المشبه، و في قوله: "طبيعة المعنى"، كناية وتخييل، شبه المعنى بمن له طبيعة كـ: "الإنسان" مثلا، وطوى عن ذكر المشبه به، الذي هو صاحب الطبيعة تحقيقًا، كـ: "الإنسان"، وذكر المشبه، وهو "المعنى"، وأضاف إليه "الطبيعة".

فالكناية عند السلف صاحب "الطبيعة الحقيقة"، [وعلى مذهب][2] "**الخَطِيبِ**" التشبيه المضمر،[وعلى مذهب][3] "**السَّكَاكِي**" المعنى.

1– ورد في الأصل: "ءاخر".

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

والتخييلية [على مذهب السلف][1]: إثبات الطبيعة للمعنى، وعند "**السّكَّاكِي**" لفظ "الطبيعة"، ومذهب "المصنف" كمذهب السلف، لأن المعنى: "له شيء يشبه الطبيعة"، وأما على مذهب صاحب "**الكَشَّافِ**" فالطبيعة استعارة تحقيقية للشيء المذكور، كما لا يخفى على من حقق ما مر، وما يأتي.

(**مِنْ إِثْبَاتِ المَعْنَى الحَقِيقِي**): بيان لما في قوله: "عما عليه طبيعة المعنى". وقال "**الدُّلَجِي**": (بيان لطبيعة المعنى)[2]، وعبارة "**الحَفِيدِ**" هكذا من قوله: (من إثبات بيان لما عليه طبيعة المعنى)[3].

(**لِمُلَائِمِ المُشَبَّهِ بِهِ**): "لملائم" متعلق بمحذوف حال من "المعنى" أو نعت له، أي: "من إثبات المعنى الحقيقي كائنًا أو واقعًا، لملائم المشبه به"، أو "من إثبات المعنى الحقيقي الكائن والواقع لملائم المشبه به".

(**لِلْمُشَبَّهِ**): متعلق بإثبات، (**إِلَى**): هو أو مجروره أو كلاهما، على خلاف متعلق بـ"عدول".

(**أَنَّ المُتَكَلِّمَ تَوَهَّمَ صُورَةً وَهْمِيَّةً**): وهي صورة شبيهة بالأظفار في المثال مثبتة للموت متوهمة.

(**وَاسْتَعَارَ**): هو أي المتكلم، (**لَهَا**): أي لتلك الصورة الوهمية.

(**لَفْظَ المُلَائِمِ**): هو أعني اللفظ هو لفظة الأظفار [في المثال][4]، والملائم مسماه. أعني: مسمى ذلك اللفظ.

(**لِلْمُشَبَّهِ بِهِ**): هو "السبع" متعلق بـ"ملائم".

هذا، والظاهر أن المراد بـ"المعنى" في قوله: "طبيعة المعنى"، هو المعنى المجازي للفظ المشبه به.

قال "**الدُّلَجِي**": (وحاصله أن المناسب لنقل لفظ المشبه به واستعماله في معنى المشبه إثبات لفظ ملائم المشبه به، حال كونه مستعملا في معناه الحقيقي للمشبه، ليقوى إدعاء اتحاده معه، لا أن المناسب نقل اللفظ مجردًا عن معناه، وإذا تأملت هذا التقرير رأيت في [عبارة][5] الشارح قلبًا، حيث جعل الإثبات للمعنى)[6].

(**وَلَا يُرى**): بالبناء للمفعول و الرؤية العلمية، أي لا يعلم، و(**دَاعٍ**): نائب له، و(**إِلَيْه**): متعلق بـ "داعٍ"، والمفعول الثاني محذوف، أي: موجود، أو نحوه.

(-**كما تَرَى**-): بالبناء للفاعل، أي كما تعلم، فالرؤية "علمية" أيضًا، ومفعولاها محذوفان، أي: "كالنفي الذي تراه واقعًا". ويجوز كونها "بَصَرية"، أي: انتفاء الداعي محقق كالأمر الذي تراه، أي: تبصره بعينيك، محذوف، و"هاء" "إليه" عائدة للعدول.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 82.

3- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 82.

واقتصر "**الحَفِيدُ**" على جعل الرؤية الثانية بصرية، قال: (أي لا يعلم داعٍ، كما تبصر أنه لا داعي إليه، فنزل العلم بعدم الداعي منزلة إبصاره مبالغة، ويحتمل أن يكون نفي العلم بالداعي كناية عن عدمه، ومعنى قوله:"كما ترى"، أن العلم بعدم الداعي بديهي كالمبصر الذي هو من أجلِ البديهيات)[1] انتهى.

(**سِوَى**): بكسر السين، أفصحُ من ضمها، (**طَلَبِ**) "**السَّكَاكِي**" لـ (**اسْتِعْمَالَ لَفْظِ الاسْتِعَارَةِ**)، أي لفظ الذي هو قولك: "الاستعارة"، (**المُتَعَارَفَةِ**) بين البيانيين، وهي [لفظة "الاستعارة" التي يسمون بها][2] الكلمة المتجاوز بها عن مكانها الأصلي لعلاقة المشابهة.

(**فِي اللَّفْظِ**): متعلق بالاستعمال، والمراد بالاستعمال الإطلاق، كأنه قال:"سِوى طلب إطلاق لفظ الاستعارة المتعارف على اللفظ".

(**المُسْتَعْمَلِ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ [ذَلِكَ**) اللفظ][3]: المتجاوز به عن مكانه الأصلي لعلاقة المشابهة، وقرينة مانعة عن إرادة مكانه الأصلي.

هذا، ولا يخفى **[(221/ظ)]** أن قوله: "سوى طلب...الخ"، يحتمل وجهين:

- أحدهما: - وهو الأقرب - أن يكون إضافة "الطلب" إلى "الاستعمال" إضافة إلى الفاعل، ويكون لفظ "ذلك" في آخر كلامه في شرح هذه الفريدة، مفعولا لـ"الطلب"، من إضافة المصدر لفاعله ونَصْبِ مفعوله محلا، فتكون الإشارة إلى توهم صورة وهمية. فقوله: "في اللفظ المستعمل"، متعلق بالمتعارف أو بالاستعمال ونائب "وضع"، مستتر فيه.

- والثاني: -وهو الأحسن وعليه قررت أنا العبارة فيما سبق-: أن تكون إضافة "الطلب" إلى "الاستعمال" من إضافة المصدر لمفعوله مع حذف فاعله، أي "سوى طلب "**السَّكَاكِي**" استعمال" كما رأيت في التقرير، فلفظة "ذلك" متعلقة بـ"الاستعمال" لا غيره، والإشارة بها إلى اللفظ وهي نائب فاعل "وضع".

هذا، (وقد أثبت "**الوَسْطَانِي**" أن يكون "**لِلسَّكَاكِي**" داع آخر إلى ذلك العدول سوى الداعي الذي ذكره "الشارح" وهو: الإشعار بكمال المشابهة بحيث يجعل من المشبه صورة مشابهة من غير خواص المشبه به)[4].

هذا، وقد علمت ما ذكره "الشارح" بيانا للتعسف، وما ذكره "**المَلَوِي**" و"**السَّعْدُ**": "بيانًا له من أنه يلزم على ما ذهب "**السَّكَاكِي**" كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل، ولا تمس ولا تدعو إليها حاجة"[5].

1- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بأسفل الصفحة.

4- المصدر السايق، ص: 111.

5- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 618. ومخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 20.

قال "**حَفِيدُهُ**": (قوله: "من كثرة الاعتبارات"، الظاهر أن ذلك باعتبار المراد)[1]. انتهى.

وقد يقال: بيان التعسف أنه لو كان الأمر كما زعم "**السَّكَاكِي**"، لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية، لا تخييلية، وهذا في غاية السقوط، لأنه يكفي في التسمية أدنى [مناسبة][2]، على أنهم يسمون حكم الوهمي تخييلا.

و"أدنى المناسبة" هنا إن كان الخيال والوهم قوة باطنية متعلقة بما لا يتحقق حسًا ولا عقلا، وإطلاق التخييل على التوهم ثابت، يقال: "خُيِّل إليه [أنه][3] كذا"، على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم، كما "**لِلسَّكَاكِي**" في "**المِفْتَاحِ**"[4].

قال صاحب "**الأَسَاسِ**": (افعل كذا على ما خُيلتَ، على ما أرتْك نفسك، وسهت وأهمت)[5].

(ذكر "**أَبُو عَلِيٍ**" في "**الشِفَاءِ**": أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكمًا غير عقلي، ولكن حكمًا تخييليًا، ويقولون[-أيضًا-][6] : إن للوهم قوة تخدمه، وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية، وتسمى عند استعمال الفعل إياها مفكرة، وعند استعمال الوهم متخيلة)[7].

هذا، وقد علمت أن تفسير "**السَّكَاكِي**" التخييلية بما ذكر مخالف لتفسير السلف لها، بجعل الشيء للشيء وإثباته له، كـ"جعل اليد للشمال"، في قول "**لَبِيدٍ**":

..... إِذَا أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشِّمَالِ زِمَامُهَا [8]

فإنه جعل "اليد" "للشمال"، وأثبتها للشمال مبالغة في تشبيهها بالقادر، فعلى تفسير "**السَّكَاكِي**" يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة "اليد"، ويكون إطلاق لفظ "اليد" على تلك الصورة المتوهمة استعارة تصريحية تخييلية، واستعمالا للفظ في غير ما وضع له، بل الاستعارة التصريحية التخييلية هي نفس لفظ اليد.

وعلى تفسير السلف الاستعارة هي إثبات اليد للشمال كما في المجاز العقلي، بل هو مجاز عقلي أعني ذلك الإثبات وسموه استعارة، ولفظ "اليد" حقيقة لغوية مستعملة في معناها الموضوع له، وكذلك في جعل "الأظفار" "للمنية"، ولذلك المذكور من كون لفظ "اليد" مثلا حقيقة، والاستعارة هي الإثبات.

1- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 111.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- ينظر: مفتاح العلوم، ص: 373.

5- أساس البلاغة، الزمخشري، (خيل)، ص: 267.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7- المطول على التلخيص، ص: 618.

8- وقد سبق تخريجه.

قال الشيخ "**عَبْدُ القاهِرِ**": (لا خلاف في أن "اليد" استعارة، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ "اليد" قد نقل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدًا)[1] . انتهى.

قلت: "أراد بـ"اليد" في قوله: "في أن اليد استعارة"، "اليد" من حيث إضافتها للشمال، كما يدل عليه قوله: "ثم إنك لا تستطيع...الخ"، وبـ"اليد" في قولنا: "إن لفظ اليد"، "اليد" لا من تلك الحيثية المذكورة، فاندفع توهم التدافع بين كلاميه لأن الحكم بأنه استعارة يفيد أنه مجاز لغوي، ونفي نقله من شيء إلى شيء يفيد أنه ليس مجازًا لغويًا، وفاعل "شبه" وفاعل "أراد" ضميران مستتران، عائدان إلى صاحب البيت" **لَبِيد**".

و أورد بعضهم: (إن معنى الاستعارة لا يتحقق في التخييلية إلا على تفسير "**السّكّاكِي**" لها دون السلف و"**الخَطِيبِ**"، لأن الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق، ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة، وإن خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيًا، ويكون مخالفًا لما أجمع عليه السلف، من أن الاستعارة التخييلية قسم من أقسام المجاز اللغوي)[2] انتهى.

وهوَ كلامٌ فاسدٌ [واهٍ][3]، لأنا نقول: ما ذكره ذلك البعض من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه إنما هو للاستعارة التي هي من أقسام المجاز اللغوي، وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية.

وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية في أنه استعير لـ "المنية" ما ليس لها وهو "الأظفار"، والنزاع في أن لفظ "الأظفار" مستعمل في معناه الحقيقي، ليكون حقيقة لغوية أو في غيره، وهو الصورة الوهمية الشبيه بالأظفار ليكون مجازًا لغويًا وقسما من الاستعارة التصريحية، كما هو مذهب "**السَّكّاكِي**".

وظاهرٌ أن هذا النزاع ليس لفظيًا، والقول بإجماع السلف على أن التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض، بل لا يبعد أن يدعى إجماعهم على خلافه، وقد علمت مرارًا من كلامي أنها عندهم نفس الإثبات، والإثبات قطعًا ليس مجازا لغويا، بل إسناديًا.

نعم يصح أن يقال:" "**السَّكّاكِي**" في هذا الفن البياني خصوصًا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره، حتى يعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكر السلف، كما أشار إليه "**السَّعْدُ**".

أورد عليه "**حَفِيدُهُ**" ما معناه – [مع زيادة من إيراد غيره][4]– (أن تغيير تفسير السلف وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة، [وبلا سند][5] وبدون فائدة معتد بها، مما لا يعتد به، ومما لا يستحسن، وفيه بحث، وهو

1– مختصر المعاني، ص: 249.

2– المطول على التلخيص، ص: 618–619.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

أن ما ذكره "**السَّكَاكِي**" لو تم يقتضي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الاستعارة بأسره مجازا لغويا، وناهيك بفائدة تقليل الأقسام)[1].

(لا يقال: يلزم من قول "**السَّكَاكِي**" الجمع بين الحقيقة والمجاز في نحو قولنا: "أظفار المنية والسبع نشبت بفلان"، فإن "أظفار المنية" مجاز عنده، و"أظفار السبع" حقيقة، لأنا نقول: "لعله يجيز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وعلى عدم التجويز نقدر لفظ "أظفار" آخر، أي: "وأظفار السبع"). كما مر عن "**الفَنْرِي**"، ردًا لما أورده "**الشَّاشِي** في "**شَرْحِ الإيضَاحِ**".

بل الظاهر أن ما ذكره "**الخَطِيبُ**" في بحث "التشبيه" من جعل المشبه به في نحو: "أنياب أغوال"، من الوهمي، إنما يصح على مذهب "**السَّكَاكِي**" في الاستعارة التخييلية حتى يكون الإثبات وهميًا. تأمل، كما "**لِلْغيَاثِ**"[2].

واعترض **[(222/و)]** "**الخَطِيبُ**" على "**السَّكَاكِي**" بأن ما ذكره "**السَكَاكِي**" في التخييلية يقتضي أن يكون ترشيح الاستعارة تخييلية، للزوم مثل ما ذكره "**السَّكَاكِي**" في التخييلية، من إثبات صورة وهمية في الترشيح.

قال "**السَّعْدُ**": (لأن في كل من الترشيح و التخييلية إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه، فكما أثبت "للمنية" التي هي المشبه ما يخص "السبع" الذي هو المشبه به من "الأظفار"، كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه، ما يخص المشبه به، الذي هو "الاشتراء" الحقيقي من الربح والتجارة، فكما اعتبرت هنالك صورة وهمية شبيهة بـ"الأظفار"، فليعتبر هنا أيضًا معنى وهمي شبيه بالتجارة و آخر[3] شبيه بالربح، يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين، إذ لا فرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له، كلفظ "المنية"، وفي الترشيح بغير لفظه، كلفظ "الاشتراء" المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه، مع أن لفظ "الاشتراء" ليس بموضوع له)[4].

وهذا معنى قوله في "**الإيضَاحِ**": (إن في كل واحد منهما إثبات لوازم المشبه به المختص به للمشبه، غير أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه)[5].

(فالمشبه في قوله: "إن التعبير عن المشبه" هو المعهود الذي أثبت له بعض لوازم المشبه به. وقد خفي هذا على بعضهم، فتوهم أن المراد بالمشبه هاهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة، واعترض [أي][6] هو، أي

1- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد، ص: 111.

2- ينظر: مخطوط حاشية الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 175.

3- ورد في الأصل: "ءاخر".

4- مختصر المعاني، ص: 248-249.

5- الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 236.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ذلك البعض بأن التعبير عنه أيضًا ليس بلفظه، بل بلفظ المشبه به أعني "الأظفار" التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها، وهو سهو.

ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلة، وعدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم، ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" في قوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[1]. أنه يجوز أن يكون "الحبل" استعارة للعهد، و"الاعتصام" استعارة للوثوق بالعهد، أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه، وحاصل اعتراض "المصنف"- يعني"**الخَطِيب**"- مطالبته أي: "**السَّكَاكِي**" بالفرق بين التخييلية والترشيح)[2] انتهى.

قوله: "ومما يدل على...الخ". لعل عطف "الاستعارة" على "المجاز" عطف تفسير، فلا يرد ما قيل: "إن الاستدلال بكلام "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" ضعيف، لأنه إنما يدل على أنه ليس استعارة، وجاز أن يكون مجازًا مرسلًا.

وقوله: "ويقتضي أن يكون الترشيح تخييلية"، بمعنى أنه لا يصح، إذ ليس من المجاز والاستعارة، كما يدل عليه قول "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**": إنه يجوز أن يكون "الحبل" استعارة لعهده و "الاعتصام" استعارة للوثوق بالعهد، وهو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه. لكن قد صرح "**السَّعْدُ**" في "**حَاشِيَّةِ الكَشَّافِ**": (بأن الترشيح قد يكون باقيًا على حقيقته تابعًا للاستعارة، لا يقصد به إلا تقويتها، وقد يكون مستعارًا من ملائم المستعار منه، لملائم المستعار له، كما في قوله:

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأْيَةٍ وَعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي [3]

وعلى هذا يؤول قول "صاحب **الكشاف**": "وهو ترشيح"، بأن المراد: أو هو ترشيح فقط.

وقوله: "بلفظه الموضوع له"، الأولى أن يقول: "بغير لفظ المشبه به"، و في الترشيح بلفظه لأن ذكر المشبه في المكنية قد يكون بلفظه الموضوع له، وقد يكون بلفظ غيره، كـ"الطعم المر" المعبر عنه بـ"اللباس" في قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ**﴾[4]. فإنهم ذكروا أن في الآية استعارتين في "لباس الجوع"، وقد تقدم تقريرهما عند كلام "المصنف"و"الشارح" على ذلك.

قوله: "وفي الترشيح بلفظه"، يعني ترشيح الاستعارة، فلا يرد ترشيح التشبيه في نحو: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع".

1- سورة آل عمران، الآية: 103.

2- المطول على التلخيص، ص: 619-620.

3- البيت من بحر"الطويل"، وهو للشاعر"الكميت بن زيد". ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروتط1، 2000م، ص: 236. "وابن دأية": الغراب،. سمي بذلك لأنه يقع على دأيه البعير فينقرها.

- أراد بالنسر الشيب.، شَبَّهَهُ به لبياضه، وشبَّه الشباب بابن دَأْيَةَ،. وهو الغراب الأسود، لأن شعر الشباب أسود.

4- سورة النحل، الآية: 112.

وأجاب "**السَّعْدُ**" عن اعتراض "**الخَطِيبِ**" على "**السَّكَاكِي**": (بأن الأمر الذي هو من خواص المشبه لما قرن في التخييلية بالمشبه، كـ"المنية" مثلا، جعلناه مجازًا عن [أمر][1] متوهم يمكن إثباته للمشبه، وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج إلى ذلك، لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنًا للوازمه وخواصه، حتى أن المشبه به في قولنا: "رأيت أسدًا يفترس أقرانه"، هو "الأسد"، الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج إلى توهم صورة، و اعتبار مجاز في "الافتراس")[2].(والمشبه به في: "رأيت بحرًا تتلاطم أمواجه"، "البحر" الموصوف بالتلاحم الحقيقي، بخلاف ما إذا قلنا: "رأيت شجاعًا يقترن أفراسه"، فإنا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع. وبخلاف "أظفار المنية"، فإنها مجاز عن الصورة المتوهمة، لتصح إضافتها إلى "المنية")[3]. فليتأمل، ففي الكلام دقة ما.

قلنا: جواب "**السَّعْدِ**" المذكور، وإن كان يدفع اعتراض "المصنف"، لكن يبقى اعتراض آخر وهو المطالبة بالفرق بين التخييلية و ترشيح الاستعارة بالكناية، فإن كلا منها مقارن بلفظ المشبه، إلا أن الذي جعل إثباته أو لفظه استعارة تخييلية أقوى اختصاصًا وتعلقًا بالمشبه به من الذي يسمى ترشيحًا، فيجوز أن يجعل الأول استعارة للأمر الوهمي بخلاف الثاني.

هذا إن كان الترشيح في صورة الاستعارة بالكناية للمكنية، كما صرح به "**السَّيِّدُ**" في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**" و"**حواشي الكَشَّافِ**"، وأما إن جعل للتخييلية فلا إشكال، لأنها استعارة مصرحة عند "**السَّكَاكِي**"، فيكون الترشيح مقارنًا بقول المشبه به.

قوله: "جعل...الخ"، بحث فيه بأنه يلزم على هذا أن لا يكون الترشيح خارجًا عن الاستعارة، زائدًا عليها.

وأجاب في "**المُطَوَّلِ**" بأنه: (فرق بين المقيد والمجموع، والمشبه به هو الموصوف، والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منها، وأيضًا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه)[4].

ورده "**السَّيِّدُ**" بأنه: (لا يجدي نفعًا، لأن المشبه به إذا كان هو المقيد بوصف، كان ذلك الوصف من تتمته، ولا يتم ذلك التشبيه إلا بملاحظته، فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية وقرينة للمبالغة المستفادة **[(222/ظ)]** من التشبيه، ولا منبئا على تناسيه، فلا يكون ترشيحًا أصلا، وأيضًا: إذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد، فلا بد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك، فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد)[5] انتهى.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- مختصر المعاني، ص: 249.

3- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 620.

4- المطول على التلخيص، ص: 620.

5- الحاشية على المطول، ص: 391-392.

وكأَنَ في قول "**السَّعْدِ**" في أول الجواب "حتى كأنه"، و في قوله: "ففي الكلام دقة ما"، أشار إلى ذلك، ولا يبعد أن يرد اعتبار "**الخَطِيبِ**" على "**السَّكَاكِي**" ومطالبته بالفرق بأن الفرق بين التخييلية والترشيح أن المرشِح لما أن جاء بعد تمام الاستعارة، وجب أن يكون على حقيقته لأن مبناه على تناسي التشبيه، وأما التخييلية فلا تتم الاستعارة المكنية إلا بها، لأن القرينة إنما هي إضافتها إلى المشبه، فأمكن أن يجعل مجازًا عن الصورة الوهمية.

من هذا يخرج الجواب عن الاعتراض بترشيح المكنية، فإن ترشيح المكنية إنما يكون بعد تمامها بقرينتها، ويجب حمل الترشيح على حقيقته لبنائه[1] على تناسي التشبيه.

فإذا قلت: "أظفار المنية المفترسة زيدا أهلكته"، الاستعارة قد تمت بذكر "الأظفار"، ثم تُنوسي التشبيه وجعلت "المنية" كأنها غير عين السبع، فذكر "الافتراس" المحقق ترشيحًا للاستعارة المكنية .كما "**للغيَّاثِ**"[2].

واعترض الفاضل "**الفَنْرِي**" في "**حَوَاشِي المُطَوَّلِ**" على جواب "**السَّعْدِ**" المذكور على اعتراض "**الخَطِيبِ**" على "**السَّكَاكِي**" بوجهين:

– الأول: أن قوله: "إن الأمر الذي هو من خواص المشبه...الخ"، مبني على أن لا ترشيح في الاستعارة بالكناية، وبعد تجوزه فيها كما هو الحق فالأمر مشكل، لأن الترشيح فيهما يقترن بلفظ المشبه نحو: "مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته"، اللهم إلا أن يقال: التخييلية تكسر صورة[3] الاستبعاد، فلا يحتاج إلى اختراع صورة وهمية أخرى. فتأمل.

قال هذا، وقد يرد الجواب المذكور بأن خاصة المشبه به في التخييلية وإن قرنت بالمشبه، لكن المراد بالمشبه المشبه به عند "**السّكَّاكِي**" فلا يثبت الاحتياج للتوهم، وفيه نظر.

لأن المراد بالمشبه وإن كان المشبه به لكن إدعاءً لا حقيقة والخاصة خاصة بالسبع الحقيقي، فثبت الاحتياج إليه على أن مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر، وفي الترشيح بلفظ ملائم بحسبه كاف له فيما ذهب إليه.

– الثاني: أن قوله: "المشبه به هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي"، وفيه بحث، وهو أن هذا التوجيه وإن صح في هذا المثال الذي أورده أعني: "رأيت أسدًا يقترن أقرانه"، لكن لا امتناع له في قوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[4]. للقطع بأن "اعتصموا" طلب شيء متعلق بالعهد، لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد، كما يشهد به الذوق السليم، وعلى هذا القياس نظائره.

1– ورد في الأصل: "لبناءه"، والصواب ما أثبتناه.

2– ينظر: مخطوط حاشية الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 201.

3– ورد في الأصل: "سورة"، والصواب ما أثبتناه.

4– سورة آل عمران، الآية: 103.

وقد رد الفاضل محشي الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة[1] التشبيه، فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيًا على تناسيه، كما هو شأن الترشيح، ويمكن أن يقال: مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة، لا أنه الموصوف من حيث أنه موصوف.

ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف لكون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة بالتشبيه ومبنيًا على تناسيه، ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظة، فإن تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليست كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج في إفادة المبالغة المطلوبة.

وقوله أيضًا: "ومعنى زيادته...الخ"، جواب تسليمي، حاصله أن الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية، ولو سلم عدم الفرق العام لأمكن تصحيح خروج الترشيح بأن المراد منه كان خروجه بالنظر إلى تمام أصل المقصود بدونه، وهو إدعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة، وإن لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة. فتأمل)[2]. انتهى كلام "**الفَنْرِي**".

تَنْبِـــيهٌ:

قال "**السَّيُوطِي**" في "**الإِتْقَانِ**": ("دون" تردُ ظرفًا نقيض "فوقَ"، فلا تتصرف على المشهور، وقيل: يتصرف بالوجهين: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾[3]. بالرّفع والنّصب، وتبدو اسما بمعنى "غير" نحو: ﴿**أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً**﴾[4]. أي: غيره.

وقال "**الزَّمَخْشَرِي**": معناه أدنى مكان من الشيء، وتستعمل للتفاوت في الحال، نحو: "زيد دون عمرو"، أي: في الشرف والعلم، واتسع فيه فاستعمل في تجاوز حد إلى حد، نحو: ﴿**أَوْلِيَّاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[5]، أي: لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين)[6] انتهى.

1- ورد في الأصل: "تتممة"، والصواب ما أثبتناه".

2- مخطوط: حاشية الفناري شمس الدين على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني، ص: 175.

3- سورة الجن، الآية: 11.

4- سورة يس، الآية: 23.

5- سورة النساء، الآية: 144.

6- الإتقان في علوم القرآن، ص: 346.

خَاتِمَـــــة:

(في وجه الشبه: وهو إما واحد، أو بمنزلة الواحد، لكونه مركبًا من متعدد:

– تركيبًا حقيقيًا: بأن يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، [كالإنسان في قولنا: "زيد كعمرو"، فإنها مركبة من الحيوانية و الناطقية][1].

– أو اعتباريا: بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور.

وكل من الواحد وما هو بمنزلته: حسي أو عقلي، وإما متعدد، حسي أو عقلي، أو البعض حسي والبعض عقلي. والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد: حسي أو عقلي، أو البعض حسي والبعض عقلي.

وذكر بعضهم أن المركب الذي بمنزلة الواحد قد يكون مختلفًا أيضًا، لكنه يصير عقليًا ضرورة أن المجموع المركب من المحسوس والمعقول لا يكون إلا معقولا، كتشبيه انتشار الشيب في الشعر بانتشار النار في سرعة الانبساط مع تعذر[2] تلافيه، فإن سرعة الانبساط محسوس بالبصر وتعذر التلافي معقول، فيكون المجموع عقليًا.

والمراد بالمتعدد: أن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وجه شبه، بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد، فإنه لم يقصد بالطرفين في كل من تلك الأمور، بل الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتئمة منها، والطرفان في وجه الشبه، **[(223/و)]** الذي بمنزلة الواحد المركب من الحسي والعقلي حسيان لا غير، وكذا وجه التشبيه سواءً كان بتمامه حسي أو بعضه، لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحس شيء فإن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما أو كل ما يؤخذ من العقل ويوجد فيه يجب أن يدرك بالعقل لا بالحس، لأن المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائم بجسم)[3]. كذا "**لِلسَّعْدِ**"، وفيه نظر، إذ الجسم لا يدرك بالحس حقيقة، كذا قيل. تأمله.

والعقلي من وجه التشبيه أعم من الحسي منه لجواز أن يدرك بالعقلي من الحسي لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا [والآخر][4] عقليا، إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوس شيئًا.

ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي، بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي ولا عكس.

وإن قيل: إن كل وجه تشبيه فهو مشترك لاشتراك الطرفين فيه، وكل مشترك فيه فهو كلي، لأن الجزئي يكون نفس تصوره مانعًا من وقوع الاشتراك فيه وكل وجه تشبيه فهو كلي، ولا شيء من الحسي بكلي، لأن

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– ورد في الأصل: "تعدر"، والصواب ما أثبتناه.

3– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 527–528. والمختصر على التلخيص، ج2، ص: 21–22.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك، وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة، فلا شيء من وجه التشبيه بحسي.

قلنا: المراد بكون وجه التشبيه حسيًا: أن جزئياته مدركة بالحس كـ: "الحمرة" في تشبيه الوجه بـ"الورد" فإن أفراد الحمرة وجزئياتها حاصلة في المواد مدركة بالبصر، وإن كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك إلا بالعقل.

[قال "**السَّعْدُ**"][1]: (وهذا لا يصلح جوابًا عما قال "**السَّكَّاكِي**" من التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون هو غير عقلي، لأن "المصنف" قد عدل عن التحقيق إلى التسامح)[2] انتهى.

ووجه الشبه إما واحد أو مركب أو متعدد، وكل من الأولين: إما حسي وإما عقلي، والآخر إما حسي أو عقلي أو مختلف، وذلك سبعة، وكل منهما طرفاه حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو بالعكس، وذلك ثمانية وعشرون، حاصلة من ضرب الأربعة الأخرى بالسبعة، لكن [وجوب][3] كون طرفي الحسي حسيين اسقط اثني عشر، فبقي ستة عشر كما في "**صَغِيرِ السَّعْدِ**"[4]، لأنه سقط بكون وجه الشبه واحدًا حسيًا، ثلاثة كون الطرفين عقليين، وكون المشبه به عقليًا والمشبه حسيًا، وعكسه، وبكونه مركبا حسيًا سقط ثلاثة أخرى، وبكون المتعدد حسيا سقطت ثلاثة أخرى، وبكونه مختلفًا ثلاثة أخرى.

وذكر في "**المُطَوَّلِ**": (أن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقِطُ تسعة ويبقى تسعة عشر، الواحد الحسي كـ"الحمرة" من المبصرات[5]، و"خفاء الصوت" من المسموعات، و"لذة المطعم" من المذوقات، و"طيب الرائحة" من المشمومات، و"لين اللمس" من الملموسات، وغيرها مما مر في الخاتمة التي قبل هذه، مع هذه الأمثلة.

ولكن في كون "الخفاء" من المسموعات، و"الطيب" من المشمومات، و"اللذة" من المذوقات تسامح، لأن المسموع الخفي لا الخفاء، والمشموم الرائحة لا طيبها، والمذوق الطعم لا لذته، فنخرج عن ذلك بجعل "الخفاء" بمعنى الخفي، أو ذي الخفاء أو بمعنى مقابل الجهر، ويجعل إضافة الطيب إلى الرائحة، من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي الرائحة الطيبة، وكذا الكلام في لذة الطعم.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- المطول على التلخيص، ص: 529.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4- ينظر: المختصر على التلخيص، ج2، ص: 22-23.

5- وقد ورد في الأصل: (لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسمًا، ويبقى ستة عشر، قالوا: حد الحسي: كالحمرة من المبصرات، والخفاء،. أي خفاء الصوت من المسموعات، وفيه تسامح، لأن الخفاء ليس بمسموع...الخ). المطول على التلخيص، ص: 529.

والواحد العقلي كالعزاء عن الفائدة، و"الجرأة" أي الشجاعة، و "الهداية" و "استطابة النفس" في تشبيه وجود الشيء العديم النفع فيما طرفاه عقليان، فإن الوجود والعدم من الأمور العقلية عري الوجود عن الفائدة أم لم يعر.

فبطل ما قيل: التشبيه إثبات معنى من معاني شيء أو حكم من أحكامه لآخر، كإثبات شجاعة الأسد لزيد، وحكم النور للعلم في أنه يفصل به بين الحق والباطل، كالفصل بالنور بين الأشياء.

وإذا قلت لرجل قليل نفع: "هو معدوم"، أي هو والعدم سواء، لم يثبت له شبه، بل يبقى وجوده فقط، كما إذا قلت: "ليس بشيء"، ومثل هذا لا يسمى تشبيها والأمر كذلك، لكنا نظرنا إلى ظاهر قولهم: "موجود كالمعدوم"، و "شيء كلا شيء"، أو وجود شبيه بالعدم، فإن أبيت ألا تعمل إلا هذا الظاهر فلا مضايقة فيه)[1].انتهى ما قيل.

- ومما طرفاه حسيان: تشبيه الشجاع بالأسد.
- ومما المشبه عقلي والمشبه به حسي: تشبيه العلم بالنور.
- ومن عكسه[2]: تشبيه العطر بخلق شخص كريم. كذلك مثلوا.

وفي بعضه تسامح، كالعراء عن الفائدة و استطابة النفس، وطيب الرائحة، ولذة المطعم، ولين الملموس، لأنها ليست مدلولات الألفاظ مفردة كـ: "الجرأة" و"الهداية"، إلا أن يقال كل واحد منها واحد بمعنى أنه ليس هيئة منتزعة من متعدد، بل المقصود لأنه قسم للمركب الذي كالواحد.

- ومما طرفاه عقليان: تشبيه العلم بالحياة[3]، في كونهما جهتي إدراك، وذلك أن المراد بالعلم "الملكة المقتدر بها عن إدراك الجزئيات ، كعلم النحو" و الحياة شرط للإدراك والسبب، ويشتركان في كونهما طريقين إلى الإدراك.

ويقرب من ذلك ما يقال: "إن المراد بالعلم هو العقل"، ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما، كما في أن وجه الشبه بين الجهل والموت عدمه، كان صوابًا أيضًا.

والمركب الحسي من وجه الشبه، لا ينقسم أيضًا باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما، لأن الحسي مطلقًا لا يكون طرفاه إلا حسيين، بل باعتبار آخر[4] هو أن طرفيه مفردان أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب.

قال في "**المُطَوَّلِ**": (فإن قلت: ما معنى الإفراد والتركيب هنا ؟ ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد ؟

1- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 529-530.

2- أي المشبه محسوس، والمشبه به معقول.

3- ورد في الأصل: "الحيواة"، والصواب ما أثبتناه.

4- ورد في الأصل: "ءاخر".

قلت: يجب أن يعلم أن ليس المراد بالمركب المشبه أو المشبه به أن يكونا حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة أن الطرفين في قولنا: "زيد كالأسد" مفردان لا مركبان، وكذا في وجه الشبه ضرورة أن وجه الشبه في نحو: "زيد كعمرو في الإنسانية"، واحد لا منزل منزلة الواحد، بل المراد بالتركيب أن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة أو عدة أوصاف لشيء فتنزع منها هيئة، **[(223/ظ)]** وتجعلها مشبهًا أو مشبها به أو وجه شبه، ولذا ترى "**صاحب المفتاح**" يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، على ما سيجيء إن شاء الله تعالى.

وحينئذ لا يخفى عليك أن وجه الشبه الواحد بهذا المعنى، أعني: بمعنى أن لا يكون معنى منتزعًا من عدة أشياء، لكن لكل منهما دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور، لأن تركب الطرفين بهذا المعنى أعني بمعنى أن يقصد إلى متعددين، فتنزع منهما هيئتين، ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما إنما يكون إذا كان وجه الشبه مركبًا)[1]. انتهى.

وبه اتضح عدم صحة كون طرفي الواحد مركبين، وأما عدم صحة كونهما مختلفين، فدلالة كلامه عليه غير واضحة، ولا يبعد أن يقال: إن طرفي الواحد لا يكونان مختلفين، فإنه إن كان أحد الطرفين هيئة منتزعة من متعدد. على ما عرفته من معنى التركيب هاهنا.

وقد عرفت أن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين، لم يمكن أن يكون واحدًا، فحكم الأول حكم الواحد المفرد، في عدم جواز كون طرفيها مركبين ولا مختلفين، وإن كان كل منها مركبًا فحكمها حكم الواحد المركب، وإن كانت مختلفة وجب أن يكون حكمها حكم الواحد المفرد، لأن من جملتها الواحد المفرد.

وقد عرفت أنه لا يصح أن يكون طرفاه مركبين، ولا مختلفين، بخلاف المركب، فإن يصح فيه أن يكون طرفاه مفردين، فوجب أن لا يكون طرفاه إلا مفردين.

وقوله: "أن تعمد إلى عدة أوصاف لشيء"، قوله: "ليس المراد بتركيب...الخ"، إشارة إلى ضعف ما يشعر به كلام "**السَّكَاكِي**"، من أن وجه الشبه يكون في حكم الواحد، لكونه إما حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، وإما أوصافا مقصودًا من مجموعها إلى هيئة واحدة.

وقد جرى عليه – أعني "**السَّعْدَ**" – في تفسير المركب المنزل منزلة الواحد، وقد وجه كلام "**المِفْتَاحِ**" بأن المراد أن غير الواحد إما حقيقة ملتئمة من كثير، بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها إلى بعض، وقصد إلى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة كواحد[2].

والحاصل أن ما هو في حكم الواحد: إما حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة، وإما أوصاف لهما قصد من مجموعها إلى هيئة واحدة: – الأول: كما في قولك:

1– المطول على التلخيص، ص: 530–531.

2– ينظر: المصدر نفسه، ص: 531.

كَـأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ..... .....[1]

والثاني: كما في قوله:

وقَــدْ لَاحَ فِي الصُّبْــحِ الثُّــرَيَّا... ..... [2]

والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مفردان، كقوله:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَا كَمَا ترى كَـعُنْقُودِ مُــلَاحِيَّةٍ حِينَ نَـوَّرَا [3]

فإن فيه هيئة حاصلة من تقارب الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى، وإن كانت كبارًا في الواقع، حال كونها على الكيفية المخصوصة، لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق، ولا بشديدة الافتراق منظمة إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض.

فقد نظر إلى عدة أشياء وقصد إلى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان، لأن المشبه هو "الثريا" والمشبه به هو "العنقود"، مقيدًا بكونه عنقود الملاحية، وفي حال إخراج النور والتقييد لا ينافي الإفراد، لأن المفرد قد يكون مقيدا ولا يقتضي التركيب، والمراد بالكيفية المخصوصة تقارب وتباعد في نسبة قريبة مما تحده في رأي العين بين تلك الأنجم، وبهذا فسر "**عَبْدُ القَاهِرِ**" المقدار المخصوص[4].

وقال "**صَاحِبُ المِفْتَاحِ**" بالجمع بينهما: (فالمراد بـ"المقدار المخصوص": مجموع مقدار "الثريا" و"العنقود"، أعني ما لها من الطول والعرض المخصوصين، ويحتمل أن يراد بـ"الكيفية" الشكل المخصوص، لأن الشكل كيفية، و"بالمقدار المخصوص" التقارب على ما ذكروا)[5]. "المُلَاحية" بضم الميم وتشديد اللام : (عنب أبيض في حبه طول وتجفيف، وتخفيف اللام أكثر)[6].

[بل قال "**ابْنُ قُتَيْبَةَ**"[7] في "**أَدَبِ الكَاتِبِ**": (لا أعلم تشديد اللام لغة، أم ضرورة.)][8].

1– البيت من بحر"الطويل"، وهو للشاعر"بشار بن برد". وتمامه:

كَأَنَّ مُثَارَ النَقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِـنَا وأَسْـيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

– ديوان بشار بن برد، جمعه وحققه: بدر الدين العلوي، دار الثقافة، بيروت، ص: 46.

2– بعض بيت، وسيأتي تخريجه.

3– البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر"قيس بن الأسلت". ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق: حسن محمد باجورة، دار التراث، القاهرة، ص: 73.

4– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 531–532.

5– المصدر السابق، ص: 532.

6– قال السعد: (المُلاحِي: بضم الميم عنب أبيض في حبه طول). المطول على التلخيص، ص: 531.

7– ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الفارسي، أديب وفقيه ومحدث ومؤرخ، ولد ببغداد العام: 213هـ. أخذ الحديث واللغة والنحو على يد علمائها. كان عالما باللغة العربية والشعر، عين قاضيا في مدينة دينور الفارسية، وكان فاضلا ثقة. من مؤلفاته: "تفسير غريب القرآن"، و"الشعر والشعراء"، و"أدب الكاتب". توفي العام: 276هـ. ينظر: بغية الوعاة: 63/2. شذرات الذهب: 318/3.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

و"نَورَ" تَفَتحَ نَوْرُهُ، بفتح النون أي زَهْرُه، و ما ذكرته من كون حبه فيه طول، ذكره "**السَّعْدُ**"، وقدح فيه بعض بأنه لا يلائم ما ذكر من الاستدارة، وأن قول "**القَامُوسِي**": (إنه عنب أبيض طويل)[1] هو الملائم، وهو وهم، لأن قول "**القَامُوسِي**" كقول "**السَّعْدِ**".

قيل: ولأنه إنما شبه بالعنقود المذكور في حال أخرج نوره لا بعد صيرورته عنبًا. فتأمل.

و"الكاف" في مثل قول الشاعر: "كما ترى" لمجرد التقييد لا التشبيه، والمراد أن اتصاف "الثريا" بمشابهة "العنقود" أمر جلي لا خفاء فيه، ولو كان قوله: "كما ترى" متأخرًا عن قوله: "كعنقود ملاحية"، لكان أظهر في إفادة هذا المعنى. كذا قيل.

وبحث فيه، بأن الظاهر أن قوله: "كعنقود ملاحية" بدل من قوله: "كما ترى" للإيضاح، فقد أفاد أولا أن "للثريا" في الصبح حالة غريبة على سبيل الإجمال، بقوله: "كما ترى"، ثم بينها بقوله: "كعنقود ملاحية"، ولو عكسه لم يبق لقوله: "كما ترى" هذه الفائدة، التي هي التفصيل بعد الإجمال، الذي له من الموقع في النفس ما له.

والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان، كقول "**بَشَّار**"[2]:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْـيَافُنَا لَيْـلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُه [3]

فإن فيه هيئة حاصلة من سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم، و"المُثار": الأثر [وميمه مضمومة، و إضافته لـ"النّقع" إضافة صفة لموصوف][4]، و"النّقعُ": الغبار، و"تهاوى" مضارع حذفت "تاؤه"[5] ، أو "تاء" ماضيه على خلاف مذكور في محله، لا ماضٍ تركت "تاء" التأنيث منه، لأن فاعله ظاهر مجازي التأنيث لإخلاله بلطائف تفهمها مما يأتي، إن شاء الله تعالى.

ووجه التشبيه مركب كما ترى، وكذلك طرفاه، فإنه قصد تشبيه النقع والسيوف بالليل المتهاوي كواكبه، لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب، فوجب الحكم بأن "أسيافنا" مما تعلق به معنى الإثارة ليلا، يقع في التشبيه تفرق ويتوهم العطف على المثار، ونصبه لا يوهمه لأن المعنى: "وكأن مثار السيوف"، فحذف المضاف وناب عنه المضاف إليه، لا "وكأن السيوف"، أو "الواو"، "واو" المعية فالمعنى واحد. و يدل على ذلك أن قوله: "تهاوى...الخ"، صفة لليل، فالكواكب ذكرت تبعًا لليل لا استقلالا، وإلا لقال: "ليل وكواكب"، فهو لم يقتصر على أن أراد لمعان السيوف في إثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل

1– القاموس المحيط،(ملح) ص: 242.

2– بشار بن برد: هو بشار بن برد العقيلي، بالولاء، أبو معاذ: أشعر المولدين على الإطلاق، وكان ضريرا. ولد سنة 95هـ، ونشأ في البصرة وقدم بغداد. أدرك الدولتين الأموية والعباسية. وشعره كثير متفرق. اتهم بالزندقة فمات ضربا بالسياط، ودفن بالبصرة سنة: 167هـ. ينظر: الوافي بالوفيات: 85/10، الأعلام: 52/2.

3– وقد سبق تخريجه. ديوان بشار بن برد، ص: 46.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– ورد في الأصل: "تاءه"، والصواب ما أثبتناه.

عبر عن هيئة **[(224/و)]** السيوف وقد سلت من أغمادها، وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب، وهذه الزيادات زادت التشبيه تفضيلا، لأنها لا تقع في النفس إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة، وذلك أن للسيوف حال احتدام[1] الحرب واختلاف الأيدي فيه للضرب اضطرابًا شديدًا وحركات سرعة.

ثم إن لتلك الحركات جهات مختلفة وأحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض، وأن السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضًا، ثم إن أشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله: "تهاوى"، فإن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها، وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل، ثم إنها بالتهاوي تستطيل أشكالها، فإما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة.

والمركب الحسي: الذي أحد طرفيه مفرد والطرف الآخر مركب، كتشبيه النبات المسمى "الشقيق" بأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد، من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة مخروطة، فالمشبه مفرد والمشبه مفرد وعكسه: "كتشبيه نهار مشمس شابه زهر بليل مقمر".

ومن بديع المركب الحسي: وجه الشبه الآتي في الهيئة تقع عليها الحركة بين الاستدارة والاستقامة وغيرهما، ويعتبر فيها التركيب، وهو على وجهين:

– الأول: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون، كقوله:

وَالشَّمْسُ كَالمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلِّ ..... [2]

فإن فيه هيئة حاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة، مع تموج الإشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة، حين يرى الشجاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له أن يظهر فيرجع إلى الانقباض، كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أحد الإنسان النظر إليها أحد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مودية لهذه الهيئة، وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشل.

– والوجه الثاني: أن تجرد الحركة عن غيرها من الأوصاف، ولا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفلِ، ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه وهو الحركة مفردًا لا مركبًا، فحركة الرحى والسهم والدولاب لا تركيب فيها لاتحادها، بخلاف حركة "المصحف" في قوله:

1– ورد في الأصل: "احتزام"، والصواب ما أثبتناه.

2– البيت من بحر "الرجز"، وتمامه:

وَالشَمْسُ كَالمَرْآةِ فِي كَفِ الأَشَلِ لَـما رَأَيْتُهَـا بـَدَتْ فَوْقَ الجَبَلْ

– البيت من أرجوزة لجبار بن ضرار ابن أخي الشماخ. ينظر: أسرار البلاغة، ص: 207. والإيضاح في علوم البلاغة، ص: 175.

وَكَـأَنَّ البَـرْقَ مَصْـــحَفُ قَـارٍ فَـــانْطِـبَاقًا مَـرَّةً وَانْفِـتَاحًا [1]

أي "قارئ"، فحذف الهمزة، أو قلبها ياء فحذف الياء، أي: فينطبق انطباقا مرة، وينفتح انفتاحًا مرة أخرى، فإن فيها تركيبًا، لأن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين، في كل حالة إلى جهة. [غير الأخرى، بل إلى جهتين بعضه إلى جانب وبعضه إلى جانب][2].

قال "**الشّيْخُ**": "كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك إلى جهة واحدة فمن شأنه أن يعز ويندر، وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك إليها أبعاض الجسم أشد، كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر". ومن لطيف ذلك قوله:

حُفَّتْ بِسَرْوٍ كَالقِيَّانِ تَلَـحَّفَتْ خُضْرَ الحَرِيرِ عَلَى قَوَامٍ مُعْتَدِلِ

فَـكَأَنَّهَا وَالـرِّيحُ جَاءَ يُمِـيلُهَا تَبْغِي التَّعَانُقَ ثُمَّ يَمْنَعُهَا الخَجَلُ [3]

وأولى في تقرير الوجهين عبارة "**أَسْرَارِ البَلَاغَةِ**" وهي هكذا: (اعلم أنه مما يزداد به التشبيه دقة وسحرًا، أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين:

-أحدهما: أن تقترن بغيرها من الأوصاف.

-والثاني: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها)[4].

ووجه الأوضحية أن ضمير "يجيء" فيها للتشبيه المطلق فلا يحتاج ضم قولنا: "ويعتبر فيه تركيب"، والعبارة السابقة تحتاج إليه لأن ضمير "يجيء" عائد لوجه الشبه، بل قد أتيا بالظاهر مكانه والهيئة وحدها لا تكفي في التركيب.

هذا، وقد يقع التركيب في هيئة السكون كقوله في صفة كلب لأنه يجلس على إليتيه ويرفع ركبتيه،. وهو الإقعاء:

يُقعِي جُلُوسَ البَدَوِيِّ المُصْطَلِي بِـأَرْبَعٍ مَجْـدُولَةٍ لم تُجـدِلِ [5]

وإنما يفعل "البدوي" المصطلي كذلك ليصل حر النار إلى بطنه، لأن الغالب في البدوي العراء.

في البيت هيئة حاصلة من موقع كل عضو من الكلب في إقعائه[6]، فإن لكل عضو في الإقعاء موضع خاص، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواضع، وكذلك صورة "البدوي" في الجلوس عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض.

1- البيت من بحر "المديد"، وهو للشاعر "ابن المعتز" في: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 176. والمطول على التلخيص، ص: 534. وليس في ديوانه.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- البيتان من بحر "الكامل"، وهما للشاعر"ابن المعتز"، أو "الأخطل الأهوازي"، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 176.

4- أسرار البلاغة في علم البيان، ص: 134.

5- البيت من بحر "الرجز"، وهو للشاعر أبي الطيب المتنبي. ديوان أبي الطيب المتنبي، ص: 131.

6- ورد في الأصل: " في إقعاءه"، والصواب ما أثبتناه.

والمركب العقلي من وجه الشبه: كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه، في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا**﴾[1]...الخ. فإنه أمر عقلي منتزع من أمور، لأنه روعي من "الحمار" فعل مخصوص وهو الحمل، وأن يكون المحمول شيئًا مخصوصًا هو "الأسفار"، التي هي أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل بما فيها، وكذا في جانب المشبه، وكل من الطرفين مركب معبر عنه بمفرد هو لفظ "المثل" في الموضعين.

ولو قيل: "الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كالحمار يحمل أسفارًا"، كانا مركبين.

ولو قيل: "مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كالحمار يحمل أسفارًا"، كان المشبه مفردًا، والمشبه به مركب.

ولو قيل: "الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارًا"، كان المشبه مركبًا، والمشبه به مفردًا.

أو معنى "لم يحملوها"، "لم يعملوا بما فيها"، فذكر "العمل" بلفظ "الحمل" على المشاكلة، أو لأنهم لَما لم يعملوا بما فيها، جعل حملهم كلا حمل، لعدم عملهم، ولا يرد على قولي، وكذا في جانب المشبه أنهم عالمون بما فيها، فكيف يعتبر فيهم الجهل بما فيها ؟

لأنا نقول: المراد بـ"جهل الحمار" عدم انتفاعه، تعبيرًا بالملزوم عن اللازم، لأن "الجهل" يستلزم عدم الانتفاع، وقد ينتزع من متعدد، فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد، فكما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله:

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ فَـلَّمَا رَأَوهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ [2]

فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله:"كما أبرقت قومًا عطاشًا غمامة" خطأ، لوجوب انتزاعه من جميع البيت، فإن المراد تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات قبلُ **[(224/ظ)]** بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها، باعتبار أن يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مُؤْيِسٍ[3]، لأن البيت مثل في أن يظهر للمضطر إلى الشيء الشديد الحاجة إليه إمارة وجوده، ثم يفوته و يبقى بحسرة وزيادة ترح.

وإن قلت: هذا يقتضي أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا: "زيد يصفو ويكدر"، تشبيها واحدًا، لأن الاقتصار على أحد الجزأين يبطل الغرض من الكلام، لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين صفتين وأن إحداهما لا تدوم.

قلت: الفرق أن الغرض في البيت أن يثبت ابتداءً مطمعًا متصلا بانتهاء مُؤيِسٍ، وكون الشيء ابتداء لآخر، أم زائد على الجمع بينهما. وليس في قولنا: "يصفو ويكدر"، أكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد إلى امتزاج أحدهما بالأخرى، لأنك لو قلت: "يصفو"، ولم تتعرض إلى "الكدر"، وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته.

1– سورة الجمعة، الآية: 05.

2– البيت من بحر"الطويل"، وهو بلا نسبة في: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 179. والمطول على التلخيص، ص: 536.

3– من اليأس.

ونظير البيت قولك: "يكدر ثم يصفو"، لإفادة "ثم" الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر، ولا يخفى أن قولنا: "يصفو" استعارة بالكناية، والتشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكر، من عدم وجوب الترتيب، وفي أنه إذا حذف بعضها لا يتغير الباقي في إفادة ما يفيده قبل الحذف.

فإذا قلت: "زيد كالأسد والبحر والسيف"، لم يجب أن يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص، بل لو قدم التشبيه بالبحر أو بالسيف جاز، ولو أسقط واحد لم يتغير الباقي في إفادة المعنى، لأن المقصود التشبيه بكل منها على حدة.

والمتعدد الحسي ك: الطعم واللون والرائحة، في تشبيه فاكهة بأخرى.

والمتعدد العقلي: كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد، في تشبيه طائر بالغراب.

والمتعدد الذي بعضه حسي وبعضه عقلي: كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن، أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه إنسان بالشمس.

قال "**السَّعْدُ**": (ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الأمور المذكورة، ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها، وقد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد، لاشتراك الضدين في التضاد، لكون كل مضادًا لآخر، ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح، أي إتيان بما فيه ملاحة). كذا "**لِلسَّعْدِ**"[1] [و"**الخَطِيبُ**"][2].

وتلخيصه أنه قد يجعل أحد الضدين مشتركا بين الموصوفين، بتنزيله منزلة الضد الآخر مثلا، بجعل "الجرأة" مشتركة بين الأسد والجبان، بسبب تنزيل "الجبن" الذي هو وصف للجبان منزلة الجرأة التي هي وصف للأسد، والمسموع لهذا التنزيل اشتراكهما بين التضاد، فمعنى قوله: "من نفس التضاد"، أن التضاد سبب الانتزاع، إذ لولا التضاد لم يسع التنزيل.

ويرد عليهما أن التنزيل منزلة التناسب سابق على الانتزاع، فكيف تأخر عنه؟ كما يدل عليه قولهما: "ثم ينزل "، ويجاب بأن المراد بقولهما: "ينتزع"، يراد انتزاعه، أو أن "ثم" لتفصيل المجمل، لكن كون "ثم" لتفصيله غير شائع شيوع استعمال "الفاء" له، أو ينزل منزلة التضاد بواسطة تهكم، يقال للجبان: "ما أشبهه بالأسد"، وللبخيل: "هو حاتم"، إن قصد السخرية والاستهزاء، وإن قصد الظرافة والملاحة فتمليح.

وذكر في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**": (أن التهكم يكون بملاحظة المشبه بخلاف التمليح، وقد يقصد التهكم والتمليح معًا، وإن قلت: ظاهر قولهم: "لاشتراك الضدين...الخ" يوهم أن وجه الشبه بين الجبان و الأسد هو التضاد باعتبار وصفي "الجبن" و"الجرأة"، وكذا بين "البخيل" و"حاتم"، وحينئذ لا تمليح ولا تهكم، لأنا إذا

1- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 66. المطول على التلخيص، ص: 537.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

قلنا: "الجبان مثل الشجاع في التضاد"، لا يكون هذا من الملاحة والتهكم أصلا، فلا حاجة إلى قولهما ثم ينزل ولا معنى له.

قلت: لا يخفى أنا إذا قلنا للجبان: "هو الأسد، وللبخيل: "هو حاتم"، وأردنا التصريح بوجه الشبه لم يمكن أن نقول في التضاد بل نقول: "هو أسد في الجرأة وحاتم في الجود"، ومعلوم أن الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود، وهو الجبن والبخل، لكن نزلناهما منزلة الجرأة والجود بواسطة تمليح أو تهكم لاشتراكهما في الضدية، كما في الأكاذيب المضحكة.

فوجه الشبه في قولك للجبان: "أسد" الجرأة، وفي قولك للبخيل: "حاتم" الجود، لكن باعتبار التمليح والتهكم، فبطل ما سبق إلى بعض الأوهام أن وجه الشبه التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين)[1].

قال في "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**": "هذا الوهم يضمحلّ بقوله: "ثم ينزل منزلة التناسب"، فإن فيه تحقيق وجه الشبه، وأما ذكر اشتراك الضدين في التضاد، فتوطِئَةٌ لذلك وتمهيد، ودلالة على أن أخذ وجه الشّبه من التضاد ليس بمستنكر، بل له وجه مناسبة ونوع ملاءمة")[2]. والله أعلم، ولله الحمد.

1– شرح مفتاح العلوم، السعد التفتازاني. ولم أقف عليه.

2– المصدر نفسه.

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ

[مُخْتَارُ المُصَنِّفِ فِي قَرِينَةِ المَكْنِيَّةِ][1]

من الفرائد الخمس من العقد الثالث في المختار في قرينة المكنية.

(**المُخْتَارُ فِي قَرِينَةِ المَكْنِيَّةِ**):...الخ، أخذ هذه الفريدة من كلام "**السَّيِّدِ**"، حيث قال: (الضابط في قرينة الاستعارة[2] بالكناية أن يقال: إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي، وكان إثباته له استعارة تخييلية، كـ"مخالب المنية" و"أظفارها"، وإن كان له تابع يشبه الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع، على طريق الترشيح، فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية)[3].

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (ولقد أحسن حيث عدل في الموضعين عن التابع إلى الرادف، للتحاشي عن التكرار الغير المستحق في المقام)[4]. وكون "المصنف" أخذ ما ذكره في هذه الفريدة من كلام "**السّيِّد**" أولى من كونه أخذه من كلام "**الكَشَّافِ**"، لأن كلام "**السَّيِّدِ**" صريح في ذلك، ولأنه لا يرد عليه ما أورده "الشارح. تأمل.

(**أَنَّهُ**): أي الشأن، (**إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشَبَّهِ المَذْكُورِ**): [في عبارة المستعير، كـ"المنية" في قولك: "أنشبت المنية أظفارها"، أو المراد المذكور المعهود][5] في المكنيات المثبت له لازم المشبه له (**خَارِجَ**): **[(225/و)]** أي لازم، وفي بعض النسخ:"إذا لم يكن للمشبه[المذكور][6] تابع يشبه"، (**رَادِفِ**): أي لازم (**المُشَبَّهِ بِهِ**): وفسر "الشارح" "رادف المشبه به"، فقال: (**أَيْ تَابِعُهُ**): أي تابع المشبه به وهو لازمه.

فتعبير المصنف أولا "بخارج" أو "تابع"، وثانيًا "برادف" تفنن وفرار من التكرار اللفظي، على أني أظن أن نسخة "خارج" فاسدة، لأنه لا معنى صحيح مقول لتسمية الرادف خارجًا، وذلك كقولك: "أنشبت المنية أظفارها"، فإن "المنية" التي هي المشبه ليس لها لازم يشبه لازم "السبع، الذي هو المشبه به وهو "الأظفار"، كقوله تعالى: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[7]، فإن "العهد" له راد أي لازم يشبه لازم "الحبل"، وشاع استعماله له فيه، كما مر ذلك كله.

(**كَانَ**): أي هو، أي رادف المشبه به، أي كان لفظ رادف المشبه به، [أو كان دال رادف المشبه به][8].

(**بَاقِيًا عَلَى مَعْنَاهُ الحَقِيقِي**): فحذف المضاف، وهو قولك: "لفظ" أو "دال".

1- ينظر: شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 90.

2- ورد في الأصل تكرار لكلمة "الاستعارة"، ولعله سهو من المؤلف.

3- الحاشية على المطول، ص: 378.

4- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 33 (ظ).

5- العبارة ألحقت أسفل الصفحة.

6- العبارة ألحقت أعلى الصفحة.

7- سورة البقرة، الآية: 27.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

قال "**الصّبَّانُ**": (أو يرتكب الاستخدام)[1]، قلت: بيانه أنه أطلق الرادف أولا، إذا قال: "يشبه رادف المشبه به" وأراد به معناه وهو مثلا "الأظفار الناشبة الخادشة"، وأعاد عليه الضمير الذي استتر في "كان" على معنى آخر[2]، وهو اللفظ الدال على صورة "الأظفار" ونفسها، وكذا في ضمير "باقيًا" المستتر، وضمير معناه من حيث أنهما عائدان عليه على المعنى الآخر المذكور، ويدل على أنه لا بد في الكلام على ارتكاب تقدير مضاف أو استخدام أن الحقيقة كالمجاز من أوصاف اللفظ، وأراد بـ"التابع" في قوله: "إذا لم يكن للمشبه تابع"، التابع الحقيقي دون الوهمي، لأن التابع الوهمي غير ملتفت إليه على مختار "المصنف" كالصورة المتوهمة للمنية المشبهة بالأظفار.

وبحث "**الحَفِيدُ**" في قوله: "كان باقيًا على معناه الحقيقي"، بأنه: (لا يلزم من عدم المشابهة عدم علاقة أخرى، فبقاؤه حينئذ على حقيقته ممنوع)[3]، أي لا يلزم من عدم التابع المشابه عدم التابع المحتوى على علاقة أخرى، فبقاؤه على حقيقته غير لازم. وكذا لغير "**الحَفِيدِ**".

وقد فهم بعضهم من عبارة "**الكَشَّافِ**"، في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالمَسْكَنَةُ**﴾[4]، أن قرينة المكنية مجاز مرسل وتبعية، وعبارة "**الكَشَّافِ**" هكذا: (جعلت "الذلة" محيطة بهم مشتملة عليهم، فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه، أو ألصقت بهم حتى لزمتهم ضربة لازب، كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه، فاليهود صاغرون أذلاء أهل مسكنة ومدفعة، إما على الحقيقة، وإما لتصاغرهم وتفاقرهم خيفة أن تضاعف عليهم الجزية)[5]. انتهت.

ويجاب عن البحث المذكور بأن المتبادر من كلامه أنه تارة يوجد للمشبه تابع يشبه تابع المشبه به، وتارة لا يوجد أصلا بمحط القسمة وجوده وعدم وجوده، لا كونه يشبه أو لا يشبه، وبأن البقاء غير لازم عند "المصنف" والكلام في الاختيار عنده لا اللزوم، مع أنه إنما يتوجه ذلك البحث إذا جعل النفي منصبًا على القيد الذي هو المشابهة من قوله: "تابع يشبه"، أما إذا جعل منصبًا على المقيد الذي هو قوله: "تابع"، فلا. تأمل.

(**وَقَدْ عَرَفْتَ**): أيها المخاطب، الذي هو أهل المعرفة، (**مَنْشَأَهُ**) بفتح الميم وسكون النون وفتح الشين بعده همزة فوق صورة ألف: اسم مكان، أي قد عرفت الموضع الذي نشأ منه، أي: منشأ ما ذكره "المصنف"، أي

1– من قول الصبان: (قوله: "كأن"، أي لفظه، ففي العبارة حذف مضاف، أو يرتكب الاستخدام، وقوله: "باقيًا على معناه الحقيقي" بحث فيه المحشي وغيره، بأنه لا يلزم من عدم التابع المشابه عدم التابع المحتوى على علاقة أخرى، فبقاؤه على حقيقته غير لازم). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 111.

2– ورد في الأصل: "ءاخر".

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

4– سورة البقرة، الآية: 61.

5– تفسير الكشاف، ص: 79.

عرفته من شرح الفريدة الثانية من هذا العقد الثالث، حيث ذكر كلام "**الكَشَّافِ**"، فكلام "المصنف" منشؤه كلام "**الكَشَّافِ**" المذكور.

وتقدم أن كونه منشأه كلام "**السّيِّدِ**"، أولى من كون منشئهِ كلام "**الكَشَّافِ**"، لصراحة كلام "**السَّيِّدِ**" في ذلك دون كلام "**الكَشَّافِ**"، ولأنه إذا جعل منشأه كلام "**السَّيِدِ**" لا يرد عليه ما أورده "الشارح"، اللهم إلا إن كان كلام "الكشاف" منْشأٌ لكلام "**السّيّدِ**"، ويجوز ضم الميم وسكون النون وكسر الشين بعده الهمزة: اسم فاعل "أنْشَأَ"، وكلام "**الكَشَّافِ**" منشأ لكلام "المصنف" عند "الشارح"، كما عرفته – أيها المخاطب– من قوله: "قال "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**": "شاع استعمال "النقض" في إبطال العهد، إلى أن قال: ومن هنا نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة)[1]. انتهى.

(**وَفِيهِ**): أي وفيما ذكره "المصنف" أخذًا من كلام "**الكَشَّافِ**" من البقاء عن الحقيقة إذا لم يكن للمشبه تابع يشبه ذلك التابع الذي للمشبه به، [أو في كون كلام "الكشاف" منشأ لكلام "المصنف"][2]

(**بَحْثٌ**): قال "**الحَفِيدُ**" في بيان ذلك البحث والسند: (جواز حمل عبارة "صاحب الكشاف" على أنه يكون باقيًا على حقيقته إذا لم يشع استعمال تابع المشبه به في تابع المشبه، فإنه الذي دل عليه سوق عبارة "صاحب الكشاف"، وإذا لم يتحقق الشيوع المذكور ولم توجد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، فيكون باقيًا على حقيقته. تأمل)[3]. انتهى.

قال "**الدُّلَجِي**": (حاصل البحث أن كلام "صاحب الكشاف" منشأ لكلام "المصنف"، ومنبع له فلا تحسن مخالفته، وأنت إذا قابلت بين كلامهما ترى كلام "صاحب الكشاف" أعم من كلام "المصنف"، لأنه يقتضي بقاء رداف المشبه به على معناه الحقيقي فيما إذا لم يكن للمشبه رادف يشبهه أو كان ولم يشع استعماله فيه.

وكلام "المصنف" خاص بالأول، ويقتضي أن ما كان ولم يشع استعمال رادف المشبه به فيه لا يكون باقيًا على حقيقته، وإنما تحسن المخالفة المذكورة لو كان هناك داع لها وباعث إليها، ولا داعي، بل الداعي إلى اتباع "صاحب الكشاف" موجود، لأن الاستعارة في الرادف لا بد لها من قرينة مانعة، وتلك القرينة المانعة هي الإشاعة كما مر، ولم يتعرض "الشارح" لهذا لظهوره)[4] انتهى.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (قوله: "وفيه بحث"، أي في كون ذلك منشأ له بحث، وليس المراد أن في ذات المنشأ بحثا، وحاصله أن في المنشأ من حيث أنه منشأ بحثا، وحاصل البحث أن المفهوم من "**الكَشَّافِ**" أنه إن لم يشع استعمال رادف **[(225/ظ)]** المشبه به في رادف المشبه كان باق على معناه، وإن شاع ذلك كان

1– من كلام العصام في الفريدة الثانية من العقد الثالث. ينظر: شرح العصام على السمرقندية، ص: 87.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

4– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 82.

مستعار له، وهو وإن لم يتعرض في البحث لهذا الشق، لكنه ملحوظ في نظم كلامه، إذ كلام "**الكشاف**" منشيء لجميع ما في الفريدة. ولا يخفى ما في حاصل البحث إذ يرد على الشق الأول من الترديد المذكور أنه يفهم منه جواز إرادة المعنى الحقيقي والمجازي معا، فإن حاصله أنه لم يشع استعمال رادف المشبه به، فرادف المشبه سواء كان مع عدم الشيوع مستعملا فيه أم لا كان رادف المشبه به باق على معناه الحقيقي.

ولا يخفى أن استعماله فيه على ما هو ظاهر كلام "**الكَشَّافِ**" ليس إلا بطريق المجاز، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وبطلانه ظاهر على الشق الثاني، بأن الحكم فيه يكون لغوًا إذا الكلام في الاستعمال مبني على المشابهة بين المترادفين، ولا يخفى أن ذلك الاستعمال لا يكون إلا بطريق الاستعارة. فافهم)[1] انتهى.

قال "**الصَّبَانُ**": (أقول: كما يبحث فيما ذكره "المصنف" من البقاء على الحقيقة إذا لم يكن للمشبه ذلك التابع لجواز أن يكون ذلك البقاء فيما إذا لم يمتنع، يبحث فيما ذكره من الاستعارة إذا كان المشبه ذلك التابع، لجواز أن تكون تلك الاستعارة فيما إذا شاع، فكان الأولى "للشارح" تأخير البحث إلى تمام الشقين، وإجراؤه فيهما. و المراد بالشقين في كلامه ومثله: قول "المصنف": "إذا لم يكن للمشبه...الخ"، وقوله: "وإن كان له تابع...الخ".

قال: وحاصله، أي البحث أن كلام "صاحب الكشاف" منشأ لكلام "المصنف"، والمستفاد من كلام "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" أعم من كلام "المصنف" بالنسبة إلى البقاء، وأعم منه بالنسبة إلى شق عدم البقاء، لأن كلام "صاحب الكشاف" يقتضي بقاء رادف المشبه به على معناه الحقيقي فيما إذا لم يكن للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به.

وكلام "المصنف" في شق البقاء خاص بالأول ويقتضي عدم البقاء فيما إذا شاع، وفي شق عدم البقاء عام فيه، وفيما إذا كان ولم يشع، وحين كان كلام "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" منشأ لكلام "المصنف"، فعدوله عما يفيده كلام صاحب "**الكَشَّافِ**" غير لائق.

ومما أورد على "المصنف" وأيد به صاحب "**الكَشَّافِ**" ما في "**يَسِ**"، أن الاستعارة في الرادف لابد لها من قرينة مانعة وليست إلا الإشاعة، فإذا كان ولم يشع لم توجد القرينة المانعة، فكيف تصح الاستعارة؟ قال: ولم يعترض "الشارح" على "المصنف" بهذا لظهوره" انتهى.

أقول: في ترتيب عدم القرينة المانع على عدم الشيوع نظر، إذا لا مانع من وجودها، مع أن وجوب منع القرينة إذا تعيين كونه قرينة المجاز)[2] انتهى.

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 33 (ظ) 34 (ظ).

2- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 112.

(**لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ**): ذلك البقاء (**فِيمَا [إِذَا][1] لَمْ يَشَعْ**): "ما" نكرة موصوفة بجملة "لم يشع...الخ"، أو [معرفة][2] موصولة بها، و"إذا" زائدة لا شرط لها ولا جواب، ورابط الصلة بالموصول محذوف، أي فيه أشار إلى ذلك صاحب "**الصَّبَّانُ**" في "**حَاشِيَةِ الأَشْمُونِي**"، في مثل عبارة "الشارح" هذه.

قلت: مبني على جواز زيادة الاسم، والقول بزيادة "إذا" غريب، والذي يظهر لي في مثل هذه العبارة أن المعبر بها أجاز كف "في" عن عمل الجر بـ"ما"، فـ "في" للظرفية، و"ما" كافة لها عن طلب مجرور زائدة، و"إذا" ظرف على أصلها، فيسلم من القول بزيادة "إذا"، فجملة "لم يشع...الخ" حينئذ شرط لها، أو جاز خروج "إذا" عن الظرفية، فتكون مجرورة المحل بـ"في"، و"ما" زائدة.

وقد أجاز بل أوجب "**أَبُو الفَتْحِ**"[3] في: ﴿**حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا**﴾[4]، أن "إذا" جر بـ"حتى"، والحمل على ذلك مع ما فيه أولى من إدعاء زيادة "إذا".

(**اسْتِعْمَالُ لَفْظِ مُرَادِفِ**[5] **المُشَبَّهِ بِهِ فِي**) رادف (**المُشبَّهِ، لَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ**): للمشبه رادف مشابه لرادف المشبه به أصلا.

(**فَإِنَّهُ**): أي: لأنه أي الشيوع المذكور، وهو (**الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ سَوْقُ عِبَارَةِ**): صاحب (**الكَشَّافِ**): في "**الكَشَّافِ**"، (**حَيْثُ قَالَ**): صاحب الكشاف في الكشاف (**شَاعَ**): أي ذاع و فشا، (**اسْتِعْمَالُ النَّقْضِ فِي إِبْطَالِ العَهْدِ**): إلى آخر[6] ما مر، وقد مر كلامه تامًا بلفظه في شرحي هذا.

(**وَوَجْهُ مَا ذَكَرَهُ**): المصنف من أنه إذا لم يكن للمشبه [المذكور][7] تابع يشبه رادف المشبه به كان باق على معناه الحقيقي، وأرجع بعضهم الضمير المستتر في "ذكر" لـ"صاحب الكشاف".

وحاصله أن لكلام "صاحب الكشاف" وجها،. و هو (**أَنَّ الأَوْلَى رِعَايَةُ اسْمِ الِاسْتِعَارَةِ**): أي رعاية اسم هو قولك: الاستعارة.

(**إِذَا لَمْ يَمْنَعْهُ**): أي ذلك الاسم أو ذلك الأولى، أو ذلك المذكور من رعاية اسم الاستعارة، (**جَانِبُ المَعْنَى**): أي إذا لم يمنع مانع وهو عدم الإشاعة، بل الشيوع.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- ابن جني: هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة اللغة العربية، ولد بالموصل. وكان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، وله شعر. من تصانيفه: "الخصائص"، و"شرح ديوان المتنبي". توفي ببغداد، سنة 392هـ. ينظر: بغية الوعاة: 132/2، الأعلام: 204/4.

4- سورة فصلت، الآية: 20.

5- في النسخة المعتمدة في التحقيق: (استعمال رادف المشبه به في رادف المشبه). شرح العصام على السمرقندية، ص: 90.

6- وردت في الأصل: "ءاخر".

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وفي إرجاع الضمير المذكور لـ"**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" نظر أشار إليه "**الحَفِيدُ**"، لأن وجه ما ذكره "صاحب **الكَشَّافِ**"، على ما بحثه "الشارح" تحقيق وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وهو شيوع استعمال "النقض" في إبطال العهد، وليس وجه ما ذكره رعاية اسم الاستعارة على ما بحثه "الشارح"[1].

فملحظ "المصنف" مخالف لملحظ صاحب "**الكَشَّافِ**"، لأن ملحظ المصنف "رعاية اسم الاستعارة"، وملحظ "صاحب الكشاف" "وجود القرينة المانعة"، فصاحب الكشاف أناط الأمر بوجود القرينة المانعة وعدم وجودها، والمصنف أناطه بوجود تابع للمشبه، فيستعار له لفظ تابع المشبه به، وعدم وجود تابع للمشبه، فيبقى تابع المشبه به على حقيقته، ويكون المجاز في الإثبات، فالضمير لـ"المصنف"، لا لـ"صاحب الكشافِ".

وقد صرح بلفظة "المصنف" في بعض النسخ، كما صرح بذلك "**الصَّبَانُ**"، إذ قال: (قوله: "ووجه ما ذكره"، أي "المصنف"،كما صرح به في بعض النسخ. وحاصله أن كلام "الكشاف" منشأ له في الجملة، وأن عدوله عنه له وجه، وهو أن الأولى رعاية اسم الاستعارة، إذا لم يمنعها جانب المعنى بأن كان للمعنى تحقيق في الحسي أو العقلي، بخلاف ما إذا منع تلك الرعاية جانب المعنى، بأن يحتاج إلى تكلف **[(226/و)]** اختراعه وتوهمه في صورة ما إذا كان للمشبه رادف، ولم يشع استعمال لفظ رادف المشبه به فيه، فالأولى فيه رعاية اسم الاستعارة، بجعل ذلك اللفظ مستعملا في رادف المشبه،كما صنع "المصنف)[2] انتهى.

وقد علمت أن جانب المعنى هو عدم وجود التابع بناءً[3] على رجوع الضمير "للمصنف"، وهو الحق.

قال "**الدُّلَجِي**" بعد تحقيق النظر الذي أشار إليه "**الحَفِيدُ**" وتوابعه ما نصه: (والأولى من هذا كله أن يحمل كلام "المصنف" على ما فهمه "الشارح" من عبارة "صاحب الكشاف" بأن يقال في قوله: "تابع يشبه...الخ"، أي: يشبهه بسبب الشيوع، وفي قوله: "لم يكن للمشبه تابع...الخ"، يعني أن عدم الشبه بسبب عدم الشيوع، فالشيوع سبب الشبه، أو أنه أطلق المسبب، أي: السبب، وأراد المسبب أي: الشيوع، فيرجع إلى الأمر إلى إناطة الكلام بالشيوع وعدمه، والقرينة على ذلك أنه نقل الفريدة الثانية عن "صاحب الكشاف"، ويبعد أن "المصنف" رأى كلامه ولم يفهمه على وجهه. غاية الأمر أن الاختصار في العبارة قد يجر إلى ضيق الإشارة، فلا تكن من أهل الجسارة، فربما أعقبتك المرارة)[4] انتهى.

وهو حسن، إلا أن في قوله: "الأولى من هذا" الإتيان بـ"من" التفضيلية بعد اسم التفضيل المقرون بـ"ال"، وهو ممنوع. فيجاب بزيادة "ال"، أو تقدير اسم تفضيل مجردًا من "ال" متعلق به "من"، وانظر المسألة، فإني قد بسطتها في **كُتُبِي النَّحْوِيَّةِ**.

1- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

2- المصدر نفسه، ص: 112.

3- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

4- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 83.

(**وَيُعَارِضُ**): أي ويعارض ما قاله "المصنف" (**مَا سَبَقَ**) من (**أَن**): فـ"من" البيانية مقدرة، أو "أن" وما بعدها في التأويل بدل من "ما"، أو بيان لها.

(**جَعَلَ الجَمِيعَ**): من أفراد قرينة الاستعارة بالكناية، (**عَلَى نَحْوٍ**): أي: جهة أو نمط (**وَاحِدٍ**): وهو المجاز العقلي، والمثال (- **إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ**): أي في الجعل.

(**كُلْفَةٌ- أَوْلَى**): وأقرب إلى الضبط من جعله على نحوين اثنين كأكثر، لأن شيئا واحد أخصر من شيئين وأقرب إلى الفهم، (واحترز بقوله: "إذا لم يكن فيه كلفة" عن مذهب "**السَّكَاكِي**"، فإنه وإن كان الجميع عنده على نحو واحد، لكن فيه كلفة كما لا يخفى. قاله "**الوَسْطَانِي**")[1].

وهو مبني على ما أسْلفه "الشارح" من أن "**السَّكَاكِي**" يوجب كون القرينة استعارة تخييلية، وتقدم ما فيه.

ويشكل عندي إدعاء "الشارح" سبق ما ذكره من أن جعْلَ الجميعِ على نحو واحد، إذا لم يكن فيه كلفة أولى، لأنه لم يسبق فيما تصفحت، فالأولى أن يقول: "ويعارضه أن جعل...الخ"، بإسقاط قوله: "ما سبق"، وجعل "أن" وما بعدها فاعلا في التأويل لـ"يعارض".

ثم رأيت "**الدُّلَجِي**" بنى على إسقاطه، (نعم يجاب على عدم الإسقاط بأنه وإن لم يتقدم صراحة، لكن تقدم وسبق ضمنًا وقوة)[2].

[قال "**الحَفِيدُ**": (قوله: "ما سبق"،: أي الذي سبق ذكره في آخر الفريدة الثانية، وهو قول "الشارح": "لا يخفى أن جعل القرينة مطلقًا التخييل إلى الضبط أقرب")[3]][4].

وبحث "**الوَسْطَانِي**" في المعارضة التي ذكرها "الشارح"، بأن ما عارض به، جاز فيما إذا شاع ذلك الاستعمال.

(**مَعَ أَنَّ خُلُوصَ القَرِينَةِ عَنِ الضُّعْفِ**): الذي هو أنه لما كان لفظ رادف المشبه به مستعملا في غير ما وضع له، وهو ملائم المشبه كان تجريدًا معنًى، كما مر (**مُطْلَقًا**): أي في جميع الصور، [أي: المواد، وهو قيد للخلوص، كما "**لِلْحَفِيدِ**" و"**الطَّبْلَاوِي**"[5]][6].

(**يَدْعُو إِلَيْهِ**): أي إلى كون الجميع على نمط واحد، وهو المجاز العقلي كما مر، إذا لم يكن فيه كلفة.

1- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 112.

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 83.

3- حاشية الصبان على شرح العصام، ص: 125.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 113،125.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

ونقول لما كانت معارضة الرعاية بما ذكره لا ترجح عدمها، بل إنما تبطل أولويتها أو بما يرجح عدمها، وهو قوله: "مع أن...الخ"، ولكن لو قال: وإن خلوص القرينة عن الضعف يدعوا إليه بالعطف على قوله: "أن جَعْل...الخ"، بأن هذا أيضًا مما سبق لكان كافيًا وأولى.

(وعارض "**الوَسْطَانِي**" الخلوص المذكور بالمبالغة المذكورة بالاستعارة الناشئة من استعارة لفظ رادف المشبه به، لرادف المشبه، كما مر)[1].

ويجوز لك في تقرير قوله: "خلوص القرينة عن الضعف"، أن تقول: أي خلوص القرينة عن ضعفها بسبب كونها قرينة باعتبار اللفظ فقط.

واحترز بقوله: "مطلقًا"، أي في جميع المواد عن مختار "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" و"المصنف"، فإنها أي القرينة على مختارهما ليست صالحة في جميع المواد، بل في بعضها.

وفسر "**الشِّيرَانْسِي**" (النحو الواحد بالتخييل)[2]، وقد علمت أن "الشارح" زاد قوله: "-إذا لم يكن فيه كلفة-"، لإخراج مذهب "**السَّكَاكِي**"، لئلا يرد عليه، لأن مذهب "**السَّكَاكِي**" القرينة فيه على نمط واحد، وهو أن رادف المشبه به مستعمل في صورة وهمية في جميع صور الاستعارة بالكناية، فدفعه بأنه وإن كان على نحو واحد إلا أن فيه كلفة.

ويجوز أن يكون زاده على وجه الإطناب لأنه بيان للواقع، لا لأن كون الشيء على نمط واحد لا كلفة فيه، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك وهو يشبه التعليل، فكأنه قال: "لأنه لا كلفة فيه، فهو أولى من غيره")[3].

هذا، وقد تبع "**الطَّبْلَاوِي**" "**الحَفِيدَ**" – على عادته – في تفسير قول "الشارح" فيما سبق، بقوله: (ولا يخفى أن جعل القرينة مطلقًا التخييل أقرب إلى الضبط"، قال: "ولا يخفى أن ما ذهب إليه صاحب الرسالة يعني "المصنف" صاحب هذه الرسالة التي شرحها "**عِصَامُ الدِّينِ**"، وهو الظاهر من كلام "**الكَشَّافِ**"، كما حرره "**السَّيِّدُ**" وعبارته - يعني "**السَّيِد**"-: الضابط في قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال: إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيًا على معناه الحقيقي، وكان إثباته له استعارة تخييلية كـ: مخالب المنية وأظفارها، وإن كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارًا لذلك التابع على طريقة التصريح، فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية، كالنقض والافتراس والاغتراف)[4]. انتهى كلام "**الطَّبْلَاوِي**".

(**وَكَانَ إِثْبَاتُهُ**): أي إثبات رادف المشبه به.

1- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 113.

2- من قول العصام: (ووجه ما ذكره أن الأولى رعاية اسم الاستعارة إذا لم يمنعه جانب المعنى، ويعارضه ما سبق : أن جعل الجميع على نحو واحد- إذا لم يكن فيه كلفة- أولى. مع أن خلوص القرينة عن الضعف مطلقًا يدعو إليه). شرح العصام على السمرقندية، ص: 90.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 34 (و).

4- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: ناصر الطبلاوي، سبط الطبلاوي (1014هـ)، الورقة: 52.

(**لَهُ**): أي للمشبه (**اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً**): ويكون التجاوز في الإثبات، فتسمية الإثبات استعارة تجوز، والحقيقة أنه مجاز عقلي كما مر.

(**لَا تَوَهُّم**): بفتح التاء والواو وضم الهاء، وهو معطوف بـ"لا" على "إثبات" من قوله: "وكان إثباته" مضاف لقوله: (**صُورَة [(226/ظ)] شَبِيهَة إِيَاهُ**)، أي شبيهة برادف المشبه به، (**لَهُ**): أي للمشبه، وفي العبارة مسامحة بحذف مضاف، أي "لا توهم إثبات صورة شبيهة إياه له"، والمعنى: "لا لفظ رادف المشبه به المستعمل في صورة وهمية مثبتة للمشبه، ولو عبر به لكان أولى لظهوره، وإضافة "توهم" لـ"صورة" من إضافة الصفة للموصوف، أي "لا إثبات صورة متوهمة"، أو "لا لفظ صورة متوهمة "كما تعلمه مما مر.

ولذلك قال "**الحَفِيدُ**": (والمعنى أن التخييل ليس هو لفظ رادف المشبه المستعمل في صورة وهمية [شبيهة][1] برادف المشبه به)[2]، أي: لأن الذي يذهب "**السَّكَاكِي**" إلى أنه استعارة تخييلية هو هذا اللفظ، لا ذلك التوهم.

(وفي نصب المضمر الذي هو "إيا" على الصحيح من قوله: "إياه" بـ "شبيهة" على أنه مفعول به توقف، لأن لفظ "شبيهة" لا يتعدى بنفسه، لا يقال: "زيد شبيهُ أسدٍ"، بل بواسطة "الباء" نحو: "زيد شبيه بأسد"، وجعل ذلك الضمير مفعولا به للتوهم له متعلقًا بـ"شبيهة" باطل لفظًا ومعنى، أما لفظًا: فلأن لفظ "شبيه" لا يتعدى بـ"اللام" بل بـ"الباء"، وأما معنى: فلأن في جعله مفعولا زيادة على مذهب "**السَّكَاكِي**"، لأنه لا يلتزم دعواهم أن تكون الصورة متحدة برادف المشبه به). قاله "**الحَفِيدُ**"[3].

وصرح الشيخ "**يَسِ**": (بأن الضمير منصوب بـ"شبيهة" على التوسع، وأن التوقف فيه –يعني توقف "**الحَفِيد**" – من تحجير الواسع).

قلت: يحتمل أن يريد بـ"التوسع" النصب على طريق نزع الخافض، بناءً على جوازه سعة، وعليه اختصر "**الدُّلَجِي**" الأصل "شبيهة به"، فحذفت "الباء" فانتصب محل الضمير، وانفصل الضمير لحذف عامله، أعني "الباء"، وأما "شبيهة" فعامل ثان غير مستقل، إنما يتم بملاحظة "الباء"، وهذا الاحتمال هو المتبادر من لفظة "التوسع"[4]، ويحتمل أن يريد به تضمين "شبيهة" معنى "مُشْبِهَة"،[بسكون الشين][5]، فيتعدى بنفسه للمفعول به الصريح، كـ:"ضربت زيدًا".

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

3– ينظر: المصدر نفسه، ص: 125.

4– ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 83–84.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

هذا، ولا يخفى أن توقف "**الحَفِيدِ**" إنما هو في نصب "إياه" بـ"شبيهة"، على المفعولية الصريحة، [بدون تضمين][1]، لا في نصبه [به][2] على نزع الخافض، ولا في نصبه به على التضمين، لبعده توقفه في جواز الوجهين، فما يظهر من كلام"**يس**" من كونه توقف في النصب على التوسع لا يصح مع هذا.

فكلام "**الحَفِيدِ**" تضييق مع وجود السعة، لأنه إذا كان الوجهان المذكوران جائزين فما يلجيه إلى تخريج كلام "الشارح" على محتاج للتوقف، وهو نصب الضمير على المفعولية الصريحة بـ"شبيهة" بدون تضمين.

وقد يقال مراد الشيخ "**يس**" بالتوقف في "التوقف" مجرد نصبه بـ"شبيهة"، والأمر سهل، لا في نصبه به على التوسع، لأنه لا تصريح ولا إشارة في نص "**الحَفِيدِ**" إلى التوسع، ونص كلامه هكذا: (و في نصب شبيهة على المضمر توقف، إذ لا يقال: "هذا شبيه أسد"، بل "بأسد")[3].

وأما قول "**الحَفِيدِ**" كون له متعلقا بـ"شبيهة" مخالف لفظًا من حيث كون [لفظ][4] "الشبيهة" لا يتعدى بـ"اللام"، فغير متعين، لجواز كون "اللام" للتقوية لا للتعدية، وفي تعليق "لام" التقوية [تردد ذكرناه][5] في "**حَاشِيَّةِ القَطْرِ وَشَرْحِهِ**".

وليست "لام" التقوية مختصة بالدخول على المفعول به الصريح، بل كثيرًا ما تدخل على ما هو مفعول به معنى نحو: "أعجبني ضرب لزيد"، أي: "ضرب زيد"، لكن يحتمل أن تكون في المثال زائدة بين المتضائفين وهما:"ضرب"و"زيد"، إن قيل بقياس ذلك، ويحتمل دخولها على المفعول به الصريح بناءً على جواز عمل المصدر المنون في المفعول به الصريح، أي: ضربٌ زيدًا.

وأما قوله: "له"، فمتعلق بـ"التوهم" على ما صرح به "**يَسِ**"، أو بالمضاف المحذوف وهو لفظة "الإثبات" المقدرة بين "توهم" و"صورة". كما "**لِلدُّلَجِي**"[6].

(**عَلَى مَا هَوّ مَذْهَبُ "السَّكَاكِي**"): متعلق بمحذوف نعت لـ"توهم"، أو حال منه لإضافته، ويجوز كونه متعلق بمحذوف تقديره مثلا: وإنما قلت ذلك أو نفينا التوهم المذكور بناءً[7] على ما هو مذهب "**السَّكَاكِي**"، فـ"على" متعلق بـ"بناءً"، على معنى ذلك يحتاج إلى القول به، والنفي لأجل مذهب "**السَّكَاكِي**" الثابت فيه ذلك التوهم، و لولا مذهبه لما قلنا: "لا توهم...الخ"، أو لما نفينا التوهم المذكورَ.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 84.

7- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

وقوله: (**لِأَنَهُ**)، أي مذهب "**السّكَاكِي**"، (**تَعَسُّفٌ**): أي خروج عن سلوكه الطريق وانفراد عن كل رفيق، وذلك في السلوك لا يليق، متعلق بـ"قلنا" أو بـ"نفينا"، أو بـ"لا" العاطفة، لأنها [متضمنة][1] بمعنى: انتفى، بناءً على جواز التعلق بحرف المعنى المعطي معنى الفعل.

(**كَمَخَالِبِ المَنِيَّةِ، أَيْ**): وذلك المذكور من بقاء رادف المشبه به على معناه الحقيقي، حيث لم يكن للمشبه المذكور تابعا يشبهه. (**كَبَقَاءِ**) لفظ (**مَخَالِبِ**) المضاف لـ (**المَنِيَّةِ**): في مثل: "مخالب المنية نشبت بفلان".

(**عَلَى مَعْنَاهِ الحَقِيقِي**): الذي هو الصائدة المهلكة المقررة للسبع، الذي هو المشبه به اللازمة له تلك المخالب التي ليس للمنية لازم يشبهها، الواقع التجوز في إثباتها للمنية.

وقد علمت من تقريري أن قول "المصنف": "كمخالب" متعلقة بمحذوف وجوبًا خبر لمبتدأ محذوف جوازًا تقدير ذلك المبتدأ مع ما يتعلق به معناه هكذا "وذلك المذكور من بقاء...الخ"، ما مر، أو "وذلك البقاء المذكور" أو "وذلك الإثبات المذكور"، أو "ذلك المذكور بين إثبات رادف المشبه به للمشبه على الاستعارة التخييلية بالمغاير (**كَإِثْبَاتِ المَخَالِبِ**): التي هي رادف المشبه به الذي هو "السبع" (**لِلْمَنِيَّةِ**) التي هي المشبه، وذلك مراد الشارح.

ويحتمل أن يكون مراده أن قول "المصنف":"كمخالب" متعلق بمحذوف وجوبًا صفة لمفعول مطلق محذوف جوازا، إما لقوله:"باقيًا"، وإما لقوله: "إثباته" على حذف **[(227/و)]** مضاف فيها، أي [كان][2] باقيًا، بقاءً كائنا كبقاءِ مخالب"، أو"كان إثباته له استعارة تخييلية إثباتًا كائنًا كإثبات المخالب"، وإن جعلت الكاف اسمًا كانت هي نعت للمفعول المطلق المحذوف، أو الخبر للمبتدأ المحذوف.

وقال "**الشِّيرَانْسِي**": (قوله: "أي كبقاء مخالب المنية"، لا حاجة إلى ارتكاب حذف المضاف، فإنه مثال لرادف المشبه به، الباقي على معناه بسبب عدم تحقق رادف للمشبه يشبه هذا الرادف)[3].

وإذا علمت بجواز الوجهين بل الوجوه، (**فَرَدُّهُ**): بفتح الراء مصدر "رد" مضافا لمفعوله، وهو مبتدأ، و"الهاء" راجعة للمثال، الذي هو قول المصنف:"كمخالب المنية".

(**عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ**): مما سبق من كونه خبرًا لمحذوف، أو نعت لمفعول مطلق محذوف، على حذف المضاف مثالا للبقاء، أو للإثبات.

(**إِلَى مَا**) متعلق بـ"الرد"، (**هُوَّ**) أي المثال (**لَهُ**): أي ثابت له أو مناسب له، وقوله: (**إِلَيْكَ**) متعلق بمحذوف وجوبًا خبر المبتدأ الذي هو "الرد" المضاف لـ"الهاء"، أي ثابت أو كائن إليك، أو جوازا أي: منتهٍ، أو مفوض إليك.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- العبارة ألحقت أعلى الصفحة.

3- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 34 (و).

وقول "**الدُّلَجِي**: (وفي هذا التقدير نظر، لأن تفويض الرد إلى المخاطب واحد، يفيد بظاهره أن هناك زيادة على ما قرره أولا، مع أنه ليس كذلك)[1]، غلط من وجهين:

– أحدهما: أنه لا يفيد الزيادة، بل يفيد أن له أن يجري على واحد من التقديرين المذكورين، فالتفويض فيهما، لا في الزيادة عليهما.

– الثاني: أنه ولو سلمنا أنه يفيد الزيادة، لكن لا مانع منها، لجواز الوجه الذي ذكره "**الشِّيرَانْسِي**"، أي الباقي على معناه الحقيقي، كـ"مخالب المنية"، والوجه الآخر أي المثبت للمشبه على الاستعارة التخييلية، كـ"مخالب المنية".

وإذا ثبت لك أمر الرد وانتهى إليك، وفوض إليك، (**فَعَلَيْكَ**): بالتأمل ليتيسر لك الرد، أو فعليك بالرد، فـ"رده" على تقدير حذف "البقاء"، إلى قوله: "كان باقيا"، باعتباره البقاء فيه، وعلى تقدير حذف "إثبات" إلى قوله: "وكان إثباته له باعتبار الإثبات".

وإلى الباقي على ما ذكره "**الشِّيرَانْسِي**" من جواز كون الأصل الباقي كـ: "مخالب المنية"، وإلى المثبت على ما مر من جواز كون الأصل المثبت للمشبه على الاستعارة التخييلية، كـ"مخالب"، إلى غير ذلك من الأوجه السابقة.

والمراد بالرد إلى كل منها: جعله مثالا له، هذا مقصود "الشارح" من الكلام وعليك السلام، إن كنت من أهل الأفهام. و"عليك": اسم فعل حذف مفعوله كما رأيت، أي: الزم التأمل، أو الرد.

(**وَالسَّلَامُ**) المعهود هنا في مقام الخطاب المعظم بقرينة التنكير، فالتعريف بـ"ال" للإشارة إلى سلام، من قولهم: "سلام عليك"، فلا يرد ما أورده بعض من أن الأولى التنكير، بل يجوز كون "ال" للجنس أو للاستغراق.

(**عَلَيْكَ**): إن رددت كل تقدير إلى ما هو له، وفهمت الإشارة، لأنك إذا فهمت ذلك صرت تستحق السلام من العلماء الأعلام هداة الأنام ومصابيح الظلام، بخلاف ما إذا كنت غير فاهم، فلا تستحق السلام من حيث ما نحن فيه من الفهم والنباهة، ولو استحققته من حيثية أخرى، بل إن لم تفهم ذلك فأنت من غير جنسنا، فإياك وتعاطي حسننا، فإنه لا يفيد معك شيء، ولا ينفعك التطويل، ولو قرأت عليك التوراة و الإنجيل.

وقول "المصنف": (**وَإِنْ كَانَ لَهُ**) أي للمشبه (**تَابِعٌ**): حقيقي، لا وهمي اختراعي، لأن هذا مذهب "**السكاكي**"، والمصنف قد حكم عليه بأنه تعسف، وتقدم تقريره مبسوطًا.

(**يشبه ذلك الرادفَ**): أي اللازم (**المذكورَ**) هو رادف المشبه به، مقابل لقوله فيما سبق: إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به، (**كان**) اللفظ الدال على ذلك الرادف الذي هو رادف المشبه به، ففي الكلام حذف مضاف، أو استخدام على ما مر.

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 84.

(**مُسْتَعَار لِذَلِكَ التَّابِعِ**): الذي هو تابع المشبه، أي رادفه الشبيه برادف المشبه به. (**عَلَى طَرِيقِ التَّصْرِيحِ**): أي طريق هو التصريح، فالإضافة بيانية، أي يكون اللفظ استعارة تصريحية نحو: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[1]، فالمشبه به "الحبل" ورادفه "النقض"، والمشبه "العهد" وتابعه "الإبطال"، فقد استعير "النقض" لـ"الإبطال" استعارة مصرحة.

وذكر "**الحَفِيدُ**" أن في كلام "المصنف" إشكالا، إذ قال: "قوله: "كان مستعارًا لذلك التابع على طريق التصريح"، (فيه أنه لا يكفي ذلك، بل لا بد مع ذلك من وجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة، ولذلك اعتبر "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" مع ذلك، الشيوع مع ما فهمه "الشارح"[2])[3]. فيه تأمل.

وإلى ما ذكره "المصنف" مع بعض زيادة أشار العلامة المحقق "**الطَّبْلَاوِي**" بقوله:

وَاخْتِيرَ فِي قَرِينَةِ المَـكْنِيَّةْ إِذَا انْتَـفَى التَّابِعُ بِالكُلِّيَّةْ
أَيْ تَابِعٌ يُشْـبِهُ مَا قَدْ رَدِفَا لِمَا بِهِ شُـبِّهَ أَنْ يَتَّصِفَا
فَإِنَّهُ بَـاقٍ عَلَى الحَقِيقَهْ وَفِيهِ بَحْثٌ لَا نَرَى تَحْقِيقَهْ
وَكَانَ فِي الإِثْبَاتِ تَخْيِيلِيَّةْ مِثَالُهُ مَخَـالِبُ المَنِـيَّهْ
وَأَنْ يَجِـيءَ فَذَاكَ مُسْتَعَارُ لِذَلِكَ التَّـابِعِ وَالمَـدَارُ
هُنَا فِي طَرِيقَـةِ التَّصْرِيحِ .....[4]

وإذا عرفت ما ذكره "المصنف" في الفرائد الأربع، (**فَالِاحْتِمَالَاتُ**): التي ذهب إليها علماء البيان، وكان الظاهر أن يقول: "فالمذاهب"، أو "فالأقوال"، بدل قوله: "فالاحتمالات". والتعبير بـ"المذاهب" أولى من التعبير بـ"الأقوال"، لذكر "المصنف" لفظ "ذهب" في الفريدة الأولى، دون أن يذكر لفظ: "قال" في فريدة من الأربعة في مقام حكاية المذهب، بأن يقال: "وقال فلان"، بل الأمران سواء التعبير بالمذاهب، والتعبير بالأقوال.

وإنما عدل عنهما إلى الاحتمالات توطئة لقوله: "و لك أن تزيد أقسام الاحتمالات"، أو لأن ما ذكر في الفرائد الأربعة ولو كان مذاهبًا وأقوالا، لكنه محتمل في الجملة، ولولا احتمال كل منهما لما وسعهم الاختلاف، حيث اختلفوا، وجزم كل بمذهبه.

(**عِنْدَهُ**): أي عند "المصنف"، وأما عند غيره فالاحتمالات ثلاثة: مذهب السلف و"**الخَطِيبُ**"، ومذهب "**الزَّمَخْشَرِي**" على ما يأتي، ومذهب "**السَّكَاكِي**".(**أَرْبَعَةٌ**): أثبت "التاء"، لأن مفرد المعدود مذكر:

1- سورة البقرة، الآية: 27.

2- وفي الأصل: "مع ما فهمه الشيخ".

3- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 126.

4- منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 02.

- وهو الاحتمال الأول: (**كَوْنُ الجَمِيعِ**): أي جميع أفراد التخييلية، وإن شئت فقل: "جميع أفراد قرينة المكنية"، وهو مذهب السلف و"**الخَطِيبِ**"، فإن رادف المشبه به حقيقة عندهم في جميع مواد قرينة المكنية، وذكر هذا في الفريدة الأولى.**[(227/ظ)]**.

- (**و**) الثاني: (**الِانْقِسَامُ**) أي انقسام أفراد التخييلية، وإن شئت فقل: "انقسام أفراد قرينة المكنية" (**إِلَى الاسْتِعَارَةِ المُصَرَّحَةِ**): أي المصرح بها، فاستعمل الحذف والإيصال السابق تبيينها غير مرة. (**وَالتَّحْقِيقَيَّةِ**): وهو مذهب "صاحب الكشاف"، وذكره في الفريدة الثانية، و"الانقسام": مصدر "انقسم"، مطاوع "قسم"، كـ"ضرب".

- (**وَ**) الثالث (**كَوْنُ الجَمِيعِ**): جميع أفراد التخييلية، أو قل جميع أفراد قرينة المكنية، (**اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً**)، وهو مذهب"**السَّكَاكِي**"، وذكره في الفريدة الثالثة.

- (**و**) الرابع (**الِانْقِسَامُ**): أي انقسام أفراد التخييلية، وإذا شئت فقل: "انقسام أفراد قرينة المكنية".

(**إِلَى التَّحْقِيقِيَّةِ التَّخْيِيلِيَّةِ**) وهو مختار "المصنف"، وذكره في الفريدة الرابعة، هذه التي نحن في شرحها، وقد علم ذلك كله مما مر، وذلك ما ذكره "**الحَفِيدُ**" و"**الطَبْلَاوِي**" و"**الدُّلَجِي**"[1].

وذكر "**الشِّيرَانْسِي**" أن الثاني – الذي هو الانقسام إلى المصرحة والحقيقة– إشارة إلى مختار "المصنف"، والرابع –الذي هو الانقسام إلى التحقيقية والتخييلية– إشارة إلى ما ذهب إليه صاحب "**الكشاف**"، بالنظر إلى ما هو المتبادر من كلامه، قال: (لكن الظاهر أن الثاني والرابع بحسب الذات واحد، والفرق ليس إلا بحسب العنوان، إذ التحقيقية التي قال بها صَاحِبُ "**الكَشَافِ**" مصرحة، والظاهر أن التخييلية عنده ما هو عند السلف، وتخييلية السلف حقيقة، فلم يبق فرق بحسب الذات)[2] انتهى.

واختاره "**الصَّبَّانُ**"، قال: (قوله:"كون الجميع حقيقة"، أي: جميع أفراد قرينة المكنية، وهذا مذهب السلف و"**الخَطِيبِ**"، والثاني مذهب "المصنف"، والثالث مذهب "**السَّكَاكِي**" على ما ذكره "الشارح"، وإذا كان مبحوثا فيه بما مر، والرابع مذهب "**صَاحِبِ الكَشَافِ**" على ما فهمه محقق "**التِّفْتَازَانِي**".

والاختلاف بين الثاني والرابع ليس إلا في العبارة، (...)[3] فإنه عبر في الثاني بالحقيقة المصرحة، أو الحقيقية على اختلاف النسخ، نظرًا لقول "المصنف": "كان باقيًا على معناه الحقيقي". وقوله: "كان مستعارًا لذلك التابع على طريق التصريح"، وفي الواقع[4] نظرًا لقول المحقق "**التَّفْتَازَانِي**": "قد استفدنا من كلام "صاحب

1– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 126. و مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 84.

2– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 34 (ظ).

3– وفي الأصل زيادة: (الاختلاف بين الثاني والرابع ليس إلا في العبارة، ومدار الانقسام). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

4– وفي الأصل: (عن طريق التصريح، وفي الرابع بالتحقيقية والتخييلية، نظرًا لقول المحقق).

الكشاف" أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية، بل قد تكون تحقيقية"، ومدار الانقسام في الثاني، على تحقق رادف المشبه وعدم شيوعه، وحَمْلُنَا الثاني على مذهب المصنف، والرابعَ على مذهب "**صَاحِبُ الكَشَافِ**" تبعنا فيه "**الشِّيرَانْسِي**"، وهو أنسب من العكس الذي درج عليه "المحشي"- أي "**الحَفِيدُ**"- وغيره، كما فهم من توجيه التعبير في الثاني بالمصرحة والحقيقة، وفي الرابع بالتحقيقية والتخييلية، نعم على ما ذكره المحشي يكون ذكر الاحتمالات هنا موافقًا لترتيب تفصيلها في الفرائد السابقة. تأمل)[1] انتهى.

واعترض بعضهم على قول "الشارح": "والانقسام إلى التحقيقية والتخييلية"، بأن الظاهر أن يقول: "إلى الاستعارة التصريحية والحقيقة"، ليوافق ما في المتن من غير إيهام. فتأمل.

(قال بعضهم: وكأن "الشارح" نظر إلى ما ذكره في صدر عبارته، من كون الاحتمالات أربعة، ولو قال في الرابع:"و الانقسام إلى الاستعارة التصريحية والحقيقة" لاتحد مع الاحتمال الثاني، فأراد "الشارح" أن يعبر بما يغايره، لكن يرد عليه أن ذلك لا يقتضي المغايرة، لأن التحقيقية تصريحية والتخييلية حقيقة، فكان الظاهر أن يجعل الفرق بين كلام "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" وما قاله "المصنف" ما مر،. وهو أنه إذا كان للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به، فإنه يستعار له لفظ رادف المشبه به مطلقًا، شاع ذلك أو لم يشع، بخلافه على قول "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" على ما تقدم). كما "**للدُّلَجِي**"[2].

(**وَلَكَ أَنْ تَزِيدَ أَقْسَامَ الاحْتِمَالِ**): قال "**الدّلَجِي**": (بأن تجعل الرادف المذكور مستعملا على طريق المجاز المرسل)[3]، أو احتمال المجاز المرسل في ملائم المشبه، أو في القدر المشترك الذي ذكره في الترشيح، بجامع أن كلا هو من ملائمات المشبه به.

وعن "**الشِّيرَانْسِي**" (أشار لأقسام الاحتمال إلى الاحتمالين اللذين ذكرهما لكلام صاحب "الكشاف"، وإلى ما ذكره في التحقيق الرابع، لكن لا يخفى أن مخالفة هذا مع الاحتمالات الأربعة بمجرد أنه صرح بتحقق المكنية في احتمالاته بخلاف الاحتمالات الأربعة، لا باعتبار نفس القرينة من حيث هي قرينة على ما يظهر لك من تقريراتنا السابقة لكلامه)[4] انتهى.

(**بِمَا هَيَّئْنَاهُ لَكَ غَيْرَ مَرَّةٍ**): بل مرتين أو مرات، ويبحث فيه بأنه إنما قدم ذلك مرة واحدة في "مبحث الترشيح" في الفريدة الخامسة من العقد الأول، و نصه بعد كلام: (ولا يخفى أن هذا لا يختص بكون لفظ

1- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 84.

3- المصدر السابق، ص: 84.

4- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 34 (ظ).

المستعار منه مستعارًا، بل يتحقق الترشيح بذلك التعبير على وجه الاستعارة كان، أو على وجه المجاز المرسل، ما للملائم المذكور أو للقدر المشترك بين المشبه والمشبه به)[1]. انتهى.

(وأجيب بأنه قصد المبالغة بواسطة أن المرة الواحدة بالنسبة إلى الذكي أنفع من مرات بالنسبة إلى الغبي، وبأنه قصد المبالغة في تلك المرة لما اشتملت عليه من مزيد الإيضاح والتحقيق، فنزلها منزلة أكثر من مرة.

والأولى بل الواجب أن يجاب بأنه [قد ذكره][2] تحقيقًا مرتين في الفريدة الخامسة من العقد الأول، مرة بعد قول"المصنف": "ويجوز أن يكون من ملائم المستعار لملائم المستعار له"، ونصه: "ولا يخفى أن هذا لا يختص...الخ". ما مر آنفًا، ومرة بعد قول المصنف: ويحتمل الوجهين قوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا**﴾[3]...الخ"، ونصه: **[(228/و)]** "أو مجازًا مرسلا، كما يعلم بمراجعته". ومرتان غير مرة، فيصح قوله: "غير مرة".

وهذا الجواب صحيح جدا كاف خال من تجوز أو مبالغة، فهو أولى من الجواب بأن مقصوده بغير المرة ثلاث مرات، المرتان المذكورتان، و مرة آتية في الشرح أيضًا في أوائل الفريدة الخامسة، لأن هذا الذي يأتي لم يهيئه، وإنما يهيئه بعد، فيحتاج في تصحيح بأن يقال: "استعمل الفعل الماضي الذي هو "هيأ"، من قوله: "هيئناه" في حقيقته من المضي، باعتبار المرتين المذكورتين في الفريدة الخامسة من العقد الأول، ومجازه من الاستقبال باعتبار المرة الثالثة التي يذكرها في الفريدة الخامسة من هذا العقد الثالث[4].

وأما تكثير المرات [والاحتمالات][5] بشيوع الاستعمال الذي كتبه "الشارح" في حاشية له على ما نقله "**الحَفِيدُ**"، إذ قال قوله: "ولك أن تزيد أقسام الاحتمالات كما هيأناه لك غير مرة".

قال "الشارح" في الحاشية: (تارة باحتمال المجاز المرسل، وتارة باعتبار شيوع الاستعمال، فلا يظهر له وجه، كما "**لِلْوَسْطَانِي**" و"**المَجْدُولِي**" و"**الصّبَّانِ**")[6]، وغيرهم.

(**إِلَى أَنْ حَصَلَ لَكَ الاسْتِقْلَالُ**): بإدراك ما هيأناه لك من احتمال المجاز المرسل على ما مر في الفريدة الخامسة من العقد الأول، وإذا ثبت أنا قد هيأنا لك إلى أن حصل لك الاستقلال. (**فَعَلَيْنَا**): اسم فعل، أي:

1- شرح العصام على السمرقندية، ص: 55/54.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- سورة آل عمران، الآية: 103.

4- ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 114.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 125.

فلنلزم أنفسنا الإعراض، وفي العبارة مناقشة، إذِ استعمل "على" مع ضمير المتكلم اسم فعل، والمقرر في العربية أن استعمال "على" مع غير ضمير المخاطب شاذ، كقوله: عليه، وذلك مبسوط في **كُتُبِ النَّحْوِ**[1].

(**بِالإِعْرَاضِ**): عن باقي الاحتمالات أو عن بيانها في باقيها أو عنهما معًا. (**وَعَلَيْكَ بِالإِقْبَالِ**): على إثبات باقي الاحتمالات أو على بيان ما في باقيها، أو عليهما معًا، وعلى استنباط باقي الاحتمالات.

(**وَالحَمْد للهِ**) [الذي علم الإنسان ما لم يعلم][2] (**عَلَى كُلِّ حَالٍ**): من حالي فهمك وعدم الفهم، أو من حالي إعراضي وإقبالك، أو المراد على كل حال من الأحوال الجارية على الخلق وللخلق.

والحَمْدُ اللُّغَوِي: الثناء باللسان على الجميل الاختياري، على جهة التبجيل من نعمة وغيرها.

والحَمْدُ الِاصْطِلَاحِي: فعل ينبني عن تعظيم المنعم، من حيث كونُه منعمًا، سواءً كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، وبينهما عموم من وجه إذا اجتمعَا في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، ويختص اللغوي بالثناء باللسان لا في مقابلة الإحسان، والاصطلاحي بالثناء بالجنان والأركان، فمورد اللغوي خاص ومتعلقه عام، ومورد الاصطلاحي عام و متعلقه خاص.

ولا يحسن لنا أن نطيل الكلام على تعاريف الحمد، وبيان احترازتها وأشكالها وأجوبتها، واصطلاحية ولغوية، والمقابلة بينه وبين الشكر بأنواعهما.

والحمد إما واجب: كالحمد في خطبة الجمعة، وإما مندوب: كالحمد في خطبة النكاح، وإما مكروه: كالحمد في الأماكن المستقذرة، كالمجزرة، وإما حرام: كالحمد لوقوع المعصية.

وهو إما قديم لقديم: وهو حمده تعالى لذاته المقدسة، وإما قديم لمحدث: كحمده لخواص عبيده، من الأنبياء والرسل والملائكة وسائر الصالحين، وإما محدث لقديم: وهو حمد العباد لله، وإما محدث لمحدث: وهو حمد الخلق بعضهم لبعض، وهذا الذي يحمد العبدُ العبدَ عليه من الله، فالحمد كله له، وتعلق الحمد الحادث من الخلق به تعالى، لا يستلزم قيام الحادث في القديم.

1- ورد في التصريح على التوضيح: (وشذ مجيء "عَلَيَ" اسم فعل مضارع بمعنى"الزم"، و"عَلَيْكَ" اسم فعل ليلزم، والباب كله سماعي عند البصريين، والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب، نحو: عليك، وأخواته). شرح التصريح على التوضيح،ج2، ص: 287.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

خَاتِمَـــــة:

(في التشبيه: هو باعتبار المشبه والمشبه به:

– إما تشبيه مفرد بمفرد غير مقيدين: كتشبيه "الخد" بـ"الورد"، وكل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى: ﴿**هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ**﴾[1]، لأن كلا يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس الساتر للعورة.

– أو تشبيه مفرد بمفرد مقيدين: وليست منه الآية، إذ لا مدخل لـ"لكم" و"لهن" في التشبيه، لعدم توقف الاشتمال أو الصيانة عليهما، بل منه قولهم لمن لا يحصل على طائل بسعيه: (**هُوَّ كَالرَّاقِمِ عَلَى المَاءِ**)[2]، فالمشبه هو "الساعي" المقيد بأن لا يحصل في سعيه على شيء، والمشبه به هو "الراقم" المقيد بكون رقمه على الماء، لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

والتقييد يكون بصفة وحال و إضافة ومفعول أو غيرها.

– أو بتشبيه مفرد بمفرد، قيد أحدهما فقط، كقوله:

وَالشَّمْسُ كَالمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلّ ..... [3]

فالمشبه الذي هو "الشمس" غير مقيد، والمشبه به الذي هو "المرآة" مقيد بكونه "في كف الأشل"، أي: المفلوج كما في اللغة، بل قيل: المقصود هنا المرتعش، وهو كذلك، وكتشبيه المرآة في كفه بالشمس، فالمشبه مقيد دون المشبه به.

– وإما تشبيه مركب بمركب: وتصويره كون كل من المشبه والمشبه به كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت كشيء واحد، كقوله: **كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ (البيتُ السَّابِقُ)** [4]

– وقد [يكون][5] تشبيه مركب بمركب:بحيث يحسن تشبيه كل جزء من الطرف بمقابله من الطرف الآخر، كقوله:

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَامِعًا دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِسَـاطٍ أَزْرَق [6]

1– سورة البقرة، الآية: 187.

2– جاء في مجمع الأمثال: ("هو يَرْقُمُ فِي المَاءِ"، يضرب للحاذق في صنعته، أي من حذقه يرقم حيث لا يثبت فيه الرقم). مجمع الأمثال، ج2، (4574)، ص: 398. وقال أيضًا: ("كَالقَابِضِ عَلَى المَاء"، والمثل يضرب لمن يرجو ما لا يحصل). المصدر نفسه،ج2، (3062)، ص: 149. وقال الزمخشري: ("كَالقَابِضِ عَلَى المَاء"، يضرب لمن ليس بيده شيء مما أَخَذَ). المستقصى في أمثال العرب، ج2، (703)، ص: 208.

3– وقد سبق تخريجه.

4– وقد سبق تخريجه.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– البيت من بحر "الكامل"، وهو للشاعر" أبي طالب الرَقِي". أسرار البلاغة، ص: 120. والإيضاح في علوم البلاغة، ص: 174.

فإن تشبيه "النجوم" بـ"الدرر"، وتشبيه "السماء" بـ"بساط أزرق" تشبيه حسن، ولكن أين هو من التشبيه في البيت السابق.

وقد لا يكون بتلك الحيثية، كقوله:

كَأَنَّمَا المَرِّيـــخُ والمُشْتَرِي قُـدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرِفْعَة
مُنْصَرِفٌ بِـاللَّيْـلِ عَنْ دَعْوَةٍ قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَهْ [1]

فإنه لو قيل:"المريخ كمنصرف من الدعوة" لم يكن شيئًا، وقد لا تمكن المقابلة إلا بتكلف وتعسف في الفهم لها، كقوله تعالى: ﴿**كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[2]...الخ، فإن الصحيح أن هذين التشبيهين من المركب الذي لا يتكلف فيه [لواحدٍ واحدٍ][3] شيء يقدر التشبيه به، وهو القول الفحل و**[(228/ظ)]** المذهب الجزل، وإن جعلتهما من المسرعة فلا بد من تكلف، وهو أن يقال في الأول: شبه "المنافق" بـ"المستوقد نارًا" و"إظهاره الإيمان" بـ"الإضاءة"، و"انقطاع انتفاعه" بـ"انطفاء النار".

وفي الثاني شبه "دين الإسلام" بـ"الصيب" وما يتعلق به، من شبه "الكفار" بـ"الظلمات"، وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق، وما يصيب الكفار من الأقراع والبلايا والفتن من جهة [أهل الإسلام][4] بالصواعق.

– وإما تشبيه مفرد بمركب: كتشبيه "الشقيق" بـ"أعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد"، فالمشبه مفرد وهو "الشفيق"، والمشبه به مركب من عدة أمور كما ترى.

وهكذا تشبيه "الشاة الحبلى" بـ"حمار أبتر مشقوق الشفة والحوافر، ثابت على رأسه شجرتا غضى"، والفرق بين المفرد المقيد [و المركب][5] أحوج شيء إلى التأمل.

فالمشبه به في قولنا: [(هُوَ][6] كَالرَاقِمِ عَلَى الماءِ)، إنما هو "الراقم" بشرط أن يكون رقمه على الماء، وفي تشبيه "الشفيق" أو "الشاة الحبلى" هو المجموع المركب من الأمور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها.

وقال "**السَّكَاكِي**": "تشبيه الشاة الحبلى من تشبيه المفرد بالمفرد، كـ: تشبيه "السقط" بـ"عين الديك"، وتشبيه "الثريا" بـ"العنقود المنور"، وتشبيه "الشمس" بـ"المرآة في كف الأشل". وجعل التشبيه في قولهم[7]:

وَالشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا قَدْ بَدَتْ مُشْرِقَةً لَيْسَـتْ لَهَا حَاجب

1– البيتان من بحر "السريع"، وهما للقاضي علي بن داود التنوخي. ينظر: أسرار البلاغة، ص: 146. والإيضاح في علوم البلاغة، ص: 188.

2– سورة البقرة، الآية: 17.

3– العبارة ألحقت بأسفل الصفحة.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– البيتان "للوزير المهلَبِي"، أبو محمد الوزير لمعز الدولة بن بويه الديلمي، ولد بالبصرة سنة: 291هـ. من مؤلفاته: "ديوان شعر" و"كتاب في أصول النحو". وتوفي ببغداد العام: 352هـ. ينظر كشف الظنون: 270/5.

كَـــأَنَّهَا بَـــوْتَـــقَةٌ أُحْـمِيَّتْ يَحُـــولُ فِيْـــهَا ذَهَبٌ ذَائِب [1]

وقوله: "كأن مثار النقع...الخ"، وقوله: "وكأن أجرام...الخ"، وقوله: "كأنما المريخ...الخ"، من تشبيه المركب بالمركب، ذاهبًا إلى أن كلا من المتشابهين هيئة حاصلة من عدة أمور. ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمفرد وعكسه، وكان ما ذكرناه أقرب.

– وإما تشبيه مركب بمفرد :كقول "**أَبِي تَمَّام**":

يـَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرَا

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْـرُ الرُّبَـا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ [2]

ومعنى "تقصيا نظريكما" أي أبلغا أقصى نظريكما، و"تَصورا" بفتح التاءِ الأصل "تتصوَرُ"، ومعنى "نهارًا مشمسًا": نهار ذو شمس لا غيم فيه، و"شابه" أي خالطه، و"الربى": جمع "ربوة" وهي ما ارتفع من الأرض)[3].

قال "**السَّعْدُ**": (خصها لأنها أنضر وأشد خضرة، ولأنها المقصود بالنظر"، وقوله:"هو"، عائد للنهار المشمس، وقوله: "مقمر"، معناه: ليل ذو قمر. شبه النهار المشمس الذي اختلطت به أزهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد بالليل المقمر، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد، ولا يخلو هذا من تسامح")[4]. انتهى من "**مُطَوَّلِهِ**".

قلنا: يظهر من قوله: "فنقصت باخضرارها" أنه حمل الزهر على النبات مجازًا، أو وجه التسامح أن قوله:"مقمر"، تقديره "ليل ذو قمر" كما صرح به، ففيه تعدد وشائبة تركيب.

ويجاب بأن الإضافة والوصف لا يمنعان الإفراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئه الحاصلة من عدة أشياء، والمشبه هاهنا ليس كذلك. والتشبيه إن تعدد طرفاه:

–إما ملفوف: وهو أن يؤتى بالمشبهات على طريق العطف أو غيره، ثم المشبه به كذلك، كقول "**امْرِئِ القَيْسِ**" يصف "العقاب" بكثرة اصطياد الطير، وهو مخصوص بأنه لا يأكل قلوبها:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ..... .....[5]

(البيتَ المشهورَ)، شبه "الرطب الطرية" من قلوب الطير بـ"العناب"، و"اليابس" بـ"الحشف البالي"، لأنه ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب.

1– البيتان من بحر "السريع". الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 175.

2– البيتان من بحر"الكامل" للشاعر أبي تمام. شرح ديوان أبو تمام، ج1، ص: 333.

3– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 549–552.

4– ينظر المصدر السابق، ص: 552.

5– البيت من بحر "الطويل"، وتمامه:

كَأَنَ قُلُوبَ الطيرِ رَطْبًا ويَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَابُ والحَشَفُ البَالِي

– ديوان امرئ القيس، ص: 129.

– وإما مفروق: وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر، كقول "**المُرَقَّش الأكبر**"[1] يصف نساء:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَـــا نِيـرٌ وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَـمْ [2]

"النشر" الطيب والرائحة، و"الغنم" شجر أحمر لين الأغصان، وروي و"أطراف البنان" [المشبه "النشر" والمشبه به "المسك"، أي: رائحته، أو هو على المبالغة][3].

– وإن تعدد المشبه فقط فتشبيه التسوية: كقوله:

صَـــدغُ الْحَبِـــيبِ وَحَـــالِي كِـــلَاهُـمَا كَـــــاللَّآلِي
وَ ثَـــــغْرُهُ فِـــي صَـــــفَاءٍ وَأَدْمُـــــــعِي كَـالـــلَّآلِي [4]

– وإن تعدد المشبه به فقط، فتشبيه الجمع: كقوله:

بَاتَ نَدِيمًا لِي حَتَى الصَّبَاحِ أَغْيَدُ مَجْدُول مَكَانَ الوِشَاحْ
كَأَنَّـــــمَا يَبْسُمُ عَنْ لُـــؤْلُؤٍ مُنَضَـــدٍ أَوْ بَـرْدٍ أَوْ أَقَـاحْ [5]

"الغيد" النعومة أو السِنَةُ مع ميلان العنق، و"المجدول" المحكم، و"الوشاح" نسج من أديم عريض مرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحها، وأراد بمكان الوشاح "الصدر"، وقيل: "الخاصرة"، وعَدَى "يبسم" بـ"من" لتضمنه معنى "يكشف"، و"المنضد" المنظم، و"البرد" حب الغمام، و"الأقاحي" جمع أقحوان، وهو ورد له نور.

شبه ثغره بثلاثة أشياء "اللؤلؤ المنضد"و"البرد"و"الأقاحي"، لكن العطف بـ"أو"، فالمشبه واحد، ولا يحسن بلا تكلف جعلها بمعنى "الواو"، ولكن لما كان ثغره قابلا للتشبيه بأي الثلاثة أريد، ثبت له الشبه بها جميعًا في الجملة. فافهم.

ووقع التشبيه بخمسة، في قول "**الحَرِيرِي**":

يَفْتَرُّ عَنْ لؤْلُؤٍ رَطبٍ، وعَنْ بَرَدٍ وعَنْ أَقَاحٍ، وعَنْ طَلْعٍ، وَعَنْ حَبَبِ [6]

1– المرقش الأكبر: عمرو بن سعد بن مالك، ولد باليمن ونشأ بالعراق، ارتبط اسمه بحرب البسوس وكان له فيها بأس وشجاعة. وقد توفي حوالي العام: 75ق هـ. ينظر: معجم الشعراء، محمد المرزباني، تحقيق: ف. فرانكو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ص: 201. وديوان المرقِشَين، المرقش الأكبر والمرقش الأصغر، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ص: 109–113.

2– البيت من بحر "الكامل"، ينظر: أسرار البلاغة، ص: 82. و الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 189. ولم أجده في ديوان المرقِشين.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– البيتان من يحر "المجتث"، وهما للشاعر"محمد بن محمد بن عبد الجليل"–الوطواط–. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 89.

5– البيتان من بحر "السريع"، وهما للشاعر"البحتري". ورواية الديوان للبيت الثاني:

كَأَنَـــمَا يَضْحَكُ عَنْ لُـــؤْلُؤٍ مُنَضَـــدٍ أَوْ بَـرْدٍ أَوْ أَقَـاح

– ديوان البحتري، ص: 435.

6– البيت من بحر "البسيط". مقامات الحريري (المقامة الحلوانية)، ص: 24.

وإن قلت: كيف يحكم بالتشبيه مع أن المشبه غير مذكور لا لفظًا ولا تقديرًا ؟ أو ما كان كذلك ليس من التشبيه في شيء. قلت: المراد بكون المشبه مقدرًا أعم من أن يكون محذوفًا جزء كلام، نحو: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ**﴾[1]، أي: هم صم بكم عمي، أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره، و"كأنما" في البيت الأول يقضي بالتشبيه، ويَقتضي تقدير المشبه، والحال والسياق في الثاني كذلك.

ومن تشبيه الجمع: قوله:

أَتَتْـــنِي بِالأَمْـــسِ أَبْـيَاتُهُ تُعَلِلُ رُوحِي بِـرَوحِ الجِـنَانِ

كَبَرْدِ الشَّبَابِ وَجَرِّ الشَّرَابِ وَضِلِّ الأَمَـانِي وَنَيْلِ الأَمَـانِي [2]

وَعَـهْـدِ الصِّبَا وَنَسِيمِ الصَّبَا وَصَـفْوِ الـدِّنَانِ وَرَجْـعِ القِيَّانِ [3]

قال "الحفيد" – "**حَفِيدُ السَّعْدِ**" بعد بيت اللؤلؤ والأقاح–: (لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضي كون المتعدد في طرف التشبيه، غايةُ الأمرِ أن المتعددَ يكون جزءَ المنتزع منه، فلا يرد عليه في تمثيل التشبيه التمثيل بالتشبيه الذي طرفاه غير مركبين، مع أن المتعدد لا يوجب التركيب، نعم الاستعارة التمثيلية ما يكون طرفاه مركبين، لكن الظاهر الاستواء بين هذه الاستعارة والتمثيل في إفراد الطرفين **[(229/و)]** وتركيبهما)[4] انتهى. والتشبيه أيضا: إما تمثيل: وهو ما وجهه منتزع من أمرين أو من أمور كما مر من تشبيه "الثريا"، والتشبيه في بيت "**بشار**"، وتشبيه "الشمس" بالمرآة في كف الأشل"، وتشبيه "الكلب" بالبدوي المصطلى، والتشبيه في مثل الذين حملوا التوراة في: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ**﴾[5]...الخ، والتشبيه في قوله:

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ ..... (البيت)

قال "**السَّيِّدُ**": (لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه الشبه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه، لا كونه مركبًا من متعدد هو أجزاؤه ،كما توهمه "**السَّعْدُ**"، فأورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد)[6] انتهى.

وفيه أن تبادر انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه ممنوع، وإنما المتبادر انتزاعه من متعدد ليست أجزاء له، سواء كانت أجزاءً للطرفين، أو أوصافًا لهما، وإذا كان مركبًا والطرفان مفردان كان منتزعًا من متعدد هي أوصافهما، وليست هي أجزاء[7] له ضرورة.

1– سورة البقرة، الآية: 171.

2– ورواية الديوان للبيت الثاني:

كَبُرْدِ الشَّبَابِ وَبَرْدِ الشَّرَابِ وَظِلِّ الأَمَانِ وَنَيْلِ الأَمَـانِي

3– الأبيات من بحر "المتقارب"، وهي للشاعر "الصاحب بن عباد". ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة و مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1965م، ص: 291.

4– مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى (حفيد السعد)، ص: 99.

5– سورة الجمعة، الآية: 05.

6– الحاشية على المطول، ص: 348.

7– ورد في الأصل: "أجزاءا"، والصواب ما أثبتناه.

وجواب اشتراك الطرفين في وجه الشبه، وامتناع اشتراك الطرفين في المركب من أوصافهما ضرورة، إنما هو وصف لأحدهما بخصوصه لا يتحقق في الآخر.

قال "**السَّيِّدُ**" في مقام الرد المذكور له: (أولا ترى أن "المصنف" – يعني "**الخَطِيب**"– رد على "**السَّكَاكِي**" في عد التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد، بأن التمثيل يستلزم التركيب، فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد ؟

فلا يصح أن يفسر كلامه هنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيًا لما سيصرح به، ومما يؤيد ما ذكرناه أن "المص" – يعني "**الخَطِيب**" – قال في ما بعد: "المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل"[1].

وقال "الشارح" هناك – يعني "**السَّعْد**" –: تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعًا من متعدد"، واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد، حتى قال – يعني في "**الشَّرْحِ [الكَبِيرِ]**"[2] –: "وحاصله أن تشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى".

فإن قلت: هو هناك بصدد تفسير كلام "**المُصَ**" تفسيرًا مطابقًا لما يزعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين.

قلت: هو هنا أيضًا بصدد التفسير، فوجب أن يراعى ما يزعمه، ولا يمثل للتمثيل إلا بتشبيهات مركبة الأطراف.

فإن قلت: قد صرح فيما بعد بأن تشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين، كقوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[3]. قلت: ذلك مما يدعيه أقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال)[4].

وقيد "**السَّكَاكِي**" المنتزع من متعدد بكونه غير حقيقي، إذ قال: (التشبيه متى كان وجهه وصفًا غير حقيقي، وكان منتزعًا من عدة أمور، خص باسم التمثيل)[5] انتهى.

[(كما في تشبيه "مثل اليهود" بـ"مثل الحمار"، فإن وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي، بل هو عائد إلى التوهم، وكذا: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي**﴾[6]...الخ. والتمثيل بتفسير "**السَّكَاكِي**" أخص منه بتفسير الجمهور.

1– الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 231.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– سورة البقرة، الآية: 17.

4– الحاشية على المطول، ص: 348–349.

5– مفتاح العلوم، ص: 346.

6– سورة البقرة، الآية: 17.

وأما "**جَارُ اللهِ**" فيجري التمثيل مرادفًا للتشبيه، وعن بعضهم التمثيل: التشبيه المنتزع من أمور، وإذا لم يكن التشبيه عقليًا [يقال: إنه يتضمن التشبيه، ولا يقال: إن فيه تمثيلًا وضرب مثل، وإن كان عقليًا][1] جاز إطلاق اسم التمثيل عليه، وأن يقال: ضرب الاسم مثلا لكذا، يقال: ضرب النور مثلا للقرآن، والحياة للعلم.

وإما غير تمثيل: وهو ما لا يكون وجهه منتزع من متعدد عند الجمهور، وأما عند "**السَّكَاكِي**" فما لا يكون منتزعًا من متعدد، لا يكون وهميًا واعتباريًا بل يكون حقيقيًا، فتشبيه "الثريا" بالعنقود المنور، تمثيل عند الجمهور دون "**السَّكَاكِي**"**]**[2]. **[**(والتشبيه أيضًا:

– إما مجمل: وهو ما لم يذكر وجهه، سواءً كان وجهه ظاهرًا يفهمه كل أحد ممن له دخل في ذلك، ك: "زيد كالأسد"، أو خفي لا يدركه إلا الخاصة، كقول بعضهم،. وهو من وصف "**بَنِي المُهَلَّبِ**" "**لِلْحَجَّاجِ**[3]": "**هُمْ كَالحَلَقَةِ المُفْرَغَةِ، لَا يُدْرَى أَيْن طَرَفَاهَا**"[4]. وقيل: قالت ذلك "**الأَنْمَارِيَةُ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشُب**"[5] إذ سئلت عن بنيها: "**رَبِيعٌ الكَامِل**"، و"**عمَارَة الوَهَّاب**"، و"**قَيْس الحَفَّاظ**" و"**أَنَس الفَوَارِس**" أولاد "**زِيَادٍ العَبْسِي**"[6]، أيهم أفضل ؟ فقالت: (**عمارة، لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضلهم، هم كالحلقة ...الخ**)، أي: هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم، فاضلا وبعضهم أفضل منه، كما أن الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفًا وبعضها وسطًا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة، بخلاف ما لم تكن مصمتة الجوانب، فإن موضع الانفراج عنها يكون طرفًا ومقابلها وسطًا.

– ومن المجمل: ما لم يذكر فيه الوصف الذي يكون إيماءً إلى وجه التشبيه نحو: "زيد العالم أسد"، لأن العلم لا يشعر بالشجاعة، ومنه ما ذكر فيه ذلك كمثال الحلقة، فإن كونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه، وكقوله:

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 554.

3– الحجاج: هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد: ولد بالطائف سنة: 40هـ، وبها نشأ، وكان ذا شجاعة و إقدام ومكر، ودهاء، وفصاحة، وبلاغة، وتعظيمٍ للقرآن. انتقل إلى الشام فقلده عبد الملك بن مروان أمر عسكره، وأمره بقتال عبد الله بن الزبير. مات بواسط سنة 95هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 4/343، الأعلام: 2/168.

4– جاء في مجمع الأمثال: ("هُمْ كَالحَلَقَةِ المُفْرَغَةِ، وَهِيَ التِي لا يُدرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا"، يضرب للقوم يجتمعون ولا يختلفون). مجمع الأمثال، ج2،(4563)، ص:397.

5– فاطمةُ بنت الخُرْشُب: فاطمة بنت الخُرْشُب،. عمرو بن النضر بن حارثة بن طريف بن أنمار بن بغيض بن ريث بن غطفان، مُنْجِبَةٌ جاهليةٌ يضرب بها المثل: (أنْجَبُ من فاطمة!) تزوجها "زياد بن سفيان العبسي"، وولدت له أربعة أبناء يوصفون بالكَمَلَة، وهم: الربيع الكامل، وقيس الحفاظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس.ينظر: الأعلام: 5/130. والأغاني: 9/183. ومجمع الأمثال، ج2، (4293)، ص:349.

6– زياد العبسي: هو زياد بن عبد الله بن سفيان بن ناشب بن هِدْم بن عُوذ، بن غالب بن قُطيعَة بن عَبس، بن بَغِيضٍ بن رَيْث بن غَطفان بن سعد بن قيس بن عَيلَان بنُ مُضر بن نِزَار، أحد دهاة العرب وشجعانهم في الجاهلية. ينظر: الأغاني: 9/183.

فَإِنَّكَ شَمْـسٌ وَالمُـلُوكُ كَـوَاكِبٌ إِذَا طَلَـعَتْ لَمْ يَـبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَـبُ [1]

- ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه ووصف المشبه به كقول "**أبي تمام**" في"**الحَسَنِ بنُ سَهْلٍ**"[2]:

سَتُصْبِحُ العِيسُ بِي واللَّيْلُ عِنْدَ فَتَى كَثِيرِ ذِكْرِ الرِّضَا فِي سَـاعَةِ الغَضَبِ

حَـدَدْتُ عنْهُ ولم تَصْدِفْ مَواهِـبُهُ[3] عَـــنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّـــي فَلَـمْ يَخِـبِ

كَالغَـــيْثِ إِذَا جِئْتَهُ أَفَـادَ[4] رَيِّقُــهُ وَإِنْ تَرَحَّـــلْتَ عَنْهُ لَـجَّ فِي الطَّلَبِ [5]

وصف الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك جيئة أو ترحلت عنه، وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه، وهو الإفاضة في حالة الطلب وعدمه، وحالتي الإقبال والإعراض عنه.

- ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده، نحو: "زيد كثر أياديه لدي، ووصل مواهبه التي طلبت منه أو لم أطلب كالغيث".

وإما مفصل: وهو ما ذكر وجهه، كقوله: "**وثَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ**...الخ"[6]، وقد [يتسامح][7] بذكر ما يستتبعه بأن يذكر ما كان وجه الشبه تابع له لازم للجملة، كقولك للكلام الفصيح: "هو كالعسل **[(229/ظ)]** في الحلاوة"، فإن وجه الشبه لازم الحلاوة، وهو ميل الطبع المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة الخاصة بالمطعوم.

قال "**السَّكَاكِي**": وهذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وإزالة الحجاب، ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه، حيث قسموا إلى حسي وعقلي، مع أنه في التحقيق لا يكون إلا عقليًا كما مر من تسامحهم هذا)**]**[8].

قال "**السَّعْدُ**" في "**كَبِيرِهِ**": (يعني أن ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه، وذلك أنه لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ها هنا "الحلاوة" منقسمًا إلى العقل والحس ليصح قولهم: وجه الشبه هاهنا هو "الحلاوة "مثلا، وهو أمر حسي قطعًا حملهم ذلك على أن يتسامحوا.

1- البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر"النابغة الذبياني"، ديوان النابغة الذبياني، ص: 74.

2- الحسن بن سهل: أبو محمد الحسن بن سهل السرخسي، فارسي المولد، من أهل الرياسة من المجوس، أسلم هو وأبوه، وهو من وزراء الخليفة المأمون وولاته وقواده، وأخو الفضل بن سهل ذي الرياستين، وكان الحسن من الفصحاء المعدودين واشتهر بتوقيعاته وعرف بالجود حتى حين افتقر. توفي العام: 236هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 171/11.

3- ورواية الديوان: "صَدَفْتُ غنه، قَلَمْ تَصْدِفْ مَوَدَّتُهُ".

4- ورواية الديوان: "كَالغَـــيْثِ إِذَا جِئْتَهُ وافَاكَ رَيِقُــهُ".

5- الأبيات من بحر "البسيط"، شرح ديوان أبي تمام، ج01، ص: 69.

6- جزء بيت للشاعر"محمد بن محمد بن عبد الجليل"-الوطواط-. وقد سبق تخريجه.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 555- 556.

وجعلوا وجه الشبه منقسمًا إلى: الحسي والعقلي، ليصح قولهم: وجه الشبه هاهنا هو "الحلاوة" التي هي من الأمور المحسوسة قطعًا.

كذا ذكره "الشارح" العلامة وفساده بين، لأن جعلهم وجه التشبيه في هذا التسامح هو "الحلاوة" لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا: "الخد كالورد في الحمرة"، هي "الحمرة" التي هي من الأمور المحسوسة أيضًا، فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك؟

والذي يخطر بالبال أن معنى كلام "**السَّكَاكِي**" أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه إلى الحسي والعقلي، وتسمية بعضه حسيًا إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه، وجهَ شبهٍ، وذلك لأن وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو "الحمرة" المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة، فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيًا. فليتأمل)[1].انتهى.

[(والتشبيه أيضًا إما:

– قريب مبتذل: وهو الذي ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر، لظهور وجهه في ظاهر الرأي وأوله، إما لكونه أمرًا إجماليًا لا تفصيل فيه، لأن الجملة تسبق إلى النفس من التفصيل، ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث أنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث أنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق، لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر.

ولهذا كان العام أعرف من الخاص، ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة، وكذلك إدراك الحواس، فإن الرؤية تصل أولا إلى الجملة ثم إلى التفصيل ثانيًا، ولذلك قيل: (**النَّظْرَةُ الأُولَى حَمْقَاءُ**)[2]، وفلان لم يمعن النظر ولم ينعمه، وكذا يدرك من تفاصيل الأصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية مالا يدركه في المرة الأولى.

وإما لكونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المتشابهين، إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورًا منه مع ما لا يناسبه، كـ: تشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل، فإن في وجه التشبيه تفصيلا ما، حيث أعتبر المقدار أو الشكل، لكن "الكوز" غالب الحضور عند حضور "الجرة".

أو لكونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا، لتكرار المشبه به على الحس، فإن المتكرر على الحس كـ:"صورة القمر غير منخسف" أسهل حضورًا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفًا، كتشبيه "الشمس" بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة، فإن في وجه التشبيه تفصيلا ما، لكن المشبه به الذي هو المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقًا.

1– المطول على التلخيص، ص: 556–557.

2– أورده الزمخشري في المستقصى: ("النَّظْرَةُ الأُولَى حَمْقَاءُ"، أي ربما استحسن بها القبيح، واستقبح الحسن، وإنما يعتد بالنظرة الثانية، يضرب في الأمر بالتأني ومعاودة النظر). المستقصى في أمثال العرب، ج1، (1521)، ص: 353.

وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة، أو التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي إلى الابتذال، مع أن التفصيل من أسباب الغرابة، لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل، بواسطة اقتضائهما[1] سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال.

– وإما [أن يكون التشبيه][2] بعيدًا غريبًا: وهو ما لا ينتقل فيه من المشبه إلا بعد فكر وتدقيق نظرا لخفاء وجه الشبه في ظاهر الرأي وأوله، إما لكثرة التفصيل، كقوله:

وَالشَّمْسُ كَالمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلِّ ..... [3]

فإن وجه الشبه الهيئة المذكورة فيما مر، وقد عرفت تفصيلها.

ولذلك لا تقع في نفس الناظر للمرآة[4] الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا.

وإما لندور حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كـ: "تشبيه البنفسج بنار الكبريت"، وإما مطلقًا: وهو إما لكونه وهميًا،.كـ: "أنياب الأغوال"، أو مركبًا خاليًا كـ: "أعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد".

أو مركبًا عقليًا كقوله: تعالى: ﴿**كَمَثَلِ الحِمَارِ**﴾[5]...الخ، وإما لقلة تكرر المشبه به على الحس، كقوله: "والشمس كالمرآة[6] في كف الأشل"، فإن "المرآة" في كف الأشل ليست مما يتكرر على الحس، لأنه ربما ينقضي عمر الإنسان ولم يرها في كف الأشل.

وإنما كان حضور المشبه ندوره بسبب لعدم ظهور وجه الشبه، لأنه فرع الطرفين ومنهما ينتقل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما، فلا بد وأن يحصر الطرفان أولا ثم يطلب ما يشتركان فيه، وإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما.

فإن قيل: فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه، كما عللوه بندور حضور المشبه به ؟

أجيب بأن المشبه به عمدة للتشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه إنما يستند إليه، والغرابة في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل **[(230/و)]** من وجهين: كثرة التفصيل في وجه الشبه، وقله تكرر المشبه به على الحس.

1– ورد في الأصل: "اقتضاءهما"، والصواب ما أثبتناه.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– وقد سبق تخريجه.

4– ورد في الأصل: "للمرءات".

5– سورة الجمعة، الآية: 05.

6– ورد في الأصل: "كالمرآت"، والصواب ما أثبتناه

والمراد بالتفصيل أن ينظر إلى أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر، بمعنى: أن تعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض، كل من ذلك في أمر أو أمرين أو أكثر.

ولذا قال بعضهم – كـ"**الخَطِيبِ**" – : (التفصيل على وجوه أعرفها أن تأخذ بعضا من الأوصاف وتدع بعضًا)[1]، أي اعتبر وجود بعضها وعدم وجود بعضها، كقول "**امْرِئِ القَيْسِ**":

حَمَـلْتُ رُدَيْنِـيًّا كَأَنَّ سِنـَانَهُ سَنَـا لَهَبٍ لَـمْ تَتَّصِلْ بِدُخَانِ [2]

فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان، وترك الاتصال بالدخان ونفاه.

وأن تعتبر الجميع كما في تشبيه "الثريا" بعنقود الملاحية المنور باعتبار اللون والشكل وغير ذلك.

قال مؤلف "**أَسْرَارِ البَلَاغَةِ**": "اعلم أن قولنا: "التفصيل"، عبارة جامعة، معناه أن معك وصفين أو أوصافًا، فأنت تنظر فيها واحدًا فواحدًا، وتفصل في التأمل بعضها من بعض، وأن لك في الجملة حاجة إلى أن تنظر في أكثر من شيء فواحد، وأن تنظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة، ثم إنه يقع على أوجه:

– **أَحَدهَا**: أن تأخذ بعضًا وتدع بعضًا، كما فعل "**اِمْرُؤُ القَيْسِ**" في "اللهب"، حين عزل الدخان عن السنا وجرده.

– **وَالثَّانِي**: أن تنظر من المشبه في أمور لتعتبرها وتطلبها في المشبه به، كاعتبارك في تشبيه "الثريا" بالعنقود الأنجم أنفسها، والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب، ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك.

– **وَالثَّالِثُ**: أن تنظر إلى خاصة في الجنس كما في "عين الديك"، فإنك لا تقصد فيه إلى نفس الحمرة، بل إلى ما ليس في كل حمرة.

واعلم أن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف، وإلا فدقائقه لا تكاد تضبط)[3] انتهى.

وكلما كان التركيب الخيالي والعقلي من أمور أكثر كان التشبيه أبعد، لكون تفاعيله أكثر، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[4] الآية، فإنها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها.

والتشبيه البليغ ما كان من الغريب البعيد دون القريب المبتذل، لأن المعاني الغريبة أبلغ وأحسن من المعاني المبتذلة، لأن نيل الشيء بعد طلبه ألذ وموقعه من النفس ألطف وبالمسرة أولى، ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ)[5].

1– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 70.

2– البيت من بحر"الطويل". ديوان امرئ القيس، ص: 170.

3– والمطول على التلخيص، ص: 559. وينظر: أسرار البلاغة، ص: 124–126.

4– سورة يونس، الآية: 24.

5– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 557–560.

قال "**السَّعْدُ**" في "**صَغِيرِهِ**": (وإنما يكون البعيد الغريب بليغًا حسنًا، إذا كان لسبب لطف المعاني ودقتها، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، وبناء ثاني على أول، ورد تالي لسابق، فيحتاج إلى نظر وتأمل)[1].

وفي "**كَبِيرِهِ**" ما نصه: (ونعني بعدم الظهور في بادئ الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته، أو ترتيب بعض على البعض، فإن المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على أول، ورد تالي إلى سابق، فيحتاج إلى نظر وتأمل.

وهذا جلي من الفكر إذا صادف منهجًا قويمًا وطريقًا مستقيمًا يوصل إلى المطلوب، ويظفر بالمقصود، والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الذي سببه سوء ترتيب الألفاظ، واختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود)[2] انتهى. قلت: قوله: "لطف المعاني ودقته"، كأنه نظر [فيه][3] إلى ما تركيب فيه، وقوله: "أو ترتيب بعض المعاني"، كأنه نظر فيه إلى ما لا تفصيل فيه، وقد يتصرف في الغريب المبتذل[4] بما يخرجه عن الابتذال إلى الغرابة، كقول "**أَبِي الطَّيِّبِ**":

لَمْ تَلْقَ هَذَا الوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِـــوَجْهٍ لَيْـسَ فِيـــهِ حَـيَـاءُ [5]

فإن تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل، لكن حديث الحياء قد أخرجه عن الابتذال إلى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء.

ثم إن كان قوله:"لم يلق"، من "لقيته" بمعنى "أبصرته"، فالتشبيه مكني غير مصرح، وإن كان من "لقيته" بمعنى "قابلته وعارضته"، فهو فعل ينبئ على التشبيه، أي لم تقابله في الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء، و كقوله:

إِنَّ السَحَـــابَ لَتَسْتَحِي إِذَا نَظَرَتْ إِلَـــى نَـــدَاكَ فَقَـــاسَـــتْهُ بِمَا فِيهَا [6]

وقوله:

عَـــزَمَاتُهُ مِثْـــلُ الـــنُّجُومِ ثَوَاقِبًـا لَوْ لَـــمْ يَكُنْ لِلثّـــاقِبَاتِ أُفُـولُ [7]

فإن تشبيه "العزم" بالنجم الثاقب مبتذل، لكن الشرط المذكور أخرجه إلى الغرابة أعني "اشتراط عدم الأفول"، ويسمى هذا التشبيه "التشبيه المشروط"، وهو أن يفيد المشبه أو المشبه به أو كلامهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه تصريح اللفظ أو سياق الكلام نحو:"هند بدر تسكن الأرض"، أي: لو كان البدر يسكن الأرض، و"هذه القبة فلك ساكن"، أي: لو كان الفلك ساكنًا.

1– المختصر على التلخيص، ج02 ص: 52.

2– المطول على التلخيص، ص: 560.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– ورد في الأصل: "المبتدل"، والصواب ما أثبتناه.

5– البيت من بحر"الكامل"، وهو للشاعر المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي، ص: 129.

6– البيت من بحر"البسيط"، وهو للشاعر"أبي نواس" من قصيدة يمدح فيها العباس بن الفضل بن الربيع. ديوان أبي نواس، ص: 369.

7– البيت من بحر"الكامل"، وهو للشاعر الوطواط، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 199. والمطول على التلخيص، ص: 561.

والتشبيه أيضًا:

– إما مؤكد: وهو ما حذفت أداته نحو قوله تعالى: ﴿**وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ**﴾[1]، أي "مرا مثل السحاب"، ومنه ما أضيف المشبه به فيه إلى المشبه بعد حذف أداة التشبيه كقوله:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَـبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ [2]

– وإما مرسل: عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة، بأن ذكرت الأداة المشعر بحسب الظاهر أن المشبه هو المشبه به.

(والتشبيه باعتبار الغرض:

– إما مقبول: وهو الوافي بإفادة الغرض، كأن يكون المشبه أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال، وكأنْ يكونَ المشبهُ به أتم شيء فيه وجه الشبه، في إلحاق الناقص بالكامل، أو كأنْ يكون المشبه به مسلم الحكم في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الإمكان.

– وإما مردود: وهو ما يكون قاصرًا عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط القبول)[3]. انتهى هذا الكلام وهو من "**الخَطِيبِ**" و"**السَّعْدِ**" وغيرهما، وفيه مباحث تركتها مخافةَ غايةِ التطويلِ.

1– سورة النمل، الآية: 88.

2– البيت من بحر"الكامل" وهو للشاعر ابن خفاجة. ديوان ابن خفاجة الأندلسي، ص: 357.

3– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 71. و المطول على التلخيص، ص: 562.

الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ

[فِي التَّرْشِيحِ][1]

من الفرائد الخمس من العقد الثالث في تحقيق ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات.

(**كَمَا يُسَمَّى مَا زَادَ عَلَى قَرِينَةِ**) الاستعارة (**المُصَرَّحَةِ مِنْ مُلَائِمَاتِ المُشَبَّهِ بِهِ تَرْشِيحًا**): قال "**المَلَوِي**": (صوابه التعبير كما يسمى لفظ ملائم المشبه به في المصرحة **[(230/ظ)]** ترشيحًا، إذ لا معنى للاحتراز عن القرينة هنا، لأن قرينة المصرحة لا تكون ملائمة للمشبه به، وقد يجاب بأنه عبر بذلك لمشابهة قوله: (**كَذَلِكَ**)...الخ)[2].

الظاهر أن قوله: "كذلك"، تأكيد للتشبيه المستفاد من "الكاف" في قوله: "كما يسمى"، ولا معنى بجعلها للتعليل، أي لجعل "الكاف" للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿**واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾[3]، في قول، ولو كان الحمل عليه يسلم من التأكيد إلى التأسيس.

(**يُعَدُّ**): الظاهر أنه عبر أولا بـ: "يسمى"، وثانيًا بـ: "يُعَد"، تفننا لا إيضاحًا، ولو عبر أولا بـ"يُعَد"، وثانيًا بـ"يسمى"، أو عبر أولا وثانيًا بـ"يسمى" أو بـ"يعد"، لاستقام.

(**مَا زَادَ عَلَى قَرِينَةِ**) الاستعارة (**المَكْنِيَةِ**) [وتلك القرينة هي الاستعارة التخييلية][4] (**مِنَ المُلَائِمَاتِ**) للمشبه به. (**تَرْشِيحًا لَهَا**): (أي للمكنية على كل من المذاهب فيها، [نحو: "نطق لسان الحال"، فتشبيه "الحال" بمتكلم استعارة بالكناية على أحد الأقوال فيها، و"اللسان" استعارة تخييلية و"نطق" ترشيح، وكـ: "أنشبت المنية أظفارها بفلان"، فتشبيه "المنية" بـ"السبع" استعارة بالكناية على أحد المذاهب، فـ"الأظفار" أو "المخالب" استعارة تخييلية، و"أنشبت" أو "نشبت" ترشيح للمكنية). قاله "**المَلَوِي**"[5]][6].

لا يخفى أن "ال" في "الملائمات" للعهد، والمعهود الملائمات المتقدمة وهي ملائمات المشبه به، وأن ما يصدق عليه ترشيح المكنية عند السلف يصدق عليه التجريد بناءً[7] على مذهب "**السَّكَاكِي**" في المكنية،. من أن المستعار له هو المشبه به المتروك، فافهم.

قال "**الحَفِيدُ**": (أطلق لفظ "الملائمات" ولم يفده، ليشمل قرينة المكنية على المذاهب الثلاثة)[8].

1- شرح العصام على السمرقندية، ص: 92.

2- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 20.

3- سورة البقرة، الآية: 198.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 20-21.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

8- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 126.

وبحث فيه "**الغنيمِي**": (بأن ترشيح المكنية من ملائمات المشبه به على سائر الأقوال فيها، حتى قول "**السَّكَاكِي**"، لأن الصورة الوهمية استعمل فيها لفظ القرينة من ملائمات المشبه الإدعائي في مذهبه على أن المراد الملائمات، ولو بحسب اللفظ فقط، ليدخل ما إذا تجوز في الترشيح أو القرينة على ما مر بيانه، ولا شك أن لفظ "القرينة" من ملائمات المشبه به الحقيقي، فقرينة المكنية على مذهبه من ملائمات المشبه به الإدعائي أو الحقيقي على مذهبه)[1]. انتهى. وفيه تأمل.

(**لِكَوْنِ**): تعليل لقول المصنف: "يعد" متعلق به.

(**التَّرْشِيحِ**): أي لفظه، أي هذا اللفظ المركب من "ال" مثلا، ومن التاء والراء والشين المعجمة والياء والحاء. (**مَوْضُوعًا لِمَفْهُومٍ مُشْتَرَكٍ**): اشتراكًا معنويًا.

(**بَيْنَهُمَا**): أي بين ملائمي الاستعارتين المصرحة والمكنية الزائدين على القرينتين. هذا أوضح من قول "**الصَّبَانِ**": (أي بين المشبه والزائد على قرينة المكنية في المكنية)[2]. (**وَ**) الترشيح (**هُوَ مُلَائِمُ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ**): المشبه به.

(**وَيُقَارِنُ**): معطوف على "ملائم" على حد قوله تعالى: ﴿**صَافِنَاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾[3]، أو استئناف، والتقدير على الأول "الترشيح هو ما يلائم المستعار منه ويقارن" (**الِاسْتِعَارَةَ**): وذلك الترشيح هو ترشيح الاستعارة المصرحة، كـ"اللبد" في قولك مشيرًا لرجل شجاع: "هذا أسد له لبدٌ"، (**أَوْ**) الترشيح (**مُلَائِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَيُقَارِنُ**): عطف على "ملائم" أو استئناف، والتقدير على الأول "أو هو، أي الترشيح، ما يلائم المشبه به ويقارن".

(**الِاسْتِعَارَةَ**): هذا إشارة إلى ترشيح المكنية عند السلف و"**السَّكَاكِي**"، (**أَوْ**) يقارن (**التَّشْبِيهَ**) المضمر في النفس لئلا يتكرر مع ما بعده، لا التشبيه الأعم و الأشمل ترشيح التشبيه، فلم يبق لقوله: "لمفهوم مشترك بينهما...الخ". فائدة.

والكلام أولا إنما هو في كون الترشيح مشتركًا بين الملائم في المصرحة، والملائم في المكنية، بدليل الإضراب بقوله: "بل لمفهوم مشترك بينهما...الخ"، ولو اكتفى بقوله: "ما يلائم المشبه به ويقارن الاستعارة أو التشبيه"، لشمل ترشيحهما، وكان الكلام مختصرًا. ذكر بعض ذلك "**الحَفِيدُ**"[4].

ويظهر لك – يا سيدي – من تقريري السابق أن "أو" في الموضعين لتنويع الترشيح، بل لو اكتفى بقوله: "ما يلائم المشبه به ويقارن الاستعارة" لشمل ترشيحهما، و كان الكلام مختصرًا أكثر اختصارًا من ذلك.

1– المصدر السابق، ص: 114.

2– نفسه، ص: 115.

3– سورة الملك، الآية: 19.

4– المصدر السابق، ص: 126.

ولكم يا ساداتي أن تخرجوا كلام "الشارح" على التوزيع أولا، أو لتنويع الترشيح بأن يجعل ما قبل "أو" وما بعدها شاملا لترشيح الاستعارتين، وتجعل "أو" للإضراب عن التعريف الأول، لعدم شموله لترشيح المكنية على مذهب "**الخَطِيبِ**"، إلى التعريف الشامل له، وذلكم هو اللائق بكون قوله: "وهو ما يلائم...الخ"، بيانًا للمفهوم المشترك بينهما. وإذا فعلت السادات[1] ذلك، لم يرد عليه ما مر "**لِلْحَفِيدِ**" كغيره.

(**بَلْ**): لكون الترشيح موضوعًا (**لِمَفْهُومٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا**): أي بين ملائمي الاستعارتين المصرحة و المكنية الزائدين على القرينتين (**وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ**): المصرح به لا المضمر في النفس، وليس المراد بالتشبيه المصرح به المصرح بأداته، لأنه إذا صرح بالأداة لم تحصل الاستعارة بل ما ذكر فيه المشبه به أو قُدِرَ في نظم الكلام.

(**وَالمَجَازِ المُرْسَلِ**): لو ترك التقييد بـ "المرسل" لكان أولى، لما سيأتي من تصريح "المصنف" بأن الترشيح يكون للمجاز العقلي، كذا قيل. قلت: المجاز المرسل يشمل جميع المجازات سوى المجاز بالاستعارة.

وذكر "**الصَّبَانُ**" أيضًا أنه: (لو ترك التقييد بالمرسل لكان أنسب، بما يأتي من تنصيص المصنف على أن الترشيح يكون باللفظ المشترك للتهيئة إرادة أحد معنييه، كما يدل عليه كلامه في بحث "**التورية**"، وفي بحث الترشيح، كقول "**عَلِي**" في "**الأَشْعَثِ بنِ قَيْسٍ**" [- لعنه الله -][2]: "**هَذَا كَانَ أَبُوهُ ينسجُ الشّمَالَ بِالْيَمَنِ**"[3]، لأن "**قَيْسًا**" كان يحوكُ الشمالَ التي اسم الواحدة منها "شملة"، فأثر لفظ "اليمن" ليرشح "الشمال" التورية، ولم يقتصر على قوله: "ينسج الشمال"، ولم يقل: "ينسج الشمال بيده". قاله الشيخ "**يَسِ**"[4]. انتهى.

[(231/و)]

(**لِأَنَّ الِاشْتِرَاكَ**)، [أي اللفظي][5] (**خِلَافُ الأَصْلِ**): تعليل لمحذوف دل عليه السياق، تقديره: "إنما كان مشتركًا معنويًا وليس مشتركًا لفظيًا، لأن الاشتراك اللفظي خلاف الأصل...الخ"، وكان اللائق بمقام الإيضاح الوصف بـ"اللفظ"، بأن يقول: "لأن الاشتراك اللفظي..الخ"، كما لا يخفى. قاله العلامة "**يس**"[6].

وإنما كان الاشتراك اللفظي خلاف الأصل لأنه يلزم عليه تعدد الوضع، والأصل عدم تعدده، وما كان خلاف الأصل (**لَا يثْبتُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ**): تدعو إليه، (**وَلَا ضَرُورَةَ**) داعية إليه (**هُنَا**) لإغناء الاشتراك المعنوي عن اللفظي، و إذا اطلعت على ذلك وتحققته، (**فَلَكَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ المَفْهُومِ**): المشترك بين ملائمي المصرحة

1- ورد في الأصل: "الساداة"، والصواب ما أثبتناه.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- (سلمَ على "علي" رضي الله عنه رجل، فرد عليه رد السنة، وكان في الرجل بَاء-كبر-، فقال له: ما أحسبك عرفتني؟ قال: بلى، وإني لأجد بَنَة-ريحة- الغَزْلِ منك، فقام الرجل ، وكان له في نفسه قَذْرٌ، فقيل له: يا أمير المؤمنين، ما كان هذا؟ قال: كَانَ أَبُوهُ يَنسج الشمال باليمنِ). و"الشمال": ج شَمْلَة، وهي كساءٌ يُشْتَمَلُ بهِ. الفائق في غريب الحديث، ج1، ص: 210.

4- حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 115.

5- العبارة ألحقت بأعلى الصفحة.

6- ينظر: المصدر السابق، ص: 115.

والمكنية، الزائدين على القرينتين و التشبيه والمجاز المرسل، فذلك اشتراك بين أربعة، بأن نقول: "الترشيح هو ما يلائم المشبه به أو [المعنى] [1] المنقول عنه اللفظ ويقارن المجاز أو التشبيه.

قال "**الدُّلجِي**": (وحاصله أن نقول: لفظ الترشيح موضوع لما يلائم الأصل، ويقارن الاستعارة أو التشبيه أو المجاز المرسل، فلفظ الأصل يصدق على المشبه به في صورة التشبيه المصرح، لأن المشبه فرع بالنسبة إليه، ويصدق على المعنى الحقيقي في صورة الاستعارة والمجاز المرسل، لأن المعنى المجازي فيها فرع بالنسبة إليه كما هو معلوم)[2].

(**بِسُهُولَةٍ مِمَا أَلْقَيْنَاهُ إِلَيْكَ**): الأولان يتعلقان بـ"تحصيل"، والآخر الذي هو قوله: "إليك"، متعلق بـ"ألقى"، من قوله:"ألقيناه"، كما هو ظاهر.

هذا، (**وَلَا يَخْفَى**): عن أهل الفهم (**أَنَّهُ**): أي الأمر والشأن (**لَا مَعْنَى**): محتاجا إليه، وإلا فَلِمَا [3] قاله "المصنف" معنى صحيح في نفسه، [بل قيل: الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا للاحتراز][4]، فالأليق أن يقول: "لا حاجة إلى قوله: ما زاد على قرينة المصرحة"، دون قوله: "لا معنى"، (**لِقَوْلِهِ**): أي لقول "المصنف" في هذه الفريدة الخامسة.

(**مَا زَادَ عَلَى قَرِينَةِ المُصَرَّحَةِ**): وإنما كان "لا معنى" محتاجًا إليه لقوله: "ما زاد...الخ"، ولا حاجة إليه لأن الأصل في المزيد عليه أن يكون من جنس المزيد، وهنا ليس الأمر كذلك كما ذكره "الشارح"، لكن لا يخفى عليك أنه لا يلزم من كون الزائد من ملائمات المشبه به أن يكون ما اعتبر قرينة في المصرحة من ملائمات المشبه به.

(**لِأَنَّ ذِكْرَ مَا يُلَائِمُ المُشَبَّهَ بِهِ لَا يَصِحُ**): وفي نسخة: "لا يصلح" (**أَنْ يَكُونَ قَرِينَةَ**) الاستعارة (**المُصَرَّحَةِ**): لأن قرينة المصرحة من ملائمات المشبه به، كالقراءة في:"جاء أسد يقرأ"، لأن القراءة تناسب "الرجل"، وهو المشبه دون "الأسد" وهو المشبه به على ما لا يخفى.

وفيه أن مراد المصنف بـ"ما زاد على القرينة المصرحة" ما يغاير قرينة المصرحة، ولما كان ما زاد عليها بهذا المعنى شاملا للترشيح والتجريد، قيده بقوله: "من ملائمات المشبه به"، وجعله حالا مقيدة له، ليخرج التجريد.

نعم المختصر الأوضح أن يقول بدل قوله: "ما زاد على قرينة المصرحة"، "ما ذكر في المصرحة...الخ"، أو "ما أوتي به في المصرحة...الخ".

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (إلا أن الكلام مع الشارح في قوله: "لعدم المعنى" لما ذكره "المصنف")[5] تأمله.

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 85.

3- ورد في الأصل: "فلم"، والصواب ما أثبتناه.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 34 (ظ).

(**حَتَّى يُحْتَاجَ**): بالبناء للمفعول أو التقدير: "حتى يَحْتَاج "المصنف" بالبناء للفاعل.

(**إِلَى تَقْيِيدِ جَعْلِهِ تَرْشِيحًا بِالزِّيَادَةِ عَلَى القَرِينَةِ**): بل إنما يحتاج إلى ذلك التقييد التجريدُ، وكان الأولى "للمصنف" أن يقول: "كما يسمى ملائم المشبه به في المصرحة ترشيحًا...الخ"، ويعلم الجواب عن "المصنف" مما مر من الإشارة إلى أن التقييد بالزيادة ليس للاحتراز بل لبيان الواقع ودعاه إلى ذلك مشاكلة قوله: "ما زاد على قرينة المكنية"، فائدة أثبتها هنا، ولو كان محلها قبل.

قال "**الشّيرَانْسِي**": (قوله أولا: "لكون الترشيح موضوعًا لمفهوم مشترك"، وثانيًا "أو لمفهوم مشترك"، وثالثًا "بل لمفهوم مشترك"، إشارة إلى تردده في وضع لفظ الترشيح. ووجه الإضراب في الثالث يحتمل أن يكون كونَه الراجح عنده، وأن يكون كونَه أكثر إفرادا من الأولين، على أن يكون في كلمة "بل" مع الإضراب ترقٍ. وقوله: "لأن الاشتراك خلاف الأصل" علة للترديد بين هذه المعاني بكلمة "أو"، وحاصله أنه قال: "موضوع لمفهوم أو لمفهوم، بل لمفهوم"، ولم يقل: " لمفهوم ولمفهوم ولمفهوم"، لأن الاشتراك خلاف الأصل)[1].

(**وَلَا يَكْفِي**): الخ العطف على قوله: "لا معنى...الخ"، بناءً على جواز عطف الفعلية على الاسمية وهو اعتراض آخر، لاشتمال الكلام الثاني على المقصود بعد الاعتراض على الكلام الأول، باشتماله على ما لا معنى له، أي "لا يخفى أنه لا معنى...الخ"، وأنه لا يكفي (**فِي التَّقْيِيدِ أَنْ يَكُونَ**) الترشيح (**زَائِدًا عَلَى قَرِينَةِ**) الاستعارة (**المَكْنِيَّةِ**): أي لا يكفي في كون الترشيح ترشيحًا تقييده بكونه زائدًا على قرينة المكنية فقط.

(**بَلْ لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى قَرِينَةِ التّخييليَّةِ أَيْضًا**): [كما كان زائدا على قرينة المكنية][2]، لأن التخييلية استعارة لا بد لها من قرينة، فظاهر كلامه أنه إذا كان زائدًا على قرينة المكنية داخلاً قرينة التخييلية يعد ترشيحًا مع أنه ليس كذلك.

ويمكن أن يقال: لما كان استعمال "الأظفار" "للمنية" قرينة على التخييلية وعلى المكنية قال "الشارح":" (**إِلَّا أَنْ يُقَالَ:...الخ**): استثناء منقطع، هذا الجواب يشعر بأن المراد بالتخييلية تخييلية "**السَّكَاكِي**"، فيرد عليها أن قرينتها لفظ المشبه، وهو ليس من ملائمات المشبه به حتى يحتاج إلى تقييد الترشيح الذي هو منها، بالزيادة على قرينة التخييلية وإن أراد بالتخييلية تخييلية السلف.

ورد عليه أن قرينتها عقلية كسائر المجازات العقلية، فلا حاجة إلى تقييد الترشيح الذي هو لفظٌ بالزيادة عليها.

(**الدَّاخِلُ**): الذي هو أمر اعتباري، (**فِي قَرِينَةِ**) الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةِ**) أي الذي اعتبرناه داخلا في قرينة التخييلية، أي الجهة التي اعتبرناها فارقة بينها وبين قرينة المكنية، ويحتمل أن يكون المعنى الداخل في حال ذكر المصنف قرينة التخييلية **[(231/ظ)]** أيضا وهو قرينة التخييلية، أي المعهود في هذه الحالة من المزيد عليه،

1- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقتان: 34 (ظ) 35 (و).

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

فكلامه على حذف مضافين، أو "في" بمعنى "من" البيانية، أي الداخل الذي هو قرينة التخييلية، أي المعدود من المزيد عليه، لو ذكر المصنف قرينة التخييلية أيضًا، ويدل على هذا ما ثبت في بعض النسخ هكذا: "إلا أن يقال قرينة التخييلية لا تزيد على قرينة المكنية"، وما ثبت في بعضها من التعبير بـ"من" بدل "في".

(**لَا يَزِيدُ**): وفي بعض النسخ: "الداخلة في قرينة التخييلية لا تزيد"، (**عَلَى قَرِينَةِ المَكْنِيَّةِ**): التي هي ما نصبه المتكلم ليفهم منه المشبه المتروك ولا يفهم بدونه.

ولا يخفى أن قرينة التخييل داخلة فيه، وذلك أن قرينة المكنية نفس التخييلية، وهي إنما تتحقق بقرينتها فهي متضمنة لقرينتها، فالزائد على التخييلية زائد عليها، أعني على قرينتها، فلا حاجة إلى التصريح والزيادة على قرينتها.

(ومعلوم أن استعمال "الأظفار" "للمنية" الذي تقدم أنه قرينة الاستعارة التخييلية لا يزيد على قرينة المكنية، بل هو بعينه قرينة المكنية، فالفرق بينهما اعتباري، فمن جهة أن "الأظفار" الحقيقة لم تستعمل "للسبع" حصلت قرينة التخييلية، ومن جهة أن "الأظفار" الحقيقية أثبتت "المنية" حصلت قرينة المكنية، لكن الأمر الاعتباري لا يعد في الواقع شيئين.

ولذلك قال "الشارح": "إنه لا يزيد على قرينة المكنية"، فلهذا اكتفى "المصنف" بتقييد الترشيح "زائدًا على قرينة المكنية"، وترك التقييد بكونه "زائدًا على قرينة التخييلية"، لأن قرينة التخييلية لا تزيد على قرينة المكنية لعدم الاختلاف بالذات بل بالاعتبار كما سبق، لأن الجهة المعتبرة فارقة بين قرينة التخييلية وقرينة المكنية لا تزيد على قرينة المكنية في الواقع لأنها أمر اعتباري.

قال "**الدُّلَجِي**": "ولدقة [هذا][1] المقام قال بعض الأعلام: ليت شعري ما معنى هذا الكلام؟ وما وجه استقامة هذا النظام ؟

قال-أي ذلك البعض- لأن قرينة التخييلية ليست إلا التخييلية فجعل الإضافة في "قرينة التخييلية" بيانية، أي: وإذا كانت هي التخييلية، فـ"المصنف" شرط في الترشيح أن يكون زائدًا على قرينة المكنية التي هي التخييلية، فلم يبق لكلام "الشارح" معنى". قال "**الدُّلَجِي**": "وقد سمعت توجيهه، وهو ما مر")[2].

(ولا يخفى عليك أن جعل الإضافة بيانية بعيد من ألفاظ "الشارح" غاية البعد، لأنا إذا جعلنا قوله: "بل لابد أن يكون زائدًا على قرينة المكنية، لأن قرينة المكنية هي التخييلية" يصير لا معنى للإضراب في قوله: "بل لابد...الخ"، ويصير لا معنى لقوله أيضًا، ويبعد أن "الشارح" يأتي بألفاظ لا معنى لها.

وكان الحاصل لهذا القائل على ما قال رد عبارة "الشارح" إلى ما هو المشهور الشائع من أن ألفاظ الشارح لا تقبل ذلك، لكونه غير متقيد بما هو مشهور، بل قصد التنبيه على ما فتح الله به عليه كما تقدم له في:

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 85-86.

﴿**وَاْعَتِصُموا بِحَبْلِ اللهِ**﴾[1]، وفي قوله: "وإما تحقيق رابع"، وفي قوله: "ولك أن تزيد أقسام الاحتمال"، وكما تقدم قريبًا في زيادته التشبيه والمجاز المرسل، وكما نحن فيه أيضًا.

هذا، و"**الحَفِيدُ**" لم يكتب على هذا الموضع شيئا.

واعلم أنه قد يقال على الشارح أنها أي التخييلية، وإن كانت استعارة لكنها لا تحتاج إلى قرينة لأنها قرينة المكنية، فلو احتاجت إلى قرينة لكانت قرينتها أيضًا استعارة تحتاج إلى قرينة، وهكذا.

ويلزم التسلسل، والتسلسل باطل كما هو معلوم، وعلى هذا فقرينة المكنية لا تحتاج إلى قرينة، سواءً جعلناها تخييلية أو تصريحية على ما تقدم، أو نقول: "إن نفس كونها قرينة مغن عن القرينة، لأن كونها قرينة مستلزم لاستعمالها لغير ما هي له، واستعمالها لغير ما هي له، أي: إثباتها لغير ما هو له، وهو معنى استعارتها، فاستعارتها مفهومة من جعلها قرينة".

هذا، والذي ألجأ "الشارح" إلى ما قاله هو أنه لما رآهم جوزوا أن يكون ترشيح المكنية ترشيحًا للتخييلية، كما سيأتي بيانه، جوز هو أن يكون للتخييلية قرينة، قياسا على تجويزهم أن يكون لها ترشيح من باب قولهم: "لا فارق"، وإنما أطلنا الكلام في هذا المقام لأنه كثير الانتفاع، وقل ما يباع)[2]. انتهى.

وإذا كان ما ذكر ثابتًا، (**فلا تَغْفُلْ**): عن فهمه واستحضاره، أو لا تغفل عن كون الداخل في قرينة المكنية لا يزيد على قرينة المكنية، أو لا تغفل عما ذكر في أصل الاعتراض من المناقشة، فيكون إشارة إلى أنه إن أراد بالتخييلية تخييلية السلف، ورد كذا، وإن أراد تخييلية "**السّكَّاكِي**"، ورد كذا.

(أو لا تغفل عن كون الترشيح لا بد أن يكون زائدا على قرينة التخييلية أيضًا، ولا تغفل عن كون الداخل في قرينة التخييلية لا يزيد عن قرينة المكنية، أو لا تغفل عن ذلك، أي من واحد من ذلك. و زعم بعضهم أن المقصود: "لا تغفل عن كون الاستعارة لا تتم بدون القرينة")[3]، ويضعفه أن هذا مما لا يكثر الإغفال عنه، فلا ينبغي أن ينبه عليه، لأنه أمر مشهور.

و"الشارح" قصده التنبيه على الدقائق الخفية، سلمنا جواز التنبيه على المشهور الذي لا يكثر الغفلة عنه كما هو الواجب، لكن ذلك ليس في عبارة "الشارح".

وهو بضم "الفاء" مضارع "غَفَل" بفتحها، كـ"نَصَر يَنْصُر"، أو بضم "التاء" وكسر "الفاء" مضارع "أَغْفَل"، أي: لا تُغْفِل ذلك.

قال في "**القَامُوسِ**": (غَفَل عنه غُفُولًا تركه وسها عنه، كـ"أغفَلَه" أو "غفلَ" صار غَافِلًا، وغَفَل عنه وأغفَلَه، وَصَلَ غفلَتَهُ إليه)[4]، (**وَلَا يَخْفَى أَيْضًا أَنَّ الاشْتِرَاكَ بَيْنَ**): **[(232/و)]** الاستعارة (**المُصَرَّحَةِ**)

1- سورة آل عمران، الآية: 103.

2- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 86.

3- المصدر نفسه، ص: 86.

4- القاموس المحيط،(غفل)، ص: 1039.

والاستعارة (**المَكْنِيَّةِ لَا يَخُصُّ التَّرْشِيحَ بَلْ يَشْمَلُ التَّجْرِيدَ**): الذي هو ملائم المشبه المستعار له ويقارن الاستعارة، هذا هو مفهوم التجريد المشترط بينهما.

قال "المصنف" في "**حَاشِيَةِ شَرْحِ التَّلْخِيصِ**" عند بيان قول "المصنف" "**لِلتَّلْخِيصِ**": "ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها"[1]، حيث قال "الشارح": (وذكر الوجوهِ إيهامٌ، لأن كلا من الترشيح والتجريد يجري في الإيهامِ المصطلح، حيث قال: الإيهام قسمان:

– مجرد: وهو ما لا يجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب.

– ومرشح: وهو ما يجامع ما يلائم المعنى القريب، ولا يخفى أن الذوق يقتضي أنه يكون المجرد ما يجامع ما يلائم المعنى البعيد، إلا أنه لا مناقشة في الاصطلاح)[2]. انتهى. وأراد بـ"الإيهام" "التورية"، وقد مر تعريفها.

قلت: قال في "**المُطَوَّلِ**": (وتشبيه وجوه الإعجاز في النفس بالإشارة المحتجبة تحت الأستار،. استعارة بالكناية، وإثبات "الأستار" لها استعارة تخييلية، وذكر الوجوه إيهام أو تشبيه، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات الوجوه استعارة تخييلية، وذكر الأستار ترشيح، وقد جرينا في هذا على اصطلاح "المصنف")[3].انتهى.

وكون إثبات الأستار تخييلية مبني على المشهور من اختصاص الستر بالمحسوس، وإلا فالستر يطلق لغة أيضا على المعنوي، وإنما جعله في الوجه الأول إيهامًا، لأن المراد به هناك المعنى البعيد، وأما على الثاني فالمراد به القريب، والكشف على الأول أيضًا ترشيح كالأستار.

قال "**الغِيَّاثُ**": (ثم إنه يحتمل أن يكون مراده أنه ترشيح للمكنية على ما سيجيء إن شاء الله تعالى من أن الحق جريانه فيها، وأنه ترشيح للتخييلية يعني إثبات الوجوه كما نقل عن "الشارح" – يعني "**السَّعْد**"–، إلا أن فيه أن الظاهر من شرح المحقق "**الشَّرِيفِ**" أن الترشيح لا يكون للمجاز العقلي، فينبغي أن لا يكون للتخييلية على مذهب "المصنف"، فإنها مجاز عقلي عنده وإن صح جريان الترشيح في التخييلية على أنها مجاز عقلي، وجب تعميم تعريف الترشيح بحيث يشملها.

هذا، وجميع ما ذكره "الشارح" ظاهر على رأي "المصنف"، إلا قوله: "وإثبات الوجوه استعارة تخييلية"، فإن فيه أن الاستعارة التخييلية كما سلف إثبات أمر مختص بالمشبه به الذي هو الصور الحسنة، واللازم العام كالوجه الشامل للحسن والقبيح لا يختص بالمشبه به (...)[4]. والجواب أن المقام أقوى قرينة على التخصيص بالوجه الحسن)[5].

1– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 05.

2– "حاشية على شرح مفتاح العلوم للسكاكي"، أبو القاسم الليثي السمرقندي. ولم أقف عليها.

3– المطول على التلخيص، ص: 134.

4– وقد سقط من الأصل: (لا يختص بالمشبه به– الذي هو الصورة الحسنة – والجواب أن المقام أقوى قرينة...الخ).

5– مخطوط حاشية الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 13.

قال: (والمعنى القريب في الوجه العضو المعين، والبعيد الطرف أو العلل، و الترشيح ذكر شيء يلائم المشبه به إن كان في الكلام تشبيه، أو المستعار منه إن كان فيه استعارة، أو المعنى الحقيقي إن كان فيه مجاز مرسل، كقوله عليه الصلاة والسلام: ((**أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا**))، فإن "اليد" مجاز عن النعمة، وذكر "الطول" ترشيح)[1].اهـ.

و"**التَّوْرِيَّةُ" لُغَةً**: الإخفاء، والإيهام،. الإيقاع في الفهم وهمًا.

اصْطِلَاحًا: أن يطلق لفظ له معنيان،. قريب وبعيد، حقيقيان أو مجازيان أو مختلفان، ويراد البعيد اعتمادًا على قرينة خفية. وهي يعني التورية، وهي الإيهام:

وإما مجردة: وهي التي لا تجامع شيئا مما يلائم القريب نحو: ﴿**الرَّحْمَانُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى**﴾[2]، فإنه أراد بـ"استوى" معناه البعيد، وهو "استولى"، ولم يقرن به شيئا مما يلائم القريب، وهو "الاستقرار".

وإما مرشحة: وهي المجامعة لملائم القريب المعبر به عن البعيد المراد، إما بلفظ قبله، نحو: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾[3]، فإنه أراد بـ"أيدٍ"، معناها البعيد وهو "القدرة"، وقد قرن بها ما يلائم القريب أعني الجارحة المخصوصة، وهو قوله: "بنيناها".

أو بلفظ بعده، كقول "**عِيَّاضٍ**"[4] يصف ربيعًا باردًا:

كَأَنَّ "كانون" أَهْدَى من مَلَابِسِهِ لِشَهْرِ "تَمُّوزَ" أنْوَاعًا مِنَ الحُلَلِ

أَوِ الغَزَالَة مِنْ طُولِ المَدَى خَرِفَتْ فَمَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الجَدْيِ وَالحَمَلِ [5]

يعني: كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل، فنزلت في "برج الجدي" في أوان النزول بـ"برج الحمل". أراد بالغزالة معناها البعيد وهو "الشمس"، وقرن بها ملائم القريب الذي ليس بمراد الذي هو "الرشا"، حيث ذكر "الخرافة"، وكذا ذكر "الجدي" و"الحمل"، وقد يكون كل من التوريتين ترشيحًا للأخرى كبيت "**السقط**"[6]:

إِذَا صَدَقَ الجَدُّ افْتَرَى العَمُّ لِلْفَتَى مَكَارِمَ لَا تَخْفَى وَإِنْ كَذَبَ الخَالُ [7]

أراد بـ"الجد" "الحظ"، وبـ"العم" الجماعة من الناس، وبـ"الخال" المخيلة.

1– مخطوط حاشية الغياث على الشرح الصغير للتفتازاني، ورقة: 13.

2– سورة طه، الآية: 05.

3– سورة الذاريات، الآية: 47.

4– القاضي عياض: هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب و إمام أهل الحديث في وقته. ولد بسبتة سنة 476هـ، وولي قضاءها، ثم قضاء غرناطة. من تصانيفه: "الشفا بتعريف حقوق المصطفى" و" ترتيب المدارك"،. ترجم فيه لأعلام المالكية. توفي بمراكش مسموما سنة: 544هـ. ينظر: الأعلام: 99/5، ووفيات الأعيان: 392/1.

5– البيتان من بحر"البسيط".ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 267.

6– السقط، إشارة إلى الشاعر"أبي العلاء المعري" صاحب ديوان: "سقط الزند".

7– البيت من بحر "الطويل". ديوان سقط الزند، ص: 233.

قال في "**الكَبِيرِ**": (وإن قلت: قد ذكر "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" في قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَانُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1]، أنه تمثيل، لأنه لما كان الاستواء على العرش وهو "سرير المِلك" مما يرادف المُلكَ جعلوه كناية عن الملكِ، ولما امتنع هاهنا المعنى الحقيقي صار مجازًا كقوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مغْلُولَةٌ**﴾[2]، أي هو بخيل، ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾[3]، أي: هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط. والتفسير بالنعمة والتمحل للتشبيه من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام.

وكذا قوله: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾[4]، تمثيل وتصوير لعظمته، وتوفيق على كنه جلاله، من غير ذهاب بـ"الأيدي" إلى جهة حقيقة أو مجاز، بل يذهب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير أن يتمحل لمفرداته حقيقة أو مجازًا، وقد شدد النكير على من يفسر "اليد" بـ"النعمة"، والأيدي بالقدرة، والاستواء بالاستيلاء، واليمين بالقدرة.

وذكر الشيخ في "**دَلَائِلِ الإِعْجَازِ**": "أنهم وإن كانوا يقولون: "المراد باليمين القدرة"، فذلك تفسير منهم على الجملة، وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة خوفًا على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه، وإلا فكل ذلك من طريق التمثيل. قلت: قد جرى "المصنف" – أي "**الخَطِيبُ**" – في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين)[5]. **[(232/ظ)]** وإنما أطلت الكلام في هذا، مع أنه لا محل له هنا، لأني رأيت "**الشيرانسي**" ذكر قليلا منه [6].

(**أَيْضًا بَلْ الِاشْتِرَاكُ**): حاصل (**بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالمَجَازِ المُرْسَلِ أَيْضًا**): (كما قال في الترشيح، لإيهام عبارته أن اشتراك التجريد بين التشبيه والمجاز المرسل مستقل عن اشتراك بين المصرحة والمكنية، ومفهوم التجريد المشترك بين الأربعة هو ما يلائم المعنى المجازي أو المشبه، ويقارن المجاز أو المشبه، وانظر هل التجريد يكون للمجاز العقلي بذكر ملائم ما الإسناد ليس له. لم أر من صرح به.

قال "**الصَّبَانُ**": ولا مانع منه، بقى أنه كان على الشارح أن ينبه على الإطلاق، لأنه أيضا مشترك بين المصرحة والمكنية وبين غيرهما، مما ذكر إلا أن يعتذر عنه بما اعتذر به عن "المصنف")[7].

ثم ما سبق يقتضي حمل قوله: "بل الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل" على المسامحة، والمعنى بل الاشتراك بينهما وبين [التشبيه][8] والمجاز المرسل، ومن هذا يظهر احتمال اشتراك التجريد بينهما وبين التشبيه. فافهم.

1– سورة طه، الآية: 05.

2– سورة المائدة، الآية: 64.

3– الآية نفسها.

4– سورة الذاريات، الآية: 47.

5– المطول على التلخيص، ص: 652–653.

6– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 35 (و)

7– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 118.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**إِلَّا أَنْ يُقَالَ: التَّخْصِيصُ**): أي تخصيص الاشتراك بالترشيح دون التجريد.

(**مُجَرَدُ اصْطِلَاحٍ**): ولا يخفى أنه مشترك أيضًا، وإن لم ينبهوا على اشتراكه، وذلك الاستثناء جواب من الشارح اعتذر به "للمصنف"، أي جعل له به عذرًا.

وأجيب أيضًا بأنه تعرض للاشتراك في الترشيح دون التجريد اهتماما بشأنه، لشرفه و أبلغيته، ولم يتعرض للاشتراك في التجريد اكتفاءً[1] بالمقايسة الظاهرة عليه.

ثم إن كلام الشارح هذا يحتمل معنيين مرجعهما واحد:

– الأول: أن يقال: "تخصيص بيان الاشتراك بالترشيح مجرد اصطلاح، لا لأن التجريد في نفس الأمر لا يقع فيه الاشتراك".

– والثاني: أن يقال: "تخصيص التجريد بالمصرحة مجرد اصطلاح، لا أنه في نفس الأمر مختص بالمصرحة، لا يتحقق مع غيرها".

هذا، ولا يخفى أن في عبارة "المصنف" فيما مضى لا تفيد اشتراك التجريد، لأنه قال: "إن ملائم المستعار منه ترشيح، وملائم المستعار له تجريد"، واعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة، فلا تعد قرينة المصرحة تجريدًا، ولا قرينة المكنية ترشيحًا، وليس فيه تصريح باشتراك التجريد، بل يكفي في صدقه أن ما زاد على قرينة المصرحة من ملائمات المشبه يسمى تجريدًا، وما زاد على قرينة المكنية من ملائمات المشبه به يسمى ترشيحًا، ولا يستفاد منه أن ما ذكر من المكنية من ملائمات المشبه يسمى تجريدًا.

و لما كان الاشتراك في الترشيح منصوصًا عليه، نبه عليه "المصنف" هنا، وترك التنبيه على اشتراك التجريد، لكن اشتراك التجريد لا مانع يمنع منه من جانب المعنى، فلذلك نبه عليه "الشارح" وإن لم ينبهوا عليه، وقال: "إن تخصيصهم الاشتراك بالترشيح مجرد اصطلاح"[2].

ومما يدل على أن قصد "الشارح" على ما لم يقولوه، قوله: " إلا أن يقال: التخصيص مجرد اصطلاح"، لأن فيه إشارة إلى أنه نبه على ما سكتوا عليه، ولذا كان التخصيص مجرد اصطلاح.

(**فَاعْرَفْهُ**): أي فاعرف أن تخصيص الاشتراك بالترشيح مجرد اصطلاح، ولا يلزم عدم اشتراك التجريد في الواقع ونفس الأمر، أو اعرف اشتراك التجريد في الواقع، وأن فيما عدا المصرحة من المكنية والمجاز المرسل والتشبيه تجريدًا في الواقع، أو اعرف ما ذكر من ذلك كله.

(**وَلَوْ لَمْ تُسَمِّهِ**): أنت أيها المخاطب [في الاصطلاح][3] (**تَجْرِيدًا**): لم يضر، فجواب "لو" محذوف تقديره: "لم يضر"، كما علمت.

1– ورد في الأصل: "اكتفاءا"، والصواب ما أثبتناه.

2– شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 93.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

أي: فاعرف أن تخصيص الاشتراك بالترشيح مجرد اصطلاح، وأن الاشتراك يكون في الواقع في التجريد أيضًا، ولو لم تسمه أنت تجريدًا أيضًا، تبعًا له في عدم تسميته بذلك، ولو قال: "نُسَمِهِ" بـ"النون" لا بـ"التاء" لجاز، أي: ولو لم نسمه نحن بالتجريد، تبعًا لهم في عدم تسميتهم له بذلك، أدبًا معهم في عدم زيادتنا اسمًا لما يقولوه، لأن الأدب مع الأئمة مطلوب.

ولو قال: "يسميه" بـ"الياء" التحتية المثناة لجاز، أي: "ولو لم يسمه المصنف تجريدًا"، أي "اعرفه أنت ولو لم يسمه هو بذلك"، لأن عدم تسميته بذلك لا ينفي أن يكون تجريدًا في نفس الأمر، والموجود في نسخ رأيتها:"تسمه"، بـ"التاء" الفوقية المثناة)[1].

وقول "**الدُّلَجِي**": (يحتمل أن يكون بـ"التاء" وأن يكون بـ"النون"، وأن يكون بـ"الياء")[2] مشكل، إذ لا احتمال مع وجوده بـ"التاء" المثناة في النسخ.

ويجاب بأن النسخ التي هي عنده لم تكن قاطعة بذلك، بأن لم يكن نقط لا من فوق ولا من تحت، أو كان ومُحِي، أو اختلط مع الغير حتى لم يتضح، أو اختلفت النسخ عنده بالنقط فوق واحدة وبالنقط فوق ثنتين، أو تحت ثنتين، أو الاحتمال بالنسبة إلى ما صدر من "الشارح" من ذلك، أي يحتمل أن يكون الصادر منه "النون" أو "التاء" أو "الياء"، فبدل الناسخ أو غير. فافهم.

(**فَإِنَ مَحَاسِنَ**): تعليل لقوله: "اعرفه"، أي لأن محاسن، أي: ووجه أمرنا لك بمعرفته أنه من محاسن (**الكَلَامِ**): ومحاسن الكلام الجارية على قانون البلاغة الثابتة في ذاتها (**لَيْسَ**)تْ (**مِنْ تَوَابِعِ الأَسْمَاءِ**) والاصطلاحات، بل الأسماء هي التابعة للمحاسن، (ولذلك ترى علماء البديع إذا رأو شيئًا من المحسنات ترك المتقدمون التنبيه عليه اخترعوا له اسمًا وسموه به، فنراهم يقولون: "زاد فلان كذا"، و"سماه كذا"، فعلم منه أن الأسماء هي التابعة للمحاسن. قال بعض المشايخ: بل كثير من محاسن الكلام لم يسموه، بل بقي بلا اسم)[3].

ويؤخذ مما مر في تقرير كلام "الشارح" أن الاستعارة **[(233/و)]** التي قسمها القوم إلى مرشحة، ومجردة، ومطلقة في المصرحة، وأن غيرها لا ينقسم اصطلاحًا إلى الثلاثة، وفيه بعد تأمل.

واعترض "**الصَّبَانُ**" على قول "الشارح": "ليس"، بأن مثله شاذ لا يقاس عليه، لأن الفعل المسند إلى [ضمير][4] المؤنث يجب تأنيثه، ولو كان ذلك المؤنث مجازي التأنيث، و"محاسن" مؤنث بتأويل الجماعة، أو الجملة و"الجماعة" و"الجملة" مؤنثان مجازًا، وفي "ليس" ضمير[5] "المحاسن" المفسرة بالجماعة أو الجملة، فالصواب أن يقول: "ليست" بـ"التاء"، ويجوز "ليسوا"، ويضعف "لَسْنَ"، وأما إذا قال:"ليس" فشاذ، على حد:

1- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 87.

2- المصدر نفسه، ص: 87.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص: 88.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5- تكررت في الأصل كلمة "ضمير"، ولعله سهو من المؤلف.

..... وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْـقَالَـهَا [1]

كذا أشار إليه "**الصَّبَانُ**"، بإيضاح وزيادة مني[2].

والجواب أن ذلك تحريف من النسخ، أو أنه أسقط التاء بناءً على تقدير مضاف مفرد مذكر قبل "المحاسن"، مراعي في رجوع الضمير إليه، أي "أي فإن جميع محاسن الكلام"، أو "كل محاسن الكلام"، أو نحو ذلك، كـ"أصل محاسن الكلام" و"حكم محاسن الكلام"، إلى غير ذلك.

أو أسقط "التاء" لتأويل "المحاسن" بالجمع، أي: "جمع محاسن الكلام"، [قال فما جمع ليغلب جمع قومي][3]، كما أنه لو أثبت "التاء" لكان لتأويل المحاسن بالجماعة، أو لأنه بنى على قول "**ابن كَيْسَان**"[4]، بقياس نحو: "الشمس طلع"، ولو نثرًا[5].

وعن بعض أن ضمير: "أبقل" – في البيت – عائد لـ "الأرض"، لتأويلها بالموضع أو المكان، وأنث الضمير في "إبقالها" [بالنسبة][6] لعدم التأويل، ولا مانع من مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى، أو لتأويلها بـ"البقعة"، بعد تأويلها بـ"الموضع" أو "المكان"، إلى غير ذلك مما في "**حَاشِيَتِي عَلَى القَطْرِ وَشَرْحِهِ**".

(**وَالمَحَاسِنُ**): جمع "حسْن" بسكون السين على غير قياس، (**وَيَجُوزُ جَعْلُهَا**): أي جعل ما زاد على قرينة المكنية وهو ترشيح المكنية، (**تَرْشِيحًا للتَّخْيِيلِيَّةِ**): المناسب للسياق أن يقول:"ويجوز جعله ترشيحًا لقرينتها"، أي:"لقرينة المكنية" بناءً على أن قرينة المكنية تخييلية سواءً كانت بمعناها عند السلف أو عند "**السّكَّاكِي**" أو عند "**الخَطِيبِ**"، وكذا عند "**صَاحِبِ الكَشَّافِ**" ومن تبعه في بعض المواد، فالأولى أن يقول: "ويجوز جعله ترشيحًا للتخييلية"، إن كانت قرينتها تخييلية، أو يقول ما مر من أنه مناسب.

قال "**المَلَوِي**": (كما في:"مخالب المنية نشبت بفلان"، فيجوز جعل "نشبت" ترشيحًا لـ"المخالب"، وكذا "أنشبت المنية أظفارها بفلان"، يجوز جعل "أنشبت" ترشيحًا لـ "الأظفار")[7].

1– البيت من بحر"المتقارب"، وهو للشاعر: "عامر بن جوين الطائي". وتمامه:

فَلَا مُـزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَـهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْـقَالَهَا

فقد حذفت التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وكان القياس أن يقول: "أبقَلَتْ، لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل، ولكنه حذف التاء للضرورة الشعرية. ينظر: الكتاب: 46/2. وشرح التصريح على التوضيح: 407/1.

2– قال الصبان: (قوله: "ليس"، كذا فيما رأيناه من النسخ، بلا تاء تأنيث، ومثله شاذ لا يقاس عليه، لأن الفعل المسند إلى ضمير المؤنث يجب تأنيثه، ولو كان تأنيثه مجازيًا، وشذ قول الشاعر:* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا *). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 117.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، عالم باللغة العربية نحوًا ولغةً، أخذ عن المبرد و ثعلب، وهو من أوائل نحاة المدرسة البغدادية في النحو.من مؤلفاته: "الكافي في النحو" و"التصاريف". توفي العام: 299هـ. ينظر: الأعلام: 308/5.

5– ينظر: التوضيح على التصريح، ج1، ص: 407.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

7– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 21.

(**و**): يجوز جعله ترشيحًا لـ (**الِاسْتِعَارَة التَّحْقِيقِيَّة**): التي هي قرينة الاستعارة المكنية إن كانت قرينة المكنية تحقيقية، بناءً على التحقيق من أن المكنية لا تستلزم التخييلية، كما إذا جعل "نطق" في قولك: "نطق لسان الحال" قرينة للمكنية، وجعل عبارة "عن دل" بأن شبهت "الدلالة" بالنطق، واستعير "النطق" للدلالة، واشتق من "النطق" "نطق"، فيكون "نطق" استعارة تحقيقية، لأن المستعار له وهو "الدلالة" أمر محقق، فيجوز جعل "اللسان" ترشيحًا لـ "نطق".

فالاستعارة لفظ معطوف على التخييلية فهما معًا مجرورَان، وقوله للتخييلية: "و الاستعارة التخييلية"، إشارة إلى استيفاء ما في قرينة المكنية من الاحتمال.

وفسر "**الدّلجِي**" قوله: "التحقيقية" بـ"التصريحية"، قال: (وقوله: "والاستعارة التحقيقية" بالجر، أي: و يجوز جعله ترشيحًا للاستعارة التخييلية، أي التصريحية، إن قلنا: إن قرينة المكنية تحقيقية أي تصريحية، كما ذهب إليه "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**"، واختاره "المصنف" فيما إذا كان "للمنية" تابع يشبه تابع المشبه به على ما تقدم بيانه)[1]. وفي بعض النسخ "أو الاستعارة التخييلية"[2]، ولعل "أو" بمعنى "الواو". ثم رأيت "**المَلَوِي**" مصرحًا بأنها بمعنى "الواو"[3].

هذا، والأظهر أنه المراد بقوله: "والاستعارة التحقيقية": الاستعارة التصريحية التحقيقية، كما صرح به "**المَلَوِي**"، ويجوز جعل قول "**الدُّلَجِي**": "أي: التصريحية" ليس تفسيرًا لها، بل بيان لشيء ترك التصريح به، فكأنه قال: أي الاستعارة التحقيقية التصريحية، كما إذا قيل: "زيد فقيه"، وقلت أنت: "أي ونحوي"، بل هذا هو الأولى أو المتعين، ولكن حملت كلامه أولا على التفسير للتحقيقية بالتصريحية [مع ما فيه][4]، لأنه قد تقدم له ما هو صريح في ذلك التفسير.

(**أَمَّا الاسْتِعَارَةُ**) التصريحية (**التَّحْقِيقِيَّةُ**): التي هي قرينة المكنية، قال "**الدُّلَجِي**": (وقوله: أما الاستعارة التحقيقية أي التصريحية)[5]، وفيه ما مر آنفًا. (**فَ**) جواز جعل ذلك المذكور الذي هو ما زاد على قرينة المكنية ترشيحًا (**ظَاهِرٌ**): لأنها كسائر الاستعارات المصرحات التي لَسْنَ قرائن للمكنية.

قال "**الدُّلَجِي**": (أي أما إن قلنا إن قرينة المكنية تحقيقية أي تصريحية فظاهر، أي جواز [جعل][6] الترشيح لها ظاهر لأنها تصريحية، وتقدم قريبًا أن التصريحية لها ترشيح سواءً كانت مستقلة أو قرينة لغيرها. فإن قلت: إذا كانت تصريحية، فأين قرينتها ؟

1– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 88.

2– ومنها النسخة المعتمدة في التحقيق. شرح العصام على الرسالة السمرقندية، ص: 94.

3– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 21.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 88.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

فالجواب أنه قد تقدم قريباً أن قرينةَ القرينة أمر اعتباري، فعدم استعمال النقض في حقيقته مثلا قرينة التصريحية، واستعمال النقض في إبطال العهد قرينة المكنية إلى آخر ما تقدم بيانه)[1].انتهى.

ولعل معنى قوله: "وتقدم قريبا أن التصريحية لها ترشيح...الخ"، لأن ظاهر ما تقدم أن التصريحية لها ترشيح...الخ.

وقد علمت من تقريري أن قول "المصنف" "ظاهرٌ" خبر لمحذوف مذكر، والجملة خبر قوله: "الاستعارة"، ويجوز كون التقدير: "فأمرها ظاهر"، أو"فكون الترشيح لها ظاهر"، أو "فجعل الترشيح لها ظاهر"، وذلك الترشيح هو ما زاد على قرينة المكنية، ويجوز جعل قوله:"ظاهر"، خبر لـ"الاستعارة" بعد حذف مضاف من أول الكلام، مراعي في عود ضمير "ظاهر" إليه، حتى أنه ذكر أي ترشيح الاستعارة [بما ذكر][2]، أو أمر الاستعارة، أو نحو ذلك.

(**وَكَذَا**) المذكورِ من الاستعارة التحقيقية، **[(233/ظ)]** الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةُ**): في جواز جعل ذلك ترشيحًا لها، وإن جوازًا لجعل المذكور ظاهر.

(**عَلَى مَذْهَبِ السَّكَاكِي، لِأَنَّ**): الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةَ**) استعارة (**مُصَرَّحَةُ عِنْدَهُ**): (أي عند "**السَّكَاكِي**"، أي أنه صرح بلفظ المشبه به وأطلق على أمر متوهم، والتصريحية لها ترشيح سواء كانت قرينة المكنية أو غير قرينتها، وبيان كونها تصريحية في مثال "الأظفار": أنه شبه "الأظفار" الوهمية بالأظفار الحقيقية، واستعار لها لفظ "الأظفار" على طريق الاستعارة التصريحية، وأما قرينتها فهي أمر اعتباري على ما مر.

فعدم استعمال "الأظفار" في حقيقتها مثلا قرينة التصريحية، واستعمالها في "الأظفار" الوهمية قرينة المكنية، أو احتياجها للقرينة يحتاج للتسلسل المحال، أو نفس كونها قرينة مغن عن القرينة على ما سبق بيانه)[3].

فإن قلت: إذا كان جعل ذلك ترشيحًا للتخييلية ظاهر لم يحتج إلى دليل، فلم ذكر له دليلا، وهو قوله: "لأن التخييل مصرحة عنده" ؟

قلت: ليس ذلك باستدلال، وإنما هو تنبيه وإخطار بالبال، أي وذكْر له ليكون ببالك ويخطر فيه بذكره، فإذا خطر ببالك بذكر الشارح إياه، فهو أي الشارح مخطر له ببالك، أي تسبب في خطره، وحضوره ببالك.

(**وَأَمَّا**) الاستعارة (**التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ**): التي هي مجاز عقلي أيضًا عندهم، (**ف**)جواز جعل ذلك ترشيحًا لها.

(**لِأَنَّ التَّرْشِيحَ يَكُونُ لِلْمجَازِ العَقْلِي**)، أي: وأما وجه جواز جعل الترشيح للتخييلية على مذهب السلف الذين يجعلون "الأظفار" مثلا مستعملة في حقيقتها والمجاز في الإثبات، فهو أن الترشيح يكون للمجاز العقلي،

1- المصدر السابق، ص: 88.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- ينظر: مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 88.

(**أَيْضًا**): كما يكون لغيره، و التخييلية على مذهب السلف مجاز عقلي، ويجوز أن يريد بقوله:"أيضًا"، الإشارة إلى ترشيح الاستعارة المذكور، قبل قوله: "ويجوز ...الخ"، المرتبط به قوله: "وأما التخييلية...الخ".

وعلى كل حال فما أفاده قوله: "أيضًا"، غير ما أفاده قوله: "كما تكون...الخ"، خلافًا لبعض، ويرده أنه لو كان مفادهما واحدًا لأسقط قوله: "أيضًا"، لعدم الاحتياج إليه، [ويجاب بأن "أيضًا" هو الأصل، وقوله: "كما يكون"، تأكيد له، وبيانٌ لمعناهُ][1]. تأمل.

(**بِذِكْرِ**): "الباء" فيه للتصوير، لأن الترشيح هو نفس ذكر الملائم أو اللفظ الدال على الملائم، كما مر في محله، لا شيء سواه يكون بذكر ما ذكره "المصنف"، ويجوز بقاؤها على أصلها، لأن الترشيح الذي هو أريد به اللفظ الملائم معناه لما مر، إنما يثبت بذكر ما ذكره المصنف، ولولا الذكر لم يكن لفظًا، وأيضًا الترشيح الذي هو أريد به التقوية يكون بالذكر، والتقوية غير الذكر، تأمل. كذا ظهر.

واقتصر "**المَلَوِي**" على جعلها لـ"التصوير"، قال: (والمعنى أن الترشيح الأعم يتصور بذكر هذا الأخص الذي هو مشار إليه[2] بقوله: (**مَا**): أي شيء، (**يُلَائِمُ**): أي يناسب ذلك الشيء (**مَا**): أي معنى [(**هُوَّ**): أي][3] الإثبات المعلوم من المقام، [أو "ما" الثانية واقعة على][4] المسند إليه حقيقة (**لَهُ**): أي لذلك أو لذاك المعنى أو للمسند إليه حقيقة.

وذلك كذكر "أنشبت" الملائم لما أثبتت له "الأظفار" حقيقة وهو "السبع"، ويجوز جعل "ما" في الموضعين موصوليه اسمية، ويجوز عود قوله: "هو"، للمجاز العقلي، و"اللام" بمعنى "عن"، أو متعلقة بالنسبة، أي "ما المجاز العقلي كائن عنه أو كائن بالنسبة له"، لأن الإسناد المجازي متجوز به عن المسند إليه حقيقة، وهو أيضًا مجاز حاصل بالنسبة له.

والحاصل أن مراده بذكر ما يلائم الأصل الذي هو المشبه به والمجاز في الإثبات، من المجاز العقلي كما مر بيانه، فيجوز ترشيحه.

(**كَمَا يَكُونُ**): الترشيح (**لِلْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ المُرْسَلِ**): أيضًا (**بِذِكْرِ مُلَائِمِ المَوْضُوعِ لَهُ**): الذي هو الحقيقة، أي: المعنى الحقيقي.

قال "**المَلَوِي**": (بذكر ما يلائم المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ حقيقة، مثال ترشيح المجاز العقلي قوله:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ [5]

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 21.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

5– البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر"كثير عزة". ديوان كثير عزة، ص: 525.

فإنه بعدما شبه السير بـ"السيلان" الذي هو جريان الماء كنحوه، وعبر به بالسيلان عن السير أسند "السيلان" إلى "الأباطح"، وهو جمع "أبطح": وهو المكان المتسع الذي فيه دقاق الحصى، إسنادًا مجازيًا، فـ"أعناق المطي"، أي "النوق" مناسبة لمن ثبت له السير حقيقة وهو القوم، فهو ترشيح للمجاز العقلي، وخص "الأعناق" بالذكر لأنه بها تظهر سرعة السير).[1] ويأتي وجوه وكلام على البيت إن شاء الله.

ومثال المجاز اللغوي المرسل قوله ﷺ [مخاطبًا لنسائه][2]: ((**أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا**)).

فإطلاق "اليد" على النعمة مجاز مرسل، لأن "اليد" موضوعة حقيقة للجارحة المخصوصة، لكن من شأن النعمة أن تصدر من "اليد" التي هي الجارحة المخصوصة، وتظهر وتصل إلى المقصود بها [وبها تظهر][3]: فـ"اليد" سبب للنعمة لصدورها عنها سببية صورية، فالعلاقة السببية الصورية، فأطلق اسم السبب الذي هو "اليد" على المسبب الذي هو "النعمة".

وإنما قيل: "السببية الصورية"، لأن "اليد" ليست فاعلة للنعمة حقيقة، و"أطولكن" ترشيح لهذا المجاز، لأنه يلائم الجارحة المخصوصة الموضوعة لها بلفظ اليد) .كما "**لِلْمَلَوِي**"[4].

قلت: لكن إنما يكون "أطول" ترشيحًا إن كان من "الطُوْل" بضم "الطاء" وسكون "الواو" سكونًا ميتًا، وهو ضد القصر، أما إن كان من "الطَوْل" بفتح "الطاء" وسكون "الواو" سكونا حيا ، وهو "الغنى" فهو تجريد، لأنه يلائم "النعمة" التي هي المعنى المجازي الذي هو الفرع، أي: "أسرعكن لحوقًا بي أكثركن عطاءً"[5]، و منه: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ**﴾[6]، مع أنه ليس من المجاز الاستعاري التخييلي، وأن "الأيدي" مجاز عن "القوة".

وعن بعض المشايخ أنه كما يكون تأكيدًا لقوله: "أيضًا"، كما مرت الإشارة إليه، لأن معنى التشبيه يفهم من قوله: "أيضًا"، فلو عطف المجاز اللغوي المرسل بدون قوله: "كما يكون" لحصل أصل **[(234/و)]** المعنى، والجامع بينهما أن كلا منهما فيه استعمال الشيء لغير ما هو له، لكن أحدهما في المفرد والآخر في الإسناد، وكان الأولى في المصنف أن يقول:"بذكر ما يلائم المنقول عنه"، بدل قوله: "بذكر ما يلائم الموضوع له"، ليدخل ترشيح المجاز [اللغوي][7] المرسل المنقول عن المجاز، وإنما قدم قوله: "اللغوي"، على قوله: "المرسل"، لأن اللغوي أعم، والمرسل أخص بالنسبة إليه، لأن المجاز اللغوي يكون مرسلًا واستعارة، والمرسل لا يكون استعارة، والصفة العامة [إنما][8] تأتي بعد الخاصة، كما تقول: "العربي الهاشمي"، لأن "الهاشمي" أخص من "العربي"، لأن

1- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 22.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 22.

5- ورد في الأصل: "عطاءًا"، والصواب ما أثبتناه.

6- سورة الذاريات، الآية: 47.

7- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

8- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

كل هاشمي عربي وليس كل عربي هاشميًا، وكما تقوله: "هو متكلم فصيح"، لا "هو فصيح متكلم"، لأَعَمِيَةِ "المتكلم" وأَخَصِيَةِ "الفصيح"، لأن كل فصيح متكلم وليس كل متكلم فصيح.

والمقصود بالصفة ما يشمل الأخبار والنعوت والأحوال فيما بينها، ونحو ذلك، دون الحال مع غيره، فإنه لا يلزم فيه ذلك، قال الله تعالى: ﴿**وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا**﴾[1]، أي مرسل في حال نبوته.

قال "**الأخضري**"[2]: "وتقديم الجنس على نوعه أولى"[3]، وظاهر قوله: "أولى" جواز خلاف ذلك، وبالآية استدل بعضهم، وقد عرفتك المخرج منه.

هذا، وقد ثبت هنا "**لِلْمَلَوِي**"[4] شيء ينظر فيه، وهو تقديره "هو" قبل قول "المصنف": "ما يلائم"، قال: "وهو ما يلائم"، مع أن "ما" في كلام المصنف في محل خفض، وعلى تقديره هو تكون في محل رفع، وقد منعوا -كما مر في أول الشرح – أنه لا يجوز تقدير مَا يُغير إعراب المتن مثلا باتفاق، فإما أن ذلك سهو من "**المَلَوِي**"، وإما محل المنع الاتفاقي ما إذا كان الإعراب ملفوظًا به، بخلاف ما إذا كان محليا أو تقديريًا.

(**وَ**): كما يكون الترشيح، (**لِلتَّشْبِيهِ بِذِكْرِ مُلَائِمِ المُشَبَّهِ بِهِ**): كقولنا: "مخالب المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا"، و"أظفار المنية الشبيه بالسبع نشبت بفلان"، فـ"المخالب" الملائمة للسبع المشبه به، و"الأظفار" الملائمة للسبع المشبه به، ترشيحَان للتشبيهين (**و**): كما يكون الترشيح (**لِلِاسْتِعَارَةِ المُصَرَّحَةِ**): قال "**الصّبَّانُ**": (معطوف على المجاز اللغوي المرسل)[5].

قلت: وهو غير متعين، لجواز عطفه على التشبيه، لأن العاطف لا يرتب، والعاطف الذي لا يرتب جائز العطف به على ما تلاه، وجائز على الأول ما لم تكن قرينة.

وأما المرتب فالعطف به على ما تلاه إلا بقرينة، وفي نسخة "والاستعارةِ" بالجر عطف على ما ذكر، بدون "لام" الجر، و"الذكر" الذي هنا. وهو ذكر أن الاستعارة المصرحة يكون لها الترشيح، (**كَمَا**): أي كالذكر

1– سورة مريم، الآية: 54.

2– الأخضري: عبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير بن محمد ابن عامر الأخضري البنطيوسي البسكري الجزائري المالكي، ولد سنة: 920هـ ببنطيوس ببسكرة، نشأ نشأة علمية تميزت بالعلم والصلاح، وهو عالمٌ، وشاعر، و ناظم جيِّدٌ، من مؤلفاته: "الجوهر المكنون في الثلاثة فنون"، و" السلم المرونق في علم المنطق". توفي سنة: 953هـ. ينظر: الأعلام: 108/4. تاريخ الجزائر الثقافي: 500/1.

3– ذكر ذلك الأخضري في مقامِ شرحه للبيت السادس (06) من "متن السلم المرونق"، والذي قال فيه:

مُحَـمَّدٍ سَيِّـدِ كُـلِّ مُقتَـفَى العَـرَبِيِّ الهَـاشِـمِيِّ المُـصطَفَى

(محمدٍ: بدل من لفظ "خير" في البيت المتقدم، وسيدٍ: نعته، والمُقْتَفَى: المتبع، والمراد به المرسلون، ولاشك أنه ﷺ أشرف المرسلين، لقوله ﷺ : "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"، وقوله: "أنا العاقب"، وتقديم"العربي" في البيت على "الهاشمي"، من حسن الترتيب العقلي، لأن بني هاشم نوع من العرب، وتقديم الجنس على نوعه أولى). إيضاح المبهم من معاني السلم المرونق في علم المنطق، تأليف: أحمد عبد المنعم الدمنهوري، ويليه شرح العلامة الأخضري على سلمه المذكور، دار الكتب العلمية، ط1، 2014م، ص: 69.

4– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 22.

5– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 117.

الذي، (**سَبَقَ**): في أول الفريدة الخامسة هذه التي نحن فيها، حيث قال "المصنف": "كما يسمى ما زاد على قرينة المصرحة من ملائمات المشبه به ترشيحا...الخ"[1].

وأعاد "الذكر" هنا لأجل جمع النظائر، [ويكون الترشيح للمصرحة كونًا مثل الكون المفهوم مما سبق، بل هو نفسه][2]، و"الكاف" للتشبيه على أصلها كما تعلم من تقريري.

وجعلها "**الدُّلَجِي**" للتعليل[3]، أي: "لأجل ما سبق"، ولعله راعى أن المعنى: وتعلم أيها المخاطب، [أو "ويعلم" بالغيبة][4] أن الترشيح يكون للمصرحة لما سبق، لأنك إذا رأيت ما سبق علمت أن لها ترشيحًا.

(**وَالأَوْلَى تَرْكُ**): "المصنف" لـ (**قَوْلِهِ: وَالاسْتِعَارَةُ المُصَرَّحَةُ كَمَا سَبَقَ**): على ما ثبت في بعض النسخ من ذلك، ولقوله: "وللاستعارة المصرحة كما سبق"، بـ"لام" الجر، مع ما ثبت في بعض النسخ، أو ذكر قوله: "والاستعارة المصرحة" كما سبق بـ"اللام"، أوبدونها، و(**زيادة**) لفظ (**المكنية**): في الذكر مع قوله: "وللاستعارة...الخ"، بأن يقول [مثلا][5]: "وللاستعارة المصرحة والاستعارة المكنية، أو والمكنية" [كما سبق][6]، لأن كلا من الاستعارة المصرحة والمكنية سبق ثبوت الترشيح له، فذكر إحداهما دون الأخرى لا وجه له، أو له وجه مرجوح، لأنه إن كان الغرض جمع النظائر، فلا وجه لتركه المكنية هنا بلا ذكر، وإن لم يكن الغرض لذلك، فلا وجه لإعادة ما سبق، أو له وجه مرجوح.

و يجاب بأنه ترك المكنية لم يذكرها هنا اكتفاءً بالمقيس عليه، الذي هو المصرحة المذكورة هنا، لأنه فيما تقدم قاس المكنية على التصريحية، فخصها بالذكر هنا لأصالتها وفرعية المكنية عليها حيث قيست عليها، ولعلمها بالمقايسة وبأنه حذف العاطف والمعطوف، أي "والاستعارة المصرحة والمكنية كما سبق"، فحذف قوله: "والمكنية"، اختصارًا للعلم به مما ذكر ولم يذكرها، ويحذف المصرحة اختصارًا كذلك لأصالتها من حيث قيست المكنية عليها، فإن كان مراد الشارح بقوله: "الأولى...الخ"، تخطئة "المصنف" استعمالا لـ"الأولى" بمعنى "الصواب"، فخطأ من "الشارح"، لما علمت من الجوابين، وإن كان مراده بقوله: "الأولى...الخ"، ترجيح ذكرهما معًا أوحذفهما معًا ومرجوحية ذكر المصرحة وحدها فصحيح لا يحتاج معه للجوابين، لأن الأصل الذكر للمقيس بالعطف، وحذفه جائز مرجوح، لأن الحذف خلاف الأصل، ولأنه ربما توهم خصوص المصرحة، والواجب علينا حمل كلام "الشارح" على هذا المراد الآخر، لأن حمله على الأول يؤدي إلى تخطئته، إلا أن يقال: المرجوح عند البلغاء من وادي المردود.

1- من قول المصنف: (كما يسمى ما زاد على قرينة المصرحة من ملائمات المشبه به ترشيحًا، كذلك يعد ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات ترشيحًا لها). الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ص: 07.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 89.

4- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

وزعم "**الشِّيرَانْسِي**": (أن أولوية ترك المصرحة ظاهر، وأما إبقاء المصرحة وزيادة المكنية عليها، فليس له وجه، فإنه يؤدي إلى تكرار إثبات الترشيح لهما، لأنه أثبت في أول الفريدة الترشيح لهما، وأيضًا الأظهر أن يجعل معني أيضًا في قوله: "فلأن الترشيح يكون للمجاز العقلي أيضًا، كما يكون للمصرحة والمكنية".

ثم قياس المجاز المرسل أيضًا عليهما بقوله: "كما يكون للمجاز المرسل"، وقياس التشبيه عليهما بقوله: "و للتشبيه" يأبيان ذكرهما بعد ذلك. فإن قلت: مراده بقوله: "أو زيادة المكنية، أو ذكرهما"، أولى من ذكر إحداهما فقط، وهي المصرحة. قلت: بطلانه ظاهر، إذ لا يخفى أن ضرر ذكر أحد المستدركين، أقل من ضرر ذكرهما معًا)[1].انتهى.

قلت: لنا أن نقول: إن التشبيه في قوله: "كما يكون للمجاز...الخ"، راجع لقوله: "يكون للمجاز العقلي"، وكذا معنى قوله: "أيضًا"، ولا نسلم إثبات التكرار بذكر الترشيح لهما في أول الفريدة، ثم السؤال الذي هو قوله: "فإن قلت...الخ"، هو نفس قوله: "أولا"، وأما قوله: "المصرحة وزيادة المكنية...الخ".**[(234/ظ)]**.

ولو قال: فإن قلت: "مراده بقوله: "أو زيادة المكنية"، ذكرها وحدها بدون المصرحة.

قلت: بطلانه ظاهر، لأن لفظ "الزيادة" مانع من ذلك إلا أن يراعى فيها مجرد الألفاظ السابقة، ولأن المكنية فرع فالأولى ذكر أصلها الذي هو المصرحة لجاز. تأمل.

(**وَوَجْهُ الفَرْقِ بَيْنَ مَا يُجْعَلُ قَرِينَةً**) للاستعارة (**المَكْنِيَّةِ**): من ملائمات المشبه به، هذا مجملٌ فصله بقوله: "ويجعل نفسه"، أي نفس لفظه، [بتقدير مضاف أو يرتكب الاستخدام][2].

(**تَخْيِيلًا**): كما هو مذهب "**السَّكَّاكِي**"، نحو: "مخالب المنية نشبت بفلان"، وتعلم مما مر آنفا أن قوله: "ويجعل نفسه تخييلا"، عطف تفسير (**أَوْ**): بجعل نفس لفظه (**اسْتِعَارَة تَحْقِيقِيَّة**): تصريحية، كما هو مذهب "**صاحب الكشاف**"، و"المصنف" في بعض المواد، وهو الحق المصرح به في "**الكَشَّافِ**".

قال "**المَلَوِي**": (وفي كلام "**السَّكَاكِي**" في "**المِفْتَاحِ**" كما في قوله تعالى: ﴿**يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ**﴾[4]، على أن "البلع" استعارة "للغور"، و"الماء" استعارة بالكناية للغذاء المطعوم)[5]. انتهى.

أقول: جملة ما تضمنته الآية، التي هي قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ...الظَّالِمِينَ**﴾، عشرون نوعا:

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 36 (ظ).

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3– سورة البقرة، الآية: 27.

4– والآية بتمامها: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾. سورة هود، الآية: 44.

5– مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، ورقة: 22.

- الأول: "**المَجَازُ الإِفْرَادِي**" [غير الاستعاري][1] في قوله: ﴿**يَا سَمَاءُ**﴾، أي: "يا مطر السماء"، على ما مر في مثل ذلك، والمجاز الاستعاري في "البلع" و"الماء"، وتجوز أيضا في "اقْلَعِي".
- الثاني: "**المُنَاسَبَةُ**" التامة اللفظية، بين "ابلعي" و"أقلعي".
- الثالث: "**المُطَابَقَةُ**"، بين "السماء" و"الأرض".
- الرابع: "**التَّمْثِيلُ**"، وهو التشبيه على سبيل الكناية، بأن يشير إلى معنى، فتضع له ألفاظا تدل على معنى آخر، على سبيل ضرب المثال للمعنى الذي قصدت، وهو في: ﴿**وَقُضِيَّ الأَمْرُ**﴾، فإنه عبر عن هلاك الهالكين ونجاة الناجين بلفظة فيها بُعْد على لفظة المعنى الموضوع له، أي: "وهلك من قضى الله هلاكه، ونجا من قضى الله نجاته".

وعدل عن هذا إلى ذلك لما فيه من الإيجاز والتنبيه، على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان لأمر آمر مطاع، وقضاء من لا يرد قضاؤه، والأمر يستلزم أمر انقضاء يدل على قدرة الآمر به وقهره، فإن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يحضان على طاعة الآمر ولا يحصل ذلك كله من اللفظ.

- الخامس: "**الإِرْدَافُ**"، وهو أن تذكر شيئا، وتذكر ما هو دليل عليه ورديف له، وهو في: ﴿**وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ**﴾[2]، لأن الكلام تم عند "فاستوت"، و"الجودي" مردوف لقصد المبالغة في الجلوس بهذا المكان.

وفي "**الإِتْقَانِ**" جعل "الإرداف" في ذلك، وفي "وقضي الأمر"، وقيل: (حقيقة ذلك "جلست"، فعدل عن اللفظ الخاص بالمعنى الذي يرادفه لما في الاستواء من الإشعار بجلوس المتمكن، وهذا لا يحصل من لفظ الجلوس)[3]، وفسر "الإرداف" بقوله: (هو أن يريد المتكلم معنى ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه)[4].

- السادس: "**التَّعْلِيلُ**"، وهو أن يذكر المتكلم شيئا حكمه واقع أو متوقع، فيقدم قبل ذكره ما هو علة وقوعه، لأن رتبة العلة مقدمة على المعلول، و"غيض الماء"، أي نقصانه، أي علة للاستواء.
- السابع: "**التَّقْسِيمُ**"، وهو استيفاء ذكر أقسام الشيء، وقد استوعب أقسام "الماء" حال نقصه من الإقلاع والبلع، كقوله تعالى ﴿**فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ**﴾[5].

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى

2- ورد في الأصل: "فاستوت"، والصواب ما أثبتناه. ينظر سورة هود، الآية: 44.

3- الإتقان في علوم القرآن، ص: 518.

4- المصدر نفسه، ص: 518.

5- سورة فاطر، الآية: 32.

- الثامن: "**الإِشَارَةُ**". وهو الإتيان بكلام قليل ذي معاني جمة، وهذا هو إيجاز القصر، لكن فرق بعض بأن دلالته مطابقة ودلالتها ضمنية أو إلزامية، وفي: ﴿**وَغِيضَ المَاءُ**﴾، إشارة إلى معاني، لأن الماء لا يغيض حتى يقلع مطر السماء وتبلع الأرض ما يخرج منها.
- التاسع: "**الاحْتِرَاسُ**". ويسمى "التكميل"، وهو أن يؤتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع الوهم، وإن شئت فقل: أن يزيد المتكلم عن المعنى التام معنى زائد على التمام، وهو في الآية في الدعاء، لئلا يتوهم شمول الغرق غير الظالم، وعدله تعالى يمنع الدعاء على غير مستحقه.
- العاشر: "**الإِيضَاحُ**". وهو في الآية في القوم، ليبين لهم الذين سبق ذكرهم في قوله: ﴿**مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ**﴾[1]...الخ.
- الحادي عشر: "**المُسَاوَاةُ**". وهي مساواة اللفظ للمعنى، وهي في الآية مساواة الألفاظ للمعاني، إلا أن قوله: "القوم" زائد، إذ لو قال: "للظالمين" لكفى، وأما في المعنى فقد زينت لفظة "القوم" الكلام لقوله: ﴿**مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ**﴾...الخ، وأثبتتْ بلاغة، ولو أهملت لتوهم أن المراد بـ"الظالمين" الجنس، مع أن المراد "قوم نوح عليه الصلاة والسلام".

وفي "**الإِتْقَانِ**": (المساواة لا تكاد توجد خصوصا في القرآن)[2].

- الثاني عشر: "**حُسْنُ النَّسَقِ**". وهو إتيان الكلمات متواليات متلاحمات تلاحما سليما، وفي الآية عطف قضايا كل منها مستقل إن ذكر وحده، وهو النسق المستحسن.
- الثالث عشر: "**الإِيجَازُ**". وهو التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، فإنه تعالى: نادى في الآية، وأمر ونهى وأخبر ونعت، وسمى وأهلك، وأبقى وأسعد وأشقى، وقص من الأنباء ما لو شرح كل الشرح لجفت الأقلام.
- الرابع عشر: "**التَّقْسِيمُ**"، ويسمى "**الإِرْصَادُ**"، وهو كون المقدم دليل المؤخر، فإن: ﴿**يَا أَرْضُ ابْلَعِي**﴾، يقتضي: ﴿**يَا سَمَاءُ اقْلَعِي**﴾.
- الخامس عشر: "**التَّهْذِيبُ**". وهو تنقية الكلام لفظا ومعنى وخطابا لكل قوم بما يفهمون ومناسبة واقعة إلى غير ذلك، فمفردات الآية كاملة الحسن سهل مخارج حروفها، عليها رونق الفصاحة وحسن البيان.
- السادس عشر: "**التَّجْنِيسُ**". وسبق تعريفه أوائل الشرح[3]، وهو بين "ابلعي" و"أقلعي".
- السابع عشر: "**المُقَابَلَةُ**"، قابل: "يا أرض ابلعي" بـ: "يا سماء أقلعي".

1- إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ويصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾. سورة هود، الآية: 38.

2- الإتقان في علوم القرآن، ص: 528.

3- ينظر الورقة 5 (ظ) من المخطوط.

- الثامن عشر: "**الإِبْدَاعُ**"، وهو أن يؤتى في كلام قليل أنواعَ من البديع، وربما كان في كلمة نوع أو نوعان أو ثلاثة، بل متى لم تكن كل كلمة كذلك لم يكن إبداعا، وفي القرءان من هذا كثير، ومنه هذه الآية، فلو شرحت على الاستقصاء لجفت الأقلام.

وعن "**الكَرْمَانِي**"[1]: (أجمع المعاندون على أن طوق البشر عاجز عن مثل الآية هذه، بعد أن فتشوا كلام العرب والعجم ولم يرو مثلها)[2]، وقد ألف "**السَّيُوطِي**" كتابا ضمنه ما في: ﴿**اللهُ نُورُ**﴾[3]...الخ. **[(235/و)]** وجملته مائة وزيادة[4].

- التاسع عشر: "**الاعْتِرَاضُ**"، وسمي "**التِفَاتًا**"، وهو الإتيان بجملة أو جملتين أو أكثر في أثناء كلام أو أكثر لغير دفع الإيهام، وقد اعترض بقوله: ﴿**وَغِيضَ المَاءُ**﴾، وقوله: ﴿**وَقُضِيَّ الأَمْرُ**﴾، وقوله: ﴿**وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ**﴾، وفيها اعتراض في اعتراض، فإن: وقضي الأمر، معترض بين "وغيض" و"استوت"، لأن الاستواء يحصل عقب الغيض المكمل.
- عشرين: "**التَّمْكِينُ**".[وهو][5] التمهيد للفاصلة أو القافية المستكنة المطمئنة في موضعها غير نافرة كما في الآية، وفيها قصة موصوفة بأحسن وصف، بحيث استعمل نعوت ألفاظها وصفات معانيها، وفيها ذم ودعاء، إذ قال: ﴿**وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾[6].

فهذه عشرون نوعا بديعيا، وبعضها يذكر في البيان أيضا، وإن جعلت المجاز المرسل نوعا والمجاز استعارة آخر في العد، كانت أنواع الآية إحدى وعشرين[7]، ولو بسطت كل البسط لرأيت عجبا.

(**أَوْ**): يجعل (**إِثْبَاته تَخْيِيلًا**): كما هو مذهب السلف و"**الخَطِيبُ**"، وعليه "**صَاحِبُ الكَشَّافِ**" في بعض المواد، مواد قرينة المكنية كما في: "مخالب المنية نشبت في فلان".

قال "**الدُّلَجِي**": (وأشار بعطف قوله: "ويجعل نفسه...الخ"، إلى أنه جامع بين وصفه بالقرينة، ووصفه بواحد من الثلاثة المتقدمة، كونه تخييلا أو استعارة تحقيقية، أو كون إثباته تخييلا)[8].

1- الكرماني: هو محمود بن حمزة بن نصر، برهان الدين الكرماني، أبو القاسم، ويعرف بـ:"تاج القراء"، عالم بالقراءات. وإمام كبير محقق ثقة. ومن كتبه: "خط المصاحف"، "والبرهان في متشابه القرآن". توفي سنة 505هـ. ينظر: الأعلام: 168/7.

2- الإتقان في علوم القرآن، ص: 531.

3- سورة النور، الآية: 35.

4- لعله سهو من المؤلف، والآية التي استنبط منها جلال الدين السيوطي (911هـ)، مئة وعشرين نوعًا من أنواع البديع، ونيفًا وعشرين مسألة من علوم شتى، هي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. سورة البقرة، الآية: 257. وسماها: "فتح الجليل للعبد الذليل في تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾". وقد اعتنى بها وحققها: محمد رفعت زنجير، وطبعتها مؤسسة الريان، سنة: 2002م.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- سورة هود، الآية: 44.

7- وردت في الأصل: "إحدا وعشرين"، والصواب ما أثبتناه.

8- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 89.

قال "**الشِّيرَانْسِي**": (لا يخفى أن سوق هذه العبارة يقتضي أن نفس هذا الأمر المثبت للمشبه قرينة المكنية لا إثباته، وأن المسمى بالتخييل الإثبات لا نفس ذلك الأمر، مع أن المشهور أن قرينة المكنية عند السلف، وكذا عند "**السكاكي**" تسمى تخييلا، لكن يمكن توجيه الكلام بحيث ينطبق على المرام)[1]. انتهى.

(**وَبَيْن**): ذكر المصنف لفظة "بين" هنا أيضا، مع أن ذكرها هنالك كاف من حيث أن البينونة الوحيدة لا تصور إلا في شيئين لزيادة الإيضاح، فهي زائدة لمجرد التأكيد والإيضاح، لأن البينية أُسْتُفِيدت من "بين" الأولى، وأفاد ذكرها هنا أن قوله: "ما يجعل" هنا متصل من حيث المعنى بقوله:"ما يجعل" من هنالك، كأنه قال: "وجه الفرق بين ما يجعل قرينة...الخ"، وَ(**مَا يَجْعَلُ**): من ملائمات المشبه (**زَائِدًا عَلَيْهَا**): أي على قرينة المكنية، (**وَتَرْشِيحًا**): (للمكنية، أو لقرينتها التي هي تخييلية، وعطف "ترشيحا" على "زائدا" عطف سبب على مسبب أو ملزوم على لازم، وفي بعض النسخ إسقاط "الواو" فيكون "ترشيحا" مفعولا لأجله، أو حالا لازمة لضمير "زائدا" على حذف مضاف، أو تأويله باسم الفاعل، أو يترك كذلك مبالغة. قال "**الغُنَيْمِي**": "أو صفة لـ"زائدا"[2])[3].

(**قُوَّةُ**): خبر مبتدأ الذي هو قوله: "وجه"، من قوله: "ووجه الفرق".

(**الاخْتِصَاصِ بِالمُشَبَّهِ بِهِ**): وإذا كان وجه الفرق هو الاختصاص، (**فَأَيُّهُمَا**): أي فأي الملائمين للمشبه به بقطع النظر عن كونهما قرينة وترشيحا المدلول عليهما بقوله: "بينما يجعل...الخ"، وقوله: "وبين ما يجعل...الخ"، [لأن ما في الموضعين واقعة على الملائم][4]، ففي الكلام استخدام، حيث ذكر "ما يجعل...الخ"، و"ما يجعل...الخ"، وأعاد عليهما الضمير بدون مراعاة قيدهما بالجعلين المذكورين.

ولو أعدنا الضمير عليهما تحقيقا بدون استخدام لكان في الكلام تحصيل الحاصل، أو شبهه، لأنه لا يجعل قرينة مثلا إلا بعد ثبوت كونه أقوى اختصاصا وتعلقا بالمشبه به، ولا يجعل ترشيحا إلا بعد ثبوت كونه غير أقوى، فيكون في الكلام ركاكة. تأمل كذا ظهر لي.

هو (**أَقْوَى**): وإنما حذف صدر الصلة، وهو قولنا: "هو المخبر عنه"، بقوله: "أقوى"، لأن الموصول أي ولو كان غير "أي"، لجاز على مذهب الكوفيين مطلقا أيضا، وجاز عند البصريين أيضًا لطول الصلة بالتمييز الذي هو قوله: (**اخْتِصَاصًا**)، فإنه تمييز محول عن الفاعل أي قوي اختصاصه قوة أشد من قوة اختصاص كذا، ولطولها أيضا بالعطف على تمييزها في قوله: (**وَتَعَلُّقًا**): أي ارتباطا بعطف لازم على ملزوم للإيضاح بعد وضوح، ولطولها بالجار والمجرور والمتعلق بتمييزها، أو بالمعطوف على تمييزها، وهما قوله (**بِهِ**): أي: بالمشبه به تنازعه اختصاصا وتعلقا.

1– مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقتان: 36 (ظ)37 (و).

2– "حاشية الغنيمي على شرح العصام على السمرقندية". ولم أقف عليها.

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 117.

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

(**فَهُوَّ**): لا غيره (**القَرِينَةُ**): للمكنية أو التخييلية، والجملة خبر المبتدأ الذي هو "أي"، وقرنت بـ"الفاء" لشبه الاسم الموصول بالاسم الشرطي عموما وإبهاما.

(**وَمَا سِوَاهُ**): أي وما سوى ذلك الملائم الذي هو أقوى اختصاصا وتعلقا بالمشبه به.

(**تَرْشِيحٌ**): فالقرينة في قولك: "مخالب المنية نشبت بفلان"، هي "المخالب" لأنها أقوى اختصاصا وتعلقا بـ"السبع" الذي هو المشبه به من "النشب"، لأنها ملازمة له دائما ولا تكون إلا له أو لمثله.

على أنه قيل:"كل ذي مخلب من طير سبع"، والترشيح هو "نشب" ،من قولك:"نشبت"، لأن النشب إنما يوجد للسبع في بعض الأوقات دون بعض، ولأنه يكون لغيره مطلقا، أو والقرينة في قولك: "نطق لسان الحال"، هو "اللسان"، لأنه أقوى اختصاصا وتعلقا بالمشبه به الذي هو "المتكلم"، والترشيح "نطق"، لأن النطق دون اللسان في قوة الاختصاص.

وإنما (**خَصَّ**) "المصنف" في الذكر (**بَيَانَ الفَرْقِ بيْنَ القَرِينَةِ وَالتَّرْشِيحِ بـ**)الاستعارة (**المَكْنِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَا التِبَاسَ بَيْنَ القَرِينَةِ وَالتَّرْشِيحِ فِي**) الاستعارة (**المُصَرَّحَةِ**): فإذا قلت: "رأيت أسدا شاكي السلاح يرمي"، فـ"السلاح" و"الشاكي" أكثر ملابسة للرجل عادة من "الرمي"، فيجعل "شاكي السلاح" قرينة، و"الرمي" ترشيحا.

والحاصل أنه خص قرينة المكنية وترشيحها بالفرق بينهما في الذكر، لأن قرينتها وترشيحها كل منهما من ملائمات المشبه به، فحصل اللبس بينهما، فلأجل ذلك فرق بينهما بما ذكره، بخلاف المصرحة فإنه لا التباس بين قرينتها وترشيحها، لأن قرينتها من ملائمات المشبه وترشيحها من ملائمات المشبه به.

(**كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ**): يعني حيث قال: "ولا يخفى أنه لا معنى لقوله: ما زاد على القرينة المصرحة...الخ". و بخلاف قرينة المكنية وتجريدها، فإنه لا لبس بينهما أيضا، لأن قرينتها من ملائمات المشبه به وتجريدها من ملائمات المشبه، فلذا ترك المصنف التنبيه عليه.

(**نَعَمْ يُحتَاجُ**): بالبناء للمفعول (**إِلَى الفَرْقِ**) في المصرحة (**بِمِثْلِ مَا ذَكَرَ**): "المص" [من قوة الاختصاص والتعلق][1]، وهو بالبناء للمفعول بين (**القَرِينَةَ**) [أي: قرينة المصرحة][2] (**وَالتَّجْرِيد**) أي تجريد المصرحة، وإنما يحتاج **[(235/ظ)]** إلى الفرق بين قرينة المصرحة وتجريدها، لأنهما يلتبسان، لأن كلا منهما من ملائمات المشبه.

وإن قلت: إذا كان يحتاج إلى الفرق بمثل ما ذكر من قوة الاختصاص والتعلق بين قرينة المصرحة وتجريدها، فما وجه هذا الفرق وما كيفيته ؟

1- العبارة ألحقت أسفل الصفحة.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**فَ**): الجواب أن وجهه وكيفيته أن يقال: (**أَيُّهُمَا**) أيْ: أيُ الملائمين للمشبه وهما في حقيقة الأمر القرينة والتجريد حتى أنه عاد إليهما ضمير لدلالة القرينة والتجريد عليهما ولقرينة ما بعد، أو هو من باب الاستخدام على حذف ما مر في قوله: "أيهما أقوى".

(**أَشَدُّ وَأَقْوَى**): اختصاصا وتعلقا (**بِالمُشَبَهِ، كَانَ قَرِينَةً**) للمصرحة (**وَ**) كان (**مَا سِوَاهُ تَجْرِيدٌ**): [كما مر التمثيل به، بقوله: "رأيت أسدا شاكي السلاح يرمي". وفي "أي" وصلتهما ما سبق من حذف صدر صلتها][1].

(**وَ**) الوجه الذي هو (**أَظْهَرُ**): مما قاله المصنف (**أَنَّ مَا يُحضِرُهُ**): بضم "الياء"، من أحضر الرباعي أي: ما يشاهده (**السَّامِعُ**) ويدركه ويتنبه على المراد ويفهم بسببه المرادَ.

(**أَوَّلًا فَهُوَّ القَرِينَةُ**): للمصرحة والمكنية، لأنه الذي حصل بسببه الفائدة.

ولذا قيل: إنما فرق به "أظهر" و"أولى" مما فرق به "المص"، لأنه لا معنى للقرينة إلا ما دل على المراد، فالأسبق في الدلالة عليه أحق بأن يجعل قرينة.

وقد يقال: ما قاله "المصنف" أضبط، لأنه علق الأمر على الاختصاص والتعلق بالمشبه به، وهذا أمر مضبوط لا يختلف باختلاف السامعين، بخلاف ما يحضره السامع أو لا فإنه يختلف باختلاف السامعين، فإن بعض السامعين قد يتنبه لفهم المراد بهذا وبعضهم قد لا يتنبه به، والتقدم في الذكر واللفظ على هذا لا أثر له على قياس ما تقدم.

وأيضًا الغالب أن السامع إنما يفهم المراد من الأقوى اختصاصا و تعلقا، وفهم بعض السامعين المرادف غير الأقوى في الاختصاص والتعلق نادرٌ، والنادر لا حكم له، وإنما قرن خبر "أن" بـ"الفاء" لشبه اسمها باسم الشرط في العموم والإبهام.

وفي بعض النسخ إسقاط "أن"، فيحتمل أن تكون "ما" شرطية، فـ"الفاء" في جوابها، فيجزم "يحضر" وهو أولى من جعلها حينئذ موصولة، وخلت "الفاء" في خبرها لشبهها باسم الشرط عموما وإبهاما، وجملة المبتدأ أو الخبر على إسقاط "أن" خبر لقوله: "الأظهر"، ولا تحتاج لرابط، لأنها مع قوله: "وما سواه ترشيح نفس المبتدأ في المعنى. (**ومَا سِوَاهُ**): أي والذي هو غير ما يحضره السامع أولا.

(**تَرْشِيحٌ**): في المكنية وتجريد في المصرحة، [قاله "**الشِّيرَانْسِي**"[2]][3].

قال "**الدُّلَجِي**": (ويقال على قياس، أي: قياس ما استحضر "الشارح" أن ما يحضره السامع أولا في المصرحة، هو القرينة، وما سواه تجريد)[4].

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، الورقة: 36 (و).

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 89.

قال "**الصَّبَّانُ**": (وأقول مثل هذا الأظهر يجري بين قرينة المصرحة وتجريدها، فما يحضره السامع أولا هو القرينة وما سواه تجريد، ثم رأيت "الشارح" صرح به في "**أَطْوَلِه**)[1].انتهى.

وإلى ما ذكره "المصنف" في هذه الفرائد أشار "**الطَّبْلَاوِي**" إشارة بقوله :

..... **هَـــذَا وَأَيضاً سمِّ بِالتَّرْشِيحِ**

مَا زَادَ فِي الطَّرِيقَةِ المَكْنِيَّهْ مِـــنَ المُـلايِمَانِ لِلْـــقَضِيَّهْ

وَجَـــازَ جَـعْلُهُ لِتَـخْيِيلِيَّهْ مُـــرشِّحاً كَـذَا لتَـــحْقِيقِيَّهْ [2]

(**وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَ الجَمِيعَ**): أي جميع ملائمات المشبه به وملائمات المشبه.

(**قَرِينَةً**): أما ملائمات المشبه به فقرينة المكنية، وملائمات المشبه قرينة التصريحية عند الاحتياج لذلك، كما أشار إليه بقوله: (**فِي مَقَامِ شِدَّةِ الاِهْتِمَامِ بِالإِيضَاحِ**)، ولذلك قال "**الخَطِيبُ**": (والقرينة قد تكون واحدة و قد تكون متعددة)[3]، أي تكون واحدة إذا حصل بها الاستغناء في فهم المراد، وتكون متعددة إذا احتاج فهم المراد إلى الكل جميعا، وذلك في المصرحة والمكنية كما علمت مما مر آنفا، كما يدل عليه إطلاق "**الخَطِيبِ**" في الكلام المذكور.

(وبذلك صرح "**المجَدْوُلِي**" و"**الدُّلَجِي**"[4]، ولكن ذكر الشيخ "**يَسِ**" في "**حَاشِيَتِهِ عَلَى أَطْوَلِ الشّارِحِ**": أنهم منعوا أن تكون قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية)[5].

ونص كلام "**الخَطِيبِ**" في "**التَّلْخِيصِ**" هكذا: (وقرينتها إما أمر واحد، كما في قوله: "رأيت أسدا يرمي"، أو أكثر، كقوله:

فَـــإِنْ تَعَـــافُوا العَـدْلَ وَالإِيمَانَا فَـــإِنَّ فِـــي أَيْمَـــانِنَـــا نِـــيرَانَـــا [6]

أو معان ملتئمة، كقوله:

وَصَـاعِقَةٍ مِـنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ[7]

). انتهى[8].

1– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 118.

2– منظومة الطبلاوي في الاستعارة، ص: 03.

3– ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص: 75.

4– مخطوط حاشية الدلجي على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، ص: 90.

5– ينظر: حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 118.

6– البيت من بحر "الرجز" وهو بلا نسبة في لسان العرب (عيف)، ج9، ص: 260. والإيضاح في علوم البلاغة، ص: 219.

7– البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر البحتري، ورواية الديوان:

وَصَـاعِقَةٍ فِي كَفِهِ يَنْكَفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ

– ديوان البحتري، ص: 179.

8– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 75.

قوله: "أو أكثر"، أي أمران أو أمور، يكون كل واحد منهما قرينة.

فقول الشاعر: "تعافوا" معناه "تكرهوا"، وقوله: "نيرانا" أي "سيوفا تلمع كشعل النيران"، فتعلُّقُ قولِه: "تعافوا"، بكل واحد من العدول والإيمان يقتضي أن يكون جواب الشرط هو"تحاربوا" و"تلجئوا إلى الطاعة بالسيوف"، وهذا قرينة ومقتض أن يكون المراد بـ"النيران" "السيوف"، لأن المحاربة الملجئة إلى الطاعة مع ذكر الإيمان والنيران دليل على أن المراد بـ"النيران" "السيوف"، [والمحاربة إنما تقع بالسيوف لا بالنيران، وفي زماننا تقع بها أيضا][1].

ولو جعل تعلقه بـ"في إيماننا نيرانا" أيضًا، قرينة على أن المراد بـ"النيران" "السيوف"، لجاز [وكان أحسن متعلق قوله: "تعافوا" بكل من العدل والإيمان، وقوله: "في إيماننا"، وما مر من أن تعلق قوله: "تعافوا...الخ". تبعت فيه "**السَّعْدَ**"، وفيه نظر، لأن الظاهر أن القرينة "إيماننا" فقط، إذ لو قال: "في أوطاننا"، لم يفهم من ذلك التعلق أن المراد بـ"النيران" خلاف الظاهر.

ودلالته أن جواب الشرط: "تحاربوا وتلجئوا بالسيوف" خفية، إلا إن كان المخاطب له قوة ومقابلة واستعداد للمحاربة، فذلك صحيح، لكن القرينة حينئذ حالية، وقيل في توجيهه: إن القائل يدعي الأخذ بالشريعة وليس فيها إحراق وغلبة، فالقرينة أيضا حالية][2].

وقول "**الخَطِيبِ**": "ملتئمة"، معناه مربوط بعضها ببعض، يكون الجميع قرينة لا كل واحد، وبهذا ظهر فساد قول بعضهم: إن قوله: "وهو أكثر"، شامل لقوله: "معان"، وأنه لشموله لا يصح جعله مقابلا وقسما له".

والبيت الثاني الذي هو: "وصاعقة...الخ". "**لِلْبُحْتُرِي**"، و"صاعقةٍ" بالجر بـ"رب" محذوفة، أو بـ"الواو" النائبة عنها على ما في محله، وهو مبتدأ، خبره "تنكفي...الخ"، أو من باب الاشتغال، فهو في محل نصب بناصب مقدر لائق بالمقام.

وروي بالرفع على أنه مبتدأ أيضًا، خبره ما مر موصوف بقوله: "من نصله"، أو بمتعلقه المحذوف وحده، أو به مع فاعله إن قدر فعلا على ما في محله، و"هاء" "نصله" عائدة إلى الممدوح على حذف مضاف، أي "نصل سيفه"، أو يعود ابتداء إلى سيفه. و"تنكفي" معناه "تنقلب"، وباء "بها" للتعدية.

(وأراد بـ"خمس سحائب" "أنامله الخمس" التي هي في الجود وعموم العطاء سحائب، أي: يصبها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها، و"الأَرْؤُس" بسكون الراء وضم الهمزة بعدها وفتح التي قبلها، جمع "رأسٍ" جمع قلة أريد به الكثرة، لأن كلا من جمعي القلة والكثرة يستعار للآخر، ولما استعار "السحائب" لـ"أنامل" الممدوح، (وذكر أن هنالك "صاعقة"، وبين أنها من "نصل سيفه"، ثم قال: "على أرؤس الأقران"، ثم قال: "خمس"، فذكر العدد

1- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك أن المراد بـ"السحائب" "الأنامل"[1]، و"هاء" "بها"، عائدة على "الصاعقة"، ويجوز أن يكون قوله: "على أرؤُس"، إشارة إلى أن رؤوس أقرانه قليلة، **[(236/و)]** لكمال شجاعته، وإنما فسرنا "الخمس السحائب" بـ"الأنامل" لا بـ"الأصابع"، إشارة إلى أن إصابة الصاعقة بسهولة من غير كلفة، فيه مبالغة في شجاعة الممدوح.

وقولنا: "لما استعار السحائب"، معناه لما أراد استعارة "السحائب"، وفي جعل المستعار له "الأنامل" دون "الأصابع" ما لا يخفى من المبالغة.

وقولي: "ذكر أن هناك صاعقة" تبعت فيه "**السَّعْدَ**" مع ما فيه[2]، لأن هذه العبارة تشعر بأن ذكر "الصاعقة" له مدخل في إفادة المقصود، وليس كذلك.

واعلم أن مجرد ذكر "من نصله" يفيد أن ليس المراد بـ"السحائب" معناها الحقيقي، غاية الأمر أن فهم المراد يتوقف على الجميع، فمجرد قوله:"من نصله"، قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، لكن ليس قرينة دالة على تعيين المراد، وقد دل قول "**السَّعْدِ**": (يعني أن الاستعارة لكونها مجازا، لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقرينتها إما أمر واحد...الخ)[3]. ما مر على أن المراد بالقرينة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، فإنها التي لا بد منها في المجاز، وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد، كما صرح به "**السَّعْدُ**" في "**شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ**"، في بحث "**المعرف**"[4]، وكما علمت في محله من هذا الشرح.

ثم إنه لا دخل لذكر "الأرؤس"[5] في كون المراد بـ "السحائب" غير معناها الحقيقي، ولا في توقف فهم المراد، ألا ترى أنه لو حذف وقيل مثلا:

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِي بِهَا عَلَى صَفَحَاتِ الدَّهْرِ خَمْسُ سَحَائِبِ [6]

لعلم أن المراد بـ "السحائب" "الأنامل". والله تعالى أعلم.

1- المطول على التلخيص، ص: 587-588.

2- المصدر نفسه، ص: 588.

3- المصدر نفسه، 587.

4- قال: (ويجب أن يحترز عن الألفاظ المشتركة والمجازية، عند عدم ظهور قرينة دالة على تعيين المراد، فإن قيل: المجاز لا يكون إلا مع قرينة، لكونها مأخوذة في تعريفه، قلنا: هو لا يكون إلا مع قرينة دالة على أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع، وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد). شرح الإمام التفتازاني على الشمسية في المنطق لنجم الدين الكاتبي، تحقيق: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين للدراسات والنشر، الأردن، ط1، 2011م، ص: 199.

5- ورد في الأصل: "الأرأس"، والصواب ما أثبتناه.

6- سبق تخريجه.

خَاتِمَـــــة:

حسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، كأن يكون وجهه شاملا للطرفين، والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض، ونحو ذلك مما مر في الخواتم، لأن مبناهما على التشبيه، فيتبعانه في الحسن والقبح، وبأن لا يشم الحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ، أما من جهة المعنى فمقطوع بالتشبيه، لأن اشتمامه لفظًا مبطل للغرض من الاستعارة الذي هو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وإلحاقه به له في التشبيه لفظًا من الدلالة على كون المشبه أقوى في وجه الشبه، لأنه المتبادر منه عرفا، وإن سبق أنه غير لازم. قال بعضهم:

ظَلَمْنَاكَ فِي تَشْبِيهِ صَدْغَيْكَ بِالمِسْكِ وَقَاعِدَةُ التَّشْبِيهِ نُقْصَانُ مَا يحكي [1]

كذا في "**المُطَوَّلِ**" بزيادة إيضاح وتقييد مني[2].

و إنما اعتبر إشمام الرائحة لأنه لو زيد على ذلك بأن يبين المشبه به بالمشبه كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ**﴾[3]...الخ. أو يذكر مع مشعر بالبيان كما في "الخيط الأسود"، لأن بيان "الأبيض" بـ"الفجر" يشعر بأن "الأسود" "سواد آخر الليل"، أو بأن يذكر وجه الشبه أو نحو ذلك، لخرج عن الاستعارة بالكلية ودخل في باب التشبيه، ومثل بعض لما فيه الإشمام بالاستعارة في قوله:

..... قَـدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَـلَى الـقَـمَرِ [4]

وقول "**السَّعْدِ**" في "**الكَبِيرِ**" في تعليل [عدم][5] "إشمام الرائحة": (ولهذا قلنا بأن نحو: "رأيت أسدا في الشجاعة"، تشبيه لا استعارة، مشعر بأن ما ذكر فيه الوجه مما أشمت فيه الرائحة، وهو غير ظاهر، لأن الإشمام تنتفي به الصحة، لا الحسن فقط)[6].

وقد صرح هو بنفسه في أول بحث الاستعارة بأن الظاهر أن يكون نحو: "رأيت أسدا في الشجاعة"، تشبيها لا استعارة، إلا إن قيل: "معنى قوله: "ولهذا...الخ". لأجل أن الإشمام للرائحة مخل بحسن الاستعارة[7].

1- البيت من بحر"الطويل"، وهو للقاضي شمس الحق والدين، أبو القاسم المعزي، وهي مطلع قصيدة مدح بها ضياء الدين المكي، وقد كان المعزي إماما في المعاني والبيان، وقد عاش في القرن السابع هجري. ينظر: كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، محمود بن سليمان الكفوي، اعتنى بع: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت،ج2، ص: 294-296. وينسب البيت لأبي العلاء المعري، ولم أقف عليه في دواوينه.

2- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 626.

3- سورة البقرة، الآية: 187.

4- البيت من بحر "المنسرح"، وهو لابن طباطبا. وقد سبق تخريجه.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 626.

7- المصدر نفسه، ص: 626.

قلنا: بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة الإشمام إلى التصريح، وقوله بأن الإشمام بطل لغرض من الاستعارة، مشعر أيضا بأن التشبيه داخل فيما أشم فيه الرائحة.

ويرده أن الكلام حال الإشمام خارج عن الاستعارة، فالمدعى في صورة الإشمام إنما هو انتفاء حسن الاستعارة المقتضي ثبوت أصلها ولو قبح، إلا أن يقال: "المعنى مبطل لكمال الغرض بتقدير مضاف".

وزعم بعض أن شرط حسن كل من الاستعارتين كونها مطلقة غير معقبة بصفة أو كلام ملائم لأحد الطرفين، ورده "**السَّعْدُ**": (بأن المرشحة من أحسن الاستعارات، نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة إلى المرشحة)[1].

قلت: لم يرد البعض ما يلاقيه ذلك الرد، بل أراد بالصفة والكلام، غير الترشيح والتجريد، نحو: "جاء أسدٌ والدُ زيدٍ"، بتنوين "أسد" ورفع "والد" و"أسد"، فإن الوالدية [لزيد][2] صفة ملائمة للمشبه.

وكذا لو قلت: "جاء أسد، وهو والده"، فهذا غير حسن، نعم ما لا يلائم المشبه به لا يخرج الكلام عن الحسن، كـ: "جاء أسد عظيم اللبد"، و"جاء أسد وهو عظيمها"، تأمل.

(ولاشتراط عدم الإشمام يؤمر بكون وجه الشبه ظاهرا، ولو بسبب عرف أو اصطلاح خاص، لئلا تصير الاستعارة إلغازا، إن روعي شرط الحسن، وإن لم تراع فات الحسن.

فلو قلت في التحقيقية: "رأيت أسدا"، و أردت "إنسانا أبخر"، فإن "الأبخرية"، أي: "نتن الفم"، وجه شبه خفي، ووجه الشبه الظاهر "الشجاعة".

وفي التمثيل: "**رَأَيْتُ إِبِلًا مِئَةً لَا تُوجَدُ فِيهَا رَاحِلَةٌ**". و أنت تريد بـ"الإبل" الناس، وبـ"الراحلة" الرجل مثلا المرضي المصطفى، و"الراحلة" في الأصل "البعير" أو "الناقة" التي يرتحل عليها، النجيبة القليلة الوجود في الإبل، من قوله ﷺ: ((**النَّاسُ كَإِبِلٍ مِئَةٍ لَا تُوجَدُ فِيهَا رَاحِلَةٌ**))[3]. وروي بتعريف "إبل" و"مائة" بـ "ال"، وروي: "تجدون الناس...الخ". بتعريفهما أيضا.

فالتشبيه أعم محلا، لأنه كلما أمكن الاستعارة أمكن التشبيه، ولا عكس، لجواز كون وجه الشبه غير ظاهر فتصير الاستعارة إلغازا كالمثالين.

وإن قلت: حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل، فاشتراط ظهوره في الاستعارة ينافي ذلك.

1- المطول على التلخيص، ص: 626.

2- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

3- والحديث رواه عبد الله بن عمر في الصحيحين، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنَّما النَّاسُ كالإبِلِ المِئَةِ، لا تَكادُ تَجِدُ فيها راحِلَةً). صحيح البخاري، (6498)، ص: 1616. ورواية مسلم: (تَجِدُونَ النَّاسَ كإبِلٍ مِئَةٍ، لا يَجِدُ الرَّجُلُ فيها راحِلَةً). صحيح مسلم، (2547)، ص: 1145-1146.

قلت: الظهور والخفاء مما يقبل الشدة والضعف، فيجب أن يكون من الظهور بحيث لا يصير إلغازا، أو من الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا). كذا في "**صَغِيرِ السَّعْدِ**"[1]،[تبعا "**لِلْخَطِيبِ**"[2]][3].

قلنا: إن أراد بـ "التأتي" الإمكان على الحسن، فليس كل ما يمكن فيه الاستعارة على الحسن يمكن فيه التشبيه على الحسن، لجواز قوة الشبه في الطرفين حتى يتحدا، وإن أراد مجرد الإمكان فكلما يمكن فيه التشبيه يمكن فيه الاستعارة، لأنه إذا كان وجه الشبه خفيا أمكن الاستعارة أيضا، لكن لا على حسن، فبين الاستعارة والتشبيه العموم المطلق، وإذا قوي الشبه بين الطرفين حتى كأنها اتحدا **[(236/ظ)]** كالعلم والنور والجهل والظلمة لم يحسن التشبيه، وتعينت الاستعارة إذا قصد حسن لئلا[4] يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمت مسألةً، قلتَ: "حصل في قلبي نور، لا علم كالنور"، ولا [كأن][5] في قلبي نور، وكذا إذا جهلت قلت: "وقعتُ في ظلمة"، لا "كأني في ظلمة"، ولا "وقعت في جهل كالظلمة".

والمكنية كالتحقيقية في كون حسنها برعاية جهات حسن التشبيه، لأنها تشبيه مضمر في النفس. كذا "**لِلْخَطِيبِ**" و"**السَّعْدِ**"[6].

وظاهر قول "**الخَطِيبِ**" المكني عنها كالتحقيقية"[7]، أن لا فرق بين المكنية والمصرحة في الأمر، بظهور وجه الشبه، لأن الأمر بذلك فرع عدم الإشمام واقتصار "**السَّعْدِ**" على جهة الحسن، يشير إلى الأمر مخصوص بالمصرحة.

قال "**السَّيِدُ**": (وإنما خص بالأمر المصرحة، لأن المذكور فيها لفظ المشبه به، والمراد المشبه، فإذا ظهر وجه الشبه ظهر قصد التشبيه وأدرك أن المراد هو المشبه، وإلا لم يظهر ولم يدرك، وأما المكنية فقد أطلق فيها لفظ المشبه وأريد معناه وأثبت له لازم المشبه به، فدل ذلك على تشبيهه به، فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك)[8].

(والتخييلية حسنها بحسن المكنية عنها، لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها عند "**الخَطِيبِ**"، وليس لها في نفسها تشبيه، لأنها حقيقة كما مر، فحسنها تابع لحسن متبوعها.

وأما "**السَّكَاكِي**" فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال: "حسنها بحسن المكني عنها متى كانت تابعة لها، وقلما تحس الحسن البليغ غير تابعة لها، ولهذا استهجن: "**مَاءَ المَلَامِ**".

1- ينظر: المختصر على التلخيص، ج2، ص: 119-120.

2- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 83.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- وردت في الأصل: "ليلا"، والصواب ما أثبتناه.

5- العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

6- التلخيص في علوم البلاغة، ص: 83، والمطول على التلخيص، ص: 627.

7- من قوله: (والمكنى عنها كالتحقيقية والتخييلية، حسنها بحسب حسن المكنى عنها). التلخيص في علوم البلاغة، ص: 83.

8- ينظر: الحاشية على المطول، ص: 394.

ولقائل أن يقول: لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضًا كما ذكر في التحقيقية، والمكنية)[1].

والاستعارة:

– إما وفاقية: لما بين طرفيها من الاتفاق، وهي ما أمكن اجتماع طرفيها في شيء، كـ "أحييناه" في: ﴿ **أَوَمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾[2]، أي ضالا فهديناه، استعار "الإحياء" من معناه الحقيقي،. وهو جعل الشيء حيًا للهداية،. التي هي الدلالة على طريق موصل إلى المطلوب. كذا "**لِلسَّعْدِ**"[3].

والأولى أن يقول: "هي الدلالة الموصلة للبغية، أو هي خلق الاهتداء، فإن المراد بالإحياء هنا الهداية بأحد المعنيين، لا معنى الدلالة على طريق موصل للمطلوب لعمومه الجميع، إلا أن يراد الإيصال بالفعل، والشاهد كون الإحياء والهداية يجتمعان في شيء، وهذا أولى من قول "**الخَطِيبِ**": "إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء" [4]، لأن المستعار منه هو "الإحياء" لا "الحياة". تأمل.

(واستعارة "الميت" "للضلال" لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء، لأن "الميت" لا يوصف بالضلال إلا باعتبار ما في حياته. و في قولنا: "بالأولوية"، إشارة إلى أن القول بالحياة لازم لتشبيه خلق الاهتداء بالإحياء فيكون تفسير اللازم.

– وإما عنادية: لتعاند طرفيها لامتناع اجتماعهما في شيء، كاستعارة اسم المعدوم للموجود، لعدم نفعه، وكاستعارة اسم الموجود للمعدوم لبقاء آثاره[5] وأشيائه الجميلة القديمة ذكره في الناس أو نفعهم، و"الوجود" و"العدم" لا يجتمعان في شيء.

وكاستعارة اسم "الميت" "للحي" العاجز أو الجاهل أو النائم، لأن الموت والحياة لا يجتمعان، والضدان إن قبلا شدة وضعفا، فاستعارة اسم "الأشد" لـ"الأضعف" أولى، وكل من كان أقل علمًا وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم الميت، لكن الأقل علمًا أولى بذلك من الأقل قوة، لأن الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصية للحيوان، لأن ما يختص به كالحركة الإرادية مسبوقة بالإدراك، وإن كان الإدراك أقدم وأشد اختصاصا به

1– المطول على التلخيص، ص: 627.

2– سورة الأنعام، الآية: 122.

3– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 588.

4– وهو من قول الخطيب: (وهي باعتبار الطرفين قسمان،. لأن اجتماعهما في شيئ ممكن إما ممكن، نحو: "أحييَناهُ"، في قوله: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيتًا فَأَحْيْنَاهُ﴾، أي ضالا فهديناه، ولتسَمَ وِفَاقِيَة. وإما ممتنع كاستعارة اسم المعدوم للموجود، لعدم غنائه. ولتُسَمَ عِنادية، ومنها التهكمية والتمليحية، وهما ما ستعمل في نقيضه أو ضده كما مر. نحو: ﴿فَبَشِرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. التلخيص في علوم البلاغة، ص: 75.

5– ورد في الأصل: "ءاثاره".

كان النقصان فيه أشد تبعيدا له من الحياة وتقريبًا إلى ضدها، وكذا في جانب الأشد، فكل من كان أكثر علما وأشرف كان أولى بأن يقال له: "إنه حي". قاله "**الخَطِيبُ**"[1].

قال في "**الكَبِيرِ**": (ولا يخلو عن اختلال، لأن الضدين القابلين للشدة والضعف هما "العلم" و"الجهل"، و"القدرة" و"العجز"، ولم يستعر اسم أحدهما للآخر بل المقصود أنه إذا أطلق اسم أحد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف، فكل من كان فيه ذلك المعنى أشد كان إطلاق ذلك الاسم عليه أولى، والعبارة غير وافية لذلك.

ومن العنادية: الاستعارة التهكمية و التمليحية،. وهو ما استعمل في ضد معناه الحقيقي أو نقيضه، لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما مر في خاتمة التشبيه[2]، لكن المراد **[**بالتضاد**]**[3] هنالك ما يعم التناقض فاكتفى بذكره.

والمراد بـ"الضدين" هنا الوجوديان المتقابلان المتعاقبان على موضوع واحد، و"بالنقيض" المتقابلان اللذان لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما، ولذلك عطفنا "النقيض" على "الضد" نحو: ﴿**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[4]، أي: أنذرهم، استعيرت "البشارة" التي هي الإخبار بما يظهر سرورا في المخبر به لـ"الإنذار" الذي هو ضده، بإدخال "الإنذار" في جنس "البشارة" على سبيل التهكم والاستهزاء. وكقولك: "رأيت أسدًا"، وأنت تريد "جبانًا" على سبيل التمليح والظرافة)[5]، ولا يخفى عدم اجتماع "التبشير" و"الإنذار" من جهة واحدة، وكذا "الشجاعة" و"الجبن".

والاستعارة باعتبار الجامع قسمان:

- الأول: ما الجامع فيها داخل في مفهوم الطرفين، كقوله ﷺ: ((**خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا، وَرَجُلٌ فِي شَعْفَةٍ فِي غنِيمَةٍ لَهُ يَعْبُدُ اللهَ حَتَّى يَأْتِيهِ المَوْتُ**))[6]، فـ"الهيعة" "الصيحة" التي يفزع منها، وأصلها من "هاع" أي "جبن"، و "الشعفة" "رأس الجبل".

والمعنى: خير الناس رجل أخذ عنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل عن الناس وسكن في رأس جبل في غنم له قليل يرعاها، ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

1- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 588-589.

2- وردت في الأصل: "تشبيه"، والصواب ما أثبتناه.

3- العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

4- سورة آل عمران، الآية: 21، وسورة التوبة، الآية: 34. وسورة الانشقاق، الآية: 24.

5- المطول على التلخيص، ص: 588-589.

6- اختلف الرواة في لغة الحديث، من ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: (مِنْ خيرِ معاشِ الناسِ لهم، رجلٌ مُمْسِكٌ عِنَانَ فرَسِهِ في سبيلِ اللهِ، يَطيرُ على مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أوْ فَزْعَةً طارَ عَلَيْهِ يَبْتَغِي القتلَ والموتَ مظانَّهُ، ورجلٌ في غُنَيْمَةٍ، في رأسِ شَعَفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ، أوْ بَطْنِ وادٍ مِنْ هذِهِ الأوْدِيَةِ، يُقيمُ الصلاةَ ويُؤْتِي الزكاةَ، ويعبدُ ربَّهُ حتى يأتِيَهُ اليقينُ؛ ليس مِنَ الناسِ إلَّا فِي خيرٍ). صحيح مسلم -باب فضل الجهاد والرباط- (1889)، ص: 913.

استعار الطيران للعدْوِ، والجامع داخل في مفهومهما، فإن الجامع بين العدْوِ والطيران قطع المسافة بسرعة، وهو داخل في العدْوِ والطيران، إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو.

وقال "**السَّعْدُ**": (والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح، والسرعة لازمة له في الأكثر لا داخلة في مفهومه، فأولى **[(237/و)]** من التمثيل بالحديث التمثيل باستعارة التقطيع المذكور لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزق بعضها ببعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض، في: ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَمًا**﴾[1]، والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما، وهي في القطع أشد.

وكذا استعارة "الخياطة" الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد، الذي هو ضم خلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الأشد)[2].

والفرق بين ذلك وإطلاق "المرسن" على "الأنف" أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الأنف، وتفريق الجماعة وهو أن خصوص الوصف في التقطيع مرعي في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف الوصف في "المرسن"، والحاصل أن التشبيه هنا منظور فيه بخلافه.

ثمت قال "**السَّعْدُ**": (فإن قلت: قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف في الشدة والضعف، فكيف يكون جامعًا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى ؟

قلت: امتناع الاختلاف إنما يكون في الماهية الحقيقية، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد يكون أمرًا مركبًا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في المفهومين أشد وأقوى. ألا ترى أن "السواد"جزء من مفهوم "الأسود" أعني المركب من السواد، والجامع اختلافه بالشدة والضعف). قاله "**السَّعْدُ**"[3].

أما خصوص الوصف في "المرسن"، فكونه أنف مرسون، وأما في التقطيع فاعتبار الالتزاق في الأشياء المزالة، وكون الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى، مبني على ما هو المشهور، أو على الاستعارة باعتبار التشبيه، وإلا فقد قال في "**التَّلْوِيحِ**" معترضًا على ما قاله "**صَاحِبُ التَّنْقِيحِ**": (من أن الاستعارة لا تجري إلا من طرف واحد لامتناع كون كل من الطرفين أقوى من الآخر في وجه الشبه، وفوات[4] المبالغة في التشبيه عند تساوي الطرفين.

1– سورة الأعراف، الآية: 168.

2– المطول على التلخيص، ص: 590.

3– المصدر نفسه، ص: 590.

4– ورد في الأصل: "فواة"، والصواب ما أثبتناه.

ولقائل أن يقول: قد تكون[1] الاستعارة مبنية على التشابه، كاستعارة "الصبح" "لغرة الفرس" والعكس، وتحصل المبالغة بإطلاق اسم أحد المتشابهين على الآخر وجعله هو، وكون المشبه به أقوى في وجه الشبه إنما يشترط في بعض أقسام التشبيه)[2].

الثاني: ما الجامع فيها غير داخل، كاستعارة "الأسد" لـ"الرجل الشجاع"، و"الشمس" لـ"الوجه المتهلل"، ونحو ذلك، لظهور أن الشجاعة عارضة للأسد لا داخلة في مفهومه، وكذا المتهلل للشمس.

وإن قلت: "الأسد" موضوع "للشجاعة" لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها، ومعلوم أن المستعار له هو "الرجل الشجاع" لا "الرجل وحده"، فالجامع أيضًا ها هنا داخل في الطرفين، وعلى هذا قياس غيره.

قلت: هذا ثابت في أسرار البلاغة، لكن فيه تجوز وتسامح، للقطع بأن "الأسد" موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له، وأما المستعار له فـ"الرجل" الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما، وفرق بين المقيد والمجموع، على أنه لو كان المستعار له هو المجموع أيضًا لصح أن الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار أنه غير داخل في مفهوم المستعار منه، أعني "الأسد".

(والاستعارة أيضًا:

- إما عامية: وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها كـ: "رأيت أسدًا يرمي".

- وإما خاصية: وهي الغريبة التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنًا، به ارتفعوا عن طبقة العامة، والغرابة قد تكون في نفس الشبه بأن يكون في التشبيه نوع غرابة، كقول "**يَزِيد بنُ مسلمَة بنُ عَبْدِ المَلِكِ**"[3] يصف فرسا له بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه:

وَإِذَا احْتَبَى قُرْبُوسُـــهُ بِعَنانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ [4]

و"القربوس" مقدم السرج، وقيل:"السرج"، و"الشكيم" الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسَه.

شبه "هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدًا إلى جانب فم الفرس" بـ"هيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدًا إلى جانبي ظهره"، ثم استعار "الاحتباء"، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه.

1- ورد في الأصل: "وقد يكون الاستعارة"، والصواب ما أثبتناه.

2- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، السعد التفتازاني، ج1، ص: 150.

3- يزيد بن مسلمة بن عبد الملك: هو يزيد بن مسلمة بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميه الأموي القرشي، عاش في أسرة عريقة، فوالده كان أميرا وخليفة وقائدًا. وهو لغوي وشاعر. ينظر: كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن محمد الجرجاني، قرآه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ص: 75.

4- البيت من بحر" الكامل"، وهو ليزيد بن مسلمة بن عبد الملك، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 223. والمطول على التلخيص، ص: 591. وينسب البيت أيضا لمحمد بن يزيد من ولد مَسلمة أيضًا. دلائل الإعجاز، ص: 75.

وإن قلت: هل يجوز أن يقال: "شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدًا إلى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدًا إلى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس ؟

قلت: الأحسن ما مر، لأن الركبتين[1] متضامتين أشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل إلى العلو، ثم يمتد متسفلا إلى الظهر، كما أن الطرف الذي يلي القربوس من العنان أعلى من الذي يلي فم الفرس، ولأن العنان في القربوس متأخر عن وضعه في الفم، كما أن وضع الثوب في الركبتين متأخر عن وضعه في الظهر.

وقد تحصل الغرابة لتصرف في الاستعارة العامية، كقول:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ [2]

استعار "سيلان السيول الواقعة في الأباطح" لـ"سير الإبل سيرًا حثيثًا في غاية السرعة المشتمل على لين وسلاسة"، والشبه ظاهر عامي، لكن أفاد اللطف والغرابة إسناد السيلان للأباطح دون المطي وأعناقها، حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح[3] من الإبل، وأدخل الأعناق في السير، لأن السرعة و البطء[4] يظهران غالبًا فيها، ويتبين أمرهما في الهوادي، وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة)[5].

(والطرفان إن كانا حسيين، فالجامع: – إما حسي نحو: ﴿**فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا**﴾[6]، فإن المشبه به هو "ولد البقرة"، والمشبه "الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط"، والجامع الشكل، لأنهما في شكل واحد وكلاهما محسوسان بالبصر.

–وإما عقلي نحو: ﴿**وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَهَار**﴾[7]،**[(237/ظ)]** فإن المشبه به هو معنى السلخ الذي هو كشط الجلد عَن نَحْوِ الشاةِ، والمشَبَهُ كشفُ الضوءِ عن مكَان الليل[8]، وهو موضع إلقاء ظله، وكل من الكشط والكشف حسيان، والجامع يعقل من حصول أمر عقب آخر[9] دائمًا أو غالبًا، كحصول ظهور اللحم عقب الكشط، وحصول الظلم عقب كشف الضوء عن مكان الليل، وذلك أن الظلمة هي الأصل والنور حادث عليها يسترها بنوره، فإذا غربت الشمس فقد كشط النهار وأزيل كما يكشف عن الشيء ما حدث عليه ساتر له، فحصول الظلمة بعد ذهاب الضوء كظهور المخرج من الجلد بعد السلخ، فصح قوله: ﴿**فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ**﴾، لأن الواقع عقب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.

1– تكررت في الأصل عبارة" لأن الركبتين"، ولعله سهو من المؤلف.

2– البيت من بحر "الطويل"، وهو للشاعر"كثير عزة"، وقد سبق تخريجه.

3– ورد في الأصل: "الأباطحة"، والصواب ما أثبتناه.

4– ورد في الأصل: "والبطئ"، والصواب ما أثبتناه.

5– المطول على التلخيص، ص: 592–593.

6– سورة طه، الآية: 88.

7– تمام الآية: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾. سورة يس، الآية: 37.

8– ورد في الأصل: "اليل"، والصواب ما أثبتناه.

9– ورد في الأصل: "ءاخر".

وأما على ما ذكر "**السَّكَاكِي**" من أن المشبه إظهار النهار من ظلمة الليل فمشكل، لأن الواقع عقبه الإبصار لا الإظلام، إلا إن قيل: مراده إظهار ظلمة الليل من النهار فغلب، أو المراد بالظهور: "التمييز"، أو الزوال أو الإخراج. وصحت الفاء في: ﴿**فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ**﴾، لأن التراخي وعدمه مختلف باختلاف الأمور و العادة وزمان النهار، وإن توسط بين إخراج النهار من الليل ودخول الظلام.

لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي ألا يحصل إلا في إضعاف ذلك الزمان عد قريبًا، وجعل الليل كأنهم يفاجئهم عقب إخراج النهار من الليل بلا مهلة، وعلى هذا حسن "إذا" الفجائية، كما يقال: "أخرج النهار من الليل، ففاجأه دخول الليل"، ولو جعل السلخ بمعنى النزع، أي نزع ضوء الشمس عن السواد ففاجأه الظلام، لم يستقم أو لم يحسن، كما إذا قيل: "كسرت الكوز ففاجأه الانكسار")[1].

(وأما بعض الجامع حسي وبعضه عقلي: كقولك: "رأيت شمسًا"، وأنت تريد: إنسانًا كالشمس في الحسن، الذي هو حسي، و"في عظم الشأن" الذي هو عقلي.

وإن لم يكن الطرفان حسيين، فإما أن يكونا عقليين، نحو: ﴿**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾[2]، فالمشبه به "النوم"، بناءً[3] على أن المرقد مصدر والاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان، إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر. فانظر في الاستعارة التبعية، والمشبه "الموت" والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي. و الحق أن الجامع "البعث" الذي هو في النوع أظهر وأشهر و أقوى، لكونه مما لا شبهة فيه لأحد.

ومن شرط الجامع: أن يكون المشبه به الجامع فيه أقوى، وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله: ﴿**هَذَا مَا وَعَدَ**﴾[4]...الخ)[5]. وقيل: "كلام الملائكة".

(وإما أن يكون الطرف الذي هو المشبه به حسيًا وحده نحو: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ**﴾[6]، فإن المشبه به "كسر الزجاج" وهو حسي، والمشبه "التبليغ" والجامع "التأثير"، وهما عقليان)[7].

(وإما عكس ذلك[8] نحو: ﴿**إِنَّا لَمَّا طَغَى المَاءُ**﴾[9]، فإن المشبه "كثرة الماء" وهي حسية، والمشبه به "التكبر"، والجامع "الاستعلاء المفرط" وهما عقليان)[10].

1- ينظر: المطول على التلخيص، ص: 594-595.

2- والآية بتمامها: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾. سورة يس، الآية: 52.

3- ورد في الأصل: "بناءا"، والصواب ما أثبتناه.

4- وهي جزء من الآية السابقة.

5- المطول على التلخيص، ص: 596.

6- سورة الحجر، الآية: 94.

7- المصدر السابق، ص: 596.

8- أي الطرفان مختلفان، والحسي هو المستعار له.

9- سورة الحاقة، الآية: 11.

10- المطول على التلخيص، ص: 597.

وفي ذلك مناقشات تركت ذكرها ضجرًا، ثم زال عني، فهذه هي مع غيرها:

قولنا: "شبه هيئة وقوع العنان...الخ"، لا شك أن المشبه إنما هو إيقاع العنان في القربوس، والمشبه به إنما هو "الاحتباء"، ولا تركيب في الطرفين، حتى يكون المشبه والمشبه به الهيئتين، وكان يجب أن تكون الاستعارة تمثيلية، وليس الكلام فيها إلا أنها لما لم تكن المشابهة بين الفعلين إلا باعتبار المشابهة بين الهيئتين، قال: "شبه هيئة وقوع"، ولم ترد أن الاستعارة مركبة، ولذا قلنا: "ثم استعار الاحتباء".

وقولنا: "لوقوع العنان"، أولى منه أن يقال: "لإيقاع العنان"، لتناسب المستعار منه، وهو: "جمع الرجل...الخ".

وقد يقال: لا يتضح التجوز في البيت على معنى الاستعارة إلا بجعل القربوس عبارة عن مقدم السرج وفم الفرس، وما بينهما من العنق والرأس، وذلك تسمية كل باسم جزء، فإن القربوس وحده إذا لوي عليه العنان لا يصح تشبيهه بالمحتبي أصلا، ولا هيئة له تشبه هيئة المحتبي، ولا يصح معنى البيت على تقديره، وحينئذ فالاستعارة مكنية، لأنه شبه "القربوس" بالشخص المحتبي في الهيئة المخصوصة تشبيهًا مضمرًا في النفس، وأثبت له ما هو من لوازم المشبه به، أعني "الاحتباء"، فيكون الاستعارة بالكناية، ولكن لا يناسب في ذلك المحل، لأن الكلام فيه في المصرحة، و مثل:

..... سَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ [1]

قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[2]، في أنه لما أسند السيلان للأباطح صارت كأنها إبل كلها، كما أن إسناد الاشتعال للرأس يدل على أنه شيب كله، كقوله: "اشتعل البيت نارًا"، بخلاف: "اشتعل النار في البيت".

واعلم أن الغرابة قد تحصل في ﴿**أَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا**﴾[3] بتصرف، حيث وصف العجل بالخوار.

وقولنا: "من حصول أمر عقب آخر"، قيل: لا يقال: "الجامع يجب أن يكون مما يتصف به وليس حصول أمر عقب آخر كذلك، لأنا لا نسلم وجوب كون الجامع مما يتصف به الطرفان، وإنما الواجب اشتراك الطرفين كما يرشدك إليه قولنا في: ﴿**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾[4]، أن الجامع بين الموت والرقاد عدم ظهور الفعل والنعت، وليس شيء منهما مما يتصف به الطرفان".

وقولهم في بيان الاستعارة في الحروف والأفعال بتبعية، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفًا بوجه الشبه، أو بكونه مشاركًا للمشبه به في وجه الشبه، يؤيده ما ذكرناه.

وقولنا: "أو غالبًا"، قد يقال: "الأولى تركه"، وإن شئت فاجعله لبيان معنى الحصول المترتب على الحصول الآخر من حيث هو، لا بالنظر إلى خصوص المقام.

وقولنا في كلام "**السَّكَّاكِي**": "إظهار النهار"، حكيناه عنه بالمناسبة والتهذيب، وإلا فنصه: "هو ظهور النهار".

1- وقد سبق تخريج البيت.

2- سورة مريم، الآية: 04.

3- سورة طه، الآية: 88.

4- سورة يس، الآية: 52.

وقولنَا: "فقلب"، أي: "**السّكَّاكِي**"، وقد علمت أن "**السَّكَاكِي**" لا يشترط في القلب النكتة.

وقولنا: "فصح قوله: فإذا...الخ"، إشارة إلى جواب اعتراضنا بأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل، هو الإظلام.

وقولنا: "لم يستقم...الخ"، لأن المفاجئة إنما تستقيم فيما لا يكون مترقبًا، بل يحصل مترقبًا.

وقولنا: "أو لم يحسن"، إشارة إلى أن لقول الجمهور وجه الصحة.

واعلم أن الشيء إنما يكون غريبًا إذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب، بحيث يفتقر إلى نوع اقتدار، وذلك إنما هو مفاجأة الظلام عقب ظهور النهار، لا عقب زوال ضوء النهار، وفي "**شَرْحِ المِفْتَاحِ**" أن ظهور النهار المضيء أنسب لظهور المسلوخ الأبيض من الجلد الساتر، الذي يكون ربما أسودا مظلمًا، وأن المتبادر للعامة أن الظلام طارئ، **[(238/و)]** على الضوء، فيستره بمنزلة الساتر وينكشف عنه فيظهر، ﴿**وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا**﴾[1]، وعليه بنى "**السّكَّاكِي**" كلامه، بل العامة جعلوا ذلك ضروريًا.

وقولنا: "أظهر وأشهر وأقوى"، أما الظهور والشهرة فلا شك فيهما، وأما القوة فتأملها.

وقولنا: "التبليغ عقلي"، تبعنا فيه "**السَّعْدَ**" و"**الخَطِيبَ**"[2]، والذي عندي أنه حسي، لأنه تكلم مخصوص بل الكشط والكشف والكسر مصادر، والمعنى المصدر أمر اعتباري لا وجود له في الخارج، فضلا عن أن يكون محسوسًا، نعم الكيفية الحاصلة منه حسية، أما إيقاعها فمعنوي.

(واعلم أن الاشتراك في نحو: "[جاء][3] أسد"، في صفة موجودة في مختلفين "الأسد" و"الرجل"، بخلاف الطيرَان والعَدْو، في قولنا: "كلما سمع هيعة طار إليه"، فإنها واحد، وهو المرور وقطع المسافة والاختلاف بالسرعة.

قال في "**الكَبِيرِ**" [حكاية عن "**صَاحِبِ أَسْرَارِ البَلَاغَةِ**"][4]: "والفرق بين استعارة الطيران للعدْوِ، واستعارة "المرسن" لأنف الإنسان مع أن في كل من "المرسن" و"الطيران" خصوص وصف ليس في "الأنف" و"العدْوِ"، أن مخصوص الوصف الكائن في "طار" مرعي في استعارته للعَدْوَ، بخلاف خصوص الوصف في "المرسن".

والحاصل أن التشبيه هاهنا منظور بخلافه، ثم ولهذا إذا لوحظ في التشبيه كما في "غليظ المشافر" غدا استعارة [قال][5]: وقال أيضًا: كان الواجب أن لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الأنف ونحو ذلك، إلا أني كرهت مخالفة السلف فإنهم عدوها في الاستعارة، وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة، ونبهت على ذلك بأن تسميته استعارة غير مفيدة، ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة أنه ينقل فيه الاسم إلى

1– سورة النبأ، الآية: 11.

2– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 76. والمطول على التلخيص، ص: 596.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى

4– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

مجانس له كالمرسن والأنف، والمجانسة و المشابهة من واد واحد، وهذا بخلاف نحو"اليد" و"النعمة"، إذ لا مجانسة بينهما، فلا تطلق الاستعارة عليه)[1].

واعلم أن قبل قوله:

أَخَذْنَـا بِأَطْـرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْـنَنَا .....

... الخ.

وَلَمَّا قَضَـيْنَا مِنْ مِنًى كُـلَّ حَاجَةٍ وَمسَّحَ بِـالأَرْكَانِ مَنْ هُوَّ مَاسِـحُ

وَشُدَّت عَلَى دُهْمِ المَهَارِي رِحَالُنَا وَلَمْ يَنْظُرِ الغَادِي الَّذِي هُوَّ رَائِحُ [2]

"الدهم" جمع دهماء، أي"سوداء"، و"المهاري" جمع "مهرية"، وهي الناقة المنسوبة إلى "**مَهْر بنُ جَنْدَان**" بطن من "**قُضَاعَةَ**".

قال "**المَلَوِي**" في شرح "**خُطْبَةِ صَغِيرِ السَّعْدِ**": (وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح: استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لذهاب الأحاديث وآثارها ذهابًا سريعًا استعارة تصريحية، لكنه أسنده إلى "الأباطح" دون "الأحاديث"، و"المطايا" إشارة إلى كثرة "الأحاديث" بحيث كأنه امتلأ الأباطح منها، وأدخل الأعناق في السير، لأن السرعة و البطء[3] يظهران من سير الإبل غالبًا فيها.

أو أنه شبه "الأحاديث" بقوم مسرعي السير حتى غابوا بجميع الغيبة سرعة استعارة بالكناية، و"أعناق المطايَا" تخييل، و"البطاح" ترشيح أو العكس، و"أعناق المطايَا" ترشيح للمجاز العقلي،. وهو إسناد السير إلى "البطاح"، أو أنه استعارة تمثيلية شبه "ذهاب الأحاديث" بـ"هيئة الركب المسرعين"، فاستعمل الكلام الدال على الهيئة الثانية في الهيئة الأولى و"الأحاديث" تجريد، أو شبه "سير المطايا" الكثيرة بـ"سيلان الماء" في الاتصال والسرعة والحسن، فاستعير "السيلان" استعارة تصريحية، أو شبهت "المطايا" في ذلك بـ"الماء" استعارة بالكناية و"السيلان" تخييل)[4]. انتهى.

وقد تحصل الغرابة بالجمع بين استعارات، لإلحاق الشكل بالشكل، كقوله:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَا تَمَطَّى بِصُـــلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْـــجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ [5]

1– المطول على التلخيص، ص: 589–590.

2– الأبيات من قصيدة من بحر"الطويل"، وهي للشاعر "كثير عزة". ديوان كثير عزة، ص: 525.

3– ورد في الأصل: "البطئ"، والصواب ما أثبتناه.

4– عقود الدرر على شرح ديباجة المختصر للملوي. ولم أقف عليه.

5– البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر "امرئ القيس" من معلقته المشهورة. ورواية الديوان:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَا تَمَطَّى بِجَـوْزِهِ وَأَرْدَفَ أَعْـــجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

– ديوان امرئ القيس، ص: 117.

أراد وصف "الليل" بـ"الطول"، فاستعار له صلبًا يتمطأ به، إذ كان صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه، ثم بالغ فجعل له "أعجازًا" يردف بعضها بعضًا، ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلة ساهره والشدة والمشقة، فاستعار له كلكلا ينوء به، أي "يثقل به"، والظاهر أن هذه استعارة بالكناية كـ"اليد" "للشمال". والله أعلم.

(**وَالْحَمْدُ للهِ عَلَى تَمَامِ**): كل من "الحمدلة"، ولفظ "التمام"، ولفظة "الإصباح"، و"الدجى"، و"الدعاء"، و"السلام"، براعات للختام، لدلالة كل على انتهاء الشرح، كما دلت "الحمدلة" و"السلام" على تمام الكلام المخصوص قبلهما، وهي: عبارة عن كلام يأتي به الناظم أو الناثر في آخر كلامه، أو في آخر[1] كلام مخصوص، يشعر بأنه ختم كلامه، ويجوز أن تسمي ما فعل "الشارح" ختام الختام، وعاقبة العاقبة.

وأما "**بَرَاعَةُ المَطْلَبِ**": فهو أن يلوح ناظم أو ناثر بما يطلب بألفاظ عذبة من غير تصريح، كقول "**المتنبي**":

وَفِي النَّفْسِ حَـاجَاتٌ وَفِيك فطَانَةٌ سُـكُوتِي بَـيَانٌ عِنْـدَهَا وَخِـطَابُ [2]

وقول بعضهم:

فَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا فِي النَّفْسِ مِنْ أَرَبٍ وَأَنتَ أَكْـرَمُ مِنْ ذِكْرِي لَهُ بِفَـمِي [3]

وقول "**ابن المقري**"[4]:

وَقَدْ أَصْبَحَ المُرُّ حَالِي فَالحظوهُ عَسَى يَحْـلُو مَذَاقًا فَحَالِي غَيْرُ مُنْكَتِمِ [5]

وأما "**بَرَاعَةُ المَخْلَصِ**"، فالانتقال مما تشبت به الكلام إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما، ولا يبعد جعلها في قوله: "ولك أن تجعل"، إلى قوله: "بالإيضاح".

قوله: "والحمد لله على تمام الإصباح"، فالسجعة الأولى تشبت بها الكلام وانتقل بها إلى المقصود، من الحمدلة والإشعار بالتمام، مع ملاءمة السجع، والحمد على تمام مضمون الأولى وما قبلها من الكلام، كقوله:

إِنْ أَنْشَدت تَرْقُصُ الأَكْوَانُ مِنْ طَرَبٍ وَكَيْفَ لَا وَهيَّ فِي المُخْتَارِ فِي القِدَمِ [6]

1– ورد في الأصل: "ءاخر".

2– البيت من بحر"الطويل"، وهو للشاعر "المتنبي"، ديوان أبي الطيب المتنبي، ص: 481.

3– البيت من بحر "البسيط"، وهو للشاعر صفي الدين الحلي". ديوان صفي الدين الحلي، ص: 701.

4– ابن المقري: إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله، بن إبراهيم الزبيدي اليمني الحسيني، شرف الدين، أبو محمد، ولد سنة: 754 هـ باليمن، و بها نشأ وتعلم وتأدب، فكان بارعًا في الفقه واللغة والأدب. من مؤلفاته: "الإرشاد"–إرشاد الغاوي إلى مسالك الحاوي– و"روض الطالب"، و "ديوان شعر". توفي سنة: 837هـ. ينظر: بغية الوعاة: 1/444، و شذرات الذهب: 7/220–222.

5– البيت من بحر"البسيط"، وهو من بديعيته الموسومة بـ: "الجواهر اللامعة في تجنيس الفرائد الجامعة للمعاني الرائعة". ينظر: البديعيات في الأدب العرب (نشأتها– تطورها– أثرها)، ص: 90–91. وأنوار البديع في أنواع البديع، علي صدر الدين بن معصوم المدني، تحقيق: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان–النجف– ط1، 1969م، ج6، ص: 322.

6– البيت من بحر"البسيط"، ولم أهتد إلى نسبته.

وأما "**بَرَاعَةُ الاسْتِهْلَالِ**"، أو يقال "**بَرَاعَةُ المَطْلَعِ**" فهي: "الإتيان بكلام يؤذن بما يأتي الكلام فيه، وما الكلام مستوف لذكره، كقول المؤلف في النحو: "الحمد لله رافع كذا وخافض كذا"، فإن الخفض والرفع مشعران بالنحو".

قال "**السَّعْدُ**": (يجب على البليغ أن يختم كلامه شعرًا كان، أو خطبة، أو رسالة بأحسن خاتمة، لأنه آخر ما يعيه السامع ويترسم في النفس، فإن كان مختارًا حسنًا تلقاه السمع فاستلذه، حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير، كالطعم اللذيذ الذي يتناوله بعد الأطعمة التفهة، وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق، كقول "**أَبِي نَوَّاس**" في "**الحُصَيْبِ بنِ عَبْدِ الحَمِيدِ**"[1]:

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذَا بَلَّغْتُكَ بِالمُـنَى [وَأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنكَ جَدِيرُ] [2]

فَإِنْ تُولِنِي مِنْكَ الجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَـإِنِّي عَـاذِرٌ وَشَـكُـورُ [3]

ومعنى "جدير" حقيق، وبه يتعلق قوله:"بالمنى"، ومعنى "تولني": تعطيني، ومعنى "عاذر" عاذر لك في منعك إياي، ومعنى "شكور" شكور بما صدر عنك من الإصغاء إلى مدحي إياك، أو**[(238/ظ)]**من العطايا السابقة. وأحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق إلى ما وراءه، وكقول "**المَعَرِّي**":

بَقَيْتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَـذَا دُعَاءٌ لِلبَـرِيَّةِ شَـامِلُ [4]

لأن بقاءك سبب لكون البرية في أمن ونعمة وصلاح حال، وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع، والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع)[5].انتهى بتصرف، وبعضه "**لِلْخَطِيبِ**".

(**الإِصْبَاحِ**): بكسر الهمزة كما كسرت في قوله تعالى: ﴿**فَالِقُ الإِصْبَاحِ**﴾[6]، مصدر "أصبح" بمعنى "الصباح"، ونقلت الكسرة في مصاحفنا – معشر "**المَغَارِبَةِ**"– إلى "اللام"، وقرأه "**الحَسَنُ**"[7] بفتح الهمزة جمع

1– الخصيب بن عبد الحميد: أحمد بن الخصيب بن عبد الحميد الجرجرائي، أبو العباس، الوزير الكبير، استوزر للخليفة المنتصر بالله وارتفع شأنه، ثم المستعين بالله ثم عزله ونفاه وصادر أمواله، توفي العام: 265هـ. ينظر: وشذرات الذهب: 149/2.

2– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

3– البيتان من بحر"الطويل". ورواية الديوان للبيت الأول:

وَإِنِي جَدِيرٌ إِنْ بَلَغْتُكَ بِالغِـنَى وَأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنكَ جَدِيرُ

– ديوان أبي نواس، ص: 290.

4– البيت من بحر "الطويل"، وقد اختلف في نسبته، فنسبه بعضهم – أطفيش– لأبي العلاء المعري. كما أثبته هنا، وكما أثبته في: "ربيع البديع في علم البديع"، – رسالة دكتوراه – ص: 510. ونسبه بعضهم لـ: "إبراهيم الغزي"، عثمان بن محمد الغزي، الفلسطيني، (441هـ–534هـ). نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، ج7، ص: 125.

5– التلخيص في علوم البلاغة، ص: 118–119. و المطول على التلخيص، ص: 739–740.

6– سورة الأنعام، الآية: 96.

7– الحسن: هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، إمام وعالم من علماء أهل السنة والجماعة وأحد الحفاظ، ولد العام: 21هـ. تربى في بيت النبوة، نشأ في الحجاز وتربى بين الصحابة، انتقل إلى البصرة وهناك تلقى تعليه، وصار أشهر علماء عصره، توفي العام: 110هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء:573/4. و الطبقات الكبرى: 115/7.

"صبحٍ"[1]، والذي في الشرح مصدر "أَصْبَحَ" أيضًا، باقيا على معناه المصدري، لا بمعنى "الصبح"، و"الإصباح" بمعنى "الدخول في الصباح"، بل يجوز هنا أيضًا أن يكون بمعنى "الصبح". وجعله الأعلم العلامة "**الصَّبَّانُ**" أنسب[2]. أي الحمد لله على تمام هذا الشرح الذي هو كالإصباح، أي كالدخول في وقت الصباح بجامع إزالة الخفاء المعنوي، ففيه تشبيه الشرح بالإصباح وإطلاق اسم الإصباح على الشرح على طريق الاستعارة التصريحية، وهي أصلية تحقيقية، و"التمام" يلائم الشرح، فهو قرينة و"الظلام" و"الصباح" ترشيح، لأنهما يلائمان "الإصباح".

ويجوز أن يكون "الإصباح" بالكسرِ مصدر "أصبح" بمعنى "أوقد المصباح"، فيقال: "شبه الشرح بالمصباح بجامع الاهتداءِ بكل، واستعار "الإصباح" للشرح استعارة تصريحية أصلية تحقيقية، وفي "الصباح" ترشيح.

(**بَعْدَ الظَّلَامِ**): أي الإصباح الذي حصل بعد الظلام.

(**المُحْوِجِ إِلَى المِصْبَاحِ**): أي "السراج"، فـ"بعد" متعلق بمحذوف نعت لـ"الإصباح"، أي الكائن أو الواقع أو الآتي بعد الظلام، أو متعلق بـ"الإصباح"، و"المحوِج": بكسر "الواو" مشددة نعت "الظلام".

شبه الخفاء الذي كان حاصلا للطلبة في جهل معاني المتن، أو هذا الفن مطلقًا بالظلام والجامع عدم الاهتداء، وأطلق اسم "الظلام" على الخفاء على طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية التحقيقية، و"تمام الإصباح" أي تمام الشرح يلائم إزالة الخفاء المعنوي، فهو قرينة التصريحية، و"المصباح": أي السراج يلائم الظلام فهو ترشيح، وليس التمام ترشيحًا ولا تجريدًا لملاءمته لكل من الشرح والمصباح، فتمام الشرح بمعنى تكامل تأليفه في الخارج، وتمام المصباح تكامل ضوءه.

(**وَنَرْجُو**): أي نطمع ونؤمل (**الانْتِظَامَ**): أي الاجتماع والانتظام والنظم، جمع الخرز، (**به**): أي بالإصباح الذي هو بمعنى الشرح، أو بتمام هذا الشرح الذي هو كالإصباح.

(**في سَلكِ**): أي خيط أهل (**دُعَاءِ الطَّلَبَةِ**):[بالخير][3] أو أصحاب دعائهم أو جماعة دعائهم، أي نرجو الانتظام في الخيط الذي انتظم فيه الجماعة الذين تدعوا لهم الطلبة بسبب صنع المعروف لهم بالتأليف الذي ينتفعون به.

وفي الكلام استعارة بالكناية، شبه "هؤلاء القوم الداعية لهم الطلبة" بـ"الخرز" بجامع الانتظام، ورمز لذلك بـ"السلك" وهي على طريقة السلف "الخرز المضمر"، وعلى طريقة "**السَّكَاكِي**" "القوم أو الجماعة مثلا"، وعلى

1– ذكر ذلك القرطبي في تفسيره، قال: ("فَالِقُ الإِصْبَاحَ" نعت لاسم الله تعالى، أي ذلكم الله ربكم فالقُ الإِصْبَاحِ، وقيل: المعنى: إن الله فالق الإصباح، والصبح والصباح: أول النهار، وكذلك: الإصباحُ، أي: فالق الصبح كل يوم، يريد الفجر. وقرأ الحسن، وعيسى بنُ عمر: "فَالِقُ الأَصْبَاحِ". بفتح الهمزَةِ، وهو جمع "صُبحٍ"). الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 206م، ج8، ص: 466.

2– قال الصبان: (قوله: "على تمام الإصباح"، بكسر الهمزة مصدر أصبح، أي دخل في وقت الصباح، ويطلق أيضًا بمعنى الصباح، وهذا هو الأنسب هنا). حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 118.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

مذهب "**الخَطِيبِ**" تشبيههم بالخرز والانتظام على معناه المناسب للخرز ترشيح، و"السلك" قرينة، و تعلم احتمال غير ذلك مما مر إن حققته.

قيل: والمناسب التعبير بالسمطِ، لأنه الخيط ما دام منظومًا فيه الخرز، وإلا فسلك.

والجواب أنه عبر بـ"السلك"، لأن "السمط" قد يكون مملوءا[1] بالخرز فلا يقبل زيادة، والقصد هنا زيادة الانتظام، والخيط الخالي من الخرز قابل لأن ينظم فيه.

(**فِي الصَّبَاحِ**): متعلق بالدعاء، قيل: والانتظام، والصباح من أول النهار إلى الزوال. (**وَالزَّوَالِ وَالرَّوَاحِ**): من الزوال إلى الغروب، والمراد تعميم الأزمنة على ما قيل في الآية المذكورة في أول الشرح، عند قول "الشارح" في البكرة و العشية[2]. (وفي ذكر "الرواح" "**بَرَاعَةُ المَقْطَعِ**" المشعرة بالانتهاء، فلله در الشارح إذ فعل ذلك، وإذ ذكر في آخر كتابه ما ذكر مثله في أوله، فإنه ذكر هنا "الصباح والرواح"، وفي أوله ذكر "البكرة و العشية"، وفي ذلك شبه رد العجز على الصدر). قاله "**الصَّبَّانُ**"[3].

أما "**رَدُّ العَجزِ عَلَى الصَّدْرِ**" فمحسن لفظي، وهو نثرًا: أن يجعل أحد اللفظين المكررين المتفقين لفظًا ومعنى، أو المتجانسين لفظًا، أو الملحقين بالمتجانسين، في أول السجعة أو الفاصلة والأخرى في آخرها، ونظمها: أن يكون أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول، أي النصف الأول من البيت، أو في حشوه، أو في آخره، أو صدر الثاني، فذلك ستة عشر[4].

[وعرف بعض "**رَدَّ العَجزِ عَلَى الصَّدْرِ**": (بأن يأتي الشاعر بكلمة في صدر البيت ثم يعيدها في آخرها بلفظها، أو ما تصرف من لفظها)][5].

ولم يذكر "المصنف" ولا "الشارح" رد العجز على الصدر، ولم يكن في كلامهما رد العجز على الصدر، فلا أطول به وبأمثلته، ولكن في كلام "الشارح" شبهة على ما قال "**الصَّبَّانُ**".

(**الحَمْدُ للهِ المَلِكِ**): لكل شيء على الإطلاق، [بفتح "الميم" وكسر "اللام"، صفة مبالغة على ما مر من البحث][6]. (**الفَتَّاحِ**): أي: كثير الفتح [جدا][7] لخزائن خيره، ليعطي منها خلقه.

1– ورد في الأصل: "مملوا"، والصواب ما أثبتناه.

2– قال أطفيش: (وذكره"البكرة" و"العشية" مما يعتاد البلغاءُ نحوه، من الإشارة إلى انطباق الفعل وملابسته لجميع الزمان، بذكر ملابسة الفعل لطرفي الزمان، إشارة إلى ملابسته لجميع أجزاء الزمان، فإن "البكرة": ينتهي بها الليل ويبتدئ بها النهار، و"العشية:" ينتهي بها النهار ويبتدئ بها الليل، فتحيطان بجميع الزمان). مخطوط شرح شرح عصام للاستعارات، امحمد بن الحاج يوسف بن عيسى، أطفيش، الورقة [(09/ و)]. وهو المخطوط قيد التحقيق.

3– حاشية الصبان على شرح العصام، وبهامشها حاشية حفيد العصام، ص: 118.

4– ينظر: المطول على التلخيص، ص: 690.

5– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

7– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

(**وَرَضِيَ اللهُ**): أي "ارض يا الله"، (**عَنْ سَادَاتِنَا**): أي الذين يفوقوننا ويرتفعون علينا قدرًا وشأنا، وأصل "السيد": "المتولي للسواد"، أي الجماعة الكثيرة.

ولما كان من شرط "المتولي للجماعة الكثيرة" أن يكون مهذب النفس، قيل لكل من كان فاضلا في نفسه "سيد"، ولا يقال: "سيد الثوب أو الفرس"، من غير العقلاء، ويطلق على "الحليم" الذي لا يستفزه الغضب، و"الكريم" و"المالك". قال "**الخُلبِي**"[1]: "والسيد لغة: من فاق غيره كرمًا وحلمًا". قال "**ابْنُ العَبَّاسِ**": "ومعنى "السيد" الكامل المحتاج إليه بإطلاق، "فلان سيد قومه"، يرجعون إليه وجريهم على مقتضى أمره، ومعولهم عليه، عن رأيه يصدرون، ومن قوله[2] يستمدون)[3].

والمصدر: "سيادة"، و"سؤدد"، أو "سيدودة" و"سؤد"، بضم السين، و"سُؤْدُد" بضمها بعدها همزة ساكنة، وضم الدال الأولى، و"السادات" جمع "سادة" جمع مؤنث سالم، و"السادة" جمع "سيد" على غير قياس، فـ"السادات" جمع الجمع، على حد "جمل" و"جمال" و"جمالات"، وأصل"سادة": سَوَدَة بفتح "الواو"، قلبت "ألفًا" بعد حذف فتحتها، لتحركها في الأصل بعد فتحة.

(**وَمَوَالِينَا**): أي من نحن له كـ"العبيد لمالكهم"، وفي "**القَامُوسِ**": **[(239/و)]** (المولى المالِكُ، والعبدُ والمعتِق والمعتَق، والصاحِبُ، والقريبُ كابن العم ونحوه، والجارُ، والحليفُ، والابنُ، والعَمُ، والنزيلُ، والشريكُ، وابنُ الأختِ، و الوَلِيُ، والربُ، والنَاصِرُ، والمنعِمُ والمنعَمُ عَلَيْهِ، والمحبُ، والتابِعُ، و الصِهْرُ)[4].

وعطف "موالينا" على "سادتنا" عطف صفة على أخرى.

(**أَصْحَابِ**): بالرفع أي "هم أصحاب"، أو الممدوحون أصحاب، أو بالنصب "أعني أصحاب"، أو "أمدح أصحاب"، أو بالجر: بدل أو بيان من "سادات" أو "موال".

(**رَسُولِ اللهِ**): أي "مُرسَل الله"، بفتح السين، أي الذي أرسله الله لكافة[5] الثقلين، قيل: "والملائكة"، قيل:"ولجميع خلق الله"، وقد بسطت الكلام على "أصحاب الرسول" في "**حَوَاشِيَّ النَّحْوِيَّةِ**"[6].

(**أَجْمَعِينَ**): [أي بدون استثناء "**عُثْمَانَ**" و"**عَلِيّ**" و"**مُعَاوِيَةُ**" ونحوهم، هذا مراده.

1– الخلبي: لعله تصحيف من المؤلف، والصواب: "الحليمي"، هو: أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الفقيه الشافعي الجرجاني، ولد سنة: 338هـ. بجرجان، وبها نشأ وترعرع في بيت علم وفقه وأدب، أخذ على يد علماء عصره مختلف الفنون، تولى قضاء بخارى. من مؤلفاته: "المنهاج في شعب الإيمان". توفي ببخارى سنة: 403هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 232/17.

2– في الأصل: "ومن قوته يستمدون".

3– ولم يذكر في الأصل "ابن عباس". ينظر: المنهاج في شعب الإيمان، أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، لبنان، ط1، 1979م، ج1، ص: 192.

4– القاموس المحيط،(ولي)، ص: 1344.

5– ورد في الأصل: "للكافة"، والصواب ما أثبتناه.

6– قال أطفيش: ("وصحبه": بفتح الصاد وكسرها، وهم من اجتمع به مؤمنًا، ولو اجتماعًا قصيرًا). مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية، ص: 17.

(**وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ**): أي مالك العالمين ومربيهم من احتاج منهم إلى التربية، والعالَمين اسم جمع، أو جمع "عالَم" بفتح "اللام"، أي ما سوى الله، وفي "العالمين" وفي لفظة "الرب" كلام ذكرته في "**حَوَاشِيَّ النَّحْوِيَّةِ**". فراجعه.][1].

(**وَصَلَّى**): العطف على "رضي" أي وصل يا (**اللهُ**): و"رضي" معطوف على "الحمد لله"، بناءً[2] على جواز عطف الإنشاء على الخبر، والفعلية على الاسمية، وقد يجعل "الحمد لله" إنشاءً.

وقد تفتح ضاد "رضَى" بعدها "ألف" وتكسر راؤه فيكون عطف اسمية على اسمية، [فيخفض "الله" على الإضافة، و"عن سادات" ظرف خبري][3].

وقد تجعل الجملة من "رضي الله" خبرية تفاؤلا أو تصريحًا، وقطعًا بالنظر إلى من قويت إمارة سعادته، ويجوز العطف على محذوف، أي تقبل الله منا هذا الشرح، أو استجاب دعاءنا، ورضي الله (**عَلَى سَيِّدِنَا**): (أصل "سيد" "سيِود"، بكسر "الياء"، وكسر "الواو"، قلبت "الواو" "ياءً" و أدغمت فيها "الياء"، لاجتماع "واو" و"ياء" مسبوق أحدهما بسكون، وهذا مذهب "**البَصْرِيِّينَ**"، وقيل: "أصله "سيْوَد" بفتح "الواو"، وقيل:"سَوِيْد"، بكسر "الواو" وسكون "الياء"، بعدها، والثاني: لأهل "**بَغْدَادَ**، والثالث "**لِلْفَرَّاءِ**".

ورجح بجمعهم له على "فعائل" فقال: "سيائد"، بالهمزة بين "الألف" و"الدال"، ولو كان "الواو" مؤخرة لما قلبت همزة.

[ووجه الثاني – "**الَّذِي هُوَّ لِأَهْلِ بَغْدَادَ**" – وهو كونه: "سيْوَد" بفتح "الواو" بعد ياءٍ ساكنة، ك: "ضَيْغَم"، و"صَيْرَف"، أنه نقل إلى "فَيعِل" بكسر "العين" بعد فتحها، فتكسر "الواو" بعد فتحها، وإنما لم يقولوا بكسره ابتداءً لأنهم لم يرو في الصحيح ما هو على "فيعِل" بالكسر حتى يحمل عليه المعتل، ويرده أن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فإنه نوع على انفراده فيجوز أن يكون بناءً لا مختصًا بالمعتل، كاختصاص جمع "فاعل" من المعتل على: "فُعَلَة"، بضم "الفاء" وفتح "العين" و"اللام" ك:"قاض"، و"قضَاة"، أصله: "قُضَية" بضم "القاف" وفتح "الضاد" و"الياء"، قلبت "الياء" "ألفًا" لتحركها وانفتاح ما قبلها، على ما مر بيانه. ولو كان "سيد" "فيعل" بفتح "العين" لقيل:"سيَد"، بفتح الياء، وإنما قلبت "الواو" "ياء" دون العكس لأنها أثقل من "الياء"، تحصيلا للتخفيف ما أمكن.

وأما "**تَرْجِيحُ الثَّالِثِ**"[4] بأنه لو كان "الواو" آخرة قبل "الدال" لما قالوا: "سيائد" بالهمزة، فيرده "أول" و"أوائل")[5].

1– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

2– ورد في الأصل: "بناءًا"، والصواب ما أثبتناه.

3– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

4– والذي هو "للفراء": "سَوِيْد"، بكسر "الواو" وسكون "الياء" بعدها.

5– ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص: 719.

قال في "**التَّوْضِيحِ**": (الرابعة أن تقع إحداهما ثاني حرفين ليِّنَيْنِ، بينهما "ألف" "مفاعل"، سواءً كان اللّينان "يائين" كـ: "نيائف" جمع "نَيِّف"، أو "واوين" كـ"أَوَائِل" جمع "أوّل"، أو مختلفين كـ"سَيَائِد" جمع "سَيِّد"، إذ أصله: "سَيْوِد")[1].

قال "**خَالِدُ**"[2]: (هذا مذهب "**سِيبَوَيْه**" و"**الخَلِيلُ**" ومن وافقهما، وذهب "**الأَخْفَشُ**" إلى أن الهمزة في "الواوين" فقط، ولا همز في "اليائين"، ولا في "الواو" مع "الياء"، فـ"نَيَائف" و"سَيَاوِد"، و"سيائد"[3] على الأصل، وشبهته أن الإبدال في "الواوين" إنما كان لثقلهما.

ولك لذلك نظير، وهو اجتماع "الواوين" أول الكلمة، وأما إذا اجتمعت "الياءان"، أو "الواو" و"الياء"، فلا إبدال، لأنه التقت "الياءان"، أو "الياء والواو" أول كلمة، فلا همز نحو: "يَيْن"، اسم موضع، ونحو: "يَوْم". والصحيح ما ذهب إليه "الشارح"[4] من الإبدال مطلقًا للقياس والسماع، أما القياس فلأن الإبدال في "أَوَائِل"، إنما هو بالحمل على"كِسَاء" و"رِدَاء"، لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وفي "كساء" و"رداء" لا فرق بين "الواو" و"الياء"، فكذا هنا. وأما السماع فحكى "**أبُو زَيْدٍ**" في"سَيِّقَة" "سَيَائِقْ"، بالهَمْزِ، وهي "فَعِيلة"، من "ساق" "يسوق". وحكى "**الجَوْهَرِي**"[5] في "**تَاجِ اللُّغَةِ**": "جيد وجيائد بالهمز"[6])[7] انتهى ببعض تصرف][8].

(**مَقْصُودُ الشَّارِحِ**): على سيدنا معشر الخلق، أو على سيدي وسيد أمثالي، وهو أفضل الخلق مطلقًا، كما يفهمه التفسير الأول، وأما قوله: ((**لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنْبِيَّاءِ**))[9]، وقوله: ((**لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ**))[10]، ونحوهما.

1– وهو من قول ابن هشام الأنصاري –في فصل إبدال الهمزة–: (تبدل من الواو والياء في أربع مسائل: إحداهما...الثانية...الثالثة...، الرابعة: أن تقع إحداهما ثاني حرفين لينين...الخ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ج4، ص: 374.

2– خالد: زين الدين خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاوي الأزهري، الشافعي، النحوي، المصري، ولد بمصر سنة: 838هـ. أكب على طلب العلم، فبرع فيه، وأشغل الناس، من مؤلفاته: "التصريح بمضمون التوضيح". توفي سنة: 905هـ. ينظر: الأعلام: 297/2.

3– وفي الأصل: (نَيَايِف، و سَيَاوِد، وَصَوَايِد).

4– والذي في الأصل: (والصحيح ما ذهب إليه سيبويه).

5– الجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أبو نصر، التركي، ولد في فاراب من بلاد الترك، ظل يطوف في العراق وبوادي الحجاز، فأخذ العربية مشافهة من العرب، وتلقى العلم على يد أشهر علماء عصره، حتى برع في اللغة والأدب والخط، من مؤلفاته: "تاج اللغة وصحاح العربية"، و"مقدمة في النحو".حاول الطيران ومات في سبيله العام: 393هـ. ينظر: بغية الوعاة: 446/1..

6– قال الجوهري: (شيء جَيِّدٌ عَلَى فَيْعِلٍ، والجمعُ جِيَادٌ، وجَيَائِدُ، بالهمزِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ). الصحاح تاج اللغة، (جود)، ص: 461.

7– شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص: 696–697.

8– العبارة ألحقت بالحاشية اليمنى.

9– الحديث رواه أبو هريرة. ينظر: صحيح مسلم، (2373)، ص: 1113–1114. وصحيح البخاري، (2412)، ص: 581.

10– الحديث رواه البخاري في صحيحه: (وَلَا أَقُولُ: إِنَ أحدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُس بْنِ مَتَى). صحيح البخاري، وفي رواية أخرى: (من قال: أنا خير من يونس بن متى، فقد كذب)، (3415)(3416)(4631)، ص: 845، 1132. ورواية مسلم: (لا ينبغي لعبد أن يقول: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُس بْنِ مَتَى، عَلَيْهِ السَلَامُ). صحيح مسلم (2376)، ص: 1115.

فأجيب عنه بأنه نهي عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص بعضهم لأنه كفر، أو تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الأنبياء المتفاوتين في الخصائص.

قال الله تعالى: ﴿**فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾[1]، وبأنه نهى قبل علمه أنه أفضل الخلق، ولهذا لما علم قال: ((**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ**))[2].

قال "**الحَلَبِي**"[3]: (وإذا ساد ولد "آدم" فقد ساد غيرهم بالأولى، لأن من ولد آدم أولي العزم من الأنبياء، وهم أفضل من سواهم من الأنبياء). قال: ((**أَنا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَّامَةِ**))[4]، وخص يوم القيامة لظهور ذلك فيه بلا منازع. وقال: ((**آدَمُ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِوَائِي**))[5]، وقال: ((**أَنَا أَكْرَمُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ عَلَى اللهِ، وَلَا فَخْرَ**))[6]. وفي قوله ﷺ: ((**أَنَا سَيِّدُ**))، جواز إطلاق "السيد" على غير الله، فلذلك أطلق "الشارح" عليه "السيد"، وعلى الصحابة "السادات". قال الله في "**يَحْيَى**" -عليه السلام-: ﴿**وَسَيِّدًا وَحَصُورًا**﴾[7].

وقال في "**الحَسَنِ**"[8]: ((**هَذَا سَيِّدٌ**))[9]، وقال مثله "**عَلِيٌّ**"، وقال تعالى:﴿**وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا**﴾[10]. وقال ﷺ: ((**قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ**))[11]. وقيل: "لا يطلق إلا على الله"، ويرده ذلك.

1- سورة البقرة، الآية: 253.

2- أخرجه مسلم في صحيحة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَنَا سَيِدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُ عَنْهُ القَبْرُ، وأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشْفِعٍ). صحيح مسلم، (2278)، ص: 1080. وعن الترميذي: (أَنَ سَيِدُ وَلَدِ آدَمَ يَومَ القِيَامَةِ ولَا فَخْرَ). والجامع الكبير للترميذي، (3148)، ج5، ص:23.

3- الحلبي: برهان الدين بن محمد القباقبي، عالم وفقيه ولغوي، من مؤلفاته: "الأسئلة في البسملة"، و"شرح جمع الجوامع للسبكي"، و"ألفية في المعاني والبيان" و"شرح ألفية ابن مالك في النحو". توفي بعد العام: 901هـ. ينظر: كشف الظنون: 5/23-24.

4- أخرجه مسلم برواية: ((أَنَا سَيِدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُ عَنْهُ القَبْرُ، وأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشْفِعٍ)). صحيح مسلم (2278)، ص: 1080. و الترمذي برواية: (أَنَا سَيِدُ وَلَدِ آدَمَ يَومَ القِيَامَةِ ولَا فَخْرَ). الجامع الكبير للترمذي (3148)، ج5، ص:23.

5- الحديث أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. الجامع الكبير، الترمذي (3148) ج5، ص: 213، (3615)، ج6، ص: 11. وأخرجه أحمد أيضا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه. بلفظ: ((أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وأنا أول من تنشق عنه الأرض، ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، آدم فمن دونه تحت لوائي)). مسند أحمد ، رقم: (2546)،ج4، ص: 330.

6- الحديث أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنه. الجامع الكبير، الترمذي (3616)، ج6، ص: 11-12.

7- سورة آل عمران، الآية: 39.

8- الحسن: الحسن بن علي رضي الله عنه. وقد سبق ترجمته.

9- الحديث أخرجه البخاري من حديث طويل لأبي بكرة نفيع بن الحارث. بلفظ: ((إِنَ ابْنِي هَذَا سَيِدٌ، ولعَلَ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بينَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ منَ المُسْلِمِينَ)). صحيح البخاري، (2704)، ص: 661.

10- سورة يوسف، الآية: 25.

11- الحديث أخرجه أبو داود في سننه، من حديث طويل رواه أبو سعيد الخدري: ((أَنَ بَنِي قُرَيْضَة لَمَا نزلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ، أرسَلَ إِلَيْهِ النَبِيُ ﷺ، فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ أَقْمَرَ، فقَالَ النبي ﷺ: "قُومُوا إِلَى سَيِدِكُمْ- أو إِلَى خَيْرِكُمْ-"، فَجَاءَ حَتَى قَعَدَ إِلَى رَسولِ اللهِ ﷺ)). سنن أبي داود، (2215)،ج7، ص: 504. وروى محمد بن جعفر عن شعبة، قال: (فَلَمَا كَانَ قريبًا مِنَ المَسْجِدِ قالَ للأنصار: قُومُوا إِلَى سَيِدِكُم). سنن أبي داود، (2216)، ج7، ص:505.

وعن "**النَّوَوِي**"[1] في "**الأَذْكَارِ**": "عن "**النَّحَاسِ**"[2] جواز إطلاقه على غيره إلا إن قرن بـ"أل"، واستظهر "**النووي**" الجواز مطلقًا. وعلة المانع مطلقًا أنه قيل له ﷺ:"يا سيدنا"، فقال: ((**السَيِّدُ هُوَّ اللهُ**))[3]، وعليه "**مَالِكٌ**".

والجواب أن المعنى أن "السيد" تحقيقًا هو الله، وإطلاق "السيد" على غيره عارية، أو إطلاق نسبي، و"الله": السيد لكل شيء سواه.

(**مُحَمَّدٌ**): بالرفع أو النصب أو الجر على ما مر في "الأصحاب"، وفي "محمد" كلام طويل وشحت به "**حَاشِيَّتِي عَلَى القَطْرِ وَشَرْحِهِ**"، و"**حَاشِيَّتِي عَلَى شَرْحِ الآجُرُومِيَّة لِأَبِي القَاسِمِ**"[4].

(**النَّبِيِّ الأُمِّيِّ**): بضم الهمزة وتشديد الميم مكسورة، أي الذي لا يكتب ولا يقرأ كتابة، وقيل: معناه إذا كان وصفًا للنبي ﷺ صاحب المعجزات، وقيل: "الأمي" منسوب إلى "أمةِ العربِ"، لأنهم كانوا لا يكتبونَ ولا يقرؤونَ. (**وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ**): فيهما كلام طويل، مذكور في الحاشيتين المذكورتين[5].

(**وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا أَبَدًا**) [وصلاة كثيرة دائمة متصلين][6] (**إِلَى يَوْمِ الدِّينِ**): أي يوم الجزاء على الأعمال، أي يوم القيامة، وله أسماء كثيرة ذكرتها في "**حَاشِيَّتِي عَلَى شَرْحِ الآجَرُّومِيَّة**"، ولله در "الشارح"، حيث ختم كتابه بالحمد والصلاة والسلام المتصلين إلى اليوم الآخر، الذي هو خاتمة الأمور.

1– النووي: محيي الدين، أبو زكريا يحي بن شرف، النووي، الدمشقي الشافعي، ولد العام: 631هـ في قرية "نوى" بالجولان، أكب على حفظ القرآن وطلب الفقه ومختلف العلوم، اعتنى بالتأليف وغزر إنتاجه فيه، من مؤلفاته: "شرح صحيح مسلم"، و"الأربعين النووية"، و"تهذيب الأسماء واللغات". توفي العام: 676هـ. ينظر: الأعلام: 149/8. طبقات الشافعية الكبرى: 396/8.

2– النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، النحاس، النحوي، المصري، ولد بالفسطاط و نهل النحو من علمائها، ثم رحل إلى بغداد وأخذ عن الزجاج، و الأخفش الأصغر، والمبرد، من مؤلفاته: "تفسير القرآن"، و"إعراب القرآن"، و"الكافي في النحو". توفي بمصر سنة: 338هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 401/15، ووفيات الأعيان: 99/1–100.

3– حديث عبد الله بن الشخير . رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . حيث قال: ((انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله . ﷺ. فقلنا: أنت سيدنا، فقال رسول الله . ﷺ. : ((السيد الله))، قلنا: فأفضلنا فضلا، وأعظمنا طولا، فقال . ﷺ. : ((قولوا بقولكم أو ببعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان)). سنن أبي داود، (4806)، ج7، ص: 184.

4– قال أطفيش: ("محمَدٍ": علم، أصله من كثُر حمدُ غيره لهُ، والحمد لغة: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، في مقابلة نعمه، أو لا في مقابلتها، والمراد بالاختياري مقابل الضروري، كما تقول في صفات السلب، فيدخل حمدنا الله على صفاته. وعرفًا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعمًا على فاعل دلك الفعل، فعل قلب أو لسان أو جارحة).ينظر: مسائل التحقيقيَة في بيان التحفة الآجروميَة، أمحمد بن يوسف أطفيش، ص: 46.

5– قال أطفيش: ("وآله": هم من اتبع دينه إلى يوم القيامة، أو قل: كُلُ بَرٍ تَقِي إلى يومِ الدينِ، أي كل برٍ من هذه الأمة، وهذا لأن المقام للدعاء، فصرفنا للعموم، وإلا فهم قرابته من بني هاشم. ونفى المالكية أن يكون إلا من ولد المطلب، وخصوه بولد هاشم، ولا حاجة إلى أن يقال: قرابته من بني هاشم وبني عبد المطلب، لأن عبد المطلب من ولد هاشم. "وصحبه": بفتح الصاد وكسرها، وهم من اجتمع به مؤمنًا، ولو اجتماعًا قصيرًا). مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية، ص: 17.

6– العبارة ألحقت بالحاشية اليسرى.

خَتمَ اللهُ لنا ولشيخنا "**الحَاج إِبْرَاهِيم بن يُوسُف بن عِيسَى بن صَالِح بن الحَاجِ عَبد الرَّحْمَانِ**"[1]، ولجميع من كان عندنا في الولاية، وشفع فينا نبيه محمدًا ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

قال مؤلف هذا الشرح: "**امْحَمَدْ بن الحَاج يُوسُف بن عِيسَى بن صَالِح بن الحَاج عَبْد الرَّحْمَان**": تم هذا الشرح في أواسط المحرم من عام ألف ومئتين وسبعة وستين، وأنا ابن نيف وعشرين عامًا.

والحمد لله رب العالمين ميسر الأمور الصعاب على من شاء ذلك، فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، لا مانع لما يعطي، ولا معطي لما يمنع، ولا راد لقضائه ولا معقب لحكمه.

بسم الله وسبحان لله والحمد لله، ولا إلاه إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عدد كل حرف كتب أو يكتب أبد الآبدين، ودهر الداهرين. والحمد لله رب العالمين.

1– وهو إبراهيم آل يوسف أطفيش، وهو الأخ الأكبر للمصنف وأحد شيوخه.

الفهارس الفنية

1- فهرسُ الآيّات القرآنيّة:

م	طرف الآيّة / الشَّاهد القرآني	السّورة	الآيّة	الصّفحة
1	﴿اِهْدِنَا الِصرَاطَ المُسْتَقِيمَ﴾	الفاتحة	06	136-135-123-122
2	﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾	البقرة	7	253-249
3	﴿أولَئكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضّلَالَةَ بِالهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم﴾	البقرة	16	150
4	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾	البقرة	17	589
5	﴿صُمٌ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾	البقرة	18	588-126
6	﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم منَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾	البقرة	19	248
7	﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ ميثَاقِهِ﴾	البقرة	27	202- 203- 309- 314- 323-325-326- 334- 335- 372- 384-398- 515- 524-529- 567- 579-616
8	﴿وَكُنْتُمُ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُم﴾	البقرة	28	509
9	﴿فَانْفَجَرَتْ﴾	البقرة	60	270
10	﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالمَسْكَنَةُ﴾	البقرة	61	568
11	﴿فَهِيَّ كَالحِجَارةِ أَو أَشَدّ قَسْوَةً، وَإِنَّ مِنَ الحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ المَاءُ﴾	البقرة	74	127
12	﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾	البقرة	89	253
13	﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾	البقرة	100	277
14	﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا﴾	البقرة	103	191-196-210-212- 214-298-302-487- 552-554-582-603
15	﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	البقرة	111	391
16	﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُم﴾	البقرة	123	300
17	﴿إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	البقرة	156	430
18	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ﴾	البقرة	173	448
19	﴿وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	البقرة	179	269
20	﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	البقرة	183	365
21	﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾	البقرة	185	392

22	﴿ولِتُكْمِلُوا العِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	البقرة	185	392
23	﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾	البقرة	187	584
24	﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ﴾	البقرة	187	126
25	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	البقرة	195	328
26	﴿واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾	البقرة	198	397
27	﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُم﴾	البقرة	223	300
28	﴿والمُطَلّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	البقرة	228	246
29	﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾	البقرة	253	645
30	﴿قَدْ كَانَ لَكُمُ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾	آل عمران	13	174
31	﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	آل عمران	21	630
32	﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾	آل عمران	36	246-242
33	﴿وَسيِّدًا و حَصُورًا﴾	آل عمران	39	300
34	﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ﴾	آل عمران	83	278
35	﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا﴾	آل عمران	103	582-487-196
36	﴿فِي رَحْمَةِ اللهِ﴾	آل عمران	107	-244-212
37	﴿حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ﴾	آل عمران	173	429
38	﴿لَا يَسْتوِي اِلقاَعِدُونَ﴾	النساء	95	243
39	﴿أَوْلِيَّاءَ مِنْ دُونِ المُؤْمِنِينَ﴾	النساء	144	555
40	﴿طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِم﴾	النساء	155	251
41	﴿وجَعَلْنَا قُلُوبَهُم قَاسِيَةً﴾	المائدة	13	251
42	﴿وَقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مغْلُولَةٌ﴾	المائدة	64	606
43	﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	المائدة	73	448
44	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾	الأنعام	27	270
45	﴿أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾	الأنعام	44	277
46	﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ﴾	الأنعام	96	639
47	﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾	الأنعام	122	629
48	﴿كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾	الأنعام	146	478
49	﴿آلَمِصَ﴾	الأعراف	01	461
50	﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى﴾	الأعراف	97	277

51	﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَمًا﴾	الأعراف	168	631
52	﴿لِيُحِقَّ الحَقَّ﴾	الأنفال	08	270
53	﴿إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	يونس	24	594
54	﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾	يونس	24	299
55	﴿آلَرَ﴾	هود	01	461
56	﴿مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾	هود	38	618
57	﴿وقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾	هود	44	616-354
58	﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	هود	44	619
59	﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا﴾	يوسف	25	645
60	﴿فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾	يوسف	45	270
61	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	يوسف	118	429
62	﴿آلَمِرَ﴾	الرعد	01	461
63	﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	الرعد	33	277
64	﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾	إبراهيم	37	430
65	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا﴾	الحجر	02	364
66	﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	الحجر	94	634
67	﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ المُسْتَهْزِئِينَ﴾	الحجر	95	274
68	﴿مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾	النحل	61	444
69	﴿كَلَمْحِ البَصَرِ﴾	النحل	77	429
70	﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾	النحل	81	143
71	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قلُوبِهِمْ﴾	النحل	108	251
72	﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ﴾	النحل	112	552-466-456-124-
73	﴿وَضَرَبَ اللهُ مثلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُــهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَــكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ والخَوفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾	النحل	112	460
74	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	النحل	118	338
75	﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾	الإسراء	59	300
76	﴿ونَحْشُرُهُمْ يوْمَ القِيَّامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾.	الإسراء	95	253
77	﴿ولَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾	الكهف	28	251

78	﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا﴾	الكهف	45	299
79	﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مريم	04	268
80	﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾	مريم	54	614
81	﴿طَهِ﴾	طه	01	461
82	﴿الرَّحْمَانُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾	طه	05	606-605-529
83	﴿واجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونُ أَخِيْ﴾	طه	29	189
84	﴿لَأُصَلِبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾	طه	71	371
85	﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾	طه	88	633
86	﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا﴾	الأنبياء	10	277
87	﴿وداوُودَ وسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الحَرْثِ إِذْ نفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ القَوْمِ وكُنَّا لِحُكْمِهِم شَاهِدِينَ﴾	الأنبياء	78	233
88	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَاهٌ وَاحِدٌ﴾	الأنبياء	108	450
89	﴿يَوْمَ تَرَونَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾	الحج	02	184
90	﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾	الحج	19	233
91	﴿ثمَّ لِيَقْضُوا﴾	الحج	29	316
92	﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا أَتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾	المؤمنون	60	426
93	﴿اللهُ نُورُ﴾	النور	35	619
94	﴿يكَادُ زيتُهَا يُضِيءُ ولَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾	النور	35	186
95	﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا﴾	الفرقان	49	509
96	﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾	الشعراء	15	233
97	﴿طَس﴾	النمل	01	461
98	﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾	النمل	88	596
99	﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾	القصص	32	528
100	﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾	القصص	73	390
101	﴿مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾	الروم	04	261
102	﴿وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلَى﴾	الروم	27	259
103	﴿أَلَمْ﴾	السجدة	01	461
104	﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُم﴾	الأحزاب	06	301
105	﴿فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	الأحزاب	21	483
106	﴿وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾	الأحزاب	45	300

107	﴿وَمَا يَسْتَوِي البَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾	فاطر	12	126
108	﴿وَمِنْ كُلٍ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًا وتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾	فاطر	12	126
109	﴿فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ﴾	فاطر	32	617
110	﴿يَسٍ﴾	يس	01	461
111	﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾	يس	23	555
112	﴿وَآيَةً لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَهَارَ﴾	يس	37	633
113	﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾	يس	52	635-634
114	﴿إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ﴾	ص	21	273
115	﴿تَنْزِيلُ الكِتَابِ﴾	الزمر	01	273
116	﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	الزمر	09	243
117	﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ﴾	الزمر	19	273
118	﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَارِ﴾	الزمر	19	279-273
119	﴿ضَرَبَ اللهُ رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾	الزمر	29	126
120	﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَّامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	الزمر	67	530
121	﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيهِ، وفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ومِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾.	فصلت	05	253
122	﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا﴾	فصلت	20	571
123	﴿فِيهَا دَارُ الخُلْدِ﴾	فصلت	28	204
124	﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾	فصلت	46	167
125	﴿حَمٍ﴾	الأحقاف	01	461
126	﴿مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ﴾	محمد	15	259
127	﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾	الحجرات	09	233
128	﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾	الذاريات	47	606-605
129	﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾	الرحمن	64	460
130	﴿أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا﴾	الواقعة	48–47	277
131	﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التوْرَاةَ﴾	الجمعة	05	588

132	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾	المنافقون	03	251
133	﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	التحريم	04	232-226
134	﴿والمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرَا﴾	التحريم	04	305
135	﴿صَافِنَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	الملك	19	598
136	﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى المَاءُ﴾	الحاقة	11	634
137	﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾	الحاقة	30	338
138	﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾	الجن	11	555
139	﴿إِلَا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾	الجن	27	264
140	﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	القيامة	23	338
141	﴿حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾	الإنسان	01	272
142	﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾	النبأ	11	636
143	﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾	الانفطار	10	338
144	﴿وَالفَجْرِ﴾	الفجر	01	461
145	﴿والضُّحَى﴾	الضحى	01	461-338
146	﴿فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾	الضحى	10–09	338
147	﴿وأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	الضحى	11	338
148	﴿لَمْ يَكُنِ الّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ والمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأتِيهُمُ البَيِّنَةُ﴾	البينة	01	253
149	﴿وَالعَصرِ﴾	العصر	01	461
150	﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾	العصر	02	518
151	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾	الكوثر	02–01	205

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والأثر:

م	الحديث / طرف الحديث/ الأثر	الصفحة
	الحديث النبوي	
	حرف الألف	
1	((آدَمٌ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِوَائِي))	645
2	((أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا))	442
3	((أَلَا شَاهَتِ الوُجُوهُ))	429
4	((أَنَا أَكْرَمُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ عَلَى اللهِ، وَلَا فَخْرَ))	645
5	((أَنَا سَيِّد))	645
6	((أَنا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَّامَةِ))	645
7	((أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ))	645
8	((إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ))	450
9	((إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ، وَلَا تُبْغِضْ إلى نَفْسِكَ عِبَادَةَ اللهِ، فَإِنَّ المَنْبَتَّ لا أَرْضًا قَطَعَ، ولَا ظهرًا أَبْقَى))	298
	حرف الحاء	
10	((حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ))	429
	حرف الخاء	
11	((خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا، وَرَجُلٌ فِي شَعْفَةٍ فِي غنِيمَةٍ لَهُ يَعْبُدُ اللهَ حَتَّى يَأْتِيهِ المَوْتُ))	630
	حرف السين	
12	((السَيِّدُ هُوَّ اللهُ))	646
	حرف القاف	
13	((القُرْآنُ حَبْلُ اللهِ المَتِينِ، لا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، ولا يخلق عن كثرة الرد، مَنْ قَالَ بِهِ صَدقَ، ومَنْ عَمِلَ بِهِ رشَدَ، ومنْ اعْتَصَمَ به هُديَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ))	200
14	((قُومُوا إِلى سَيِّدِكُمْ))	645
	حرف اللام	
15	((لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثلًا بِمِثْلٍ))	450
16	((لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنْبِيَّاءِ))	644
17	((لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ))	644

18	((لَا تَقُولُ سُورَة "البقرة" ولَا سُورَة "آل عِمْرَان" ولَا سُورَة "النِّسَاءِ"، وكَذَا القُرْآن كُلَّه، ولَكِنْ قُولُوا السُّورَة الَّتِي يَذْكَر فِيهَا البَقَرَة، والَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آل عِمْرَان، وَكَذَا القُرْآنَ كُلّهُ))	274
19	((اللَّهُمَّ أَعِذْنِي مِنْ شَيْطَانِهِ))	164
20	((اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ))	428
	حرف الميم	
21	((المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ))	245
	حرف النون	
22	((النَّاسُ كَإِبِلٍ مَائةٍ لَا تُوجَدُ فِيهَا رَاحِلَةٌ))	627
23	((النِّسَاءُ حَبَائِلُ الشَّيْطَانِ، والشَّبَابُ شُعْبَةٌ مِنَ الجُنُونِ، والمُسْلِمُ مِرْآةُ أَخِيهِ))	301
	حرف الهاء	
24	((هَذَا سَيِّدٌ))	645
25	((هُمْ يدٌ عَلَى من سواهُم))	301-125
	الأثـــــــر	
26	قال "عمر" رضي الله عنه: (أشعرُ الناسِ الذي يقُولُ: وَمَنْ ومَنْ)	164
27	كقول "عليّ" لـ"الأشْعَثِ بنِ قَيْسٍ": (هَذَا كَانَ أبُوهُ يَنْسجُ الشِّمَالَ بِاليمن)	183
28	قول "ابنِ التَّيْهَانِ" في "بيعة العقبة": (يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ القَوْمِ حِبَالًا وَنَحْنُ قَاطِعُوهَا، فَنَخْشَى إِنِ اللهُ أَعَزَّكَ وأَظْهَرَكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ)	336

3- فـهــرس الأشعـــار:

م	أ/ الـــبيت الشـــــعـــــري		قائله	الصفحة
	حرف الألف			
1	وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُـنَّ الجَـــهُولُ	بِأَنَ لَـهُ حَـاجَةً في السَّـــمَاءِ	أبو تمام	180 363
2	وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى	ذَهَـبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ	ابن خفاجة	596
3	لَمْ تَلْقَ هَذَا الوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا	إِلَّا بِـوَجْهٍ لَيْسَ فِيـهِ حَـيَاءُ	المتنبي	595
4	واللهِ مَا خَـطَرَ السُّلُوُّ بِخَـاطِرِي	مَا دُمْتُ فِي قَيْدِ الحيَاةِ ولَا إِذَا	ابن مطروح	262
5	لَا أَنْـثَنِي لَا اَنْتَهِي لَا أَرْعَـوِي	مَادُمْـتُ فِي قَيْدِ الحَيَاةِ وَلَا إِذَا	ابن مطروح	261
6	الدَّمْعُ قَاضٍ بِافْتِضَاحِي فِي هَوَى وَغَدَا بِوجْدِي شَاهِدًا وَوَشَى بِـمَا	ظَبْيٌ يَغَارُ الغُصْنُ مِنْهُ إِذَا مَشَـى أَخْفَى فَيَا لله مِنْ قَاضٍ وَشَـــا	الدماميني	262
7	يَا حُـسْـنَ بَعْـضِ النَّاسِ مَـهْلا لـمْ يَـبْقَ غَيْـــرُ حُشَـاشَـــةٍ	صَيَّـرْتَ كُـلَّ النَّـاسِ قَـتْلَى مِنْ مُـهْـجَـتِي وَأَخَـافُ أَنْ لَا	بهاء الدين زهير	261
	حرف الباء			
8	وَصَـاعِقَةٍ مِـنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِي بِهَـا	عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ	البحتري	623
9	أَنَا البَازِيّ المُـطلُّ عَـلَى نُمَيْرٍ	أُنِيخُ مِنَ السَّـمَاءِ لَهَا انْصِـبَابَا	جرير	501
10	إِذَا نَزَلَ السَّـمَاءُ بِأَرْضِ قَـوْمٍ	رَعَيْـنَاهُ وَإِنْ كَانُـوا غِضَـابَا	معاوية بن مالك	545
11	وَفِي النَّفْسِ حَـاجَاتٌ وَفِيك فطَانَةٌ	سُـكُوتِي بَـيَانٌ عِنْـدَهَا وَخِـطَابُ	المتنبي	638
12	يَـفْتَرُّ عَنْ لؤْلُؤٍ رَطـبٍ، وعَنْ بَـرَدٍ	وعَنْ أَقَاحٍ، وعَنْ طَلٍّ، وَعَنْ حَبَبِ	الحريري	587
13	وَالشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا قَدْ بَـــدَتْ كَـأَنَّهَـــا بَـوْتَـقَةٌ أُحْـمِيَّتْ	مُشْرِقَةً لَيْسَـــتْ لَهَـــا حَاجب يَحُـــولُ فِيْـهَا ذَهَـــبٌ ذَائِب	الوزير المهلبي	585
14	أسكرُ بالأمْسِ إن عَـزَمْتُ عَـلَى الـ	شُـرْبِ غَدًا، إنَ ذَا مِنَ العَجَبِ	مجهول	187
15	سَتُصْبِحُ العِيسُ بِي واللَّيْلُ عِنْدَ فَتَـى حَـدَدْتُ عنْهُ ولم تَصْدِفْ مَواهِبُـهُ كَالغَـيْثِ إِذَا جِئْـتَهُ أَفَـادَ رَيِّقُـهُ	كَثِيرِ ذِكْرِ الرِّضَا فِي سَـاعَةِ الغَضَبِ عَـنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّـي فَلَـمْ يَخِـبِ وَإِنْ تَرَحَّـلْتَ عَنْهُ لَـجَّ فِي الطَّلَبِ	أبو تمام	591
16	تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَ مُـدَامَتِـي فَوَاللهِ مَـا أَدْرِي أَبِالْخَمْرِ أَسْـبَلَتْ	فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ جُفُونِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْـرَبُ ؟	أبو إسحاق الصابي	436
17	لِعَمْرٌو مَعَ الرَّمْـضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَظِـي	أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنَكَ فِي سَاعَةِ الكَـرْبِ	أبو تمام	500
18	كَأَنَّ مُثَـــارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَـــا	وَأَسْـيَافُنَا لَيْـلٌ تَهَـاوَى كَوَاكِبُـــه	بشار بن برد	561
19	فَإِنَّكَ شَمْـسٌ وَالمُـلُوكُ كَـوَاكِبٌ	إِذَا طَلَـعَتْ لَمْ يَـبْدُ مِنْـــهُنَّ كَوْكَبُ	النابغة	591

حرف التاء					
20	حَسَـــنَـاتُ الخَـدِّ مِنـهُ كُـلَّـمَا أَسَـاءَ فِـعَـالًا		قَـدْ أَطَـالَتْ حَـسَـرَاتِي قُـلْـتُ: إِنَّ الـحَـسَنَـاتِ	القيراطي	261
21	كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ		فَـلَّمَا رَأَوهَا أَقْشَعَـتْ وَتَجَلَّتِ	مجهول	564
22	تَمِيمٌ بَطُرْقِ اللُّؤْمِ أَهْدَى مِنَ القَطَا		ولَوْ سَلَكَتْ طُرْقَ المَكَارِمِ ظَلَّتِ	الطرماح	501
حرف الحاء					
23	وَكَـأَنَّ البَـرْقَ مَصْـحَفُ قَـارٍ		فَـانْطِـبَاقًا مَـرَّةً وَانْفِـتَاحًا	ابن المعتز	563
24	بَاتَ نَدِيمًا لِي حَتَى الصَّبَـاحِ كَأَنَّـمَا يَبْسِـمُ عَنْ لُـؤْلُؤٍ		أَغْيَدُ مَجْدُول مَكَانَ الوِشَاحْ مُنَضَـدٍ أَوْ بَـرْدٍ أَوْ أَقَـاحْ	البحتري	587
25	وَلَمَّا قَضَـيْنَا مِنْ مِنًى كُـلَّ حَاجَةٍ وَشُدَّت عَلَى دُهْمِ المَهَارِي رِحَالُنَا أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَـنَا		وَمسَّحَ بِـالأَزْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِـحُ وَلَمْ يَنْظُرِ الغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحُ وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِـحُ	كثير عزة	637 612 633
26	أَقُولُ لهَا إِذَا جَشَأَتْ وجَاشَـتْ		مَكَـانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْـتَرِيحِي	عمر بن الإطنابة	206
حرف الدال					
27	فَا أَمْرٍ أَوْ مَـضَارِعٍ مِـنْ كَـوَعَدْ		احْذِفْ، وفِي كَـعِدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ	ابن مالك	199
28	خُـذُوا بِدَمِي ذَاكَ الغلام فَـإِنَّهُ وَلَا تَـقْـتُـلُوهُ إِنَّـنِي أَنَـا عَبْدُهُ		رَمَانِي بِسَهْمِي مُقْلَتِيه عَلَى عَـمْدِ وَ فِي مَذْهَبِي لَا يُقْتَلُ الحُرُّ بِالعَبْدِ	الشافعي/ البستي	428
29	أسَـدٌ دَمُ الأسدِ الهِزَبرِ خِـضَابُهُ		مَوْتٌ فَرِيـصُ الموتِ مِـنهُ يُرْعَدُ	المتنبي	140
30	وَكَأَنَّ محمرَّ الشَّقِيقِ أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْنَ		إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ	الصنوبري	511
حرف الراء					
31	وَإِذَا احْتَبَى قُرْبُوسَـهُ بِعَنَـانِهِ		عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ	يزيد بن مسلمة	632
32	فَإِنَّـكَ لَا تُـبَالِي بَـعْدَ حَـوْلٍ		أَظَبْـيٌ كَـانَ أُمُّـكَ أَمْ حِمَارًا	خداش بن زهير	400
33	المُسْتَجِيرُ بِعَـمْرو عِنْدَ كُـرْبَتِهِ		كَـالمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ	مجهول	500
34	أَكُـلَّ امْرِئٍ تَحْـسِبِينَ امْـرَءًا		ونَـارٍ تَـوَقَّدُ بِاللَّـيْلِ نَـارَا	أبو دؤاد الأيادي	224
35	تكشّ بِلَا شَيْءٍ شُيُوخُ مُحَـارِبٍ ضَفَادِعُ فِي ظَلْمَاءِ لَـيْلٍ تَحادَبَتْ		وَمَـا خِلْتُهَا كَانَتْ تَرِيشُ ولَا تَبْرِي فَـدَلَّ عَلَيْـهَا صَوْتُهَا حَيَّةَ البَحْرِ	الأخطل	502

36	لَازِلْـت مِنْ سُـكري فِي حـلّة يَـقُولُ منْ تَـفَرّغ أَسْـمَاعِهِ		لابسـها ذُو سَـلْبٍ فَـاخِرِ كَـمْ تَـرَكَ الأَوَّلُ لِـلآخِـرِ	مجهول	486
37	أَسَـدٌ عَلَيّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَـةٌ		فَتْخَاء تَنْفُرُ مِـنْ صَفِيرِ الصَّافِـرِ	عمران ين حطان	128
38	يُنَـازِعُنِـي رِدَائِي عَبْـدُ عَـمْرٍو لِيَّ الشَّـطْرُ الّذِي مَلَكَتْ يَمِـينِي		رُوَيْـدَكَ يَـا أَخَا عَمْرو بْنِ بَكْرٍ وَدُونَـكَ، فَاعْتَـجِزْ مِنْهُ بِشَطْرِ	مجهول	458
39	لَا تَـعْجَبُوا مِـنْ بِلَى غِـلَالَتِـهِ		قَـدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَـلَى القَـمَرِ	ابن طباطبا	181
40	مَا بَيْنَ لُقْمَتِهَا الأُولَى إِذَا انْحَدَرَتْ		وَبَـيْنَ أُخْرَى تَـلِيهَا قَيْـدُ أُظْفُورِ	غيثة أم الهيثم	477
41	يَـا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ		تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرَا زَهْـرُ الرُّبَـا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ	أبو تمام	586
42	وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَا كَمَا ترى		كَـعُنْقُودِ مُـلَاحِيَّةٍ حِينَ نَـوَّرَا	قيس بن الأسلت	560
43	وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذَا بَـلَّغْتُكَ بِالمُـنَى فَإِنْ تُـولِنِي مِنْكَ الجَمِيلَ فَأَهْلُـهُ		وَأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنكَ جَـدِيرُ وَإِلَّا فَـإِنِّي عَـاذِرٌ وَشَـكُورُ	أبو نواس	639
	حرف السين				
44	قَامَـتْ تُظَلِّلُنِي مِـنَ الشَّـمْـسِ قَامَـتْ تُظَلِّلُنِي ومِـنْ عَجَبٍ		نَفْـس أعَـزُّ عَلـيَّ مِـنْ نَفْـسِي شَمْـسٌ تُـظَلِّلُنِـي مِـنَ الشَّـمْسِ	ابن العميد	181
45	وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْـرَ عَزَّ ابْنَ دَأْيَـةٍ		وَعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي	الكميت	552
	حرف الظاء				
46	تَقْرِي الرِّيَاحُ رِيَاضَ الحَزْنِ مُزْهِـرَةً		إِذَا سَرَى النَّوْمُ فِي الأَجْفَانِ أَيْقَاظَا	مجهول	372
	حرف العين				
47	وَكَأَنَّ النُّـجُومَ بَـيْنَ دُجَـاهَا		سُـنَنٌ لَاحَ بَيْـنَهُـنَّ ابْتِـدَاعُ	القاضي التنوخي	534
48	رُبَّ لَـيْلٍ قَـطَعْتُـهُ بِصُـدُودٍ مُوحِشُ كَـالثَّقِيلِ تَقْـذَى بِهِ الـ		أَوْ فِـرَاقٍ مَـا كَـانَ فِيـهِ وَدَاعٌ عَيْنُ وَتَـأْبَى حَدِيثَـهُ الأَسْمَـاعُ	القاضي التنوخي	534
49	فَلَمَّـا أَنْ جَـرَى سَمَنٌ عَلَيْهَا		كَمَا طَيَّنْـتَ بِالفَـدَنِ السِّيَاعَا	القطامي	401
50	أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَـالَ لِيَأْخُـذُوهَا		وَنَحْنُ نَـظُنُّ أَنْ لُـنْ تُسْتَطَاعَـا	القطامي	401
51	فَوَ اللهِ مَـا أَدْرِي أَأَحْلَامُ نَـائِمٍ		أَلَمَّ بِنَـا أَمْ كَانَ فِـي الرَّكْبِ يُوشَعُ	أبو تمام	499
52	وإِذَا المَـنِيةُ أنشبَـتْ أظفَارَهَـا		ألفيـتَ كل تَمِـيمةٍ لا تَـنـفَـعُ	الهذلي	153
53	أَوْدَى بَنِـيّ، و أَعْقَبُوني حَسْـرةً		عِنْـدَ الـرُّقَادِ وَعَـبْرَةً لا تَـقْلِعُ	الهذلي	153
54	والنَّـفْسُ رَاغِـبةٌ إِذَا رَغّبتـهَـا		وإِذَا تُـرَدُّ إِلَـى قَلِـيلٍ تَـقْنَـعُ	الهذلي	153

55	أَمِـــنَ المنونِ و رَيبِهِ تتَوَجَّـــعُ فَالعَـينُ بَعدهُمُ كَأَنّ حَـــدَاقـهَا ســـبَقُوا هَوِيَّ وَ أَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ولَقَدْ خَرَجْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنهُمُ وَتَجَلّدِي لِلشّـــامِتِينَ أُرِيهِـــمُ حَتّـــى كَـــأَنِّي للحَوَادِثِ مَـرْوَةٌ		والدَّهرُ لَيْـــسَ بمُعْتِبٍ من يَجْزَع سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَـــدْمَع فـــتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْـرَعُ فإذَا المَنِيّـــةُ أقـــبَلَتْ لا تُـــدْفَعُ أَنِّي لِـرَيبِ الدَّهْرِ لَا أَتَضَعْضَـــعُ لِصَفَـــا المُشَرَّقِ كُـــلَّ يَوْمٍ تَقْرَعُ	الهذلي	153 154
56	فَـبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَـــئِيلَةٌ		مِنَ الرَّقْـشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِـعُ	النابغة	500
57	لَئِـنْ أخْطَـأتُ فِـــي مَدْحِيـ لَـقَدْ أَنْزَلْـتُ حَـــاجَاتِـي		لكَ مَـا أَخْطَـــأْتَ فِي مَنْـــعِـي بِـــوَادٍ غَـــيْـــرِ ذِي زَرْعِ	ابن الرومي	430
58	فَسَقَى الغَضَا وَالسَّاكِنَيْهِ وَإِنْ هُمُ		شَبُـــوهُ بَيْنَ جَوَانِحِـي وَضُلُوعِي	مجهول	545
	حرف الفاء				
59	والطّـــيْرُ أَغْرِبةٌ عَـلَيْهِ بِأَسْرِهَـــا		فَتْـــخَ السَّرَاةِ وَسَاكِنَاتُ لِصَـــافِ	المعري	129
60	كَيْفَ أسلُو وأَنْتَ حِقْفٌ وغُـصْنٌ		وَغَـزَالٌ لَحْظًا وقَـــدًّا وَرِدْفـــًا	ابن حيوس	391
61	شَمْسٌ تَأْلَقُ والفِـــرَاقُ غُرُوبُـــهَا		عَنًا وبَدْرٌ والصُّـــــدُودُ كُسُـوفُـهُ	البحتري	139
	حرف القاف				
62	هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ، مُصْعِدٌ		جَنِيبٌ وَجُثْمَـــانِي بِمَكّةَ مُـــوثَقُ	جعفر بن علبة	297
63	كَـــأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُـــومِ لَـــوَامِعًا		دُرَرٌ نُثِرْنَ عَـــلَى بِسَـــاطٍ أَزْرَق	أبو طالب الرقي	584
64	وأَخَفْتَ أهـــلَ الشِّرْكِ حَتَى إنَّـهُ		لتخَافُكَ النُّطَـــفُ الَّتِي لَـمْ تُخْلَقِ	أبو نواس	186
65	وإنّمَا الشِّـعْرُ لبُّ المَرْءِ يعْرِضُـهُ فَإِنَّ أَشْعَرَ بيتٍ أنْـــتَ قَائِلُـهُ		على المجالس إنْ كَيْسًا وإنْ حُمْقًا بَيْتٌ يـقَالُ إذَا أنْشَـــدْتَهُ صَدَقَا	حسان بن ثابت	184
	حرف الكاف				
66	عَـــلَا فأَصْبَحَ يدعُوهُ الوَرَى مَلِكًا		وَرَيْـــثمَا فـتَحُوا عَيْـنًا غَـدَا ملَكًا	التفتازاني	187
	حرف اللام				
67	إذْ لَـمْ تَـــدَعْ سَـالِفَـة الأَوَائِـــلِ		فِي كُـــلِّ عِـــلْـــمِ قَـوْلَـةً لِـقَائِـلِ	إبراهيم التلمساني	486
68	وَإِنِّـي، وَإِنْ كُـنْتُ الأخِيرَ زَمَـانُـهُ،		لَآتٍ بِمـَا لَا تَـسْتَطِيـعُ الأَوَائِـلُ	المعري	486
69	شَـــجًـــا رَكـــبًا وأفـراسًا وَإِبـــلًا		وزَادٌ، فَكـَادَ أَنْ يَشْجُـــو الـرِّحَالَا	المعري	186
70	لَا خَيْلَ عندَكَ تُهْـدِيهَا ولَا مَـــالُ		فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لمْ يُسْعِدِ الحَالُ	المتنبي	207
71	إِذَا صَدَقَ الجَدُّ افْتَرَى العَمُّ لِلْفَتَى		مَكَارِمَ لَا تَخْفَى وَإِنْ كَذَبَ الخَـالُ	المعري	605

72	لِكُـلّ هِلَالِيٍّ مِنَ اللُّـؤمِ بُرقع		وَلِابْنِ يَـزِيدٍ بُـرْقُـعٌ وَجَـلَالُ	مجهول	502
73	ونُـــكْرِمُ جَـارَنَا مَادَامَ فِينـَا		ونتبِـعُهُ الكَـــرَامَةَ حَيْـثُ مَالَا	عمرو بن الأيهم	186
74	غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًـا		غَلَقَتْ لِـضِحْكَتِهِ رِقَـابُ المَـالِ	كثير	160
75	خَـرَجُوا من النَّقْـعِ فِي عَارِضٍ		ومِنْ عَـرَقِ الـرَّكْـضِ فِي وَابِـلِ	المتنبي	184
76	اصْبِرْ عَلَى بُغْضِ الحَسُودِ كَـالنَّارِ تَأْكُلُ بَعْضَـــهَا		فَـإِنَّ صَبرَكُ قَاتِـــلُهْ إن لَـمْ تَجِـدْ مَا تَأْكُلُهْ	عبد الله بن المعتز	256
77	وَدِعْ هُـرَيرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِـلُ		وهَـلْ تُـطِيقُ وِدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُـلُ	الأعشى الأكبر	207
78	صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ		وَعُـرِيَ أَفْـرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِـلُهْ	زهير	442
79	وشَوْهَاءَ تَعْلُو بِي إِلَى صَـارِخِ الوَغَى		بِمُسْتَلْئِـمٍ مِثْلُ الفُنَيْقِ المُـرَحَّلِ	ذو الرمة	204
80	يَـا خَيْرَ مَنْ يَـرْكَبُ المَـطِيّ، ولَا		يَشْـرَبُ كَأسًا بِكَـفٍّ مَـنْ بَخِلَا	الأعشى الأكبر	206
81	حُفَّتْ بِسَرْوٍ كَالقِيَانِ تَلَـحَّفَـتْ فَـكَأَنَّهَا وَالـرِّيحُ جَاءَ يُمِـيلُـهَا		خُضْرَ الحَرِيرِ عَلَى قَـوَامٍ مُـعْتَدِلٍ تَبْغِي التَّعَانُقَ ثُمَّ يَمْنَـعُهَا الخَـجَلُ	ابن المعتز	563
82	يُقعِي جُـلُوسَ البَدَوِيِّ المُصْطَلِي		بِـأَرْبَعٍ مَـجْـدُولَةٍ لَـم تُجـدَلِ	المتنبي	563
83	فَعَـادَى عِدَاءٌ بينَ ثَوْرٍ وَنَعْـجَةٍ		دِرَاكًا ولَـمْ يُـنضَحْ بمَاءٍ فَيُغْسَلِ	امرؤ القيس	185
84	وَكَاسْـمِ مَفْعُولٍ غَيْرَ الثَّلَاثَةِ صُغْ		مِنْـهُ لِمَا مَفْـعَلٌ وَمِفْعِلٌ جُـعِلَا	ابن مالك	324
85	وَزِنَةُ المُـضَارِعِ اِسْـمُ فَاعِـلِ		مِنْ غَـيْرِ ذِي ثَـلَاثٍ كَالمُوَاصِلِ	ابن مالك	475
86	فَقُلْتُ لَهُ لَـمَا تَمَطَّى بِصُـلْبِهِ		وَأَرْدَفَ أَعْـجَازًا وَنَـاءَ بِكَلْكَلِ	امرؤ القيس	637
87	كَأَنَّ "كانون" أَهْدَى من مَلَابِسِـهِ أَوِ الغَـزَالَة مِنْ طُولِ المَدَى خَرِفَتْ		لِـشَهْرِ "تَـمُّوزَ" أنـوَاعًا مِنَ الحُلَلِ فَمَا تُفَـرِّقُ بَيْنَ الجَـدْيِ وَالحَـمَلِ	القاضي عياض	605
88	بَقَيْتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْـفَ أَهْلِهِ		وَهَـذَا دُعَـــاءٌ لِلبَـرِيَّةِ شَـامِلُ	المعري	639
89	كمِفْعَلٍ وكمِفْعَـالٍ ومفـعلـةٍ		مِـنَ الثُّلَاثِي صُغ اسمَ مَا بِهِ عُمِلَا	ابن مالك	476
90	عَـزَمَاتُهُ مِثْـلُ الـنُّجُومِ ثَوَاقِبًـا		لَوْ لَـمْ يَكُنْ لِلثّـاقِبَـاتِ أُفُـولُ	الوطواط	595
91	هَيّ الشّمْسُ مَسْكَنُهَا في السَّمَـاءِ فَلَن تَسْتَطِـيعَ إلـيـهَا الصُّعُودَا		فَـعَزِّ الفُـؤَادَ عَـزَاءً جَمِيلًا ولَـنْ تَسْـتطيع إليـكَ النُّـزُولَا	العباس بن الأحنف	181
92	إِنْ كُنْتِ أَزْمَـعْتِ عَلَى هَجْرِنَـا وَإِنْ تَبَـدَّلْتِ بِـنَا غَيْـرَنَـا،		مِـنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ، فَصَبْرٌ جَمِيـلٌ فَ"حَسْبُـنَا اللهُ وَنِعْـمَ الـوَكِيلُ	مجهول	429
			حرف الميم		
93	ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ ولمْ أُصَبْ		جَـذَعَ البَصِيرَةِ قَـارِحَ الإِقْـدَامِ	قطري بن الفجاءة	402

94	إِذَا قَـالَتْ حَـــذَامِ فَصَـدِّقُوهَـا		فَـإِنَّ القَـــوْلَ مَا قَـــالَتْ حَـذَامِ	لجيم بن صعب	257
95	وَغَـــدَاةَ ريحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَـــرَّةٍ		إِذْ أَصْبَحَـــتْ بِيَدِ الشِّمَالِ زِمَامُـــهَا	لبيد	327
96	فعَرَفهُ والّذي بِالجِسْمِ مِنْ عَـــرَقٍ وَجُودًا يَدَيْهِ فِي خِصْـبٍ ومَخْمَصَةٍ		مِـــسكٌ فَتِيقٌ عَبِيقٌ غَـيْرُ مُكْتَتَـــمِ بَحْـرٌ فـــرده ولا تَخْشـه مِنَ العَدَمِ	ابن القصار	298
97	وَقَدْ أَصْبَـــحَ المُرُّ حَالِي فَالحظوهُ		عَسَى يَحْـلُو مَذَاقًا فَحَالِي غَيْرُ مُنْكَتِمِ	ابن المقري	638
98	لنَـــا الجَفَنَاتُ الغرُّ يلمَعْنَ بِالضُّحَى		وأَسْيَافُنَا يَقْطُـرنَ مِنْ نَـجدَةٍ دَمَـــا	حسان بن ثابت	185
99	إِنْ أَنْشَدت تَرْقُصُ الأَكْوَانُ مِنْ طَرَبٍ		وَكَيْفَ لَا وَهـــيَّ فِي المُخْتَارِ فِي القِدَمِ	مجهول	638
100	قَدْ لَجَّ بحْرُ الدِّمَا مِنْ فَوْقِ سَابِحَـــةٍ		فَـــكَمْ حَسُودِ غَرِيقٍ أَبْحـــــر النَّدَمِ	مجهول	183
101	فَانْظُرْ لليلٍ دَجَا الهَيْجَا مُـبَالغَـــــة		وللـصَّوَارِمِ واسْمَـعْ وقْعَهَـــا وَشـــم	مجهول	184
102	فَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا فِي النَّفْسِ مِنْ أَرَبٍ		وَأَنتَ أَكْـــرَمُ مِـــنْ ذِكْرِي لَهُ بِفَـمِـــي	صفي الدين الحلي	638
103	كَمْ خُضْتُ بَحْرًا مِنَ الآثامِ ظَـلَّ بِهِ		وَجْهِي غَرِيقًـــا بِمَـــوْجٍ مِنْهُ مُلْتَطِـــمِ	ابن القصار	183
104	أَمِـــنْ أُمِّ أَوْفَـى دِمْنَـةٌ لمْ تكـــلَّمِ يَحْمِـلْنَ بالعَلـــيَاءِ مِنْ فوقِ جُرْثُـمِ فَمَنْ بلـــغ الأَحْـلَافَ عَنِّي رسالـةً فَـــلَا تَكْتُمُنَّ اللهَ مَـا فِي نُفُوسِـكُم يُؤَخَّرْ فيوضَـــعْ في كـــتَابٍ وَيُـدّخرْ ومَا الحَرْبُ إِلَا مَا عـــلِمْتُمْ وَذُقْتُـمُ لعَمْرِي لـــنِعْمَ الـحَيّ جَرَّ عَلَيْـــهِمُ وكَـــانَ طَوَى كَشْـحًا عَلَى مُسْتَكِنِّـهِ وقَالَ سَأَقْضـي حَاجَتِي ثُـمّ أتَّـقِي فَـشَدُّوا وَلَـــمْ تَفْزَعْ بيـوتٌ كثيـرةٌ لَدَى أسَـدٍ شَاكِي السِّـلَاحِ مقذَّفٍ، جَـرِيءٍ مَتَـى يُظلمْ يَعَاقِبْ بـظُلْمِهِ سَئِمْتُ تَـكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِـشْ رأَيْتُ المَنَايَا خَبْطَ عَشْوَاءَ من تُصِبْ وَأَعْـلَمُ عِلْمَ اليوم والأمْـسِ قَبْلَـهُ ومَهْـمَا تَكُنْ عندَ امْرِئٍ من خَلِيقَـةٍ وَمَنْ يجْعَلِ المعروفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ وَمَـنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الرِّمَـاحِ فَإِنَّـهُ		بِحـوْمَانَةِ الـدّرَاجِ فَالمُتَثـلَّـمِ تبَصَّرْ خَلِيلِيَ هَلْ ترَى مِنْ ظعَائنٍ وَذُبْيَانَ: هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مَقْسَمِ لِيَخْفَى ومَـهْمَا يُكْتَمِ اللهُ يَـعْلَـمِ ليومِ الحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلْ فَيُنْقَـمِ ومَا هُـوّ عَنْهَا بالحديثِ المُرَجَّـمِ بِمَا لَا يُؤَاتِيهِمْ حُصَيْنُ بنُ ضَمْضَمِ فَـلَا هُوّ أبْـــدَاهَا ولَمْ يتجَمْجَمِ عَدُوّي بِـأَلْفٍ مِنْ وَرَائِي مُلْجِـمِ إلى حَيْثُ ألقَتْ رَحْلَهَا أمُّ قَشْـعَمِ لَـــهُ لِبَـدٌ أظـفـَارُهُ لَـمْ تُقَلَّـمِ سـريعًا وإِلَّا يُـبْدَ بِالـظُّلْمِ يَظْلِـمِ ثَـمَانِينَ عَـامًا لَا أبَا لـكِ يَسْـأَمِ تُمِتْهُ وَمَنْ تُخْطِئُ لَعَمْرِي فَـيَهْـرَمِ ولكـــنِّي عَنْ علْمِ مَا فِي غَـدٍ عَـمِ وإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى الناسِ تـعْلَمِ يَقِيهِ وَمَنْ لَا يَـتّـقِ الشَّـــتْمَ يُشْـتَمِ يُطِـيعُ العَوَالِي ركِّبَتْ كُلَّ لَهْـذَمِ	زهير بن أبي سلمى	165 166

105	وَمَنْ يَكُ ذَا مالٍ فَيَبْخَلْ بِـــمالِهِ ومَنْ لَا يزل يَسْتَحِملِ النّاسَ نفْسَهُ ومَنْ يغْتَرِرْ يَحْسِب عَدُوًا صَديقَـهُ ومَنْ لَا يَذُدْ عن حَوْضِهِ بِسـلَاحِهِ ومَـنْ لَا يُصَـانِعْ في أمورٍ كَثِـيرَةٍ		عَلَى قومِهَ يُسْـتَغْنَ عنهُ ويُذْمَمِ ولَا يُـغْنِها يَـومًا مِنَ الدَّهْرِ يَنْـدَمِ ومَـنْ لا يُكَرِّمْ نفْـسَهُ لا يُـكَرَّمِ يُهَـدَّمْ ومَنْ لا يَظْلِمِ النّاسَ يُظْلَمِ يُضَـرّسْ بِـأَنيابٍ ويوطَأْ بِمَنْسِـمِ	زهير بن أبي سلمى	165
106	النَّشْرُ مِـــسْكٌ وَالْـوُجُوهُ دَنَـــا		نِيـــرٌ وَأَطْـــرَافُ الأَكُفِّ عَنَـمْ	المرقش الأكبر	587
107	كَمْ قَدْ جَلَتْ جِنَح لَيْلِ النّقْعِ طَلْعَتُهُ		والشُّهبُ أحْلَكُ أَلْوَانًا مِنَ الدُّهُمِ	صفي الدين الحلي	184
108	وَلَـــيلٍ معْتَـركُ الأبْـطالِ مُـــعْتَكِر		بِالنّقْـعِ دَاجٍ يُدَاجِي غُرَّةَ الدّهم	مجهول	184
109	إِنْ حَـــــلَّ أَرْضَ أُنَاسٍ حَـلَّ أزرَهُـمُ		بِـمَا أبـاحَ لَهُمْ مَنْ حَظِّ أَزْرِهِـمِ	صفي الدين الحلي	183
110	وَخَاتَـــمُ الرُّسْـلِ قَـــدْ غدَا وغَدَا		خَيرَ النَّبِيئِينَ طُـرًّا فِي احْتِبَاكِهِم	السيوطي	175
111	كَـــأَنَّـهُم أُسْـدٌ لَاقُـــوا بِمَخْبَصَةٍ		فَرِيسَـةً فَـعَدَتْ فِي غَـايَةِ النّهَمِ	ابن القصار	184
112	فَلَئِـــنْ بقيتُ لأَرْحَلَنَّ لِغَـــــزْوَةٍ		تَحْوِي الغَنَائِمَ أوْ يَمُوتَ كَـــرِيمُ	قتادة بن مسلمة	204
113	يَا غَائِبِينَ لَقَدْ أضْنَى الهَوَى جَسَدِي		والغُصْنُ يَذْوِي لِفَقْدِ الوَابِلِ الدِّيَمِ	صفي الدين الحلي	298
حرف النون					
114	حَمَـلْتُ رُدَيْنِـيًّا كَأَنَّ سِنَـانَـــهُ		سَنَـا لَهَبٍ لَـمْ تَتَّصِلْ بِـدُخَانِ	امرؤ القيس	594
115	فَـإِنْ تَعَـافُوا العَـدْلَ وَالإِيمَانَا		فَـإِنَّ فِـي أَيْمَـانِنَـا نِـيرَانَـا	مجهول	623
116	يُخَيَّلُ لِي أَنْ سَمَرَالشُّهْبَ فِي الدُّجَى		وَشُـدَّتْ بِأَهْـدَابِي إِلِيهِـنَّ أَجْفَانِي	الأرجاني	187
117	وَلَاحَتْ مِنْ بُـروجِ البَدْرِ بُـعْدًا		بُدُورُ مهًـا تَبَـرُّجُهَا اكْتِـــنَانُ	المعري	126
118	أَتَتْـــنِي بِالأَمْـسِ أَبْـيَاتُـــهُ كَبَـــرْدِ الشَّبَابِ وَجرِّ الشَّرَابِ وَعَهْـدِ الصبَّا وَنَسِيمِ الصَّبَـــا		تُعَـــلِلُ رُوحِي بِـرَوحِ الجِنَـــانِ وَضِـــلِّ الأَمَانِي وَنَيْـلِ الأَمَـانِي وَصَفْوِ الـدِّنَانِ وَرَجْعِ القِـــيَّانِ	الصاحب بن عباد	588
119	عَـــقَدَتْ سَنَابِـكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا		لَوْ تَبْـتَغِي عنقًـــا عَلَيْهَا لأَمْكَنَا	المتنبي	186
120	قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُـــونَا		إِنَّـا إِلَـــــى اللَّـــهِ رَاجِعُـونَا	مجهول	430
121	أَهْوَى الغَزَالَةَ والغَـــزَالَ وَرُبَّمَـــا ولَقَدْ كَفَفْتُ عنانَ صَبْرِي جَاهِدًا		نَـــهْنَهْتُ نَفْسِي عِـــفَّةً وَتَـدَيُّنَا حَتَى إِذَا أُعْيِيتُ أطْلَقْتُ العَـــنَا	ابن سناء الملك	262
حرف الهاء					

122	وَمَهْـمَهٍ مُـغْبَرَّةٍ أَرْجَـاؤُهُ		كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَمَـاؤُهُ	رؤبة بن العجاج	401
123	قَـالَ لِـي: إِنَّ رَقِيـــبِي قُلْتُ: دَعْنِي وَجْـهُكَ الْجَـ		سَـــيِءُ الخُـــلُقِ فَـدَارِهْ ـنَّـةُ حُـفَّتْ بِالْمَـكَـارِهْ	الصاحب بن عباد	429
124	وَكَأَنَّمَا المَرِّيـــخُ والمُشْتَرِي مُنْصَرِفٌ بِـاللَّيْـلِ عَـنْ دَعْوَةٍ		قُـدَّامَـهُ فِي شَـامِخِ الرِفْعَه قَدْ أُسْـرجَتْ قُـدَّامَهُ شَمْعَهْ	القاضي التنوخي	585
125	إِنَّ السَحَابَ لَتَسْتَحِي إِذَا نَظَرَتْ		إِلَـى نَدَاكَ فَقَاسَـتْهُ بِمَا فِيهَا	أبو نواس	595
	حرف الياء				
126	وبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْـــعًا يَـــفِي		كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جَاءَ كَالـصُّفِي	ابن مالك	230
127	ظَلَمْنَاكَ فِي تَشْبِيهِ صَدْغَيْكَ بالمِسْكِ		وَقَاعِدَةُ التَّشْبِيهِ نُقْصَانُ مَا يحكي	القاضي شمس الحق	626
128	صَـــدغُ الْحَبِـيبِ وَحَـالِي وَثَـــغْرُهُ فِـــي صَـــفَاءٍ		كِـــلَاهُـمَا كَـــاللَّآلِي وَأَدْمُـــعِي كَـالـــلَّآلِي	الوطواط	587
129	فِي طَلْعَةِ البَـدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَحَاسِنِهَا		وَلِلْقَضِيبِ نَصِيبٌ مِـنْ تَثَنِّـيهَا	البحتري	432
	ب/ أنصـــاف الأبيـــات الشعـــرية				
1	لَا تَسْقِنِي مَاءَ المَلَام.....		.....	أبو تمام	131
2	.....		ضَـــحِكَ المَشِيـــبُ بِرَأْسِهِ....	دعبل الخزاعي	372
3	.....		.....لُجَيْن المَاءِ	ابن خفاجة	131 453 459
4	كَـأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ.....		.....	بشار بن برد	560
5	أَعْدِدْ لِحُسَّادِكَ حَـــدَّ السِّلَاحْ		.....	الحريري	262
6	وَبَدَا الصَّبَاحُ.....		.....	محمد بن وهيب	440
7	.....		...سَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِـحُ	كثير عزة	635
8	أَخَذْنَـا بِأَطْـرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْـنَنَا		.....	نفسه	637
9	.....		وَمِـــنْ دُونِ ذَلِكَ خَـرْطُ القَتَـادِ	عمر بن كلثوم	500
10	نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ.....		.....	القطامي	371
11	هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعَـــدٌ		.....	جعفر بن علبة	219

12	تَطَاوَلَ لَيْلُكَ.....		.....	الأصمعي	205
13	أسدٌ عَلَيَّ وَفِي الحُرُوبِ نَـــعَامَةٌ		.....	عمران بن حطان	125
14	.....		قَـــدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَـلَى الـقَـمَـــرِ	ابن طباطبا	626
15	وقَـــدْ لَاحَ فِي الصُّبْـحِ الثُّـرَيَّـــا		.....	قيس بن الأسلت	560
16	.....		وَلَا يَـــكُ مَوْقِـــفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا	القطامي التغلبي	399 400
17	وَأَبْغِـضْ إِلَـيّ بـإِتْيَانِهَا.....		.....	خفاف بن ندبة	246
18	وإِذَا المَـــنِيَّةُ أَنْشَـبَتْ أَظْفَارَهَـــا		.....	أبو ذؤيب الهذلي	130 134 154 326 441
19	والطَّيرُ أَغْرِبةٌ عَلَيهِ.....		.....	المعري	125
20	.....		فَلِسَـــانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْـــطَــقُ	محمد العتبي	441
21	وأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ.....		.....	أبو نواس	188
22	كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ.....		.....	امرؤ القيس	586
23	.....		وَلَا أَرْضَ أَبْـقَـــلَ إِبْـقَالَـــهَا	عامر بن جوين	609
24	وثـــــغْرُهُ فِي صَفَـــــــــاءٍ		.....	الوطواط	591
25	غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّـــمَ ضَاحِكًا		.....	كثير عزة	454
26	.....		وَمَسْنُونَـــةٍ زُرْقٍ كَـــــأَنْيَابِ أَغْوَالِ	امرؤ القيس	511
27	وَالشَّمْسُ كَالمَرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلِّ		.....	جبار بن ضرار	562
28	لِسَانُ الفَتَى سَبْعٌ.....		.....	مجهول	301
29	.....		إِذَا أَصْبَحَتْ بِيَـــدِ الشِّمَالِ زِمَامُـهَا	لبيد بن ربيعة	326 549
30	.....		.....إِذْ قَـالَ الخَـــمِيسُ نَعَـــم	المرقش الأكبر	268
31	لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ.....		.....	زهير	121 153
32	قَوْمِي هُـمُ قَتَـــلُوا أُمَـيْمَ أَخِي		.....	الحارث بن	

				وعلة	243
33	.....		وَكَلْـمَـــةٌ بِـهَا كَلَامٌ قَـدْ يُـــؤَمْ	ابن مالك	312
34	أَشَـابَ الصَّـغِيرَ.....		.....	الصلتان العبدي	485
	جـ / منظومـــة الطبـــلاوي				
1	ثُمّ الّـذِي استُـــعيرَ قَـد قُسِمْ أَوْ بِـــتوهُّمٍ فَتَحْـــــقِيقِيّة والثّـــالِثُ الّـذِي به احْتِمَـــالُ		إِلَى كَـــلَامٍ بتـــحَقُّقٍ وُسِـــمْ ذَاكَ وهَـــــذَا سَـمٌّ تَـخْيِيلِيةْ	الطبلاوي	132
2	..... فَـــتَارةً يُـــوجَـدُ مَا يُلَائِـــمُ فَهَذِه مطلـقةٌ نُـسمَّي نَحـــو: وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وجـد فَذاتُ تَرشِيحٍ هِـيَّ الأُوْلَى وَقَدْ وذاتُ تجـريدٍ تَسَمَى الثَانِيهْ		والاسْـــتِعَارةُ لَهـَا أحـوالٌ وتَـارَةً لَا يُوجَـــدُ المُلَائِـمُ رَأَيْتُ أَسَـدًا مَعْ يَـــرْمِي فِي المســتعـارِ مـنهُ أَوْلَهُ يَرِد جَـاءَ: رَأَيْتُ أَسَـدًا لَـهُ لِبَدْ	الطبلاوي	161
3	..... وَالأَبْلَغُ التَّـرْشِيْحُ..... واعتـبارهُ آخـرٌ كَتَـجْرِيـــــدٍ		وَهـيَّ بَـــلاَغَةً لِتَيْـنِ تَالِيَهْ ..... عَـنِ استِعَارَة.....	الطبلاوي	176
4	وجَازَ فِي التَّرْشِيحِ أَنْ يَبْقَى عَلَى والقَـــصْدُ تَقْوِيَتُهَا بِـه قَدْ تَـــمَّا يُلَائِمُ الَّذِي بِـــهِ قَـــدْ شُـــبِّهَـا يحتَمِلُ الـــوجْهَيْنِ قَوْلُـهُ عَـلَا ومِـــثْـــلُهُ فِي ذَلِكَ التّـجْرِيـدُ		حَقِيـــــقَةٍ والاسْـــتِعَارَةَ تَـلَا وأَنْ يَـــكُونَ مُسْـتَعَارًا مِمَّا أَعْـنِي لِـــمَا يُلائِمُ المُـشَبَّهَا واعْتَصِمُوا بَلِ المَجَاز المُرْسَلَا لَا مُطْلَقًا، بَلْ يَجِـبُ التّـقْيِيدُ	الطبلاوي	196
5	مُرَكَّبُ المَجَازِ مِثْـــلُ المُفْرَدِ		فِـــي ذَلِكَ المَـــعْنَى.....	الطبلاوي	209
6	مُرَكَّـــبُ المَجَازِ مِثْلُ المُفـــرَدِ فِـيهِ عَـلاَقَةٌ هِيَّ المُشَابَهَـــــهْ فَإِنْ تَكُـــنْ فَتِلْـــكَ تَمْثِيلِيّـَهْ		فِي ذَلِك المَعْنَى فَإِنْ لَمْ تُوجَدِ لَيْسَ اسْتِعَارَةٌ فَـمَا قَدْ شَابَهَهْ وَهْيَ عَـلَى تِلْك لَهَا مَـزِيَّهْ	الطبلاوي	293
7	إِنْ وُجدَ التَّشْبِـــــيهُ ثُمَّ مَا ذُكِرْ وَمَـا مُشَبَّهٌ بِهِ خُـصَّ وُجِـــــدْ مَكْنِـــيَّةً بِـالإِتِّفَاقِ مِنْـهُـــمُ		مَـعْهُ سِـــوَى مُشَبَّهٍ مِـمَّا اعْتُبِرْ فِـــيهِ فَـــذَا استِعَـارَةٌ وِهْيَ تَرِدْ لَكِـــنَّ فِي المعْنَى خِلاَفاً عَنْهُمُ	الطبلاوي	315
8	فَـالْمُستَـعَارُ عِنْدَ مَـــنْ تَقَدَّمـا شُبِّـــهَ فِي النَّفْـــسِ لَهُ أُشِـيـرَا فِي النَّظْمِ وَالمُخْتَارُ فِي الإِنْصَافِ		لَفْـظٌ مُـــشَبَّهٌ بِـهِ يَجْرِي لِمَا بِـــذِكْرِ لازِمٍ وَلَـــوْ تَقْـدِيرَا هذَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الكَـــشَّافِ	الطبلاوي	327

9	وَبَعْضُـــهُمْ كَـلاَمُـــهُ قَدْ أَشْعَرَا فِـــيما بِـــهِ شُبِّـــهَ بِـــادِّعَـاءِ		بِـــأَنَّهُ المُشَـبَّهُ الَّـــذِي جَرَى عَـــيْـنيّةٍ وَالإِسْـمُ ذُو خَـفـَا	الطبلاوي	357
10	وَقِيلَ تَـشْبِيهٌ بِـــنَفْسٍ مُـــضْمَرُ		وَهْوَ عَنِ الخَطِيبِ أَيْضاً يُذْكَـرُ	الطبلاوي	413
11	وَجَازَ فِي الكَـلاَمِ أَنْ تَجْتَمِـعَا		مَكْـنِيَّةٌ وَذَاتُ تَصْـرِيحٍ مَـعَا	الطبلاوي	452
12	إِنَّ الَّذِي أَعْطَيْتَهُ المُـــشَبّـــهَا مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا لَهُ قَدْ وضِعَـــا وَذاتُ تَخْـــييلٍ فَسَمِّيَنْـــهَـــا		مِمَّـــا يَخُصُّ مَا بِـهِ قَدْ شَبَّهَا وَفِـــي ثُبُـــوتِهِ مَـجَازٌ وَقَـعَا وَلَيْس لِلْمَكْنِي انْفِـكاكٌ عَنْهَا	الطبلاوي	505
13	وَجَازَ عِنْدَ صَاحِبِ الْكَشَّافِ أَنْ بِـــآيَةِ الَّـــذِينَ يَـــنْقَضُـــــون		تَـــكُونَ تَحْقِيـــقِيَّةً وَمـــثَّـــلَنْ	الطبلاوي	516
14	.....		وثَـــمَّ غَـــيْرُ ذَاكَ يَـــنْقُلُونَا	الطبلاوي	516
15	وَاخْتِيرَ فِي قَرِينَةِ المَـكْنِيَّـــــةْ أَيْ تَابِعٌ يُشْـبِـــــهُ مَا قَدْ رَدِفَـا فَإِنَّهُ بَـــاقٍ عَـــلَى الحَقِيقَـــهْ وَكَانَ فِي الإِثْبَاتِ تَخْيِيلِيَّـــــةْ وَأَنْ يَجِـيءَ فَـــذَاكَ مُسْتَعَارُ هُنَا فِي طَرِيقَـــةِ التَّصْرِيـــحِ		إِذَا انْتَـــفَى التَّابِـعُ بِالكُلِّيَّةْ لِمَا بِهِ شُـــــبِّهَ أَنْ يَتَّصِفَـا وَفِيهِ بَحْثٌ لَا نَرَى تَحْقِيقَـهْ مِـــثَالُهُ مَخَـــالِبُ المَنِـــيَّهْ لِذَلِكَ التَّـــابِعِ وَالـــمَـــدَارُ	الطبلاوي	579
16	..... مَا زَادَ فِي الطَّرِيقَـــةِ المَكْنِيَّهْ وَجَـــازَ جَـــعْلُهُ لِتَـــخْيِيلِيَّـــهْ		هَـــذَا وَأَيضاً سمِّ بِالتَّرْشِيحِ مِـــنَ المُـــلايِمَانِ لِلْـــقَضِيَّهْ مُـــرشِّحاً كَـــذَا لتَـــحْقِيـقِيَّهْ	الطبلاوي	623

4- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة:

م	الأقوال والأمثال	الصفحة
1	"وأَحْزَان يَعْقُوبِيَّة" -الحريري-	500
2	"أَحْسَنُ الشعْرِ أَكْذَبُهُ"	185
3	"إِذَا تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً فَاسْتَوْثِرْهَا"	517
4	"أَعَقُّ مِنَ الهِرَّةِ تَأْكُلُ أَوْلَادَهَا"	501
5	"إِنَّ لِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَة وَلِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَة وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَة"	531
6	"الجِسْمُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْزَاءَ لَا تَتَجَزَّأُ، غَيْر مُتَنَاهِيَّةٍ" -النظام -	387
7	"خَيْرُ الكَلَامِ مَا بُولِغَ فِيهِ"	185
8	"دُونَ عُلَيَان القَتَادَةُ"	501
9	"زِمَامُ الحُكْمِ بِيَدِ فُلَانٍ"	326
10	"سَالَ بِهِ الوَادِي"	252
11	"الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَبَنَ"	258
12	"طَارَتْ بِهِ العَنْقَاءُ"	298-252
13	(ذكر "**السَّعْدُ**" أن "**الوَلِيدَ بنُ يَزِيدَ**" لما بويع كتب إلى "**مَرْوَان بنُ مُحَمَد**"، وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له: أما بعد: "**فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، فإذا جاء كتابي هذا، فاعتمد على أيهما شئت**")	288
14	"فَبِتُّ بِلَيْلَةٍ نَابِغِيَّةٍ" - الحريري -	500
15	"فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمْحِ البَصَرِ أَو هُوَ أَقْرَبُ، حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَبَ" - الحريري -	429
16	"قُلْنَا شَاهَتِ الوُجُوهُ" - الحريري -	429
17	"لِسَان الحَالِ نَاطِقٌ بِكَذَا"	326
18	(وروي أن رجلا من "**مُحَارِبٍ**" دخل على "**عَبْدِ الله بن يَزِيد الهِلَالِي**"، فقال "**عَبْدُ اللهِ**": ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب، ما تركونا ننام، فقال له: أصلحك الله أضلوا البارحة برقعا، وكانوا في طلبه)	502-501
19	(روي أن **تميميًا** قال "**لِشريك النُّمَيْرِي**" : ما في الجوارح أحب إلي من البازي ، فقال "**النّميريُّ**": وخاصة إذا كان يصيد القَطا)	501

20	"النَّظْرَةُ الأُولَى حَمْقَاءُ"	592
21	"النَّحْوُ فِي الكَلَامِ كَالمِلْحِ فِي الطَّعَامِ"	536
22	"هُمْ كَالحَلَقَةِ المُفْرَغَةِ، لَا يُدْرَى أَيْن طَرَفَاهَا"	590
23	"هُوَّ كَالرَّاقِمِ عَلَى المَاءِ"	584
24	"يَا لَهَا مِنْ هِرَّةٍ تَأْكُلُ أَوْلَادَهَا"	501

5- فهرس الأماكن والفرق والمذاهب:

م	الأماكن والفرق والمذاهب	الصفحة	م	الأماكن والفرق والمذاهب	الصفحة
1	الإِبَـــــاضِيَّـــة	250	22	الظَّاهِـــرِيَّة	472
2	الأُصولِيِّـــــون	303	23	عين الفيحة	413
3	الأنـــــــدلس	462-412-278	24	غطفـــان	166
4	البَصْـــرِيِّـــن	643-620	25	الغـــوطة	413-412
5	بَـــانْيَـــاس	413	26	قرطـــبة	412
6	سوق بغـداد	187	27	قرية مليـكة	366
7	بَلْســـــــون	413	28	قُضَـــاعَـــة	637
8	بـــني أســـد	166	29	قَنَـــاةُ المزَّة	413
9	بنـــي فـــزارة	166	30	لُـــغَة رَبِيعَة	427-271
10	بَيْعَـــــة العَقَبَة	516-336	31	لُغَةُ سُلَيـم	315
11	تُـــونُـس	366-212	32	المُتَكَلِمُـون	512
12	جامـــع بني أمية	412	33	مـــصـــر	153
13	جـــربـة	366	34	المُعْتَـــزِلَة	252-250
14	المذهب الحَنَـفِي	522	35	معشر المَغَارِبَة	639
15	حُـــنَيْن	429	36	نهر بُـودِي	413
16	خُرَاسَـــان	389	37	تفتـــزان	389
17	الـــدراج	166	38	نهـــر ثُورَا	413
18	دمَشـــق	413-412	39	نَهْـرُ سَقْـط	413
19	المذهب الشَافِعِي	522	40	نهـــر عَادِيَة	413
20	الشـــام	412	41	نهر يـــزيد	413
21	طـــيء	129	42	وادي البنفسج	413

6- فهـــرس الأعـــلام:

م	العلم	الصفحة
1	**محمد** - ﷺ -	647-646
2	**زكـريـا** (عليه السلام)	243
3	**موســى** (عليه السلام)	528-413-241-233
4	**المسيح** (عليه السلام)	413
5	**هـارون** (عليه السلام)	233-189
6	**يحـيى** (عليه السلام)	645
7	**يعقوب** (عليه السلام)	500
8	**يوسف** (عليه السلام)	500-270
9	**يوشـع** (عليه السلام)	500-499
	حرف الألف	
10	**ابن أبي حاتم** (عبد الرحمن بن محمد)	274
11	**ابن الأثير** (ضياء الدين)	431
12	**ابن أزنم الغطفاني**	151
13	**ابن التلمساني** (عبد الله بن محمد)	522
14	**ابن التيهان** (مالك)	516-336
15	**ابن الجوزي** (جمال الدين)	274
16	**ابن الحاجب** (جمال الدين)	495-493-350-303
17	**ابن حيوس** (محمد بن سلطان).	391
18	**ابن خروف** (علي بن محمد)	156
19	**ابن الخُوَيْز مِنْدَاد** (أبو بكر محمد)	231
20	**ابن ربيعة** (بن مالك)	151
21	**ابن الرومي** (علي بن العباس)	430-429
22	**ابن السبكي** (تاج الدين، عبد الوهاب)	-384-383-231-230-229-227 -492-491-490-444-418
23	**ابن السمعاني** (منصور بن محمد)	523
24	**ابن سينا** (أبو علي)	520
25	**ابن عباس** (عبد الله-رضي الله عنه-)	450-231
26	**ابن العربي** (محمد بن عبد الله).	462
27	ابن عطارد بن حاجب	151
28	**ابن عمر** (عبد الله -رضي الله عنه-)	274

29	**ابن فورك** (محمد بن الحسن)	232
30	**ابن قاسم، الشهاب** (أحمد بن قاسم الصباغ العبادي)	-286-285-264-171-169-148 518-474-351
31	**ابن قتيبة** (عبد الله بن مسلم)	560
32	**ابن القصار** (عماد الدين)	298-184-183
33	**ابن طريف**	266
34	**ابن كمال باشا** (شمس الدين)	246
35	**ابن كيسان** (محمد بن أحمد)	609
36	**ابن الماجشون** (أبو مروان عبد الملك)	235
37	**ابن مالك** (محمد بن عبد الله الطائي)	-400-350-301-300-276-230 476-475
38	**ابن مسعود** (عبد الله-رضي الله عنه)	461-275-231
39	**ابن المقري** (إسماعيل بن أبي بكر)	638
40	**ابن نمير**	434
41	**ابن هشام** (جمال الدين الأنصاري)	337-286-285-277
4243	**إبراهيم بن يوسف**	647-318
44	**أبو إسحاق** إبراهيم بن بكر التلمساني	486
45	**أبو إسحاق** (جمال الدين الشيرازي)	522-450
46	**أبو تمام** (حبيب بن أوس)	591-586-499-298-180-131
47	**أبو الحسن الكبير** (إلكِيَا)	450
48	**أبو حنيفة** (النعمان بن ثابت)	350-225
49	**أبو حيان** (أثير الدين، محمد بن يوسف)	451-450
50	**أبو ذؤيب الهذلي**	153-130
51	**أبو زرعة** (عبيد الله بن عبد الكريم)	227
52	**أبو العباس أحمد** (الشماخي)	242
53	**أبو عبد الله** محمد بن عمرو بن أبي ستة	503
54	**أبو عمرو الداني** (عثمان بن سعيد)	460
55	**أبو الفتح** (ابن جني)	571
56	**أبو الفضل** (ابن العميد)	377
57	**أبو القاسم** (الغردوي)	646
58	**أبو لُبَيد بن عبدة**	151
59	**أبو المعالي** (عبد الملك بن عبد الله)	235-234-233
60	**أبو نواس** (الحسن بن هانئ)	639-186

61	**أحمد** (ابن حنبل)	461
62	**الأخطل** (غياث بن غوث بن الصلت)	501
63	**الأخفش** (سعيد بن مسعدة)	644-423
64	**الأخضري** (عبد الرحمن بن محمد)	614-326
65	**الأزهري** (خالد زين الدين)	644-170
66	**أستاذ الكمال**	493
67	**الإسفراييني** (الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد)	471-349-225
68	**الأشعث بن قيس** (بن معدي كرب)	599-183
69	**الأشموني**	571
70	**الأعشى** (ميمون بن قيس)	207
71	**الأصفهاني، الأصبهاني** (محمد بن محمود)	228
72	**أم أوفى**	166
73	**امحمد** بن الحاج يوسف بن عيسى	647
74	**الآمدي** (سيف الدين)	450-303
75	**امرئ القيس**	594-586-185
76	**الأمير** (محمد بن محمد بن أحمد السنباوي)	165
77	**أنس** (ابن مالك)	274
78	**الأنمارية** فاطمة بنت الخرشب	590
	حرف الباء	
79	**البحتري** (الوليد بن عبيد)	140
80	**البردوي**	350
81	**البرماوي** (محمد بن عبد الدائم)	226
82	**بشار** (ابن برد العقيلي)	561
83	**بلقيس**	413
84	**البنان، البناني** (عبد الرحمن)	521-495-491-473
85	**بني المهلب**	590
86	**البهوتي** (منصور بن يونس)	-541-516
87	**البيضاوي** (تاج الدين عبد الله)	528-527-451
88	**البيهقي** (أحمد بن الحسين)	274
	حرف التاء	
89	**التميمي**	501

90	**التنوخي** (محمد بن محمد بن عمر)	451-300
	حرف الثاء	
91	**ثعلب** (أحمد بن يحيى)	166
	حرف الجيم	
92	**جبريل** (علي بن ناصر الدين)	483-482
93	**الجربي** (سليمان بن عبد الرحمن)	-441-418-417-416-176-172 526
94	**الجرجاني** (عبد القاهر، الشيخ)	534-349-139
95	**جرير** (جرير بن عطية)	501
96	**الجعبري** (برهان الدين)	460-273
97	**الجلال الشاشي**	544
98	**الجوهري**	644
	حرف الحاء	
99	**الحجاج** (الحجاج بن يوسف الثقفي)	590
100	الحريري (القاسم بن علي)	429-262
101	**حسان بن ثابت**	185
102	**الحسن** (أبو سعيد)	639
103	**الحسن بن سهل** (أبو محمد)	491
104	**الحسن** (رضي الله عنه)	645-154
105	**الحصيب بن عبد الحميد**	639
106	**حفصة** (رضي الله عنها)	226
107	**حفيد السعد** (أحمد بن يحيى التفتازاني) حفيده، الحفيد...	-210-205-188-167-130-129 -443-442-424-378-367-351 510-467-449-444 ...الخ.
108	**حفيد العصام** (علي بن إسماعيل) (حفيد الشارح) الحفيد...	-167-146-143 -135-133-122 -199-198-196-195-194-171 213-212-209-201 ...الخ.
	حرف الخاء	
109	**خالد** (الأزهري)	644
110	**خالد بن يزيد الشيباني**	180
111	**الخلبي (الحليمي)**	646
112	**الخليل** (ابن أحمد الفراهيدي)	644-233-232
	حرف الدال	
113	**الدلجي** (شمس الدين محمد)	-159-148-146-145-143-133 -221-213-211-203-190-171

		-264-263-259-254 ...الخ.
114	**الدماميني** (بدر الدين، محمد بن أبي بكر)	**348-262-229-153**
115	**دمسوس بنت لقيط بن زرارة**	**258**
116	**دمشاق بن كنعان**	**412**
حرف الراء		
117	**الرافعي** (عبد الكريم بن محمد)	**227**
118	**الرضي** (محمد بن الحسن، الاستراباذي)	**319-230**
119	**الرماني** (علي بن عيسى)	**300**
120	**رؤبة** (ابن العجاج)	**401**
حرف الزاي		
121	**الزركشي** (بدر الدين، محمد بن بهادر)	**522-227-169-168**
122	**الزمخشري** (جار الله)	**-264-263-242-228-202-163 -278-277-276-273-272-270 -395-392-384-345-325-300 488-478-461-459-448-399 ...الخ.**
123	**الزنجاني** (عبد الوهاب بن إبراهيم)	**349-300-170**
124	**زهير بن أبي سلمى**	**414-166-165-164-123**
125	**زياد العبسي**	**590**
126	**الزيباري** (أبو القاسم، حسن بن محمد)	**515-514-438-437-332**
127	**زيد بن ثابت** (رضي الله عنه)	**231**
حرف السين		
128	**السجاوندي** (سراج الدين)	**350**
129	**السعد** (سعد الدين بن عمر بن عبد الله التفتازاني)	**-138-137-130-125-124-123 -167-166-160-152-142-141 -184-182-179-172-170-168 201-188 ...الخ.**
130	**السكاكي** (يوسف بن أبي بكر)	**-133-132-131-130-129-124 -144-142-139-136-135-134 -240-223-205-178-163-158 -264-263...الخ.**
131	**السنوسي** (محمد بن يوسف الحسني)	**286**
132	**سيبويه** (عمرو بن عثمان)	**-427-319-278-276-233-232 644**
133	**السيوطي** (جلال الدين)	**619-555-462-274-273-174**
حرف الشين		

134	**الشافعي** (محمد بن إدريس)	**428-350-225**
135	**الشريف** (علي بن محمد ، السيد الجرجاني)	**-283-269-179-163-128-127 -314-302-299-292-290-286 -341-340-335-315-...الخ.**
136	**شريك النميري**	**501**
137	**الشنواني** (أبو بكر بن إسماعيل)	**541-444-282-220-208**
138	**الشهاب** (شهاب الدين ابن قاسم العبادي)	**-286-285-264-171-169-148 518-474**
139	**شيخ الإسلام** (زكريا بن محمد الأنصاري)	**-520-286-285-251-230-226 528-527-521**
140	**الشيرانسي** (محمد)	**-158-157-146-145-144-141 -196-194-176-174-167-159 -253-223-220-203-201-199 255-254...الخ.**
	حرف الصاد	
141	**الصبان** (محمد بن علي)	**-382-364-353-328-318-315 -432-430-405-404-384-383 434-438- 452-464 ...الخ.**
142	**صفي الدين الحلي** (عبد العزيز)	**298-184-183**
143	**الصفي الهندي** (محمد بن عبد الرحيم)	**522-471-229**
144	**الصفوي** (عيسى بن محمد)	**282**
	حرف الطاء	
145	**الطاهر الموسوي**	**128**
146	**الطبلاوي** (منصور، السبط)	**-168-163-161-146-141-132 -209-196-176-171-170-169 -267-247-246-220-219-213 293-291 ...الخ.**
147	**الطبراني** (سليمان بن أحمد)	**274**
148	**الطرماح** (الحكم بن حكيم)	**501**
149	**الطيبي شرف الدين** (الحسين بن محمد)	**168-162**
	حرف العين	
150	**عائشة** (رضي الله عنها)	**226**
151	**عاصم بن أبي النجود**	**461**
152	**العباس بن الأحنف**	**181**
153	**عبد الحكيم** (السيالكوتي)	**364-319**
154	**عبد العزيز اليسجني**	**366**
155	**عبد القاهر الجرجاني(الشيخ)**	**-534-489-421-327-285-139 560-550**

156	**عبد الله بن سعيد السدويكشي**	503
157	**عبد الله بن يزيد الهلالي**	501
158	**عبد اللطيف البغدادي** (موفق الدين أبو محمد)	300
159	**العتبي**	501
160	**عثمان بن عفان** (رضي الله عنه)	231
161	**عصام الدين** (إبراهيم بن محمد)، الشارح، العصام...	-382-348-318-268-220-219 477...الخ.
162	**العضد** (عبد الرحمن بن أحمد الإيجي)	493-472-303-285-247
163	**عكرمة**	274
164	**علي بن أبي طالب** (رضي الله عنه)	262-183
165	**عمر التلاتي** (بدر الدين، عمرو بن رمضان)	366
166	**عمر بن الخطاب** (رضي الله عنه)	164
167	**عمرو بن عدس**	258
168	**عمرو بن معد بن زرارة**	258
	حرف الغين	
169	**الغزالي** (أبو حامد)	522-519-450-225
170	**الغنيمي** (شهاب الدين)	620-598-488-434-432
171	**الغياث** (لطف الله بن محمد)	-188-167-161-142-141-128 -380-377-376-363-289-284 -512-510-508-449-435-408 604-526
	حرف الفاء	
172	**الفارسي** (أبو علي، الحسن بن أحمد)	471
173	**الفخر الرازي** (محمد بن عمر)	520-492-450-300-228-225
174	**الفراء** (يحيى بن زياد)	643
175	**فرعون**	233
176	**الفنري، الفناري** (حسن بن محمد شاه)	-365-290-289-191-170-163 555-554-551-544-417-416
	حرف القاف	
177	**القاضي ابن الطيب** (أبو بكر محمد)	522-471-232
178	**القاضي الأَرَجَاني** (أحمد بن محمد بن الحسين)	187
179	**القاضي عياض** (عياض بن موسى)	605
180	**القاضي** (محمد بن الطيب، الباقلاني)	522-471-232
181	**قدورة** (سعيد بن إبراهيم)	370

182	**القرافي** (شهاب الدين، أبو العباس)	**228**
183	**القرطبي** (محمد بن أحمد)	**278**
184	**القزويني، الخطيب** (محمد بن عبد الرحمن)	**-142-141-131-130-124-123 -179-169-160-159-150-149 -207-194-188-184-182-180 -239-238-237-236-220-209 -257-256-256-243-242-240 259...413-412...الخ.**
185	**القطامي** (عمير بن أشيم)	**401**
186	**القيراطي** (برهان الدين)	**261**
	حرف الكاف	
187	**كثير عزة** (كثير بن عبد الرحمن).	**458-160**
188	**الكرماني** (برهان الدين، محمود بن حمزة)	**619**
189	**كعب** (كعب بن زهير بن أبي سلمى)	**164**
190	**الكمال** (كمال الدين، محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي)	**-519-493-492--351-230-227 -523-520**
191	**الكوراني** (أحمد بن إسماعيل)	**520**
	حرف اللام	
192	**لبيد بن ربيعة العامري**	**550-549-327-326**
193	**اللقاني** (ناصر الدين)	**473-471-451**
194	**لقمان** –لقمن– (الحكيم)	**150**
195	**الليث**	**170**
	حرف الميم	
196	**مالك** (ابن أنس)	**646-235-225**
197	**المأمون** (عبد الله بن هارون الرشيد)	**433**
198	**المتنبي** (أبو الطيب)	**638-595-207-186-184**
199	**المجد بن تيمية** (عبد السلام)	**522**
200	**المجدولي** (عبد الرحمن)	**623-582-481**
201	**المحلي** (جلال الدين)	**-473-304-286-285-229-227 495-494-493-492-491-474**
202	**محمد بن نمير الحميري**	**434-432**
203	**محمد بن وهيب الحميري**	**434-432**
204	**المرادي** (الحسن بن قاسم)	**277**
205	**المرزوقي** (أبو علي، أحمد بن محمد)	**402-246-243**

206	**المرقش الأكبر**	587
207	**مروان بن محمد** (مروان الجعدي)	288
208	**معاوية** (رضي الله عنه)	642-154
209	**المعري** (أبو العلاء أحمد بن عبد الله)	639-128
210	**الملوي** (شهاب الدين، أبو العباس)	-289-267-172-168-148-147 -417-386-325-322-318-304 -504-488-477--467-463-462 -597-548-543-542-539-515 637-616-614-612-610-609
211	**مهر بن جندان**	637
	حرف النون	
212	**النابغة الذبياني**	500-185
213	**النحاس** (أحمد بن محمد)	646
214	**النظام** (إبراهيم بن سيار)	387
215	**النووي** (محيي الدين)	646
	حرف الواو	
217	**الواحدي** (علي بن أحمد)	460
218	**الوسطاني**	574-573-548-488
219	**الوليد بن عبد الملك**	413-412
220	**الوليد بن يزيد** (أبو العباس)	288
	حرف الياء	
221	**يزيد بن مسلمة بن عبد الملك**	632
222	**يس** (ياسين بن زين الدين العليمي)	-544-543-457-451-430-331 623-599-576-575-570
223	**يونس** (النحوي)	278

7- فهرس الكتب الواردة في المخطوط:

م	اسم الكتاب	مؤلفه	الصفحة
	حرف الألف		
1	الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ القُرْآن	السَّيُوطِي	460-462-455-617-618
2	أَدَبُ الكَاتِبِ	ابْنُ قُتَيْبَة	560
3	الأَذْكَارُ	النَّوَوِي	646
4	الإِرْشَادُ فِي النَّحْوِ	السعد التفتازاني	349
5	الأَسَاسُ	جار الله الزمخشري	163-323-444-436-549
6	أَسْرَارُ البَلَاغَةِ	عَبْدُ القَاهر الجرجاني	139-327-365-563-636-594
7	الأَطْوَلُ (شرح تلخيص المفتاح) –أطوله–	عصام الدين الإسفراييني	163-167-221-353-623-459-417-364
8	الألفيةُ	ابن مالك	322
9	الآيَاتُ البَيِّنَاتِ في شرح جمع الجوامع	ابن قاسم العبادي	493-495-518
10	الإيضاحُ	الخطيب القزويني	161-171-182-239-383-402-412-422-499-551
	حرف التاء		
11	التلخيصُ	الخطيب القزويني	130-144-162-167-189-202-203-206-207-218-219-220-223-246-256-387-412...الخ.
12	التّلويحُ (التلويح على التوضيح لمتن التنقيح)	سعد الدين التفتازاني	156-226-229-299-350-631
13	التَّوْضِيحُ (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)	ابن هشام	321-644
	حرف الجيم		
14	جَمْعُ الجَوَامِعِ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ	/	471
15	جَمْعُ الجَوَامِعِ في أصول الفقه	تاج الدين السبكي	472-495-519-521
	حرف الحاء		
16	حَاشِيَةُ إِيضَاحِ الصَّلَاة	عَبْدُ اللهِ السَّدويكشي	503
17	حَاشِيَةُ التّلْوِيحِ	الدماميني	229

18	**حَاشِيَةُ شَرْح التَّلْخِيص للتفتازاني**	**السمرقندي**	**-454-453-446-287 604**
19	**حَاشِيَةُ الصَّغِيرِ** (حاشية للمختصر على التلخيص) للتفتازاني)	**الجربي**	**408-172**
20	**حَاشِيَة صَغِيرِ السَّعْدِ**	**الغَيَّاث**	**363**
21	**حَاشِيَة عَلَى أَطْوَلِ الشّارِحِ العصام**	**يَاسين العليمي**	**623**
22	**حَاشِيَة على تفسير البَيْضَاوِي** (فتح الجليل ببيان خفِي أنوار التنزيل)	**شَيْخِ الإِسْلَامِ زكريا الأنصاري**	**528**
23	**حَاشِيَة عَلَى التَّمْرِينِ مُعْرب الأَلْفِيَّةِ**	**القطب أطفيش**	**269-268**
24	**حَاشِيَة عَلَى شَرْحِ الآجُرُومِيَّة لِأَبِي القَاسِمِ**	**القطب أطفيش**	**646**
25	**حَاشِيَة عَلَى شَرْحِ الآجَرُّومِيَّة**	**القطب أطفيش**	**646**
26	**حَاشِيَة على شرح الأَشْمُونِي على الألفية**	**الصّبَّان**	**571**
27	**حَاشِيَة عَلَى صَغِيرِ السَّعْدِ**	**حَفِيدِ السَّعْد**	**367**
28	**حَاشيّة على القَطْر وَشَرْحه**	**القطب أطفيش**	**-437-386-348-145 646-609-576-438**
29	**حَاشِيَة الكَشَّافِ**	**السَّعْد التفتازاني**	**275-273**
30	**حَاشِيَةُ المُخْتَصَرِ لابن الحَاجِبِ، أو حَوَاشِي العَضُد** (حاشية للتفتازاني على شرح عضد الدين الإيجي على شرح المختصر الأصولي لابن الحاجب)	**السعد التفتازاني**	**350**
31	**حَاشِيَة المُطَوَّل**	**ابنَ القَاسِم**	**483**
32	**حاشية المغني** (حاشية على مغني اللبيب لابن هشام)	**الأمير محمد السنباوي**	**165**
33	**حواشي على المُطَوَّلِ** (حَاشِيَةِ التَّلْخِيصِ وَشَرْحِهِ للسَعْدِ)	**عَبْد الحَكِيم السيالكوتي**	**319**
34	**حواشي الكَشَّافِ**	**السيد الشريف الجرجاني**	**553**
35	**حواشي المُطَوَّلِ (حاشية كبير السعد)**	**السّيِّد الشريف الجرجاني**	**524-517-314**
36	**حَوَاشِي المُطَوَّلِ**	**الفَنْرِي–الفناري**	**554**
37	**حواشي النّحوية–كتبي النحوية**	**القطب أطفيش**	**-331-279-244-143 643-642-572-337**
حرف الخاء			
38	**الخُلَاصَة في النحو**	**ابن مالك**	**199**

	(متن الألفية)		
حرف الدال			
39	**دَلَائِل الإِعْجَازِ**	**عبد القاهر الجرجاني**	**606-484-448-447**
حرف الراء			
40	**الرِسَالَة البَيَانِيَّةِ** (رسالة في الاستعارات)	**الصَّبَان**	**384**
حرف السين			
41	**السلم المرونق (نظمه)**	**الأَخْضَرِي**	**326**
حرف الشين			
42	**شرح الآجرومية**	**جبريل علي بن ناصر**	**482**
43	**شَرْح الإِيضَاحِ**	**الجَلَالُ الشَّاشِي**	**551-544**
44	**شَرْح إِيضَاحِ المَعَانِي**	**الإِسْفَرَايِينِي**	**349**
45	**شَرْحُ البَرْدَوِي**	**السعد التفتازاني**	**350**
46	**شَرْح تَصْرِيف الزَّنْجَانِي**	**السعد التفتازاني**	**349**
47	**شرح التّلخيص** (تجلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح)	**بدر الدين الزّركشي**	**168**
48	**شَرْح التَّلْخِيصِ** (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح)	**بهاء الدين السَّبْكِي**	**383**
49	**شَرْحُ الجَامِعِ الكَبِيرِ فِي فِقْهِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ**	**السعد التفتازاني**	**350**
50	**شرح خُطْبَةِ صَغِيرِ السَّعْدِ**	**أحمد المَلَوِي**	**637**
51	**شَرْحُ خُطْبَةِ المُخْتَصَر**	**أَحْمَد المَلَوِي**	**349**
52	**شَرْح الزّنجاني**	**السعد التفتازاني**	**170**
53	**شرح شرح الزّنجاني** (شرح شرح السعد على تصريف العزي)	**الطبلاوي**	**170**
54	**شرْح شَرْح الأُصُولِ**	**السعد التفتازاني**	**282**
55	**شَرْح شَوَاهِدِ صَغِيرِ السَّعْدِ**	/	**432**
56	**شَرْحُ العَقَائِدِ النَّسَفِيَةِ**	**السعد التفتازاني**	**350**
57	**شَرْح العَقِيدَةِ**	**أبو العَبَّاس الشماخي**	**242**
58	**شَرْحُ الغَايَةِ القُصْوَى فِي فِقْهِ مَذْهَبِ**	**السعد التفتازاني**	**350**

	الإِمَامِ الشَّافِعِي		
59	شَرْحِ فَرَائِضِ السَّجَاوَنْدِي	السعد التفتازاني	350
60	شرح الكافية	ابن مالك	350-300
61	شَرْحُ الكَافِيَّةِ	السعد التفتازاني	350
62	شَرْحُ الكَشَّافِ	السعد التفتازاني	349-333-332
63	شَرْحِ اللّمَعِ	أَبُو إِسْحَاق الشيرازي	522
64	شَرْحُ مَتْنِ الرسالة السمرقندية (شرح مختصر على رسالة في الاستعارات)	الْمَلَوِي	318
65	شَرْحِ المُخْتَصَرِ	عضد الملة والدين	284
66	شرح المفتاح في المعاني والبيان والبديع	السعد التفتازاني	349-337-289-137 -565-449-364-363 636-566
67	شَرْحِ المِفْتَاحِ	السَّيِّد الشريف الجرجاني	553-269-163
68	شَرْحُ المَقَاصِد	السعد التفتازاني	350
69	شرح مِنْهَاجِ البيضاوي (الإبهاج في شرح المنهاج)	تاج الدين ابن السبكي	229
70	شَرْحِ المِفْتَاح	الشيرازي	187
71	شُرُوحِ الكَشَّافِ	/	157
72	الشِفَاءِ	أَبُو عَلِي ابن سينا	549-520
73	شرح الشَّمْسِيَّةِ في المنطق	السَّعْد التفتازاني	520-350
	حرف الصاد		
74	الصحاح تَاجُ اللُّغَةِ وسراج العربية	إسماعيل الجوهري	318-258-160-152 -443-401-341-322 644
	حرف الطاء		
75	طَالِع السَّعْد (حاشية على شرح التفتازاني على العزي في التصريف)	سبط الطَّبْلَاوِي	506
	حرف العين		
76	عَرُوس الأَفْرَاحِ في شرح تلخيص المفتاح	بهاء الدين السَّبْكِي	327-264-169-162- 444-419-418
77	عَقِيدَة التَّوْحِيد	ابن جميع	365
	حرف الفاء		

78	**الفَوَائِد الغَيَّاثِيَّةِ**	**عَضُدْ المِلّةِ والدِّينِ**	**284**
	حرف القاف		
79	**القاموس المحيط**	**الفيروزآبادي**	**-159-154-152-151 -291-266-242-163 -318-314-313-312 -420-417-345-321 -477-464-462-455 -603-545-544-518 642**
80	**القَوَاطِع** (قواطع الأدلة في الأصول)	**ابْنُ السَّمْعَانِي أبو المظفر**	**523**
81	**قَوَانِين البَلَاغَة**	**عبد اللّطِيف البَغْدَادِي**	**300**
	حرف الكاف		
82	**كِتَاب الوَضْعِ**	**يحيى الجناوي**	**280**
83	**الكشاف**	**جار الله الزمخشري**	**-179-157-127-126 -203-202-201-198 -314-302-273-242 -332-326-323-315 -338-336-335-334 -349-348-344-341 503-395-353...الخ.**
	حرف اللام		
84	**لا يجوز كذا فضلا عن كذا**	**ابن هشام الأنصاري**	**285**
	حرف الميم		
85	**المثل السائر** (كَنْز البَلَاغَةِ)	**ابنُ الأَثِيرِ**	**431**
86	**مَحْصُول الفَخْر** (الكاشف عن المحصول في علم الأصول)	**محمد بن محمود الأصفهاني**	**228**
87	**مخْتَصَر التَّقْرِيبِ**	**القَاضِي أبو بكر الباقلاني**	**471**
88	**المختصر، الصغير، صغيره، مختصره...** (المختصر على التلخيص)	**السعد التفتازاني**	**-202-179-168-141 -288-267-258-205 -348-339-323-319 -383-375-358-349 -408-396-391-390 424-418...الخ.**
89	**المُسْوَدَّةِ الأُصُولِيَّة**	**المَجْد بنُ تَيْمِيَّة**	**522**
90	**المطول، مطوله، الكبير، كبيره، كبير السعد** (المطول شرح التلخيص)	**السعد التفتازاني**	**-202-191-179-168 -299-267-219-218 -349-348-338-337 -366-364-355-353 456-383-368...الخ.**

91	**المُغْنِي**	**ابن هشام**	**399**
92	**المفتاح** (مفتاح العلوم)	**أبو يعقوب السكاكي**	**-205-181-179-131 -289-240-236-223 -389-385-366-363 -435-424-408-397 -549-539-535-444 616-559**
93	**المَقَاصِدُ**	**السعد التفتازاني**	**350**
94	**مَنْع المَوَانِع عن جمع الجوامع**	**تاج الدين السبكي**	**229-227**
95	**المِنْهَاجِ في أصول الفقه**	**ناصر الدين البيضاوي**	**491-229**
96	**موارد البيان**	/	**301**
حرف النون			
97	**النِّهَايَةِ** (نهاية الوصول إلى دراية الأصول)	**الصَّفِيُّ الهِنْدِي**	**471**

8- قائمة المصادر والمراجع:

- الـــقـرآن الـــكـــــريم.

1- الإباضية في موكب التاريخ، علي يحي معمر، مراجعة: سليمان بن الحاج إبراهيم بابزيز، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2008م.

2- الإبهاج في شرح المنهاج، "شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي"، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي، دراسة وتحقيق: أحمد جمال الزمزمي، وعبد الجبار ضغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط1، 2004م، ج4.

3- أبو إسحاق إبراهيم أطفيش الجزائري، الدعاية إلى سبيل المؤمنين، ضمن بحوث ودراسات أبو إسحاق إبراهيم أطفيش الجزائري، تقديم الحاج أحمد بن حمو كروم، الجمعية الثقافية القطبية، ط1، غرداية، 2010م.

4- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2008م.

5- الأزهر خلال ألف عام، محمد عبد المنعم خفاجي،ج2.

6- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1998م.

7- أسد الغابة، ابن الأثير، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1.

8- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.

9- إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900-1939م)، خير الدين شترة، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2009م.

10- الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، مع شرح محمد بن الحسن الطوسي، (في علم الطبيعة)،-نشر البلاغة- قم، ط2، 1335هـ. ج2.

11- الإصابة في تمييز الصحابة،ابن حجر العسقلاني،تحقيق: علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (4970)، ط1، 1995م، ج4 .

12- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2.

13- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ج1.

14- الأغاني، على بن الحسين أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: إحسان عباس، وبكر عباس، وإبراهيم السعافين، دار صادر، ط3، 2008م، ج10، ج18.
15- أنوار البديع في أنواع البديع، علي صدر الدين بن معصوم المدني، تحقيق: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان-النجف- ط1، 1969م، ج6.
16- أنوار التنزيل و أسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1.
17- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت. ج4.
18- الآيات البينات، للإمام أحمد بن قاسم العبادي، على شرح جمع الجوامع لمحمد بن أحمد المحلي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 2012م، ج3.
19- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): الخطيب القزويني، وضع الحواشي: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.ط1، 2003م.
20- إيضاح المبهم من معاني السلم المرونق في علم المنطق، تأليف: أحمد عبد المنعم الدمنهوري، ويليه شرح العلامة الأخضري على سلمه المذكور، دار الكتب العلمية، ط1، 2014م.
21- البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط08، 1990م، ج09.
22- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، جلال الدين بن أحمد المحلي، شرح وتحقيق: أبو الفداء مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط1، 2005، ج1.
23- البديعيات في الأدب العربي، نشأتها، تطورها، أثرها، علي أبو زيد، منشورات عالم الكتب، ط01، 1983م.
24- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، ج1.
25- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، دط، دت، ج1.
26- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1965م، ج2.
27- البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1995م.
28- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، ج1.
29- تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ، (الأعصر العباسية)، دار العلم للملايين بيروت، ط1.

30- تاريخ بني ميزاب –دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية-، يوسف بن بكير الحاج سعيد، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.

31- تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1998م، ج3-ج5-ج6-ج7.

32- تاريخ مدينة السلام "بغداد" وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ج5.

33- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، دط، دت.

34- التحبير في علم التفسير، السيوطي، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، القاهرة، 1982م.

35- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2، 1994، ج1، ص: 176.

36- تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،ط 01، 1998م، ج 1.

37- التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ج1.

38- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف، المشهور بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان،ط1، 1993م، ج7.

39- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في أوجه التأويل، أبي القاسم جار الله الزمخشري، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، لبنان، ط3، 2009م.

40- التقريب والإرشاد (الصغير) أبي بكر الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة،لبنان، ط1، 1998م، ج3.

41- التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، جلال الدين القزويني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 2009م.

42- توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحقيق: أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1983، ج3.

43-تيسير التفسير، لقطب الأئمة، تحقيق وإخراج: الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، ط1، 2004م، ج1، ج9.

44- الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1996م، ج6.

45- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م، ج8.

46- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، أحمد ابن قاضي المكناسي، ج2.
47- جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م.
48- جمهرة اللغة، محمد بن الحسن، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط01، 1987م.
49- جمهرة النسب لابن الكلبي، رواية أبي سعيد السكري، حققها: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط1، 1983م، ج1.
50- الجوهر المكنون في صدفِ الثلاثة الفنون، عبد الرحمن بن صغير الأخضري، تحقيق: محمد بن عبد العزيز نصيف، مركز البصائر للبحث العلمي.
51- حاشية زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع، تحقيق وتعليق: عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري، مكتبة الرشيد ناشرون، الرياض، ط1، 2007م، ج1.
52- حاشية السيالكوتي على كتاب المطول، عبد الحكيم السيالكوتي، منشورات الرضي، قم، إيران.
53- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع، تقديم: مصطفى سعيد الخن، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 2007م، ج1.
54- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4.
55- حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع لتقي الدين السبكي، وبهامشها تقرير عبد الرحمن الشربيني، دار الفكر للطباعة والنشر، ج1.
56- الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة): السيد الشريف الجرجاني، علق عليه: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م.
57- حاشية محمد الصبان على شرح العصام على السمرقندية في علم البيان، وبهامشها مع الشرح: حاشية العلامة علي بن صدر الدين- حفيد العصام- المطبعة البهية بالكحكيين، مصر المحبة. 1299هـ.
58- حاشية يس العليمي على الألفية، ومعه شرح ابن مالك للكافية، المطبعة المولوية بفاس الكبرى، 1327هـ. ج1.
59- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح: عبد العالي سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1979م.
60- الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900م)، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط 2، لبنان، 2005 ، ج1.

61-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3، 1997م، ج6.
62- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب العلمية، ج3.
63- خطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، إعداد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان.
64- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، ط/ دار صادر- بيروت-، دت: ج3.
65- درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات، أحمد بن محمد مكي الحموي، تحقيق ودراسة: إبراهيم عبد الحميد التلب، القاهرة، دط، 1987م.
66- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن حجر العسقلاني، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد، الهند، ط2، 1972م، ج2.
67- الدر المنثور في التفسير بالمنثور، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، 2011م، ج1.
68- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.
69- دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديمًا وحديثًا، حمو محمد عيسى النوري، دط، 1982م، ج1.
70- الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، دار التراث للطبع والنشر، ج1.
71- ديوان ابن حيوس الأمير مصطفى أبي الفتيان الغنوي الدمشقي، عني بشرحه وتحقيقه: خليل مردم بك، دار صادر بيروت، 1984م، ج2.
72- ديوان ابن خفاجة الأندلسي، تحقيق : السيد مصطفى غازي، مطابع دار المعارف، مصر ،ط1، 1960م.
73- ديوان ابن الرومي، شرح الأستاذ: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط03، 2002م، ج2.
74- ديوان ابن سناء الملك، المكتبة العربية، القاهرة، دط،1967م.
75- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، ط01، 2014م.
76- ديوان أبي الفتح البستي، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1989م.
77- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق: حسن محمد باجورة، دار التراث، القاهرة.

78- ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2010م.

79- ديوان الأخطل، شرح وتحقيق: مهدي محمد ناصر الدين-رسالة ماجستير- دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.

80- ديوان الأرَجَانِي، ناصر الدين أحمد بن محمد، تحقيق: محمد قاسم مصطفى، مكتبة الفكر الجديد، 1979م، ج3.

81- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، ط1، دت، (35).

82- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط5، 2004م.

83- ديوان البحتري، البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي،(556)، دار المعارف، القاهرة.

84- ديوان بشار بن برد، جمعه وحققه: بدر الدين العلوي، دار الثقافة، بيروت.

85- ديوان بهاء الدين زهير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1964م.

86- ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1986م.

87- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.

88- ديوان الحماسة، أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، رواية: الجواليقي، شرح وتعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م.

89- ديوان دعبل بن علي الخزاعي، شرحه: حسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م.

90- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج،دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995م.

91- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1988م.

92- ديوان الشريف الرضي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الجمهورية العراقية، ط1.

93- ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة ومطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1965م.

94- ديوان صفي الدين الحلي، صفي الدين الحلي، دار صارد، بيروت، دت.

95- ديوان الطرماح بن حكيم، اعتنى بتحقيقه:عزة حسن، دار الشرق العربي، لبنان، ط2، 1994م.

96- ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق: عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب مصر، 1954م.

97- ديوان عبد الله بن المعتز، أبو العباس، فسر ألفاظه ووقف على طبعه: محيي الدين الخياط، مطبعة الإقبال، بيروت.
98- ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، و أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت،ط1، 1960م.
99- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.
100- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
101- ديوان المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1983م.
102- ديوان المرقِشَين، المرقش الأكبر والمرقش الأصغر، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت.
103- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط02، دط، دت.
104- الرسالة البيانية، محمد بن علي الصبان، تحقيق: مهدي أسعد عرار، فلسطين، 2005م.
105- الرسالة السمرقندية في الاستعارات، مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر، 1905م.
106- رسالة في الاستعارات،-ضمن مجموع-، محمد زيني دحلان، المطبعة الميرية، مكة، 1311هـ.
107- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمد عبد الرحمن مخيمر عبد الله، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2.
108- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، ط1، 1969م.
109- سقط الزند، أبو العلاء المعري، دار صادر، دار بيروت، لبنان، ط1، 1957م.
110- سنن أبي داود، تصنيف: أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، و محمد كامل قروبللي، دار الرسالة العالمية، دمشق، 2009م، (4530)، ج6.
111- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط11 ،1996م.
112- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن عمر قاسم مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط1،ج1.
113- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، ت: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، 1993م، ج6.
114- شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمذاني، ج2.
115- شرح أشعار الهذليين، أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وراجعه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، دار العروبة، القاهرة، ج1.
116- شرح الإمام التفتازاني على الشمسية في المنطق لنجم الدين الكاتبي، تحقيق: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين للدراسات والنشر، الأردن، ط1، 2011م.

117- شرح بدر الدين على لامية الأفعال، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010م.

118- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000 م ،ج2.

119- شرح تصريف العِزي، سعد الدين التفتازاني، عني به: محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، لبنان، ط1، 2011م.

120- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1.

121- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، ط1، 2007، ج1، (الشاهد 130).

122- شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط02، 1994م، ج1.

123- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أحمد بن محمد المرزوقي، علق عليه: غريد الشيخ، وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان،ج1.

124- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، ط01، 1962م.

125- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة و النشر، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1996م، ج2.

126- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، لجنة التراث العربي، ج2.

127- شرح عقيدة التوحيد لأبي حفص عمر بن جميع، امحمد بن يوسف أطفيش، تحقيق: مصطفى بن الناصر وينتن، المطبعة العربية، غرداية، ط1، 2001م.

128- شرح الفريد، لعصام الدين الإسفراييني، ضبطه وحقق نصه: نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1985م.

129- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م، ج1.

130- شرح كتاب النيل وشفاء العليل، العلامة محمد بن يوسف أطفيش، مكتبة الإرشاد جدة، دار الفتح بيروت، ط2، 1973 م،ج1.

131- شرح المختصر على تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني، ترتيب وتعليق: عبد المتعالي الصعيدي، قم انتشارات كتبي نجفي، ج2.

132- شرح مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب، شرحه: عضد الدين الإيجي.
133- حاشية سعد الدين التفتازاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004م.
134- شرح مختصر المنتهى الأصولي لعضد الدين الإيجي، وعلى المختصر حاشية السعد التفتازاني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004م، ج3.
135- شرح المواقف في علم الكلام، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والحلبي، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، ج7.
136- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المدائني، ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية بيروت، 1971م، ج5.
137- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد العدل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1424هـ. ج4.
138- شعر الصلتان العبدي (من شعراء البحرين في العصر الأموي) - جمع وتحقيق ودراسة: شريف علاونة، عمّان الأردن، ط 1، 2007م.
139- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار عالم الكتب، بيروت، 2003م.
140- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى بن خليل طاشْكُبْري زَادَهْ (المتوفى: 968هـ)، دار الكتب العربي، بيروت.
141- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ.
142- الشيخ أبو اليقضان كما عرفته، فرصوص أحمد محمد، دار البعث، الجزائر، دت، دط.
143- الشيخ أطفيش وثلاثية مقاومة الجهل بالعلم والتخلف بالعمل والاستعمار بالجهاد :مصطفى وينتن، 2011م.
144- الصحاح تاج اللغة وسراج العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979م.
145- صحيح البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2002م، (10).
146- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.
147- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان،دط، دت.

148- طبقات الشافعية الكبرى، تقي الدين السبكي، تحقيق: محمد محمود الطناحي، هجر للطباعة والنشر، ج9.
149- طبقات فحول الشعراء،ابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني جدة، دت.
150- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة العلوي، مطبعة المقطف، مصر، ط1، ج1.
151- عجائب الآثار في التراجم والأخبار(تاريخ الجبرتي) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ج3.
152- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ج2.
153- العزيز شرح الوجيز"الشرح الكبير"، أبي القاسم عبد الكريم الرافعي القزويني، تحقيق: علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج9.
154- العمدة في محاسن الشعر وأدبه، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، دط، دت.
155- العيون الغامزة على خبايا الرامزة، بدر الدين الدماميني، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة ط2، 1994م.
156- الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، لبنان،1993م، ج01.
157- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الريان، ط1، 1986م، ج6.
158- فقه اللغة وأسرار العربية، أبي منصور الثعالبي، ضبط وتعليق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2000م.
159- فهرس دار الكتب المصرية 2: 178.
160- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشْيَخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982م، ج2.
161- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة بالموصل، سالم عبد الرزاق أحمد، ط2، 1982م، ج4.
162- فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1973م.
163- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمان الجامي، تحقيق ودراسة: أسامة طه الرافعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بعداد، 1983م، ج1.
164- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين (1252هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، لبنان، ط1، 1990م.

165- الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، عضد الدين الإيجي، دراسة وتحقيق وتعليق: عاشق حسين، دار الكتاب المصري، ط1، 1991م.

166- القاموس المحيط، مجد الدين بن محمد الفيروز أبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقوسي، ط6، 1998م.

167- قطب الأئمة أطفيش (العلم والعمل لصالح الجماعة والوطن)، القطبية عند أطفيش، صالح بلعيد، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2011م.

168- قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش، حياته، آثاره الفكرية، جهاده، بكير بن سعيد أغوشت، مكتبة الضامري، عمان، 1989م.

169- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1977م، ج1.

170- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م. ج3.

171- كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، محمود بن سليمان الكفوي، اعتنى به: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت،ج2.

172-كتاب أسماء الله وصفاته، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، مكتبة التوعية الإسلامية، ودار الشهداء، القاهرة.

173-كتاب البديع، أبو العباس عبد الله بن المعتز، شرحه وحققه: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط01، 2012م.

174- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تصنيف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م، ج3.

175- كتاب سيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج2.

176-كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1952م.

177-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، دط، دت.

178- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر بيروت، ط03، 1414هـ.

179- لطائف البيان في المعاني والبيان، شرف الدين الطيبي، تقديم وتحقيق: عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط01، 1997م.

180- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1.

181- متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، مؤسسة الرسالة، لبنان،ط1، 2002م.

182- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تقديم وتعليق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، دت، ج2.

183- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

184- محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث –بداية الاحتلال-، أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، دت.

185- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق:طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة،ج2.

186- محيط المحيط، بطرس البستاني المعلم، اعتنى به: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، لبنان، ج5.

187- المختار من رسائل أبي إسحاق إبراهيم ابن زهرون الصابي، تنقيح وتعليق: شكيب أرسلان، الدار التقدمية، لبنان،ط1، 2010م.

188- مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، فهرس وصفي، قسم المخطوطات، ط1، 2008م.

189- مسائل التحقيقيَة في بيان التحفة الآجروميَة، أمحمد بن يوسف أطفيش، إعداد الطالب: حيدرة رشيد، إشراف الدكتور: المختار بوعناني، رسالة ماجستير، جامعة السانيا، وهران، 2013م.

190- المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988م.

191- المستقصى في أمثال العرب، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ج1، (1426).

192- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط01، 2001م. ج11.

193- المصباح في شرح المفتاح، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني-رسالة دكتوراه-، إعداد يوكسل جليك، إشراف: أحمد طوران أرسلان، جامعة مرمرة، 2009م.

194- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013م.

195- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دط، 1993م.

196- معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر، محمد بن موسى بابا عمي وآخرون، مراجعة: محمد صالح ناصر، دار الغرب الإسلامي، ط2، 2000م.

197- معجم أعلام الجزائر-من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر-، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، ط02، 1980م، ج1.

198- معجم الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، لبنان، ط15، 2002م.

199- معجم الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ط1، 1955م، (1791)، ج1.

200- المعجم الأوسط للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: أبو الفضل، وأبو معاذ، دار الحرمين، القاهرة، ج6.

201- معجم البلاغيين والعروضيين بالمغرب الأقصى، تأليف: عزيز الخطيب، والحسين زروق، دار الكتب العلمية، الرباط، ط1، 2019م.

202- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دط، دت، ج12.

203- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، دط، 1986م.

204- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، تقديم: حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط3، 1988م.

205- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تحقيق:محمد إبراهيم عبود، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004م.

206- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج1.

207- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج2.

208- مفتاح العلوم: أبي يعقوب السكاكي، ضبط وتهميش: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1987م.

209- مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، دراسة تاريخية فنية، أحمد عبد السيد الصاوي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1988م.

210- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1985م، (1043).

211- مقامات الحريري، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1978م.

212- المنتخب من كنايات الأدباء وإرشادات البلغاء، أبو العباس أحمد بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

213- منظومة الطبلاوي في الاستعارة.

214- المنهاج في شعب الإيمان، أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، لبنان، ط1، 1979م، ج1.

215- الموازنة بين الطائيين، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1982م.

216- المواقف في علم الكلام، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، علم الكتب، بيروت، دت، دط.

217- موجز البلاغة، سيدي محمد الطاهر، ابن عاشور، المطبعة التونسية، ط1، دت.

218- موسوعة أعلام الجزائر(1830م-1954م)، بن نعيمة عبد المجيد وآخرون، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ط1، 2007م.

219- نبذة من حياة الميزابيين الدينية والسياسية والعلمية -من عام 1505م وحتى عام 1962م-، حمو عيسى النوري، دار الكروان للطباعة والنشر والتوزيع، باريس ، 2003م، ج1.

220- نشر البنود على مراقي السعود في أصول الفقه، عبد الله بن إبراهيم الحنفي، اعتنى به: ناجي إبراهيم السيد، دار الكتب العلمية، لبنان.

221- نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربه، جعبيري فرحات، وزارة الشؤون الثقافية، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس، 1975م.

222- نظم البديع في مدح خير شفيع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: على محمد عوض، و عادل أحمد عبد الموجود، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1995م.

223- نظم لامية الأفعال، جمال الدين ابن مالك، ضبطها وراجعها: أبو مالك العوضي.

224- النكت في إعجاز القرآن، أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، عني بتصحيحه، عبد العليم، مكتبة الجامعة الملية، 1934م.

225- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،ط01، 1423هـ، ج7.

226- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق: نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م.

227- نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، محمد علي دبوز، المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965م، ج1.

228- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، ليبيا، ط2، 2000م.

229- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ط/ منشورات دار العلوم الحديثة-بيروت، دت.

230- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي وشركاؤه، دط، دت.

231- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م، ج1.

232- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبي منصور الثعالبي، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، لبنان،ج2.

المخطوطات:

1- مخطوط بيان البيان في علم البيان، نسخة بخط المؤلف، في مكتبة القطب، رقم: أس-1-2- ، الورقة: 32ظ.

2- مخطوط تجلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بدر الدين الزركشي، عليها ختم: وقف مكتبة الوزير الشهيد علي باشا.

3- مخطوط رسالة في الاستعارات، الصبان محمد بن علي، مكتبة جامعة الرياض-قسم المخطوطات- تاريخ النسخ: 1280هـ.

4- مخطوط حاشية على تفسير الكشاف، ملا سعد الدين التفتازاني ، الناسخ: عبد الفتاح بن علي سمناني، مكتبة جامعة لايبزيك.

5- مخطوط حاشية على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني، الفناري شمس الدين بن محمد، مكتبة قطر الوطنية.

6- مخطوط حاشية على الشرح الصغير للتفتازاني، محمد الغياث، خط الناسخ عبد الرحمن بن حسن المجاهد (1260هـ)، جامعة الملك سعود.

7- مخطوط حاشية على شرح العصام (غاية الإرادات من تحقيق عصام الاستعارات)، محمد بن محمد الدلجي، جامعة النجاح الوطنية.

8- مخطوط حاشية على شرح عصام للاستعارات، حسن بن محمد الزيباري، (ضمن مجموع). مكتبة جامعة الملك سعود-قسم المخطوطات-.

9- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للسعد التفتازاني في تلخيص المفتاح، أحمد بن يحيى محمد الحفيد (حفيد السعد).

10- مخطوط حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني، العليمي ياسين بن زين الدين، الناسخ: محمد بن عمر بن محمد بن عبد الرحمان المانجلاتي (1104هـ)، جامعة الملك سعود.

11- مخطوط حاشية على الشرح المختصر للتفتازاني على تلخيص المفتاح، ابن القاسم أحمد بن قاسم، مكتبة جامعة الرياض –قسم المخطوطات، جامعة الملك سعود، 1094هـ.

12- مخطوط "حواشي الشيرانسي على شرح الاستعارات لشيخ الإسلام عصام الدين"، ضمن مجموع، وهو وقف الشيخ أحمد العربي التلمساني برواق المغاربة، تحرير: جمادى الأولى: 1138هـ، المكتبة الأزهرية، مصر، تحت رقم: 2289، بلاغة: 95770.

13- مخطوط شرح جمع الجوامع (الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع)، محمد بن شريف المقدسي، جامعة الرياض، قسم المخطوطات، 1074هـ.

14- مخطوط الشرح الصغير المختصر على الرسالة السمرقندية في الاستعارات، الشيخ أحمد الملوي، تاريخ النسخ: 1212هـ. الناسخ: مصطفى الحملاوي، دار الكتب والوثائق القومية، بولاق، مصر.

15- مخطوط شرح نظم الاستعارات، تأليف: الطبلاوي، ناصر سبط الطبلاوي (1014هـ)، بخط: عبد الرحيم بن إبراهيم بن حسام الدين، الشهير بابن حسن، تاريخ النسخ: 1120هـ. مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات.

16- مخطوط فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل (حاشية شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي)، الكتبخانة الأزهرية، مصر.

17- مخطوط الكاشف عن المحصول في علم الأصول، محمد بن محمود بن محمد الأصفهاني، إستانبول، تركيا.

18- مخطوط المنظومة الدرية في الاستعارات المبنية، زين الدين منصور الطبلاوي.

المقالات والمجلات والرسائل:

1- أدب الرحلة عند القطب أطفيش، قراءة في قصيدته الحجازية أنموذجًا، يحي بن بهون حاج أمحمد، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، 2010م، غرداية.

2- الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير في البلاغة العربية، إعداد: زينب يوسف عبد الله هاشم، إشراف: علي العماري، جامعة أم القرى، السعودية، 1994م.

3- محمد بن يوسف أطفيش وجهوده البلاغية مع تحقيق كتابه: ربيع البديع" في علم البديع، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم، تخصص تحقيق المخطوطات، الطالب: محمد لقدي، إشراف: محمد ناصر بوحجام، جامعة الحاج لخضر باتنة01، 2017م.

4- أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)، د/ مؤيد محمود حمد المشهداني، وسلوان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 16، جامعة تكرت، 2013م.

5- التبيان في البيان، الإمام شرف الدين الطيبي، رسالة دكتوراه من إعداد الطالب: عبد الستار حسين مبروروك، إشراف الأستاذ: كامل إمام الخولي، جامعة الأزهر، 1977م.

6- رسالة الاستعارات لأبي القاسم بن بكر الليثي السمرقندي، دراسة تحليلية وتحقيق، بان حميد فرحان، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات.

7- جهود الشيخ سعيد بن علي الصقري (ت 1301هـ-1884م) في نشر الكتاب العماني، بشير بن موسى الحاج موسى، المؤتمر الدولي الخامس بماليزيا، حركة الطباعة العمانية وأثرها في التواصل الحضاري، 03-04 أكتوبر، 2014م، ماليزيا.

8- حاشية الكفوي على استعارة العصام، الطالب: محمد فيصل موسى، رسالة ماجستير، إشراف: د. علي بنلي، جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم اللغة العربية وبلاغتها، 2019م.

9- الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر (188م-1914م) رسالة دكتوراه، في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إعداد: عبد الحميد عومري، إشراف: علي بن حويدقة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ماي 2017م.

10- سيرة القطب أطفيش الجزائري بأقلام طلابه وتلاميذه، إبراهيم بن بكير حفار القراري نموذجا، يحي بن بهون حاج امحمد، الملتقى الدولي الثاني حول قطب الأئمة إسهاماته المعرفية، وامتداداته في العالم والجزائر، غرداية، 2014م، ج1.

11- شرح رسالة الاستعارة المسماة "تشحيذ الأفهام وتشخيذ الأوهام"-دراسة وتحقيق- " مجلة "سر من رأى"، جامعة سامراء، كلية التربية، العراق، 2009، العدد 16.

12- علي قوشجو وتحقيق رسالته في الاستعارة، موسى يلدز، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأردن، المجلد 33، العدد 02، العام: 2006م.

13- قراءة في بعض قيم وأبعاد القصيدة الحجازية للقطب أطفيش، الملتقى الدولي الثاني حول العلامة امحمد بن يوسف أطفيش الجزائري، اسهاماته المعرفية وامتداداته الجغرافية، ج1.

14- معاني الاستعارات لأبي الليث السمرقندي، دراسة وتحقيق، عامر مهدي صالح، مجلة العلوم الإنسانية في كلية التربية، جامعة الأنبار، العدد (06)، 2004م.

15- نتيجة البشارة بمعرفة الاستعارة، عبد الرحمن العيدروس، دراسة وتحقيق: عبد اللطيف أبو بكر بن صالح، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد (02) العدد: 6، ديسمبر، 2016م.

16- نظم قطب الأئمة لكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، موازنة بين المخطوطات وقراءة في المنهج، من كتاب: الملتقى الدولي الثاني حول العلامة امحمد بن يوسف أطفيش الجزائري، إسهاماته المعرفية وامتداداته الجغرافية، نوفمبر 2014م، ج1.

المواقع الإلكترونية:

1 -https://dlibrary.kfnl.gov.sa/home/handle/123456789/597

2- https://dlibrary.kfnl.gov.sa/home/handle/123456789/8081

3 -https://alkindi.ideo-cairo.org/manifestation/94842

4 -https://alkindi.ideo-cairo.org/manifestation/94842

5- https://alkindi.ideo-cairo.org/manifestation/197883

6-https://archive.org/details/Sharh.A-samarqandiya/mode/2up

9- فــهرس المحتويات :

- الإهداء.....
- شكر وتقدير.....
مقدمة.....
القسم الأول: الدراسة.....06
1-1- الفصل التمهيدي: - الاستعارة والتأليف -
- المبحث الأول: مفهوم الاستعارة لغة.....08
- المبحث الثاني: مفهوم الاستعارة اصطلاحا (تطور مفهوم الاستعارة) 10
- المبحث الثالث: الاستعارة والتأليف المستقل.....14
- المبحث الرابع:"الرسالة السمرقندية في الاستعارات" للسمرقندي.
* التعريف بالرسالة ومضمونها 17
* أهمية الرسـالة وشروحهـــا.....20
- المبحث الخامس: "شرح عصام الدين على الرسالة السمرقندية في الاستعارات".
* التعريف بشـــرح العصـــام.....23
* قيـــمة الشرح، والحواشي التي وضعت عليه.....26
1-2- الفصل الأول: - امحمد بن يوسف أطفيش وحياتُهُ العلميّة-
-المبحث الأول: مصادِرُ ترجمتهِ.....29
-المبحث الثاني: اسمهُ ونسَبهُ ولقبه.....31
-المبحث الثالث: حياته (مولدُهُ ونشأته ورحلاته).....33
-المبحث الرابع: صفاتهُ وأخلاقه.....38
-المبحث الخامس: شيوخُهُ.....40
-المبحث السادس: تلامذتهُ.....43
-المبحث السابع: وفاته.....47
-المبحث الثامن: مؤلفاته وآثاره.....48
- المبحث التاسع: عَصْرهُ (عصر القطب ومواقفه من أهم قضاياه)
* الحياةُ السّيَاسِيّةُ.....58
* الحياة الثّقافيّةُ والعلمِيّة.....62

1-3- الفصل الثاني: - دراسة كتاب [شرح شرح الاستعارات]-

المبحث الأول: تَوثيق نسْبَة الكتَاب إلَى القطب أطفيش.....70
المبحث الثاني: بيَان زَمَن تأْليف الكتَاب.....72
المبحث الثالث: سَبَبُ تَأليف الكتَاب.....73
المبحث الرابع: منهج القطب أطفيش في تأليف الكتاب.....74
المبحث الخامس: مصادره.....91
المبحث السادس: شواهده.....93
المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب.....98
المبحث الثامن: مَآخذُ عَلَى الكتَاب.....108
المبحث التاسع: وصفُ النّسخة المعتمَدَة في التّحْقِيق ونماذِج منهَا.....110
المبحث العاشر: منهج التحقيق.....115
خاتمة.....117
القسم الثاني: التحقيق.....**119**
2-1- النص المحقق.....**120**
- العقد الأول: - في أنواع المجاز-
*** الفريدة الثالثة: في تقسيم الاستعارة إلى تحقيقية وتخييلية**.....121
*** الفريدة الرابعة: في تقسيم الاستعارة إلى ثلاثة أقسام: مطلقة ومجردة ومرشحة**.....141
*** الفريدة الخامسة: في كون الترشيح يجوز أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازًا**.....190
*** الفريدة السادسة: في المجاز المركب**.....208
- العقد الثاني: - في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية -
*** الفريدة الأولى: في الاستعارة المكنية على مذهب السلف**.....321
*** الفريدة الثانية: في الاستعارة المكنية على مذهب السكاكي**.....356
*** الفريدة الثالثة: في الاستعارة المكنية على مذهب الخطيب**.....412
*** الفريدة الرابعة: في أن المشبه في صورة الاستعارة المكنية لا يجب أن يكون مذكورا بلفظه الموضوع له**.....446
- العقد الثالث: - في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية -
*** الفريدة الأولى: في قرينة الاستعارة بالكناية عند السلف**.....482
*** الفريدة الثانية: مذهب الزمخشري في قرينة المكنية**.....514

* الفريدة الثالثة: مـــذهب الســكاكي في قــرينة المكنــية.....539
* الفريدة الرابعة: مختــار المصنـــف في قرينـــة المــكنيــة 567
* الفريدة الخامسة: ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات.....597
2-2- الفهارس الفنية: 648
فهرس الآيات القرآنية:.....649
فهرس الأحاديث النبوية والأثر:.....655
فهرس الأشعار:.....657
فهرس الأقوال والأمثال:.....669
فهرس الأماكن والفرق والمذاهب:.....671
فهرس الأعلام:.....672
فهرس الكتب الواردة في النص المحقق:.....682
قائمة المصادر والمراجع.....687
فهرس المحتويات:.....704